











﴿ بابالجنايات ﴾

لما كانت الجناية من العوارض أخرها وهي في اللغة ما تجنيه من شر أي تحدثه تسمية بالمصدر من جني عليه شراوهوعام الاأنه خص بمايحرم من الفعل وأصلهمن جني الثمر وهوأخذه من الشجر وفى الشرع اسم افعل محرم شرعا سواءحل عال أونفس الاأن الفقهاء خصوه الجناية على الفعلف النفس والاطراف وخصوا الفعل فىالمال باسم الغصب والمرادهنا خاص وهوما يكون حرمته بسبب الاحرام أوالخرم وحاصل الاول انه الطيب ولبس الخيط وتغطية الرأس أوالوجه وازلة الشعرمن البدن وقص الاظفار والجاع صورة ومعنى أومعنى فقط وترك واجب من واجبات الحيج والتعرض الصيد وحاصل الثانى التعرض لصيدالحرم وشجره فبدأ بالاول من الاول فقال (تجب شاة ان طيب محرم عضوا والاتصدق أوخضب رأسه بجناءأوادهن بزيت) لان الجناية تتكامل بتكامل الارتفاق وذلك فى العضوال كامل فيترتب عليه كاللوجب وتتقاصر الجناية فهادونه فوجبت الصدقة وقال محمد بجب بقدره من الدم اعتبار اللجزء بالكلفان كان ذلك يبلغ نصف العضو تجب عليه الصدقة قدر نصف قيمة الشاةوان كان يبلغر بعايجب عليه الصدقة قدر ربع قيمة الشاة وعلى هدا القياس واختاره الامام الاسبيجابي مقتصر اعليه من غير نقل خلاف تمما اختاره أصحاب المتون من أن الكثير هو العضو والقليل مادونه هوماصر حبه الامام عجد عن الامام في بعض المواضع وقدأشار في بعض المواضع الى ان الدم يجب بالتطيب الكثير والصدقة بالقايل ولم يذكر العضو ومادونه ففهم من ذلك الفقيه أبوجعفر الهندواني ان الكثرة تعتبر في نفس الطيب لافي العضو فلو كان كثير امثل كفين من ماء الورد وكف من الغالية والمسك بقدر مايست كثره الناس فأنه يكون كثيرا وان كان قليلافي نفسه والقايل مايستقله الناس وان كان في نفسه كثيرا وكف من ماء الورد يكون قايلا ووفق بعضهم بين القولين وصححه فى المحيط وغيره وقال فى فتح القدر يران التوفيق هو التوفيق بان الطيب ان كان قليلا فالعبرة للعضو لاللطيب فانطيب عضوا كاملا لزمهدم وانكان أقل فصدقة وانكان الطيب كشرا فالعبرة للطيب لاللعضوحتي لوطيب بهر بع عضو بلزمه دم وفياد ونهصله قة ونظيره ماقاله محمد في تقدير النجاسة الكثيرة اعتبر المساحة في النجاسة الرقيقة واعتبر الوزن في النجاسة الكثيفة اه مافي

﴿ باب الجنايات ﴾ نبحب شاة ان طيب محرم عضوا والا تصدق أو خضب رأسه بحناء أو ادهن بزيت

و باب الجنايات و باب الجنايات و باب الجنايات و بالتوفيق التوفيق بين القولين هوالتوفيق المعتبر أوهوالتوفيق من الله تعالى وقوله بان الطيب متعلق بالتوفيق الثانى متعلق بالتوفيق الثانى متعلق بالتوفيق الثانى الفتح لانه بعد ماذ كر التوفيق قال والتوفيق هوالتوفيق هوالتوفيق هوالتوفيق

(قوله ومازاده في فقح القدير من فراشه) حيث قال بعدماعرف التطيب بماذ كره المؤلف ولا فرق في المنع بين بدنه وازاره وفراشه اله ولا يخفي انه لم يزده على البدن والثوب كما يوهمه كلام المؤلف (قوله بخلاف ما اذا دخل ببتا الخ) انظره مع قوله عقبه ولا فرق أيضا بين أن يقصده أولا (قوله ولا فرق أيضا بين أن يقصده أولا) قال في اللباب ثم لا فرق في وجوب الجزاء فيما اذا جني عامدا أو خاطئا مبتدأ أو عائد اذا كرا أو ناسيا عالما أوجاهلا طائعا أوم مكرها نائما أومنتم اسكران أوصاحيا مغمى عليه أوم في قامعند ورا أوغيره موسرا أومعسرا بمباشرته أو بمباشرة غيره بأمره أو بغيره فني هذه الصور جميعها يجب الجزاء وهذا هو الاصل عند نالا يتغير غالبا فاحفظه اله قال شارحه ولعجه في الناسى غالبا الى ماسياً في من انه اذا طيب محرم محرم الاشئ على الفاعل و يجب على المفعول الجزاء اله (٣) (قوله و في المجمع و نوجبه في الناسى

الخ) أشار بالجلة الفعلية المضارعة المصدرة بنون الجاعة الىخلاف الشافعي كماهو مصطلحه قالابن الملك فىشرحه ونوجبهأى الدمف الناسيأى فى جناية من جني على احرامه ناسيا وقال الشافعي لاشئ عليه الاالصىبالجرمعطوفعلى الناسي يعنى لايجب عملي الصي المحرم في جنايته شئ عندنا وقال الشافعي يجب عليه وأمكس الحكم الساق وهو الواجبية في لا يحافى شمه أى شم الحرم طيرا وقال الشافعي يجب عليه دم وأكل كشيره أى أكل المحرم كشيرا من الطيب محيث يلتزق بكل فهأوأ كثرهموجالهأى لاركل دماعندأ بى حنيفة وذكر الوجوب باللام تضمينا فيمه معنى الالزام وفى قلىلەصدقة بقدره أى

المحيط وحاصله انمافي المتون مجول على مااذا كان الطيب قليلا أمااذا كان كثيرا فلااعتبار بالعضو ولا يخفي انماذ كره محدمن اعتبار العضوصر يحوماذ كره من المثرة اشارة يمكن جلها على المصرح المبسوط والمحيط اذاخضبت المرأة كفها بحناء بجب عليهادم قال وجعل الكف عضوا كاملا و- قيقة التطيبأن يلزق بدنهأوثو بهطيباومازاده ففتح القدريرمن فراشه فراجع اليهما والطيبجسمله رائحةطيبةمستلذة كالزعفران والبنفسج والياسمين والغالية والريحان والورد والورس والعصفر ولافرق بينأن يلنزق بثو بهعينهأ ورائحته فلذاصرحوا انهلو بخرثو بهبالبخور فتعلق به كثير فعليه دموان كان قليلافه دقة لانه انتفاع بالطيب بخلاف مااذا دخل بيتاقد أجر فيه فعلق بثيابه رائحة فلا شئ عليه لأنه غيرمنتفع بعينه ولا بأس أن يجلس في حانوت عطار ولافرق أيضا بين أن يقصده أولا ولذاقال في المبسوط وان استلم الركن فأصاب فه أو يده خاوف كثير فعليه دم وان كان قليلا فصدقة وفي المجمع ونوجبه فى الناسى لا الصى ونعكس فى شمه وأكل كشيره موجب له وفى قليله صدقة بقدره اه فعلمان مفهوم شرطه انهلوشم الطيب فانه لايلزمه شئ وان كان مكروها كمالوتوسد ثو با مصبوغا بالزعفران وماذ كرهالمصنف قاصرعلى الطيب الملتزق بالبدن وأماالملتزق بالثياب فلم يمكن اعتبار العضو فيه فيعتبر فيه كثرة الطيب وقلته وهوم جح بقول الهندواني المتقدم فالهيم البدن والثوب ولا يجوزلهأن يمسك مسكافي طرف ازاره وفى فتح القدير وكان المرجع فى الفرق بين القليل والكثير العرفان كان والافايقع عندالمبتلي ومافى المجردان كان في ثو به شبر في شبر فكث عليه يومايطم نصف صاعمن بروان كان أقلمن يوم فصدقة يفيد التنصيص على ان الشبر فى الشبرد اخل فى حد القليل وعلى تقديرااطيب فى الثوب بالزمان بخلاف تطييب العضوفانه لا يعتبر فيه الزمان حتى لوغسله من ساعته فالدم واجب كمافى فتح القدير ولذا أطلقه في المتن قيد بكونه تطيب وهومحرم لانه لوتطيب قبل الاحوام ثمانتقل بعده من مكان الى آخر من بدنه فانه لاشئ عليمه اتفاقا واذا وجب الجزاء بالتطيب فلابدمن ازالتهمن بدنهأوتو بهلانهمعصية فلابدمن الاقلاع عنهاوذ بحالهدى لايبيح بقاءه فاولم يزله بعدما كفر لهاختلفوا فى وجوب دم آخرلبقائه وأظهر القولين الوجوب لان ابتداء مكان محظورا فيكون لبقائه حكم ابتدائه والرواية توافقه وهيمافي المبتغي عن محداذامس طيبا كثيرا فاراق لهدما ثم ترك الطيب على حاله يجب عليه التركه دم آخر ولايشبه هذا الذي تطيب قبل أن يحرم ثم أحرم وترك الطيب لانه

بقدرالدم يعنى ان الترق الطيب بثلث فه يلزمه صدقة تبلغ ثلث الدم وان الترق بنصفه فصدقة تبلغ نصفه عنداً بي حنيفة وقالا لاشئ عليه في أكل الطيب قل أوكثر لانه استهلاك لااستعمال (قوله فعلم ان فهوم شرطه الخ) أى الشرط الواقع في المتن بقوله ان طيب وهو تفريع على مافى المجمع (قوله وعلى تقدير الطيب في الثوب بالزمان الخ) معطوف على قوله على ان الشعرالخ وفى اللباب لايشترط بقاء الطيب في البدن زما بالوجوب الجزاء ويشترط ذلك في الثوب فلوأ صاب جسده طيب كثير فعليه دم وان غسل من ساعته و ينبغي أن يأمم غيره في غسله وان أصاب ثو به في كه أوغسله فلا شئ عليه وان مكث عليه عماله حال غسله وان والافصدقة اه (قوله فلا بدمن از الته الخ) وينبغي أن يأمم غيره أى ان وجد غير محرم في غسله لئلا يصير عاصيا باستعماله حال غسله وان زال الطيب بصب الماء كتف بعشر حالله اب

لم يكن محظوراواختاره في المحيط وفي فتح القدير وقد علم من بيانه حكم العضو ومادونه ان مازادعليه فهو كالعضو كماصرحوابه نمانما بجب كفارة واحدة بتطييب كل البدن اذا كان في مجلس واحد فان كان في مجالس فلكل طيب كفارة كفر للاول أولا عندهم اوقال محد عليه كفارة واحدة مالم يكفرللاولوان داوى قرحة بدواء فيهطيب نمخ جتقرحة أخرى فداواها مع الاولى فليس عليه الا كفارة مالم تبرأ الاولى ولوكان الطيب في أعضاء متفرقة يجمع ذلك كلمفان بلغ عضوا كاملافعليه دم والافصدقة وفي المحيط اكتحل بمحل ليس فيه طيب فلابأس به وان كان فيه طيب فعليه صدقة الاأن يكون مرارا كثيرة فدم والمراد بالمرار المرتان فأكثر كاصر ح به قاضيخان في فتاواه وقال لوجعل الملح الذي فيه مطيب في طعام قد طبخ وتغيير وأ كله لاشئ عليه وان لم يطبخ وريحه يوجدمنه يكره ذلك ولاشئ عليه ولوجعل الزعفران في الملح فان كان الزعفران غالبافعليه كفارة وان كان الملح غالبالا كفارة عليه اه وأشار بقوله شاة الى أن سبح البدنة لا يكنى في هذا الباب بخلاف دم الشكرولوقال المصنف عضوه بالاضافة كانأولى لمافى الفتاوى الظهيريةوإذا ألبس المحرم محرما أوحلالا مخيطاأ وطيبه بطيب فلاشئ عليه بالاجماع وكذلك أذاقتل قلة على غيره اه وقولهأ وخضب وأسهمعطوف علىطيبوانماصرح بالخناءمع دخوطمانحت الطيبالقوله عليهالسلام الحناءطيب للاختـ لافوانمـااقتصرعلى الرأس ولم يذكر اللحية كماوقع فىالاصــل ليفيدان الرأس بانفرادها مضمونة وأن الواو بمعنى أوفى عبارة الاصل بدليل الاقتصار على الرأس فى الجامع الصغير ولما كان مصرحافها يأتى بان تغطية الرأس موجبة للدم لم يقيد الخناء بان تكون مائعة فان كانت ملبدة ففيه دمان دمالتطييب مطلقا ودمالتغطية ان دام يوماوليلة وغطى الكل أوالربع فلوكان التلبيد بغيرالخناء لزمهدم أيضاوالتلبيدان يأخذشيأمن الخطمي والآس والصمغ فيجعله فيأصول الشعر ليتلبدوماذ كره وشيدالدين فى مناسكه وحسن ان يلبدرأسه قبل الاحرام مشكل لانه لابجوز استصحابه التغطية الكائنة قبل الاحرام بخلاف الطيب كذافي فتح القدير ويشكل عليه مافى الصحيحين عن ابن عمرأن حفصة زوج النبى صلى الله عليه وسلم قالت يارسول الله ماشأن الناس حلواولم تحل أنتمن عمرتك قال انى لبدت رأسي وقلدت هديى فلاأحل حتى أنحر فلافرق بين التلبيد والطيب فان كالامنهما

محدرجه الله اللهام الاأن يجعل موضع الخيلافما دون الثالث كايفيده تنصيصه على المرة والمرتين ومافى الكافى المرار الكثيرة اه وماذ كره المؤلف عن المحيط هـ و مافي الكافي وهوقولهما ومافى الخانية قول الامام ويوافقهمافي السراج وعن مجدا كنعل بكحل مطيب مرة أو مرتين فعليه صدقة وان كان مرارا كثيرة فعليه دم فقد صرح بالخلاف (قوله وأشار بقوله شاة الىانسبع البدنة لايكني الخ) قال في الشرنبلالية بعدنق المهده العبارةعنه لكن قال بعده فهالوأ فسد جه بحماع في أحد السبيلين انهيقوم الشرك فىالبدنة مقامها أي الشاة اه فليتأمل اه قلت وقد نقلت

في أواخ باب القران عن القهستاني ماهو خلافه أيضاصر يحاوم ثله ما يذكره في باب الهدى وله القران عن القهستاني ماهو خلافه أيضاصر يحاوم ثله ما يذكر وقوله ودم التغطية الخياء المتعلقة المنافع المنه المنافع المنه المنه

(قوله وقيد الخضاب بالرأس الخ) قال في النهر فيه نظر والتحقيق ان الرأس مثال لاقيد والمراد به العضوحتى لوخضب بهاعضوا من أعضائه وجبوه الان من اعتبر في حدال كثرة العضو لا معنى للتفريق على قوله بين الرأس وغيره ولهذا سوى في الفتح بين الرأس واليد فقال وكندا لو خضبت يدها بها ولم يقيده بقلة ولا كثرة وما في الاسبيح الى مبنى على اعتبار الكثرة في نفس الطيب ولا تنس ذلك التوفيق (قوله وهوسه و منه) قال في النهر هو الساهي وذلك ان صاحب المعراج انمانقل هذا عن المبسوط في الواختضب بالوسمة فقال ما افظه ذكر في المبسوط خضب رأسه بالوسمة فعليه دم واكن ان خاف من قتل الدواب أعطى مثياً لأن فيه معنى الجناية من هذا الوجه لكونه غير متكامل في الزمه الدم والصدقة منهما (٥) أى من خضاب الرأس فانه مضمون بالدم

وخضاب اللحية فانهمضمون بالصدقة كماذكرفي المبسوط اه وكيف يكون مافى الجامع دليلا على ان كلامنهما مضمون على ماتوهمولا اشتراك بينهما اذوجوب الدميغاير وجوبالصدقة ويلزمه ايجاب الصدقة أيضا فبالودهنها بالخطمى وقد جزموافيه بوجوب الدمعنده اله وقال في الشرنبلالية قلت والمراد بالصدقةهنا غير المصطلح عليها بتقديرها بنصف صاع بل أعدم لقوله في المعراج أعطى شيأ فاطلاق صاحب البحر فيهمافيه من هاذا القبيل أيضا (قروله باعتبار انه يغلف رأسـه) أى يغطيه وقوله بوسف بالتغليف صحيح لان تغطية الرأس توجب الجزاء (قوله اكنه يتخير اذا كان لعدر)أى يتخير بين الدم والصوم والاطعام

محظور بعدالاحوام وجازاستصحاب الطيب الكائن قبل الاحوام بالسنة فكذلك التلبيد قبله بالسنة وقيدا الخضاب بالرأس لان المحرمة لوخضبت يدها أوكفها فعليها دم ان كان كثيرا فاحشاوان كان قليلافعليها صدقة كاذكره الاسبيجابي وغيره بخيلاف خضاب الرأس بالحناء فانهموجب للدم مطلقا واماخضاب اللحية فوقع فى الهداية ان كلامن الرأس واللحية مضمون ولم يقل بالدم وزاد الشارحان كلامنهمامضمون بآلدم وهوسهومنه لان اللحية مضمونة بالصدقة كمأنى معراج الدراية معز باللمبسوط وقيد بالخناء لانهلوخض بالوسمة فليس عليه دمولكن انخاف ان يقتل الهوام أطعم شيألان فيهمعنى الجناية من هاندا الوجه واكنه غيرمتكامل فيلزمه الصدقة كافى المبسوط والوسمة بسكون السيين وكسرهاوهوالافصح شجر يخضب بورقه وفى الهداية وعن أبى يوسف اذا خضب رأسه بالوسمة لاجل المعالجة من الصداع فعليه الجزاء باعتبارانه يغلف رأسه وهذا صحيح اه يعنى ينبغي أن لا يكون فيه خلاف لان التغطية موجبة بالاتفاق غيرانها للعلاج فلهذاذ كرالجزاء ولم يذكرالدم والخناءمنون في عبارة المصنف لانه فعال لافعلاء ليمنع صرفه ألف التأنيث وقوله أوادهن بزيتمعطوف على قوله طيب أطلقه فشمل مااذا كان مطبوخا أوغير مطيب ولم يقيد وبالكثير لماعهم من تقييده فى الطيب لا نه اذا فرق فى الطيب بين العضو ومادونه فالزيت أولى لانه لاخـ الف فى الطيب وفى الزيت الذى ليس عطيب ولامطبوخ خـ الافهما فقالا يجب فيـ ه صدقة لان الجناية فيه قاصرة لانهمن الاطعمة الاان فيه ارتفاقالم في قتل الهوام وازالة الشعث وقال الامام يجبدم لانهأصل الطيب باعتبار انهيلتي فيهالانوار كالورد والبنفسج فيصير نفسه طيباولا يخاو عن نو عطيب و يقتل الهوام و يلين الشعرويزيل التفث والشعث وأراد بالزيت دهن الزيتون والسمسم وهوالمسمى بالشير جنفرج بقية الادهان كالشحم والسمن وقيد بالادهان لانهلوأ كله أوداوى بهشقوق رجليهأ وأقطرفى أذنه لايجب دم ولاصدقة بخلاف المسك والعنبر والغالية والكافور ونحوها حيث يلزم الجزاء بالاستعمال على وجه التداوى اكمنه يتخير اذا كان لعذر كماسيأتي وكذا اذا أكل الكثيرمن الطيب وهوما يلتزق بأكثر فه فعليه الدم قال فى فتح القدير وهـ نده تشهد لعـدم اعتبار العضومطلقافى لزوم الدم بلذاك اذالم يبلغ مبلغ الكثرةفي نفسه على ماقدمناه وقد قدمناعن قاضيخان انهلوخاط الطيب بطعام من غيرطبخ فالعبرة للغالب فانكان الطيب مغلو بافلاشئ أصلازاد بعضهم الاأنه يكرهاذا كان رائحته توجد فيهوان كان غالبافهو كالخالص وهكذافي الحيط وغديره وقالوا ولوخلطه بمشروب وهوغالب ففيه الدموان كانمغلو بافصدقة الاان يشرب مرارافه مفان كان للتداوى خير و ينبغى أن يسوى بين الما كول والمشروب الخاوط كل منهما بطيب مغاوب اما بعدم شئ

(قوله وكذا اذا أكل الكثير من الطيب الخ) وان كان قليلا بان لم يلتصق باكثر فه فعليه الصدقة وهذا كله اذا أكله كماهوأى من غير خلط أوطبخ أما اذا خلط بطعام قدطبخ كالزعفر ان فلاشئ عليه سواء مسه الذار أولا وسواء بوجدر يحه أولا الاأنه يكره ان وجدر يحه وان خلط عليه غيرانه ان كان راقحته موجودة كره أكله وان كان الغالب المليح فلاشئ عليه غيرانه ان كان راقحته موجودة كره أكله وان كان الغالب الطيب ففيه الدم لباب (قوله فه و كالخالص) أى فيجب الجزاء وان لم تظهر رائحته كذافي الفتح (قوله و ينبغي أن يسوى الخ) أقول لم يفرق الزيلى في المخلوط بالما كول بين الغالب والمغلوب وظاهر كالامه عدم الفرق بينه و بين المشروب فانه قال لوأ كل زعفر انا مخلوطا بطعام أوطيب آخرولم تحسه النار يلزمه دم وان مسته فلاشئ عليه وعلى هذا التفصيل في المشروب اه وهوظاهر ما يأتى عن الحلي أيضا

(قوله وظهر لى اله ان وجدالخ) انظرهل يمكن أن يجرى هنامام عن الفتح من الفرق بين القليل والكثير في الثوب ثم ان هذا الفرق ينافيه ماقد مناه عن الفتح من اله اذا كان الطيب غالبا يجب الجزاء وان لم تظهر رائحة ه فانه يقتضى ان المناط كثرة الاجزاء لا وجود الرائحة تأمل (قوله ثم قال الح) يعنى انهم أوجب والكفارة في اذا أكل أوشرب عما كان الطيب فيه غالبا ولم يفصلوا بين مااذا أكل أوشرب من ذلك قليلا أوكثير اوكذا في الذا كان مغلو باوينبغى النفصيل المذكور فانه يبعد أن يجب بأكل المشير (قوله وأكل منه أوشرب كثيرا) الضمير يعود الى المخلوط بالطيب الغالب طعاما أوشر ابا (قوله فان في أكل الكثير دما والقليل صلفة) قال في الشرنبلالية يتأمل في حكم المسك (٦) المضاف الى الحلوى مع ماقد مناه من اختلاطه بما يؤكل و يطبخ وفها اذا لم يعاد الهرنبلالية يتأمل في حكم المسك

أى فان الذى تقدم انه ان المعدد فلا الله في طعام وطبيخ فلا شئ عليه وان خلطه بما يؤكل بلاطبيخ فان كان مغلو بافلاشئ عليه وان كان إغالبا وجب الجزاء هذا فالظاهر المعدد وعلى غاب ليو افق ما تقدم (قوله غاب ليو افق ما تقدم (قوله لماعلم ان العقو بة بكال المعدد ال

أولبس مخيطا أوغطى رأسه يوماوالاتصدق

الجناية الخ) مقتضاه انه لوأ حرم بنسك وهولابس الخيطوأدى ذلك النسك بتمامه فى أقل من يوم وحل منه أن تلزمه صدقة الاأن يوجد نص صريم بخلافه فان قلت التجرد عن الخيط فى النسك واجب مطلقا مواعطال زمن احرامه أم قصر والتقدير باليوم و

أصلا كماهوالحكم في المأكول أو بوجوب الصدقة فيهما كماهوالحكم في المشروب ومافرق به في الحيط من ان الطيب عمايقصد شر به فاذا خلطه بمشروب لم يصر تبعالمشروب مثله الاأن يكون المشروب غالبا كالوخاط الابن بالماءفشر بهالصي تثبت حرمة الرضاع الاأن يكون الماءغالبا بخلافأ كاهفانه ليسمما يقصد عادة فأذاخلط بالطعام صارتبعاللطعام وسقط حكمه ففيه نظر من وجهبن الأولان من الطس مايقصدأ كلااذا كان من المأكولات المدمني القائم به وهو الطيبية امامداواة أوتنعما منفرداأ ومخلوطا كايقصدشر باالثانى ان القصدمن هذا الباب ليس بشرط لان الناسى والعامدوا لجاهل سواءوذكر الحلبي في مناسكه اني لم أرهم تعرضوا بماذا تعتبر الغابة وظهر لي انه ان وجد في المخالط رائحة الطيب كما قيل الخلط وحس الذوق السليم بطعمه فيه حساظاهرافهوغالب والافهومغلوب لان المناط كثرة الاجزاء تم قال لم أرهم تعرضوا في هـنه المسئلة في التفصيل أيضا بين القليل والكثير كما في مسـئلة أكل الطيب وحده وانهباثباته فيهاأ يضالجديرو يقالان كان الطيب غالباوأ كلمنه أوشرب كشرافعليه الكفارة والافصدقةوان كان مغاو باوأ كل منه أوشرب كشير افصدقة والافلاشي عليه ولعل الكثير ما يعده العارف العدل الذى لايشو بهشره ونحوه كثيرا والقليل ماعداه ممقال ولاشئ فىأكل مايتخذمن الحلواء المبخرة بالعود ونحوه وانما يكره اذا كانترائحته توجدمنه بخلاف الحلواء المسمى بالقاووت المضاف الى أجزائها الماورد والمسك فان في أكل الكثير دماوالقليل صدقة والله سـ بحانه وتعالى أعلم بحقائق الاحوال (قولهأ ولبس مخيطاأ وغطى رأسه يوما والاتصدق) معطوف على طيب بيان للثاني والثالثمن النوع الاولوجع بينهمالان الحكم فيهماوا حدمن حيث التقدير بالزمان فان قوله يوما راجع الىاللبس والتغطية وكذاقوله والاتصدق أىوان كان لبس الخيط وتغطية الرأس أفسلمن يوم لزمه صدقة لماعلمان كالالعقو بة بكال الجناية وهو بكال الارتفاق وهو بالدوام لان المقصودمن كل منهم مادفع الحروا ابردواليوم يشتمل عليهما فوجب الدم والجناية قاصرة فمادونه فوجبت الصدقة والتحقيق ان تغطية الرأس من جلة لبس الخيط فهي جناية واحدة السيأتي انه لوابس القميص والعمامة يلزمه دمواحد عالوا بأن الجناية واحدة وحقيقة ابس الخيط ان يحصل بواسطة الخياطة اشتمال على البدن وأستمساك فلذالوارتدى بالقميص أواتشح أوائتزر بالسراويل فلابأسبه لانه لم يلبسه لبس الخيط لعدم الاشتال وكذالوأ دخل منكميه فى القباء ولم يدخل يديه فى الكمين

زمن الاحرام أمااذاقصر فقد حصل له في نسكه ارتفاق كامل فيكون تاريخ المنافق المن العجم الله المنظمة والمنافقة المن المنافقة المن المنافقة ال

(قوله أوجه عاللباس كله) أى فى مجلس واحدك أفى شرح اللباب ومفاده الفلواختلف المجلس فى يوم واحد تعدد الجزاء وسنذ كوعنه قريباما يخالفه (قوله مالم يعزم على الترك الخ) أى لم ينزعه على عزم الترك بل نزعه على قصداً ن يلبسه ثانيا أو خلعه ليلبس بدله كذا فى شرح اللباب فقداً فادان خلعه لتبديله بغيره لا يتعدد به الجزاء فليحفظ فانه كثير الوقوع (قوله وفى الثانى) أى فيا اذا لم يكفر للاول شرح اللباب فقداً فادان خلعه لتبديله بغيره لا يتعدد به الجزاء فلي عند الى ياء المذكام وهكذاراً يته فى الظهيرية وفى سائر النسخ بدون ياء (قوله فالحاصل وقوله وعندى المودع) كذا فى هذه النسخة باضافة عند الى ياء المذكام وهكذاراً يته فى الظهيرية وفى سائر النسخ بدون ياء (قوله فالحاصل الحن قال فى اللباب تنبيه قد يتعدد الجزاء فى لبس واحد بأمور الأول التكفير بين اللبسين بان البس عمر ودام على لبسه ولم ينزعه والثانى تعدد السبب والثالث الاستمرار على اللبس بعد زوال العذر والرابع حدوث عذر (٧) تشروا نخامس البس المخيط المصبوغ تعدد السبب والثالث الاستمرار على اللبس بعد زوال العذر والرابع حدوث عذر (٧)

بطيب للرجل ويتعد الجزاء مع تعدد اللبس بامور منها اتحاد السبب وعدم العزم على الترك عند النزع وجع اللباس كاهفي مجلس أو يوم اه قال شارحهأى مع اتحاد السبب ممقال واعلم أنهذكر بعضهم مأيفيدان اليوم في انحاد الجزاء في حكم اللبس كالجلس في غيرهمن الطيب والحلق والقص والجاع کاســــیأنی لانه ذکر الفارسي والطرابلسي انه ان لبس الثياب كلها معا وابس خفين فعليه دم واحد وان لبس قيصابعد يومه م لبس في يومه سراويل عمابس خفين وقلنسوة عليه كفارة واحددة فقيد باليوم لابالجلس وفى الكرماني ولو جـم اللباس كلـه في يوم واحد فعليه دم واحد

ولم يزره لعدم الاشتمال أمااذا أدخل يديه أوزره فهولبس المخيط لوجودهما بخلاف الرداءفانه اذاانزر به لاينب في أن يعقده بحبل أوغيره ومع هـ ذالوفعل لا شي عليه لا نه إ يلبسه البس الخيط لعدم الاشتال أطلق في اللبس فشمل مااذا أحدث اللبس بعد الاحرام أوأحرم وهو لابسه فدام على ذلك بخلاف انتفاعه بعد الاحرام بالطيب السابق عليه قبله للنص ولولاه لاوجبنا فيه أيضاو شمل مااذا كان السيا أوعامد اعللا أوجاهلا مختارا أومكرها فيجب الجزاء على النائم لوغطي انسان رأسه لان الارتفاق حصل له وعدم الاختيار أسقط الام عنه كالنائم المنقلب على شئ أتلفه وشمل مااذا ابس ثو باواحدا أوجع اللباس كله القميص والعمامة والخفين ولذالم يقل ابس ثو با كغيره و بين المصنف حكم اليوم ومادونه ولم يذكر حكم الزائد عليه ايفيد انه كاليوم فلوابس المخيط ودام عليه أياما أوكان ينزعه ليلاو يعاوده نهارا أوعكسه يلزمه دمواحد مالم يعزم على الترك عندالنزع فان عزم عليه مم لبس تعددالجزاء كفرللاولأولا وفىالثانى خلاف مجمد ولولبس يومافاراق دما ثم داوم على لبســه يوما آخر كان عليه دم آخر بلاخلاف لان للدوام فيه حكم الابتداء وفى الفتاوى الظهيرية وعندى المودع اذالبس قيص الوديعة بغيراذن المودع فنزعه بالليل للنوم فسرق القميص فى الليل فان كان من قصده ان يلبس القميص من الغدلايعدهذا ترك الخلاف والعودالى الوفاق حتى يضمن وان كان من قصده أن لا يلبس القميص من الغدكان هذا ترك الخلاف حتى لايضمن فألحاصل ان اللبس شئ واحد مألم يتركه و يَعزم على الترك اه واعلم ان ماذ كرناه من ايجاب الجزاء اذالبس جيع الخيط محله مااذ الم يتعدد سبب اللبس فان تعدد كااذا اضطرالي ابس توب فلبس تو بين فان البسهماعلى موضع الضرورة فعليه كفارة واحدة يتخير فيهاوان ابسهماعلى موضع الضرورة وغيره لزمه كفارتان يتخير فياللضرورة فقط ومن صورتعد داللبس واتحاده مااذا كان به مثلاجي يحتاج الى اللبس لهاو يستغنى عنه في وقت زوالها فان عليه كفارة واحدة وان تعدد اللبس مالم تزل عنه فان زالت وأصابه مرض آخر أوجي غيرها فعليه كفارتان كفرالاولى أولاخ الافالحمد فى الثانى وكذا اذا حصره عدة فاحتاج الى اللبس للقتال أياما يلبسها أذاخ جاليه وينزعها اذارجع فعليه كفارة واحدة مالم يذهب هندا العدوفان ذهب وجاءعدو غيره ازمه كفارة أخرى والاصل فجنس هذه المسائل انه ينظر الى اتحاد الجهة واختلافها لاالى صورة اللبس كيف كانت ولوابس اضرورة فزالت فدام بعدها يوماو يومين فادام فى شكمن زوال الضرورة فليس عليه الا كفارة واحدة وان تيقن زوالها كان عليه كفارة أخرى لا يتخبر فيها هكذاذ كروا

لوقوعه على جهة واحدة وسبب واحد فصار كناية واحدة ومثله ماذكره بعضهم في حلق الرأس اذاحاق في أربع مجالس عليه دم واحد وقيل عليه أربع دماء وقد صرح في منية الناسك بتعدد الجزاء في تعدد الايام حيث قال وان لبس العمامة يومائم لبس القميص يوما آخر ثم الخفين يوما آخر ثم السراويل يوما آخر فعليه لكل لبس دم اهر قوله كااذا اضطر الى لبس ثوب فلبس ثو بين)قال في الفتح وكذلك نحوان يضطر الى لبس قيص فلبس قياد كناذلك لان المؤلف سيذكر المؤلف سيذكر ما يخالف وان تطيب أولبس الخفتنبه له وكذا في المعماعلي موضع الضرورة فعليه كفارة واحدة وهي كفارة الضرورة لان اللبس عمامة وخفا بعذر فيهما فعليه كفارة واحدة وهي كفارة الضرورة لان اللبس على وجه واحد فتجب كفارة واحدة كذا في شرح اللباب (قوله ومن صور تعدد اللبس) كذا في النسخ التي رأيتها والذي في الفتج

والنهر عنه السبب بدل اللبس (قوله وذ كرالحابي في مناسكه ان مقتضاه الخ) قال في النهر والحريكي في المذهب مسطور كذلك مم ساق عن الفتح مسألة الحي السابقة (قوله ومارأ يتمرواية) أي مارأ يتظاهر ما في المتون مرويا وقوله ولهذا عداة لقوله يقتضى لالقوله ومارأ يتمه والضمير في لم يصرحوالا صحاب المتون وفي شرح اللباب واعلم انه اذا ستر بعض كل منهما أي الوجه والرأس فالمشهور من الرواية عن أبي حنيفة انه اعتبر الربع فبتغطية ربع (٨) الرأس يجب ما يجب بكاه كماذ كرف غير موضع وهو الصحيح على ما قاله غير واحد

وعن أبي يوسف انه يعتبر
أكثرالرأس على مانقل عنه صاحب الهداية والكافى والمبسوط ونقله في المحيط والتخيرة والبدائع والكرماني عن محدلكن عدان بعتبر فيه الوجوب عدان بعتبر فيه الوجوب عصابه من الدم اه وكذا والاتصدق كالحالق أو وقيته وعجمة

الحكم في الوجه على مانص عليه في المسوط والوجيز وغيرهما وأما مافي خزانة الا تحمل وان غطى ثاث بخداف الحاق فهو شاذ بخداف الحاق فهو شاذ مخالف الحالام غيره بل مخالف الحالام غيره بل الحروبة خطية ربع وجهه أو ربع رأسه يجب ما يجب بقوله لا شئ عليه أكاه اللهم الاأن يقال أراد بناء على قول الدم لامن الصدقة و يكون بناء على قول الامام الأعظم والته أعلى قول الامام الأعظم والته أعلى الهم المناه المناه

وذكر الحلى في مناسكه ان مقتضاه انه اذالبس شيئمن الخيط لدفع برد نم صارينزع ويلبس كذلك ثمزال ذلك البرد ثمأ صابه برد آخ غير الاول عرف ذلك بوجه من الوجوه المفيدة لمعرفته فلبس لذلك انه يجب عليه كفارتان اه وشمل كلامه أيضامااذالم بجد غيرالخيط فلذا قال في المجمع ولولم يجدالا السراويل فلبسه ولم يفتقه نوجبه أى الدم وأطلق في التغطية فانصر فت الى الكامل وهوما يغطى به عادة كالقلنسوة والعمامة فرجمالا يغطى بهعادة كالطست والاجانة والعدل فلاشئ عليه وعلى هذا يفرع مافى الظهير يةمالودخل الحرم تحت سترال كعبة فانكان يصيب وجهة ورأسه فهومكروه لاشئ عليه والافلابأس به وظاهرمافي المتون يقتضي انهلا بدمن تغطية جيع الرأس في لزوم الدم ومارأ يتــهرواية ولهذا لميصر حوا يحكم مادونها وأنما المنقول عن الأصل اعتبارالر بع ومشى عليه كشير واختاره فى الظهير ية مقتصر اعليه وعزاه في الهداية الى انه عن أبي حنيفة وعن محمد اعتبار الا كثروه ومروى عن ألى يوسف أيضا كااعتبرأ كثراليوم في لزوم الدم واختاره في فتح القدير من جهة الدراية فالحاصل ان الربع راجح رواية والا كثر راجح دراية باعتبار ان تكامل الجناية لا يحصل بمادون الاكثر بخلاف حلق ر بع الرأس فانه معتادو يتفرع على هـ نامالوعصب رأسه بعصابة فعلى اعتبار الربع ان أخذت قدره من الرأس لزمه دم وان كان أقل فصدقة فافى المبسوط والظهير يةمن انه لوعصب رأسه يومافعليه صلدقة مجمول على مااذالم تأخل قدرالر بع أومفر ع على اعتبارالا كثر وأراد بالرأس عضوا يحرم تغطيته على المحرم فدخل الوجه فاوغطى ربعه لزمه دم رجلا كان أوامر أةوخوج مالايحرم تغطيته فلاشئ عليه لوعصب موضعا آخرمن جسده ولوكترا كنه يكره من غيرعذر كعقدالازار وتخليل الرداء ولابأس بأن يغطى أذنيه وقفاه ومن لحيتهماهو أسفل من الذقن بخلاف فيه وعارضه وذقنه ولا بأس بان يضع يده على أنفه دون ثوب و بين المصنف حكم اليوم ومادونه فأقادان الليلة كاليوم كاصرح بهفى غاية البيان والحيط لان الارتفاق الكامل الخاصل فى اليوم حاصل فى الليلة وان مادونها كمادونه وأطلق فى وجوب الصدقة فيمادون اليوم فشمل الساعة الواحدة ومادونها خلافاكما فى خزانة الاكلانه في ساعة واحدة نصف صاع وفي أقل من ساعة قبضة من برولماروي عن مجدان في لبس بعض اليوم قسطه من الدم كثاث اليوم فيه ثلث الدم وفي نصفه نصفه ومن الغريب مافي فتاوى الظهيرية هنا فان لبس مالا يحل له لبسه من غيرضرورة أراق لذلك دما فان لم يجد صام ثلاثة أيام اه فأن الصوم لامدخلله في وجوب الجناية بل يكون الدم في ذمته الى الميسرة وانما يدخل الصوم فيما اذا فعلشمياً للعذركماسميأتى (قوله أوحلق ربع رأسمة ولحيته والاتصدق كالحالق أورقبته أوابطيه أوأحدهماأ ومحجمة) معطوف على طيب وقوله أولحيته بالجرمعطوف على رأسه أى حلق ربع لحيته وقوله والاأى وانكان حلق أقل من ربع الرأس أوأقل من ربع اللحية يلزمه صدفة كايلزم المحرم اذا حلق رأس غيره وقوله أورقبته وماعطف عليهمه طوف على الربع أي يجب الدم بحاق الحرم رقبته

(قوله فأفادان الليلة كاليوم) أى فاذالبس ليلة وجب دم كافى اليوم قال فى شرح المباب والظاهر ان المرادم قداراً عدهما فيفيد ان من ابس من نصف النهار الى نصف الليل من غيرا نفصال وكذافى عكسه لزمه دم كمايشير اليه قوله وفى أقل من يوم وليلة صدقة وتمامه فيه وفى حاشية المدنى قال الشيخ حنيف الدين المرشدى ولم أرذلك لغيره في الطلعت عليه من المناسك وغيرها اه (قوله خلافا لما فى خزائة الاكل الحن الحكى قال فى النهر وهوظاهر فى أنه أراد بالساعة الفلكية (قوله كاسيأتى) أى عند قول المصنف وان تطيب أولبس أو حاق بعذر لكن فيه كلام سنذكره

(قوله وأراد المصنف بالحلق الازالة الخ) يشمل التقصير فني اللباب أن حكمه حكم الحلق فى وجوب الدم به والصدقة فلوقصر كل الرأس أو ربعه فعليه دم وفى أقل من الربع صدقة ولوقصر ت المرأ ققد رأ علة من ربع شعرها فعليها دم قال شارحه أى على ماصر حبه فى الكافى والكرمانى وهو الصواب قياسا على المتعلل ووقع فى الكفاية شرح الهداية ان التقصير لا يوجب الدم اه (قوله و على هذا يجيء الخ) أى ان كان قدر ربعها كاملة ففيه دم والافصد قت كافى اللباب (قوله الثانى أن يتعد المجلس) هذا مستغنى عنه لان فرض المسئلة فيه و أسقط أولا من كلامه قوله فى مجلس واحد لاستقام (قوله وان اختلف المجلس) ان وصلية ولوحد ف هذه الجالد المحلوم والاولى (قوله وان اختلف المجلس وحكم ما اذا (٩) اتحد المجلس مفهوم بالاولى (قوله وان اتحد تصريح عفهوم قوله ان تعدد المحلوم هو مفروض فيا اذا اختلف المجلس وحكم ما اذا (٩) اتحد المجلس مفهوم بالاولى (قوله

كَمَااذَا حليق الرأس في مجالس) قال في اللباب فعليه دم واحدا تفاقاوكذا نقل المؤلف الاتفاق فيما سيأتي عندالكادم على قص الاظفار قال في شرح اللباب لانهاأ جناس متفقة ولوكانت في مجالس مختلفة كذافي الفتح ومنسك الفارسي وغيرهما واليهأشار فى الكافى وشرح الكنز وفى البحر الزاخر فدم واحد بالاجاع وبخالفه بظاهره ماذكره الخبازى في حاشيته على الهداية اذاحلق ربع الرأس تم حلق ثلاثة أرباعه فى أزمان متفرقة نجب عليه أربعة دماء لانحلقكل ربع جنايةموجبة للدم فاذا اختلف أزمان وجودها نزلذلك عنزلة اختلاف المكان فى تلاوة آية السجودة فلايتداخل اه والظاهر انمراده بالازمان الايام لاالجالس المتعددة في يوم واحداه (قوله وخالف محد

كالهاأ وبحلق ابطيمه أوأحدهم اأوبحلق محاجه والمحجمة هنابالفتح موضع المحجمةمن العنق والمحجمة بالكسرقارورةا لجام وكذا المحجم بطرح الهاء وقوطم بجب غسل المحاجم يعني مواضع الجامةمن البدن كذافى المغرب وانما كان حلق وبع الرأس أور بع اللحية موجباللدم لتكامل الجناية بتكامل الارتفاق لان بعض الناس بعتاده بخلاف تطييب بع العضوفان الجنابة فيه قاصرة وكذا تغطية ربع الرأس على قول من اعتبرالا كثر وإذا حلق أقل من الربع فيهما تقاصرت الجناية فوجبت الصدقة واعتبار الربع فى الحلق رواية الجامع الصغيراعتمدها المشايخ وأمارواية الاصل فاعتبار الثلث وفي الحيط وعندأ في حنيفة بجب الدم بحلق الاكثر اه وأراد المصنف بالحلق الازالة سواء كان بالموسى أو بغيره وسواءكان مختارا أولافلوأز العبالنورة أونتف لحيته أواحترق شعره بخبزة أومسه بيده فسيقط فهوكالحلق كمافي المحيط وغيره بخلاف مااذا تناثر شعره بالمرض أوالنار فلاشئ عليه لانه ليس للزينة واعاهوا سين كذافي المحيط أيضاوأ طلق في وجوب الصدقة فهااذا حلق أقلمن ربع الرأس أواللحية فشملمااذابق شئ بعدا لحلق أولاف كذالوكان أصلع على ناصيته أقلمن ربع الرأس فاعمافيه صدقة وكذالوحاق كل رأسه وماعليه أقلمن بعشمره كاأطلق وجوب الدم بحلق الربع فلذالو كانعلى رأسه قدرر بعشعره لوكان شعررأسه كاملاففيه دم قال فى فتح القدير وعلى هذا يجيء مثله فيمن بلغت لحيته الغاية فى الخفة وعلم من ايجابه الدم بحلق أحد الابطين أو الابطين ان جناية الحلق واحدة وان تعددت فى البدن فلذ الوحلى وأسه ولخيته وابطيه بلكل بدنه فى مجلس واحد فدم واحد بشرطين الاولأنلا يكون كفر للاول فاوأراق دمالحلق رأسه نم حلق لحيته لزمه آخر الثانى أن يتحد المجلس فاذا اختلف المجلس فلكل مجلس موجب جنايتهان تعددالمحل كماذ كرناوان اتحد فدم واحد وان اختلف المجلس كمااذا حلق الرأس في مجالس وخالف مجد فيااذا تعدد الحل فألحقه بمااذا اتحد وظاهر قول المصنف والانصدق أن في از الته لشعر الرأس أواللحية اذا كان أقل من الربع نصف صاع ولو كان شعرة واحدة فأنهم قالوا كل صدقة في الاحرام غيرمقدرة فهي نصف صاع من بر الاما يجب بقدل القملة والجرادة كماان واجب الدم يتأدى بالشاة في جيع المواضع الافي موضعين من طاف للزيارة جنباأ وحائضا أونفساءومن جامع بعد الوقوف بعرفة قبل الطواف فانه بدنة كذافي الهداية وغيرها اكن ذكر قاضيخان في فتاوآه انه ان نتف من رأسه أومن أنفه أولحيته شعرات فلكل شعرة كف من طعام وفى خزانة الا كل فى خصلة نصف صاع فظهر بهذا ان فى كلام المصنف اشتباها لانه لم يبين الصدقة ولم يفصلها وأطلق فى لزوم الصدقة على الحالق فشمل ما اذا كان محر ماسواء كان المحاوق محر ما أولا أو حلالا

(٢ - (البحرالرائق) _ ثالث) فيااذا تعدد المحل) كذا في بعض النسخ وفي بعضها المجلس بدل المحل وكلاهم المحيح لان خلافه فيما اذا تعدد المحل والمجلس (قوله فشمل ما اذا كان محرما الخن) قال في النهر ان في كلامه اشتباها أيضا وذلك ان المحلوق رأسه لوكان حلالا وكان الحالق محرمات وفي غيره نصف صاع اهو سينبه عليه المؤلف قبيل قوله أوقص أظفار بديه (قوله أوجلالا) أي أوكان الحالق حلالا والمحلوق رأسه محرم فتلزمه صدقة ومشى في اللباب على انه لاشئ على الحالق في هذه الصورة ثم قال وقيل عليه صدقة ونقل شارحه ما مشى عليه في اللباب عن البدائع والكرماني والعناية والحاوى ونقل ما عبرعنه بقيل عن الزيامي وابن الهمام والشمني ثم قال ووجهه غيرظا هر الخالف في موجبات محظورات الاحرام وهل يحرم عليه أو يباح فعله هذا أو يكره الظاهر الآخروذ كروجهه وذكر أيضا وجه القابين ما اذا حلق المحرم وأس غيره حيث تجب الجناية و بين ما اذا ألبس المحرم محرمالباسا مخيطا حيث لا يجب عليه شي فوراجعه

(قوله لائه ينتفع الخ) قال في الفتح اذلاشك في تأذى الانسان بتفث غيره مجده من رأى انسانا تأرّالرأس شعثه اوسخ الثوب تفل الراشخة وماسن غسل الجعة الالذلك (قوله باعتباران شعر المحرم استحق الامن الخ) أى بخلاف ما ذا ألبس المحرم محرما مخيطا أوطيبه فانه لاشئ على المناعل المن عن مستحقه لكن عليه بالاجاع كاقدمه المؤلف عن الظهيرية وكذالوغطى رأسه ووجهه كافي اللباب فلاشئ على الفاعل لانه لم يزل الامن عن مستحقه لكن يردعليه مافى عبارة الظهيرية (١٠) السابقة من قوله وكذالوقت لقلة على غيره فامه امستحقة الامن تأمل وأمالوقم أظافيرغيره فان

والحاوق رأسه محرم ولاير دعليه مااذا كالاحلالين لاله ليس بجناية منهما وكلامه فما يكون جناية وانمالزمه الصدقة فقط لقصور جنايتمه لانه ينتفع بازالة شعرغيره انتفاعا قليملابخلاف المحلوق وانماصار جناية من الحالق الحلال باعتباران شعر الحرم استعق الامن وقدأ زاله عنه فكان جانيا واذا كان المحلوق رأسه مكرها وجب الدم عليه ولارجو عله على الحالق عندنا كندافي المحيط وظاهر كارمه انهلابدمن حلق جيع الرقبة والابط والمحجمة فى لزوم الدم بكل منهم فاو بقى من الرقبة أوالابط شئ لايلزمه دموان كان قليلاو لهذا قال الاسبيجابي ولوحلق من أحد الابطين أكثره وجبت الصدقة فعلى هذافاصرحبه فى المحيط من ان الا كثرمن الرقبة كالكل فى لزوم الدم وان الاصل ان كل عضوله نظير فى البدن لا يقوم أكثره مقام كله وكل عضو لا نظير له فى البدن كالرقبة يقوم أكثره مقام كله وما فى فتاوى قاضيخان من ان فى الابط اذا كان كثير الشعر يعتبرفيه الربع لوجوب الدم والافالا كثر ضعيف لانهلم يقيداً حد حلق ربع غير اللحية والرأس فليس فيه ارتفاق كامل ولهذا قال الشارح مم الر بعمن هذه الاعضاء لايعتب بالكل لان العادة لم نجر في هذه الاعضاء بالاقتصار على البعض فلا يمون حلق البعض ارتفاقا كاملاحتى لوحلق أكثرالابط لايجب عليه الاصدقة بخلاف الرأس واللحية اه والمذهبمافى الكتاب من اعتبار الربع فى الرأس واللحية والكل فى غيرهمافى لزوم الدم وأراد بالرقبة وماعطف عليهاماعدا الرأس واللحية كالصدر والساق والعانة كالرقبة لكن في فتاوى قاضيخان وفى حلق العانة دمان كان الشعركشيرا اه فشرط كثرة الشعرفصار الحاصلان فيماعدا الرأس واللحية انحلق عضوا كاملافعليه دموان كانأقل فعليه صدقة وفى المبسوط ومتى حاق عضوا مقصودابالحاق فعليهدم وانحلق ماليس عقصو دفصدقة عمقال ومماليس عقصود حلق الصدر والساق ورجحه في فتح القدير ودفع مافى الهداية من انه مقصود بطريق التنور بان القصد الى حلقهما أنماهو فى ضمن غيرهما اذايست العادة تنو يرالساق وحده بل تنو يرالجموع من الصلب الى القدم فكان بعض المقصود بالحلق فالحق أن يجب في كل منهما الصدقة اه فعلى هذا فالتقييد بالرقبة وماعطف عليهالإخترازعن الصدر والساق بماليس بمقصودوأ طلق فى المحجمة وهومقيد بمااذا كان الحلق لهذا الموضع وسيلة الى الخجامة فاوحلقها ولم يحتجم لزمه صدقة لانه غيرمقصود كمافى فتح القدير وفى فتح القدير واعلم أنه يجمع المتفرق في الحلق كما في الطيب وفي الهداية ذكر في الابطين الحلق هذا وفي الاصلاانتفوهوالسنة وفىالنهايةوأماالعانةفالسنة فيهاالحلق لماجاء فىالحديث عشر من السنة منهاالاستحداد وتفسيره حلق العانة بالحديد (قوله وفى أخذشار به حكومة عدل) خالف اأفاده أولا بقوله والا تصدق فان الشارب بعض اللحية وهواذا كان أقل من الربع ففيه الصدقة ومبنى على ضعيف وهوقول مجمدفى تطييب بعض العضوحيث قال يجب بقدره من الدم وأما المذهب فوجوب الصدقة فالحاصل كمافى المحيط ان في حلق الشارب ثلاثة أقوال المذهب وجوب الصدقة كما ذكره في الكافى للحاكم الشهيدالذى هوجع كلام محدوصححه فى غاية البيان والمبسوط لانه تبع للحية وهوقليل

حكمه حكم الحلق قال في شرح اللباب وفى المحيط وقاضيخان وجوامع الفقه اذاقص المحرم أظافيرغيره **を入るを子**るにも محدرواية انه لاشئ عليه وفي البيدائع وان قيلم الحرم أظافير حلال أومحرم أوقلم الحلال أظاف ير محرم فيكمه كحركم الحلق اه (قوله فالحق أن يجب) كذا فينسخة وفيعامة النسخ والحلمق وهمو تحريف والصواب الاولى (قوله وأطلقفيالمحجمة الى قوله كمانى فتح القدير) قال في النهر لمأجده في نسختيمنه اه وكانه نظر فى غير محله أوسقطمن نسخته ونصه قولهلانه لايتوسل وفي أخــ نـ شار به حکومة

الى المقصود الابه يفيد انه اذا لم تترتب الحجامة على موضع الحاجم لا يجب الدم لابه أفاد ان كونه مقصود الما هو للتوسل به الى الحجامة فاذالم تعقب الحجامة لم يكن مقصود افلا تحب الاالصدقة وعبارة

شرح الكنز واضحة فى ذلك حيث قال فى دليله ما ولانه قليل فلا يوجب الدم كما اذا حلقه بغيرا لجامة وفى دليله ان حلقه لمن لانه يحتجم ، قصود وهو المعتبر بخلاف الحاق الخيرها اه بحروفه (قوله وفى النهاية وأما العانة الخيلف فى العابة التى يسن حلقها فالمشهور الذى عليه الجهور انه ماحول ذكر الرجل وفرج المرأة من الشعر وقيل يسن حلق جيع ماعلى القبل والدبر وحوطم او يحصل أصل السنة باى وجه كان من الجلق والقص والنتف واستعمال النورة اذا لمقصود حصول النظافة الاان الاحسن فى هذه السنة الحلق بالموسى لانه أنظف كذا فى

ماشية نُوح افندى (قُولُه رداعلى الطحاوى الحُن حيث قال القص حسن و تفسيره أن يقص حتى ينتقص عن الأطار وهو بكسرا المُمزة مات الجادة واللحم من الشفة وكالرم المصنف أى صاحب الهداية على أن يحاذيه مم قال الطحاوى والحلق أحسن وهذا قول أبي حنيفة وأبي وسف و محمد والمذهب عند المتأخر بن من مشايخنا ان السنة القص اله كذا في الفتح (قوله لان الحاق أخذ) قال في الفتح والذي ايس أخذا هو النتف (قوله وهو المبالغة في القطع) قال نوح أفندى والمراد بالاحفاء هذا (١١) قطع ما طال على الشفة بين حتى تبدو الشفة

العليا لاالقصمن أصله فالمعنى بالغوافى قصماطال من الشوارب حتى يبين طرف الشفة العليا بيانا بقص الجهمة الميكنية من بقص الجهمة الميكنية وهما الشارب واختلف واهما المسميان بالسبالين أم يتركهما كايفعله كثيرمن الناس قيل لابأس بترك سباليه فعل ذلك عمروغيره وقيل الكره بقاء السبال لما

فيه من التشبه بالاعاجم بل بالجوس وأهل الكتاب وهنداأولى بالصواب لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عمر قال ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم المجوس فقال انهم يوفرون سباهم و يحلقون يوفرون سباهم و يحلقون عمر يجز كما تجرز الشاة أو البعير قال الحافظ بن سجر في شرح البخارى وأما الشارب فهو الشعر النابت على الشفة العليا واختلف في الى الشارب كم يكون من ربع اللحية فيلزمه من الصدقة بقدره حتى لو كان مشل و بعر بعها لزمه ربع قيمةالشاةأوثمنهافثمنهاوفي فتحالقدير والواجبأن ينظرالي نسبةالمأخوذمن ربع اللحية معتبرا معها الشارب كمايفيده مافى المبسوط من كون الشارب طرفامن اللحية هومعها عضو واحد لاأنه ينسب الى ر بع اللحية غيرمعتبر الشارب معهافعلى هذا انما يجبر بع قيمة الشاة اذا بلغ المأخوذ من الشارب بع المجموع من اللحية مع الشارب لادونه اه القول الثالث لز وم الدم بحلقه لانه مقصود بالحلق يفعله الصوفية وغيرهم وقدظن صاحب الهداية من تعبير محدي الجامع الصفير هنابالاخذان السنة قص الشاربالا حلقه رداعلي الطحاوي القائل بنية الحلق وليس كاظن لان محدالم يقصدهنا بيان السنة وانماقصه بيان حكم هلنده الجناية بازالة الشعر بأى طريق كان ولهلذاذ كرالحلق في الابط واختار في الهداية سنية النتف لاالحلق ولأن الأخذأ عممن الحلق لان الحلق أخذ وليس القص متبادرا من الاخل والوارد فى الصحيحين أحفوا الشوارب واعفوا اللحى وهوالمبالغة فى القطع فبأى شيع حصل حصل المقصود غيرانه بالحلق بالموسى أيسرمنه بالقصة فلذاقال الطحاوى الحلق أحسن من القص وقد يكون مثلة بسبب بعضالاً لات الخاصة بقص الشارب وأماذ كر القص في بعض الاحاديث فالمرادمنه المبالغة فىالاستئصال وبماقر رناهاندفع مافى البدائع من أن الصحيح ان السنة فيه القص واعفاء اللحية تركها حتى تكث وتكثر والسنة قدر القبضة فمازاد قطعه (قوله وفي شارب حلال أوقلم أظفاره طعام) أي يجبطعام على محرم أخنشارب حلال أوقلم أظفاره لان ازالته عن غيره ارتفاق اكنه قاصر فوجبت الصدقة أولانه أزال الامن عن الشعر المستحقله ثم المصنف تبع صاحب الهداية في جعه بين الشارب وتقليم الاظفارفى وجوب الطعام ولم يذكر الصدقة وقد تعقب هفى غاية البيان بأنه ان أراد بالطعام مايعم القليل والكثير فهوغ يرصحيح بالنسبة الى تقلم الاظفار لان المنصوص عليه فى الرواية ان المحرم اذاقص أظافير حلال فانه يجب عليه صدقة وهي نصف صاع وان أراد به الصدقة التي هي نصف صاع التي هي المرادة عنداطلاقهم ااصدقة فى هذا الباب فلايصح أيضالان المحرم لذاحلق شار بهوجبت عليه الصدقة فاذاحلق شارب غيرهأ طعم ماشاء كسرة خبزاوكفامن طعام لقصو رالجناية وقدوقع التعبير باطعام شئ جواباللسشلتين في الجامع الصغير اكنه أنى عن التبعيضية في تقليم الاظفار فقال في الحرم يأخلمن شاربالحلالأو يقصمن أظفاره يطعمماشاء فسلممن الاعتراض فيكون المراد بمماشاء العموم اه وأشارفي فتح القدير الى جوابه بأن المنقول في الاصل وكافي الحاكم ان المحرم اذا حلق رأس حلال تصدق بشئ واذاحلق رأس محرم فعليــه صــد قة وان الجواب في قص الاظفار كالجواب في الحلق أه فقوله في غاية البيان ان المحرم اذاقص أظافير حلال وجبت عليه الصدقة المعينة نصامعارض بالمنصوص عليمه في ظاهرالرواية من التصدق بشئ وهو يعم القليل والكثير بدليل مقابلته بما اذاحلق رأس محرم فينثذ

جانبيه وهما السبالان فقيل همامن الشارب فيشرع قصهمامعه وقيل همامن جلة شعر اللحية اه فعلى هـ ندايحمل ماروى عن عمران ثبت انه كان يذهب الى الثانى والله تعالى أعلم اه (قوله واعفاء اللحية تركها الخ) قال فى غاية البيان اختلف الناس فى اعفاء اللحى ماهو فقال بعضهم تركها حتى تطول فذاك اعفاؤهام ن غير قص ولاقصر وقال أصحابنا الاعفاء تركها حتى تكثر والقص سنة فيها وهوأن يقبض الرجل لحيته فى ازادمنها على قبضة قطعها كذلك ذكر محمد فى كتاب الآثار عن أبى حنيفة قال و به نأخذ وذكر هذالك عن اب عمرانه كان يفعل ذلك (قوله والسنة قدر القبضة الح) تقدم الكلام على ذلك فى كتاب الصوم قبيل فصل العوارض

النهر وانما قال كحمسة متفرقةمع دخوطا فيقوله والاتصدق ايماءالى أنهايس المرادبالصدقة نصف صاع فقط بلكا يتصدق في قص خسة متفرقة وقد استقر أنهاعن كلظفر نصف صاعوبهائدفع مافىالبحر اهفليتأمل (قوله بل يلزمه لكل ظفر قصه الخ) ذكر فى اللباب فى بحث الجناية على الصيدان كل صدقة تجب في الطواف فهي أوقص أظفار يديا ورجايه عجلس أو بداأور جلاوالا تصادق كحمسة منفرقة ولاشئ بأخذظفر منكسر وان تطيب أوابس أوحلق بعذرذ بحشاة أو تصدق بثلاثة أصوععلى ستةأو

الكل شوط نصفصاع أوفى الرمى فلكل حصاة صــدقة أو فىقلم الاظفار فلكل ظفرأوفى الصيد ونبات الحرم فعلى قدر القيمة اه (قوله فينشد ينقص ماشاء) وقيل يتصدق بنصف صاع لباب (قوله وهـو أولى ممافي الهداية) أى حيث قيده بالمحرم كمافى الخانية قالفى النهراكن لايخفي عليك ان التقييد بالحرم يفهمان

صام ألاثة أيام

المرادبالطعام في عبارة الهداية ما يعم القليل والكثير وهو صحيح بالنسبة الى الشارب والاظفار كاهاو بهذا علمان التقييد بالحلال ليخر جمااذاقص المحرم أظافير محرم آخرفانه يجبعا يه الصدقة المعينة وظاهرمافي غاية البيان يقتضي انهاذا حلق شارب غييره محرما كان أوحلالا فانه يطعم ماشاء فليس الحلل قيدا بالنسبة الى الشارب كمالا يخفي وعلم أيضاان قوله فيمامضي كالحالق فيه اشتباه بالنسبة الى المحلوق رأسه فانه ان كان محرما فالتشبيه نام وان كأن حـ الالافلايتم لان الواجب اطعام شئ لاالصـ دقة المعينة (قوله أو قصأظفار يديهو رجليه بمجلسأو يداأو رجـلاوالاتصدق كخمسةمتفرقة) معطوف علىطيب أولاالباب فيلزمه دم بالقص لانهمن الحظو رات لمافيهمن قضاء التفث وازالة ماينمومن البدن فاذا قامها كالهافهوارتفاق كاملوكذا اذاقص يدا أو رجـلااقامةلمر بعمقام الـكل كمافى الحلق وان لم يقص يدا كاملة ولارجلا كاملة فعليه صدقة لتقاصر الجناية قيدبالجلس لانهلوقص الحل فى مجالس في كل مجاس عضوازمه أربعة دماء لان الغالب في هذه الكفارة معنى العبادة فيتقيد التداخل باتحاد المجاس كمافى آية السجدة سواء كفر للاولى أولاوفى الاول خلاف محدوقيد التداخل بكونه من جنس واحدلانه لوقلم أظافير يده وحلق ربع رأسه وطيب عضوافانه يلزمه لكل جناية دمسواء انحدالمجلس أواختلف اتفاقا وقيد بكون الحل مختلفالانه لوكان متحدا كااذا حلق الرأس فى أربع مرات فانه لا تتعدد الكفارة اتفاقا أنحدالمجلس أواختلف وقيد بكونها كفارة فى الاحرام لان كفارة الفطر فى رمضان كماذا أفسد أيامامن رمضان تنعددان كفرللاولوان لم يكفرف كفارة واحدة اتفاقالانها شرعت للزجر فالغااب فمهامعنى العقو بةوهده شرعت لجبرالنقصان وفي قوله والاتصدق اشتباه لانه يقتضي أن يلزمه صدقة واحدة فهااذالم يقص يدا كاملة أورجلا كاملة وليس كذلك بل يلزمه لكل ظفر قصه نصف صاعمن برحتى لوقص ستةعشر ظفرامن كلعضوأر بعة فعليه لكل ظفر طعام مسكين الاأن يبلغ ذلك دما فينشذ ينقص ماشاء كذافي المبسوط واغلصر حبالخسة المتفرقة مع انهافهمت عماذكره لدفع قول محدالمنقول في المجمع ان الجسة المتفرقة كطرف كامل فيجب دم فأفاد أن في كل ظفر من الجسة صدقة كاقر رناه (قوله ولاشئ بأخذ ظفرمنكسر) لانه لاينمو بعد الانكسار فأشبه اليابس من أشجار الحرم قيد بالانكسار لانه لوأصابه أذى فى كفه فقص أظافيره فعليه أى الكفار اتشاء كذافي غاية البيان وأطاقه فشمل مااذا كان قدانكسر بعدالا حوام فأخذه أوكان منكسراقبله فأخذه بعده وهوأولى بمافي الهداية كالايخني وأولى بمافى الخانيةمن قوله ولوانكسر ظفر المحرم وصار بحال لايثبت فأخيده فلاشئ عليه لان العلة المذكورة تشمل الكل وفي فتج القدير وكلايفه له العبد المحرم عما فيه الدم عيناأ والصدقة عينافعليه ذلك اذاعتق لافى الحال ولايبدل بالصوم (قوله وان تطيب أو لبس أوحاني بعذرذ بحشاة أوتصدق بثلاثة أصوع على سيتة أوصام ثلاثة أيام) لقوله تعالى فن كان منكم مريضاأ وبهأذى من رأسه ففد بقمن صيام أوصدقة أونسك وكامة أوللتخيير وقد فسرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بماذ كرناو الآية نزلت في المعلور وهو كعب بن عجرة الذي أذاه هوام رأسه فأبيج لهالحلق كمافى صحيح البخاري وهي وان نزلت في حاق الرأس لكن قيس الطيب والليس والقص عليه لوجود الجامع وهوالمرض أوالأذى كذافى غاية البيان وظاهر النهاية انه الحاقله بطريق الدلالة لأنه في معنى المنصوص عليه وهو الأولى لماعرف في الآصول ان ما ثبت بخلاف القياس فغيره عليه لايقاس فهو كالحاق الاكل والشرب بالجاع في كفارة الفطر في رمضان وفسر العذرالمبيح كماذ كره قاضيفان في فتاواه بخوف الهدلاك من البرد والمرض أوابس السلاح للقتال

وقوله وحيننذ فلف العمامة عليها تولم موجب للدم أوالصدقة كاقدمناه) لم يقدم ذلك بل قدمناعن الفتح والمعراج والغاية ماهو صريح في خلافه وقد نبه على ذلك في الشرنبلالية فقال وليتنبه لماذكره صاحب النهر في هذا الحيل لانه مخالف لما قدمناه عن الفتح وبه صرح في تحف الفقهاء أيضاعلى ان صاحب البحر نافض هذا بقوله بعده وكذا اذا الدفعت الضرو قالخ اه قلت ولعيل ما ده ما ده النات العمامة نازلة بحيث تغطى ربعا هما تحرم تغطيته فينتذ يجب دم ان كان يوما والافصدقة تأمل عمراً يته في شرح اللباب وضع قيصاعلى رأسه وقلنسوة يلزمه للضرورة فدية يتخبر فيها بلبس القلنسوة ويلزمه دم للقميص لانه لا عاجة للرأس الى القميص بخلاف وضع قيصاعلى رأسه وقلنسوة يلزمه للضرورة فدية يتخبر فيها بلبس القلنسوة ويلزمه دم للقميص لانه لا عاجة للرأس الى القميص بخلاف القلنسوة والعمامة هكذاذ كره الفارسي والطرا بلسي وهوغر يب مخالف للا صول والفروع لان الموجودة ما القلنسوة غير منهما ولا يتعدد الجزاء بتعدد الملبوس في موضع واحد سواء كان لعذراً م لا اللهم الاأن يحمل على ان الضرورة ملم حقيل في موضع واحد سواء كان لعذراً م لا اللهم الأان يحمل على ان الضرورة اه (قوله ولم أرهم صريحااخ) نقل البحث في النهر والشر نبلالية وغيرهما وأقروه عليه (قوله ولم أبولهم صريحااخ) نقل البحث في النهر والشر نبلالية وغيرهما وأقروه عليه (قوله وينبغي عنر وجزاء لم كان الضرورة اه (قوله ولم أرهم صريحااخ) نقل البحث في النهر والشر نبلالية وغيرهما وأقروه عليه (قوله وينبغي أن يكون مبنيا الخياق المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة النه المنافعة المنافعة الكفارات ترفع الاثموان لم توجد عنه التو بقموا لاستغفار كافي المنافعة المن

الجنايات التى ليست فيها كفارة معهودة ورجوا مانى البدائع وجلوامانى الملتقط على غير المصر وقالوا على المصر الكفارة في الدنيا والعلمات في الدنيا والعلما النسنى في تفسيره المسمى بالتيسير للصر العلمارة في الدنيا ذالم يتب قال العلمارة في الدنيا ذالم يتب في الآخر مع التيسير للصر العمر المفارة لا ترفع الذنب الكفارة لا ترفع الذنب عن المصر اه فعلى هذا

وهكذا في الظهيرية وفتح القدير ولعيل المرادبالخوف الظن لا مجردالوهم فاذا غلب على ظنه هلاكه أوم صهمن البرد جازلة تغطية رأسه مثلاً أوستر بدنه بالخيط لكن بشرط أن لا يتعدى موضع الضرورة فيغطى رأسيه بالقلنسوة فقط ان اندفعت الضرورة بها وحينئذ فلف العمامة عليها حرام موجب للدم أوالصدقة كاقدمناه وكذا اذا اندفعت الضرورة بلبس جبة فلبس جبتين فانه يكون آثما الاانه لادم عليه حيث كان اللبس على موضع الضرورة المايلزمه كفارة مخيرة كاقدمناه ذكر الامام ابن أمير حاج الحلي في مناسكة فليحفظ هذا فان كثيرامن الحرمين يغفل عنه كاشاهد ناه فالحاصل انه لاائم عليه اذا كان لعنرو يأثم اذا كان لغيره وصرحوا بالحرمة ولم أرهم مريحاهل ذي الدم أوالتصدق مكفر اذا كان لعنرو بة أولا بدمنها معهو ينبغي آن يكون مبنيا على الاختلاف في الحدوده للذا الاثم من يله من غيرتو بة أولا بدمنها معهو ينبغي آن يكون مبنيا على الاختلاف في الحدوده ل في كفارات لاهلها أولا وهل يخرج الحج عن أن يكون مبنيا عندالا نهو فعل شيئا منها لغيره لزمه دم أولا الظاهر بحثالا نقلاا نه لا يخرج واللة أعلم عن أن يكون منه الغهر ضعف ماقدمناه عن الظهير به أولا الظاهر بعثالا نقلا اله لا يخرج واللة أعلم ولم أره لغيرها واغالم يقد المضنف ذي الشاة بالحرم مع انه مقيد من أنهان لم يقدر على الدم يصوم ثلاثة أيام ولم أره لغيرها واغالم يقيد المضنف ذي الشاة بالحرم مع انه مقيد من أنهان لم يقدر على الدم يصوم ثلاثة أيام ولم أره لغيرها واغالم يقيد المضنف ذي الشاة بالحرم مع انه مقيد من أنهان لم يقدر على الدم يصوم ثلاثة أيام ولم أره لغيرها واغالم يقدر المناف في الشاة بالحرم مع انه مقيد من أنهان لم يقدر على الدم يصوم ثلاثة أيام ولم أره لغيرها واغير المنف في الشاقه الحرم مع انه مقيد النه مقيد المناف في المناف في المنه مقيد المناف في المناف والمناف في المحرم المناف في الدم يصوم ثلاثة أيام ولم أره لغير ها واغيلم المعنف ذي الشاقه الحرم مع انه مقيد المناف في المدم المناف في المناف في المناف في المورف المعافر والمنافرة على المعافرة والمعافرة والمعافر

يخرج الحجمن أن يكون مبرورابار تركاب الجناية عمد امن قبعد أخرى وان كفر عنها صاحبها اله قلت وهو مقتضى حديث البخارى المار في بحث الوقوف من حج فلم يرفت ولم يفسدة رجع من ذنو به كيوم ولد ته أحده وقد من في باب الاحرام ان الفسوق المعاصد في اللباب صرح بانه لا بعد من التو بقمع الكفارة وقال شارحه وقد ذكر ابن جماعة عن الائمة الاربعة أنه اذا ارتكب محظور الاحرام عامدا يأم ولا تخرجه الفدية والعزم عليها عن كونه عاصياقال النووى وربح الرتكب بعض العامة شيأ من هذه الحرمات وقال انافدى متوهما انه بالتزام الفدية يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صربح وجهل قبيح فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف أثم ولزمته الفدية وايست الفدية مبيحة للاقدم على فعل الحرم وجهالة هدندا الفاعل حجهالة من يقول أنا شرب الخرواز في والحديظهر في ومن فعل شيأ عمايم بتحريم هفدا توجه عن أن يكون مبر ورا اله وقد صرح أصحابنا بمثل هدند في الحدود فقالوا ان الحدلا يكون طهرة من الذبوب ولا يعمل فقد التوجه عن أن يكون مبر ورا اله وقد صرح أصحابنا بمثل هدند في المناب على المار شمقال وهدند اتفصيل حسن بجمع به في الادلة والوايات (قوله و بهذا ظهر ضعف ماقد مناه) أى قبيل قوله أو حاق ربع رأسه أو لحيته وفي عاشية المدنى بعدد كوه كلام المؤلف ونقل المنالارجه الله في منسكه الكبير بحوه ونقد لم عن الفارسي والبحر العميق بحوماذ كره في الظهير ية على وجه الاعتراض عليه ما المناسية على المار المناسوس عليه في كثير من كتب قال شيد برة اجزاء الصوم عدد العجن عن العام كما غليه عليك وسرد الاقوال المؤيدة لمكلامه فراجعها ان المناسوس عليه في المناسوس عدد العوال المؤيدة لمكلامه فراجعها ان المناسوس عليه في المناسوس عالم عدد المناسوس عالم عدد المناسوس عليه في المناسوس عالم عدد المناسوس عليه في المناسوس عليه المناسوس عليه في المناسوس عليه المناسوس عل

وعلى الاولى فقوله بالاطعام متعلق عبدين لا بالمرادأى مبين المراد من الصدقة فى الآية بالاطعام (قوله بغازت الزيادة به المشهور تقييد مطلق الكتاب المسمى عندنا بالزيادة على النص كافى التحرير المن المشهور كالمتواتر فى وبيان ماذ كره ان الصدقة ذلك بخلاف خبرالواحد وبيان ماذ كره ان الصدقة فى الآية مطلقة تصدق على القليدل والكثير وقوله القليدل والكثير وقوله على المناسلام أوأطع ستة المناسلام أوأطع ستة

﴿ فَصل ﴾ ولاشئ ان نظر الى فرج امرأة بشهوة فامنى وتجب شاة ان قبل أولمس بشهوة

مساكين لكل مسكين نصف صاع مشهور فصح بياماللراد من المطلق في الآية ثمان الصدنة نقتضى الخمليك لا تتحقق الابه خلاف الاطعام على مافيمة تمليك لي كون عمني الصدفة في الآية ويند فع التعارض على الاخص هذا تقرير على الاخص هذا تقرير على الاخص هذا تقرير

وفصل المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم وجباسيا المهدي وقد عال الما المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم والمسلم المسلم المسلم المسلم المسلم في المسلم المسلم في المسل

به اتفاقالم اسنبينه في باب المدى ان الكل مختص بالحرم فان ذبح في غيره لا يجزئه عن لذبح الااذا تصدق بلحمه على ستةمسا كين على كل واحدمنهم قدرقيمة نصف صاعمن حنطة فانه يجوز بدلا عن الاطعام كذاذ كره الاسبيجابي ولايختص بزمان اتفاقا وأشار بقوله ذبح الى انه يخرج عن العهدة بالذبح حتى لوهلك المذبوح بعده أوسرق فانه لاشئ عليه بخلاف مااذاسرق وهوجى فانه يلزمه غدره ومقتضاه جوازالأ كلمنهكهدى المتعة والقران والاضحية لكن الواقع لزوم التصدق بجميع لجه كما سيأتى فى بابه لانه كفارة فالحاصل ان لهجهتين جهة الاراقة وجهة التصدق فللاولى لا يجب غيره اذاسرق مذبوحا وللثانية يتصدق بلحمه ولايأ كلمنهكذا فىفتحالقدير وأطلق فىالتصدق والصوم فأفادان لهالتصدق في غير الحرم وفيه على غيرا هله قال في الحيط والتصدق على فقراء مكة أفضل وانمالم يتقيد بالحرم لاطلاق النص بخلاف الذبح لان النسك فى اللغة الدم المهراق بمكة ويقال للذبوح لوجه الله تعالى ويقال الكل عبادة ومنه قوله تعالى ان صلاتي ونسكي كمافي المغرب وأشار المصنف بلفظ التصدق الموافق للفظ الصدقة المذكورة فى الآية الى ان طعام الاباحة لا يكفى لان التصدق ينبئ عن التمايك لقوله تعالى خذمن أموالهم صدقة وحكى خلافافي المجمع بين أبي يوسف ومجد فعند أبي يوسف تكفي الاباحة وعند محمد لابدمن التمليك ورجح فى غاية البيان قول أبي يوسف بان الني صلى الله عليه وسلم فسرالصدقة بالاطعام هنا فكان كمفارة اليمين وتعقبه فى فتنح القدير بأن الحديث ليسمفسرالجمل الممبين للرادبالاطعام وهوحديث مشهور عملت به الامة فجازت الزيادة بهثم المذكور فىالآيةالصدقة وتحقق حقيقتهابالتمليك فيجبأن يحمل فى الحديث الاطعام على الاطعام الذي هو الصدقة والاكان معارضا وغاية الامرانه يعتبر بالاسم الاعمانتهي فالحاصل ترجيح قول مجدرجه الله ولهذاقي ان قول أبى حنيفة رجه الله كقوله كمافى الظهير ية لكن ذكر الاسبيج ابى ان أباحنيفة مع أبي يوسف وجهما الله وأفاد المصنف باطلاقه ان الصوم يجوز متفرقا ومتتابعا كماصر حبه الاسبيجابي والاصو ع على وزن أرجل جع صاع وظاهر كارمهم انه لا بدمن التصدق على سـتةمسا كين لـكل مسكين نصف صاع حتى لو تصدق بالثلاثة على أقل من ستة أوعلى أكثر منهابها فانه لا يجوو لان العدد منصوص عليه فى الحديث وينبغي على القول بجواز الاباحة انهلوغدى مسكينا واحدا وعشاه ستةأيام يجوزأخذامن مسئلة الكفارات واللة سبحانه وتعالى أعلم

الماعطيه من النوع السابق على هـ ذالا به كالقدمة له اذالطيب وازالا الشعر والظفر مهيجات الشهوة الما يعطيه من الرابحة والزينة (قوله ولاشئ عليه ان نظر الى فرج امراة بشهوة فأمنى) لان المحرم هو الجاع ولم يوجد فصار كالو تفكر فامنى وعلم منه انه لواحتلم فامنى لاشئ عليه بالا ولى و بإطلاقه انه لا فرق بين زوجته والا جنبية وان كان محرما (قوله و بجب شاة ان قبل أولس بشهوة) أطلقه فشمل ما اذالم ينزل و وحوه و افق لما في المعسوط حيث صرح بوجوب الدم وان لم ينزل و اختاره فى الهداية محالفا الما في المحامن وجه فان المحرم هو الجاع الصغير من الستراط الانزال وصححه قاضى خان فى شرحه ليكون جمامين وجه فان المحرم هو الجماع صورة ومعنى أومعنى فقط وهو بالانزال وعلل فى المهابة وغيرها لوجوب الدم بان الجماع فيادون الفرج من جملة الرفث فكان منهياعنه بسبب الاحرام و بالاقدام عليه يصير من تكب محظور احرامه و تعقبهم فى فتح القدير بان الالزام ان كان النه بى فليس كل نهى يوجب كالرفث وان كان الرفث فكذلك اذأ صله الكلام بحضرتهن وليس و وجباشياً انتهى وقديقال ان ايجاب الدم انماهو لكونه ارتكب ماهو حوام بسبب الاحرام فقط بل منهى عنه مطلقا بسبب الاحرام فقط وليس ذكر الجماع بحضرة النساء منهاع نه لاجل الاحرام فقط بل منهى عنه مطلقا وان كان في حرمة لاجل الاحرام فقط بل منهى عنه مطلقا وان كان في الاحرام أشد و بهذا يظهر ترجيح اطلاق الكتاب لان الدواعي محرمة لاجل الاحرام أشد و بهذا يظهر ترجيح اطلاق الكتاب لان الدواعي محرمة لاجل الاحرام أشد و بهذا يظهر ترجيح اطلاق الكتاب لان الدواعي محرمة لاجل الاحرام أشد و بهذا يظهر ترجيح اطلاق الكتاب لان الدواعي محرمة لاجل الاحرام أشد و مهذا يقال مطلقا المناطق الكتاب لان الدواعي محرمة لاجل الاحرام أسلام المسلمة على المناطق الكتاب لان الدواعي محرمة لاجل الاحرام أسلام الملاق الملاق الكتاب لاحراله والملاق الملاق الملاق الكتاب لاحراله لاحراله والكالم الملاق الكلام بحراك الاحرام أسلام الملاق الكلام بعدول الاحرام أسلام الملاق الملاق الكلام بحراك الاحرام الاحرام الاحرام الملام الاحرام الاحرام الملام الاحرام الاحرام الملام الاحرام الاحرام الاحرام الملام الملام الملام الملام الملام الملام الملام المل

(قوله وانمالم يفسد عبه بالدواعى) أى بلاخلاف سواء وجدت قبل الوقوف أو بعده كانطقت به سائر الكتب المعتمدة ووقع فى الفتاوى السراجية ولولمس ام رأة بشهوة فالمنى يفسد وكذا اذالم عن على مافى المبسوط ومنها جالمسلين ومنية المفتى وهو شاذف عيف على ماصر به السروجى وفى المنافع يعنى بالفساد النقصان الفاحش اله وفيه انه مناف لما تقدم كذا فى شرح اللباب (قوله و يقوم الشرك فى البدنة مقامها) مخالف لما من كانبه ناعليه أوائل باب الجنايات (قوله فلا يفسد مطلقا) قال الرملي أى سواء أنزل أولم ينزل وقد ألحقوا التى لانشتهى مقامها) من الصوم وهو يقتضى عدم الفساد بوطء الميتة والصغيرة التى لا تشتهى تأمل (قوله ولواستدخلت في المبارك) اينظر ما الفرق بين هذا و بين ما من انه لو أنى بهيمة فا بزل لم يفسد جه وعليه دم والا (١٥) فلاشئ عليه (قوله ولا يجوز اطعام الفرق بين هذا و بين ما من انه لو أنى بهيمة فا بزل لم يفسد جه وعليه دم والا

المولى) أى أوغيره وقيل المولى) أى أوغيره وقيل المحور الباب ونقل شارحه والثانى أى الجواز على المحرمانى مع قال المحرمانى مع أنه أولى الجواز من التبرع مع أنه أولى الجواز من التبرع عنه (قوله وشمل الوطء عنه (قوله وشمل الوطء الحلال والحرام) أى الوطء لحليلته أولا جنبية والافالوطء هذا كاله حوام يعارض

أوأفسد جه بجماع في أحد السبيلين قبل الوقوف بعرفة

الاحوام (قوله و بهذاظهر ضعف مافى فتح القدير) قال فى النهر ويدل على ذلك قولهم لوأ فسد الصي يجه بغدير الجاع اه قال فى الشرنبلالية وفيه تأمل لان الفساد لا ينحصر فى الجاع اذ يكون بفوت الوقوف بعرفة (قوله لانه لا يخرج عنه الابالاعمال)

فبجب الدم مطلقا واغالم يفسد الحج بالدواعي مع الانزال كافسد بهاالصوم لان فساده تعلق بالجاع حقيقة بالنص وألجاع معنى دونه فلم بلحق به وامافساد الصوم فعلق بقضاء الشهوة وقد وجدوفي الحيط محرم عبث بذكره فلاشئ عليهوان أنزل فعليه دم لانه وجدقضاء الشهوة بالمسكمالومس امرأة فانزل ولوأتي مهيمة فارلل يفسد جهوعليه دم كالوجامع فهادون الفرج وان لم ينزل فلاشئ عليه (قوله أوأ فسد جه بجماع في أحداأسِبيلين قبل الوقوف بعرفة) معطوف على قبل أى تجب شاة لماوردعن الصحابة من الفساد به ووجوب الهدى وأدناه شاة ويقوم الشرك فى البدنة مقامها كماصر حبه فى غابة البيان ومااختاره المصنف من الفسادبالجاع في الدبرهوأ صح الروايتين عن أبي حنيفة كقوطما لكمال الجناية كمافي فتح القديروم اده من آدمية اماوطء البهيمة فلايفسله مطلقا لقصوره واطلق في الجاع فشمل مااذا أنزل أولم ينزل أولجذ كرهكاه أو بقدرالحشفة وفي معراج الدراية ولواست خلت ذكرا لحبار أوذ كرا مقطوعا يفسد جها بالاجماع ولواحذ كره بخرقة وأدخلهان وجدح ارة الفرج واللذة يفسد والافلا انتهى وشمل مااذا كانعامدا أوناسيا عالماأ وجاه لامختاراأ ومكرها رجلاأ وامرأة ولارجو علهعلى المكره كماذ كره الاسبيجابي وحكى في فتح القدير خلافا بين ابن شجاع والقاضي أبي حازم في رجوع المرأة بالدم اذا أكرهها الزوج على الجاع فقال الاول لاوقال الثاني نع ولمأرقولافي رجوعها بمؤنة جهاوشمل الحروالعبد لكن في العبد يلزمه الهدى وقضاء الحج بعد العتق سوى حجة الاسلام وكل مابجب فيهالمال يؤاخه بهبعدعتقه بخلاف مافيه الصوم فأنه يؤاخه بهللحال ولايجوز اطعام المولى عنه الافي الاحصار فان المولى يبعث عنه ليحل هوفاذاعتق فعليه جِـ قوعمرة وشمل الوطء الحلال والحرام ووطءالم كاف وغيره كماصرح بهفى المحيط وصرح الولوالجي بان الصي والمعتوه يفسد حجهما بالجاع لكن لادم عليه ماوفى مناسك ابن الضياء واذاجامع الصبى حتى فسيد حجه لايلزمه شئ انتهى وبهاناظهر ضعف مافى فتح القدير من قوله ولوكان الزوج صبيا يجامع مثله فسد حجهادونه ولوكانتهي صبية أومجنونة انعكس الحكم انتهى فانها احكم تعلق بعين الجاع وبالعدر لاينعدم الجاع فلاينعدم الحريم المتعلق به وانعالم بلزمهما حكم الفسادلما فيهمن الضررو يؤيده أن المفسد للصلاة والصوم لافرق فيه بين المكاف وغييره فكذلك الحج وشمل ماأذا تعددا لجاع فانه يلزمه دم واحدان كان الجلس متحد اسواء كان لامرأة أونسوة امااذا تعدد الجلس ولم يقصدبه رفض الحجة الفاسدة لزمهدم أخرعند أبي حنيفة وأبي يوسف ولونوى بالجاع الثاني رفض الفاسدة لايلزمه بالثاني شئ كذاني فتاوى قاضيخان مع ان نية الرفض باطلة لانه لايخرج عنه الابالاعمال الكن لما كانت الحظورات مستندة الى قصدواحد وهو تجيل الاحلال كانت متحدة فكفاه دم واحدو لهذانص في ظاهر الرواية

فال فى الشرنبلالية ينظر فيه مع ماسنة كره من تحليل المولى أمته بنحوقص ظفر وبالجاع وان كان لاينبني له فعله ابتداء اه وقديقال المنظور اليه هناخصوص هذا المجامع وهو لا يخرج الابالاعمال (قوله الكن لما كانت المحظورات الخ) يعنى انه وان أخطأ فى تأويله تفع عنه الضان لما المادل فاله لا يضمن لانه أتلف عن تأويل كافى عنه الضمان لما المادل فاله لا يضمن لانه أتلف عن تأويل كافى الشرنبلالية عن السكافى (قوله و هذا نصفى ظاهر الرواية الخ) قال فى اللباب اعلم ان المحرم اذا نوى رفض الاحرام فعلى يصنع ما يصنعه الحلال الشرنبلالية عن السكافى (قوله و هذا نصفى ظاهر الرواية الخن عن المحلف المادل المناب والتطيب والحلق و الجماع وقتل الصيد فانه لا يخرج بذلك من الاحرام وعليه ان يعود كما كان محرما و يجب دم واحد بليع ما رتسك ولوكل المحظورات واعما يتعدد الجزاء بتعدد الجنايات اذالم ينو الرفض ثم نية الرفض اعات تتبريمن زعم انه خرج منه بهذا القصد

فيها المسئلة عدم الخروج وأمامن علم اله لا يخرج منه بهذا القصد فانها لا تعتبر منه اه قال شارحه وكذا ينبغي أن لا يعتبر منه اذا كان شاكافي المسئلة أو ناسيا لها (قوله و يلزمه قضاؤه من قابل) قال في النهر قد سألني بعض الطلبة بالجامع الازهر عما ذافسد القضاء أيضا أيجب أن يقضيه أيضا فقلت لم أر المسئلة وقياس كونه انحاشرع فيه مسقط الاماز ماان المراد بالقضاء معناه الله وي والمراد الاعادة كاهو الظاهر اه وحاصله انه لا يلزمه الا حجة واحدة عن التي أفسد ها أو لا يلزمه حجة ثانية عن التي أفسد ها ثانيا وكلامه من جهة الحمظاهر وقد نقله الشيخ اسمعيل عن المبتنى فقال ولفظ المبتنى لوفاته الحجم حجمن قابل بريد قضاء تلك الحجة فافسد حجه لم يكن عليه الاقضاء وقد نقله الشيخ اسمعيل عن المبتنى فقال ولفظ المبتنى لوفاته الحجم عجم وقال المراد بالقضاء المراد بالقضاء الإفاقي والمراد الاعادة يخالفه الا أن يكون الواو بمعنى أولكن والا تقان فغير مناسب هناوان أراد به الاداء كايقال قضيت الدين أي أديته فقوله والمراد الاعادة بخالفه الا أن يكون الواو بمعنى أولكن فيهان الاعادة فعل مثل الواجب في وقته لخلل غير الفساد وعدم صحة الشروع ولايتاني هنانع بتأتى على التعريف المشاهور لهاعند الشافعية بانهافعل الشي ثانيا في وقته خلل غير الفساد وعدم الاداء خلل في فعدله أولا فالصواب حدف قوله والمراد الاعادة والاقتصار على الشافعية بانهافعل الشي ثانيا في وقت المحالة والاقتصار على الشافعية بانهافعل الشيء ثانيا في وقت المحالة و الاقتصار على الشافعية بانهافعل الشيء ثانيا في المعادة والاقتصار على المحالة على المحالة على المحالة والاقتصار على المحالة على التعرب في المحالة على المحا

بيان ان المراد بالقضاء الاداء كابدل عليه قول المكال في التحريران تسمية الحج الصحيح بعاد قضاء مجاز قال الحلى في شرحه لائه في وقته وهو العمر فهو

و بمضى و يقضى ولم يفترقا فيه و بدنة لو بعده ولا فساد أوجامع بعد الحلق

أداءعلى قول مشايخنا اه وحيث كان أداءعندنا سقط السؤال أصلا لان الحج الاول لغوفان أداه صحيحان جعن العهدة والافلافيجب أداؤه ثانيا وثالثا وهكذا الى أن يأتى بدصحيحا فايف عله بعد

ان الحرم اذا جامع النساء ورفض احرامه وأقام بصنع ما يصنعه الحدلال من الجاع والطيب وقتل الصيدعليه أن يعود كما كان حراماو يلزمه دمواحد كماذ كره فى المبسوط (قوله و يمضى يقضى ولم يفترقافيه) أى و يجب المضى فى أفعال الحبج بعد افساده كما يمضى فيمه وهو صحيح و يلزمه قضاؤه من قابل سواء كانت جة الاسلام أولالانه قدأدى الافعال مع وصف الفساد والمستحق عليه أداؤها بوصف الصحة وفي فتاوى قاضي خان و بجتنب في الفاسدة ما يجتنب في الجائزة وقدظن بعض أهل عصرناان الحج اذافسد لايفسد الاحوام ولحذاقالوا ان الاحوام باق فيقضى فيه وليس كاظن بل فسد الاحرام كالحبج وقدصرحوا بفساده في مواضع عديدة في هذا الفصل ومعنى بقائه عددم الخروج عنه بغيرالافعال ومعنى الافتراق الذي ليس بواجب أن يأخــــ كل واحدمنهما في طريق غـــير طريق صاحبه وانماليجب لان الجامع بينهماوه والنكاح قائم فلامعني للافتراق قبل الاحرام لاباحة الوقوع ولابعده لانهما يتذا كران مالحقهمامن المشقة الشديدة بسبب لذة صغيرة فيزدادان ندماوتحرزالكنه مستحب اذاخاف الوقاع كمافى المحيط وغيره (قولهو بدنةلو بعده ولافساد)أى بحب بدنةلو حامع بعد الوقوف بعرفة قبل الحلق ولايفسد حجه للحديث من وقف بعرفة فقدتم حجمة أى أمن من فساده لبقاء الركن الثانى وهوالطواف ووجوب البدنة مروى عن ابن عباس والاثرفيه كالخبرأ طلقه فشمل مااذا جامع مرة أومرارا ان اتحدالجلس وامااذا اختلف فبدنة للاول وشاة للثاني في قو لهما وقال محدان ذبح للاول فيجب للثانى شاة والافلاذ كره الاسبيجابي وعلل لهفى المبسوط بأنه دخل احرامه نقصان بالجاع الاول وبالجاع اشانى صادف احراما ما فصافيكفه شاة (قوله أوجامع بعدا لحلق) معطوف على قوله أول الفصل قبل أي بجب شاة ان جامع بعد الحلق قبل الطواف لقصور الجناية لوجود الحل الاول بالحلق ثم اعلم ان أصحاب المتون على ماذ كره المصنف من التفصيل فما اذا جامع بعد الوقوف

الفاسدايس جاغبرالفرضبلهوالفرضانكان صحيحاوماقبله لايزرمهقضاؤه أصلافا وسلمة المورد التي الفهدة ولايتوهم أحدازوم صلاة أخرى قضاء عن التي لايزرمه قضاء و فيهاوا فسدها وكذاما قدمناه عن المبتغي من جعله نظير مالوا فسد قضاء صوم رمضان أى فانه لا يلزمه الاقضاء يوم واحد (قوله وقد ظن الخ) ذكر في شرح اللباب ما يقوى هذا الظن حيث قال وفي شرح النقاية للشمس السمر قندى عند قوله أفسد حجه أى نقصه نقصانا فاحشاولم ببطله كافي المضمرات قال المصنف يعنى صاحب اللباب فافادان المرادمن الفساد النقص الفاحش لا البطلان وهو قيد حسن يزيل بعض الاسكالات قلت من جلته المضى في الافعال لكن في عدم الابطال أيضانوع من الاشكالات قلت من جلته المضى في الافعال لكن في عدم الابطال أيضانوع من الاشكال وهو القضاء الاانه يمكن دفعه بانه يؤدى على وجه الكال اه (قوله أطلقه فشمل الخ) وكذا شمل مالوجامع عامدا أونا سيافتلزمه فيهما بدنة كافي عامة الكتب وذكر الحدادي في شرح القدوري ناقلاعن الوجبرانه الماتيات وقد صرح به قاضينان بقوله ولوجامع بعد الوقوف بعرفة فلا يفسد المساهير من الروايات حيث لافرق بين العامد والناسي في سائر الجنايات وقد صرح به قاضينان بقوله ولوجامع بعد الوقوف بعرفة فلا يفسد المساهير من الروايات حيث لافرق بين العامد والناسي في سائر الجنايات وقد صرح به قاضينان بقوله ولوجام بعد الوقوف بعرفة فلا يفسد جموع له بعد الوقوف بعرفة فلا يفسد المناس بالناسي كالعامد

فان كان قب ل الحلق فالواجب بدنة وان كان بعده فالواجب شاة ومشى جماعة من المشايخ كصاحب المبسوط والبدائع والاسبيجابي على وجوب البدنة مطلقا وقال في فتيح القدير انه الاوجه لان ايجابها ليس الابقول ابن عباس والمروى عنه ظاهره فهابعدا الحاق ثم المعنى يساعده وذلك لان وجو بهاقبل الحلق ليس الاللحناية على الاحرام ومعاوم ان الوطء ليس جناية عليه الاباعتبار تحريمه لالاعتبار تحريه لغيره فليس الطيب جناية على الاحرام باعتبارتحريمه الجاع أوالحلق بل باعتبار تحريه للطيب وكذا كلجناية على الاحوام ليستجناية عليه الاباعتبارتحر عه طالالغيرها فيجب أن يستوى ماقبل الحلق ومابعده فى حق الوطء لان الذى به كان جناية قبله بعينه ثابت بعده والزائل لم يكن الوطء جناية باعتباره لاجرم ان المذ كورفى ظاهر الرواية اطلاق لزوم البدنة بعد الوقوف من غير تفصيل بين كونه قبل الحلق أو بعده انتهى ويردعليه انهم اتفقوا انه لوجامع مرة ثانية بعدالوقوف قبل الحلق فأله لا يجب بدنة وانما تجب شاةمع ان وجو بهاللجماع الاول ليس الاباعتبار حرمته عليه وهو بعينة موجودني كلجاع أنى بهقب لااطواف فتعين أن ينظرالى أن البدنة لاتجب الااذا كملت الجناية وكمالها بمصادفتها احراما كاملافالجاع في المرة الثانية صادف احراماناقصا فلرتجب البدنة وكذا الجاع بعدالحلق صادف احراماناقصالخروجه عنه فى حق غيرالنساءوهذا الباب أعنى باب الجنايات على الاحرام ينظر فيه الى كال الجناية وقصورهاليجب الجزاء بقدره كاتقدم من تطييب العضوومادونهومن لبس الخيط يوماأ وأقل الىغير ذلك لاالى تحريم الفعل فقط فالحاصل ان مسائلهم شاهدة بان الجناية ان كملت تغلظ الجزاء كمافى ابس الخيط يوماأ وأقل الى غير ذلك لاالى تحريم الفعل فقط وان قصرت خف الجزاء فالاوجه مافي المتون والله سبيحانه وتعالى أعلم ولم يذكر المضنف حكم الفارن اذاجامع وحكمه انهان كان قبل الوقوف بعرفة وطواف العمرة فسدججه وعمرته ولزمه دمان وقضاؤهم اوسقط عنمه دم القران وان كان بعمد طواف العمرة أوأ كثره قبل الوقوف فسمد الحيج فقط ولزمه دمأن أيضاوقضاء الحج فقط وسقط عنه دم القران وان كان بعدا الطواف والوقوف قبل طواف الزيارة لم يفسدا وعليه بدنة للحج وشاة للعمرة ان كان قبل الحلق اتفاقا واختلفوا فمااذا كان بعدالحلق فيموضعين الاول في وجوب البدنة للحج أوالشاة وقدمناه والثاني في وجوب شاة للعمرة فالذى اختاره صاحب المبسوط والبدائع والاسبيجابي انه يجبشاة للعمرة والذي اختاره الوبري انه لا يجب شئ لاجل العمرة لانه خرج من اح امهابالحلق و بق احرام الحج فى حق النساء واستشكله الشارح بانهاذابتي محرمابالحج فكذافى العمرة ورده فى فتح القدير بان احرام العمرة لم يعهد بحيث يتحلل منه بالحلق من غير النساء ويبقى في حقهن بل اذا حلق بعد أفعا لها حل بالنسبة الى كل ماحرم عليه واعاعهد ذلك في احرام الحج فأذاضم احرام الحج الى احرام العمرة استمركل على ماعهد له في الشرع فينطوى بالحلق احرام العمرة بالكلية فالصواب ماعن الوبرى اه (قوله أوفى العمرة قبل أن يطوف لهاالا كثر وتفسدو يمضى ويقضى أى لوجامع في احوام العمرة قبل أن يطوف أربعة أشواط لزمه شاة وفسدت عمرته كمالو جامع فى الحبج قبل الوقوف بجامع حصوله قبل ادراك الركن فيهماو يمضى فى فاسدها كما يمضى في صحيحها ويازمه قضاؤها (قوله أو بعد طواف الا كثر ولافساد) أى لوجامع بعدماطاف أربعة أشواط لزمه شاة ولانفسد عمرته لانهأتي بالركن فصار كالجاع بعد الوقوفوانمالم تجب بدنة كافى الحج اظهار اللتفاوت بين الفرض والسنة كذافي الهداية وغيرهاوقد يقال انه يتم في حجة الاسلام اما في غيرها فلا فرق بين الحج والعمرة لان كالمنهما نفل قبل الشروع واجب بعده اللهم الاأن يقال نفل الحيج أقوى من نفل العمرة والفرق بينهما بان الجاع في الحج بعد

أوفى العمرة قبل أن يطوف لهاالا كثروتفسدو يمضى و يقضيها أو بعــد طواف الا كثرولافساد

(قوله وان كان بعده) أى

بعدالحلق وقبل طواف
الزيارة كماهوظاهروصرح
به فى الفتح (قوله وقد
قدمناه) أى فى صورهذه
القولة عند قوله وان كان
وان كان ذاك فى المفرديعلم
منه حكم القارن كماسيأتى
منه حكم القارن كماسيأتى
مبتدأ خبره قوله الآتى
الإيصح

(قوله بوجوبها)أى الطهارة (قوله وبهذاعلم ان الخلف لفظى)قال فى النهر فيه نظر اذا ثم ترك الواجب أشد اه اللهم الاأن يقال مراد دالممرة في وجوب الدم وعدمه (قوله ولم يذكر (١٨) صفة الاعادة الخ) قال فى انهر والاصح ندبه امع الحدث ووجو بهامع الجنابة فان أعاده فى

وجماع الناسى كالعامدأو طاف للركن محدثاويدنة لوجنباو يعيد

فلاشئ على الملانه أعاده في وقتهوان أعاده بعددأيام النحرلزمه الدم عنداني حنيفةرجه الله بالتأخيراه هذا وسيذ كرالمصنف انه لوطاف للـركن جنبا والصدر طاهرا أنعليه دمين أى وتسقط البدنة الوقوع طواف الصدرعن طواف الركن فعليه دم لتأخيره ودم اترك الصدر ان لريعده كاسيشرحه المؤلف (قولهوقـدطاف جنبا) جلة طالية معترضة بين الظرف ومتعلقه فان قوله بعد أيام النحر متعلق باعاده وقيد مذلك لانهلو

الوقوف يكون قبل اداء بقية أركان الحج لانه بقي الطواف وهوركن فتغلظت الجناية فتغلظ الجزاء بخلافه بعد طواف الا كترفى العمرة فانهل يبق عليه الاالواجبات لايصح لانه يقتضى وجوب البدنة لوجامع قبل طواف الا كثر وليس كذلك وشمل قوله بعد طواف الا كثرما اذاطاف الباقي وسعى بين الصفاوالمروة أولالكن بشرط أن يكون قبل الحلق وتركه للعلم بهلان بالحاق بخرج عن احرامها بالكلية بخدالف احرام الحجولمابين المصنف حكم المفرد بالحج والمفرد بالعمرة علممنه حكم القارن والمتمتع (قوله وجماع الناسي كالعامد) يعني في جيع ماذ كرنامن أحكام الجنايات فيفسد جمه لوجامع ناسياقبل الوقوف وحاصل ماذكره الاصوايون ان النسيان لاينافي الوجوب المكال العقل وليس عذرانى حقوق العبادونى حقوق اللة تعالى عذر في سقوط الاثم اما الحركم فان كان معمذ كرولاداعي مع داع اليه سقط كاكل الصائم وان لم يكن معهما فكذلك بالاولى كترك الذابح التسمية انتهى وقد قدمناان الجاهل والعالم والختار والمكره والنائم والمستيقظ سواء لحصول الارتفاق (قوله أوطاف للركن محدثا) أي بلزمه شاة لترك الطهارة لانه أدخل نقصافى الركن فصاركترك شوط منه وظاهر كالام غاية البيان ان الدم واجب اتفاقااماع لى القول بوجو بها وهو الاصح فظاهر واماعلى القول بسنيتها فلانه لا يمتنع أن تكون سنة و يجب بتركها الكفارة ولهذا قال يحد فيمن أفاض من عرفة قبل الامام يجب عليه دم لانه ترك سنة الدفع اه و بهداعلم ان الخلف لفظى لا نمرة له وانما كانت الطهارة واجبة لماثبت في الصحيحين عن عائشة انها حاضت فقال لها عليه السلام اقضى ما يقضى الحاج غيران لاتطوفى بالبيت رتبمنع الطواف على انتفاء الطهارة وهنداحكم وسبب وظاهره ان الحكم يتعاق بالسبب فيكون المنع لعدم الطهارة لالعدم دخول المسجد وانمالم يكن شرطا كاقال الشافعي لانه يلزمه تقييد مطلق القطعي وهو وليطو فوابخبرالواحدوهو نسخ عندنا فلايجوز كماعرف فى الاصول واماقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلاة فالمرادبه التشبيه فى الثواب قيدبالحدث لانه لوطاف وعلى ثو به نجاسة أكثرمن قدرالدرهم فانه لا يلزمه شئ الكنه يكره لادخال النجاسة المسجد ولم ينص في ظاهر الرواية الاعلى الثوب والتعليل يفيدعدم الفرق بين الثوب والبدن ومافى الظهير يةمنأن نجاسة الثوب كله فيه الدم لاأصل له في الرواية فلا يعول عليه وأشار الى أنه لوطاف منكشف العورة قدرمالا بجوز الصلاة معه فانه يلزمه دم الرك الواجب وهوسترالعورة كاصرح به فى الظهيرية ودليل الوجوب قوله عليه السلام ألالا يحج بعد العام مشرك ولايطوف بالبيت عريان بناءعلى ان خربر الواحديفيدالوجوب عندناوقيدبالركن وهوالا كنزلانه لوطاف أقله محدثاولم يعدوجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة الااذابلغت قيمته دمافانه ينقص منه ماشاء كذافي غاية البيان (قوله وبدنة لوجنباو يعيد)أى يجب بدنة لوطاف للركن جنبا كذاروى عن ابن عباس ولأن الجنابة أغلظ فيحب جبر نقصانها في البدنة اظهار اللتفاوت بينهما والحيض والنفاس كالجنابة قيدبالركن وهوالا كثر لانه لوطاف الاقل جنبا ولم يعدوجب عليه شاة فان أعاده وجبت عليه صدقة لتأخ برالاقل من طواف الزيارة اكل شوط نصف صاع وقوله ويعيد راجع الى الطواف محدثا أوجندا ولم يذكر صفة الاعادة للزختلاف وصحيح في الهداية انها واجبة في الطواف جنبامستحبة في الطواف محدث اللفحش في الاول والقصور في الثانى فان أعاده فلادم عليه فيهم امطلقا لجبر النقصان الحاصل بالاعادة الاانه ان أعاده وقدطاف جنبا

كانطاف محدثاوأعاده سقط عنه الدم سواء أعاده في أيام النحر أو بعدها ولاشئ عليه للتا خبر كما في اللباب وعزاه شارحه الى بعد الهداية والكافى وغيرهما قال وفي البحر الزائر هو الصحيح عمقال في اللباب وقيل بجب عليه للتأخير دم قال شارحه قال قو ام الدين ما في الهداية

سهولان تأخير النسك عن وقته يوجب الدم عند أبى حنيفة على ان الرواية مصرحة غلاف ذلك ولذا قال فى شرح الطحاوى اذا أعاد طواف الزيارة بعداً يام النحر يجب عليه الدم سواء كانت اعادته بسبب الحدث أوالجنابة وبه جزم فى البدائع وصحح فى السراج ما فى الهداية قال فى المطاب انه الاظهر اه ووجهه ان طوافه الاول معتد به بلا خلاف والاعادة لتكميل العبادة و هاه ه فيه م قال فى اللباب وقيل صدقة لكل شوط وعزاه شارحه الى الخلاصة وشرح الجامع لفاضيخان وسيذكر المؤلف ذلك بعدور قتين (قوله بمعنى شيئين) فى بعض النسخ أحد شيئين وهو المناسب (قوله وفهم الرازى من ذلك) أى من قوله لتأخير طواف الزيارة عن وقته وكان الاظهر تقديم هذا على قوله وأما اذارج م كافعل فى الفتح والنهر لانه من قمام بحث الاعادة قبل (٩٩) الرجوع الحافة اله (قوله كافى فصل

الحدث اتفاقا) حاصله ان الخلاف اغاهو فى الاعادة فى فصل الجنابة فعند الرازى الطواف الثانى هو المعتدبه وعند الكرخى الاول واتفقوا فى الحدث المعتبرهو الاول والثانى جابر كافى السراج الوهاج وقوله حتى حل به النساء) كذا صرح به فى اللباب حيث قال ويقع معتدابه

وصدقة لومحدثا للقدوم والصدر

في حق التحلل الكن ذكر قبله فرعا بخالفه حيث قال لوطاف المرزيارة جنبا ثم جامع ثم أعاده طاهر افعليه دم وقال شارحه والتحقيق انه مبنى على انفساخ الاول بالثانى وتمامه فيه (قوله وانما وجب المم) أى فيالو أعاده بعد أيام النحر وقه طافه جنبا (قوله والظاهر إن الخلف لفظى) أى الخلف

بعد أيام النحر لزمه دم للتأخير عندابي حنيفة وبهناعلم ان الواوفي قوله و بعيد بعدى أولان الواجب بعني شيئين امالزوم الشاة أوالاعادة والاعادة هي الأصل مادام بمكة المكون الجابر من جنس الجبورفهي أفضل من الدم وأمااذارجع الى أهله فغي الحدث الاصغر اتفقوا أن بعث الشاة أفضل من الرجوع واختلفوا في الحدث الأكبرفاختار في الهداية ان العود الى الاعادة أفضل لماذ كرنا واختار فىالحيط ان بعث الدم أفضل لان الطواف الاول وقع معتدابه وفيه منفعة للفقراء واذاعاد للاول يرجع باحرام جديد بناءعلى انه حلف حق النساء بطواف آلزيارة جنبا وهوآ فاقير يدمكة فلابدله من احرام بحج أوعمرة فاذا أحرم بعمرة يبدأبها فاذافر غمنها يطوف للزيارة ويلزمه دم لتأخيرطواف الزيارة عن وقته وفهم الرازي من ذلك ان الطواف الثاني معتدبه وان الاول قدا نفسخ وذهب الكرخي الى ان الاول معتبر في فصل الجناية كما في فصل الحدث انفاقا وصححه صاحب الايضاح اذلاشك في وقوع الاول معتدابه حتى حل به النساء واستدل له بماني الاصل لوطاف احمرته محدثا أوجنبا في رمضان وحج من عامه لم يكن متمتعان أعاده في شوال أولم يعده وقواه في فتح القه يروانما وجب الدم لترك الواجب لان الواجب الاعادة في أيام النحر فاذامضت ترك واجبا والظاهران الخلف الفظي لا تمرة له لان الدم واجب اتفاقا وان اختلف التخريج (قوله وصدقة لومحدثاللقدوم) أي يجب عليه صدقة لوطاف للقدوم محدثا لانهدخله نقص بترك الطهارة فينجبر بالصدقة اظهار الدنور تبته عن الواجب بايجاب اللة تعالى وهوطواف الزيارة وأشار الى ان كل طواف هو تطوع فهو كذلك وقيد بالحدث لانه لوطاف للقدوم جنبالزمه الأعادة ودمان لم يولد لان النقص فيله متغلظ فتلزمه الاعادة احتياطا وقال مجد ليس عليهأن يعيدطواف التحية لانهسنةوان أعادفهوأ فضلكندانى المحيط وبهذاظهر بطلان مافى غاية البيان معزيالى الاسبيجابي من انه لاشئ عليه لوطاف للقاء محدثاأ وجنبا لانه يقتضي عدم وجوب الطهارة للطواف ولان طواف التطوع اذاشرع فيهصاروا جبابا اشروع ثم يدخله النقص بترك الطهارة فيهغايةالأمرأنوجو بهليس بإيجابه تعالىابتداء فاظهرناالتفاوت فىالحط من الدم الحالصدقة فيما اذاطافه محدثاومن البدنة الى الشاة فيما اذاطافه جنباوظا هركلامهم يقتضي وجوب الشاة فيما اذاطاف للنطوع جنباوذ كرفى غاية البيان انهان طاف للقدوم محدثا وسعى ورمل عقبه فهوجائز والأفضلأن يعيدهما عقيب طواف الزيارة وان طاف لهجنباوسمى ورمل عقبه فانه لايعتدبه ويجب عليه السعى عقبطواف الزيارة و برمل فيه (قوله والصدر) بالجرعطف على القدوم فتجب صدقة لوطاف

من الرازى والكرخى وفيه نظر فقد قال فى السراج وفائدة الخلاف فى اعادة السمى فعلى قول الكرخى لا تجب أعادته وعلى قول الرازى تجب لان الطواف الأول قد انفسخ في كانه لم يكن اه وأماما فى النهر من ان مقتضى ماقاله الاسبيجابى اعتبار الثانى وعليه فالخدف معنوى فائدته تظهر فى الجاب الدم وعدمه فى فصل الحدث اه ففيه نظر اما أولافلان كلام المؤلف فى فصل الجنابة وأماثانيا فالماعلمت من تأييد نقله الا تفاق فى الحدث بمانقلناه أولاعن السراج وأماثالثا فلان دعواه ان مقتضى ماقاله الاسبيجابى اعتبار الثانى ان كان مم اده من قول الاسبيجابى مافد مناه عنه وليس فى كلام النهر غيره فلا يقتضى ذلك لان قوله والاأى وان لم يعدها فى أيام النحر وجب عليه دم يحتمل أن يكون مقصورا على فصل الجنابة (قوله و بهذا ظهر بطلان مافى غاية البيان الخ) قال فى النهر ماقاله الاسبيج الى موافق لمافى مع وجوب شيخ الاسلام كمافى الدراية وجومه فى المنجاسة كمام مع وجوب

التحاى عنها على الطائفين نعم القول اضعفه له وجه (قوله وأُجاب عنه في الهداية الخ) ليس ذلك في الهداية وانما أُجاب فيها عماقد يقال ينبغى وجوب الدم في الصدر لوجو به بانه دون طواف الزيارة وان كان واجبا فلا بدمن اظهار التفاوت بينه ما قلك عنيفة رجمه الله انه الله الله الله الله والمؤلف المواف الزيارة فيكتفى بالشاة اله نعم ما ذكره من الاشكال والجواب (ح) فقد أجيب عند مكافى ذكره من الاشكال والجواب (ح)

محدثاودم لوجنبافق مستووابين طواف القدوم وبين طواف الصدرمع ان الاول سنة والثانى واجب وأجاب عنه في الهداية بان طواف القدوم يصير واجباأ يضابالشروع وأقره الشارحون وقديقال ان ماوجب ابتداء قبل الشروع أقوى بماوجب بالشروع فينبغي عدم المساواة قيد بترك الطهارة للطواف لانالسى محدثا أوجنبالا يوجبشيأ سواءكانسي عمرة أوحج لانه عبادة تؤدى لافى المسيحد الحرام والأصلانكل عبادة تؤدى لافى المسجدفى أحكام المناسك والطهارة ليست بواجبة لها كالسمى والوقوف بعرفة والمزدلفة ورمى الجار بخلاف الطواف فالهعبادة تؤدى في المسجد فكانت الطهارة واجبة فيمه كذا في الفتاوي الظهيرية (قوله أوترك أقل طواف الركن ولوترك أكثره بقي محرما) أى يجب دم بـ ترك شوط أوشوطين أوثلاثه من طواف الزيارة ولوترك أر بعة منــ ه فاله محرم في حق النساء بناء على أن الركن عندناأ كثر السبعة وهو أربعة أشواط على الصحيح كماقدمناه وانما أقيم الأكثرمقام الكلان الشرع أقام الأكثرني الحجمقام الكلفي وقوع الامن عن الفوات احتياطا بقولهمن وقف بعرفة فقدتم حجه وقد قلنامن جامع بعدالوقوف لايفسدو بعدالرمى لايفسد بالاجاع ولوحلق أكثرالرأس صارمت حلافهما كان الأمرعلي هذا الوجه للتيسير جرينا على هذا الاصل فأقناالأ كترمقام المكلف بابالتحلل ومايجرى مجراه صيانة لهذه العبادة عن الفوات وتحقيقاللام يعنى ان الطُّواف أحــد سبى التحلل فامــا أقيم الأكثر مقام الــكل في أحــد السببين وهو الحلق بالاجماع أقيم فى السبب الآخر وهو الطواف أيضا كذا فى النهاية وتعقبه فى فتح القدير بان اقامة الأكثرفي تمام العبادة انماهوفي حق حكم خاص وهوأمن الفسادوا لفوات ايس غيير ولذالم يحكم بان ترك مابق أعنى الطواف يتم معمه الحج وهومورد ذلك النص فلايلزم جوازاقامة أكثركل جزءمنه مقام تمام ذلك الجزء وترك باقيمه كمالم يجزذلك في نفس مورد النص أعنى الحج فلاينبغي التعويل على هذا الحريج والتة علم بل الذي ندين به ان لا يجزئ أقل من السبعة ولا يجبر بعضه بشئ غير انانستمر معهم في التقر ير على أصلهم اه وهذامن أبحاثه المخالفة لاهـ ل المذهب قاطبة لـ كن لم يجب عن عسكهم بحلقأ كثرالرأس فيأنه يفيدالتحلل بالاجماع فافامتناالا كثرفي الطواف لاجل التحلل مستفادمن دلالةالاجماع المذكور وانمالزمه الدم بترك الأفل لانهأ دخل نقصاني طوافه فصاركمالوطافه محمدثا وأشار بالترك الىان الدم اعا يجب اذالم يأت بمانركه أمااذا أتمالباق فليس عليه شئ انكان الاعام فأيام النحراما بعدها فيلزمه صدقة عندأ بى حنيفة لكل شوط نصف صاع من برخلافا لهما فان رجع الى أهله بعث شاة لما يقى من طواف الزيارة وشاة أخرى لترك طواف الصدر وهذا لان بعث الشاة لترك الأقلمن طواف الزيارة لايتصور الااذالم يكن طاف الصدر لانه اذاطاف للصدر انتقل منه الى طواف الزيارة مايكمله ثم ينظرالى الباقي من طواف الصدران كان أقله لزمه صدقة والافدم ولوكان طاف للصدر في آخراً يام التشر يقوقد ترك من طواف الزيارة أكثره كاممن الصدرولزمه دمان في قول أبى حنيفة دم لتأخيره ذلك ودم آخر لترك أكترالصدروان ترك أقله لزمه للتأخير دم وصدقة للتروك من الصدر مع ذلك الدم وجلته

النهر بان أحدالمحظورين لازم أعنى التسوية بينه و بـــين طـواف الزيارة والقــدوم فالتزم أهونهما وهوالتسويةبين الواجب ابتداء والواجب بعد الشروع قال وماقيلمن انطواف الصدرواجب بفء العبد أيضا وهو الصدرقال بعض المتأخرين انهوهم لانهواجب قبلهكا فى شرح الجامع الصفير بخلاف القدوم (قوله أوترك أقل طواف الركن ولوترك أكثره بقى محرما وهـ ذامن أحاثه الخالفة لأهل المذهب) أى فلا يعتبر أصلا كماقاله تلميذه العلامة قاسم (قوله مم ينظر ألى الباقي من طــواف الصدر) أى الباقى عليه منه وهوقدرماانتقلالي طـواف الزيارة (قوله وجلته الخ) أي حلة الكلام في هـنه المسائل السابقــة شم ماأفاده في هـ فدا الحاصل من لزوم الصدقة في تأخير الاقلمن طواف الزيارة موافق لما

ذكره أولامن قوله أما بعدها فيلزمه صدقة ومخالف لما بعده من التصريح بلزوم الدم كما تحكما في تأخيراً كثيره أوا فله وفي الولوا لجية لوطاف ثلاثة للزيارة وطاف طواف الصدرا كمل منه الزيارة ولزمه ترك طواف الصدراتفاقا ودم لتأخير الأشواط الأر بعة من طواف الزيارة عن وقته ان كان طاف للصدر في آخراً يام التشريق عنداً بي حنيفة رجه الله لانه أخرالاً كثر فصاركت أخير السكل اه ومة تضاه انه لوكان المؤخر الأقل لم يلزمه دم وسند كره قريباعن التتارخانية صريحاوفي القهستاني لوأخر فواف الفرض كله أواً كبيره عن أيام النحر وفيه اشارة الى أنا لواخراً قل طوافه لم يجب عليه دم بل صدقة عنده اه

(قوله وفى تأخير الأقل صدقة) زاد فى التتارخانية عنداً فى حنيفة وفى ترك كاه أواً كثره لايخرج من الاحرام وفى تأخير كاه أواً كثره لا ختلاف في من الاحرام وفى تأخير كاه أواً كثره لا ختلاف في من الاجتلاف للقدوم جنبا فعليه دم على الاختلاف العبي العراق واختاره صدر الشريعة وقيل صدقة قال صاحب العناية الظاهر وجوب الصدقة وقيل لاشئ عليه لما فى مبسوط شيخ الاسلام وشرح الطحاوى اليس لطواف التحية صدقة ولوطافه محدثا فعليه صدقة على مافى عامة الكتب وصرح به عن مجدوه و مختار القدورى وصاحب الهداية وغيرهما اله أقول (٢١) لكن مافى المبسوط لا يدل على به عن مجدوه و مختار القدورى وصاحب الهداية وغيرهما اله أقول (٢١)

ماحكاه شارح اللباب من القـول الثالث لان نفى الصـدقة صادق بوجوب الدم فيكون ذلك مؤيدا للقول الأولوليس نصاعلى انه لا يجب شئ تأمل (قوله وأما في الأولى) أي في المسـئلة الاولى وهي مالو طاف للركن محدثا وللصدر طاهـرا في آخر أيام

أوترك أكثرالصدر أو طافه جنبا وصدقة بترك أفلهأوطاف للركن محدثا وللصدوطاهرا فى آخر أيام التشر يقودمان لوطاف للركن جنبا

التشريق وقوله فهي أى الجنابة أو الشاة أى وجو بهابسبب الحدث في طواف الزيارة وعبارة الشرح لانه في الوجد الأول لم ينتقل طواف الزيارة الصدر الى طواف الزيارة لانه واجب واعادة الزيارة بسبب الحدث غير واجب واعادة الزيارة واغا هو مستحب فلا

كهاذ كره الحاكم الشهيد في الكافي أن عليه في ترك الأقلمين طواف الزيارة دماوفي تأخير الأقل صدقة وفي ترك الأكثرمن طواف الصدردم وفي ترك أقله صدقة وفي فتح القدير ومبني هذا النقل ماتق ممن أن طواف الزيارة ركن عبادة والنية ليست شرطال كل ركن الامايستقل عبادة بنفسه فشرط لهنيةأصل الطواف دون التعيين فاوطاف فى وقته ينوى النذرأ والنفل وقع عنه كمالونوى بالسجدة من الظهر النفل اغت ووقعت عن الركن وان توالى الاشواط ليس بشرط لصحة الطواف كمن خرج من الطواف لتجديدوضوء عمرجع بني (قوله أوترك أكثرالصدر أوطافه جنباوصدقة بترك أقله) أي يجب الدم ولما كان طواف الصدرواجباوجب بترك كلهأوا كثره دم و بترك أقله صدقة لكل شوط نصف صاعمن برتفرقة بين الا كثروالاقل بخلاف الاقلمي طواف الزيارة والعمرة حيث بجبدم بتركه لانهطواف ركن فكانأقوى من الواجب وقدقدمنا حكم مااذاطاف للصدر جنيا الكنفى عبارته قصورحيث لميبين حكم طواف القدوم جنباوعبارة المجمع أولى وهي وانطاف القدوم أوللصدر محدثاوج تصدقة وجنبادم فأفادانه لافرق بينهما في الحدثين وأشار بالترك الى انهلوأتي عاتركه فاله لا يلزمه شئ مطلقا لا نه ايس عوقت وفي الهداية ويؤم بالاعادة مادام عكة اقامة للواجب فى وقته (قوله أوطاف للركن محدثا والصدرطاهرافى آخراً يام التشريق ودمان لوطاف للركن جنبا) أى تجب شاة في الاولى وشاتان في الثانية أما في الاولى فهي بسبب الحدث ولم ينقل طواف الصدر الى الزيارة لانه لافائدة في النقل لانه لونقل يجب عايه الدم لترك طواف الصدر اجماعا ان كان رجع الى أهلهسواء طافللصدر فىأيامالنحر أولاقيدبقولهفى آخرأيام التشريق لانهلوطاف لاصدر فىأيام النحرولم يرجع الىأهله فانه ينقل طواف الصدرالي طواف الزيارة لان فى النقل فائدة وهو سقوط الدم لاجل الحدث تم يطوف للصدر ولاشئ عليه بخلاف مااذاطاف للصدر في آخر أيام التشريق ولم يرجع الىأهله حيث لاينقل عندأبي حنيفة لانه لافائدة فى النقل لوجوب دم بالتأخير على تقديره خلافا لهما وأمافى الثانية فلان فى النقل فائدة هي سقوط البدنة فيجبدم لتأخيره عن أيام النحرعنده ودم لترك طواف الصدران رجع الى أهله وانكان بمكة فانه يطوف لاصدر ولايلزمه الادم واحدلات أخير فان كانطاف للصدر فيأيام النحرفانه ينقل الىطواف الزيارة ثميطوف للصدر ولاشئ عليه أصلاقيه بكون الطواف الثاني للصدر لانه لوأعاده بعدأيام النحرفان كان في الحدث الاصغر لايلزمه شئ لان بعدالاعادة لايبق الاشبهة النقصان وفى الحدث الاكبر يلزمه دم عندأ بى حنيفة للتأخير كيذافي الهداية وتعقبه في غاية البيان بانهسهو لان الرواية مسطورة في شرح الطحاوي انه يلزمه الدم اذا أعاده بعد أيام النحر للتأخيرسواءكان بسبب الحدث أوالجنابة اه وهكذافي المحيط سوى بين الحدثين وهـ ذاقصور

ينقلطواف الصدر اليه فيجب الدم بسبب الحدث في طواف الزيارة وتبعه في النهر واعترض قول المؤلف لانه لافائدة في النقل الخبة وله وقد يقال ان نفي الفائدة عنو عادلونة ألسقط عنه الدم ووجب عليه الاعادة ما دام بحكة اها أى والحال انه قدطاف للصدر في أيام النحر والافلافائدة في النقل لوجوب الدم بالتأخير ولا يخفي عليك اندفاع هذا المنع لانه قيده بكونه رجع الى أهله أمالولم يرجع فقد د كرانه ينقل ان كان طاف في أيام النحر فقد بر (قوله وأمافي الثانية) أى وأماوجوب الدم في المسئلة الثانية وهي مالوطاف للركن جنبا وللصدر طاهرا في آخراً يام التشريق (قوله لانه لوأعاده) أى أعاد الركن

(قولەقىدېقولە ولم يعد) مقتضى جەلەذلك قىداان الواوفيە لاحال كماھوظاھركارمالز يامى و با صرحماكين ئمقال وان أعاد همالاشئ وان أعادااطواف ولم يعدالسعي قيل لاشئ عليه في الصحيح وقيل عليه دم اه واختار الاول شمس الائمة كماذكره الزيلمي تبعالتصحيح الهداية لكن قال في غاية البيان وأكثر مشايخنا في شروح الجامع الصغير على خلاف ماذهب اليسه صاحب الهداية حيث قالوا اذا أعاد الطواف ولم يعد السبي كان عليه دم (٢٣) لان الاعادة تجعل المؤدى كان لم يكن من وجه فيبتي السبي قبل الطواف الطواف ولم يعدالسعى كان عليه دم

وذلك خالاف المشروع لان المشروع فىالسـعى ان يكون بعد الطواف اه قال فى النهر والاصح عدم وجو بهولانسلمانتقاض المؤدى بلمعتديه والثاني يعتد به عام الله م ولما كان جعل الواوللحال كاهو ظاهر مافي الشرح يلزم عليه المشيعلي مرجوح عدل العيني عنه فقال أي ليس عليه اعادتهما لما عامت من انهامندو بة فقط

أوطاف لعمرته وسعي محدثا ولميعد

وعندى ان هذا الحل أجل اه وحيث مشي المؤلف علىمافى الهداية فالمناسب أن بجعل قوله ولم يعد كارما مستأنفا كمافى العيني (قوله و يرمل في طواف الزيارة الخ) هدندا الكلام مع تعليله يشيرالى ان القارن يرمل في طواف التحية كما قددمذاه مصرحابه عن الولوالجية (قوله لانه لوطاف أقله محدثاالخ) ذ كرمثله فىالسراج لكنه مخالف لمافى الفترعن المحيط وأصه لوطاف العمرة جنباأ ومحدثا فعليهشاة ولوترك من طواف العمرة شوطا فعليه دم لانه لامدخل للصدقة في العمرة اه وفي اللباب ولوطاف للعمرة كله أوأ كثره أوأ قله ولوشوطاجنبا أوحائضا أو نفساء أومحد ثافعليه شاة لافرق فيه بين

العمرة أقله ولوشوط افعليه دموان أعاده سقطعنه الدم اه

نظرمن صاحب الغاية لان فى المسئلة ثلاث روايات في الهداية رواية عن أبي حنيفة ذكرها الامام الولوالجي فى فتاواه وصدر بهاواعتمدها ومافى شرح الطحاوى والمحيط رواية ثانية وذكرالولوالجي أيضارواية ثالثة عن أبى حنيفة ان عليه الصدقة في الحدث الاصغر ووجهها بانه أخر الجبر عن وقت الطواف فيبقى نوع نقص لكن نقصان التأخيردون نقصان ترك القضاء والواجب بترك القضاءهو الدم فكان الواجب بتأخير القضاء هو الصدقة اه (قوله أوطاف احمرته وسمى عد الولم يعد) أي تجب شاة انتركه الواجب وهوالطهارة قيدبةوله ولم يعد لانه لوأعاد الطواف طاهرا فأنه لايلزمه شئ لارتفاع النقصان بالاعادة ولايؤم بالعود اذارجع الىأهله لوقوع التحلل باداءالركن مع الحلق والنقصان يسيرومادام بمكة يعيدالطواف لانهالأصل والأفضل ان يعيدالسعى لانه تبع للطواف وان لم يعده فلاشئ عليه وهوالصحيح لان الطهارة ليست بشرط فى السمى وقد وقع عقب طواف معتدبه واعادتا لجب برالنقصان كوجوب الدم لالانفساخ الأول ولوقال المصنف محدثاأ وجنبالكان أولى لانه لافرق بين الحدثين فى طواف العمرة كما فى المحيط وغيره والقياس انه لا يكتني بالشَّاة فيما اذاطاف لعمرته جنبا لان حكم الجنابة أغلظ من الحدث كما في طواف الزيارة لكن اكتنى بهااستحسانا لان طواف الزيارة فوق طواف العمرة وايجاب أغلظ الدماءوهو البدنة في طواف الزيارة كان لمعنيين وكادة الطواف وغلظ أمرالجنابة فاذاوجدأ حدالمعنيين دون الثانى تعندرا يجاب أغلظ الدماء فاقتصرناعلي الشاة كذافى غاية البيان وفى المحيط ولوطاف القارن طوافين وسعى سعيين محدثاأ عادطواف العمرة قبل يوم النحر ولاشئ عليه للجبر بجنسه في وقته فان لم يعد حتى طلع فر يوم النحر لزمه دم اطواف العمرة محدثاوقدفات وقت القضاء ويرمل في طواف الزيارة يوم النحرو يسمى بعده استحباباليحصل الرمل والسمى عقب طواف كامل وان لم يعد فلاشئ عليه لانه سمى عقب طواف معتدبه اذالحدث الاصغر لا يمنع الاعتداد وفي الجنابة ان لم يعد فعليه دم للسعى وكذا الحائض اه فالحاصل ان قولهم ان المعتمر يعيدالطواف محله مااذالم يكن قارناامافي القارن اذا دخل يوم النحر فلااعادة وعلل له مجد كانقله ابن بدارفى شرح الجامع الصغير بأنهلوأعاده لانتقضت عمرته لانهيصير رافضا لهابالوقوف وقدتأ كمدت فلا يمكن استدراك النقص بجنسه فيجبر بالدم قال ابن سماعة فقات لحمد انك قات في الأصل ان القارن لوطاف لهاأر بعةأشواط وسهى ولم يطف لحجته حتى وقف أنهيتم طواف العمرة يوم النحر ولاشئ عليه فقد أوجبت الاتمام وماأ وجبت الدم قال مجدلان هناك قدم شيأعلى شئ وهذا الفساد وجــد في جيع الطواف فان لم بجوزوأ بطلنا طوافه لرفضـناعمرته بحــنزلة من لم يطف اه وقيد بكون طواف العمرة كله محدثاوالا كثر كالكل لانه لوطاف أقله محدثاوجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة الااذا بلغت قيمته دمافينة صمنهماشاء ولوطاف أقله جنبا وجبعايه دم وتجب الاعادة في الحدثين كجافي الظهير يةو ينبغي أن يكون هذا على الضعيف أماعلى الصعحيح من ان الاعادة فيما اذا طاف للركن محمد ثال تماهي مستحبة ففي طواف العمرة أولى ولم يذ كر المصنف حكم مااذاترك الأقل من

الكثيروالقليل والجنب والمحدث لانه لامدخل في طواف العمرة للبدنة ولاللصدقة بخلاف طواف الزيارة وكمذالوترك منه أيمن طواف

قول اللباب ولوفاته الوقوف أىءزدلفةباحصارفعلسه دم فقال هـ ناغـير ظاهر لان الاحصار من حسلة الاعداراللهم الاأن يقال الخلوق فلاتأثير فىاسقاط دم الوجوب الالهي و يدل عليهقولصاحب البدائع فيمن أحصر بعدالوقوف حتى مضت أيام النحر ثم خلىسبيله انعليه ما لترك الوقوف عزدلفة ودما لترك الرمى ودما لتأخــير طواف الزيارة أو ترك السعى أوأفاض من عرفات قبل الامامأو ترك الوقوف بمزدلفةأو رمى الجاركاهاأ ورمى يوم واستشكل بان أي عـ نر أعظم من الاحصار وأجيب عرض كايدل عليه قوله تمخملي سبيله والاحصار بعدواليس بعلر اسقوط الدم لانه اكراه وهوايس ألانرى ماقالوامــن آنه لو الاحرام كالطيب واللبس فاندلايتخير فيالجزاء بين الصوم والدم والصدقة بل عليه عين ماوجب عليه

طواف العمرة وصرحف الظهيرية بلزوم الدم ولهـ نالوطاف للعمرة في جوف الحجر ولم يعددي رجع الى أهاله إلى الله الله الله الموافر بعه لان الحجرر بع البيت واذا كان ذلك في طواف العمرة ففي كذاذكر الشارح ولاينبني التعبير بينبني لان المصنف في المختصر قد صرح بلزوم الصدقة بترك الاقل من طواف الصدرو ينبغي ان لافرق بين الطواف الواجب والتطوع في لزوم الصدقة لما ان الطواف وراءالحطيم واجب في كل طواف (قوله أوترك السدمي أوأفاض من عرفات قبـ ل الامام أوترك الوقوف عزد لفة أورى الجاركاهاأ ورمى بوم) أى تجبشاة بترك واجب من واجبات الحج وقد ذ كرناها كلهافى أول الكتاب أراد بالترك الترك لغيرع فرامااذا ترك واجباله فدر فانه لاشئ عليه كاصرح به فى البدائع فى ترك السعى أنه ان تركه لعذر فلاشئ عليه وان بغيير عذر لزمه دم لانَ هـ ذاحكم ترك الوجوب في هذا الباب أصله طواف الصدر حيث سقط عن الحائض بالحديث وصرح في الهداية بان في ترك الوقوف عزداقة بغير عدردمالا لعدروصر حالولوالجي في فتاواه بانه لوسعى را كبامن غير عندرازمه دمان لم يعده لان المشى واجب وترك الواجب من غيرعذو يوجب الدم ولوأعاده بعدماحل وجامع لم يلزمه دم لان السمى غيرمؤةت في نفسه انما الشرط أن يأتي به بعد الطواف وقدوجه اه وكذالوأني بهبعدمارجع الىأهله وعادالى مكة اكنه يعود باح امجديد كذاذ كره الاسبيجابي وقيد بتركه كاهلانه لوترك الانةأشواط أطعم لكل شوط نصف صاع الاأن يبلغ دما فينقص منهماشاء وترك أكثره كترك كلهوق دقدمناأن من الواجبات في السمى الابتداء بالصفا فلو بدأ بالمروة لزمه دم وأرادبالافاضة قبل الامام الدفع من عرفات قبل غروب الشمس سواء كان مع الأمام أووحده وسواء كان الامام أوغيره لماان استدامة الوقوف الى غروب الشمس واجبة حتى لوابطأ الامام بالدفع يجوز للناس الدفع قبله وهذا الواجب انماهو فى حق من وقف نهارا اماان وقف ليلافلاني عليه اتفاقا لان الجزء الاول من وقوفه اعتبر ركنا والجزء الثاني اعتبر واجبا كذافى غاية البيان فان دفع قبل الغروب ثم عادان عاد بعد الغروب ففيه روايتان ظاهر الرواية عدم السقوط والصحيح السقوط لانه استدرك المتروك كذافى غاية البيان وانعاد قبل الغروب ففيه اختلاف والقول بالسقوط أظهر خصوصاعلى التصحيح السابق بلأولى وقدقدمناان وقت الوقوف بزدلفة من طلوع الفجروآخره طاوع الشمس فالوقوف في غير وقته كتركه وانما وجب دم واحد بترك الجار في الايام كلها لان الجنس متحد كمافى الحلق والترك انجايتحقق بغروب الشمس من آخراً يام الرمى وهوالرابع لانه لم يعرف قربةالافيهاومادامتالايامباقية فالاعادة عكنة فيرميهاعلى التأليف ثم بتأخيرها يجب الدم عندا بي حنيفة خلافا لهما وان ترك رمى يوم فعليه دم ولو يوم النحر لانه نسك نام قيد برمى يوم لانه لوترك احدى الجارالثلاث فعليه صدقة لان الكل نسك واحد في يوم فكان المتروك أقل فيلزمه لكل حصاة نصف صاعمن برأ وصاع من تمرأ وصاع من شعير الاأن يبلغ دمافينقص ماشاء الاأن يكون المتروك أ كثرمن النصف بان يترك احدع شرمن احدوع شرين فينئذ يلزمه الدم لان للا كثرحكم الكل وذ كر الاسبيجابي انهان أخر رمى جرة العقبة الى اليوم الثانى لزمه دم وان أخر رميها في اليوم الثاني الى الثالث أوفى اليوم الثالث الى الرابع ورمى الجرتين لزمه صدقة لانهافى اليوم الاول كل الرمى في ذلك

اه وهوكلام حسن موافق لماحققه المؤلف وغيره كماسيأنى فى الاحصار (قوله والقول بالسقوط أظهر الخ) قات وقد نص فى الجوهرة على التصحيح بقوله فان عاد قبل الغروب و بعده كذا فى الشعوط بالعود مطلقا أى قبل الغروب و بعده كذا فى الشر نبلالية

لاشئ حيح أعاد

> راف يام

> > ت ۔

ئ

الم

9

(قوله أوابن عباس) أفى باو بناء على اختلاف نسخ الهداية كما نبه عليه في الفتح حيث قال وفي بعض النسخ ابن عباس رضى الله تعالى عنهما وهو الاعرف رواه ابن أبي شيبة عنه والطحاوى (قوله وقد نص في المعراج الخ)قدذ كر المؤلف عند قول المتن ثم الى مكة ان أول وقت صحة الطواف اذا طلع الفجر يوم النحر ولوقبل الرمى والحلق وأما الواجب فهو فعله في يوم من الايام الثلاثة عند أبي حنيفة رجه الله وقاهره انه لا يجب الترتيب بينه (٢٤) و بين الرمى والذبح والحلق وفي الدر المختار عند عد الواجبات والترتيب

بین الرمی والحلق والذبح يوم النحر وأماالترتيب بين الطواف و بين الرمی والحلق لاشئ قبل الرمی والحلق لاشئ عليه و يكره لباب اه وبالاولی لوطاف القارن والمتمتع قبل الذبح لان النبح يجب بعدالرمی وقد عامت ان الطواف قبل الرمی لا يجب فيه شئ فبالاولی قبل الذبح (قوله فبالاولی قبل الذبح (قوله

أوأخر الحلق أوطواف الركن أوحلق فى الحـل ودمان لوحلق القارن قبل الذبح

وقوله عليه السلام) بالرفع معطوف على القياس (قوله وهذا الخلاف الخ الفقال الفتح وهذا الخلاف في التضمين بالدم لافي التحلل التضمين بالدم لافي التحلل أي مكان أوزمان أني به يحصل به التحلل بل الخلاف في انه أني به الخلاف في انه الخلاف في انه التحلل بل عليما توقت به يلزم الدم عند من وقته ولاشي عليه عند من وقته ولاشي عليه عند من لم يوقته (قوله

اليوم وفى غييره ثلث الرمى فيكون مؤخر اللاقل ولولم يرم الجرتين لزمه دم لتأخير الا كثر وعندهما لاشئ عليه لتأخير أصلا (قوله أوأخر الحلق أوطواف الركن) أى تجب شاة بتأخير النسك عن زمانه فان الحلق وطواف الزيارة مؤقتان بأيام النحر فاذا أخرهماعن أيام النحرترك واجبافيلزمه دم وكذا بتأخير الرميعن وقته كماقدمناه وهذاعندأبي حنيفة وعندهم الاشئ عليه لحديث الصحيحين لمأشعر حلقت قبلان أذبح قال افعل ولاحرج وقال آخر نحرت قبل ان أرمى قال افعل ولاحوج فاسئل رسول الله صلى اللة عليه وسلم عن شئ قدم أوأ خو الاقال افعل ولاحر جوله ان التأخير عن المكان يوجب الدم فيااذاجاوز الميقات غير محرم فكذا التأخيرعن الزمان قياسا والجامع كون التأخير نقصانا والمرادبالحرج المنفي الائم بدليل انهقال لمأشعر فعذرهم لعدم العلم بالمناسك قبل ذلك وقوله عليمه السلام خذواعني مناسككم يفيدالوجوب وعلى هذاالاختدالاف اذاقدم نسكاعلي نسك قال في معراج الدراية اعلم ان ما يفعل في أيام النحر أر بعة أشياء الرمي والنحر والحلق والطواف وهذا الترتيب واجب عندأبى حنيفة ومالك وأجمد اه لاثرابن مسعود أوابن عباس من قدم نسكا على نسك لزمه دم وظاهرهانه اذاقدم الطواف على الحلق يلزمه دم عنده وقدنص في المعراج في مسئلة حلق القارن قبل الذبح انه اذاقدم الطواف على الحلق لايلزمه شئ فالحاصل انه ان حلق قبل الرمى لزمه دم مطلقا وان ذبح قبل الرمى لزمه دمان كان قارناأ ومتمتعالاان كان مفر دالان أفعاله ثلاثة الرمى والحلق والطواف واما ذبحه فليس بواجب فلايضره تقديمه وتأخيره وعندهم الايلزمه شئ بتقديم نسك على نسك للحديث السابق الاانهمسيء نصعليه فيالمبسوط قيد بحلق الحجوطوافه لان حلق العمرة وطوافهاليسا عؤقتين بالزمان فلايلزمه بتأخيرهم ائيئ وكذاطواف الصدر وقيد بالطواف لانه لايلزمه بتأخير السعى شئ لعدم توقيته بزمان (قوله أوحلق في الحل) أى تجب شاة بتأخير النسك عن مكانه كما اذاخر جمن الحرم وحلق رأسه سواءكان الحلق للحج أوللعمرة عندا أبي حنيفة ومجد وقال أبو يوسف لاشئ عليه لان الني عليه السلام وأصحابه أحصروا بالحديبية وحلقوافى غير الحرم وطما القياس على الذبح وبعض الحديبية من الحرم فلعلهم حلقوا فيهمع ان المحصر لاحلق عليه وان فعل فسن كمافي المحيط وغ يردوقو له عليه السلام خذواعني مناسككم فالحاصل ان الحلق يتوقت بالمكان والزمان عندانى حنيفة وعندائي يوسف لايتوقت بهما وعند مجديتوقت بالمكان دون الزمان وعند دزفر على عكسه وهذا الخالف في التوقيت في حق التضمين بالدم امالا يتوقت في حق التحلل بالا تفاق ٧ قوله ودمان لوحاق القارن قبل الذبح) أي يجب دمان عندا بي حنيفة بتقديم القارن أوالمتمتع الحلق على الذبح وعندهما يلزمهدم واحدوقدنص ضابط المذهب مجدبن الحسن فى الجامع الصغير على ان أحدالدمين دم القران والآخرات أخير النسك عن وقته وان عندهما يلزم دم القرآن فقط لكن وقع لكثير من المشايخ استباه بسببذ كرالدمين في باب الجناية فان الظاهر من العبارات ان الدمين لاجل الجناية والاكان ذكرالدم الواحد كافياللعلم بدم القران من بابه ومنهم صاحب الهداية فاله قال فعليه دمان عند

ابى مالتصريح بان أحدهمادم القران اله ونقل قبله عن نظراذ لامعنى للاشتباه معالتصريح بان أحدهمادم القران اله ونقل قبله عن شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد قارن حاق قبل أن يذبح فعليه دمان وقال أبو يوسف و مجمد عليه دم واحد لجنايته على احرامه وقال أبو حنيفة يازمه دم آخولتاً خير الذبح على الحلق اله يعنى في في الهداية مبنى على هذه الرواية لااشتباه كاسيذ كره المؤلف عن معراج الدراية

(قوله وظهر لحالج) شروع في توجيه كلام الهداية وحاصل ما اعترض عليه ان في كلامه خللامن أر بعية أوجه الاول مخالفته لمانص عليه في الجامع الصغير الثانى مخالفته لماذ كرفي باب القرآن الثالث لزوم خسة دماء على أجد القولين الرابع مخالفته لمانص عليه في هذا الباب من عدم وجوب شئ عندهما في الذاحلي قبل الذيج وسيشير الى هذا وقد استوفي رجه الله تعالى الاجو بة عن جيم ماذ كركالا يخفي على الناظر وأنت اذا تأملت ما هنالم ترفي النهرزيادة عليه بل بخرمت بالعكس فقوله في النهر وهذا الجع لاتراه في غير هذا الكتاب تمدح بنعمة غيره نعم صرح بان عدم مطابقة مافي الهداية لما أعلاه وعلى نقل فر الاسلام وغيره لا على مامى عن الشهيد وقد أخذه من الحواشي السعدية ولا يبعد أن يكون ماذ كره المؤلف عن المعراج هو هذا وان المراد بالبعض هو الصدر (قوله في الهداية مبني على قول بعضهم) أي لا على الرواية السابقة عن الجامع الصغير وهي رواية فر الاسلام ومن حذا حذوه بل على مامى عن الصدروفي شرح اسمعيل عن الكافى بعد نقل كلام هذا البعض ومن خطأصاحب الهداية فلغ فلته عن هذه الرواية (قوله و بهذا اندفع ما في العذاية) أي من ان عن الما ما ناف المنافذ كره قريبامن انه لا شيء عليه عندهما في الوجهين الى ان قال والحلق قبل الذبح ومن ان ذلك ما هذا الذبح ومن ان ذلك ما هذا المنافذ كره قريبامن انه لا شيء عليه عندهما في الوجهين الى ان قال والحلق قبل الذبح ومن ان ذلك ما هناه نافي المنافذ كره قريبامن انه لا شيء عليه عندهما في الوجهين الى ان قال والحلق قبل الذبح ومن ان ذلك

يأبى حل كالرمه على ماقاله بعضهم فانذلك صريح بانهما لايقولان فيهدده الصورة بوجو بشئ يتعلق بالكفارة أصلا وبيان الاندفاع الذيذ كره انه مشى في هـ ذا البابعلي القولين ففي مسئلتناعلي قول بعضهم وماقدمه قبلها قريبا علىأصلرواية الجامع أوانماقدمهقريبا معناه لاشئ عليه عندهما بسبب التأخير لاالجناية كاجله عليه فى العناية والمثبت هنادم الجناية في الاح ام وهذا الجواب عن العنايةوالجواب الآنيعما فى غايه البيان مذكوران في الحواشي السعدية (قوله فانما هو الكونه جناية)

أبى حنيفة دمبالحلق فى غـيراً وانه لان أوانه بعدالذ بجودم لتأخـير الذبح عن الحلق وعندهما يجب دم واحــدوهو الاول ولايجب بسبب التأخيرشي اه فجعــل الدمين للجناية فنســبه في غاية البيان الى التخبيط والىالتناقض فالهجعل فىبابالقرانأحدهما للشكر والآخر للجناية ونسبه فىفتح القديرالى الهسمهو من القلم لانهلو وجب ذلك لزم في كل تقديم نسك على نسك دمان لانه لاينفك عن الامرين ولاقائل به ولوجب في حلق القارن قبل الذبح ثلاثة دماء في تفريع من يقول أن احرام عمرته انتهى بالوقوفوف تفريع من لايراه كماقدمناه خسية دماء لانهجناية على احرامين والتقديم والتأخير جنايتان ففيهماأر بعة دماءودم القران اه وهكذافي النهاية والعناية ولربواباعنه وظهرليانه لاتخبيط ولاسهومن صاحب الهداية لماان في المسئلة اختلافا فافي الهداية مبنى على قول بعضهم انه يلزمه دم بالحلق فى غير أوانه اجماعا كماصر حبه فى معراج الدراية وغيرها و يجب دم القران اجماعا ووقع الاختلاف بينهم فى الدم الثالث فههذامشي على هذا القول واماقوله قريبا وقالالاشئ عليه في الوجهين وذكر منهمااذا حلق قبل الذبح فهو بناءعلى أصل الرواية المنقولة في الجامع الصغيرعنهــما أومعناه لاشئ عليه عندهم ابسبب التأخ يرواما بسبب الجناية فيقولان بوجوب الدمو بهذا اندفع مانى العناية وإماالتناقض الذىذكره صاحب الغاية فمنوع لانماذ كره فى باب القران من لزوم دم واحدلوحاق قبل الذبح فانماهولمن عجزعن الهدى كماهوصورة المسئلة فلم يكن جانيا بالحلق فيغيرأوانه لان الشارع أباح له التحلل بالحلق وانحاقهم نسكاعلي نسك فقط فلزمه دم واماماذ كره هنامن لزوم دمين لوحلق قبل الذبح فاعماهو اكونه جناية لان الحلق لايحل له قبل الذبح اقدرته عليه فكان جانيامؤخوا فلزمه دمان وامالزام ان ذلك يوجب دوين فهااذاقدم نسكاعلى نسك لانه لاينفك عن الامرين ولم يقل به أبوحنيفة فمنوع أيضالان الحلق قبل الذبج لايحل فكان جناية على الاحرام يخدلاف الذبح قبل الرمى فالهايس بجناية لانهمباح مشروع فى نفس موانمالم يكن نسكا كاملااذاقدمه فكيف يوجب دما وليس

(ع - (البحرالرائق) - ثالث) يعنى ان قول الهداية دم بالحلق في غيراً وانه أراد به الجناية على الاحوام لا تقديم الحق على الذبح يفصح عنه مامى عن الصدر الشهيد و به اند فع ما في الفتح من الالزام كاسيشير اليه قريبا (قوله وأما الالزام ان ذلك يوجب دمين الخيل الذبح يقديم الفتح من اله لووجب دم بتقديم الحلق ودم بتأخير الذبح لزم أن يجب الدمان في كل تقديم نسك على آخر لوجود التقديم والتأخير والجواب انك علمت ان مراد الهداية بوجوب الدم بتقديم الحلق وجو به بالجناية لامن حيث هو تقديم والذبح قبل الرمى مشروع في نفسه ليس جناية فانه يحلله كل وقت بخلاف الحلق فانه لا يحل للمتحرم أصلا نم الذبح الذي هو نسك كاملااذا على الرمى فاذا قدمه عليه لم يكن نسكا كاملااذا على ما الفي على الفي المتحدول المتحدول أي النسخ وان لم يكن نسكا اذا قدمه ولم يظهر لى معناها والا ولى موافقة لى اقررته أولا والمعنى واغالم في انتفى كونه نسكا كاملاحين تقديمة وله المغنى المتحدول أي انتفى عنك ذلك بنعمة ربك يمة ذكره في المغنى

(قوله لان جناية القارن انمات كون الح) اعترضه في الحواشي السعدية بأن المفرد انمالم يجب عليه شئ لا نه لا جناية منه على احرامه لعدم توقت الحلق في حقه بكونه قبل الذبح وأما القارن فليس كذلك مم أجاب بماياتي (قوله أما في الايوجب نقصا فيه الخراء القدير ان قضاء الاعمال لا يمنع بقاء الاحرام والوجوب انماه و باعتبار انه جناية على الاحرام فتأمل وفي فقل ان قتل محرم صيدا أودل عليه من قتله فعليه الجزاء والموالي قوله أقتل المتحسانا) الضمير يعود على الدلالة المفهومة من قوله أودل وليس في الحديث در الدلالة كاصر ح به في الفتح وقد منا السكلام عليه والاحرام وان مسلما أخرجه بلفظ هل أشرتم أواعنتم قالوالا قال في كل المالا في المداية بالحديث ووجهه في الفتح بانه عليه السلام على الحل على عدم الاشارة وهي تحصيل الدلالة بغير اللسان فاحرى أن لا يحل اذا دله باللفظ (٣٦) فقال هناك صيد ونحوه اه وحاصله ان الحاق المنع عن الدلالة بالاشارة

ثابت بدلالة النص لانه لما ذكران الحل ثابت مع عدم الاشارة فيثبت مع على عدم الاشارة للما الناه هي أضعف من الدلالة وكانت الاشارة ممنوعا عنها علم المنع عن الدلالة التي هي أقوى بالأولى فافهم بق ان الحديث دل على حرمة الحديث دل على حرمة

﴿ فصل ان قتل محرم صيدا أودل عليه إمن قتله فعليه الجزاء ﴾

اللحم بالدلالة الكن يازمها أن تكون الدلالة محظورة فهى جناية على الاحرام ولمافوت الامن على الصيد على وجه اتصل القتل بها كان فيها الجزاء قياسا على القتل كا أوضحه في الفتح وقد ظهر ان الحديث لم يشبت به الحكم وهو الجديث لم يشبت به الحكم وهو الجديث الم يشبت بالقياس

بجناية وانما يجبدم واحد باعتبار التقديم وبهدنا يعلم انه لوحدق قبل الرمى فهو كالوحلق قبل الذبح بالاولى وأماقو لهلوجب ثلاثة دماء فنانزمه لانه على هندا القول يلزمه ثلاثة دماء دمان للجناية ودم القران وامالزوم خسة دماء فمنوع على كل قول لان جناية القارن انمانكون مضمونة بدمين فماعلى المفردفيه دم والمفردلو حلق قبل الذبح لايلزمه شيئ فلايتضاعف الغرم على القارن هكذا أجاب في العناية وأجاب فى غاية البيان بان التضاعف على القارن انما يكون فيااذا أدخل نقصافي احرام عمرته امافيا لايوجب نقصافيه فلايجب الادم واحد كاقدمناه فالهقدأى بركنها وواجبها ولهذااذاأ فاض القارن قبل الامام أوطاف للزيارة جنباأ ومحدثالا يلزمه الادم واحد لانه لاتعلق للعدمرة بالوقوف وطواف الزيارة وعلى تقدير أن يكون جناية القارن مضمونة بدمين مطلقافانه يلزمه أربعة دماء لاخسة لان حلقه قبل أوانه جناية توجب دمين وتقديم النسك على النسك يوجب دماوا حداودم القران ولايمكن أن يتعددهم القران ولا يمكن أن يتعددم التقديم باعتبار انهجناية لان الجناية على الحلق قبل أوانه وقدوجب فيهادمان فلايجبشئ آخرهذاماظهرلى في توجيه كالرم الهداية إكن المذهب خلافه كاقدمناه والله أعلم وفصلان قتل محرم صيدا أودل عليهمن قتله فعليه الجزاء القوله تعالى لاتقتاوا الصيد وأنتم حرم الآيةولحديثأ في قتادة السابق الدال على تحريم الاشارة والامر فالحقت بالقتل استحسانا باعتبار تفو يت الامن وارتكاب محظورا حرامه وليس زيادة على الكتاب بخبر الواحد لان الكتاب اعانص على القترل وتخصيص الشي بالذكر لاينفي الحريم عماعداه وحقيقة الصيدحيوان عمتنع متوحش باصل الخلقة سواء كان بقوائمه أو بجناحه فدخل الظبي المستأنس وان كانت ذكاته بالذبح وخرج البعيروالشاةاذا استوحشاوان كانتذ كاتهما بالعقرلان المنظور اليمه في الصيدية أصل الخلقةوفي الذكاة الامكان وعدمه وخرج الكلب والسنور مطلقاأ هليا كان أووحشيا وانمالم يذكرالمسنف تعريفه لانه علم من اباحته بعد ذلك الشاة والبقر وماعطف عليه فعلم ان الصيدهو ماذ كرثم هو على نوء ين برى و بحرى فالبرى ما يكون توالده فى البر ولا عبرة بالمثوى أى المكان والمائى ما يكون توالده في الماءولو كان مثواه في البرلان التوالدأ صل والكينونة بعده عارض ف كاب الماء والضفد عمائي واطلق قاضيخان في الضفدع وقيده في فتح القدير بالمائي لاخواج الضفدع البرى قال ومثله السرطان والنساح والسلحفاة والمائي حلال للمحرم والبرى حوام عليه للا ية أحل لم صيد البحر وطعامه

خلاف ما يوهمه كلام الهداية حيث عطف على الحديث قوله ولان الدلالة من محظورات وانه تفويت الامن فصار متاعا كالاتلاف فان ظاهره ان كلامن الحديث والقياس مثبت له وليس كذلك كانبه عليه فى الفتح وعن هذا استدل المؤلف على وجوب الجزاء بقوله فالحقت بالقتل الخنع قوله ولحديث أبى قتادة الدال على التحريم فيه نظر لما عامت (قوله وحقيقة الصيد حيوان متنع الخ) وقد بوجد من الحيوانات أن يكور فى بعض البلاد وحشية الخلقة وفى بعضها مستأنس عندهم كذا فى شرح اللباب ولم يبين حكمه صريحا وظاهره انه يعتبر فى بلاد السودان صيد احتى يحرم على الحرم صيده ما دام فى بلادهم (قوله الاكت) قال فى شرح اللباب والظاهر ان ماء البحر لووجد فى أرض الحرم يحل صيده أيضا لعموم الآية والشمول قوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ما و الحل مي تته وقد صرح به الشافعية حيث قالوالا فرق بين أن يكون البحر فى الحل أوالحرم اه

المماوك الصوم في الحال وأماالدم والصدقة فيحب عليهأ داؤه بعدالعتق ومنها القدرةعلى أداء الواجب وهي أن يكون في ملكه فضل مال على كفايته فيتئذيؤ خل منه الطعام أوالدم أولم يكن له فضلمال ولكن في ملكه عين الواجب من طعام أودم صالح للتكفير فاذا كان فىملكەذلك وجبعليه أداؤه والمعتبرفي القدرة وقت الاداء لاوقت الوجوب اه (قوله وأراد بالدلالة الاعانة على قتله) لعل الحامل لهعلى هذا مامرفي الحديث من قولهأوأعنتم والالوأر يدبالدلالة حقيقتها لم يشمل غيرها وسيأتى ترجيع وجوب الجرزاء باعارة سكين ونحوها بناء على ذلك ودخل فى الدلالة الاشارةأ يضا وسيأتي تمامه (قوله على الدال المحرم)

متاعالكم وللسيارة وحرم عليكم صيدالبرمادمتم حرما وهو بعمومه متناول لمايؤ كل منه ومالايؤ كل فيجوزللمحرم اصطيادالكل وهوالصحيح كمافى المحيط والبدائع وغيرهماوبه يظهرضعف مافي مناسك الكرماني من انه لا يحل الامايؤ كل وهوالسمك خاصة فالمرأد بالصيد في المختصر صِيد البرالا مايستثنيه بعد ذلك من الذئب والغراب والحدأة وبقية السباع أماالذئب والغراب والحدأة فلاشي فى قتلهاأ صلاواً ما بقية السباع ففيها تفصيل نذ كره وايس هندا الحيكم المذكور هنايشملها وأما بقية الفواسق فليست بصيود فلاحاجة الى استثنائها واطلق فى الصيد فشمل ما يؤكل ومالا يؤكل حتى الخبزير كافي المحيط وفيه طبر البحر لايحل قتله لانمبيضه ومفرخه في الماءويعيش في البر والبحر فكان صيد البرمن وجه فلايجوزللمحرم وشمل الصيدالمملوك وغيره فأذاقتل المحرم صيدامماوكالزمه قيمةان قيمة لمالكه وجزاؤه حقاللة تعالى كنذاذ كره فى المحيط فى مسئلة الهبة وأطلق فى القتل فشمل مااذا كان عن اضطرار أواختيار كماسيأتى وشمل مااذا كان مباشرة أو بتسبب لكن فى المباشرة لايشةرط النعدى فاوانقلب نائم على صيد فقتله يجب عليه الجزاء كمافى المحيط وغيره واماالتسبب فلابدمن التعدى فاونصب شبكة للصيدأ وحفر بئرا للصيدفعطب ضمن لانهمتعدولونصب فسطاط النفسه فتعقل بهفات أوحفر حفيرة للماء أولحيوان مباح قتله كالذئب فعطب فيها لاشئ عليه وكذالوأرسل كلبه الىحيوان مباح فاخذما يحرمأ وأرسل لىصيدفي الحلوه وحلال فجاوزالي الحرم فقتل صيدالاشئ عليه لانه غبر متعدني السبب بخلاف مالورمى الى فهدني الحل فاصابه في الحرم عليه الجزاء لانه مباشرة ولايشة رط فيها التعدى حتى لورمى الى صيدفتعدى الى آخرفقتا لهماضمن فيمنهما وكذالوضرب بالسهم فوقع على بيض أوفرخ فاتلفهماضمنهما وعلى هذاف الى المجيط من ان أر بعة نزلوا بيتا بمكة مم خرجوا الى مني فامروا أحدهمأن يغلق الباب وفيه جمام وغيرها فلمارجه واوجد وهامانت عطشا فعلى كل واحدمنهم جزاؤها لان الآمرين جم آمر تسببوابالامروالمغلق بالاغدالق انهى محمول على مااذا علموابالطيور في البيت لانهلا يكون تعدياالا بهوالافلاشئ عليهم لفقدشرط التسبب وأراد بالدلالة الاعانة على قتله سواء كانت دلالةحقيقية بالاعلام بمكانه وهوغائب أولاوشرطوافى وجوب الجزاءعلى الدال المحرم خمسة شروط وان كان آ عمامطالقاأن يتصل القتل بدلالته فلاشئ على الدال لولم يقتل المدلول وأن لا يكون المدلول علاا بمكان الصيدوأن يصدقه فى الدلالة وأن يبقى الدال محرما الى أن يقتله المدلول وأن لا ينفلت الصيد لأنهاذا انفلت صاركاته جرحه عماندمل فتفرع على الشرط الثالث مانى المحيط لوأخبر المحرم بالصيد

قيدبالحرم لا نه لو كان الدال حيلا في صيد الحرم والحل فلاشئ عليه الاأنه بحرم عليه ذلك لباب قال في شرحه وفي الغاية عن الخز انة لودل حلال على صيد الحرم فقتله فعليه قيمته وعلى الدال نصفها وقال أبو بوسف لاشئ على الدال اه والمذكور في المشاهير من الكتب عدم لزوم شئ على الدال مطلقا عند أصحابنا الثلاثة خلافالزفر اه م قال في اللباب ولا يشترط كون المدلول محرما فاودل محرم حلالافي الحل فقتله فعلى الدال الجزاء ولا شئ على المدلول (قوله وان كان آثم المطلقا) سيأتى عن النهر ان الاصح عدم الاثم فيااذا علم المحرم به يعنى المدلول (قوله أن يتصل بسببها شرح اللباب (قوله وأن لا ينفلت الصيد) فلوانفلت م أخذه لا شئ على الدال الاانه يكره لهذلك لباب (قوله فتفرع على الشرط الثالث ما في الحيط الحن) ظهر من هذا التفريع انه ليس معنى التصديق ان يقول له صدقت بل ان لا يكذبه

(قُوله وان لم يكذبه ولم يصدقه) بان أخبره فلم يره كذافى اللباب قال شارحه أى فاله حينه في يحتمل الحباره الصدق والكذب بخلاف مالذا كان مشاهد اظاهر افانه لا يحتمل أن لا يصدقه ولا أن يكذبه (قوله فالحاصل ان الاشارة والدلالة الخ) قال في النهر قدمنا في الاحرام ان كلامن الاشارة والدلالة الما يحرم اذالم يعلم المعلم المعلم الما اتفاقا فيلزمه الجزاء بها بل هي أقوى من الدلالة ثمر أيته في البدائع قال لودل عليه أو أشار اليده فان كان المدلول يرى الصيد أو يعلم بهمين غير دلالة واشارة فلاشئ على الدال وان رآه بدلالته فقتله فعليه الجزاء عند المحابناوفي السراج لوأ شار المحرم لرجل الى صيد فقال خذذ لك الصيد فاخذه وصيدا كان معه في الوكر فعلى الآمر الجزاء في الاول دون الثاني فقوله ان الاشارة لا ثان عنها وانهم لم يذكر وها يمنوع ولا تلازم بين الاشارة وعلم المشار اليه قبلها كاهو واضح والشروط المتقدمة في الدلالة ينبغي انها ثابتة فيها بالاولى اذلامع في الدكار الصحيح والشروط المتقدمة في الدلالة ينبغي انها ثابتة فيها بالاولى اذلامع في الدكار الصحيح كان مهم و يتالا أن النظر الصحيح (٢٨) يقتضيه اه قلت يدل عليه عماذ كره المؤلف من قوله وأراد بالدلالة الاعانة

فلرره حتى أخـبره محرم آخرفان كذب الاوللم بكن عليه جزاء وان لم يكذبه ولم يصدقه فعلى كل واحد منهما جزاء كامل لانه بخبر الاول وقع العملم بمكان الصيد غالبا وبالثاني استفادعلم اليقبن فكان لكل واحدمنهماد لالةعلى الصيدوان أرسل محرم الى محرم فقال ان فلانا يقول لك ان في هـ ندا الموضع صيدا فذهب فقتله فعلى الرسول والمرسل والقاتل الجزاءلان الدلالة وجدت منهدما وظهر بالشرط الثاني ضعف مافى المحيط معز ياالى المنتق من انه لوقال خذأ حدهذين وهو يراهم افقتلهما كان على الدال جزاء واحدوان كان لايراهمافعليه جزاآن اه لانهاذا كان يراهما كان عالما بمكانهما وقدشرطواعدم العلم بمكانه ولهذالم يذكرواهناالاشارة كماذكروهافى بابالاحرام لانهاغاصة بالحاضر وشرط وجوب الجزاءعدم العلم بالمكان فالحاصل ان الاشارة والدلالة سواءفى منع المحرم منهـ مالكن الدلالة موجبة للجزاء بشروطها والاشارة لاتوجب الجزاء اللهم الاأن يقال ان الامر بالاخد ليس من قبيل الدلالة فيوجب الجزاء مطلقاو يدل عليه مافى فتم القدير وغييره لوأمر المحرم غيره باخذصيد فأمر المأمور آخر فالجزاء على الآمرااثاني لانه لم يتشلأم الاول لانه لم يأتمر بالامر بخلاف مالودل الاول على الصيد وأمره فامرالثاني ثالثا بالقتل حيث يجب الجزاء على الثلاثة وكذا الارسال كماذ كرناه آنفافقد فرقوا بين الامر الجرد والامرمع الدلالة ودخل تحت الاعامة ماذ كره فى المحيط محرم وأى صيدانى موضع لايقدرعليه فدله محرم آخر على الطريق اليه أورأى صيداد خل غارا فليعرف باب الغار فدله محرم آخر على بابه فنها اليه فقتله فعلى الدال الجزاء أيضالانه حين دله على الطريق والباب كانه دله على الصيد وكندلك محرم رأى ميدافى موضع لايقدر عليه الاأن يرميه بشئ فدله محرم على قوس ونشاب أودفع ذلك اليه فرماه فقتله فعلى كل واحد جزاء كامل اه مع انه في هـ نده المسائل مشاهد للصيد فعلم ان الدلالة إذا فقد شرط منها لا يمتنع وجوب الجزاء بسبب الاعانة واختلفوا في اعارة السكين أوالقوس أوالنشابهلهى اعارةموجبة للجزاءعلى المعيرفصر يجعبارة الاصل أنه لاجزاء علىصاحب السكين وان كان مكر وها فعمله أكثر المشايخ على مااذا كان مع القاتل سلاح امااذالم يكن معه ما يقتل به فالجزاء واجب لان النكن باعارته وجزم به في المحيط واليه أشار في السير وصحح السرخسي في مبسوطه

على قتله سواء كان دلالة حقيقة بالاعلام عكانهوهو غائدأولافانه ظاهرفيان المرادبالد لالةمايعم الاشارة فان أصل الدلالة في الغائب والاشارة في الحاضر كمامر فى باب الاحرام عدلى انه ذ كر الشيخ اسمعيل هناك عن البرجندي مانصهولایخے فی ان ذ کر الدلالة يغنى عن الاشارة وقدد تخص الاشارة بالحضرة والدلالة بالغيسة اه ومقتضاه ان الدلالة بالحضرة حقيقة أيضاوأما ماذ كرهصاحب النهرأولا من الاستدلال بالحرمة على لزوم الجزاء ففيه نظر لانهلوفقد أحدالشروط السابقة يبقى الأتممع عدم الجزاءوكذاالرفث محظور مع عدم الجزاءفيه عمقال

في النهر وقوله اللهم الاأن يقال المن عنوع بل الامر من قبيل الدلالة فقد علل في السراج ما في الفتح من كون انه الجز اء في الامر على الثانى فقط بانه أمن و بالقتل ولم يأمن وبالدلالة فلم يكن ممتثلاما أمن به اله فجدل الامر الثانى دلالة ولا فرق بينه و بين الاول غاية الامر انه لما لم يحتثل أمر و في كانه كذبه وانما تعدد الجزاء في الثانية باعتبار الدلالة لاالامر أحدم امتثاله اياه فلم يبق عم الالالمر بعدها ليس تكذيب الها في الفتح لادلالة فيه (قوله اذا فقد شرط منه الله) أى لوفقد شرط من شروط الدلالة السابقة ووجدت الاعانة لا يمتنع الجزاء بسبب الاعانة كاهنا فوجوب الجزاء الاعانة لالمدلالة وجعل في النهر ماذ كره في الحيط عالم الحق بالدلالة قال لاحاجة لما في المبرماذ كره هذا كا أشرنا اليه (قوله فحم الم كثر المسايخ الحن الدلائع ونظير هذا ما قالوالو أن محرما رأى صيد اوله قوس أوسلاح يقتل به ولم يعرف ذلك في أى موضع فدله محرم على مكينه أو على قوسه فاخذ فقتله به ان كان يجد غيرما دله عليه عماية تل به لا يضمن الدال وان لم يجد غيره ضمن اله و عمامه في شرح اللباب

معتبر في رفع الضمان كالباغى اذا أنلف مال العادل قال في الشرنبلالية بعدالتعليل السابق وعلى الاحرام اه والظاهرائه ليس المرادالقياس على المحصر بل مجردالتشبيه تأمل وقول المؤلف فوجوده وعدمه سواء عنوع لما عامت وقدمناعن اللباب تعميم المسيئلة في سائر

وهوقيمة الصيد بتقويم عدلين في مقتله أوأقرب موضع منه فيشترى بها هدياوذبحه ان بلغت هديا أوطعاما وتصدق به كالفطرة أوصام عن طعام كل مسكين يوما

المحظورات وان نية الرفض الماتعتبر عن زعم انه خرج منه بهذا القصد لجهله (قوله وكذلك في قدوله تعالى فاعتد واعليه الخ) اعترضه في الحواشي السيعدية بان المنهان بالمثل صورة ومعنى الضمان بالمثل سيجيء في كتاب الغصب وعلى ايجاب الضمان بالمثل معنى في غصب القيميات اذا هلك العين المغصوب كما

أنه لاجزاء على المعير على كل حال لان الاعارة ليست اللفاحقيقة ولاحكم بخلاف الدلالة فانها تلاف معنى والظاهر ماعليه الاكثرمن التفصيل لماثبت في صحيح مسلم من حديث أبي قتادة هل أعنتم ولاشك ان اعارة السكين اعانة عليه ماعلم ان هذا الزاء كفارة و بدل عند نااما كونه كفارة فاوجود سببهاوهوالجناية على الاحرام بارتكاب محظوراح امه ولهذا قالأوكفارة طعاممسا كين واما كونه بدلافلوجودسببه وهواتلاف صيدمتقوم ولهنا اعتبرت المماثلة بين المقتول والجزاء ولهذاذكر المصنف آخرالباب انهلواجتمع محرمان في قتل صيد تعدد الجزاء لان الواجب كفارة في حق الجاني وجب جزاءعلى فعله وفعل كل واحدجناية على حدة بخلاف الحلالين كماسياتي ثم اعلم أيضاان الجزاء يتعدد بتعدد المقتول الااذاقصد بهالتحلل ورفض احرامه كماصرح به فى الأصل فقال اصطاد المحرم صيدا كثيرا على قصــدالاحلال والرفض لاحرامه فعليه لذلك كله دم لانه قاصــد الى تعجيل الاحلال لاالى الجناية على الاحرام وتبجيل الاحلال يوجب دما واحدا كمافي المحصر كذافي المبسوط وقديقال لايصح القياس لماان تعجيل الاحلال فى المحصر مشروع بخلافه هناولهذا كان قصده باطلا ولاير تفض به الاح ام فوجوده وعدمه سواء (قوله وهو قيمة الصيد بتقو بمعدلين في مقتله أوأ قرب موضع منه فيشترى بهاهديا وذبحهان بلغت هدياأ وطعاما وتصدق به كالفطرة أوصام عن طعام كل مسكين يوما) أى الجزاءماذ كرلقوله تعالى ومن قبله منهمد الجزاء مثل ماقتل من النج يحكم به ذواعدل منكم هـ ديابالغ الكعبة أوكفارة طعام مساكين أوعدل ذلك صياماليذوق وبال أمر ه أطلق المصنف وألم يقيدبالعمدكمافي ألآية لانهلافرق بين الناسي والعامد كاتلاف الأموال لان هذا الجراء ليس كفارة محضة كماقدمناوالتقييدبه فىالآيةلاجل الوعيدالمد كورفى آخرهالالوجوب الجزاء ولان الآية نزات فيحق من تعدى كماذ كره القاضي البيضاوي وأشار بذكرالقيمة فقط الى انها المراد بالمثل في الآية وهو المثـل معنى لاالمثل صورة ومعنى وانحالم يعمل بالكامل كماقال محدوالشافعي فانهما أوجباالنظير فيماله نظير لان المعهود فى الشرع في القيميات المشلم عنى فانه لوأتلف بقرة لانسان مشلالا يلزمه بقرة مثلها اتفاقا لان المشلمعني مرادبالاجماع فيمالا نظيرله وهومجاز فلايرادالمعنى الحقيقي وهوالمثل صورة ومعنى لعمدم جوازا بلع بين الحقيقة والجاز وكذلك فى قوله تعالى فاعتدواعليه بمثل مااعتدى عليه مر يدالمدل معنى وهو القيمة وأمار دالعين فثابت بالسنة أولماني جلناعلى المثل معنى من التعميم لشموله ماله نظيرله ومالانظيرله واذاجل على المثل الكامل كانت الآية قاصرة على ماله نظير وعلى هذا فكامة من النعم بيان لماوهوالمقتول لاللثل والنع كإيطلق على الاهلى يطلق على الوحشى كماقاله أبوعبيدة والأصممي وأراد بقيمة الصيدقيمة لحمقال الكرمائي فىمناسكه يقوم الصيد للاعندنا وقال زفر يجب قيمته بالغة مابلغت وفائدة الخلاف لوقتل بازيامعلم افعندنانجب قيمته لحاوعنده تجب قيمته معلما وفي الاختيار واذا كان المرادمن الجزاء القيمة يقوم العد لان اللحم لاالحيوان والمرادأنه يقوم من حيث الذات لامن حيث الصفة لانهاأ مرعارض ولوكانت الصفة بامرخلق كالذا كان طيرا يصوت فازدادت قيمته لذلك ففي اعتبارذلك فى الجزاءروايتان ورجح فى البدائع اعتبارها بخلاف مااذا أتلف شيا علوكافان القيمة تعتبر من حيث الذات والصفات الااذا كان الوصف لمحرم من اللهو كقيمة الديك لنقاره والكبش لنطاحه فانهالا تعتبركا لجار ية للغنية وليس مرادهم أنه يقوم لحه بعدقتله وانما يقوم وهوجي

اعترفبه هنافانتظم لفظ المش كايهمافورد الاعـتراض ورد العـين أمر آخر ليس من ايجاب ضمان المشـل فتأمـل (قوله أولماف جلنا) معطوف على قوله لعدم (قوله ورجح في البدائع اعتبارها) لماسية كره من الاتفاق على اعتبار الحسن والملاحة فانه اأمر خلق وهـندا يشكل على الرواية الثانية (قوله بدايل ان مالايؤ كل لجه لا يصع أن يقوم لحده الح) ولانه يلزم عليه ان الجلد لا يقوم وعن هدا اختار فى النهر ما فى النهر وفيه ان عبارته المراد بالقيمة من حيث انه صيد لامن حيث مازاد بالصنعة فيه (قوله وصححه في شرح الدرر) تابعه على ذلك فى النهر وفيه ان عبارته كعبارة المصنف هنافا نه قال وهو ما قومه عد لان وأنت ترى أن لا تصحيح فيها نبه عليه فى الشر نبلالية وقد يقال جعله ايا ممتنا واقتصاره عليه فيه يفيد تصحيحه اذلواعتقد ضعفه اذكر مقابله تأمل (قوله وينبغى أن يكتفى الح) قال اقول فى اللباب ويشترط التقويم عد لان غير الجافى قال شارحه على ما نسبه ابن جماعة الى الحنفية والعلامة الهم (قوله وان يحمل ذكر الحكمين على الأولوية) الأولى حذفه كالا يخفى وقوله على قول من يبا (قوله ولا خيار للحكمين) نفى لقول مجدوالشافعي ان الخيار الى الحكمين فى ذلك فان حكا بالهدى يجب النظير وان حكا باطعام أو بالصيام فعلى ماقال أبو حنيفة وأبو يوسف رجهما الله من اعتبار القيمة من حيث المعنى كذا فى العناية (قوله أو الان هديا حال الخيمة من اعراب (• ٣) الآية على موضع الاستدلال وأعر بها فى الفتر بتمامها فنذ كر حاصله الان هديا حال الحال العناد كرا العلمة المنافقة كر عاصله الان هديا حال الخيار الحدى المنافقة كي عاله المنافقة كي عاصله الان هديا حال الخيار الحدى المنافذة كر حاصله الان هديا حال الحدى المنافذة كي حاصله الان هديا حال الحدى المنافذة كي حاصله الان هديا حال الحال الحدى المنافذة كل حاصله الان هديا حال الحدى المنافذة كي حاصله المنافذة كل المنافذة كل حاصله المنافذة كل حاصله المنافذة كي حاصله المنافذة كل المنافذة كل المنافذة كل حاصله المنافذة كل حاصله المنافذة كل المنافذة كل حاصله المنافذة كل المنافذة كل حاصله المنافذة كل المنافذة كل المنافذة كل المنافذة كل حاصله المنافذة كل المنافذة كل المنافذة كل المنافذة كل المنافذة كل المنافذة كل حاصله المنافذة كل المناف

باعتبارذاته بدليل أنمالايؤ كل لهلايصح أن يقوم له بعد قتله اذليس لهقيمة واعمايقوم باعتبار جلده وكونه صيداحيا ينتفع بهوايس مرادهم اهدار صفة الصيد بالكلية لماانهم اتفقواعلى انهم لوقتل صيداحسنامليحالهز بادة فيمة تج قيمته على تلك الصفة كالوقتل حامة مطوقة أوفاختة مطوقة كاصر حبه فى البدائع وانما المراداهدارما كان بصنع العباد وأراد بالعدل من لهمعرفة و بصارة بقيمة الصيدلاالعدل فى باب الشهادة وقيد بالعدلين لان العدل الواحد لا يكفى اظاهر النص وصححه فى شرح الدررو في الهداية قالواوالواحـــديك والمثني أولى لانه أحوط وأبعد من الغلط كمافي حقوق العباد وقيل يعتبرالمثني ههنابالنص اه وفي فتح القدير والذين لم يوجبوه حلوا العدد في الآية على الأولوية لان المقصودز يادة الاحكام والاتقان والظاهر الوجوب وقصدالاحكام والانقان لاينافيه بل قديكون داعيتــه اه وينبغي أن يكتني بالقاتل اذا كان له معرفة بالقيمة وان يحمل ذكر الحكمين على الأولوية على قول من يكتني بالواحد الكنه يتوقف على نقل ولمأره وكله أوفى قوله أوأقرب المواضع للتوزيع لاللتخيير يعني أن الحكمين يقومانه في مكان قتله انكان يباع فيمه وفي أقرب المواضع الى مكان قتله كالبرية ولابدمن اعتبارالمكان ومن اعتبارزمان قتله لاختـلاف القيم باختلاف الامكنة والازمنة والضمير في قوله فيشترى واجع الى القائل فافادانه بعد تقويم الحكمين الخيار للقاتل بين الأشياء الثلاثة ولاخيار للحكمين لان التخييرشر عرفقا بمن عليه فيكون الخيار اليه كافي كفارة فى المين وايس فى الآية دلالة على اختيار همالان قوله أوكفارة أوعدل بالرفع عطفاعلى جزاء وايس منصو باعطفاعلي هديافا قتضي أن لاخيار لهماني الاطعام والصيام فلزمأن لاخيار لهما في الهدي اعدم القائل بالفصل كمافى العناية أولان هديا حال من ضمير به وهي حال مقدرة أى صائر اهديابه وذلك في نفس الأمر بواسطة الشراء بهاأو بغيرذلك وكون الحال مقدرة كشيروهو وان لميلزم على تقدير الخالف فيهايلزم على تقديره فى وصفها وهو بالغ الكعبة فانه لايصح حكمهما بالهدى موصوفا ببلوغه الى الكعبة

ايضاحاً لما هنا وذلك انه قرى بتنو بن جزاء ورفع مثلو بدونه على الاضافة البيانية والمعنى واحـد أي فجزاء هو مثل ماقتل ومضمون الآية شرطوجزاء حذفمنه المبتدأ بعدفاء الجزاءأوالخبرأى فالواجب جزاءأوفعليه جزاء ومن النع بيان ا أوللعائد اليها أىماقتلهمن النعم وهوفى موضع الحال وجلة يحكم بهصفة فجزاء الذي هـو القيمة أوصفةمثل الذي هوهي لازمثلالاتتعرف بالاضافة فجاز وصفها ووصف ماأضيف الها بالجلة وهدياحال مقدرة من ضمير به الراجع الى

موصوف الجاهة و بالغ المعبة صفة هديا النكرة لان الاضافة لفظية أوكفارة أوعد ل معطوفان على المعبة صفة هديا النكرة لان الاضافة لفظية أوكفارة أوعد ل معطوفان على هذا فالواجب عليه جزاء هو قيمة ماقتله من النع الوحشى يحكم بذلك الجزاء الذى هو القيمة عدلان حال كونه صائر اهديا بواسطة القيمة أوكفارة الخ أى الواجب أحدالاً مرين من القيمة الصائرة هديا ومن الاطعام والصيام المبنيين على تعرف القيمة اهم ملخصا ولا يخفى ان مقتضى كلامه أخيرا أن يكون أوعدل معطوفا على طعام الذى هو بدل من كفارة أوعطف بيان أو خبر لحذوف لاعلى جزاء (قوله أى صائر اهديابه) الظاهر ان ضمير به يعود على الحركم المفهوم من يحكم فى الآية وان ضمير بها يعود على القيمة المفسر بها الجزاء أو المثل وان المناسب اسقاط الباء الجارة من قوله أو بغير ذلك كمافى الفتح ليكون عطفا على الشراء لاعلى بواسطة والمراد بغير الشراء ما يحصل به ملك الهدر تقديره سامنا ان كونها مقدرة فى الآية الشراء ما يحرف الأكونه المقدرة في المنه المناس كونها مقدرة فى الآية وان لم يلزمهما على مافر راه فيها لكنه لازم في وصفها وهو بالغ الكعبة لظهور ان باوغه الكدم بة متراخ عن الحكم بكونه هديا

(قوله يقوم بالاطعام الخ) قال فى اللباب ولا يجوز الصغار كالجفرة والعناق والحيل وجه الاطعام بان يعطى كل فقير ما يساوى قيمة نصف صاع من بر (قوله كاقدمناه) أى قريبا من مسئلة الثوب والغزل (قوله وأشار بقوله كالفطرة الخ) قال فى شرح اللباب وهل يشترط عدد المساكين صورة فى الاطعام عليه كاواباحة قال أصحابنا ليس بشرط حتى لو دفع طعام ستة مساكين وهو ثلاثة آصع الى مسكين واحد واحد فى ستة أيام كل بوم نصف صاع أوغدى مسكين واحد أوعشاه ستة أيام أجزأ ه عند ناأ مالو دفع طعام ستة مساكين الى مسكين واحد فى يوم دفعة واحدة أو دفعات فلارواية فيه واختلف مشايخنا فقال بعضهم يجوز وقال عامتهم لا يجوز الاعن واحد وعليه الفتوى اه (قوله في يوم دفعة واحدة أو دفعات فلارواية فيه واختلف مشايخنا فقال بعضهم يجوز وقال عامتهم لا يجوز الاعن واحد وعليه الفتوى اه (قوله في ينه في أن يكون كذلك هنا) تابعه عليه في النهر ولا يخفى انه بحث (٢٠٠) مع المنقول (قوله كماهوالحكم في المشبه

به) تقدم في المصرف ان فيه خلاف أبي يوسف وذكرنا عن الحاوى انه قالوبه نأخــ (قوله وما ذ كرناه أولى) كأن وجه ماقالوه أن لا يجوز التصدق بهعلى شريكه لانه لاتقبل شهادته له فيا هـو من شركتهمالكن افي القبول ينصرف الى الكامل وهو عددم القبول مطلقا والشريك ليسكدلك بل تقبل في الحلة (قوله الكن يردعلى المصنف الخ) قالفاانهر قدعرفان المشبه لايلزم ان يعطى حكم المشبه به من كل وجه على انالظاهرانالتشبيه اعاهو فىالمقدار كاجرى عليه الشارح وغيره اه ثمالاباحة بالوضع والعرض للفقير وهددا عند أبي يوسف خـ الافالحمد وعن أبى حنيفة روايتان والأصح

حال حكمهمابه على التحقيق بل المراديحكمان به مقدرا باوغه فلزوم التقدير ثابت غيير انه يختلف محله على الوجهين معلى كل تقدير لاد لالة لارية على ان الاختيار الحكمين بل الظاهر منها انه الى من عليه فان مرجع ضمير المحذوف من الخبر أومتعلق المبتدا اليه أعنى ماقررناه من قولنا فالواجب عليه أوفعليه كذافي فتح القديروأشار بقوله هدياالي أنه لواختارا لهدى لايذبحه الابالحرم لصريح قوله بالغ الكعبة مع أن الهدى ما يهدى من النع الى الحرم وقول الفقهاء لوقال ان فعلت كذافتو بي هذا هدى أوان ابستمن غزلك فهوهدى مجازعن الصدقة بقرينة التقييد بالثوب والغزل والكلام فى مطلق الهدى فاوذيحه فى الحل لا يجزئه عن الهدى بلعن الاطعام فيشترط أن يعطى كل فقيرقدر قيمة نصف صاع حنطةأوصاعمن غيرهاان كانت قيمة اللحممث لقيمة المقتول والافيكمل وأشار بقوله ان بلغت هديا الىانهاذاوقعالاختيار علىاله_دى يهدى مايجزئ فىالأضحية حتىلولم تباغ قيمــةالمقتول الاعناقا أوحالايقوم بالاطعام أوالصوم لابالهدى ولايتصور التكفير بالهدى الاأن تبلغ قيمته جاعظها من الضأن أوثنيامن غيره لان مطلق الهدى في الشرع ينصرف الى ما يبلغ ذلك السن لانه المعهود في اطلاق هدى المتعة والقران والأضحية وإنمار ادمه غيرماذ كرنامجازا بقرينة التقييد كاقدمناه وأفاد بقوله ذبحه الى ان المراد التقرب الى الله تعلى بالاراقة فلهذ الوسرق بعد الذبح أجزأ ، ولو تصدق بالحدى حيا لايجزئه وأماالتصدق بلحمالقر بان فواجب عندالامكان فلوأ تلفه بعدالذ بحضمنه فيتصدق بقيهته ولاينعدم الاجزاءبه وكذالوأ كل بعضه فأنه يغرم قيمةماأ كل ويجوزأن يتصدق بجميع اللحم على مسكين واحدوكذاما يغرمهمن قيمةأ كلهوأطلق فى الطعام والصوم فدل على انهما يجوزان فى الحل والحرم ومتفرقا ومتتابعالاطلاق النص فيهما وأشار بقوله كالفطرة الىأنه يطع كل مسكين نصف صاع من برأ وصاعامن تمرأ وشعير وليس لهأن يطم واحدا أقلمنه ولهأن يطعم أكثرتبرعا حتى لايحتسب الزيادة من القيمة كيلاينتقص عدد المساكين هكذاذ كروه ههنا وقد حققنافى باب صدقة الفطر انه بجوزأن يفرق نصف الصاع على مساكين على المذهب وان القائل بالمنع الكرخي فينبغي أن يكون كذلك هنا خصوصا والنص هنامطلق فيجرى على اطلاقه اكن لايجوزأن يعطى لمسكين واحد كالفطرة لان العدد منصوص عليه والى انه يجوز التصدق على الذى كالمسلم كماهوا لحريم في المشبهبه والمسلم أحبوالى أنه لايجوزأن يتصدق بجزاءالصيدعلى أصلهوان علاوفر عهوان سفل وزوجته وزوجها كاهوالحكم فىكل صدقة واجبة كاأسلفناه فى باب المصرف وصرحوا هنابا نه لا يجوز التصدق بشئ من جزاء الصيدعلى من لا تقبل شهادته له وماذ كرناه أولى اكن يردعلى المصنف ان الاباحة تكفي

انه مع الأول الكن هذا الخلاف في كفارة الحلق من الأذى وأما كفارة الصيد فيجوز الاطعام على وجه الآباحة بلاخلاف فيضع لهم طعاما و يكنه منه حتى يستوفو المن كلتين مشبعتين غداء وعشاء أوسحور اوعشاء أوغداء من أوعشاء من الكن الأول أولى فان غداهم لاغير أو عشاهم فقط لا يجزئه الكن ان غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو بالعكس جاز والمستحب أن يكون مأدوما و في الهداية لا بدمن الادام ف خبز الشعير و في المصفى غير البرلا يجوز الابادام و في البدائع يستوى كون الطعام مأدوما أوغير مأدوم حتى لوغداهم وعشاهم خبز ابلاادام أجزأه وكذا لوأطعم خبز الشعير أوسو يقاأ و تمر الان ذلك قديو كل وحده ثم المعتبر هو الشبع التام لامقدار الطعام حتى لوقدم أربعة أرغفة أوثلاثة وكذا لوأطعم خبز الشعير أوسو و أجزأه وان لم ببلغ ذلك صاعاً ونصف صاع ولوكان أحدهم شبعان قيل لا يجوز واليه مال شمس الائمة الحلواني

عنده لاانهظاهر الرواية ولذاقال فىالنهر انكلام البيدائع هيو المناسب للاطلاق (قوله لزمه كفارة بالقتل ونقصان بالجراحة) قال في شرح اللباب بعد نقله ذلك عن منسك الطرابلسي وفىالفته ولوجر حصيدا ولم بكفر حتى قتــله وجب كفارةواحدة ومانقصته الجراحة الأولى ساقط وكذاقال فى البدائع وليس عليه للحراحة شئ لانها قت له قبل أن يكفر عن ولوفضل أقل من نصف صاع تصـلق به أوصام يوما وان جرحـه أوقطع غضوه أونتف شعره ضمن مانقص

الجراحة صاركانه قتله دفعة واحدة وذ كرالحا كمفي مختصره الامانقصته الجراحة الأولى أى بلزمــه ضمان صيد بحروح لان ذلك الزمان قـدوجـعليــه مرة فلا يجب عليه مرة أخرى اه وحاصلة تداخل الجنايتين وما له الى جناية واحدة كما حققه ابن الممام تبعالماني البدائع فهوالمعول فتدبروتأمل اه وكذامشي عليه في متن اللباب لكن ما ذكره الحاكم بفيدالتو فيق بان

فى جزاء الصيدنى الاطعام كالتمليك كاصرح به الامام الاسبيجابي ولا يكنى فى الفطرة وأشار أيضا بقوله كالفطرة الىأن دفع القيمة جائز فيدفع الكل مسكين قيمة نصف صاعمن بر ولا يجوز النقص عنها كما فى العين كماصر حوابه فى مسئلة ذبح المدى فى الحل فانه يجزئه باعتبار القيمة كماقدمناه (قوله ولوفضل أقلمن نصف صاع تصدق به أوصام يوما) لان الواجب عليه مراعاة المقدار وعدد المساكين وقد عجزعن مراعاة المقدار فسقط وقدرعلي مراعاة العدد فلزمه ماقدر عليه بخلاف كفارة اليمين لانها مقدرة باطعام عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع لايز يدولا ينقص أما القيمة هنانزيد وتنقص فيخيران شاءتصدق بهعلى مسكين وان شاءصام بوما كاملالان الصوم أقلمن يوم غيرمشروع وأشار الىأن الواجب لوكان دون طعام مسكين بان قتل ير بوعاأ وعصفور افهو مخيراً يضاوالى أنه يجوز الجع بين الصوم والاطعام بخلاف كفارة اليمين والفرقأن فى كفارة الصيد الصوم أصل كالاطعام حتى بجوز الصوم مع القدرة على الاطعام فجاز الجع بينهما وا كمال أحدهم ابالآخر وأمافى كفارة اليمين فالصوم بدل عن التفكير بالمالحتي لابجوز المصير اليهمع القدرة على المال فلايجوزا لجع بين الأصل والبدل التنافي وشمل كالامهمااذا كان هـنا الفاضل من جنس مافعله أولاحتى لواختار الهدى وفضل من القيمة مالايبلغ هديافهو مخير فى الفضل أيضاو على هذالو بلغت قيمته هديين ان شاءذ بحهما وان شاء تصدق بالطعام وانشاءصام عنكل نصف صاع يوما وانشاء ذبح أحدهما وأطعم وصام عمابتي فيجمع بين الأنواع الثلاثةأو يتصدق بالقيمة من الدراهم أوالدنانيروذ كرالولوا لجي فى فتاراه أن المعتبر في الطعام قيمة الصيد وفي الصوم قيمة الطعام وهكذافي البدائع (قوله وان جرحه أ وقطع عضوه أونتف شعره ضمن مانقص) اعتبار اللبعض بالكل كافى حقوق العبادا فادعقا بلة الجرح للقتل المتقدم انهلميت من هـ نا الجرح لانه لومات منه وجب كال القيمة فان غاب ولم يعلم وته ولاحياته فالقياس ان يضمن النقصان للشك فىسبب الكمال كالصيد المماوك اذاجر حهوغاب والاستحسان أن يلزمه جيع القيمة احتياطها كن أخذصيدامن الحرم ثم أرسله ولا يدرى أدخل الحرم أم لافانه نجب قيمته لان جزاء الصيد يسلك بهمسلك العبادةمن وجهكذافي الحيط وأطلق فيضمانه النقصان بسبب الجرح فشمل مااذابرئ منه فانه لا يسقط الجزاء ببرئه لان الجزاء يجب باتلاف جزء من الصيد و بالاندمال لا يتبين أن الا تلاف لم يكن بخلاف مااذاجر - آدميافا ندملت جراحته فلم يبق لهاأثر انه لاضمان عليه لان الضمان هناك اعا بجب لاجل الشين وقد أرتفع كذافي البدائم وفي المحيط خلافه فانهقال وان برئ منه ولم يبق له أثر لايضمن لانسبب الضمان قدزال فيزول الضمان كمافى الصيد المماوك اه والظاهر الأول لما تقدم من الفرق بين جزاءالصيدوالصيدالمه لوك فىمسئلة مااذاغاب بعدالجرح وعلى هذالوقلع سنظى أونتفر يشصيد فنبتأ وضربعين صيدفا بيضت ثم ذهب البياض فلاشئ عليه عندأى حنيفة وعندأى يوسف عليه صدقة الألم وأشار بكون الجراحة جناية مستقلة الى انهلوج حصيداف كفر ثم قتله كفر أخرى لانهما جنايتان والى أنهلولم يكفرحتي قتله لزمه كفارة بالقتل ونقصان بالجراحة كمافى المحيط وفى الولوالجية لوج حصيدا م كفرعنه ممات أجزأته الكفارة التي أداها لانه أدى بعد وجود سبب الوجوبوفي المحيط معز ياالى الجامع محرم بعمرة جو حصيدا جو حالايستهلكه ثم أضاف اليهاجة تم جوحه أيضافات من الكل فعليه للعمرة قيمته صحيحا وقيمته للحجو به الجرح الأول ولوحل من العمرة ثم أحرم بالحجة مجرحه الثانية فعليه للعمرة قيمته وبهالجرح الثانى وللحج قيمته وبهالجر حالأول ولوكان حين أحلمن العمرة قرن بحجة وعمرة عمج حالصيدفات ضمن للعمرة القيمة وبه الجرح الثانى وضمن

(قوله وانتقصت قيمته أوازدادت) أى قيمة جنسه لاخصوص هذا المضر وباذ لا يمكن زيادة قيمته بعد الضرب تأمل أوالمراد زادت قيمة شعره أو بدنه كايئاتى عن المحيط عند قوله و بذبح الحلال صيد الحرم (قوله وهو قيمة اللبن) هذا على ما فى البحر الزاخر وفى البدائع عليه ما نقصه الحلب كالوأ تلف جزأ من أجزائه وقد جع الطرابلسي بين الروايتين خيث قال واذا حلب صيد افعليه ما نقصه وقيمة اللبن اه واعله مجول على ما اذا شر به بنفسه بخلاف ما اذا أطعمه الفقراء كذافى شرح اللباب (قوله وأما اذا خرج فرخ ميت الح) قال فى العناية هذه المسئلة لا تخلومن ان علم انه كان حياومات بالكسر أوعلم انه كان ميتا (سرسم) أولم يعلم ان مو ته بسبب الكسر أولافان

كان الاول ضمن قيمته وان كان الثاني فيلاشئ عليه وان كان الثالث فالقياس أن لا يغرم سوى قيمة البيضة الخ (قوله وفي البدائع ولوشوى بيضاأو جرادا الخ) قال في الشرنب الالمة ينسغىأن يكون كذلك اللبن المحلوب من الصيد اله عمرأيته وتحالقيمة بنتفريشه وقطع قوائمهوحلبه وكسر بیضه و خ و ج فر خمیت به ولاشئ بقتل غراب وحداأة وذئب وحيسة وعقىرب وفأرة وكاب

للقران قيمت بن وبه الجرح الأول ولو كان الجرح الاول استهلا كاغرم للاحرام الاول قيمته صحيحا وللقرآن قيمتين وبهالجر حالاول اه وفى مناسك الكرماني ولوضرب صيدا فرض وانتقصت قيمته أوازدادت ممات كان عليه أكثرالقيمتين من قيمته وقت الجرح أو وقت الموت (قوله وتجب القيمة بنتف ریشه وقطع قوائمه و حلبه و کسر بیضه و خروج فرخ میت به) أمانتف ریشه وقطع قوائمه فلانه فوتعليه الامن بتفويت الةالامتناع فصار كانه قتله فلزمه قيمة كاملة وأماحلبه فلأن اللبن من أجزائه فيكون معتبرا بكله فيجب عليه ضمان ماأتلف وهو قيمة اللبن وأما كسر بيضه فلأنه أصل الصيد وله عرضيةأن يصيرصيدا فنزل منزلة الصيداحتياطاوهوم ويعن على وابن عباس رضي الله عنهما فوجب عليهقيمة البيض وأمااذاخ جفرخ ميت بسبب الكسر فالقياس أن لا يغرم سوى قيمة البيضة لان حياة الفرخ غيرمعاوم وجه الاستحسان ان البيض معد ليخرجمنه الفرخ الحي والكسر قبل أوانه سبب اوته فيحال به عليه احتياطا فتجب قيمته حيا كاصرح به والريش جع الريشة وهوالجناح والقوائم الارجل وأطلق في كسر بيضه وقيده في الهداية بأن لا يكون فاسد الانهلو كسر بيضة مذرة لاشئ عليه لان ضمانها ايس لذاتها بل أعرضية الصيدوهو مفقود فى الفاسدة وبهذا انتفى قول الكرماني اذا كسر بيضة نعامة مذرة وجب عليه الجزاء لان لقشرها قيمة وان كانت غير نعامة لا يجب شئ وذلك لان المحرم بالاح امليس منهياعن التعرض للقشر بل للصيد فقط وليس للمذرة عرضية الصيدية كذا فى فتح القدير وفى البدائع ولو شوتى بيضاأ وجرادا فضمنه لايحرم أكله ولوأ كله أوغيره حلالا كان أوحوامالا يلزمه شئ وعلل لهفى المحيط بأنه لايفتقرالي الذكاة فلايصير ميتة ولهذا يباحأكل البيض قبل الشي وأفاد بمسئلة خروج الفر خانه لوضرب بطن ظبية فألقت جنيناميتا فانه يضمن قيمته حيافان مانت الامضمن قيمتهاأ يضابخلاف جنين المرأة اذاح جميتالا بلزم الضارب شيأ لانه في حكم النفس في جزاء الصيداحتياطاوفي حقوق العبادفي حكم الجزء لانغرامات الاموال لاتبتني على الاحتياط كذا فى النهاية وقيد بقوله به لا نه لوعلم موته بغير الكسر فلاضمان عليه للفرخ لا نعدام الاماتة ولاللبيض اعدم العرضية واذاضمن الفرخ لايجب فى البيض شئ لان ماضمانه لاجله قدضمنه وأشار بخروج الفرخ الى أنهلو نفرصيدا عن بيضه ففسدانه يضمن احالة للفساد عليه لانه السبب الظاهر كالوأخذ بيضة الصيد فدفها تحت دجاجة ففسدت ولولم تفسدو عرج منهافر خ وطار فلاشئ عليه (قوله ولاشئ بقتل غراب وحداً ة وذنب وحية وع رب وفارة وكاب عقور و بعوض وغلو برغوث وقراد وسلحفاة) أما الفواسق وهي السبعة المذكو رةهنافلمافي صحيح البخاري خس من الدواب لاحر جعلي من قتلهن الغرابوالحدأة والفأرة والعقرب والكلب العقور وزاد فيسنن أبي داود الحية والسبع العادي وفي ر واية الطحاوى الذئب فلذاذ كر المصنف سيبعة ومعنى الفسيق فيهن خبثهن وكثرة الضررفيهن وهو

مصرحابه فى اللباب فقال ولوشوى محرم بيضاأو جواداأ وحلب صيداوأدى جزاءه ثما كله فلاشئ عليه للاكل ويجوزله مع الكراهة ويجوزلغيره من غير كراهة (قوله بخلاف جنين المرأة) أى حرة أوأمة اذاخوج ميتا أى وماتت

عقور وبعروض وغل

وبرغوث وقراد وسلحفاة

(0 - (البحرالرائق) - ثالث) الام بعده وطذا عبرف المعراج بقوله ثم ما تت الام وقوله لا يلزم الضارب شيئا صوابه شئ ومعناه لا يلزمه الدية كا يلزمه دية الام أوقيمتها لوأمة والافالغرة لا زمة واحترز بقوله اذا خرج ميتا عماذا خرج حيافات فان فيه الدية كاملة وأمان ما تت فألقته ميتا فدية الام فقط (قوله فلذاذكر المصنف سبعة) وانمالم يذكر السبع مع انه مذكورف رواية أبى داود لانه صيد عند نافيجب فيه الجزاء أولانه قيده بالعادى وسيذكره بقوله وان صاللاشئ بقتله بقى الكلام في عدم عده منها وجعله من الصيود على ماهوظاه الرواية وللحقق في الفتح كلام أطال البعث فيه وقال في آخره ولعل العدم قوة وجهه كان في السباع رواية ان

(قوله ففية نظر) رده فى النهر بما فى البدائع وقال أبو يوسف الغراب المذكور فى الحديث الذى بأكل الجيف أو بخلط لان هذا النوع هوالذى يبتد دى بالاذى اه وأشار فى المعراج الى دفع ما فى غاية البيان بانه لا يف على خلاف غالبا و به اندفع دعوى الديمومة فيه ولما كان المطرد هو ابتداؤه بالاذى اقتصر الامام الثانى فى التعليل عليه مرأيته فى الظهيرية قال وفى العقعة قروايتان والظاهر انه من الصيود اه قلت و به ظهر ان ما فى المداية هو (عم) ظاهر الرواية (قوله لان غير العقور) المناسب ولان بالواو عطفا

على قوله اتباعا (قوله لان الام بقتل الكرب نسخ) كذا قاله فى الفتح فى المنتج فى المنتج المنتج كثرت الكلاب فى قرية مراضر باهل القالم يقام المناف المناف المناف المناف المناف المناف الفتح على ما اذا لم يكن عمد ضرر (قوله والسلحفاة بضم الحاء وقتح الفاء) كذا فى السنخ وكانها من السنخ وكانها من

و بقتل قلةوجرادة تصدق عماشاء

تحريف النساخ والاصل وفتح اللام وفي بعضها بضم الفاء وفتح العين أى فاء وهى اللام (قوله فعليه الميزاء لو وضع ثيا به في الشمس ليقتل الخ) قال في الشمس ليقتل الخ) قال النقاية للبرجندي مثله م نقل خلافه عن المنصورية الميار الخ) وكذا لوقال أشار الخ) وكذا لوقال أسار الخ) وكذا لوقال أسار الخ) وكذا لوقال أسار الخ)

حديث مشهو رفلداخص به الكتاب القطعي كذافي النهابة وأطلق المصنف في نفي شيع بقتلها فأفادانه لافرق بين أن يمكون محرماأ وحلالافي الحرم وأطلق فى الغراب فشمل الغراب بأنواعه الثلاثة ومافى الهداية من قوله والمراد بالغراب الذي يأكل الجيف أو يخلط لانه يبتدئ بالاذى أما العقعق غيرمستثنى لانه لايسمى غراباولايبتدئ بالاذى ففيه نظر لانه دائمايقع على دبرالدابة كمافى غاية البيان وسوى المصنف بين الذئب والكلب العقوروهو رواية الكرخى واختارها في الهداية لان الذئب يبتدئ بالأذى غالباوالغالب كالمتحقق ولانهذ كرفى بعض الروايات وفرق بينه ماالامام الطحاوى فلمجعل الذئب من الفواسق وأطلق فى الفارة فشمات الاهلية والوحشية وقيد الكاب بالعقور اتباعاللحديث معان العقور وغيره سواءأهايا كانأووحشيالان غيرالعقور ليس بصيدفلا يجب الجزاءبه كاصرحبه قاضيخان فى فتا واه واختاره فى الهداية وفى السنور البرى روايتان ثم اعلم ان الحكارم الماهوفى وجوب الجزاء بقت له وأماحل القتل فالايؤذى لا يحل قتله فالكاب الأهلى اذالم يكن مؤذيالا يحل قتله لان الأمم بقتل الكلاب نسخ فقيد القتل بوجوب الابذاء وأما البعوض وما كان مشله من هوام الارض فلانها ليست بصيو دأصلا وان كان بعض ها يبتدئ بالأذى كالبرغوث ودخل الزنبور والسرطان والذباب والبق والقنافذوا لخنافس والوزغ والحلمة وصياح الليل وابن عرس وينبغى أن يكون العقرب والفأرةمن هـذا القسم لان حد الصيدلايوجـد فيهـماوالبعوض من صغار البق الواحدة بعوضة بالهاء واشتقاقهامن البعض لانها كبعض البقة قال الله تعالى مثلاما بعوضة كذافي ضياء الحلوم وفيه الحدأة بكسرالحاء طائرمعروف والجع الحدأ وأماالحداة بفتح الحاءفأس ينقربها الحجارة هارأسان والذئب بالهمزة معروف وجعهأ ذوبوأ ذواب وذئاب وذؤ بان قيل اشتقاقهمن تذاء بت الرج اذاجاءت من كل وجهوهومن أسماء الرجال أيضاو يصفر ذو يبوالسلحفاة بضم الحاء وفتح الفاء واحدة السلاحف من خاق الماءو يقال أيضاسلحفية بالياء والفأرة بالهمز واحدة الفأروجعه فيران (قوله و بقتل قلة وجرادة تصدق عاشاء) أماوجوب الصدقة بقتل القملة فلانهامتولدة من التفث الذي على البدن والحرم عنوع من ازالته عنزلة ازالة الشعرحتي لوقت لماعلى الارض من القمل فأنه لاشئ عليه أوقتلها من بدن غيره فكذلك كافى الظهير ية وغريرها وفى المحيط ويكره قتل القملة وما تصدق به فهوخيرمنهاأطلق فى قتل القهلة فشمل مااذا كان مباشرة أوتسببالكن يشترط فى الثانى القصد كمافا مناه فعليه الجزاءلو وضع ثيابه فى الشمس ليقتل حرالشمس القمل كالصيد ولاشئ عليه لولم يقصد ذلك كالوغسل ثو به في القمل كذافي غاية البيان وقد علم من كلامه أن القمل كالصيد فأفاد ان الدلالة موجبة فيها في اوأشار المحرم الى قدلة على بدنه فقتلها الحدلال وجب الجزاء وعدلم من التعليل ان القاء القملة كالقتل لان الموجب از التهاعن البدن لاخصوص القتل كاصرح به الاسبيجابي وغيره وأراد بالقملة القليل منه لان الكثير منه جزاء قته الهصدقة معينة وهي نصف صاع لاالتصدق علشاء وظاهر كارم الاسبيجابيان مازاد على الثلاث كثير وكارم قاضيخان ان

العيدة

القمل أوأمره بقتلهافقتلهالبابقال شارحه وكذالودفع أو بهليقتل

مافيه ففعل (قوله وأراد بالقملة الخ) قال فى اللباب ان قتل محرم قلة تصدق بكسرة وان كانت ثنتين أوثلاثا فقبضة من طعام وفى الزائد على الثلاث بالغاما بلغ نصف صاع اه قال شارحه كذا فى البدائع والفتح وهو الذى روى الحسن عن أبى حنيفة وفى الجامع الصغير فى قلة أطعم شيأ وهذا بدل على شئ يسير قال فى الدخيرة وهو الاصح أه وروا بة الحسن سيذ كرها المؤلف قريبا

(قوله وأماوجو بها بقتل الجرادة الخ) قال في اللباب ولووطئ جواداعامدا أوجاه الافعليده الجزاء الاأن يكون كثيرا قد سدالطريق فلا يضمن ولوشوى جوادافا كله بعدماضمنه لاشئ عليه للإكلويكره بيعه قبل الضمان اله قال شارحه وذكواضيخان في شرح الجامع الصغير محرم قطع شجرة من الحرم أوشوى بيض صيد في الحرم أوغيره أو حلب صيدا أوشوى جوادافعا يه الجزاء في جيع ذلك يعنى القيمة ويكر وله بيع هذه الاشياء فان باع جازو يملك عمنه بخلاف الصيد الذي قتله المحرم لا نه ميتة فلا يجوز بيعها واذاملك الممن ان شاء جعله في القيمة التي يؤديها وان شاء جعله في غيرها وللشترى أن ينتفع بذلك من حيث التناول لان البيض والجراد لا يحتاج فيه الى الذكاة والحلال والمحرم في الا يحتاج الى الذكاة سواء والحالا وللأنه كان صيدانى حقه وليس بصيد في حق الثانى والحلال والمحرم في الا يحتاج الى الذكاة سواء والماء لا يباح للاول لأنه كان صيدانى حقه وليس بصيد في حق الثانى

اه وتبين الفرق بين الآخذ والمشترى في الإحة التناول كالا يخفي اه (قوله رجل من جواد) قال في القاموس الرجل بالكسر الطائفة من الشيئ أو القطعة العظيمة من الجراد (قوله ولم أرمن استدرك عليه في الفرق الخيل سيذكره عن المحيط أي فانه صريح في الفرق بين فانه صريح في الفرق بين

ولا يجاوز عن شاة بقتل السبع وان صال لاشئ بقتله بخلاف المضطر

قليل الجراد وكثيره والظاهران فرض المسئلة فالمملوك ليس للاحتراز عـن الحر ثمرايت في التتارخانية قال وذكرهشام عن مجدر جهالله في محرم الامن دلالته فاخيدوها فعلى الدال بكل جوادة تمرة الاان بلغ ذلك دما فعليه وهيذا صريح في دم اه وهيذا صريح في

العشرة فمافوقها كثيرواقتصر شراح الهدايةعلىالاول فكان هوالمذهب واماوجو بهابقته الجرادة فلان الجرادمن صيدالبرفان الصيدمالا يمكن أخذه الابحيلة ويقصده الآخذ وقال عمروضي الله عنه تمرة خيرمن جرادة فاوجبها على من قتل جرادة كمارواه مالك فى الموطأ وتبعه أصحاب المذاهب اما مانى سنن أبى داودوالترمذى عن أبى هر يرة قال خرجنامع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة أوغزوة فاستقلبنا رجلمن جراد فجعلنا نضر بهباسيا فناوقسينا فقال صلى الله عليه وسلم كاوه فانهمن صيد البحرفقدأ جاب النووى رحمه اللهف شرح المهذب بان الحفاظ اتفقوا على تضعيفه لضعف أبى المهزم وهو بضمالميموكسرالزاى وفتحالهاء بينهـماواسمهيز يدبنسـفيان وفىروايةلابىداود عنأبى رافع عن أبي هر يرة قال البيهق وغـ يرهميمون غيرمعروف اه فليس هنا حديث ثابت فثبت أنهمن صيدالبر بايجاب عمرأ لجزاء فيه بحضرة الصحابة وقدروى البيهقي بسند صحيح عن ابن عباس انهقال في الجرادقبضة من طعام ولمأرمن تكلم على الفرق بين الجراد القليل والكثير كالقمل وينبني أن يكون كالقملفني الثلاثومادونها يتصدق بماشاء وفى الاربع فأكثر يتصدق بنصف صاع وفى المحيط مماوك أصاب جرادة في احرامه ان صام يومافق درادوان شاء جعهاحتي تصير عدة جرادات فيصوم يوما اه وينبغي أن يكون القمل كذلك في حق العبدلماعلم ان العبدلا يكفر الابالصوم ثم أطلق المصنف رجه الله في الصدقة لانه لم يذ كرفي ظاهر الرواية مقدارها وفي رواية الحسين عن أي حنيفة انه يطعم في الواحدة كسرة وفى الاثنين أوالثلاثة قبضة من الطعام وفى الاكثر نصف صاع كذاذ كره الاسبيجابي (قوله ولا بجاوز عن شاة بقتل السبع وان صال لا شئ بقتله بخلاف المضطر) لان السبع صيد وليس هو من الفواسق لانه لايبتدى بالأذى حتى لوابتد أبالاذى كان منها فلا يجب بقتله شئ وهو معنى قوله صال أى وثب بخـ لاف الذئب فانه من الفواسق لانه ينتهب الغنم وأراد بالسـ بع كل حيوان لايؤ كل لجه يما ايسمن الفواسق السبعة والحشرات سواء كان سبعا أولا ولوخنزيرا أوقردا أوفي الركافي الجمع والسبع اسم احكل مختطف منتهب جارح قاتل عادى عادة فاذاوجب الجزاء بقتله لا يجاوز بهشاة لان كثرة قيمته امالمافيهمن معنى الحار بةوهوخارج عن معنى الصيدية أولمافيه من الايذاء وهولاتقومله شرعافبق اعتبار الجلد واللحم على تقدير كونهمأ كولاوذلك لايزيد على قيمة الشاة غالبالان لحم الشاةخيرمن لحمالسبع وقيدبالسبع لان الجل اذاصال على انسان فقتله وجب عليه قيمته بالغية مابلغت والفرق بينهماان الاذن فى مسئلة السبع بقتله حاصل من صاحب الحق وهو الشارع وامافى مسئلة الجل فلإ بحصل الاذن من صاحبه وأور دعليه العبداذاصال بالسيف على انسان فقت له المصول عليه فانه

الفرق أيضا والظاهران ممادالمؤلف انه لميرالفرق بين قليله الواجب فيه التصدق بما شاء و بين كثيره الواجب فيه نصف صاع هل هو ما فوق الثلاثة كافي القمل أولا ويدل على هذا قوله فينبغى الخ فلا استدراك وقدراجعت فلم أره (قوله وأراد بالسبع كل حيوان لا يؤكل لجه الخ) قال في النهر ف كان عدم التخصيص أولى اذ المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا ومنه أقوال الصحابة كافي الحواشي السعدية و بنبغى تقييده بما يدرك بالرأى لا مالا يدرك به (قوله عاد) اسم فاعل من العدوان على وزن قاض والذي في النسخ عادى باثبات الياء والاصوب حذفها (قوله وأورد عليه العبد اذا صال الح) قال الرملي يحترز به عن الجنون خوله البالغ فانه لا يضمنه وقولنا البالغ يحترز به عن الجنون فان المجنون الحراذا صال فقتله المصول عليه تجب ديته وإذا كان الصائل فان المجنون الحراذا صال فقتله المصول عليه تجب ديته وإذا كان عبد المجب قيمته كالبعير وقولنا البالغ نحترز به عن الصي فاذا كان الصائل

صبيا حراتيج ديته وان كان عبدا أبج و قيمته ولا يسقط الضمان لانتفاء التكليف عنه كالمجنون قال فى البزاز ية المجنون أوالبعير المغتلم صال على انسان ليقتله فقتله المصول عليه يضمن قيمة البعير ودية المجنون اه وفى الكنزوغيره وان شهر المجنون على غيره سلاحا فقتله المشهور على المائل عليه عمد المجب الدية فى ماله وعلى هذا (٣٦) الصى والدابة اه (قوله يعنى عليه قيمتان) أقول هذا اذا كان غير صائل أما الصائل

فقدعامت انهايس عليه جزاءسة تعالى تأمل (قوله ولا يعرف منه مستأنس عندهم) أى فاذا أحرم صيدفى حقه فاذا خرج الى بلاديستأنس فيها حلله تأمل (قوله أى فهوميتة) مقيقة بل حكامستدلا على أكل الميتة وجعل الذلك كلام المعنف أولى

وللمحرم ذبح شاة و بقرة و بعيرود جاجة و بطأهلي وعليه الجزاء بذبح حام مسرول وظيمستأنس ولوذبح الحرم صيدا حوم

من قول القدورى فهومية الايحل أكاه (قوله وأطلقه فشمل ما اذاكان الحرم الدا بح مضطرا أولا) وكذا شمل مالوكان مكرها أو مكرها قال في اللباب اذا صيد فعلى كل واحدمنهما جزاء كامل وان أكره حرمافا لجزاء على الحرم ولاشئ على الحدال ولوفي صيد الحرم وان أكره صيد الحرم وان أكره حرماء للاعلى صيد الحرم وان أكره حرم حلالا على صيدان

الايضمنهمع انهلااذن لهأ يضامن مالكه وأجيب بان العبد مضمون في الأصل حقالنفسه بالآدمية لاللولى لانهمكاف كسائر المكافين ألاترى انهلوار تدأوقتل يقتل واذا كان مضمو نالنفسه سقط هذا الضمان بمبيح جاءمن قبله وهو المصال به ومالية المولى فيه وان كانت متقومة مضمونه له فهي تبع اضمان النفس فيسقط التبع في ضمن سقوط الأصل أطلق في عدم وجوب شئ اذاصال فشمل مااذا أمكنه دفعه بغيرسلاح أولاوذ كرفي المحيط انهاذا أمكنه دفعه بغير السلاح فقتله فعليه الجزاء وقيد قاضيخان السبعبكونه غير ماوك لانهلوكان ماوكاوجبت قيمته بالغة مابلغت يعني عليه قيمتان اذا كان محرما قيمة لمالكهم طلقاوقيمة للة تعالى لاتجاوز قيمة شاة كماأسلفناه ومعنى قوله بخدلاف المضطران المحرم اذا اضطرالى أكل الصيد للمخمصة فذبحه وأكله فانه يجب الجزاء عليه لان الأذن مقيد بالكفارة بالنص فى قوله تعالى فن كان منكم مريضاً وبه أذى من رأسه ففيدية الآية فدل على ان الضرورة لاتسقط الكفارة وأراد بالشاة هناأ دنى ما يجزئ في الهدى والاضحية وهوالجدع من الضأن (قوله وللمحرم ذبح شاة و بقرة و بعير و دجاجة و بط أهلي) لانهاليست بصيود وعليه اجماع الامة وقيد البط بالاهلى وهوالذى يكون فى المساكن والحياض لانه ألوف باصل الخلقة احترازا عن الذي يطير فانه صيد فيجب الجزاء بقتله قال الشارح فينبغي أن تكون الجواميس على هذا التفصيل فانه في بلاد السودان وحشى ولايعرف منهمستأنس عندهم اه وفى المجمع ولونزا ظي على شاة يلحق ولدهابها يعني فلا يجب بقتل الولد جزاء لان الام هي الاصل (قوله وعليه الجزاء مذبح حام مسرول وظي مستأنس) لماقدمناه ان العبرة للتوحش بأصل الخلقة ولاعبرة للعارض والحام متوحش بأصل الخلقة ممتنع بطيرانه وان كان بطىءالنهوض والاستثناس عارض واشتراط ذ كاة الاختيار لايدل على انه ايس اصيد لان ذلك كان للعجز وقدزال بالقدرة عليه وفي المغرب حمام مسرول في رجليه ريش كانه سراو يل وانعاقيد بهمعان الحرج في الحام مطالقا كندلك لماان فيه خلاف مالك وليفهم غيره بالأولى (قوله ولوذ بح الحرم صيدا حرم) أى فهوميتة لان الذكاة فعلى مشروع وهذا فعلى حرام فلا يكون ذكاة كذبيحة المجوسي فأفادانه يحرم على المحرم والخلال وأشار الى ان الحدال لوذيح صيد الخرم فانه يكون ميتة أيضا كمافى غاية البيان وأطلقه فشمل مااذا كان المحرم الذاج مضطرا أولاوا ختلفت العبارت فيماذا اضطر المحرم هل يذبح الصيدفيا كلهأو يأكل الميتة ففي المبسوط انه يتناول من الصيدو يؤدى الجزاء ولايأكل الميتة فى قول أبى حنيفة وأبي يوسف لان حرمة الميتة أغلظ لان حرمة الصيد ترتفع بالخروج من الاحرام أو الحرم فهيى مؤقتة يه بخالاف حرمة الميتة فعليه أن يقصد أخف الحرمتين دون أغلظهما والصيدوان كان محظور الاحرام لكن عند الضرورة يرتفع الحظر فيقتله ويأكل منه ويؤدى الجزاء اه والمراد بالقتـل الذبح وفي فتاوى قاضيخان المحرم آذا اضطرالي ميتة وصيد فالميتة أولى في قول أبي حنيفة وعجـد وقال أبو يوسف والحسين يذبح الصيد ولوكان الصيدمذبوحا فالصيد أولى عند دالكل ولو وجدلحم صيدوليم آدمي كان ذبح الصيد أولى ولو وجد صيدا وكلبافالكاب أولى لان في الصيد ارتكاب المحظورين وعن مجد الصيدأ ولى من لحم الخنزير اه والذي يظهر ترجيح ما فى الفتاوى لما ان فى أكل الصيدارتكاب حرمتين الأكل والقتل وفى أكل الميتة ارتكاب حرمة واحدة وهي الاكل وكون

كان فى صيد الحرم فعلى الحرم جزاء كامل وعلى الحلال نصفه وان كان فى صيد الحل فالجزاء على المحرم وان كانا الحرمة حلالين فى صيد الحرم ان توعده بقتل كان الجزاء على الآمر وان توعده بحبس كانت الكفارة على المأمور القاتل خاصة اهو بيانه فى شرحه (قوله والذى يظهر ترجيح ما فى الفتاوى) أى ترجيح ماذ كره عن الفتاوى الخانية على ماقدمه عن المبسوط من ان الصيد أولى من الميتة (فُوله و يجيزه له مَكَفُرا) يعنى قال أبو يوسف يجوز للحرم المضطر أن يصديد و يأكل و يكفر وهذا أهون لأن السُكفارة شجبره ولاجابر لا كل الميتة كندا في شرح ابن الملك (قوله فادى جزاءه م أكل منه) التقييذ باداء الجزاء كاوقع فى الفتح اتفاقى نبه عليه فى النهر ومقتضى هذا انه ليس بميتة وهو خلاف ما مرعن غاية البيان وفى شرح اللباب اعلم انه صرح (٣٧) غيروا حد كصاحب الايضاح والبحر

الحرمة ترتفع لايوجب التخفيف ولها خاقال فى المجمع والميتة أولى من الصيد للمضطر و يجيزهاه مكفرا وذكرفي المحيط ان رواية تقديم الميتة رواية المنتقى وذكر الشار حانه لووجه صيداحياومال مسلم بأكل الصيد لامال المسلم لان الصيد وام حقاللة تعالى والمال حوام حقاللعبد فكان الترجيح لحق العبدلافتقاره وفى فتاوى قاضيخان وعن بعض أصحابنامن وجدطعام الغير لايباح له الميتة وهكذاعن ابن سهاعه وبشران الغصب أولى من الميتة وبهأ خيذ الطحاوى وقال الكرخي هو بالخيار اه (قوله وغرم بأ كله لامحرم آخر) للفرق بينهما وهي ان حرمته على الذاج من جهتين كونهميتة وتناوله محظورا حرامه لان احرامه هوالذي أخر جااصيدعن الحلية والذابج عن الأهلية في حق الذكاة فأضيفت حرمة التناول الى احرامه فوجبت عليه قيمة مأأ كله وأما المحرم الآخر فأنماهي حوام عليهمن جهةواحدة وهوكونهميتة فلريتناول محظوراحرامه ولاشئ عليهبأ كلالميتةسوىالتو بةوالاستغفار وبهذا اندفع قولهما بعدم الفرق قياسا على أكل الميتة أطلقه فشمل مااذا أكل منه قبل أداء الجزاء أو بعده لكن ان كان قبله دخل ضمان ماأ كل في ضمان الصيد فلا يجب له شئ با نفراده وقيد بأكل المحرم لان الحلال لوذ بحصيدا في الحرم فأدى جزاءه ثم أكل منه لاشي عليه اتفاقا لان وجوب الجزاء لفوات الامن الثابت بالحرم للصيد لاللحمه وقيد بأكاه أى أكل لجه لان مأكول المحرم لوكان بيض صيد بعدما كسره وأدى جزاءه لاشئ عليه اتفاقا كماقدمناه عن المحيط لان وجوب الجزاء فيه باعتبارانه أصل الصيدو بعدالكسر انعدم هذا المعنى وفي فتج القديرو يكره بيعه فان باعه جازو يجعل ثمنه في الفداء انشاء وكذاشجرا لحرم واللبن اه وأشارالى أنمأ كوله لوكان لم جزاء الصيد فانه يضمن قيمة ماأكل بالأولى وهومتفق عليه وقدقه مناه وأرادبالأكل الانتفاع بلحمه فشمل مااذا أطعمه لكلابه فانه يضمن قيمته وفى الحيط محرم وهب لمحرم صيدافأ كله قال أبو حنيفة على الآكل ثلاثة أجز ية قيمة للذبح وقيمة للاكل المحظور وقيمة للواهب لان الهبة كانت فاسدة وعلى الواهب قيمته وقال مجد على الآكل قيمتان قيمة للواهب وقيمة للذبح ولاشئ للاكل عنده اه وهوصر يح فى لزوم قيمتين على المحرم بقتل الصيد المماوك كاذكرناه أول الفصل (قوله وحلله لحمماصاده حلال وذبحه انلم يدل عليه ولم يأمره بصيده كديث أى قتادة الثابت فى الصحيحين حين اصطاد وهو حلال جارا وحشياوأني بهلن كان محرمامن الصحابة فانهم لماسألوه عليه السلام لم يجب بحله لهم حتى سألهم عن موانع الحلأ كانت موجودة أملا فقال عليه السلام هلمنكم أحدام وأن يحمل عليها أوأشار اليها قالوالافقال كاوا اذافدل على حله للحرم ولوصاده الحلاللاجله لاندلوكان من الموائع ان يصادلهم النظمه في سلك ما يسأل عنه منها قيد بعدم الدلالة والأمر لانه لووجداً حدهما من المحرم للحلال فاله يحرم على المحرِّم أكاه على ماهو المختار وفيه وروايتان وذكر الطحاوى نحريه وقال الجرجاني لايحرم وغلطة القدوري واعتمد رواية الطحاوي وظاهرمافي غاية البيان ان الروايتين في حرمة الصيدعلي الحلال بدلالة الحرم معان ظاهر الكتب ان الدلالة من المحرم محرمة عليه للصيد لاعلى الصائد الحلال

ثماعهم الأمر على الدلالة هنايفيدانه غيرها وهومؤ يد لماقدمناه أول الفصل فراجعه

عليه للا كل ولواصطاد حلال فذبح له محرم أواصطاد محرم فذبح له حلال فهوميتة اه (قوله وقد قدمناه)

عندقولهو بطلبيع المحرم صيداوشراؤه تأمل

الصيد في مقتله (قوله لان الهبة كانت فاسدة) رأيت بخط بعض الفضلاء هذا مبنى على ان الهبة الفاسدة لا تفيد الملك وأماعلى مقابله فلا شيء عليه كانقله العلاقي وأماعلى مقابله فلا شيء عليه كانقله العلاقية العامر التصرفات كايأتي

الزاحروالبدائع وغيرهم بأن ذبح الحلال صيد الحرم يجعله مية الايحل أكله وان أدى جزاء همن غير تعرض لخلاف وذكر قاضيخان الهيكره أكله تنزيها وفي اختلاف المسائل اختلفوا في الخرم فقال مالك والشافى وأحد لايحل أكله واختلف أكله وميارة وقال غيره هو مبارة وعبارة

وغرم با كله لامحـرم آخر وحلله لحمماصاده حلال وذبحه ان لم يدل عليـه ولم يأمره بصيده

متن اللباب اذاذج محرم أوحلال في الحرم صيدا فذريد مسته عندنا لا يحل أحاهاله ولالغيره من محرم أو أوحلال سواء اصطاده هو أى ذابحه أوغ منه مشيأ قبل حلال ولو في الحل فلوأ كل أداء الضمان أو بعده فعليه أداء الضمان أو بعده فعليه غير الذابح فلاشئ عليه ولو غير الذابح فلاشئ عليه ولو أكل منه أكل الحدال عماذ بحه في الحرم بعد الضمان لاشئ أي تحت قول المتن وهو قيمة أي تحت قول المتن وهو قيمة

(قوله وبذبح الحلال صيد الحرم قيمة يتصدق بهالاصوم)أى وتجب قيمة بذبح صيد الحرم ويلزمه التصدق بهاولايجزئهااصوم لانالصيداستحقالأمن بسببالحرمالمحديثالصحيج ولاينفرصيدهافأفاد حرمة التنفير فالقتل أولى وانعقد الاجماع على وجوب الجزاء بقتله فيتصدق بقيمته على الفقراء ولا يجزئه الصوم لان الضمان فيه باعتبار الحل وهو الصيد فصار كغرامة الأموال بخلاف الحرم فان الضمان تمة جزاء الفعل لاجزاء المحمل والصوم يصلحله لانه كفارةله واصر يحالنص أوعد للاكاصياما وانما اقتصر المصنف على نفي الصوم ليفيدان الهدى جائزوهوظاهر الرواية لانه فعل مثل ماجني لان جنايته كانت بالاراقة وقدأتى بمثل مافعل وفى رواية الحسن لاتجزئه الاراقة وفائدة الخلاف تظهر فيمااذا كانت قيمة المذبوح قبل الذبح أقلمن قيمة الصيد فعلى ظاهر الرواية تكفيه الاراقة وعلى رواية الحسن يتصدق بتمام القيمة وفيما اذاسرق المذبوح فعلى الظاهر لايجب ان يقيم غيره مقامه وعلى رواية الحسن تجب الاقامة وانماقيد بالحلال ليفيدان حكم المحرم في صيد الحرم كحركم الحلال بالأولى والقياس ان يلزمه جزا آن لوجود الجناية فى الاحوام والحرم وفى الاستحسان يلزمه جزاء واحد لان حرمة الاحوام أقوى لتحريه القتل فى الحلوالحرم فاعتبرالأقوى وأضيفت الحرمة السه عند تعذر الجع بينهما ولهذا وجب الجزاء به لا انفسه وأما شجر الحرم وحشيشه فهما فيهسوا علانه ليس من محظورات الاحرام والظاهرانه قيداحترازى لان الحرم تلزمه قيمة يخيرفيها بين الهدى والاطعام والصوم كاصر حبه فى النهاية فى صيد الحرم فى الحرم وقيد بذبح الحلال لانه لودل انساناعلى صيد الحرم فانه لا يلزمه شيع ولوكان المدلول محرما والفرق بين دلالة المحرم ودلالة الحلال ان المحرم التزم ترك التعرض بالاحرام فلمادل ترك ماالتزمه فضمن كالمودع اذادل السارق على الوديعة ولاالتزام من الحلال فلاضمان بها كالأجنسي اذادل السارق على مال انسان والتحقيق ان الضمان على الحرم جزاء الفعل والدلالة فعل وعلى الحلال في صيد الحرم جزاءالحل وفى الدلالة لم يتصل بالمحلشي وليس مقصوده تقييد الضمان بالذبح فقط لانه سيصرح آخو الفصلان من أخوج ظبية الحرم فانه يضمنها وقال في المحيط ومن أخرج صيد امن الحرم برده الى مأمنه فانأرسله فى الحل ضمنه لانهأزال أمنه بالا خواج فالم يعده الى مأمنه بارساله فى الحرم لا يبرأعن الضمان اه فعلم ان المرادبالذبع اتلافه حقيقة أوحكاولافرق فى الاتلاف بين المباشرة والتسبب بشرط أن يكون التسبب عدوانا كاقدمناه في صيدالحرم ولهذاقال في الحيط هنا ولوأدخل المحرم بازيافارسله فقتل حام الحرم لم يضمن لائه أقام واجباوما قصد الاصطياد فلم يكن متعديا في السبب بلكان مأمورا مه فلايضمن انتهبي فعلم بهذا ان صيدالحرم يضمن بالمباشرة و بالتسبب ووضع اليد حتى لو وضع يده على صيدالحرم فتلف بأقفه ماوية فانه يكون ضامنا كماسيأ في صريحا في الكتاب والصيد يضمن على المحرم بهذه الثلاثة أيضاو يزادعليهارابع وهوالاعانة على قتله حتى لوأحرم وفى يده حقيقة صيدفلم يرسله حتى هلك بأ فقسماوية لزمه جزاؤه كاصرح بهفى فتح القدير ولمأرمن صرح بحكم جزء صيدالحرم كبيضه ولبنه ولعله لفهمه من صيدالحرم فانه لاشك ان الجزء معتبر بالكل فاذا كسر بيض صيدالحرم أوجرحهضمن تمرأيت التصريح فى المحيط بانجراحته مضهونة فقال حلالجو حصيدا فى الحرم فزادت قيمته من شعرأو بدن ثممات من الجراحة فعليه مانقصته الجراحة وقيمته يوم مات وتمام تفار يعهفيه وأطلق الصنف فى صيد الحرم فشمل مااذا كان الصيد فى الحرم والصائد فى الحل أوعكسه علاف الحلال فانه لا يجزئه الصوم كما عامت وفي عزوه المسئلة الى الهداية ايهام اللباب وأما الصوم في صيد الحرم فلا يجوز للحلال عبارة المصنف أول الفصل عبارة المصنف أول الفصل عبارة المهاوفي شرح اللباب الحرم في غيرا لحرم فلذا المهاوفي شرح اللباب اللها عبري في صيد الاطعام يجزئ في صيد الحرم ولا يجوز الصوم عند الحرم ولا يجوز الصوم عند

و بذبح الحلال صيد الحرم قيمة يتصدق بهالاصوم

علمائناالثلاثة وعند زفر بجزئ وفي الختلف لايجوز الصومبالاجاعقالصاحب الجمع فيجوزأن يكون فىالصوم عنزفرروايتان فنقلكل واحد رواية نم هـذا في الحلال أماالحرم فظاهركارمهم انه يجوزله الصوم والهدى بلاخلاف لانه لما اجتمع حرمة الاحرام والحرم وتعــذر الجع بينهما وجب اعتبار أقواهما وهيو الاحرام فاضيف اليه ورتب عليه أحكامهضرورةوبهصرح فىشرح القدورى فقال

أماالحرم اذاقتل فى الحرم فانه تتأدى كفارته بالصوم اه وتمامه فيه (قوله وايس مقصوده تقييد الضمان بالذبح الخ) نظر فيه فى النهر بان بتقديره يستغنى عماسيذ كره بعد اه أى فالمراد التقييد بقرينة ما يصرح به بعد والا تـكرو (قوله ولم أرمن صرح بحكم بزء صيد الحرم الخ) أى بالنسبة للحلال قال في حواشى مسكين عن الحوى هذا عجيب منه فقد صرح به في متن النقاية حيث قال وكذاذ بجالح الله للصيد الحرم أو حلبه قال الشراح أى حلب الصيد فانه يجب عليه قيمة اللبن اه قلت وكذافى متن الملتق (قوله فانه يعتبر في حل التناول حالة الاصابة) تقييده بحل التناول يقتضى ان الاستثناء المذكور بالنسبة اليه لا بالنسبة الى وجوب الجزاء وعدمه مع ان عبارة البدائع مصرحة بان وجوب الجزاء استحسان وسيد كرامؤ اف التوفيق بالحل على الاستحسان فيكون الاستثناء مبنيا على الاستحسان وهو وجوب الجزاء لاحل التناول فتدبر وعبارة البدائع هكذا ولوأرسل كلبافى الحل على صيدفى الحل فاتبعه الكاب فأخذه فى الحرم فقتله لا شيء على المرسل ولا يؤكل الصيد أما الأول فلان العبرة فى وجوب الضمان الحالم المناف المناف وأما الثانى فلان فعل الكلب (٣٩) في الحصيد وانه حصل فى الحرم والارسال وقع مباحا فلا يتعلق به الضمان وأما الثانى فلان فعل الكلب (٣٩)

فلايحل أكاه كالوذبحه آدى اذفعهل الكاب لا يكون أعلى من فعل الآدمى ولورمى صيدافي الحلفنفرالصيد فوقع السهميه فالحرم فعليه الجزاءقال مجد في الأصل وهوقول أبىحنيفة فيما أعلم وكان القياس أن لايجب عليه الجزاء كاني ارسالالكابوخاصةعلى أصل أيحنيفة فانه يعتبر حالة الرمى فى المسائل حــتى قال فيمن رمى الىمسلم فارتد المرمى اليه شمأصابه السهم فقتله انه يجب عليه الدية اعتبار ابحالة الرمى الا أنهماستحسنوا فأوجبوا الجــزاء في الرمى دون الارسال لان الرمى هـو المؤثر في الاصابة عجرى العادة ان لم يتخلل بين الرمي والاصابة فعل فاعل مختار يقطع نسبة الاثراليه شرعا

وقدصر حوابه قال في المحيط مم الصيد انما يصير آمنا بثلاثة أشياء باح ام الصائد وبدخول الصيد الحرم وبدخول الصائدفى الحرم وفى الاخير خلاف زفر ونحن نقول ان الداخل للحرم يحرم عليه الاصطياد مطلقا كمايحرم بالاحوام والعبرة لقوائم الصيدلالرأسه حتى لوكان بعض قوائمه فى الحل ورأسه فى الحرم فلاشئ عليه فى قتله ولا يشترط أن تكون جيع قوامُّه فى الحرم حتى لوكان بعض قوامَّه فى الحرم و بعضها فى الحل وجب الجزاء بقتله لتغليب الخظر على الاباحة ولهذالوكان الصيدماقي على الأرض فى الحل ورأسه فى الحرم وجب الجزاء بقتله لانه ليس بقائم في الحل و بعضه في الجرم و بماذ كرناع لم انه لورمي الى صيد من الحل فى الحل غيران عرااسهم فى الحرم فانه لاشئ عليه وكذلك حكم الكاب والبازى اذا أرسلهما كاصرح به الاسبيجابي وهل المعتبر حالة الرمى اوالاصابة فني فتاوى قاضيخان لورمى صيدافي الحل فنفر الصيد ووقع السهم فى الحرم قال محمدعليه الجزاء فى قول أبي حنيفة فيما أعرلم اه وذ كرفى المبسوط مشاله فى آخر ذلك الصيد وهذه المسئلة المستثناة من أصل أبى حنيفة فان عنده المعتبر حالة الرمى الافي هذه المسئلة خاصة فانه يعتبر فى حل التناول حالة الاصابة احتياطا لان الحل يحصل بالذكاة وانما يكون ذلك عند الاصابة وعلى هـ ندا ارسال الـ كلب اه وقد اختلف كلامه لـ كن ذكر في البدائع انه لا جزاء عايه قياسا وفي الاستحسان عليه الجزاء فيعمل الاختلاف على القياس والاستحسان وفي فتاوى الولوالجي لابجب الجزاءويكرهأ كله اه وعاذ كرناعلمان الصيدلوكان على أغصان شجرة متدلية فى الحرم وأصل الشجرة في الحل فان قتله عليه الجزاء لان المعتبر في الصيد مكانه لاأصله وفي حرمة قطع الشجرة العبرة للاصل لاللاغصان لان الأغصان تبع للشجرة وليس الصيد تبعالم اوهكذافى الحيط وغيره وليس المراد من كون الصيد في الحرم أن يكون في أرضه لانه لا يشترط المون في الأرض لانه لو كان طائر افي الحرم وليس فى الأرض فانهمن صيدالحرم لانه دخله وقدقال تعالى ومن دخله كان آمنا وهواء الحرم كالحرم وأمامسئلة مااذارمى حلال الى صيدفاحرم نمأصابه أوعكسه فصرحوافى آخرالجنايات بان المعتبروقت الرمى وهنافر وعلمأرها صريحا فى كالرمأ تُمتنا وانأ مكن استخراجهامنه ﴿ منهالونفر صيدافهاك فى حال هر به ونفاره و ينبغي أن يكون ضامنا ولا يخرج عن العهدة حتى بسكن ومنهالوصاح على صيد فاتمن صياحه يضمن وينبغى أن يقاس على مااذاصاح على صي فات ومنها مالورمى الى صيد فنفذ فيه السهم فاصاب صيدا آخر فقتله مافينبغي أن يازمه جزآن لان العمدوا لخطأ في هـ ندا الباب سواءوهم

فبقيت الاصابة مضافة اليه شرعافي الأحكام فصاركانه ابتدا الرمى بعدما حصل الصيد في الحرم وقد تخلل بين الارسال والأخذ فعل فاعل مختار وهو السكاب فنع اضافة الأخذ الى المرسل اه ما خصا (قوله منهالو نفر صيدا الخ) صرح بهذا و بالثالث في اللباب في أوائل بحث الجناية على الصيد مع فروع أخر فراجعه ثم قال بعده ولو أرسل بازيافى الحل فدخل من غير قصد مي سله الحرم فقتل صيد الاشئ عليه ولو أرسل كاباعلى ذئب في الحرم أونصب له شبكة ضاب السكاب صيدا أووقع في الشبكة صيد فلا جزاء عليه أي تعده قتل الذئب الذي هو حلال له فلم يكن متعديا ه شارح ولون ضبه اللصيد فعليه الجزاء ولون صبخيمة فتعلق به صيدا وحفر للاء فوقع فيه صيد لاضمان عليه ولوأمسك حلال صيدا في الحل وله فرخ في الحرم في المدن في المدن في المدن في المدن في الحرم في الحرم في الحرم في المدن في الفرح لا الأم اله

(فوله ومنها اذاحفر بئرافه الى فيهاصيد الحرم) كذا في بعض النسخ وفي بعضها زيادة وهي وينبني انه ان كان في ملكه أوموات لاضمان والاضمن (قوله ثم دخل الصيد الحرم (٠٤) فرحه في التمنه الكذا في هـ نده النسخة موافقالما في النهر وفي عدة نسخ والاضمن (قوله ثم دخل الصيد الحرم (٠٤)

قدصرحوابه في صيدالحرم ومنهااذا حفر بترافهاك فيهاصيدالحرم وينبغي انهاذا كان في ملكه أوموات لاضمان والاضمن بناءعلى ان التسبب يشترط فيه التعدى للاعلان كان للاصطياد يضمن ومنهالوج حالحلال صيدافي الحل ثم دخل الصيد الحرم فجرحه فمات منهاو ينبغي أن يلزمه فيمته مجروحا كماتفدم في صيد الخرم ومنه الوأمسك صيدافي الحل وله فرخ في الحرم في النافر خو ينبخ أن يكون ضامنا اللفرخ لانهمن صيدالحرم وقد تسبب في موته ان قلنا ان امساكه عن فرخه معصية ومنه الووقف على غصن في الحل وأصل الشجرة في الحرم ورمى الى صيد في الحل أوكان الغصن في الحرم والشجرة والصيدنى الحلو ينبغى أن يكون الواقف على الغصن حكمه كحركم الطائر اذا كان على الغصن فلاضمان فى الاولى وضمن فى الثانية ومنها اذا أدخل شيأمن الجوارح فاتلفت شيأ لا بصنعه وينبغي انه ان لم يرسله فاتلف ضمن وأمااذا أرسله فقد قدمناعن الحيط عدم الضمان ومنهالو رأى حد اللا الس فى الحرم صيدافى الحله العلاق يعدواليه ليقتله فى الحل وقد قدمناان الصيديصير آمنا بواحد من ثلاثة وقد يقاللاخ جمن الحرمليبق واحدمن الثلاثة فحلله ويجاب بان الكلام في حل سعيه في الحرم مع أن المقصو دبالسعى أمن وفى الفتاوى الظهير ية وغيرها ومقدار الحرم من قبل المشرق سيتة أميال ومن الجانب الثاني اثناعشرميلا ومن الجانب الثالث ثمانية عشرميلا ومن الجانب الرابع أربعة وعشرون ميلاهكذاقال الفقيهأ بوجعفر وهذاشئ لايعرف قياسا وانمايعرف نقلاقال الصدر الشهيد فهاقاله نظر فان من الجانب الثاني ميقات العمرة وهو التنجم وهـ ندا قريب من الأنة أميال اه وذكر الامام النووي في شرح المهـ نبان حده من جهة المدينة دون التنعيم على الائة أميال من مكة ومن طريق المين على سبعة أميال من مكة ومن طريق الطائف على عرفات من بطن غرة على سبعة أميال ومن طريق العراق على ثنية جبل بالمقطع على سبعة أميال ومن طريق الجعرانة في شعب أبي عبدالله بن خالدعلى تسعة أميال ومن طريق جدة على عشرة أميال من مكة وان عليه علامات منصو بة فى جيع جوانبه نصبها ابراهيم الخليل عليه السلام وكانجبريل يريهمو اضعها ثم أمر الذي صلى الله عليه وسلم بتجديدها معمر معمان ممعاويةرض الله عنهم موهى الحالآن بينة وقدجه هاالقاضي أبوالفضل والمحرم التحديد من أرض طيبة * ثلاثة أميال اذا رمت اتقانه النو برى فقال

وسبعة أميال عراق وطائف * وجدة عشر ثم تسع جعرانه ومن عن سبع بتقديم سينها * وقد كملت فاشكر لر بك احسانه

واختلف العلمان في ان مكةمع حرمها هل صارت حرما آمنا بسؤال ابراهيم عليه السلام أم كانت قبله كذلك والأصحانها مازالت محرمة من حين خلق الله السموات والارض اه ثم اعلم انه ليس للدينة حرم عند نافيجو زالا صطياد فيها وقطع أشجار ها وقد وردت أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما صريحة في تحريم المدينة كمكة وأولها أصحابنا بان المراد بالتحريم التعظيم ويرده ما ثبت في صحيح مسلم ان رسول الله عليه وسلم قال اني حرمت المدينة ما بين لا بتيها لا تقطع أغصانها ولا يصاد صيدها فهو صريح في أن لها حرما كمكة فلا يجوز قطع شجرها ولا الاصطياد فيها والاحسن الاستدلال بحديث أنس الثابت في الصحيحين انه كان له أخ صغيريقال له أبو عمير وكان له نغير يلعب به في النغير في كان النه عليه وسلم يقول يا أباعم يرمافعل النغير ولو كان المه ينة حرم لكان ارساله واجباعليه ولأنكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في المساكه ولا يمازحه وأجاب في الحيط عن واجباعليه ولأنكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في المساكه ولا يمازحه وأجاب في الحيط عن

غييرها بدون فرحه والظاهرماهناتأمل (قوله ومنها لوأمسك صيدافي الحلالخ) قال في النهرهذه المسئلة تعرف بمامرفيا لوغلقاالبابعلىصيد فات عطشا اه قات وكذامن مسئلة مالونفر صيداعن بيضه عمرأيت المسئلة مصرحابها في متن اللباب فقال لوماناضمن الفرخ لاالام (قوله انقلنا ان امساكه عـن فرخه معصية) في بعض النسخ عن الحل بدل قولهعن فرخه ولميظهر لى معناه واعاقسد بذلك لماقدمه ان السبب كالمباشرة بشرط كونه عدواما (قوله ومنها لو وقف على غصن في الحل الخ)قال فى النهر فى السراج لوكان الرامى فى الحرم والصيدفي الحل أوعلى العكس فهومن صيدالحرم ولورى الى صيد في الحل فنفر فاصابه في الحرم فعليه الجزاء ولوأصابه فيالحل ومات في الحرم يحل أكله قياساويكره استحسانااه (قوله ومنهالورأى حلال جالس في الحرم الخ) قال فى النهر لاينبغي أن يتوقف فى الجوازاد لامنع عة (قوله

الاطديث

ومن عن سبع الى آخر البيت) قال فى الشرنبلالية ولوقيل ومن عن سبع عراق وطائف وطائف وددة عشر ثم تسع جعرا به لاستغنى عن البيت الثالث

(قوله بل يطلقه على وجه لا يضيع) سيأتى تفسيره بان يرسله فى بيت أو يودعه عندائسان (فول المصنف فان باعه الخ) قال فى اللباب لا يجوز بيع الحرم صيدا فى الجل والحرم أى سواء كان فى بده أوقف ما ومنزله ولا بيع الحلال فى الحرم ولا شراؤهما من محرم ولا حلال فان اعداً والحرم ولوهاك الصيد فى بدالمشترى فان كاما محرمين أو حلالين فان باعه أوابتاعه فهو باطل سواء كان حيا أومذ بوحا فى الاحوام أوالحرم ولوهاك الصيد فى بدالمشترى فان كاما محرم منهما ولووهبه لمحرم فهاك عنده فعلى الموهوب له جزاء الصيد وضمان اصاحبه فى الحرم لزمهما الجزاء وان كاما في الحرم فيها لواهب جزاء واحدولوا تحرج في العالم في الحرم فياعه فى الحرم في العالم في الحرم في العالم في الحرم في الحرم في العرم في الحرم في العرب في العرب في العرب براء واحدولوا تحرج (١١) صيد امن الحرم في العرب في الحرام في الحرام في الحرب في العرب العرب في العرب العرب في العرب العرب العرب في العرب ا

من محرم أوحلال فالبيع باطل وكذالو أدخل صيد الحسل الحرم ثم أخرجه وباعه ولووكل محرم حلالا يبيع صيد جاز ولووكل حلال حمالا ثم أحرم الموكل قبل القبض جازاً يضاولو باعصيداله في الحل وهوفي الحرم جاز والكن يسلمه بعدا خروج الى الحلولو

ومن دخل الحرم بصيد أرسله فان باعه ردالبيع ان بقى وان فات فعليه الجزاء ومن أحرم وفى يبته أوقفصه صيد لا يرسله

تبایعاصیدا فی الحل مم أحرما فوجدالمشتری به عیبارجع بالنقصان ولیس له الردولوباع حلالان صیدا فاحرم أحدهما قبل القبض انفسخ البیع وتمامه فیه وسیأتی بعض هذا (قوله الی انه فاسد لاباطل) نقل التصریم بالفساد فی الشرنبلالیة بالفساد فی الشرنبلالیة الاحاديث الصحيحة فىأن لهاح ماانهامن أخبار الآحاد فيمانع بهالباوى لان الشجر للدينة أمر تعربه البلوى وخبرالواحد اذاوردفياتم بهالبلوى لايقبل اذلوكان صحيحالاشتهر نقله فياعم به البلوى اه (قوله ومن دخل الحرم بصيد أرسله) أي فعليه أن يطلقه لأنه لما حصل في الحرم وجب ترك التعرض لحرمة الحرم اذهو صارمن صيد الحرم فاستحق الامن أرادبه مااذادخل به وهو عسك له بيده الجارحة لانهسيصر حبانهاذا أحرم وفي بيتهأوفي قفصه صيدلا يرسله فكذلك اذادخل الحرم ومعهصيد في قفصه لافى يده لايرسله لانه لافرق بينهما فالحاصل انمن أحرم وفي يده صيد حقيقة أودخل الحرم كذلك وجبارساله وانكان في بيته أوقفصه لايجب ارساله فيهما فنبه بمسئلة دخول الحرم هذا على مسئلة المحرم ونبه بمسئلة المحرم الآتية على مسئلة الحرم وعم الداخل ليشمل الحلال والمحرم وليس المراد من ارساله تسييبه لان تسيب الدابة حرام بل يطلقه على وجه لايضيع ولايخرج عن ملكه بهذا الارسال حتى لو خ جالى الخلفلة أن يسكه ولوأخذه انسان يسترده وأطاقى فى الصيد فشمل ما اذا كان من الجوارح أولافلودخل الحرم ومعه بازى فارسله فقتل حمام الحرم فانه لاشئ عليه لانا فعل ماهو الواجب عليه وقد قدمناه (قوله فان باعده دالبيع ان بق وان فات فعليه الجزاء) لان البيع لم يجز لمافيه من التعرض للصيد وذلك حرام ولزمه الجزاء بفوته لتفو يتالامن المستحق وأشار بقوله ردالبيع الىأنه فاسد لاباطل وأطلق فى بيعه فشمل مااذا باعه في الحرم أو بعد ماأخرجه الى الحل لانه صار بالادخال من صيد الحرم فلايحل الخواجه الى الحل بعد ذلك وقيد بكون الصيدد اخل الحرم لانه لوكان في الحل والمتبايعان فى الحرم فان البيع صحيح عندا في حنيفة ومنعه مجدقيا ساعلى منع رميه من الحرم الى صيد في الحل كما قدمناه وفرق الامام بان البيع ليس بتعرض له حسا بل حكما وليسهو بأبلغ من أمره بذبح هذا الصيد بخــلاف مالو رماه من الحرم للاتصال الحسى هــنـا ماذكر الشارحون وفى المحيط خلافه فانهقال لوأخرج ظبية من الحرم فباعها أوذبحها أوأ كالهاجاز البيع والأكل ويكره لانهمال مملوك لان قيام يده على الصيد وهما في الحل يفيد الملك له في الصيد كمالو أثبت اليد عليه ابتداء الاان لله تعالى فيه حقوق وروده الى الحرم لكن حق الله تعالى في العين لا يمنع جو از البيع كبيع مال الزكاة والأضحية اه فقوله فى الختصر فان باعدأى الصيدوهوفي الحرم لامطلقا (قوله ومن أحرم وفي بيته أ وقفصه صيدلا يرسله) أي لايجب اطلاقه لان الصحابة كانوا يحرمون وفي بيوتهم صيود ودواجن ولمينقل عنهم ارسالها وبذلك جرت العادة الفاشية وهيمن احدى لحجج ولان الواجب عدم التعرض وهوليس بمتعرض من جهته لانه محفوظ بالبيت والقفص لابه غيرانه في ملكه ولوأرسله في مفازة فهو على ملكه فلا يعتبر ببقاء الملك أطلقه فشمل مااذا كان القفص في بده لانه في القفص لافي بده بدليل جواز أخــ ند المصحف بغلافه

(٦ - (البحر الرائق) - ثالث) وفى المحيط خلافه الخ) جزم فى النهر بان ما فى المحيط ضعيف موافقة لرواية ابن سهاعة قال فى البدائع روى ابن سهاعة عن محمد فى رجل أخر جصيدا من الحرم الى الحل أن ذبحه والانتفاع بلحمه ليس بمحرم سواءاً دى جزاءه أولم يؤد غيراً فى أكره هذا الصنع فان باعه واستعان بقيمته فى جزائه جاز اه وانظر من أبن يستفاد ضعفه من كلام البدائع مع انه جزم به فى الخانية فقال ولوذ بجهذا الصيد قبل التكفير أو بعده كره أكله تنزيها ولواستعان شمنه فى الجزاء كان له ذلك و يجوز به الانتفاع المشترى فى الخانية فقال ولوذ بجهذا الصيد قبل التكفير وهوراج على الصيد أيضاوقو له الامطلقا أى ليس المراد الاطلاق أى سواء كان فى الحرم في ما فى الحيط أو بعدا خراجه الى الحل وهذا حلى المكلم المتن على ما فى الحيط أو بعدا خراجه الى الحل وهذا حلى المكلم المتن على ما فى الحيط المساحدة و المحافقة المناس المراد الاطلاق المناس على ما فى الحيط المناس المراحدة الى المحافقة المناس المراد المناس ا

(قوله وقيل يلزمه الرساله الخ) أشار الى ضعفه قال فى النهر وعبارة فرالاسلام تؤذن بترجيح الاول حيث قال و يستوى ان كان القفض فى يده أوفى رحله وقال بعض مشايخنا ان فى يده يلزمه ارساله اه (قوله بان يرسله فى بيت الخ) اعترضه ابن الحكال فقال ومن قال بان يخليه فى بيته ف كانه غافل عن شمول المسئلة للمحرم المسافر الذى لا بيت له ومن قال أو يودعه ف كانه غافل عن ان يد المودع كيد المودع كذا فى حواشى مسكين عن الجوى قات (٢٤) دفعه فى النهر فقال وأفاد فى فوائد الظهيرية ان يد خادمه كرحله و بداند فع

للحدث وقيل يلزمه ارساله على وجه لايضيع بان يرسله في بيت أو يودعه عند انسان بناء على كونه في يده بدليل إنه يصيرغاصباله بغصب القفص وقيد بكونه في بيته أوقفصه لانه لوكان بيده الجارحة لزمه ارساله اتفاقافلوهاك وهوفي يدهلزمه الجزاء وانكان مالكاله للجناية على الاحرام بامساكه وفى المغرب شاة داجن ألفت البيوت وعن الكرخي الدواجن خلاف السائمة اه فالمراد بالصيد نحو الصقر والشاهين و بالدواجن نحوالغزالة (قوله ولوأخذ حلالصيدافاج مضمن مرسله) يعنى عندالامام وقالا الايضمن الان المرسل آمر بالمعروف ناه عن المنكروما على المحسنين من سبيل وله انه ملك الصيد بالاخذ ملكا محترما فلا يبطل احترامه باح امه وقد أتلفه المرسل فيضمنه والواجب عليه ترك التعرض ويمكنه ذلك بإن يخليه في بيته فاذا قطم يده عنه كان متعديا قال في الهداية ونظيره الاختلاف في كسر المعازف اه آلات اللهوكالطنبور أطلق في الارسال فشمل مااذا أرسله من يده الحقيقية أوالحكمية أي من يبته اكن يضمنه في الثاني اتفاقا كندافي شرح ابن الملك للمجمع (قوله ولوأخنه محرم لايضمن) أي لايضمن مرسلهمن يدة اتفاقالانه لم على كه بالاخذ لان الحرم لا علك الصيد بسبب من الاسباب لانه عرتم عليه فصاركا للروا لخنز يركذاقالوا ومقتضاه انهلو باعه الحرم فبيعه غيرمنعقدا صلاوقد صرح فى الحيط بفسادالبيع والمرادمن قوطم المحرم لاعلك الصيدبسبب من الاسباب الاختيارية كالشراء والهبة والصدقة والوصية وأماالسبب الجبرى فيملكه به كمااذاورث من قريبه صيدا كاصرح به في المحيط وأشار الى أنه لوأرسله المحرم فاخذه حلال محل مرسله فانه يأخذه مرسله فى الصورة الأولى بمن هوفى يده لانه لم يخرج عن ملكه ولا يأخذه في الثانية لانه لم يكن مالكاأ صلا (قوله فان قتله محرم آخر ضمنا ورجع آخذه على قاتله) لوجود الجناية منهما الآخذ بالاخذ والقاتل بالقتل فلزمكل واحدمنهما جزاء كامل ورجع الآخذعلى القاتل بماغرم لانأ داءالضمان بوجب ببوت الملك فى المضمون بالاخه السابق وقد تعذر اظهاره فى عين الصيد فاظهر ناه فى بدله لانه قائم مقام الملك فى حق الرجوع ببدله كمن غصب مدبر اوقتله انسان في يده يرجع بماضمن على القاتل وان لم يملك المدبر فكذاهذا بل أولى لان المدبر لا يملك بسببما والمحرم علك الصيدبسبب الارث كاقدمناه وانماقيد بكون القاتل محرما آخولقو لهضمنا فان القاتل لو كان حلالافان كان الصيد في الحرم لزمه الجزاء وان كان من صيد الحل لاضمان عليه بالقتل الكن يرجع عليه الآخذ بماضمن فالرجوع لافرق فيه بين المحرم والحلال وفى المحيط ولوكان القاتل نصرانيا أوصبيا فلاجزاء عليه للة تعالى ويرجع عليه الآخة بقيمته لانه يلزمه حقوق العبادد ون حقوق اللة تعالى وقيد بكون القاتل أدميا فانه لوقتله بهيمة انسان فان الجزاءعلى الآخة وحده ولارجوع للآخذ على أحدكما ذ كره الاسبيج ابى وأطلق في الرجوع فشمل مااذا كان الآخذ كفر بالصوم فيرجع الآخذ بالقيمة مطلقاوهوظاهرمافى النهاية لكنصرحف المحيط عن المنتقى انه انكفر بالصوم فلارجو عله لانهلم يغرم شيا اه وجزم به الشارح واختاره في فتح القدير (قوله فان قطع حشيش الحرم أوشجراغير

مندع بعض المتأخرين ا ايداعه على القول بارساله فان يدالمودع كيده فهـ لا كانت يدخادمه كيده (قوله فالمراد بالصيد نحوالصقر الخ) حلف النهر الصيود على الصيود الوحشيات على الصيود الوحشيات والدواجن على المستأنسة مقال ومن خص الصيود بالطيور والدواجن بغيرها كالغزالة فقـد أبعـد اه ومراده التعريض بصاحب

ولوأخد حلال صيدافا حرم ضمن مرسله ولوأخده محرم لايضمن فان قتله عرم آخرض منا ورجع آخده على قاتله فان قطع حشيش الحرم أوشجراغير

غاية البيان فان ماذ كره المؤلف مأخو ذمنه (قوله وهو يقتضى أن يفتى بقوله بقوله مافى البرهان أيضا قال فى الشرنبلالية وفى البرهان قول أبي حنيفة رحمه الله الستحسان وهدنا نظير المعازف (قوله وأما السبب المعازف (قوله وأما السبب المعازف (قوله وأما السبب

الجبرى الخ) قال في النهر لكن في السراج انه لا يملك بالميراث وهو الظاهر لماسياتي (قوله في الصورة علوك الله وهي قول المتن ولوا خذ حلال والمراد بالثانية قوله ولوا خذه محرم (قوله وقد تعذر اظهاره) أى اظهار الملك في المضمون لمامرانه لا يملكه سبب من الأسباب (قول المصنف فان قطع حشيش الحرم) قال في اللباب ولوحش الحشيش فان خرج مكانه مثله سقط الفيان بلكان عليه مانقص وان جف أصله كان عليه قيمته شرح والافلا الهاي المالية الم

القيديعني قوله غير مملوك المحاهو لاخواج مالوأ نبته النسان فلاشئ بقطعه لملكه اليه ولا يرد مامر أي عن الحيط لان المتون اغماهي على قول المحاه وان رجح خلافه وقد عامت ان علك خلافه وقد عامت ان على قول الرمام غير متحقق أرض الحرم على قول فوجوب القيمتين غير متصور وهذا مماختي على متصور وهذا مماختي على المقام و بهذا التقرير الماوك الذي لم المراد بغير المماوك الذي لم المراد بغير المماوك الذي لم

علوك ولاعماينبته الناس ضمن قيمته الافيما جف

ينيته أحدسواء كان علوكا أولا اه وفيايأتي مين كالرم الفتح اشارة الى هذا الجواب لكن لايخين مافيه على المتأمل النبيه لان الاحتراز عمالوأنبته انسان اغايتأتي على قولهما بتحقق ملك الحرم ومايستنبت فيه لاعلى قول الامام (قوله فافيه الجزاء هومانبت بنفسه الخ) أي كام غيلان سواءكان عاوكا بان يكون فيأرض ماوكة لاحد أوغير عاوك لباب وشرحه (قوله كصيدالحرم) أى في حق الحلال لان

عاوك ولاعماينبته الناس ضمن قيمته الافياجف لحديث الصحيعين لا يختلي خلاها ولا يعضد شوكها والخلابالقصر الحشيش واختلاؤه قطعه والعضد قطع الشجرمن بابضربكذاني المغرب وفي فتح القدير الخلاهوالرطب من الكلا والشجراسم للقائم الذي بحيث ينمو فاداجف فهو حطب وقدد كرالنووى عن أهل اللغة ان العشب والخلااسم للرطب والحشيش اسم لليابس وان الفقهاء يطلقون الحشيش على الرطب واليابس مجازا وسمى الرطب حشيشا باعتبار مايؤل اليه اه فقدأ فادالحديث ان المحرم هو المنسوب الى الحرم والنسبة اليه على الكمال عندعدم النسبة الى غيره قيد بكونه غير ملوك لانه لوقطع ما أنبته الناس فانه لايضمن للحرم بل يضمن قيمته لمالكه وقيد بقوله عمالا ينبته الناس لانه لوقطع مانيت بنفسه وهومن جنس ماينبته الناس فانه لاضمان عليه لانه انما نبت ببذروقع فيه فصار كااذاعم آنه أنبته الناس ولهذأ يحل قطع الشجر المثمر لانه أقيم كونه مثمر امقام انبات الناس لان انبات الناس في الغالب للثمر وقال فى الحيط وغيره ولو نبت شـ جرأم غيلان بارض رجل فقطعه آخو لزمه قيمتان قيمة للشرع وقيمة للالك كالصيد المماوك في الحرم أوالاحرام اه وهي واردة على المصنف فالمرادمن قوله أوشجرا غيرمماوك الشجر الذى لم ينبته أحدسو اءكان مملوكا ولاولذالم يذكرالملك فى أكثرا المتب انماذكروا مالم ينبته الناس فالحاسل ان النابت فى الحرم امااذخراً وغيره فالاول سيستثنيه والثانى على ثلاثة اماان يجفأو ينكسرأوليس واحدامنهما وقداستثني ماجف أى يبس ويلحق به المنكسر وأماماليس واحدامنهمافهو على قسمين اماأن يكون أنبته الناس أولاوالاوللا شي فيه مسواء كان من جنس ماينيته الناس أولاوالثاني انكان من جنس ماينبته الناس فلاشئ عليه والاففيه الخزاء فافيه الجزاء هو مانت بنفسه وايس من جنس ماأ نبته الناس ولامنكسرا ولاجافا ولااذخوا وفى المحيط ولوقطع شجرة في الحرم فغرم قيمتها ثم غرسها مكانها ثم نبتت ثم فلعها ثانيا فلاشئ عليمه لانهمل كهابالضمان وأشار بقوله ضمن قيمتهالىانهلامدخــللصومَهنا كصيّدالحرم وأطلقفىالقاطع فشــمـلالحلال والمحرم وقيد بالقطع لانه ليس في المقاو عضمان ذكره ابن بندار في شرح الجامع وأشار بالضمان أيضاالي انه يملكه باداءالضمان كمانى حقوق العباد ويكره الانتفاع به بعد القطع بيعا وغييره لانهلوا بيحذلك لتطرق الناس اليه ولم يبق فيه شجر كذا قالوا وهو يدل على ان الكراهة نحر عية وفي المحيط ولو باعه جاز الشترى الانتفاع بهلان اباحة لانتفاع للقاطع تؤدى الى استئصال شجر الحرم وفي حق المشترى لالان تناوله بعدانقطاع النماء اه وفىشرح المجمع وبخلاف الصيد فان بيعه لايجوزوان أدى قيمته اه فالحاصل انشجرا لحرم علك باداء القيمة وصيدا لحرم لا علك أصلاوأشار بعدم الضمان فيماجف الى انه يحل الانتفاع به لانه حطب ثماء لم إن قوله ماونيت الشجر بارض رجل ملكه انما يتصور على قو لهماأ ماعلى قول أبى حنيفة لا يتصور لانه لا يتحقق عنده تملك أرض الحرم بل هي سوائب عنده كذافي فتحالقد يروأرادبالسوائب الاوقاف والافلاسائبة فيالاسلام وصرحفي الهدايةبان قولهما روايةعن الامام وفى غاية البيان قال محدفى أم غيلان نبتت فى الحرم فى أرض رجل ليس لصاحبه قطعه ولوقطعه فعليه لعنةاللة تعالى اه وقد قدمناان العبرة لاصل الشحرة لالاغصانها لكن قال في الاجناس الاغصان تابعة لاصلها وذلك على ألاثة أقسام أحده اأن يكون أصلها في الحرم والاغصان فى الحل فعلى قاطع أغصانها القيمة والثانى أن يكون أصلها فى الحـ لوأغصانها فى الحرم لاضمان على القاطع فىأصلها وأغصانها والثالث بعض أصلهافى الحلو بعضه فى الحرم فعلى القاطع الضمان سواء

المجرم تلزمه قيمة يخير فيها بين الهدى والاطعام والصوم كاقدمه عن الهداية عند قول المآن و بذبح الحلال صيد الحرم قيمة يتصدق بهالاصوم وقدمناه أيضاعن اللباب وشرحه (قوله فان بيعه لا يجوز) أى لا يصح

(قوله واجابا بمنع الحرج الخن) قال في البرهان ولقائل ان يقول الناحتياج أهل مكة الى حشيش الحرم لدواجهم فوق احتياجهم الى الأذخو لعدم انفيكا منه المنه وعشرة فاوحرم عيه لخرج الرعاة كل يوم ما نعين لهامنه الى احدى الجهات في زمن ثم عادوا في مشله وقد لا يبقى من النهار وقت ترعى فيه الدواب الى ان تشبع (ع ع) على ان أصل جعل الحرم انما كان ليأمن أهله على أنفسهم وأمو الهم فلولم بجز

المسمرعى حشيشه للطفوا كمغيرهم قالاللة تعمالى أو لم يروا أنا جعلنا حرما آمنا و يتخطف الناس من حولهم ذكره في معرض الامتنان عليهم حيث كانت العرب حول مكة يغزو بعضهم بعضايتغاورون و يتناهبون وأهل مكة قارون آمنون فيها لايغزون ولايغارعليهم مع قلتهموفي قولهصلى اللهعليه وسلم وحرمرع حشيش الحرم وقطعه الاالاذخر وكلشئ فعلى المفردية دم فعلى القارن دمان

لا بختلى خلاها وقوله ولا يعضد شوكها وسكوته عن المنى المراق المجوازه ولو كان الرعى مشله لبينه ولا مساواة بينه سماليلحق به دلالة اذالقطع فعلم المجماء يعقل والرعى فعل المجماء الناس وليس فى النص دلالة على نفى الرعى ليلزم من اعتباراله اوى معارضته من اعتباراله اوى معارضته من اعتباراله المي المنائي الرعى المنائية المنائية

كان الغصن من جانب الحن أومن جانب الحرم اه (قوله و حرم رمى حشيش الحرم وقطعه الاالاذ تر) لاطلاق الحديث ولايختلي خلاها لانه لافرق بين القطع بالمناجل والمشافر والمنجل مايحصد به الزرع والمشفر للبعير كالحجلةمن الفرس والشفةمن الانسان وجوزأبو يوسف رعيمه كان الحرجف حق الزائر بن والمقيمين وأجاما عنع الحرج لان الحلمن الحل متيسر وائن كان فيه حرج فلا يعتبر لان الحرج انمايعتبر في موضع لانص عليه وامامع النص بخلافه فلا واما الاذخر فهونبت معروف عكة وقد استثناه عليه الصلاة والسلام بالنماس العباس كماعرف فى الصحيح وذكر فى البدائع ثلاثة أوجه الاول انه عليه الصلاة والسلام كان في قلبه هذا الاستثناء الاأن العباس سبقه فاظهر النبي صلى الله عليه وسلم بلسانهما كان فى قلبه الثانى يحتمل ان الله تعالى أمره أن يخبر بتحريم كل خلامكة الامايستشنيه العباس وذلك غير ممنع الثالث بحتمل انه عليه الصلاة والسلام عمم المنع فلما سأله العباس جاءه جبريل برخصة الاذخوفاستثناه وهواستثناء صورة تخصيص معنى والتخصيص المتراخي عن العام نسخ عندنا والنسخ قبل التمكن من الفعل بعد التمكن من الاعتقاد جائز عندنا اه وقيد بالحشيش لان الكمائة من الحرم يجوزأ خلفها لانهاليست من نبات الارض وانماهي مودعة فيهاولانها لاتنمو ولاتبق فاشهت اليابس من النبأت وأشار المصنف بذ كرصيد الحرم وشجره وحشيشه الى انه لا بأس باخراج حجارة الحرم وترابه الىالحل لانه يجو زاستعماله فى الحرم فغي الحلأولى كذافى المحيط وغيره وكذلك يجوز نقلماء زمزم الى سائر البلاد للعلة المذكورة وأماثياب الكعبة فنقل أئمتنا الهلايجوز بيعها ولاشراؤها من بيعها لانهامال بيت المال ولاشك ان التصرف فيه للامام فيث جعله عطاء لقوم مخصوصين فان البيع جا رزوهكذا اختاره الامام النووى في شرح المهذب فقال ان الامر فيها الى الامام يصرفها في بعض مصارف بيت المال بيعاوعطاء لمارواه الازرق ان عمر رضى الله عنه كان ينزع كسوة البيت كل سنة فيقسمها على الحاج ولانه لولم يجز التصرف في كسوتها لتلفت بطول الزمان قال ابن عباس وعائشة تداع كسوتهاو يحمل تمنهافي شبيل اللهوالمسا كين وابن السبيل ولابأس ان يلبس كسوتهامن صارت اليهمن حائض وجنب وغيرهما ثمقال النووي لايجوزأ خذشئ من طيب المعبة لاللتبرك ولالغيرهومن أخنشيا منه وزمه رده اليهافان أراد التبرك أتى بطيب من عنده فسحهابه عُمَا خذه اه (قوله وكل شئ على المفر دبه دم فعلى القارن دمان)أى دم لجته ودم لعمرته لانه محرم باحرامين عند ناعلى ماقدمناه وقدجني عليه ماوايس احرام الحج أقوى من احرام العمرة حتى يستنبعه كماقلنافي المحرم اذاقتل صيد الحرم انه يلزمه جزاء واحدالا حوام لانه أقوى لان الاحوامين سواء لانه يحرم بكل واحدمنهما مايحرم بالآخر والتفاوت انماهو فيأداءالافعال والتحقيق انالتعمددا بماهو بسببادخال النقص على العبادتين بسبب الجناية وأراد بوجوب الدم على المفردما كان بسبب الجناية على الاحرام بفعلشي من محظوراته لامطلقافان المفرد اذاترك واجبامن واجبات الحج لزمهدم واذاتر كه القارن لايتعدد

قال به ابن أبى ليلى والله أعلم كذافى حاشية المدنى عن حاشية شيخه على اللباب أقول وفى اللباب ولا يجوز رعى الحشيش ولوار تعته دابته حالة المشي لا شئ عليه ولا يجوز الخاذ المساويك من أراك الحرم وسائراً شجاره اذا كان اخضر الله (قوله وليس احرام الحيج أقوى الح) قال فى النهر لكن يرد عليه ما مرمن انه لوجام ع بعد ما طاف لها أر بعة أشواط نجب شاة ولوكان ذلك بعد الوقوف فيدنة فقالوا فى الفرق اظهار اللتفاوت بينهما ولونسا و يالم يتفاوت

ان بدخــلاح الحيج والظاهران الذي اختار البقاءمثلمن ساق الهدى كإيدل عليه التحقيق السابق ومسئلة منجع بين حجتين الآنية مرأيته في اللباب حيث قال وما ذ كرناهمن لزوم الجزاءين عـلى القارن هو حكم كل من جمع بين الاحرامين كالمتمتع الذي ساق الحدى أولم يسقه واكن لم يحلمن العمرة حتى أحرم بالحج وكذا منجع بين الجتين أحرم بمائة حجة أوعمرة ثم

الاأن يجاوز الميقات غير

جن قبل رفضهافعليهمائة جزاء اه (قوله وقدقدمنا انالدهال) أيعند قول المتن فاذا حلق يوم النحرحل من احواميه (قوله فلا عاجة الى استثنائه) قال في الشرنبلالية الكن ذ كرابيان قولزفر اه أى للتنصيص على مخالفته (قولهوأوردفى غايةالبيان الخ)أقول أوصل في اللباب المستثنيات الى اثني عشر وفي شرحه كالم طويل فراجعهما (قدوله وأما مسئلة الحلق قبل الذبح الخ) ماأجاب به هذا قد

الدم عليه لانه ليس جناية على الاحرام وأراد بالدم الكفارة سواء كانت دما وصدقة فاذافعل القارن مايلزم المفرد به صدقة لزمه صدقتان كاصرح به الولوالجي فى فتاواه وسواء كانت كفارة جناية أوكفارة ضرورة فاذا لبسأ وغطى رأسه للضرورة تعددت الكفارة وأراد بالقارن من كان محرما باحرامين قارنا كان أومتمتعا ساق الهدى فاناقدمناان المتمتع اذاساق الهدى لايخرج عن احوام العمرة الابالحلق يومالنحروسيأتى فىباباضافة الاحرام الىالاحرام انمن جع بين حجتين وجني جناية قبل الشروع فى الاعمال فانه يلزمه دمان عند أبى حنيفة لانه محرم باحوامين كالقارن وأطلق فى لزوم الدمين فشمل مااذا كأن قبل الوقوف بعرفة أو بعده ولاخلاف فماقبله وامافيا بعده فقدقدمنا اختلاف المشايخ في ان احرام العمرة في حق القارن ينتهي بالوقوف أولا في قال بانتهائه لا يقول بالتعدد ومن قال ببقائه قال بهوذ كرشيخ الاسلام ان وجوب الدمين على القارن اذا كانت الجناية قبل الوقوف فى الجاع وغيره أمابعـ به الوقوف فني الجاع يجب دمان وفي سائر المحظور ات دم واحد اه وقد قدمنا ان المذهب بقاء احرام عمرة القارن بعدا اطواف الى الحلق فيلزمه بالجناية بعد الوقوف دمان سواء كان جاعاً وقتل صيداً وغيرهما وقدمنا أن الصواب الهينتهي بالحلق حتى في حق النساء حتى لوجامع القارن بعدا لحلق لايلزمه لاجل العمرة شئ فافى الاجناس كانقله فى غاية البيان من ان القارن اذا قتل صيدا بعدالوقوف يلزمه دم واحد ففرع على قول من قال بانتهاء احرام العمرة بالوقوف وقدعامت ضعفه (قولهالاأن يجاوز الميقات غير محرم) استثناء منقطع لانه ليس داخـ الافهاقبله لان صدر الكلام اعا هوفهالزم المفردبسبب الجناية على احرامه والمجاوز بفيراح امليكن محرماليخرج لانه يلزمه دمسواء أحرم بعدذلك بحج أوعمرةأو بهماأ ولميحرم أصلافلاحاجةالى استثنائه فى كلامهم لكن على تقدير أن يحرم بعدالمجاوزة فقدأ دخل نقصافي احرامه وهوترك جزءمنه بين الميقات والموضع الذي أحرم فيهفتوهمزفرانهاذا أحرمقارناانهأدخلهذا النقص علىالاحوامين فاوجبدمين وقلنا ان الواجب عليه عند دخول الميقات أحدالنسكين فاذاجاوزه بغيرا حرام ثمأ حرم بهما فقدأ دخل النقص على مالزمه وهو أحدهما فلزمه جزاء واحدوأ وردفى غاية البيان على اقتصارهم فى الاستثناء على هذه المسئلة مسائل منها ان القارن اذا أفاض قبل الامام يجب عليه دم واحد كالمفرد ومنها اذاطاف طواف الزيارة جنباأ ومحدثا وقدرجع الىأهاه يجبعليه دم واحدومنهاان القارن اذاوقف بعرفة ثم قتل صيدافعليه قيمة واحدة كافى الاجناس ومنهااذا حلق قبلأن يذبح فانه يلزمه دم واحد ومنهاان القارن اذاقطع شجرالحرم فانه يلزمه قيمةواحدة كالمفرد اه فالحاصل ان المستثنى عدةمسائل لامسئلة واحدة والتحقيق انه لااستثناء أصلااما مسئلة الكتاب فقدقه مناانه استثناء منقطع وامامسئلة الافاضة فانما وجب بسبب ترك واجبمن واجبات الحج وليس هوجناية على الاحرام كاقدمناه ولاخصوصية لهمندا الواجببل كلواجب من واجبات الحيج فانهلا تعلق للعمرةبه وامامس ثلة الطواف جنبافانما وجبدم واحدلترك واجب من واجبات ااطواف لاللجناية على الاحرام ولهمذالوطاف جنباوهوغير محرم فانه يلزمه دم وان كان الدم متنوعا الى بدنة وشاة نظرا الى كمال الجناية وخفتها وامامسيئلة فتل الصيد بعدالوقوف فالمذهب لزوم دمين ومافى الاجناس ضعيف كماقدمناه وامامسئلة الحلق قبل الذبح فأنه لايلزم المفردبه ثنئ لان الذبح ليس بواجب عليه وهمانما أوجبوا التعدد على القارن فعايلزم المفرد به كفارة وليس على المفر دبه شي فلا يتعدد الدم على القارن وامامس شاة قطع شجر الحرم فهو من باب الغرامات لاتماق للا حرام به بخلاف صيدا لحرم اذاقتله القارن فانه يلزمه قيمتان - كاصر ح به

عزاه فياسبق الى العناية وقدمناعن السعدية مافيه فالاوجه ذكر ماقدمه هناك عن غاية البيان من انه لم يجن الاعلى الرام الحيج الفراغه من أفعال العمرة فيلزمه دم واحدوهو الذي مشي عليه في السعدية وقدمنا مافيه أيضافر اجعه عند قوله ودمان لوحلق القارن قبل الذبح

ولوقتــل المحرمان صيدا تعددالجزاء ولوحلالانلا ويبطل بيـعالمحرم صيدا وشراؤه

(قولهوان كان قداصطاده وهو حلال الخ) قال الرملي فيهد لالة على ان البيع في هـ د الصورة فاسـ د و به صرح فى النهرمع انه داخل في عموم كالام المصنف وكالامه صريح في ان المشترى محرمأيضا فيكون مخرجا ليكادم المصنف عين الاطلاق فقوله سواءكانا محرمين أوأحدهماالخ مستدرك فتأمله وقوله وان كان قداصطاده وهو حلال الى قوله يضمن له قيمته وأما الجزاء فعلى كل واحديصلح جوابالماألغز به بعضهم بقوله عندى سوال حسن

مستظرف فرع على أصلين قد تفرعا أتلف شيأ برضامالكه * ويضمن القيمة والمثل معا ولمأرمن نظم الجواب فنظمته بقولى

هذاحلال باعصيدا محرما ه فاحى احرامه ومارعى وأتلف الصيد المبيع جانيا * فضمن القيمة والمشلمعا إه قات لكن فيه ان المبيع فاسدا علكه المشترى بالقبض فالمالك هذاهو المشترى لاالبائم

الاسبيجابي وغديره لانهاجناية على الاحوام وهومتعدد كافدمناأن أقوى الحرمتين تستتبع أدناهما والاحرام أقوى فكان وجوب القيمة بسبب الاحرام فقط لابسبب الحرم وانما ينظر الى الحرم اذا كان القاتل حلالا والتهسب جانه الموفق وذكر في النهاية صورة يجب فيها على القارن دمان لاجل المجاوزة وهي مااذاجاوزفاح مبحج عمدخل مكةفاحرم بعمرة ولم يعدالى الحل محرماوهي غير واردة عايهم لان أحدالدمين للمجاوزة وهوالاولوالثاني الركهميقات العمرة لانهلاد خلمكة التحق بأهلها وميقاتهم في العمرة الحل (قوله ولوقتل الحرمان صيداتعدد الجزاء ولوحلالان لا) أى لايتعدد الجزاء بقتل صيدالحرم لماقدمناان الضمان في حق المحرم جزاء الفعل وهو متعدد وفي صيد الحرم جزاء المحل وهوايس بمتعدد كرجلين فتلارجلاخطأ بجب عليهمادية واحدة لانهابدل المحلوعلي كل واحدمنهما كفارة لانهاجزاءالفعل أشارالمصنف الىانهلواشترك محرم وحلالفي قتلصيدالحرم فعلى المحرم جيع القيمة وعلى الحـ الل فصفهالما ان الضمان يتبعض في حق الحلال والى انهلو كانوا أ كثرمن اثنين في صيدالحرم قسم الضمان على عددهم والى انهلواش ترك مع الحلال من لايجب عليه الجزاءمن كافر أوصى وجب على الحلال بقدر مأيخصه من القيمة اذا قسمت على العدد وفي الجامع الكبير لوأخذ حلال صيدالحرم فقتله نصراني أوصي أو بهيمة في يده فعلى الحالال قيمته ولاشئ على النصراني والصدى ويرجع الحال بماضمن عليهما لانه لولاقتلهم النمكن الحالالمن ارساله وذكر الاسبيجابي أمه لواشترك حلال ومفردوقارن فى قتـــل صيدالحرم فعلى الحلال ثلث الجزاء وعلى المفردجزاء كامل وعلى القارن جزا آن اه ولم يبين المصنف الجزاء الذي يجب على الحلالين بقتل صيد الحرم مع ان فيد تفصيلاوهوانهما انضر باهضر بةواحدة فات كانعلى كلواحدمنهما نصف قيمته صحيحا وانضر بهكل واحدمنهماضربة فان وقعامعافانه يجبعلى كل واحدمنهماما نقصته جواحته نميجب على كل واحد منهما نصف قيمته مجروحا بجراحتين لان عنداتحاد فعلهما جيع الصيد صار متلفا بفعلهما فضمن كل نصف الجزاء وعند الاختلاف الجزء الذي تلف بضربة كل هو المختص باتلافه فعليه جزاؤه والباق متلف بفعلهما فعلم ماضمانه وانكان الضارب له حلالا ومحرما كذلك ضمن كلواحدما نقصته جواحته ثميضمن الحلال نصف قيمته مضرو بابالضر بتين وعلى المحرم جيع قيمته مضرو بابالضر بتين ولولم يقعامها بان جرحه الحلال أولائم ثني المحرم ضمن الحيلال ماانتقص بجرحه صحيحاونصف قيمته وبهالجراحتان لان النقصان حصل بالجرح وهو صحيح والهدااك حصل بأثر الفعل وهومنقوص بالجراحتين وعلى المحرم قيمته وبهالجرح الاوللانه حين جرح كان منقوصا بالجرح الاول ولوقطع حللل يدصيد مفقأ محرم عينه مجرحه قارن فات فعلى الحلال قيمته كاملة لأنه استهاكه معنى وهو صحيح لانه فوت عليه جنس المنفعة وعلى الثاني قيه تهو به الجرح الاول لانه استهلكه معنى وعلى القارن قيمتان وبه الجنايات لانه أتلفه حقيقة بأثر الفعل وهومنة وصبهما وتمام تفار يعه في الحيط (قوله و يبطل بيع الحرم صيد اوشراؤه) لان بيعه حيا تعرض للصيد بفوات الامن وبيعه بعدماقتله بيعميتة كذاعلله في الهداية والظاهر من الصيدهوالحي وأمالليتة فعاوم بطلان بيعها وأشارالى اندلوهلك فى يدالمشترى فانهلاضمان عليه للبائع اذاكان قداصطاده البائع وهومحرم لانهلم بملكهوان كان قدامطاده وهوحلال ثمأ حرم فباعه فان المشترى يضمن له قيمته وأما الجزاءفعلى كل واحد حزاء كامل لان البائع جنى بالبيع والمشترى بالشراء والاخذوا عما كان البيع باطلاولم يكن فاسدالان الصيد فى حق المحرم محرم العين بقوله تعالى وحرم عليكم صيدالبرمادمتم حرما أضاف التحر بمالى العين فأفاد سقوط التقوم فى حقه كالخرفى حق المسلم وحاصله اخراج العين عن

ومن أخرج ظبية الحرم فولدت فاتاضمنهمافان أدى جزاءها فولدت لايضمن الولد

(قوله فاولم يفعل ودفعه الى المغصو منال) أقول الصورة مشكل لمام عند قول المتن ولوأخل حلال صيدا فاحرم ضمن مرسلهمن انهقد أتلفه المرسل فيضمنه والواجب عليه ترك التعرض ويمكنه ذلك بأن يخليه في بيته فاذا قطع يدهعنه كان متعديا اه فقوله والواجب عليه ترك التعرض الخصريم في انه لايلزمه ارساله من يده لامكان تخليته فى بيته فه_الا كان دفع الغاصب مثل تخلية المالك فليتأمل (قوله ولو أخر جها من الحرم فباعها أوذ يحهاالخ) تقدم عن النهراله ضعيف تأمل

أوأحدهما ولهذا أطلقه المصنف فأنه أفادأن بيع المحرم باطل ولو كان المسترى حلالاوان شراءه باطل وان كان البائم حـ الالاواما الجزاء فأيما يكون على المحرم حتى لوكان البائع حلالاوالمشـترى محرم لزم المشترى فقط وعلى هـ ندا كل تصرف فان وهب صيدافان كامامحرمين لزم كل واحد جزاءوان كان أحدهما محرمالزمه فقط ولوتبايعا صيدافى الحل نمأح وماأ وأحدهما نم وجدالمشرى بهعيبا رجع بالنقصان وليس له الردوعلى هـ نالوغصب حلال صيد حلال ثم أحرم الغاصب والصيدفى يده لزمه ارساله وضمان قيمته للمغصوب منه فاولم يفعل ودفعه الى المغصوب منه حتى برى من الضمان له كان عليه الجزاء وقدأساء وهذالغز يقال غاصب يجبعليه عدم الردبل اذافعل بجب به الضمان فاوأ حرم المغصوب منه مردفعه اليه فعلى كل واحدمنهما الجزاء (قوله ومن أخر ج ظبية الحرم فولدت فاناضمنهما فان أدى جزاءها فولدت لايضمن الولد) لان الصيد بعد الاخراج من الحرم بقي مستحق الامن شرعا ولهذا وجبرده الى مأمنه وهنده صفة شرعية فتسرى الى الولدفان أدى جزاءها عمولدت ايس عليه جزاء الولدلان بعداداء الجزاءلم تبق آمنة لان وصول الخلف كوصول الاصل ولهذا علكها الذي أخرجها بعد اداءالجزاء ولهذالوذبحهالم تكن ميتة اكنهمكروه كذاقالوا وقدبحث فيهالحقق فى فتح القدير فقال والذى يقتضيه النظران اداء الجزاءان كان حال القدرة على اعادة مأمنها بالرد الى المأمن لا يقع كفارة ولايحل بمده التعرض لهبل حرمة التعرض الماقاعة وانكان حال المجزعنه بان هر بت في الحل بعد مأخ جهااليه خرجبه عن عهدتها فلايضمن مايدث بعدالتكفيرمن أولادها ولهان يصطادها وهذالان المتوجه قبل المجزعن تأمينها اعماهو خطاب الردالي المأمن ولايزال متوجهاما كان قادرا لان سقوط الامرانماهو بفعل المأمور بهمالم يعجزولم يوجد فاذا عجز توجه خطاب الجزاء وقدصر ح بإن الاخذ اليس سبباللضمان بل القتل بالنص فالتكفير قبله واقع قبل السبب فلايقع الانفلا فاذامات بعداداء هـ ذا الجزاءلزم الجزاءلانه الآن تعلق خطاب الجزاءهـ ذا الذي أدين الله به وأقول يكره اصطيادها اذا أدى الجزاء بعدالهرب مظفر بهابشبهة كون دوام المجزشرط اجزاء الكفارة الااذا اصطادها ايردهاالي الحرم اه وقديقال انه لا يخاواماأن يكون الخرج محرماأ وحلالافان كان محرما فلاشك انسبب الضمان قدوج فوهوالتعرض الصيدفان الآية وان أفادت حمة القتل أفادت السنة حرمة التعرض قتلاأ وغيره وله_ نداوجب الضمان بالدلالة وليست قتلا وقد صرحوا كاقدمناه بإن الحرم اذاجر حصيدافكفر عممات فانه لايلزمه كفارة أخرى لانه أدى بعدالسبب وليس قت الاوان كان الخرج حلالافالنص الحديثى أفادح مة التنفير كاقدمناه بقوله ولاينفر صيدها ولم يخص القتل والمراد من التنفير التعرض له فانه حرام كالقتل وان كان لا يجب عليه بالد لالقشئ فاذا أخر جها فقد اتصل فعله مهافو جدسد الضمان فجازا التكفيرفاذا أدى الجزاءملكهاملكا خبيثا ولهنا فالوايكره أكاهاوهي عنداطلاقهم منصرفة الى الكراهة التحر عية فدل انهجب ردهاالى الحرم بعدأداء الجزاءولوكان القتل عيناسبباللحزاء لم يجب الجزاء باخراجها وعدمقدرته على ردها الى الحرم بهربها فالظاهر ماذهب اليه أعمتنا وأشار المصنف رجه الله تعالى بحكم الزيادة المنفصلة الى الزيادة المتصلة كالسمن والشعرفان أخوج حلال ظبية الحرم فازدادت قيمتهامن بدن أوشعر ثمماتت فان لم يؤد جزاءها قبل موتها فالزيادة مضمونة وانأدى جزاءها قبل موتها فهيي غير مضمو نة لانه انعدم أثر الفعل بالتكفير حتى لوأ نشأ الفعل فيهالم يضمن ولوأخر جهامن الحرم فباعها أوذبحها أوأ كاهاجاز البيع والأكل ويدره وحكمالز يادة عندالمشترى قبل التكفيرو بعده على ماذ كرناه قبل الشراء كذافى الحيط وهو كاقدمناه

المحلية أسائر التصرفات فيكون التصرف فيهاعبثافيكون قبيحالعينه فيبطل سواء كانا محرمين

رباب مجاوزة الميقات بغيرا حوام و (قول المصنف من جاوز الميقات غير محرم) قال فى النهركان عليه أن يقول لزمه دم الاانه اكتفى على فهم اقتضاء من قوله بطل الدم (قوله وما فى اله المداية من التقييد باستلام الحجر وكذا فى بعض الدر وفى بعضها (٨٤) أواستلم بأوقال فى الشرن بلالية بعد نقله عبارة المؤلف فليحرره لم مجرد

يفيدان الاخراج من الحرمل كانسببا للضمانكان سبباللملك ولولم يؤدالجزاء والظبية الانقىمن الظباء والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب واليه المرجع والماب

﴿ باب مجاوزة الميقات بغيرا - ام ﴾

وصاه بماقباله لانه جناية أيضا الكن ماسبق جناية بعدالاحرام وهذاقبله والميقات مشترك بين الزمان والمكان بخلاف الوقت فانهخاص بالزمان والمراديه هناالميقات المكاني بدليل المجاوزة وقدقدمنا انهلا يجوز مجاوزة آخرالمواقيت الامحرما فاذاجاوزه بلااح ام لزمه دم وأحد النسكان اماحج أوعمرة لان مجاوزة الميقات بنية دخول الحرم بمنزلة ايجاب الاحوام على نفسمه ولوقال لله على أن أحرم لزمه اما حجأوعمرة فكذلك اذاوجب بالفعل كمااذا افتتح صلاة التطوع ثمأ فسدهاوجب عليه قضاء ركعتين كالوأوجبهابالقول (قولهمنجاوزالميقات غيرمحرم ممعاد محرماملبياأ وجاوز ثمأحرم بعمرة ثم أفسد وقضى بطلالدم) أىمن جاوزآخوالمواقيت بغيراحوام نمعاداليه وهومحرمولي فيهفقد سقط عنه الدمالذي لزمه بالمجاوزة بغيراحوام لانهقد تدارك مافاته أطلق الاحوام فشمل احوام الحبج فرضا كانأونفلاواحوام العمرة وأشار الىأنهلو عادبغيراحوام ثمأحوم منه فانه يسقط الدم بالاولى لانه أنشأ التلبية الواجبة عندابتداءالاحرام ولهذا كان السقوط متفقاعليه وقيد بكونه ملبيافي الميقات لانه لوعاد محرما ولمياب فى الميقات فانه لا يسقط الدم عنه وهو قول الامام لانه لا يكون متداركا لمافاته الابها وعندهما يسقط الدم مطلقا كمالو أحرم من دويرةأهله ومر بالمواقيت ساكتافا نه لاثبئ عليـ اتفاقا وجوابه انالاحرام من دو يرةأهله هوالعزيمة وقدأني به فاذاترخص بالتأخير الى الميقات وجب عليه قضاء حقه بانشاء التلبية وأشارالي أنهلوعاد محرما ولميلب فيه لكن لي بعدما جاوزه ممرجع ومر بهسا كتافانه يسقط عنه بالاولى لانه فوق الواجب عليه في تعظيم البيت وأطلق في العود فشمل مااذاعادالى الميقات الذى جاوزه غبرمحرم أوالى غييره أقرب أوأبعد لان المواقيت كالهاسواء فى حق الاحرام والاولىأن يحرم من وقته كذافى المحيط وقيدنا بكونه جاوز آخرالمواقيت لماقدمناه في باب الاحرام انهلايجب الاعند النحوا ويجوز محاوزة ميقاته بغيراح ام اذا كان بعده ميقات آخ وترك المصنف قيدالابدمنه وهوأن يكون العود الىالميقات قبل الشروع فيالاعمال فلو عاءاليه بعدماطاف شوطالايسقط عنهالدم اتفاقا وكذابعد الوقوف بعرفة من غير طواف لان ماشرع فيهوقع معتدا به فلا يعودالى حكم الابتداء بالعودالى الميقات ومافى الهداية من التقييد باستلام الحجرمع الطواف فليس احتراز بإبل الطواف يؤكدالدم من غيراستلام كمانبه عليه في العناية ولميذ كرالمصنف أن العودأفضل أوتركه وفى المحيط انخاف فوت الحج اذاعادفانه لايعود ويمضى فى احرامه وان لميخف فوته عادلان الحج فرض والاحرام من الميقات واجب وترك الواجب أهون من ترك الفرض اه فاستفيدمنه انه لاتفصيل في العمرة وانه يعود لانها لاتفوت أصلاو بما قررناه علمأنه لاحاجة الى قوله أوجاوز ثمأ حرم الى آخره لدخوله تحت قوله مم عاد محرما ملبيالانه لافرق كماعامت بيناح ام الحجوالعمرة أداءأ وقضاءوان كان أفرده الأجل أن زفر يخالف فيهافهو مخالف أيضافها قبلها خصوصاانه موهم غيرالمرادفانه لم يشترط العودالي الميقات في القضاء ولا بدمنه للسقوط

الاستلام مانع للسقوط أولا بدفيم من الطواف اه قلت الذي يظهر من عبارة العناية عدم اعتبار الاستلام مانعا وذلك انه قال بعد تعليل المسئلة وظهرلك عاد كرما ان قوله واستلم الخرابيان ان المعتبر في ذلك الشوط اه وحاصله ان ذكر الاستلام لافادة ان المانع هـوالشـوط الكامل وليس احترازيا وكيف يكون الاستلام عجرده مانعامع انهيكون أيضاقبل الابتدآء بالطواف تأمل وقال منلاعلي القاري عندقول صاحب اللباب وان عاد بعد شروعه كان استلما لجرالاولى كأننوى الطواف سواءاستلمهأولا وسواء ابتدأمنيه أولابل

منه ما اذا أحرم بحجة بالاولى وقوله مم أفسد أى تلك العمرة أوالحجة وقضى ما أفسده من الميقات بالأولى ما اذاعاد بعد الاحوام الى الميقات من الميقات بالناطي وقيد من الميقات وفيه الافرق بين الحيج والعمرة أداء وقضاء والثانية ما اذا أنشأ احرام الفضاء من الميقات ولذا لم يقدل شمعاد قاضيا اله ولا يخنى عليك ان "

أنصفت مافيه لان قوله نم عادليس قيدا احتراز ياعماذا أنشاالا حرام منه بل ليدخل فيه ذلك بالا ولى كامر ولان مسئلة القضاء لا تختصار عمادا أنشأ الا حرام من الميقات بل كنه لك مااذا عاد محرما ما بيا بالفضاء فلا فرق حينة نبين القضاء والاداء والمتون مبنية على الاختصار ولاشك انه لواقتصر على الاولى الشمل أداء الحج فرضه و نفله والعمرة وقضاء هما (قوله بل اذافسد الحج مم قضاه بان عادلى الميقات) كذا في بعض النسخ وفي غيرها بل اذافسد الحج ثم عاد بان قضاه فالحمر الحوالا ولى أظهر (قوله والذي يظهر هو الاول الحن) قال في النهر الظاهر ان وجود ذلك القصد عند المجاوزة كاف ويدل على ذلك ما في البدائع بعد ماذ كر حكم المجاوزة تبيرا حرام قال هـ ذا اذاجاوز أحده في وجود ذلك القصد عند المجاوزة كاف ويدل على ذلك ما في البدائع بعد ماذ كر حكم المجاوزة بين ما أوغيره للواقي المنافق والمنافق والمنافي وحينافي وحينافي وحينافي المهاوزة يلزمه الاحرام وان أراد دخول المستان لان دخول المنافق المحاوزة يلزمه الاحرام وان أراد دخول البستان لان دخول منه المنافق والمنافي وحينافي وحينافي المهاد على وحينافي المنافي وحينافي المهاد المحاوزة يلزمه الاحرام وان أراد دخول البستان لان دخول منه المحاوزة يلزمه الاحرام وان أراد دخول البستان لان دخول منه لم يبدله والمنافي المنافي وحينافي المهاد على المحتونة يلزمه الاحرام وان أراد دخول البستان لان دخول منه لم يبدله والمنافي المحتون والمنافي وحينافي وحينافي المحتون المحتونة على ال

قوهم وهانه حيلة الآفاق الخ وقد أشار الى هاندا الاشكال في شرح اللباب مقال والوجه في الجالة أن يقصد البستان قصد الرابسة

فلو دخل كوفى البستان الحاجة له دخول مكة بلا احرام ووقته البستان ومن دخل مكة بلااحرام وجب علية أحد النسكين ٧٠م حج عماعليه صح عن دخول مكة بلااحرام وان تحول السنة لا

ولايضره دخول الحرم بعده قصداضمنيا أوعارضيا كاذا قصدمدنى جدة لبيع فشراء أولا و يكون في خاطره انه اذا فرغ منه ان

وقيد بالعمرة وليس احتراز يابل اذافسدالحج مقضاه بانعادالى الميقات فالحسكم كذلك من سقوط الدم (قوله فاودخل كوفي البستان لحاجةله دخول مكة بغيرا حوام ووقته البستان) لانه لم يقصد أولا دخول مكة واعاقصد البستان فصار عنزلة أهله حين دخله وللدستاني أن يدخل مكة بغيراح ام الحاجة فكذلك لهوالمراد بقوله ووقته البستان جيع الحل الذي بينه وبين الحرم قالواوهنه حيلة الآفاقي اذا أرادأن يدخل مكة بغيرا حرام فينوى أن يدخل خليصام ثلافله مجاوزة رابغ الذي هوميقات الشامي والمصرى المحاذى للجحفة ولمأران هذا القصد لابدمنه حين خووجهمن بيته أولاوالذي يظهرهوالاول فانه لاشك ان الآفاقير يد دخول الحل الذي بين الميقات والحرم وليس ذلك كافيافلا بدمن وجو دقصه مكان مخصوص من الحلل الداخل الميقات حين يخرج من بيته والافالظاهر قول أبي يوسف الداذانوي اقامة خسة عشر بوماني البستان فله دخول مكة بلااح ام والافلال كمن ظاهر المذهب الاطلاق (قوله ومن دخل مكة بلااح ام وجب عليه أحد النسكين ثم حج عما عليه في عامه ذلك صبح عن دخول مكة بلااحوام وان تحولت السنة لا) لانه تلافي المتروك في وقته لان الواجب عليه تعظيم هذه البقعة بالاحرام كااذا أناها بحجة الاسلام فى الابتداء بخلاف مااذا تحولت السنة لانه صاردينا فى ذمته فلا يتأدى الاباح الممقصودكما فى الاعتكاف المنذور فامه يتأدى بصوم رمضان من هذه السنه دون العام الثاني فان قلت سلمنا ان الحجة بتحول السنة تصيرديناولكن لانسلم ان العمرة تصير دينالانهاغيير مؤقتة قات لاشك ان العمرة يكرهتر كها الىآخرأيام النحروالتشريق فاذا أخرهاالى وقت يكره صاركالمفوت لهافصارت دينا كذا فى غاية البيان وفي فتح القد يرولقائل أن يقول لافرق بين سنة المجاوزة وسنة أخرى فان مقتضى الدليل اذادخلها بلااحرام ليس الاوجوب الاحوام باحدالنسكين فقط ففي أى وقت فعل ذلك يقع أداء

(۷ البحرالرائق) _ ثالث) يدخل مكة ثانيا بخلاف من جاء من الهند بقصدالج أولاو يقصد دخول جدة تبعاولوقصد بيعاوشراء اله ولا تنس مام قبيل باب الاحرام ان من كان داخل المواقيت فيقاته الحل فلا يدخل الحرم عند قصد اللحرم الامحرما وعليه في قصد البستان قصدا أوليا م أراد النسك لا يحل له دخول مكة بلاا حرام وانظر ما كتبناه هناك عن الشيخ قطب الدين (قول المصنف م حج عاعليه في عالم ذلك عبارة الدرو وصح منه لوخرج في عامه ذلك الى الميقات وأحرم و حج عماعليه في ذلك العام قال في الشر نبلالية كذا قيد الخروج الى الميقات من عامه في الهداية وفي البدائع ما يقتضى عدم تقييده بالخروج الى الميقات كانقله الميال بقوله فان أقام بمكة حتى تحولت السنة مم أحرم بريد قضاء ما وجب عليه بدخول مكة بغيراح مأ بخرا في ذلك ميقات أهل مكة في المج بالحرم و بالعمرة بالحرام المنه الماقام بمكة صارف حكم أهلها في بحرف المهمن ميقاتهم اله وتعليله يقتضي ان لا عاجة الى تقييد و بتحويل السنة الهولوخ جواهل من ميقات أقرب بماجاوزه أجزأه كافي الفتح عن المبسوط ثم التقييد بخروجه الى الميقات يسقط بتحدو يل السنة الهولوخ وأهل من ميقات أقرب بماجاوزه أجزأه كافي الفتح عن المبسوط ثم التقييد بمن وجه الى الميقات يسقط المران دم الجاوزة ولزوم نسك بدخول مكة بلاا حام وقد علمت حكم كل فليتنبه له الهان دم الجاوزة ولزوم نسك بدخول مكة بلاا حام وقد علمت حكم كل فليتنبه له الهوان دم الجاوزة ولزوم نسك بدخول مكة بلاا حرام وقد علمت حكم كل فليتنبه له الهوان دم الجاوزة ولزوم نسك بدخول مكة بلاا حرام وقد علمت حكم كل فليتنبه له الهوروب المحروب المحرو

(قوله يشير الى ردماذ كره الاسبيج ابى الخ) ظاهره اختياره ما بحثه في الفتح مع انه غير المنقول (قوله مم أذن لهمو لاه ان بحرم فاحرم) أى من مكة وقوله لزمه دم الوقت أى لزمه دم (٥٠) لجاوزة الميقات اذا أعتق أى يؤاخذ به بعد العتق (قوله لاخصوصية للا قاق الخ)

يشير الى حسن تعبير المصنف بقوله ومنجاوز الميقات الشامل للا فاق وغيرهفهو أحسين ممافي الدرر وغيرها (قولهبل المركى كذلك) وكذا المتمتع اذافرغمن العمرة لانه عنزلته قال في الحداية واذاخر جالمكي يريدالحج فاحرم ولم يعدد الحالحرم ووقف بعرفةفعليه شاة لان وقته الحرم وقد جاوزه بغير احرام فاذا عاد الى الحرم وابى أولميلب فهو ﴿باباضافة الاحرام الى الاحرامة

مكى طاف شوطا لعمرة فاحرم بحج رفضه وعليه حج وعمرة ودم لرفضه فاو مضى عليه ماصح وعليه دم على الخلاف الذى ذكرناه

على الخلاف الذى ذكرناه فى الآفاق والمتمتع اذا فرغ من عمرته مم خوج من الحرم فعليه دم لا نه لما دخل مكة وأتى بافعال العدمرة صار عبر أخيره عنده فان رجع من الحرم وأهل فيه قبل الحرم وأهل فيه قبل أن يقف بعرفة فلاشئ عليه وهو على الخلاف الذي تقدم فى الآفاقي اها الذي تقدم فى الآفاقي اه

اذالدليل لم يوجب ذلك في سنة معينة ليصير بفواتها ديناية ضي فهما أحرم من الميقات بنسك عليه تأدى هذا الواجب فيضمنه وعلى هذا اذاتكرر الدخول بلااح اممنه ينبغي أن لا يحتاج الى التعيين وان كانتأسبابامتعددة الاشخاص دون النوع كاقلنافيمن عليه يومان من رمضان ينوي مجردقضاء ماعليه ولم يعين الاول ولاغيره جازوكذالوكانامن رمضانين على الاصح وكذانقول اذارجع مرارا فاحرم كل مرة بنسك حتى أتى على عدد خـ الاته خوج عن عهدة ماعليه اه يشيرالى ردماذ كره الاسبيجابى من أنه لوجاوز الميقات قاصدامكة بلااحوام مرارافانه يجبعليه لكلمرة اماحجة أوعمرة ولوخ جمن عامه ذلك الى الميقات فاحرم بحجة الاسلام أوغيرها فانه يسقط عنه ماوجب عنه لاجل المجاوزة الاخيرة ولايشقط عنهما وجب لاجل مجاوزته قبلهالان الواجب قبل الاخيرة صارد ينافلا يسقط الابتعيين النية اه وأطلق المصنف الحج فشمل حجة الاسلام والحجة المنذورة ويلحق به العمرة المنف نورة فلوقال تمأحرم عماعليه في عامه ذلك لكان أولى ليشمل كل احرام واجب حجا أوعمرة أداء أوقضاء وفى المحيط واذاجا وزالعبد الميقات بغير احرامهم أذن لهمولاه أن يحرم فاحرم لزمه دم الوقت اذا أعتق لانهمن أهل الاحوام فلزمه الاحوام من الميقات وأما الكافر اذا دخل مكة بغيرا حرام عمأسلم فانه لايلزمه شئ كالصبى اذاجاوزه بغيراحرام ممبلغ لعدم أهلية الوجوب مماعلم انه لاخصوصية للرقاقي في وجوب الدم بترك الاحوام من الميقات بل المسكى كذلك حتى لوأحرم المسكى بالعمرة من الحرم فانه يلزمه دمكاصرح بدفي المحيط وكمذالوأحرم المسكى من الحل بالحيج فانه يلزمه دم وتتأتى التفاريع المتقدمة فى الآفاق من عوده محرماملبيا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والماك

﴿باراضافة الاحرام الى الاحرام

لما كان ذلك جناية في بعض الصور أورده عقيب الجنايات (قوله مكي طاف شوط العمرة فاحرم بحج رفضه وعليه حجوعمرة ودم لرفضه فاومضى عليهماه حروعايه دم) بيان لحركم الجع بين الحجوالعمرة من المركى فانه كاقدمناه منهى عن الجع بينهم افاذا أدخل احرام الحج على أحرام العمرة بعد الشروع فيهافقدارتكب المنهي فوجب عليه الخروج عنه فقالارفض العمرة أولى لانهاأ دنى حالاوأ قل أعمالا وأيسرقضاء لكونها غيرمؤقتة وقال الامآم الأعظم رفض الحج أولى ولهلذا قال فى الختصر رفضه أى الحج لان احرام العمرة قدتا كدباداء شئ من أعما لهاواحرام الحجلمية كدور فض غيرالمة أكد أيسرولان فى وفض العمرة والحالة هـ فما بطال العمل وفى رفض الحج امتناعا عنه قيد بالمكي لان الآفاق اذاأ حرم بالحيج بعد فعل أقل أشواط العمرة كان قار نابلااساءة كالولم يطف أصلاوان كان بعدفعل الاكثركان متمتعاان كان فى أشهر الججوقيد بالشوط وأرادبه أقـل الاشواط ولوثلاثة لانه لوأتى بالاكثرفني الهداية وشروحها انه يرفض الحج بلاخ لاف لان للا كثرحكم الكل فيتعذر وفضهاوفى المبسوط انهلاير فض واحدامنهما كالوفرغ منهاوعليه دم اكان النقص بالجع بينهما فالدا لايأ كلمنه وجعله الاسبيجابي ظاهر الرواية ونقلءن أبي يوسف ان رفض الحج أفضل واختاره الفقيه أبوالليث وقاضيخان فى فتاواه ثم قال و يمضى في عمرته ثم يقضى الحجة من عامه ذلك ان بقي وقتــه اه ولم يذكر في ظاهر الرواية انهاذارفض الحج يلزمه دم وقضاء عمرة مع الحج كماأوجبه أبوحنيفة فما لوطاف الاقل كذاذ كره الاسبيجابي ولولم يطف للعمرة أصلافانه يرفضها اتفاقا ويقضيها وعليه دم لرفضها كمالوقرن المكي فانه يرفض العمرة وبمضى في الحج وأطلق في الطواف فشمل مااذا كان في

وفى الفتي لمأر تقييد مسئلة المتمتع عادا خرج على قصد الحج وينبغى أن يقيد به واله لوخ ج لحاجة الى الحل اشهر مما خيج منه لا يجب عليه شي كالمركي و يسقط الدم بالعود الى ميقاته على ماعرف براب اضافة الاحرام الى الاحرام)

(قوله لانه أدى أفه الهما كما التزمه ما الحنى) قال في النهر هذا يؤيد قول من قال ان نفى المتمتع والقران معناه نفى الحل كمامر (قول المصنف ومن أحرم بحج ثم باتخر) اعلم ان الجع بين احرام جبتين فصاعدا اما أن يكون امعا أو على التعاقب أو على التراخى وعلى الثالث اما أن يكون بعد الحلق الاول أوقبله واذا كان قبله فأما أن يفوته الحجمن عامه أولا (قوله وهوسهو) قال في النهر ليس من السهو في شئ بل مبنى على رواية الاصل اه أى رواية عدم الفرق بين الحجمين والعمر تين كما يأتى (٥١) وكيف يكون سهو اوقد قال في التتارخانية

الجع بين احوام الحج والعمرة بدعة وفي الجامع الصغير العتابي حوام لانه من كبر الكبائر هكذا من كبر الكبائر هكذا عليه وسلم اه (قوله فان الثانية تلزمه مطلقا) أي سواء أحرم للثانية قبل الحلق أو بعده (قوله وان كان قبل الحلق الحلق الحاق الحاق

ومن أحرم بحج ثم با تنو يوم النحر فان حلق فى الاول لزمه الآخر ولادم والالزم وعليسه دم قصر أولاومن فرغ من عمر نه الا التقصير فاحرم باخرى لزمه دم

اللبابوان كان قبل الحلق عليه دم الجمع وهودم جبر ويلزمه دم آخوسواء حلق المرول بعد الاحرام للثانى أولا ولوحلق بعد مثالث اهولزوم دم الجمع مبنى على الرواية بين كاسينبه عليه المؤلف قريبا (قوله لزمه دم عند أبي حنيفة مطلقا) أي سواء حلق بعد

أشهرالحج أولا كمافى المبسوط وأشارالى انهلوأحرم أولابالحج وطاف لهشوطا ثمأحرم بالعمرة فانه يرفضها اتفاقاو يقضيها وعليهدم لرفضها كمالولم يطفوسيأتى انهان مضي عليهما وجب عليه دموقد ظهر بماقررناه أولاان رفض الحج في مسئلة الكتاب انماهو مستحب وايس بواجب حتى اذارفض العمرة صح ولهذاقال في الهداية وعليه دم بالرفض أيهمار فضه لانه تحلل قبل أوانه لتعذر المضي فيه فكان فى معنى المحصر الاأن في رفض العمرة قضاء هالاغيروفي رفض الحيج قضاؤه وعمرة لانه في معنى فائت الحيج اه ولم يذكر بماذا يكون رافضاو ينبغي أن يكون الرفض بالفعل بأن يحلق مثلا بعد الفراغ من أعمال العمرة ولا يكتني بالقول أو بالنية لانه جعله في الهـ داية تحللا وهولا يكون الابفعل شئ من محظورات الاحرام وقال الولوالجي فى فتاوا ه و تحليل الرجل لا من أنه أن ينهاها و يصنع بها أدنى ما يحرم عليه بالاحوام ولا يكون التحليل بالنهي ولا بقوله قدحلتك لان التحليل شرع بالفعل دون القول اه بخلاف مااذا أحرم بحجتين فانرفض أحدهما بشروعه في الاعمال على ظاهر الرواية كماسيأتي من غيرتحليل لاته لايمكن المضي فيهماوهنا يمكن المضي فيهما فانهان مضي عليهماأ جزأ دلانهأدي أفعالهما كاالتزمهماغير الهمنهى عنه والنهى لايمنع تحقق الفعل على ماعرف من أصلنا وعليه دم لجعه بينهما لا نه عكن النقص فعمله لارتكابه المنهي عنمه وهوفي حق المكي دمجبر وفي حق الأفاقي دم شكروأ طلق في قوله وعليه حجمة وعمرة ودم وهو كذلك في وجوب الدم وأمافي وجوب العمرة فقيد بما اذالم يحجمن سنته أمااذا حجمن سنته فلاعمرة عليه لان وجوب العمرة مع الحج انماهو اكونه في معنى فائت الحج واذاحجمن سنته فليس فىمعناه كالمحصراذاتحلل ممحج في تلك السينة لاتجب العمرة عليه بخـلاف مااذاتحوات السنة ووقع في نسيخة الزيامي الشارج أنه أبدل العمرة بالدم فقال أذاحيج من سنته ينبغي أن لايجب عليه الدم وهوسبق قلم كالايخني والرفض الترك وهومن بابي طلب وضرب كذافى المغرب (قوله ومن أحرم بحج ثم باتنو يوم النحرفان حلق فى الاول لزمه الآخر ولادم والالزم وعليه دم قصر أولاومن فرغمن عمرته الاالتقصير فاحرم بأخرى لزمه دم) بيان للجمع بين احرامين لشيئين متحدين وصرح في الهداية بانه بدعة وأفرط فى غاية البيان فقال ان الجع بين الاحرامين لجتين أواحمر تين حرام لانه بدعة اه وهو سهولما فى المحيط والجع بين احرامى الحجلا يكره فى ظاهر الرواية لان فى العمرة انما كره الجمع بين الاحرامين لانه يصير جامعا بينهمافى الفعل لانه يؤديهمافى سنة واحدة وفى الحج لايصير جامعا بينهمافي الأداءفي سنةواحدةفلا يكره اه فاذا أحرم بحجةووقف بعرفات ثمأ حرم باخرى يوم النحرفان الثانية تلزمه مطلقالا مكان الاداء لان الاحرام الثاني انماير تفض لتعذر الاداء ولاتعذرهنا في الاداء لان احرامه انصرف الى حجة في السنة القابلة فان كان الاح ام الثاني بعد الحلق الاول فلادم عليه لانه أح م بالثانية بعد التحلل من الاولى فلم يكن جامعاوان كان قبل الحلق لزمه دم عند ا في حنيفة مطلقالانهان حلق للاولى فقــدجني على احرام الثانية وان كان نسكافي احرام الاولى وان لم يحلق فقد أخرالنسك عن وقته وهما يخصان الوجوب بما اذاحلق لانهمما لايوجبان بالتأخ يرشيأو بهذاعم ان المراد بالتقصير

ذلك أولا (قوله وهما يخصان الوجوب عااداحلق) انظرها نامع ما في النهر من ان لزوم الحيج الآخوعند هما وقال محدلا يصح مم رأيته في العناية قال الكن يردعليه شيء وهو ان المذكور من مذهب محد في هذا الاصل انهاذا جم بين احرامين الهايمة والمدهم وهو المروى عن الامام التمرتاشي والفوائد الظهير يقوحين تنبين في أن لا يلزمه دم وان قصر احدم لزوم الآخر فاما أن يكون سهوا في نقل مذهب محد ومذهبه كذهب الوامام التمرتاشي والفوائد الظهير يقوحين الدوايتان اه ولله الحدوالمنة

كمايأتى وفي العناية وهذه المسيئلة أيضائدل على ان م_ذهب مج_د في لزوم الاح امين كذهبهماوالا لمالزم عنده شئ لان الجم غيرمتحقق لعدم لزوم أحدهماالااذا أرادبالجع ادخال الاحرام على الاحرام وان لم يازم الاأحدهما فيستقيم (قوله وقدعامت الخ) فيهان الاصل أيضا من كتب ظاهر الرواية (قوله فينبغي أن يرتفض عندرأبي حنيفة بالوقوف بالمزدلفة) قال في النهر ومن أحرم بحيج ثم بعمرة ثم وقف بعرفات فقدرفض عمر تهوان توجه الهالا

الكن قياس ظاهر الرواية أى الآنى عن المسوط ان يبطل بالمسير اليها وقد عند أبي يوسف)أى للجناية سوى هرتان وجتان) عزاه في شرح اللباب الى منسك في شرح اللباب الى منسك والبحر العميق م قال وقال المسنف هكذا أطلقوه وليس عطلق بل ان كان عدم جيمن عامه لفوات وهلي عرة واحدة في القضاء لاجل الذي رفضه المنساء المناه الني رفضه المناه المناه

فى قو له قصر أولا الحلق وانما اختاره انباعاللج امع الصغير كمافى غاية البيان أوليصير الحم جاريافى المرأة لان التقصير عام فى الرجل والمرأة كافى العناية وأنمالزم الدم فيااذا أحرم بعمرة بعدا فعال الاولى قبل الحلق لانهجع بينهما وقدتق دمانهمكروه فىالعمرتين دون الحجتين فلنافرق فىالختصر بين الحج والعمرة فأوجب فى العمرة دماللجمع بين العمر تين ولم يوجبه فى الحج لا نه لوأ وجبه لا وجب دمين فيا اذا أحرم بالثاني قبل الحلق للاول دم لماذكر ناه سابقاودم للجمع وبهقال بعض المشايخ اتباعالرواية الاصل ومافي المختصر اتباع للحامع الصغير فانهأ وجبدما واحداللحج وقدعامت فماسبق عن المحيط ان الفرق ببنهـماظاهر الرواية وتعقبه في فتج القدير بأمه لايتم لان كونه يتمـكن من اداء العمرة الثانيـة لايوجب الجم فعلافاست ويافالا وجه اله ليس فيه الارواية الوجوب اه وقيد بكونه أحرم للثاني يوم النحر لامهلوأ حرم بالثانى بعرفات ليلا أونهار ارفض الثانية وعليسه دم للرفض وعمرة وحجة من قابل عندهمالانه كفائت الحج وعندمجه لايصح التزامه الثانية ثم عندأ بي يوسف ارتفض كما انعقد وعندأ بي حنيفة ارتفض بوقوفه بعرفة كذافى الحيط وهوظاهر فيمااذا أحرم بالثاني يوم عرفة أوليلة النحرولم يكن وقف نهاراوأ مااذا أحرم ليلة النحر بعدما وقف نهارا فينبغي أن يرتفض عندأى حنيفة بالوقوف بالمزدلفة لابعرفة لانهسابق وسبب الترك انما يكون متأخ اوقيد بتراخى اح امالثاني عن الاول لانهان أح مهمامعا أوعلى التعاقب لزماه عندهما وعند مجدفي المعية يلزمه احداهما وفي التعاقب الاولى فقط واذالزماه عندهماار تفضت احداهما باتفقاهماو يثبت حكم الرفض واختلفا في وقت الرفض فعندأ بي يوسف عقب صيرورته محرما بلامهلة وعندأ بى حنيفة اذاشر عنى الاعمال وقيل اذاتوجه سائر اونص فىالمبسوط على انهظاهر الرواية لانه لاتنافى بين الاحرامين واعالتنافى بين الاداءين وثمرة الاختلاف فيااذا جنى قبل الشروع فعليه دمان للجناية على احرامين ولوقتل صيد الزمه قيمتان ودم عندأ بي يوسف لارتفاض احداهم اقبلها واذارفض احداهم الزمه دم للرفض ويمضى في الاخرى ويقضى حجمة وعمرة لاجل التى رفضها واذا أحصر قبل أن يصير الى مكة بعث بهديين عند الامام وبواحد عندهم أماعند أبى يوسف فلانه صارر افضالا حداهما وأماعند مجد فلانه لم يلزمه الاأحدهم افاذالم يحيج فى تلك السنة لزمه عرتان وجتان لانه فاته جتان في هذه السنة وقيد بكون احرام العمرة الثانية بعد الفراغ من العمرة الاولى الاالتقصير لانهلوكان بعدالتقصير فلاشئ عليه وانكانامعاأ وعلى التعاقب فالحريم كاتقدم في الحيتان من لزومهماعندهم اخلافالحمدومن ارتفاع أحدهم ابالشروع في عمل الاخوى عند الامام خلافا لابى يوسف ووجوب القضاءودم للرفض وانكان قبل الفراغ بعدماطاف للاولى شوطارفض الثانية وعليه دم الرفض والقضاء وكذالوطاف الكل قبلأن يسمى فانكان فرغ الاالحلق لم يرفض شيأ وعليه دم الجع وهي مسئلة الختصرفان حلق للاولى لزمه دم آخر للجناية على الثانية ولوكان جامع فى الاولى قبل أن يطوف فافسدها نمأ دخل الثانية يرفضهاو عضى فى الأولى حتى يتمهالان الفاسله معتبر بالصحيع في وجوب الاعمام وان نوى رفض الأولى والعمل فى الثانية لم يكن عليه الاالأولى ومن أحرم لاينوى شيأ فطاف تكاثة فاقل ثمأه ل بعمرة رفضها لان الأولى تعينت عمرة حين أخذفي الطواف فين أهل بعمرة أخرى صارجامعا بين عمرتين فلهذا يرفض الثانية (قوله ومن أحرم بحج ثم بعمرة تم وقف بعرفات فقد رفض عمرته وان توجه اليهالا) أى لا يصير وافضالا نه يصير قار نابا لجع بين الحج والعمرة لانهمشروع فى حق الآفاق والكارم فيه لكنه مسيء بتقديم احرام الحج على احرام العمرة كاقدمناه في بابه وقد تعذر

ف الوطاف المحج ممأحرم بعمرة ومضى عليهما يجب دم وندب رفضها وان أهل بعمرة يوم النحر لزمت ولزمه الرفض والدم والقضاء فان مضى عليها صح و يجب دم ومن فاته الحج فاحرم بعمرة أو حجة رفضها واللة أعلم

﴿ بابالاحصار ﴾ لمن أحصر بعدوأ ومرض أن يبعث شاة تذبح عنه فيتحلل

(قوله كااختاره شـمس الاعمة) وكذا قاضيخان والامام المحبوبي كما في الشرنبلالية (قولهفيصير جامعا بين العمرتين الخ) راجع الى قوله وأحرم بعمرة وقوله أوجامعا بين جتين راجع الى قوله أوحجة €بابالاحصار ¥ (قوله وفي الشريعة هومنع الوقوف والطواف) قال فى النهر لايشمل الاحصار من العمرة وسيياني الله يتحقق فمزاد فيهأ والطواف والسعياه أي يأتي في قول المتن وعلى المعتمر أى اذا أحصرعرة لكنسيأتي ان السعى واجب في العمرة لاركن فلاحاجة الى ذكره فلم يبق لهاركن الاالطواف ولا يبعدان يقال ذكر الطواف في كلام المغرب شامل لطواف الحج والعمرة تأمل

عليه اداء العمرة بالوقوف اذهى مبنية على الحج غيرمشروعة وقد تقدم الفرق بين الوقوف والتوجه وانحاقلناان العمرة تحتمل الرفض لماروى عن عائشة قالت خرجنامع رسول الله صلى الله عايه وسلم الى أنقال لهاالني صلى الله عليه وسلم وامشطى رأسك وارفضي عمرتك والمراد بقوله ثم بعمرة انه أحرم بالعمرة ولميأتبا كثرأشواطهاحتي وقف بعرفات فالائيان بالاقل كالعدم (قوله فاوطاف للحجثم أح م بعمرة ومضى عليهما يحدم) يعني لجعه بينهما لان الجع بينهما مشروع فصع الاحرام بهما وأراد بهذا الطوافطواف القدوم وهوسنة فانلم يأت بماهوركن يمكنه أن يأتي بافعال العمرة ثم بافعال الحج فلهذالومضي عليهما جازوازمه دم للجمع وهو دم كفارة وجبرحتى لايأ كلمنه لانه خالف السنة في هذا الجم وصححه في الهداية وقول المصنف (وندبر فضها) أى العمرة يدل على انه دم شكر وهو دم القران كالختاره شمس الائمة السرخسى فان محداقال فى الجامع الصغير وأحب الى أن يرفض العمرة فدل على انهدم شكرفانه لميبن أفعال العمرة على أفعال الحج لأن ماأتى به أنماهوسنة فيمكنه بناء أفعال الحيج على أفعال العمرة فلاموجب للجبروا ختاره في فتج القدير وقواه بان طواف القدوم ليسمن سنن نفس الجيج بلهوسينة قدوم المسجد الحرام كركهتي المحية لغيره من المساجد ولذاسقط بطواف آخرمن مشروعات الوقت وأطال الكلام فيه قيد بالطواف بانه لولم يطف لم يستحب رفضها فاذار فضها يقضيها الصحة الشروع فيهاوعليه دم لرفضها (قوله وان أهل بعمرة يوم التحرلزمته ولزمه الرفض والدم والقضاء) اصححة الشروعمع الكراهة التحريمية فازمت للاول ولزم الترك تخاصامن الائم وان رفضها لزمه دم للحلل منها بغيرأ فعالها ووجب القضاءلانه نمرة اللزوم وأراد بيوم النحر اليوم الذى تكره العمرة فيهوهو يوم النحر وأيام التشريق وأطلقه فشمل مااذا كان قبل الحلق أو بعده قبل طواف الزيارة أو بعده واختاره في الهداية وصححه الشارح لانه بعدالحلق والطواف بق عليه من واجبات الحج كالرى وطواف الصدروسنة مكروه (قوله فان مضى عليها صحو بجبدم) لان الكراهة لعنى فى غيرها وهو كو نه مشغو لاباداء بقية أفعال الحج فى هذه الايام فيجب تخليص الوقت له تعظيا وهو لا يعدم المشروعية لكن يلزمه الدم كفارة للجمع بين الا حوامين أوللجمع بين الافعال الباقية فهودم جبر لايؤكل منه كالأول (قوله ومن فاته الحيج فاحرم بعمرة أوحجة رفضها)لان فائت الحج يتحلل بافعال العمرة من غيرأن ينقلب الوامه الوام العمرة فيصير جامعابين العمر تين من حيث الأفعال فلزمه الرفض كالوأحرم بهماأ وجامعابين حجتين احرأما فعليه أن يرفض الثانية كالوأحرم بحجتين ولزمه القضاء اصحة الشروع ودم للرفض بالتعلل قبل أوانه وقد شهوافائت الحج بالمسبوق فانهمقتد تحريمة حتى لايجوز اقتداء الغيربه ومنفردأ داءحتي تلزمه القراءة ﴿باب الاحصار ﴾

هووالفوات من العوارض النادرة فاخ هما وقدم الاحصار لانه وقعله عليه السلام دون الفوات هووالفوات من العورض النادرة فاخ هما وقدم الاحصار للرض والحصر للعدووعليه فقوله تعالى فان أحصر تم فحا استيسر من الهدى لبيان حكم المرض والحق به الحصر بالعدة دلالة بالاولى لان منع العدودسي لا يتمكن معه من المضى بخلافه مع المرض اذيكن بالحمل والمركب والا كثر على ان الاحصار هو المنع سواء كان من خوف أوم من أو عجو واختاره في الكشاف وفي المغرب الحصر المنع من باب طلب يقال احصر الحاج ادامنعه خوف أوم من الوصول لا تعام جته أو عمرته وادامنعه سلطان أومانع قاهر في حبس أومد ينة قيل حصر هذا هو المشهورو في الشريعة هو منع الوقوف والطواف (قول من أحصر بعد قاوم من أن يبعث شاة تذبح عنه في تتحلل) لما تلونا من الآية وأفاد بذكر اللام

(قوله وجعل فى المحيط ما فى التجنيس قول تجدال في الظاهر الله لا خلاف بين الصاحبين فان قول شجو لعلى ما اذالم يخف المجز والمراد با خوف غلبة الظن كاسبق له نظائر فهذا القيدمة فق عليه والله أعما بالصواب (قوله ومن الاحصار الح) يشير الى انه داخل فى كلام المصنف لما قدمه من انه (٢٥) ليس المراد خصوص العدق والمرض بلكل منع فغيرهما داخل فيه بطريق دلالة المساواة

دون على انهلوصبر ورجع الى أهله بغير تحال الى أن يزول الخوف فانه جائز فان أدرك الحج والانحال بالعمرة فالتحلل بذبح الهدى انماهو للضرورة حتى لاعتداح امه فيشق عليه كاذ كره الشارح فاوقع فى المبسوط من التعبير بعلى فى غـ يرمحله وأشار بذكرالعـ دة والمرض الى كل منع فيـ كون محصراً بهلاك النفقةوموت محرم المرأة أوزوجها فى الطريق وشرط فى التجنيس عدم القدرة على المشى فما اذاسرقت النفقة فانقدر عليه فليس بمحصر وعاله في المبدوط بانه لا يبعدأن لا يلزمه المشي في الابتداء ويلزمه بعدالشروع كمالاتلزمه حجة التطوع ابتداءو يلزمهالاتمـاماذاشرع فيهاوجعـل فىالمحيط مافى التجنيس قول محمد وقال أبو يوسف ان قدر على المشي في الحال وخاف أن يتجز جازله التحلل ومن الاحصار مااذا أحومت المرأة بغير زوج أومحرم فلاتحل الابالدم لان المنع الشرعي آكد من المنع الحسى ومنهمااذا أحرمت للتطوع بغيراذن الزوج اكن للزوج أن يحللها بغيرا لهدى بأن يصنع بها أدنى مايحرم على المحرم كقص ظفر واختلفوافى كراهة تحليلهابا لجاع وذكرالقولين فى المحيط من غيرترجيح وينبغى ترجيح الكراهة لتصريحهم بالكراهة فى اجازة نكاح الفضولى بالجاع ودواعيه وعليها هدى الاحصار وقضاء حجة وعمرة ان لم تحج في هذه السينة والافالحج كاف ولاتحتاج الى نية القضاءلانه لزمها حجةهنه السنةوانهامتعينة فلانفتقرالي النية المتعينة ومنهمااذا أحرم العبد بغير اذنمولاه وللولىأن يحلله بغيرهدى وعلى العبدهدى وقضاء بجةوعمرة بعدالعتق وانأحرم باذنه كرمله أن يحاله وصح لان اللزوم لم يظهر فى حق السيد لان منافعه عماو كة للسيد و بالاذن صارمعيرا منافعه وللعبرأن يستردماأعار يخلاف المنكوحةاذا أحرمت باذن الزوج فالهليس لهأن محللهالان منافعها عاوكة لهاحقيقة وانماللزوج فيهاحق وقدأسقط حقه بالاذن وأمااذا أحرم العبد باذن المولى ثم أحصر بعدو أومرض اختلفوا فاختار فى المحيط وفتاوى قاضيخان انهلا يجب دم الاحصار على المولى وانما يجب على العبد بعد الاعتاق واختار الاسبيج الى وجو به على المولى بمنزلة النفقة وذكر القولين في معراج الدراية وينبغي ترجيح الاول المانه عارض لم يلتزمه المولى بخـ الاف النفقة واعما كان الواجب الشاةلان المنصوص عليه هومااستيسرمن الهدى وأدناه شاة وايس المرادبه بعث الشاة بعينها لان ذلك قد يتعذر بلله أن يبعث بقيمتها حى يشترى بهاشاة فتذَّ بح فى الحرم وأفا دباقتصاره على بعث الشاةانهلولم يجدما يذبح لايقوم الصوم أوالاطعام مقامه بليبتي محرما الىأن يجدأو يطوف ويسمى بين الصفاوالمروة و يحلق كمافى الخانية وغيرها وأفاد بالفاء التي للتعقيب في قوله فيتحلل الى انه لا يتحلل الابالذبح ولهذاقالوا انه يواعد من يبعثه بان يذمحها في يوم معين فاوظئ انه ذبح هد مه ففعل ما يفعله الحلال ممظهرانه لميذبح كان عليه ماعلى الذى ارتكب محظورات احرامه لبقاءا حرامه كذا في النهاية وأفاد بذكرالتحلل بعدالذبح الى انه لاحلق عليه ولا تقصير وهو قول أبى حنيفة ومجدوان حلق فسن وقالأبو يوسف عليهأن يحلق وان لم يحلق فلاشئ عليه وأطلقه فى الهداية فشــمـل مااذا أحصر فى الحل أوالحرم وقيده المصنف فالكافى عااذا أحصر فى الحل أمااذا أحصر فى الحرم فيحلق اتفاقا وينبغي أن لاخلاف فانهما قالا بأنه حسن وهوقال باستحبابه ولم يقل بوجو به بدليل انه قال وان لم يفعل فلا

أوالأولوية كماهنا كمايشير اليهقريبا وفىالنهر يمكن ادخاله فىقوله بعدو بان يرادالقاهر الاان الظاهر انكارمه في محصر يتوقف تحلله على الهدى كاسيأتي وتحلل هؤلاء لايتهوقف عليه اه وهذالا يجرى في مسئلتنا بل في المسئلتين بعدها قال فى اللباب المرأة اذا أحرمت بحبج نفلولو باذنزوج أوالمماوك ولو باذن المولى فالزهما فعلمما المدى ولكن لايتوقف تحللهماعلى ذبح الهدى بل يحلان في الحال اذافعل أدنى شئ من المحظورات كقص ظفر بامرالزوج أواللولى أمااذاأ حرمت المرأة بحجة الاسلام ولا محرم لها ومنعهازوجهاأوماتزوجها أومحرمهافىالطريقوهي محرمة ولو بحج تطوع فانهالانحل الابذيج الهدى فى الحرم وان حللهاز وجها لانتحلل الاباطدى في حج الفرض اه وعامه فى شرحه (قوله وأدناه شاة) قال في اللباب وتجوز البدنة عن سبعة اه

(قولهوقیدهالمصنف فی السکانی) أی قیدا لخلاف السابق قال فی السراج وهذا الخلاف اذا أحصر فی الحرام فالحلق و الحرام فالحلق واجب اه و فی الشرنبلالیة کذا جزم به فی الجوهرة والسکافی و حکاه البرجندی عن المصنی بقیل فقال وقیل انجاب الحلق علی قوطمااذا کان الاحصار فی غیرالحرم أمااذا أحصر فی الحرم فعلیه الحلق (قوله و پنبنی أن لاخلاف) آی بناء علی الروایة السابقة عن أبی یوسف والافنی السراج وروی عنه ان الحلق واجب لایسعه ترکه ولو قارنا بعث دمين و يتوقف بالحرم لا بيوم النحروعلى الحصر بالحيج ان تحلل حجة وعمرة وعلى المعتمر عمرة وعلى القارن حجة وعمرتان فان بعث م زال الاحصار وقدرعلى المدى والحج توجه والالا

(قولهو يناقضهماقالوهالخ) أى يناقض ماقالوه في هذا الباب عاحاصله وجوب القران في القضاء ماقالوه فىباب الفوات عاحاصله عدم الوجوب وقوله ولا شك ان الحصر الخ بيان وجه المناقضة أى ان المحصر الذي لم يدرك الحج فائت الحج فقددخل تحتقوهم ان القارن اذا فاته الحج أدى عمرته الخ فصلت المناقضة وقوله والحقهو الأول أي ما أفاده اطلاق المصنف وصرح به في المبسوط وغيرهمن انهمغير

شي عليه كافى الخباز يةومعراج الدراية (قوله ولوقارنا بعث دمين) أى لوكان الحصر قارنافانه يبعث دمالعمر تهودما لجته لانه محرم بهما أطلقه فأفادانه لايحتاج الى تعيين الذى للعمرة والذى للحيج كمافى المبسوط وأفادانه لو بعث بهدى واحــد ليتحلل عن أحدهم او يبقى فى الآخر لم يتحلل عن واحد منهمالان التحلل منهمالم يشرع الافى حالة واحدة فاوتحلل عن أحدهما دون الآخر يكون فيمه تغيير للشروع ولو بعث بتمن هديين فلم يوجد بذلك بمكة الاهدى واحد فذبح عنه فانه لايتحلل لاعنهما ولاعن أحدهم اوأشار الىأنه لوأحرم بعمرتين أو بحجتين ممأحصر قبل السير فانه يتحلل بذبح هديين في الحرم بخلاف مااذاأ حصر بعد السير فانه يصير رافضا لاحدهما به كما قد مناه في الباب السابق وأشار بالا كتفاء بالبعث في المفرد والقارن الي انه اذا بعث الهدى ان شاءرجع وان شاءأقام اذلافائدة فىالاقامة (قولهو يتوقت بالحرم لابيوم النحر) يعنى فيجوز ذبحـه في أى وقت شاء لاطلاق قوله تعالى فااستيسر من الهدى من غير تقييد بالزمان وأما تقييده بالمكان فبقوله تعالى ولاتحلقوا ذبح فى الحل خل على ظن الذبح فى الحرم فهو محرم كما كان ولا يحل حتى يذبح فى الحرم وعليه الدم لتناول محظورات احرامه كذاذ كره الاسبيجابي أطلقه فشمل احرام الحجوا حرام العمرة لكن لاخلاف ان المحصر بالعمرة لايتوقت ذبحه باليوم وفي المحيط جعل المواعدة المتقدمة انما يحتاج اليهاعلي قول أبي حنيفة لان دم الاحصار عنده لايتوقت باليوم فلايصير وقت الاحلال معاوما للحصر من غير مواعدة ولايحتاج اليهاعندهما لان دم الاحصار موقت عندهما بيوم النحرف كان وقت الاحلال معاوما اه وفيه نظر لانهمو قتعندهما بأيام النحر لاباليوم الاول فيحتاج الى المواعدة لتعيين اليوم الاول أوالثاني أوالثالث وقديقال عكنه الصبرالي مضى الايام الثلاثة فلا يحتاج اليها (قوله وعلى الحصر بالحجان تحلل حجة وعمرة وعلى المعتمر عمرة وعلى القارن حجة وعمرتان بيان لحيكم المحصر الماكل فانله حكمين حالياوما آليا فاتقدم من بعث الشاة حكم الحالى والقضاء اذاتحلل وزال الاحصار حكمه المالى فان كان مفردابالحج فان حجمن سئته فانه لا يلزمه شئ والالزمه قضاؤها وعمرة أخرى لانه فائت الحجأطلقه فشمل مااذا كان الحج فرضاأ ونفلاشرع فيه وشمل مااذاقرن في القضاء أوأفردهما فانه مخبرلانه التزم الاصل لاالوصف وأمانية القضاءفانكان بحج نفل وتحو لت السنة فهي شرط وأنكان بحجةالاسلام فلاينوى القضاء بلحجة الاسلام وانمالزم القارن عمرة ثانية لانه فائت الحج فلذالو حجمن سنته وأتى بهمافانه لايلزمه عرة أخرى وأطلقه أيضا فأفاد ان له فى القضاء القران وافرادكل واحدمن الثلاثة لماقدمناه هكذاصر حوالههنا وعن صرح بهصاحب المبسوط والمحيط والولوالجيي والمحقق ابن الهمام ويردعليهماقالوه في هـ ندا الباب من الهاذازال الاحصار أنمالم يجب عليه أن يأني بالعمرةالتي وجبت عليه بالشروع فى القران لانه غريرقا درعلى أدائها على الوجه الذى النزمه وهوأن تركون أفعال الحجم تبةعليهاو بفوات الحجيفوت ذلك فان حذا يقتضى ان ليس له الافراد وان القران واجب فى القضاء ويناقضه ماقالوه فى باب الفوات من ان القارن اذافاته الحج أدى عرته من سنته وأدى الحجمن سنة أخرى لانهالا تفوت ولاشك ان المحصر فائت الحج اذالم يعركه في سنته والحق هوالاول لانبالشروع التزم أصل القربة لاصفتها وهوالفران كمالوشرع فى التطوع قائما لايلزمه القيام عند أبي حنيفةر حمه الله تعالى (قوله فان بعث ثم زال الاحصار وقدر على الهدى والحيج توجه والالا) أى ان لم يقدر عليهما لا يلزمه التوجه وهي رباعية فان قدر عليهما لزمه التوجه الحالحيج وليس لهالتحلل بالهدى لانه بدل عن ادراك الحج وقدقد رعلى الاصل قبل حصول المقصود من البدل وان لم (قوله وجوابه ان الاحصار بعرفة ليس باحصارالخ) دفعه في النهر بان منشأ اعتراضه التحريف لان النسخة لو أحصر بعرنة بالنون والافكيف يصحأن يكون بحيث يدرك الحج (قوله في كفرالموكل) ظاهره انه قيد لصحة كون ما في يدالوكيل كفارة لليمين الثانية بسبب عدم الوجوب للاولى ومقتضى قوله وكذالو بعث هدياعدم التقييد تأمل (قول المصنف ولا احصار بعد ما وقف بعرفة) اعترضه بعضهم بانه تكرار محض مع ما يأتى (م) من قوله ومن منع بمكة الخ (قوله وقد ظهرلى الخ) نقله عنده في النهر

وأقدره عليه وكان الشرنبلالي لم يقف على ماهنا فاستشكل المسئلة أيضا وفى الرمن للقهدسي ومران ترك واجب الحج على ما يكون بعدة وأما المرض فسماوى يعه قر وأما المرض فسماوى يعه قر وأما اللباب عند قول المصنف في الجنايات أوترك السعى العبادفانه لا يكون عنرا العبادفانه لا يكون عنرا الخيا النافلة ينافي هذا الخيا النافلة ينافي هذا الخيا النافلة ينافي هذا الخيا النافلة ينافي هذا الخيا النافلة ينافي هذا

فالجنايات أوترك السعى (قوله وان كان من قبل العبادفانه لا يكون عذرا الح) ان قلت ينافى هذا الحل ماذ كره من عدم وجوب شئ بترك الوقوف عزد لفة خوف الزمام فقد جعلوه عذرامع انهمن قبل في التيمم قلت قدم هناك الاختلاف في ان الخوف من العدو الذي حققه المؤلف من العدو من الته أومن العباد والذي حققه المؤلف هناك وصرح به ابن أمير العباد والذي حققه المؤلف عاب أنه ان حصل بسبب

وعيد من العبدفهو من

قبل العباد والافن الله

تعالى فان الخوف مطلقا

يقدر عليهما لايلزمه التوجه وهوظاهروان توجه ليتحلل بأفعال العمرة جازلانه هو الاصل في النحلل وفيهفا الدة وهوسة وط العمرة في القضاءوان كان قارنافله أن يأني بالعمرة لماقدمناه من أبه مخير بين القران والافراد في القضاء والثالث أن يدرك الهدى دون الحج فيتحلل والرابع عكسه فيتحلل أيضاصيانة لماله عن الضياع والافضل التوجه وذكر في الهداية ان هذا التقسيم لايستقيم على قوطما في المحصر بالحجلان دم الاحصار عندهما يتوقت بيوم النحر فن يدرك الحج يدرك الهــــدى وانمــا يستقيم على قول أبى حنيفة وفي المحصر بالعمرة يستقيم بالانفاق لعدم توقت الدم بيوم النحر وذكر فى الجوهرة اله يستقيم على الاجماع كماذا أحصر بعرفة وأمرهم بالذبح قبل طاوع الفجر يوم النحر بعرفة ليس باحصار لماسيأني فلوأحصر بمكان قريب من عرفة لاستقام وفى المحيط لو بعث المحصر هديا نمزال الاحصار وحدث آخر ونوى أن يكون عن الثانى جاز وحل به وان لم ينوحتى نحرلم يجزكن وكل في كفارة يمين فكفر الموكل محنث في يمين آخر فنوى أن يكون ما في يدالوكيل كفارة الثانية فانه يجوز وان لم ينو حتى تصدق المأمور لاوكذالو بعث هدياج اعصيد ثم أحصر فنوى أن يكون للاحصار ولوقلد بدنة وأوجبها تطوعا ثمأ حصرفنوى أن يكون لاحصاره جاز وعليه بدنة مكان ماأوجب عليه وقال أبو يوسف لايجزيه الاعن التطوع لانهاصارت كالوقف وخرجت عن ملكه عنده فلا يملك صرفها الى غير تلك الجهة اه (قوله ولا احصار بعدما وقف بعرفة) لانه لايتصور الفوات بعده فأمن منهوانما تحقق الاحصار فى العمرةوان كانت لاتفوت للزوم الضرر بامتداد الاحرام فوقماالنزمه وأماالحصر فيالحج بعدالوقوف فيكمنه التحلل بالحاق يوم النحرفي غيرالنساء فلاضرورة الىالتحلل بالدم ثمان دام الاحصار حتى مضت أيام التشر يق فعليه لترك الوقوف بالمزدلفة دمواترك الجاردم ولتأخيرالحلق دم ولتأخيرااطواف دم فىقول أبى حنيفة وقال أبو يوسف ومجد لىس عليه لتأخير الحلق والطواف شئ كذافى الكافى للحاكم الشهيد وقد قدمناعن البدائع وغيره ان واجب الحج اذاتر كه بعذر لاشئ عليه حتى لوترك الوقوف بالزدافة خوف الزحام لاشئ عليه كمالاشئ على الحائض بترك طواف الصدر فلاشك ان الاحصار عدر فلاشئ عليه بترك الواجبات للعدر مع انهمنقول فى الحاكم كمارأيت وهوجم كالرم مجدفى كتبه الستة التي هي ظاهر الرواية وقدظهرلى ان كالرمهم هذا محول على الاحصار بسبب العدة لامطلقا فانه اذا كان بالمرض فهو سماوى يكون عذرافي ترك الواجبات وانكان من قبل العباد فانه لا يكون عدرا في استقاط حق الله تعالى كهاقالوه في باب التيمم ان العدودا أسروه حتى صلى بالتيمم فانه يعيدها بالوضوء اذا أطلق لانهمن قبل العباد ثم اختلفوافى تحلل المحصر بعدالوقوف قيل لايتحلل في مكانه ويدل عليه عبارة الاصل حيث قال وهو حرام كماهوحتى بطوف طواف الزيارة وهو بدل على تأخيرا لحلق على ان يفعله في الحرم وقيل يتحلل في مكانه و يدل عليه عبارة الجامع الصغير حيث قال وهومحرم على النساء حتى يطوف طواف الزيارة

وان كان منه تعالى خلقاوارا دة لكن لما استندالى مباشرة سبب

من العبد أضيف اليه وماهنالم يحصل عن مباشرة سببله فكان مسندا اليه تعالى (قوله مماختلفوا في تحلل المحصر بعد الوقوف) قال الرملي المراد بالمحصر الممنوع لانه لا احصار بعد الوقوف (قوله قيل لا يتحلل في مكانه) أي ليس له أن يحلق في الحل في الحال بل يؤخرا لحلق الي ما بعد طواف الزيارة

(قوله قال العتابي وهو الاظهر) قال في النهر كانه لا مكان حل الاطلاق في الأصل على هذا القيد اله واعترض أولا بانه يلزم على هذا أن لا يكون بينه ماخـلاف في كون معنى مافى الاصل من أنه حرام أي على النساء فقط (٥٧) و يأباه ترجيح العتابي بان مافى الجامع

قال العتابي وهو الاظهركذ افي غاية البيان (قوله ومن منع بمكة عن الركنين فهو محصر والالا) أى وان قدر على أحدهم افليس بمحصر لا نه اذا منع عنهما في الحرم فقد تعذر عليه الاتحام فصار كما اذا أحصر في الحل واذا قدر على الطواف فلان فائت الحج يتحلل به والدم بدل عنه في التحلل وأما ان قدر على الوقوف فلما بيناوقد قيل في المسئلة خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف والصحيح ما تقدم من التفصيل كذا في النهاية وهو اشارة الى ردما في المحيط حيث جعل ما في المختصر من التفصيل رواية النوادر وان ظاهر الرواية ان الاحصار بمكة عنهم اليس باحصار لانه نادر ولا عبرة به

﴿ بابالفوات ﴾

(من فأته الحج بفوت الوقوف بعرفة فليحل بعمرة وعليه الحجمن قابل بلادم) بيان لاحكام أربعة الاولان فوات الحجلا يكون الابفوت الوقوف بعرفة بمضى وفته الثانى انهاذا فانه يجبعليه أن يخر جمنه بافعال العمرة الثالث لزوم القضاء سواء كان ماشرع فيه حجة الاسلام أونذرا أو تطوعاولا خلاف بين الامة في هذه الشلائة ف اليلها الاجاع والرابع عدم لزوم الدم لحديث الدار قطني المفيد لذلك اكنهضعيف اكن تعددت طرقه فصارحسناوأ شار بقوله فليحل بعمرة الى وجوبها كاصرح بهفي البدائع والى أنه يطوف ويسمى غم يحلق أو يقصر والى ان اح اممالا ينقلب احرام عمرة بل يخرج عن احرام الحج بافعال العمرة وهوقو لهماخلافا لابي يوسف ويشهد لهماان القارن اذافاته الحج أدى عمرته لانهالاتفوت ممأنى بعمرة أخرى لفوات الحبج ميحلق ولادم عليه لانه للجمع بين النسكين ولم يوجد فلوانقلب احوامه عمرة لصارجامعابين احرام عمرتين وأدائهماني وقتواحد وهولا يجوزو يشهد لهماانه لومكث حواما حتى دخل أشهر الحجمن قابل فتحلل بعمل العمرة ثم حجمن عامه ذلك لم يكن متمتعا فاوانقلب احرامه عمرة كانمتمتعا كنأحرم للعمرة في رمضان فطاف لها في شوّال كذافي المبسوط ويشهدلابي يوسف انفائت الحيجلوقام حواماحتى يحجمع الناسمن قابل بذلك الاحوام لايجزئهمن حجته فاو بق أصل اح امه لاجزأه وأجاب عنه في المبسوط بأنه وان بقي الأصل لكن تعين عليه الخروج بأعمال العمرة فلايبطل هذا التعيين بتحول السنةمع ان اح امه انعقد لأداء الحج في السنة الأولى فاو صح أداء الحج به في السنة الثانية نغير موجب ذلك العقد بفعله وليس اليه تغير موجب عقد الاح ام وذكر فى المحيط ان فائدة الخلاف تظهر فيما اذا فاته الحج فأهل بحجة أخرى غير الأولى محت و برفض الاخرى عندأبى حنيفة وعند مجدلا تصح وعندأبي يوسف عضى فى الأخرى لان عنده احرام الأولى انقاب للعمرة وهذامحرم بالعمرة وقدأضاف اليهاججة وعنده لمابتي احرامه فاذا أحرم بحجة أخرى يرفضها ائلا يكون جامعابين اح امى حج وعليه دم وعمرة وجمان من قابل فان كان نوى بالثانية قضاء الفائتة فهي هى وعليه القضاء لانه باق في احرام الحيج فاذانوى به القضاء يصيرناو باللاحرام القائم فلا تصح نيته ولايصير محرماباح امآخر وأطلق في فوت الحج فشمل الحج الفاسد والصحيح فاوأهل بحج ممأ فسده بالجاع قبل الوقوف ثم فاته الحيج فعليه دم للجماع ويحل بالعمرة لان الفاسد معتبر بالصحيح وكذالوا نعقد فاسدا كااذا أحرم مجامعافانه ملحق بالصحيح وقول صاحب الهداية لان الاحرام بعدما انعقد صحيحا لايخرج عنهالاباداءأحدالنكين محول على اللازم للاحترازعن غيراللازم ليخرج به العبد والزوجة اذا أحرما بغيراذن لاماقابل الصحيح وهوالفاسدوليخرج بهمااذا أدخل حجة على عمرة أوعلى حجة فانهليس بلازم ولذا وجب الرفض ولا يردعليه المحصرفان اح امه لازممع انه يخرج عنه بغير الأفعال لانه عارض

أظهراذعلى فرض صحة هذا الحللم يبق حاجة للترجيح وثانيا بانقوله في الأصل وهوحرام ظاهررفي بقاء الاحرام مطلقافي حق النساء وغيرهن فالحق انهقول مقابل اه قاتقديات بان عبارة الأصلوان كانت ظاهرةفي بقاء الاحرام مطلقا الاانهامحتملة للتقييدولما كانت عبارة الجامع صريحة فىذلككانت أظهراذلاشكانالصريح أظهرمن المحتمل (قول المصنف ومن منع عكة عن الركنين) قال الرملى في

ومن منع بمكة عن الركنين فهو محصروا لالا

﴿باب الفوات ﴿ من فاته الحج بفوت الوقوف بعرفة فليحل بعمرة وعليه الحج من قابل بلادم

الفيدض المكركى ولو حاضت قبل طواف الزيارة ولم تطهر وأراد الرفقة العدود تهجم وتطوف حائفاوتذ عبدنة ولكن لانفتى بالتهجم فان لم تطف تبيق محرمة أبدا الى ان تطوف وكذاالرجل لولم يطفه المال الفوات وقوله الثالث لزوم القضاء)

(٨ البحرالرائق) - ثالث) توصف جمة الاسلام بالقضاء ولاوقت لهافا لجواب ان المراد بالقضاء القضاء القضاء الليقوى لاالقضاء الحقيق وقيل لانه المأحرم بهاتضيق وقيها كاقالوافي الصلاة يفسدها ثم يفعلها في الوقت فالحج أولى بذلك تأمل

(قوله نع هو) أى عدم نقل الأمر با قضاء عما يؤنس به في عدم وقو ع الأمر بحسب الظاهر والالنقل لاائه يصلح دليلا على عدم ه وقوله الكن ذلك الخ جواب عن الاستثناس المذكور وحاصله ان دليل الوجوب مطلقا ثابت في جب الحريج بعلمهم به وقضائها كماهو مقتضى ذلك الدليل من غير تعيين من أين علموابذلك (قوله من غير تعيين من أين علموابذلك (قوله من غير تعيين طريق علمي) الذي في الفتح طريق علمهم باضافته الحيض ميرا بلماعة وله ولا عبرة بالقول الرابع) لعل المراد (١٥) به انه عليه السلام حجول يعتمر (قوله ولا فرق بين المركي والآفاق) وأما ما في اللباب

من قوله ويكره فعلهافي أشهرا لحج لاهل مكة ومن عمناهم اهأى من المقيمين ومن فى داخل الميقات فقال شارحه لان الغالب عليهم ان يحجوافي سنتهم فيكونوا متمتعين وهم عن المتع عن المتع لل كي عن العمرة المفردة في أشهر الحج اذالم يحج ومن خالف فعليه البيان واتيان البرهان اه وهورد

ولافوت لعمرة وهى طوافوسعى وتصح فى السنة وتكره يوم عرفة ويوم التحروأ يام التشريق وهى سنةمؤكدة

على مافى الفتح كما تقدم مبسوطافى باب التمتع (قوله وينبغى أن يكون راجعالى يوم عرفة الح) قال فى النهر فى الخانية من استثناء القارن فى الخانية من العمرة ليبنى عليها افعال الحيج ومن ثم عليها افعال الحيج ومن ثم عن كارمهم فقد قال فى عن كارمهم فقد قال فى السراج وتكره العمرة فى هذه الأيام أى يكره الشاؤها

لابطريق الوضع (قوله ولافوت العمرة) لعدم توقيتها بالاجاع (قوله وهي طواف وسعى)أى أفعال العمرة طواف بالبيت سبعة أشواط وسعى بين الصفاوالمروة وليس مراده بيان ماهيتها لان ركها الطواف فقط وأماالسعى فواجب وانمالم يصرح بوجو بهفيه اللعلم بهمن الحج لان السعى فيه واجب فني العمرة أولى ولميذ كرالاحوام لانه شرط فى النسكين حجا كان أوعمرة ولم يذ كرالحلق لانه محلل مخرج منهاوهو من واجباتها كمافى فتاوى قاضيخان وهي فى اللغة بمهنى الزيارة يقال اعتمر فلان فلا نااذا زاره وفى المغرب ان أصلها القصد الى مكان عام مغلب على القصد الى مكان مخصوص (قوله وتصحف السنة وتكره يوم عرفةو بوم النحروأ يام التشريق) لماقدمناانه الانتوقف وقداعتمرصلي اللةعليه وسلمأر بع عمر فى ذى القعدة الاالذي اعتمر مع جبته كما في صحيح البخاري ثم المراد بالأر بعة احرامه بهن فاما ماتم لهمنها فثلاث الأولى عمرة الحديبية سنةست فاحصر بها فنحرا لهدىبها وحلق هووأصحابه ورجع الى المدينة الثانية عمرة القضاء فى العام المقبل وهي قضاء عن الحديبية هذامذهب أبى حنيفة وذهب مالك الى انها مستأنفة لاقضاءعنها وتسمية الصحابة وجيع السلف اياها بعمرة القضاء ظاهر فى خلافه وعدم نقل انه عليه السلام أمرالذين كانوامعه بالقضاء لايفيد بل المفيدله نقل العدم لاعدم النقل نع هو عمايؤنس به في عدم الوقوع لان الظاهر انه لوكان لنقل اكن ذلك اعاب العتبر لولم يكن من الثابت ما يوجب القضاء في مثله على العموم فيحب الحريم بعامهم به وقضائها من غير تعيين طريق علمي الثالثة عمرته التي قرن مع حجته على قولناأ والتي تمتع بهاالى الحج على قول القائلين انه حج متمتعاأ والتي اعتمرها في سفره ذلك على قولاالقائلين بإنهأفردواعتمرولاعبرةبالقول الرابع الرابعية عمرته من الجعرانة كذافي فتح القيدير وأطلق فى المختصر الكراهة فانصرفت الكراهة الى كراهة التحريم لانها المحمل عنداطلاقها ويدل عليهماعن عائشة رضي الله عنها قالت حلت العمرة في السينة كلها الاأر بعة أيام يوم عرفة ويوم النحر ويومان بعد ذلك وعن ابن عباس انها خسة وذكر ثلاثة أيام التشريق وأطلق فكراهتها يوم عرفة فشملما قبل الزوال ومابعده وهوالمذهب خلافالماعن أبي يوسف انهالاتكره قبل الزوال وأفاد بالاقتصارعلى الخسة انهالا تكرهفي أشهر الحج وهو الصحيح عندأ هل العلم كافي غاية البيان ولافرق بين المكي والآفاق واختلفواني فضلأ وقاتها فبالنظرالي فعله عليه السلام فاشهر الحج أفضل وبالنظرالي قوله فرمضان أفضل للحديث الصحيح عمرة فى رمضان تعدل حجة وقد وقع فى الينابيع هناغلط فاجتنبه وهوانهقال تكره العمرة فى خمسة أيام وذكرمنها يوم الفطر بدل يوم عرفة كما نبه عليه في غاية السروجي وفى فتاوى قاضيخان تكره العمرة فى خسـة أيام لغيرالقارن اه وهو تقييد حسن وينبغي أن يكون راجعاالي يوم عرفة لاالى الخسة كالايخفي وان يلحق المدمة ع بالقارن (قوله وهي سنة) أي العمرة سنة مؤكدة وهوالصحيح فىالمذهب وقيل بوجو بهاوصححه فى الجوهرة واختاره فى البدائع وقال انه مذهب أصحابنا ومنهم من أطلق اسم السنة وهذالاينافي الوجوب اه والظاهر من الرواية مآفي المختصر فان مجدانص فى كتاب الجران العمرة تطوع وليس بينهما كبير فرق كماقدمناه ممارا واستدل لهافى

بالا حرام أمااذا أداها با حرام سابق كمااذا كان قار ناففاته الحيج وأدى العمرة في هذه الأيام لا يكره وعلى هذا فالاستثناء غاية الواقع في الخانية منقطع ولااختصاص ليوم عرفة اه لانه اذا كان المرادكراهة الانشاء لا يكون القارن داخلا لانه غيرمنشئ فاخراجه عاقبله منقطع فلا يكرد في حقه أداؤها في الخسسة قات ولا يحقى عليك ان المتبادر من القارن في كلام الخانية المدرك لافائت الحيج وحينتذ فلاشك ان عرب لا لا تكون بعد يوم عرفة لانه البطل بالوقوف وليس في كلام المؤلف تعرض لن فاته الحيج ولا لان الاستثناء متصل أومنقطع فلا شكان المتبادرة المناه المواقع في المناه ال

فن أين جاء تالغفلة (قوله مم اعلم الح) قال فى اللباب وأحكام الحرامه المحاسر المه جون الغير في (قوله والظاهر اله الافرق الح) أقول ذكره المسئلة الحافظ ابن قيم الجوزية الحنبلى فى كتاب الروح وذكر فيها خلافا عندهم وقال هذه المسئلة غير منصوصة عن الامام أحد والمتقدمين من أصحابه وانما اشترط ذلك المتأخرون كالقاضى وأتباعه فقيل ان نواه حال فعله أوقبله وصل اليه والافلالانه لولم ينوه وقع الشواب المعامل فلايقبل انتقاله عنه الحياد فلاك المتأخرون كالقاضى وأتباعه فقيل ان نواه حال فعله أوقبله وصل اليه والافلالانه لولم ينوه وقع الشواب المعامل فلايقبل انتقاله عنه المالم و فلا الذي صلى الله عليه وسلم عن ذلك لم يسألوه عن ثواب اهداء العمل بعده بل عمايفعلونه عن الميت كاقال سعداً ينفعها ان تصدقت عنها ولم يقل ان أهدى المالم عن ذلك لم يسألوه عن ثواب ما تصدقت يه عن نفسى وكذا قول المرأة عن الميت كاقال سعداً ينفعها ان تصدقت عنها ولم يقل ان أهدى المالم عن ذلك المنافعة عن نفسى وكذا قول المرأة المنافعة عن الميت كاقال سعداً ينفعها ان تصدقت عنها ولم يقل ان أهدى المنافعة عن الميت كاقال سعداً ينفعها ان تصدقت عنها ولم يقل ان أهدى المنافعة عن المنافعة عن الميت كاقال سعداً ينفعها ان تصدقت عنها ولم يقل المنافعة عن المنا

الاخرى أفأ حج عنها وقول الرجل الآخر أفأ حج عن أبى ولا يعرف عن أحد من الصحابة انه قال اللهم أوثواب عملي المتقدم لفلان فهذا سرالا شتراط وهوأ فقه ومن لم يشترط ذلك يقول الثواب للعامل فاذا تبرع بهوأ هداه الى غيره كان عنزلة ما يهد يه اليه من ماله وعلى الاول لا يصح

﴿باب الحج عن الغير ﴾

اهداء الثواب الواجب على العامل وأماعلى الثانى فقيل يجوز و يجزى فاعله وقد نقل عن جماعة انهم من فحاوا ثواب أعماهم من فرض ونفل المسلمسين وقالوا نلقى الله تعمل المسلم المجرد والشريعة والافلاس المجرد والشريعة لا يمنع من ذلك اهملخصا وقوله ولم أرحكم من أخف شيأ من الدنيا ليجعل شيأ

غاية البيان بمارواه الترمذي وصححه عن جابران النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة أواجبة هي قال لاوان تعتمر واهو أفضل وأماقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله فالاتمام بعد الشروع ولا كلام لنافيه لان الشروع ملزم وكلامنافيا قبل الشروع والمرادانها سنة في العمر من قواحدة فن أتى بهام، ققد أقام السنة غير مقيد بوقت غير ما ثبت النهي عنها فيه الاانها في رمضان أفضل هذا اذا أفردها فلا ينافيه ان القران أفضل لان ذلك أمرير جع الى الحج لا العمرة فالحاصل ان من أراد الاتيان بالعمرة على وجه أفضل فبان يقرن معه عمرة ثم اعلم ان للعمرة معنى لغويا ومعنى شرعيا وسبباور كناوشرائط وجوب وشرائط صحة وواجبات وسنناوآد اباوم فسدا كالحج وقد بينامعناها وركنها وواجباتها وأماسبها فالبيت وشرائط وجوبها وصحتها ماهوشرائط الحج الاالوقت وأماسنها وآدابها في هوسنان الحج وآدابه الى الفراغ من السعى وأمام فسدها فالجاع قبل طواف الا كثر من والسبعة كذا في البدائع وغيره وقد قدمنا أنه ليس لها طواف الصدر وقال الحسن بن زياد يجب عليه السبعة كذا في البدائع وغيره وقد قدمنا أنه ليس لها طواف الصدر وقال الحسن بن زياد يجب عليه السبعة كذا في البدائع وغيره وقد قدمنا أنه ليس لها طواف الصدر وقال الحسن بن زياد يجب عليه السبعة كذا في البدائع وغيره وقد قدمنا أنه ليس لها طواف الصدر وقال الحسن بن زياد يجب عليه السبعة كذا في البدائع وغيره وقد قدمنا أنه ليس لها طواف الصد وقال الحسن بن زياد يجب عليه السبعة كذا في البدائم وغيره وقد قدمنا أنه ليس لها طواف الصد وقال الحسن بن زياد يجب عليه السبعة كذا في المناب المناب الحجم عن الغير المناب المرابعة عن الغير المناب المناب

لما كان الحبج عن الغير كالتبع أخره والأصل فيه ان الانسان له أن يجعل ثواب عله لغيره صلاة أوصوما أوصدقة أوقراءة قرآن أوذكرا أوطوافا أو جاأو عمرة أوغير ذلك عند أصحابنا للكتاب والسنة أما الكتاب فلقوله تعالى وقل رب ارجهما كاربياني صغيرا واخباره تعالى من ملا : كته بقوله ويستغفر ون للذين آمنوا وساق عبارتهم بقوله تعالى ربناوسعت كل شي رحة وعلما فاغفر للذين تابو اوا تبعو اسبيلك الحقوله وقهم السيئات وأما السنة فاحاديث كشيرة منها مافي الصحيحين حين ضحى بالكبشين فعل أحدهما عن أمته وهو مشهور تجوز الزيادة به على الكتاب ومنها مارواه أبود او داقر واعلى موتا كمسورة يس وحين تنفي من الاكتاب ومنها مارواه أبود او داقر واعلى موتا كمسورة أوربه اما اختاره الحقق ابن الهمام انها مقيدة عليه به العامل يعني ليس للانسان من سعى غيره نصيب الا أقربها ما اختاره الحقق ابن الهمام انها مقيدة عليه به العامل يعني ليس للانسان من سعى غيره نصيب الا الخروج عن العهدة لا في حق الثواب فان من صام أوصلي أو تصدق وجعل ثوابه لغيره من الاموات الخروج عن العهدة لا في حق الثواب فان من صام أوصلي أو تصدق وجعل ثوابه لغيره من الاموات والاحياء جازوي صلى أو بهذا علم أنه لا فرق بين أن ينوى به عند الفعل للغير أو يفعله لنفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوا يه لغيره لا طلاق كلامه ولم أرحكم من أخذ شيأ من الدنيا ليجعل شيامن عبادته لا عطى و ينبغي يعمل ثوابه لغيره لا طلاق كلامه ولم أرحكم من أخذ شيأمن الدنيا ليجعل شيامن عبادته لا عطى و ينبغي يعمل ثوابه لغيره لا طلاق كلامه ولم أرحكم من أخذ شيأمن الدنيا ليجعل شيأمن عبادته للعطى و ينبغي

من عبادته للعطى الخي ان كان المرادمن العبادة نحوالقراءة والذكر فالمعطى يكون أجرة والمفتى به مذهب المتأخرين من جواز الاستشجار على الطاعات و بنى عليه العلائى جواز الوصية للقراءة على القبروان كان المراد بها الخضوع والتذلل فعدم الصحة ظاهر قال فى حاشية مسكين قال الامام اللامشى العبادة عبارة عن الخضوع والتذلل وحدها فعل لا براد به الا تعظيم الله تعالى بامره بخلاف القربة والطاعة فان القربة ما يتقرب به الى الله تعالى و يراد بها تعظيم الله تعالى مع ارادة ما وضع له الف على كبناء الرباطات والمساجد ونحوها فانهاقر بة يراد بها وجه الله تعالى مع ارادة الاحسان بالناس وحصول المنفقة لهم والطاعة ما يجوز لغيرالله تعالى مع المنافقة الأمر الهم والظاهر ان المراد الاول وان الاجارة غير صحيحة لان المنصوص منيكم والعبادة ما لا يجوز لغيرالله تعالى والطاعة موافقة الأمر الهم والظاهر ان المراد الاول وان الاجارة غيره المفتى به جواز الاجارة هلى جواز الاجارة والمنافق به جواز الاجارة المنافقة والمنافقة والأمامة والأذان فهذه المفتى به جواز الاجارة والمنافقة والمنافقة والأمامة والأذان فهذه المفتى به جواز الاجارة على حوازه تعليم القرآن كا بأنى في المتن زاد في التنوير تبعالصدر الشريعة وغيره تعليم الفقه والامامة والأذان فهذه المفتى به جواز الاجارة والمنافقة والامامة والأذان فهذه المفتى به جواز الاجارة عليه الفتور التمالية والمنافقة والمنافقة والمنافقة والأمامة والأذان فهذه المفتى به جواز الاجارة والمنافقة والمنافقة

هايها في زماننا وعللوه بحاجة الناس اليه وظهور التوافي في الامور الدينية و بان المعلمين كانت لهم عطيات من يت المال وزيادة وغبة في اقامة الحسبة وأمور الدين كاب طه تاميذ المؤلف في منحه وأصل المذهب بطلانها للهي عن ذلك ولان القربة منى وقعت كانت للعامل فلا يجوز له ان يأخذ الاجوعلى عمل وقعله كافي الصوم والصلاة وتمامه في المنح فقد ظهر من هذا ان اجازة ماذ كرلمكان الضرورة وان مامى عن العلائي غير ظاهر بل جو از الوصية مبنى على المفتى به من عدم كراهة القراءة على القبور ومع هذا لا بدمن تعيين القارئ ليكون المدفوع اليه على وجه الصلة دون الاجرة والافهى باطلة كمافي وصايامنت خب الظهيرية وقد شمل كلام المؤلف بطلان ما اشتهر في رماننامن الوصية بدراه معلومة لبعض مشايخ الطرق والحفظة ليعملوا للميت ته ليلة أو يختموا له خمات من القرآن فانه من الاجارة على الطاعة وليس محافيه فن ورد نعم (١٠) ان كان الموصى له معينا قديقال بالجواز بناء على مامى عن منخب الظهيرية

وانظر مایأتی لنانقله فی کتاب الوقف عن الرملی (قوله وطاهر اطلاقهم یقتضی انه لافرق الخ) لم پرتضه المقدسی فی الرمن حیثقال وأماجعل ثواب فرضه لغیره فحتاج الی نقدل اه قاتراً یت فی

النيابة تجرى فى العبادة المالية عندالهجز والقدرة ولم تجز فى البدنية بحال وفى المركب منهما تجزى عندالهجز فقط والشرط المجز الدائم الى وقت الموت شرح تحفة الماوك قيده

بالنافلة حيث قال يصحان يجعل الانسان ثواب عبادته النافلة لغيره صوما أوصلاة أوقراءة القرآن أوصدقة أو الاذ كارأو غيرهامن أنواع البر اهلي المن سيأني آخوالباب في مسلة من أهل بحج عن

أن لايصح ذلك وظاهر اطلاقهم يقتضي انه لافرق بين الفرض والنفل فاذاصلي فريضة وجعل نوابها لغيره فانه يصح لكن لايعودالفرض فى ذمته لان عدم الثواب لايستلزم عدم السقوط عن ذمته ولمأره منقولا (قوله النيابة تجرى في العبادات المالية عندالجزوالقدرة ولم تجرفي البدنية بحال وفي المركب منهما نجرى عندال هجز فقط) بيان لانقسام العبادة الى ثلاثة أقسام مالية محضة كالزكاة وصدقة الفطر والاعتاق والاطعام والكسوة في الكفارات والعشر والنفقات سواء كانت عبادة محضة أوعبادة فيهامعني المؤنةأ ومؤية فيهامعني العبادة كماعرف في الاصولو بدنية محضة كالصلاة والصوم والاعتكاف وقراءة القرآن والاذ كاروالجهاد ومركبة من البدن والمال كالحج والاصلفيه ان المقصود من التكاليف الابتلاء والمشقةوهي فى البدنية باتعاب النفس والجوارح بالافعال المخصوصة وبفعل نائبه لانتحقق المشقةعلى نفسه فلم نجز النيابة مطلقالا عندالجز ولاعند القدرة وفى المالية بتنقيص المال المحبوب للنفس بايصاله الى الفقير وهوموجو دبفعل النائب وكان مقتضى القياس ان لانجرى النيابة في الحج لتضمنه للمشقتين البدنية والمالية والاولى لايكتني فيهابالنائب اكنه تعالى رخص في اسقاطه بتحمل المشقة الاخرى أعنى اخراج المال عند العجز المستمر الى الموترجة وفضلابان تدفع نفقة الحجالى من يحج عنه بخلاف حالة القدرة لم يعفر لان تركه فيها ليس الا بمجردا يثار رحة نفسه على أمرر به وهو بهذا يستحق العقاب لاالتخفيف فطريق الاسقاط واذاجازت النيابة فىالمالية مطلقا فالعبرة لنيةالموكل لالنيةالوكيلوسواءنوى الموكل وقتالدفع الىالوكيلأ ووقت دفعالوكيل الفقراء أوفها بينهما ولهذا قال فى الفتاوى الظهيرية من فصل مصارف الزكاة رجل دفع الى رجل دراهم أيتصدق بهاعلى الفقراء تطوعافل بتصدق المأمورحتي نوى الآمرعن الزكاةمن غير أن يتلفظ به مم تصدق المأمور جازعن الزكاة وكذالوأمره أن يعتق عبدانطوعا نمنوى الآمرعن إلكفارة قبلاعتاق المأمورعن التطوع اه ولهذ الاتعتبر أهلية النائب حتى لو وكل المسلم ذميافى دفع الزكاة جاز كمافى كشف الأسرار شرح أصول فرالاسلام (قوله والشرط المجز الدائم الى وقت الموت) أى الشرط في جوازالنيابة في المركب عجز المستنيب عجزامستمرا الى موته لان الحج فرض العمر فيث تعلق به خطابه لقيام مشروط وجبعليه ان يقوم بنفسه فىأول سنى الامكان فاذا أخرأتم وتقرر القيام بنفسه فذمته في مدة عمره وان كان غير متصف بالشروط فاذا عجز عن ذلك في مدة عمر ورخص له الاستنابة

أبو يه فعين صح أى جعل الثواب له وسند كرهناك ان الحج يقع عن الفاعل فيست قط به فرضه وهو صريح فى المراد (قول المتن النيابة تجزئ) بالزاى والحمزة كذا بخط الاياسى والغزى وفى نسخة بالجيم وإلراء المهملة والياء بخط الرازى والعينى وشرح عليه الزيابي وكذا فيا بعده واجزأ مهموز امعناه أغنى وأجزى غير مهموز معناه كفي شيخنا عن الشابي وقيل من جزأ الامريجزى جزاء مشل قضى وزناومعنى كذا فى حواشى مسكين (قول المتن وفى المركب منهما) قال الجوى فى قوطم من كبة منهما فظر لان الشئ لا يتركب من شرطه و يمكن أن يقال كون الشئ لا يتركب من شرطه فى المركبات الحقيقة دون الاعتبارية كذا فى حواشى مسكين والاولى ماذ كره فى حاشية الدر المختار من المال معتبر فى الحيج اعتبارا قو يا يحيث لا يتأتى ولا يتحصل الا به غالبا في كان كالجزء

في شرحه عدلي الجامع الصغير مع عايصح الامر اذاكان الآمر عاجزا بنفسه عزا لابرجى زواله كالعمى والزمانةوان كان عزاير جيزواله كالحبس والمرض ان دام الى الموت يقع موقعه وان زال كان الحج على الاتمر على حاله (قوله بطلت عجته) الذي فى الخانية والفتح والنهر ح_ة بدون ضمير وقوله وعلى هذا كل سنة نجيء أى اله في السينة الثانية ان مات قبد ل مجيء وقت الحج جازعن الباقي وهو تسعة وعشرون وانمات بعده وهو يقدر بطلت جة واحدة وهكذافي السنة الثالثة والرابعة الىالآخر (قوله وعلى هذا المرأةاذا لم تجدم ما)أى ينبني على اشتراط العجز الدائم هده المسئلة وهيمذكورةفي الخانية (قوله فنهاان يكون المحروج عنه عاجزا الخ) ذكر العلامة الشيخرجة الله السيندي في منسكه الكبيران من شروط عقة الججءن الاحمران يحرم من الميقات فاواعتمر وقد أمره بالحيج ثم حيج من مكة يضمن فىقولهم جيعا ولا بجوزذلك عن جةالاسلام لانهمأمور بحجة ميقانية

وجة وفضلا فحيث قدرعليه وقتامن عمره بعدمااستنابه فيه لتجز لحقه ظهرانتفاء شرط الرخصة نمظاهر مافى المختصرانه لافرق بين أن يكون المرض يرجى زواله أولا يرجى زواله كالزمانة والعمى فلوأحج الزمن أوالاعمى ثم صح وأبصر لزمه ان يحيج بنفسه وبسبب هـ نداصر ح المحتى فقتح القدير به وليس بصحيح بلالخق التفصيل فان كان مرضابرجى زواله فأحج فالامرمراعي فان استمر الجزالي الموتسقط الفرض عنيه والافلاوان كانم ضالاير جى زواله كالعمى فاحج غيره سقط الفرض عنه سواءاستمرذلك العذرأ وزال صرج به في المحيط وفتاوى قاضيخان والمبسوط وصر حف معراج الدراية بانه اذا أحج الاعمى غيره ممزال العمى لا يبطل الاحجاج اه وقيد بالجز الدائم لانه لوأحج وهوصيح معجزواستمر لايجز تهلفقه الشرط ويشكل عليه مافى التجنيس وفتاوى قاضيخان وغيرهماانه لوقال لله على ثلاثون حجة فأحج الاثين نفسافي سينة واحدة ان مات قبل ان يجيء وقت الحج جازعن الكل لانه لم تعرف قدرته بنفسه عند مجيء وقت الحجوان جاء وقت الحجوهو يقدر بطلت حجته لانه يقدر بنفسه عليهافانعدم الشرط فيهاوعلى هـ ندا كل سنة تجيء اه و ينب غيان برادبوقت الحيجوقت الوقوف بعرفة يعنى انجاءيوم عرفة وهوميت أجزأ الكل وان كانحيا بطلتواحدةوتوقفالاممفىالباقي ولبسالمرادبوقتالخجأشهرالحجلانالاحجماجيكون فيأشهر الحج فلايتأنى التفصيلوان كان المكان بعيدافاحج قبل الاشهر فهوقاصر الافادة عمااذا كان قريبا فأحج في الاشهر الحرم فالاولى ماقلناه ووجه اشكاله على ماسبق ان وقت الا حجاج كان تحيحا فاذا مات قبل وقته أجزأه وقد تقدم انه اذا أحج وهو صحيح معجز لا يجزئه ودفعه بأن المراد بعجزه بعد الاجماج العجز بعد فراغ النائب عن الحج بان كان وقت الوقوف صيحا فلامخالفة كالايخفى وعلى هـ ندا المرأة اذالم تجد محرمالا تخرج الى الحج الى انتباخ الوقت الذي تجزعن الحج فينتذ تبعث من بحج عنهااماقب لذلك فلا يجوز لتوهم وجود الحرم فان بعثت رجلاان دام عدم الحرم الى ان ماتت فدلك جائز كالمريض اذا أحج عنه رجـ الاودام المرض الى ان مات وأطلق فى المجز فشمل ما اذا كان سهاو ياأو بصنع العباد فاوأحج وهوفي السجن فاذامات فيماجزأ موان خاص منه لاوان أحج لعدو بينــهو بين مكة ان أقام العــدو على الطريق حتى مات أجزأه وان لم يقم لا يجزئه كـذا فى التجنيس وذكرفى البدائع وأماشرائط جوازالنيابة فنهاأن يكون المحجوج عنمه عاجزاعن الاداء بنفسه ولهمال فلايجوزاجاج الصحيح غنيا كانأوفقيرالان المالمن شرائط الوجوب ومنهاالجزالمستدامالي الموتومنهاالامربالج فلا بجوزحج الغيرعنه بغيرأ مره الاالوارث يحج عن مورثه فانه يجزئه انشاء اللة تعالى لوجود الامر دلالة ومنهانية المحجو جعنه عند الاحرام ومنها أن يكون حج المأمور عال المحجوج عنه فان تطوع الحاج عنه بمال نفسه لم يجزعنه حتى يحج بماله وكذا اذا أوصى أن يحج عالهفات فتطوع عنهوار مجال نفسه لان الفرض تعلق بماله فاذالم يحج بماله لم يسقط عنه الفرض ومنهاالحجرا كباحتى لوأمر دبالحج فج ماشيا يضمن النفقة ويحج عندرا كبالان المفروض عليه هوالحجرا كبافينصرف مطلق الامربالحج اليه فاذاحج ماشيافقد خالف فيضمن اه وفى فتح القديرواعلم انشرط الاجؤاء كون أكثرالنفقة من مال الآمرفان أنفق الا كثرا والكل من مال نفسه وفى المال المدفوع اليه وفاء بحجه رجع به فيه اذقد يبتلي بالانفاق من مال نفسه لبعث الحاجة ولا يكون المال حاضرا فيجوزذاك كالوصى والوكيل يشترى لليذيم ويعطى الممن من مال نفسه فانه يرجع به في مال الينيم اه و بهذا علم ان السر الطهم أن تكون النفقة من مال الآمر للاحتراز عن

اه وهلاذاعادالى الميقات وأحرم يقع عن الآم ظاهر التعليل نم فتأمل وأمالو جاوز الميقات فقد وقع فيه اختلاف الفتوى بين المتأخرين في زمن منلاعلى القارى وقد مناحات لذلك قبيل باب الاحوام فراجعه

وقاضيخان حتى نسب شيخ الاسلام هذا لا صحابنا قال فى الفتح ان عليه جعامن المتأخرين منهم مسر الاسلام والاسبيجافى وقاضيخان حتى نسب شيخ الاسلام هذا لا صحابنا قال فى النهروفى العناية واليه مال عامة المتأخرين اه وماعزاة الى قاضيخان هوماذكره فى شرح الجامع الصغير حيث قال وهو أقرب الى الفقه لكن صحح فى فتاواه القول الاول فاعتراض بعضهم منشؤه عدم المراجعة (قوله لان كل واحد منه ما أمره الخال عن قول الهدارة فه مى عن الحاج ويضمن النفقة لان الحج يقع عن الآمر حتى لا يخرج الحاج عن جة الاسلام وكل واحد منه ما أمره أن يخاص الحج له الح للما الفال فى العناية وذهب الشار حون لى ان الدليل غير مطابق للدلول قال م قال صاحب النهاية ولكن هذا التعليل تعليل حكم غير مذكور وتقد يرال كلام ويضمن النفقة لانه خالفهما وانحالا يضمن النفقة اذا وافق لان الحج الحج يقع عن المرمى الكن وأيت فى نسخة قد يقمعتمادة الخال فى السعدية ولا قرينة على هذا التقدير ولذا قال فى النهر وماراً يتمن أفصح منهم عن المرمى الكن وأيت فى نسخة قد يقمعتمادة لاان الحج يقع عن الآمم بلا النافية (٢٢) وليس تعليلا للسئلة وقوله حتى لا يخرج غاية لقوله فهى عن الحاج نفلاوهذا أولى

التبرع لامطلقا (قوله وانماشرط عزالمنوب الحج الفرض لاالنفل) لجواز الا ابقمع القدرة فحج النف لان المقصود منه الثواب فاذا كان له تركه أصلافله تحمل مشقة المال بالاولى أطلقه فشمل حجةالاسلام والحجة المنذورة وأشاربه الى انهلوأ حج عنه وهو صحيح حجة الاسلام أوكان مريضاتم صح بطل وصف الفرضية لفقد شرطه وهوالجزوبق أصل الحج تطوعاللا مملاانه فاسدأ صلاصر حبه الاسبيحابى والسرخسي وعلاءالدين البخارى فى الكشف ولم يحكوافيه خلافافعلى هـذابين الصلاة والحج فرق على قول محد فانه يقول فها اذابطل وصفها بطل أصلها ولم ينقل عنه في الحج ذلك لمان باب الحج أوسع فله في اليضى في فاسده كاعضى في صحيحه وأشار المصنف بجريان النيابة في الحج عند المجزف الفرض ومطلقاف النفل أن أصل الحج يقع يقع للا مر لحديث الخثعمية وهي اسماء بنت عميس من المهاجرات وهوأنها قالت يارسول الله ان فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخا كبيرالايثبت على الراحلة أفأحج عنهقال نعم متفق عليه فقد أطلق كونه عنه موقو لهماأ فأحج عنه فيهروا يتان فتح الهمزة وضم الحاءأى أناأحرم عنه بنفسي وأؤدى الافعال وهذاه والمشهور من الرواية وروى بضم الهمزة وكسرالحاءأى آمرأ حدأن يحج عنهذ كره الهندى في شرح المغنى وهوظاهر الرواية عن أصحابنا كمافى الهداية وظاهر المذهب كمافى المبسوط وهو الصحيح كمافى كثير من الكتب وذهبعامة المتأخرين كمافى الكشف الىأن الحجيقع عن المأمور وللا مم ثواب النفقة قالواوهو رواية عن مجدوهواختـــلافلانمرةلهلانهماتفقوا ان الفرض يســقط عن الآمرولا يسقطعن المأمور وأنه لابدمن ان ينويه عن الآمر وهو دليل المذهب وانه يشترط أهلية النائب اصحة الافعال حتى لوأص ذميالا يجوزوهو دليل الضعيف ولمأرمن صرح بالمحرة وقديقال انها تظهر فيمن حلف ان لايحج فعلى المذهب اذاحج عن غيره لا يحنث وعلى الضعيف يحنث الاأن يقال ان العرف انه قدحج وان وقع عن غيره فيحنث اتفاقا (قولة ومن حج عن آمر يهضمن النفقة) لان كل واحدمنهما أمره بان يخلص النفقةله من غيير اشتراك ولا يمكنه ايقاعه عن أحدهم العدم الاولوية فيقع عن المأمور نفلا

مارأ يتفتدبره اه قات وهمذا أيضالايخني بعمده وقدخطرلى جوابعن النسخة الاولى أظهر عافى النهاية بان تجعل ألفي الحج للعهدأى لان الحج المأمور بهمايقع عن الآمر وقوله حتى لا يخرج تفريع عليه واعاشرط عجزالمنوبالحج الفرض لاللنفل ومن حج عن آمريه فيدهن الذعقة تأمل تمرأيت جوابي بعينه أجاب بهالع المقابن كال باشافي شرحه على الهداية (قوله فيقع عن المأمور نفلا) كذا في النهدر والذي في شرح الباقاني انه يخرجها عن جه الاسلام لكن قالفى غاية البيان الهيقع

عن الأمر من وجه بدليل

ان الحاج لا يخرج عن جة الاسلام ورأيت في الفتح ما يفيد ماذ كره الباقا في فانه في الفتح من فلا الفتح ما يفيد ما يفيد ما يفيد ما يفيد ما يفيد الله المالار بعدة الآنى ذكرها م قال وحد النه والله بعد ماصرف نفقة الآمر الى نفسه ذاهبا الى الوجه الذى أخذ النفقة الاينصرف الاحرام الى نفسه الما أمور لا يتحول بعد ذالك في التعيين المعين في المعافرة المعد المعد ذلك في القتيح أيضا بعد ذلك في الوجوع والمعد في المعافرة وعن التعيين في المعافرة المعد والاحرام ولا يمكن أن يصير للأمور لانه نص على اخراجها عن نفسه بجعلها لاحد هما فلا ينصر ف المعالا المعافرة وجد أحد الامرين اللذين ذكر ناهما أى من تحقق المخالفة أو المجزعين التعيين ولم يتحقق ذلك ما لم يشرع في الاعمال ولو شوطا المعال المنافرة المعال المعال ولو المعال ولو المعال ولو المعال ولو المعال ولا يمكن أن يحولها الى غيره والمالم المنافرة المعال المنافرة والمنافرة وال

ففسه لان أقل ما يقع باطلاق النية وهو قد صرفها عنده في النية وفيه نظر اه فقوله وفيه نظر أى لما قدمه من اله أذا يحققت المخالفة أو عجر شرعاعن التعيين وقعت عن نفسه ولا شك اله اذا قرن نحققت المخالفة فتقع الحجة عن نفسه ولذا يضمن النفقة واذا وقعت عن نفسه يلغو صرفها عن نفسه في كأنه أحرم عن نفسه فت جزئه عن حجة الاسلام هذا ماظهر لى (قوله وسيأتي اخراجهما) قال الرملي الذي يأتي ليس فيه ذلك بل سيأتي ما يفيد اله في مسئلة الآمر الافرق وان موضوع مسئلة الآبوين الآتية آخر الباب في المتن في جعل الثواب وانه لافرق فيه قين الإبن الاجني والوارث فراجعه وتأمل ولافرق بين الوارث والاجني الافواحدة انه لوحج عن غيره بغيراً مره ان كان وارثا يجزئه ان شاء الله تعالى والآلا (قوله فله أن يجعله عن أحدهما) يعني اذالم يامن اه وأحرم عنهما يمكنه ايقاعه بعد عن أحدهما بخلاف مالوأمراه فانه لا يمكنه ايقاعه عن أحدهما كامريعني على وجه يسقط به ضمان النفقة وحج الموقع عنه والافله جعل الثواب لا يتوقف على عدم نفلاعن المأمور فانه لامانع من تبرعه بجعل ثوابه لمن أراد و بهذا التقرير اندفع ماأورده الرملي من ان جعل الثواب لا يتوقف على عدم نفلاعن المائة لك مطلقالانه حيث وقع الحج له فله جعل ثوابه لمن أراد اه وسيأتي ما يعين ما قلنا وأماما اعترض به في الآمر بل له ذلك مطلقالانه حيث وقع الحج له فاله جعل ثوابه لمن أراد هو سيأتي ما يعين ما قلنا وأماما اعترض به في الآمر بل له ذلك مطلقالانه حيث وقع الحج له فله جعل ثوابه لمن أراد ها وسيأتي ما يعين ما قلنا وأماما اعترض به في الآمر بل اله ذلك مطلقالانه حيث وقع الحج له فلاع في المسئلة والمراكزة والمناورة من المناورة من المناورة من المناورة والمناورة من المناورة والمناورة والمناورة

النهر بانمن حجعن غيره بغيرأمره لايكون حاجا عنهلام أى من اشتراط الآمر بلجاءلا ثوا بهله فلا يصحأن يكون التقييد بالآمر احترازاعما اذالم يأمره لاستواتهما فيان الحج للفاعل في الوجهين اه فـدفوع بان كون الامرشرطا أصحةالنياية لم يذكر في المأن واعاذ كره هوفي شرحه بقوله و بقي من الشرائط أمن به والسكلام فهايفيده كلام الماتن فتدبر (قوله ولوأحرم مبهما) اسم فاعدل من الايهام حالمن فاعل أحرم أواسم مفعول أى احراما مهما وقولهمن غير تعيين

ولايجزئه عن حجة الاسلام ويضمن النفقة ان أنفق من ما لهما لانه صرف نفقة الآمر الى حج نفسه أطلق فى الآمرين فشمل الابوين وسيأتى اخ اجهماوقيد بالامربه مالانه لوأحرم عنهما بغير أمرهمافلهأن يجعله عن أحدهمالانهمتدع يجعل ثوابعلهلاحدهماأوهمافيق على خداره بعدوقوعه سببالثوابه وأشار بالضمان الى انه لا يمكنه بان يجعله عن أحدهما بعد ذلك وقيد بكونه أحرم عنهمامعا لانهلوأ حرم عن أحدهم اغيرعين فالامرمو قوف فانعين أحدهما قبل الطواف والوقوف انصرف اليه والاانصراف الى نفسه ولا يكون مخالفا بمجرد الاحرام المذكورلان كلاأمره بحجة وأحدهما صالح لكل منهماصادق عليه ولامنافاة بين العام والخاص ولا يمكن أن يصير للأمور لانه نصعلي اخواجهاعن نفسه بجعلها لاحدالأمرين فلاينصرف اليه الااذا وجدأ حدالامرين اللذين ذكرناهما ولم يتحقق بعد فاذاشر ع فى الاعمال قبل التعيين تعينت له لان الاعمال لا تقع لفيرمعين عمايس فى وسعه أن يحو لهالى غيره وانماجه لهالشرع ذلك الى الثواب ولولاالشرع لم يحكم به في الثواب أيضا ولوأحرم يحجةمن غيرتعيين فانه يصح التعيين بعده لاحدهما بالاولى وذكرفي الكافي انه ينبغي أن يكون مجمعاعليه لعدم الخالفة ولوأحرم مبهمامن غير تعيين ماأحرم بهلآمر معين فانه يجوز بلاخلاف وهوأظهرمن الكل فصور الابهام أر بعة فى واحدة يكون مخالفا وهي مسئلة الكتاب منطوقا وفي الثلاثة لا يكون مخالفاوهي أن يكون الابهام امافي الآمر أوفى النسك أوفيهما ولوأهل المأمور بالحج بحجتين احداهم اعن نفسه والاخرى عن الآمر عمر فض التي أهل بهاعن نفسه تكون الباقية عن الآمركأنهأهل بهاوحدهاوأ شارالمصنف الى ان المأمور فى كل موضع يصير مخالفا فانه يضمن النفقة فنهامااذا أمره بالافراد بحجة أوعمرة فقرن فهوضامن للنفقة عنده خلافا لحما ومنهامااذا أمره بالحج فاعتمر عم حج من مكة لانه مأمور بحج ميقاتي وماأني به مكى بخلاف مااذا أمر ه بالعصرة فاعتمر عم

ماأحرم به حال على الوجهين لبيان ماوقع الابهام به وقوله لآمر معين متعلق باحرم الاول والحاصل ان المحرم به مبين وعامة النسخ هنا محرفة والصواب هذه (قوله فصور الابهام أربعة) وهي أن يهل بحجة عنه ماأ وعن أحد هما على الابهام أو بحجة من غير تعيين للحجوج عنه أو يحرم عن أحد هما بعينه بلا تعيين لما أحرم به كذا في الفتح فالثالثة الابهام فيها عكس الرابعة وفي الحقيقة لا ابهام في النسك أو الثالثة (قوله وفي الثالثة لا يكون مخالفا) كذا في أغلب النسخ وفي بعضها بن يادة قوله وهي أن يكون الابهام الما في الآمر أوفي النسك أو في منه النالثة لا يكون منه المورما يكون الابهام فيهما في النسك والآمر (قوله لا نهما مور بحج ميقاتي الخ) يفهم منه انه لوحوج المالي المنه المثل المنه المثل المنه المثل المنه المثل المنه المثل المنه المثل المثل المنه المثل المثل المثل المنه المثل المنه المثل المنه المثل المنه المثل المنه المثل المنه المنه المنه والمنه المنه والمنه المنه والمنه المنه والمنه والمنه والمنه المنه المنه والمنه و

حج عن نفسه لم يكن مخ الفاوالنفقة ف مدة اقامته للحج في ماله لانه أقام في منفعة نفسه بخلاف مااذا حجأولا ماعتمر للأمرفانه يكون عالفالانه جعل المسافة للحج وانهلم يؤمربه وان كانت الحجة أفض لمن العمرة لانه خلاف من حيث الجنس كالوكيل بالبيع بألف درهم اذاباع بألف ديناركذافي المحيط وفى فتح القدير والحاج عن غيره ان شاءقال لبيك عن فلان وانشاء اكتني بالنية عنه وليس للأأمورأن يأمى غيره بماأمر بهعن الآمروان مرض فى الطريق الاأن يكون وقت الدفع قيل له اصنع ماشت فينئذلهأن يأمرغ يره بهوان كان صحيحافلوأ حجر جلافح ثمأقام بمكة جازلان الفرض صار مؤدى والافض لأن يحج مم يعود الى أهله اه مماعلم ان النفقة ما يكفيه لذها به وايابه وانه لا يخلواما أنيكون المحجى جءنه حياأ وميتافان كانحيافانه يعطيه بقدرما يكفيه كماذ كربافان أعطاه زائدا على كفايته فلا يحل للأمور مازاد بل يجب عليه وده الى صاحبه الااذاقال وكاتك ان تهب الفضل من نفسك وتفيضه لنفسك فانكان على موت قال والباقي مني لك وصية وان كان قدأ وصي بأن يحج عنمه ممات فاماأن يمين قدرا أولافان عين قدرا اتبع ماعينه حتى لا يجوز النقص عنه اذا كان يخرجمن الثلث كماسية في تفصيله قريباف مسئلة الوصية ولهذا قال في المحيط رجل مات وترك ابنين وأوصى بان يحج عنمه بثلاثما تة وترك تسعمائة فأنكر أحدهما وأفرالآخروأ خذكل واحدمنهما نصف المال ثم ان المقرد فع مائة وخسين يحج بهاعن الميت ثم أفر الآخوان أحج بأمر القاضي يأخذ المقر من الجاحد خسة وسبعين درهم الانه جارالحج عن الميت بمائة وخسين و بقي مائة وخسون ميرا ثالهما فيكون الكل واحد نصفه وان أحج بغيراً من القاضى فانه يحج من ة أخرى بثلاثما تة لانه لم يجز الحج عن الميت لانهأمي، بثلاثمائة اله ومع التعيين المذكور لا يحل للمأمور المذكور مافضل بل يرده على ورثته ولهذا قالوالوأوصي بان يعطى بعيره هذأر جلاليحج عنه فدفع الى رجل فا كراه الرجل فانفق الكراء على نفسه في الطريق وحج ماشياجاز عن الميت استحساناوان خالف أمره وصححه في المحيط وقال أصحاب الفتاوى هو الختار لامه الملك أن علك رقبتها بالبيع ويحج بالثمن استحساناه والختار فلائن علكأن علك منفعتها بالاجارة و يحج ببدل المنفعة كان أولى لانه لولم يظهر في الآخ ة انه علك ذلك يكون الكراءله لانه غاصب والحجله فيتضر والميت ممير دالبعير الى ورثة الميت لانه ملك المورث اه وهذه المسئلة خرجتءن الاصل للضرورة فان الاصل ان المأمور بالحجرا كبااذا حجما شيافانه يكون مخالفا وان لم يعين الموصى قدرافان الورثة يحجون عنهمن الثاث بقدرالكفاية ولهذاقال الولوالجي في فتاواه رجلمات وأوصى أن يحج عنه ولم يقدرفيه مالافالوصى ان أعطى الى رجل ليحج عنه في محل احتاج الىألف ومائتين وان حجرا كبالافى محل بكفيه الالف وكل ذلك يخرج من الثلث يجب أقالهما لانه هو المتيقن اه فالحاصلان المأمورلا يكون مالكالمأخنده من النفقة بل يتصرف فيه على ملك المحجوج عنهحيا كان أوميتامعينا كان القدرأوغيرمعين ولايحل لهالفضل الابالشرط المتقدم سواء كان الفض ل كثيرا أو يسيرا كيسيرمن الزاد كاصرح به فى الفتاوى الظهيرية وينبغى أن تكون كذلك الحجة المشروطة منجهة الواقف كماشرط سلمان باشا بوقفه بمصرقد وامعينا لمن يحج عنه كلسنة فالهيتبع شرطه ولايحل للأمو رمافضل منسه بل يجدرده المى الوقف وهندا كله اذا أوصى بان يحج عنــهأمااذاقالأحجوافلاناحجة ولم يقلءني ولم يسمكم يعطى فانه يعطى قدرما يحجبه ويكون ملكا لهوان شاءحج بهوان شاءلم يحجوهو وصية كافي المسوط وغيره فاذاعرف ذلك فللمأمور بالحج أن ينفق على نفسه بالمعروف ذاهباوآيبا ومقيامن غيرتبذير ولاتقتير فى طعامه وشرابه وثيابه وركوبه ومالا بدلهمنه من محملوقر بةوأ دوات السفر فلوتوطن بمكة بعدا الفراغ فانكان لانتظار القافلة فنفقته

(قوله بخلاف مااذا حج أولا) مرتبط بقوله لم يكن مخالفا (قوله لانه لولم يظهر في الآخرة) تعليل الاولو بة والآخرة بحركات أى آخر الامرواسم الاشارة الى ملك المنف عة بالاجارة (قوله وان لم يعين الموصى قدرا) معطوف على قوله فان عين قدرا اتبع (قوله وهو عدم خروج القافلة) الضمير عائد على عدر المضاف الى غير (قوله قالوا ان كانت اقامة معتادة لم تسقط) ظاهره ولو بلاعد را انتظار القافلة ولواً كثرمن خسة عشر يوما فهو مخالف لما قبله (قوله وعليه الحجمن قابل بمال نفسه) مكر رمع ما قبله وأظن انه تغيير من سحبق القلم والاصل وعليه الحجمن قابل في نفسه للحجمن قابل لان الحج لزمه القلم والاصل وعليه الحجمن قابل في نفسه الحجمن قابل لان الحجم للان الحجم والمنه والمنه

فى مال الميت والافن مال نفسه وماذ كره أكثر المشايخ من اله اذا توطن خسة عشر يوما فنفقته عليه فحمول على مااذا كان الغير عذروهو عدم خووج القافلة وكذاماذ كره بعضهم من اعتبار الثلاث واذا صارتالنفقةعليه بعمدخو وجها ثم بدالهأن يرجع رجعت نفقته في مال الميت لانه كان استحق نفقة الرجو عفمال الميتوهو كالناشزة اذاعادت الى المهزل والمضارب اذا أقام في بلدأو بلدة أخرى خسية عشر يومالحاجة نفسم وفى البدائع هذا اذالم يتخدمكة دارافامااذا انخدها دارا ثمعاد لاتعودالنفقة بلاخلاف وان أقام بهامن غير نية الاقامة قالوا ان كانت الاقامة معتادة لم تسقط وانزاد على المعتاد سقطت ولوتهجل إلى مكة فهي في مال نفسه الى أن يدخل عشر ذي الحجة فتصير في مال الآمر ولوساك طريقاأ بعدمن المعتاد ان كان ماسلكه الناس ففي مال الآمر والاففي ماله وله أن ينفق على نفسه نفقة مثله من طعام ومنه اللحم والكسوة ومنه ثو بالح امه وأج قمن يخدمه ان كان عن يخدم وليس له أن ينفق مافيه ترفيه كدهن السراج والادهان والتداوى والاحتجام وأجرة الجام والحلاق الاأن يوسع عليمه واختار فىالمحيط والخانية أن يعطى أجرة الجام والحارس وصرح الولوالجي بانه الختار وقالوالهان يشترى حاراير كبهوذ كرالولوالجي بالهمكروه والجل أفضل لان النفقة فيهأ كثروايس له أن يدعوأ حدا الى طعامه ولا يتصدق به ولا يقرض أحداو لا يصرف الدراهم بالدنا نير ولا يشترى بها ماءلوضوئه ولواتجرفي المال ثم حج بمثله فالاصح انهاعن الميت ويتصدق بالربح كمالوخلطها يدراهمه حتى صارضامنا تم حج بمثلها ولهان يخلط الدراهم للنفقة مع الرفقة للعرف كذافى المحيط (قوله ودم الاحصار على الأمرودم القران ودم الجناية على المآمور) لان الأمرهو الذي أدخله في هذه العهدة فعليه خلاصه وأرادمن الآمر المحجو جعنه فشمل الميت فان دم الاحصار من ماله ثم قيل هومن ثلث مالهلانه صلة كالزكاة وغييرها وقيل من جيع المال لانه وجب حقاللمأمور فصاردينا كذافي الهداية واذاتحلل المأمور المحصر بذبح الهدى فعليه الحج من قابل بمال نفسه ولا يكون ضامنا للنفقة كفائت الحج لعدم المخالفة وعليه الحجمن قابل عمال نفسه كذا قالوا ولم يصرحو ابانه في الاحصار والفوات اذاقضى الحجهدل يكون عن الآمرأو يقع للمأمورواذا كان الاحمر فهدل يجبر على الحجمن قابل بمال نفسه وانماوجب دم القران على المأمور باعتبارانه وجب شكر الماوفقه الله تعالى من الجع بين

بين النسكين والمأمورهو الختص بهذه النعمة لان حقيقة الفعل منه وان كان الحج يقع عن الآم لانه

حيث بلغ وعلى الحرم قضاء
الحج الذى فات عن نفسه
ولاضمان عليه فياأ نفق
ولانفقة له بعد الفوت اه
وفيها قبل هذا بنحو ورقة
التهذيب قال أبو يوسف
الحاج عن الغير اذا فسه
حجه قبل الوقوف عليه
ضمان النفقة وعليه الحبح
الذى أفسه وعمرة وحجة
ودم الاحصار على الآمى

ودم القران والجناية على

المآمور

للاتمرولوفانه الحيج لايضمن لانه أمين وعليه قضاء الفائت وحج عن الآمر ثم قال وفي الحاوى وان كان شغله حوائج نفسه حتى فاته الحيج فانه ضامن للنفقة ولو حيج بعد ذلك من قابل من ماله عن الميت بحوز عن الميت اه ونقله في السراج ثم قال وقال زفر لا يجرزيه

والبحرالرائق) - ثالث عنه ويضمن المال البحرالرائق) - ثالث عنه ويضمن المال وان فاته الحجرا فقسما وية أو بمرض أوسقط من البعير قال محد لا يضمن النفقة ونفقته فى رجوعه من ماله خاصة ثم نقل عن الكرخي ماقد مناه من أنه لا يلزمه الضمان وعليه فى نفسه الحج من قابل عن المال المن النفقة ويحجمن قابل عن المنت من ماله كافى الحاوى وفى الثانى لا يضمن النفقة ويحجمن قابل عن نفسه على مافى المنتقى والسراج وأما على مافى التهذيب فعن الآمر والظاهران الاول قول مجمد كماصر ح به فى المنتقى والثانى قول أبى يوسف كماهو ظاهر عبارة التهذيب ويدل عليه مامر فى النهر عن السراج ثم على مافى التهذيب من انه عن الآمر ظاهر قوله وعليه قضاء الفائت و حج عن الآمر انه يجبر عليه من ماله والظاهر ان قوله و حج عن الآمر هو المراد بقضاء الفائت لاغيره تأمل

وقوع شرعى ووجوب دم الشكرمسبب عن الفعل الحقيق الصادرمن المأمور وأطلق فى القران فشمل مااذا أمره واحد بالقران فقرن أوأمره واحد بالحج وآخر بالعمرة وأذناله فى القران و بقي صورتان يكون بالقران فيهما مخالفا احداهما مااذالم يأذناله بالقران فقرن عنهماضمن نفقتهما الثافية مااذا أمره بالحج مفر دافقرن فانه يكون ضامنا للنفقة لالان الافرادأ فضل من القران بل لانه أمره بافرادسفرله وقدخالف وفي الثانية خلافهماهما يقولان هوخلاف الى خير وهو يقول انهلم يأمره بالعمرة ولاولاية لاحد في ايقاع نسك عن غيره بغير امره فصار كالوأمر ه بالافراد فتمتع فاله يكون مخالفااتفاقا وأراد بالقران دم الجمع بين النسكين قرانا كان أوتمتعا كماصرح به في غاية البيان لكن بالاذن المتقدم وأطلق فى دم الجناية فشمل دم الجاع ودم جزاء الصيد ودم الحلق ودم لبس الخيط والطيب ودم الجاوزة بغيرا حرام وانما وجب على المأمور وحده باعتبار انه تعلق بجنايته الكن في الجناية بالجاع تفصيل انكان قبل الوقوف ضمن جيه النفقة لانهصار مخالفا بالافسادوأن بعده فلاضمان والدم على المأمورعلى كلحال واذافسم بحجه لزمه الحجمن قابل بمال نفسه وفيه مانقدم من التردد في وقوعه عن الآمرولوأنم الحج الاطواف الزيارة فرجع ولم يطفه فهوح امعلى النساء ويعود بنفقة نفسه ويقضى مابقى عليه لانه جان في هذه الصورة امالومات بعد الوقوف قبل الطواف جازعن الآمر لانه أدى الركن الأعظم كذاقالوا وقدقدمنافي أولكتاب الحج فيه بحثاوأ عظمية أمرهاا عاهو للامن من الافساد بعده ولالانه يكني فيجب على الآمر الاحجاج وفي فتح القدير وامادم رفض النسك ولايتحقق ذلك اذاتحةق الافى مال الحاج ولا يبعد لوفرض اله أمره بحجتين معافف عل حتى ارتفضت احداهما كونه على الآمر ولمأره والله سبحانه أعلم اه ولواختلف المأمور والورثة أوالوصى فقال وقدأ نفق من مال الميتمنعت من الحجوكذبه الآخر لايصدق ويضمن الاأن يكون أمر اظاهر ايشهدعلى صدقه لان سبب الضمان قدظهر فلايصدق في دفعه الابظاهر يدل على صدقه ولواختلفا فقال حججت وكذبه الآم كان القول للمأمور مع يمينه لانه يدعى الخروج عن عهدة ماهو امانة في بده ولا تقبل بينة الوارث أوالوصي انه كان بوم النحر بالبلدلانها شهادة على النفي الأأن يقما على اقراره انه لم يحج امالوكان الحاجمديو باللميت أمره أن يحج عاله عليه وباقى المسئلة بحالها فالهلايصدق الابينة لانه بدعى قضاء الدين هكذافى كثيرمن الكتبوفى خزانة الاكل الفول لهمع بمينه الاأن يكون للورثة مطالب بدين الميت فانه لا يصدق في حق غريم الميت الابالجية والقواعد تشهد للاول فكان عليه المعول (قوله فان مات في طريقه يحج عنه من منزله بثلث ما بقي هـنه العبارة تحتمل شيئين الاول أن يكون فاعلمات المأمور بالحج فعنى المسئلة ان الوصى اذا أحجر جلاعن الميت فات الرجل في الطريق فانه يحج عن الميت الموصى من منزله بثلث ما بق من المال كاله وعلى هذا الوجه اقتصر الشارحون مع ما فيه من التعقيد فىالضمائر فانضميرمات يرجع الى المأمور وضميرعنه ومنزله يرجع الى الموصى الثاني أن بكون فاعلمات هوالموصى فيتحد مرجع الضمائر وهوصيح فانهاذامات بعدماخرج حاجاوأوصى بالحج فانه بحج عنه من منزله بثلث تركته و يصدق عليه انه بثلث ما بقى أى بعد الانفاق في الطريق فالحاصل ان الآمر اما أن يكون حياوقت الاحجاج أوميتافان كان حياومات المأمور فى الطريق فانه يحج انسانا آخرمن منزله على كلحال لانهجى يرجع اليه ولهندا لوأمر انسانا بان بحج عنه ودفع لهمالا فلم تبلغ النفقةمن بلده المبحج عنه من حيث تبلغ كالميت لانه يمكن الرجوع اليه فيحصل الاستدراك بخلاف الميت كذا فى الولوالجية وان كانميتا وأوصى بان يحج عنه فلايخلواماأن يكون قدخرج حاجا بنفسه ومات في الطريق أولاوفى كلمنهمالا يخاواماان أطلق الوصية أوعين المال والمكان فان أوصى بان يحج

فانمات في طريقه يحج عنهمن منزله بثلث مابقي (قوله وفيه ماتقدم من الترددفي وقوعه عن الآمر) قد عامت عام عن التتارخانية عن التهاديب انهاذا أفسده قبل الوقوف عليه قضاء الحج الذي أفسده وعمرة وحجة للاتمر وصرح في المعراج بان الأصحان عليه عجة أخرى للرحم سوى القضاء فيحج عن نفسه معن الآمر اه (قولهفيجب على الآمر الاجاج) لايخفي انهجث معالنقول وقدمى جوابه عن المقدسي (قوله ويصدق عليه انه بثلث مابق الخ قال في النهدر لا يخدفي ان المتبادرمن ثلث مابق يعنى من التركة على ان المصنف رمنعلي صحة الخيلاف بقولهمن منزله وبثلث مابق وعلى ماادعى لاخلاف انه يحج عنه بثلث تركته اه والمرادبالخيلاف ما سنذكره عن الفتح

يحج عنه من ثلث مابق وقال محدينظران بقيمن المدفوع شئ حج به والابطلت الوصية وقالأبو بوسفان كانالمدفوع عمام الثلث كقول محد وان كان بعضه يكمل فان بلغ باقيهما يحج به والا بطات مثلا كان المخلف أر بعـــة آلاف دفع الوصية ألفا فهلكت يدفع اليهما يكفيه من ثلث الباقي أوكله وهمو ألف فان هلكت الثانية دفع اليهمن ثلث الباقي بعدها هكذامرة بعددمرةالى ان لايبيق ماثلثه يبلغ الخج فيبطل وعندأبي يوسفيأخل ثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلثا فانهامع تلك الالف ثلث الأربعة آلاف فان كفت والابطلت الوصية وعند مجدان فصلمن الالف الاولى مايبلغ والابطلت فالخلاف فىموضعين فمايدفع ثانيا وفي الح_ل الذي يجب الاحجاجمنه ثانيا وتمامه في الفتح (قوله فهلكت النفقة الخ) قال في الخانية ولوضاع مال النفقة بمكةأو بقرب منها أولم يبق مال النفقة فانفق المأمورمن مال نفسه كان لهان يرجع فى مال الميت وان فعل ذلك بغير قضاءلانه لماأمره بالحج فقدأمس وبان ينفق عنه

عنهوأطلق بحج عنهمن ثلث ماله لانه بمنزلة التبرعات فان بلغ ثلثه أن يحج عنهمن بلده وجب الاحجاج من بلده لان الواجب عليه الحجمن بلده الذي يسكنه وكذا ان توج لغير الحج ومات في الطريق وأوصى وامااذاخ جالحج وماتف الطريق وأوصى فانه يحج عنهمن بلده عندأ في حنيفة وقالا بحجمن حيثمات وعلى هـ ندا الخـ لاف المأمور بالحج اذامات في الطريق فانه يحج عن الموصى من منزله بثلث مابق من التركة وكذالومات الثاني أوالثالث الى أن لايبقي شئ يمكن أن يحيج بثلثه عند أفي حنيفة وان كانالوصى أوطان حج عنه من أقرب أوطانه الىمكة الانهمتيقن بهوان لم يكن له وطن فن حيث مات فاوماتمكي بالكوفة وأوصى بحجة حج عنهمن مكة وان أوصى بالقران قرن من الكوفة لائه لايصح من مكة فان أحج عنه الوصى من غير وطنه مع ما يمكن الاحجاج من وطنه من ثلث ماله فان الوصى يكون ضامنا ويكون الحيجله ويحج عن الميت النيا الااذا كان المكان الذي أحجمنه قريبالى وطنهمن حيث يبلغ اليهو يرجع الى الوطن قبل الليل فينثذ لا يكون ضامنا مخالفاهندا كله ان بلغ المثماله فان لم يبلغ الاحجاج من بلده حج عنه من حيث يبلغ استحساناوان بلغ الثلث ان يحج عنه وا كبافاحج عنه ماشيالم يجزوان لم يبلغ الاماشيامن بلد وقال مجد يحج عنه من حيث بلغ را كبا وعن أبي حنيفة انه مخير بين أن يحج عنه من بلده ماشياأ ورا كبامن حيث تبلغ هذا اذا أطلق وامااذا عين مكاناا تبع لان الا حجاج لا يجب بدون الوصية فيجب بقد دارها وهذا كله اذا كان الثلث يكفي لحجة واحدة فان كان يكني لحِج فهوعلى ثلاثة أقسام اماأن يعين مجةوا حدة أو يطلق أو يعين في كل سنة حجة فني الاول يحيج عنه واحدة ومافضل فهولور ثته وفى الثانى خيرالوصى ان شاءأ حج عنده في كل سنة حجة وان شاءأحج عنه في سنة واحدة حججاوهو الافضل لانه تجيل تنفيذ الوصية لانه ربماهاك المال وفي الثالث كالثاني ولم يذكر في الأصل لان شرط التفريق لايفيد فصار كالاطلاق كمالوأم الموصى رجـ لا بالحج في هذه السينة فأخره المأمور الى القابل فانه يجوز عن الميت ولايضمن النفقة لانذ كرالسنة للاستجال لالتقييد ولوأوصى بان يحج عنه بثلث ماله أوأطلق فهلكت النفقة فى يدالمأمور قال أبوحنيفة يحج عنه بثلث ماله وقال أبو يوسف بمابق من ثلث ماله وأبطله محمد وهاندا كلهاذالم يعين الموصى قدرافان عين قدرامن المال فان بلغ ذلك أن يحج عندهمن بلده وجب والافن حيث يبلغ فلوعينأ كثرمن الثاث يحج عنه بالثاث من حيث ببلغ بخلاف الوصية بشراء عبدبأ كثرمن الثلث واعتاقه عنه فانها بإطلة لان فى العتق لا يجوز النقصان عن المسمى كذافى المحيط وغيره وذكر الولوالجي فى فتاواه لوأوصى بان يحج عنه من ثلث ماله ولم يقل حجة حج عنه من جيع الثلث لانهأ وصي بصرف جيع الثلث الى الحج لان كلية من للتمييز عن أصل المال ولودفع الوصي الدراهم الى رجل ليحج عن الميت فارادأن يستردكان لهذلك مالم يحرم لان المال أمانة في بده فان استرده فنفقته الىبلده على من تكون ان استرد بخيانة ظهرت منه فالنفقة في ماله خاصة وان استرد لابخيانة ولاتهمة فالنفقة على الوصى فى ماله خاصة وان استرد لضعف رأى فيه أولجه له بامور المناسك فارادالدفع الىأصلح منه فنفقته في مال الميت لانه استرد لمنفعة الميت اه وفي فتح القديرلو أوصى أن يحيج عنه ولم يزدعلى ذلك كان الوصى أن يحج بنفسه الاأن يكون وارثاوان دفعه الى وارث ليحج فانهلا يجوزالاأن تجييز الورثةوهم كبارلان هذا كالتبرع بالمال فلايصح للوارث الاباجازة الباقين ولوقال الميت للوصى ادفع المال لمن يحجء غيلم يجزله أن يحج بنفسه مطلقا وفى الظهيرية ولوكان المثمالة قدرمالا عكن الاحجاج عنه بطلت الوصية وفي التجنيس رجل أوصى بان يحجعنه

(قوله فيجعنه المنه ليرجع في التركه فائه يجوز) وكذالوأ حجالوارث رجلامن مال السه ليرجع كافى الخانية ولينظر لم جازف هذين المستلتين حج الوارث وا حجاجه ولم يجز حجه في المسئلة المارة قريبا عن الفتح الاباجازة الورثة اللهم الاأن يقال ماهنا محول على مااذالم يكن وارث غيره (قوله ولوحج على أن لا يرجع فاله لا يحوز) كذافى الخانية حيث قال الميت اذاأ وصى بان يحج عنه عاله فتبرع عنه الوارث أو الأجنى لا يجوز اله المرجع عليه جازلات عن حجة الاسلام فقد فرق في مسئلة عدم الرجوع بين مااذا حج بنفسه و بين مااذا أحج غيره عن الميت ولم يذكر وجه الفرق فلينظر نم قديفرق بانه في الاولى أوصى بان يحج بماله دون الثانية الى المسفى كلام التجنيس والخانية ذلك (قوله فلواستؤجر على الحج الخ) قال في الفتح بعدان ذكران ما ينفقه المأه و رانما هو على حكم ملك الميت لا نه لوكان ما يك الكان بالاستئجار ولا يجوز الاستئجار على الطاعات وعن هذا قلنالوا وصى أن يحج عنه ولم يزد على المين المي

أبى الفضل في هذه المسئلة الحررة وزاد ايضاحها في المبسوط فقال وهذه النفقة ليس يستحقها بطريق العرض بل بطريق الحرض بل بطريق الكفاية لانه فرغ نفسه العمل ينتفع به المستأجر هذا وانما جاز

ومن أهل بحج عن أبو به فعين صح

الحجعف الأنه لمابطات الاجارة بق الامر بالحج فتكون له نفقة مثله اه وأجيب عن قاضيخان بانه أراد ماقاله الحاكم غيرانه عبرعن نفقة المثل باجرالمثل المناسبة اللفظ الاجارة واعترض بان المشاكلة الحائما

فج عنه ابنه ابرجع فى التركة فانه يجو زكالدين اذاقضاه من مال نفسه ولوحج على أن لا يرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مقصود الميت وهو نواب الانفاق وعلى هـ ذا الزكاة والكفارة ومثله لوقضي عنه دينه متطوعاجازلان الحجين الكبيرالعاجز بغيرأمره لايجوز اوقضاء الدين بغيرأمره في حالة الحياة يجوزف كذابع دالموت رجلمات وعليه حجة الاسلام فحج عنه رجل باذنه ولم ينولا فرضا ولانفلا فانه بجوزعن حجة الاسلام ولونوى تطوعالا بجوزعن حجة الاسلام اه وفي عمدة الفتاوى للصدر الشهيد لو قال حجو امن ثلثي حجتين يكتني بواحدة والباقي للورثة ان فضل اه وهومشكل على ماتقدم من المحيط والولوالجيية وهومبني علىالفرق بينأن يوصيمن الثلثو بينأن يوصي بجميع الثلث وذكرفي آخر العمدة من الوصايالوأ وصى بان يحج عنه بالالف من ماله فاحج الوصى من مال نفسه ايرجع ليس لهذلك لان الوصية باللفظ فيعتبر لفظ الموصى وهوأضاف المال الى نفسه فلايبدل اه وفى العدة امرأة تركت مهرها على الزوج ليحج بها وحج بهافعليه المهر لانه بمنزلة الرشوة وهي حرام اه وذ كرالا سبيجابي انه لا يجوز الاستئجار على الحجولا على شئ من الطاعات فلواستؤجر على الحج ودفع اليه الاجر فج عن الميت فانه يجوزعن الميت ولهمن الأجرمقدار نفقة الطريق فى الذهاب والمجيء ويرد الفضل على الورثة لانه لايجوز الاستثجار عليه ولا يحل لهأن يأخذ الفضل لنفسه الااذاتبرع الورثة به وهم من أهل التبرع أوأ وصى الميت بان الفضل للحاج وقال بعض مشايخنا لاتجوزهذه الوصية لان الموصى له مجهول الاان الأول أصح لان الموصى له يصيرمعر وفابالحج كالوأ وصى بشراء عبد بغيرعينه ويعتق يعطى لهمائة درهم فانهاجائزة وقال بعضهم لا تجوز اه وأراد المصنف بموته في الطريق موته قبل الوقوف بعرفة ولوكان بمكة وفي الحيط ولودفع الى رجلمالاليحج به عنه فاهل بحجة ثممات الآم فللورثة أن يأخذواما بقي من المال معه ويضمنونهماأ نفق منه بعدموته ولايشبه الورثة الآمرفي هذالان نفقة الحج كنفقة ذوى الأرحام فتبطل بالموت ويرجع المال الى الورثة اه (قوله ومن أهل بحج عن أبو يه فعين صح) لانه جعل الثواب للغير

تحسن فى المقامات الخطابية الافى افادة الاحكام الشرعية قيل وينبغى جواز الاستشجار بناء وهو على المفتى به من جواز الاستشجار على الطاعات اه وفيه نظر يظهر هم اقدمناه أول الباب وقد نص فى المتن والمحتار والمواهب والمجمع وغيرها من المتون المعتبرة على عدم جوازها على الحج وغيره من الطاعات واستثنى فى المتن تعليم القرآن وزاد صدر الشريعة الفقه وزاد فى المجمع والمختار الامامة وزاد بعضهم الاذان وقد جع الاربعة فى متن التنوير وقد صرح الشرنبلالى فى رسالته باوغ الارب بانه لم يذكر أحد من مشايخنا جواز الاستشجار على الحج وماقيل انه صرح به القهستانى فغير صحيح نع صدر كلامه موهم لذلك ولكن يرفعه التعليل كما يعلم من مماجعته ولوسلم فلا يعتبر بما ينفر دبه كاهوم شهور كما لاعبرة بما ينفر دبه الزاهدى كيف ولوصح يلزمه هدم كثير من الفروع منها ما من المكل ومنها وجوب ردائزا تكدمن النفرة على السابق ومنها اشتراط الانفاق بقدر مال الآمر أو تربه وغيرها مما يظهر للتامل المتبع اذلوصت الاجارة لما لزم شئ من ذلك هذا ما ظهر لى والله تعالى أعلم (قول المصنف ومن أهل بحج عن أبويه فعين صح) قال في الشرنبلالية يفيد بطريق أولى انه اذا أهل عن أحدهما على الابهام له أن يجعلها عن أحدهما بعينه كما فى الفتح وتعليل المسئلة بأنه متبرع

بجعل أوابعله لاحدهما يفيدوقو عالجج عن الفاعل فيسقط به الفرض عنه وان جعل أوابه لغيره قال فى الفتح ومبناه على أن نيته أهما تلغو بسبب انه غيرماً مورمن قبله ماأ وأحدهما فهو معتبر فتقع الأعمال عنه ألبتة وانما يجعل طما الثواب ويفيد ذلك ما فى الأحاديث التى رواها الدكل بقوله اعمل ان فعل الولد ذلك مند وب اليه جدالما أخرجه الدارقطني عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه انه عليه السلام قال من عليه وسلم لمن حج عن أبو يه أوقضى عنه ما مغر ما بعث يوم القيامة مع الابرار وأخرج أيضا عنه رضى الله تعالى عنه انه عليه السلام قال من حج عن أبيه وأمه فقد قضى عنه مخته وكان له فضل عشر حج جوان خرج أيضا عن زيد بن أرقم رضى الله تعالى عنه قال الله صلى الله صلى الله صلى الله تعالى عليه وسلم المنافق و المنافق في المنافق ال

انحجااصرورةعنغيره انكان بعد تحقق الوجوب عليه علك الزاد والراحلة والصحةفهومكروه كراهة تحريم عليه لانه يتضيق عليه والحالةهـذه فيأول سنى الامكان فيأثم بتركه وكذالوتنقل لنفسمه ومع ذلك يصح لان النهى ليس لعين الحج المفعول بل لغيره وهو خشيةأن لايدرك الفرضاذالوت فيسنته غـيرنادر اه وبهتأيدما يذكرهمن التحقيق هذا ورأيت في فتاوى العلامة حامدافندى العمادى مفتي

وهولا يحصل الابعد الاداء فالنية قبله لهمالغو فاذافرغ وجعله لاحدهما أولهمافانه يجوز بخلاف مااذا أهلعن آمريه تمعين لماتقدم انه صارمخالفاو بهذاعلاان التعيين بعد الابهام ليس بشرط وانماذ كره ليعلم منه حكم عدم التعيين بالاولى لانه بعدان جعله طما علك صرفه عن أحدهم افلان يبقيه طما أولى وبهذاع لم ان الأجنى كالوارث في هـ ذافان من تبرع عن أجنبيين بالحج فهو كالولد عن الابوين لان الجعول انماهوالثواب فلهأن يجعله لنشاء وعلمأ يضاانه فى الوارث المتبرع من غيروصية أمااذا أوصى بحجةالفرض فتبرع الوارث بالحج فقدقدمناا نهلايجوزوان لميوص فتبرع الوارث امابا لحج بنفسه أو بالاحجاج عنه رجلافقدقال أبوحنيفة يجزئه ان شاءالله تعالى لحديث الخثعمية فانه شهه بدين العباد وفيه لوقضى الوارثمن غير وصية يجزئه فكذاهذاوفي المبسوط فان قيل فقدا أطلق أبوحنيفة الجوابف كثيرمن الأحكام الثابتة بخبر الواحدولم يقيده بالمشيئة قلناان خبرالواحديوجب العمل فياطريقه العمل فاطلق الجواب فيه فاماسقوط حجة الاسالام عن الميت بأداء الورثة طريقه العلم فانه أمر بينه و بين ربه تعالى فلهذاقيد الجواب بالاستثناء اه وذكرالولوالجي ان قوله ان شاء الله تعالى على القبول لاعلى الجواز لانهشبهه بقضاء الدين ومن تبرع بقضاء دين رجل كان صاحب الدين بالخياران شاء قبل وان شاء لم يقبل فكذافى باب الحبج اه مماعلمان حج الولد عن والده ووالدته مندوب للاحاديث كمافى فتح القديرم المصنف رجهاللة تعالى لم يقيد الحاج عن الغير بشئ ليفيدانه يجوزا ججاج الصرورة وهو الذي لم يحج أولا عن نفسه اكنه مكروه كماصر حوابه واختار في فتح القديرانها كراهة تحريم للنهمي الوارد في ذلك وفي البدائع يكره احجاج المرأة والعبد والصرورة والأفضل احجاج الحرالعالم بالمناسك الذي حجعن نفسه وهو

دمشق مانصه وهل بجب على حاج الصرورة أن يمك بمكة حتى يحج عن نفسه لمأره الاف فتاوى أبى السعود المفسر بحيا صورته مسئلة كعبه شريف به والرابين في المجائز المورى الجواب شريف به والرابين في المجائز المورى الجواب المرجه المرابين في المجائز المرك كرك من المربع المنافرة المنافرة المرابعة المربعة المربعة

يدل على انها كراهة تنزيه والاقال وبجب احجاج الحرالي آخره والحق انها تنزيمية على الاحمر تحريمية على الصرورة المأمو والذي اجتمعت فيه شروط الحج ولم يحج عن نفسه لانه آثم بالتأخير والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والماتب

﴿ باب الحدى ﴾

هوفى اللغةمايهدى الى الحرم من شاة أو بقرة أو بعير الواحدهدية كمايقال جدى فى جدية السرج ويقال هدى بالتشديد على فعيدل الواحدة هدية كطية ومطى ومطايا كذافى المغرب (قوله أدناه شاة وهوا بلو بقر وغنم) يفيدان له أعلى وهو كذلك فان الافضل الابل والادنى الشاة والبقر وسط وقدفسرابن عباس وضي الله عنهمامااستيسرمن الهدى بالشاة وأراد بالابل والبقر والغنم بيان أنواع ماير مى الى الحرم فاطر مى الفة وشرعاوا حدالاان تلك الانواع تسمى هديامن غيراهداء الى الحرم وحينتذ فاطلاق المدى على غير الانواع الثلاثة في كارم الفقهاء في باب الاعمان والندور جاز ثم الواحدمن النعم بكون هديا بجعله صريحاهدياأ ودلالة وهي امابالنية أو بسوق بدنة الى مكة وان لم ينواستحسانالان نية الهدى ثابتة عرفالان سوق البدنة الىمكة فى العرف يكون للهدى لاللركوب والتجارة كذافي المحيط وأراد بهالسوق بعدالتقليد لامجرد السوق وأفاد ببيان الادني انه لوقاللته على ان أهدى ولانية له فانه يلزمه شاة لانها الاقل وان عين شيألزمه فان كان عايراق دمه ففيه ثلاث روايات فى رواية أبى سلمان يجو زأن يهدى بقيمته لان ايجاب العبدمعتبر بايجاب الله تعالى وماأ وجبه اللة تعلى في جزاء الصيديتا دي بالقيمة فكذاما أوجب العبد وفير واية أبي خفص أجزأه أن يهدى مثله لانه في معناه وفي رواية ابن سماعة لا يجو زأن يهدى قيمته لانه أوجب شيئين الاراقة والتصدق فلابجو زالاقتصارعلى التصدق كافى هدى المتعة والقران بخلاف جزاء الصيدلانه كما أوجب الهدى أوجب غيره وهو الاطعام وهناالناذرماأ وجب الاالهدى فتعين ولو بعث بقيمته فاشترى عكة مشاه وذبحه جاز قال الحاكم في المختصر و يحتمل أن يكون ها نداتاً و يلر واية أ في سامان ومن نذرشاة فأهدى جزو رافقدأ حسن وليس هذامن القيمة لثبوت الاراقة فى البدل الاعلى كالاصل وقالوا اذاقال لله على أن أهدى شاتين فأهدى شاة تساوى شاتين قيمة لم يجزه وهي مرجحة لرواية ابن سماعة فكان هوالمذهبوان كان المنذورشيأ لايراق دمه فان كان منقولا تصدق بعينه أو بقبمته وان كان عقار اتصدق بقيمته ولا يتعين التصدق به في الحرم ولاعلى فقراء مكة لان الهدى فيه مجاز عن التصدق عماعلم انه اذا ألحق بلفظ الهدى ما يبطله لا يلزمه شئ كالوقال هذه الشاة هدى الى الحرم أوالى المسعجد الحرام عندأ بى حنيفة لان اسم الهدى اعما يوجب باعتبار اضمار مكة بدلالة العرف فاذا صرح بالحرم أوالمسجد تعفرها الاضماراذقدصر حبراده (قوله وماجاز فىالصحايا جازفى إلهدايا) يعنى فيبجو زالثني من الابل والبقر والغنم ولايجو زالجذع الامن الضأن لانه قربة تعلقت باراقة الدم كالاضحية فيتخصصان بمحل واحدوالثني من الغنم ماتم لهسينة ومن البقرماتم لهسنتان ومن الابل ماتمله خس واختلف في الجدع من الضأن فرم في المبسوط انه ابن سبعة أشهر عند الفقهاء وستة فى اللغة وفى غاية البيان انهما تم له ثمانية أشهر وشرط أن يكون عظيم الجثة أماان كان صغير افلا بدمن تمام السنة وأفاد انه يجوز الاشتراك فى بدنة كاف الاضحية بشرط ارادة الكل القر بةوان اختلفتأجناسهممن دممتعةواحصار وجزاء صيدوغيرذلك ولوكان الكل منجنس واحدكان أحب بأن اشترى بدنة لمتعقمة لاناوياأن يشترك فيهاستةأو يشتريها بغيرنية الهدى ثم يشترك فيهستة وينوى الهدى أويشتر وهامعافى الابتداء وهو الافضل وأمااذا اشتراها للهدى من غيرنية الشركة

﴿بابالهدى﴾ أدناهشاة وهـوابل وبقر وغينم وماجازفي الضيحايا حازفى الهدايا

لوحيج الفقر نف الا يجب عليهأن يحجج اثانيا اه ﴿بابالطدى﴾ (قــوله وفي رواية ابن سماعة لايجوز أن يهدى قيمته) ظاهرهانه يجوز أى بهدىء شاله وحيتند فلافرق بينهو بين روامة أبى حفص لكن ظاهر كلام النهرانه لايجوزأن مهدى مثله أيضا (قوله وان اختلفت أجناسهم الخ)هذاصر يحقى خلاف ماقدمهفي القرآن والجنايات من أن الاشتراك لا يكفى في الجنايات مخلاف دم الشكر ونبهناعليه هناك فلاتغفل وماهناصرح به في شرح اللبابأيضا (قولهوأمااذا اشـ تراها للهدى من غير نية الشركة الخ)

ذ كرفى أضحية الدرر وصح لواحداشراك ستة في بدنة مشرية لأضحية استحساناوفى القياس لا تجوز وهو قول زفر لا نه أعدها للقربة فلا يجوز بيعها وجه الأستحسان انه قد يجد بقرة سمينة ولا يجد الشريك وقت الشراء فست الحاجة الى هذا وندب كون الاشتراك قبل الشراء ايكون أبعد عن الخلاف وعن صورة الرجو عنى القربة اه فعلى ماهنا تقييد ما فى الدر ربحا اذا نوى الشركة عند الشراء تأمل (قوله لا شراك فيها) قال فى الفتح فان فعل فعليه أن يتصدق بالثمن (قوله (٧١)) فهو مطرد منعكس) أورد

عليه مام من جو از اهداء القيمة في رواية أبي سليان مع أن القيمة لا تجزئ في الاضحية فهو وارد على عكس كلام المصنف وعلى طرد كلام الهداية وفيده ان ما واقعدة على مافسر به الهدى وهو اللابل والبقر والغنم ولذا قال في النهر وماأى كل عيوان على ان المذهب حيوان على ان المذهب رواية ابن سماعة عدم

والشاة نجوزفى كلشئ الافى طواف الركن جنبا ووطء بعد الوقوف ويأكل من هدى التطوع والمتعة والقران فقط

الجواز وأيضا قد تبخزى القيمة في الاضحية كالو مضت أيامها ولم يضـح الغنى فأنه يتصدق بقيمة شاة تجرئ فيها (قول المصنف الافي طواف الركن جنبا الخ) ولا الشاهما في الحج لباب قال شارحه وفيه نظر اذ تقدم انهاذامات بعد الوقوف وأوصى باغمام الحج تجب

ليس له الاشتراك فيهالانه يصير بيعالانها كالهاصارت واجبة بعضهابا يجاب الشرع ومازاد بإيجابه واذا كانأحدالشركاء كافراأومريدا اللحمدون الهدى لم يجزهم واذامات أحدالشركاء فرضى وارثهأن ينحرهاعن الميتمعهمأ جزأهما ستحسانالان المقصودهوالتصدق وأى الشركاء نحرها بوم النصر أجزأالكلوأشاراليأنهلا بدمن السلامةعن العيوبكمافي الاضحية فهومطرد منعكسأي فالابجوز في الضحايالايجو زفي الهدايافعبارة الهداية أولى وهي ولايجو زفي الهدايا الاماجازفي الضحايا فانه لايلزم من الاطراد الانعكاس ألاترى الى قوطم وماجاز أن يكون ثمنافي البيم جاز أن يكون أجرة في الاجارة لم يلزم انعكاسه لفساده لجوازجه لللنافع المختلفة أجرة لأثمنا (قوله والشاة تبجو زفى كل شئ الافي طواف الركن جنباووط، بعدالوقوف) يعنى ان كل موضع ذكوفيه الدم من كتاب الحج تجزئ فيه الشاة الافهاذ كره وليس مراده التعميم فان من نذر بدنة أوجز و رالا بجزئه الشاة وانمالزمت البدنة فيااذا طاف جنباالان الجنابة أغلظ فيجب جبرنقصانها بالبدنة اظهار اللتفاوت يين الاصغر والا كبرو يلحق بهمااذاطافت حائضاأ ونفساء وليسموضعاثالثا كمافى فتح القديرلان المعنى الموجب للتغليظ واحد ووجبت فى الجاع بعد الوقوف لائه أعلى أنواع الارتفاقات فيتغلظ موجبه وأطلق فشمل مابعد الحلق وقدأ سلفنافيه اختلافا والراجح وجوب الشاة بعده فالمراد هناالوطء بعد الوقوف قبل الحلق والطواف (قوله ويأكل من هدى التطوع والمتعة والقران فقط) أي يجوز له الاكل و يستحب للاتباع الفعلى الثابت في جة الوداع على مارواه مسلم من أنه عليه السلام نحر الاثاوسة بن بدنة بيده ونحر على ما بق من المائة مأمرمن كل بدنة ببضعة فعلت في قدر فطبخت فأ كلامن لجها وشر بامن مرقها ولانهدم النسك فبجوزمنه الاكل كالاضحية وأشار بكامة من الىأنه يأكل البعض منه والمستحب أن يفعل كمافي الاضحية وهوأن يتصدق بالثلث ويطعم الاغنياء التلث ويأكل ويدخرا لثلث وأفاد بقوله هدى التطوعانه بلغ الحرم أمااذاذ بحه قبل بلوغه فليس بهدى فلم يدخل تحت عبارته ليحتاج الى الاستثناء فلهذالايأ كلمنهوالفرق بينهما انهاذا بلخ الحرم فالقر بةفيه بالاراقة وقدحصلت والاكل بعدحصولها واذالم يبلغ فهي بالتصدق والاكل ينافيه وأفاد بقوله فقط انه لايجو زالا كل من بقية الهدايا كدماء الكفارات كالهاوالنذور وهدى الاحصار وكذاماليس يهدى كالتطوع أذاله يبلغ الحرم وكذالا يجوز للاغنياء لأن دمالنة نبودم صدقة وكذادم الكفارات لانه وجب تكف يراللذ نب وكذادم الاحصار لوجو دالتحللوالخرو جمن الاحرام قبلأوانه قال فى البدائع وكل دم يجوزله أن يأكل منه لا يجب عليه التصدق بلحمه بعد الذبح لأنه لو وجب عليه التصدق به لماجازله أكله لما فيهمن ابطال حق الفقراء وكل دم لا يجوزله الا كل منه يجب عليه التصدق بعد الذبح لأنه اذالم يجزأ كله ولا يتصدق به يؤدى الى اضاعة المال ولوهلك المذبوح بعدالذبح لاضمان عليه فى النوعين لأنه لاصنع له فى الهلاك وان استهلكه بعدالذبح فان كانعما يجب عليه التصدق به يضمن قيمته فيتصدق بهالانه تعلق بهحق الفقراء

البدنة اطواف الزيارة وجاز جه وكذا عند محد تجب فى النعامة بدنة وقوله فى الحيم احتراز عن العمرة حيث لا نجب البدئة بالجاع قبل أداء ركنها من طواف العمرة ولاأداء طوافها جنبا (قوله وأفاد بقوله هدى التطوع انه بلغ الحرم) نظر فى هذه الافادة فى النهر ولم يبين وجه النظر راحل وجهه منع انه لا يسمى هدياقبل بلوغه الحرم يدل عليه قوله تعالى هديابالغ الكعبة فان بالغ سواء قدر صفة أوحالا مقدرة على مامى يفيد تسميته هديا قبل البلوغ و يؤيده أيضا ماسيانى من أنه لوعطب أو تعيب قبل بلوغه محله محره وصبغ نعله بدمه وضرب ليعلم انه هدى فيا كله الفقير دون الغنى الخ

(فولهمع المدقد مالخ) قال فى النهروفيه مخالفة لما فى البدائع من وجهين الاول وجوب التصدق فياله الاكل منه أيضا الثانى الله لا ينظر الى المهن في الايجوزا كلمو يمكن التوفيق فى الثانى بأن ينظر الى المهن النان كان أكثر من القيمة والى القيمة والما القيمة والما المعصر بين وفيه نظر اذمقتضى كونه باع ملكه انه لا ينظر الى القيمة وما فى البحر من ان التصدق بالمهن في الا يجوز أكام و بالقيمة في المجوز والجواز فى الاولى بمعنى الصحة لا الحل فيه نظر فتدبره اه والظاهر ان المراد بالنظر ماقدمه هذا وأنت خبير بأنه لا وجه الدكل وجوب التصدق به نفسه كالاضحية لا يجب التصدق به اولو باع جلدها أوشيأ من المها بمستهلك أودراهم يجب التصدق بلحمه و بماذكر نا

فبالاستهلاك تعدى على حقهموان كان عالا يجب التصدق به لا يضمن شيأولو باع اللحم جاز بيعه فى النوعين لان ملكه قائم الاان فما لا يجوزله أكاه و يجب عليه التصدق به يتصدق بمنه لانه عن مبيع واجب التصدق اه وهكذا نقله عنده في فتح القدير باختصار مع انه قدم انه ليس له بيع شئ من لحوم الهداياوان كان يمايجوزله الاكلمنه فان باعشيأا وأعطى الجزار أجرهمنه فعليه أن يتصدق بقيمته اه وقديقال في التوفيق بينهما انه ان باع عمالا يجوزا كله وجب التصدق بالثمن ولا ينظر الى القيمة وان باع عمالا يجوزلهأ كله وجب التصدق بالقيمة ولأينظر الى الثمن وان المراد بألجواز فى كلام البدائع الصحة لاالحل وفى فتح القدير ولوأ كل ممالا يحل له الاكل منه ضمن ماأكل و به قال الشافعي وأحمد وقال مالك اوأكل لقمة ضمن كله (قوله وخص ذبح هدى المتعة والقران بيوم النحر فقط والكل بالحرم لابفقيره) بيان الكون الهدى موقتابالمكان سواءكان دمشكر أوجناية لماتقدم انه اسم لمايهدى من النعم الى الحرم وأما توقيته بالزمان فخصوص بهدى المتعة والقران وأما بقية الهدايا فلا تتقيد بزمان وأفادان هدى التطوع اذابلغ الحرم لايتقيد بزمان وهوالصحيح وان كان ذبحه يوم النحر أفضلكما ذكرهالشارح خلافاللقدوري وأراد المصنف بيوم النحر وقته وهو الايام الثلاثة وأراد بالاختصاص الاختصاص من حيث الوجوب على قول أبى حنيفة والالوذج بعداً يام النصراً جزاً الاانه تارك الواجب وقبلهالا يجزئ بالاجماع وعلى قولهما كذلك فى القبلية وكونه فيهاهو السنة عندهما حتى لوذبح بعدالتحلل بالحلق لاشئ عليه وعنده عليه دم ودخل تحت قوله والكل بالحرم الهدى المند وربخلاف البدنة المنذورة فانها لانتقيد بالحرم عندأني حنيفة وعجد وقال أبو يوسف لا يجوز ذبحها في غير الحرم قياساعلي الهدى المنسذور والفرق ظاهروا تفقواعلي انهلو نذرنحر جزورأو بقرةفانه لايتقيد بالحرم ولو نذر بدنةمن شعائراللةأونوىأن تنحر بمكة تقيدبالحرماتفاقا كذافىالمحيط وقولهلا بفقيره بيان لجواز التصدق على فقراء غيرا لحرم بلحم الهدى لاطلاق الدلائل الكن التصدق على فقراء مكة أفضل كماف البدائع معزيالى الاصل (قوله ولا يجب التعريف بالهدى) لان الهدى ينبي عن النقل الى مكان التقرب باراقة الدم فيه لاعن التعريف فلا يجب وهوالذهاب به الى عرفات أوالتشهير بالتقليد والاشعار ولميذ كراستحبابه لان فيه تفصيلاف كان دمش كراستحب تعريفه وما كان دم كفارة استحب اخفاؤه وستره لانسببها الجناية كقضاء الصلاة يستحب اخفاؤه ولم يذ كرالمصنف سنن الذبح والنصر هنالماسيصر حبه فى باب الذبائح والاضحية (قوله ويتصدق بجلاله وخطامه ولم يعط أجرة الجزار منه) أى الهدى والجلال جم الجل وهوما يابس على الدابة والخطام هو الزمام وهوما يجعل في أنف البعير لحديث

تعلم سقوط النظر فان الاضحية ملكه ونظرفيها الى الثمن فينظر الى القيمة في مسئلتنا والاف الفرق بينهما و بالجالة فالخالفة وهو وجوب التصدق في الا يجوزله أكله المالمين والقران بيوم الحر فقط والقران بيوم الحر فقط والحب التعريف بالمدى ويتصدق بجلاله وخطامه و يتصدق بجلاله وخطامه ولم يعط أجرة الجزار منه

على ما فى الفتح و بقى على ما فى الفتح و بقى عالمة من وجه آخروهوان ظاهر مافى البدائع عدم وجوب التصدق بشئ فيا يجوزله أ كله التخصيصه وجوب التصدق فيالا يجوز وظاهر كلام الفتح وجوب التصدق في ماو بيان وظاهر كلام الفتح وجوب التصدة في ماو بيان التصدق في الذى ذ كره المؤلف أن يقيد قول

البخارى المنتح فان باع شيأ الخ بحا يجوز الاكل منه فقول البدائم يتصدق بقيمته خاص بحا يجوز فانتفت الخالفة بوجهيها البدائم يتصدق بتمنه خاص بحالا يجوز كاهوصر يح كلاه وقول الفتح فعليه أن يتصدق بقيمته خاص بحالجوز فانتفت الخالفة بوجهيها هذا ماظهر لى فى تقرير هذا المحل فتأمل ثمراً يت فى اللباب وشرحه قال فاواستها كه بنفسه بأن باعه ونحوذ الى بأن وهبه الخنى أواً تلفه وضيعه لم يجزو عليه قيمته أى ضمان قيمته الفقراء ان كان بحب التصدق به بخلاف مااذا كان لا يجب عليه التصدق به فاله لا يضمن شيأ اه وهوموافق اظاهر كلام البدائع (قوله وان باع مما لا يجوز له أكاه) كذا فى كثير من النسخ بلا النافية هنا وفيا قبله والصواب حذفها هنا كا يوجد في بعضها

(قوله وأفادانه ان أعطاه منها أجرته الخ) قال ابن الهمام وليسله بيع شئ من لخوم الهدايافان باع شياً أوعطى الجزار أجره منه فعليه أن يتصدق بقيمته وقال الطرابلسي ولا يعطى أجرة الجزار منهافان أعطى صار الكل (٧٣) لحالانه اذا شرط اعطاه منه يبقى

شر يكاله فيها فلا يجوز الكل لقصده اللحموان أعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وان تصدق بشئ منها عليه من غير الاجرة جازان كان أهلا للتصدق عليه كذاني شرح اللباب (قوله وظاهر كلامهم انها ان نقصت

ولايركبه بلا ضرورة ولا علبه وينضح ضرعها بالنقاخ وانعطب واجب أوتعيب أقام غيره مقامه والمعيبله ولوتطوعا نحره وصبخ نعله بدمه وضرب به صفحته ولم يأ كله غنى وتقلد بدنة التطوع والمتعة والقران فقط

بركو بهالخ) تابعه في النهر وتعقبه في الشر نبلالية بان المصرح به خلافه قال في الجوهرة ومن ساق بدنة فاضطر الى ركو بها فان ركبهاأ وحمل عليها متاعه النقصان وتصدق به واذا وكذا صرح البرجندي بقوله ولا يركب الالضرورة بقوله ولا يركب الالضرورة بان كان عاجزا عن المشي واذا ركبها وانتقص بركو به فعليه خان مانقص من وفعليه مان مانقص من وتعقبه فعليه فعليه فعليه فالشرورة فعليه فعليه فعليه فعليه فالشركبها وانتقص بركو به فعليه فعليه فعليه فعليه فالشرورة فعليه فالشرك في المنتهدة وتعقبه في النهي وتعقبه في المنتهدة وتعقبه في المنتهدة وتعقبه في النهوا والتعقب في المنتهدة وتعقبه في المنتهدة

البخارى مرفوعاان عليارضي اللةعنه أمره عليه السلام أن يقوم على بدنه وأن يقسم بدنه كلها لحومها وجاودها وجالالها ولايعطى فى جزارتها شيأ وهى بضم الجيم كراءعمل الجزاروأ فادانه ان أعطاه منها أجرتهضمنه لاتلاف اللحم أومعاوضة موقيد بالاجر لانه لوتصدق بشئمن لجهاعليه سوى أجرته جاز لانه أهل للصدقة عليه (قوله ولا يركبه بالاضرورة) لانه جعله خالصالوجه الله تعالى فلا ينتفع بشئ منه وصرح فى المحيط بان ركو به لغير حاجة حرام وينبغى أن يكون مكروها كراهة تحريم لان الدليل ليس قطعيا وأشارالى انه لا يحمل عليهاأ يضاوالى انه لوركبهاأ وحل عليها فنقصت فعليه فمان مانقص ويتصدق بهعلى الفقراء دون الاغنياء لانجو ازالا نتفاع بهاللاغنياء معلق ببلوغ الحل وأطلقه فشمل مايجوزالا كل منه ومالا يجوزوا بماجازله حالة الضرورة لمارواه صاحب السنن مرفوعا اركبها بالمعروف اذا ألجئت اليهاحتي تجدظهرا وفى الصحيح اركبهاو يلك فى الثانية أوالثالثة حين رآه مضطرا الى ركو بهاوفى جامع الترمذي ويحك أوويلك وفى البدائع ويحك كلة ترحموو يلك كلة تهدد وعلل الامام الناصحي في الجع بين وقفي هلال والخصاف بان البد له باقية على ملك صاحبها فيجوز الانتفاع بها لضرورة فانه لاضمان عليه (قوله ولا يحلبه) أى الهدى لانه جزؤه فلا يجوزله ولالغيره من الاغنياء فان حلبه وانتفع بهأ ودفع الى الغنى ضـمنه لوجو دالتعدى منه كمالوفعل ذلك بوبره أوصوفه وفي الحيط ضمن قيمته فعل اللبن قيميا وفى غاية البيان ضمن مثله أوقيمته وان لم ينتفع به بعد الحلب تصدق به على الفقراء وأشارالي انهالو ولدت فانه يتصدق به أو يذبحه معهافان استهاكه ضمن قيمته وان باعه تصدق بمنه وأن اشترى بهاهد يافسن (قوله وينضح ضرعها بالنقاخ) أي يرش بالماء البارد حتى يتقلص والنقاخ بالنون المضمومة والقاف والخاءالمجمة الماءالعذب الذي ينقخ الفؤاد ببرده كذافي الصحاح والمغرب وفي المصباح المنير ينضح من بايي ضربونفع فعلى هذا تكسر ضاده وتفتح قالوا هذا اذا كان قريبامن وقت الذبح وان كان بعيد اليحلمها ويتصدق بلبنها كيلايضر بهاذلك (وان عطبواجب أوتعيب أقام غيره مقامه والمعيبله)لان الواجب فى الذمة فلايسقط عنه حتى يذبح فى محله والمرادبالعطبهناالهلاك وهومن بابعلم فهوكمالوعزل دراهم الزكاة فهلكت قبل الصرف الى الفقراءفانه يلزمه اخراجها ثانيا والمرادمن العيبهناما يكونمانعامن الاضحية فهوكهلا كهوانما كان المعيب له لانه عينه الى جهة وقد بطلت فبقي على ملكه وهل يدخل تحت الواجب هذا مالو نذرشاة معينة فهلكت فانه يلزمه غيرهاأ ولا لكون الواجب في العين لافي الدمة (قوله ولو تطوعا يحره وصبغ نعله بدمه وضرب به صفحته ولم يأ كله غنى أى ولو كان المعطوب أوالمتعيب تطوعا نحره وصبغ قلادته بدمه فالمرادمن العطب هنا القربمن الهلاك لاالهلاك وفائدة هذا الفعل أن يعلم الناس انه هدى فيأكل منه الفقر اءدون الاغنياء وهذالان الاذن فى تناوله معلق بشرط بلوغه محله فينبغي أن لا يحل قبل ذلك أصلاالاان التصدق على الفقراء أفضل من أن يتركه لحاللسباع وفيه نوع تقرب والتقرب هوالمقصود (قوله وتقلد بدنة التطوع والمتعة والقران فقط) لانه دم نسك وفي التقليد اظهاره وتشهيره فيليق بهوأ فادبقوله فقط انهلا يقلدهم الاحصار ولادم الجنايات لان سببها الجناية والسترأليق بهاودم الاحصار جابر فيلحق بجنسها ولوقلده لايضره كذا فى المبسوط وقيد بالبدنة لانه لايسن

(۱۰ - (البحرالرائق) - ثالث) ذلك اه وكذاصر حفى الهداية بقوله وأن استغنى عن ذلك لم يركبها الأأن يحتاج الحدركو بهاولوركبها فانتقص بركو به فعليه ضمان ما نقصها ذلك اه ومثله فى كافى النسفى ومثله فى الفتخ عن كافى الحاكم قال فان ركبها أو حل متاعه عليه الله ضروة ضمن ما نقصها ذلك يعنى ان نقصها ذلك ضمنه اه

تقليدالشاة ولانقلدعادة ودخل تحت التطوع المند فور لانه لما كان با يجاب العبد كان تطوعا أى المس با يجاب الشارع ابتداء فلذاذكر فى الحيط انه يقلد دم الندر لانه دم نسك وعبادة فان قلت روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قادهدايا الاحصار قلت جوابه انه كان قلدها للمتعة فلما أحصر بقيت كما كانت فبعثت الى مكة على حالها كذاف غاية البيان ولم يذكر وقت التقليد لان فيه تفصيلا فان بعثه يقلده من بلده وان كان معه فن حيث يحرم هو السنة

ومسائل منثورة و ثابتة في بعض النسخ دون بعض وقد جرت عادة المصنفين انهم يذ كرون في آخر الكتابماش نوندر من المسائل في الابواب السالفة في فصل على حدة تكثير اللفوائد ويقولون فى أوله مسائل منثورة أومسائل متفرقة أومسائل شتى أومسائل لم تدخل فى الأبواب أوفروع (قوله ولوشهدوا بوقوفهم قبل يومه تقبل وبعده لا) أى لوشهدوا بعدما وقف الناس بعرفة انهم وقفوايوم التروية قبلت شهادتهم ولوشهدوا انهم وقفوايوم النحر لاتقبل والقياس أن لايجزئهم اعتبارا بمااذا وقفوا يومالترو يةوهة الانهعبادة تنختص بزمان ومكان فلاتقع عبادة دونهما وقدذ كرفي الهداية للاستحسان وجهين الاقلانهالاتقبل لكونهاعلى النفي الثاني انها تقبل لكن لايستلزم عدم صحة الوقوف لان هذا النوع من الاشتباه عما يغلب ولا يمكن التحرز عنه فاولم يحكم بالجواز بعد الاجتهاد لزم الحرج الشديدالمنني شرعا وهو حكمة قوله عليه السلام وعرفتكم يوم تعرفون أي وقت الوقوف بعرفة عند الله تعالى اليوم الذي يقف فيدالناس عن اجتها دورأى انه يوم عرفة وذكر في معراج الدراية ان الوجه الثاني هو الأصحور جه في فتح القدير بدفع الاول لانهاقامت على الأثبات حقيقة وهورؤية الهلالف ليلة قبل رؤية أهل الموقف فليست شهادة على النفي واذا كانت هذه الشهادة لايثبت بهاعدم صحة الوقوف فلافائدة فسماعها للامام فلايسمعها لانسماعها يشهرها بين عامة الناس من أهل الموقف في كاثر القيل والقال وتشور الفتنة وتتكدر قاوب المسلمين بالشك في صحة جهم بعد طول عنائهم فاذاجاؤاليشهدوا يقول لممانصرفوا فلاتسمع هذهالشهادة قدتم حج الناس وكذاحج الشهود ولووقفواوحدهم ليجزهم وعليهم اعادة الوقوف مع الامام للحديث السابق وكذااذا أخوالامام الوقوف بمعنى يسوغ فيه الاجتهاد لم يجزوقوف من وقف قبله واستشكل المحقق في فتح القدير تصوير قبول الشهادة فى المسئلة الاولى لائه لاشك ان وقوفهم بوم التروية على انه التاسع لا يعارضه شهادة من شهدانه الثامن لأن اعتقاد الثامن انما يكون بناء على ان أول ذى الجبة ثبت با كال عدة ذى القعدة واعتقاده التاسع بناءعلى انهرؤى فبل الثلاثين من ذى القدعدة فهذه شهادة على الاثبات والقائلون انه الثامن حاصل ماعندهم نفي محض وهوانهم لم يروه ليلة الثلاثين من ذي القعدة ورآه الذين شهدوا فهيي شهادة الامعارض لحا أه فاصله ان الشهادة على خلاف مارقف الناس لا يثبت بهاشئ مطلقاسواء كان قبله أو بعده وهوانما يتمان لوانحصر التصوير فعاذ كره بل صورته لو وقف الامام بالناس ظنامنه انه يوم التاسع من غيرأن يثبت عنده رؤية الهلال فشهدقوم انه اليوم الثامن فقد تبين خطأظنه والتدارك ممكن فهي شيهادة لامعارض لها ولهندا قال في المحيط لووقفو أيوم التروية على ظن انه يوم عرفة لم يجزهمو بهذا التقريرعلمان المسئلة يحتاج الى تفصيل ولابدع فيه بلهومتعين وقدبتي هنا مسئلة ثالثة وهيمااذاشهدوايوم التروية والناس بمني انهذا اليوم يوم عرفة ينظرفان أمكن الامام أن يقف مع الناس أوأ كثرهم نهارا قبلت شهادتهم قياسا واستحساناللتمكن من الوقوف فان لم يقفوا عشية فاتهم الحجوان أمكنه أن يقف معهم ليلا لانهاراف كذلك استحسانا وانلم يكنه أن يقف ليلامع أكثرهم لاتقبل شهادتهم ويأمرهمأن يقفوامن الغداستحسانا والشهود فىهذا كغيرهم كمآ

ر مسائل منثورة ب ولوشهد وابوقو فهم قبل يومه تقبل و بعد ه لا

بر مسائل منثورة بو مسائل منثورة بو قوله بل صورته لو وقف الامام بالناس ظنامنه الخ الامام على الوقوف بمجرد الظن مستحيل في هذا الظن منزلة منزلة اليقين الضيم وقالواغلبة الظن منزلة منزلة اليقين الشرنبلالية

قدمناه وفى الفتاوى الظهير ية ولاينبغي للامام أن يقبل في هذا شهادة الواحدوالاثنيين ونحو ذلك (قُولِهُ وَلُوتُرُكُ الْجِرِةَالْأُولِي فِي النَّهِ وَمِي الثَّلَاثُ أَوالْأُولِي فَقَطَ ﴾ بيان الكون الترتيب في الجار الثلاث فى اليوم الثانى ليس بشرط ولاواجب وانماهو سنة ولهذا قدم قوله رمى الثلاث لمراعاة الترتيب المسنون لان كل جرةقر بقفائة بنفسها لاتعلق لهابغ يرهاوليس بعضها تابعال بخلاف السمى قبل الطواف أوالطواف قبل الوقوف فانهشرع مرتباعلي وجهاللزوم فلم يدخل وقته ولولاورود ألنص فى قضاء الفو ائت بالترتيب قلنا لا يلزم فيهاأ يضالان كل صلة عبادة مستقلة و بخلاف البداءة بالمروة لان البداءة من الصفائبت بالنص وهوقوله عليه السلام ابدؤا بمابدأ الله به بصيغة الاص بخلاف الترتيب في الجارالثلاث فأنه ثبت بالفعل وهولا يفيدا كثرمن السنة (قوله ومن أوجب حجماماشيا لايركب حتى يطوف للركن) أى بأن نذر الحج ماشيا وفيه اشارة الى وجوب المشي لان عبارة الختصر عبارة الجامع الصغير وهيكلام الجتهدأ عنى أباحنيفة رضى الله تعالى عنه على مانقله مجد عنه فيه وهوا خبارا لجتهد واخباره معتبر باخبار الشرع لانه فائبه فى بيان الاحكام كافي المعراج وفي الاصل أى المبسوط لحمداً يضاخيره بين الركوب والمشى وعن أفي حنيفة انه كره المشي فيكون الركوب أفضل وصحح مافى الجمامع قاضيخان في شرحه واختاره فرالاسلام معللا بأنه التزم القربة بصفة الكالوا عاقلناان المشيأكل لماروى عن الني صلى الله عليه وسلم أنه قال من حج ماشيا كتب لهبكل خطوة حسنة من حسنات الحرم قيل وماحسنات الحرم قال واحدة بسبعمائة وانمارخص الشرع فى الركوب دفعاللحرج قال في غاية البيان ولايرد عليم مأأورد فى النوازل عن أبي حنيفة ان الحبجرا كباأ فضل لان ذلك لمعني آخر وهوان المشي يسيء خلقه ور بمايقع فى المنازعة والجدال المنهى عنه والافالاج على قدرالتعب والتعب في المشيأ كثر اه لايقال لانظير للشي في الواجيات ومن شرط صحةالنذر أن يكون من جنس المنفور واجبالا نانقول بلله نظير وهو مشي المكي الذى لأيجدالراحلة وهوقادرعلى المشي فانه يجبعليه أن يحجما شياونفس الطواف أيضاولم يذكر المصنف محل وجوب ابتداءالمشي لان مجدارجه الله لم يذكره فلذا اختلف المشايخ فيمه على ثلاثة أقوال قيلمن بيته وهوالاصح كذافى فتح القدير وغيره لأنه المرادعرفا وقيل من الميقات وقيل من أى موضع بحرم منه واختاره فحر الاسلام والامام العتابي وصححه فى غاية البيان لانه نذر بالحج والحج ابتداؤه الاحرام وانتهاؤه طواف الزيارة فيلزمه بقدر ماالتزم ولاعبدة بالعرف مع وجود اللفظ بخلاف الوصية بالحج فانه يحج عنهمن بيته لان الوصية تنصرف الى الفرض فى الاصل و لهذا يحج عنه را كبالاماشيا والمعول عليمه هوالتصحيح الاولو بدل عليمهن الرواية ماعن أبي حنيفة لوأن بغداديا قالان كلت فالانافعلي أن أحج ماشيافلقيه بالكوفة فكامه فعليه أن عشي من بغداد وقوله لاعبرة بالعرف مع وجود اللفظ ممنوع بل المعتبر في النه ور والأيمان العرف لااللفظ كماعرف فى علىه وفى فتح القــدير ولوأحرم من بيته فالانفاق على أن يمشى من بيته وانما ينتهى وجوب المشى بطواف الزيارة لانبه ينتهي الاحرام وأماطواف الصدر فللتوديع وليس بأصل فى الحج حتى لايجب على من لا يودع وأفاد بقوله لا يركب انه لو ركب لزمه الجزاء لترك الواجب فاذا ترك في الكل أوفي الا كثر يلزمه الدم وفي الاقل يلزمه التصدق بقدره من قيمة الشاة الوسط ومقتضى الاصل أن لا يخرج عن عهدة النف را ذارك كالونذر الصوم متتابعا فقطع التتابع واكن ثبت ذلك نصافى الحيج فوجب العمل به وهوماعن ابن عباس ان أختعقبة نذرت أن تحجما شية فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تركب وتهدى دمارواه أبوداودوهو محول على عجزهاعن المشي بدليل

ولوترك الجرة الاولى فى اليوم الثانى رمى الثلاث أوالاولى فقط ومن أوجب حتى الطوف للركن

(قولهأن يكون من جنس المندور واجبا) كذافى الفتح والنسخ الدي رأيتها وصوابه واجب بالرفع (قوله ومقتضى الاصل) أى القياس لاأصل الامام مجمه

الرواية الاخرى وانهالا تطيق وأطلق فى الا يجاب فشمل مااذا كان منجز اأ ومعلقا ومااذا قال لله على أوعلى حجةماشيا ولوقال على المشي الى بيت الله الحرام ولم يذكر حجاولا عمرة لزمه أحد النسكين استحسانا فان حعاد عمرة مشي حتى محلق الااذانوي مه المشي الى مسيحد المدينة أومسيحد بيت المقدس أومسيحد من المساجد فانهلا يلزمه شئ وقوله على "المشي الى مكة أوالكعبة كقوله الى بيت الله ولوقال على المشي الى الخرم أوالمسجدا لحرام فانه لاشئ عليه عندا بي حنيفة لعدم العرف بالتزام النسك به وقالا يلزمه النسك احتياطاوا تفقواعلى انه لالزوم لوقال الى الصفاأ والمروة أومقام ابراهيم أوالى أستار الكعبة أو بابها أو ميزابهاأ وعرفات أوالمزدلفة أومسجدالني صلى الله عليه وسلم أوذ كرمكان المشي غيره كقوله على الذهابالي بيت الله أوالخرو جثم الحيج المنف وريسقط بحجة الاسلام عند أبي حنيفة خلافالمحمد فاذا نذرالحج ولميكن حج تم حج وأطلق كان عن حجة الاسلام وسقط عنه ما النزمه بالنفر لان نذره منصرف اليه وان كان قد حج ثم نذر ثم حج فلا بدمن تعيين الجعن النذر والاوقع تطوعا كماح ره في فتح القدير ومن نذرأن يحج فسنة كذا فج قبلها جازعندأ بي يوسف خلافالحمد وقول أبي يوسف أقيس بماقدمناه في نذرالصوم (قوله ولواشترى محرمة حلها وجامعها) لان منافعها مستحقة للولى فجوز له تعليلها بغيرهدى غيران البائع يكره تعليله لاخلاف الوعد حيث وجدمنه الاذن والمشترى لم يو جدمنه الاذن فلا يكره تحليله قيد بكونها محرمة لأنهالو كانت منكوحة فليس للشترى فسخ النكاح لأنهقائم مقام البائع وهوليس له الفسيخ بعد الاذن وأطلق في احرامها فشمل مااذا كان باذن البائع أولا وأشار بعطف الجاع على التحايل الى أنه يحللها بغير الجاع كمقص ظفر وشعر وهوأ ولى من التحليل بالجاع لأنهأعظم محظو رات الاحرام حتى تعلق به الفساد فلايف عله تعظيالأمر الحج ولايقع التحليل بقوله حلتك بل بفعله أوبفعلها بأمره كالامتشاط بأمره وأشارالى أن للشترى أن يحلل العبد الحرم لاقدمناه واذا كان لهمنعهما وتحليلهماليس له الرد بالعيب والى أن الحرة لوأ حرمت بحيج نف ل ثم تزوجت فللزوج أن عليهاء: _ دنا يخ _ الاف مااذاأ حرمت بالفرض فليس له أن يحلهاان كان ها محرم فان لم يكن طافله منعهافان أحرمت فهي محصرة لحق الشرع فلذا اذاأراد الزوج تحليلهالا تتعلل الابالهدى بخلاف مااذا أجمت بنفل بالااذن لهأن يحللها ولايتأخر تحليله اياهاالى ذبح الهدى كاقدمناه فى باب الاحصار ولوأذن لامرأته في حج النفل فليس له أن يرجع فيه للكهامنا فعها وكذا المكاتبة يخلاف الامة وفي فتح القدير ولوجامع زوجته أوأمته المحرمة ولايعلم باح امهالم يكن تحليلا وفسدجها وانعامه كان تحليلا ولوحلها ثم بداله أن يأذن لهافأذن لهافأ حرمت بالحج ولو بعدماجامعهامن عامهاذلك لم يكن عليها عمرة ولانية القضاء ولوأذن لهابعدمضي السنة كان عابها عمرة مع الحبج ولوحالها فأحرمت فحالها فأحرمت هكذا مراراتم جبت من عامهاأ جزأهاعن كل التعلات بتلك الحجة الواحدة ولولم تحج الامن قابل كان عليها الكل تحليل عمرة والله سبحانه ونعالى أعلم

﴿ كتاب النكاح،

ذكره بعد العبادات لانه أقرب اليهاحتى كان الاشتغال به أفضل من التخلي لنوافل العبادات وقدم على الجهاد لا شهاله على المصالح الدينية والدنيوية وأمر المناسبة سهل واختلف في معناه المعة على أربعة أقوال فقيل مشترك بين الوطء والعقد وهو ظاهر ما في الصحاح فانه قال النكاح الوطء وقد يكون العقد تقول نكحتها ونكحتها ونكحته في أى تزوجت وهي ناكح في بني فلان أى ذات زوج والمراد بالمشترك اللفظى وقيل حقيقة في العقد مجازف الوطء ونسبه الاصوليون الى الشافهي في بحث متى أمكن العمل بالحقيقة سقط المجاز وقيل بالعكس وعليه مشانخ ناصر حوابه كما في فتح القدير وجزم به في المغرب وذكر

(قوله يسقط بحجة الاسلام عنداً بي حنيفة) الذي في الفتح عند أبي يوسف (قوله ليس له الرد بالعيب) لانه يمكنه ازالته بالتحليل وفيه خلاف زفر قال ليس لهذاك فله الرد بالعيب كما في الفتح والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والما ب

﴿ كتاب النكاح ﴾

﴿ كتابالنكاح ﴾

(قوله حتى كان الاشتغال به أفضل الخ) أى الاشتغال بالنكاح ومايشتمل عليه من القيام بالمصالح واعفاف الحرام عن نفسه وتر بية الولد ونحوذلك قاله في النهر وسيأتى الاستدلال على أفضليته بوجو وأر بعة وحقه في الفتح عالم من يد

الاولمنها قبــل وجود الثانى فـ الايصادف الثانى منهاماينضم اليه الاأن قولهم الحقيقة والجاز أولىمن الاشتراك يرجح مافى المغربوان اطلاقه يعم المعنوى أيضا اه أى اطلاق قدو لهم الجياز أولى من الاشتراك يعم المشترك المعندوى (قولهمن باب تسدمية المسبب باسم السبب) أي اطـــلاق النكاح الذي هوحقيقة فى الوطء عـ لى الضم مجاز علاقته السببية والمسببية فان الوطء سبب للضم فصح اطلاق النكاح عليه لكونه مسبباعنه واطلاقه على العقه مجاز أيضا فانه سبب للـوطء (قوله وعلى القول الثالث) أى القول بأن النكاح حقيقة في الوطء يكون مجازافي العقد (قوله ورجح فى غاية البيان الاول)أى انهمشترك بين الوطء والعقد لان المشترك حقيقة في معنييه وهي الاصل بخلاف مااذا كان حقيقة في أحددهما مجازا في الآخر (قولهمن انهاسم للعقد الخاص)

الاصوليونان عرة الاختلاف بينناو بين الشافعي تظهر فى حرمة موطوءة الابمن الزاأ خذامن قوله تعالى ولاتنكحواما نكح آباؤكم من النساء فلما كان حقيقة في العقد عند ولم تحرم موطوء تهمن الزناولما كان حقيقة في الوطء عندنا الشامل للوطء الحدال والحرام حرمت عندنا وحرمت معقودة الاببغير وطء بالاجماع وتفرع على أصلنامالوقال لامرأتهان نكحتك فأنتطالق فانه للوطء فاو أبانها ممتز وجهالم يحنث ولايرد علينامالوقال لاجنبية ذلك فانه لاعقد لتعذر الوطء شرعاف كانت حقيقة مهجورة كافى الكشف ولذالوقال ذلك لن لاتحل لهأبدا بأن قال ان نكحتك فعبدى حرانصرف الى النكاح الفاسد كمافى المحيط وقيل حقيقة فى الضم صرح به مشايخنا أيضا ا كن قال فى فتح القديرانه المنافاة بين كالرمهم الأن الوطء من افراد الضم والموضوع للاعم حقيقة في كل من افراده كانسان فى زيدفهومن قبيل المشترك المعنوى الى آخرماذ كره وهوم ردودفان الوطءمغاير للضم والداقال في المغرب وقوطم النكاح الضم مجاز كاطلاقه على العقد الاأن اطلاقه على الضم من باب تسمية المسبب باسم السبب واطلاق معلى العقد بالعكس وعمايدل على مغايرة القولين ان صاحب المحيط ذكرائد حقيقة فى الضم الشامل للوطء والعقد باعتبارضم الايجاب الى القبول فهو حقيقة فى العقد أيضاوعلى الفول الثالث مجاز فيهوصح جفى المجتبي مافى المغرب كمافى التبيين ورجح فى غاية البيان الاول بأن الاصل فىالكلام الحقيقة والمشترك مستعمل فى الموضوع الاصلى دون المجاز اه وهوغفلة عمافى الاصول فان الاصح انه اذا دار لفظ بين الاشتراك والجاز فالجازأ ولى لانه أبلغ وأغلب والاشتراك يخل بالتفاهم ويحتاج الىقر ينتين كماذ كره النسني فيشر حالمنار وقال في البدائع انهأ لحق والمتجقق الاستعمال حيث أطلق فى الكتاب والسنة مجردا عن القرائن فهوللوطء فقد تساوى المعنى اللغوى والشرعي ولذا قال قاضيخان انه فى اللغة والشرع حقيقة فى الوطء مجاز فى العقد وأماماذ كره المصنف وغيره من انهاسم للعقد الخماص فهومعناه في اصطلاح الفقهاء ولذاقال في المجتبى انه في عرف الفقهاء العقد فقولمن قالانه فى الشرع اسم العقد الخاص كاف التبيين محول على ان المراد انه في عرف الفقهاء وهم أهل الشرع فلامخالفة وسبب مشر وعيتهمع ان الاصل في النكاح الحظر واباحته للضرو رة كها فى الكشف تعلق بقاء العالم به المقدر فى العلم الازلى على الوجه الا كل والافيمكن بقاء النوع بالوطء على غيرالوجه المشروع لكنهمستلزم للتظالم والسفك وضياع الانساب يخلافه على الوجه المشروع وشرطه نوعان عام فى تنفيذ كل تصرف دائر بين النفع والضرر وخاص فالاول الاهلية بالعقل والباوغ والصغيرة جائز وتوكيل الصي الذي يقعد العقدو يقصده جائزفي البيع عند دنافصحته هناأولي لانه محض سفير وأماالحر يةفشرط النفاذ بلااذنأحد اه وضمالز يلمىالحريةالىالعقل والبلوغ فىالشرط العام والتحقيق ان التميد يزشرط في متولى العقد الملانعقاد أصيلا كان أولم يكن فلم ينعقد النكاح بمباشرة المجنون والصبي الذى لايعقل وأماالب اوغوالحر يةفشرط النفاذ فىمتولى العقد لنفسه لالغيره فتوقف عقد الصى العاقل والعبد على اجازة الولى والمولى وأما الحلية فقال في فتح القدير انها من الشر وط العامة وتختلف بحسب الاشياء والاحكام كمحلية المبيع للبيع والانثى للنكاح اه

أى ما يأتى فى قول المصنف هو عقد يرد على ملك المتعة (قوله فى عرف الفقهاء وهم أهل الشرع) الذى في غيره ف النسيخة في عرف أهل الشرع وهم الفقهاء (قوله فان تز و يج الصغير والصغيرة) مفرع على قوله ولا في الزوجة وقوله و توكيل الصبى الخمفرع على قوله ولا فى متولى العقد وكل من تزويج و توكيل مصدر مضاف لفعوله

والأولى أن يقال ان محلية الأنثى المحققة من بنات آدم ليست من المحرمات وفي العناية محله امرأة لم يمنع من نكاحهامانع شرعى فربح الذكوللذكر والخنثي مطاقا والجنية للانسي وما كان من النساء محرما على التأبيد كالمحارم ولذاقال في التبيين من كتاب الخيثي لوزوّجه أبوه أومولاه امرأة أورجلا لايحكم بصحته حتى يتبين حاله انه رجل أواص أة فاذاظهر انه خـ الاف مازو جبه تبين ان العقد كان صحيحا والا فباطل احد مصادفة المحل وكذا اذازوج الخنثي من خنثي آخولا يحكم بصحة النكاح حتى يظهران أحدهماذ كروالآخرأني اه وفىالقنية لايجوزالتزو يجبحنية وأجازه الحسن البصري بشهودوذ كر أهل الأصول ان النهى عن نكاح الحارم مجازعن النفي فكان نسيخالعدم محله وصرح كشيرمن الفقهاء بعام محلية المحارم للنكاح وجزم به فى غاية البيان اكن يشكل عليه اسقِاط أبي حنيفة الحد عمن وطئ محرمه اعدالعقدعليها فانهااذالم تكن محلالم تبق شبهة بالعقدوا لجواب انهالم تخرج عن الحلية للنكاح أصلابدليل حل تزوجهالمن لم يكن محرماها فابوحنيفة نظر الى هذاوهما نظرا الى خووجها عن الحلية بالنسبةالي الواطئ وهو الظاهر فلذا قال في الخلاصة ان الفتوى على قولهما وسيأتي تمامه في محله ان شاء اللة تعالى والثانى أعنى الشرط الخاص للانعقاد سماع اثنين بوصف خاص للإيجاب والقبول زادفي الحيط وكون المرأةمن المحللات وقدعامتمافيه وركنه الايجاب والقبول حقيقة أوحكما كاللفظ القائم مقامهمامن متولى الطرفين شرعا وحكمه حل استمتاع كل منهما بالآخر على الوجه المأذون فيمشرعا وحرمة المصاهرة وملككل واحدمنهما بعض الاشياء على الآخ عاسر دعليك كذافي فتح القدر وقد ذكر أحكامه في البدائع في فصل على حدة فقال منهاحه الوطء لافي الحيض والنفاس والاحرام وفي الظهارقبل التكفير ووجو بهقضاءم هواحدة وديانة فيمازا دعليها وقيل يجب قضاءأ يضا ومنها حل النظر والمس من رأسها الى قدمها الالمانع ومنهاملك المنفعة وهواختصاص الزوج بمنافع بعضها وسائر بعضها استمتاعا ومنهاملك الخبس والقيدوصيرورتها بمنوعة من الخروج والبزور ومنهاوجوب المهرعليه ومنهاوجوبالنفقة والكسوة ومنهاح مةالمصاهرة ومنهاالارثمن الجانبين ومنهاوجوب العدل بين النساء فى حقوقهن ومنها وجوب طاعته عليها إذا دعاها الى الفراش ومنها ولاية تأديبها اذا لمتطعهبان نشنزت ومنهاا ستحباب معاشرتها بالمعروف وعليه حلاالأمرفي قوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وهو مستحب لهما أيضا والمعاشرة بالمعروف الاحسان قولا وفعلا وخلقا الىآخرمافي البدائع ومن أحكامه ان لايصح تعليقه بالشرط اكن قال فى التتمة نزوج امرأة ان شاءت أوقال انشاءزيد فابطل صاحب المشيئة مشيئته فى المجلس فالنكاح جائز لان المشيئة اذا بطلت فى المجلس صار نكاما بغير مشيئة كماقالوا في السلم اذا أبطل الخيار في المجلس جاز السلم ولو بدأ الزوج فقال تزوجتك انشثت مقبلت المرأةمن غيرشرط تمالنكاح ولايحتاج الى ابطال المشيئة بعدذلك ولوقال تزوجتك بألف درهم ان رضى فلان اليوم فان كان فلان حاضرا فقال قدرضيت جازالنكاح استحسانا وانكان غير حاضر لم يجز وليس هذا كقوله قد تزوجتك ولفلان الرضالأن هذا قول قد وجب وشرط خيار والأول لم يوجب وجعل الايجاب مخاطرة ولوقال تزوجتك اليوم على ان لك المشيئة اليوم الى الليل فالنكاح جائز والشرط بأطل كشرط الخيار اه هكذافى البزازية اكن قال قبله لوقاات زوجت نفسى منك ان رضى أبى لا يصح لا نه علقه بالخطر اه وقياس ما تقدم ان الاب ان كان حاضرا فىالمجلس ورضى الجواز ثمراً يتـــه فى الظهيرية وفى البزازية خطب بنترجل لابنه فقال أبوها زوجتها قبلك من فلان فكذبه أبوالابن فقال ان لمأ كن زوجتها من فلان فقد زوجتها من ابنك وقبل أبوالابن مع علم كند به انعقد لان التعليق بالوجود تحقيق اه وفي المجتبي زوجت نفسي منك بعدا نقضاء عدتى

محليته أومحله بالضميرمع التاء أو بدوخها فالانــثي خبران (قوله لان هذاقول قدوجب وشرط والاوللم يوجب الخ) الذي رأيته فى نسختين من البزازية هكذالان هذاقولوجب وشرط الخيار لغيره والاول مخاطرة اه (قوله كشرط الخيار) أى فيما لو قال تزوجتك على انى بالخيار يجوز النكاح ولايصح الخيار لانهماعلق النكاح بالشرط بل باشر النكاح وشرط الخيار فيبطل شرط الخياركذافى الخانية (قوله وقياس ماتقدم) أىمن قوله ولوقال تزوجتك بالف درهمان رضى فلان اليوم الخوقياس مبتدأ والجواز خبره وقوله بعده عمرأيته في الظهيرية ساقط من بعض النسخ وعبارة الظهر بةهكذااميأةقالت لرجل بمحضرمن الشاهدين تزوجتك على كذاان أجاز أبى أورضى فقال قبلت لايصح ولوكان الاب فى المجلس فقال رضيت أو أجزت جاز اه وذكرفي الخانية ماذكره فى البزازية ونقله فى النهرقبيل كتاب الصرف وقال انه الحقوان مافي الظهيرية مشكل أىلمام من حكمه لكن

(قوله لان مالا يتوسل الى ترك الحرام الا به يكون فرضا) قال في النهر فيه نظر اذالترك قديكون بغير النكاح وهو التسرى وحينته فلا ولزم وجو به الالوفر ضنا المسئلة بانه ليس قادراعليه اه ولا يخفي عدم ورود النظر من أصله لان قول المؤلف بحيث لا يمكنه الاحتراز عن الابه ظاهر في عدم القدرة على التسرى (قوله فراده القدم الثانى من القسمين) أى قسمى الجور وهو القسم الذى ذكره فى الخامس (قول المصنف هو عقد) قال فى الشر نبلالية المراد بالعقد الحاصل بالمصدراحترا زاعن المعنى المصدرى الذى هو فعل المتكام كذا أفاده المصنف يعنى صاحب الدروف مناهيه (قوله وقول الورشكي) بالواووال اءوالسين المجمة هو عمر بن عبد الكريم العلامة بدر الدين المبخارى تفقه عليه شمس الائمة الكردرى ببحات مات ببلخ سنة عه و تفقه على أبى الفضل الكرماني كافى الجواهر المضيئة شيخ السمعيل وفي بعض النسخ الزركشي وهو تحريف (قوله وملك المتعة عبارة عن ملك الانتفاع والوطء) قال فى الدر المتعة حل استمتاع الرجل من المراكن الحق فى التمتع للرجل لا للرأة وهو يشير الى ان الحق فى التمتع للرجل لا للمراق ويتفرع عليه (٧٩) ماذ كره الابيارى شارح الكنز فى

شرحه الجامع الصغير في شرح قوله عليه السلام احفظ عورتك الا من زوجتك وماملكت عينك من ان الزوج ان ينظر الى فرج زوجته وحلقة دبرها بخلافها حيث لا تنظر اليه اذامنعها من النظر كذا في حواشي مسكين وعبارة

هوعقديردعلى ملك المتعة قصدا

البدائع الآتية أظهر في افادة ذلك تأمل (قوله فلو قال يفيد ملك المتعة الح) قال في النهر الاقرب أن يكون يرد بمعنى يأتى قال الجوهرى الورود خلاف الصدور اه أى الرجوع وعلى تعليلية أى يأتى وضعا لكذا اه أى مثلها في

فقبل لايصح كالتعليق واضافته الى وقت لايصح وصفته فرض وواجب وسنة وحرام ومكر وه ومباح أماالاول فبأن يخاف الوقوع ف الزنالولم يتزوج بحيث لا يمكنه الاحتراز عنه الابه لان مالايتوصل الى ترك الحرام الابه يكون فرضا وأماالثانى فبأن يخافه لابالحيثية المذ كورة اذليس الخوف مطلقا مستلزما بلوغه الىعدمالتمكن وبهيحصلاالتوفيق بينقولمن عبربالافتراضو بينمن عبر بالوجوب وكل من هذين القسمين مشروط بشرطين الاول ملك المهر والنفقة فليس من خافه اذا كان عاجز اعنها وخوف الجور لوتزوج قدم الثانى فلاافتراض بلمكروه كاأفاده فى فتح القدير ولعله لان الجورمعصية متعلقةبالعباد والمنع منالزنامن حقوق اللةتعالى وحقالعبىدمقدم عنسدالتعارض لاحتياجه وغنى المولى تعالى وأماالثالث فعندالاعتدال وسيأتى بيانه واماالرابع فبأن يخاف الجور بحيثلا يمكنه الاحترازعنه لانهانماشر علصلحة من تحصين النفس وتحصيل الثواب وبالجور يأثم ويرتكب المحرمات فتنعدم المصالح لرجحان هذه المفاسد وأماالخامس فبأن يخافه لابالحيثية المذكورةوهي كراهةتحريم ومنأطلق الكراهة عندخوف الجور فراده القسم الثانى من القسمين وأماالسادس فبأن يخاف المجزعن الايفاء بمواجبه كذافى المجتى يعنى فى المستقبل وأمامحا سنه فكثيرة ودلائله شهيرة (قوله هوعقد يردعلي ملك المتعةقصدا) أى النكاح عند الفقها ، والمراد بالعقد مطلقا نكاحا كانأوغ يرة مجموع ايجابأ حدالمتكامين مع قبول الآخرسواء كان باللفظين المشهورين من زوجت وتزوجتأ وغيرهما مماسيذ كرأوكلام الواحد القائم مقامهماأ عنى متولى الطرفين وقول الورشكي انهمعنى يحل المحل فيتغير بهحال المحل وزوجت وتزوجت آلة انعقاده اطلاق لهعلى حكمه فان المعنى الذى يتغير به حال المحل من الحل والحرمة هو حكم العقد وقد صرح باخواج اللفظين عن مسهاه وهو اصطلاح آخرغيرمشهوركذا فىفتح القديروملك المتعةعبارةعن ملك الانتفاع والوطء كمافى الكشف ومعنى وروده عليه افادته لهشرعاه فلوقال يفيدملك المتعةأو يثبت بهملك المتعةقصدالكان أظهر والمرادانه عقد يفيد حكمه بحسب وضع الشرع والمراد بالملك الحل لاالملك الشرعى لان المنكوحة لووطئت بشبهة

ولت كبروا الله على ماهدا كم أى لهدايته ايا كم تأمل (قوله والمراد بالملك الحل الني) قال فى النهروفى سراج الدبوسي اختلفوا فى ان هذا الملك فى حكم ملك العين أوالمتعة قال أصحابنا بالاول والشافى بالثانى وأجعوا على ان جميع أجزائها ومنافعها له واستدل أصحابنا بجواز فكم المرضعة أى الصغيرة ولامتعة وطء فيها ولا يردمالو وطئت بشبهة فان البدل لها ولوملك العين لكان له لان هذا الملك ليس حقيقيا بل في حكمه في حق تحليل الوطء دون ما سواه من الاحكام التي لا تتصل بحق الزوجية اه والظاهر ان الخلف لفظى واذا عرف هذا في البحر من ان المدكر وته الح فيه نظر بل يملك الانتفاع حقيقة ولا يلزمه ذلك لما من اه وفيه نظر لان مداركلام الدبوسي على ان كلام البحر على ان كلام الدبوسي مخالف القول المتن يرد على ملك المتناوبين الشافعي في ذلك نعم كلام البدائع الآثى صريح في الخلاف عند نا الكن قول المؤلف هناولوم الك الانتفاع ببعضها حقيقة الكان بدله له فيه نظر لان ملك المبدل انما يترتب على ملكه لذات البضع لاعلى ملكه لمنفعته في ملك المنفعة في ملك المنافعة في ملك المنفعة في منفلا على ملك المنفعة في منفلا في

عقرأمته لملكه لذات بضعها ولاعلك عقرزوجته لعدم ملك الذات بل هومالك لمنفعته وملك كل شئ بحسبه ولذافسرفى البدائع الملك هذا بالاختصاص (قوله أما الأول فالمراديه السنة المؤكدة على الأصح) قال في النهر وقال بعض مشايخنا انه فرض كفاية وقيل بلواجب على الكفاية وقيل على التعيين وينبغى ترجيحه لثبوت المواظبةعليه والانكار علىمن رغب عنهاه وهو وجيمه ولايبعد انبكون المراد بالسنية لمامر في باب الامامةمن تصريح صاحب وهوسنة وعندالتو قان واجب البدائع وغيره فى الجع بين القول بوجوب الحاعة وسنيتها بأنه اختران في العبارة لان السنة المؤكدة والواجب سواء اه تأمل ولاينافى ذلك كون الوجوب عندالتوقان لانالواجب يختلف فاذاخاف الوقوع فى الحرام وتركه يكون اعم أشد من تركه عندعدم التوقان (فولهوالمراد به ان يخاف منه الوقوعف الزنا) أى الخوف ععنده السابقين لمله الواجب على مايشه للالفرض

فهرها لهاولوملك الانتفاع ببضعها حقيقة لكان بدله لهوذ كرفى البدائع ان من أحكامه ملك المتعة وهواختصاص الزوج بمنافع بضعهاوسائر أعضائهااستمتاعاأ وملك الذات والنفس فى حق التمتع على اختلاف مشايخنافى ذلك واحترز بقوله قصداعها يفيدالحل ضمنا كمااذا ثبتف ضمن ملك الرقبة كشراءالجار يةللتسرى فانه موضوع شرعا لملك الرقبة وملك المتعة ثابت ضمنا وإن قصده المشترى واعالم يكن ملك المتعةمقصود الملك الرقبة في الشراء أونحو والتخلفه عنه في شراء محرمه نسباورضاعا والامة الجوسية (قوله وهوسنة وعندالتوقان واجب) بيان لصفته اماالاول فالمرادبه السنة المؤكدة على الأصح وهو مجل من اطلق الاستحباب وكثيراما بتساهل فى اطلاق المستحب على السنة كذا فى فتح القدير وصرح فى المحيط أيضابانها مؤكدة ومقتضاه الانم لولم يتزوج لان الصحيح ان ترك المؤ كدة مؤثم كماعلم فالصلاة وأفاد بذكروجو به حالة التوقان ان محل الاول حالة الاعتدال كمافى المجمع والمرادبها حالة القدرة على الوطء والمهر والنفقة مع عدم الخوف من الزناو الجور وترك الفرائض والسأنن فاولم يقدر على واحدمن الثلاثة أوخاف واحد آمن الثلاثة فليس معتد لافلا يكون سنة في حقه كماأفاده فى البدائع ودليل السنية حالة الاعتدال الاقتداء بحاله صلى الله عليه وسلم فى نفسه ورده على من أرادمن أمتمالتخلي للعبادة كمافى الصحيحين ردابليغابقوله فمن رغب عن سنتي فليس مني كما وضحه في فتح القدر والتوقان مصدر تاقت نفسه الى كندا اذا اشتاقت من بابطلب كندافي المغرب والمرادبه ان يخاف منه الوقوع فى الزنالولم يتزوج اذلا يلزم من الاستياق الى الجاع الخوف المذكور وأرادبالواجب اللازم فيشمل الفرض والواجب الاصطلاحى فاناقب مناانه فرض وواجب ولم يذكر انه حرام أومكروه كما في المجمع لان الجور حرام بالنسبة الى كل شخص وليس هو مختصا بالنكاح حتى يجعل من أحكامه وصفته والجور الظلم يقال جارأى ظلم وأفاد بالسنية ان الاشتغال بهأ فضل من التخلي لنوافل العبادات ولذاقال في المجمع ونفضله على التخلي للنوافل واستدل له في البدائع بوجوه الاولان السنن مقدمة على النوافل بالاجماع الثانى انهأ وعدعلى ترك السنة ولاوعيد على ترك النوافل الثالث انه فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وواظب عليه وثبت عليه بحيث لم يخل عنه بل كان يزيد عليه ولوكان التخلى للنوافل أفضل لفعله واذاثبت أفضليته فى حقه ثبتت فى حق أمته لان الأصل في الشرائعهوالعموم والخصوص بدليل والرابع انهسبب موصل الىماهومفضل على النوافل لانهسبب لصيانة النفسعن ألفاحشة واصيانة نفسهاعن الهلاك بالنفقة والسكني واللياس ولحصول الولدالموحد وامامدحه تعالى يحيى عليه السلام بكونه سيداو حصوراوهو من لايأتي النساءمع القدرة فهوفي شريعتهم لافى شريعتنا اه وأشار المصنف بكونه سنة أوواجبا الى استحباب مباشرة عقد النكاح فىالمسجدا كمونه عبادة وصرحوا باستحبابه يوم الجعة واختلفوافى كراهية الزفاف والختار الهلايكره الااذا اشتمل على مفسدة دينية وروى الترمذي عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضر بواعليه بالدفوف كذا في فتح القدير وفي الذخيرة ضرب الدف فى العرس مختلف فيه ومحله مالاجلاجل له اماماله جلاجل فكروه وكدا اختلفوا فى الغناء في العرس والوليمة فمنهم من قال بعدم كراهته كضرب الدف اه وفى فتاوى العلامى من أرادأن يتز وج ندبلهأن يستدين لهفان اللة تعالى ضامن له الاداء فلايخاف الفقر اذا كان من نيته التحصين والتعفف ويتزوج امرأة صالحة معروفة النسب والحسب والديانة فأن العرق نزاع و يجتنب المرأة الحسناء في منبت أتسوء ولايتز وجامرأة لحسبها وعزها ومالها وجالهافان تزوجها لذلك لايزدادبه الاذلاوفقرا ودناءة ويتزوجه نهى فوقه في الخلق والادب والورع والجال ودونه في العزوا لحرفة والحسب والمال

والسن والقامة فان ذلك أيسر من الحقارة والفتنة ويختارا يسر النساء خطبة ومؤنة وزكاح البكر أحسن للحديث عليكم بالا بكارفانهن أعذب افواهاوأ نقى ارحاماوأ رضى باليسير ولا يتزوج طو يلةمهزولة ولاقصيرة ذميمة ولا مكثرة ولاسيئة الخلق ولاذات الولد ولامسنة للحديث سوداء ولودخيرمن حسناء عقيم ولايتزوج الامةمع طول الحرة ولاحة بغيراذن وليهالعدم الجوازعند البعض ولازانية والمرأة تختار الزوج الدين الحسن الخلق الجوادا اوسر ولانتزوج فاسقاولا يزوج ابنته الشابة شيخا كبيرا ولارجلادمها ويزوجها كفؤا فاذاخطبهاالكفؤلايؤخرهاوهوكل مسلم تقيونحلية البناتبالحلي والحلل ليرغب فيهن الرجال سنة ونظره الى مخطو بته قبل النكاح سنة فأنه داعية للالفة ولا يخطب مخطوبة غيره لانه جفاء وخيانة وتمامه فى الفصل الخامس والثلاثين منها وفى المجتبى يستحب أن يكون النكاحظاهراوأن يكون قبله خطبة وأن يكون عقده في يوم الجعة وان يتولى عقده ولى رشيدوان يكون بشهود عدول منها (قوله و ينعقد بايجاب وقبول وضعاللمضي أوأحدهما) أي ينعقد النكاح أى ذلك العقد الخاص ينعقد بالايجاب والقبول حتى يتم حقيقة في الوجود والانعقادهو ارتباط أحد الكلامين بالاتوعلى وجه يسمى باعتباره عقداشرعاو يستعقب الاحكام بالشرائط الاتتية كذا قرره المكالهذا وقررفي كتاب البيع مايفيدان المرادهنامن الانعقاد الثبوت وان الضمير يعود الى النكاح باعتبار حكمه فالمعنى يثبت حكم النكاح بالايجاب والقبول ومقصوده فى البابين تحقيق ان الايجاب مع القبول عـين العقد لاغـيره كمايفهم من ظاهر العبارة والحق ان العقد مجموع ثلاثة الايجاب والقبول والارتباط الشرعي فلم يكن الايجاب والقبول عين العقدلان جزء الشئ ليس عينه وسيأتى تمامه في البيع ان شاء الله تعالى والايجاب لغة الاثبات واصطلاحا هنا اللفظ الصادر أولامن أحدالمتخاطبين معصلاحية اللفظ لذلك رجلا كان أوامرأة والقبول اللفظ الصادر ثانيامن أحدهما الصالح الذلك مطلقا في أوقع في المعراج وغيره من أنه لوقيدم القبول على الايجاب بان قال تزويت ابنتك فقال زوجتكها فأله ينعقد غير صحيح أذلا يتصور تقديمه بل قوله نز وجت ابنتك ايجاب والثاني قبول وهل يكون القبول بالفعل كالقبول باللفظ كمافي البيع قال في البزازية أجاب صاحب البداية فى امرأة زوجت نفسها بالف من رجل عند الشهود فلريق ل الزوج شيأ ا كن أعطاها المهرفي الجلس الهيكون قبولاوأ نكره صاحب المحيط وقال لامالم يقل بلسانه قبلت بخلاف البيع لانه ينعقد بالتعاطى والنكاح لخطره لاينعقد حتى يتوقف على الشهود بخلاف اجازة نكاح الفضولي بالفءل لوجود القولثمة آه وهليكونالقبول بالطلاق قال فى الخانية من تعليق الطلاق امرأة قالت لاجنبي زوجت نفسى منك فقال الرجل فأنتطالق طاقت ولوقال أنتطالق لاتطاق ولا يكون هذا الكلام قدولا للنكاح لانهذا الكلام اخبارأماني المسئلة الاولى جعل طلاقها جزاء لنكاحها وطلاقها لا يكون جزاء لنكاحهاالا بالقبول فيكون كلامه قبولاللنكاح نم يقع الطلاق بعده اه فقد مساوى النكاح البيع فانهلوقال بعتكهذا العبد بكذاذقال فهو حرعتق ولوقال بدون الفاء لاوهذا بخلاف الاقرارقال فى البزازية قالت أناام أتك فقال لها أنت طالق يكون اقرارا بالنكاح وتطلق هي الاقتضائه النكاح وضعاولوقالماأ نتلى بزوجةوأ نتطالق لايكون اقرار القيام القرينة المتقدمة على انهماأراد بالطلاق حقيقته اه أطاق في اللفظين فشمل اللفظين حكما وهو اللفظ الصادر من متولى الطرفين شرعاوشمل ماليس بعر فيمن الاافاظ ومالم يذكر معهما المفءولان أوأحدهما بعدد لالةالمقام والمقدمات لان الخذف لدليل كائن في كل لسان وانما اختبر لفظ الماضي لان واضع اللغة لم يضع للا نشاء لفظا خاصا وانماعرفالانشاء بالشرعواختيارلفظ الماضي لدلالتهعلى التحقيق والثبوت دون المستقبل

العدول مح

(قوله فاندفع مااعترض به منلاخسرو) دفعه فى النهر بوجه آخروهوان مافى المختصر ليس نصافى انه ايجاب اذكون أحدهم الماضى يصدق بكون الثانى للحال (قوله لكن يردعليه) أى على ان الامم ايجاب (قوله كذار بحمال كال قال فى النهر مع قال والظاهر انه لا بد من اعتباره توكيد لا والا بقى طلب الفرق بين النكاح والبيع حيث لا يتم بقوله بعنيه بكذا فيقول بعت بلاجواب اه عمذ كرفى النهر ما ورده المؤلف من كلام الخلاصة عمقال لكن فى بيوع الفتح الفرق بين النكاح والبيع على ان الامم ايجاب ان النكاح لا يدخله المساومة لا نه لا يكون الا بعد مقدمات ومم اجعات فكان للتحقيق بخدلف البيع ومافى الخلاصة مفرع على انه توكيل كادل عليه المساومة لا نه لا يكون الا بعد مقدمات ومم اجعات فكان للتحقيق بخدلف البيع ومافى الخلاصة مفرع على انه توكيل كادل عليه التعليل و ينبغي على انه ايجاب ان لا يحتاج الى القبول (قوله وفي التتمة لوقال هب ابنتك الح) قال الوكيل قبلت ولم يقل لموكلى (١٩٨) فاعلمه فانه كثير الوقوع اه أى فيصح (قوله وهذا يدل على ان من وكاك فقال الوكيل قبلت ولم يقل لموكلى (١٩٨)

وقولهأ وأحدهما بيان لانمقاده بلفظين أحدهماماض والآخر مستقبل كقوله زوجني ابنتك فقال زوجتك وهوصر يحفان المستقبل ايجاب وقدصر حبه قاضيخان فى فتاواه حيث قال وافظة الامر فى النكاح ابجاب وكذا الطلاق والخلع والكفالة والهبة آلى آخرماذ كره وكذافى الخلاصة وذهب صاحب الهداية والمجمع الى ان الامر ليس بايجاب وانماهو توكيل وقوله زوجتك قاعم مقام اللفظين بخدادفه في البيع لماعرف ان الواحد في النكاح يتولى الطرفين بخلاف البيع وهو توكيل ضمني فلاينا فيه اقتصاره على الجاس فقد علمت اختلاف المشايخ في ان الامرايجاب أوتوكيل فيافي المختصر على أحد القولين فاندفع مااعترض بهمنلا خسرومن انصاحب الكنزخالف الكتب فلم يتنبه لمافى الهداية فالمعترض غفل عن القول الآخر حفظ شيأ وغابت عنه أشياء مع ان الراجع كونه ايجابالان الايجاب ليس الااللفظ المفيد قصد تحقيق المعنى أولاوهو صادق على لفظة الامر فليكن ايجاباو يستغنى عماأ وردانه توكيل من انهلو كان توكي اللااقتصر على المجلس كذار جهال كالكن يردعليه مالوقال الوكيل بالنكاح هبابنتك لفلان فقال الابوهبت فأنه لاينعقد النكاح مالم يقل الوكيل بعده قبلت كذافي الخلاصة معلابان الوكيل لا علك التوكيل ولم يذكر خلافاوف الظهيرية لوقال هب ابنتك لا بني فقال وهبت لم بصح مالم يقل أبوال خير قبات وفي التتمة لوقال هبا بنتك لف الان فقال الاب وهبت مالم بقل الوكيل قبلت لايصح واذاقال قبلت فان قال لفلان وح النكاح للموكل وإن قال مطلقا قبات بجب أن يصح أيضا للموكل وهيذا يدل على ان من قال بعدماجري بينهما كلام بعت هذا العبد بألف درهم وقال الآخر اشتريت يصح وان لم يقل البائع بعت منك اه ومافى الظهير ية مشكل لان للرب ان يوكل فى نكاح ابنه فلوكان الامر ايجابالم يتوقف على القبول الاأن يقال انه مفرع على القول بأنه توكيل لاايجاب وحيننذ تظهر غرة الاختلاف بين القولين لكنه متوقف على النقل وصرح فى فتح القدير بانه على ان الامر توكيل يكون عمام العقد بالجيب وعلى القول بان الامرايجاب يكون عمام العقد قاعما مهما اه فعلى هذالايشة ترط سماع الشاهدين للامر على القول الاول لانه لايشة ترط الاشهادعلى التوكيل ويشترط على القول الثاني كالايخفي وظاهر مافى المعراج أن زوجني وان كان توكيلا اكن لمالم يعمل زوجت بدونه نزلمنزلة شطر العقد فعلى هدادايشترط سماع الشاهدين للفظة الامرأ يضاعلي القول بانها

قال بعد ماجرى بينهاما كارمالخ) تأمل في هـنه الدلالة نعم مايأتي عـن المسئلة تدل الخالدلالة فيه ظاهرة تأمل (قولهلان لارب ان يوكل في نـ كاح ابنه)أى فلايصحان يكون مفرعاعلى انه توكيل لانه حينئة يكون عام العقد بالجيب غيرمتوقف على قبول الاب بعد وقوله فاو كان الامرايجاباالخصيح على ماقبله غير صحيح الصواب ابدال قوله ايجابا بتوكيلالأن عام كونه مفرعاعلي كونه ايجاباقيد علمن قولهأ ولالكن يرد عليه الخأى على ان الأمر ایجاب وعملی کل فقوله الاان يقال الخ غير صحيح وكذاقوله وحينئة ذتظهر

ثمرة الاختلاف لأنه ظهرائه لا يصبح تفريعه على كل من القولين ادلوكان ايجاباً وتوكيلالما توقف على قوله ثانيا توكيل قبلت بللوكان ايجاباً كان قول الآخروهيت قبولا فيتم العقد وكذالوكان توكيلا كاعلمته عمام و يمكن تصحيح كلامه على وجه بعيد وهو ان يجعل قوله فلوكان الأمر ايجابا تفريعا على قوله لكن يردعا يه الخولا بردشي عمام فتد برهذا وقداً جاب في الرمن عن الشكال المؤلف بانه الحما توقف الانعقاد على القبول فهاذكر من الفروع لانه لم يظهر ارادة الايجاب فيها لأن الوكيل أوالأب اذا اجتمع فقال هب ابنتك لفلان أو لا بني أو أعطها مثلاكان ظاهر افي الطلب وانه مستقبل لم يرد به الحال والتحقق فل يتم به عقد بحلاف زوجى بنتك بكذا بعد الخطبة ونحوها فانه ظاهر في التحقق والاثبات الذي هو معنى الايجاب فلا يرد عليه انه يصح توكيل الأب في تزويج ولده لا نا نقول افظه هذا يخرج مخرج الايجاب والاثبات كايناتي عن الاسبيجابي و بشهدله ما في البزاز يقطلب منه الزنا في المنات كايناتي عن الاسبيجابي و بشهدله ما في البزاز يقطلب منه الزنا في المنات كايناتي عن الاسبيجابي و بشهدله ما في البزاز يقطلب منه الزنا في المنات كاينات كاين

عليه وسيبين المؤلف عمارة الظهير يةفي شرح قول المصنف عند حر بن (قوله و به اندفع ماذ کره فی النكاح) وهو ماقدمنا ذ كره عن النهـرمن قوله مُم قال والظاهر الخ (قوله معانالمسنفالم يصرح بالمستقبل) مرتبط بقوله أولافا فيالختصر على أحدالقولين وهو جواب آخرعن اعتراض الدرر حاصلهمنع ان المراد في كلام المصنف أن الامر ايجاب قال في النهر وهـو أى كارم الدرر مردود بوجه_ين الاول انمافي الكتاب ايس نصافىأنه ابجاباذ كون أحدهما للماضي يصدق بكرون الثانى للحال الثاني سلمناه اكن لانسلم انه مخالف الحكارمهم الخ وبه تعلم مافى كلام المـؤلف هنا اذلايصح الجواب مع شموله للستقبل على انه كان المناسب،قيديم هذا الجواب كافعل فى النهر ڪمالايخني عليمن له معرفة بفن الحت (قوله يخلاف الاول)أى المبدوء بالممزةلكن قديقال انه وان لم يحتـمل الاستبعاد لكنه يحتمل

توكيل أيضا ممرأ يتف الفتاوي الظهيرية مايدل على انه لايشترط سماع الشهود للفظ الامرقال في النكاح بالكتابة سواءقال زوجي نفسك مني فبلغهاالكتاب فقالت زوجت أوكتب تزوجتك وبلغها الكتاب فقالت زوجت نفسي منك لكن في الوجه الاول لايشـ ترط اعلامها الشـ هود وفي الوجه الثاني يشترط اه وانماجعل الامرابجابافي النكاح على أحدالقولين ولم يجمل في البيم ابجابااته اقالانه لامساومة فى النكاح لانه لا يكون الابعد مقدمات ومراجعات غالبافكان للتحقيق بخلاف البيع لايتقدمهماذ كرفكان الامرفيه للساومة كماذكره الكمال فى البيوع وبه اندفع ماذ كره فى النكاح كمالا يخفي هذامع ان المصنف لم يصرح بالمستقبل وانماذ كرانه ينعقد بلفظين أحدهماماض وسكت عن الأخراشموله الحال والمستقبل ومنه الامر وقدعامته وأما المضارع فان كان مبدوأ بالممزة نحوأ نزوجك فتقو لزوجته نفسي فاله ينعقد عله في المحيط بانه وان كان حقيقة في الاستقبال الاانه يحتمل الحال كمافي كامة الشهادة وقدأ رادمه التحقيق والحال لاالمساومة بدلالة الخطبة والمقدمات بخـ الفالبيع اه ولاحاجة اليـ لان الاصح ان المضارع موضوع المحال وعليـ ه تتفرع الاحكام كمافى قوله كل مملوك أملكه فهو حرفانه يعتق مافى ملكه في الحال لامايملكه بعـــــــ الابالنية لمـــاذ كرنا وان كان مبدؤا بالتاء نحوتز وجني بنتك فقال فعلت ينعقد به ان لم يقصد به الاستيعاد لانه يتحقى فيه هذا الاحتمال بخلاف الاوللانه لايستخبر نفسه عن الوعدواذا كان المقصودهو المعنى لااللفظ لوصرح بالاستفهام اعتبرفهم الحال كاذ كره الاسبيجابي لوقال هل أعطيتنيها فقال أعطيتك ان كان الجلس للوعدفوعد وان كان للعقد فنكاح وفى فتح القدير والانعقاد بقوله أنامتزوجك ينبخى أن يكون كالمضار عالمبدوءبالهمزة سواءوشمل كالام المصنف مافى النوازل لوقال زوجيني نفسك فقاات بالسمع والطاعة ومااذاقال كوني امرأتي فقبلت كافي فتح القديروفي الظهيرية لوقال أبوالصغيرة لابي الصغير زوجتابنتي ولمبزدعليه شيأفقال أبوالصغير فبلت يقع النكاح للاب هوالصحيح وبجب أن يحتاط فيه فيقول قبلت لابني وهذه المسئلة تدل على أن من قال لآخر بعد ماجرى بينهما مقدمات البيع بعت هذا العبد وقال الأخراشتريت يصح وان لم يقل بعت منك والخلع على هذا اه ولم يذ كرالم الف شرائط الايجاب والقبول فهااتحاد المجلس اذا كان الشخصان حاضرين فاواختلف المجلس لمينعقد فاوأوجب أحدهما فقام الآخوأ واشتغل بعمل آخر بطل الايجاب لان شرط الارتباط اتحاد الزمان فعل المجلس جامعا تيسيرا وأماا لفور فليس من شرطه فاوعقد اوهما عشيان و يسيران على الدابة لايجوز وان كاناعلى سفينة سائرة جاز وسيأتى تمامه فى البييع ان شاء الله تعالى ومنها أن لايخالف القبول الايجاب فاوأوجب بكذافقال قبلت النكاح ولاأفب لالمهر لايصح وان كان المال فيه تبعا كافى الظهير بة بخـ الاف مالوقالت زوجت نفسي منك بألف فقال قبلت بالفين فانه يصح والمهر ألف الاان قبلت الزيادة فى المجلس فهو ألفان على المفتى به كمافى التجنيس و بخلاف مالوقال تزوجتك بألف فقالت قبلت بخمسمائة فأنه صحيح و يجعل كانهاقبات الالف وحطت عنه خسمائة كافي الذخيرة وفى الظهبرية لوقالت لرجل زوجت نفسى منك بألف فقال الرجل قبات قبل أن تنطق المرأة بالتسمية لا ينعقد النكاح مالم يقل الزوج قبلت بعد التسمية ومنه اسماع كل منهدما كلام صاحبه لان عدمهماع أحدهما كالرم صاحبه بمنزلة غيبته كافى الوقاية وقيد المصنف انعقاده باللفظ لانه لاينعقد بالكتابة من الحاضرين فالوكتب تزوجتك فكتبت قبلت لمينعقه وأمامن الغائب

الوعد تأمل (قوله كالمضارع المبدوء بالهمزة) قال في النهر ولم يذكروا المضارع المبدوء بالنون كنتز وجك أونز وجك من ابني وينبغي

(قولة أماعلم ان الشرط سماع الشهود قراءة الكتاب الخ) قدم تقييده عن الظهيرية عادالم يكتب البهاز وجي نفسي مني والافلا وسيعيد عبارة الظهيرية عند قول المتن عند حرين ويبين ان ماهناليس على اطلاقه (قوله لا نه لا ينعقد بالاقرار) لا ينافيه ماصر حوابه من أن النكاح يثبت بالتصادق لان المراد بقوط م لا ينعقد بالاقرار أي لا يكون من صيخ العقد والمراد من قوط م انه يشت بالتصادق ان القاضي بثبته به و يحكم به كذا في حواشي مسكين معز باللحانوتي (قوله قال مشايخنا الاسبه من منه به أصحابنا انه ينعقد الذكاح) قال في النهر في عتاج الى الفرق اه أي الفرق بين النكاح والطلاق فان مقتضي الفاعدة الآتية من أن ذكر بعض مالا يتجزى كذكر كركاه صحة الطلاق والنكاح وقاعدة اذا اجتمع ما يوجب الحلوالحرمة في ذات واحدة ترجح الحرمة يقتضي صحة الطلاق دون الذكاح والجواب عماقاله في النهران من قال يوقوع الطلاق بذلك يقول بصحة الذكاح ومن قال لا يقع يقول لا يصحت النكاح بدليل ماذكره في الذخيرة (١٤) أيضا في كتاب الطلاق اذاقال لها نصف طالق ذكر شدمس

فكالخطاب وكذا الرسول فيشترط سماع الشهو دقراءة الكتاب وكالام الرسول وفى المحيط الفرق بين الكتابوا لخطابان فى الخطاب لوقال قبلت فى مجلس آخر لم بجز وفى الكتاب بجوز لأن الكلام كما وجه تلاشى فلم يتصل الايجاب بالفبول في مجاس آخر فأما الكتاب فقائم في مجلس آخر وقراءته عنزلة خطاب الحاضرفاتصل الإيجاب بالفبول فصح اه ثماعلم ان الشرط سماع الشهود قراءة الكتاب مع قبولهاأو حكايتهاما في الكتاب لهم فلوقالت ان فلاناكتب الى يخاطبني فاشهدوا انى قدز وجت نفسي منه صح النكاح وتمامه فى الفصل السابع عشر فى النكاح بالكتابة من الخلاصة وقيد بالا يجاب والفبول لأنه لاينع قد بالافرار فاوقال بحضرة الشهودهي امرأني وأنازو جهاوقالتهوز وجي وأناام أتهلم بنعقد النكاح لأن الاقراراظهارلماهو ثابت وليس بانشاء ونقل قاضيخان عن ابن الفضل انعقاده بهمقتصرا عليه والختار الاول كمافى الواقعات والخلاصة وصححفى الذخيرة أن الاقراران كان بمحضر الشهو دصح النكاح وجعل انشاء والافلاومن شروط الركن أن يضيف النكاح الى كلهاأ ومايعه بدبه عن الكل كالرأس والرقبة بخللف اليدوالرجل كماعرف فى الطلاق وقالوا الأصح انه لوأضاف الطلاق الىظهرها وبطنهالايقع وكذا العتق فلوأضاف النكاح الىظهرهاأو بطهاذ كرالحاواني قالمشايخنا الاشبهمن مذهب أصحابناانه ينعقد النكاح وذكرركن الاسلام والسرخسي مايدل على انه لا ينعقد النكاح كذا فى الذخيرة ولوقال تز وجت نصفك فالاصح عدم الصحة كمافى الخانية وقو لهمان ذكر بعض مالا يتجزى كذكر كله كطلاق نصفها يقتضى الصحة وقدذكر فى المبسوط فى موضع جوازه الاأن يقال ان الفروج يحتاط فيهافلا يكفى ذكرالبعض لاجتماع مايوجب الحمل والحرمة فى ذات واحدة فترجح الحرمة كذا فى الخانية ومنهاأن لاتكون المنكوحة مجهولة فاوز وجه بنته ولم يسمها وله بنتان لم يصح للجهالة بخلافمااذا كانله بنت واحدة الااذاسهاها بغيراسمهاولم يشراليهافانه لايصح كافى التجنيس فاوكان لهبنتان كبرى واسمهاعائشة وصغرى اسمها فاطمة فاراد تزويج الكبرى فغلط فسماها فاطمة انعقدعلي الصغرى فلوقال فاطمة الكبرى لم ينعقد لعدم وجو دهاوفي الذخيرة اذا كان للمزوج ابنة واحدة وللقابل ابن واحد فقال زوجت ابنتي من ابنك يجوز النكاح واذا كان للمزوج ابنة واحدة وللقابل

الاقمية السرخسي في شرحه انه لايقع وذكر شمس الائمة الحاواني انه يقع وان قال ظهرك طالق أو بطنك قال شمس الائمة السرخسى فى شرحمان الاصحانه لايقع واستدل عسئلة ذكرهافي الاصل اذاقال ظهرك على كظهر أى أوقال بطنك على كبطين أمى انه لايصير مظاهراوذ كرشمس الائمة الحلوائى فى شرحه الاشبه عيدهب أصحابناانه يقع الطلاق قالوهو نظير ماقال مشايخنا فم اذا أضيف عقدالنكاحالي ظهر المرأة أوالى بطنهاان الاشبه عدها أصحابنا انه ينعقد النكاح اه (قوله فالاصم عدم الصحة

كافى الخانية) أقول ورأيت مثله فى الظهيرية ونصه ولو أضاف النائق النائلة المناف النكاح الى نصف المرأة في من الظهيرية ونصه ولو التان والصحيح انه لايصح اله وهكذاراً يته فى نسخة أخرى من الظهيرية فى اعزى الى الظهيرية من تصحيح الصحة غير صحيح (قوله وله بنتان) أى ليست احداهماذات زوج قال فى البزازية رجله بنتان من وجة وغير من وجة وقال عند الشهود زوجت بنتى مندك ولم يسم البنت وقال الخاطب قبلت صح وانصرف الى الفارغة اله (قوله لم يصح المجهالة) قال الرملى اطلاقه دال على عدم الصحة ولوج تمقد مات الخطبة على واحدة منهما بعينها التنميز المنكوحة عند الشهود فانه لا بلد منه كالسيصرح به فى شرح قوله عند حرين تأمل اله أقول ظاهره انها لو تميزت عند الشهود أيضا بحريان مقدمات الخطبة على احداهما و وقت العقد وهى واقعة داباسم الاخرى خطأ فانه يصح على التى سمياها و ذلك لان مقدمات الخطبة و ينة معينة اذالم يعارضها صريح والتصريح بذلك الاخرى صريح فلا تعدمل معه يصح على التى سمياها و ذلك لان مقدمات الخطبة قرينة معينة اذالم يعارضها صريح والتصريح بذلك الاخرى صريح فلا تعدمل معه

القرينة بخلاف مسئلتنا فان مقدمات الخطبة لماعينت واحدة منه ماعند العاقدين والشهود ارتفعت الجهالة وهو الشرط ولم يعارض القرينة شئصر بح هذا ماظهر فتأمل (قوله بحوز النكاح) قال الرملي أى لا بنه المسمى فى الا بجاب (قوله ولوعقد اعقد النكاح بلفظ لا يفهمان الخ) قال فى الخانية وان لم يعلم ان هذا لفظ يعقد به النكاح والخلع والخلع والخلع والمحرف والمبيع والتمليك فالطلاق والعتاق والتدبير واقع (٨٥) فى الحكم ذكره فى عتاق الأصل والا براء عن الحقوق والبيع والتمليك فالطلاق والعتاق والتدبير واقع

في باب التدبير واذاعرف الجواب في الطلاق والعتاق ينبخ أن يكون النكاح كذالك لان العلم بمضمون اللفظ الما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه الجدوالهزل بخلاف البيع ونحوذ لك وتمامه فيها ومشله في الطهيرية (قوله وقال العتابي لا يجوز) قال الملى غالب الناس على الاول حتى ان كثيرا

وانمايصح بافظ النكاح والتزويج وماوضع لتمليك العين في الحال

لم ينقدل قدول العتابي واقتصرع لى الأول (قوله الما انعقاده بلفظ النكاح الخ ورة هذا أربعة المنافظ المنافظ قسم لاخلاف في المنافظ بل الخلاف في المنافظ في المنافظ في المنافظ وقسم فيه خلاف في المنافظ وقسم فيه خلاف والصحيح عدمه وقسم والصحيح عدمه وقسم الاخلاف في عدمه وقسم المنافظ في المنافظ في عدمه وقسم المنافظ في ا

ابنانانسمى القابل الابن باسمه صح النكاح للابن المسمى وكذلك اذالم يسمه واقتصر على قوله قبلت يجوزالنكاح ويجعل قوله قبلت جوابا فيتقيد بالايجاب ولوذ كرالقابل الابن الاانه لم يسمه باسمه بانقال قبلت لا بني لا يصح لانه لا يمكن أن يجعل جوابالانه زادعليه ولو كان للمرأة اسمان تزوج عل عرفت بهوفى الظهير يةوالأصح عندى ان بجمع بين الاسمين وسيأتى حكم مااذا كانت حاضرة منتقبة وفى الخانية لو وكات اصرأة رجلابأن يزوجها فزوجها وغاط فى اسم أبيها لا ينعقد النكاح اذا كانت غائبة اه ولم يشترط المصنف الفهم قال في التجنيس ولوعقد عقد النكاح بلفظ لا يفهمان كونه نكاحا هل ينعقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم بنعقد لان النكاح لايشترط فيهالقصد اه يعني بدليل صحتهم عالهزل وظاهره ترجيحه ولم يشترط أيضاتم يرزالرجلمن المرأة وقت العقد للاختلاف لمافي النوازل فيصغير ينقال أبوأ حدهمازوجت بنتي هذهمن ابنك هذاوقبل ممظهر الجارية غلاماوالغلام جارية جاز ذلك وقال العتابي لا يجوز وفي القنية زوجت وتزوجت يصلح من الجانبين (قوله وانما يصح بلفظ النكاح والنزويج وماوضع لتمليك العين في الحال بيان لانحصار اللفظين فهاذ كراما انعقاده بلفظ النكاح والتزويج فلاخ لاف فيه وأماا نعقاده بماوضع لتمليك الاعيان فأهبنالان التمليك سبب لملك المتعة في محلها بواسطة ملك الرقبة وهو الثابت بالنكاح فاطلق اسم السبب كالهبة وأر يدالمسبب وهوملك المتعةوان كانملك المتعة قصد ديافي النكاح ضمنيافي التمليك واعمالم يصح التمليك بلفظ النكاح لماتقر رفى الاصول ان استعارة السبب للسبب جائزة مطلقاو عكسه لا يجوزالا بشرط الاختصاص من الجانبين ولذاصح التجوز بلفظ العتق عن الطلاق دون عكسه والخلوص في قوله تعالى خالصة لك انماهو في عدم المهر لا في الانعقاد بلفظ الهبة كماعرف في الخلافيات فينعقد النكاح بلفظ الهبة والعطية والصدقة والملك والتمليك والجعل والبيع والشراء على الاصح وأما بلفظ السلم فان جعلت المرأة رأس مال السلم فانه ينعقد اجاعاوان جعلت مساما فيها ففيه اختلاف قيل لا ينعقد لان السلم فى الحيوان لا يصح وقيل ينعقد لانه يثبت به ملك الرقبة والسلم في الحيوان ينعقد حتى لواتصل به القبض مقتضى مافى المتون وفى الصرف روايتان وقولان قيل لا ينعقد به لانه وضع لاثبات ملك مالا يتعيين من النقد والمعقودعايه هنامتعين وقيل ينعقد بهلأنه شنت بهملك العين فى الجلة وينبغى ترجيحه لدخوله تحت الكاية التي في الختصر وكذا في انعقاده بلفظ القرض قولان أصحهما عدم الانعقاد كافي الكشف والولوالجية وفى الفتاوى الصيرفية الاصح الانعقاد اه وينبغي اعتماده لماانه يفيد ملك العين للحال وكذافي انعقاده بلفظ الصلح قولان وجزم فى غاية البيان بعدمه لانهموضوع للحطيطة واسقاط الحق وكذافي انعقاده بلفظ الرهن قولان أصحهما عدم الانعقاد كمافي الولوالجية وهوظاهر لانه لايفيد الملك أصلاقيه بماوضع للتمليك احترازا عمالايفيده فلاينعقد بلفظ الفداء كالوقالت فديت نفسي منك فقيل كمافي الخانية والابراء والفسخ والاقالة والخلع والكتابة والتمتع والاباحة والاحلال والرضي والاجازة

الانعقاد به فالاول ماسوى لفظى النكاح والتزويج من لفظ الهبة والصدقة والتمليك والجعل والثانى البيع والشراء والثالث الاجارة والرابع الاباحة والاحلال والاعارة والرهن والتمتع كذافى الفتح وسيرد عليك الجيع مع زيادة على ماذكر (قوله على الاسح) قيد البيع والشراء كما علمت من كلام الفتح (قوله وكذافى انعقاده بلفظ الرهن قولان) هذا مناف الماقد من الفتح حيث جعله عمالا خلاف فى عدم الانعقاد به (قوله والخلع) قال فى النهرا قول وينبغى أن يقيد بها اذالم تجعل بدل الخلع

فائ جعلت كااذا قال أجلي المحام رُوجة ك بينتي هذه فقب ل صح أُخدًا من قوط م لا ينعقد بلفظ الاجارة في الاصح ان جعلت المرأة مستأجرة أمااذا جعلت بدل اجارة كااذا قال است أجرت دارك هذه بينتي هذه ينبغي أن لا يختلف في جوازه لا نه أضافه البها بلفظ تملك به الرقاب (قوله العقد الذكاح لا نه صار مجازا عن التمليك) قال في النهر وارتضاه غيير واحد قال في الفتح و ينبغي أن لا يختلف في صحته حين ثن و خالفه م في البحر فقال المعتمد الاطلاق الخواقول معني كونها مجازا عن التمليك اذاقال الآن أى الخاص الذي هو الذكاح لا المطلق فلا يردان المجاز لا مجازله اه أى المراد بكونها مجازا عن التمليك هو التمليك الذكاح لا مطلق التمليك حتى يردماذ كرعلى انه لا مانع من (٨٦) أن يكون مجازا بمرتبتين كما في رأيت مشفر زيد وفي حاشية الرملي قال

بالزاى والوديعة لانهالا تفيد الملك أصلا وقيد بتمليك العين احترازا عمايفيد ملك المنفعة فقط كالعارية فلاينعقد بهاعلى الصحيح وأمارافظ الاجارةفان جعلت المرأة أجرة فينعقد اتفاقا لانه يفيدملك العين للحال في الجلة بان شرط الحلول أوعجلت وأمااذ الم تجعل أجرة كقوله أجرتك ابنتي بكذا فالصحيح انه لاينعقدلانهالاتفيدملك العيين ولان بينهمامضادة لان التأبيدمن شرائطه والتأقيت من شرائطها واحترارا عمايفيد تمليك بعض العين كلفظ الشركة فانه لاينعقدبه كافى الظهيرية وقيد بقوله فى الحال احترازاعن لفظ الوصية فانه لا ينعقد النكاح به لانها تمليك مضاف الى مابعد الموت كذا أطلق الشارحون وقيده في الولوالجية والظهيرية عااذا أطاق أوأضاف الى ما بعد الموت أما اذاقال أوصيت بيضع ابنتي للحال بالف درهم فقبل الآخ العقد النكاح لانه صارمج ازاعن التمليك والمعتمد الاطلاق لان الوصية مجازعن المليك فلوانع قدبها لكان مجازاعن النكاح والجازلا مجازله كافى العناية من البيع وفي المبسوط في كل موضع لم ينعقد به له الالفاظ فانه يثبت الشبهة فيسقط الحداو وطئ و يجب الاقلمن المسمى ومن مهر المثل عند الدخول اله ثما علم انه أيما وقع الاختلاف في العارية والاجارة وان كانالا يفيدان ملك العين قطعالان ذلك الاصل مختلف فيه فقدروى الحسن عن الامام ان كل شي علك به شي ينعقد به النكاح وهذه تدل على الانعقاد بهما وروى ابن رستم عن الامام كل لفظ علك بدارقاب ينعقدبه النكاح وهدنه تدل على عدمه فيهما كمافى الذخيرة واعااعتما المشايخ رواية ابن رستم لانها محكمة ورواية الحسن محتملة فمل المحتمل على المحكم ولم يقيد المصنف اللفظ المفيد لملك العيين بالنيةولابالقرينة وفيه اختلاف فغي التبيين لاتشترط النية مع ذكر المهر وفي المبسوط لاتشترط مطلقا وفي فتح القدير الختار أنه لابدمن فهم الشاهدين مقصودهما وفي البدائع ولوأضاف الهبة الىالامة بان قال لرجه وهبت أمتى هذه منكفان كان الحال يدل على النكاح من احضار الشهود وتسمية المهر مؤجلا ومعجلاونحوذلك ينصرف الى النكاح وانلم يكن الحال دليلاعلى النكاح فان نوى النكاح وصدقه الموهو باله فكذلك وينصرف الى النكاح بقر ينة النية وان لم ينو ينصرف الى ملك الرقبة اه فلم يشترط مع النية فهم الشهود ولابد منه كاقدمناه بخلاف مااذا أضيفت الهبة الى الحرة فانه ينعقد من غير هذه القرينــة لانءــدم قبولالمحل للمعنى الحقيق وهوالملك للحرة يوجب الحــلعلى المجــازى فهو القرينة فيكتني بهاالشهود حتى لوقامت قرينة على عدمه لاينعقد به كمافي الخانية وغييرها لوطاب من امرأة الزنا فقالت وهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا وهو بمنزلة قول أبي

المقدسي فيشرح الكنز المنظوم وأما مجماز الجماز فيثبت عندمن لهاطلاع على كتب اللغة كالاساس وغيره وتمامه فيه وكتب على هامش نسخته البحر هذامردود لانالوصية تمليك كماان البيع والهبة كذلك وقدصح النكاح الفظهماا تفاقا فاللوجب لان تجعل المبة مجازاعن المليك م المليك عن النكاح بلنقول التمليك الذى هو وصية بجعل ابتداء عبارةعن النكاح وكونها عليكاغني عن البيان غايته اله عليك مخصوص بالاداء الىمابعدالموت فتحرد عن قيد الاضافة بالتقييد بالحال فالظاهر ماذ كره فى الظهيرية وقوله المجاز لامجازلهممدود يعرف ذلك من طالع أساس البلاغة اه وفي شرح تنسوير الابصار صرح الجلال السيوطى فى الاتقان بان الجاز

السنت

يكون له مجاز ومثل له بمثل عمقار جع اليه اه قلت اكن قول المصنف وماوضع لتمليك العين فى الحال يخر جالوصية فانها موضوعة لتمليك العين بعد الموت لا لمطلق التمليك فالفرق بينها و بين الهبه ظاهر فاذا أريد من الوصية التمايك فى الحال كان مجاز اثم اذا استعملت للنكاح كان مجاز المبنيا على مجاز فلم يشهده قوله وضع لتمليك العين فى الحال لان ارادة التمليك فى الحال بطريق المجاز الموضع عالم الوضع الأن يقال المراد بالوضع الاستعمال الموضع على ان المجاز موضوع أيضا و يراد بالوضع ما يشمل الوضع الخقيق والمجازى كا أجاب به بعضهم أو يقال المراد بالوضع الاستعمال وهو شامل للمجاز أيضا

البنت وهبتها منك التخدمك فقال قبات لا يكون نكاحا اه قال فى الفتاوى الااذا أرادبه النكاح فالحاصيل ان النكاح ينعقد بالهمة اذا كان على وجه النكاح وفي الظهيرية لوقالت المرأة وهبت نفسى لك فقال الرجل أخذت قالوالا يكون نكاحا صيحا وانما ستعيرت الهبة للنكاح وان كانت لاتفيد الملك الابالقبض لانهاسبب وضوع للملك وانما تأخر القبض لضعف السبب لتعريه عن العوض و ينعدم ذلك الضعف اذا استعملت في النكاح لان العوض يجب بنفسـ مكذاف النهابة ويردعلي المصنفأ لفاظ ينعقد بهاالنكاح غيرالثلاثة منهاالكون لمافي الذخيرة وغيرهالوقال لامرأة كونى امرأتي بكذا فقبلت انعقد بخلاف مالوقالت المرأة أكون زوجة لك فقال نع لا يصح كماف الظهيرية ومنهاما في الخانية لوقالت المرأة عرستك نفسي فقال قبلت انعقدوذ كره في الظهيرية بلفظ أعرستك ومنها لفظالرجعة فقد مصرح فى الواقعات والخانية وكثيرانه ينعقد النكاح اذاقال للاجنبية واجعتك فقبلت كالوقال للبانة راجعتك اكن شرطفى الخانية أن يذكرا الوان لم يذكر مالاقالوا لا يكون الكاحاوشرطف التجنيس ذكرالمال ونية الزوج وفرق بعضهم بين الاجنبية والمبانة فينعقد بهفى المبانة دون الأجنبية واستحسنه فى فتح القدير وفى الحانية وكذالوقا البالة لزوجهار ددت نفسي عليك فهو بمزلة الرجعة ينعقديه النكاح كافى الذخيرة ومنهاار فعهاوا ذهب بهاحيث شئت لمافى الخانية لوقال زوج ابلتك مني على كذافقال أبوها بمحضرمن الشهودار فعهاواذهب بهاحيث شئتقال ابن الفضل يكون نكاحاوجزم فى الولوالجية بعدمه لاحماله الوعدومنها مافى الخانية لوقال أبوالصغير اشهدوا انى قدزوجت ابنة أجديريد به أباالصغيرة من ابني فلان عهر كذا وقال لأبيها أليس هكذا فقال أبوها هكذا ولم يزيدا على ذلك قالوا الأولىأن يجددا النكاح وان لم يجدداجاز اه ومنها مافى الخانية أيضا لوقال رجل جئتك خاطبا ابنتك فقال الابملكتك كان نكاحا وفى الولوالجية لوقال لهاخطبتك الى نفسى على ألف درهم فقالت قدزوجتك نفسي فهو نكاح جائزلانه يرادبه الايجاب وأماماروي عن محممه لوقال أخطبك على ألف فقالت قد فعات لم ينعقد حتى بقول الزوج قبات فقد قال في المحيط والظهر ية انه مجول على مااذالم يردبه الحال وفي الظهير يقرج لأرسل رجلاأن يخطب امرأة بعينها فزوجها الرسول اياه جازلان الخطبة جعلت نكاحا اذاصدرت من الآمر فيكون الامربهاأ مرابالنكاح ويشكل عليه ما في الفتاوي الصروفية معزيا الى السرخسي انمن قال ان خطبت فلانة أوقال كل امرأة خطبتها فهي طالقأن عينه لاينعقد لان الخطبة عند العقد وهي تسبق العقد فلا يكون هذا اللفظ مضيفا الطلاق الىالملك ووقع فى بعض النسخ انخطبت فلانة وتزوجتها فهيى طالق ثلاثا فأجاب على نحو ماذ كرنا فقال اذاخطبها تمتزوجها لاتطلق وهنداغلط لانمع حرف الواوتصير الخطبة مع التزوج شرطاوا حدا كافى قوله انأ كاتوشر بتواشباه ذلك فلاتنحل الهمين بالخطبة وحدها فاذا تزوجهابعــد ذلك تنحل الىمين وهيفى نــكاحه فتطاقي اه وذكر الولوالجبي ان تزوجت فلانةأو خطبتها فهي طالق فطبها وتزوجهالم تطلق لانه حيين خطبها حنث لوجو دالشرط فين تزوجها تزوجها والهين غير باقية اه ومنها مافي الخلاصة لوقال صرتالى أوصرت لك فانه نكاح عند القبول وقدقيل بخلافه اه ومنهاماني التتارخانية لوقال لهاياعروسي فقالت البيك انعقد اكن في الصيرفية انه خلاف ظاهر الرواية ومنها بالسمع والطاعة لوقال زوجي نفسك مني فقالت بالسمع والطاعة فهوز كاح كمافي الخلاصة ومنهاما في الذخيرة لوقال ببت حقى في منافع بضمك بالف فقالت نم صح النكاح اه والجوابان العبرة في العقود للعاني حتى في النكاح كاصر حوا به وهذه الالفاظ تؤدي معنى النكاح وهذا ماظهرلى من فضله تعالى (قوله عندح بن أوحروح تين عاقلين بالغين مسلمين ولو فاسقين

عند حو پن أوحو وحو تين عاقلين بالغين مسامين ولو فاسقين

(قوله ويشكل عليه ما في الفتاوى الصيرفية) قال في الرمن أقول يدفع بانها الما تحمل على النكاح للقرينة الواضحة على ذلك بان يكون في مجلس سبقه اشارة الى الخطبة (قوله والجواب ان العبرة في العقود للعانى الخاسكاح والنزويج وما لفظ النكاح والنزويج وما يؤدى معناهما قال في النهر وفيه ما لا يخفي

قبل التوبة وأما المستور والمحدود بعدالتو بة فلا خلاف له فيهما كافى شرح الجمع والحقائق فظهران قوله لا مدمن القيد فرية بلامرية بللابدمن اعتبار عدمه ومن ثمقال في البرهان أومحدودين فىقذف غير تائبين وأماثانيا فلان قوله والالزم التكرار عنوع أيضالان المحدود فى القذف أخص مطلقامن الفاسقين ولم يقـل أحـدان ذكر الخاص بعدالعام تكرار كيف وهوواقع فى كلام الله أو محدودين أو أعميين أوابني العاقدين

تعالى الذى هـو فى غاية الاعازعلى انه قد دصر حالا الاعاراه بانهاذا قو بل الخاص بالعام يراد بالعام ماعدا الخاص هذا ولا يخفى ان فى عبارة المصنف باووهو مما تفردت به الواو وحتى كافى المغنى حوى باووهو مما تفردت به الواو قال شيخنا و يجاب بما قول المصنف لو عنيناأو خصيا من ان الفقهاء فحصيا من ان الفقهاء يشامون فى ذلك أى فى

أومحدودين أوأعميين أوابني العاقدين) متعلق بينعقد بيان للشرط الخاص به وهو الاشهاد فإيصح بغيرشهو دلحديث الترمذي البغايا للاتي ينكحن أنفسهن من غير بينة ولمارواه محمدبن الحسن مرفوعا لانكاح الابشهودفكان شرطا ولذاقال في ما للفتاوى لوتزوج بغير شهود ثم أخبر الشهود على وجها لخبر لا يجوز الاأن يجدد عقد ابحضرتهم اه وفى الخانية والخلاصة لوتزوج بشهادة الله ورسوله لاينعقد ويكفر لاعتقاده ان الني يعلم الغيب وصرح فى المبسوط بأن الني صلى الله عليه وسلم كان مخصوصابالنكاح بغيرشهود ولايشترط الاعلان مع الشهود لمافى التبيين ان النكاح بحضور الشاهدين يخرج عن أن يكون سرا و يحصل بحضور هما الاعلان اه ويستثني منه مسئلة العين كما فى عدة الفتاوى اذا حلف ليتزوجن سرافتزوج بثلاثة شهوديحنث وبالشاهدين لايحنث اه وأفاد المصنفان الشهادة تشترط في الموقوف عند العقد لاعند الاجازة كمافي المحيط وان الحضور كاف لتعبيره بكامة عندفلا يشترط السماع وفيه خلاف فغي الخانية وعامة المشايخ شرطوا السماع والقائل بعدمه القاضي الامام على السعدى اه وعرة الاختلاف تظهر في النائمين والاصمين فعلى قول العامة لا ينعقد النكاح بحضورهما وعلى قول السيعدى ينعقد وصحح قاضيخان فىشرحه انه لاينعقد بحضرة الاصمين وجزم بانه لاينعقد بحضرة النائين وجزمف فتاواه بانه لاينعقد بحضرة النائين اذالم يسمعا كلامهما فثبت بهذا ان الاصح ماعليه العامة كماصر حبه في التجنيس اذ المقصود من الحضور السماع فقول الزيلعي ينعقه بحضرة النائمين على الاصحولا ينعقد بحضرة الاصمين على الختارضعيف بللافرق بينهما فى عدم الانعقادعلى الاصحاحدم السماع ولقدأ نصف المحقق الكالحيث قال ولقدأ بعد عن الفقه وعن الحكمة الشرعية من جوزه بحضرة النامين اه واختلف في اشتراط سماع الشاهدين معا فنقل في الذخيرة روايتين عن أبي يوسف وجزم في الخانية بانه شرط فكان هو المذهب فاوسمعا كلامهما متفرقين لم يجز ولواتحد المجلس فاوكان أحدهم اأصم فسمع صاحب السمع ولم يسمع الاصم حتى صاج صاحبه فىأذنه أوغيره لا بجوز النكاح حتى يكون السماع معا كذافى الذخيرة واختلف أيضافي فهم الشاهدين كارمهما فرم فى التبيين بانه لوعقد بحضرة هنديين لم يفهما كارمهمالم يجز وصحدفى الجوهرة وقال فىالظهيرية والظاهرانه يشترط فهمانه نكاح واختاره فى الخانية فكان هوالمذهب فالحاصل انهيشترط سماعهمامعا مع الفهم على الاصح لكن في الخلاصة اذا تزوج امرأة بالعربية والزوج والمرأة يحسنان العربية والشهو دلايعرفون العربية اختلف المشايخ فيه والاصح انه ينعقد اه فقد اختلف التصحيح في اشتراط الفهم وفي الخلاصة وغيرها ينعقد بحضرة السكاري اذافهموا النكاح وان لميذ كروابعد الصحوو ينبغي أن لايشترط فهمهم على القول بعدم اشتراطه الاأن يقال انه عند عدم الفهم ملحق بالجنون في حق هذا الحركم لعدم التمييز ولابدمن تمييز المنكوحة عند الشاهدين لتنتغى الجهالة فانكانت حاضرة متنقبة كغى الاشارة اليها والاحتياط كشف وجههافان لمرواشخصها وسمعوا كلامهامن البيت انكانت المرأة في البيت وحدهاجاز النكاح لزوال الجهالة وأنكان معهاام أة أخرى لا يجوز لعدم زوالها وكذا اذا وكات بالتزويج فهوعلى هذا التفصيلوان كانت غائبة ولم يدمعوا كالامهابان عقد لهاوكيلهافان كان الشهود يعرفونها كني ذكراسمهااذاعلموا انهأرادها وانلم يعرفوهالابدمن ذكراسمها واسمأ بيهاوجدها وجوزالخصاف النكاح مطلقاحتي

العطف باومطالقا كندافى حواشى مسكين قلت وقد قدمنا فى فصل الصلاة على الجنازة ان بعضهمذ كرانه يكون بثم و يكون باوأيضا كما فى قوله عليه السلام فن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أوام أة ينكحها (قوله لكن فى الخلاصة اذا تزوج امر أة الح) جعله فى النهر مفرعا على اشتراط الجضور فقط أما على اشتراط السماع مع الفهم فينبغى أن لا ينعقد (قوله قال قاضيخان والخصاف كان كبيرافى العلم) هـ نداليس من كلام قاضيخان واغمانقله عن شمس الأعمة ونص كلامه فى الفتاوى وقال شمس الأعمة الحاوني رجه الله هـ نداقول الخصاف أماعلى قول مشايخ نا ومشايخ باخر جهم الله تعالى لا يجوز ما لم يذكر السمها ونسبها شمقال شمس الأعمة رحه الله وان خصافار حمه الله كان كبيرافى العلم يجوز الاقتداء به الخوفى التتارخانية عن المضمر ات ان الاول هو الصحيح وعليه الفتوى أى لا يجوز ما لم يذكر السمها واسم أبيها واسم جدها ثم ذكر ما فى المنتقى وقال فيتأمل عند الفتوى ثم قال وفى البقالى اذالم ينسبه الزوج ولم يعرفها الشهود وسعه فيا بينه و بين الله تعالى اه وذكر فى الخانية بعد (٨٩) أسطر قال الشيخ الامام محمد بن الفضل ولم يعرفها الشهود وسعه فيا بينه و بين الله تعالى الهوذكر في الخانية بعد (٨٩) أسطر قال الشيخ الامام محمد بن الفضل

رحمهالله اذاذ كروافي النكاح اسمرجل غائب وكنية أبيه ولميذ كروا اسم أبيه انكان الزوج حاضرامشارا اليه جاز وان كان غائبا لا يجـوز مالميذ كراسمه واسمأبيه واسمجده قال والاحتياط ان ينسب الى المحلة أيضاقيل لهفانكان الغائب معروفا عندالشهودقالوانكان معروفا لابدمن اضافية العقداليه وقدذ كرناعن غيره الغائبة اذاذ كرالزوج اسمهالاغير وهي معروفة عندالشهود وعلم الشهود الهأرادتلك المرأة يجوز النكاح اه (قوله وهو مبنىعلىأنصيغةالامر توكيل الخ) حاصله اناان بنيناعلى ان الامر توكيل كاهومقتضى كارم الظهيرية يكون قولهم باشمة باط حضورهما ايس عدلي اطلاقه وانقلناانها با فهوعلى اطلاقه والظاهر ان قوله وهومبني يعود الى

لووكاته فقال بحضرتهما زوجت نفسي من موكاتي أومن امرأة جعلت امرها بيدي فانه يصع عنده قال قاضيخان والخصاف كان كبيرا في العمليجوز الاقتداء به وذكرالحاكم الشهيد في المنتقى كماقال الخصاف اه وفي الخلاصة اذازوجها أخوها فقال زوجت أختى ولم يسمها جازان كانت له أخت واحدة فان كانله أختان فسماها جاز وأفاد المصنف أن انعقاد النكاح بكتاب أحدهما يشترط فيهماع الشاهدين قراءة الكتابمع قبول الآخر كماقدمناه لكن في الظهيرية وفي النكاح سواء كتبزوجي نفسك مني فبالخهاالكتاب فقالت زوجت أوكتب تزوجتك وبلغها الكتاب فقالت زوجت نفسي جاز الكن فى الوجه الاول لا يشترط اعلامها الشهود وفى الوجه الثانى يشترط اه فقولهم يشترط حضورهما وقت قراءة الكتاب ليس على اطلاقه وهومبني على إن صيغة الأمر توكيل فقو له ازوجت نفسي منه قائم مقام الايجاب والقبول فاكتنى بسماعه ولايشترط الاشهاد على التوكيل وأماعلى قول من جعل الأمر ايجابا فلابدمن سماع قراءة الكتاب كالايخني وشرط فى الشهود أربعة الحربة والعقل والبلوغ والاسلام فلاينعقد بحضرة العبيدوالجانين والصبيان والكفارفى نكاح المسلمين لانه لاولاية لمؤلاء ولافرق فى العبد بين القن والمدبر والمكاتب فلوأعتق العبيدأو بلغ الصبيان بعد التحمل عمشهدوا انكان معهم غيرهم وقت العقد عن ينعقد بحضورهم جازت شهادتهم لأنهم أهل للتحمل وقد انعقد العقد بغيرهم والافلا كمافى الخلاصة وغيرها ولم يشترط المصنف نطق الشاهدين لأنه ينعقد بحضرة الاخوس اذا كان يسمع كمافي الخلاصة والأصل في هذا الباب انكل من صلح أن يكون وليافي النكاح بولاية نفسه صلح أن يكون شاهدافيه فرج المكاتب فانه وان ملك تزويج أمته اكنه بولاية مستفادة من جهةالمولى لأبولاية نفسه تمالنكاح له حكمان حكم الاظهار وحكم الانعقاد فحكم الانعقاد على ماذكرنا واماحكم الاظهار فانما يكون عندالتجاحد فلايقبل في الاظهار الاشهادة من تقبل شهادته في سائر الاحكام كذافى شرح الطحاوى فلذا انعقد بحضور الفاسقين والاعيين والحدودين فى قذف وان لميتو باوابني العاقدين وان لم يقبل أداؤهم عندالقاضي كانعقاده بحضرة العدوين وفى البدائع ان الاشهاد فى النكاح لدفع تهمة الزيالالصيانة العقد عند الجود والانكار وانتهمة تندفع بالحضور من غيرقبول على ان معنى الصيانة نحصل بسبب حضورهم ا وانكان لاتقبل شهادتهما لان النكاح يظهر ويشتهر يحضورهما فاذاظهر واشتهر تقبل الشهادة فيه بالتسامع فتحصل الصيانة اه وظاهره أن من لاتقبل شهادته اذا انعقد بحضوره ثم أخبر بهمن تقبل شهادته جازله الشهادة به بالتسامع فليحفظ هذا وفي فتاوى النسفى للقاضى أن يبعث الى شفعوى ليبطل العقداذا كان بشهادة الفاسق والخنفى أن يفعل ذلك وكذ الوكان بغير ولى فطلقها ثلاثا فبعث الى شافعي بزوجهامنه بغير محلل ثم يقضى بالصحة و بطلان النكاح الاول يجوزاذا لميأخ نالقاضي الكاتب والمكتوب اليهشيأ ويظهر بهذا حرمة الوطء

مافى الظهيرية وفى دررالبحارذ كرالاتفاق على عدم الاشتراط (قوله فلذا انعقد بحضورالفاسقين أوالاعميين) مخالف لمافى الخانية من باب من لا نجوز شهادته حيث قال ولا تقبل شهادة الأعمى عندنا لانه لا يقدر على التمييز بين المدعى والمدعى عليه والاشارة البهمافلا يكون كلامه شهادة ولا ينعقد النكاح بحضرته اه لكن قال شيخنا والترجيح بتقديم المتون كذافى حاشية مسكين (قوله وظاهره ان من لا نقبل شهادته الخ) قال فى النهر فيه نظر اه قال الشيخ اسمعيل ولعل وجهمان مافى البدائع ليس معولا فيه على مجرد اخبار من لا تقبل شهادته بل عليه مع انضام ظهور النكاح واشتهاره فليتأمل

وصح تزوج مسلم ذمية عند ذميان

(قوله ان الشهادة لضرة أمهالخ) قال الرملي فاذا كانت تدعى والاب بجحد منفعة الام فردت للنهمة تأمل (قوله و ينبغي أن يكون النكاح كالعتق) قال الرملي أي فيستحب قال الرملي أي فيستحب عليه شهودا صيانة عن التجاحد (قوله فروع الخ) ساقطة من أكثر النسخ (قوله فرحاله)

السابق ولاشبهة ولاخبث فى الولد كذافى الخلاصة عمقال الامام ظهيرالدين المرغيذاني لا يجوز الرجوع الىشافعي المذهب الافي الممين المضافة أمالوفع لوافقضي ينفذ اه وصورة التزويج بحضرة ابنيهماان تقع الفرقة بين الزوجين ثم يعقد ابحضور ابنيهما ولوتجاحد الانقبل شهادة ابنيهما مطلقا لانه لايخاوعن شهادتهمالاصلهمافاوكاناابنيه وحده تقبل شهادتهماعليه لالهولوكاناابنيها وحدهاقبلت عليها لالها ولو كان أحدهما ابنها والآخرا بنه لم تقبل أصلا ومن زوج بنته بشهادة ابنيه مم تجاحد الزوجان فان كان الابمع الجاحد منهماأيهما كان تقبل شهادتهما لانهاشهادة عليه وانكان الابمع المدعى منهماأيهما كان لم تقبل شهادتهما عندأ بي يوسف وقال محد تقبل فأبو يوسف نظر الى الدعوى والانكارو محمد نظرالى المنفعة وعدمها وهنالامنفعة للرب قالف البدائع والصحيح نظر مجد لان المانع من القبول النهمةوانها تنشأعن النفع وكذلك على هذا الاختلاف فيمااذاقال رجل لعبده اذا كلك زيد فأنتحر ممقال العبد كلني زيدوأ نكر المولى فشهد العبد ابناز يدان أباهما قدكله والمولى ينكر تقبل عند مجد ادعى زيدال كارمأ ولالعدم منفعته وعندأبي يوسف انكان زيديدعي الكارم لاتقبل وانكان لايدعي تقبل وكذاعلى هلذا الاختلاف فيمن توكل عن غيره فى عقدتم شلهدا بنا الوكيل على العقد فان كان حقوق العقد لاترجع الى العاقد تقبل عند مجدمطلقالعدم المنفعة وعنداني يوسف انكان يدعى لاتقبلوانكان ينكر تقبل اله ولوزوج بنته وأنكرت الرضا فشهدأ خواها وهماابناه لم تقبل في قوطم الإن الرضاشرط الجواز فكان فيه تنفيذ قول الاب مقصودافت كون شهادة له كذافي الحيط وجعل فى الظهير ية قول الامام فى المسئلة الاولى كابى يوسف ولوكانت البنت صغيرة لا تقبل انفاقا الااذا كان الأب جاحدا والآخرمدعيا فقبولة كمافى فتح القديروفي الظهير ية ولوزو ج الموليان أمتهما تمشهدا بطلاقهافان ادعت الامة لاتقبل اجاعا وإن أنكرت فعند أبي يوسف تقبل وعند محد لاتقبل اهوف الولوالجية شهدعليه بنوه انهطلق أمهم ثلاثاوهو يجحد فانكانت الام تدعى فهي باطلة وانكانت تجحدفهي جائزةذ كره في الفصل الرابع من القضاء وذكر في الطلاق ان الشهادة اضرة أمه كالشهادة لامه وقيد ناالاشها دبانه غاص بالنكاح لماذ كره الاسبيجابي بقوله وأماسائر العقو دفتنفذ بغيرشهود ولكن الاشهادعايه مستحب للآية اه وذكرفي الواقعات ان الاشهادواجب في المداينات وأما الكتابة فقال في المحيط من باب العتق و يستحب العبد أن يكتب العتق كتابا و يشهدعليه شهودا توثيقاوصيانة عن التجاحد كمافي المداينة بخلاف سائر التجارات لانه يما يكثروقوعها فالكتابة فيها تؤدي الى الحرج ولا كذلك العتق اه وينبني أن يكون النكاح كالعتق لانه لاحرج فيها (قوله وصح تزوج مسلم ذمية عند ذميين بيان الكون اشتراط اسلام الشاهدا نماهواذا كانامسلمين أمااذا كانت ذمية فلاعندهما وقال مجدلا يجوزلان السماع فى النكاح شهادة ولاشهادة للحكافر على المسلم فكانهمالم يسمعا كالرم المسلم ولهماان الشهادة شرطت فى النكاح على اعتبار اثبات الملك لوروده على محل ذى خطر لاعلى اعتبار وجوب المهر اذلاشهادة تشترط فى لزوم المال وهماشاهدان عليها بخلاف مااذاله يسمعا كلامه لان العقد ينعقد بكارميه ماوالشهادة شرط على العقد أطلق فى الدميين فشمل مااذا كاناموافقين لها فى الملة أومخالفين كذافي البدائع وقيد بصحة العقد لان أداءهماعند القاضى عندانكارالمسلم غيرصحيح اجماعا وعندانكارها مقبول عندهما مطلقا وعند مجدان قالا كان معنا مسلمان وقت العقد قبل والافلا وكذا إذا أسلما وأديافعلي هذا الخلاف كذافي شرح الطحاوي وعن محمد لانقبل شيهادتهمامطلقا قالفالبدائع وهوالصحيح من مذهبه لانهاقامت على اثبات فعل المسلم على نكاح فاسد ﴿ فروع ﴿ شهد نصرانيان باسلام نصراني فجحد

لاتقبل) أى لان بجوده الاسلام ردة فقبول شهادة النصرانيين عليه يؤدى الى قتله ان امتنع عن الرجو عالى الاسلام بخلاف شهادتهما على النصرانية بالاسلام الملان المرأة لا تقتل بالردة تأمل (قوله لان الاب يجعل مباشر اللعقد الخ) قال الرملى سئلت عن رجل وكل أباه ان يزوجه بنت آخو فزوجه عند رجل والزوج حاضر هل يصح أم لا فاجبت بقولى يصح أما على قول من يقول بنقل عبارة الوكيل الموكل فيكون الوكيل الموكل فيكون الوكيل شاهدا فظاهر وأما على ما في النهاية فلما لم يكن جعل الزوج شاهد النكاحه تعين نقل عبارة وكيله اليه فيكون الوكيل سفيرا ومعبرا تأمل وأقول الذي يظهر من كلامهم انه متى أمكن تصحيح العقد بنقل عبارة (٩١) الوكيل أو بغير نقل يقع صحيحا وقولمم

فى مسئلة من أمررجلاان يزوج صغير ته الخلايان منه يجعل مباشرا الخلايان منه أن يكون فى كل صورة كذلك بل ان صح العقد به جعل وان صح بغيره لعدم الحاجة الى النقل جعل والمدار على تصحيح العقد باى وجه أمكن وعليه لا وجه لقوله ولم أرمن نبه الخوعلة واله أن تتأمل ذلك اه (قوله

خلافالمافى النهاية) قال فى الحواشى السعدية يؤيد كلام صاحب النهاية ماسيجى فى المداية فى باب المهرمن ان الولى فى تزويج الصغيرة فراجعه (قوله ولو كان الاحمر بتزويج الصغيرة الرملى وفى نسخة ولو كان الرمل وفى المراة والمأمور وجيلا

لاتقبل وعلى نصرانية تقبل شهدنصرانيان على كافر باجرة لسلم تقبل لافى عكسه شهدنصرانيان باستحقاق مااشترى نصراني من مسلم لنصراني لاتقبل خلافالابي يوسف (قوله ومن أمر رجلاأن يزوج صغيرته فزوجها عندرجل والاب حاضرصح والافلا) لان الاب بجعل مباشر اللعقد باتحاد الجاس ليكمون الوكيل سفيرا ومعبرا فبتي المزوج شاهداوان كان الاب غائبالم يجزلان المجاس مختلف فلا يمكن أن يجعـــلالابمباشراوهــنــاهـوالمعتمدخلافالمـافى النهايةمن امكانجعــلالب شاهدامن غيرنقل عبارةالوكيلاليه ولمأرمن نبهعلى ثمرةهذا الاختلاف وقدظهرليان ثمرته في موضعين الاولاان وكيل الابلوكان امرأة فعلى المعتمد لاينعقد بحضور رجل بللابدمن امرأة أخرى وعلى مافي النهاية ينعقدولوكان الآمر بتزو يجالصغيرا مهاانعكس الحكم الثاني لوشهدالاب بالنكاح بعد بلوغهاوهي تنكر فعلى طريقة مافى النهاية ينبخى ان تقبل لانه شاهد لامن وجوعلى المعتمد لا تقبل لانه من وج ولوكان الآمر الاخ أوالع فشهد لهاأ وعليها فعلى مافي النهاية تقبل وعلى المعتمد لاتقبل فليتأمل وعبارة النقاية هناأ خصروافودحيث قالوالوكيل شاهدان حضر موكله كلولى ان حضرت موليته بالغة اه ولانه لافرق بين أن يكون المأمور وجلاأوامرأة فان كان وجلا اشترطأن يكون معه رجل آخرا وأمرأنان وان كان امرأة اشترط أن يكون معهار جلان أورجل وامرأة وبه علم ان قوله عندرجل ليس بقيدلان المرأتين كذلك وقيد بكون المولية بالغة لانهالو كانت صغيرة لا يكون الولى شاهد الان العقد لا يمكن نقلهاليها وعلى هذافلا عاجة الى قوله كالولى لانه في هذه الحالة وكيل فدخل تحت الاول وقيد بحضرة موكله لانهلو وكل المولى رجـ لافى تزو يج عبده فزوجه الوكيل بشهادة واحد والعبد عاضر لم يجزلان العقد لم ينتقل اليه لعدم التوكيل من جهته وان أذن لعبده أن يتزوج فنزوج بشهادة المولى ورجل آخر فالصواب انه يجوز ويكون المولى شاهدالان العبديتصرف بأهلية نفسه والاذن فك الحجر وليس بتوكيل وصححه فىفتح القديرولوزوج المولى عبده البالغ امرأة بحضرة رجلواحد والعبد حاضر صح الان المولى يخرج من أن يكون مباشر افينتقل الى العبدو المولى يصلح أن يكون شاهداوان كان العبد غائبالم يجزوقال المرغيناني لابجوز فكان فى المسئلة روايتان ورجح فى فتح القدير عدم الجواز لان مباشرة السيدايس فكاللحجر عنهمانى النزوج مطلقا والاصح في مسئلة وكيله عما ذاوقع التجاحد بين الزوجين في هذه المسائل فللمباشر أن يشهد وتقبل شهادته اذالم يذكر انه عقده بل قال هذه امرأته بعقد صحيح ونحوه وان بين لاتقبل شهادته على فعل نفسه واختلفوا فيااذا قال هنده امرأته ولم يشهد بالعقدوالصواب انهاتقبل ولاحاجة الى اثبات العقد فقدحى عن أبى القاسم الصفاران من تولى نكاح امرأةمن رجل وقدمات الزوج والورثة ينكرون هل بجوز للذي تولى العقدان يشهد قال نعمو ينبغي

انعكس الحسكم (قوله وعلى المعتمد لا تقبل لا نه من وج) قال الرملي قد يقال جعله من وجالضرورة تصحيح النكاح وماثبت بالضرورة يتقدر بقدرها وأيضا على مافى النهاية جعله شاهد اللضرورة والذي ينبغى قبول شهاد ته لا نه لم يتول التزويج بنفسه فبق مجرد الحضور حقيقة فتقبل عليها لا له الوان قيل بعدم القبول الكون الوكيل في النكاح سفير او معبرا فيثبت نقله الى الموكل فله وجه فتأمل وراجع النقل فلعلك نظفر بالمسئلة (قوله وعلى المعتمد لا تقبل) قال في النهر يعنى اذاقال أنازوجتها أما اذاقال هذه زوجته قبلت (قوله المس فكالمحجر عنهما) اى عن العبد والامة الواقعين في عبارة الفتح وحيث اقتصر المؤلف على العبد كان عليه أن يقول عنه وقوله والأصح في مسئلة وكيله أى الانقل ان مباشرة السيدليس فكالمحجر لزم صحة المقد في الوكل رجلا بتزويج عبده مع انه لم يجز كام

(قوله وفى الخلاصة المختار عدم الجواز) وفق الحانوثى بحمل ما فى الخيط الدارة المواجيعا كذا فى حاشية مسكين عن خط الشيخ عبدالباقى المقدسي اله قلت ينافى هذا الجدع مافى الخلاصة من قوله وقبل واحد من القوم شمراً يت الشيخ على المقدسي فى الرمن جم عامل شماستدرك عليه عاد كرناه وفصل فى المحرمات (قوله ولم يصرح بالحرمة لحق الغير اظهوره) قال فى النهر والظاهران فى قوله أى فى العدة و بعدها ايماء اليه اذا قيد بمبانته لان مبانة غيره لا ينكحها في ما

أن يذ كرالعقد لاغير فيقول هذه منكوحته وكذلك قالوافى الاخوين اذاز وجااخته مام أرادا أن يشهدا على النكاح بنبغى أن يقولا هذه منكوحته كذافى الذخيرة وفى الفتاوى بعث أقوا ماللخطبة فزوجها الاب بحضرتهم فالصحيح الصحة وعليه الفتوى لانه لاضرورة فى جعل الكل خاطبين فيجعل المتكام فقط والباقى شهود كذافى فتح القديروفى الخلاصة المختار عدم الجواز وفى المحيط واختار الصدر

الشهيدالجواز اه والله تعالى أعلم

﴿ فصل في الحرمات ﴾ شروع في بيان شرط الذكاح أيضافان منه كون المرأة محالة لتصير محالا له وأفرد بفصل على حدة اكثرة شعبه واختلف الاصوليون في اضافة التحريم الى الاعيان فقيل مجاز والمحرم حقيقة الفعل ورجحوا انه حقيقة وانتفاء محلية المرأة للنكاح شرعاباسباب تسعة الاول المحرمات بالنسب وهن فروعه وأصوله وفروع أبو يهوان تزلوا وفروع أجداده وجداته اذا انفصاوا ببطن واحد الثاني المحرمات بالمصاهرة وهن فروع نسائه المدخول بهن وأصولهن وحلائل فروعه وحلائل أصوله والثالث المحرمات بالرضاع وأنواعهن كالنسب والرابع حرمة الجع بين المحارم وحرمة الجع بين الاجنبيات كالجع بين الخس والخامس حرمة التقديم وهو تقديم الحرة على الامة جعله فى النهاية والمحيط قسما على حددة وأدخله الزيلعي فى حرمة الجع فقال وحرمة الجع بين الحرة والامة والحرة متقدمة وهو الانسب والسادس المحرمة لحق الغير كمنكوحة الغيرومعتدته والحامل بثابت النسب والسابع المحرمة لعدم دين سماوى كالمجوسية والمشركة والثامن المحرمة للتنافى كنكاح السيدة بملوكها والتاسع لميذكره الزيلعي منهاوذ كرالحرمة بالطلقات الثلاث ف فصل من تحل به المطلقة ثلاثامن الرجعة ولم يصرح بالحرمة لحق الغيراظهوره (قوله حرم تزوج أمهو بنتهوان بعدتا) لفوله تعالى حرمت عليكم أمها تكمو بناتكم واختلف في توجيه حرمة الجدات وبنات البنات فقيل بوضع اللفظ وحقيقته لان الام في اللغة الأصل والبنت الفرع فيكون الاسم حينشند من قبيل المشكك وقيل بمحازه لاانه جم بين الحقيقة والجاز بل بعموم المجاز فيراد بالام الأصل أيضاو بالبنت الفرع فيدخلان في عمومه والمعرف لارادة ذلك في النص الاجاع على حرمتهن وقيل بدلالة النص الحرم للعمات والخالات و بنات الاخ والاخت فني الأوللان الاشقاءمنهن أولادا لجدات فتحريم الجدات وهن أقرب أولى وفى الثاني لان بنات الاولاد أقربمن بنات الاخوة وكلمن التوجيهات صحيح ودخل فى البنت بنته من الزنافة حرم عليه بصريح النص المذكورلانها بنته لغة والخطاب انماهو باللغة العربية مالم يثبت نقل كافظ الصلاة ونحوه فيصير منقو لاشرعاوكذا أخته من الزناو بنتأخيه وبنت أخته أوابنه منهان زنى أبوه أوأخوه أوأختم أوابنه فأولدوا بنتافانها تحرم على الاخ والعموا لخال والجدوصورته فيهذه المسائل ان يزني ببكرو يمسكها حتى تلد بنتا كافى فتح القدير من بحث ان الزنا بوجب المصاهرة ودخل بنت الملاعنة أيضافلها حكم

وعدرف منسه المنع في المنكوحة بالاولى اه ولايناني ماذ كره المؤلف لانه نفي التصريح (قوله وكذاأختهمن الزناو بنت أخيهو بنتأخته) أقول ماذكره هنا مخالف لما ذكره فى الرضاع من أن البنت من الزنا لاتحرم عدلي عم الزانى وخاله لانه لم شبت نسبهامن الزانى حتى يظهر فيهاحكم القرابة وتحريمها على آباء الزاني وأولاده ﴿ فصل في الحرمات ﴾ حرم تزوح أمهو بنتهوان بعدتا عند القائلين بهلاعتبار الخزئسة والبعضية ولا جزئية بينها وبين العم والخالاه ومخالف أيضالما ذ كره في فتح القدير هناك عن التجنيس حيث قال لايجـوزلازانىأن يتزوج بالصبية المرضعة ولالابيم وأجداده ولالاحدمن أولادهوأ ولادهم ولعمالزاني أن يتزوجها كايجوزأن يتزوج بالصبية التى ولدتمن الزائى لانهلم يثبت نسبهامن الزاني حتى يظهرفيها حكم

القرابة والتحريم على آباء الزانى وأولاده لاعتبارا لجزئية والبعضية ولا جزئية بينها وبين الم والقرابة والتحريم على آباء الزانى وأولاده لاعتبارا لجزئية والبعضية ولا جزئية بينها وبين الم والمؤلف عن الفتح هنامبنى على مافرره من حرمة البنت من الزنا بصريح النص فتدخل فى قوله تعالى وبنات الاخت وبنات الاخت فتحرم على العم وعلى الخال بصريح النص وهواستنباط حسن ولكن ان كان منقولا فهو مقبول والافيتبع المنقول فى المجنيس والله تعالى أعلى (قوله وصورته فى هذه المسائل أن يزنى ببكراني) قال الحانوتى ولا يتصور كونها بنته من الزنا الا بذلك اذلا يعلم كون الولد منه الابه كذا فى حاشية مسكين

(قوله و يمكن أن يقال فى بنت الملاعدة الخ) قال فى النهر ثبوت الله ان لا يتوقف على الدخول بأمها وحيئت لدفلا يلزم ان تكون ربيبته القوله وكذا عمة جده وخالته الخ) لا حاجة اليه يعدقوله وان علوا (قوله وأماعمة العمة لاب لا نحرم) هذا مشكل جدا و يرده ما يذكره عن الحيط ومثله فى التتار خانية عن الحجة والظاهر ان قوله لاب من سبق القلم (٩٣٠) والصواب لام والذى رأيته فى نسختى

الخانية كاذ كره المؤاف (قوله لاأمأمه) أى بخلاف مااذا كانت القربي لاب وأمأولام فان أمها تكون أم أمه ولا يحل نزوج أخت أم الام وهذه صورة المسئلة عمر لم يحواء رحه زينب مريم

وأخته و بنتهاو بنتأخيه وعمتهوخالتـهوأمامرأته و بنتهاان دخل بهــا

فاطمةمن عمر ومريم بنتهامن غيره وحواء بنت كاشوم من عمر وزينب خالة بكر ابن رجية الاموأب ومريم خالته لام فاو كان لهما خالة تحدرم على بكر لانها تكون أخت جدته فاطمة وأماح واء فانهاخالة بكر لاب ف_لوكان لها خالة تكون أخت كاثوم امرأة جده أبي أمه فتحلله (قوله وعبارة النقامة ولى) أى لافادتها التصريم من الطررفين وعبارة

البنت هنا فاولاعن فنفي القاضي نسبها من الرجل وألحقها بالأم لايجو زلار جل أن يتزوجها لانه بسبيل من أن يكذب نفسه و يدعيها فيشبت نسبهامنه كذافى فتح القددير وقد قدمنافى باب المصرف عن المعراج انولدأم الولدالذي نفاه لايجوز دفع الزكاة اليه ومقتضاه ثبوت البنتية فهايبني على الاحتياط فلايجو زلولدهأن يتزوجهآلانهاأختــهاحتياطاو يتوقفعلى نقل ويمكنأن يقال فى بنتالملاعنةانها تحرم باعتبارانهار بيبة وقددخل بأمهالالما تكلفه فى الفتح كالايخفي (قوله وأخته و بنتهاو بنتأخيه وعمته وخالته) لا صالصر يح ودخل فيه الاخوات المتفرقات و بناتهن و بنات الاخوة المتفرقين والعمات والخالات المتفرقات لان الاسم يشمل الكل وكمذا يدخل فى العمات والخالات أولاد الاجداد والجدات وان عاواو كذاعة جده وخالته وعمة جدته وخالانها الأب وأمأ ولأب أ ولأم وذلك كاه بالاجاع وفى الخانية وعمة العمة لأبوأم كذلك وأماعمة العمة لأبلاتحرم اه وفى الحيط وأماعمة العمة فان كانت العمة القربي عمة لابوأ مأولاب فعمة العمة حوام لان القربي اذا كانت أخت أبيه لأب وأمأو لأبفان عمتها تكون أختجده أبالاب وأخت أبالأب حرام لانهاعمته وان كانت القربي عمة لام فعمة العمة لانحرم عليه لان أباالعمة يكون زوج أما بيه فعمتها تكون أخت زوج الجدة أم الأب وأختز وجالأم لاتحرم فأختزوج الجدةأ ولىأن لاتحرم وأماخالة الخالةفان كانت الخالة القربي خالة لأبوأمأولام فالمانحرم عليه فان كانت القربى خالة لأب فالتهالا تعرم عليه لان أم الخالة القربي تكون اص أة الجدأ بي الأم لاأم أمه وأختها تكون أخت اص أة أبي الام وأخت اص أة الجد لاتحرم عليه اه وكمايحرم على الرجــلان يتزوج بمن ذكر يحرم على المرأة النزوج بنظير من ذكروعبارة النقابةأولى وهي وحرم أصله أى المتزوج ذكرا كان أوأنثي وفرعه وفرع أصله القريب وصلبية أصله البعيد (قوله وأمام أته) بيان لما ثبت بالمصاهرة لقوله تعمالى وأمهات نسائكم أطلقه فلافرق بين كون امرأ تهمد خولابهاأ ولاوهو مجمع عليه عندالا عُدالار بعة وتوضيحه في الكشاف و بدخل في لفظ الامهات جداتهامن قبل أبيهاوا مهاوان علون وقيد بالمرأة فانصرف الى النكاح الصحبح فان تزوجهافاسدافلاتحرمأمها يحرد المقدبل بالوطء أوما يقوم مقاممه من المس بشهوة والنظر بشهوة لان الاضافة لا تثبت الابالعقد الصحيح وان كانت أمت فلا تحرم أمها الا بالوطء أودواعي ولان لفظ النساء اذاأضيف الى الازواج كان المراد منه الحرائر كاف الظهار والايلاء (قوله وبنتها ان دخل بها) لقوله تعالى وربائبكم اللاتى فى حجو ركم من نسائكم اللاتى دخاتيم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم قال في الكشاف فان قات مامع في دخلتم بهن قلت هو كناية عن الجاع كقولم بني عليها وضرب عليها الحجاب وذكر الحجرف الآيه خوج مخرج العادة أوذ كرللتشنيع عليهم لالتعلق الحبكم مه نحو أضعافا مضاعفة في قوله تعالى لا تأ كاوا الرباأض عافا مضاعفة اه وتفسيرا لحجر أن تزف البنت مع الامالى بيتزوج الام وأمااذا كأنت البنت مع الاب لم تكن في جرر زوج الام وفي المغرب عجر الانسان بالفتح والكسر حضنه وهومادون ابطه الى الكشح تم قالواف الان فى جرفلان أى ف كنفه ومنعتـه كمافي الآية اه وأما بنات الربيبـة و بنات أبنائها وان سـفلن فتثبت حرمتهن بالاجـاع و بمـا ذ كرناأ ولاوفى الكشاف واللس ونحوه يقوم مقام الدخول عندأ بي حنيفة وفى التبيين ويدخل فى قوله

المصنف قاصرة عن ذلك أى صر يحاوالا فلا يخفى انه يلزم من حرمة تزوجه أصوله وفروعه حرمة تزوجها أصوله اوفروعها فانه اذا حرم عليه تزوج أمه و بنته فقد حرم عليه ما تزوجه (قوله وفى الكشاف واللس ونحوه الخ) اعترض بأنه لا حاجة الى نقله عنه بعد ماطفحت المتون بذكره فان اللس كالوطء فى ايجابه حرمة المصاهرة من غير اختصاص بموضع دون موضع أقول و يمكن الجواب بأن الآية صرحت بالتصريم

ور بائبكم بنات الربيبة والربيب لان الاسم يشه الهن بخلاف حلائل الابناء والآباء لان الاسم عاص بهن فلايتناول غيرهن اه يعنى فلاتحرم بنت زوجة الابن ولابنت ابن زوجة الابن ولابنت زوجة الاب ولابنت ابن زوجة الاب (قوله وامرأة أبيه وابنه وان بعدا) أما حليلة الاب فبقوله تعالى ولا تنكحوامانكح آباؤكمن النساء فتحرم بمجرد العقدعليها والآية المذكورة استدل بهاالمشايخ كصاحب النهاية وغيره على ثبوت حرمة المصاهرة بالزنابناء على ارادة الوطء بالنكاح فان أريدبه حرمة امرأة الابوالجدمايطابقهامن ارادة الوطء قصرعن افادة تمام الحركم المطاوب حيث قال ولابامرأة أبيه وتصدق امرأة الاب بعقده عليها والالم يفدالح حمى ذلك المحل وانما يصح على اعتبار لفظ النكاح فى نـكاح الآباء في معنى مجازي يعم العقد والوطء ولك النظرفي تعيينه و يحتاج الى دليل يو جب اعتبارها فى الجازى وليس لك أن تقول ثبتت حمة الموطوأ قبالآية والمعقود عليها بلاوطء بالاجماع لانهاذا كان الحكم الحرمة بمجرد العقد ولفظ الدايل صالحله كان من ادامنه بلاشبهة فان الاجاع تابع للنص أوالقياس عن أحدهما يكون ولوكان عن علم ضرورى يخلق لهم يثبت بذلك ان ذلك الحركم مرادمن كلام الشارع اذا احتمله كذافي فتج القدير وقول الزيلعي ان الآية تتناول منكوحة الابوطأ وعقد اصحيحا وانكان فيهجع بين الحقيقة والمجازلانه نفي وفى النفي بجوز الجع بينهما كما يجوز فى المشــ ترك أن يعم جيــ م معانيه في النبي اه ضعيف في الاصول والصحيح اله لا يجوز الجع بينهم الا في النبي ولا في الاثبات ولاعموم للشيترك مطلقاقال الاكل في التقرير والحق أن النفي لما اقتضاه الاثبات فان اقتضى الاثبات الجع بين المعنيين فالذفى كذلك والافلاوأمامس ثلة اليمين المذكورة في المبسوط حلف لا يكام مولاك وله أعلون وأسفاون أبهم كام حنث فليس باعتبار عموم المشترك فى النفي كما توهمه البعض وانما هولان حقيقة الكلام متروكة بدلالة اليمين الي مجاز يعمهماوهوأن يكون الموالي من تعلق به عتق وهو بعمومه يتناول الاعلى والاسفل اه لكن اختار المحقق في ألحر يرانه يعم في النفي لانه نكرة في النفي والمنفي مأسمي باللفظ وتمام تحقيقه في الاصول فالحاصل ان الاولى ان النكاح في الآية للعقد كماهو المجمع عليه ويستدل لثبوت حرمة المصاهرة بالوطء الحرام بدليل آخروفي المحيط رجل لهجارية فقال قدوطئتها لانحل لابنه وان كانت في غيرملكه فقال قدوطتنها يحللا بنه أن يكذبه و يطأها لأن الظاهر يشهدله ولواشترى جارية من ميراث أبيه يسعه أن يطأها حتى يعلم ان الاب وطها تزوج امرأة على اتها بكر فلما أراد مجامعتها وجدها مفتضة قال لهمامن افتضك ففاات أبوك انصدقهاالزوج بانتمنه ولامهر الماوان كذبهافهي امرأنه اه وأماحليلة الابن فبقوله تعالى وحلائل أبنائه كم الذين من أصلابكم فان اعتبرت الحليلة من حلول الفراش أوحل الازار تناوات الموطوأة بملك البميين أوشبهة أوزني فيحرم الكل على الآباء وهوالحكم الثابت عند ناولا يتناول المعقود عليه اللابن أو بنيه وان سفاوا قبل الوطء والفرض انها بمجرد العقد تحرم على الآباء وذلك باعتباره من الحل بكسر الحاء وقدقام الدليل على حرمة المزنى بهاللا بنعلى الاب فيجب اعتباره فى أعممن الحل والحل ثم يراد بالا بناء الفروع فتحرم حليلة الابن السافل على الجدالاعلى وكذاحليلة ابن البنت وان سفل وكاتحرم حليلة الابن من النسب تحرم حليلة الابن من الرضاع وذ كر الاصلاب في الآية لاسقاط حليلة الابن المتبني كند افي فتح القدير والظاهر ان الحليلة الزوجة كافى المغرب فتعرم زوجة الابن على الاب مطلقا بالآية وأماح مة من وطبها عن ليس بزوجة فبدليل آخر وكونهامن حلول الفراش لايقتضي تناولها للموطوأة بملك اليمين وغيره بل لابدمن قيدالزوجية فانصاحب المغرب فسرها بالزوجة مقال لانها تحل زوجها فى فراش (قوله والكرضاعا) بيان للنوع الثالث وهوان ما يحرم بالنسب والصهرية يحرم بالرضاع للاية والحديث

بقيد الدخول وبعدمه عند عدم هف كان ذلك مظنة أن يتوهمان المس ونحوه الس كالدخول في تحريم الربيبة وانماقالوهمن أمه محرم مخصوص عا عداها فنقل انهمناله قائم مقامه عن الكشاف عن أبي حنيفة وكائه لم يجد نقلافي خصوص هذه المسئلة عن أبى حنيفة الافي الكشاف فعزاهااليه لانصاحب الكشاف منون مشايخ المذهب وهوحجة فىالنقل (قوله فان أر يدبه حرمة امرأة الابوالجد) الذي في الفتح فانأر يدمن ح مة بلفظ من الجارة بدل

وامرأة أبيه وابنه وان بعدا

به والمعنى عليها ظاهر و (قوله فان الاجاع تابع النص أو القياس عن أحده الكون) قال الرملي معناه ان الاجاع النص المنطق النص النص النص النص فافهم اه فقوله النص فافهم اه فقوله وذكر الاصلاب يوجدو ينشأ بيان المتبعية في الآية الح) قال الرملي قالوالا بحرم على المرع بنت فوجة من تبناه لا نه ليس فالولا تحرم على المرع بنت فوجة من تبناه لا نه ليس فالولا تحرم بنت في الآية الحراء وينشأ بيان له ولا تحرم بنت في الأية الحراء وينشأ بيان له ولا تحرم بنت في الأية الحراء وينشأ بيان له ولا تحرم بنت رقوله وسيأتى حديث يرده) أي يأتى عندقول المصنف وبين امراتين حديث برد ماذ كره فى المسوطمن ان حمة الجع المسوطمن ان حمة الجواب المسوطمن ان حموا لجواب الرضيعين رحمالخ (قوله وأورد عليه ان المذكوحة موطوأة حكاً) أى بدليل العقد حتى لون كحمشرقى ثبوت نسب ولدها بمجرد مغر بية ثبت نسب أولادها عامعاوطاً) أمانى المذكوحة منه (قوله فيصير بالذكاح عامعاوطاً) أمانى المذكوحة عامعاوطاً) أمانى المذكوحة عامعاوطاً)

والجع بين الاختين نـكاحا ووطأ بملك يمين فلوتزوج أختأمته الموطوأة لم يطأ واحدة منهماحتى يبيعها

فلماقلنا وأمافى الامةفلان حكم الوطء الاول قائم حتى ندبله عندارادة بيعها استبراؤها كذا في النهر (قوله والمسراد بالبياحانه بحرمالموطوأة على نفسه بسبب الخ) قال في النهرولم أرفى كالامهم مالو باعهابيعا فاسدا أووهما كذلك وقبضت والظاهر الهيحل وطءالمنكوحة اه قات وهـ ذابناء على ان الحبـ ة الفاسدة تفيد الملك بالقيض وهوالذي به يفتي كافي الدرروغيرها على خلاف ماصححه فى العمادية (قوله

حى لوأرضعت امم أقصبيا حرم عليه زوج الظئر الذى نزل لبنها منه لانهاامم أة أبيه من الرضاعة ويحرم على زوج الظئر امر أة ابنه من الرضاعة ويحرم على زوج الظئر امر أة هذا الصبى لانهاامم أة ابنه من الرضاعة وفى شرح الوقاية وهذا يشمل عدة أقسام كبنت الاخت مثلات شمل البنت الرضاعية للاخت الرضاعية للاخت الرضاعية الموضاعية الهولم ولم يستثن المصنف هناشيا واستثنى فى كتاب الرضاع أم أخيمه وأخت ابنه وسيأتى ان شاء الله تعلى انه لا عاجة اليه عند المحققين لان المعنى الذى لا جله حرم فى النسب لم يكن موجود افيهما واستثنى بعضهم احدى وعشرين صورة وجعها فى قوله

يفارق النسب الارضاع في صور * كام ناف لة أوجدة الولد وأم عم وأخت ابن وأم أخ * وأم خال وعمة ابن اعتمد

لان كل واحد من هذه السبع اماأن يكون المضاف رضاعيا والمضاف اليه نسبيا أوعكسه أوكل منهما رضاعيا فيجوزله نكاح أمأخيه رضاعاسواء كانت الامرضاعية وحدهاأ ونسبية وحدها أوكل منهما رضاعيا وكذانى بقيَّة الصور (قوله والجع بين الاختين نكاحا ووطأ بلك يمين) بيان للنوع الرابع وهوالجع بين المحارم أماالاول فلقوله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين وأماالثاني فللحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمعن ماءه في رحماً ختمين وليس حرمة الجع بينهما لقطع الرحم لما في المبسوط ولابجمع الرجل بين أختين من الرضاعة ولابين امرأة وابنه أختها أوابنة أخيها وكذلك كل امرأةذات محرم منهامن الرضاعة للاصل الذي بيناان كل امرأتين لوكانت احداهماذ كراوالاخوى أنثى لم يجزللذ كرأن يتزوج الانثى فانه يحرم الجمع بينهما بالقياس على حرمة الجع بين الاختين فكذلك من الرضاعة وتبين بهذا ان حرمة هاذا الجع ليس القطيعة الرحم فانه ايس بين الرضيعين رحم وحرمة الجع بينهمانابتة اه وسيأتى حديث يرده فلوقدموا حرمة الجع على قوهم والكل رضاعالكان أولى كمالايخني وتفرع على عدم الفرق بين الاختين نسباورضا عاانه لوكان لهزوجتان رضيعتان أرضعتهما أجنبية فسمد نكاحهما والمرادبالنكاح فىالمختصرالعقد وقوله بملك يمين متعلق باوطء فأفادانه يجوز الجع بينهماما كابدون الوطء (قوله فاوتزوج أخت أمت الموطوأة لم يطأوا حدة منهما حتى ببيعها) بيان لشيئين أحدهم اصحة زكاح الاختمع كون أخته اموطو أةله بملك المين لصدوره من أهله مضافا الى محله وأوردعليه ان المنكوحة موطوأة حكاباعتراف كم فيصير بالنكاح جامعاوطأ حكاوهو باطل وجوابه ان لزوم الجع بينهما وطأحكما ليس بلازم لان بيه هازالته فلايضر بالصحة ويمنع من الوطء بعدهالقيامهاذذاك أطاق فىالاخت المنزوجة فشمل مااذاكانت أمةأوحرة ثانهما حرمةوطء واحدةمنهاحتي ببيعهالانهلوجامع المنكوحة يصيرجامعا بينهما وطأحقيقة ولوجامع المماوكة يصير جامعا بينهما حقيقة وحكما والمراد بالبيع انه يحرم الموطوأة على نفسه بسبب من الاستباب فينثذ يطأ المنكوحةاء مالجع كالبيع كلاأو بعضاوالتزو يجالصحيح والهبةمع التسليم والاعتاق كلاأو بعضا والكتابة وأماالنزو يجالفاسد فلاعبرة بهالااذادخلها فتحرم حينئذالموطوأة لوجوب العدة عليهافتحل حينتذ المنكوحة وكذا المراد بالتزويج فى الختصر النكاج الصحيح فاوتزوج الاخت نكاحافاسدالمتحرم عليمه أمته الموطوأة الااذادخل بالمنكوحة فينئذ تحرم الموطوأة لوجودالجع بينهما حقيقة ولايؤثر الاح ام والحيض والنفاس والصوم وكذا الرهن والاجارة والتدبير لان فرجها لايحرم بهذه الاسباب كذافي التبيين من فصل الاستبراء واذاعادت الموطوأة الى ملكه بعد الاخراج سواءكان بفسخ أو بشراء جــ ديد لم يحل وطء واحدة منهما حنى يحرم الامة على نفسـ ه بسبب كما كان أولاوأطلق فى الامة فشمل أم الولد كمافى غاية البيان وقيد بكونها موطوأة لانه لولم يكن وطها جازله وطء

وأماالنزو بجالفاسد فلاعبرةبه)قال الرملي أى تزويج أمته لرجل تزويجافاسد الاعبرة به مالم يدخل بهاالزوج فتحل أختها التي تزوجها السيد

والمرادبالدخول الوطء لان مجرد الخلوة في لنكاح الفاسد لاتوجب العدة (قوله ولاالى التنفيذ) أى تنفيذ نكاح واحدة لابعينها بدليل قوله مع التجهيل وعليه فيلزم من التعيين التنفيذ ولاعكس (قوله فله أن يدعى نكاح من شاء بعينه منهن الخ) أقول ان أريدان له الدعوى من غير ترجيح فشكل (٩٦) لان التعرى في الفروج بمنوع وان أريد مع المرجح فلافرق وينبغي

أن لا يحل له ديانة بمجرد الدعوى كذافى الريز اه لكن فى قوله فلا فرق نظر لان نكاحها كان قبل ثابتا بيقين بخلافه فى مسئلتنا رقوله وان وقع بعده أي بعد الدخول (قوله بين الاختين فلا يستحقان بين الاختين فلا يستحقان شيأ من المهر اه درر ووله ولو تزوج أختين في

ر ولو تزوج أختــــين فى عقــدين ولم يدر الاول فرق بينه و بينهما

لماءالزانى) قال فى النهر يشكل عليه مافى نظم ابن وهبان ولو زنت امرأة تحيض ونطه و وعزاه فى الشرح الى النتف معلا المسرح الى النتف معلا فلايستى ماء و زرع غيره فلايستى ماء و زرع غيره الاأن يدعى ضعفه وسيأتى وطؤها بالنكاح من غير الستبراء عندهما وقال وطؤها بالنكاح من غير الستبراء عندهما وقال عمد لاأحبأن يطأهامن المحد لأأحبأن يطأهامن فات وعن صرح بضعف

المنكوحة لان المرقوقة ليست بموطوأة حكافلم يصرجامعا بينهما وطألاحقيقة ولاحكما وأشار المصنف الى اله لو تزوج جارية ولم بطأها حتى ملك أختها فليس له أن يطأ المشتراة لان المنكوحة موطوأة حكما والى انه لوملك أختين له أن يطأ احداهم افاذ اوطئ احداهم اليس له وطء الاخرى بعد دذلك والى انه لو ملك جارية فوطئها تمملك أختها كانله أن يطأالاولى وليس له وطء الاخرى مالم يحرم فرج الأولى على نفسه ولو وطهاأتم تم لا يحلله وطء واحدة منهما حتى يحرم الاخرى بسبب (قوله ولوتزوج أختيين في عقيدين ولم يدر الاول فرق بينه و بينهما) لان نكاح احداهما باطل بيقيين ولا وجه الى التعيين لعدم الاولوية ولاالى التنفيذمع التجهيل لعدم الفائدة أوللضرو فتعين التفريق وطولب بالفرق بين هذاو بين مااذا طلق احدى نسائه بعينها ونسيها حيث يؤمر بالتعيين ولايفارق الكل وأجيب بامكانه هناك لاهنالان نكاحهن كان متيقن الثبوت فلهأن يدعى نكاح من شاء بعينه منهن تمسكا بما كان متيقذا ولم بثبت هذا نكاح واحدة ، نهما بعينها فدعوا ه حيننذ تمسك بمالم يتحقق نبوته ومعنى فرق بينهو بينهماانه يفترض عليهمفارقتهما ولوعلم القاضى بذلك وجب عليه أن يفرق بينهما دفعاللعصية بقدرالامكان كافي المحيط ولميذ كرفي الختصران هذا التفريق طلاق أوفسخ وفي فنم القدير والظاهر انه طلاق حتى ينقص من طلاق كل منهما طلقة لوتزوجها بعد ذلك فان وقع قبل الدخول فلهان ينزوجا يتهماشاء للحالأو بعده فليس لهالنزوج بواحدة منهماحتى تنقضي عدتهما وان انقضت عدة احداهمادون الاخرى فله تزوج التي لم تنقض عدتهادون الاخرى كيلايصير جامعا وان وقع بعده باحداهم افلهأن يتزوجها في الحالدون الاخرى فان عدتها تمنع من تزوج أختها اه وقيد بكونه تزوجهما في عقد بن اذلو كانا في عقد واحد بطلا يقيدا وقيده في المحيط بان لا تكون احداهما مشغولة بنكاح الغيرأ وعدته فانكانت كذلك صح نكاح الفارغة لعدم تحقق الجع بينهما كمالو تزوجتام أةزوجين في عقد واحدوا حدهم المتزوج بار بع نسوة فانها تكون زوجة للا خر لانه لم يتعقق الجع بين رجلين اذا كانتهى لاتحل لاحدهما اه فاذا كانافي عقد واحدفرق بينها وبينهما أيضافان كان قبل الدخول فلامهر لهما ولاعدة عليهما وان دخل بهما وجب لكل الاقل من المسمى ومن مهر المثل كاهو حكم النكاح الفاسد وعليهما العدة وقيده بعدم علم العقد الاول اذلوعلم فهو الصحيح والثانى باطل وله وطء الاولى الاأن يطأ الثانية فتحرم الاولى الى انقضاء عدة الثانية كالو وطئ أختام أنه بشبهة حيث تحرم امرأنهمالم تنقض عدة ذات الشبهة وفى الدراية عن الكامل لوزنى باحدى الاختين لايقرب الاخرى حى تحيض الاخرى حيضة واستشكله فى فتح القدير ولم يبينه روجهه انه لااعتبار لماء الزانى ولذالو زنت ام أة رجل لم تحرم عليه وجازله وطؤها عقب الزما ولوقال المصنف ولوتزوج أختين في عقد ين معاأ ولم يدر الاول فرق بينه و بينهمال كان أفود لما في الذخيرة معزيالي الجامع لو وكل رجل رجلاأن يزوجه امرأة ووكل رجلا آخر بمثل ذلك فزوجه كل واحدمنهما امرأة وهماأختان من الرضاع ووقع العقدان منهمامعافهما بإطلان لان عبارة الوكيل في باب النكاح منقولة الى الموكل فاذاخر ج الكلامآن معاصار كان الموكل خاطبهما بالنكاح فاولم بوكاهما وانما كالافضوليين ووقعامعا فللزوجأن يجيز نكاح احداهما ولوخوج ايجاب الاختين معابان قالت كل واحدة منهما

ماذكره ابن وهبان تلميذالمؤاف في منحه وتبعمه الحصكفي (قولهلمافي الذخيرة الى قوله فهما باطلان) قال في النهركيف يتم هــذامع قوله ولهما نصف المهر وهذا لان الباطل لامهر فيه

والاحتياط القضاء عافي الكافى والكفاية لان الاول مطروق باحتمال فكان قضاء عحتمل اه وقد فصل فىالدرر فقال وان اختلفا أي مسهاهمافانعلمافلكل ر بـع مهرها والافلـكل واحدة نصف أقل المسميين واعترضه محشوه بان قوله فلكل صوابه فلهما وبان ماذ كرومن التفصيللم يوجد فيشئ من الكتب قال الشييخ اسمعيل والظاهر ان المصنف أراد ان يوفق بين ماوقع في

ولهـما نصف المهرو بين امرأتـــين أُية فرضت ذ كراحرمالنـكاح

التبيين وبين ماوقع فى الكاف وغيره بان الاول فيااذا كان ماسمى لك واحدة منهما بعينها معلوما كالجسما ته لفاطمة والالف معلوما كذلك بان يعلم انهسمى لواحدة منهما معلوما كذلك بان يعلم انه سي تعيين كل منهما له والدخى ألف الا لكن سياق ما في الكن سياق ما في السيال منهما والحيارة في السيرالي حله والحيارة في السيرالي حله والداقيل لوحدل على عليه والداقيل لوحدل على

لرجل واحد زوجت نفسي منك بكذا ونوج الكارم منهمامعافقبل الزوج نكاح احداهم افهوجائز لعدم الجعمن الزوج وأمامن الاختين فلان كل واحدة زوجت نفسها على حددة ولاولاية لاحداهما على صاحبتها حتى ينق ل كالرمكل الحالا خرى ولو بدأ الزوج فقال تزوجتكما كل واحدة منكما بالف فقالت احداهم ارضيت وأبت الاخرى فنكاحها باطل لوجودا لجع في الخطاب بينهما في احدى شطرى العقد وانه كأف للفساد ألاترى ان رجـ الداوقال الحس نسوة قد تزوجتكن على ألف فقالت احداهم أرضيت لا بجوزنكا حهن لوجودالجع من جانب الزوج فعلم به أن الجع في احدى شطرى العقديوجب الفساد كالجع في شطرى العقد اله مع بعض اختصارمنه (قوله ولهما نصف المهر) لانه وجب للاولى منهما وانعدمت الاولو يةللجهل بالاولية فيصرف اليهماأ طلقه وهومقيد بار بعةقيود وتركه اعتماداعلى مايصر حبه فى باب المهر الثانى أن يكون مهراهم امتساويين اذلوكانا مختلفين يقضى لكل واحدة منهمابر بعمهر هاولاحاجة الى التقييد به لانه لميق ل ولهما نصف المهر على السواء حتى برد عليه ذلك الثالث أن يكون قبل الدخول اذلوكانت الفرقة بعد الدخول بجب الكل واحدة المهركاملا لانهاستقر بالدخول فلايسقط منهشئ ولاحاجة الى التقييد بهلان نصف المهرحكم الفرقة قبل الدخول مع انهمشكل بلاذا كان بعدالدخول فأنه يقضى بمهركامل وعقركامل ويجب حله على مااذا اتحد المسمى لهماقدرا وجنساأمااذا اختلفا فيتعذرا يجاب عقراذا يست احداهما أولى بجعلها ذات العقد من الاخرى لأنهفر عالحكم بانهاالموطوءة فى النكاح الفاسد الرابع أن تدعى كل واحدة منهما انهاالاولى ولابينة لهما أمااذاقالتا لاندرى أى النكاحيين أول لايقضى لهما بشئ لان المقضى له مجهول وهو بمنع صحةالقضاء كمن قال لرجلين لاحدهماعلى ألف لايقضى لاحدهما بشئ الاأن يصطلحا بان يتفقاعلى أخذنصف المهرمنه فيقضى لهمابه وهذا القيدالرابع زادهأ بوجعفرا لهندوانى فظاهرا لهداية تضعيفه لكنه حسن يند فع به قول أبي يوسف انه لاشئ لهما لجهالة المقضى له والمروى عن مجمد من وجوب مهر كامل لهما لاقرار الزوج بجواز نكاح احداهماأ بعد لاستلزامه ايجاب الذئ مع تحقق عدم لزومه فان ايجاب كاله حكم الموت أوالدخول حقيقة أوحكما وهومف قودوفي التبيين وكل ماذكرنا من الاحكام بين الاختين فهوالحكم بين كل من لا يجوزجه عمن الحارم (قوله و بين امرأتين أية فرضت ذكرا حرم النكاح) أى حرم الجع بين امرأتين اذا كانتابحيث لوقدرت احداهماذ كراحرم النكاح بينهماأ يتهما كانت المقدرةذ كرا كالجع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها والجع بين الام والبنت نسبا أورضاعالحديث مسلم لاتنكح المرأة على عتها ولاعلى خالتها ولاعلى ابنة أخيها ولاعلى ابنة أختها وهذا مشهور يجوز تخصيص عموم الكتاب وأحل لكماوراءذلكم به ويدل على اعتبار الاصل المذكور ماثبت فى الحديث برواية الطبراني وهوقوله فانكم اذافعلتم ذلك قطعتم أرحامكم ولرواية أبى داودنهى رسول اللهصلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على قرابتها مخافة القطيعة فاوجب تعدى الحكم المذكور الىكل قرابة يفرض وصلهاوهو ماتضمنه الاصل المذكور فيتخرج عليه حرمة الجع بين عمتين وخالتين وذلك أن يتزوج كل من الرجلين أم الآخر فيولد الكل منهما بنت فتكون كل من البنتينعة للاخرى أويتزوج كلمن رجلين بنت الآخرو يولد لهما بنتان فككلمن البنتين خالة للاخرى وبماقررع لم ان العلة خوف القطيعة وظهر بهضعف ماقدمناه عن المبسوط من أن العلة ليس ذلك اذلا فرابة بين

(۱۳ - (البحرالوائق) - ثالث)

اختلاف الرواية الكان أولى (قولة مع انه مشكل) قال الرملي أى ابجاب مهر كامل الحكل واحدة منهما وقوله و بجب حله أى حلى القضاء عهر كامل وعقر كامل

(قوله والمراد بالحرمة الح) اعترض بانه لا عاجة الى قيد التأبيد لا غناء قوله أية فرضت ذكر احرم النكاح فان السيدة لوفرضت ذكر اجازله وطء الاخرى وهذا بناء على ان المراد بالنكاح الوطء أوما يشمله ويشمل العقد ولذالم يذكره في النهر وأخرج هذه المسئلة بقوله أية فرضت نعم لوأريد بالنكاح العقد احتيج اليده اذبحرم ايراد العقد حينت عليهما وأماما يأتى من استحسان ايراد العقد من السيد على الامة فذاك للاحتياط و به يعلم ان ذكر التأبيد واخراج المسئلة بقوله أية فرضت كافعل في الدر المختار غير ظاهر بل الواجب الاقتصار على أحدهما (قوله نظر اللى مطلق الحرمة) قال في النهر الظاهر ان هذا القول له التفات الى الخرمة من أحداج انبين كافية كاقال زفر فرم الجع بين المرأة و بنت زوجها لا بالنظر الى التأبيد وعدمه (قوله من حيث انه سبب الولد) قال ابن أمير عاج في شرح التحرير فان قيل ثبوت ومدة المصاهرة نعمة لا نها تلحق الاجنبيات بالامهات والاجانب بالآباء وهو تناقض ظاهر لانه يفيد جعل الزنام شروعا بعد النهى فالجواب منع وقد ثبت مسببة عن الزناء شروعا بعد النهى فالجواب منع

من حيث ذائه بـل من حيث ذائه بـل من حيث ذائه بـل من حيث اله بـب الدع الذي هو سبب البعضية الحاصلة بالولد الذي هو مستحق الكرامات ومنها حرمة الحارم اقامة السبب الظاهر المفضى الى المسبب الخق مقامـه كما في الوطء

والزنا واللمس والنظـر بشـهوة يوجب حومــة المصاهرة

الحالال لان الوقوف على حقيقة العاوق متعانر والولد عين لامعصية فيه عمية عدى حرمة أبى الواطئ وأبنائه من الولد الى الموطوعة وجزاته امنه أيضا الما العالم ال

الأختين رضاعاوجوابهان حرمةالجع بينهماللحديث يحرمن الرضاع مايحرم من النسب والمرادبالحرمة فى قوله حرم النكاح الحرمة المؤبدة أما المؤقتة فلاتمنع ولذالو تزوج أمة ثم سيدتها فانه يجوز كمافي الجامع والزيادات لانهاح مة موقتة بزوال ملك اليمين وقيل لا يجوز تزوج السيدة عليه انظرا الى مطلق الحرمة كمافى القنية وقيدبقولهأ يةفرضت لانهلوجاز نكاح احداهما على تقديرمث لالمرأة وبنت زوجهاأ وامرأة ابنها فانه بجوزالجع بينهما عندالائة الأربعة وقدجع عبدالله بن جعفر بين زوجة على و بنته ولم ينكرعايه أحده بيانه انه لو فرضت بنت الزوج ذكرابان كان ابن الزوج لم يجزله أن يتزوج بها لامهاموطوءةأبيه ولوفرضت المرأةذ كرا لجازلهأن يتزوج ببنت الزوج لانها بنت رجل أجنى وكذلك بين المرأة وامرأة ابنها فان المرأة لوفرضتذ كرالحرم عليه النزوج بامرأة ابنه ولو فرضت امرأة الابن ذ كرالجازله التزوج بالمرأة لانه أجنى عنها قالوا ولاباس أن يتزوج الرجل امرأة ويتزوج ابنه أمهاأ وبنتها لانه لامانع وقد تزوج مجد بن الحنفية امرأة وزوج ابنه بنتها (قوله والزنا واللس والنظر بشهوة يوجب حرمة المصاهرة) وقال الشافعي الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة لانها نعمة فلاتنال بالمحظوروانا ان الوطءسبب الجزئية بواسطة الولد حتى يضاف المكل واحدمنهما كملافيصير أصولها وفروعها كاصوله وفروعه وكذلك على العكس والاستمتاع بالجزء حرام الافي موضم الضرورة وهي الموطوءة والوطء محرم من حيث انه سبب الولد لامن حيث انه زناواللس والنظر سبب داع الى الوطء فيقام مقامه في موضع الاحتياط كذافي الهداية ولم يستدل بقوله تعالى ولا تنكحوا مانكح آباؤكم كمافع لمالشارحون لماقدمناانه لايصلح الاستدلال بهأرا دبالزنا الوطء الحرام وانما قيدبه لانه محل الخلاف أمالووطئ المنكوحة نكاحافاسيدا أوالمشتراة فاسيدا أوالجار يةالمشتركةأو المكاتبة أوالمظاهر منهاأ والامة المجوسية أوزوجته الحائض أوالنفساء أوكان محرما أوصائما فانه يثبت حرمة المصاهرة اتفاقاو بهعلم ان الاعتبار لعين الوطع لالكونه حلالا أوحراما وليفيد انه لابدأن تكون المرأة حية لانه لووطئ الميتة فأنه لا تثبت حرمة المصاهرة كماف الخانية وليفيد انه لابد أن يكون في القبل

من الواطئ والموطوءة بعضامن الآخر بواسطة الولدلان الولد مخاوق من ما تهما ومضاف الىكل منهما وهذا هو المراد بقوله وثبوت حرمة المصاهرة عنده أى الزنابام آخر لا بالزنا اه عبارة ابن أمير حاج فى شرح التحرير وقال الحلمي محشى الزيلي وهذا جواب لقول الشافي ان حرمة المصاهرة نعمة فلاتنال بالحظور بيانه ان الوطء يثبت حرمة المصاهرة لامن حيث انه زنا بل من حيث انه سبب الولد المخاوق من الماء بن والولد محترم مكرم داخل تحت قوله ولقد الكرمنا بني آدم فليس فيه صفة القبح لانه مخاوق بخاق اللة تعالى على أى وجه اجتمع الما آن في الرحم ألا ترى الى قوله تعالى عم أنشأ ناه خلقا آخر فامالم يكن في الاصل وهو الولد صفة القبح صار المنظور اليده هو الذي قام مقامه وهو الوطء كالتراب لما قام مقام الماء عند عدمه صار المنظور صفة الماء في اثبات الطهارة الاصد فقالم المنافي من الزنام عظور الايثبات به ماسبيله النعمة والكرامة لان الزناليس عنظور اليه في المجاب حرمة الماهم هو عبارة الحلي

وقوله لا نه لووطئ المرأة في الدبر) قال السكاكي رجمه الله تعالى المالولاط بغلام لا يوجب ذلك حرمة عند عامة العلم اء الاعند أجدوالا وزاهي فان تحريم المصاهرة عندهما يتعلق باللواطة حتى تحرم عليه أم الغلام و بنته اه وفي الغاية والجاع في الدبر لا يوجب حرمة المصاهرة و به أخذ بعض مشايخنا وقيل يوجبه و به كان يفتي شمس الأمّة الا وزجندي لا نه مس وزيادة قال صاحب الدخيرة وماذ كرم مجداً ولا أصح لعدم افضائه الى الجزئية (فرع) قال السكاكي أيضائم اتيان المرأة في دبرها حوام باجاع الفقها ء وماروى ابن عبد الحكم عن الشافهي انه قال المنافعي انه قال المنافعي نصفي ستة كتب المنافعي نالمنافعي نصفي ستة كتب على تحريمه وروى عن ما لك تحريمه و بعضهم جعل ماروى عندة ولاقد عا والعراقيون لم يشبتوا الرواية عن ما لك وماجه الما المعض غير ثبت على تحريمه وروى عن ما لك تحريمه و بعضهم جعل ماروى عندة ولاقد عا والعراقيون لم يشبتوا الرواية عن ما لك وماجه الما الم والبنت على الزيلي (قوله وهو الاصح) في الفتاوى البزازية لاط بأم امرأته أو بننها لا تحرم الام والبنت وذكر شمس الاسلام انه يفتى بالحرمة احتياطا أخذا بقول بعض المشايخ (٩٩) (قوله ان الوطء في المسئلة ين حقه أن يكون وذكر شمس الاسلام انه يفتى بالحرمة احتياطا أخذا بقول بعض المشايخ (٩٩) (قوله ان الوطء في المسئلة ين حقه أن يكون

سببا للحرمية كالس بشهوة لها) كذافي بعض النسخ وفى عامتهاان الوطء فى المسمئلتين وان لم يكن سبباللحرمة فالمس بشهوة سببطا بلالموجودالخ (قوله ولهماان العلة وطء سبب للولد الح) قال لقدسي فمانقل عنه بردعليه انهمنتف فيمطلق الصغيرة لايختص بالتي لانشتهي فيلزم عليه انوطء مطلق الصغيرة لايوجب الحرمة اه وفيــه نظر لان وطء المشتهاة سبب للولد لانها فى سن الباوغ لما يأتى من أنمادون تسع لاتكون مشتهاة على المفتى به والمعتمد أيضا في سن الباوغ تسم (فوله وقد يقال انهاد خلت تحت حكم الاشتهاءالخ)

لانه لووطئ المرأة في الدبر فانه لايثبت حرمة المصاهرة وهو الاصح لانه ايس بمحل الحرث فلا يفضى الى الولد كما فى الذخيرة وسواء كان بصي أوامرأة كمافى غاية البيان وعليه الفتوى كما فىالواقعات ولانهلووطئها فافضاها لاتحرم عليمة أمهالعدم تيقن كونه فىالفر جالااذا حبلت وعلم كونهمنيه وأوردعلهما ان الوطء في المسئلتين حقه ان يكون سببا للحرمة كالمس بشهوة سبب لهابل الموجود فيهماأقوى منمه وأجيب بان العلةهي الوطء السبب للولد وثبوت الحرمة بالمس ليس الالكونه سببالهفا الوطء ولم يتحقق في الصورتين وليفيد انه لابدأن يكون بغيير حائل يمنع وصول الحرارة فاوجامعها بخرقة على ذكره لاتثبت الحرمة كمافي الخلاصة وليفيد ان الموطوءة لابدأن تكون مشتهاة حالاأ وماضيالان الزناوطءمكاف فى قبل مشتهاة خال عن الملك وشبهته فاوجامع صغيرة لانشتهى لانتبت الحرمة وعن أبي يوسف ثبوتها قياسا على المجوز الشوهاء ولهماان العلة وطءسبب للولدوهو منتف في الصغيرة التي لاتشتهمي بخلاف الكبيرة لجواز وقوعه كماوقع لا براهيم وزكر ياعليهما السلام قال في فتح القدر وله أن يقول الامكان العقلي ثابت فيهما والعادى منتف عنهما فتساويا والقصتان على خلاف العادة لانوجب الشبوت العادى ولايخرجان العادة عن النفي اه وقد يقال انهاد خلت نحت حكم الاشتهاء فلاتخرج عنه بالكبر ولا كذلك الصغيرة وليس حكم البقاء كالابتداء وفي الخانية وقال الفقيه أبو الليث مادون تسم سنين لانكون مشتهاة وعليه الفتوى اه فافادانه لافرق بين أنتكون سمينة أولا ولذاقال فى المعراج بنت خس لاتكون مشتهاة اتفاقاو بنت تسع فصاعدا مشتهاة أنفاقا وفيابين الخس والتسع اختلاف الرواية والمشايخ والاصح انهالا تثبت الحرمة وفي فتح القدير وكذاتشة برط الشهوة فى الذكر حتى لوجامع ابن أر بعسنين زوجة أبيه لا تثبت الحرمة وفى الذخيرة خلافه وظاهر الاول انه يعتبرفيه السن المذكورهما وهوتسع سنين وكمايشترط كونهامشتهاة لثبوت الحرمة فى الزناف كذلك لثبوتهافى الوطء الحلال لمافى الاجناس لوتزوج صغيرة لاتشتهى فدخل بهاوطلقها وانقضت عدتها وتزوجت بالخوجازلة تزوج بنتها واطاق في اللس والنظر بشهوة

مأخودها في الذخيرة حيث قال وفي الفتارى سئل الفقيه أبو بكر عن قبل امرأة ابنه وهي بنت خس سنين أوست سنين عن شهوة قال لاتحرم على ابنه لانهاغيرم شنهاة وان اشتهاها ولا ينظر الى ذلك قيل له فان كبرت حتى خرجت عن حد الاشتهاء والمسئلة بحاله اقال تحرم لان الكبيرة دخلت تحت الحرمة فلا تخرج وان كبرت ولا كذلك الصغيرة (قوله وظاهر الاول انه يعتير فيه السن الخ) قال في النهر على في الفتي بعدم اشتها ته وهو يفيد ان من لا يشتهي لا تثبت الحرمة بجماعه ولا خفاء ان ابن تسع عار من هذا بلابد ان يكون مراهقا ثم رأيته في الخانية قال الصبي الذي يجامع مثله كالبالغ قالو اوهو أن يجامع و يشتهي و تستحى النساء من مثله وهو ظاهر في اعتبار كونه مراهقا لا ابن تسع و يدل عليه ما في الفتح مس المراهق كالبالغ وفي البراز اية المراهق كالبالغ حتى لوجامع امرأ ته أو ماس بشهوة تثبت حرمة المصاهرة وقال في ابن ست بشهوة ها يحرمه صهرا و من هوا كبروع زاه ابن الشحنة الى الفهير ية والفنية برقم برهان الدين قال في المسته امرأة بشهوة فان كان ابن خس سنين ولم يكن يشتهي لا نساء فلا تثبت حرمة المضاهرة وقال في ابن ست أوسبع يثبت حرمة المصاهرة ثمرة مرافع بين المرغيذا في حيفر ان كان ابن خس سنين ولم يكن يشتهي لا نساء فلا تثبت حرمة المضاهرة وقال في ابن ست أو على العكس بشهوة رأيت منصوصاعن الفقيه أبي جعفر ان كان المن عن المناهرة ثمرة مرافع به برائد بين المنه عنه المناه المراقة أبيسه أوعلى العكس بشهوة رأيت منصوصاعن الفقيه أبي جعفر ان كان المنها المناه المناه

فأفادانه لافرق بين العمد والخطأوا لنسيان والاكراه حتى لوأ يقظ زوجته ليجامعها فوصلت يده الى بنته منهافقرصها بشهوة وهي عن تشتهي يظن انهاأمها حرمت عليه الأم حرمة مؤ بدة ولك أن تصورها من جانبها بأن أيقظته هي لذلك فقرصت ابنه من غيرها كذافي فتح القدير وأطلق في اللس فشمل كل موضع من بدنها وفي الخانية لومس شعرام أة عن شهوة قالو الاتثبت حرمة المصاهرة وذكر في الكيسانيات انها تثبت اه وينبغي ترجيح الثاني لأن الشعرمن بدنهامن وجهدون وجه كاقدمناه في الغسل فتثبت الحرمة احتياطا كحرمة النظر اليهمن الأجنبية ولذا جزم في المحيط بثبوتها وفصل في الخلاصة فأعلى الرأس كالبدن بخلاف المسترسل وانصرف اللس الى أى موضع من البدن بغير حائل وأمااذا كان بحائل فان وصلت وارة البدن الى يده تثبت الحرمة والافلا كذافي أكثرال كتب فافي الذخيرة من أن الشبخ الامام ظهير الدين يفتى بالحرمة في القبلة على الفم والذقن والخدد والرأس وان كان على المقنعة مجول على مااذا كانت المقنعة رقيقة تصل الحرارة معها كماقد مناه وقيد بكون اللس عن شهوة لا مه لوكان عن غيرشهوة لم يوجب الحرمة والمراهق كالبالغ ووجود الشهوة من أحدهما كاف فأن ادعتها وأنكرها فهومصدق الاأن يقوم اليهامنتشر افيعانقها لأنهدليل الشهوة كمافى الخانية وزادفي الخلاصة فى عدم تصديقه أن يأخذ الديماأ ويركب معها وتقبل الشهادة على الاقرار بالمس بشهوة وعلى الاقرار بالتقبيل بشهوة وهل تقبل الشهادة على نفس اللمس والتقبيل عن شهوة اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لاتقبل واختاره ابن الفضل لأنهاأ مرباطن لايوقف عليهاعادة وقيل تقبل واليهمال الامام على البردوى وكذاذ كرمجه دفي نكاح الجامع لان الشهوة يما يوقف عليهافي الجلة اما بتحرك العضوأو بآثار أخو ممن لايتحرك عضوه كذافي الذخيرة والختار القبول كمافي التجنيس وفي فتح القدير وثبوت الحرمة بلمسهامشروط بأن يصدقهاو يقعف أكبر وأيهصدقهاوعلى هذاينبنى أن يقال فى مسهاياهالاتحرم على أبيه وابنه الاأن يصدقها أو يغاب على ظنه صدقها تم رأيت عن أبي يوسف ما يفيد ذلك اه وأطلق فى اشتراط الشهوة فى اللمس فأفاد انه لافرق بين التقبيل على الفهو بين غيره وفى الجوهرة لو مس أوقبل وقال لم أشته صدق الااذا كان اللمس على الفرج والتقبيل في الفم اه ورجحه في فتح القدير قال الاانه يترا آى على هذا ان الخدملحق بالفم وفى الولوالجية اذا قبل أمام مأته أوامر أة أجنبية يفتى بالحرمة مالم يتدين انه قبل بغير شهوة لان الاصل في التقبيل هو الشهوة بخلاف المس اه وكذافي الذخيرة الاأنه قال وظاهرماأ طلق في بيوع العيون يدل على انه يصدق في القبلة سواء كانت على الفم أوعلى موضع آخر اه وأطلق فى النظر بشهوة للاختلاف في محمله فعنداً بي يوسف النظر الى منابت الشعريكني وقال مجمدلا تثبت حتى ينظرالى الشق وعن أبي يوسف لابدأن ينظرالى الفرج الداخل ولن يتحقق ذلك الااذا كانت متكئة واختاره في الهداية وصححه في الحيط والدخيرة وفي الخانية وعليه الفتوى وفى فتح القدير وهوظاهر الرواية لان هـ ناحكم تعلق بالفرج والداخل فرج من كل وجه والخارج فرجمن وجه وان الاحتراز عن الفرج الخارج متعند رفسة ط اعتباره ولايقال انهاذا تردد فالاحتياط القول بثبوتهالان هذا الحكموه والتعريم بالمس والنظر ثبوته بالاحتياط فدلاجب الاحتياط فىالاحتياط لكن صححف الخلاصة النظر الى موضع الشق عن شهوة فهو تصحيح لقول محمد السابق وظاهرمانى الذخيرة وغيرهاانهم اتفقواعلى ان النظر بشهوة الى سائراً عضائها لاعبرةبه

القولين وينبغى أن يكون الخلاف فىلسهالشدره كذلك ولم أره (قوله و وجود الشهوة من أحددهما كاف) قال الرملي أقول قال في ملتق الاعر وكذااللس بشهوة من أحدا لجانب بن ونظره الى فرجها الداخسل ونظرهاالىذ كره بشهوة وفى في بيم القدير في بحث اللمس ثموجودالشهوة من أحددهما كاف ولم يذكروا ذلك في النظر فدلانه لولسها ولميشته هو واشتهتهي حال المس وعكسه تحرم المصاهرة بخلاف مالو نظر الى فرجها فاشتهتهي لاهو وعكسه والفرق اشترا كهماني لذة اللمس كالمشتركين في لذة الجاع بخسلاف النظرفائه لم يحصل ذلك فى نظره لها بالاشهوة منه لماوفي نظرهاالي فرجه رلا شهوة منها له وان اشتهت هي تأميل قلت وقولهوان اشتهتهي لامحل لههنا تأمل (قولهوالختار القبول كافى التجنيس) عمارته الخنارانه يقبل اليه أشار محدفى الجامع واليه

خهب خوالاسلام على البزدوى لان الشهوة عما يوقف عليه بتحرك العضومن الذى يتحرك عضوه أو با ثاراً خوى لان الشهوة عما يتحرك عضوه الهومن النهرمن عزوه الى التجنيس ان الختار عدم القبول سبق قلم (قوله الاأن يصدقه الذى فى الفتح الاأن يصدقاه أو يغلب على ظنهما صدقه

ماعدا الفرج وحينتذ فاطلاق المصنف فى محل التقييد كالايخفي والعبرة لوجود الشهوة عند المس والنظر حتى لووجد ابغ برشهوة نم اشتهى بعد الترك لاتتعلق به حرمة والنظر من وراء الزجاج بوجب حرمة المصاهرة يخلاف المرأة لانهلم برفرجها وانمارأى عكس فرجها وكذالو وقف على الشط فنظر الى الماء فرأى فرجهالا يوجب الحرمة ولوكانتهي في الماء فرأى فرجها تثبت الحرمة ولم يذكر المصنف حد الشهوة للاختلاف فقيل لابدأن تنتشر آلته اذالم تكن منتشرة أوتزدادا نتشاراان كانت منتشرة وقيل حدهاأن يشتهى بقلبهان لمريكن مشتهياأ ويزداد انكان مشتهيا ولايشترط تحرك الآلة وصحه في المحيط والتعفة وفى غاية البيان وعليه الاعتماد وصحح الاول فى الهداية وفائدة الاختلاف كمافى الذخريرة تظهر في الشيخ الكبير والعنين والذي ماتتشهو ته فعلى القول الاول لا تثبت الحرمة وعلى الثاني تثبت فقد اختلف التصحيح لكن في الخلاصة وبه يفتي أي عما في الهداية فكان هو المنه الكن ظاهر ما في التجنيس وفتح القديران ميل القلب كاف في الشيخ والعنين اتفاقاوان محل الاختلاف فيمن يتأتى منه الانتشاراذامال بقلبه ولم تنتشر آلته وهوأحسن ممافي الذخيرة كالايخني وأطلق المصنف ولم بقيد المس والنظر بشهوة بغيرالانزال للاختلاف فمااذاأ نزل فقيل يوجب الحرمة وفي الهداية والصحيم انه لايوجبها لانهبالانزال تبين انه غيرمفض الى الوطء وفى غاية البيان وعليه الفتوى فقدأ طلق المصنف أيضافى محل التقييد وأطلق فى اللامس والماموس ليفيدانه لا فرق بين الرجل والمرأة فاومست المرأة عضو امن أعضاء الرجل بشهوة أونظرت الىذ كره بشهوة تثبت الحرمة وأطلق فيهماأ يضافشمل المس والنظر المباحين والحرمين وأراد بحرمة المصاهرة الحرمات الاربع حرمة المرأة على أصول الزانى وفروعه نسباورضاعا وحرمة أصوط اوفروعها على الزاني نسب اورضاعا كمافي الوطء الحدلال ويحل لاصول الزاني وفروعه أصول المزنى بهاوفروعها ولوقال المصنف توجب المحرمية لكان أولى لمافى الخانية واذا فجر الرجل بامرأة ثم تاب يكون محرمالا بنتهالانه حرم عايه فكاح ابنتها على التأبيد وهذا دليل على ان المحرمية تثبت بالوطء الحرام وبماتثبت بهحرمة المصاهرة اه وفي كشف الاسرارمين بحث النهيي وبعض أصحابناقالوا حرمة المصاهرة تثبت بطريق العقو بة كمايثبت حمان الارث في حق القاتل عقو بة والاصل فيهقوله تعالى فبظلم من الذبن هادواح مناعليهم طيبات أحلت لهم وعلى هذا الطريق يقولون المحرمية لاتثبت حتى لاتباح الخاوة والمسافرة واكن هذافاس دفان التعليل لتعدية حكم النص لا لانبات حكمآ خرسوى المنصوص عليه فان ابتداء الحكم لايجوز اثباته بالتعليل والمنصوص به حرمة ثابتة بطريق الكرامة فاعليجو زالتعليل لتعدية تلك الحرمة لالاثبات حرمة أخرى كذافى المسوط فلتوانما اختار بعض مشايخناه فالطريق لان هنه الحرمة لما كانت بطريق الاحتياط كان الاحتياط فىائبات حرمةالمنا كحةوالمسافرةوالخاوة جيعا كإقالوافهااذا كان الرضاع ثابتاغير مشهور لانحل المناكة ولاالخلوة والمسافرة للاحتياط اهكلامه وفى الخلاصة قيل لرجل مافعلت بأم امرأتك قال جامعتها ثبتت الحرمة ولايصدق انه كذبوان كانواها زاين والاصرار ايس بشرط في الاقرار الحرمة الماهرة اه وهاندالقاضي وأمافها بيناه و بين الله تعالى ان كان كاذبافها أقر لم تثبت الحرمة كمافى التجنيس واذاأقر بجماع أمهاقبل النزوج لايصدق في حقها فيجب كال المهر المسمى ان كان بعد الدخول ونصفه ان كان قبله كما في التجنيس أيضافان قلت لوقال هذه أمى رضاعا ثمرجع وتزوجها صح فاالفرق بينهماأ جابعنه فى التجنيس بأنه فى مسئلتنا أخبرعن فعله وهوالجاع والخطأفيه نادرفل بصدق وهناأخ برعن فعلغ يرهوهو الارضاع فلهالرجيع والتناقض فيهمعفو كالمكانب اذادعى العتق فبل الكتابة والمختلعة اذا ادعت الطلاق فبل الخلع يصدقان باقامة البينة

(قوله لكن ظاهر مافي التجنيس وفترالقديران ميل القلب كأف الخ)قال فى الفتح مم هذا الحدفى حق الشاب أماالشيخ والعنين فدهما تحرك قلبهأوزيادة تحركه انكان متعركالامجرد مدلان النفس فانه يوجد فمن لاشهوة له أصلا كالشيخ الفاني مقال م وجود الشهوةمن أحدهما كاف ولمحدوا الحدالحرممنهافي حق الحرمة وأقله تحرك القلبعلي وجمه يشوش الخاطر (قولهو يحل الخ) يعنى اذالم يكن الاصول منهما معالماقال في منه الغفار وكذا أختهاى وكذا أخت الرجل من الزناو بنت أخيه وبنتأخته أوابنه منهبأن زناأ بوءأوأخوهأ وأختهأو ابنه فاولدوابنتا فانهاتحرم عـلى الاخوالعم والخال والج_دوصورته في هـنـه المسائدل أن يزنى ببكر و عسكهاحتي تادبنتا كذا قاله الحال فى شرح المداية (قوله ولوقال المصنف توجب المحرمية لكان أولى الخ) قال في النهر الابخافي ان الكلام في محرمات النكاح اه يعين فالاولى ماقاله المصنف ولكن لانخفانه اوعبربالحرمية لمائز جعا الكادم فيهمع مافيهمن زيادة الفائدة

(قوله وظاهر كلامهم الهيستحق العقو به الخ) يخالفه ما فى متفرقات البيوع من البرازية اشترى جارية يتزوجها احتياطا ان أراد وطأها لانه ان كانت حرة ارتفعت الحرمة وان أمة لا يضره النكل اه تأمل (قوله لكن فى المضمرات الخ) قال فى الانسباه بعد نقله فحاوقع لبعض الشافعية من وطء السرارى (۲۰۲) اللاتى يجلبن اليوم من الروم وغيرها حوام الاان ينصب فى المغانم من

يحسن قسمتها فيقسمها من غير حيف ولاظلم أو يحصل قسمة من محكم أو تزوج بعدالمتق والاحتياط القاضى والمعتق والاحتياط وحرائر اه فهذا ورع المجهولة الحال المرجع فيها المي صغيرة والى اقرارها ان كانت كبيرة وان علم حالها وحرم تزوج أخت معتدته

وحوم تزوج أخت معتدنه وأمته وسيدنه والمجوسية والوثنية

فلا اشكال اه قلت وفيجهاد الدرالختار عن معروضات أبي السمود وهل يحل وطء الاماء المشتراة من الغزاة الآن حيث وقـع الاشتباء في قسمتهم بالوجه المشروع فأجاب لاتوجد فى زماننا قسمة شرعية لكن في سنة عمان وأر بعمين وتسبعمائة وقع التنفيل الكلي فبعداعطاء الخس لاتبقى شبهة اه فليحفظ (قولهالمرادبه) أى بنني تزوج السيدأمته نفيهمع ثبوت الاحكام المذكورة

(قوله و حرم تزوج أخت معتدته) لان أثر النكاح قائم فاوجاز تزوج أخته الزم الجم بين الاختين فلايجوزأ طلقه فشمل المعتدة عن طلاق رجعى أو بائن أوعن اعتاق أم ولدخلا فالهما أوعن تفريق بعدنكاح فاسدوشمل الاخت نسباورضاعا وأشارالى حرمة تزوج محارمهافي عدتها مطلقا كعمتها وخالتها والى ان من طاق الار بع لا يجوز له أن يتزوج امر أة قبل انقضاء عدتهن فان انقضت عدة الكل معاجازلة تزوجأر بعوان واحدة فواحدة وله تزوجأر بعسوى أمولده المعتدة منه بعدعتقها واذا أخبرعن مطلقته انهاأ خبرته بانقضاء عدتهافان كانت المدة لاتحتمل لايصح نكاح أختها الاأن يفسره باسقاط مستبين الخلق وان احتملت حل نكاح أختها ولوكذ بته الخيبرعنها فان أخبر وهو صحيح وكذبته ثممات فالميراث للثانية ولوكان طلاق الاولى رجعياوان كان مريضا فللاولى فقط ولزوج المرتدة اللاحقة بدارالحرب تزوج أختها وأربع سواها قبل عدتها كوتها وعودها مسلمة لايبطل نكاح أختهالو بعده ولايمنع منه لوقبله وفى المعراج لوكانت احدى الار بع فى دار الحرب فطلقها لاتحل له الخامسة الابعد خس سنين لاحمال أن تركون عاملا فيبقى جلها خس سنين فاوطلقها بعد خووجها بسنة انتظرأر بعافاذا كان احتمال الحليمنع فهوموجودفى دارالاسلام أيضا آه وهو مشكل (قوله وأمته وسيدته) أى وحرم تزوج أمته وسيدته لان النكاح ماشرع الامثمر اعرات مشتركة بين المتنا كحين والمماوكية تنافى المالكية فيمتنع وقوع الثمرة على الشركة وظاهر كالامهم انه يستحق العقو بةبالعقدعلى أمته لانه عقد فاسد باشره لغيرفائدة لكن فى المضمرات المرادبه فى أحكام النكاح من ثبوت المهرف ذمة المولى و بقاء النكاح بعد الاعتاق ووقو ع الطلاق عليها وغير ذلك اما أذا تزوجها متنزها عن وطمها حواماعلى سبيل الاحمال فهوحسن لاحمال أن تكون حرة أومعتقة الغر أومحلوفا عليها بعتقها وقدحنث الحالف وكشيراما يقع لاسماان تداولتها الايدى اه أطاق فى أمتـــه فشـــمـل مالو كان له فيها جزء وكذاف سيدته لو كانت عملك سهمامنه (قوله والجوسية والوثنية) أى وحرم تزوجهماعلى المسلم أماالجوسية فلقوله عليه السلام سنوابهم سنة أهل الكتاب غيرنا كحى نسائهم ولأ آكلى ذبائحهم أى اسلكوابهم طريقتهم يعنى عاملوهم معاملتهم في اعطاء الامان باخذا لجزية منهم كذافي المغرب وأماالوثنية فلقوله تعالى ولاتنكحوا المشركات حتى يؤمن والمراد بالجوس عبدةالنار وذكر الكتابية بعدهادليل على ان الجوس لا كتاب لهم وقد نقل فى المبسوط عن على رضى الله عندها باحة نكاح المجوسية بناءعلى ان للم كتاباالاان ملكهم واقع أخته ولم ينكر عليه فرفع كتابهم فنسوه وليس هذا الكلام بشئ لان المنع من نكاحهم لكونهم عبدة النارفهم داخلون في المشركين فكونهم كان لهمكتاب أولالاأ ثرله وعلية اجماع الائمة الاربعة كالاجماع على حرمة الوثنية وهي المشركة وفى غاية البيان هي التي تعبد الوثن أى الصنم والنص عام يدخل تحته سائر المشركات وفي فتح القديرويدخل فى عبدة الاوثان عبدة الشمس والنجوم والصور التي استحسنوها والمعطلة والزنادقة والباطنية والاباحية وفي شرح الوجيز وكل مذهب يكفر بهمعتقده فهو يحرم نكاحهالان اسم المشرك يتناولهم جيعا اه وينبغي أن من اعتقدمنه با يكفر به ان كان قبل تقدم الاعتقاد الصحيح فهومشرك وانطرأ عليه فهوم تدكمالا يخني وقال الرستغفني لا تجوز المنا كحة بين أهل السنة والاعتزال وقال

الفضل الاحكام المذكورة (قولهوغيرذلك) كعدهاعليه غامسة قال فى الشرنبلاليَّــة وكذا البوت نسب ولدهاوان لم يدعه والكل منتف ولا يخنى مافى عدم عدها غامسة ونحوه من عدم الاحتياط فى وقوعه فى المحرم

الفضل لايجوز بين من قال أنامؤمن ان شاءالله تعالى لانه كافر ومقتضاه منع منا كحة الشافعية واختلف فيهاهكذاقيل يجوز وقيل بتزوج بنتهم ولايزوجهم بنته وعللهفى البزاز ية بقوله تنزيلالهم منزلة أهلاالكتاب وقدقدمنا فىباب لوتر والنوافل ايضاح هذه المسئلةوان القول بتكفيرمن قال أنامؤمن انشاءالله غلط وبجب حلكلامهم علىمن بقول ذلك شاكافي ايمانه والشافعية لايقولون به فتجوز المنا كحة بين الحنفية والشافعية بلاشهة وأماالمعتزلة فقتضى الوجه حلمنا كحنهم لان الحق عدم تكفيرأ هل القبلة كاقدمنا نقله عن الائمة في باب الامامة وأفاد بحرمة نكاحهما حرمة وطبهما أيضا علك اليمين خلافالسعيدبن المسيب وجماعة لورود الاطلاق في سبايا العرب كاوطاس وغميرها وهن مشركات وعامةااهاماءمنعوامن ذلك للآية فاماأن يرادبالنكاح الوطءأ وكل منه ومن العقد بناء على انه مشترك فى سياق النفى أوخاص فى الضم وهوظاهر فى الامرين و يمكن كون سبايا أوطاس أسلمن وقيدنا بالمسلم لمافى الخانية وتحل المجوسية والوثنية لكل كافر الاالمرتد أه يعني بجوز تزوج اليهودي نصرانية أوبجوسية وعكسه جائز لانهمأهل الةواحدة من حيث الكفروان اختلفت نحامهم (قوله وحل تزوج الكتابية) لقوله تعالى والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب أى العفائف عن الزنابيا ماللندب لاان العفة فيهن شرط وعن ابن عمر إنهالاتحل لانهامشركة لانهم يعبدون المسيع وعزيرا وجل المحصنات في الآية على من أسلم منهن وللجمهوران المشرك ايس من أهل الكتاب العطف في قوله تعالى لم يكن الذين كفروامن أهرلالكتاب والمشركين والعطف يقتضي المغايرة وفي قوله تعالى لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهو دوالذين أشركوا وفى التبيين ثمكل من يعتقد ديناسماويا وله كتاب منزل كصحف ابراهيم وشيثوز بورداودفهومن أهل الكتاب فتجوزمنا كحتهموأ كلذبائحهم خلافا للشافعي فهاعدا الهو دوالنصارى والحجة عليه ماتلونا وفي فتح القد يرالكتابي من يؤمن بنبي ويقر بكتاب والسامريةمن اليهودأ طلق المصنف الكتابية هنا وقيدها في المستصفي بقوله قالوا هذايعني الحلاذالم يعتقد المسيح الهاأمااذا اعتقده فلاو يوافقه مافى مبسوط شيخ الاسلام ويجب أن لايا كلوا ذبائح أهل الكتاب اذا اعتقدوا ان المسيح اله وان عزيرا الهولا ينزوجو انساء هم قيل وعليه الفتوى وا كن بالنظر الى الدلائل ينيني انه يجوز الاكل والتزوّج اه وحاصله ان المذهب الاطلاق لماذكره شمس الائمة فى المبسوط من ان ذبيحة النصر الى حلال مطلقاسواء قال بثالث ثلاثة أولالاطلاق الكتاب هناوالدليل ورجحه ففتخ القدير بان القائل بذلك طائفتان من اليهود والنصارى انقرضوا لا كلهم معان مطلق لفظ المشرك اذاذ كرفي لسان أهل الشرع لاينصرف الى أهل الكتاب وان صح لغة في طائفة أوطوائف لماعهدمن ارادته بهمن عبدم الله غييره بمن لايدعى اتباع نبى وكتاب الى آخر ماذكره وفي معراج الدراية اختلف العلماء في ان افظ المشرك يتناول أهل الكتاب والاصحان اسم المشرك مطلقا لايتناوله للعطف فيالآية ثمالمشرك ثلاثة مشرك ظاهرا وباطنا كعبدة الاوثان ومشرك بإطنالاظاهرا كالمنافقين ومشرك معنى كاهل الكتاب ففي قوله سبحانه وتعالى عمايشركون المرادمطلق الشرك وكذافي قوله تعالى ان الله لا يغفر أن يشرك به فيتناول جيع الكفار وفي قوله ولاتنكحوا المشركات المرادبه المشرك ظاهراو باطناوهو الوثني فلايتناول أهل الكتاب والمنافقين اه وأطلقه أيضافشمل الكتابية الخرة والامة واتفق الائمة الاربعة على حل الحرة واختلفوا فى حل الامة كماسياً تي هـ نا والاولى أن لا يتزوج كتابية ولاياً كل ذبائحهم الالضرورة وفي الحيط يكره تزوج الكتابية الحربية لان الانسان لايأمن أن يكون بينهماولد فينشأ على طبائع أهل الحرب ويتخلق باخلاقهم فلايستطيع المسلم قلعه عن تلك العادة اه والظاهر انها كراهة تنزية لان المحريية

وحل تزوج الكتابية

لابد لهامن نهي أوما في معناه لانها في رتبة الواجب وفي الخانية تزوج الحربية مكروه فان خرجها الىدارالاســــلام بقي النــكاح اه وأشار المصــنف الى انه يحل وطءالــكتابية بملك اليمين وسيأتى ان الكتابية اذاتع جست فالهينفسخ نكاحهامن المسلم بخلاف اليهودية اذاتنصرت أوعكسهوذ كر الاسبيجابي ان للمسلم منع الذمية اذا تزوجها من الخروج الى الكنائس والبيع وايس له اجبارهاعلى الغسل من الحيض والجنابة وفى الخانية من فصل الجزية من السير مسلم له امر أة ذمية ليس له أن يمنعها من شرب الخرلان شرب الخر حلال عنده اوله أن يمنعها عن اتخاذ الخرف المنزل اه وهومشكل لانهوانكان حلالاعندهالكن رائحتها تضره فلهمنعها كمنع المسلمةمن أكل الثوم والبصل ولذاقال الكركى فى الفيض قبيل باب التيمم ان المسلم له أن يمنع زوجته الذمية من شرب الخر كالمسامة لوأ كات الثوم والبصل وكان زوجها يكره ذلك له أن يمنعها اه وهذاهو الحق كمالايخني (قوله والصابئة) أى وحل تزوجها اطلقه وقيده فى الهداية بقوله ان كانوايؤمنون بدين نى ويقرؤن بكتاب الله لانه ممن أهلاا كتابوان كانوايعبدون الكوا كبولا كتاب لهم لتجزمنا كتهم لانهم مشركون والخلاف المنقول فيه مجول على اشتباه مذهبهم فكل أجاب على ماوقع عنده وعلى هذا حل ذبيحتهم اه وصححه أيضافي غاية البيان وغيرهمن انهلاخ لاف بينهم في الحقيقة لكن ظاهر الهداية ان منع منا كخنهم مقيد بقيدين عبادة الكوا كبوعدم الكتاب فلوكانوا يعبدون الكواكب ولهم كتاب تجوزمنا كتهم وهوقول بعض المشايخ زعموا انعبادة الكواكب لاتخرجهم عن كونهم أهل الكتاب والصحيح انهمان كانوا يعبدونها حقيقة فليسوا أهل كتابوان كانوا يعظمونها كتعظيم المسامين للكعبة فهماهل كتاب كذافي المجتبي وفي الكشاف انهم مقوم عدلواعن دمن الهودية والنصرانية وعبدوا الملائكةمن صبااذاخر جمن الدين (قوله والمحرمة ولو محرما) أى حل تزوجها ولو كان الزوج محرما لحديث الجاعةعن ابن عباس انه عليه السلام تزوج ميمونة وهومحرم زاد البخارى وبنابها وهو حلال وماتت بسرف وامامارواه يزيدبن الاصم من انه تزوجها وهو حلل فليقوقو قهذا فالهما اتفق عليه الستة وحديث يزيدلم يخرجه البيخارى ولاالنسائي وأيضالا يقاوم بابن عباس حفظا واتقانا وقدأطال فى فتح القدير في وجوه ترجيه وذ كروا ترجيحه في الاصول من باب البيان في تعارض النفي والاثبات وامامارواه الجاعة الاالبخاري انهعليه السلام قال المحرم لاينكح ولاينكح فحمله المشايخ على الوطء فى الجلة الاولى فالمنه على الرجل وعلى التم كمين منه فى الجلة الثانية فالمنهى المرأة والتذكير باعتبار الشخص وكامة لافيه جازأن تكون ناهية ودخو لهاعلى المسند للغائب جائز عند دالحققين وان كان غيره أكثر وجازأن تكون نافية وفى النهاية والمعراج ان معنى الثانية لا يمكن المرأة من نفسه لنطاه كماهو فعل البعض فعل التذ كيرعلى حقيقته وان المنهي الرجل فيهما والياء مفتوحة في الجلة الاولى مضمومة في الثانيةمع كسرالكاف نفياللانكاح ومن فتحالكاف من الثانية فقد صحف وجوز في فتح القدير حل النكاح فيه على العقدويكون النهي فيه للكراهة جعابين الدلائل وذلك لان المحرم في شغل عن مباشرة عقودالانكحة لانه يوجب شغل قلبه وهومجمل قوله ولايخطب ولايلزم كونه عليه السلام باشره احدم شغل قلبه بخلافنا اه وحل فى غاية البيان قوله ولا يخطب على النهبي عن النماس الوطء توفيقابين الأحاديث (قوله والامة ولوكتابية) أى حل تزوجها خلافاللشافعي وأصله التقييد بالوصف والشرط فىقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولاأن ينكح المحصنات المؤمنات فماملك أيمانكم من فتياتكم المؤمنات والخللاف مبنى على مسئلة أصولية هي ان مفهوم الشرط والوصف هل يكون معتبرا ينتني ألحكم بانتفائه فقال الشافعي نعروقلنا لافصار الحل ثابتا فيهابا اعمومات مثل قوله فانكحوا

والصابثة والمحرمة ولومحرما والامة ولوكتابية

(قوله كنع المسلمة من أكل الثوم والبصل) مفاده ان له منعها من شرب الدخان المشهور في هذا الزمان حيث كان يضره بقوله ان كان الخي قال في المداية ليس في المهرما في المداية ليس تقييد الاطلاق ما في والخلاف المنقول الخي والخلاف المنقول الخي والخلاف المنقول الخي المنقول الخي المنقول الخي المنقول الخي المنقول الخي المنقول الخيرة والخلاف المنقول الخيرة والمنقول المنقول المنطق المنقول المنظول المنظول المنطق المنطق

والحرة على الامة لاعكسه ولوفى عدة الحرة وأربع من الحرائر والاماء فقط للحر (قوله و يجوزنكا حالحرة على الامة) كذافى بعض النسخ وفى بعضها نكاح المرأة وفى بعضها نكاح الامة وهوكذلك فى النهر ماطاب لكممن النساء وأحل لكم ماوراء ذلكم فلذلك جوزنا نكاح الاسة معطول الحرة ونكاح الامةالكتابية وتمامه في الاصول وعلى تقديرا عتبار مفهومهما فقتضاهما عدم الاباحة الثابتة عند وجودالقيدالمبيح وعدم الاباحة أعممن ثبوت الحرمة أوالكراهة ولادلالة للاعم على الاخص بخصوصه فيجوز ثبوت الكراهة عندعه مالضرورة وعندوجود طول الحرة كايجوز ثبوت الحرمة على السواء والكراهة أقل فتعينت فقلنابها وبالكراهة صرح في البدائع كذافي فتح القدير وقديقال مقتضاهم اعدم الحل لاعدم الاباحة وعدم الحلمدعاه والظاهر ان الكراهة في كلام البدائع تنزيهية فلم بخرج عن المباح بالكلية وان كان الترك راجاعلى الفعل نع عدم الاباحة أعممن الحرام والمكروه تحريماً والظاهرمن كلام الفقهاء ان المباح عندهم ماأذن الشارع في فعله لامااستوى فعله وتركه كما هوفى الاصول والخلف لفظى كماعرف في بحث الامر من البدائع وغيره (قوله والحرة على الامة لاعكسه) أى حل ادخال الحرة على الامة ولا يحل ادخال الامة على الحرة المتزوجة بنكاح صحيح للحديث لا تذكح الامةعلى الحرة وتنكح الحرةعلى الامة وهو باطلاقه حجةعلى الشافعي في تجو يزذلك للعبد وعلى مالك في تجويزه برضا الحرة ولان للرق أثرافي تنصيف النعمة على مانقرره في الطلاق ان شاء الله تعالى فيثبت بهحال المحلية في حالة الانفر اددون حالة الانضمام وتمامه في فتح القدير وفي الحيط ولا يجوز نكاح الامة على الحرة ولامعها و بجوز نـ كاح الحرة على الامة ومعها ولوتزوج أمة بغيراذن مولاها ولم يدخل بهائم تزوج حرة ثمأ جازالمولى لم يجز لان الكاح الامةار تفع بنكاح الحرة لان الملك والحل انمايشبت عند الأجازة فكان للاجارة حكم أنشاء المقد في حق الحسكم فيصير متزوجاً مة على حرة ولوتزوج ابنتها وهي حرة قبل الاجازة جازلان النكاح الموقوف عدم في حق المحل فلا يمنع نكاح غيرها اله قيد بالنكاح لانه يجوزله مراجعة الامة على الحرة لان الملك فيهاباق ذكره الزيلمي فى الرجعة وفى المحيط ولوتزوج أر بعامن الاماءو خسا من الحرائر في عقد صح نكاح الاماء لان النزوج بالخس باطل فلم يتحقق الجع فصح نكاح الاماء اه (قوله ولوفي عدة الحرة) أي لا يحل ادخال الامة في عدة الحرة أطلقه فأفاد انهلافرقأن تكون العدة عن طلاق رجعي أوبائن ولاخلاف في المنع في الاول لان المطلقة رجعيا زوجة وفى الثانى خلاف قالالا يحرم لان هـ ناليس بتز وج عليها وهو المحرم ولهذا الوحلف ان لا يتزوج عليم الم يحنث بهذا بخلاف تزوج الاخت في عدة الاخت من طلاق بأن فانه لا يجوزا جاعا والفرق للما ان المنوع في تلك الجع وقد وجدوهنا المنوع الادخال عليمالتنقيصها لا الجع والادخال للتنقيص ليس بموجو دفى المبانة وقال الامام انه حرام لان نكاح الحرة باق من وجه ابقاء بعض الاحكام فبني المنع احتياطا بخلاف اليمين لان المقصودان لايدخل غيرهافي قسمها كذافي الهداية وظاهره انه لوحلف لاينزوج عليها فطلقهارجعيا ثم تزوج وهي في العدة لايحنث أيضالانه لاقسم لها كالمبانة ذكره في البدائع اكمن علله في فتح القدير بان العرف لا يسمى متزوجا عليها بعد الابانة وهو يفيد الحنث في الرجعي وهوالظاهرلان النكاح قائم فيممن كلوجه أطلق فى الامة فشمل المدبرة وأم الولد والمكاتبة لانها كافى الصحاح خلاف الحرة وقيدنا نكاح الحرة بالصحيح لان نكاحها الفاسد ولوفى العدة والمعتدة عن وط، بشبهة لا يمنع نكاح الامة لعدم اعتباره (قوله وأربع من الحرائر والاماء) أى وحل تزوج أربع لاأ كثرلقوله تعالى فانكحوا ماطاب لكمن النساء مثني وثلاث ورباع اتفق عليه الائمة الاربعة وجهور المسلمين ولااعتبار بخلاف الروافض ولاحاجة الى الاطالة فى الردعليهم قال القاضى البيضاوى مثنى والاثور باع معدولة عن أعداد مكررة هي ثنتين ثنتين والاث الاث وأر بع أر بع وهي غير منصر فة للعدل والصفة فانها بنيت صفات وان كانت أصوط عالم تبين لها وقيل لتكرار العدل فانهامعد ولة

باعتبار الصيغة والتكرير منصوبة على الحال من فاعل طاب ومعناها الاذن لكل نا كحير يدالجم أن ينكح ماشاءمن العددالمذ كورين متفقين ومختلفين كقوله اقتسموا هذه البدرة درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة ولوأ فردكان المعنى يجو يزالجع بين هـ نده الاعداددون التوزيع ولوذ كرت بأو لذهب تجويز الاختلاف فى العدد اه وفى فتح القدير وحاصل الحال ان حل الواحدة كان معلوما وهذه الآية لبيان حل الزائد عليهاالى حدمعين مع بيان التخيير بين الجع والتفريق فذلك وانما كان العدد في الآية مانعا من الزيادة وان كان من حيث هوعد دلا عنعهالوقوعه حالاقيدا في الاحلال قيد بالتزوج لان له التسرى بماشاء من الاماء لاطلاق قوله تعالى أوماملكت ايمانكم وفى الفتاوى رجل لهأر بع نسوة وألف جارية وأرادأن يشترى جارية أخرى فلامه رجل يخاف عليه الكفر اه ولمأرحكم مااذا أرادأن يتزوج على امرأته الاخرى فلامه رجل وينبغى أن لا يخاف عليه الكفر لماان في تزوج الجعمن النساءمشقة شديدة بسبب وجوب العدل بينهن ولذاقال تعالى فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة بخلاف الجعمن السرارى فانه لاقسم بينهن مع انهم قالوا اذا ترك النزوج على امرأته كيلايد خل الغم على زوجته التي عنده كان مأجورامع انه لاينبني اللوم على شئ من ذلك اقوله تعالى والذين هم لفروجهم مافظون الاعلى أزواجهم أوماملكت أيمانهم فانه-م غيرماوه بين (قوله واثنتين للعبد) أى وحل تزوج اثنتين له حرتين كانتاأ وأمتين ولايجوزأ كثرمنه في النكاح لاجاع الصحابة ولان الرق منصف نعمة وعقو بةأطلق فى العبد فشمل المدبر والمكاتب وقيد بالتزوج لانه لا يحل له التسرى ولاأن يسريه مولاه ولايلك المكانب والعبدشيأالاالطلاقذ كرهالاسبيجابي وحاصله انالحل منحصرفى عقد النكاح وملك المين ولم يكن الثاني للعبد لانه لا علك وان ملك فانحصر حدله في عقد النكاح (قوله وحبلى من زنالامن غيره) أى وحل تزوج الحبلى من الزناولا يجوز تزوج الحبلى من غير الزناأ ما الاول فهوقو لهماوقالأبو يوسف هوفاسد قياساعلى الثاني وهي الحبلي من غيره فان تزوجها لايصح اجماعا الحرمة الحل وهذا الحل محترم لانه لاجناية منه ولهذالم يجز اسقاطه ولهاانهامن الحلات بالنص وحرمة الوطء كيلالايسق ماءه زرع غيره والامتناع فى ثابت النسب لحق صاحب الماء ولا حرمة للزانى ومحل الخلاف تزوج غيرالزاني أمانزوج الزاني لها فجائزاتفاقا وتستحق النفقة عندالكل و يحل وطؤها عند الكل كمافى النهاية وقيد بالتزوج لان وطأها حرام اتفاقا للحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقينماء وزرعف يره فان قيل فم الرحم ينسد بالحبل فكيف يكون ستى زرع غيره قلنا شعره ينبت من ماء الغـ بركذا في المعراج وحكم الدواعي على قولهما كلوطء كما في النهاية وذ كرالتمر تاشي انهالانفقة لها وقيل لهاذلك والاول أوجه لان المانع من الوطء من جهتها بخلاف الحيض فانهساوى كذافى فتنح القديروأطاق فى قوله لامن غيره فشمل الحامل من حربى كالمهاجرة والمسبية وروى عن أبي حنيفة صحة العقد كالحامل من الزنا وصحح الشارح المنع وهو المعتمد وفى فتح القديرانه ظاهر المذهب وشمل أم الولد فاوزوج أمولده وهي حامل منه فالنكاح باطل لانها فراش لمولاها حيث يثبت نسب ولدهامنه من غيردعوى فاوصح النكاح لحصل الجع بين الفراشين الاأنه غيرمتا كدحتي ينتفي الولدبالنفي من غيرلعان فلايعتبرمالم يتصل به الحل كذافي الهداية وظاهره ان المولى اعترف بان الحل منه لانه قال وهي حامل منه فلذالم يكن تزويجه اياها نفياللولد دلالة لان الصريح بخـ الافه فاولم يعترف به وزوجهاوهى حامل ينبغى أن يجوزالنكاح ويكون نفياد لالةفان النسب كاينتني بالصريح ينتني بالدلالة بدليلمسئلة الامةجاءت بأولاد ثلاثة فادعى المولى أكبرهم حيث يثبت نسبه وينتني نسب غيره بدلالة اقتصاره على البعض كما في فتح القدير (قوله والموطوعة بملك) أي حل تزوج من وطنها المولى علك يمين

وثنتين العب وحبلى من زنالامن غيره والموطوءة علك عنن

(قوله وينبغي أن لايخاف عليه الكفرالخ) قالافي النهر الدليل المقتضى للحوق الاماء مع الزوجات واحدفانى وقع الفرق بينها ومافرق به من أن في الجع بين الحرائر مشقة سبب وجوب العدل بينهما يخلاف الجع بين السرارى فأنه لاقسم بينهن عالااثرله مع النص (قوله بدليل مسئلة الامةالخ) قال المقدسي فيما نقل عنم أقول الفرق بينهما ان الحليخي أمره فرعا يكون تزو يجهابناء منه على عدمه بل فى ذلك الزمان قديجهل الحسكمفي ذلك أيضااللهم الاان يقيد بالظهور والعملم فتأمل

وأفادانه يحلله وطؤهامن غيراستبراء وهوقو طماوقال محدلاأحبأن يطأهاحني يستبرثها لانهاحتمل الشغل بماء المولى فوجب التنزه كافى الشراء ولهماان الحسم بجواز النكاح امارة الفراغ فلايؤم بالاستبراء لااستحباباولاوجو بابخلاف الشراء لانه يجوزمع الشغل كذافى الهداية وذكرفي النهاية انه لاخلاف بينهم فى الحاصل فان أباحنيفة قال الزوج أن يطأها بغير استبراء واجب ولم يقل لا يستحب ومجد لم يقل أيضاهو واجبول كنه قال لاأحب له أن يطأها اه وفيه نظر لان مافى الهداية من قوله لا يؤمر به لااستحباباولاوجو بايأبي هذا الجلولم يذكرالمصنف استبزاء المولى وفي الهداية عليه أن يستبرئها صيانة لمائه وظاهره الوجوب وجله فى النهاية والمعراج على الاستعباب دون الختم وفى الذخيرة واذاأراد الرجلأن يزوج أمتهمن انسان وقد كان يطؤها بعض مشايخنا فالوا يستحب لهأن يستبرئها بحيضة ثم يزوجها كالوأراد بيعاوالصحيح انهههنا يجب الاستبراء واليهمال شمس الائمة السرخسي اه وقد جعل الوجوب فى الحاوى الحصيرى قول مجداً طاقى فى الموطوءة بالملك فشمل أم الولد مالم تكن حبلى منه كاقدمناه (قوله أوزنا) أى وحل تزوج الموطوء قبالزناأى الزانية لورأى امرأة تزنى فتزوجها جازوللزوج أن يطأها بغيراستبراء وقال مجد لاأحباله أن يطأهامن غيراستبراء وهذاصر يج فى جو از تزوج الزانية وأماقوله تعالى الزانية لايذ كمحها الازان أومشرك وحرم ذلك على المؤمنين فنسوخ بقوله تعالى فانكحوا ماطاب لهم على ماقيل بدليل الحديث ان رجلاأتي الني صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله ان امرأتي لاتدفع يدلامس فقال عليه السلام طلقها فقال انى أحبها وهى جيلة فقال عليه السلام استمتع مهاوفى المجتىمن آخوا لخظر والاباحة لايجب على الزوج تطليق الفاجرة ولاعليها تسريح الفاجر الااذاخافاأن لايقيا حدودالله فلا بأسان يتفرقا اه (قوله والمضمومة الى محرمة)أى وحل نكاح امرأة محللة ضمت الى امرأة محرمة كأن عقد على امرأتين احداهم الحرمة أوذات زوج اووثنية بخلاف مااذاجع بين حروعبدفى البيع حيث لايصح فى العبد لان قبول العقد في الحرشرط فاسد في بيع العبدوهذا المبطل يخص المحرمة والنكاح لايبطل بالشرط الفاسد (قوله والمسمى لها) أى جيع المسمى للحلة المضمومة الى محرمة عند أبى حنيفة نظراالى انضم الحرمة فى عقد النكاح لغو كضم الجدار لعدم المحلية والانقسام من حكم المساواة فى الدخول فىالعقدولم يجب الحدبوطءالحرمة لان سقوطهمن حكم صورة العقدلامن حكم انعقاده فايس قوله بعدم الانقسام بناءعلى انعدم الدخول فى العقدمناف لقوله بسقوط الحدلوجو دصورة العقد كاقد توهم كالايخفي وعندهما يقسم على مهرمثلهما كأن يكون المسمى ألفاومهر مثل المحرمة ألفان والحللة ألف فيلزم ثلاث مائة والاثوالاث والأنون والشدرهم للمحللة ويسقط الباقى نظر الحائن المسمى قو بل بالبضعين فينقسم علمهما كالوجع بين عبدين فاذاأ حدهمامد روكااذا خاطب امرأتين بالنكاح بألف فأجابت احداهما دونالا خرى وأجيب عن الاول بأن المد برمحل في الجلة الكونه مالا فدخل تحت الانعقاد فانقسم بخلاف المحرمة لعدم المحلية أصلاوعن الثانى بأنهما استويافى الدخول تحت الايجاب للمحلية فانقسم المهرعليهمافترجح قوله على قو لهماوأ وردعلى قولهمالودخل بالمحرمة فان فيمروا يتين فى رواية الزيادات يلزمه مهر مثلها لايجاو زبه حصتها من المسمى ومقتضاه الدخول فى العقد والالوجب مهر المثل بالغاما بلغ وجوابهان المنعمن الجاوزة على ماخصهامن المسمى يحصل بمجر دالتسمية ورضاها بالقدر المسمى

لابانعقاد العقدعليهاودخو لهاتحته وذلك موجود فى المحرمة وفى رواية أخرى بجب مهرالمثل بالغاما بلغ وهوالاصح كمافى المبسوط ومقتضاه الدخول فى العقدوقدقال بعدمه وهو يقتضى أجنبيتها عنه فلا يجب

لانهااليست بفراش اولاهالانهالوجاء تبولدلايثبت نسبهمن غيردعوى فلايلزم الجع بين الفراشين

أوزناوالمضمومة الى محرمة والمسمى لها

(قوله وجوابه ان المنعمن المجاوزة الى آخر كلامه) لم يتضح لناالمرام في هذا المقام فعليك بالتأمل والمراجعة

الموقث الشهود وتعيين المدة قالف الفتح ولاشك انەلادلىل لمۇلاء عالى تعيين كون نكاح المتعة الذى أباحه صلىاللة نعالى عليه وسلم محرمه هوما اجتمع فيهمادة متع للقطع من الآثار بان المتحقق ليس الاالهأذن الممفى المتعة وليس معنى هاذا ان من باشر هاذا المأذون فيسه يتعين عليه أن يخاطبها بلفظ التمتع ونحوه لماعرف من ان اللفظ انما يطلق ويراد وبطل نكاح المتعة والموقت وله وطء امرأة ادعت عليه الهتزوجها وقضى بنكاحها بينة ولم يكن تزوجها

معناه فاذا قال عتموا من هذه النسوة فليس مفهومه قولوا أتمتع بك بلأوجدوا المشهوران بوجد عقدا على امرأة الى آخ مايأتي (قوله فيدخل فيهماعادة المتعة والنكاح الموقت أيضا)قلت عمايؤ بدهـ ندا التحقيق مافي الخانية ولو قال تزوجتك شهرا فرضيت عندنا يكون متعــة 'ولا يكون نــكاحا وقال زفررجمه الله يصح النكاح ويبطل الشرط (قوله وذ كر المصنف في

مهرالمثل لانهفرع الدخول في عقد فاسدوجوا به ان وجو به بالعندرالذي وجب به درء الحدوه وصورة العقه وأورد على قولهماأيضا كيف وجب لهاحصتها من الالف بالدخول وهو حكم دخو لها فى العقد تم بجب الحدولا بجتمع الحدوالمهر ولامخاص الابتخصيصهما الدعوى فيجب الحدلانتفاء شبهة الحل والمهرللانقسام بالدخول فى العقد (قوله وبطل نكاح المتعة والموقت) وفرق بينهما فالنهاية والمعراج بإن يذكرفي الموقت لفظ النكاح أوالنزو يجمع التوقيت وفي المتعة لفظأ تمتع بك أواستمتع وفي العناية بفرق آخران الموقت يكون بحضرة الشهودويذ كرفيهمدة معينة بخلاف المتعةفانه لوقال أتمتع بكولميذ كرمدة كانمتعة والتحقيق مافى فتح القديران معنى المتعةعقد على امرأة لايراد بعمقاصدعقدالنكاح من القرار للولدوتر بيته بل اماالى مدةمعينة ينتهى العقد بانتهائها أوغيرمعينة بمعنى بقاء العقدمادام معهاالي أن ينصرف عنها فيدخل فيه عادة المتعة والنكاح الموقت أيضافيكون من افرادالمتعة وانعقد بلفظ التزويج وأحضر الشهودالي آخرماذ كره وقد نقل في الحداية اجاع الصحابة على حرمته وانها كانت مباحة مم نسخت وفي صيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم كنت أذنت الم فى الاستمتاع بالنساء وقد حرم الله ذلك الى يوم القيامة والأحاديث فى ذلك كثيرة شهيرة ومانقل عن ابن عباس من اباحتها فقد صحر جوعه ومافى الهداية من نسبته الى مالك فغلط كاذ كره الشارحون فيننذ كانزفرالقائل بأباحة الموقت محجو جابالاجاع لماعامت ان الموقت من افراد المتعة قالوائلائة أشياء نسخت مرتين المتعة ولحوم الجر الاهلية والتوجه الى بيت المقدس أطلق في الموقت فشمل المدة الطويلة أيضا كان يتزوجها الى مائتي سنة وهوظاهر المذهب وهو الصحيح كمافي المعراج لانالتأقيت هوالمعين لجهةالمتعة وشملالمدةالمجهولةأ يضاوقيد بالموقت لانه لوتزوجها على أن يطلقها بعدشهر فانهجائز لان اشتراط القاطع يدل على انعقاده مؤ بداو بطل الشرط كمافى القنية ولو تزوجها وفى نيتهان يقعدمعهام دةنواها فالنكاح صحيح لان التوقيت انما يكون باللفظ قالوا ولابأس بتزوج النهاريات وهوأن يتزوجها ليقعدمعها نهارادون الليل وينبغىأن لا يكون هانا الشرط لازما علم اولهاأن تطلب المبيت عندهالي اللاعرف فى باب القسم (قوله وله وطءامرأة ادعت انه تزوجها وقضى بنكاحها ببينةولم يكن تزوجها) وهذاعنه أبى حنيفةوقالا ليسله وطؤهالان القاضي أخطأ الحجة اذالشهود كذبة فصاركما ذاظهرانهم عبيدأ وكفارولاني حنيفة ان الشهود صدقة عنده وهو الحجة لتعذرالوقوف على حقيقة الصدق بخلاف الكفروالرق لان الوقوف علمهما متيسرفاذا ابتني القضاء على الحجة وأمكن تنفيذه بإطنابتقديم النكاح نفذ قطعاللمنازعة بخلاف الاملاك المرسلة لان فى الاسباب تزاحا فلاامكان وهذه المسئلة فردمن افراد المسئلة الآتية فى كتاب القضاء وهى ان القضاء ينفذ بشهادة الزورظاهراو باطنا فىالعقودوالفسو خ وكمايجوزله وطؤها بجوز لهمأتمكينه منه وكذالوادهى عليهاالنكاح فكمه كذلك وكذالوقضى بالطلاق بشهادة الزور مع علمها حلالما التزوجبا خربعد العدة وحلالشاهد تزوجها وحرمت على الاول وعندأى يوسف لاتحل الاول ولالاثاني وعندمجدتكل للاولمالم يدخل بهاالثاني فاذادخل بهاحرمت عليه لوجوب العددة كالمنكوحة اذا وطئت بشبهة وأشار بقوله وقضى بنكاحهالى اشتراط أن تكون محلا للانشاء حتى لوكانت ذات زوجاً وفي عدة غيره أومطلقة منه ثلاثا لا ينفذ قضاؤه لانه لا يقدر على الانشاء في هـنه الحالة واختلفوا في اشتراط حضورااشهو دعند قوله قضيت فشرطه جماعة للنفاذ باطناعند ووذ كرالصنف فى الكافى انه أخذبه عامة المشايخ وقيل لايشة برط لان العقد ثبت مقتضى صحة قضائه فى الباطن وماثبت مقتضى صحة الغير لايثبت بشرائطه كالبيع فى قوله أعتق عبدك عنى بالف وذ كرفى فتح القديران الاوجه عدم

الاستراط و يدل عليه اطلاق المتونوذ كرالفقيه أبوالليث ان الفتوى على قوطها في أصل المسئلة أعنى عدم النفاذ باطنافياذ كروفى فتح القدير والنهاية وقول أفي حنيفة أوجه وقد استدل له بدلالة الاجاع على ان من اشترى جارية ثما دعى فسخ يمها كذبا وبرهن فقضى به حل للبائع وطؤها واستخدامها مع علمه بكذب دعوى المشترى مع انه يمكنه التخلص بالعتق وان كان فيه اتلاف ماله فانه ابتلى بامي بن فعليه أن يختار أهو نهما وذلك ما يسدله فيه دينه اه ولا يخفى أنه لا يلزم من القول بحل الوطء عدم المعاف أنه المنازعة والفسو خ العتق والنسب وقد وقعت اطيفة هي ان بعض المغار بة بحث مع الا كل بانه يمكن قطع المنازعة بالطلاق فاجابه الا كل ماتر بد بالطلاق الطلاق المشروع أوغيره لاعبرة بغيره والمشروع يستلزم المطلوب اذلا يتحقق الافى نكاح صبيح وتعقمه تأميذه عمر قارئ الهداية بانه جواب غير صحيح لان له المطلوب اذلا يتحقق الافى نكاح صبيح وتعقمه تأميذه عمر قارئ الهداية بانه جواب غير صحيح لان له أمام بان الحق التفصيل وهوان الطلاق المذكور يصلح سببالقطع المنازعة ان كانت هي المدعية انبعك الموطؤها ذلك وأمااذا كان هو المدعى فلا يمكنها التخاص منه فلم يكن لقطع المنازعة ان كانت هي المدعية ليفيد انه يحل له وطؤها وان أمكنه طلاقها ليفيد انه لاعبرة بالطلاق كاهو المنه ما الذاكات هي المدعية ليفيد انه يحله وطؤها وان أمكنه طلاقها ليفيد انه لاعبرة بالطلاق كاهو المنه موالة تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمات وان أمكنه طلاقها ليفيد انه لاعبرة بالطلاق كاهو المنه والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمات وان أمكنه طلاقها ليفيد انه لاعبرة بالطلاق كاهو المنه والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمات والاكفات والاكفات المنافقة والمات والاكفات والاكفات والاكفات والاكفات والاكفات والكرب والمات والمات والله كفات الماته والماته والله كفات والاكفات والاكفات والاكفات والماته والماته والكرب والماته والاكفات والاكفات والكرب والماته والاكفات والاكفات والاكفات والاكفات والمات والماته والم

شروع في بيان ماليس بشرط اصحة النكاح عند ناوهو الولى ولهمعني لغوى وفقهي وأصولى فالولى فى اللغة خلاف العدووالولاية بالكسر السلطان والولاية النصرة وقال سيبو يه الولاية بالفتح المصدر والولاية بالكسرالاسم مثل الامارة والنقابة لانهاسم لماتو ليته وقت به فأذا أرادوا المصدر فتحوا كذا فى الصحاح وفى الفقه البالغ العاقل الوارث فرج الصدى والمعتوه والكافر على المسلمة وفي أصول الدين هوالعارفباللة تعالى وباسهامه وصدفاته حسبها يمكن المواظب على الطاعات المجتذب عن المعاصي ألغدير المنهمك في الشهوات واللذات كمافي شرح العقائد والولاية في الفقه تنفيذ القول على الغيرشاء أوأى وهى في النكاح نوعان ولاية ندب واستحباب وهي الولاية على العاقلة البالغة بكرا كانت أوثيبا وولاية اجباروهي الولاية على الصغيرة بكرا كانتأ وثيباوكذا الكبيرة المعتوهة والمرقوقة وتثبت الولاية باسباب أربعة بالقرابة والملك والولاء والامامة والاكفاء جع كفء وهو النظير كمافى المغرب وسيأتى بيانه (قوله نفذ نكاح حرة مكلفة بلاولى) لانها تصرفت في خالص حقها وهي من أهله لكونها عاقلةبالغة ولهمندا كان لهماالتصرف فيالمال ولهمااختيار الازواج وانمايطالب الولى بالتزويج كيلا تنسب الى الوقاحة ولذا كان المستحب فحقها تفويض الامر اليه والأصل هنا انكل من يجوز تصرفه فى ماله بولاية نفسه يجوزنكا حه على نفسه وكل من لا يجوز تصرفه فى ماله بولاية نفسه لا يجوز اكاحه على نفسه و بدل عليه قوله تعالى حتى تذكح أضاف النكاح البهاومن السنة حديث مسلم الامأحق بنفسهامن وايهاوهيمن لازوج لحأ بكرا كانتأ وثيبافافادان فيهحقين حقه وهومباشرته عقدالنكاح برضاها وقدجعله أحق منه ولن تكون أحق الااذاز وجت نفسها بغير رضاه وأمامارواه الترمذى وحسنها يماام أة نكحت بغيراذن وليها فنكاحها باطل وماروا هأبو داود لانكاح الابولى فضعيفان أومختلف فى صحتهما فلن يمار ضاالمتفق على صحته أوالاول مجول على الامةوا لصغيرة والمعتوهة أوعلى غييرالكف والثائي مجول على نغى الكمال أوهى ولية نفسها وفامدته نغي نكاح من لاولاية له كالكافر للمسلمة والمعتوهة والامة كلذلك الدفع التعارض مع ان الحديث الاول عجة على من لم يعتبر

﴿باب الاولياء والاكفاء)، نفذ نكاح حرة مكافة بلاولى

(قولهمع اله يمكنه التخاص بالعتق) قديقال ان العتق فرع عن ثبوت الملك فان كان ثابتا فـ الاحاجـة الى العتق والافلايجيديه نفعا تأمل (قولهولايخــفي اله لايلزمالخ) راجع لاصل المسئلة لالمافي الفتح (قوله ولذاصر حالمدنف الخ) قال فى الرمن أقول فى توجيه ذلك وجه وجيه وهوان الطلاق تعلق بهلزوم المهر فاذاشهدواعليه عهركثير وعلقأ كثرهأ وكامبالطلاق بانكان لهارغبة فى الاقامة معهكان لهمانع من الطلاق قوى لاسمااذا كان فقيرا جدا اه وحاصلهان الطلاق قدلا يكون طريقاالى قطع المنازعة وان كانت هي المدعية

﴿باب الاولياء والاكفاء﴾ (قوله و في الفقه البالغ العاقل الوارث) اعترضه الرملي بان ذكر الوارث عالا ينبغي فان الحاكم ولي وليس بوارث

ولانجبربكر بالغـة عــلى النـكاح

(قولەرىنېـغى أنلايكنى الخ) نقله عنه في النهر وأقره وقال الرملي سيأتى فى شرح قوله وان استاذنها الخنقلا عن الظهيرية وهذا كلهاذا لم تفوض الامر اليه أمااذا فوضت بان قالت أنار اضية عاتفعله أنت بعدقولهان أقوامك نخطبونك أوزوجني من تختاره ونحوه فهو استئذان محميح اله فيه لايشةرط العسلم بالزوج ومقتضاه ان الولى لوقال أناراض عاتفعلين أوزوجي نفسك عن تختارين ونعوه انهيكني وهو ظاهراذقيد فوض الامر البها تفعل ماشاءت ولانه من باب الاسقاط فيصح وكلام الظهرية كالصريح فيه (قوله لاتساوى المهر)قال الرملي قيديه لانهااو ساوته جازلانه شراء الاب للابن عثلالقيمة

عبارة النساء في النكاح فان مفهومه انها اذا نكحت بأذن وايها فنكاحها صحيح وهم لا يقولون به وأماقوله تعالى ولا تعضاوهن أن ينكحن أزواجهن فالمراد بالعضل المذع حسابان يحبسهاني بيت ويمنعها منأن تتزوج كمافى المبسوط أنكان نهياللا ولياء لاالمنع عن العقد بدليل أن ينكحن حيث أضاف العقداليهن وان كاننهياللازواج المطلقين عن المنع عن التزوج بعد العدة كافي المعراج بدليل انه قال في أول الآية وإذا طلقتم النساء فلم يكن ججة أصلاقيد مبالحرة احترازا عن الامة والمدبرة والمكاتبة وأم الولدفانه لأيجوز نكاحهن الاباذن المولى وقيده بالكافة احترازاعن الصغيرة والمجنونة فانه لابنعقد الكاحهماالابالولى وأطلقهافشمل البكر والثيب وأطلق فشمل الكفء وغيره وهاداظاهر الرواية عن أبي حنيفة وصاحبيه اكن للولى الاعتراض في غير الكفء وماروى عنهما بخيلافه فقد صح رجوعهمااليه وروى الحسين عن الامام انه ان كان الزوج كفأ نفذ نكاحها والافلم ينعقد أصلاوفي المعراج معز يالى قاضيخان وغيره والمختار للفتوى في زماننار واية الحسن وفي الكافي والذخيرة وبقوله أخذ كثير من المشايخ لانه ليس كل قاض يعدل ولا كل ولى يحسن المرافعة والجثو بين بدى القاضى مذلة فسدالباب بالقول بعدم الانعقادأ صلاقال صدر الاسلام لوزوجت المطاقة ثلاثا نفسهامن غير كفء ودخل بهاالزوج مطلقها لاتحل للزوج الاول على ماهو الختاروفي الحقائق هذا يجب حفظه المشرة وقوعه وفي فتح القدير فان المحلل في الغالب يكون غير كفء وأمالو باشر الولى عقد المحلل فانها تحل للاول اه وسيأتى فى الكفاءة ان كثيرامن المشايخ أفتو ابظاهر الرواية وهـ نا كاهاذا كان الماأولياء أمااذالم يكن لهاولى فهو صحيح مطلقا اتفاقا ولايخفى انه لايشترط مباشرة الولى للعقد لان رضاه بالزوج كاف الكن لوقال الولى رضيت بتزوجهامن غيير كفء ولم يعلم بالزوج عيناهل يكفي صارت حادثة للفتوى وينبدني أن لا يكني لان الرضابالجهول لايصح كاذكر وقاضيخان فى فتاواه فى مسئلة مااذا استأذنهاالولى ولم يسم الزوج فقال لان الرضابالجهول لايتحقق ولمأره منقولاصر يحاوسيأتي تعامه في المفاء ذان شاء الله تعالى (قوله ولا تجبر بكر بالغة على النكاح) أى لا ينفذ عقد الولى عليها بغير رضاهاعندناخ الافاللشافعي لهالاعتبار بالصغيرة وهذالانهاجاهلة بأمرالنكاح لعدم التجربة وطذايقبض الابصداقهابغير أمرهاولناانهاحة مخاطبة فلايكون للغيرعلهاولاية والولاية على الصغيرة لقصور عقلها وقدكل بالبلوغ بدليل توجه الخطاب فصار كالغلام وكالتصرف في المال وانماعاك الابقبض الصداق برضاها دلالة فيبرأ الزوج يالدفع اليه ولهذالا يملك معنهها والجد كالاب كمافى الخانية وزادنى جوامع الفقه القاضي وجعله كالابوق المبسوط بخلاف سائر الأولياء ليس لهم حق قبض مهرها بدونأم هالانهمعبر وكالانتوجه المطالبة عليه بتسليم المعقود عليه لا يكون اليه قبض البدلو بخلاف سائر الديون فان الاب لا علك قبضها كافى المجتى وهذا كاماذاقيض الاب المسمى قال فى الظهيرية رجل تزوج امرأة بكرابالغة على مهرمسمي ودفع الى أبيهامهر هاضيعة فلما بلغها الخبر قالت لاأرضى عافعل الاب ينظران كان فى بلدة لم يجر التعارف بدفع الضيعة في المهرلم يجز لان هـ فاشراء والباوغ قاطع للولايةوان كان فى بلدة جى التعارف بذلك جازلان هذا قبض الهروان كانت البنت صغيرة فأخذ الابمكان المهرضيعة لاتساوى المهرفان كانفى بلدجرى التعارف بذلك جاز والافسلا اه زادفى الذخيرة وعليه الفتوى وفيهاأ يضاوليس للاب قبض ماوهبه أوأهداه الزوج للبكر البالغة قبل الدخول حتى لوقبضها بغيراذنها كان للزوج الاسترداد اه وأماقبض مهرا اصغيرة فللاب والجدوالوصى دون سائر الاولياء ولوأمافاو دفعه الى أمهافان وصية برئ والاخيرت بعد بلوغها بين أخذهامنه أومنها ولهأن يرجع على الامان أخنت منهالبنت كافى الحيط وغيره وللاب والجد المطالبة بهوان كانت صغيرة

(قوله والقاضى كالاب الااذازفت) قال الرملي أى بالزفاف الى الزوج تنقطع ولاية القاضى عن قبض المهر واسترداد الصغيرة بخلاف غيره من الاولياء فان لهم حق استرداد هاالى منزله اومنعها من الزوج حتى يدفع مهر هاالى من له حق قبض كاف جامع الفصولين وغيره واذازفت الكبيرة انقطع الاب عن قبض المهروان كانت بكر ا (قوله والافقبول) أى وان لم تكن ثيبا بالغة فاقراره

مقبول و تحت هذا ثلاث صور بان كانت بكرابالغة قال فى البزازية أقرالاب بقبض الصداق ان بكرا كانت وقته صغيرة مطلقا ففي هذه الثلاثة يقبل وظاهر كلام البزازية انه لا يقبل فى الثيب الصغيرة لجعله فى الدار على البكارة والثيوبة

فان اســـتأذنها الولى فسكتت أوضحكت أو زوجها فبلغها الخــبر فسكتت فهواذن

قال الرملي وفي جامع الفصولين والحق أن يجعل الصغر مدارالحكم اه والاكترعلى ادارة الحكم على البكارة والثيو بةالا في الثيب الصفيرة فان الحكم فيها كالصغيرة البكر وقدنقله في جامع الفصولين عن فتاوى رشيدالدين وعن الجامع والفتاوى ونقلههناعن الذخيرةفان تقييده بالثيب البالغة يفيدان البكر البالغة للرب ولاية قبض صداقها وهوالذى قدمه فى مدرالمقولة ومشله في

لابستمتع بهابخالاف النفقة والقاضي كالاب الااذازفت وليس لاحد قبض مهر الثيب البالغة فاواختلف الابوالزوج فى الدخول فأنقول للرب و يحلف على نفى العمل ان لم تعمرف المرأة به وله تحليفها أيضا على انه لم يدخل بها كافى الذخيرة واقرار الاب بقبض الصداق عندانكارها وعدم البينة غيرمقبول انكانت وقته ثيبابالغة والافقبول واقراره انهقبضه وهي صغيرة مع انكارها وعدم البيان غيرمقبول انكانت وقته بالغة والافقبول وترجع على الزوج وليس للزوج أن يرجع على الاب الااذاشرط براءته منَ الصداق وقت القبض كما في فتح القدير وغيره وفي الذخيرة والحيكم فما بين الوكيل والمدين ورب الدين في مثل هذا نظيرا لحلم فها بين الاب والمرأة والزوج اه وفي المحيط رجل قبض مهرا بنته من الزوج ثمادعى عليه الردثانياان كانت المرأة بكر الم يصدق الابيينة لان له حق القبض وليس له حق الردوان كانت ثيبا صدق لانه ليس له حق القبض فاذا قبض بأمر الزوج كان أمانة للزوج عنده فيصدق في رد الامانة عليه كالمودع اذا قال رددت الوديعة اه وفي الذخيرة للاب الخاصمة مع الزوج في مهر البكر البالغة كالهأن يقبضه ولايشة رط احضار المرأة للاستيفاء عندنا خلافا لزفرفان قال الزوج للقاضي مرالا بفليقبض المهرمني وليسلم الجارية الى فان القاضي يقول له اقبض المهر وادفعها اليه فان امتنع الاب، ن ذلك ليس على الزوج دفعه اليه ولوقال الاب ليست في منزلى ولا أعرف مكانها فليس على الزوج دفعه أيضا وان قال الابهى في منزلى واعاأ قبض المهروأجهزها به وأسلمها اليه فالقاضي يأمرالزوج بالدفع اليه فانطلب الزوج كفيلابالمهر فالقاضي يأمرالاب بكفيل بالمهر فاذا أتى بكفيل أمر الزوج بدفع المهر فان سلم البنت اليه برئ الكفيل وان عز عن ذلك توصل الزوج الى حقه بالكفيل فيعتدل النظرمن الجانبين وهكذا كان يقول أبو بوسف أولا ممرجع وقال القاضى بأمرالاب أن يجعل المرأة مهيأة للتسليم و بحضرها ويأمر الزوج بدفع المهر والاب بتسليم البنت فيكون دفع الزوج المهرعذ دتسليمها نفسها الى الزوج لان النظر لا يحصل للزوج بالكفالة لانهلايصل الى المرأة لامحالة بالكفالة واعاالنظر في تسليم المهر بحضرتها قال الخصاف وهذا أحسن القولين اه وفي الخلاصة الاب اذاجعل بعض مهر البنت آجلا والبعض عاجلا ووهب البعض كماهو المعهود تمقال ان لم تجز البنت الهية فقد ضمنت من مالى ان أؤدى قدر الهبة لا يصح هذا الضمان اه (قوله وان استأذنها الولى فسكت أوضحكت أوزوجها فبلغها الخيبر فسكتت فهواذن) لقوله عليه الصلاة والسلام البكر تستأم في نفسها فان سكتت فقدرضيت ولان حيثية الرضافيده راجخة لانها تستحى عن اظهار الرغبة لاعن الردوالضحك أدل على الرضامن السكوت والاصل ان سكوت البكر للاستماروكالةوللعقداجازة كاذكره الاسبيجابي فالاذن في عبارة المختصر مشترك بين الوكلة والاجازة ففى المسئلة الاولى توكيل وفى الثانيــة اجازة ويتفرع على كونه توكيلا ان الولى لواســــــ أذنها فى رجل معين فقالت يصلح أوسكتت مملاخ جقالت لاأرضى ولم يعلم الولى بعدم رضاها فزوجها فهو صحيح كافى الظهيرية لان الوكيل لاينعزل حتى يعلم وليس السكوت اذناحقيقيا لمافى الخانية من الاعمان اذاحلفتأن لاتأذن في تزويجهاف كتتعند الاستثمار لاتحنث اه والمراد بالولى من له ولاية

البزازية ومجمع الفتاوى والظهيرية وأغلب كتب الفتاوى فليكن المعول عليه وهذا كله ان لم تنهه عن القبض أمااذا نهته فلا يملكه ولا يبرأ الزوج منه صرح بذلك كثير من علما ثنافا علم ذلك اه وقد مرالتصريج به من المؤلف أيضا (قوله وفى الذخيرة للاب المخاصة الخ) قال الرملي أى بغير وكالة منها كما فى المضمر التوفى مجمع الفتاوى رجل تزوج امم أة بكر اودفع المهر الى الاب برى وليس للاب أن يأخذ الزوج بالمهر الا بوكالة منها ه فهو مخالف لما هنا تأمل

استحباب لان الكلام فى البالغة العاقلة فيفيد انه ليس لحاولى أقرب منه لانه حينت له الولا بة المذكورة فلواستأذنهامن غيره أقربمنه فلا يكون سكوتها اذنا ولابدمن النطق لان الابعد مع الاقرب كالاجنى كماذكره الاسبيجابي ولهله هاانكتة عبربالولى دون القريب ودخل تحت الولى القاضي لان له ولاية الاستحباب فى نكاحها ولذاقال فى الخانية والقاضى عند دعدم الاولياء بمنزلة الولى فى ذلك اه فيكنى سكوتهاود خل أيضاالولى في نكاح المعتقة اذا كانت بكرابالغة كمافي القنية ولوزوجها وليان متساويان كل واحدمنهمامن رجل فاجازتهمامعابطالالعدم الاولوية وان سكتت بقيام وقوفين حتى تجيزأ حدهما بالقول أوبالفعل وهوظاهر الجواب كمافى البدائع وحكمرسول الولى كالولى لانهقائم مقامه فيكف سكوتها واختاره أكثرالمتأخ بن كافي الذخيرة والمراد بالسكوت ماكان عن اختيار لمافي الخانية لوأخذها العطاس أوالسهال حين أخبرت فلماذهب العطاس أوالسهال قالت لاأرضى صح ردهاوكذالوأ خنفها ثمترك فقالت لاأرضى لان ذلك السكوت كان عن اضطرار وأطلقه فشمل مااذا كانت عالة بحكمه أوجاهلة وشمل مااذا استأذنهالنفسم لمافى الجوامع لواستأذن بنتعمه النفسه وهي بكر بالغة فسكتت فزوجها من نفسه جازلانه صار وكيلا بسكوتها اه وقيد بالسكوت لانهما لوردته ارتدوقو لهالاأر يدالزو جأولاأر يدفلاناسواءفى انهردسواءكان قبل التزويج أو بعده وهو المختار كمافى الذخيرة ولوقالت بعد الاستثمار غيره أولى منه فليس باذن وهو اجازة بعد العقد كافيها أيضا وفرقوا بينهما بانه يحتمل الاذن وعدمه فقبل النكاح لم يكن النكاح فلا يجوز بالشك ويعدالنكاح كان فلايبطل بالشك كذافى الظهير ية وهومشكل لانه لا يكون نكاحا الابعد الصحة وهو بعد الاذن فالظاهرانه ليس باذن فيهما وقولماذلك اليكاذن مطلقا بخلاف قولها أنتأعلم أوأنت بالمصلحة أخبر وبالاحسن أعلم كمافى فتمح القدير وأراد بالسكوت السكوت عن الردلا مطلق السكوت لانهلو بلغها الخبرفت كامت بكلام أجنبي فهوسكوت هنا فيكون اجازة فلو قالت الحديثة اخترت نفسي أوقالت هودباغ لاأر يدهفهذا كالرمواحدفكان ردا كذافي الظهير يةوأطلق في الضحك فشمل التبسم وهو الصحيح كمافى فتح القديرولا يردعليه مااذاضحكت مستهزئة فانهلا يكون اذناوعليه الفتوى وضحك الاستهزاء لايخفي على من يحضره لان الضحك انماجعل اذ الدلالته على الرضافاذ الم يدل على الرضالم بكن اذناوأطلق فى الاستئذان فانصرف الى الكامل وهو بان يسمى لهاالزوج على وجه يقع لها به المعرفة ويسمى لهاالمهرأماالأول فلابدمنه لتظهر رغبتها فيهمن رغبتهاعنه فلوقال أزوجك من رجل فسكتت لا يكون اذنافاوسمي فلاناأ وفلاناف سكتت فلهأن يزوجها من أيهماشاء وكذالوسمي جاعة مجملا فان كانوايحصون فهورضانحومن جيراني أوبني عمى وهم كذلك وان كانوالا يحصون نحومن بني عمم فليس برضا كمافى المحيط وهذا كلهاذالم تفوض الامراليه أمااذاقاات أناراضية بماتفعله أنت بعدقولهان أقواما يخطبونك أوزوجني بمن تختاره ونحوه فهواستئذان صحيح كافى الظهير يةوليس لهبه نده المقالة ان يزوجها من رجل ردت نكاحه أولالان المراد بهذا العموم غيره كالتوكيل بتزويج امرأة ايس للوكيل أن يزوجه مطلقتهاذا كانالزوج قدشكي منهاللوكيل وأعلمه بطلاقها كمافى الظهيرية وأماالثاني ففيه ثلاثة أقوال مصححة قيل لايشترط ذكرالمهر في الاستئذان لان النكاح صحة بدونه وصححه في الحداية وقيل يشترط ذكره لان رغبتها تختلف باختلاف الصداق فى القلة والكثرة وهو قول المتأخرين من مشايخنا كمافى الذخيرة وفى فتج القدير انه الاوجه وتفرع عليه انه لولم يذ كر المهرط قالوا ان وهبه امن رجل نفذ

بقوله وهو مشكل الخ كما فهده النسخة أحسن عا فعامة النسخ حيث ذكر فيهابع دقوله كافيهاأيضا وأرادبالسكوت الىقوله كذا في الظهيرية محقوله وقولها ذلك اليكالى قوله كافي فتم القدير ثم قوله وفرقوابينهما نمقوله وهومشكل (قوله وقولما دلك اليكاذن) لانهاعا يد كرالمتوكيه ل بخلاف مابعده لانه قد يذكر للتعريض بعدم المصلحة فيــه كـذافى الفتح (قوله وهومشكل لانهلا يكون نكاحال)أصل الاشكال الصاحب الفتح وقدأجاب عنه فى الرمن بقوله و يجاب بإن العقد اذاوقع وورد بعدهما يحتمل كونه تقريرا له وكونه ردا ترجم بوقوعه احمال التقرير واذاورد قبلهما يحتمل الاذن وعدمه ترجع الردلع وقوعه فيمنع من ايقاعه لعدم تحقق الاذن فيـه (قوله قالوا أن وهبهامن رجل) قالف الفتح يعني فوضها اه وعرزا المسئلة الى التجنيس معللة بأنه اذا وهبهافتام العقدبالزوج والمرأةعالمةبه واذاسمي

مهرافتهامه به أيضا ثم قال وهوفر ع اشتراط التسمية في كون السكوت الرضى ويجب كون الجواب في المسئلة الاولى مقيدا بمااذاعلمت بالتفو يض تفريعا على القول الآخر قال في النهرو به اندفع اشكال البصر (قوله وهومشكل لانمقتضى الاشتراط الخ) قال فى الرمن والجواب ان الذى رضيت به لم يوجد وماوجد ان لم ترض به أولافاجازتها كافية فى نفاذه (قوله ايس بصحيح) فيه نظر فان كلام المعراج ليس باقوى من (١١٣) كلام الوقاية فانها من المتون المعتبرة

ومثلها فى النقاية والملتق والاصلاح على انهفى المعراج نقــل أيضا عن المبسوط مانصــه وفي المبسوط قال بعض المتأخر بن هذا اذا كان لبكائها صوت كالويل وأما اذا خرج الدمع من غيرصوت لايكون ردا لانها تحزن عدلي مفارقة بيتأبو بها وعليه الفتوي وانمايكون ذلك عند اذا كان لبكائها صوتأى كونه ردا بدلي_ل مقابله ويدل عليه ان أصل الخلاف فيان البكاءرد أولا لقول قاضيخان في شرح الجامع الصغير وان بکت کان ردا فی احدی الروابتان عن أبي يوسف وعنه فيرواية يكونرضا قالوا ان كان البكاء عـن صوتوو بللايكون رضا وان كان عن سكوت فهو رضا اه فقوله قالوا الح توفيق بينالروايتين فعلم انمن قاللايكون رضا معناه يكون ردا واللهأعلم وفى الاختيار ولوجات فيه روايتان والختار انكان بغيرصوت فهورضا وفي الذخيرة بعدد حكاية الروايتين وبعضهم قالوا ان البكاء مع الصياح

نكاحه لانهارضيت بنكاح لاتسميةفيه والنكاح بلفظ الهبةيوجبمهرالمثل وان زوجها بهرمسمى لاينعقد نكاح الولى لانهامارضيت بتسمية الولى فلاينعقد نكاح الولى الأباجازة مستقلة كذافي الخانية وغيرهاوهومشكل لانمقتضى الاشتراط ان لايصح الاستئذان اذالم يذكره فلم يصح قوطم انهارضيت بنكاح لانسمية فيه فسكوتهاا عاهو لعلمها بعدم صحة الاستئذان وقيلان كان المزوج أباأ وجدا لايشترط ذكرالمهر عندالاستئدان وانكان غيرهما يشترط وصحيحه فيااكافي والمعراج وكانهسهو وقعمن قائله لان التفرقة بين الاب والجدو بين غيرهما انماهوفى تزويج الصغيرة بحكم الجبروالكلام أنماهو فىالكبيرةالتي وجب مشاورتها والاب فىذلك كالاجنبي لايفعل شيأ الابرضاها فقداختلف الترجيح فيها والمذهب الاول لمافى الذخيرة ان اشارة كتب محد تدل عليه ولم يذ كرالمصنف البكاء للاختلاف فيه والصحيح الختار للفتوى انهاان بكت بلاصوت فهواذن لانه حزن على مفارقة أهلها وان كان بصوت فايس باذن لانه دليل السخط والكراهة غالبا لكن في المعراج البكاء وان كان دليل السخط اكنه ليس بردحتي لورضيت بعده ينفذ العقد ولوقالت لاأرضي ثمرضيت بعده لايصح الذكاح اه و بهذا تبين ان قول الوقاية والبكاء بلاصوت اذن ومعهد دليس بصحيح الاأن يؤول ان معناه ومعهليس باذن لانه دليل السخط وفي فتح القدير والمعول عليه اعتبار قرائن الاحوال في البكاء والضحك فان تعارضت أوأشكل احتيط اه وقدم المصنف مسئلة الاستثذان قبل العقد لانه السنة قال في الحيط والسنة ان يستأمر البكر وايها قبل النكاح بان يقول ان فلا تا يخطبك أو يذكرك فسكتت وانزوجها بغيراستئمار فقدأ خطأالسنة وتوقف علىرضاها اه وهومجل النهبي فيحديث مسلملاتنكح الايم حتى تستأم ولاتنكح البكر حتى تستأذن قالوايارسول الله وكيف اذنهاقال ان تسكت فهولبيان السنة للاتفاق على انهالوصرحت بالرضابع ماالعقد نطقافانه يجوزوأ رادبباوغهاالجبر علمهابالنكاح فدخل فيمه مالوز وجهاالولى وهي حاضرة فسكتت فأنهاجازة على الصحيح وعلمهابه يكون باخبار وليها أورسوله مطلقاأ وفضولى عدل أواثنين مستورين عندأ بى حنيفة ولايكفي اخبار واحدغيرعدل ولهانظائر ستأتى فىكتاب القضاء من مسائل شتى ولابد في التبليغ من تسمية الزوج لهاعلى وجه تقع به المعرفة لها كاقدمناه في الاستندان واماتسمية المهر فعلى الخلاف المتقدم وفرع فى التبيين على عدم الاشتراط انه ان سماه يشترط أن يكون وافرا وهو مهر المثل حتى لا يكون السكوت رضابدونه واختلف فمااذاز وجهاغيركفء فبلغها فسكتت فقالا لايكون رضاوقيل في قول أبي حنيفة يكون رضاان كان المزوج أباأوجدا وانكان غيرهمافلا كمافي الخانية أخذامن مسئلة الصغيرة المزوجة من غيركفء ولم يذكر المصنف مااذا فحكت بعد باوغها الخبرمع انه كضحكها عند الاستئذان لها كمافى غاية البيان اكتفاء بذكره أولا ولوقال المصنف ولواستأذنه أالولى أوزوجها فعلمت به فسكتت أوضحكت فهواذن لكانأولى والبكاء عندالتزويج كهوعندالاستئذان وأطلق سكوتها بعد بلوغها الخبرفشمل مااذا استأذنها في معين فردت ثمز وجهامنه فسكتت فانهاجازة على الصحيح بخلاف مالو بلغهاالعقد فردت ممقالت رضيت حيث لايجوز لان العقد بطل بالردولذا استحسنوا التجديد عند الزفاف فيااذازوج قبل الاستئذان اذغالب عالهن اظهار النفرة عند فجأة السماع وفى فتع القدير والاوجه عدم الصحة لان ذلك الردالصريح لا ينزل عن تضعيف كون ذلك السكوت دلالة الرضا ولوكانت قالت قدكنت قلت لاأريده ولمتزدعلي هذالا بجوز النكاح للاخبار بانهاعلى امتناعها اه وأشار المصنف

(١٥ - (البحرالراثق) - ثالث) والصوت فهو ردوانكان مع السكوت فهورضا وهو الاوجه وعليه الفتوى اه (قوله وفي فتح القديروالاوجه عدم الصحة) مقابل قوله فانه اجازة على الصحيح تأمل

بالسكوت عند باوغ الخبرالي انهلومكنته من نفسها أوطالبته بالهر والنفقة يكون رضا لان الدلالة تعمل عمل الصريح كذافي غاية البيان وقيد بقوله أو زوجها لان الولى لوتزوجها كابن العم اذاتزة جبنت عمالبكر البالغة بغيراذنها فبلغها الخبر فسكتت لايكون رضالان ابن العمكان أصيلافي نفسه فضوليا فى جانب المرأة فلم يتم العقد فى قول أبى حنيفة ومجمد فلا يعمل الرضا ولواستأمرها فى التزويج من نفسه فسكتت عمزوجهامن نفسه جازا جاعا كندافي الخانية وأطلق في البكر فشمل مااذا كانت تزوجت قبل ذلك وطلقت قب لنزوال البكارة ولذاقال في الظهيرية واذافرق القاضي بين امرأة العنين وبين العنين وجبت عليهاالعدة وتزوج كما تزوج الابكارنص عليه فىالاصل وشمل مااذا خاصمت الازواج فيالمهر وفيهخلاف قال في الظهيرية والبكر اذاخاصمت الازواج في المهر قيل لا تستنطق وقيل تستنطق لانعلة وضع النطق الحياء والحياء زائل عنها اه وينبغى ترجيح الاول لان العبرة في المنصوص عليه لعين النص لالمعناه وهي بكرفيكتني بسكوتها وان لم يكن عندها حياء كابكار زماننا فان الغالب فيهن عدم الحياء وقديجاب عنمه بإنهاعلة منصوص عليها لامستنبطة والمنصوص عليها يتعلق الحكم بها وجوداوعدما كالطواف في الحرة ولذا كان سؤرا لهرة الوحشية نجسالفقد الطواف كماعرف في الاصول ولابدأن يكون سكوتهابعد باوغهاا لخبرفى حياة الزوج والافليس باجازة لان شرطها قيام العقدوقد بطل بموته كمافى الفتاوى وذكرفى الخانية رجل زوج ابنته البالغة ولم يعلم الرضا والردحتي مات زوجها فقالت ورثته انهازوجت بغيرأ مرهاولم تعلم بالنكاح ولم ترض فلاميراث لهاولوقالت هي زوجني أبي بأمرى كان القول قوط اوطاالمبراث وعليما العدة وان قالت زوجني أبي بغيرأمرى فبلغني الخبر فرضيت فلامهر لها ولا ميراث لانهاأقرت ان العقد وقع غيرتام فاذا ادعت النفاذ بعد ذلك لا يقبل قو لهالمكان التهمة اه وأشار المصنف الى ان السكوت اذا دل على الرضافانه يقوم مقام القول وقدذ كروا سسائل أقيم فيها السكوت مقام التصريح الاولى سكوت البكرعند الاستمار الثانية سكوتها عند بلوغها الخبر الثالثة سكوتها عند قبض الابأوالجد المهركذاقالوا ولاينبغى ادخاله فمانحن فيهلان لهأن يقبض المهرفي غيبتها حتى لوردت عند بلوغها الخير بقبضه لاتملك ذلك نعم لمانهيه عنه قبل القبض كاقدمناه الرابعة سكوت المالك عندقيض الموهوبلهأ والمتصدق عليه العين بحضرته الخامسة في البيع ولوفاسدا اذا قبضه المشترى عرأى من البائع فسكت صح وسقط حق الحبس بالثمن السادسة اذا اشترى العبد بحضرة مولاه فسكت كان اذنا في غير الاول السابعة الصياذا اشترى أوباع بمرأى من وليه فسكت فهواذن له الثامنة المشترى بالخياراذارأى العبديبيع ويشترى فسكت سقط خيار والتاسعة سيدالعبدالمأسور اذارآه يباع فسكت بطلحقه فىأخــنــه بالقيمة العاشرة اذاسكتالاب ولمرينفالولدمدة التهنئةلزمه فلاينتني بعـــد الحاديةعشر السكوت عقيب شق رجل زقه حتى سال مافيه لايضمن الشاق ماسال الثانية عشر سكوته عقب حلفه على ان الأأسكن فلاناوفلان ساكن فيحنث الثالثة عشر السكوت عقيب قول رجل واضع غيره على ان يظهر ابيع تلجئة عمقال بدالى جعله بيعانافذا عسمع من الآخر عم عقدا كان نافذا الرابعة عشر يصير مودعابسكوته عقيب وضع رجل متاعه عنده وهوينظر الخامسة عشر الشفيع اذابلغه البيع فسكت كان تسليا السادسة عشر مجهول النسب اذابيع فسكت كان اقرار ابالرق السابعة عشر يكون وكيلا بسكوته عقب الامرببيع المتاع الثامنة عشر اذارأى ملكاله يباع ولوعقارا فسكت حتى قبضه المشترى سقط دعواه فيه اكن شرط في فتح القدير اسقوط دعواه ان يقبض المشتري ويتصرف فيه أزمانا وهوساكت بخلاف السكوت عند مجرد البيع التاسعة عشر فى الوقف على فلان اذاسكت جاز وان وده بطل كذافى الخلاصةمن الاقراروفيه خلاف ذكره فى التبيين من آخرا استناب أيضاوفى فتح القدير

(ڤُولهويزادأيضاالصغيرة) ظاهرهالْه لم يذُ تُحرِها في الفتيج مع الله ذَ كرها نظمام ع الثمانية عشر السابقة حيث قَال

قبض المملك والمبيع ولو * فى فاسدواذا اشترى قن وسكوت بكرفي النكاح وفي * قبض الابين صداقها اذن مولى الاسيريباع وهو يرى * وأبوالوليداذ القضى الزمن وكذا الصى وذوالشراء اذا * كان الخيارله كذا سنوا وعقيبقول مواضع نمضي * أووضع مال ذاله يدنو وعقيب شـق الزق أوحلف * ينه في به الاسكان انضنوا وكذا الشفيع وذوالجهالةف م نسبشراه منبه ضغن وباوغ جارية وزوجها * غيرالابين بذاك قدمنوا واذا رأى ملكا يباع له 🛊 وتصرفوا زمنافــلم يدنو واذا يقول لغيره فسكت * هـذا متاعى بعـ م يامعن

قال قولى سكوت بكر يشمل ما قبل النكاح ومابعه ه أعنى اذازوجها فبلغها فسكتت اه أى ففيه مسئلتان وحينئذ فالمزيد مسئلة الوقف ومسئلة التهنئة عند تزوج الفضولي قال فى الرمن وزدت عليه

وشر يكمن قال اشتريت كذا ، لي كالوكيل لنفسم يعنو اه والوقفوالتفويض أوحاف * للعبـ لايعطى له اذن فقد نظم مسئلة الوقف التي زادها لمؤلف وزادعليه أربعة أخرمذ كورة في الاشباه احداها سكوت المفوض اليه قبول للتفويض ولهرده الثانية لوحاف المولى لايأذن له فسكت حنث في ظاهر الرواية الثالثة أحد شريكي العنان قال للا عن أناأ شري هذه الامة لنفسي خاصة معين انى أر مدشراء مانفسى فسكت الشريك لاتكون لهماالرابعة سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشراء (110)

فشراهكانله وبقي مسائل فى الاشباه زيادة على مامى الاولى سكوت الراهن عند قبض المرتهن العين المرهونة الثانية باعجارية

وان استأذنها غير الولى فلابد من القول كالثيب

وعليهاحدلي وقرطان ولم يشترطذلك للشترى اسكن تسلم المشترى الجارية وذهب مهاوالبائع ساكت كان سكوته عنزلة التسليم

والاستقراء يفيدعهم الحصر وهذه المشهورة لاالمحصورة اه ولذازدت عليه مسئلة الوقف ويزاد أيضااله غيرة اذازوجهاغيرالأبوالجد فبلغت بكرافسكتت ساعة بطل خيارها وهي العشرون وهي فىالمجتبى ويزادأ يضامافي المحيط رجل زوج رجلا بغيرأ مره فهنأه القوم وقبل التهنئة فهورضالان قبول التهنئة دليل الاجازة وهي الحادية والعشرون (قوله وان استأذنها غيرالولى فلا بدمن القول كالثيب) أى فلا يكفى السكوت لانه لقلة الالتفات الى كارمه فلم يقع دلالة على الرضا ولووقع فهو محتمل والاكتفاء بمثله للحاجة ولاحاجة في غير الاولياء بخلاف مااذا كان المستأمر رسول الولى لانه قائم مقامه وكذلك الثيب لايكتني بسكوتها لان النطق لا يعدعيبا وقل الحياء بالممارسة فلامانع من النطق في حقها واستدل له في الهداية بقوله عليه الصلاة والسلام والثيب تشاور ووجهه ان المشاورة لانكون الابالقول وخرج عن حقيقته في البكر بقرينة آخر الحديث واذنها صاتها ولم يوجد مثلها في الثيب وبه اندفع ماذكره فى التبيين والمراد بالثيب هناالبالغة اذاله غيرة لاتستأذن ولايشترط رضاها كافى المعراج وأورد فىالتبيين أيضاعلى اشتراط القول ان الرضا بالقول لايشترط فى حق الثيب أيضابل رضاها هذا يتحقق تارة بالقول كقو لهارضيت وقبلت وأحسنت وأصبت أو بارك الله لناولك ونحوها وتارة بالدلالة كطلب

فكان الحلىله الثالثة القرآءة على الشيخ وهوسا كتتنزل منزلة نطقه فى الأصح الرابعة سكوته عنسه بيع زوجته أوقر يبه عقارا اقرار بإنه ليس له على ماأ فتى به مشايخ سمر قندخلافالشايخ بخارى فينظر المفتى الخامسة سكوت المدعى عليه ولاعذر به انكار وقيل لا ويحبس السادسة سكوت المتصدق عليه قبول لاالموهوبله السابعة سكوت المقرلة قبول ويرتدبرده الثامنة سكوت المزكى عند سؤاله عن الشاهد تعديل التاسعة دفعت البنتها في تجهيزها أشياء من أمتعة الأب وهو ساكت فليس له الاسترداد العاشرة أنفقت الأم فىجهازهاماهوالمعتاد فسكتالأبلمتضمن الام الحاديةعشر حلفت أنلاتنزوج فزوجهاأ بوها فسكتت حنثت الثانية عشرسكوت الحالف لايستخدم بماوكه اذاخدمه بلاأمره ولم ينهه حنث النالثة عشر السكوت قبل البيع عند الاخبار بالعيب رضابالعيب انكان الخبرعدلا لالوكان فاسقاعنده وعندهما هورضاولوفاسقا وقدنظمت هذه الثلاثة عشر على الترتيب مقدما المسئلة التي زادها المؤلف عن الحيط تمماللفائدة فقلت عاطفاعلى مامر من الرمز وبالله تعالى أستعين

أوعنه تهنئة بعقد فضو * لى وقبض الرهن مرتهن وقراءة عندالحدثأو * بيعالقريب عقاره فاجنوا أواعطت ابننها حوائجــه * عنــد الجهاز وعينه ترنو أوعند تزويج الولى وخد * مةعبده بعداليمين عنوا (قوله وبه اندفع ماذكره في التبيين) حيث قال وليس في الحديث دلالة على اشتراط النطق فان البكر أيضا تشاور

أوقبض من بيعت مقرطة * اكن بلاشرط عليه بنوا أومن عليه يدعى وتصـ * ق والمقرله المزكى ادنوا أوأنفقت في ذا دراهمه به معتادهم لم تأتها الحن

أوقبل بيع حين أخبره مد بالعيب عدل خدم يافطن

مهرها ونفقتهاأ وعكينهامن الوطء وقبول التهنئة والضحك بالسرور من غيراستهزاء فثبت بهذاانه لافرق بينهمانى اشتراط الاستئذان والرضا وان رضاهما قديكون صريحا وقديكون دلالةغيران سكوت البكر رضاد لالة لحيائها دون الثيب لان حياءها قدقل بالممارسة فلا يدل على الرضا اه ورده فى فتح القدير بان الحق ان الكل من قبيل القول الاالتمكين فيثبت بدلالة نص الزام القول لأنه فوق القول اه وفيه نظر لان قبول التهنئة ليس بقول وانماهو سكوت ولذاجعلوه من مسائل السكوت وليسهوفوقالقول وأماالضحكفذ كرفىفتحالقدير أولاانه كالسكوتلايكني وسلمهمنا انهيكني وجعلهمن قبيل القول لانه وفودخل تحت غيرالولى الوبي الابعدمع الاقرب لماقدمناه من ان المراد بالولح من له ولاية الاستحباب وليس للا بعدمع وجود الاقرب ذلك فهوغير ولى وكذالو كأن الابكافرا أوعبدا أومكاتبا فهوغير ولى فينئذ لاحاجةالى جعلها مسئلتين كمافى الهداية احداهمااذا استأذنها غيرالولى والثانيةان يستأذنهاولى غييره أولى منه لدخول الثانية تحتالاولى وفى المحيط والظهيرية والثيب اذا قبلت الهدية فليس برضا ولوأكلت من طعامه أوخدمته كاكانت فليس برضاد لالةزاد فىالظهيرية ولوخلابها برضاهاهل يكون اجازةلار واية لهذه المسئه لةقال رجماللة وعندى ان هذه اجازة وقدقدمنا انرسول الولى كهوواماوكيله فقال فىالقنية لووكل رجلا فىتزو يجها قبل الاستئار ثم استأمرهاالوكيل بذكرالزوج وقدرالمهر فسكثت فزوجها جاز وسكوت البكرعند العلم بنكاح وكيل الأبكسكوتها عند الكاح الأب اه وفهاقبله استأمر البكر فسكتت فوكل من يزوجها عن سماه جاز انعرفت الزوج والمهراه وهومشكل لانهالم اسكتت عنداستماره فقدصار الولى وكيلاعنها كماقدمناه وليس للوكيلان يوكل الاباذن أوباعمل برأيك كاسيأتى فى المختصر فقتضاه عدم الجواز أوتخصيص مسئلة الوكالة بغير الولى ولاية استحباب وانكان وكيلافى الحقيقة وقد فرع فى القنية على كونه وكيلا بالسكوت مالواستأمرهافي نكاح رجل بعينه فسكتت أوأذنت ثم جرى على لسان الزوج قبل الزفاف ماوقع به الفرقة فليس له أن يزوجها منه بحكم ذلك الاذن لانه انتهى بالعقد اه فاوزوجها وأم يبلغها الطلاق ولاالتزويج الثاني فكنته من نفسهاهل يكون اجازة لعقدالولى الذي هو كالفضولي فيمالظاهرانه لايكون اجازة لانه انماجعل اجازة لدلالته على الرضاوهو فرع علمها بعقد الثانى ولم أرهمنقو لا (قوله ومن زالت بكارتها بوثبة أوحيضة أوجواحة أوتعنيس أوزنافه يبكر) أىمن زالت عذرتها وهي الجلدة التي على الحل بماذ كرفه يي بكر حكما امافي غير الزنا فهي بكر حقيقة أيضا بالاتفاق ولذا تدخل في الوصية الابكار بني فلان ولان مصيبها أول مصيب لها ومنه البا كورة والبكرة ولانها تستحيى لعدم الممارسة وفى الظهيرية البكراسم لامرأة لم تجامع بنكاح ولاغيره قيل هنداقو لهما وأماعند أبي حنيفة بالفجور لايزول اسم البكارة ولهذا تزوج عنده مثل ماتزوج الابكار الاأن الصحيح ان هذا قول الكلان في باب النكاح الحكم ينبني على الحياء وأنه لايزول بهذا الطريق اه وحاصل كلامهم ان الزائل في هذه المسائل العندرة لاالكارة فكانت بكراحقيقة وحكافا كتفي بسكوتها عندالاستئذان وبلوغ الخبرولايرد عليه مالواشة ترى جارية على انها بكر فوجدهاز ائلة العذرة فأنه بردها على بائعها وان لم يجامعها أحدلان المتعارف من اشتراط بكارتهااشتراط صفة العنرة وأمااذازالت عندرتها بالزنافا تفقوا على انهاليست بكرا على الصحيح كمانقلناه عن الظهيرية ولذالوأوصى لابكار بني فلان لاتدخـ لولثيبات بني فلان تدخل فى الوصية وبردها المشترى الشارط بكارتها فهي ثيب حقيقة لان مصيبها عائد اليها ومنه المثو بةللثو اب العائد جزاء عمله والمثابة للبيت الذي يعو دالناس اليه في كل عام والتثو يب العود الى الاعداد م بعد الاعلام فجر بإعلى هذاالاصل فى تزويجها فقالالا بدمن القول ولا يكتني بسكوتها لانها ثبب وخرج الامام عن هذا

ومن زالت بكارتها بوثبة أوحيضة أوجراحة أوتعنيس أوزنافهي بكر (قولەوفىيە نظرلانقبول التهنئة الخ) أقره فى النهر وأجاب بعضهم بانه غير وارد لانه قال من قبيل القول لامن القول وقبول التهنئة ينزل منزلة القبول في الرضااه وأنتخبير بانهلوصح ذلك لما احتيج الى استثناء التمكن وأيضاحينئذ يلزم عليه تسليم الايراد المقصود ردهاذلاشك ان الزيلى يسدرانماذ كرمن قبيل القولفي الالزام واعاالهزاع في اشتراط خصوص القول (قوله وهومشكل لانهالما سكتت الخ) نقله في النهر وأقره وقال في الرمن أنت خبير بان الذي استأمرها هو الوكيل وسكوتهاله كسكوتها لولهافهي راضية لفعله فهو الوكيل عنها واعاتر دالشبهة لوكان رسولا في استمارها فأفهم اه قلت وفيهغفلة عن منشأ الاشكال فان منشأ هالمسئلة المذكورةفي قوله وفيهاقب لدالخ واعلها ساقطة من نسخة البحر التى وقعت للجيب فلالوم عليه (قوله والبكرة) بضم الباءاسم لاول النهار (قوله الاان الصحيح ان هذاقول الكل) مرجع الاشارة قوله البكراسم لامرأة

مقبولة مطلقاأ حاط به علم الشاهد أولا اه وقال المؤلف هناك الحاصل ان الشهادة على النفى المقصود لا تقبل سواء كانت نفيا صورة أومعنى سواء أحاط به علم الشاهد أولا وستأتى اقفار يعه فى الشهادات اه هناك وفى كون السكوت أمراو جوديا بحث في شرح العقائد السكوت ترك الكلام وأقره عليه فى النهر (قوله وقيد بكونه فى النهر (قوله وقيد بكونه والقرول لها ان اختلفا فى والقرول لها ان اختلفا فى

والقوللها ان اختلفا في السكوت

الرملي سئل في امرأة بكر بالغةزو جهافضولى ثموقع النزاع بينها وبين الزوج فالزوج يقول بلغك الخيبر وأجزت النكاح ورضيت به وهي تقول لابلرددته وكل منهماله بينية تشهد بدعواه فهل تقدم بينتها على بينته أم بالقلب أجاب تقدم بينة الزوج في هذه الصورة لانهاتثبت اللزوم كافى الخانية وعامة الشروح وعزاه فى النهاية للتمر تاشى لكن في الخلاصة بخلافه وأمااذا أقام الزوج بينة على سكوتها في صيورة

الاصل فقال ان اشتهر حاهابان خوجت وأقيم عليها الحدأ وصار الزناعادة هافلا بدمن القول على الصحيح كافى المعراج أوكان وطأبشبهة أوبنكاح فاسد فكاقالالان الشارع أظهره فى غيرالزناحيث علق به أحكاما وانلم يشتهر زناهافانه يكتني بسكوتها لانالناس عرفوها بكرافيعيبونهابالنطق فتمتنع عنمه فيكتني بسكوتها كيلايتعطل عليهامصالحها وقدندبالشار عالىسترالزناف كانت بكراشرعا والوثبسة النطة وفى النهاية الوثبة الوثوب والتعنيس طول المكثمن غيرتز ويج وأشار المصنف رحمه الله الى أن البكرلوخلابهاز وجها ثم طلقهاقب لالدخول فانهاتز وج ثانيا كبكرلم نتز وج أصلا فيكتني بسكوتها وان وجبت عليها العدة لانها بكرحقيقة (قوله والقول لها ناختلفاف السكوت) أى لوقال الزوج بلغك النكاح فسكت وقالت رددت ولابينة لهماولم يكن دخل بهافالقول قولها وقال زفر القول قوله لان السكوت أصلوالردعارض فصار كالمشروط له الخياراذا ادعى الردبعد مضى المدة ونحن نقول انه يدعى لزوم العقد وملك البضع والمرأة تدفعه فكانت تمنكرة كالمودع اذاادعى ردالوديعة بخلاف مسئلة الخيار لان اللز وم قدظهر بمضى المدة ولم يذكر المصنف ان عليها اليم ين للاختلاف فعند الامام لا يمين عليها وعند هماعليهاالعمين وعليه الفتوى كماسيأتي في الدعوى في الاشياء السية وذكر في الغاية معزيالى فتاوىالناصى انرجلالوادعى على الابانه زوجه ابنتها اصغيرة فانكرالاب يحلف عندا أبى حنيفة وفي الكبيرة لا يحلف عنده اعتبار ابالاقر ارفيهما اه واستشكله في التبيين بانه مشكل جداعلي قوله لان امتناع اليميين عنده لامتناع البدل لالامتناع الاقرار ألاترى ان المرأة لوأقر تارجل بالنكاح نفذاقر ارهاومع هذالاتحلف ولاشبهةأن يكون هذاقولهما اه وقدصر حالعمادى فى الفصل السادس عشر بانه قوطما فقط فقدظهر بحثه منقو لاقيد نابعه مالبينة لان أيهما أقام البينة قبلت بينته وليست بينة السكوت ببينة نفي لانه وجودي لأنه عبارة عن ضم الشفة بين و يلزم منه عدم الكلام كما فى المعراج أوهونفي بحيطبه علم الشاهد فيقبل كالوادعت انزوجها تكام بماهوردة فى مجلس فاقامها على عدم التكام فيه تقبل وكذااذاقالت الشهودكناعندها ولم نسمعها تتكام ثبت سكوتها كإفي الجامع وان أقاماها فبينتهاا ولى لائبات الزيادة أعنى الردفانه زائدعلى السكوت وقيد بكونه ادعى سكوتها لانه لوادعى اجازتهاالنسكاح حين أخبرت أورضاها وأقاماالبينة فبينته أولى على مافى الخانية لاستوائهما فى الاثبات فتحصل فى هذه الصورة اختلاف المشايخ ولعل وجهما فى الخلاصة ان الشهادة بالاجازة أوالرضالا يلزم منها كونهابام رزائد على السكوت وقيد باالصورة بان تقول بلغني النكاح فرددت لانهالوقالت بلغني النكاح يوم كذافر ددت وقال الزوج لابل سكت فان القول قوله نظيره اذاقال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت وقال المشترى ماطلبت حين علمت فالقول قول الشفيع ولوقال الشفيع علمت منذ كذا وطلبت وقال المشترى ماطلبت فالقول قول المشترى والفرق انه اذاقال الشفيه عطلبت حين عامت فعلمه عندالقاض ظهر للحال وقدو جدمنه الطلب للحال فكان القول قوله أمااذاقال علمت منذ كذائبت عندالقاضي باقراره وطلبه منذكذالم يظهر فيحتاج الىالاثبات كذافى الولوالجية وذكرها فى الذخيرة لكن فرق بين بداية المرأة و بين بداية الزوج فقال لوقال الزوج بلغك الخبر وسكت وقالت المرأة بلغنى يوم كذافر ددتفالقول قول المرأة ويمشله لوقالت المرأة بلغنى الخببريوم كذافر ددت وقال الزوج لابل سكت فالقول قول الزوج اه وقيه بالبكر البالغة فان الضمير عائد اليهاا حترازا عن الصغيرة

مالوز و جهاالولى وهي أقامت البينة على ردالنكاح فبينتها أولى لا ثبات الزيادة أعنى الردكافي فتح القدير وغييره من الكتب المعتمدة فتنّبه للفرق والله تعالى أعلم ذكره محمد بن عبدالله

وللولى انكاح الصغير والصغيرة والولى العصبة بترتيب الارث

(قوله وأشار المصنف الى ان الرجل لوزوج ابنه البالغ امرأة الخ) عبارة الدخيرة هکذا رجل زوج ابنے البالغ امرأة ومات الابن فقال أبو الزوج كان النكاح بغير اذن الابن ومات قبل الاجازة وقالت المرأة لابل أجاز تممات ذ كو الصدر الشهيد ان القول قولها والبينة بينة الاب وعلى قياس المسئلة الاولى ينبيغى أنيكون القول قولالاب لانهما اتفقا ان العقدوقع غير لازم فالمرأة تدعى اللزوم والابينكرحتى لوكانت المرأة قالت كان النكاح باذن الابن كان القول قولها وهكذا كتنت في الحيط فيأصل المتفرقات ان القول قول الاب (قوله ولمأره منقولا) أقول قد رأيته في كافي الحاكم الشهيد ونصه واذازوج الرجل ابنته فانكرت الرضا فشهدعليهاأ بوها وأخوها لم يجز اه الكن في هذا مانع آخر وهوان شهادة الاخعليهاشهادةلابيه

الني زوجهاغير الاب والجداذاقالت بعدالباوغ كنترددت حين بلغنى الخبر وكذبه الزوج فان القول قوله لان الملك ابت عليها فهي عاقالت تريدا بطال الملك الثابت عليها فكانت مدعية صورة فلايقبل منهااسنادالفسخ حتى لوقالت عندالقاضى أدركت الآن وفسخت صحوفيل لحمد كيف يصحوهو كذب واعاأ دركت قبل هذا الوقت فقال لانصدق بالاسناد فجاز لهاأن تكذب كيلا يبطل حقها وأشار المصنف رجهالله الى الاختلاف لوكان في الباوغ فان القول لها كما في الولوا لجية رجل زوج وليته فردت النكاح فادعى الزوج انهاصغيرة وادعتهى انهابالغة فالقول لهاانكانت مراهقة لانهااذا كانت مراهقة كان الخبر به يحتمل الثبوت فيقبل خبرهالانهامنكرة وقوع الملك عليها اه وفى الذخيرة اذا زوج الرجل ابنته فقالت أنابالغة والذكاح لم يصح وقال الاب لابلهي صغيرة فالقول الهاان كأنت مراهقة وقيلله والاولأصح وعلى هذا اذاباع الرجل ضياع ابنه فقال الابن أنابالغ وقال المشترى والاب أنهصغير فالقول للابن لانه ينكرزوال ملكه وقدقيل بخلافه والاول أصحاه وقيد نابعه مالدخول بهالانه لوكان دخل بهاطوعافانهالا تصدق في دعوى الرد بخلاف مااذا كان كرهافا بهاتصدق كذافي الخانية وصححه الولوالجي وأشار المصنف رجهالله الى ان الرجل لوزوج ابنه البالغ امرأة ومات الابن فقال أبوالزوج كان النكاح بغيراذن الابن ومات قبل الاجازة فقالت المرأة لابل أجازتم مات فان قياس مسئلة الكتابان القول قول الاب لانهما اتفقاان العقدوقع غيرلازم فالمرأة تدعى اللزوم والاب ينكرحتي لوكانت المرأة قالت كان النكاح باذن الابن كان القول قولهاذ كرهافي الذخيرة وذكرأ ولاان الصدر الشهيد قال القول قوط اوالبينة بينة الاب ثمقال وقياس مسئلة الكتاب ان القول قول الاب ثمقال وهكذا كتبت في الحيط فى أصل المتفرقات ان القول قول الاب اه والى ان سيد العبد لوقال ان لم تدخل الدار اليوم فانتحر ومضى اليوم وقال العبدلمأ دخل وكذبه المولى فان القول قول المولى عندناو عندز فرالعبد قال ف فتح القديرانها نظيرمسئلة الكتاب وهذه العمارةأ ولىمن قوله فى المبسوط ان الخلاف فى مسئلة النكاح بناء على الخلاف في مسئلة العبد اذايس كون أحدهما بعينه مبنى الخلاف باولى من القلب بل الخلاف فيهمامعا ابتدائى اه والى انه لايقبل قول وليها عليه ابالرضالانه يقرعليها بثبوت الملك واقراره عليها بالنكاح بعد باوغها غيرصيح كذافى الفتح وينبغى أن لاتقبل شهادته لوشهدمع آخر بالرضال كونهساعيافى اتمام ماصدرمنه فهومتهم ولمأره منقولا (قوله وللولى انكاح الصغير والصغيرة والولى العصبة بترتيب الارث) ومالك يخالفنافى غيرالاب والشافعي يخالفنانى غيرالابوالجد وفىالثيب الصغيرة أيضاو جهقول مالك ان الولاية على الحرة باعتبار الحاجة ولاحاجة لا نعدام الشهوة الأأن ولاية الاب ثبتت نصابخلاف القياس والجمدليس فيمعناه فلايلحق به قلنالا بلهوموافق للقياس لان النكاح يتضمن المصالح ولاتتوفر الابين المتكافئ ينعادة ولايتفق الكفء فى كل زمان فاثبتنا الولاية فى حالة الصغر بكرا كانت أوثيبا احرازاللكفء والقرابة داعية الى النظر كمافى الابوالحدومافيه من القصور أظهرناه فى سلب ولاية الالزام بخ الاف التصرف في المال لانه يتكرر فلا عكن تدارك الخلل وتعامه في الهداية وشروحها والحاصلان علة ثبوت الولاية على الصغيرة عند الشافعي البكارة وعندنا عدم العقل أونقصانه وهذا أولى لانهالمؤثر في ثبوت الولاية في ما لهااجاعا وكهذا في حق الغيلام في ماله ونفسيه وكهذا في حق المجنونة اجماعا ولاتأثير لكونهاثيبا أوبكرافكذا الصغيرة وأشار المصنف الىان للولى انكاح المجنون والجنونةاذا كان الجنون مطبقا فالمرادان للولى انكاح غيرالمكلفة جبرا قال فى الولوالجية الرجل اذا كان يجن ويفيق هل يثبت لافير ولاية عليه في حال جنونه ان كان يجن يوما أو يومين أوأقل من ذلك لاتثبت لانه لا عكن الاحترازعنه وفي الخانية رجل زوج ابنه البالغ بغيراذنه فن الابن قبل الاجازة

(قوله وكذالو أقرالمولى على عبده) وفي البدائع وأجموا على ان المولى اذا أقر على أمته بالنكاح انه يصدق من غير شهادة فقد فرق بين العبد والامة ووجهه ان اقراره على الامة اقرار على نفسه لانه يملك منافع بعضها (١١٩) (قوله ثم الولى على من يقيم بينة

الاقرار) من استفهامية وقوله قالواجواب الاستفهام ومنشؤه قوله قبله ان الولى لامجوزاقراره على الصغيرة الابشهودوا كن لايخفي ان البينة اعاتقام على النكاح لاعلى الاقرار نفســه فني الـكلام تجوز تأمل وفي حاشية الرملي قوله ثم الولى الخ هكذا في النسخ ولايصح ولعلل العبارة ممالمدعى على من يقيم بينة مع اقرار الولى وعبارة النهرطريق سماعها أن ينصب القاضي خصما عن الصغيرفينكرفتقام عليه السنة اه تأمل اه كلام الرملي قلت وفي البدائع وصورة المسئلة في موضعين أحدهما أن تدعى امرأة نكاح الصغير أويدعى رجل نكاح الصغيرة والابينكرذاك فيقيم المدعى البينة على اقرارالاب بالنكاح فعند أبى حنيفة لاتقبل هاذه الشهادة وعندهما تقبل ويظهر النكاح والثاني أن يدعى رجل نكاح الصغيرة أوامرأة نكاح الصغر بعد باوغهماوهما ينكران ذلك فأقام المدعى السنة على اقدرار الاب

قالوا ينبغى للابأن يقول أجزت النكاح على ابنى لأن الأب يملك انشاء النكاح عليه بعدالجنون فيملك اجازته اه وقيد المصنف بالانكاح لان الولى اذا أقر بالنكاح على الصغيرة لم يجز الابشهود أو بتصديقها بعدالباوغ عندأ في حنيفة رضي الله عنه وقالا يصدق وكذلك لوأقر المولى على عبده والوكيل على موكله ثم الولى على من يقيم بينة الاقرار عندأ بي حنيفة قالوا القاضي ينصب خصماعن الصغيرحتي بنكر فتقام البينة على المنكر كااذا أقرالاب باستيفاء بدل الكتابة من عبدا بنه الصغير لايصدق الاببينة فالقاضى ينصب خصماعن الصغير فتقام عليه البينة كندافى المحيط وهذه المسئلة على قول الامام مخرجة من قوطمان من ملك الانشاء ملك الاقرار به كالوصى والمراجع والمولى والوكيل بالبيع كذافى الجامع الصغير للصدر الشهيدمع انصاحب المبسوط قال وأصل كلامهم يشكل باقرار الوصى بالاستدانة على اليتم فانه لايكون صحيحا وانكان هو علك أنشاء الاستدانة اه وفسر المصنف رجهالله الولى بالعصبة وسيأتي فى الفرائض انه من أخذ الكل اذا انفر دوالباقى مع ذى سهم وهوعندالاطلاق منصرف الى العصبة بنفسه وهوذكر يتصل بلاتوسط أنثى أي يتصل الى غير المكلف ولايقال هناالى الميت فلا يردالعصبة بالغير كالبنت تصيرعصبة بالابن فلاولاية لهاعلى أمها المجنونة وكذا لاير دالعصبة مع الغير كالاخوات مع البنات وأفاد بقوله بترتيب الارث ان الاحق الابن وابنه وان سفل ولايتأتى الافي المعتوهة على قوطما خلافالحمد كماسيأني ثم الاب ثم الجدأبوه ثم الاخ الشقيق ثم لاب وذكرالكر خيان الاخ والجديشتركان في الولاية عندهما وعندا في حنيفة يقدم الجد كماهوا لخلاف فالمراث والاصحان الجدأولى بالتزو جاتفاقا وأماالاخلام فايس منهم ثمابن الاخ الشقيق ثمابن الاخ لاب ثم الم الشقيق عملاب عما بن الم الشقيق عما بن الم لاب عمام الاب كذلك الشقيق عملاب عم أبناء عمالاب الشقيق ثمأ بناؤه لاب ثم عم الجد الشقيق ثم عم الجد لاب ثما بناءهم الجد الشقيق ثما بناؤه لاب وأن سفاوا كل هؤلاء تثبت لهم ولاية الاجبار على البنت والذكر في حال صغر هماوحال كبرهمااذا جنا عمالمعتق وان كان امرأة عم بنوه وان سفاواتم عصبته من النسب على ترتيب عصبات النسب كذا فى فتح القديروغيره وفى الظهير ية والجارية بين اثنين اذاجاءت بولدفاد عياه حيث يثبت النسب من كل واحد منهما ينفردكل واحدمنهما بالتزويج نماذا اجتمع فى الصغير والصغيرة وليان فى الدرجة على السواء فزوج أحدهماجازأ جازالاول أوفسخ بخلاف الجارية اذا كانت بين اثنين فزوجهاأ حدهما لايجوزالاباجازة الآخرفان زوجكل واحدمن الوليين رجلاعلى حدة فالاقل يجوزوالا خرلا يجوزوان وقعامعاساعةواحدة لايجوز كلاهماولاواحدمنهما وانكان أحدهماقبل الا خرولا يدرى السابق من اللاحق فكذلك لايجوزلانه لوجازجاز بالتحرى والتحرى فى الفروج حوام هذا اذا كانا فى الدرجة سواء وأمااذا كان أحدهما أقرب من الا خو فلاولاية للابعدمع الاقرب الااذاغاب غيبة منقطعة فنكاح الابعد يجوزاذاوقع قبل عقد الاقرب كذاذ كره الاسبيجابي وفى الحيط وغيره واذازوج غير الابوالجدالصغيرة فالاحتياط ان يعقدم تينمه بمهرمسمى وممة بغيرتسمية لامرين أحدهما لوكان فى التسمية نقصان لايصح النكاح الاول فيصح النكاح الثانى عهر المثل والثانى لوكان الزوج حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها ينعقد الثانى وتحلوان كان أباأ وجداف كذلك عندهم اللوجه الثاني واختلفوا فى وقت الدخول بالصفيرة فقيل لا يدخل بهامالم تبلغ وقيل يدخل بهااذا بلغت تسع سنين

بالنكاح في حال الصغر لا نقبل هذه الشهادة عنداً في حنيفة حتى يشهد شاهد ان على نفس النكاح ف حال الصغر اه (قوله وهوذ كر يتصل بلاتوسط أنثى) قال فى النهر هو كماسياً تى فى الفرائض من يأخذ المال اذا انفر دوالباقى مع ذى سهم وهذا أولى من تعريفه بذكر يتصل بلاواسطة أنثى كما فى البحر اذا لمطلقة لها ولا ية الانكاح

ولاية الاجبار على البنت والذكر في حال صفرهما وحال كبرهمااذاجنامثلا غـ الم بلغ عاقـ الا ثم جن فزوجه أبوه وهور جل جاز اذا كان مطبقا فاذا أفاق فلاخيارله وانزوجه أخوه فأفاق فله الخيار اه (قدوله ولان خيارالعتق يغني عنه) هـذا في حق الانثى أما الذكر فليسله خيارالعتق بلهولهافقط كاسيصرحبه قبيل قوله وتوارثاقبل الفسخ والتقييد بالصغيرة لامفهومله فان وطما خيار الفسخ بالباوغ

في غير الابوالجدبشرط

الكبيرة كذلك لها خيار العتق كاصرح به المؤلف في باب نكاح الرقيق الكن التوهم فى الصغيرة ان لهاخيار البلوغ قصر البيان عليها قاله بعض الفضلاء (قوله حتى لوأعتق أمته الصغيرة) تخصيص كونها أنثي بالذ كر لامفهوم له لان الذكركذلك لهخيار البلوغ كاسيصرح بههناك أيضا (قوله و يردعليه ارتداد أحدهماالخ)قديقال مراده بالفسخما كانمقصودا مستقلا بنفسه وهوفها

وقيل انكانت سمينة جسيمة تطيق الجاع يدخل بهاوالافلا وكذا اختلفوا في وقت ختان الصي على الاقوال الثلاثة وقيل يختن اذا بالغ عشرا اه وفي الخلاصة وأكثر المشايخ على انه لااعتبار للسنن فهما واعالمعتبرالطاقة وفىالظهيرية صغيرة زوجها وليهامن كفء مقال استأمابولي لايصلق ولكن ينظران كانتولايته ظاهرة جازالنكاح والافلا اه وفي الخلاصة صغيرة زوجت فذهبت الى بيت زوجها بدون أخذ المهرفامن هو أحق بامساكها قبل التزويجان يمنعها حتى يأخذ من له حق أخذ جيع المهروغير الاب اذازوج الصغيرة وسلمها الى الزوج قبل قبض جيع الصداق فالتسليم فاسدوتر دالى بيتها قال رجهالله هذافي عرفهم امافي زماننا فتسليم جيع الصداق ليس بلازم والاب اذأسلم البنت اليه قبل القبضله ان يمنعها بخلاف مالو باع مال الصغير وسلم قبل قبض الثمن فأنه لايسترد اه والفرق ان حقوق النقدني الاموال واجعة اليه بخلاف انكاح ولذاملك الابراءعن الثمن ويضمن ولايصع الابراء عن المهرمن الولى (قوله وهماخيار الفسخ بالبلوغ في غير الاب والجدبشرط القضاء) أى الصغير والصغيرة اذا بلغا وقدزوجاان يفسخاعقد النكاح الصادرمن ولى غيرأب ولاجد بشرط قضاء القاضي بالفرقة وهذاعندا بى حنيفة ومجمدرجهماالله وقالأبو يوسفرجهالله لاخيارلهمااعتبارا بالاب والجد وهماان قرابة الاخ ناقصة والنقصان يشعر بقصور الشفقة فيتطرق الخلل الى المقاصد والتدارك يعلر بخيار الادراك بخلاف مااذاز وجهما الابوالجدفانه لاخيار لهما بعد باوغهما لانهما كاملاالرأى وافرا الشفقة فيلزم العقد بمباشرتهما كمااذاباشراه برضاهما بعدالباوغ وانماشرط فيه القضاء بخلاف خيارالعتق لان الفسخ ههنالدفع ضررخني وهوتمكن الخلل وطندايشمل الذكر والانثى فعل الزاما في حق الا موفيفتقر الى القضاء وخيار العتق لدفع ضرر جلى وهوزيادة الملك عليها وهله ايختص بالاش فاعتبر دفعا والدفع لايفتقر الى القضاء أطلق الخيار لهما فشمل الذميين والمسلمين كافى المحيط وشـملمااذازوجتااصغيرة نفسـهافأجازالولىفان لهـاالخياراذا بلغتلان الجوازثبت باجازة الولى فالتحق بنكاح باشره الولى كذافي المحيط وأشار المصنف الىأن المجنون والمجنونة كالصغير والصغيرة لهماالخياراذاعقلافى تزويج غيرالابوالجدولاخيارلهمافيهما وأشارالىأنه لاخيار لهمافي تزويج الابن بالاولى لانه مقدم على الاب في التزويج وأفادان الكلام في الحرلان ولاية الاب انماهي عليه وأماالصغير والصغيرة المرقوقان اذازوجهما المولى ثمأ عتقهماثم بلغافانه لايثبت لهما خيار البلوغ لكالولاية المولى فهوأقوى من الابوالجدولان خيار العتق يغنى عنه حتى لوأعتق أمته الصغيرة أولائم زوجهائم بلغت فان لهاخيار الباوغ كاذكره الاسبيجابي وهوداخل فى غيرالاب والجد فلوقال المصنف وللولى عليه خيار الفسخ بالبلوغ فى غير الاب والجدوالابن والمولى الكان أولى وأشمل ويدخل تحت غيرالاب والجدالام والقاضي على الاصح لان ولايتهدمامتأخرة عن ولاية الاخ والع فاذائبت الخيار فى الحاجب فغي المحجوب أولى وانماعبر بالقسخ ليفيدان هذه الفرقة فسيخ لاطلاق فلاينقص عدده لانه يصح من الانثى ولاطلاق اليهاوكذا بخيار العتق لما بيناه وكذا الفرقة بعدم الكفاءة أونقصان المهرفسخ بخلاف خيار الخيرة لان الزوج هوالذى ملكها وهومالك للطلاق وفى التبيين ولايقال الذكاح لايحمل الفسخ فلايستقيم جهله فسخالا نانقول المعني بقو لنالايحتمل الفسخ بعد التمام وهوالنكاح الصحيح النافذ اللازم واماقبل التمام فيعتمل الفسخ وتزو يج الاخ والع صحيح نافذ الكنه غيرلازم فيقبل الفسخ اه ويردعليه ارتدادأ حدهما فانه فسخ اتفاقاوهو بعد التمام وكذااباؤهاعن الاسلام بعداسلامه فأنه فسخاتفاقاوهو بعدالتمام وكذاملك أحدالزوجين صاحبه فالحق انه يقبل

ذكره من الصورليس كذلك فاله تابع لازم الغيره أعنى الارتداد والاباء والملك ومثله الفسخ بتقبيل ابن الزوج وسبى أحدهما ومهاجرته اليناتأ مل ممرأيت بعد ذلك أجاب بعض الفضلاء بأن ذلك انفساخ لافسخ اه وهومؤدى ماقلنا (قوله الاصل ان المعتدة بعد الطلاق الخ) قال في النهر أقول هذا الاصل منقوض عمااذا أبت عن الاسلام وفرق بينهم اثم طلقها في العدة وقع معانه فسيخ و بوقو ع طلاقه عليها في العدة كذا في الفتح معانه فسيخ و بوقو ع طلاقه عليها في العدة كذا في الفتح وجه في الذكاح وقوع الطلاق من زوج المرتدة بان الحرمة بالردة غيرمة أبدة لارتفاعها (٢٢١) بالاسلام فيقع طلاقه عليها في العدة

مستتبعافائدته من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة مغياة بوطء زوج آخر بخيلاف حرمة المحرمية فانهامتأبدة فلايفيد لحوق الطلاق فائدة كون الوقوع هنا أوجهلن تأمل الاانه يقتضى قصر عدم الوقوع في العدة على مااذا كانت الفرقة عابوجب مااذا كانت الفرقة عابوجب وكالارضاع وفيه مخالفة وكالارضاع وفيه مخالفة من تصفحه اه وذلك انهم

و يبطل بسكوتهاان علمت بكرا

صرحوابعدم اللحاق في عدة خيار العتق والبلوغ وكذا بعدم الكفاءة ونقصان المهر حق صرح بذلك في الفتح أول كتاب الطلاق وصرح أيضا بعدم اللحاق في الذا الينامسلما أوذميا أوخوجا سيأ حد الزوجين أوها جو الينامسلما أوذميا أوخوجا مستأمنين فاسلم أحدهما أو بلحاق الطلاق فيما اذا فرق بلحاق الطلاق فيما اذا فرق وقال ان الفرقة بردته فسخ وقال ان الفرقة بردته فسخ خلافالأ في يوسف ولوكانت هي للرندة فهي فسخ اتفاقا هي للرندة فهي فسخ اتفاقا

الفسخ مطلقااذا وجدما يقتضيه شرعا وفى فتح القدير وهل يقع الطلاق في العدة اذا كانت هذه الفرقة بعدالدخول أى الصريح أولا احلوجه والاوجه الوقوع اه والظاهر عدم الوقوع لمافي النهاية من باب نكاح أهل الشرك معز ياالى المحيط الأصل ان المعتدة بعدة الطلاق ياحقها طلاق آخر في العدة والمعتدة بعدة الفسخ لايلحقهاط لاق آخرفي العدة وذكرفي خصوص مسئلتنا انه لايقع واماحكم المهر فان كانت الفرقة بعد الدخول ولوحكما وجب تمامه وانكانت قبله فلامهر لهما فان كانت منها فظاهر لانهاجاءتمن قبلهاوان كانتمنه فسقوطه هوفائدة الخيارله والافلافائدة فى اثباته له اذهومالك للطلاق قال في الاختيار وليس لنافرقة جاءت من قب ل الزوج قبل الدخول ولامهر عليه الافي هذه أه وهذا الحصرغ يرصحيح لمافى الذخ يرةمن الفصل السادس والعشرين فى المتفرقات قبيل كتاب النفقات حرتزوج مكاتبة باذن سيدهاعلى جارية بعينها فلم تقبض المكاتبة الجارية حتى زوجتهامن زوجها علىمائة درهم جازالنكاحان فان طلق الزوج المكاتبة أولا ثم طلق الامة وقع الطلاق على المكاتبة ولا يقع على الامة لان بطلاق المكاتبة تتنصف الامة وعاد نصفها الى الزوج بنفس الطلاق فيفسد نكاح الامةقبل ورودالطلاق عليهافلم يعمل طلاقها ويبطل جيعمهر الامةعن الزوجمع انهافر قةجاءتمن قبل الزوج قبل الدخول بها لان الفرقة اذا كانت من قبل الزوج انمالا تسقط كل المهراذا كانت طلاقا وإمااذا كانتالفرقة من قبله قبـــلالدخول وكانت فسخامن كل وجـــه توجب سقوط كل الصـــد اق كالصغير اذابلغ وأيضالواشترىمنكوحته قبل الدخولبها فأنه يسقطكل الصداق معان الفرقة جاءتمن قبله لان فساد النكاح حكم تعلق بالملك وكل حكم تعلق بالملك فانه يحال على قبول المشترى لاعلى ايجاب البائع وانماسقط كل الصداق لانه فسخمن كل وجه اه بلفظه ويردعلي صاحب الذخيرة اذاار تدالزوج قبل الدخول فانهافرقةهي فسخمن كل وجهمع انه لم يسقط كل المهر بل يجب نصفه فالحق ان لا يجعل هذه المسئلة ضابط بل يحكم في كل فرد بما أفاده الدليل عماعلم أن الفرقة ثلاثة عشر فرقة سبعة منهاتحتاج الى القضاء وستة لاتحتاج أما الاولى فألفرقة بالجب والفرقة بالعنة والفرقة بخيار البلوغ والفرقة بعدم الكفاءة والفرقة بنقصان المهر والفرقة باباء الزوج عن الاسلام والفرقة بالاعان وانما توقفت على القضاء لانها تنبني على سبب خفي لان الكفاءة شئ لايعرف بالحس وأسبابها مختلفة وكذا بنقصان مهرالمثل وخيار البلوغ مبنى على قصور الشفقة وهوأ مرباطن والاباء ربمايو جدور بمالايوجد وكذا البقية وإماالثانية فالفرقة بخيار العتق والفرقة بالايلاء والفرقة بالرد والفرقة بتباين الدارين والفرقة علك أحدالزوجين صاحبه والفرقة فىالنكاح الفاسد وانمالم تتوقف هذه الستةعلى القضاء لانها تبتني على سبب جلئ ثمقال الامام المحبوبي في التنقيح كل فرقة جاءت من قبل المرأة لابسبب من قبل الزوج فهي فرقة بغيرطلاق كالردةمن جهة المرأة وخيار البلوغ وخيار العتاقة وعدم الكفاءة وكل فرقة جاءت من قبل الزوج فهي طلاق كالايلاء والجبوالعنة ولايلزم على هلة اردة الزوج على قول أي حنيفة وأبى يوسف لانبالردة ينتني الملك فينتني الحمل الذيهو من لوازم الملك فانماحصلت الفرقة بالتنافي والتضادلا بوجود المباشرةمن الزوج بخلاف الاباء منجهة الزوج حيث يكون طلاقاعندأى حنيفة ومحدلانه لاتنافى بدليل ان الملك يبقى بعد الاباء فلهذا افترقا اه (فوله و ببطل بسكوتها ان علمت بكرا

(١٦ - (البحرالرائق) - ثالث) ويقع طلاقه عليها في العدة ولم يعلل بماعلل به في النكاح (قوله وأيضالوا شترى منكوحته الخ) قال في النهر في دعوى كون الفرقة من قبله في الذاملكها أو بعضها فيه نظر فني البدائع الفرقة الواقعة بملكه اياها أوشقصامنها فرقة بغير طلاق لانها فرقة حصات بسبب لامن قبل الزوج فلا يمكن أن تجعل طلاقافت جعل فسيخا اه وسياتي ايضاحه في محله اه فتامل

(قوله ماذا اختارت وأشهدت ولم تتقدم الى القاضى الشهر والشهرين الخ) قال الرملى يعنى مالم عكنه من نفسها كماصر حبه فى الذخيرة والظاهران الشهر والشهرين مثال لا حدمقدراذ حقها تقرر بالاشهاد فلا يسقط بالتأخير كالشفعة تأمل (قوله ولاشك ان الاشتغال بالسلام فوق السكوت) قال فى النهر عنوع فقد نقلوا فى الشفعة ان سلامه على المشترى لا يبطلها لا نه صلى الله تعالى عليه وسلم قال السلام قبل الكلام ولاشك ان طلب المواثبة بعد العلم بالبيع يبطل بالسكوت كيار البلوغ ولوكان فوقه لبطلت وقالوالوقال لمن اشتراها و بكم المستراها لا تبطل شفعته كافى البزازية وهذا يؤيد مافى قتح القدير نعم ماوجه به فى المهران على تعمل أما اذا خلى بها خاوة صحيحة فالوقوف على كميته اشتغال على نفعته كافى البزازية وهذا يؤيد ما فاطلاق عدم (٢٢) سقوطه عالا ينبغى اه وفى الرمن بعد نقل بحث المؤلف والجواب ان الرضا

لابد منه اكنه تارة يكون صريحا وتارة يكون دلالة في الثيب والبكر لكن جود السكوت من البكر القسول لعلة الخياء وأقول القسول لعلة الحياء وأقول عن اسم الزوج مع علمها به أوسامت معنى بان قالت مل حبالاشهود ونحوذلك بلزمها لكون ذلك مستغنى

لابسكوته مالم يقل رضيت ولودلالة

عنه أما اذاردت سلامهم أوكانت جاهلة بالزوج فالسؤال عنده لا يكون كالسكوت والحاصل ان مقام السكوت فيلزمها مقام السكوت فيلزمها للقصود (قوله واذا اجتمع خيار الباوغ والشفعة الخ) بالشفعة وفي جامع الفصولين ولوثبت للبكر خيار الباوغ

لابسكوته مالم يقل رضيت ولود لالة) أى و يبطل خيار الباوغ بسكوت من بلغت الى آخره اعتبار الهذه الخالة بحالة ابتداء النكاح وسكوت البكرفي الابتداء اذن بخلاف سكوت الثيب والغلام وأراد بالعلم العلم باصل النكاح لانهالا تتمكن من التصرف الابه والولى ينفرد به فعذرت ولايشترط العلم بان لهاخيار الباوغ لانها تتفرغ لمعرفة أحكام الشرع والداردار العلم فلم تعذر بالجهل بخلاف المعتقة لان الامة لانتفرغ لمعرفتها فتعذر بالجهل بثبوت الخيار واستفيدمن بطلانه بسكوتها انه لاعتدالي آخرالجلس وعلى هذا قالواينبغى أن يبطل معرؤية الدم فان رأته ليلا تطلب بلسانها فتقول فسخت الحاجى وتشهد اذا أصبحت وتقول رأيت الدم الآن وقيل لحمد كيف يصح وهو كذب واعاأ دركت قبل هذا فقال لاتصدق فى الاسناد بازطاأن تكذب كيلا يبطل حقها ثماذا اختارت واشهدت ولم تتقدم الى القاضى الشهروالشهرين فهي على خيارها كحيار العيب ومافى التبيين من انهالو بعثت خادمها حين حاضت للشهود فلم تقدرعليهم وهي في مكان منقطع لزمها ولم تعذر مجول على ما اذالم تفسخ بلسانها حتى فعلت ومافيهأيضا وفى الدخيرةمن انهالوسألتعن اسم الزوج أوعن المهرأ وسامت على الشهود بطل خيارها تعسف لادليل عليه وغاية الامركون هذه الحالة كحالة ابتداء النكاح ولوسأ الاالبكر عن اسم الزوج لاينفذعليها وكذاعن المهر وان كانعدمذ كره لهالا يبطل كون سكوتهارضاعلى الخلاف فانذلك اذالم تسأل عنه اظهورانهاراضية بكل مهروالسؤال يفيدنني ظهوره فىذلك وانما يتوقف رضاهاعلى معرفة كيته وكذا السلام على القادم لايدل على الرضاكيف وانماأ رسات لغرض الاشهاد على الفسخ كذافي فتح القديروفيه بحث لان بطلان هذا الخيارليس متوقفاعلي مايدل على الرضا لان ذلك انماهو فىحق الثيب والغلام وامافى حق البكر فيبطل بمجرد السكوت ولاشك ان الاشتغال بالسلام فوق السكوت واذااجتمع خيارالباوغ والشفعة تقول اطلب الحقين تم تبتدئ فى التفسير بخيار الباوغ وقيد بالبكر لانهالوكانت ثيبا كمالودخل بها الزوج قبل الباوغ أوكانت ثيباوقت العقد فانه لايبطل بسكوتها فهى كالغلام لابد من الرضابالقول أو بفعل دالعليه وحاصله ان وقت خيارهم العمر لانسببه عدم الرضا فيبق الىأن يوجدما يدل على الرضا على هد انظافرت كلتهم كمافى غاية البيان فانقل عن الطحاوى حيث قال خيار المدركة يبطل بالسكوت اذا كانت بكراً وان كانت ثيبالم يبطل به وكذا اذا كان الخيار الزوج لايبطل الابصريح الابطال أو يجيء منه دليل على ابطال الخيار كماذا اشتغلت بشئ آخر وأعرضت عن الاختيار بوجمه من الوجوه مشكل اذيقتضي ان الاشتغال بعمل آخر يبطله وهلذا تقييد بالمجلس ضرورة اذتبدله حقيقة أوحكما يستلزمه ظاهرا وفي الجوامع وانكانت

والشفعة تقول طلبت الحقين ثم تفسر وتبدأ بالاختيار وقيل بالشفعة وقيل من يجعله رداله أقول لاأ درى ماوجه تعيين البداءة باحدهما وقيل تطلب الشفعة وتبكى صراخا فيصير هذا البكاء رداللنكاح على قول من يجعله رداله أقول لاأ درى ماوجه تعيين البداءة باحدهما في التفسير بعد طلب الحقين جاة فا ناحيث اعتبرناه هو المانع من السقوط فلا يضر تقديم أحدهما على الآخر ولا يبطل المؤخر لا نه ثبت بالاجال المتقدم والالف واللام فيه جامعة لهما ولوقيل لاحاجة الى التفسير بعده أصلال كان له وجه وجيه وأيضا فيه تضييق وتعسير ونوع حرج وذلك من فوع والظاهر ان متقدمي أثمتناذ كروا المسئلة ومنهم من قال على سبيل المثال تقول طلبتهما نفسي والشفعة ومنهم من قال على سبيل الشفعة ونفسي فتوهم بعض المتأخرين ان ذلك على سبيل المتمو اللزوم وليس كذلك بل تقدم في التفسير أيا شاءت تأمل

وتوارثا قبــل الفسخ ولا ولايةلعبدوصغير ومجنون ولالكافرعلىمسلم

(قوله لان الظاهر يصدقها) جواب لايقال (قوله ولاتقبل شهادة العاصبين) تثنية عاصب بالعين والصاد المهملتين ومافي بعض النسخمن الغاصبين بالمعمة فتحريف (قـوله لانه لايزوج حال جنونه الخ) يزوج مضارع مبنى للعاوم وفاعله ضمير يعود الى الجنون ومثله قوله ويزوج حالة افاقتمه وأماقوله بعده فنزوج فهو بالتاء مبني للجهول ونائب الفاعل يعوداليالمرأة المولىعليها ومشله قسوله تزوج وان لميكن مطبقا ثيباحين بلغهاأ وكان غلامالم يبطل بالسكوت وأن أقامت معه أياما الاأن ترضى بلسانها أو يوجد مايدل على الرضامن الوطء أوالتمكين منه طوعاأ والمطالبة بالمهرأ والنفقة وفيه لوقالت كنت مكرهة في التمكين صدقت ولايبطل خيارها وفي الخلاصة لوأ كاتمن طعامه أوخدمته فهي على خيارها لايقال كون القوللما في دعوى الا كراه في الند كين مشكل لان الظاهر يصدقها كذا في فتح القدير ولااشكال فى عبارة شرح الطحاوي لان مراده من الاشتفال بشئ آخر عمل يدل على الرضا بالنكاح كالتمكين ونجوه لامطلق العمل كمايدل عليه مسياق كالامه بلقدصر حبان خيار البلوغ فى حق الثيب والغلام لايبطل بالقيام عن المجلس والافينبني أن يحمل على ماذ كرناه ليوافق غيره وفي الجوامع اذا بلغ الغلام فقال فسخت ينوى الطلاق فهي طالق بائن وان نوى الثلاث فثلاث وهذا حسن لان لفظ الفسخ يصلح كمنايةعن الطلاق ثمقال فى فتح القدير وتقب لشهادة الموليين على اختياراً منهما التي زوجاها نفسها اذا أعتقاها ولاتقبل شهادة العاصبين المزوجين بعدالباوغ انهااختارت نفسهالان سبب الردقدا نقطع فىالاولى بالعتق ولم ينقطع فى الثانية اذهوا لنسبوهو باق اه وقدعلمان خيار البلوغ يخالف خيار العتق في مسائل منها السيراط القضاء والثاني ان خيار المعتقة لايبطل بالسكوت بل عقد الى آخر الجلس كافى الخيرة بخلاف خيارالبلوغ فى حق البكر والثالث ان خيار العتق يثبت للانثى فقط بخلاف خيار البلوغ يثبت لهما والرابع ان الجهل بخيار البلوغ ليس بعذر بخلافه في خيار العتق والخامس ان خيار العتق يبطل بالقيام عن المجلس كالخيرة وخيار الباوغ فى حق الثيب والغلام لا يبطل به كذاف غاية البيان وأفادالمصنف بقوله ولودلالةان دفع المهر رضا كمافي الهداية وجله في فتح القدير على مااذا كان قبل الدخول أماأذا كان دخل بهاقبل بلوغه ينبغى أن لايكون دفع المهر بعد بلوغه رضا لانه لابدمنه أقام أوفسخ اه (قوله وتوارثاقبل الفسخ) صادق بصور تين احداهماما اذامات أحدهما قبل الباوغ ثانهمامااذامات بعدالبلوغ قبل التفريق فان الآخر يرئه لان أصل العقد صحيح والملك الثابت بدقد انتهى بالموت بخلاف مباشرة الفضولي اذامات أحد الزوجين قبل الاجازة لان النكاح تمةموقوف فيبطل بالموت وههنا مافذ فيتقرر بهأشار المصنف رحمه الله الى انه يحل للزوج وطؤها قبل الفسخ لماذ كرباوالى انهالو بلغت واختارت نفسها والزوج غائب لايفرق بينهمامالم يحضر الغائب ولوكان زوجها صبيالاينتظركبره ويفرق بينهما بحضرةوالدهأووصيه انلميأنيا بمايدفعها كذافي أحكام الصفار (قوله ولاولاية لصغير وعبدو مجنون) لانه لاولاية لهم على أنفسهم فأولى ان لايثبت على غيرهم ولان هـ أنه ولاية نظرية ولانظرفي التفويض الى هؤلاء أطلق في العبد فشمل المكاتب فلاولا يقله على ولده كذافي المحيط لكن للكاتب ولايةفي تزويج أمت كماعرف وأرادبالمجنون المطبق وهوشهر وعليه الفتوى وفى فتح القدر لا يحتاج الى تقييده به لانه لا يزوج حال جنونه مطبقا أوغير مطبق ويزوج حالة افاقته عن جنون مطبق أوغيرمطبق لكن المعنى انهاذا كان مطبقا تسلب ولايته فتزوج ولاينتظر افاقته وغير المطبق الولاية ثابتة له فلاتزوج وتنتظر افاقته كالنائم ومقتضي النظران الكفء الخاطب ان فات بانتظار افاقتـ وتزوج وان لم يكن مطبقا والاانتظر على مااختاره المتأخرون في غيبة الولى الاقرب اه (قوله ولالكافر على مسلم) لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاو لهذا لاتقبل شهادته عليه ولايتوارثان قيدبالمسلم لان للكافرولاية على ولده الكافر لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياءبعض ولهذا تقبل شهادتهم على بعضهم ويجرى بينهما التوارث وكالاتثبت الولاية اكافرعلى مسلم كذلك لاتثبت لمسلم على كافرة أعنى ولاية التزويج بالقرابة وولاية التصرف في المال

قالواو ينبغي أن يقال الاأن يكون المسلم سيدأمة كافرة أوسلطانا قال السروجي لم أرهـ ندا الاستثناء

(قول المصنف فالولاية للام) قال الرملي لم يذ كر أم الام وفي الجوهرة وأولاهم الام ثم الجدة ثم الاخت لاب وأم الي آخر ماد كره وفي شرح المجمع لا بن الملك والام وأقار بها كالجدة والخال والخالة ومثله في شرح المصنف اه أقول لا يظهر من عبارة المجمع من تبة الجدة في انهام قدمة على الاخت كاهو صريح عبارة الجوهرة وقد أغفل في كثير من الكتب المعتبرة ذكر الجدة وعن صرح بذكرها و بتقديمها على الاخت كافي الجوهرة العلامة قاسم في شرح النقاية نقله عنه الشرنبلالي في رسالة له خاصة وقال ولم يقيد الجدة بكونها لام وعلى ذلك لا يعلم حكم الجدة لام أو تتأخر عنها أولاب غيران السياق يقتضى انها الجدة (١٣٤) لام وعلى ذلك لا يعلم حكم الجدة لام أو تتأخر عنها

أوتراجها فى ولاية التزويج ثم نقل الشرنبلالى مايأتى عن القنية من ان أم الآب أولى من الام وقال فعلى منقدمة على أم الام لتقدمها على الام لكن المتون تقتضى خلاف ما فى القنية في الحكمة فيقدم ما فى المتون وقد يقال حيث ذكر فى

وان لم تكن عصبة فالولاية للام ثم للاخت لاب وأم ثم لاب ثم لولد الام ثم لذوى الارحام ثم للحاكم

القنية تقديم أم الابعلى الام وعارضه الكنزكانت أم الاب تلى الام بطريق الدلالة لكن يعارضه سياق الشيخ قاسم الذى يقتضى ان الجدة الى الام وقديقال ان الجدة الى الام والجدة الى الام والجدة الى التي الم والجدة الى التي التي والية الترويج المما واحدة فتثبت والاية الترويج المما

فى كتتب أصحابناوا نماهو منسوب الى الشافعي ومالك قال في المعراج وينبغي أن يكون مرادا ورأيت فى موضع معزوا الى المبسوط الولاية بالسبب العام تثبت للسلم على الكافر كولاية السلطنة والشهادة فقدذ كرمعنى ذلك الاستثناء اه وقيدبالكفرلان الفسق لايسلب الأهلية عندنا على المشهور وهو المذكور في المنظومة وعن الشافعي اختلاف فيه اما المستور فله الولاية بلاخلاف فماني الجوامع ان الاب اذا كان فاسقاللقاضي ان يزوج الصغيرة من كفء غيرمعروف نعم اذا كان متهتكالا ينفذ تزويجه اياها بنقص عن مهرالمثل ومن غيركف وسيأتي هذا كذافي فتح القدير (قوله وان لم تكن عصبة فالولاية للزم ثم للاخت لاب وأم ثم لاب تم لولد الأم ثم لذوى الارحام ثم للحاكم) وهذا عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعند دهما ليس لغير العصبات من الاقارب ولاية وانما الولاية للحاكم بعد دالعصبات لحديث الانكاح الى العصبات ولأبى حنيفة رضى الله عنه ان الولاية نظرية والنظر يتحقق بالتفويض الى من هوالمختص بالقرابة الباعثة على الشفقة وقداختلفوافي قول أبي يوسف ففي الهداية الاشهر انهمع مجمد وفى الكافى الجهور انهمم أبي حنيفة وفي التبيين والجوهرة والمجتى والذخيرة الاصح انه مع أبي حنيفة وفى تهذيب القلانسي وروى ابن زيادعن أبى حنيفة وهوقو لهمالا يليه الاالعصبات وعليه الفتوى اه وهوغريب لخالفته المتون الموضوعة لبيان الفتوى ولميذ كرالمصنف بعد الأم البنت لانه خاص بالمجنون والمجنونة فبعد الام البنت ثم بنت الابن ثم بنت ابن الابن ثم بنت بنت البنت وأطلق فى ولد الام فشمل الذكر والأنثى وذكر الشارح ان بعدولد الأم ولده وأفاده المصنف رجه الله بتقديم الأم على الأخت تضعيف مانقله فى المستصفى عن شيخ الاسلام خواهرزاده رحه الله ونقله فى التجنيس عن عمر النسفى وجهاللة من ان الاخت الشقيقة أولى من الام لانهامن قبل الاب ووجه ضعفه ان الام أقرب منها وصرح فى الخلاصة بانه يفتى بتقديم الام على الاخت وسيأتى فى آخو المختصران ذا الرحم قر يبليس بذى سهم ولاعصبة وانترتيبهم كترتيب العصبات فتقدم العمات ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الاعمام ثم بنات العمات كترتيب الارث وهوقول الأكثر وظاهر كالرم الصنف ان الجد الفاسد مؤخ عن الاخت لانه من ذوى الارحام وذكر المصنف في المستصفى ان الجدالفاسد أولى من الاخت عند أبي حنيفة وعندابي يوسف الولاية لهما كمافى الميراث وفى فتح القدير وقياس ماصح في الجدو الاخمن تقدم الجد تقدم الجدالفاسد على الاخت اه فثبت بهذا ان المذهب ان الجدالفاسد بعد الام قبل الاخت وفى القنية أم الاب أولى فى التزويج من الام وأطلق فى نفى العصبة فشمل العصبة النسبية والسببية فولى العتاقة تمعصبته على الترتيب السابق يقدمان على الام ولم يذكر المصنف مولى الموالاة وهوالذي أسلم أبوالصغير على بديه ووالاه قالوا ان آخرالاولياء مقدم على القاضي لان هـ ندا العقديفيد الخلافة

فى رتبة واحدة اعدم المرجح من أقر بية واحدة وقديقال ان قرابة الاب لها حكم العصبة فتقدم أمالا بعلى أن تتأمل في هذا وفي القنية أم الاب أولى الخي قال الرملى قال في النهر هذا المرتب يعنى ترتيب الكنزهو المفتى به كافي الخلاصة وحكى عن خواهر زاده وعمر النسفى تقديم الاخت على الام لا نهامن قوم الاب أفول وينبغى أن يخرج ما في القنية على هذا القول اه فقد عامت به ضعف ما في القنية لا نهمقابل لما عليه الفتوى وقيد فيه ابالام لان الجدة لاب أولى من الجدة لام قولا واحدافة حصل بعد الام أم الاب ثم أم الام الفاسد تأمل اه كلام الرملي

(قوله وفي المجتبي ما يفيد الخ) قال في النهر ان مافي المجتبي لا يفيد عدم اشتراط نفو يض الاصيل للنائب كاثوهمه في البحر اله قال الرملي أقول كيف لا يفيد مع اطلاقه في نقرا به والمطلق يجرى على اطلاقه و وجهه انه لما فوض المهم ماله ولا يتمالته من جلتها تزويج الصغار والصغائر صارذ لك من جدلة مافق ضاليهم وقد تقررانهم نقراب السلطان حيث أذن له بالاستمابة عنه في افق ضاليه وقد قال في الخلاصة والبرازية ولا ولا يتلقاضي الااذا كان ولياقريما أه وهو مجول على مااذا كان في عهده ومنشوره وأقول حيث قلنا بانه ولى لوجود ذلك يدخل في المجيز الذي يتوقف نكاح الفضولي على اجازته حيث لا ولى غيره وهي واقعة الفتوى تأمل اله قلت وقد ذكر المسئلة الطرسوسي في المجيز الذي يتوقف نكاح الفضولي على المناس المناس المناس المناف والمناف والمناف والمناف والمناف والمناف والمناف ولي المناف المناف المناف المناف المناف المناف والمناف والمناف والمناف والمناف ولي المناف والمناف والمناف ولي المناف والمناف ولي المناف ولي المناف والمناف ولي المناف والمناف ولي المناف ولاية المناف والمناف ولي المناف ولا المناف ولي المناف ولي المناف ولا المناف ولي المناف ولي المناف ولي المناف ولا ولا المناف ولا المناف ولا المناف ولا ولا المناف ولا المناف ولا ولا المناف ولا المنا

للوكيل أن يوكل الاباذن وهل يكون تزويجه هـ ادا ونزلة تزويجه اذا كانت الولاية له ويكون حكما أملا وكذاهل علكذلك لابنه ولن لا يجوزقضاؤدله أملا الظاهر أنه لايكون حكماو علكمباشرته لابنه ونحروه والقائلأن يمنع ويسوى بين هـ ندا و بين الاقلمن حيث ان القاضى ولى أبعه فاذا أذن له الاقرب باشر باهليته و بولايته بخالافغايره من الناس اذا باشر بوكالة من الولى لانه لاولاية له أصلا فهووكيل محض اه ملخصا (قـوله وعلله في

فى الارث فيفيد فى الانكاح كالعصبات وأطلق فى الحاكم فشمل الامام والقاضى لكن قالواان الفاضى انماعلكذلك اذا كان ذلك في عهده ومنشوره فان لم يكن ذلك في عهده لم يكن وليا كذافي الظهير بة وغيرها وفىالمجتى مايفيدان لنائب القاضي ولاية التزويج حيث كان القاضي كتسله في منشوره ذلك فانهقال ثم السلطان ثم القاضى ونو ابه اذااشترط في عهده تزويج الصغار والصغائر والافلا اه بناء على انهذاالشرط انماهوفى حق القاضى دون نوابه ويحتمل أن يكون شرطافيهما فاذا كتب في منشور قاضى القضاة فان كانذلك في عهد نائيه منهملك النائب والافلا ولمأرفيه منقو لاصر يحا وفي الظهيرية فان زوجهاالقاضى ولم يأذن لهالسلطان ثمأذن لهبذلك فاجاز القاضي ذلك جازاستحسانا وفي غاية البيان ولو زوج القاضي الصغيرة من ابنه كان باطلا وكذا اذاباع مال اليتيم من نفسه لا يجوز لانه حكم وحكمه لنفسه لا يجوز ولواشترى من وصى اليتيم يجوز وان كأن القاضي أقامه وصيا لانه نائب عن الميت لاعن القاضي اه وعالمه في فتح القدير بانه كالوكيل لا يجوز عقد ه لابنه قال والالحاق بالوكيل يكفي للحكم مستغن عن جعل فعله حكمامع انتفاءشرطه اه وفى الفوائد الناجية معزياالى فتاوى سمرقند سئل القاضي بديع الدين عن صغيرة زوجت نفسها ولاولى ها ولاقاضي في ذلك الموضع قاليتوقف وينفذباجازتها بعدبلوغها اه معانهمقالوا كلعقدلانجيزلهحال صدوره فهو باطل لآيتوقف ولعل التوقف فيه باعتباران مجيزه السلطان كمالايخني وفي النو ازل والذخيرة امرأة جاءت الحقاض فقالتلهأر يدأنأ تزوج ولاولى لى فللقاضي أن يأذن لهافى النكاح كمالوعلم ان لهاوليا وما نقل فيهمن اقامتها البينة خلاف المشهور ومانقل من قول اسمعيل بن حماد بن أبي حنيفة يقول لها القاضى ان لم تكونى قرشية ولاعر بية ولاذات بعل ولامعتدة فقدا ذنت لك فالظاهر ان الشرطين

فتحالقدير) قال فى النهر أقول الالحاق بالوكيل يقتضى انهاو زوج أو باع من ابنه أكثر من القمة ومن مهر المثل جازاذ لاخلاف فى جواز بيع الوكيل عن لا تقبل شهدته له بذلك وتعليلهم بان فعله حكم يقتضى المنع مطلقا وهو الظاهر وأيضا الوكيل يلحقه العهدة والقاضى لا عهدة عليه وقد نص محمد فى الاصل ان الورث الوطلبوا القسمة وفيهم غائب أوصد غير قال الامام لا أقسم بينهم ولا أقضى على الوارث والصغير لان قسمة القاضى قضاء منه وحيث على ذلك نص الامام لم يبق للبحث فيه مجال فان قلت في انفعل فيا اتفقت كانهم على عليه من ان شرط نفاذ القضاء فى المجتهدات أن يصير الحكم حادثة بجرى فيه خصومة صحيحة عند القاضى من خصم على خصم قلت الظاهر المحمول على المحمول المحمول

(قوله فالظاهر أن الشرطين الاولين الخ) قال فى النهر هذا بما لا حاجة اليه اذا لجل لا يتأتى وجوده الاعلى فرض كذبها لان الخلاف أنما هومع وجود الولى لامع عدمه كمامر والله تعالى الموفق (قوله وفيه فلا نه ان زوجها الخ) قال فى النهر وأقول فى الذخيرة لا ولاية له فى الحيط الدكاح الصغيرة سواء أوصى اليه الاب بالنكاح أولم يوص الااذا كان الوصى وليا وحين فذي الانكاح بحكم الولاية اه وفى الحيط روى هشام فى نوادره عن أبى حنيفة ان للوصى ولا ية النزويج ولا يشترط على هذه الرواية أن يوصى اليه بذلك فحافى الفتح من ان الوصى لا على هذه الرواية أن يوصى اليه بذلك فحافى الفتح من ان الوصى لا على دنك وان أوصى اليه بهموافق لاطلاق رواية والمادة الكان عين الموصى رجلاموافق لاطلاق رواية

الاواين يجولان على رواية عدم الجوازمن غيرالكف وأماالشرط الثالث فعاوم الاشتراط كذاف فتح القدير والظاهران الشرطين الاولين انماه وعند كذبها بان كان لحاولي اماان كانت صادقة في عدم الولى فليسابشرطين على جيع الروايات وأشار المصنف الى ان وصى الصغير والصفيرة اذالم يكن قريبا ولاحا كمافانه ليسله ولاية التزويج سواء كان أوصى اليه الاب فى ذلك أولم يوص وروى هشام عن أبى حنيفة ان أوصى اليه الاب جازله كذافى الخانية والظهير ية وبه علم ان ماف التبيين من انه ليس لهذاك الاأن يفوض اليه الموصى ذلك رواية هشام وهي ضعيفة واستشفى في فتح القدير مااذا كان الموصى عين رجلاف حيانه للتزويج فيزوجها الوصى كمالو وكل فى حيانه بتزويجها اه وفيه نظر لانه ان زوجهامن المعين قبل موت الموصى فايس الكلام فيه لانه ليس بوصى وانماهو وكيل وان كان بعد موته فقد بطلت الوكالة بموته وانقطعت ولايتمه فانتقلت الولاية للحاكم عند عدم قريب وفى الظهيرية ومن يعول صغيرا أوصغيرة لا يملك تزويجهما (قوله وللابعدالنزويج بغيبة الاقرب مسافة القصر) أى ثلاثة أيام فصاعدالان هـنه ولاية نظرية وليسمن النظر التفويض الىمن لاينتفع برأيه ففوضناه الى الابعد وهومقدم على الحاكم كمااذامات الاقرب واختلف فى حدالغيبة فذهب أكثرالمتأخرين الحانها مقدرة عسافة القصر لابه ليس لاقصاهاغاية فاعتبر بادنى مدة السفر واختاره المصنف وعليه الفتوى كافى التبيين واختارا كثرالمشايخ كما فى النهاية الها مقدرة بفوت الكفء الخاطب باستطلاع رأيه وصححه ابن الفضل وفي الهداية وهذا أقرب الى الفقه لانه لانظر في ابقاء ولايته حينتذ وفي المجتبي والمبسوط والذخميرة وهوالاصح وفىالخلاصة وبهكانيفتي الشميخ الامام الاستاذ وفىفتح القدير ولاتعارض بين أكثرالمتأخرين وأكثرالمشايخ اه وهناأقوالأخراكتهاضعيفة والحاصلان التصحيح قد اختلف والاحسن الافتاء عاعليه أكثر المشايخ وعليه فرع قاضيخان في شرحه انه لوكان مختفيا بالمدينة بحيث لايوقف عليه تكون غيبة منقطعة وهنداحسن لانه النظرو يتفرع علىمافي المختصرانه لايزوج الابعداذا كان الاقرب بالمدينة مختفيا وأشارالمصنف بعدمذ كرسلب ولاية الاقربالى انهاباقية مع الغيبة حتى لو زوجها الاقرب حيث هوا ختلفوا فيه والظاهر هو الجوازكذا في الخانية والظهيرية ولوزوجامعاأ ولايدري السابق من اللاحق فهو باطل كذاذ كره الاسبيج الى وقيد بالغيبة لان الاقرب اذاعضلها يثبب للابعد ولاية التزويج بالاجاع كذافى الخلاصة وبه اندفع ماذكره السروجى من انه تثبت القاضى وقيد بالنزو يجلانه ليس للابعد التصرف فى المال وهو للاقرب لان رأيه منتفع به في مالها بان ينقل اليم ليتصرف في مالها كذا في المحيط قالوا واذاخطبها كفء وعضلها الولى تثبت الولاية للقاضي نيابة عن العاضل فله النزويج وان لم يكن في منشور ولكن ماللرا دبالعضل

هشام فانه على هذه الرواية اذا كان علك ذلك وان لم يعين الموصى أحدا ففيا اذا عين ذلك أولى فافى الفتح ملفق من القولين وما في الذخيرة هو المنه عليه أكثر المشايخ) أي عليه أكثر المشايخ) أي من تقدير الغيبة عدة يفوت فيها الكفء الخاطب وقال فيها الكفء الخاطب وقال في الفتح انه الاشبه بالفقه وتقدم ترجيحه عن وللربعد التزويج بغيبة

الهداية ومشى عليه في المنتق والاختيار والنقاية قلت وهدل المرادبا خاطب خاطب مخصوص وهو الخاطب بالفعل أوجنس الخاطب والمتبادر الاول والولى بمصر فان رضى والولى بمصر فان رضى الخاطب ان ينتظر الى استثان الولى الاقرب لم استثان الولى الاقرب لم يصح للا بعد العقد والافلا لكن مافرعه قاضيخان

الاقربمسافةالقصر

يفيدان المرادجنس الخاطب بناء على العادة من عدم انقظار الختفى اذلوكان المراد الخاطب فيحتمل الفعل المراد الخاطب الفعل المراد خاطب المراد خاطب على سؤاله وانه هل ينتظر أولا فلعله يننظر أيامار جاءظهوره فاطلاق الجواب فى عدد لك غيبة منقطعة يفيدانه ليس المراد خاطب مخصوصا الاأن يكون بناء على الفالب من انه مع الاختفاء لا ينتظر العدم العلم بمدته وفى القهستانى واختلفوا فى مقداره فقال الفضلي والسرخسي وغيرهما ان مدتها مالم ينتظر الكفء الخاطب حضوره أو خبره الجوز للنكاح أوغير المجوز فاوا نتظره الخاطب الم ينكح الابعد الى آخره وهدا فالمرفى ان المراد المعالى المناعلى من ليس طاولى أبعد اه و يؤيده قول المؤلف و به اندفع ماذكره السروجى الخاطب الاجماع على انها تنتقل الى الابعد فيحمل ما هناعلى من ليس طاولى أبعد اه و يؤيده قول المؤلف و به اندفع ماذكره السروجى الخواطب المناعلى المناعلى من ليس طاولى أبعد اله و يؤيده قول المؤلف و به اندفع ماذكره السروجى الخواطب المناعلي و به اندفع ماذكره السروجى الخواطب المناعلى المناعلة و المناعلة و المناعلة و المناطقة و المن

الكن للشرنب الله رسالة سهاها كشف المعضل فيمن عضل حقق فيها عكس مافهمه المؤلف والرملي وأيده بالنقول فلا بأس بايراد حاصلها هنافنة قول قال ابن الشحنة عن الغاية عن روضة الناطني ان كان للصغيرة أب امتنع عن تزويجها لا تنتقل الولاية الى الجد بل يزوجها القاضى اه وكذا نقل عن أنفع الوسائل عن المنتقى ونصه اذا كان للصغيرة أب امتنع عن تزويجها لا تنتقل الولاية الى الجد بل يزوجها القاضى اه وكذا نقل المقدسى عن الغاية انه ثبت المقاضى نيابة عن العاصل فاه النزويج وان لم يكن في منشوره وكذا نقل فى النهر عن الحيط انها تنتقل الى الحالم ونس فى الفيض عمام عن المنتقى وقال الزيلمى عند وقع والمنافز والا العامة المنتقر و وقل المنافقى يقول أن ولا ية الاقرب باقية كاقال زفر الاانه امتنع دفع حاجته امن قبل الاقرب مع قيام ولا يت عليها بسبب وقال فى البدائع والشافقى يقول أن ولا ية الاقرب باقية كاقال زفر الاانه امتنع دفع عاجته امن قبل الاقرب من تزويجها منه المنافق وههناه الخروم أو وليان فلا تثبت الولاية السلطان الولاية الى السلطان أى حال غيبة الاقرب باطل لان السلطان وبه تبين ان نقل الولاية الى السلطان أى حال غيبة الاقرب باطل لان السلطان ولا قبل المتناع فقام السلطان الولاية للسلطان الاعند النقول تفيد الاتفاق عند من انها تنتقل من انها تنتقل المنتوب المنافي الخلاصة والبرازية من انها تنتقل المنافرة والمنافي الخلاصة والبرازية من انها تنتقل المنالاقرب المنافي الله بعد بعضل الاقرب المنافية والمنافي الخلاصة والبرازية من انها تنتقل (٧٧٧) الى الابعد بعضل الاقرب الجاما الاقرب المنافية المن

فالراد بالابعد القاضي لانه آخر الاولياء فالتفضيل على بابه والاناقضه مام المفيد ولاية القاضي اجماعا وبدل عليه ذكر صاحب الفيض كلام الخلاصية

ولايبطل بعدوده وولى المجنونة الابن لاالاب للأفصل في الأكفاءة الم

بعد قوله ان تزویجه هنا نیابة عن العاضل باذن الشرع لابغیره فهونص فی ان المراد بالابعد القاضی وماذ کره فی البحر ورد به علی السروجی لونظر الی فيحتمل أن يمتنع من نزو يجهامطلقا و يحتمل أن يكون أعممن الاول ومن ان يمتنع من نزو يجها من هذا الخاطب الكف اليزوجها من كف عفيره وهو الظاهر ولم أره صريحا (قوله ولا يبطل بعوده) أى لا يبطل تزويج الابعد بعو دالا قرب لا نه عقد صدر عن ولا ية تامة فالضمير فى لا يبطل بعو دالا قرب فى وما فى التبيين من عوده الى ولا ية الابعد في عنيد عن النظم والمعنى لان ولا يته تبطل بعو دالا قرب فى المستقبل فالاحسن ما قلنا (قوله و ولى المجنونة الابن لا الاب) أى فى النكاح وهذا عند أبى حنيفة وأبى يوسف وقال محداً بوها لانه أوفر شفقة من الابن ولهما ان الابن هو المقدم فى العصو بة وهذه الولاية مبنية عليها ولا معتبر بن يادة الشفقة كابى الام مع بعض العصابات وأخذ الطحاوى بقول محدكا فى غاية البيان والتقييد بالمجنونة انفاقى لان الحرك فى المجنون اذا كان له أب وابن كذلك والا فضل أن يأمر الابن الاب بالذكاح حتى يجوز بلاخلاف ذكره الاسبيجابي وحكم ابن الابن وان سفل كالاب فى تقديمه الاب النكاح حتى يجوز بلاخلاف ذكره الاسبيجابي وحكم ابن الابن وان سفل كالاب فى تقديمه على الاب بالنافى وقيد نابا النكاح قلى المجنون والمجنون والمجنون والمجنون والمان في المجنون والمجنون والمحالات محاله الاب والجنون والمجنون والم

﴿ فَصَلَ فَى اللَّا كَفَاء ﴾ جمع كف عمى النظيراغة والمرادهنا المماثلة بين الزوجين فى خصوص أمور أوكون المرأة أدنى وهي معتبرة فى النكاح لان المصالح انما ننتظم بين المتكافئين عادة لان الشريفة

مام ماوسعه ان يقوله بل صاركالمتناقض حيث ذكر بعده بنحوسطر ما يخالفه اله ملخصا ومن رام الزيادة فليرجع الى تلك الرسالة فان فيها زيادة تحقيق و يمكن أن يجاب بحمل ما في الخلاصة على ما اذالم يكن قاض هذا و ما في المنتح من نقله عن قاضيخان أن يجاب بحمل ما في الخلاصة على ما اذالم يكن قاض هذا و ما مدأ فندى العمادى في فتا واه ان قاضيخان ذكر هذه العمارة في تعداد الاولياء لا في مسئلة العصل في نقل المنتح لها في هذا المحل تسامح الهائي الخانية بيان لرتبة ولاية القاضى وانها مؤخرة عن العصبات و ذوى الارحام و عنده عن العصبات فقط وقد عامت ان تزويج القاضى عند عضل الاقرب ليس بطريق الولاية بل بطريق النيابة ولذا يشبت له وان لم يمكن في منشوره والله أعلم (قوله وهو الظاهر ولم أره صريحا) قال الرملي هذا الظاهر غير ظاهر اذلا الولاية بالعضل النيابة ولذا يشبت له وان لم يكن في منشوره والله أعلم والدة النزويج بكف غيره تأمل الهاقت فيه انه قد يروجها من كن وجها من كف المنتخرة ولا عبرة برضاها وعده المنافى المنتخرة ولا عبرة برضاها والمنتخرة ولا بحرة والمنافى المنافى لا يكون عاضلالان المنافى المنافى

(قوله وذكره في المحيط وعزاه الى الجامع الصغير) قال في النهر وفي البدائع بعدان ذكر اعتبارها في جانب الرجال خاصة ومن مشايخنا من قال انهام عتبرة في جانب النساء عند هما أيضا استد لا لا بمسئلة الجامع وهي مالو وكله أمير أن يزوجه امرأة فزوجه أمة لغيره جازعند الامام خلافا المماولا دلالة فيها على ماز عموا لان عدم الجواز عندهما يحتمل أن يكون لان المطلق فيها مقيد بالعرف والعادة أولاعتقاد الكفاءة في تلك المسئلة خاصة وقد نص محمد (١٣٨) على القياس والاستحسان قيها في وكالة الاصل فلم يكن دليلا على ماذكر اه

وسياً تى التعرض المسئلة آخوالفصل (قوله وهى حق الولى الحقها) فيه افظر الكفاءة حق لكل منهما يدل عليه مافى الذخيرة قبيل الفصل السادس من ان الحق فى المام مهرالثل عنه أفي حنيفة المرأة والأولياء المرأة الاغير اه فان قوله كق الكفاءة وعندهما كق الكفاءة يدل على انه حق الكلمة على المنهما اتفاقا

من الكحت غيركف، فرق الولى

لانهمن حل الختلف على المؤتلف كماهوالاصل على ماتقرر فى الاضول وكذا يدل عليه مايذ كره المؤلف قريباعن الظهيرية وعن الدخيرة وأماماذ كره عن الولوالجية فاغالم يثبت لما ولياء لرضاها بعدم الكفاء قمن كما أفاده آخر كلام الولوالجية وقدمنا) أى فى شرح قوله وقدمنا) أى فى الفسخ بالبلوغ وقوله والواله والموال

تأبى أن تكون مستفرشة للخسيس بخلاف جانبها لان الزوج مستفرش فلا يغيظه دناءة الفراش ومن الغريب مافي الظهيرية والكفاءة في النساء للرجال غييرمعتبرة عنداً في حنيفة خلافا لهما اله وذ كره في الحيط وعزاه الى الجامع الصغير الكن في الخباز ية الصحيح انها غيرمعتبرة من جانبها عند الكل اه وهوحق الولى لاحقها فلذاذ كرالولوالجي فى فتاواه امرأة زوجت نفسهامن رجل ولم تعلمانه حرأوعبد فاذاهوعبدمأذون فى النكاح فليس لهاالخيار وللأولياء الخياروان زوجها الأولياء برضاها ولم يعلموا انه عبدأ وحرثم علمو الاخيار لاحدهم هذااذالم يخبر الزوج انه حروقت العقد أمااذا أخبر الزوج انه حروباق المسئلة على حالها كان لهم الخيار ودلت المسئلة على ان المرأة ذا زوجت نفسها من رجل ولم تشترط الكفاءة ولم تعلم انه كفءاً م لائم علمت انه غيركف ولا خيار لها وكذلك الاولياء لوزوجوها برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموالاخيار لهموهذه مسئلة عجيبة أمااذا شرطوا فأخبرهم بالكفاءة فزوجوهاعلى ذلك تمظهرانه غيركف كان لهمالخيار لانهاذالم يشترط الكفاءة كان عدم الرضابعدم الكفاءةمن الولى ومنهاثا بتامن وجهدون وجهلاذكر ان حال الزوج محتمل بين ان يكون كفؤاو بين ان لا يكون كفؤاوالنص اعا أثبت حق الفسخ بسبب عدم الكفاءة حال عدم الرضابعدم الكفاءةمن كلوجه فلايثبت حال وجودالرضابعه مالكفاءةمن وجه اه وفىالظهير يةولوانتسب الزوج لهمانسبا غيرنسبه فان ظهردونه وهوليس بكفء فق الفسخ ابتلك وان كان كفؤا فق الفسخ لهادون الاولياءوانكانماظهرفوقماأ خبرفلافسخ لاحدوعن أبي يوسفان لهاالفسخ لانهاعسي تجزعن المقاممعه اه وفي الذخيرة اذا تزوج امرأة على انه فلان بن فلان فاذاهو أخوه أوعمه فلها الخيار اه (قوله من نكحت غيركف عفرق الولى) لماذكر الوهذا ظاهر في انعقاده صحيحا وهوظاهر الرواية عن الثلاثة فتبق أحكامه من ارث وطلاق وقدمنا أنه يشترط في هذه الفرقة قضاء القاضي فلوقال المصنف فرق القاضى بينهما بطلب الولى الكان أظهر وقدمناانها لاتكون طلاقا وان المفتى بهرواية الحسن عن الامام من عدم الانعقاد أصلا اذا كان لهاولى لم يرض به قبل العقد فلايفيد الرضابعد ه فاوقال المصنف من نكحت غيركف بغير رضاالولى لكان أولى وأماتك ينهامن الوطء فعلى المفتى بههو حرام كمايحرم عليه الوطء لعدم انعقاده وأماعلى ظاهر الرواية فني الولوالجية ان لهاان تمنع نفسها اه ولاتمكنه من الوطء حتى يرضى الولى هكذا اختار الفقيه أبوالليث وانكان هـ نداخلاف ظاهر الجواب لأن من حجة المرأة أن تقول انما تزوجت بكرجاء أن يجيز الولى والولى عسى يخاصم فيفرق بيننا فيصيرهذ اوطأ بشبهة اه وفى الخلاصة وكثير من مشايخناأ فتو ابظاهر الرواية انهاليس لهاأن تمنع نفسها اه وهذا يدل على ان كثيرامن المشايخ أفتو ابانعقاده فقداختلف الافتاء وأطلق فى الولى فانصرف الى الكامل وهو العصبة كاقيده به في الخانية لامن له ولا ية النكاح عليها لوكانت صغيرة فلا يدخل ذووا لارحام في هـ ذا الحريم ولاالام ولاالاختكذافي فتح القدير وفي الخلاصة والخانية والذي يلي المرافعة هو المحارم وعند بعضهم المحارم وغيرهم سواء وهوالاصح اه يعني لافرق في العصبة بين أن يكون محرما أولا كماذ كره

المفتى به الخذ كره فى شرح قوله نفذ نكاح حرة رملى (قوله اذا كان لها ولى لم يرض به قبل العقد) قال الرملى قيد بقوله الولوالجي اذا كان لها ولى المن لا نه اذا لم يكن فقد قال الشيخ قاسم و ينبغى أن يقيد عدم الصحة المفتى به بما اذا كان لها أولياء أحياء لان عدم الصحة انما كان على ماوجه به هذه الرواية دفع الضروهم فانهم يتضررون أماما يرجع الى حقه افقد سقط برضاها بغير الكفء اه قلت قد صرح بذلك المؤلف هذاك ونقل الاتفاق عليه حيث قال وهذا كاه اذا كان لها أولياء أما اذالم يكن لها ولى فهو صحيح مطلقا اتفاقا

برضاها وفارقته فللولى التفريق لان الرضابالاول لايكون رضابالثاني وشمل مااذا كانت مجهولة النسب فتزوجت رجلا تم ادعاها رجل من قريش وأثبت القاضي نسبهامنه وجعلها بنتاله وزوجها جام فالهذاالأبأن يفرق بينهاو بينزوجها ولولم يكن ذلك لكن أقرت بالرقالرجل لم يكن لمو لاهاأن يبطل النكاح بينهما كذافي الذخريرة وفيهاأ يضالو زوجأمةله صغيرة رجلا ثجادعي انهابنته ثبت النسب والذكاح على حالهان كان الزوج كفؤا وانلم يمكن كفؤا فهوفى القياس لازم ولو باعها ثمادعي المشترى انهابنته فكذلك اه وإذافرق القاضي بينهمافان كان بعد الدخول فلها المسمى وعليها العدة وطاالنفقة فيها والخاوة الصحيحة كالدخول وانكان قبلهما فلامهر لهالان الفرقة ليستمن قبله هكذافي الخانية وهوتفريع على انعقاده وأماعلى المفتى به فينبغى أن يجب الاقلمن المسمى ومن مهر المثلوأن لانفقة لها فيهذه العدة كمالايخفي وفي الخانية وانزوجهاالولى غيركفء ودخلبها ثم بانت منه بالطلاق ثم زوجت نفسها هذا الزوج بغير ولى ثم فرق القاضي بينهما قبل الدخول كان على الزوج كل المهر الثاني وعليهاعدة فى المستقبل في قول أبى حنيفة وأبى يوسف وقال مجد لامهر على الزوج وعايم ابقية العدة الاولى وذكر لها نظائرتأ نى فى كمتاب العدة و ينبغي أن يكون تفر يعاعلى ظاهر الرواية أماعلى المفتى به فاله لا يجب المهر الثانى بالاتفاق لانه نكاح فاسد كاصرح بهفى الخانية فهااذا كان النكاح الثاني فاسدا وقيد بالنكاح لان له المراجعة اذاطلقهار جعيا بعد مازوجها الولى غيركفء برضاها كذا فى الذخيرة (قوله ورضا البعض كالكل) أي ورضابعض الاولياء المستوين في الدرجة كرضا كلهم حتى لا يتعرض أحدمنهم بعدذلك وقالأبو يوسف لايكون كالكاكاذا أسقط أحدالدائنين حقه من المشترك ولهماانه حق واحد لايتجزأ لانه ثبت بسبب لايتجزأ فيثبت اكل على الكال كولاية الامان قيدنا بالاستواء احترازا عمااذارضي الابعدفان للاقرب الاعتراض كذافي فتح القدير وغيره وقيد بالرضالان التصديق بانه كفء من البعض لا يسقط حق من أنكرهاقال في المبسوط لوادعي أحد الاولياء ان الزوج كفء وأثبت الآخر انه ليس بكفء يكون لهأن يطالبه بالتفريق لان المصدق ينكر سبب الوجوب وانكار سبب وجوب الشئ لايكون اسقاطاله اه وفى الفوائد التاجية أقام وليها شاهدين بعدم الكفاءة أوأقام زوجها بالكفاءة قال لايشـ ترط لفظ الشـهادة لانهاخبار ذكره عن القاضي بديـ الدين في الشهادة وأطلق في الرضا فشمل مااذارضي بعضهم به قبل العقدأ ورضي به بعده كمافي القنية وقدقدمنا بحثانى انهلوقال لهاقبل العقدرضيت بتزوجكمن غيركف ولميعين أحدا أوقال رضيتبه بعدالعقد ولم يعرفه انه ينبغي أن لا يكون رضامعتبر الماصر ح به في الخانية وغيرهامن ان الرضابالجهول لا يتحقق (قوله وقبض المهر ونحوه رضا) لانه تقرير لحركم العقد وأراد بنحوه كل فعل دل على الرضا وأطلق في قبض المهر فشمل مااذاجهزها بهأولاأماانجهزها بهفهورضاا تفاقاوان لميجهزها ففيه اختلاف المشايخ والصحيح انهرضا كافى الذخيرة ودخل في نحوه مااذا خاصم الزوج في نفقتها وتقرير مهرها عليه بوكالة منها كان ذلك منهرضا وتسلماللعقداستحسانا وهلذا اذا كان عدم الكفاءة ثابتاعندالقاضي قبل مخاصمة الولى اياه فأمااذ الميكن عدم الكفاءة ثابتاعند القاضي قبل مخاصمة الولى اياه لايكون رضا بالنكاح قياسا واستحسانا كذافى الذخيرة (قوله لاالسكوت) أى لايكون سكوت الولى رضالانه محتمل فلايجعل رضاالافي مواضع مخصوصة ليس هذامنهاأ طلقه فشمل مااذا ولدت فله حق الفسخ بعد الولادة كافى مبسوط شيخ الاسلام وكافي المعراج الكن قياء والشارحون بعدم الولادة فالوولدت فليس

الولوالجبي انهالختار وشمل كالامهمااذاتزوجت غميركفءبغير رضاالولى بعدمازوجها الولىأولامنه

ورضا البعض كالكل وقبض المهسر ونحوه رضا لاالسكوت

لهحق الفسخ وظاهر كالامهم انه المذهب الصحيح ولذااختاره في الخلاصة وكانه للضرو الحاصل بالفسخ

(قوله وأجؤتها على الاولى) ضمير المنتقي ابراهيم عن مجد في امرأة تحترجل الخوقوله يعنى الاوّل الذي فى الذخيرة يعنى على الولى الذي هو أولى (قوله حتى لوتز وجت هاشميةقرشياغيرهاشمي لم يرد عقدها) قال الرملي وفى الفيض للكركى والقرشي لايكون كفؤا للهاشمي اه ومثل مافي وكثير من شروح الكنز والهداية والتتارخانية وغالب المعتبر ات فلعل كلة

> والكفاءة تعتبر نسبا فقريشأ كفاءوالعرب أكفاء وحرية واسلاما وأبوان فيهما كالآباء وديانة ومالاوحرفة

لافي الفيض من زيادة النساخ تنبه (قولهفاندفع بذلك قول عجد ا) قال الرملي المفهوم من كالرم الزيلعي والعيني ومنلامسكين والنهر وكثير انهار واية عنه (قولهقالوا الحسيب الخ) قال الرملي لا يخفي على أخىالفقه مافى قوله قالوا من التبرى تأمل (قوله وكله تفقهات المشايخ الخ) قال الرملي قال في جمع الفتاوى العالم يكون كفؤا للعاوية لانشرف الحسب أقوى من شرف النسب

وينبغىأن يكون الحبل الظاهر كالولادة وشمل مااذاطالت المدة كإفى الخلاصة وذكر فى الذخيرة امرأة تحترجل هوليس بكفء لهانفاصمه أخوهافى ذاك وأبوها غائب غيبة منقطعة أوخاصمه ولى آخرغيره أولىمنه وهوغائب عنم غيبة منقطعة فادعى الزوج ان الولى الأولى زوجه يؤمر باقامة البينة والافرق بينهما فانأقام بينةعلى ذلك قبلت بينته وأجزتهاعلى الأولى يعنى الاقلالذي هوأولى لان هذاخصم اه (قوله والكفاءة تعتبر نسبافقريش أكفاء والعرب أكفاء وحرية واسلاما وأبوان فيهما كالآباء وديانة ومالاوحوفة) لان هذه الاشياء يقع بهاالتفاخر فيابينهم فلابدمن اعتبارها وتعتبر الكفاءة عند ابتداء العقد وزوالها بعدذلك لايضر ولذاقال فى الظهيرية ولوترقجها وهوكف علما تمصار فاجراد اعرا لايفسخ النكاح اه وقدذ كرالمصنف اعتبارها في ستة أشياء الاؤل النسب وهومعروف وأما العرب فهم خلاف المجم وأحدهم عربي والاعراب أهل البادية وأحدهم اعرابي وجع الاعراب أعاريب وقيل العربجع عربة بالهاء وهي النفس والعربي أيضا المنسوب الى العرب قال تعالى قرآ ناعر بيا كذافي ضياءالحاوم وفيه التقرش الاكتساب والتقرش التجمع وبذلك سميت قريش لاجتماعهم بمكة وتقرش الرجل اذا انتسب الى قريش اه ثم القرشيان من جعهما أب هو النضر بن كنانة فن دونه ومن لم ينسب الالاب فوقه فهوعربي غيرقرشي والنضرهوا لجدالثاني عشر للنبي صلى الله عايه وسلم فانه محمد بن عبداللة بن عبدالطلب بن هاشم بن عبدمناف بن قصى بن كلاب بن مرة بن كعب بن اؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزية بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزاو بن معد بن عدنان اقتصر البخارى فى نسب رسول الله صلى الله على عديان والائمة الاربعة الخلفاء رضى الله عنهم أجعين كاهم من قريش لانتسابهم الى النضرفن دونه وليس فيهم هاشمي الاعلى رضي الله عنه فأن الجد الاقللنبي صلى الله عليه وسلم جده فأنه على بن أبي طالب بن عبد المطلب فهو من أولادها شم وأما أبو بكر الصديق رضى الله عنه فانه يجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجدا السادس وهو من ة فانه عبدالله بن عمان بن عامر بن عمر بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة وأماعر بن الخطاب رضي الله عنه فانه يجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجدالسابع وهو كعب فانه عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبدالعزى بنرياح بنعبدالله بن قرط بن رواح بن عدى بن كعبورياح بكسرالراء وبالياء تحتها نقطتان وأماعثمان رضى اللةعنه فيجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في الجدالثالث وهو عبد مناف فانه عثمان بن عفان بن أبى العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف و به ـ ندا استدل المشايخ على انه لايعتبر التفاضل فيابين قريش وهوالمراد بقوله فقريش اكفاء حتى لوتزو جتها شمية قرشياغ ير هاشمى لم يردعقدها وان تزوجت عربياغير قرشي لهمرده كنز ويج العربية عجميا ووجه الاستدلال أن النبى صلى الله عليه وسلم زوج بنته من عثمان وهوأموى لاهاشمي وزوّج على رضى الله عنه بنته أم كاثوم من عمروكان عدو بالاهاشميافالدفع بذلك قول محدمن أله تعتبرالز يادة بالخلافة حتى لايكافئ أهل بيت الخلافة غيرهم من القرشيين هذا القصد به عدم المكافأة لاان قصد به تسكين الفتنة وأفاد المصنف ان غيرالعربي لايكافئ العربى وانكان حسيباأ وعالمالكن ذكرقاضيخان في جامعه قالو االحسيب يكون كمفأ للنسبب فالعالم العجمى بكون كفأللج اهل العربي والعاوية لان شرف العلم فوق شرف النسب والحسب مكارم الاخلاق وفي الحيط عن صدر الاسلام الحسيب الذي لهجاه وحشمة ومنصب وفي اليذابيع الاصح انهايس كفأللعلوية وأصلماذ كرهالمشايخ من ذلك ماروى عن أبى يوسف ان الذي أسلم بنفسه أوأعتق اذا أحرزمن الفضائل مايقابل نسب الآخركان كفأله كذافى فتح القدير وكله تفقهات المشايخ

وعن هذاقيل انعائشة أفضل من فاطمة رضى الله تعالى عنهما لان لعائشة شرف العلم كذافي الحيط أقول وقد جزم بهصاحب الحيط وارتضاه كاارتضاه في فتح القدير م قال في الذهر وقد ارتضاه في فتح القدير وجزم به البزازي وجزم به في الفيض وجامع الفتاوي

وذ حكره في الخلاصة بصيغة قال بعض المشايخ وقد جعله صاحب الغررم شناو في ثنو يرالا بصار المجمى لا ينكون كفؤا للعربية ولوعالما وهو الاصح اه قال في شرحه كذا في الفتح نقلاع في الينابيع أقول وقد أخذه من البحر فتحرران فيه اختلافا ولكن حيث صحان ظاهر الرواية انه لا يكافئها فهو المذهب وخصوصا وقد نص في الينابيع انه لا يصح تأمل اه كلام الرملي أقول الثابت في ظاهر الرواية ان المجمى لا يكون انه لا يكافئها فهو المذهب وخصوصا وقد نص في الينابيع انه لا يصح تأمل اه كلام الرملي أقول الثابت في ظاهر الرواية ان المجمى لا يكون كفؤ اللعربية وهـ نداوان كان ظاهر ه الاطلاق لكن قيده المشايخ بغير العالم وكم له من نظير حيث يكون اللفظ مطلقا في يحمل ونه معلى علم مدلولاته أخذ امن قواعد مذهبية أومسائل فرعية أوادلة شرعية أوعقلية وقداً فتى في آخر الفتاوى الخيرية في قرشي جاهل تقدم على عالم في مجلس با به يحرم اذ كتب العلم اعلم العالم على القرشي ولم يفرق (١٣٠١) سبحانه وتعالى بين القرشي وغيره في مجلس با به يحرم اذ كتب العلم اعلم العالم على القرشي ولم يفرق (١٣٠١) سبحانه وتعالى بين القرشي وغيره

فى قوله هل يستوى الذين يعلمون والذين لايعلمون الخوحيث جزم بهذافي بجمع الفتاوى والمحيط والبزازية والفيض وارتضاه المحقق ابن الهمام يجوز العمل به ولايقال انه مخالف لظاهر الرواية وأما ماصحــه في الينابيع فهومبنيءلي تفسيرا لحسيب بذى المنصب والجاه لاعلى تفسيره بالعالم والله أعـــــ (قوله قال في المبسوط أفضل الناس نسبا الخ)قال الرملي فهم صاحب النهرانهأ ورده دليلالمدعاه فقال ولا يخفى ان هذا لادلالة فيهاذ كون شرف الحسب بوازى شرف النسب لايذافي كون بني هاشم أفضل نسيا الممالسيبقديرادبه ذو المنصبوالجاه كما فسرهيه فالحيطعنصدرالاسلام وهذا ليس كفؤا للعاوية كما فىالينابيع اھ وأنت على علم بانه وان ذكره تاوه لايدل على انهأ ورد الذلك

وظاهرالروايةان المجمى لايكون كفأللمر بيةمطلقا قالني المبسوط أفضل الناس نسبا بنوهاشم ثم قريش ثم العرب لماروى عن مجـد بن على عليه السـ الام ان الله اختار من الناس العرب ومن العرب قريشا واختارمنهم بني هاشم واختار ني من بني هاشم اه ولم يذكرالمصنف الموالى لان المراد بالمولى هناماليس بعربى وانلم يمسهرق لان الجيم لماضاوا أنسابهم كان التفاخر بينهم في الدين كما في الفتح أولان بلادهم فتحت عنوة بايدى العرب فكان للعرب استرقاقهم فاذاتر كوهمأ حوارا فكأنهم أعتقوهم والموالي همالمعتقون كافي التبيين أولانهم نصروا العربعلى قتمل الكفارمن أهل الحرب والناصر يسمى مولى قال تعالى وأن الكافرين لامولى لهم كمافى غاية البيان والحاصل ان النسب المعتبر هناخاص بالعرب وأماالعجم فلايعتبر فى حقهم ولذا كان بعضهم كفأ لبعض وأمامعتق العربي فهوليس بكف ملعتق العجمي كماسية تى في الحرية وأطلق المصنف في العرب فأفادان بني باهلة كف البقية العرب غيرقريش وفي الهدايةو بنو باهلة ايسوابا كفاء لعامة العرب لانهم معروفون بالخساسة اه قالوا لانهمكانوا يستخرجون النقيمن عظام الموتى ويطبخون العظام ويأخذون الدسومات منهاويأ كاون بقية الطعام مرة ثانية ورده فى فتح القدير بانه لا يخلو عن نظر فان النص لم يفصل مع ان النبي صلى الله عليه وسلم كان أعلم بقبائل العرب وأخلاقهم وقدأ طلق في قوله العرب بعضهمأ كفاء لبعض وايس كل باهلى كذلك بلفيهم الاجواد وكون فصيلة منهم أوبطن صعاليك فعلوادلك لايسرى في حق الكل اه فالحق الاطلاق وباه لة في الاصل اسم امرأة من همدان والتأنيث القبيلة سواء كان في الاصل اسم رجل أواسم امرأة كنذا فى الصحاح وقال فى الديوان الباهلة قبيلة من قبيلة القيس وفى القاموس باهلة قوم وأماالثانى والثالث أعنى الحرية والاسلام فهمامعتبران فى حق الجيم لانهم يفتخرون بهمادون النسب وهذالان الكفرعيب وكذاالرق لانهأئره والحرية والاسلام زوال العيب فيفتخر بهمادون النسب فلايكون من أسلم بنفسه كفألمن لهاأب فى الاسلام ولايكون من له أبواحــ كفألمن لها أبوان فى الاسلام ومن لهأبوان فى الاسلام كف علن لها آباء كشيرة فيه وهو المراد بقوله وأبوان فيهما كالآباء أى في الاسلام والحرية وهي نظير الاسلام فهاذ كرنا فلايكون العبد كفأ لحرة الاصل وكذا المعتق لا يكون كفأ لحرة أصلية والمعتق أبوه لا يكون كفألمن لهأ بوان في الحرية كذافى المعراج وظاهره ان العبدكف علاعتقة وفيه تأمل وفي المجتبي معتقة الشريف لا يكافئها معتق الوضيع وفي التجنيس لوكان أبوهامعتقا وأمهاحرة الاصللا يكافئهاالمعتق لانفيمه أثرالرق وهوالولاء والمرأة لماكانت أمهاحرة الاصلكانت هي حرة الاصلوفي فتج القدير واعلم أنه لا يبعد كون من أسلم بنفسه كفألمن عتق بنفسه اه

بل لفائدة معرفة التفاضل فى الانساب والايشكل بتأخير قريش عن بنى هاشم وقد عامت فياسبق انه لا يعتبر التفاضل فيابين قريش عن بنى هاشم وقد عامت فياسبق انه لا يعتبر التفاضل فيابين قريش عن لو تزوجت هاشمية قرشيا لم يردعقد ها تأمل (قوله لا يكافئها معتق الوضيع أما المو الى فانه يكافئها) قال فى الذخيرة وفى شرح الطحاوى معتقة أشرف القوم تكون كفؤ اللو الى لان ها شرف الولاء وللو الى شرف اسلام الآباء (قوله و فى فتص القدير واعلم أنه لا يبعد الحميدة ما صورته في الرجل بسلم والمرأة معتقة انه كف على اه والظاهر ان مثله الحلام الله كانت المرآه فد أسلمت والرجل معتق لكن بشرط أن لا يكون اسلامه طار الم بن يكون أبوه اسلامه تبعالا سلام الوكان الملامه طار الفي كون فيه أثر الكفر وأثر الرقية معا فلا يكون كفؤ الله حرة التي أسلمت تأمل أبويه م يعتق هو وحده أمالوكان اسلامه طار الفي كون فيه أثر الكفر وأثر الرقية معا فلا يكون كفؤ الله حرة التي أسلمت تأمل

(قوله فعلى هذا فالنسب معتبرالخ) حاصله ان النسب معتبر في العرب فقط واسلام الابوالجدفى المجبم فقط والحرية في العرب والمجبم وكذا السلام نفس الزوج (قوله وفي فتح القدير معزيا الى الحيط ان الفتوى على قول محمد) الذي في التنار خانية عن المحيط وقيل وعليه الفتوى ومثله في الرمن معزيا الى الحيط البرها في وكذا في الذخرية عبر بقيل (قوله فانهم قالوا لا يكون الفاسق كفوًا للصالحة بنت الصالحين) الذي في شروح الهداية كالفتح والمعراج وغاية البيان لونكحت امرأة من بنات الفظ الصالحة زائد من الكاتب فان

فيدنا اعتبارهما فيحق المجم لمافى التبيين وغيره ان أباحنيفة وصاحبيه اتفقوا ان الاسلام لايكون معتبراف حق العرب لانهم لايتفاخرون به وانما يتفاخرون بالنسب اه فعلى هذا لوتزوج عربى له أبكافر بعربية لها آباء في الاســـلام فهو كنفء وأما الحرية فهي لازمة للعرب لانه لا يجوز استرقاقهم فعلى هذا فالنسب معتبرف حق العرب فقط وأما الحرية والاسلام فعتبران في العرب والجم بالنسبة الحالزوج وأمابالنسبة الحاأبيه وجده فالحرية معتبرة فىحق الكل أيضا وأما الاسلام فعتبر فى العجم فقط وفى القنية رجل ارتدوالعياذ بالله تمأسلم فهو كفء لمن لم يجرعليه اردة اه وأما الرابع وهوالديانة ففسرها في غاية البيان بالتقوى والزهد والصلاح وأعلم بقل والدين لانه عمني الاسلام فيلزم التكرار وانأر يدبالاول اسلام الآباء وهنا اسلام الزوج لم يصح لان اسلام الزوج ليسمن الكفاءة وانماهوشرط جوازالنكاح واعتبارالتقوى فيهاقول أبى حنيفة وأبى يوسف وهوالصحيح لانه من أعلى المفاخر والمرأة تعير بفسق الزوج فوق ماتعمير بضعة نسبه وقال محمد لاتعتبر لانه من أمورالا خوة فلا تبتني أحكام الدنياعليه الااذا كان يصفع ويسخر منه أو يخرج الى الاسواق سكران ويلعببه الصبيان لانه مستخف به كذافي الهداية وفي فتح القدير معزيا الى الحيط ان الفتوى على قول مجد واعله المحيط البرهاني فأنه لم أجده في المحيط الرضوي وهومو افق لماصححه في المبسوط من انها لاتعتبر عندا بي حنيفة وتصحيح الهداية معارض له فالافتاء بما في المتون أولى فلا يكون الفاسق كفأ للصالحة بنت الصالحين سواءكان معلنا بالفسق أولا كمافى الذخ يرة ووقع لى تردد فيما اذا كانتصالحة دون أبيها أوكان أبوهاصالحادونها هل يكون الفاسق كفأ لها أولا فظاهر كلام الشارحين ان العبرة لصلاح أبهاوجدهافانهم قالوا لايكون الفاسق كفأ للصالحة بنت الصالحين واعتبر فىالمجمع صلاحهافقال فلايكون الفاسق كيفأ للصالحة وفى الخانيةلا يكون الفاسقكيفأ للصالحة بنت الصالحين فاعتبر صلاح الكل والظاهر ان الصلاح منها أومن آبائها كاف لعدم كون الفاسق كنفأ لهاولمأره صريحا وظاهركلامهمان التقوى معتبرة في حق العرب والجم فلايكون العربي الفاسق كفأللصالحة عربية كانتأو عمية وأما الخامس فالمال أطلقه فأفاد أنه لابدمن التساوى فيه وهو قول أى بكر الاسكاف قال في النوازل عنه اذا كان للرجل عشرة آلاف درهم يريدأن يتزوج امرأة لهامائة ألف وأخوها لايرضي بذلك قاللاخيها أن يمنعهامن ذلك ولايكون كفأوجعله فيالمجتى قول أبى حنيفة وقيده في الهداية بان يكون مالكا للهر والنفقة وهذاهوا لمعتبر فى ظاهر الرواية حتى ان من لا علكهما أولا علك أحدهم الايكون كفأ لان المهر بدل البضع فلابدمن ايفائه وبالنفقة قوام الازدواج ودوامه والمراد بالمهرقد رماتعار فواتجيله لانماوراءه مؤجل عرفا اه وصححه في التبيين ودخل في النفقة الكسوة كافي المعراج والعناية وذكر الولوالجي رجل ملك ألف درهم فتزوج امرأة بالف درهم وعليه دين ألف درهم ومهرمثلها ألف جاز النكاح وهذا الرجل كفءها

الصالحين فاسقاكان للاولياء حـق الرد اه (قوله والظاهران الصلاح منها أو من آبائها كاف) قال في النهر ما في الخانية يقتضى اعتبار الصلاح من حيث الأباء فقط حيث قال اذا كان الفاسـق محترمامعظما عندالناس كاعوان السلطان يكون كفأ لينات الصالحين ثم قال وقال بعض مشايخ بلخ لايكون كفألبنت الصلاح معلنا كان أولاوهواختيار الظاهر ويؤيده مامر عن المحيط وحينشة فلا اعتبار بفسقها واللة تعالى الموفق اه ولايخـفان ماذ كره المؤلف عــن الخانيةأ يضايقتضي اعتباره من جهتها أيضا فالواجب التوفيق عاقاله المؤلف أوباشة راط الصلاح من الجهتين ويؤيده قول القهستانى فى شرحقوله فليس فاستى كفأ لبنت صالحمانصه وهي صالحة وانما لم يذكر لان الغالب

وان البنت صالحة بصلاحه اله فجعل صلاحها شرطا كصلاح آبائها وعليه يحمل كلام الشارحين وان عرائيته فى الرمن صرح بذلك حيث قال قلت اقتصارهم بناء على ان صلاحها يعرف بصلاحهم لخفاء حال المرأة غالبا لاسما الابكار والصغائر اله وفى الحواشى اليعقو بية قوله فليس فاسق كفء بنت صالح فيه كلام وهوان بنت الصالح يحتمل أن تكون فاسقة في كون كفأ كاصرحوابه والاولى مافى المجمع وهوان الفاسق ليس كفأ للصالحة الاأن يقال الغالب ان بنت الصالح صالحة وكلام المصنف بناء على الغالب (قوله وظاهر كلامهم ان التقوى معتبرة الخ)قال فى النهر صرح بهذا فى ايضاح الاصلاح على انه المذهب

وانكانت الكفاءة بالقدرة على المهرلان هذا الرجل قادر على المهر فأنه يقضى أى الدينين شاء بذلك اه واختلفوافي قدرالنققة فقيل يعتبرنفقة ستة أشهر وقيل نفقة شهر وصححه فى التجنيس وفي المجتبي والصحيح انه اذا كان قادراعلى النفقة على طريق الكسب كان كفأ اه فقد اختلف التصحيح وتصحيح المجتبي أظهر كالانخفى وفي الذخيرة اذا كان يجد نفقتها ولا يجد نفقة نفسه يكون كفأ وان لم يجد نفقتها لا ينكون كمفأوان كانت فقيرة ولو كانت الزوجة صغيرة لا تطيق الجاع فهو كفء وان لم يقدر على النفقة لانه لانفقة لها وفي المجتبى والصي كف ؛ بغني أبيه وهو الاصح اه يعني بالنسبة الى المهر وأما فىالنفقة فلايع دغنيا بغنى أبيه لان العادة ان الا باء يتحملون المهرعن الابناء ولا يتحملون النفقة كذافى الذخيرة والواقعات وفى التبيين وقيل انكان ذاجاه كالساطان والعالم يكون كفأ وان لم يملك الاالنفقة لان الخلل ينجبر به ومن ثم قالوا الفقيه المجمى يكون كفأ للعربي الجاهل اه وظاهر كارمهمان القدرة على المهروالنفقة لابدمنه فى كل زوج عربيا كان أوعجميا لكل امرأة ولوكانت فقيرة بنت فقراء كاصرح به فى الواقعات معللا بان المهر والنفقة عليه فيعتبرهذا الوصف فى حقه اه فغي ادخال القدرة عليهما في الكفاءة اشكال لان الكفاءة المماثلة وهنداشرط في حق الزوج فقط اكمن قدمنا انهاشرعا المماثلة أوكون المرأة أدنى وأما السادس فالكفاءة فى الحرفة بالكسر وهي كما في ضياء الحلوم بكسرالحاء وسكون الراء أسم من الاحتراف وهو الاكتساب بالصناعة والتجارة وقال في موضع آخر الصناعة الحرفة اه والظاهر ان الحرفة أعممن الصناعة لانها العلم الحاصل من التمرن على العمل ولذا عبر المصنف بالحرفة دون الصناعة لكن قال في القاموس الحرفة بالكسر الطعمة والصناعة يرتزق منها وكل مااشتغل الانسان به وهي تسمي صنعة وحرفة لانه ينحرف اليها اه فافاد انهماسواء وقدحقق فى غاية البيان ان اعتبار الكفاءة فى الصنائع هوظاهر الرواية عن أبى حنيفة وصاحبيه لان الناس يتفاخرون بشرف الحرف ويتعيرون بدناءتها وهي وان أمكن تركها يبقي عارها كافى المجتى وفى الذخريرة معزيا الى أفي هريرة رضى الله عنه الناس بعضهم اكفاء لبعض الاحائكا أوحجاما وفىرواية أودباغا قالمشايخنا ورابعهمااكناس فواحدمن هؤلاءالأر بعة لايكون كفأ للصيرفي والجوهري وعليه الفتوي وبعدهنا المروى عنأبي يوسف ان الحرف متي تقار بت لايعتبر التفاوت وتثبت الكفاءة فالحائك يكون كفأ للحجام والدباغ يكون كفأ للكناس والصفار يكون كفأ للحداد والعطار يكون كفأ البزاز قال شمس الائمة الحلوانى وعليه الفتوى اه فالمفتى به مخالف لمافى المختصر لان حقيقة الكفاءة فى الصنائع لاتتحقى الابكونهمامين صنعة واحدة الاأن التقارب بمنزلة المماثلة فلامخالفة وفى فتح القدبر والحائك يكون كفأ للعطار بالاسكندرية لماهناك من حسن اعتبارها وعدم عدها نقصا ألبتة اللهم الاأن يقترن بها خساسة غيرها اه وينبغي أن يكون صاحب الوظائف فى الاوقاف كفأ لبنت التاجر في مصر الا أن تكون وظيفة دنيئة عرفا كسواق وفراش ووقاد وبواب وتكونالوظائف منالحرف لانهاصارتطريقا للاكتساب في مصر كالصنائع اه وينبخي أنمن له وظيفة تدريس أونظر يكون كفأ لبنت الأوير بمصر وفي القنية الحائك لايكون كفأ لبنت الدهقان وان كان معسرا وقيل هو كفء اه وفى المغرب غلب اسم الدهقان على من له عقار كثيرة وفي الجتي وهناجنس أخس من الكل وهوالذي يخدم الظامة يدعى شاكر ياوتابعاوانكان صاحب مروأة ومال فظامه خساسة اه وفى الظهيرية والشاكرية لايكون كفأ لأحدالالامثاهم وهم الذين يتبعون هؤلاء المترفين هكذاقاله شمس الائمة الحلواني اه ولايخفي ان الظاهر اعتبارها والكفاءة بين الزوج وأبيها وان الظاهر اعتبارها وقت التزوج فاوكان دباغا أولائم صارتاجوا

لى

(قوله فقيل يعتبرنفقة ستة أشهر) نقله في التتارخانية عن المنتق عن مجد ونقل فى الخانية والتجنيس عن بعضهم نفقة سنة (قوله وتصحيح المجتى أظهر) جع بين القولين في النهر فقال ولوقيل ان كانغير محترف فنفقة شهر والافان يكتسبكل يوم قدرما يحتاج اليه لكان حسنائم رأيته فى الخانية نقل مافى المجتى عن الثاني ثم قال والاحسن فى المحترفين قوله وهذا يشير الىماقلنا (قولەوقدحقق فى غاية البيان الخ) أفول وقال أيضافي البدائع وأماالحرفة فقدد كر الكرخي ان الكفاءة فيهامعتبرةعنا أبى يوسفوذكران أباحنيفة بني الامرفيها على عادة العرب ان مواليهم يعماون هـنه الاعمال لايقصدون بهاالحرف فلا يعيرون بها وأجاب أبو يوسف علىعادة أهل البلادوانهم يتخذون ذلك ح فة فيعير ون بالدنيءمن الصنائع فلا يكون بينهم خـ لاف في الحقيقـة اه قلت ومقتضى هـ ذا ان العرباذا كانوا يحترفون بانفسهم تعتبرفيهم الكفاءة فىالحرفة أيضا

(قوله الكن ما تقدم من ان الصنعة الح) قال في النهر المخالفة مبنية على تسليم كونه كفأ ولقائل منعه لقيام المانع به وهو بقاء عار الحرفة السابقة واعتبارها وقت العقد معناه انه لوكان وقته كفؤا عم صارفا جوادا عر الاينفسخ النكاح كاصرح به غير واحد ولوقيل انه ان بقي عارها لم يكن كفؤا وان تناسى أمر هالتقادم زمانها كان كفؤالكان حسنا (قوله وفيه اختلاف بين المشايخ) قال في النهر وقيل يعتبر لانه يفوت مقاصد النكاح فكان أشدمن الفقر ودناءة الحرفة وينبني اعتماده لان الناس يعيرون بتزويج المجنون أكثر من دنى والحرفة الدنيئة وفي البناية عن المرغيناني (٤٣٤) لا يكون المجنون كفؤا لله اقلة وعند بقية الائمة هومن العيوب التي ينفسخ بها

النكاح (قوله يعنى لوزوج الابالصاحى) قال الرملى لوزاد على هذا الذى لم يعرف بسوء الاختيار الكان أولى كاسيطهر عاياً تى (قوله ولم يصح العقد عند هما على الاصح لان الولاية الخ)قال في النهر هذا موافق لما قدمناه عن الحيط وغيره من اعتبار الكفاءة في

ولو نقصت عن مهر مثلها فللولى أن يفرق بينهم أو يتم المهر ولو زوج طفله غير كيف أو بغبن فاحش صح ولم يجرز ذلك اله ير الاب والجد

جانبها مخالف لما مرعن الخبازية من عدم اعتبارها عند الكل قال في الحواشي السعدية ولعلهما يعتبران الكفاءة بالحرية من جانبها تستتبعرقية أولادها اهو هذا يرشداليه تصويرهم الا ان الظاهر اعتبارها في جانبها عندهما مطلقا

مُمتزوج بنت تاجرأ صلى ينبغى أن يكون كفأ لكن ما تقدم من ان الصنعة وان أ مكن تركها يبقى عارها يخالفه كما لا يخفى وقد أشار المصنف باقتصاره على الامور الستة الى انه لا يعتبر غيرها فلا عبرة بالجال كافى الخانية ولايعتبرفيها العقل فالجنون كف المعاقلة وفيه اختلاف بين المشايخ كمافى الذخيرة ولاعبرة بالبلدفالقروى كفءللمدني كجاف فتح القدير فعلى هذاالتاجر فى القرى يكون كفأ لبنت التاجرف المصر المتقارب ولاتعتبرال كفاءة عندنافى السلامة من العيوب التي يفسخ بها البيع كالجذام والجنون والبرص والبخروالدفر كماسيأنى ولاتعتبرال كفاءة بينأهل الذمة فاو زوجت نفسها فقال وليها ليسهذا كفألم يفرق بلهم أكفاء بعضهم لبعض قال فى الأصل الاأن يكون نسبامشهورا كبنت ملك من ملوكهم خدعها حاثك أوسائس فانه يفرق بينهم لالعدم الكفاءة بللتسكين الفتنة والقاضى مأمور بتسكينها بينهم كابين المسلمين (قوله ولونقصت عن مهر مثلها للولى أن يفرق بينهم أويتم المهر) يعنى عندأ بى حنيفة وقالاليس لهذلك لانمازادعن العشرة حقها ومن أسقط حقه لايعترض عليه كمافى الابراء بعد التسمية ولابى حنيفة ان الاولياء يفتخرون بغلاء المهر ويتعيرون بنقصانها فاشبه الكفاءة بخلاف الابراء بعدالتسمية لانه لايعير به فاصله ان فى المهر حقوقا ثلاثة أحدها حق الشرع وهوأن لايكون أقلمن عشرة دراهم أومايساويها والثانى حق الاولياء وهوأن لايكون أقلمن مهر المثل والثالث حق المرأة وهوكونه ملكاها ثم حق الشرع والاولياء مراعى وقت الثبوت فقط فلاحق لهما حالةالبقاء وأفادبقولهللولى أن يفرقان الولى لوفرق بينهما قبــلالدخول فلامهر لهــا وان كان بعده فلها المسمى وكذا اذامات أحدهما قبل التفريق فايس طم المطالبة بالتكميل لان الثابت لهم ليس الاأن يفسخ أويكمل فاذا امتنع هنا عن تكميل المهر لا يمكن الفسخ وان طلقها الزوج قبل تفريق الولى قبل الدخول فالهانصف المسمى كمافى المحيط والمرادمن الولى هذا العصبة وان لم يكن محرما على المختار كماقدمناه فى الكفاءة فرج القريب الذى ليس بعصبة وخوج القاضى فالداقال فى الدخيرة من كتاب الحجر المحجور عليها اذا نزوجت بأقل من مهر مثلها ايس القاضى الاعتراض عليهالان الحجر في المال لافي النفس اله (قوله ولوزوج طفله غير كفء أو بغبن فاحش صحولم يجزذاك لغيرالأبوالجد) يعنى لوزوج الاب الصاحى ولده الصغيرا مةأو بنته الصغيرة عبداأوزوجه وزادعلى مهرالمثل زيادة فاحشة أوزوجها ونقص عن مهر مثلها نقصانا فاحشا فهوصحيح من الاب والجد دون غيرهما عندأبى حنيفة ولم يصح العقد عندهما على الاصح لان الولاية مقيدة بشرط النظرفعند فواته يبطل العقد ولهان الحكم يدارعلى دليل النظر وهوقرب القرابة وفى النكاح مقاصد تر بوعلى المهر والكفاءة قيدبالغبن الفاحش لان الغبن اليسير في المهر معفوا تفاقا كذافي غاية البيان وقيدبالنكاح لان فى التصرفات المالية كالبيع والشراء والاجارة والاستئجار والصلح في دعوى المال

على مامر (قوله لان الغبن اليسير في المهر معفو)

الغبن اليسير هومايتغابن الناس فيه أىمايغبن فيه بعضهم بعضابان يتحملوه ولايعده كل أحد غبنا بخلاف الفاحش وهو مالايتغابن الناس فيه قالنين وقيل مادون أصف المهر كذاقال شيخناموفق الدين وقيل مادون المعشر اه فعلى الثاني نقصان تسعة وأر بعين من المائة يسير ونقصان عشرة منهافاحش وعلى الاول نقصان تسعة وأر بعين من المائة يسير ونقصان خسين فاحش والاقرب القول الثانى كمالا يخنى اه تأمل

(قوله وقيده الشارحون وغيرهم بأن لا يكون الخ) قدم في شرح قوله ولا الكافر على مسلم قيد بالكفرلان الفستى لا يسلب الاهلية عع عندنا على المشهور وهو المذكور في المنظومة اهكذا قاله الرملي قلت ولا يخالف ماهذا كاهوظاهر لان ذاك في بقاء الاهلية مع شرطه وهو تزويجه من كف بهر المشل وماهنافي اني الجواز عند فقد الشرط المذكور ومقتضاه انه لوكان معروفا بسوء الاختيار فزوج من كف بهر المشلف ما ينافي الشفة (قوله حتى لوكان معروفا بذلك مجانة وفسقا) في المغرب الماجن الذي لا يبالى مايسة عوما قيل له ومصدره المجوز عقد ما ينافي الشمنه والفعلم من بابطلب اهو في شرح المجمع لا بن ملك حتى لوعرف الذي لا يبالى مايسة والمومد والمعه لا يجوز عقده اتفاقا (قوله فقصر المحقق ابن الهمام الخ) أقرما اقتضاه كلام المحقق من انه يظهر سوء اختياره بمجرد تزويجه ابنته للفاسق مع ان ظاهر قولهم أن لا يكون معروفا بسوء الاختيار بخالفه فانه لا يلزم من ظهور سوء اختياره بمدور ابسوء الاختيار كاسي صرح به قريبا في دفع المنافاة (م ١٩٠٥) والعلمة قصد بماسياتي التعريف اختياره بذلك كونه مشهور ابسوء الاختيار كاسي صرح به قريبا في دفع المنافاة (م ١٩٠٥) والعلمة قصد بماسياتي التعريف

لمافى الفتح أيضا وعمن ه_نا قال في النهر التحقيق ان الاب تارة يعرف بسموء الاختيار فالايصح عقدده مطلقا أولا فيصح مطلقا ولومن فاســق بشرط أن يكون صاحيا اذلوكان فعلهذلك آية سوء اختياره لزم احالة المسئلة فتدبره اه فقوله اذلو كان ردعـلى مااقتضاه كارم المحقق بانه لوكان كذلك لزمعدم تصور صحية تزويج الاب والجد بغير الكفء ويؤيده مايفيده كالرم الفتاوي عما سيدكره المؤلف قريبا (قولەرقد وقع في أكثر الفتاوي في هذه المسئلة) أي التي

لاعلك الابوالجد بغبن فاحش بالاجاع لان المقصودالمال وقدحصل النقصان فيه بلاجابر فلم يجز وفى النكاح وجدالجابر وهوماقانامن المقاصد وأطلق في الاب والجد وقيده الشارحون وغيرهم بأن لايكون معروفا بسوءالاختيار حتى لوكان معروفا بذلك مجانة وفسقا فالعقد باطل على الصحيح قال فى فتح القدير ومن زوج ابنته الصغيرة القابلة للتخلق بالخير والشرتمن يعلم انهشر يرفاسق فهوظاهر سوءاختياره ولان ترك النظرهنامقطوع به فلايعارضه ظهورارادة مصاحة تفوت ذلك نظرا الى شفقة الابوة اه فظاهر كالامهم أن الاب اذا كان معروفا بسوء الاختيار لم يصح عقده بأقل من مهر المثل ولابأ كثرفى الصغير بغبن فاحش ولامن غيرالكفء فيهماسواء كان عدم الكفاءة بسبب الفسق أولاحتى لوزوج بنته من فقيرأ ومحترف حرفة دنيئة ولم يكن كفأ فالعقد باطل فقصر المحقق ابن الهمام كلامهم على الفاسد عمالا ينبغى وذكرأ صحاب الفتاوى ان الاب اذازوج بنته الصغيرة عن ينكر انه يشرب المسكر فاذاهومدمن له وقالت بعدما كبرت لاأرضى بالنكاح ان لم يكن يعرفه الاب بشربه وكان غلبة أهل بيته صالحين فالنكاح باطل اتفاقا لانه انمازوج على ظن انه كفء اه وهو يفيدان الابالوعرفه بشربه فالنكاح مافذولاشك ان هذامنه سوء اختيار بيقين لكن لم يلزم من تحققه كون الاب معروفاللناس به فقد يتصف به في نفس الامرولايشتهر به فلامنافاة بين ماذ كروه كمالا يخفي وفرق بين علمه وعدمه في الذخيرة بأنه اذا كان عالما بأنه ايس بكفء علم انه تأمل غاية التأمل وعرف هذا العقد مصلحة في حقهاأ ماههناظنه كفأ فالظاهر الهلايتأمل اه وقد وقع في أكثر الفتاوي في هذه المسئلة ان النكاح باطل فظاهره انه لم ينعقد وفي الظهيرية يفرق بينهما ولم يقل انه باطل وهو الحق ولذاقال فى الذخيرة في قولهم فالنكاح باطل أي يبطل ثم اعلم انه لاخصوصية لما اذاعامه فاسقا واعالمرادانه اذا زوجه بناءعلى انه كفءفاذاهوليس بكفءفامه باطل وانداقال في القنية زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه حوالأصل وكان معتقافهو باطل بالانفاق وقيد بتزو يجه طفله لانه لوزوج أمة طفله بغبن فاحش فاله لابجوز اتفاقالانه أضاعة مالهما لان المهرملكهما ولا مقصود آخر باطن يصرف النظر اليه كمافى فتح القدير

ذ كرها أصحاب الفتاوى (قولهان الذكاح باطل) لا يخفى ان قوطم النكاح باطل انماهو بعدر دهاوذلك لا يفيد بطلانه من أصله نع بردماقاله على عبارة القنية الآتية حيث لم يذكر فيهار دالبنت أما على مامر فلا وقدراً يتدكذلك في الخانية والنخيرة والولوالجية والتجنيس والبزازية فكلهم ذكروا البطلان بعد الرد وهل يتوقف على القضاء لم أره تأمل (قوله ثم اعلم انه لاخصوصية لما اذا علمه فاسعا) قال الرملي والحاصل مما تقدم انه ان لم يعلم بعدم كفاء ته ثم علم فهو باطل أى سيبطل وان علم بها ينظر ان علم سوء تدبيره فكذلك والافهو صحيح نافذو عليه يحمل مافى المتون هذا وقد قدم في أول الباب عن الولوالجي امرأة زوجت نفسها من رجل ولم تعلم انه عبد المورعد على المان الحرارة عند المورعد مها المان والمان فله وكان المراد بالبعض العلامة وفها اذا وج الصغيرة على ذلك الظن فظهر خلافه فانه باطل أى سيبطل وقد توهم بعض خلاف ذلك اه وكان المراد بالبعض العلامة وفها اذا وج الصغيرة على ذلك الظن فظهر خلافه فانه باطل أى سيبطل وقد توهم بعض خلاف ذلك اه وكان المراد بالبعض العلامة وفها ذا وج الصغيرة على ذلك الفرن بعدماذ كر المسئلة المنه أو بدخل هذا فيه ولم فلم فاما أن يخص هذا منه أو بدخل هذا فيه

انهلا يوجدله رواية أصـلا (قـوله لا اله الا يجوزلو كيل الابأن يزوج بنته الخ) قال في الرمن ينبين أن يقيد عااذالم يعلم الاب بالزوج كان يوكاه في تحصيل زوج لبنتم الصغيرة أما لوكان يعرفه خصوصابعد خطبته وانما وكل فى مجرد العقد فينبغى أن يصح على قول أبي حنيفة رجه الله اه والظاهـر ان مراده اذازوج الوكيل لغير كفء لابأقلمن مهر ﴿ فصل الم أن يزوج بنتعمه من نفسه وللوكيل أن يزوج موكاته من نفسه

المشل الذى الكلام فيه وفي هذا قال في النهر ينبغي أن يكون معناه مالووكاه ان يروج طفله أمالوعين له المقدار الذى هوغبن فاحش فيصح (قوله وينبغي الرمن يفيد ذلك تقييدهم النفاحش ففيه استغناء عن هذا الاستثناء

﴿ فصل ﴾ (قوله وجهالة الزوج تمنع صحة الشرط الخ) قال في الرمن هــذا يقتضى أن لا يصح من غيره أيضا اه قلت لكن تقدم في باب

والمراد بعدم الجواز في قوله لم يجز ذلك الخيرهما عدم الصحة وعليه ابنى الفرع المعروف ولوزق العم الصغيرة حرة الجدمن معتق الجدف كبرت وأجازت لا يصح لأنه لم يكن العقد موقوفا اذلا مجيرله فان العم ونحوه لا يصح منه مم التزويج لغير الكفء ولذاذ كرفى الخانية وغيرها ان غير الاب والجداذ ازقح الصغيرة فالاحوط ان يزوجها من تين من قبه مسمى ومن في بن السمية لا نه لو كان فى التسمية نقصان فاحش ولم يصح الذكاح الاول يصح الثانى اله ولا فرق بين الصغير والصغيرة في هذا المعنى فالتخصيص بالصغيرة عمالا يذبني وليس للتزويج من غير كفء حيلة كالا يخفى وقيد بتزويج الاب أى بنفسه لانه لا يجوزلو كيل الاب ان يزوج بنته الصغيرة بأفل من مهر مثلها كذافى الفنية ويذبني استشاء القليل الذي يتساهل فيه كالا يخوز وجاولات المعنى في ما حيالان السكر ان اذاقصر في مهر ابنته عمالا يتغابن الناس فيه فانه لا يجوزا جماع والصاحي بجوز لان الظاهر من حال السكر ان انه لا يتأمل اذليس له رأى كامل فيم قانه لا يجوزا جماع والطاهر من حال الصاحي انه يتأمل كذافى الذخيرة وقيد بالطفل وجمن غير الكفء فشمل ما اذا وجهامن عاولا نفسه فعند همالم يصح كافى الذخيرة وقيد بالطفل وأطلق في غير الكفء فشمل ما اذا وجهامن عاولك نفسه فعند همالم يصح كافى الذخيرة وقيد بالطفل والم يكن ها خاله المنافح و المنافع و المنافع و من غير الكفء فشمل ما اذا وجهامن عاولك نفسه فعند همالم يصح كافى الذخيرة وقيد بالطفل الن الاب لوزوج الكبيرة من عمل ها ذلا بوض به قبل العقد والطفل الصبي و يقع على الذكر والانثى والجاعة الما خاله المنافة و المنافع و المنافع و القال المنافع و يقع على الذكر والانثى والجاعة قبل الخالة المنافع و المنافعة و المنافعة

﴿ فصل * حاصله بعض مسائل الو كيل والفضولي وتأخير هماعن الولى ظاهر لان ولا يته أصلية (قوله البن العمأن يزوج بنت عمه من نفسه وللوكيل أن يزوج موكاته من نفسه) الان الوكيل في النكاح معبر وسفير والتمانع فالحقوق دون التعبير ولاترجع الحقوق اليه بخلاف البيع لانه مباشرحتي رجعت الحقوق اليه وروى البخارى ان عبد الرحن بن عوف قال لام حكيم ابنة فارض أتجعلين أمرك الى قالت نعم قال تزوجتك فعقده بلفظ واحدوعن عقبة بن عامر أنه عليه السلام قال لرجل أترضى ان أزوجك فلانة قال نع وقال للرأة أترضينان أزوجك فلاناقالت نع فزوج أحدهماصاحبه وكان عن شهد الحديبية رواه أبوداود فحافى الغاية من ان قوطم انه سفير ومعبر لم يسلم من النقض فان الوكيل لوزوج موكاته على عبد نفسه يطالب بتسليمه سهوفانه لم يلزمه بمجر دالعقد وانمالزمه بالتزامه حيث جعله مهرا وأضاف العقد اليه والمراد ببنت الع الصغيرة فيكون ابن الع أصيلامن جانب ووليامن جانب ولايراد بها الكبيرة هنالانهالو وكلته فهو وكيل داخل فى المسئلة الثانية والافهو فضولى سيأتي بطلائه ان لم يقبل عنهاأحدولوأ جازته بعده والمراد بالوكيل الوكيل فيان يزوجهامن نفسه لمافي المحيط لووكاته بتزويجها من رجل فزوجهامن نفسه لم يجزلانها أمرته بالنزو يجمن رجل نكرة وهومعرفة بالخطاب والمعرفة لاتدخل تحت النكرة وفي الولوالجية لوقالت المرأة زوج نفسي عن شئت لا علك ان يزوجها من نفسه يضع عندنفسه والفرق ان الزوج مجهول وجهالةالزوج تمنع صحة الشرط وصاركالمسكوت عنسه بخلاف الوصية لان الجهالة لا عنع صحة الوصية فيعتبر التفويض مطلقا اه فلو وكلته ان يتصرف في أمورها لا علك نزو بجهامن نفسه بالاولى كمافى الخانية والوكالة كماتثبت بالصريح تثبت بالسكوت ولذاقال في الظهيرية لوقال إن الع الكبير انى أريدأن أزوجك من نفسى فسكتت فزوجها من نفسه جاز اه

الولى خلافه حيث قال عند قول المتن وان استأذنها الولى الخ أماا ذاقالت وأناراضية بما تفعله أنت بعد قوله ان أقراما يخطبونك أوزوجني عن تختاره ونحوه فهو استئذان صيح كافى الظهيرية

ونكاح العبد والامة بلااذن السيد عموقوف كنكاح الفضولي

(قـوله والختار في المذهب خلافه الخ) قال المقدسي فيانقل عنه انأراد ان كلام الولوالجي يشهدله فمنوع لان ذاك في صحة نكاح المتنقبة أي فهرو الختار بالنسبة الىقول نصير ابن يحى وعايق بدذلكان شمس الأعمة الحاواني مع جلالة قدره نقل كادم الخصاف بجميل الاوصاف مع انه کیر یقتدی به ولو كآن الختار خلافه لنبه عليه اه وذكر قريبا من هذا فىالرمن وفيده ان اقتصار الولوالجي على خلاف كارم ألخصاف يشعر باختياره ونقل الحاوانيله لايفيدانه الختار فى المذهب بل قرل الحلواني بجوز تقليده يفيد ان المشهور من المدهب خلافه وقدقد مناعند قول المتن واغايصح بلفظ النكاح نقلاعن التتارخانيةعن المضمرات التصريح بان خلافه هوالصحيح وعليه الفتوى (قـوله جازلانه أمره بالخطبة وتعام الخطبة بالعقد) قال فى الرمن لعل هـ نافي عرفهم والافقـ د يخطب الشخص لينظر مايجابيه ومايشترط عليه ومايطلبمنه

ولم يقيدها بالبكر وقيدها بالبكر فى غاية البيان وغيره والظاهر انه خاص بالولى كاسبق بيانه وأطاق فى الوكلة به فأفاد انه لا يشترط الاشهاد عند هاللصحة وانما خوف الانكار ولم يبين كيف يزوجها الوكيل من نفسه وانه هل يشترط ان يعرفها الشهو دللاختلاف فذكرا لخصاف انه لا يشترط معرفتها ولاذكر اسمهاونسبهاللشهود حتى لوقال تزوجت المرأة التي جعلت أمرها الى على صداق كذاعند دهم صح والختار فى المنهب خلافه وان كان الخصاف كبيرافى العلم يقتدى به قال الولوا لجي في فتاواه امرأة وكات رجلا أن يزوجهامن نفسه فذهبالوكيل وقال اشهدوا الى قد تزوجت فلانة ولم تعرف الشهود فلانة لابجوزالنكاح مالميذ كراسمهاواسمأ بيهاوجدها لانهاغائبة والغائبة لاتعرف الابالنسبة ألاترى أنه لوقال تزوجت امرأة وكاتني بالنكاح لايجوز وانكانت حاضرة متنقبة ولايعرفها الشهود فقال اشهدوا انى تزوجت هـ نـ هالمرأة فقالت المرأة زوجت نفسي منه جازهو الختار لانهاحاضرة والحاضرة تعرف بالاشاوةفاذاأرادواالاحتياط يكشف وجههاحتي يعرفهاالشهودأو يذكراسمها واسمأ بيهاواسم جدها حنى يكون متفقاعليه فيقع الامن من أن يرفع الى قاض يرى قول من لا يجوز وهو نصر بن يحيى فيبطل النكاحهذا كاماذا كان الشهودلا يعرفون المرأة أمااذا كانوا يعرفونها وهي غائبة فذكر اسمهالاغير جازالنكاح اذاعرف الشهودانه أرادبه المرأة التي عرفوهالان المقصودمن النسبة التعريف وقدحصل باسمها اه وقدوقع فى كثيرمن الفتاوى والاحتياط كشف وجههاأ وذكر اسمها بكلمة أووالصواب بالواو كمافي عمدة الفتاوي للصدر الشهيد لان الاحتياط الجع بينهما لاأحدهما وفي الخانية رجل أرسل رجلاليخطب لهامرأة بعينها فذهب الرسول وزوجها اياه جاز لانهأمره بالخطبة وتمام الخطبة بالعقد اه ويشترط للزوم عقدالوكيل موافقته فحالمهرالمسمى فلذاقال فيالخانية لووكله فيأن يزوجه فلانة بألف درهم فزوجها أياه بألفين ان أجاز الزوج جاز وان ردبطل النكاح وان لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فالخيار باق ان أجاز كان عليه المسمى لاغروان رد بطل النكاح فيجب مهر المثل ان كان أقل من المسمى والايجب المسمى وان لميرض الزوج بالزيادة فقال الوكيل أناأ غرم الزيادة وألزمكما الذكاح لم يكن له ذلك ثم قال اص أة وكات رجلاليز وجها بأر بعه ائة درهم فز وجها الوكيل وأقامت مع الز وجسنة ثمزعم الزوج ان الوكيل زوجهامنه بدينار وصدقه الوكيل فى ذلك فلو كان الزوج مقرا ان المرأة لم توكله بدينار كانت المرأة بالخيار ان شاءت أجازت الذكاح بدينار وليس لهاغ يرذلك وان شاءت ردت النكاح ولهاعليه مهرمثلهابالغامابلغ بخلافماتقدم لان تمةالمرأة رضيت بالمسمى فاذابطل النكاح ووجبالعقر بالدخول لايزاد على مارضيت اماهناالمرأة مارضيت بالمسمى في العقد فيكان لهامهر المثل بالغاما بلغوايس لهانفقة العمدة وانكان الزوج يدعى التوكيل بدينار وهي تنكركان القول قولها مع اليمين وهذا أمريحتاط فيه وينبغي أن يشهدعلي أمرها وتجيزه بعدالعقد اذا غالف أمرها وكذا الولى اذا كانت بالغة يفعل مايفعله الوكيل اه (قوله ونكاح العبد والامة بغير اذن السيدموقوف كنكاح الفضولى) شروع فى بيان الفضولى و بعض أحكامه وهومن يتصرف لغييره بغير ولاية ولاوكالة أولنفسه وليس أهلاله وانمازدناه ليدخل نكاح العبد بغيراذن ان قلناانه فضولي والافهو ملحقبه فىأحكامه والفضولىجع فضل غابفالاشتغال بمالايعنيه ومالاولايةلهفيه فقول بعض الجهلة لمن يأمر بالمعروف أنت فضولى يخشى عليه الكفر وصفته انه عقد صحيح غيرنافذ والاصل انكل عقد صدرمن الفضولي وله بجيزا نعقدموقوفا على الاجازة وقال الشافعي تصرفات الفضولي كالها باطلةلان العقدوضع لحكمه والفضولي لايقدر على اثبات الحركم فيلغو ولناان ركن التصرف صدر من أهله مضافاالى محله ولاضرر فى العقاده فينعقد موقو فاحتى اذار أى المصلحة فيه ينفذه وقد يتراخى

(قوله اعرف فى التبيين) حيث قال لان كفالتــه جائزة فى حق نفسه نافذة عليه لانهاالنزام المالف الذمة وذمت معاوكة لهقابلة للالزام وانما لايظهر في الحال لحق المولى فاذازال المانع بالعتق ظهرموجبه وأما التموكيل والوصية فالاجازة فيهما انشاء لانهما ينعقدان بلفظ الاجازة والانشاء لايستدعى عقدا سابقا (قوله ولووجدقبلها) أى لووجدالشرط قبل الاجازة لم تطلق عندها أي عندالاجازة الااذاوجد الشرط ثانيا بعدالاجازة (قوله لان الاقدام على نكاح الثالثة فع خالج) قال المقاسي فهانقل عنه ينبغى تقييده عااذا كان على المالح حروالا ففي هـ ذا الزمان الذي غلب فيه الجهل رعالا يقصد بالثالثة أبطال الاولين وكذاماقبله اه ومثله في الرمن قال ولاسما انمالكايجيز الاربعالعبد وقد عدرت الامة بالجهل لاشتفاط الاشتفاط

حكم العقد عن العقد وفسر الجيز في النهاية بقابل يقبل الايجاب سواء كان فضوليا أو وكيلا أوأصيلا فانكان له مجيزحالة المقد توقف والابط لبيانه الصي اذاباع مالهأ واشترى أوتزوج أوزوج أمتمه أوكاتب عبده أونحوه يتوقف على اجازة الولى في حالة الصغر فلو بلغ قبل أن يجيزه الولى فأجازه بنفسه نفذلانها كانتمتوقفة ولاينفذ بمجرد بلوغه ولوطلق الصيامرأ تهأوخلعها أوأعتق عبده على مال أودونه أووهب أوتصدق أوزوج عبده أوباعماله بمحاباة فاحشة أواشترى بأكثر من القيمة بمالا يتغابن فيه أوغيرذلك ممالوفعله وليه لاينفذكانت هذه الصور باطلة غيرمتوقفة ولوأجازها بعد البلوغ لعدم المجيز وقت العقد الااذا كان لفظ الاجازة يصلح لابتــداء العقد فيصح على وجه الانشاء كان يقول بعدالبلوغ أوقعت ذلك الطلاق والعتاق اه قال في فتح القدير وهـ ذا يوجب ان يفسر الجيزهنا بمن يقدرعلي امضاء المقد لابالقابل مطلقا ولابالولي اذلاتوقف في هذه الصور وان قبل فضولي آخرأ وولى لعدم قدرة الولى على امضائها اه ومن الباطل اكونه لا مجيزله نزو يجه أمة وتحته حرة أوأخت امرأته أوخامسة أوصغيرة فىدارالحرب اذالم يكن سلطان ولاقاض وأما كفالة المكاتب ونوكيله بعتق عبده ووصيته بعين من ماله فصحيح اذا أجاز بعدعتقه الافي الاول فبغير اجازة لماعرف في التبيين ودخل تحت تعريف الفضولي مالوعلق طلاق زوجة غيره بشرط فهوموقوف فان أجاز الزوج تعلق فتطلق بوجودااشرط ولو وجدقبلهالم تطلق عندها الاإذاوجدثانيا بعدها كمافى فتح القدير ولذاقلنا من يتصرف ولم نقل من يعقد عقد اولدافسر في فتح القدير الجيز بمن يقدر على الامضاء لابالقابل اذليس فىاليمين قابل وفى التجنيس حرتزوج عشرنسوة بغيراذنهن فبلغهن الخبر فأجزن جيعاجاز نكاح التاسعة والعاشرة لانهلما تزوج الخامسة كان ردالنكاح الاربع فلما تزوج التاسعة كانردا لنكاحالار بعالاخوفيق نكاحالتاسعة والعاشرةموقوفاعلى اجازتهما اه وفى الخانية عبدتزوج امرأة بغييراذن المولى ثمامرأة ثمامرأة ثمامرأة فبلغ المولى فأجازالكل فان لم بكن دخل بهن جاز التكاح الثالثة لان الاقدام على الكاح الثالثة فسخ لنكاح الاولى والثانية فيتوقف الكاح الثالثة فينفذ بإجازة المولى وانكان دخل بهن لايصح زكاحهن لان الاقدام على نكاح الثالثة في عدة الاولى والثانية لم يصح فلم يكن فسخالم اقبلها فلانصح اجازة المولى كالوتزوجهن في عدة واحدة اه وهـنـا يوجب تقييدماني التجنيس أيضاوقوله موقوف أيعلى الاجازة فاوتزوج بغيراذن السيدثم أذن السيدلا ينفذ لان الاذن ايس باجازة فلا بدمن أجازة العبدالعاقد وانصدر العقدمنه كافي التجنيس وتثبت الاجازة لذكاح الفضولي بالقول والفعل فن الاول أجزت ونحوه وكذانع ماصنعت وبارك الله لناوأ حسنت وأصبت وطلقها الااذاقال المولى لعبده كماسيأ تى فى بابه ومن الثاني قبول المهر بخلاف قبول الهدية وقولها لايعجبني هنذا المهرلبس ردافلهاالاجازة ومن أحكام الفضولي انه علك فسنخماعقده في بعض الصور دون بعض كماذ كره أصحاب الفتاوي قال في الظهيرية والفضولي في باب الذكاح لا علك الرجوع قبل الاجازة والوكيل فى النكاح الموقوف علا الرجوع قولاأ وفعلا بيانه رجل وكل رجلا بان يزوجه امرأة فزوجه امرأة بالغة بغيراذنهاأ وزوجهاأ بوها فلم يبلغها حتى نقض الوكيل الذكاح قولاأ وفعلابان يزوجه أختها صحولوكان فضو لياوالمسئلة بحاله الايملك وروى عن أبي يوسف في قوله الاول ان الفضولي علك الرجوع أيضاوالفضولي فى باب البيع علك الرجوع بالاجاع لان الرجوع فرارعن العهدة فى باب البيع بخلافالنكاح وفى وجهالوكيل بملك الفسخ قولالافعلا بان وكلهبان يزوجه امرأة بعينها فزوجها بغير رضاهاملك الوكيل نقضه قولا لانه وكيل فيه ولايملك نقضه فعلاحتى لوزوجه أختها لاينقض نكاح الاولى لانه فضولى فى نكاح الثانية وفى وجه علك الفسخ فعلالاقولا نحوان يوكل رجلا بان يزوجه

ولايتوقف شـطر العقد على قبول نا كحغائب (قوله واحــد العاقدين

(قوله واحد العاقدين لنفسه فقط) في الغبارة لنفسه فقط) في الغبارة والحولى أن يقال واحد والحقدين وهو فانه يشترط قيام أر بعة) فانه يشترط قيام أر بعة وصاحب المتاع وهدو وصاحب المتاع وهدو نا كم ليس بقيد احترازي) نا كم ليس بقيد احترازي) قال في النهر هذا مبنى على ان أل في النهر هذا مبنى على ان أل في العدد المجنس قيد المجنس قال في النهر هذا مبنى على الظاهر انها للعهد أي عقد النكاح اذا الكلام فيه

فأجازالوكيل نكاحاباشر وقبل ذلك صح استحسانا ولايملك نقض هذا النكاح قو لالانهكان فضوليا حين عقده و يملك نقضه فعلابان يزوجه أختهامن غير رضاهالانه وكيل في العقد الثاني اه فاصله ان كل عقدصدر من الفضولي في النكاح فانه لا يملك نقضه قو لا ولا فعلا لانه لا عهدة عليه ليتخلص منها الااذاصار وكيلا بعده فله نقضه فعلالضر ورةامتثال ماوكل فيه وانماملك الوكيل في الموقوف الفسخمع انه لاعهدة عليه أيضالتنجيزم ادالموكل فانه لم يحصل مقصوده بالموقوف فللوكيل الانتقال عنه الى غيره وانمالم يجزله الفسخ فعلافي المسئلة الثانية لان الموكل بتزوجها معينة فيث زوجه له انتهت وكالته فلم علك تزويجا آخر ولذا كان فضوليافي الثاني وتفرع على الاصل المذ كورمالوزوج فضولى رجلاخس نسوة فى عقد المتفرقة فالزوج أن يختار أربعامنهن ويفارق الاخرى بخلاف مالوتزوج الرجل خس نسوة فعقدمتفرقة بغبر رضاهن لاناقدامه على نكاح الخامسة يتضمن نقض نكاح الاربع دلالة بخلاف الفضولي لا يملك النقض لاصر يحاولا دلالة كذافي الظهيرية ومن أحكامه أيضاان العقد النافذ من جانب اذاطراً على غيرنافذ من الجانبين يرفعه ولوطراً موقوف على نافذ من أحد الجانبين لايرفعه ولوطرأ نافذمن أحدا لجانبين على نافذمن جانبه يرفعه بيانه رجل وكل رجلابان يز وجهام أة بألف فزوجهااياه على خسين ديناراباذنهاأ وبغيراذنها ثمزوجها بألف ينفسخ الاول ولوز وجهاالوكيل اياه بألف درهم بغيراذنها عمز وجهااياه بخمسين بغيراذنها يبقى الاول فأن اجارته جاز ويبطل الثاني لان الاول كان نافذامن وجه كذافى الظهيرية أيضا ثم اعلم ان اجازة الكاح الفضولي صحيحة بعدموت العاقد الفضولي بخلاف اجازة بيعه بعدموتهذ كرهالز يلعي في بيع الفضولي فعلى هذا يشترط قيام المعقودله وأحد العاقدين لتفسيه فقط بخلاف البيع فانه يشترط قيام أربعة مع الثمن ان كان عرضا (قوله ولايتوقف شطرالعقد على قبول نا كح غائب أى لايتوقف الايجاب على قبول من كان غائبا عن الجلس بل ببطل ولا يلحقه اجازة وهذا بالاتفاق كاوأوجب أحد المتعاقدين فليقبل الآخرفي المجلس فانه يبطل الايجاب لانعم فيهخلافا ولافرق فى هذا بين البيع والنكاح وغيرهما من العقود فقوله نا كحايس بقيدا حـ ترازى مماختلفواف انمايقوم بالفضولي عقد تام فيصح ان يتولى الطرفين أوشطره فلايتوقف فعندا أيحنيفة ومجدشط فيبطل وعنداني يوسف عقدانام فيتوقف لانه لوكان مأمورامن الجانبين ينفذفاذا كان فضو ليايتوقف فصاركا لخلع والطلاق والاعتاق على مال ولهماان الموجود شطر العقدلانه شطرحالة الحضرة فكذاعنه دالغيبة وشطر العقد لايتوقف على ماوراء المجلس كمافى البيع بخلاف المأمورمن الجانبين لانه ينتقل كالامه الى العاقدين ومايجرى بين الفضوليين عقدتام فكذا الخلع واختاره لانهيمين من جانبه حتى يلزم فيتم به فقفر ع على هذا الاصل ستصور ثلاثة اتفاقية وهي قول الرجل تزوجت فلانة أوالمرأة تزوجت فلاناأ والفضولي زوجت فلانا من فلانة وقبل آخرفي الثلاث فالعقدمتوقف لحصول الشطرين وثلاثة خلافية هي هذه اذالم يقبل أحد فلاتقوم عبارة الفضولى مقام عبارتين سواء تكام بكلام واحدأ وبكلامين حتى لوقال زوجت فلانا وقبلت عنمه لم يتوقف على قوطما وهوالحق خلافالماذ كرفي الحواشي لاتفاق أهل المذهب فى نقـل قولهما على ان الفضولي الواحـد لا يتولى الطرفين وهو مطلق ولوعبر به المصنف الكان أولى وحاصل متولى الطرفين بالقسمة العقلية عشرة واحدمنها مستحيل وهوالاصيل من الجانبين وأربعة هي من منطوق المتن على الخلاف الفضولي من الجانبين والفضولي من جانب الوكيل من جانب والفضولي من جانب الاصيل من جانب والفضولي من جانب الولى من جانب فعند همالايتوقف كاقدمناه والخسة الباقية مستفادة من مفهوم المتن وهي نافذة بالاتفاق الوكيل من الجانبين والولى من الجانبين والاصيل (فُوله وهوم ادصاحب الهداية) أى التقييد بقوله عند عدم الأجازة وهذا الجُواب مذكور في الحواشي السعدية (قوله فَينتُذلا يجوزُ) أى لا يجوزُأن يزوجه واحدة وقوله (٠٤٠) ومثله ما في المحيط الخفيه انه لاعما تلة لا نام المحيط بتزويج

المرأتين في عقدة واحدة وقدعامت ان صورة المخالفة في مسئلة غاية البيان بتزويج امرأة واحدة يجوز في صورة الحيط أن يزوجه امرأة واحدة فان الحصر لم يدخل على فان الحصر لم يدخل على المقدنين المرأتين كاهوفي مسئلة غاية (قوله وقالا لا يجوز الاأن يزوجه كفؤا الخ) قال الكشاف دلت المسئلة على ان الكفاءة تعتب بألساء المرجال أيضا في النساء المرجال أيضا

والمأمور بنكاح امرأة مخالف بامرأتين لابأمة

عندهما وكذا ذكره فى الاصل كذا فى العناية ودكر قبدله تحت قول الهداية ومن أمره أمير المختوب كذاك قال الامام غيره كذاك قال الامام الخبدوبي وعلى هدنا الخيات أورقاء أومقطوعة اليدين أورتفاء أومقطوعة اليدين أورتفاء أو مفداوجة أوجمندونة اما انفاقا واما الكفاءة فانها من جانب النساء للرجال مستحسنة النساء للرجال مستحسنة

من جانب الولى من جانب والوكيل من جانب الاصيل من جانب والولى من جانب الوكيل من جانب مُماذاتولى الطرفين في هـنمالمسائل الجس فقوله زوجت فلانة من نفسي يتضمن الشطرين فلا يحتاج الى القبول بعده وكذاولى الصغيرين القاضى وغيره والوكيل من الجانبين يقول زوجت فلانة من فلان وقالشيخ الاسلام خواهرزاده وهذا اذاذ كرلفظاهوأصيل فيهامااذاذ كرلفظاهو نائب فيهفلا يكفي فانقال تزوجت فلانة كبني وان قال زوجتهامن نفسي لايكفي لانه نائب فيه وعبارة الهداية صريحة فى نفى هذا الاشتراط وصرح بنفيه في التجنيس أيضافي علامة غريب الرواية والفتاوي الصغرى قال رجل زوج بنتأ خيه من ابن أخيه فقال زوجت فلانة من فلان يكني ولا يحتاج أن يكون فبلت وكذا كلمن يتولى طرفي العقداذا أفي بإحد شطري الايجاب يكفيه ولايحتاج الى الشطر الآخر لان اللفظ الواحد يقع دليلامن الجانبين كذافى فتع القدير (قوله والمأمور بنكاح امرأة مخالف بامرأتين) لانه لاوجه الى تنفيذهم المخالفة ولا الى التنفيذ في أحدهما غير عين الجهالة ولا الى التعيين لعدم الاولوية فتعين التفريق عندعدم الاجازة وهوم ادصاحب الهداية بدليل انهقال فيصدر المسئلة لم تلزمه واحدة منهما فكان كالامه مستقيافاندفع بهماذ كره الشارحمن عدم استقامته ولذاعبر المصنف بالخالفة ليفيدعدم النفاذ وانه عقد فضولي فان أجاز نكاحهما أواحداهما نفذ فيه بالامر بواحدة لانه لوأمره ان يزوجه امرأتين فيعقدة فزوجه واحدة جازالااذاقاللاتزوجني الاامرأتين فيعقدة واحدة فينئذ لايجوز كذافى غاية البيان ومثلهمافي المحيط لوأصرهأن يزوجه امرأتين في عقدة فزوجهما في عقدتين جاز واوقال لاتزوجتي امرأتين الافي عقدتين فزوجهما في عقدة لا يجوز والفرق ان في الاول أثبت الوكالة عالة الجدع ولم ينف الوكالة عال التفردنا بلسكت عنه والتنصيص على الجدع لايدل على نفي ماعداه وفى العيقدالثاني نني الوكالة حالة التفرد والنني مفيد لان فائدته فى الجيع أكثر لمافيه من تجييل مقصوده فلابدمن مراعاة النفي فلم يصر وكيلا حالة الانفراد اه وهذا بخلاف البيع لوأمره أن يشترى ثوبين في صفقة لا علك التفريق لان الثياب اذا اشتريت جلة تؤخذ بارخص بماتشترى على التفاريق فاعتبرقوله فيه فاماههنا بخلافه كذافي النهاية وفي الخانية لووكله ان يزوجه فلانة أوفلانة فاينهماز وجةجاز ولايبطل التوكيل بهذه الجهالة وان زوجهما جيعا فى عقدة واحدة لم يجز واحدة منهما كمالوكل رجلاأن يز وجهام أة فزوجه امم أتين في عقدة واحدة لم يجز اه وقيد بكون المرأة منكرة أخذ امن التنكير لانه لوعينها فزوجها وأخرى معها تلزمه المعينة وقيد فى الهداية نكاح المرأتين بأن يكون فى عقد واحد لانه لوزوجهما فى عقد تين تلزمه الاولى وزكاح الثانية موقوف على الاجازة لانه فضولى فيه ولذاقال في المختصر بام أتين ولم يقل بعقدين وفرعواعلى ان التنصيص على الشئ لاينني الحسم عماعداه لوقال زوج ابنتي هذه رجلا يرجع الى علم ودين بمشورة فلان وفلان فزوجهار جلاعلى هذه الصفةمن غيرمشورة فأنه يجوز كمافي الخانية وامااذاقالله بع عبدى هذا بشهودأ وبمحضرفلان فباعه بغير شهود أو بغير محضر فلان فانه بجوز بخلاف مااذاقال لاتبعه الابشهودفباعه بغيرشهودفانه لايجوزكماف الظهيرية (قوله لابأمة) أى لا يكون المأمور بنكاح اممأة مخالفا بنكاح أمة لغيره فينفذ على الموكل عند أبى حنيفة رجوعا الى اطلاق اللفظ وعدم التهمة وقالالا بجوزأن يزوجه كفأ لان المطلق ينصرف الى المتعارف وهو

فى الوكالة عندهما آه فأفادانهامه تبرة عندهما لامطلقا بل هنافقط وعن هذا قال فى الحواشى السعدية قوله دلت المسئلة الخ ان أراد دلت على اعتبارها فى الوكلة عندهما فسلم بالنظر الى دليلهما وان أراد مطلقا فمنوع اه و يؤيدهما قدمناه فى أول الفصل عن البدائع

الكفاءة فى هذا استحسان عندهما لان كل واحد لا يجزعن التزوج عطاق الزوجة فكانت الاستعانة فىالتزوج بالكفء كذافي الهداية وظاهره ترجيح قوطمالان الاستحسان مقدم على القياس الافي مسائل معدودة ليس هـ نامنها ولذاقال الاسييحابي قوطماأ حسن للفتوي واختاره أبوالليث وفي فتعر القدير والحق ان قول أبي حنيفة ليس قياسا لانه أخند بنفس اللفظ المنصوص فكان النظر في أي الاستحسانين أولى اه قيد بكونه أمره بنكاح امرأة ولميصفها لانهلو وكله بتزويج حرة فزوجه أمةأ وغكسه لميجزولو زوجه في عكسه مديرة أوأم ولدأ ومكاتبة جاز وأطلق في الآمر فشمل الامير وغيره ووضعها في الحداية في الاميرليفيدان غيره بالاولى وقيد بكون الآمر رجلالا نهالو وكلته في تزويجها ولم تعين فزوجهاغيركفء كان مخالفاعلى قول أبى حنيفة أيضاعلى الاصعر كافى الخانية لاعتبارهامن جهة الرجال وان كان كفأ الاانه أعمى أومقعد أوصى أومعتوه فهوجائز وكذالوكان خصياأ وعنينا وانكان لهاالتفريق بعدذلك وأفاد المصنف ان الامر المطلق يجرى على اطلاقه ولا يجوز تقييده الابدليل وان العرف المشترك لايصح مخصصا فالوكيل بتزويج امرأة ليس مخالفالو زوجه عمياءأ وشوهاء فوهاءها لعابسائل وعقلزائل وشقمائل أوشلاءأورتقاءأ وصغيرة لايجامع مثلها أوكتابية أواحمأة حلف بطلاقها أوزوجهامرأة علىأ كترمن مهرمثلها ولو بغبن فاحش عندالامام أوزوجهارجلا بأقل من مهرمشلها كذلك أوامرأة كان الموكل آلى منها أوفى عدة الموكل والاصلان الوكيل اذاخالف الى خيرأ وكان خلافه كالرخلاف نفذعقده كالوأصره بعمياء فزوجه بصيرة وابس منهمااذا أصره بالفاسد فزوجه صحيحا بللايجوز لعدم الوكالة بالنكاح أصلا واماااهدة بعدالدخول فيه وثبوت النسب فليس حكاله بللوطء اذلم يتمحض زنابخ لاف أمره بالبيع الفاسدله البيع صحيحا وليس منهأيضا مااذاوكاه بألف فلمترض المرأة حتى زادها الوكيل ثو بامن مال نفسه فانهمو قوف على اجازة الزوج لكونه ضرراعلى تقديراستحقاق الثوب أوهلاكه قبل التسليم فانهاترجع بقيمته على الزوج لاالوكيل كمافى الذخيرة وللزوج الخياروا ذادخل مهاقب لى العلم فان اختار التفريق فكالنكاح الفاسد وليسمنه أيضامااذا أمره ببيضاء فزوجه سوداءأوعلى القلب أومن قبيلة كذافزوجهمن أخرى فانه غميرنافذوقيدنا بكون الامةلغيره لانهلو زوجه أمةنفسه ولومكاتبته كمافى المحيط فانهلا ينفذللتهمة كمالو زوجه بنتهفان كانتصغيرة لايحو زاتفاقا وكذاموليته كينتأخيه الصغيرة وان كانت كبيرة فكذلك عنده خلافالهماولو زوجهأ ختهال كبيرة برضاهاجازا تفاقا والوكيلمن قبل المرأة اذازوجهامن أبيهأو ابنه لايجوزني قول أبى حنيفة وفي كل موضع لاينفذ فعل الوكيل فالعقد موقوف على اجازة الموكل وحكم الرسولكك الوكيل فيجيعماذ كرناوضانهما المهرصحيح وانكار المرسل والموكل الرسالة والوكالة بعدالضمان ولابينة لايسقط الضمان عنهما فيجب نصف المهر وتوكيل المرأة المتزوجة بالنزويج اذاطلقت وانقضت عدتها صحمح كتوكيلهان بزوجه فلانة وهي متزوجة فطلقت وحلت فزوجها فانه صحيح واذازوج الوكيل موكلهزوجة الغبرأ ومعتدتهأ وأمامرأته ودخلبها الموكل غمبرعالم ولزمه المهر فلاضمان على الوكسل كماني الخانية وفي الذخيرة الوكيل بتزو يجام أة اذاز وجه امرأة على عبد للوكيل أوعرض لهفهونافذ ولزمالوكيل تسليمه واذاسه لمرلا يرجع على الزوج بشئ ولوكان مكان النكاح خلعاير جع على المرأة بماأدى ولو زوجه الوكيل امرأة بآلف من ماله بان قال زوجتك حنه المرأة بألف من مالى أو بألغى هـ نـ مجاز والمال على الزوج ولايطالب الوكيـ ل بالالف المشار اليـ لعدم

تعينها فى المعاوضات وتمامه فيها وفى المحيط ولو زوجه على عبد الزوج جازاستحسانا وعلى الزوج

التزوج بالا كفاء قلناالعرف مشترك أوهوعرف عملي فلايصح مقيدا وذكر في الوكلة ان اعتبار

(قوله أوعرف عملياخ) أىعرف من حيث العمل والاستعمال لامن حيث الفظو بيانه ان العرف على نوعين لفظى نحوالدا بة تقيد لفظا بالفرس ونحوالمال بين العرف من حيث العسل الماس كذا كابسهم الجديد أى مسن حيث أن عمسل يوم العيد وأمثاله كذا في العناية وفيه بحث لصاحب العناية وفيه بحث لصاحب السعدية فراجعه

مؤدية عن العاقلة ماوجب عليهم ومنأدىدين غيره بغيرأمره لايرجع عليه عا أدى لانهمتبر عهادا ماظهرلي لكن يخالف الذخيرة من أن الدين اذا كان على غير المرأة فالنكاح لا يتعلق بعدين ذلك الدين واعما يتعلق عشمله (قوله وفائدةالاول)أقول تصرف فى عبارة الذخيرة بماليس فهافان الذى فى الدخيرة بعدقوله عملا بالشبهين مانصه وهمذا اذا كان المضاف اليه النكاح على

﴿ بابالمر ﴾ صحالنكاح بلاذ كره وأقلهعشرةدراهم

المرأة فاما اذا كان عـلى

غيرالمرأة فالنكاح لايتعلق بعين ذلك الدين واعما يتعلق بمثله بيان الاول اذا كان لرجلين على امرأة ألف درهمفتز وجهاأ حدالرجلين على حصة لايكون للساكت أن يتبع الزوج فيأخذمنهما تتين وخسين لان النكاح تعلق بعين الحصة لاعتلها ديناف الذمة وسقط عن ذمتهاعين حصة الزوج فصاركالوسقط ذلك بالهبةوالابراءوذكر فى القدوري عن أبي بوسف فيها روايتـين في رواية

قمة عبده لاتسليم عينه والله تعالى أعلم

﴿باب المهر ﴾

هوحكم العقدفيتعقبه فيالوجو دفعقبه فيالبيان ليحاذي بتحقيقه الوجو دي تحقيقه التعلميي وفي الغابة له أسام المهر والنحلة والصداق والعقر والعطية والاجرة والصدقة والعلائق والحباء (قولهصح النكاح بلاذكره لان النكاح عقد انضام وازدواج لغة فيتم بالزوجين عمالهر واجب شرعا ابانة لشرف المحل فلايحتاج الىذكره لصحة النكاح وكذا اذاتز وجهابشرط ان لامهر لها لمابيناه واستدلله في غاية البيان بقوله تعالى لاجناح عليكم ان طلقتم النساء مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن فقدحكم بصحة الطلاق مع عدم النسمية ولايكون الطلاق الافى النكاح الصحيح فعلمان ترك التسمية لا يمنع محة النكاح وذكرالأ كل والكال انه لاخلاف لاحد في محته بلاذ كر المهر (قوله وأقله عشرة دراهم) أى أقل المهرشر عاللحديث لامهرأ قلمن عشرة دراهم وهو وان كانضعيفا فقد تعددت طرقه والمنقول فى الاصول ان الضعيف اذا تعددت طرقه فانه يصير حسنا اذا كان ضعفه بغير الفسق ولانه حق الشرع وجوبا اظهار الشرف المحل فيقدر بماله خطر وهوالعشرة استدلالا بنصاب السرقة أطلق الدراهم فشمل المصكوك وغيره فاوسمي عشرة تبرا أوعرضا قمته عشرة تبرالامضروبة صح وانماتشترط المصكوكة في نصاب السرقة للقطع تقليلا لوجود الحدوشمل الدين والعين فاوتز وجهاعلى عشرة دين له على فلان صحت التسمية لان الدين مال فان شاءت أخذته من الزوج وان شاءت من عليه الدين كذافي المحيط زادفي الخانية ويؤاخ فالزوج حتى يوكلها بقبض الدين من المديون اه فقد جعلوا الدين مالاهناوأ دخاوه تحت قوله تعالى ان تبتغو ابامو الكرولم يجعلوه مالاف الزكاة فلم يجزالدين عن العين ولافى الايمان فاوحلف لامال له وله دين على موسر لا يحنث وشمل الدية أيضا ولذأقال في الظهيرية ولو تزوجها على ماوجب له من الدية على عاقلتها فلاشئ لها على عاقلتها لانهامؤدية عنهم وفىالحيط لوتزوجهاعلى عيب عبداشتراه منهاجاز لانهالمأنزوجت على عيبه صارت مقرة بحصة العيب لان النكاح لابدلهمن مهر فيكون ذكاحا بمال فانكانت قيمة العيب عشرة فهو مهرها والا يكمل عشرة اه ومراد المصنفان أقله عشرة أومايقوم مقامها بالقيمة واختلف في وقت القمية فظاهر الرواية ان الاعتبار وقت العقد ولا اعتبار ليوم القبض فاو كانت قيمته يوم العقد عشرة وصارت يوم التسليم عانية فليس لها الاهو ولوكان على عكسه لها العرض المسمى ودرهمان ولافرق فى ذلك بين الثوب والمكيل والموز ون لان ماجعـــلمهرا لم يتغير فى نفســـه وانمــا التغيير فى رغبات الناس كذافي البدائع وفي الحيط ولوتز وجهاعلى ثوب وقيمته عشرة فقبضته وقيمته عشرون وطلقها قبل الدخول والخلوة والثوبمستهلك ردت عشرة لانه اعادخل في ضمانها بالقبض فتعتبر قمته يوم القبض اه فالحاصل ان الاعتبار ليوم العقد في حق النسمية وليوم القبض في حق دخوله في ضمانها وفي الذخيرة النكاح اذا أضيف الى دراهم عين لا يتعلق بعينها وانما يتعلق بمثلها دينافي الذمة واذا أضيف الى دراهم دين فى ذمة المرأة تتعلق بعينها ولا يتعلق عثلها دينافى الدمة لان المهرعوض من وجه من حيث انهماك عقابلة شئ صلة من وجه من حيث انه لا مالية المابقا بله من كل وجه حتى يجب الخيوان دينافي الذمة في النكاح والدراهم تتعين في الصلات لافي المعاوضات فعملنا بحقيقة المعاوضة اذا أضيف الىالدراهم العين فتعلق بمثلها وعملنا بمعنى الصلة اذا أضيف الىالدين فتعلق بعينها عملا بالشبهين وفائدة الاوللوتزقجها أحدالداتنين على حصتهمن دين طماعليهافليس للساكت مشاركته لتعلقه بعين الحصة وفائدة الثاني لوتزوجها أحدهما على دراهم مطلقة بقدر حصته من الدين وصار قصاصا

منهماف الخاوة أو بدونها فاوجه الفرق بينهما تأمل ثمراً يت فى جنايات الخانية مايشير الى ماقلته فانه ذكر انه لودفع امراً ته قبل الدخول بها فنه هبت عنرتها ثم طلقها قبل الدخول عليه نصف المهر

فان سماها أودونها فلها عشرةبالوطء أوالموت

فى قـول أبى حنيفة وكاه فى قول عـد وزفر واختلفت الرواية عن أبى يوسف اه ومثله فى الفتح من هـنا الباب فقوله لودفع امراً ته قبل الدخول يشير الى أن مسئلة ازالتها بالحجر بعـد الدخـول وفى جنايات النتاوى الهندية عن الحيط الفتاوى الهندية عن الحيط

فلشريكه أن يأخد منه نصفها لتعلقه بمثلها والدين اذا كان على غير المرأة فهو كالعين يتعلق النكاح عثله لأنهلو تعلق بالعين لكان عليك الدين من غير من عليه الدين بخلاف مااذا كان عليها وفائدته انها مخيرة ان شاءت أخينت من الزوج وان شاءت من العاقلة اه والأخير مخالف لماقد مناه عن الظهيرية ويمكن التوفيق بانمافى الذخيرة مصور بانه تز وجهاعلى ارش له على عاقلتها وأمرها بقبض ذلك ومافى الظهيرية خالعن الأمر بالقبض وقدعلم انهلوتزوجها على دراهم وأشار اليهافله امساكها ودفع مثلها ولودفع الدراهم اليها تم طلقها قبل الدخول لايتعين عليهار دعين نصفها وانما يتعين ردمثلها كافى جامع الفصولين وفر ع عليه مااذا كان المهر ألفاد فعه اليها وحال الحول و وجبت الزكاة عليها ثم طلقهاقبل الدخول فانه لايسقط عنهاز كاة النصف لأنهلالم يتعين ردالعين كان عنزلة دين حادث اه ومن أحكام المهرأنه يصبح تأجيله الى وقتمجهول كالحصاد والدياس وهوالصحيح ولوتز وجها بألف درهم على أن ينقدما تيسرله والبقية الى سنة كان الالف كاه الى سنة الاأن تقيم المرأة البينة انه تيسرله منهاشئ أوكله فتأخذه كذافي الظهيرية (قوله فانسماها أودونها فلهاعشرة بالوطء أو بالموت) لأن بالدخول يتحقق تسليم المبدل وبهيتأ كدالبدل وبالموت ينتهى النكاح نهايته والشئ بانتهائه يتقرر ويتأ كدفيتقرر بجميع مواجبه وسيأتى ان الخلوة كالوطء فحاصله ان المهر يجب بالعقد ويتأكد باحدى معان ثلاث وينبغي أن يزادرابح وهووجوب العدة عليهامنه كماسيأتى في العدة لوطلقها بائنا بعدالدخول تم تزوجها ثانيافى العدة وجب كال المهر الثاني بدون الخلوة والدخول لأن وجوب العدة عليهافوق الخاوة وينبغى أن يزاد خامس وهو مالوأزال بكارتها بحجر ونحوه فان لها كال المهر كاصرحوا به بخلاف مااذا أزاله ابدفعة فانه يجب النصف لوطلقها قبل الدخول ولودفعها أجنبي فزالت بكارتها وطلقت قبل الدخول وجب نصف المسمى على الزوج وعلى الاجنبي نصف صداق مثلها واغمالم يجبمهر المثل إذاسمي دون العشرة كماقال زفر لان فسادهذه التسمية لحق الشرع وقدصار مقضيا بالعشرة فاما

ولودفع اممأ ته ولم يدخل بها فذهبت عنرتها تم طلقها فعليه نصف المهر ولودفع امم أة الغير وذهبت عنرتها ثم تزوجها ودخل وجب لها مهران اه أى مهر بالدفع ومهر بالذكاح والدخول ودل كلامه ان الزوج اذا أزال بكارة زوجته بغير الوطء لا يلزمه شئ وانحازمه هذا نصف المهر بالطلاق قبل الدخول و به يعلم أن ازالتها بالحجر أوالاصبع كذلك واغالزمه كل المهر لانه في العادة لا يكون الافى الخلوة حتى لوضر بها يحجر في غير الخلوة فازال بكارتها وطلقها قبل الدخول لا يلزمه سوى نصف المهر بحكم النكاح لا يحكم الضرب (قوله ولودفعها أجنبي فزالت بكارتها لخ) قال في النهروفي جامع الفصولين تدافعت جارية مع أخرى فزالت بكارتها وجب عليها مهر المشل اه وهو باطلاقه يعم مالو كانت المدفوعة متزوجة في ستفاد منه وجو به على الاجنبي كاملافها اذالم يطلقها الزوج قبل الدخول فتدبره اه قال بعض الفضلاء في عامل الدخول أولم يطلقها كلا يخف وحينت يعارض ايجاب المؤلف نصف مهر المشل على الاجنبي في الذاطلقها الزوج قبل الدخول هذا وقال في المنتح الكن في جواهر الفتاوى ولوافت معنون بكارة امم أة باصبع وأفضاها فقد أشار في المبسوط والجامع الصغير اذا افتضها كرها باصبع أو يجرأ وآلة مخصوصة الفتاوى ولوافت معنون بكارة امم أة باصبع وأفضاها فقد أشار في المبسوط والجامع الصغير اذا افتضها كرها باصبع أو يجرأ وآلة مخصوصة والفتا ويوافي الفتراك المنافعة والمبتون بكارة المراقبات المنافعة والمها المنافعة والمبتون بكارة المراقبات المنافعة والمبتون بكارة المراقبة والمنافقة والمبتون بكارة الفتضها كرها باصبع أو تحرأ وآلة مخصوصة والمبتون بكارة المبتون بكارة الفتضاء المبتون بكارة ال

حتى أفضاها فعليه المهرولكن والوطء ويجب الارش في ماله اه كالرم المنح فليحرر اه قلت الظاهر ان ما في جامع الفصولين مبنىعلى مافى للبسـوط والجامع الصغير (قولهأىالمسمى) هـ دابناء على أن يتنصف بالياء قالف النهر الاان كونهبالتاء الفوقية أولى وائه لوسمى مادونها لايتنصف المسمى فقط وفي المبسوط وغيره تزوجها على ثوب قيمته خسة فطلقها قبلالدخول كان المانصف الثوب ودرهمان ونصف ومافى الخلاصة وبالطلاق قبال الدخول

لوتزوجها عـلى أقل من العشرة أوثوب قيمتهأقل من عشرة كان لهانصف المسمى عندالطلاق قبل الدخول مجول عملي هذا (قوله وظاهرقوله يتنصف الخ) قالفالنهرومعنى تنصيفها استحقاق الزوج النصف منهالاأنه يعود الى ملكه كافهمه في البحر فلابرد أن هذا أذا لم يكن مقبوضا لها اه ووجهه اناستحقاق النصفاعم من أن يكون نصف العين أوالقيمة فلا يحتاج الي التقديد مخيلاف ماذكره

مايرجع الىحقهافقد رضيت بالعشرة لرضاها بمادونها ولامعتبر بانعدام التسمية لانهاقد ترضى بالتمليك من غيرعوض تكرما ولاترضي فيهبالعوض اليسير وقدعلم حكم الاكثر بالاولى لان التقدير في المهر عنع النقصان فقط وفي المحيط والظهر يةلو تزوجها على ألفين ألف منها للة تعالى أوللخاطب أولولدي أصوافهالي كانلهالصوفاستحسانا ولوتزوجهاعلىجار يةحبليعلي أنمافي بطنها تكونله الجارية ومافى بطنهالها اه وكأمه لان الجل كجزئها فلم يصح استثناؤه وفى الولوالجية والخانية لوتزوجهاعلى أاف درهممن نقد البلدف كسدت وصار النقدغ يرها كان على الزوج قمية تلك الدراهم يوم كسدت هوالختار ولوكان مكان النكاح بيعافسد البيع لان الكساد بمنزلة الهلاك وهلاك البدل يوجب فساد البيع بخـ الاف النكاح اله (قوله وبالطلاق قبـ ل الدخول يتنصف) أى المسمى لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبلأن تمسوهن الآية والاقيسة متعارضة ففيه تفويت الزوج الملك على نفسه باختياره وفيهعود المعقود عليه اليهاسالمافكان المرجع فيه النص كذافي الهداية وهو بيان للواقع لانهجواب سؤال مقدركما فهمه الشارحون وتمامه في فتح القدير وشمل الدخول الخلوة لما في المجتبي ولم يذكر الخلوةمع انهاشرط لمان اسم الدخول يشملها لانهادخول حكما اه وظاهرقوله يتنصف ان النصف يعودالى ملك الزوج وأطلقه وفيه تفصيل فان كان المهر لم يسلمه اليهاعادالى ملك الزوج نصفه عجرد الطلاق وانكان مقبوضا لها فانهلا يبطل ملك المرأة فى النصف الابقضاءأ ورضا لان الطلاق قيل الدخول أوحبفساد سنسملكهافي النصف وفسادالسدب في الابتداءلا بمنع ثبو تملكها بالقيض فأولىأن لايمنع بقاءهفاوأعتقالز وجالعبدالمهرالمقبوض بعدالطلاق قبلهلم ينفذفى شيممنه ولوقضي القاضي بعددلك بعود نصفه الى ملكه لانه عتق سبق ملكه فلم ينفذ ونفذ عتق المرأة في الكلوكذا بيعهاوهمتهالبقاءملكها فيالكل قبل القضاء والرضا واذا نقذتصر فها فقدتعذر علمار دالنصف بعد وجو بهفتضمن نصف قميته للزوج يوم قبضت ولو وطئت الجارية بشبهة فحكم العقر حكم الزيادة المنفصلة المتولدة من الاصل كالارش لانه بدل من جزء من عينها فان المستوفى بالوطء فى حكم العين وفى الظهيرية ولوزادالمهرزيادة منفصلة كلولد والثمر والارش والعقرقب لاالقبض فكالها تتنصف بالطلاق قبل الدخول وبعد القبض لاتنصف وعليها نصف قمية الاصل يوم قبضت وكذلك لوارتدت والعياذباللة تعالىأ وقبلت ابن الزوج وان كانت بدل المنافع كالكسب والغلة والموهوب للهرفهي للرأة وايست بهرعندا وعندهم ايتنصف مع الاصل وكذلك على هذا كسب المبيع قبل القبض ولوآج هالزوج فالاجوقله ولزمه التصدق بهاوالزيادة المتصلة قبل القبض تتنصف بالاجماع وبعدالقبض تتنصف عند محدخلافا لهما والزيادة المنفصلة بعد القبض اذاهلكت يتنصف الاصل دون الزيادة ولواستولدالزوج الجاريةالممهورة قبلالقبض وادعى نسبالولد ثمطلقها قبل الدخول تتنصف الجارية والولدلان العلوق وجدفى ملك الغيرفلم تصح الدعوة وذكرفى كتاب الدعوى انه يثبت النسب وتصير الجارية أمولدله لانهعاداليه قديم ملكه وعتق نصف الولدباقراره لانهجزء منه ويسمى الولد فى تصف قديته للرأة على الروايتين جيعا تماعل ان حاصل الزيادة فى المهر انها اذاحد تت بعد قبض المرأة تمطلقها قبل الدخول فانها لانتنصف سواء كانت متصلة متولدة أومنفصلة متولدة أولا الامتصلة متولدة عند محجمد وأمااذا حدثت قبل القبض فان المتولدة تتنصف متصلة أومنفصلة وغيير المتولدة لاتتنصف وفى خيارالعيب الزيادة المتولدة متصلة أومنفصلة غيرمتولدة فأنها لاتمنع الرديه

المؤلف (قوله بعد الطلاق قبله) الظرفان متعلقان باعتق والضمير فى قبله للقضاء أوالرضا وأفر دالضمير لمكان أو (قوله أولا) أى أولم تكن متولدة فيهما ولوقال سواء كانت متصلة أومنفصلة متولدة أولا لكان أخصر وأظهر والمتصلة غيرالمتولدة والمنفصلة المتولدة يمنعان الردبه وفى البيع الفاسدكل زيادة فانها الاتمنع الاسترداد والفسخ الازيادة متصلة غيرمتولدة وفي باب الرجوع في الهبة فان الزيادة المتصلة متولدة أوغير متولدة مانعة من الرجوع والمنفصلة متولدة أولاغ برمانعة وفي باب الغصب لا يمنع من رد العين الاالزيادة المتصلة الغميرالمتوادة التيلايمكن فصال المغصوب عنهافلتحفظ هذه المواضع فانها نفيسة وأماالمتصلة الغير المنولدة كالصبغ فى مسئلة الزيادة في المهر فارجة عن البحث واعلم بان الأوصاف لا تفر د بالعقد ولا تفرد بضمان العقد والاتلاف يردعني الاوصاف فاسكن اظهار حكم الاتلاف فيها فنقول اذاحدث فى المهر عيب سهاوى ان شاءت أخذته ناقصا بلاغرمه النقصان وان شاءت أخذت قيمته يوم العقد وان حدث بفعلالزوج فانشاءت أخذته وقيمةالنقصان وانشاءتأخنت قيمته يوم العقد وانحدث بفعل الزوجة صارت قابضة وان حدث بفعل أجنبي فان شاءت أخذته وقيمة النقصان من الاجنبي وان شاءت أخنىت قيمتهمن الزوج ولاحق لهماني النقصان وان حمدث بفعل المهر فكالآفة السهاوية فيرواية وفىظاهرالرواية هوكح يكم جناية لزوج والحدوث بفعلالمهر أن يكون المهرعبدا فقطع يدهأوفقأ عينه واذاقبضت المهر فنعيب بفعلهاأ وباقة سماوية أو بفعل المهرقب لالطلاق أو بعده قبل الحكم بالرد فان شاءالزوج أخلنصفه ولايضمنهاالنقصان وان شاءضمنها نصف قيمته صحيحا يوم القبض وان كان ذلك بعد الطلاق والحركم بالرد فللزوج أن يأخذه ونصف الارش وان تعيب بفعل الاجنبي يضمنها نصف القيمة لاغـير وان تعيب بفعـل الزوج فهو بالخيار كمافي الاجنبي كـذافي الظهيرية فصارحاصل وجوه النقصان عشرين لانه اماأن يكون بآفةسماوية أو بفعلهأو بفعلها أو بفعل المهر نمانية لانهااماأن تكون متصلة متولدة أولاأومنفصلة متولدة أولاوكل منها اماأن تكون فى يده أوفى يدها والاحكام مذكورة الاحكم المتصلة الغير المتولدة كالصبغ لظهور انها لاتتنصف وينبغيأن تكون وجوه النقصان خسة وعشرين فان النقصان فى يدالزوج أعممن أن يكون قبل الطلاق أو بعده فهيى خسة في خسة وإذا ولدت الجارية المهورة في بدالزوج فهاكما عم طلقها قبل الدخول بها أخذت نصفقيمة الاملاغير وان قتلهما الزوج فانشاءت ضمنته نصف قيمة الام يوم العقد وان شاءت ضمنت عاقلته نصف قيمتها وتضمن العاقله نصف قيمة الولديوم القتل ولايضمن الزوج نقصان الولادة الاأن بكون فاحشا ولوتزوجها على زرع بقل فاستحصد الزرع في يدها مطلقها قبل الدخول بها فلاسبيل للزوج على الزرع ولوتزوجها على عشرين شاة عجفاء فملت في بدهاو دراللبن في ضروعها مُطلقها قبـل الدخول مها يأخـندالزوج نصفها ولوتزوجهاعلى أرض قراح على انها ثلاثون ج يبا فاذاهى عشرون انشاءت أخذت القراح ناقصالاغير وان شاءت أخذت قيمته ثلاثين جو يبامثل هذه الارض ولوتزو جهاعلي نخل صغار فطالت وكبرت في بدها ثم طلقها قبل الدخول مها فالها نصفها نص عايه فى المنتق قال رجه الله وعندى هذا محول على قول محمد لان المذهب عنده ان الزيادة المتصلة لاتمنع التنصيف اه مافىالظهيرية بحروفهو ينبغيأن تكون مسئلة الشاة كمسئلةالنخل محمولة على قول مجمد وظاهرمافي المختصران بالطلاق قبل الدخول يسقط نصف المهر ويبق النصف وهوقو ل المحققين وقيل يسقط كاهويجب نصف المهر بطريق المتعة واختاره في الهمداية في باب الرجوع عن الشهادات قال في الجوهرة وفائدته انهلو تزوجها على مائة درهم ورهنها بهارهنا ثم طلقها فعلى القول الاول لهاامساك الرهن وعلى الثاني لا اه وفي البدائع ضعف القول بسقوط الكل ثم ايجاب النصف بأنه لافائدة فيه وان طريق

وان لم يسمه أونفاه فلهامهر مثلها ان وطئ أومات عنها (قـوله قضى به في تزويج

(قـوله قضي به في تزويج بنت واشق) الذي في الفتح قضى في بروع بنتواشق عثله وقال هـنا لفظ أبي داودولهرواياتأخر بألفاظ وذ کرقبله و بروع بکسر الباءالموحدة فىالمشهور ويروى بفتحها (قوله ومنها مافيها) أى فى القنية (قوله لان موتها كوته) قال الرملي فاوماناذ كرقاضيحان فىشرح الجامع الصغير فمالومات الزوج أولاأوماتا معاأ ولايعلم أيهمامات أولا خلافابين الامام وصاحبيه فعندهما لورثة المرأةمهر مثلهافى تركة الزوج وعنده لايقضى عهرالثل بعدموتها فراجعه وكان ينبغىذ كر ذلك أيضالكن الفتوىف المسئلة على قوطما کاذ کر والبزازی

أصحابنا هوالاول وذكرالاختلاف بين أيى يوسف ومجدفي الرهن فعند محمدهورهن بها وعندالي يوسف لاوفى القنية افترقافقاات افترقنا بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول فالقول قولها لانها تنكر سقوط نصف المهر اه وفيهاأ يضالوتبر عبالمهر عن الزوج مم طلقها قبل الدخول أوجاءت الفرقةمن قبلها يعود نصف المهر في الاول والكل في الثاني الى ملك الزوج بخلاف المتبرع بقضاء الدين اذا ارتفع السبب يعود الى ملك القاضى ان كان بغيراً من وتمامه فيهامن كتاب المداينات (قوله وان لم يسمه أونفاه فلهامهر مثلهاان وطئ أومات عنها) لماروى فى السنن والجامع الترمذي عن عبد الله بن مسعود فى رجل تزوج امرأة فمات عنها ولم يدخل بها ولم يفرض لهاالصداق فقال لهما الصداق كالملا وعليها العدة ولهاالميراث فقالمعقل بن سنان سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى به فى تزويج بنت واشق قال الترمذي هوحسن صحيح ولانهحق الشرع وجو باوانما يصيرحقها في حالة البقاء فتملك الابراء دون النني ومن صوره مااذا تزوجها على ألف على ان ترد اليه ألفا لان الالف بمقابلة مثلها فبقى النكاح بلاتسمية كمافي المحيط ومنهامااذا تزوجها على عبدها وليس منهامااذا تزوجها على عبدالغيرفانه اذالم يجز مالكه وجبت قيمته ومنهاما فى القنية قالت زوجت نفسى منك بخمسين دينارا وأبرأنك من الحسين فقال قبلت ينعقد بهرالمشل لعدم التسمية ومنهاما فيهاتزو جتك بمهرجا تزفى الشرع وجبمهر المثل ولاينصرف الىالعشرة لانمهرالمشلجا تزشرعاأيضا وفىالمعراج لهاالعشرة ومنهامااذاتزو جهاعلى حكمهاأ وحكمه أوحكم رجل آخرا وعلى مانى بطن جاريني أوأغنامي كمافى فتح القديرومنهاما فى الظهيرية لوتزوجهاعلى ان يهب الزوج لأبيهاأ لف درهم كان لهامهر المثل وهب لابيهاأ لفاأ ولم يهب فان وهب كان له أنير جع فى الهبة ومنهاما فيهاأيضا لوتزوجها على دراهم كان لهامهر المثل ولايشبه الخلع ومنها تسمية المحرم ومنها تسمية الجهول جهالة فاحشة كإسياني كااذا تزوجها على ما يكسمه العام أويرثه كماف البدائع ومنها تسميةمالا يصلحمهرا كتأخيرالدين عنهاسنة والتأخير باطل كمافى الظهير يةأوأبرئ فلانمن الدين فيجبمهر المثل كافى الخانية وليس منهاما اذا تزوجها على عبة فان لهاقيمة عجة وسط لامهر المثمل كمافى الظهير يةوفسرفي المعراج الوسط بركوب الراحلة وايس منهاما اذا تزوجها على عتق أخيهاعنهافاله لاشئ طالتبوت الملك طاقتضاء فى الأخ بخلاف مااذا تزوجها على عتق أخيها أوطلاق ضرتها فانه يحسمه والمثل لانهما ليساعال وعامه في الحيط ثم اعلان وجوب مهر المثل بتمامه عندعهم التسمية مشروط بان لايشةرط الزوج عليهاشيأ لمافى الولوالجية والمحيط لوتزوجها على ان تدفع اليه هاذا العبديقسم مهرهاعلى قيمة العبد وعلى مهرمثلها لان المرأة بذلت البضع والعبد بازاءمهر مثلها والبدل ينقسم على قدرقيمة المبدل فاأصاب قيمة العبد فالبيع فيه فاسد لانها باعته بشئ مجهول والباقي يصيرمهرا اه ويخالفه مانقلاه أيضالوقال لامرأة أتزوجك على ان تعطيني عبدك هذا فقبلت جازالنكاح عهرالمث ولاشئ لهمن العبد فيحتاج الى الفرق وقديقال انف الثانية لم يجعل العبدمبيعا بلهبة فلاينقسم مهرالمثل على العبدوعلى مهرالمثل بدليل انهذ كوالاعطاء والعطية الهبة وفى الاولى جعل العبد مبيعافا نقسم مهر المثل بدليل انهذ كرالدفع لاالاعطاء وأمااذا تزوجها على ألف على ان تدفع اليه هـ ذا العبد فقال في المحيط صح النكاح والبيع لان البيع مشروط في النكاح فأما النكاح غيرمشروط فىالبيع فثبت البيع ضمناللنكاح ولوقال فى المختصرأ ومات أحدهما لكان أولى لانموتها كونه كافى التبيين وليسمن صورعه مالتسمية مالوتزوجت بشلمهر أمها والزوج لايعلم مقدارمهرأمها فانهجائز بمقدارمهرأمها واوطلقهاالزوج قبل الدخول بهافلهانصف ذلك وللزوج الخيار اذاعهم مقدارمهرأمها كمالواشترى بوزن هذا الحجرذهبا ثمءلم بوزنه ولاخيارللرأة كذا

على ألف أوألفين وجب مهر المثل عندالامام خلافاطما قال ولوطلقها قبل الدخول كان لهاخسائة بالاجاع وهي عنده يحكم المتعة لان الظاهران قيمة المتعةعنده لاتزيد على خسمائة حتى لوزادت كان لهاالمتعةعنده كافى العشرة والعشرين اه وهاذا يقتضى اناجاب الخسمائة فما اذا تزوجها على ألف وكرامتها أوعلى أن بهدى البها ليس لصحة التسمية من وجه لان قيمة المتعة لاتزيد عليها وحينئذ فلاحاجة الىهدا التقييد اله قلت وهاذا

والمتعة انطلقها قبل الوطء وهى درع وخاروملحفة بناء على تسليم فساد التسمية وسيأتى الكلام فيهعندقوله واونكحها بألف على أن لا يخرجها الخ (قـوله وهي ماتلتحف به المرأة) زاد في النهر من قرنها الى قدمها (قـوله ولم يذكر في الذخيرة الدرع) قال في النهرأقول درع المرأة قيصها والجعأدرع وعليه جرى العيني وعزاه فىالبناية لابن الاثير فعلى هاذا فكونه فىالذخيرة لم يذكره مبنى على تفسير المطرزي (قوله فيزادعلي هذا ازار ومكعب) قال في (قوله كمانى فتح القدير) أي

فى الذخيرة وايس منهامااذا افترقاو بقى عليه عشرة دنا نيرمن المهرثم تزوجها بتلك العشرة فان المصرح به فى القنية انه تزوج عثل العشرة في كون المهر عشرة أخرى غير عشرة الدين (قوله والمتعة ان طلقها قبل الوطء) أي لما المنعة ان لم يسم شيأ وطلقها قبل الوطء والخاوة لقوله تعالى ومتعوهن على الموسع قدرهالا يقثم هذه المتعة واجبة رجوعالى الامرولا يكون لفظ المحسنين قرينة صارفة الى الندبلان المحسن أعممن المتطوع والقائم بالواجب أيضافلا ينافي الوجوب معماا كضم اليه من لفظ حقاوعلي وفي الاسرار للدبوسي قال علماؤنا والمتعة بعد الطلاق قبل الدخول في نكاح لا تسمية فيه تبجب خلفاعن مهر المثل الذي كان واجبابه قبل الطلاق بدلاعن الملك الواقع بالعقد للرجل على المرأة في الحالين جيعا اه ثم اعلم ان المتعة الماتجب في موضع لم تصح النسمية من كل وجه المااذ اصحت من وجه دون وجه فانه لا تجب المتمة وان وجبمهر المثل بالدخول كااذا تزوجها على ألف درهم وكرامتها أوعلى ألف وعلى أن يمدى لهاهدية فانه اذاطلقهاقبل الدخول كان لهانصف الالف لاالمتعة مع انه لودخل بهاوجب مهرالمثل لاينقص من الالف كاف غاية البيان لان المسمى لم يفسد من كل وجه لانه على تقدير كرامتها والاهداء بوجب الالف لامهر المثل قيد بالطلاق والمرادمنه فرقة جاءت من قبله ولم يشاركه صاحب المهر في سببها طلاقا كانتأوفسخا كالطلاق والفرقة بالايلاء واللعان والجبوالعنة وردته وابائه الاسلام وتقبيله ابنتهاأ وأمهابشهوة للاحترازعن فرقة جاءت من قبلهاقبل الدخول فانه لامتعة لهالا وجو باولااستحبابا كماني فترح القدير كمالا بجب نصف المسمى لوكان موجودا كردتها وابائها الاسلام وتقميلها ابنه بشهوة والرضاع وخيار البلوغ والعتق وعدم الكفاءة وقيدنا بأنهل يشاركه في سببهاللا حتراز عماذا اشترى منكوحتهمن المولى أواشتراها وكيلهمنه فانمالك المهر يشارك الزوج فى السبب وهو الملك فلذ الاتجب المتعة ولانصف المسمى بخلاف مالوباعها المولى من رجل ثم اشتراها الزوج منه فانها واجبة كمافى التبيين (قوله وهي درع وخيار وملحفة) وهومروى عن عائشة وابن عباس رضي الله عنه ماودرع المرأة بالدال المهملة ماتلبسه فوقالقميص وهومذ كروالخارمانغطي به المرأة رأسهاوالملحفة هي الملاءة وهيماتلتحفبه المرأة كذافياللغربولم يذكر فيالذخيرة الدرعوانماذ كرالقميص وهوالظاهر وفى المعراج قال فرالاسلام هذافى ديارهم أمافى ديارنا تلبس أكثرمن ذلك فيزادعلى هذا ازار ومكعب اه وفى البدائع ولوأعطاها قيمة الاثواب دراهمأ ودنا نير تجبر على القبول لان الاثواب ماوجبت لعينهابل من حيث انهامال كالشاة في خس من الابل في باب الزكاة اه ولم يذكر المصنف اعتبارها بحاله أومحالها للاختلاف فالكرخي اعتبرحا لهاواختاره القدوري فان كانت سفلة فن الكرباس وانكانت وسطة فن القز وانكانت من تفعة الحال فن الابريسم فانها بدل بضعها فتعتبر بحاط اوالامام السرخسي اعتبرحاله وصححه في اطداية عملا بقوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره الكنايس على اطلاقه قالوافلا تزادعلى نصف مهرمثلها لان الحق عند التسمية آكد وأثبت منه عندعدم التسمية معندهالا يزادعلي نصف المسمى فلأن لا يزادعندعدمها على نصف مهرالثل أولى ولاتنقص المتعة عن خسة دراهم لانهاتجب على طريق العوض وأقل عوض ثبت في النكاح نصف عشرة فلابدف المتعةمن ملاحظة هذبن الامرين فليس ملاحظة الامرين مناقضا للقول باعتبار حاله كمافى فتح القديرودعواه بأن الملاحظة المذكورة صريحة في اعتبار حالها ممنوعة لانهالوكانت غنية قيمة متعتهامائة درهم والزوج فقيريناسبه أن تكون المتعة فيحقه عشرين درهمافعلي من اعتبرحاله الواجب عشرون وعلىمن اعتبرحالها الواجب المائة نعملوكان غنياوحاله يقتضي مائة وهي

النهر ولايخني اغناء الملحفة عن الازار اذهى بهذا التفسير ازار الاأن يتعارف تغايرهما كافي مكة المشرفة كاظنه فى فتح القدير فهو قيد للنفي وهوكون الملاحظة المذكورة مناقضة

وعندى انه ليس بسهو بل هـو الساهى اذظاهر الاطلاق فى الدخيرة يفيد انه يجب من القر أبد الانه الوسط المطلق وهدا لايوافق رأيا من الشلائة ولانسلم ان الجاب الوسط من القر أو الكر باس الجاب وسط مطلقا بل الجاب وسط من الاحلى الجاب وسط من الاحلى أومن الادنى وظاهر ان المطلق خلاف المقيد نع المطلق خلاف المقيد نع صرف الكلام عن ظاهره ما ما الدعاه فى البحر عكن على ما الدعاه فى البحر عكن

ومافرض بعد العقد أوزيدلايتنصف

واعتراضه فىالفتحايس الاعملي الاطلاق (فوله وقد يقال ان فرض القاضي) مجيئه بذلك الكلام عملى صورة الاعتراض يوهم انهغير ماقبلهمع انهتقر يرونوضيح لهلان حاصلهان مافرضه القاضي مهر الثل فهو لايتنصف كما فرض بتراضهما وكارم الفتح فيذلك كالابخه قالف النهر والمراد بفرض الفاضي مهر المشل لمافي البدائع اوتزوجهاعلىأن لامهرلها وجب مهر المشل بنفس

فقيرة متمتها عشرون فينتذ لايزاد على العشرين لاباعتبار عالها بللماذكرناه والامام الخصاف اعتبر حالهماقالوا وهوأشبه بالفقه وصححه الولوالجي لانفى اعتبار حاله تسوية بين الشريفة والخسيسة وهومنكر بين الناس فقداختلف الترجيح والارجح قول الخصاف لان الولوالجي في فتاواه صححه وقال وعليه الفتوى كماأفتو ابه في النفقة وظاهر كلامهم ان ملاحظة الامرين على جيم الاقوال معتبرة فلايزادعلى نصف مهرالمثل ولاينقص عن خسة دراهم كماهو صريح الاصل والمبسوط وفي فتح القدير واطلاق الذخيرة كونها وسطا لابغابة الجودة ولابغاية الرداءة لايوافق رأيامن الثلاثة الاعتبار بحاله أوحالهاأ وحالهما اه ولعلهسهولان اعتبار الوسط موافق للاقوال كلها لانه على قول من اعتبرحالها وكانت فقيرة مثلافانه يجب لهاالكر باس الوسط لاالجيد ولاالردىء وفى المتوسطة قزوسط وفى المرتفعة ابريسموسط وعلىقول من اعتبرحاله وكان فقيرا يجب لهاالكرباس الوسط وان كان متوسطا فقزوسط وانكان غنيافابر يسموسط وعلى قولمن اعتبرحا لهمافان كانافقيرين فالواجب كرباس وسط وانكانا غنيين فالواجب ابريسم وسطوان كانأ حدهما غنياوالآخر فقيرا فالواجب فزوسط فقدعامت ان الوسط معتبرعلي كل تقدير وفى الظهيرية الكفيل بمهرالمثل لايكون كفيلا بالمتعة الواجبة والرهن بمهرالمثل القياسان لايصير وهنابالمتعة حتى لايحبس بهاوهوقول أبي يوسف وفى الاستحسان بصير وهنابالمتعة حتى يحبس بها وهوقول أبي يوسف الاول وهوقول عد وهي من المسائل الثلاث التي رجع أبو يوسف من الاستحسان الى القياس الهوة وجه القياس والثانية اذاتلا آية السجدة في ركعة ثم أعادها في الركعة الثانية القياسان تكفيه سحدة واحدةوهوقولأبي يوسف الآخروفي الاستحسان تلزمه أخرى وهوقول أبي يوسف الاولوهوقول مجد والثالثة العبداذاجني جناية فهادون النفس يخيرا لمولى بين الدفع والفداءفان اختار الفداء ثممات الجني عليه فالقياس أن يخير المولى ثانيا وهوقول أبي يوسف الآخر وفي الاستحسان أن لايخير وهوقوله الاول وهوقول مجداه (قوله ومافرض بعد العقدأوزيد لايتنصف)أى بالطلاق قبل الدخول أمامافرض بعدا لعقدفلائن هذا الفرض تعيين للواجب بالعقدوهومهر المثل بدليل انه لاشفعة للشفيع أوفرض لهادارا بعدالعقد بخلاف مالودفع لهالدار بدلاعن المسمى في العقدفان له الشفعة لانه بيع بدليل انهالوطلقت قبل الدخول ترد نصف المسمى لانصف الداروذلك لايتسصف فكذاما نزل منزلته والمرادبقوله تعالىفنصف مافرضتم المفروض فىالعقد اذهوالفرض المتعارفأ طلقه فشملمااذا كان الفرض بعد العقد بتراضيهما أو بفرض القاضى فان لحا ان ترفعه الى القاضى ليفرض لحااذا لم يكن فرض لهافي العقد كذافي فتح الفدر وقديقال ان فرض القاضي المذ كور اذالم يكن برضاه فهومتوقف علىالنظر فيمن يماثلهآ فىالاوصاف الآتيــة من نساء أبيهاو يثبت عنــدذلك بالبينة كماسيأتي فهوقضاء بمهرالمثللاطريق افرضه جبرا الابه كمالايخفي وأماماز يدعلي المسمى فأعمالا يقنصف. لماذ كريان التنصيف يختص بالمفروض في العقد ودل وضع المسئلة على جوازالز يادة في المهر بعد العقد وهى لازمةله بشرط قبوطاني المجلس على الاصح كماني الظهيرية أوقبول وابهاان كانت صغيرة ولولم تقبل كمافئ نفع الوسائل واستدلوا لجوازها بقوله تعالى ولاجناح عليكم فيمانراضيتم بهمن بعدالفر يضةفانه يتناول ماتراضواعلى الحاقه واسقاطه ولايلزم كون الشئ بدل ما كه الالوقلنا بعدم الالتحاق ونحن نقول بالتحاقه بأصل العقدومن فروع الزيادة على المهرلوراجع المطلقة رجعيا على أنف فان قبلت لزمت والافلا ومن فروعهالووهبتمهرهامن زوجها عمان الزوج أشهدان لحاعليه كذامن مهرها تكلموافيه

العقد عند نائم قال والدليل على محة ما قلنا انها الوطلبت الفرض من الزوج بجب عليه الفرض حتى اوامتنع والمختار فالقاضي بجبره على ذلك ولولم يفعل ناب منابه فى الفرض وهذا دليل الوجوب قبل الفرض اه (قوله ولا يلزم كون الشئ بدل ملكه الخ)

جوابعن قول زفر والشافعي انهالوص بعد العقد لزم كون الشئ بدل ملكه (قوله و بما تقلناه علم الحر) ودعلى مام عن الظهيرية من قوله لانه اليست بزيادة الفظاقات الكن صاحب الظهيرية بقلم يشترط لفظ الزيادة أوثبت في ضمن عقد صحيح بخلاف تجديد النكاح فانه حيث الزيادة أوثبت في ضمن عقد صحيح بخلاف تجديد النكاح فانه حيث لم يصح العقد الثاني لم يوجد عقد نم يرد عليه مسئلة الاقرار المارة عن الفقيه أبي الليث الكن في شرح الوهبانية اذاوهبت مهرها للزوج ثم بعد ذلك أشهد عليه ان طاعليه كذاوكذ المن مهرها ولم يسمه زيادة تكلموا (١٤٩) فيه قال في التحة اختلف المشايخ

فيه قال الفقيه أبوالليث والاصحعندى انه يصح ويجعل كالهزادفي المهر بعد هبة المهر والاشبهأن لايصح ولابجعلز بادةالا اذانوى الزيادة اهفافادان نية الزيادة قائمة مقام لفظها وفي أنفع الوسائل ولا يش_ترطف الزيادة لفظ الزيادة بل يصـح بلفظها وبقوله راجعتك بكذا ان قبلت ذلك منه يكون زيادة وان لم يمكن بلفظ زدتك في مهرك وكذاتصح الزيادة بتجديد النكاح وان لم يكن بلفظ الزيادة عسلي خلاف فيه وكذالوأقر لزوجته عهر وكانتقد وهبته فأنه يصح وانلم يكمن بلفظ الزيادة لكن لابدمن القبول فيمجلس الاقرار اه (قوله قال في أنفع الوسائل وقياس الزيادة الخ) قال في النهر الظاهرعدم جوازها بعد الموت والبينونة واليهيرشد

والختار عندالفقيه أبى الليثان افراره جائز اذافبات ووجهه فى التجنيس بوجوب تصحيح التصرف ماأ مكن وقدأ مكن بان يجعل كأنهزادعلى المهر وفى القنية جددللحلال نكاحابمهر يلزم ان جدده لاجل الزيادة لااحتياطا اه وفى الظهيرية تزوجها بألف عجدد النكاح بألفين الختار عندناأن لاتازمه الااف الثانية لانهاليست بزيادة لفظا ولوثبت الزيادة اعاتثبت في حق ضمن النكاح فاذالم يصح النكاح لم يصحما في ضمنه اه وفي القنية قال بعد المهرجعات ألف درهم مهرك لايلزم اه فالحاصل انهم اتفقواعلى ان النكاح بعد النكاح لايصح وانما الاختلاف فى لزوم المهر وفى البزازية من الصلح الصلح بعدالصلح باطل وكذا الصلح بعدالشراء والشراء بعدالشراء فالثانى أحق اه وقيدفى جامع الفصولين والقنيةالاخيرة بان يكون النمن الثانى أكثرمن الاول أوأقل لينفسخ العقد الاولفان كان عثل الاول فالاولأحق لعدم الفائدة وفى الولوالجية اصرأة قالتارجل زوجتك نفسي على ألف درهم فقال الزوج قبات النكاح على ألفين جاز النكاح لانه أجاب بماخاطبته وزيادة فان قالت المرأة قبل أن يتفرقا قبلت الالفين فعلى الزوج ألفادرهم لانهاقبلت الزيادة وان لم تقبل المرأة حتى تفرقاحاز النكاح على ألف وهذا يجب أن يكون قول أبي يوسف وجمد بناء على ان في الالفين الفاوز بادة وعلمه الفتوى اه بلفظه و بمانقلناه علم انه لايشترط في صحتها لفظ الزيادة وأشار بقوله زيدالي انه معلوم فاوقال زدتك فيمهرك ولم يعين لم تصح الزيادة للجهالة كمافي الواقعات وأطاق في صحة الزيادة فأفادأنها صحيحة بلاشهود كمافى الفنية وشمل الزيادة بعدهبة المهر والابراءمنه وشمل مااذا كانت الزيادة من جنس المهرأ ومن غيرجنسه كافي أنفع الوسائل وشمل مااذازا دبعدموتها فانها سحيحة اذاقبلت الورثة عندا في حنيفة خلافا لهما كما في التبيين من البيوع وشمل مااذا كان بعد الطلاق الرجمي قبل انقضاء العدة واما بعدا نقضاء العدة في الرجمي و بعد الطلاق البائن فلم أرفيه نقلاقال في أنفع الوسائل وقياس الزيادة بعدموتهاان تصح فيهماعندأ فى حنيفة بل بالطريق الاولى لان فى الموت انقطع النكاح وفات محمل التمليك و بعد الطلاق قابل وماذ كرفي اكراه شيخ الاسملام من أن الزيادة في المهر بعد الفرقة باطلة هكذار وى بشرعن أبي بوسف قال اذاطاق امرأته تلاثا قبل الدخول بها أو بعده ممزاد فى المهر لم تصح الزيادة محول على اله قول أبي بوسف وحمده لاعلى قول أبي حنيفة لان أبابوسف خالفه فى الزيادة بعدموت المرأة فيكون قدمشي على أصله اه وأما الزيادة بعدعتقها فذكرفي التبيين في زيادةالمبيع والنمن انهلوز وجأمته ثمأعتقها ثمزادالزوج علىمهرها بعدالعتن تكون الزيادة للولى لانها تلتحق باصل العقد اه ويوافقه مافى المحيط من آخر باب نكاح الاماء قال الزوج للعتقة لك خسون درهماعلى ان تختار يني لزم العقد ولاشئ لها لانه لا يصح أخذ العوض عنه ولوقال اختاريني

تقييدا المجيط بحال فيام النكاح اذقد نقاوا ان ظاهر الرواية ان الزيادة بعده المبيع لا تصح وفي وابة النوادر تصحومين ثم جزّم في المعراج وغيره بان شرطها بقاء الزوجية حتى لوزادها بعدموتها لم تصح والالتحاق باصل العقد وان كان يقع مستندا الاانه لا بدأن يثبت أولا في الحال ثم يستند وثبوته متعذر لا نتفاء الحل فتعذر استناده وماذ كره القدوري موافق لرواية النوادر وقد قالوالو أعتى المشترى الجارية ثم زاد في المثن لم يصح وهو قوطما وروياعنه الصحة ذكره في البزازية اه قال بعض الحشين والذي يظهر ان مافي المعراج والمحيط محرج عن قوطما لا ينافى مافي التبيين وكون ظاهر الرواية عدم محة الزيادة بعد هلاك المبيع لا يقتضى أن يكون هو ظاهر الرواية هنالفرق بين الفصلين قام عند المجتهد

ولك خسون درهماز يادة على صداقك صحت وتجب الزيادة للولى لانه وجب بدلاعن البضع لانهزيد على الصداق والمال يصلح عوضاعن البضع فيلتحق باصل العقد اه و بخالفه مانى المحيط أيضامن باب خيارالعتق والباوغ رجل زوج أمتهمن رجل ثم أعتقها ثم زادالزوج في المهر فالزيادة لها ولا أجبر الزوج على دفع الزيادة للرأة وكذلك ان باعهافالزيادة للشترى ولاأجبره على دفع الزيادة اليه لانها عنزلة الهبة اه وهوضعيف لانهروابة المنتقى ولمخالفته الاصل الممهدوهو الالتحاق باصل العقدوفي التلخيص وشرحه لوقال زدتك فىصداقك كذاعلى ان تختاريني ففعات بطل خيارها وتكون الزيادة للولى للالتعاق كالزيادة بعدموت البائع اذاقبل الوارث تكون تركة لليت حتى تقضى منهاديونه وتنفذوصاياه بخلاف تعليق الزيادة بدخول الدارحيث لايصح ولايجبشئ لانهامعتبرة بإصل العقد اه وقيد بزيادة المهرلان زيادة المنكوحة لاتجوز كااذاز وجهأمة ثمزاده أخرى لان الشرع ماور دبتمليك الزيادة المتولدة فى المماوكة بالنكاح تبعاللنكوحة بخلاف البيع كماسيأتى في بابه (قوله وصح حطها) أى حط المرأة من مهرهالان المهر في حالة البقاء حقها والحط يلاقيه حالة البقاء والحط في اللغة الاسقاط كما في المغرب أطلقه فشمل حط الكل أوالبعض وشمل مااذاقبل الزوج أولم يقبل بخلاف الزيادة فانه لابدفي صحتها من قبو لهافي المجلس كما قدمناه وقيد في البدائع الابراء عن المهر بان يكون ديناأي دراهم أودنا نيروظاهره انحط المهرالعين لايصح لان الحط لايصح في الاعيان وفي أنفع الوسائل الظاهران الحط يرتد بالرد وان لم يتوقف على القبول كهبة الدين عن عليه الدين اذار دولم أرفيه نقلاصر يحا اه وقدظفرت بالنقل صريحامن فضل الله ولله الجدوالمنةذ كرفى القنية من كتاب المداينات من باب الابراء من المهرقالت لزوجها أبرأتك ولم يقل الزوج قبات أوكان غائبا فقالت أبرأت زوجي يبرأ الااذارده اه بلفظه وقيد بحطهالان حطأبيها غير صحيح فانكانت صغيرة فهو باطل وانكانت كبيرة توقف على اجازتها فان ضمنه الابان لم يجز والبنت فالضمان باطل كاقدمنا نقله عن الخلاصة في باب الاولياء ولابد في صحة حطهامن الرضاحتى لوكانت مكرهة لم يصح ولذاقال فى الخلاصة من كتاب الهبة اذاخوف امر أنه بضرب حتى وهبت مهرهالا يصح ان كان قادرا على الضرب اه وفي القنية من الا كراه تزوج امرأة سرا وأرادأن تبرأه من المهر فدخل عليهاأ صدقاؤه وقالوا لهااماأن تبرئيه من المهر والاقلنالشحنة كذاوكذا فيسودوجهك فابرأته خوفامن ذلك فهواكراه ولايبرأ ولولم يقولوا فيسودوجهك والمسئلة بحالها فليس باكراه اه ولواختلفا فيالكراهية والطوع ولابينة فالقول لمدعىالاكراه ولوأقاماالبينة فبينة الطواعية أولى كمافى القنية في نظيره من الدعوى وفي الخلاصة قال لمطلقته لا أتزوجك مالم تهديني مالك على من المهر فوهبت مهرها على أن يتزوجها ثم ان الزوج أبي أن يتزوجها فالمهر باق على الزوج تزوج أولم يتزوج ولوقال لامرأته أبرئيني من مهرك حتى أهبلك كذافو هبتمهرها وأبى الزوج أن بهب الماماوعد يعود المهرذكره فى النكاح وفيهامن الهبة لوقالت لزوجها وهبت مهرى منك على ان كل امرأة تتزوجها تجعل أمرهابيدى انلم يقبل الزوج الهبة لاتصح الهبة وقدذ كرنا الجواب الختار انهاتصحمن غيرقبول وانقبلان جعلأم هابيدها فالهبة ماضية وانلم يجعل فكذلك عندالبعض والختاران المهر يعود وعلى هذالوقالتوهبتمهرى منك على أن لانظلمني أوعلى أن تحجى أوعلى انتهالي كذاوان لم يكن هـ ذاشرطا في الهبـ ة لا يعود المهر اه وهومشكل لان تعليق الابراء بالشرط باطل وفيهامن النكاح اوأحالت انسانا على الزوج على ان يؤدى من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لايصح وهى الحيلة لمن أرادت أن تهب المهر ولا يصح ولو وهبت مهرهامن أبيها ووكاته بالقبض يصح اه وفي القنية وله ثلاث حيل غيرها واحداها شراءشئ ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح

وصعرحطها

(قوله لانهر واية المنتق) لانحق ان تعليل الضعف بذلك غيرظاهر فكان المناسب الاقتصار على التعليـ لالشانى (قـ وله وظاهره ان حط المهر العيني لايصح قال في النهر معنى عدم صحته ان للاأن تأخل فمنه مادام قاعًا فاوهلك فيده سقط المهرعنه لمافى البزازية أرأتك عن هـ دا العبد يبقى العباد وديعة عناده (قوله ذكرفي القنية الخ) قال في النهر لايخه ان المدعى انماه وردالحط وكانه نظـرالي انه ابراء معنى (قوله وهومشكل) أجيب بانهادا من باب تعليق الهبة بشرط ملائم لامدن باب تعليق الابراء بالشرط كاهوظاهر قال فى البزازية وتعليق الهبة بكلمة انباطل وبعدلي ان ملامًا كهبة على أن يعوضه بجوز وان مخالفا بطل الشرط وصحت الحبة اه كذافي حواشي مسكين

والخاوة بلامرض أحدهما وحيض ونفاس واحرام وصوم فرض كالوطء

(قولهوفيها قالت لزوجها) أىفى القنية من كتاب المداينات أيضا

انسان معهاعن المهر بشئ ملفوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لابن صغيرها قبل الهبة كذا فىكتاب المداينات وفى التجنيس وهبت المهرلابنها الصغير وقبل الاب فالختارانها لانصح لانهاهبة طلق امرأته ثلاثا ولم تعلم به مم قال لها ان لم تبرئيني من المهر فانتطالق ثلاثا فابرأته وقبل ببرأ وقال أبوحامد يهرأ قبل أولم يقبل ولوقالت الصداق الذي لي على زوجي ملك فلان بن فلان لاحق لي فيه وصدقها المقرله نمأ وأتزوجهاعنه يرأ ولوقالت المهر الذي لى على زوجي لوالدى لا يصح اقرارها به اه وفى كتاب النكاح منها اختلفافي هية المهر فقالت وهبته لك بشرط أن لانطلقني وقال بغير شرط فالقول قولهما اه وذكر في الدعوي لوأقاماالبينة فيينة المرأةأولي وقيه ليينة الزوجأولي ولايدفي صحة حطهامن أن لاتكون مريضة مرض الموت لماعرف في ابراء الوارث وفي الخلاصة من المهروهبت مهرهامن الزوج وماتت ثم اختلفت ورثتهامع الزوج قالت الورثة كانت الهبة فى مم ض الموت وقال الزوجكانت فى الصحة فالقول قول الزوج لانه ينكر المهر اه وفى القنية من كتاب الهبة وهبت مهرها من زوجها فى مرض موتها ومات زوجها قبلها فلادعوى لهالصحة الابراء مالم تمت فاذاما تتمنه فلورثتها دعوىمهرها اه وفيها أيضا من باب البينتين المتضادتين أقام الزوج بينة انهاأ برأتهمن الصداق حال صحتهاوأقام الورثة بينة انهاأ برأته في مرض موتها فبينة الصحة أولى وقيل بينة الوارث أولى اه والراجح الاولوفيها يضامن الهبة أبرأه عن الدين ليصلح مهمه عند السلطان لا يبرأ وهورشوة ولوأ بي الاضطجاع عندامرأته فقال لهاأ برئيني من المهر فاضطحم معك فابرأته قيل ببرأ لان الابراء للتودد الداعي في الجاع وقال عليه السلام تهادواتحا بوابخ للف الابراء في الاول لانه مقصور على اصلاح المهم واصلاح المهم مستحق عليه ديانة وبذل المال فماهو مستحق عليه حد الرشوة اه وفيهامن كتاب الدعوى امرأة مانت فطلبزوجهامن ورثتهابراءته من المهرفابوا فاعطى المهر ثم ظهرله بينةان امرأنهأ برأنه فىحال الصحة ولم يعلم الزوج بذلك فلهأن يرجع عماأ عطى من المهر ديانة فهذا يشمير الى انه لايرجع عليهم قضاء اه وفيهامن باب البينتين المتضادتين أفامت المرأة بينة على المهر على ان زوجها كان مقر ابذلك الى يومناهداوأفام الزوج البينة انهاأ برأته من هذا المهرالذي تدعى فبينة المبرثة أولى وكذاف الدس اه ويشترط في صحة ابرائهاعن المهر علمها بمعناها لمافى التجنيس لوقال لهاقولي وهبت مهرى منك فقالت المرأةذلك وهي لاتحسن العربية لايصح فرق بين هذاو بين العتق والطلاق حيث يقعان والفرق ان الرضاشرط جوازالهبة وليس بشرط لجوازالعتق والطلاق اه وأشار الصنف الي انهلوتز وجها عائة دينارعلى ان تحط عنه خسين منها فقبات فهو صيح بالاولى كمافى الخانية (قوله والخاوة بلامرض أحدهم اوحيض ونفاس واحرام وصوم فرض كالوطء) بيان للسبب الثالث المكمل للهر وهي الخاوة الصحيحة لانهاسلمت المبدل حيث رفعت الموانع وذلك وسعهافيتأ كدحقهافي البدل اعتبار ابالبيع وقدحكي الطحاوى اجماع الصحابة عليه ويدل عليه حديث الدار قطني من كشف خمارا مرأة أونظر البهاوجب الصداق دخل أولم يدخل وحينئذ فالمراد بالمس في قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن الخلوة اطلاقا لاسم المسبب على السبب اذالمس مسبب عن الخلوة عادة و يكون كالهبالجاع بحضرةالناس بالاجماع لابالآية ومن فروع لزوم المهر بالخلوة لوزني بامرأة فتزوجها وهوعلى بطنها فعليه مهرانمهر بالزنا لانهسقط الحدبالنزوج قبل تمامالزنأ والمهرالمسمى بالنكاح لان هذايز يدعلي الخلوة وقدشرط المصنف في اقامتهامقام الوطء شروط اترجع الى أربعة أشياء الخلوة الحقيقية وعدم مانع حسى وعدم مانع طبعى وعدم مانع شرعى من الوطء فالاول للاحـ ترازعما اذا كان هناك ثالث

فليست بخاوة سواءكان ذلك النالث بصيرا أوأعمى أويقظانا أونائما بالغا أوصبيا يعقل وفصل في المبتنى فىالاعي فان لم يقف على حاله تصح وان كان أصم ان كان نهار الا تصح وان كان ليلا تصح اه وشمل الثالث زوجته الأخرى وهوالمذهب بناءعلى كراهة وطئها بحضرة ضرتها واختلف في الجارية على أقوال قيل لاتمنع مطلقاولو كانتجار يةلغيرهما وقيل جارينها تمنع بخلاف جاريته والختاران جأريتها لانمنع كجاريته كمانى الخلاصة وعليه الفتوى كمافي المبتغي وجزم الامام السرخسي في المبسوط بان كالرمنهما يمنع وهوقول أبى حنيفة وصاحبيه لانه يمتنع من غشيانها بين يدى أمته طبعا اه وشمل الثالث الكاب انكان عقور المطلقا وان لم يكن عقوراً فكذلك ان كان لها وانكان له صحت الخاوة وخرج من الثالث الصبي الذى لايعقل والمجنون والمغمى عليمه والمراد بالذي يعقل هناما يمكنه ان يعبر ما يكون بينهما كمانى الخانية وللرحتراز عن مكان لا يصلح للخاوة والصالح لها ان يأمنافيه اطلاع غيرهما عليهما كالدار والبيت ولولم يكن له سقف وكذا الخمة فى المفازة والحل الذى عليه قبة مضروبة وكذا البستان الذىله بابوأغلق فلاتصح في المسحد والطريق الأعظم والحام وسطح الدارمن غيرساتو والبستان الذي ليسله بابوان لم يبكن هناك أحد واختلف في البيث اذا كان بابه مفتوحا أوطوا بقه بحيث لونظرانسان رآهم اففي مجوع النوازل انكان لابدخل عليهما أحدالاباذن فهيى خاوة واختار فى الذخيرة انه مانع وهوالظاهر ويصحأن تكون هنده الفروع داخلة فى المانع الحسى لان وجود ثالث وعدم صلاحية المكان مانع حسى كمافى الاسرار وأشار بالمرض الى المانع الحسى وعممه بعدم الفرق بين مرضه ومرضها وأطلقه فافاد انمطلق المرضمانع وهوكذلك فىمرضه وأمافى مرضها فلابدأن بكون مرضاعنع الجاع أوياحقه به ضرر وهوالصحيح لان مرضه لايعرى عن تكسر وفتور عادة ومن المانع الحسى الرتق والقرن والعفل والشعرد اخل الفرج المانع من جاعها فالقرن فى الفرج مانع عنع من ساوك الذكر فيه اماغدة غليظة أولحم أوعظم وامرأة رتقاء بهاذلك كذافي المغرب وامرأة وتقاء بينة الرتق اذالم يكن لهاخرق الاالمبال وضبط القرن في شرح المجمع بسكون الراء والرتق بفتح التاء والعفل شئمدور بخرج بالفرج ومنه صغرها بحيث لاتطيق الجماع وليس له أن يدخل بها قبل أن تطيقه وقدر بالبلوغ وقيل بالتسع والاولى عدم التقدير كماقد منا دفاوقال الزوج تطيقه وأرادالدخول وأنكرالأب فالقاضي يريها النساء ولم يعتبرالسن كذافى الخلاصة وفى خلوة الصغيرالذي لايق درعلي الجاع قولان وجزم قاضيخان بعدم الصحة فكان هو المعتمد ولذاقيد فىالذخريرة بالمراهق وسيأتى الكلام على الخصى ونحوه وأشار بالخيض والنفاس الى المانع الطبعي وهوشرعىأيضا ولايخني انه عند محدم دورالدم ليس مانعاطبعا معانه مانع شرعا لان الطهر المتخال بين الدمين في المدة حيض ونفاس والظاهرانه لايوجد لنامانع طبعي الاوهو شرعي فلوا كتفو ابالمانع الشرعى عنه لكان أولى وأشار بالاحوام والصوم الى المانع الشرعى اما الاحوام فأطلقه فشمل الأحوام بحج فرض أونفل أو بعمرة وعالمه فى الهداية وغيرها بأنه يلزم من الوطء معه الدم وفساد النسك والقضاء فظاهره انه لوخلابها بعدالوقوف بعرفة فانها صحيحة للامن من الفساد مع ان الجواب مطاق وهوالظاهر للحرمة شرعا وأما الصوم فقيده المصنف بصوم الفرض للاحترازعن صوم التطوع لانه لا منع صحة الخلوة وان كان واجبابالشروع لان وجو به اضرورة صيانة المؤدى فلايظهر ف حق غيره مع ان الافطار فيه بغير عدر جائز في رواية وشمل صوم الفرض قضاء ومضان والكفارات والمنذور فانها تمنع صحة الخاوة وهوقول البعض والصحيح انه لايمنع صحتها لانها لاكفارة فى افسادها فاوقال المصنف وصوم ومضان أى أداء كما في الجمع الكان أولى لانه الصحيح أوقال والصوم اختيارا لقول البعض

للخاوة) عطف على قوله للاحتراز عما اذا كان هناك ثالث (قوله لان مرضه لا إمرى عسن تكسر وفتورعادة) فيه كالام وهو ان المرض لايلزم فيه ذلك خصوصا فى ابتدائه قبل استحكام الضعف ثم انكان المراد مرضا فيه تكسر وفتور مانع من الوطء ساوى مرض المرأة والافهوغير يبنهو بين الصحيح الاأن يجاب بانالمراد انمرضه فى العادة مانع فلا يفيد تقييده بالمذع بخلاف مرضها (قوله وضبط القرن الخ) قال الرملي قال شيخ الاسلام زكريا فىشرح الروض القرن بفتحرائه أرجحمن اسكانهاوسياتي زيادة كارم في ذلك في باب العنين (قوله فظاهره انه لوخلام ابعد الوقوف بعرفة) أىأو بعدطواف أكثر العمرة وفي النهر عكن أن يقال المنظوراليه اغماهولزوم الدم ولاشاك ان البدنة فوقه وأما لزوم الفساد فؤكد للانع فقط (قوله أوقال والصوم) قال الرملي لايناسبهدا قوله لـ کمان أولى اذ هـ ندا الاختيار ليس للصحيح فاوقاله لم يخلمن هذا النقد

الهقدمة قريباوقال تاوه فتقييده بصوم الفرض ليس على قول من الاقوال تأمل اله والجواب عنه ان قوله وشمل صوم الفرض الى قوله وهو قول البعض ليس نصافى أن هذا البعض لا يقول ان النفل كذلك بل هو أحد الاقوال الثلاثة التى حكاها فى النهر عن الخانية وهو ان النفل يمنع ويدل على أن مراده ذلك آخر كلامه والظاهر انه لم ير القول الثانى وهو أن الفرض يمنع دون التطقع والالجل المتن عليه وقول من الاقوال) قال فى النهر أقول عبارة قاضيخان فى الفتاوى تفيدان تمة خدلا فافى الفرض وآخر فى التطق ع وذلك أنه قال ان الخلوة فى صوم الفرض أوصلة الفرض لا تصح وفى صوم القضاء والكفارات والمنذ ورات روايتان والاصح أنه لا يمنع الخلوة وصوم التطق ع لا يمنع الخلوة فى ظاهر الرواية وقيل يمنع الهوفى شروح الهداية ان رواية المنفى فى التطق ع شاذة وعلى هذا فالتقييد بالفرض صحيح غاية الامر انها ختار المرجوح (قوله و ينبنى أن يكون صوم الفرض ولومنذ ورا يمنع) وقوله بعده في نبغى أن يكون مطلق الصلاة ما الفرائ ويكون مطلق الصلاة ما المنزام هذا فى الصلاة فالأشكل اله وانظر ما مرجع الاشارة فى قوله ولا بعد من النزام هذا فى المنزام هذا فى الصلاة فاله قاله في مربح علائق الصلاة من المناف المؤلف فينبنى أن يكون مطلق الصلاة ما فيكون مطلق الصلاة من المناف المؤلف فينبنى النزام هذا فى المنزام هذا فى المنزام هذا فى الصلاة فاله في المناف المناف المناف المؤلف فينبنى (١٩٥٣) أن يكون مطلق الصلاة ما فيكون

قدأقره على البحث الثاني دون الاول وعليه فقوله والاأشكل أى والانقل كذلك أشكل الامر عا ذكره المؤلف من أن افساد الصلاة لغيرعدر حرام مطلقا ويحتمل أن يكون مرجعها قوله لاشك ان الحرمة في الاداء أقوى الخوحينئذ ففاده تخصيص المنع بالفرض المؤدى دون المقضى ويوافق مقوطم فرضها كفرض الصوم ونفلها كنفله لكن ماعلل به للصوم لايظهر في الصلاة اذ الحرمة في افسادأدائها وقضائهاسواء وأيضا ماذ كره المؤلف

الامكن لانه لافرق عندالبعض بينصوم التطقع والفرض فىأنه يمنع صحتها كالاحرام فتقييده بصوم الفرض ليس على قول من الاقوال وينبغى أن يكون صوم الفرض ولومنذورا يمنع صحة الخاوة انفاقا لأنه يحرم افساده وانكان لاكفارةفيه فهومانع شرعى وأماالصلاة فقالوافرضها كفرض الصوم ونفلها كنفله كذا في الحداية وعلله في غاية البيان بانه لايأثم بترك النافلة وهو الصحيح فلا يكون مانعا بخلاف صلة الفرض فانه يأثم بتركها اه وفيه نظر لانه ليس الكلام في الترك وانما هو فى الافساد ولاشكان افساد الصلاة لغير عندر حام فرضا كانت أونفلا فينبغ أن يكون مطلق الصلاة مانعامع انهم قالوا ان الصلاة الواجبة كالنفل لاتمنع صلة الخلوة كمافى شرح النقاية مع انه يأثم بتركها وأغرب منه مافى المحيط ان صلاة التطوع لاتمنع صحتها الاالار بع قبل الظهر فانها تمنع صحـة الخلوة لانهاسـنة مؤكدة فلايجوز تركها بمثلهـنا العذر اه فانه يقتضي عدم الفرق بين السنن المؤكدة ويقتضى أن الواجبة تمنع صحتها بالاولى ومن المانع الشرعي أن يكون طلاقها معلقا بخاوتها فاوقال لها ان خاوت بك فانتطالق فحلا بهاطلقت فيجب نصف المهر لحرمة وطئها كذافى الواقعات زادفى البزازية والخلاصة بانه لاتجب العدة فى هذا الطلاق لانه لايم كنمن الوطء وسيأتى وجو بهافى الخاوة الفاسدة على الصحيح فتجب العدة فيهـ نده الصورة احتياطا وصورها فىالمبتغى بالمعجمة بانقالان تزوجت فلانة فحاوت بها فهيى طالق فتزوجها وخلابها كان لهانصف المسمى ومن المانع الشرعي أن لايعرفها حين دخلت عليه أوحين دخل عليها على الأصح لأنها انماتقام مقام الوطء اذآ تحقق بالخلوة التسليم والنمكين وذا لا يحصل الابالمعرفة كذا في الحيط ويصدق فىأنهلم يعرفها كذا فى الخانية ولوعرفهاهو ولم تعرفه هي تصح الخلوة كذا فى التبيين

(• 7 - (البحر الرائق) - ثالث) عن غاية البيان ظاهر في عدم الفرق بين أدائم اوقضائها الاأن يدعى الفرق بان افساد الاداء الحرمة فيه أقوى لاحتمال التفويت عن الوقت بخلاف افساد القضاء فليتأمل (قوله وفيه نظر الخ) قد يجاب بان مراده بيان التفاوت بين الفرض والنفل بان صلاة الفرض لما كان يأثم بتركها كانتمانعة الصحة الخلوة لان محتماتة وقف على قطع الصلاة وقطعها حرام أعظم من حرمة قطع النفل والقطع قد يكون سبباللترك (قوله وأغرب منه مافي الحيط الخ) ظاهر كلام صاحب الختماران هذا مبنى على رواية أخرى فاله قال وقيل في صوم التطق عروايتان وكذلك السنن الاركعتى الفجر والاربع قبل الظهر لشدة تأكدهما بالوعيد على تركهما اه (قوله فتحب العدة في هذه الصورة احتياطا) قال الرملي كيف القطع بوجو بهامع مصادمته للنقل على ان هذه مطلقة قبل الدخول فهى أجنبية والخلوة بالاجنبية لا توجب العدة فليست من قسم الخلوة الصحيحة ولا الفاسدة فتأمل وانظر الى قولم انحاتقام مقام الوطء اذا تحقق التسليم اه ولا يخفى مافيه اذ يصادمته للنقل لا بالعقل لما العقل المنافق لان الطلاق لان الطلاق والطرائي قوله لاجنبية ان تروجتك فأنت طالق الا بثبوت الخلوة فلم تصرأ جنبية الابعد الطلاق لان الطلاق يقع بعدوجو و الشرط كما في قوله لاجنبية ان تروجتك فأنت طالق

(قوله ولعل الفرق اله متمكن من وطبها الخ) قيل فيه اله اذالم تعرفه يحرم عليها تمكينه منها فالظاهر انها تمنعه من وطبها بناء على ذلك فينبغى ان يكون ما نعافتاً مل اه وأجيب بان هـ ندا المانع بيده از الته بان يخبرها انه زوجها فلم اجاء التقصير من جهته يحكم بصحة الخلوة في المهر اه هذا وفي حواشي مسكين عن الجوى معزيا الى الملتقطات ان عدم معرفته انه زوجها ما نع كعكسه (قوله ولعل الفرق مبنى الخ) فرق في النهر بغيرهذا وهوان المانع في الاول منه اذبيده از الته وفي الثاني منها قال وهذا أولى ممافي البحر (قوله وينبغي أن يكون من المانع الشرعي كونه مظاهر امنها) قال في النهر (ع م م م م المانع منه و بيده از الته بالتكفير

ولعل الفرق انهمتمكن من وطئهااذاعرفها ولمتعرفه بخلاف عكسه فانه يحرم عليه وطؤها وفي الخانية الكافراذاخلابام أته بعدماأ سلمت صحت الخاوة ولوأسلم الكافروام أتهمشركة فحلابها لاتصح الخلوة اه ولعل الفرق مبنى على أن الكافر غير مخاطب بالفروع فكان متمكنا من وطء المسلمة بخلاف وطءالمسلم المشركة وفى الخلاصة ولودخلت عليه وهو نائم صحت علمأ ولم يعلم اه وهو مشكل لانه لم بتمكن مع النوم من وطئها كماذالم يعرفهالكن أقاموه مقام اليقظان هنا وينبني أن يكون من المانع الشرعي كونه مظاهرامنها فاوظاهرمنها نم خلابهاقبل التكفيرلم تصح لحرمة وطئهاعليه ويدل عليه ان الامام الدبوسى فى الاسرار فسرالمانع الشرعى عايحرم عليهمعه جلعها وأطلق فى اقامتها مقام الوطء فى الاحكام فأفادانه يكمل لهاالمسمى وان قالتلم يطأني كمافي الخانية ولولم تمكنه من الوطء في الخلوة ففيه اختلاف المتأخرين كذافى الذخيرة وقياس وجوب النفقة أن تصح الخلوة كالايخني واختار الطرطوسي تفقهامن عندهانهاان كانت بكراصحت الخلوة لانهالا توطأ الاكرهاوان كانت ثيبالم تصح لعدم تسليم البضع اختيارا وكانت راضية باسقاط حقها بخلاف البكر فانها تستحى وأفادانها كالوطء فى الاحكام لكن هي كالوطء فأحكام دون أحكام فأقاموهامقامه فى حق كال المهروثبوت النسب ووجوب العدة والنفقة والسكني فى هذه العدة وحرمة نكاح أختها وأربع سواها وحرمة نكاح الامة في قياس قول أبي حنيفة ومراعاة وقت الطلاق فى حقها كذاذ كرواو ينبني أن لايذكر ثبوت النسب من أحكام الخاوة القائمة مقام الوطء لانهامن أحكام العقدوان لم توجد خاوة أصلا كماصرح به فى المبسوط وكذا النفقة والسكني وحرمة نكاح الاخت ونحوهافانهامن أحكام العدة فذكرها يغني عنهاهذاما فهمته ثم بعدمدة رأيت في جامع الفصولين نقلاعن أدب القاضى للخصاف انهاقائمة مقام الوطءفى حق تكميل المهر ووجوب العدة ولم تقممقامه فى بقية الاحكام اه وهذاهو التحقيق ولم يقيموها مقامه في حق الاحصان ان تصادقا على عدم الدخول وان أقرابه لزمهماحكم الاحصان وان أقربه أحدهم اصدق فى حق نفسمه دون صاحبه كمافي المبسوط وفى حرمةالبنات وحلهاللاول والميراث حتى لوأبائها ثممات في عـــــــتها لمترثه كمافى المجتبي وفى الرجعة فلايسيرمراجها بالخاوة ولارجعة له بعد الطلاق الصريح بعد الخاوة وأمافى حق وقوع طلاق آخر ففيه روايتان والاقرب الى الصواب الوقوع لان الاحكام لما اختلفت يجب القول بالوقوع كذافي الذخيرة وجعلها فى المجتبي كالوطء فى حق التزويج فانها تزوج كاتزوج الثيب وهوضعيف لما قدمنامن انها تزوج بعدها كالا بكاراذاقالت لم يدخسل بى وفى غاية البيان اذاخلا بهافى النكاح الموقوف تكمون اجارة لان الخاوة بالاجنبية حرام وقال بعضهم نفس الخاوة لاتكون اجازة اه وزاد في المجتبي في عدم كونها كالوطء فى منعها نفسها للهرولا ينبني ادخاله هنالانه لووطئها حقيقة فلها منعه بعده عندا بى حنيفة نعريتاتي

(قوله لانها من أحكام العقد وانلم توجيد خاوة أصلا) هذاظاهر فما اذا طلقها قبل الدخول وولدت لأقلمن ستة أشهر من حين الطلاق فأنه يلزمه للتيقن بإن العاوق بهكان قبل الطلاق وتبينانه طلقها بعــد الدخول أما لوجاءت بهلا كثرمن ستة أشهر لايلزمه لعدم العدة فلواختلي بهايكون طلاقا فى العدة فيلزمه الولد وان جاءت بهلا كثرمن سيتة أشهرفني هذه الصورة تظهر الخصوصية للخاوة كمأ فاده ابن الشحنة فيعقد الفرائد (قوله هذا مافهمته) قد سبقه الى هذا الفهم العلامة ابن الشحنة في عقد الفرائد وقال ان ماعدا تكميل المهر وثبوت النسب في التحقيق من فروع وجوبالعدة لامن فروع نفس الخاوة وانكان راجعااليها اه لڪن ثبوت النسب في بعض

الصور كماقد مناه عنه وكان عليه أن يستثنى أيضاوجوب العدة فانه من فروع الخلوة الصحيحة كاصرح به فى التبيين والفتح كاذ كره المؤلف هنا (قوله وفى حرمة البنات) أى ولم يقيم وهامقامه فى ذلك والكلام فى الخلوة الصحيحة كما صرح به فى التبيين والفتح وغيرهما في احرره فى عقد الفرائد هما عاصله ان حرمة البنات بالخلوة الصحيحة لا خلاف فيها بين الصاحبين واختلفوا فى الفاسدة قال عهد لا تحرم وحرمها الثانى ضعيف وما ادعاه من عدم الخلاف ممنوع كاأوضحه فى النهر (قوله وأما فى حق وقوع طلاق آخرال فى ظاهره انها قائمة مقامه على ماهو المختار من الوقوع مع انه من فروع وجوب العدة كما فى النهرقال وهذا هما عنه فى عقد الفرائد والبحر (قوله كذا فى الذخيرة) أقول تمام عبارة الذخيرة ثم هذا الطلاق يكون رجعيا أو بائناذ كرشيخ الاسلام انه يكون بائنا

ولو مجبوبًا أوعنينا أو خصيا وتجب العدة فيها وتستحب المتعة لكل مطلقة الاللفوضة قبل الوطء ويجبمهر المثلف

(قوله وأشارالي صحةخلوة الخنثى بالاولى) قال في النهر يجب أن يراديه من ظهر حاله أما المشكل فنكاحه موقوف الحأن يتبين حاله وله_ذالا يزوجه وليهمن يختنه لان النكاح الموقوف لايفيد اباحة النظركذا فى النهاية وأفادفي المبسوط ان حاله يتبين بالباوغ فان ظهرتفيه علامة الرجال وقدزوجهأ بوهام أةحكم بصحة نكاحه من حين عقدالاب فانلميصل اليها أجـل كالعنين وانتزوج رجلاتبين بطلانه وهلذا صريح فىعدم محة خاوته قبل ذلك وبهذا التقرير عامتانمانقله فىالاشباء عن الاصل لوزوجه أبوه وجلافوصلاليه والافلاعلم لى بذلك أوامرأة فبلغ فوصل اليهاجاز والاأجل كالعنين ليس علىظاهره (قـوله وعــلى رواية التأويلات) هـو مـم ماعطف عليمه معطوف على قوله على مافى البسوط وقوله وعلى مافى بعض نسخ الق_دورى الخ كادم

وفى شرح الناصحي فانماتت الام قبل أن يدخل بها فابنتهاله حلال اه (قوله ولو مجبو با أوعنينا أوخصيا)أى الخاوة بلاالموانع المذكورة كالوطء ولوكان الزوج بجبو باأونحوه فلها كمال المهر بعدالطلاق والخاوة عندأ بى حنيفة وقالا كذلك فى الخصى والعنين وفى المجبوب عليه النصف لانه أعجز من المريض بخلاف العنين لان الحكم أدير على سلامة الآلة ولابى حنيفة ان المستحق عليه االتسليم في حق السحق وقدأتت بهوالحاصل ان الخاوة الصحيحة عنده هي التمكين من الوطء بأقصى ما في وسعها فان قلت يلزم على هذا ان توجب الخلوة بالرتقاء كمال المهر اذليس هنا تسليم غيره قلناان الرتق فديزول فكان هذا التسليم منتظر اغيره فلريجب كال المهر لعدم التسليم كاملا كذافى غاية البيان والجب القطع ومنه الجبو بالخصى الذى استؤصلذ كره وخصيتاه وقدجب جبا وخصاه نزع خصيتيه يخصيه خصاءعلى فعال والاخصاء في معناه خطأ وأما الخصى على فعل فقياس وان لم نسب معه والمفعول خصى على فعيل والجعخصيان كذافى المغرب وفى الغايه الظاهر ان قطع الخصيتين ليس بشرط فى المجبوب ولذا اقتصر الاسبيجابى على قطع الذكر وأشار المصنف الى صحة خاوة الخنثي بالاولى والى ان نسب الولديثبت من الجبوب وهو بالاجماع كذافى البدائع وذ كوالقر تاشى ان علم انه ينزل يثبت وان علم خلافه فلا وعلمهاالعدة والاولى أحسين وعلمالقاضي انه ينزل أولار بما يتعذرأو يتعسر كذافي فتيح القيدس (قوله وتجا العدة فيها) أى تجا العدة على المطلقة بعد الماوة احتياطا وانما أفردهذا الحكم مع انه معاوم من جعلها كالوطء لان هذاالحكم لايخص الصحيحة بلحكم الخاوة ولوفاسدة احتياطا استحساما لتوهم الشغل والعدة حق الشرع والولد لأجل النسب فلاتصدق في ابطال حق الغير بخلاف المهر لانهمال لايحتاط فى ايجابه وذكر القدورى فى شرحه ان المانع ان كان شرعيا تجب العدة الثبوت التركن حقيقة وانكانحقيقيا كالمرض والصغر لاتجب لانعدام التمكن حقيقة واختاره قاضيخان في فتاواه لكن فى فتح القد برالاأن الاوجه على هذا ان يختص الصفير بغيرالقادر والمرض بللدنف لثبوت التمكن حقيقة في غيرهما اه والمذهب وجوب العدة مطلقا لانه نص محمد في الجامع الصغير وظاهره انها واجبة فضاءوديانة وفى المجتبي وذكر العتابى تكام مشايخنا فى العدة الواجبة بالخلوة الصحيحة انهما واجبة ظاهرا أمعلى الحقيقة فقيل لوتزوجت وهي متيقنة بعدم الدخول حل لهاديانة لاقضاء اه وفي المجتبى والخلوة الصحيحة في النكاح الفاسد لاتوجب العدة (قوله وتستحب المتعة الكل مطلقة الا للفوضة قبل الوطء)وهي بكسر الواومن فوضت أمرهاالي وليها وزوجها بلامهر وبفتحها من فوضها ولها الىالزوج بلامهرفان المتعةلها واجبةعلى زوجها كسائرديونها كماذ كره الاسبيجابى فالمراد بالواجب هذااللازم وأخرج الواجب عن أن يكون مستحبا بناءعلى الاصطلاح وشدمل كالامهمن طلقهاقيل الدخول وقدسمي لهامهرافانهامستحبة علىمافي المبسوط والمحيط والختصر وعلى رواية التأويلات وصاحب التبسير وصاحب الكشاف وصاحب المختلف وعلى مافى بعض نسخ القدوري لانكون مستحبة لهاحكم اللطلاق ولوكانت مستحبة كان لعني آخر كمافي قوله في عيد الفطر ولا يكبر في طريق المصلى عندأ بي حنيفة أي حكم للعيد والكن لوكبر لانهذكر الله تعالى يجوز ويستحب كذافي غالة البيان وحاصله انهليس المرادمن نغي المستحب هناأن لانواب فى فعله بل فيه ثواب اتفاقالانه احسان وبرالهاوانمامحل الاختلاف انهذا المستحبحكم من أحكام الطلاق أولاوقد قدمناان الفرقة اذا كانت من قبلها قبل الدخول فاله لايستعب لها المتعة أيضالانها جانية (قوله و يجب مهر المثل في الشغار) لانه سمى مالايصح صداقا فيصح العقد ويجبمهر المثل كالذاسمي خمرا أوخنز براوالشغارف اللغة الخاو

علىقولهما كمالايخني وفىالجتيىالموتأقيممقامالدخول فىحكماالعدةوالمهر وفهاسواهما كالعدم

يقال شغرالكاباذارفع احدى رجليه ليبول وبلدة شاغرة اذا كانتخالية من السلطان وامافي الاصطلاح فتزو يجهموليته على أن يزوجه الآخرموليته ليكون أحد العقدين عوضاعن الا خرسواء كانت المولية بنتاأ وأختاأ وأمةسمي به لخلوه عن المهروانما قيدنا بأن يكون أحدهما صداقاعن الاتنو لانهلولم يمكن كذلك بأن قال زوجتك بنتي على ان تزوجني بنتك ولم يزدعليه فقبل الاسخ فانه لا يكون شغارا اصطلاحا وانكان الحكروجوب مهرالمثل وكندالوقال أحدهما على أن يكون بضع بنتي صداقا لبنتك ولميقبل الاسخ بلزوجه بنته ولم يجعلها صدافافليس بشغاروان وجب مهر المثل حتى كان العقد صحيحا اتفاقا واماحديث الكتب الستة مرفوعامن النهيي عن نكاح الشغار فقدقلنابه لانها نمانهي عنه لخلوه عن المهر وقدأ وجبنافيه مهر المثل فلم يبق شغار اقيد بالشغار لانه لوزوج ابنته من رجل على مهرمسمي على أن يزوجه الا توابنته على مهرمسمي فان زوجه فلكل واحدمنهما ماسمي لها من المهروان لميزوجه الا تخركان للزوجة عام مهرمثلها لان رضاها بدون مهر المثل باعتبار منفعة مشروطة لابهاكذا في المبسوط (قوله وخدمة زوج حوالامهار) أي يجب مهر المدل اذا تزوج حوامرأة وجعل خدمته لهاسنة مثلاصداقها وقال محدالماقمة خدمته سنة لانالسمي مالالانه عزعن التسليم لمكان المناقضة فصاركالمتزوج على عبدالغير ولهماان الخدمة ليست بمال لمافيه من قلب الموضوع اذلانستحقفيه بحالفصاركتسمية الخروالخنز بروهذالان تقومه بالعقد للضرورة فأذالم يجب تسليمه بالعقدلم يظهر تقومه فيبق الحكم على الاصل وهومهر المثل أطلق فى الخدمة فشمل رعى غنمهاوزراعةأرضهاوهي رواية الاصلكافي الخانية وذكر في المسوط فيمروايتين وذكر في المعراج ان الاصح رواية الاصل وهووجوب مهر المشل لكن يشكل عليه انهم لم يجعلوار عي الغنم والزراعة خدمة فى مسئلة استنجار الابن أباه فقالو الواستأجر أباه للخدمة لا يجوز ولواستأجره للرعى والزراعة يصح فقتضاه ترجيح الصحة فى جعله صداقا وكون الاوجه الصحة لقص الله تعالى قصة شعيب وموسى من غير بيان نفيه في شرعناا نمايازم لو كانت الغنم ملك البنت دون شعيب وهومنتف وقيد بخدمة الزوجلانه لوتزوجها علىخدمة حرآخ فالصحيح صحته وترجع علىالزوج بقيمة خدمته كمافي المحيط وهذا يشيرالى أنه لا بخدمها فامالانه أجنى فلا يؤمن الانكشاف عليهامع مخالطته للخدمة واماأن يكون مراده اذا كان بغيراً مرذلك الحرولم يجزه وظاهر مافى الهداية انه اذا وقع برضاه يجب عليه تسليم خدمته كالوتزوج على عبدالغير برضامولاه حيث يجب على المولى تسلمه وقيدبالحر لماسيأتي صريحاوقيد بالخدمة لانهلو تزوجها علىمنافع سائر الاعيان من سكني داره وخدمة عبده وركوب دابته والحل عليها وزراعة أرضه ونحوذلك من منافع الاعيان مدة معاومة صحت التسمية لان هذه المنافع أموال أوألحقت بالاموال شرعا في سائر العقود الكان الحاجة والحاجة في النكاح متحققة وامكان الذفع بالتسليم ثابت بنسليم محالها اذايس فيه استخدام المرأة زوجها فجعلت أموالا وألحقت بالاعيان فصحت تسميتها كذافى البدائع والمراد بزراعة أرضه ان تزرع أرضه ببذرها وليسله شئمن الخارج وامااذا شرط له شئمن الخارج فان التسمية تفسدقال في المجمع من كتاب المزارعة ولو تزوج على ان تزرع هيأرضه بالنصف ببذرهاصح وفسدت فيجعل مهرها نصف أجرمث لالارض وربعه ان طلقها قبل الدخول وأوجب مهرالمثل لايزادعلي أجرمثل الارض والمتعة فى الطلاق قبله وان كان هوالعامل في أرضها ببذرها يجعل مهرها اصف أجرمثل عمله لامهر المثسل أوعلى ان تزرع هي ببذره أوهوأ رضها ببذره وجب مهرالمثل اه وقدوقع في شرحه هنالابن الملك خلل في التوجيه فاجتنبه وفي الخانية ولوتزوج امرأة علىجار يةعلى ان له خدمتها ماعاش أوماني بطنهاله كانت الجارية وخدمتها ومافي بطنها

القيدالابدمنه فيمسمى الشغار حتىلولم يقل ذلك ولامعناه بلقال زوجتك بنتى الخ اه وهذه عبارة الفتح وماذكره المؤلف عبارة المداية والمؤدى وأحدد لان المراد بالعقد المعقود عليه وهوالبضع كمافى الحواشي السعدية نعم كان الظاهر كمافيها أيضاأن يقول ليكون كل من العقدين عوضاعن الاتخر وقبــله الزوج كالايخني (قـوله ولهماان الخـدمة ليست عال) أى خدمة الزوج الحرلانهامن المنافع وهي اعراض تتلاشي فلا

وخدمةزوج حرللامهار تتقوم وتقومها فيالعقد على خــ لاف القياس خلاف خدمة العبدفانها ابتغاء بالمال لتضمن العقد تسليم رقبته (قوله ادلانستحق فيه بحال) جعله في الهداية دايلا مستقلا وغلله بقوله لما فيه من قلب الموضوع فكان ينبغي للؤلف اتباعه كالايخني (قـوله فقالوا اواستأجرأباه الخ) قال في النهر وهـ نداشاهد أقوى ومن هذا قال المسنف في كافيه بعددكر رواية الاصل الصواب أن يسلم لما اجماعا (قوله وكون

وتعليم القرآن ولهاخدمته وتعليم القرآن ولهاخدمته لوعبدا ولو قبضت ألف المهرووهبته له فطلقها قبل لتعليم النصف قبل الوطء رجع عليما وتسميته بالنصف أقره في النهر وقال والظاهر صح لان

(قوله فكذانقول الخ) أقرهفي النهر وقال والظاهر انه يلزم تعليم كله الااذاقامت قرينة على ارادة البعض والحفظ ايس من مفهومه كَمَا لَا يَخْدَ فِي أَهُ قَالَ فِي الشرنبلالية قلتاكنه يعارضه انه خدمة لها مصالحها فلايصع تسمية التعايم اه وفيه نظراذ ليس كل استئحار استخداما يدل عليه مانقله المؤلف آنفامن انهم لم يعاوارعي الغنم والزراعةخــدمةفي مسئلة استئجار الابن أباه فتعليم القرآن بالاولى كما لایخےنے عمرایت بعض المحشين ذكر نحوماذكرته وعزاه الى الشيخ عبدالحي تلميذالشرنبلالي

المثل الاأن يسلم الزوج الخادم اليهاباختياره (قوله وتعليم القرآن) أى يجبمهر المثل اذاجعل الصداق تعليم القرآن لأن المشروع انماهو الابتغاء بالمال والتعليم ليس بمال وكذا المنافع على أصلنا ولأن التعليم عبادة فلا يصلح أن يكون صداقا ولان قوله تعالى فنصف مافرضتم يدل على اله لابدأن يكون المفروض عماله نصف حتى يمكنه أن يرجع عليها بنصفه اذاطلقها قبل الدخول بعد القبض ولايمكن ذلك فى التعليم وأماقوله صلى الله عليه وسلم زوجت كها بمامعك من القرآن فليست الباء متعينة للعوض لجوازأن تكون للسببية أوللتعليل أى لاجل انكمن أهل القرآن أوالمراد ببركة مامعكمنه فلايصلح دليلا وسيأ قى ان شاء الله تعالى فى كتاب الاجارات ان الفتوى اليوم على جو از الاستشجار لتعايم القرآن والفقه فينبغى أن يصح تسميتهمهرا لانماجاز أخذ الاجر في مقابلته من المنافع جاز تسميته صداقا كماقه منانقله عن البدائع وله_نداذ كر في فتح القديرهنا أنه لماجوّ زالشافعي أخذ الاجر على تعليم القرآن صحح تسميته صداقا فكذانقول يلزم على المفتى به صحة تسميته صداقا ولمأرأ حدا تعرض له والله الموفق للصواب وأشار المصنف الى أنه لوأعتق أمة وجعل عتقها صداقها فان التسمية لاتصح لان العتق ليس عالفان تزوجته فالهامهر المثل وان أبت لاتجبر وعلمهاقيه تهاللولى وكذا أمالولد اكن لاقيمةعليهالهعند ابائها ولوقالت لعبدها أعتقتك على أن تتزوجني بألف فقبل عتق وعليه قيمته لها ان أبي أن يتز وجها والاقسم الالف على قيمة نفسه وعلى مهر مثلها في أصاب الرقبة فهو قيمته وماأصاب المهر فهومهرها يتنصف بالطلاق قبل الدخول وأشار المصنف الىأنه لوتزوجها على أزيحج بهاوجب مهرالمثالكن فرق فى الخانية بين أن يتزوجها على أن يحجبها وبين أن يتزوجها على حجة فاوجب فىالاولمهرالمثل وفىالثانى قيمة حجة وسط (قوله ولها خدمته لوعبدا) يعنى لوتزوج عبد حرة على خدمته لهاسنة باذن مولاه محت التسمية ويخدمها سنة لانهلاخدمها بإذن المولى صاركا نه يخدم مولاه حقيقة ولان خدمة العبداز وجته ليست بحرام اذليس له شرف الحرية ولهذا سلبت عنه عامة الكرامات الثابتة للاحرار فكذاهذا كذافى غاية البيان وصرح الولوالجي فى فتاوا مبان استخدام الزوج لا يجوز لمافيهمن الاستهانة وصرحقاضيخان فيشرح الجامع الصغير بان خدمة الزوج لهاحوام لانها توجب الاهانة اه وفىالبدائع ان استخدام الحرة زوجها الحرحوام لكونه استهانة واذلالا اه وحاصله أنه يحرم عليهاالاستخدام ويحرم عليه الخدمة لهاوظاهر الختصران المرأة حوة لانه جعل الخدمة لهاوأما لوتزوج عبدأمة على خدمته سنة لمولاهافانه صحيح بالاولى ويخدم المولى وينبغي انه لوتزوجها على أن يخدمها ان لاتصع النسمية أصلاولم أرهما صريحا (قول ولوقبضت ألف المهر ووهبته له فطلقها قبل الوطء رجع عليها بالنصف لانه لم يصل اليه بالهبة عين ما يستوجبه لان الدراهم والدنا نير لا يتعينان في العقود والفسوخ ولذالوسمي لهادراهم وأشاراليهاله أن يحبسها ويدفع مثاها جنساونوعاوقد راوصفة كذاف البدائع ولايلزمهار دعين ماأخذت بالطلاق قبل الدخول ولذاقال الولو الجي فى فتاواه من باب الزكاة واو تزوج رجل اممأة على ألف درهم وقبضت وحال الحول مطلقها قبل الدخول بهاز كت الإلف كلهالانه وجف فذمتهامثل نفس المقبوض لاعين المقبوض والدين بعدالحول لايسقط الواجب ولوكانتسائة غيرالا عان زكت نصفها لانه استحق نصفهامن غيراختيار هافصار كالهلاك ولايزكى الزوجشية لانملك الزوج الآن عادفى النصف اه وأشار المصنف الى ان حكم المكيل والموزون أونقرة ذهباأوفضة فهوكالعرض فيرواية فيجبرعلى تسليم ألعين وفيرواية كالمضروب فلايجبر

للرأةان كانمهر مثلهامثل قيمة الخادمأوأ كثروان كانمهر مثلهاأقلمن قيمة الخادمكان لهامهر

(قوله فان لم تقبض الالف أوقبضت النصف و هبت الالف أووهبت العرض المهر قبل القبض أو بعده

في نفس العقد حقيقة كما قدمناه اه وحاصله انه تناقض كالرمهم فصرحواهنا بعدم الالتحاق

فطلقت قبل الوطء لم يرجع عليها بشئ بيان لمفهوم المسئلة المتقدمة وهي ثلاث مسائل الاولى اذالم تقبض شيأمن المهر ثموهبته كاله ثم طلقها قبل الدخول فانه لارجو عله عليها بشئ وفي القياس يرجع عليها بنصف الصداق وهوقول زفر لانهسلم لهبالابراء فلاتبرأ عمايستحقه بالطلاق ووجه الاستحسان انه وصل اليه عين مايستحقه بالطلاق قبل الدخول وهو براءة ذمته عن نصف المهر ولايبالي باختلاف السبب عندحصول القصود وله نظائر منهامانى معراج الدراية الغاصب اذاوهب المغصوب للغصوب منه ومثله مااذاقال انك غصبت منى ألف درهم فقال المدعى عليه بل استقرضتها اه وعمامه في التلخيص ومنهاما اذاباع بيعافاسدا وقبض المشترى المبيع ثموهبه للبائع لايضمن قيمته لحصول المقصو دبخلاف مالو وصل المبيع اليهمن جهة غير المشترى حيث لا يبرأمن الضمان لانهلم يصل اليه من الجهة المستحقة ومنهامااذااشترى جارية بعبدتم وهب الجارية من مشترى العبد ثم استحق العبد من يده فانه لايرجع على المشترى للجارية بقيمتها استحسانا ومنهام يض وهبجارية من انسان لامال له غيرها وسلم الجاريةاليه مموهب الموهوب له الجارية من المريض مماتمن مرضه فانه لا يضمن الموهوب له قيمة ثلثى الجار يةللورثة استحسانا بخلاف مالو وهب المريض لاحد بنيه عبدا مم وهبه الاخ لاخيه ممات الابفانه يرجع على أخيه الواهب بنصف قيمة العبد لانه ماوصل اليه منجهة أبيه ومنها المرتهن اذا أبرأ الراهن عن الدين مم هلك الرهن في يدالمرتهن لايضمن ومنها المسلم اليه أذاوهب وأس المال وهو عرض من رب السلم ثم تقايلا السلم لا يغرم المسلم اليه شيأ استحساما ويلزمه قيمته قياسا وهوقول زفركذا فى الحيط ويردعلي هذا الاصل أعنى انه لا اعتبار لاختلاف السبب اذاحصل المقصود ماذ كره في التبيين من بابالتحالف لوقال بعتني هذه الجارية فانكر فقال مابعتكها وانمازوجتكها فانه لايجوز لهأن يطأهالاختلاف الحكم فانحكم ملك البمين خلاف حكم الزوجية اه الاأن يقال انه ليس من قبيل حصول المقصود لان المقصودمنه امختلف وينبغى أن يكون داخلا تحت الاصل المذكور مااذا أقرله بالف من عن متاع فقال المقرله هي غصب قال الزيلعي من باب التحالف انه يؤمر بالدفع اليه لا تحاد الحركم وفي تلخيص الجامع من باب الاقرار بمايكون قصاصاقال أودعتني هذه الالف فقال بللي ألف قرض فقدردلان العين غير الدين الاأن يتصادقا لان المقر كالمبتدئ ولوقال أقرضت كمهاأ خذالالف لان التكاذب فى الزوال ولوقال غصبتك أخذ ألفا لان موجبه الضمان فاتفقاعلى الدين واختلفا فى الجهة فاختوكذالوأقر بالقرضوهوادعىالئمن اه وفىالمعراج فانقيل يلزم علىهذامااذااشترى عبدا بألف تمحط البائع عشرالثمن تموجد به عيباينقص عشرالتمن حيث يرجع بنقصان العيب وان حصل لههذابالحط قلناموجب العيب سقوط بهض الثمن وهذا لايحصل لهبالحط لأن المحطوط خرجعن كونه ثمنا إه المسئلةالثانية مااذا قبضت النصف ثموهبت الكل المقبوض وغيره ثم طلقها قبل الدخول بها فانهلا يرجع واحدمنهماعلى صاحبه بشئ عندا بي حنيفة وقالا يرجع عليها بنصف ماقبضت اعتبارا للبعض بالكل لان الخط يلتحق باصل العقد وله أن مقصوده سلامة النصف بالطلاق وقد حصل والحط لايلتحق بإصلالعقدفي النكاح كالزيادة ولذا لاتتنصف الزيادة مع الاصل اتفاقا هكذافي الهداية وغاية البيان والتبيين وكثيرمن الكتب واستشكله فى فتح القدير بان التحاق الزيادة باصل العقد هو الدافع لقول المانعين لها لوصحت كان ملكه عوضاعن ملكه فاذا لم تلتحق بقي ابطالهم بلاجواب فالحق انها تلتعجق كأيعطيه كالرمغير واحدمن المشايخ واعالا تتنصف لان الانتصاف خاص بالمفروض

فان لم تقبض الالف أو قبضت النصـفووهبت الالفأووهبت العـرض المهر قبل القبض أو بعده فطلقت قبل الوطء لم يرجع عليها بشئ

(قولةهـوالدافع لقـول المانعين لها) يعنى ان قوله كلز بادة يفيدانها لاتلحق باصل العقد مع انه قدم في الجواب عن قدول زفر والشافعي ان الزيادة بعد العقد لاتصحاذ لوصحت لزم كون الشئ عوضاعن ملكه أنه أنما يلزم ذلك لوقلنا بعدم الالتعاق ونحن نقول بالتعاقها باصل العقد وحينئيذ فقيد تناقض كالامهم فى الموضعين وعلى ماهنا بيق قـول زفــر والشافعياذ لوصحتالخ بالاحواب

وفىمسئلة زيادة المهر بالالتحاق فرجح المحقى ماصرحوابه فى المسئلة السابقة وأبطل كالامهم هنا والحق انكارمهم فى الموضعين صحيح لان قو لهم هناك بالالتحاق أنماهو من وجهدون وجه لتصر يحهم بانها لوحطتمن ألمهرحتي صارالباقي أقلمن عشرة فانه لايضرولوا لتحق الحط باصل العقدمن كل وجه للزم تكميلها ولوجب مهرالمثل لوحطت الكلكانه لميسم شيأ وقوطم هنا بعدمه انماهو من وجهدون وجه عملافى كلموضع بمايناسبه فروعي جانب الالتحاق لتصحيح الزيادة حني لا يكون ملكه عوضاعن ملكه للنص المفيد اصحتها كأسلفناه وروعى جانب عدمه هنا لانه لاداعى اليه لان المقصود سلامة النصف للزوج وقدحصل فلاضرورة الى القول بالالتحاق الذي هو خلاف الاصل لانه مغير للعقد والله الموفق للصواب وقوله ووهبت الالف عائدالى المسئلتين مع ان هبة الالف ليس بقيد في الثانية لانهالو وهبت النصف الذي في ذمته فالحريج كذلك من انه لارجو على عليها عنده خلافا لهما وقيد بقبض النصف للاحتراز عمااذاقبضتأ كترمن النصف ووهبت الباق فانهاتر دعليهمازا دعلي النصف عنده كالوقبضت ستمائة ووهبتأر بعمائة فانه يرجع بمائة وعندهما يرجع بنصف المقبوض فتردثلثمائة كمافي غايةالبيان ولووهبتهما ثتين رجع بثلاثمائة تتمماللنصف كمافى النهاية وإمااذا قبضت أقل من النصف ووهبت الباقي فهومعلوم بالاولى فعلم ان التقييد بالنصف للاحتراز عن الا كثرلاعن الاقل وحكم المثلي الغيرالمعين حكم النقدهناأيضا المسئلةالثالثةلو كانالمهرعرضا فوهبتهله تمطلقها قبلهفا نهلارجوعله بشئ عليهاسواءكانت الهبة قبل القبض أو بعده لانه وصل اليه عين حقه لتعينه فى الفسخ كتعينه فى العقد ولهذالم يكن لكل واحدمنهما دفعشئ آخروأشار بقوله العرض المهرالي انهلم يتعيب لانهالو وهبته له بعد ماتعيب بعيب فاحش ثم طلقهاقبله فانه يرجع عليها بنصف قيمة العرض يوم قبضت لانه لما تعيب فاحشا صاركانها وهبته عينا أخرى غيرا لمهركما في التبيين وظاهره أن العيب اليسير كالعدم لماسيأتي أن العيب اليسير فى المهر متحمل وأطلق فى العرض فشمل المعين وما فى الذمة بخلاف المثليات فان ما فى الذمة منها ليس حكمه كالعرض والمعين منها كالعرض وهومن خصوص النكاح فان العرض فيه يثبت فىالذمة لانالمال فيمه ليس بمقصود فيجرى فيمه التسامح بخلاف البيع وتمثيلهم هذا لهبالحيوان المراد بههنا الفرس والحار ونحوهم الامطلق الحيوان فان التسمية تفسد كماسيأتي وقيد بالهمة لانهالو باعت عرض الصداق من الزوج مطلقها قبله فانه يرجع عليها بالنصف كذافي غاية البيان ولم يبين أنه يرجع عليها بنصف قيمتهأو بنصف الثمن المدفوع والظاهر الاول وقيدبهبة المرأة للزوج لانهالو وهبت العرض لاجنى بعدقبضه تموهب الاجنى من الزوج تم طلقها قبل الدخول بهارجع عليها بنصف الصداق العين والدين فى ذلك سواء لانه لم يسلم له النصف من جهتها كذافى المبسوط وقيد بهبة جيد العرض لانهالو وهبت لهأقل من النصف وقبضت الباقي فأنها تردمازا دعلي النصف ولو وهبت لهأ كثره أوالنصف فلارجو عله ومماينا سبمسئلة هبة المرأة العرض المهر مافى الظهيرية لووهب المرأة العين الممهورةللزوج نماستحقت فانهاترجع عليه بقيمتها اه لانه بالاستحقاق بطلت الهبة وقد تزوجها على عين علوكة لغيره وقدظهر ليهنا ان هنده السئلة أعنى مااذا طلقها قبل الدخول بعد ماوهبته على ستين وجها لان المهر اماذهب أوفضة أومثلي غيرهما أوقيمي فالاول على عشرين وجهالان الموهوب اماالكل أوالنصف وكل منهما اماأن يكون قبل القبض أوبعد القبض أو بعد قبض النصف أوأقل منه أوأ كثرمنه فهي عشرة وكل منها اماأن يكون مضرو باأوتبر افهي عشرون والعشرة الاولى فالمثلى وكلمنها اماأن يكون معينا أولاوكذا فىالقيمي والاحكام مذكورة فليتأمل (قوله ولونكحها بألف على الايخرجها أوعلى أن لا يتزوج عليها أوعلى ألف ان أقام بها

ولو نكحها بالفعلى أن لايخرجها أوعلى أن لا يتزوج عايها أوعلى ألف انأقامهما

(قوله وبما يناسب الخ)
كذاف بعض النسخ ذكر
هذا قبل قوله وقد ظهرلى
وفي بعضها بعده (قوله لان
الموهوب اما الكل أو
النصف) كان عليه أن
يزيد قوله أوالاقل أوالا كثر
من النصف و بهذه الزيادة
تصل الى مائة وعشرين
وجهافافهم

(قوله والظاهر انهاليست داخلة الخي) قال فى النهر رأيت فى المبسوط مايؤ يدما فى الحداية وذلك أنه بعدان ذكر عبارة محدلو تزوجها على ألف وكرامتها أو يهدى لها هدية فلها مهر مثلها لا ينقص من الالف قال هذه المسئلة على وجهين اما أن يكرمها أو يهدى لها هدية أولم يكرمها ولم يهد لها فان اكرمها أو أهدى لها هدية فيها ونعمت ولها المسمى والافلها مهر مثلها اه وهذا كاترى مفيد للإطلاق والظاهر أن يكن أن يقال يحمل ما هذا كان المشروط هدية معينة وكل المداها أمة و بالجلة ذكر ما يصلح مهراوما فى الحيط على المنكر المجهول اه قلت لكن ذكر فى البدائع فى بيان ما يسقط به نصف المهر مع المسمى الذى هو مال

ماايس بمال بان تزوجها مايس بمال بان تزوجها على ألف درهم وعلى أن يطلق امرأ ته الاخرى أو على أن لا يخرجها من بلدها ثم طلقها قبلل الدخول فلها نصف المسمى وسقط الشرط لانه اذا لم يف به يجب عام مهر المثل ومهر المثل المالاق قبل الدخول فسقط الانتمام هر المثل المالاق قبل الدخول فسقط الطلاق قبل الدخول فسقط الطلاق قبل الدخول فسقط

وعــلى ألفين انأخرجها فان وفى وأقام فلها الالف والافهرالمثل

اعتباره فلم يبق الاالمسمى فتنصف وكذلك ان شرط مع المسمى شيأ مجهولا كاذاتزوجها على ألف درهم وان يهدى اليها هدية مطلقها قبل الدخول بهافلها نصف المسمى لانه اذالم يف بالكرامة والهدية بجب عامه والشلومه والمال في الطلاق قبل الدخول فسقط اعتبار قبل الدخول فسقط اعتبار

وعلى ألفين ان أخوجها فان وفى وأقام فلها الالف والافهر المثلل) بيان لمسئلتين الاولى ضابطهاان يسمى لهاقدراومهر مثلها أكثرمنه ويشترط منفعة لهاأ ولأبيها أولذى رحم محرم منهافان وفي عاشرط فلهاالمسمى لانهصلحمهرا وقدتمرضاهابه والافهرالمثال لانهسمي مالهافيه نفع فعندفواته ينعدم وضاهابالمسمى فيكمل مهرمثلها كمااذاشرط انه لايخرجها من البلد أولايتزوج عليها أوأن يكرمها ولايكافها الاعمال الشاقة أوأن يهدى لهاهدية أوأن يطلق ضرتها أوعلى ان يعتق أخاهاأ وعلى أن يزوج أباهاا بنتمه وعلله في المحيط بانها تنتفع بمالأخيها وابنها فصارت كالمنفعة المشروطة لهما اه ولابد أن يكون بصيغة المضارع فى العتق والطلاق ليكون وعدا ان وفى به فيها والالايلزمه الاعتاق والتطليق ويكمل لهمامهر المشمل امااذاشرطه بالمصدر كمااذا تزوجها على ألف وعتق أخيها أوطلاق ضرنهاعتق الأخوطلقت المرأة بنفس النكاح ولايتوقف علىأن يوقعهما وللرأة المسمى فقط وأماولاء الأخ فان قال الزوج وعتق أخيهاعنها فهولها لانها المعتقة لتقدم الملك لها ويصير العب من جلة المهرالمسمى وانليقل الزوج عنها فهوالمعتق والولاءله والطلاق الواقع رجعي لانهقو بلبالبضع وهو ليس بمتقوم وتقومه بالعقمه الضرورة التملك فلايعمدوها فلريظهر فىحق الطلاق الواقع على الضرة فبق طلاقابغير بدل فكان رجعيا كالوقال مولى المنكوحة للزوج طلقها على ان أزوجك أمتى الاخرى ففعل طلقت رجعية ولاشئ لهان لم يزوجه لان البضع عند خووجه لا قيمة له كمافى المحيط قيد بكون المنفعة المشروطة لها لانهلوشرط مع المسمى منفعة لأجنبي ولميوف فليس لهاالاالمسمى لانها ليست بمنفعة مقصودة لاحدالمتعاقدين كذافى المحيط ولايخفي انحكم مااذاشرط مع المسمى مايضرها كالتزوج عليها انهايس لها الاالمسمى مطلقا بالاولى وقيدنا بان يكون مهرمثاها أكثرمن المسمى لان المسمى لو كان مثل مهر المثل أوا كثرمنه ولم يوف بماوعد فليس لها الاالمسمى كذافى غاية البيان وأشار بماذ كرهالى ان المنفعة المشروطة لهاما يباح لها الانتفاع به لانه لوشرط لهامع المسمى مالايباح الانتفاع بهشرعا كالخروالخنزير فانكان المسمى عشرة فصاعدا وجب لها وبطل الحرام ولايكمل مهرالمثل لان المسلم لاينتفع بالحرام فلايجب عوض بفواته كذافى غاية البيان تماعلم ان صاحب الهداية ذكران من هذه المسئلة أعنى مسئلة شرط المنفعة مع المسمى مااذا شرط الكرامة والحدية مع الالف فظاهرهانهان وفي فلهاالمسمى والافلهامهر المثل كاصرحبه في غاية البيان في مسئلة ما اذا ظهراً حد العبدين حوامعان الهدية والكرامة مجهولتان ولايمكن الوفاء بالمجهول والظاهر انهاليست داخلة

هذاالشرط اه فهذا أيضايؤ بدمانى الهداية وقوله شيأ مجهولا ينانى حاد على المعين بل بتعين حل المداية والمبسوط والبدائع مانى الولوالجيدة والحيط على مااذالم يكرمها ولم يهد طاهدية كاحل في المبسوط كلام مجد عليه فيوافق مانى الهداية والمبسوط والبدائع لكن بق هناشئ وهوانه ذكر المسئلة فى الاختيار شرح المختار بلفظ ولو تزوجها على ألف وكرامتها فلهامهر المشل لا ينقص من ألف لانه رضى بها وان طلقها قبل الدخول لها نصف الالف لانه أكثر من المتعدة اه فأفاد ان ما وجب بالطلاق قبل الدخول انما وجب عكم المتعدة لانه في العادة أكثر من المتعدة لانه في العادة المتعدة المتعدة المتعدة المتعدة المتعدة المتعدة المتعدة المتعددة المتعدد

وأحدهما أوكس فانه يحكم مهرالمثل وقدقال في الهداية ان الواجب في الطلاق قبد الدخول في مثله المتعة ولصف الاوكس يزيد عليما في العادة فوجب لاعترافه بالزيادة اله فهذا يفيد فساد التسمية فيجب مهر المثل قبل الطلاق والمتعة بعده قبل الدخول وبه يظهران ما في الولوا لجيسة والمحيط قول آخر وقد يقال انه لامانع من القول بفساد التسمية على تقدير وجود الهدية والا كرام لزوال الجهالة كمايشمر به كلام المبسوط الذي شرح به كلام محدو بالطلاق قبل الدخول تقررت على تقدير وجود الهدية والا كرام لزوال الجهالة فلزم نصف المسمى المعاوم فقط و بطل الجهول فلا يزاد عليه بحكم التسمية لانه قبل الطلاق اعا أ مكن ان يزاد على الالف المسمى عند عدم الهدية والا كرام اذا كان مهر المثل أكثر منه اعتبارا (١٦١) لهر المثل ومهر المثل لا يتنصف بالطلاق قبل المسمى عند عدم الهدية والا كرام اذا كان مهر المثل أكثر منه اعتبارا (١٦١) لهر المثل ومهر المثل لا يتنصف بالطلاق قبل

الدخول فتعين تنصيف الالف بحكم التسمية أما اذا كانت المتعة أكثر منه فيزاد عليه عكم المتعة لانها الواجبة عند فساد التسمية وبهذا التقرير يتوافق كالام المبسوط والحداية والبدائع معكلام الولوالجية والمحيط وبه يظهر الجواب عين فرعسيأتي عن الخانية ذ كره المؤلف عند قول الماتن وعــلى ثوب أوخر أوخــنزيرالخ والفرع هوقوله في الخانيــة لو تزوجهاعلى عشرة دراهم وثوب ولم يصفه كان لها عشرة دراهم ولوطلقها قبل الدخول مها كان طاخسة دراهم الاان تكون متعتها أكثرمن ذلك اه فان الثوب مجهول الجنس ذكرمع مسمى معاوم القدر فهو مثل تزوجها على ألف وان مهدى لهاهدية فان

في هذه المسئلة وانما التسمية فاسدة فيجبمهر المثل ولذاقال الولوالجي في فتا واه وصاحب المحيط لو تزوّجها على ألف وكرامتها أوعلى أن يهدى لهاهدية فلهامهر مثلها لاينقص من الالف لان الكرامة والهدية بجهولة القدر وهذه الجهالة أكثرمن جهالةمهر المثل فيصار الىمهر المثل فان طلقها قبل الدخول بها فلهانصف الالف لان مازاد على الالف يثبت على اعتبار مهر المثل ومهر المثل لايتنصف اه وقيد بكونه شرط هامنفعة ولم يشترط عليهاردشئ فاوتز وجهاعلى ألف وعلى ان يطاق امرأته فلانة وعلى ان ترد عليه عبدافقد بذلت البضع والعبدوالزوج بذل الالف وشرط الطلاق فينقسم الالف على مهرمثاها وعلى قيمة العبدفاذا كاناسواء صارنصف الالف عناللعبد ونصفها صداقا لهافاذا طلقها قبل أن يدخل بهافلها نصف ذلك وان دخل بهانظران كان مهر مثلها خسمائة أو أقل فايس لها الاذلك وان كان أ كشرفان وفى بالشرط فايس لها الاالجسمائة وان أبي أن يطلق فلها كمال مهر المشل وتمامه في المحيط والمبسوط وقدعم ان وجوب مهرالمثل انماهو عندالدخول اما ان طلقها قبله فلها نصف المسمى وبطل شرط المنفعة لها ولذاقال في المبسوط يجوزان يصارالي مهر المثل قبل الطلاق ولايصار الي المنفعة بعدااطلاق كما أذاتزوجهاعلىأ أنسوكرامتها آه وقديقال انهذهالمسئلةعلى وجوه ثلاثة لان الشرط اما أن يكون نافعالها أولأجنى أوضارا وكل منها اما أن يكون الوفاء حاصلا بمجر دالنكاح أومتوقفا على فعل الزوج فهيى ستة وكل من الستة اما أن يكون مهر المثل أكثر من المسمى أو أقل أومساويا وكلمن الثمانية عشراما أن يكون قبل الدخول أو بعده وكلمن الستة والثلاثين اما أن يباح الانتفاع بالشرط أولا وكلمن الاثنين والسبعين اما أن يشترط عليهار دشئ اليه أولا وكل من المائة والأربعة والأربعين اما أن يحصل الوفاء بالشرط أولافهي مائتان وعمانية وعمانون فايتأمل الثانية حاصلها ان يسمى هامهراعلى تقدير وآخوعلى تقدير آخركان ينزوجهاعلى ألف ان أقام بها أوان لا يتسرى أوان يطلق ضرتها أوان كانت مولاة أو ان كانت أعجمية أوثيبا وعلى ألفين ان كان اضدادها فان وفى بالشرط أوكانت أعمية ونحوه فلها الالف والافهر المشل لايزادعلى ألفين ولاينقص عن الأاف عندأ بي حنيفة وكذا ان قدم شرط الالفين يصح المذكور عنده فاصله ان الشرط الاول صحيح عنده والثاني فاسد وقالا الشرطان جائزان حتى كان لها الالف ان أقام بها والالفان ان أخرجها وقالزفرالشرطان جيعافاسدان وأصلالمسئلة في الاجارات في قوله انخطته اليوم فلك درهم وان خطته غدافلك نصف درهم فعند دالامام اليوم للتجيل والغد الاضافة وعندهما أايوم للتوقيت والغد للاضافة وعند دزفر اليوم للتحجيل والغد للترفيه والتيسير وتمامه في المحيط من الاجارات

الهدية مجهولة الجنس أيضافي حمل قول الخانية كان ها عشرة دراهم على ما اذا كانت العشرة مهرمثلها ولم يعطها ثو بافيتقر والفساد و يجبمه والمثل وهوالعشرة و بالطلاق قبل الدخول تجب المتعة فيوافق ماقد مناه ولو حل كلام الخانية على ما حله عليه المؤلف فياسياتى من انه يلغوذ كر الثوب لجهالته فتحب العشرة فقط أشكل عليه اعتبار المتعة بالطلاق قبل الدخول على ان جهالة الهدية أخش من جهالة الثوب فان الثوب تحته الكتان والحرير والقطن ونحوهما والهدية تحتها أجناس الثياب والعروض والعقار والنقود والمكيل والموزون فاذا لم ياخذ كرا لهدية يلزم أن لا يلغو في كرالثوب بالاولى فتعين ماقلنا واللة تعالى أعلم

(قوله وقديقال في الفرق الخ) يردبع مهذا ما اذا تزوجها على ألفين ان كان له امرأة وعلى ألف ان لم يكن له امرأة فانها خلافية أيضا مع ان النكاح بما يثبت بالتسامع فلا يحتاج الى اثبات عند المنازعة فكان ينبغى الصحة وكون الجهالة يسيرة خلاف الاصل كذا في النهر وفيدانه ربحاكان أمرة في النهر وفيدانه ربحاكان القبح والجال فان الثانى أمرمشاهد لا يخفى على أحد بخلاف (١٩٣) كون له امرأة فانه لا يعلمه كل أحد وكون الجهالة فيه يسيرة بمنوع (قوله

ورجح قوطمافى التحرير)
كتابة هيذا هنا عقب
قوله لمكان الجهالة أحسن
همافى بعض النسيخ من
كتابته بعد قوله فما فى
فتح القدير (فما فى فتح
القدير من التردد) حيث
قال وهذاوان كان تخريجا
فليس بلازم لجواز ان
فليس بلازم لجواز ان
يتفقوا عدلى ان الاصل
مهرالمثل ثم يختلفوا فى
مهرالمثل ثم يختلفوا فى
مهرالمثل ثم يختلفوا فى

ولونكحهاعلى هذا العبد أوعلى هـذا الالف حكم مهرالمثل

فسدت لادخال أوفصير الممهر المثل وعندهما لم تفسد لان المردد بينهما بايهما كان فقد ورضيت هي بالاوكس فتعين دون عليه معرضاها بالاوكس عليه معرضاها بالاوكس مهرالمل لان المصيرالية معرضاها بالمسيدة فيه حكم عقد لانسمية فيه النهر عن المسوط ماهو النهر عن المسوط ماهو

٧ اعــلم أن قو لهم هنا بصحة التسمية الاولى فقط بناء على انهام نجزة لا يتم الافى قوله على ألف ان أقام وأماعلى نحوألف انطلق ضرتها وعلى ألفين ان لم يطلق فعلى العكس لان المنجز الاتن عدم الطلاق فينبغي فسادالاولى وصحة الثانية وأماني نحوان كانت مولاة فإيعلمأ يهما المنجزمن المعلق وحاصل دليله هنا ان احدى التسميتين منجزة والأخرى معلقة فلا يجتمع في الحال تسميتان فاذا أخرجها فقد اجتمعافيفسدان وهيذا لان المعلق لايوجد قبل شرطه والمنجز لاينعدم بوجود المعلق فيتحقق الاجتماع عند وجود الشرط لاقبله وأورد عليه طلب الفرق بين هدندا وبين مااذا تزوجها على ألف ان كانتقبيحة وعلى ألفين انكانت جيلة حيث يصح الشرطان انفاقا ففرق بينهما في الغاية بان الخطر في مسئلة الكتاب دخل على التسمية الثانية لان الزوج لا يعرف هل يخرجها أولا ولا مخاطرة في تلك المسئلة لان المرأة على صفة واحدة الكن الزوج لا يعرف ذلك وجهالته لاتوجب خطرا ورده في التبيين بانه يردعليهانه اذاتزوجهاعلى ألفين انكانت حرة الاصل وعلى ألف انكانت مولاة أوعلى ألفين انكانتله امرأة وعلى ألفان لم يكن له امرأة لانه لا مخاطرة هذا ولكن جهل الحال وارتضاه فى فتح القدير ثمقال والاولى ان تجعل مسئلة القبيحة والجيلة على الخلاف فقد نص في نوادرا بن سماعة عن مجد على الخلاف فبها اه وقدأ خدهد والرواية من المجتى وقديقال في الفرق ان المرأة وان كانت في الحكل على صفة واحدة لكن الجهالة قوية فى الحرية أصالة وعدمها ونحوها لانها ليست أمرامشاهدابل اذاوقع فيه التنازع احتاج الى الاثبات فكان فيه مخاطرة معنى بخلاف الجال والقبح فانه أمرمشاهد فيها فجهالته يسيرة لزوالها بلامشقة فنزلت منزلة العدم فلذاصحح أبوحنيفة التسميتين كمانقله الامام الدبوسي رجهالله وصاحب المحيط وكذاذ كرالانفاق الامام الولوالجي فى فتاواه وغرره وارتضاه في غاية البيان فحافى نوادرا بن سماعة من الخلاف ضعيف ثم اعلم ان دليل الامام المذكورهنا لايشمل ماذكره من أن طلق ضرتها ونحوه كمالا يخفي وقوله والافهر المثل عائدالى المسئلتين أى ان لم يوف بما شرط لهافى المسئلة الاولى ولم يقم بهافى الثانية فالواجب مهر المثل اكن قدعامت انه فى الثانية لايزاد على التسمية الثانية لرضاهابها ولاينقص عن التسمية الاولى لرضاه بها وأشار بوجوب مهر المثل الى انه لوطلقها قبل الدخول فلها اصف المسمى أولاسواء وفى بشرطه أولالان مهر المدل لايتنصف (قوله ولونكحهاعلى هذا العبد أوعلى هذا الالف حكم مهرالمثل) أي جعل مهرالمثل حكافيا اذا تزوجها على أحدثيئين مختلفين قمة لان التسمية فاسدة عندا بي حنيفة وقالا لها الاقل لان المصيرالي مهرالمثل لتعذرا يجاب للسدعي وقدأ مكن إيجاب الاقل لتيقنه وله ان الموجب الاصلي مهرا لمثل اذهو الاعدل والعدول عنه عند عصة التسمية وقد فسدت لكان الجهالة ورجح قوطماني التحرير بان لزوم الموجب الاصلى عندعدم تسمية عكنة فالخلاف مبنى على أن مهر الثل أصل عند والمسمى خلف عنه وعندهما على العكس كذافي غاية البيان معزيا الى الجامع الكبير فافي فتح القدير من التردد

ظاهر فى ان مبنى الخلاف فيه فسادها و التسمية وعدمه ثم قال وسيأتى انهما لواختافا فى قدر المهر حكم مهرالمثل عندالامام ومحمد قال أبو يوسف القول له قال فى الهداية ولهما ان القول فى الدواعى قول من يشهدله الظاهر والظاهر شاهد لمن يشهدله مهرالمث للانه الموجب الاصلى فى باب الذكاح وهذا اصريح فى ان محدا يجعله موجبا أصليا فيه وهو يعين ان مام تخريج فقط والالزم مخالفة أصله السابق فتد بر

٧ قوله اعلم الى قوله وحاصل وجدر يادة في بعض النسخ فاثبتناه مع التنبيه عليه

فى نقل ذلك عنهم لأمحلله ومعنى التحكيم ان مهر المثل ان وافق أحدهما وجب وانكان بينهما فهر المثل وان نقص عن الأقل فلهاالأقل لرضاه به وان زاد على الأ كثر فلها الأكثر فقط لرضاهابه وفي الخانية لوأعتقت المرأة أوكسهما قبل الطلاق ان كانمهر مثلهامث لالاوكس أوأقل جازعتقها في الاوكس وانأعتقت الارفع وكانمهر مثلهاأ كثرمن قيمته جازعتقها وانكان أقلمنها لميجز ولايحو زعتقها فالارفم بعدالطلاق قبل الدخول على كلحال ويجوزف الاوكس وأشار بالتحكيم الىاختلاف الشيئين فاوكاماسواء فلاتحكيم ولهاالخيارف أخذأ يهماشاءت ولافرق فى الاختلاف بين أن يكون في القدرا وفي الوصف فشمل ما اذاتر وجها على ألف حالة أومؤجلة الى سنة فان كان مهر مثلها ألفا أوأ كبثرفلها الحالة والافالمؤجلة وعندهما المؤجلة لأنها الأقل وانتز وجهاعلى ألف حالة أوألفين الىسنة ومهرمثلها كالأ كثرفالخيارهاوانكان كالأقل فالخيارله وانكان بينهما يجبمهر المثل وعندهما الخيار لهلوجو الأقل عندهما وقيد ناالشيئين بالاختلاف لأنهمالو كاناسواءمن حيث القيمة صحت التسمية اتفاقا كذافى فترالقد يروقيد ناالاختلاف بين الشيئين من حيث القيمة لافادة انه لايشترط الاختلاف جنسافيدخل تحتهمااذا نكحهاعلى هذا العبدأوهذا العبدأ وعلى هذا الالف أوالالفين وأشارالمصنف باقتصاره على كلةأو بدون تخييرالى انهلو كان فيه خيار لأحدهما كان يقول على انهابالخيار تأخذأ بهما شاءت أوعلى انى بالخيار أعطيك أيهم ماشئت فانه يصح كذلك اتفاقالا نتفاء المنازعة والى انه لوطلقها قبل الدخول فانه يحكم متعة مثلها لأنها الأصل فيه كهرالمثل قبل الطلاق ونصف الاقل مزيد علها فى العادة فوجب لاعترافه بالزيادة كماصرح مه في الهداية وظاهر مان نصف الاقل لوكان أقل من المتعة فالواجب المتعة وقدصر حبه قاضيخان فى فتاواه فافى غاية البيان من أن لها نصف الاقل انفاقاليس على اطلاقه وأشرناالى انه لافرق بين كلة أوولفظ أحدهما فلوقال تزوجتك على أحدهذين فالحريم كذلك كاصرحبه فى الحيط ولذاذ كرفى الجامع الكبير انمن تزوج امرأة على أحد مهرين مختلف ين يقضي عهر المدل عنده الى آخره وقيد بالنكاح لأن فى الخلع على أحد مشيئين مختلف بن أوالاعتاق عليه يجب الاقل اتفاقا وهو حجتهماني مسئلتنا وفرق الامام بأنه ليس لهموجب أصلي يصار اليه عند فساد التسمية فوجب الأفل كذافي الهـ ثداية وشروحها وفي فتاوى قاضيخان ولوكان هـ ذا فى الخلع تعطيه أيهما شاءت المرأة وهو قول أبى حنيفة اه وهو مخالف الاول الأنه قديكون لهاغرض في امساك الاقل قيمة فتدفع الاعلى وهي تر يدخلافه وان كان الغالب انهاتدفع الاقل وكذافي الاقرار بأحد شيئين كالفأوألف بن فالواجب الاقل اتفاقالماذ كرناه (قوله وعلى فرس أوجار بجب الوسط أوقيمته) أي لونكحها على فرس أونكحها على جار وحاصله انه سمى جنس الحيوان دون نوعه كذافى التبيين وفى الهداية معنى المسئلة أن يسمى جنس الحيوان دون الوصف وفى الولو الجية الحاصل انجهالة الجنس والقدر مانعة وجهالة النوع والوصف لا اه وانما صحت التسمية مع هذه الجهالة لأن النكاح معاوضة مال بغيرمال فجعلنا النزام المال ابتداء حتى لايفسد بأصل الجهالة كالدية والاقارير وشرطنا أن يكون المسمى مالاوسطه معاوم رعاية للجانبين وذلك عند اعلام الجنس لأنه يشتمل على الجيد والردىء والوسط ذوحظ منهدما بخلاف جهالة الجنس لانه لاواسطة لاختلاف معانى الاجناس وبخلاف البيع لأن مبناه على المضايقة والمماكسة اماالنكاح فبناه على المسامحة وانما يتخير الزوج لأن الوسط لا يعرف الابالقيمة فصارت أصلافي حق الايفاء والعبد أصل تسمية فيتخبر بينهما

والأوسط من العبيد في زماننا الادنى التركى والارفع الهندى كذا في الدخيرة وفي البدائع الجيد عندهم هو الرومي والردىء هو الرومي والردىء

وعلى فرسأوجار يجب الوسط أوقيمته

(قوله يقضى بمهرالمسل عنده) أى عندالامام وتمام عبارة الجامع الكبير على مافى غاية البيان لاينقص عن الاقل الى آخر ماقال وانما الاقل الى آخر ماقال وانما المؤلف من عبارة الجامع المؤلف من عبارة الجامع وهوانه يقضى عنده بمهر المثل بدون تحكيم فينافى المامر (قوله والمما كسة) مامر (قوله والمما كسة) في البيد عم تشاحا وما كسه في المحدة الم

(قُوله واما أُبوحنيفة فقد قدره بحسب زمنه) أى حيث قدر في السود بار بعين وفي البيض بخمسين كلف الفتح (قوله في الامان) في بعض النسخ كنسخ النهر في الاعمان (١٩٤) ولكن الذي رأيته في الدخريرة في الامان مصدراً من لاجمع عين (قوله غير صحيح) قال

الهندى اه والاوسط فى الفاهرة فى زماننا العبد الحبث ي والاعلى الابيض والردىء الاسود وتعتبر قيمة الوسط على قدرغلاء السعر والرخص عندهما وهوالصحيح كذاف الذخيرة أى عندأ في يوسف ومجد وأماأ بوحنيفة فقد قدره بحسب زمنه قيد بكونه لم يضفه الى نفسه لانه لوأضافه الى نفسه كماذاقال تزوجتك على عبدى أوعلى ثوبى أوقالت المرأة اختلعت نفسى منك على عبدى ثمأتى بالقيمة لاتجبر على القبول لان الاضافة الى نفسه من أسباب التعريف كالاشارة وهـنابخ الخافها في الوصية فان من أوصى لانسان بعشرة من رقيقه وله رقيق فهلكوا واستفاد رقيقا آخو لا تبطل الوصية ولوالتحقت الاضافة بالاشارةلبطلتالوصية كمالوأشارالىالرقيق فهلكوا فانها نبطل لان الاضافة بمنزلةالاشارة من وجهمن حيث ان كل واحدة وضعت للتعريف الاانها بمنزلة الاطلاق من وجه من حيث انهالا تقطع الشركة منكل وجهوالعمل بالشبهين متعلى وفيجيع العقود فعمانا بشبه الاشارة في الأمان والنكاح والخلع وبشبه الاطلاق فى الوصية عملابهما بقدر الامكان كذافى الذخيرة وبهذا علم انه لايسوى بين المشاراليه وببن المضاف هنامن كل وجه لان المشار اليه ليس فيه مشركة أصلا فلذا تملكه المرأة عجرد القبول انكان ملكاللزوج وأمافى المضاف فلأتملكه المرأة بمجرد القبول حتى يعينه الزوج فحافى فتح القديرمن التسوية بينهمافى هذا الحم غيرصيح ويشكل على مافى الذخيرة مافى الخانية لوقال أتزوجك على ناقةمن ابلى هنده قال أبوحنيفة لهامهر مثلها وقال أبو يوسف يعطيها ناقةمن ابله ماشاء اه فان الناقة كالعبد فينبغى ان تصح التسمية كالايخفي وذكر فى البدائع الجلمع العبد وانه تصح تسميته ولافرق بين الجل والناقة الاأن يقال انهاجهولة ولا يمكن ايجاب الوسط مع التقييد بقوله من ابلي هذه فالمفسل التسمية قولهمن ابلي لامطلق ذكرالناقة ويدل عليهما في المعراج انه لوتز وجهاعلى ناقةمن هذه الابلوجب مهرا لمثل فالاشارة والاضافة فيهسواء وانلم يكن المشاراليه فى ملكه فلها المطالبة بشرائه فان عجزعن شرائه لزمه قيمته وحاصلهان العرض المعسين والمثلى كذلك تملسكه المرأة قبل القبض لتعينه الاالنقيين فلاتملكه الابالقبض وكنذاغير المعين من الاولين ومن أحكام العرض المهر اله لايثبت فيــه خيار رؤية لان فأئدته فسخ العقد بالرد وهولا يقبــله واماخيار العيب فان كان العيب يسيرافلاتردهبه وانكان فاحشافلهارده هكذا أطلقه كثير واستثني فىفتاوى قاضيخان المسكيل والموزون فانهاترده باليسيير والفاحش وفىالمبسوط كلعيب ينقص من المالية مقدار مالابدخل تحت تقويم المقومين فى الاسواق فهوفاحش وان كان ينقص بقدر مايدخل بين تقويم قيمة هذا العبد وجبمهرالمثل لانهسمي مجهول الجنس كذافي الخانية ففرق بين القيمة ابتداء وبقاء لانه يتسامح فى البقاء مالا يتسامح فى الابتداء وأشار الصنف الى انه لوتز وجهاعلى أر بعمائة دينارعلى ان يعطيها بكلمائةخادما فانهيجوزالشرط ولهاأر بع منالخدمالاوساط كمافى الخانيةبالاولى وإنءين الخدم في هذه المسئلة فهو صحيح كما في الخانية بالاولى (قول وعلى ثوب اوخر أوخنزير أوعلى هذا الخل فاذاهوخرأ وعلىهذا العبد فاذاهوح يجبءهرالمثــل) بيان لثلاثمسائل الحكم فيها واحدوهو وجوب مهرالمثل لفساد التسمية الاولى اذاكان المسمى مجهول الجنس كالثوب لان الاثواب أجناس شتى كالحيوان والدابة فليس البعض أولى من البعض بالارادة فصارت الجهالة فاحشة وقد فسرفى غاية البيان الجنس بالنوع ولاحاجة اليه لان الجنس عند الفقهاء هو المقول على كثيرين مختلفين

فالنهر هـ أسهو بلهو النهر هـ أسهو بلهو المحيح وذلك إن المدعى الما هو أبوت الملك لها عجرد القبول ولاشك ان هذا القدر ثابت في المشاراليه مستغن عن التمييز بخلاف الثاني فاذاقال على عبدى واحدوسط عمافي ملكه واحدوسط عمافي ملكه وعليه تعيينه ودعوى توقف ملكهاله غير صحيح اذلو كان كذلك لا ستوى الابهام والاضافة في هـ أدا

وعلى نوب أوخر أوخنزير أوعلى هذا الخيل فاذاهو خرأوعلى هيذا العبدفاذا هو حريجب مهرالثل

فانه لوعدين لها فى الابهام وسطاً جبرت على قبوله اه فليتأمل (قوله فالمفسد للتسمية قوله من ابلى) قال المقدسي فى الرمن هذا من قلب الموضوع لان المطلق اذاصح فصحة المقيداً ولى اقوله كمافى الخازية بالاولى يوجد فى النسخ لفظة بالاولى فى الموضعين والظاهر انها فى المواحة اليه الحى فيه نظر لانه فى الهد اية قال ولوسمى جنسابان قال هروى تصح التسمية ويخير الزوج

وكذا اذاسمى مكيلاً وموزوناسمى جنسه دون صفته وان سمى جنسه وصفته لا يخيرانج بالاحكام ولاشك ان الهروى الذى فسر به الجنس ليس جنساعند الفقهاء بل الجنس عندهم هوالثوب والهروى نوع وكذا قوله سمى جنسه

كاأن النوع تحت الجنس تأمل (قـوله و به اندفع ماعثه إبن الهمام) فيهان لايدفع مابحثه من اختلاف الحكم باخته العرف نع يدفع مايشعر به كارمه من - لكاد مهم على ان المرادبه مايبات فيه فافهم (قــوله وكذا اذابالغ في وصف الثوب) قال الرملي أى وكذا يتخير بين دفع الشوب أوقيمته ولو بالغ لاانه يجب الوسط ولو بالغ فانه اذادفع الثوب اعتـبر وصفه حتى لوقال ثوب هروى جيد أو وسطأو ردىءاعتبرالوصف المعين اذا دفعه وكذا اذادفع القيمة بدفع قيه ة الجيدفي تعيينه وقيمة الوسط في تعيينه وكذاالردى و (قوله وبهذا علم الخ) قال الرملي تأمله والذي يظهران الثوب لايدخل فىالمهر ويحمل على التبرع بهمن الزوج قطعا ولودخل الكانت التسمية فاحشية معه فيو جب فسادها فمعمل على العدة كاجرت مه العادة وعليك بالتأمل اه وجزم بهدنا في فتاواه

بالأحكام كانسان والنوعهو المقول على كثير ين متفقين بالأحكام كرجل ولاشك ان الثوب تحته الكتانوا قطن وألحر يروالاحكام مختلفة فان الثوب الحرير لايحل لبسه وغيره يحل فهوجنس عندهم وكذا الحيوان تحته الفرس والحاروغ يرهما وأماالدار فتحتماما يختلف اختلافا فاحشابالبلدان والمحال والسعة والضيق وكثرة المرافق وقلتها فتكون هذه الجهالة أفش من جهالةمهر المثل فهرالمثل أولى وهوالضابط هناسواءكان مجهول الجنس أومجهول النوع وأماالبيت فدكروا ان تسميته صحيحة كفرس وحمار وقدبحث فيمالحقق ابن الهمام بانه في عرفناليس خاصا عمايمات فيه بل يقال لمجموع المنزل والدار فينبغي أن يجب بتسميته مهرالمثل كالدار وذكر فى البدائع انهلو تزوجها على بيت فلها بيت وسط ممايجهز بهالنساء وهو بيت الثوب لاالبيت المبنى فينصرف الى فراش البيت في أهل الامصاروفي أهل البادية الى بيت الشعر إه وبه اندفع ما بحثه ابن الهمام لانهم ما أرادوا به المبنى وفي معراج الدراية وفى عرفنا يراد بالبيت المبنى الذى من المدر يبات فيه فلايصلح مهر ااذالم يكن معينا اه قيد بالثوب من غيير بيان نوعه لانهلوزادعليه فقال هروى أومروى صحت النسمية وبجبالوسط أوقيمته يخيرالزوج كماقدمناه وكذا اذابالغ فيوصف الثوب فيظاهر الرواية لانهاليست من ذوات الامثال بدايل انه لواستها كهالايضمن المثل قال محمدوأ صل هذاان كل ماجاز السلم فيه فلهاان لاتأخه الاالمسمى ومالم يجزفيه السلم كانالزوج أن يعطيها القيمة والسلمف الثياب جائز اذا كانت مؤجلة ولايجوز بدون الاجل فلهأن يعطيها القيمة الافي المكيل والموزون لهاان لاتأخذ القيمة وانلم تكن مؤجلة لانالمكيل والموزون يصلحمهرا وتمنامن غيرذ كرألاجل أماالثوبالموصوف وانصلحمهرا الاان الثوب يتعين بالتعيين فكان بمزلة العبد ومن تزوج امرأة على عبد بغير عينه كان لهأن يعطى القيمة كذافى الخانية فالحاصل ان المكيل والموزون غيرالنقداذ اسمى جنسه وصفته صاركالمشاراليه العرض وان لم يسم صفته فهو كالفرس والحار وفى الخانية لوتزوجها على عشرة دراهم وثوب ولم يصفه كان لهاعشرة دراهم ولوطلقها قبل الدخول بها كان لها خسة دراهم الاأن تكون متعتهاأ كثرمن ذلك اه و بهذاعلم ان وجوب مهر المثل فهااذاسمي مجهول الجنس انعاهو فهااذالم يكن معمسمي معاوم لكن ينبني على هـ نــ ا ان لا ينظر إلى المتعة أصلا لان المسمى هنا عشرة فقط وذ كرالثوب لغو بدليل انه لم يكمل لهامهر المثل قبل الطلاق وفى الظهير يالوتز وجهاعلى دراهم كان لهامهر المثل ولايشبه هذاالخلع اه وبهذاعم انجهالة القدركجهالة الجنس وفى الخائية لوتزوجها على أقل من ألف درهم ومهر مثلهاألفان كانطاألف درهم لان النقصان عن الالف لميصح لمكان الجهالة فصار كانه تزوجها على ألفوان كان مهرمثلهاأقلمن عشرة قال محدله اعشرة دراهم اه وفى البدائع لوتزوجها على بيت وخادم ووصف الوسط من كل واحد منهما ثم صالحت من ذلك زوجها على أقل من قيمة الوسط ستين دينارا أوسبعين دينارا جازااصلح لانهاسقاط للبعض ويجوزذلك بالنقد والنسيئة فان صالحته على أكثرمن قيمة الوسط فالفضل باطل لكون القيمة واجبة بالعقد المسئلة الثانية تسمية المحرم كمااذا تزوج مسلم مسلمة على خر أوخنز ير فانه يبطل التسمية لانه ليس عال في حق المسلم كمافي الحداية أومال غيرمتقوم كافى البدائع فوجبمهرالمثل وأشارالى عدم صحتها على الميتة والدم بإلاولى لانه ليس عال عندأ حداً صلا وقيد في الهداية بان يكون الزوج مسلما وقيد في البدائع باسلامهما والظاهر الاول

الخيرية وقال وقد جعل فى البحر تسمية الثوب لغوا وقد زاغ فهم صاحب البحر وأخيه صاحب النهر فيه ولاحول ولاقوة الابالله و حله على العدة يوضح الكلام و ينفى المرام والله تعالى أعلم اه أقول لا يخفى عليك ان حل الثوب على العدة والتبرع هومعنى ما حله عليه المؤلف من ان ذكره لغو بل الجواب عن كلام الخانية هوما قدمناه ولاحول ولاقوة الابالله

لانهلوتزو جمسلمذمية على خرلم تصح التسمية لانه لا يمكن ايجابها على المسلم وقيد بكون المسمى هو المحرم فقط لانهلو سمي لهاعشر ةدراهم ورطلاملن خر فلهاالمسمي ولايكمل مهرالمثل كذافي المحيط وأشار المصنف الى صحة النيكاح لان شرط قبول الخرشرط فاسد فيصبح النيكاح ويلغو الشرط بخلاف البيع لانه يبطل بالشروط الفاسدة المسئلة الثالثة ان يسمى مايصلح مهرا ويشبرالي مالا يصلح مهرا كالذاتز وجها على هـندا العبد فاذاهوحرأ وعلى هـنـدالشاةالذكية فاذاهى ميتةأوعلى هذا الدن الخل فاذاهو خر فالتسمية فاسدة فيجيع ذلك ولهامه الشلفقول أبي حنيفة وفيقول أبي يوسف تصح التسمية في الكل وعليه في الحرقيمة الحرلو كان عبداوفي الشاة قيمة الشاة لوكانت ذكية وفي الخرمثل ذلك الدن من خلوسط ومحمد فرق فوافق الامام في الحروالميتة وأبا يوسف في الجر والتحقيق انه لاخلاف بينهم وان المعتبر المشار اليهان كان المسمى من جنسه وان كان من خلاف جنسه فالمسمى قال المصنف في الكافي ان هـنه المسائل مبنية على أصل وهوان الاشارة والتسمية اذا اجتمعتا والمشار اليه من خلاف جنس المسمى فالعبرة للتسمية لانهاتعرف الماهية والاشارة تعرف الصورة فكان اعتبار التسمية أولى لان المعانى أحق بالاعتبار وانكان المشار اليهمن جنس المسمى الاانها اختلفا وصفافا لعبرة للرشارة والشأن فىالتخريج على هذا الاصل فأبو يوسف يقول الحرمع العبد والخلمع الخرجنسان مختلفان في حق الصداق لان أحدهمامال متقوم يصلح صداقا والآخر لافالحكم حينثذ للسمى وكأن الاشارة تبين وصفه ومحمد يقول العبد مع الحرجنس واحداد معنى الذات لايفترق وأما الخل مع الخر فنسان وأبوحنيفة يقوللاتأخذالذانان حكم الجنسين الابتبدل الصورة والمعنى لان كل موجودمن الحوادثموجوديهما وصورة الخل والخروالحر والعبدواحدة فاتحدالجنس فالعبرة للإشارة والمشار اليه غيبرصالح فوج مهر المثل اه وارتضاه في فتج القديروقال وغاية الأمرأن يكون مسمى الخرخلاوا لحر عبد انجوزا وذلك لا يمنع تعلق الحكم بالمراد كمالوقال لامرأ نه هذه الكابة طالق ولعبده هذا الحيارح تطلق ويعتق فظهرأن لااختلاف بينهم في الاصل بل في اختلاف الجنس واتحاده فلزم ان ماذ كره في بعض شروح الفقه من ان الجنس عندالفقهاءالمقول على كشربن مختلفين بالاحكام أعاهو على قول أبي بوسف وعند مجد المختلفين بالمقاصد وعلى قول أفي حنيفة هوالمقول على متحدى الصورة والمعنى ثم لا يخفي ان اللائق كون الجواب على قول أبي بوسف وجوب القيمة أوعبدوسط لان الغاء الاشارة واعتبار المسمى بوجب كون الحاصل انه تزوجهاعلى عبد وحكمه ماقلنا اه وفى الاسراران أبايوسف ومجدا اعتبرا المعني وأبوحنيفة اعتبر الصورةوآ لالأمراليان الذات الواحدة تلحق بجنسين اذا اختافت صورة ومعنى والذاتان قديلحقان بجنس واحداذاا تفقاصورة ومعني فلاينسب غيران الى واحدالا باتحادالصورة والمعني ولاالواحدالي الغيرين الاباختلاف الصورة والمعنى وكالامنافى ذات واحدة لان الوصفين اللذين اختلفا فيهما يتعاقبان على ذات واحدة على مابيناه ولاينسب الواحد الى غيرين مختلفين الاباختلاف الصورة والمعنى ولم توجد اختلاف الصورة اه وقوله فى فتخ القدير ان اللائق الى آخره ممنوع لان أبايوسف ما ألغى الاشارة بالكلية وانماأاغاهامن وجه دون وجه كاذكره الزيلمي والدلسل علمه مافى الاسرار اله فى العسد المطلق اذاأتي به الماتجير على القبول كالوأناها بالقيمة وفي هذه المسئلة لوأتاها بعبد وسط لاتحبر عند أَبِي بُوسِفُ اهُ وَفِي البِـدائعِ مَا يَقْتَضَى انْ هُـذُهُ النَّسَمِيةُ لا تَـكُونُ مِنْ قَبِيلِ الجاز فالهقال وحقيقة الفقه لأبى حنيفة ان هذا حرسمي عبدا وتسمية الحرعبداباطل لانه كذب فالتحقت التسمية بالعدم و بقيت الاشارة والمشار اليه لا يصلح مهرااه وذكر في فتح القديرا يضامن البيوع ان الجنس عند الفقهاء ليس الاالمقول على كثيرين لا يتفاوت الغرض منها فأحشا فالجنسان ما يتفاوت منها فاحشامون غير

(قوله وفى البدائع ما يقتضى الخ) رد على قول الفتح وغاية الامر الخ (قـوله وذكر فى فقح القدير أيضا من البيوع الخ) رد لكلامه بكلامه

(قوله ركانهلاذ كرناه) أى من الله يخرج عن المالمة بالكاية قال في النهر أقول في أشربة الوافي يصح بيع غيرا الحر من الاشربة الحرمة وضمن متلفه فالطلا وهو العصيران طبخ فدهب أقلمن ثلثه ايس بقيد اذالسكر وهوالنيء من ماء الرطب ونقيع الزبيب ان اشته وغلى كذلك واذا عرف هـذا فالمثلث العنى بالاولى لانه علشربه عندالاماملاعلى قول مجد (قولهفاذا هـو قوهي) نسبةالىقوهستان بالضم قال في القاموس كورةوموضع بين نيسابور وهراة وقصبتها وبالدبكرمان ومنه ثوب قوهى لما ينسج بهاأوكل ثوبأشبهه وان لم بكن من قوهستان (قوله وتصح التسمية في الآخرين) وهمامااذا كانا حلالين أوالمشار اليه حلالا ففى الاول منهما لهامثل ذلك المسمى لو مثليا أو قمتهو فى الثاني لها المشار اليه

اعتمار للذات اه وقال فى باب الرباان اختلاف الجنس بعرف باختلاف الأسم والمقصود فالحنطة جنس والشعبرجنس آخ وأمااعتراضه على مافى بعض الشروح ففيه نظراً يضافى بحث الخاص فانهم جعاوا انسانامن قبيل خصوص الجنس لانه مقول على كثيرين مختلفين بالاحكام كالذكروالانثى وجعاوارجلا من قبيل خصوص النوع وانه المقول على كثير بن متفقين في الاحكام فاورد عليه الحروالعبد والعاقل والمجنون فانهم داخلون تحترجل وأحكامهم مختلفة فاجابوابان اختلاف الاحكام بالعرض لابالاصالة بخلاف الذكروالانثى فان اختلاف أحكامهما بالاصالة فقوله ان الحروالعبد جنس واحدمعناه انهما داخلان تحتشئ واحدوهور جلوكذا الخلوا لخردا خلان تحت ماءالعصير فرجل بالنسبة الى الحر والعبد جنس طماوان كان نوعالا نسان والحره ثلانوع بالنسبة الى زيدوعمر و مثلا وقول أبي يوسف ان الحروالعبد جنسان اليس معناه الجنس الصطاح عليمه وانماأبو يوسف نظر الى ان لفظ ح تحته أشيخاص هي زيدوعرو وبكروغيرها ولفظ عبدكذلك فعلهما جنسين بهذا الاعتبار والحاصلان أباحنيفة حكم باتحاد الجنس فيهما نظر الى دخو لهماتحت شئ وهورجل وأبو يوسف حكم بالاختلاف نظرا الى ان كالامنهمامقول على أشخاص كثيرة فليريدوا الجنس المصطلح عليه لام موارادوه لم يصح كلامهم لان كالامن الحر والعبدليساجنساوا عاهونوع النوع وهورجل وأماقوله ان اللائق على قول أبي بوسف الى آخره فهوما نقله القدوري عن أبي يوسف كهاذ كره في الذخيرة فتجده موافقا لاحدي الروايتين عنه اماعلى رواية الاصل فأجاب عنه الزيلمي بقوله وانمالم تجب قيمة عبد وسط لاعتباره الاشارة من وجه اه وقيد المصنف بكون المشار اليه والانه لوكان تزوجها على هذا العبد فاذاهومد براومكانب أوأم ولدوالمرأة تعلم بحال العبدأ ولم تعلم كان طاقيمة العبد كذاف الخانية مع ان المشار اليه لا يصلح مهرا لكن لمالم يخرج عن المالية بالكلية صحت التسمية واعتبر المسمى وفيها أيضالوسمى خلا وأشارالي طلا فالهامثل الدنمن الخلوكانه لماذكرناه والطلا المثلث كمافي المفرب وقيد بكون المسميي حلالا والمشار اليه ح امااذلوكان على عكسه كمااذا نزوجهاعلى هذا الحرفاذا هوعبد فان لهاالعبد المشاراليه في الاصح كمافى المجمع والخانية والبدائع لانهعند اتحاد الجنس العبرة للشاراليه وهومال متقوم ومحمدأ وجبمهر المثل لانهصار كالهازل بالتسمية وقيد بكون المشار اليه حرامالانهمالوكانا حلالين وهما مختافان كااذا تزوجها على هـ ندا الدن من الخل فاذاهو زيت قال فى الذخيرة ان هـ امثل ذلك الدن خـ لا لانهاأ موال بخلاف ماتقدم ولوتزوجهاعلى هندا العبد فاذاهى جارية أوعلى هذا الثوب المروى فاذاهو قوهى فانعليه عبدابقيمة الجاربة وثوبامرويا بقيمة القوهي لماذ كرناه اه وفي الخانية اذا كانا حلالين فلهامثل ذلك المسم وهو يقتضى وجوب عبد وسط أوقيمته ولاينظر الى قيمة الجارية فصار الحاصل ان القسمة وباعبة لانهما اماان يكوناح امين أوحلالين أوأحدهما حواما والآخ حللا فيحسمهر المثلفها أذا كاما وامين أوالمشار اليه واما وتصح التسمية فى الآخرين ومسئلة ما ذا كانا وامين مذكورة فى الخانية أيضا وفيها أيضالو تزوجها على هذا الزق السمن فاذالا شئ فيه كان لهامثل ذلك الزق سمنا ان كان يساوى عشرة وان تزوجها على مافى الزق من السمن فأذا لاشئ فيــه كان لهــامهر الثيل وكذالوكان في الزقشي آخو خلاف الجنس ولوقال تزوجتك على الشاة التي في هذا البيت فاذا فى البيت خنز يرأ وليس فيه منى كان لهاشاة وسط وتبطل الاشارة اه وكأن الفرق بين مسئلتي الزقان في المسبِئلة الاولى لم يجعل المسمى مافيه وانماجعله قدرما علا الظرف المشار اليه وفي الثانية جعلالسمى السمن الذى هو فيه وايس فيهشئ فصاركانه لم يسمشيأ فوجب مهر المثل وأمامسئلة الشاةالتي في هاندا البيت فليست من قبيل مااجتمع فيه الاشارة والتسمية وانما حاصلها انهسمي شاة

ووصفها بوصف وهوكونهافى بيت خاص فاذالم توجدفى البيت بطل الوصف وبقى الموصوف وهومطلق الشاة فوجب شاة وسط أؤنقول اجتمع الاشارة والتسمية والجنس مختلف لتبدل الصورة والمعنى فيتعلق العقدبالمسمى وهومال وفى البدائع لوتزوجها على هذا الدن الخر وقيمة الظرف عشرة دراهم فصاعداففيه روايتان عن مجدفى رواية لهاالدن لاغير لان المسمى شياتن الخروا لظرف فليغو تسمية الخروبق الظرف كمالوتزوجها علىخلوخر فلها لخالاغيير وفىرواية لهامهرالمشال لان الظرف لايقصدبالعقدعادة فاذابطات فىالمقصود بطلت فىالتبع اه وأشار المصنف بوجوب مهر المثل عينا الى ان المشار اليه لوكان حواح بيافاسترق وملكه هذا الزوج فانه لايلزمه تسليمه ونقل فى الاسرارانه متفق عليه وكذلك الخربعينهالوتخالت لم يجب تسليمهاوا فماعليه تسليم مثلها خلافي قو لهما لان المشار اليهلم يكن مالاحين سمى ففسدت التسمية في حق ماليس عال فلايستحق تسليمه بالتسمية تبعالو صفه اه (قوله واذا أمهر عبدين وأحدهم احرفهرها العبد) يعنى عندأ بى حنيفة اذاساوى عشرة دراهم والاكلالم العشرة لانهمسمى ووجوب المسمى وانقل يمنع وجوب مهرالمثل وقالأبو يوسف لها العبد وقيمة الحرلوكان عبدا لانه أطمعها سلامة العبدين وعجزعن تسليم أحدهم افتجب قيمته وقال محمدوهو روايةعن أبىحنيفة لهاالعبدالباقى وتمام مهرمثاها انكان مهرمثلهاأ كثرمن ألعبد لانهما لوكاناح ين يجب تمام مهرالمثل عنده فاذا كان أحدهم اعبدا يجب العبدوتمام مهرالمثل والاختلاف هنافرع على قولهم السابق والفرق لابى حنيفة بين هذا وبين مااذاسمي له أوشرط معهمنفعة ولم يوف حيث يجبمهر المثل لانهاانمارضيت بالمسمى على تقدير حصول المنفعة فعندع دم الوفاء بهالم تكن راضية بالمسمى أصلاوأ ماهنافقدرضيت بكل واحدمن العبدين ثملاظهر أحدهم احوالم بجبمهر المثل لان وجوب المسمى فى أحدهم الوجو درضاها فيه منع ذلك كذا في غاية البيان وقد يقال انها انمارضيت بكل واحد على انه بعض المهر لا كاه فاذاظهر انه كل المهرلم تكن راضية به فينبغي وجوبمهر المثل وقديجاب عنمه كافي فتح القدير بإنهاهنا مقصرة في الفحص عن حال المسميين فانه عما يعلم بالفحص بخلاف تلك المسائل لان عدم الاخراج وطلاق الضرة انمايعلم بعد ذلك فكانت هناملتزمة للضررمهني السوءظنها وأراد المصنف بالعبدين الشيئين الحلالين وأراد بالحران يكون أحدهم احراما فدخل فيهمااذا تزوجها على هذا العبدوه فدا البيت فاذا العبدح أوعلى مذبوحتين فاذا أحدهم اميتة كمانى شرح الطحاوي وفيدبان يكون أحدهم احوا اذلواستحق أحدهما فلهاالباقي وقيمة المستحق ولواستحقا جيعافلهاقيمتهما وهذابالاجاع كذافي شرح الطحاوى بخلاف مااذا استحق نصف الدارالمهورة فان لهاالخداران شاءتأخذت الداقي ونصف القمة وان شاءتأ خذتكل القيمة فاذاطاقهاقبل الدخول بهافليس لهاالاالنصفالباقىولونزوجامرأةعلىأ بيهاعتني فاناستحقالاب ثمملكهالزوجقبل القضاء بالقيمة لهالم يكن لهاالا الابولوملكه الزوج بعد القضاء بالقيمة لها فليس لهاان تأخذ الاب لبطلان حقهامن العين الحالقيمة بالقضاء واذاملكه الزوج فى الفصل الاول لا تملكه المرأة الابالقضاء أو بتسايمالزوجاليها ويجوزتصرفالزوجفيــه قبلالقضاءللمرأةأوالتسليماليها كمذافيالظهيرية وللاحترازعما اذاوجدت المسمى أزيدأ وأنقص قال فى الظهيرية والمحيط لوتزوجها على هذه الاثواب العشرة فاذاهى أحداعشر قال محديه طيهاعشرة منهاأ يتهاشاء وقال أبوحنيفة انكان مهر مثلهامثل أجودالعشرةأوزيادةفلهاأجودالعشرةوهوالاصحوعايهالفتوى ولووجدت الثياب تسعةقال مجداها تسعة وتمام مهرمثلهاان كانأ كثرمن قيمة التسعة وقال أبوحنيفة لهاالتسعة لاغيروهو بمزلة مالوتزوج امرأة على هذين العبدين فاذا أحدهما حولوتزوجها على هذه الانواب العشرة الهروية فاذاهي تسعة

وأذاأمهر عبدين وأحدهما

(قولهوالاختلاف هنافرع على قولهم السابق) قال في النهر فعند الامام تسمية العبد عندالاشارةاليالحر لغوفصاركانه تزوجهاعلي عبد فقط واعتبرها الثاني واذاسمي عبدين وعزعن تسايم أحدهما وجبت قيمته ومحمد يقولكما قال الامام الكنهالم ترض بتمليك بضعها بعبد واحد فوجب مهر المثل دفعاللضروعنها (قوله وقد بجاب عنه كافي فتحالن قد ذكر في الفتح هـ ندا الجـواب أولا ثم رده في توجيــه الاقوال ورجح قولأبي يوسف فقالالاوجه قول أبى يوسف وكونها مقصرة بذلك ممنوع اذ العادة مانعة من التردد في ان المسمى ح أوعبد

وفى النكاح الفاسد انما يجب مهر المثل

(قوله وفيه مسامحة لفساد الخلوة) أى فدالا يقال ان الخلوة فى النكاح الفاسد صحيحة والظاهران المراد الخلوة الخالية عماعنهها أويفسدهامن وجودثالث أوصوم أوصلاة أوحيض ونحدوه بماسوى فساد النكاح لظهورانه غيرمراد وهـ نداوجه المسامحة (قوله فاعتقهاقبل الدخول كذافي النسخ بضمير المذكر في أعتقها العائد الى الزوج وكذلك فما بعده وهوالذي رأيته في الظهيرية ومنتخبهالاحيني والخانية والمعراج والتتارخانية معــزيا الى الظهـيرية والظاهدرانه فاعتقتها فى الموضعين بضمير المؤنث العائد الى المرأة تامل ع رأيت في الجوهرة قبل نكاح الرقيق تزوج امرأة على عبد بعينه نكاما فاسدا ودفعه الهافاعتقته قبل الدخول فالعتق باطل وانأعتقته بعدالدخول فالعتق جائز اه بتأنيث ضمير الفاعل في الموضعين وقدعزا المسئلة معفروع أخرالى الفتاوى الكبرى فلتراجع أيضا

فلهاتسعة وثوب آخرهر وى وسط بالاجماع والفرق ان فى الاولى ذكر النياب مطلقة والتوب المطلق عما لايجب مهرا اذالم يكن مشارا اليه والثوب العاشرلم يكن مشارااليه فلايجب وفي الثانية ذكر الثياب موصوفة بكونهاهروية والثوب الهروى يصلح مهراوان لميكن معينا اه وقد بسطه فى فتح القدير (قوله وفى النكاح الفاسد أيما يجب مهر الثل بالوط ع) لان المهر فيه لا يجب بمجر د العقد لفساده وانما بجب باستيفاء منافع البضع وكذابعد الخلوة لان الخلوة فيه لايثبت بها التمكن فهي غيرصيح كالخلوة بالحائض فلاتقام مقام الوطء وهذامه في قول المشايخ الخلوة الصعديدة في النكاح الفاسد كالخلوة الفاسيدة في النكاح الصحيح كذافي الجوهرة وفيه مسامحة لفساد الخلوة والمراد بالنكاح الفاسيد النكاح الذي لمتجتمع شرائطه كتزوج الاختين معا والنكاح بغيرشه هودونكاح الاخت في عدة الاختوا كاح المعتدة والخامسة في عدة الرابعة والامة على الخرة ويجب على القاضي التفريق بينههما كيلايلزم ارتكاب المحظور اغترارا بصورة العقدكما فيغاية البيان وذكرفي المحيط من باب نكاح الكافر ولوتزوج ذىمسلمة فرق بينهـ حالانه وقع فاسدا آه فظاهره انهمالا يحدان وان النسب يثبت فيــه والعدةان دخلهما وانماوجب المهرفي الفاسد بالوطء عملا بجديث السنن أيماا مرأة نكحت بغيراذن وايها فذكاحها باطل ثلاث مرات فان دخل بهافلها المهر بمااستحلمن فرجها فصارأ صلاللهرفي كل نكاح فاسد بعد جلناله على الصغيرة والامة كماقدمناه وفي الظهير يقباع جارية بيعافاسدا وقبضها المشترى تم تزوجها البائع لم يجزَ اه ولو وطمها الظاهران لامهر عليه فان المشترى لووطئ الجارية المبيعة فاسدا يجب المهرعليه فيأصح الروايتين كافي الظهيرية وأشار عهرالمثل الي ان المسمى فيه ليس بمعتبر من كل وجه والداقال في الظهيرية ولوتزو ج أممأة على خادم بعينها نكاحافاسدا ودفع الخادم اليهافاعتقها قبل الدخول فالعتق باطل وان أعتقهابعدالدخول فالعتق جائز اه وهكذافي الخانية وظاهره انهلولم يدفعها اليهافالعتق باطل مطلقا وهوالظاهر لانه بالدفع تعين الهرالمثل في المدفوع وحكم الدخول في النكاح الموقوف كالدخول في الفاسد فيسقط الحدويثبت النسب و يجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل ومافي الاختيارمن كتاب العدة انه لاتجب العدة في النكاح الموقوف قبل الأجازة لان النسب لايشبت فيمه غيرصحيح لماذكرنإه وذكره الشارح الزياجي في شرح قوله ويثيت النسب والعدة وأفاد المصنف باطلاقه انه لا يجب بالجاع فيه ولو تكرر الامهر واحد ولايتكر رالمهر بتكر رااوط والاصل فيه ان الوطء متى حصل عقيب شبرة الملك مر أرالم يجب الامهر واحد لان الوطء الثاني صادف ملكه كالوطء فى النكاح الفاسد وكمالو وطئ جارية ابنها وجارية مكاتبه أو وطئ منكوحته ثم بان انه حلف بطلاقها أو وطئ جارية تم استحقت ومتى حصل الوطء عقيب شبهة الاستباد مرارا فانه بجب بكل وطء مهر على حدة لان كل وطء صادف ملك الغير كوطء الابن جارية أبيه أوأمه أوجارية امرأته مرارا وقدادعي الشبهة فعليه لكل وطءمهر ومنه وطء الجارية المشتركة مرار افعليه بكل وطء نصف مهر ولووطئ مكانبة بينه و بين غيره فعليه في نصفه نصف مهر واحدوعليه في نصف شريكه بكل وطء نصف مهر وذلك كله للكانبة الكلفي الظهيرية وفي الخلاصة أو وطئ المعتدة عن طلاق ثلاث وادعى الشبهة يلزمهمهر واحدأم بكل وطء مهرقيل انكانت الطلقات الثلاث جلة فظن انهالم تقع فهو ظن في موضعه فيلزمه مهر واحدوان ظن انهاتقع لكن ظن ان وطأها حلال فهوظن في غير موضعه فيلزمه بكل وطءمهر اه وأطلقه فشمل البالغ والصبى اكن فى الظهير ية والحيط عن محد دى جامع امر أة بشهة الكاح فلامهر عليهقال فى المحيط لان الولى لا على النكاح الفاسد فى حقه ولا الاذن له فيه فسه قط اعتبار قوله فصار كانه وطء فى حق نفسه من غيرشبهة عقد وتجب العدة عليها لان فعلها جائز فى حق نفسها وذ كرقبله (قوله و ينبغى أن يلزمه المهرفى الحالين) قال فى النهر فيه نظراذ الضمان فيما اذا كانت بكراضمان اتلاف وكذا اذا تدافعت جارية مع أخرى فارالت بكارتها وجب، هرالمثل كاقدمناه عن جامع الفصولين ولا اتلاف فيما اذا كانت ثيبا واذا كان على ماروى هشام يعنى فى المسئلة التى قبلها مع شهمة العقد لامهر فع عدمه أولى الا انه ينبغى ان تقيد رواية هشام بغير البكر كالايخنى (قوله بان مس امها بشهوة فتروجها ثم تركها) قال الرملي أى تزوج البنت التى مس أمها بشهوة فرمت البنت لمسه أمها بشهوة ثم تركها لحرمتها عليه بذلك و تزوج المسوسة التى حرمت بنتها عليه بنتها فاسد لحرمتها بذلك وأصله ان الذكاح الفاسد لا يوجب حرمة المصاهرة اذلاح و مقله قبل الدخول كاقدمه فى شرح قوله وأمواله وينبغى أن يستذى منه الحن وجه الاستثناء ان ما فى الخانية

لوجامع مجنون أوصى امرأة نائمة ان كانت ثيبا فلامهر عليه وان كانت بكراوا فتضها فعليه المهراه وينبغى أن يلزمه المهر في الحالين حيث كانت ناعمة لانهمؤاخيذ بافعاله ولايسقط حقها الابالغكين ولم يوجد اه وأرادبالوطء الجاع فىالقبل لانهلو وطها فىالدبر فى النكاح الفاسد لا يلزمه شئ من المهر لانهايس عحل النسل كافى الخلاصة والقنية فلايجب بالمس والتقبيل بشهوة شئ بالاولى كاصرحوابه أيضا وأفاد بالتقييد بالوطء أن النكاح الفاسد لاحكم له قبل الدخول حتى لوتزوج امرأة نكاحافاسدا بانمس أمهابشهوة فتزوجها ثمتركهالهأن يتزوج الامكدافي الخلاصة وفي البزاز ية والخلع في النكاح الفاسدلا يسقط المهرلانه ليس بخلع اه ومفهومه انه لا يجب البدل عليه الوشرط بالاولى واذا ادعت فساده وهوصحته فالقولله وعلى عكسه فرق بينهما وعليهاالعدة ولهانصف المهران لم يدخل والكل ان دخل كذافى الخانية وينبغى أن يستثنى منه ماذ كردالحا كم الشهيد فى الكافى من انه لوادعى أحدهماان النكاح كان في صغره فالقول قوله ولانكاح بينهم اولامهر لها ان لم يكن دخل بهاقبل الادراك وفى فتح القدير لايصير محصنا بهذا الدخول وأجعت الامة انه لايكون محصنافي العقد الصحيح الابالدخول وفى الخلاصة التصرفات الفاسدة عشرة النكاح الفاسد وقد عامت حكمه الثاني البيع الفاسدمضمون فيهالمبيع الثالث الاجارة الفاسدة والواجب أجرالان والعين أمانة في يدالمستأجر الرابع الرهن الفاسد وهورهن المشاع وللراهن نقضه ولوهلك في يدالمرتهن هلك أمامة عندالكرخي وفي الجامع الكبيرمايدل على انه كالرهن الجائز الخامس الصلح الفاسدلكل نقضه السادس القرض الفاسد وهو بالحيوان أوما كانمتفاونا ومع هذالواستقرض وباع صح البيع السابع الهبة الفاسدة وانها مضمونة بالقيمة يوم القبض ولاتفيد الملك الثامن المضار بةالفاسدة والمال أمانة في يدالمضارب التاسع الكتابة الفاسدة والواجب فيهاالا كثرمن المسمى ومن القيمة والعاشر المزارعة الفاسدة والخارجمنها لصاحب البذروعليه مثل أجرة العامل ان كانت الارض لرب البذرويطيب لهوان كان البذرمن العامل فعليه أجرة مثل الارض والخارجله اه (قوله ولم يزدعلي المسمى) أى لم يزدمهر المثل على المسمى لانهالم تسم الزيادة فكانتراضية للحط مسقطة حقهافى الزيادة الى عامه حيث لم تسم عامه لالاجل ان التسمية صحيحة من وجه لان الحق انها فاسدة من كل وجه لوقوعها في عقد فاسد و لهذا الوكان مهر المثل أقلمن المسمى وجبمهر المتل فقط وفى الظهيرية ولوز وج أحد الموليين أمته ودخل بهاالزوج فللأخر النقض فان نقض فله نصف مهرالمثل وللمزوج الاقل من نصف مهرالمثل ومن نصف المسمى اه فعلى هذا يعطى هـ ذا العقد حكم الفاسد بالنسبة الى المزوج وحكم العدم بالنسبة الى غيره

يؤل الى جعدل القول للزوج مطلقا سواء ادى للزوج مطلقا سواء ادى ماذ كره الحاكم لجعد القول المن يدعى الفساد القول المن يدعى الفساد مطلقا أياماكان وانظر ماوجه الفساد فى مسئلة الحاءة أوالغبن الفاحش فى المهر يعنى وكان العاقد غرالاب والجدكذا فى حواشى مسكان أو باعتبار حواشى مسكان أو باعتبار

ولميزدعلىالمسمى

عدم الولى وعلى المسئلة فى البزازية عن المحيط بقوله لاختلافها فى وجود العقد وحيد ثانة فالمناف الخانية فى دعوى الضحة فلم تدخل في عوى الصحة فلم تدخل الخيرة اذا اختلفا فى صحة العقد وفساده فالقول قول الطاهر له واذا اختلفا فى الطاهر له واذا اختلفا فى

أصل وجود العقد فالقول قول من يذكر الوجود م قال في تعليل الثانية لان الضرروالنفع وعبارة الصي في مثل هذا التصرف ملحقة النكاح في حالة الصغر قبل الجازة الولى ليس بذكاح معنى لان النكاح تردد بين الضرروالنفع وعبارة الصي في مثل هذا التصرف ملحقة بالعدم (قوله وفي الخلاصة التصرفات الفاسدة الصدقة والخلع بالعدم (قوله وفي الخلاصة التصرفات الفاسدة الصدقة والشركة والسركة والسركة والموالين انها كالهبة الفاسدة مضمونة والشركة والسركة والوكلة والوقف والاقالة والصرف والوصية والقسمة أما الصدقة فني جامع الفصولين انها كالهبة الفاسدة مضمونة بالقبض وأما الخلع في حمد انه اذا بطل العوض في موقع بائذ اوذلك كالخلع على خرأ وحدنزير أوميتة وأما الشركة فهي المفقود منها شرطها مثل أن يجمل الربح فيها على قدر المال كافي المجمع ولاضمان عليه الوهلك المال في يده كافي جامع الفصولين وأما السلم وهوم افقد منه شرطمن شرائط الصحة في كرأس المال فيه كالمخصوب فيصح فيه أن يأخذ ما بداله يدا بيدكذ افي الفصول وأما الكفالة كاذا جهل المكفول عنه مثلا

كقوله مابايعت أحدافه لى فكمها عدم الوجوب عليه ويرجع بما أداه حيث كان الضمان فاسدا كذافي الفصول أيضا وأما الوكالة والوقف والوسية فالطاهر انهم لم يفرقوا بين فاسدها وباطلها وصرحوا بأن الاقالة كالذكاح لا يبطلها الشرط الفاسد وقد عرف انه لا فرق بين فاسده وباطله وقالوالو وقعت الاقالة بعد القبض بعد ماولدت الجارية فهي باطلة اله كلام النهر ولم يتكلم على القسمة الفاسدة كالقسمة على شرط هبة أوصدقة أو بيع من المقسوم أوغيره وفي متن التنوير المقبوض بالقسمة الفاسدة يشبت الملك فيه و يفيد التصرف كالمقبوض بالشراء الفاسدة يشبت الملك فيه و يفيد التصرف كالمقبوض بالشراء الفاسدة يشبت الملك فيه

جـلة مامن العقود فاسـد * عشرون صرحوا بهاوواحد البيع والنـكاح والمضاربه * اجارة والرهن والمـكاتبه صلح وقرض هبة من ارعه * عـدتها نظما لحفظ نافعـه صـدقة شركة وخلع * وكالة بسـلم فاستمعوا وصية والصرف والاقاله * وقسمة والوقف والكفاله

عقوداً تتاحدى وعشر من قد ترى ﴿ فواسد فاحفظها تكن ذاجلاله مضار بة بيع نكاح اجارة ﴿ مكاتبة رهن وصلح كفاله كذاهبة قرض وخلع وصية ﴿ ١٧١) كذاصد قات والتمام الوكله

(قوله وظاهر كالامهمالخ)
لينظر كيف يكون مهر
مثلها المعتبر بقوم أبيها
كاسياً تى أقل من عشرة
دراهم مع ان العشرة أقل
الواجب فى المهر (قول
المصنف ويثبت النسب
والعدة) قال الرملى سياً تى

ويثبتالنسب

فى الحدود فى شرح قوله و عجرم نكحها ماهو و عجرم نكحها ماهو صريح فى ان نكاح الحارم لا يثبت النسب ولا العدة وهومن النكاح الفاسد في كون هذا مستثنى لكن قدم فى المقولة السابقة ان المراد من الفاسد ان المراد من الفاسد

وأشارالىان المسمى معلوم ولذالا يزادعليه فلوكان المسمى مجهو لاوجب مهر المثل بالغاما باغ اتفاقا كااذالم يكن فيه تسمية أصلا وظاهر كالامهم ان مهرالمثل لوكان أقل من العشرة فليس لها الامهر المثل بخلاف النكاح الصحيح اذاوجب فيه مهرالمثل فانه لاينقص عن عشرة وفى الخانية لوتزوج محرمه لاحدعليه فىقول أبى حنيفة وعليه مهر مثلها بالغا ما بلغ اه فانكان النكاح باطلافظاهر وانكان فاسدا فهيى مستثناة وقدنقل الاختلاف فيجامع النصواين فقيل باطل عنده وسقوط الحد اشبهة الاشتباه وقيل فاسدوسقوطه لشبهة العقد اه ولم يذكر للاختلاف نمرة (قوله ويثبت النسب) أى نسب المولود في النكاح الفاسد لان النسب بما يحتاط في اثباته احياء للولد في ترتب على الثابت من وجه أطلقه فأفادانه يثبت بغيردعوة كمافى القنية وتعتبرمه ة النسب وهي ستة أشهر من وقت الدخول عند مجمد وعليه الفتوى لان النكاح الفاسدليس بداع اليه والاقامة باعتباره كذافي الحداية وعندأني حنيفة وأبي يوسف ابتمداء المدة من وقت العقد قياساعلي الصحيح والمشايخ أفتوا بقول مجمالبعدقو لهمالعدم صحة القياس المذكوروفائدة الاختلاف تظهرفهااذا أتتبولد لستة أشهر من وقت العقد ولاقل منهامن وقت الدخول فأنه لايثبت نسبه على المفتى به فتقدير مدة النسب بالمدة المذكورة انماهوللاحترازعن الاقل لاعما زادعن أكثر مدة الحل لانهالوجاءت بالولدلاكثر من سنتين من وقت العقد أوالدخول ولم يفارقها فانه يثبت نسبه اتفاقا و بهذا اندفع ما في التبيين من انه لايمكن اعتبار وقت العقد فقط لماذ كرنامن ان اعتبار وقت العقد أوالدخول انماهولنني الاقل فقط واندفع مافى الغاية من قياس النسب على العدة وأن الاحوط أن يكون ابتداء مدة النسب من وقت التفريق كالعدة لماعلمت من المسئلة التي يشبت فيهاالنسب قبل التفريق فكيف يعتبربه

النكاح الذكام تجتمع شرائطه كتر قرح الأختين معالى آخر ماذكره فلعل هذا من النكاح الباطل فلم يدخل فى كلامه وقدراً يناكثيراً فى كلامهم ما يوجب الفرق بين الفاسد والباطل فنى البزازية نكاح المحارم فاسداً مباطل قيل باطل وسقوط الحد بشبهة الاشتباه وقيل فاسه وسقوط الحد بشبهة العقد اله وفى فتح القدير قبل التكام على نكاح المحام ورته قوله فالنكاح باطل قرائله المسدفيا تقدم ولافرق بينهما فى الذكاح بخلاف البيع ه أقول والذي ظهرلى ان المراد بالباطل فى كلام البرازية فى قوله نكاح المحارم فاسداً مباطل الح الذي وجوده كعدمه لاان الذكاح ينقسم الى باطل وفاسد تأمل اه كلام الرملي قلت والصحيح ان سقوط الحدلشبهة العقد كانص عليه فى حدود المعراج لأنهم مذكر وافى الحدود فى مبنى الخلاف بين الامام وصاحبيه حيث يحد عند هما لاعنده ان العقد هل يوجب شبهة أولا ومداره انه هل وردع لى الحدود في مبنى الخلاف بين الامام وصاحبيه حيث يحد عند هما لاعنده ان العقد هل يوجب شبهة أولا ومداره انه هل وردع لى الوحد بين الامام وصاحبي ورده المام وردع لى المحتل والم المحتل والمحتل والمحتل

(قوله والدفع بهما فى فتح القدير) قال فى النه أقول اعتبار ابتداء المدة من وقت النكاح أوالدخول معناه نفى الاقل حتى لوجاء تبه لاقل من ستة من هذا الابتداء لايثبت نسبه واعتبارها من وقت التفريق معناه انها لوجاء تبه لا كثر من سنتين من وقت التفريق لايثبت النسب فهى للا كثر لاللاقل فلا يردماذ كرفتد براه ومثله فى الرمن (قوله ولواختلفا فى الدخول فالقول له فلا يثبت شئ من هذه الاحكام) قال الرملى وفى التتار خانية اذا تزوجها (١٧٢) نكاحافاسدا أو خلابها وجاد تولدوا نكر الزوج الدخول فعن أبى يوسف

رحمه الله رواتيان في رواية قال يثبت النسب ويجب المهر والعدة وهوقول زفر المهروالعدة وهوقول زفر رحمه الله وان لم يخل المهروالعدة وهوقول زفر الزيام لولد اه ومثله في الزيام الواية الموافقة الموافقة المواية الموافقة الموانة الموافقة الموانة الموافقة الموانة الموافقة الموانة الموانة المعمولة وقال عبارته ويعتبر ابتداؤها من وقت التفريق وقال والعدة

زفر من آخو الوطات واختاره أبوالقاسم الصفار حتى لوحاضت ثلاث حيض من آخوالوطات قبل النفريق فقدا نقضت (قوله هذا الضمير للدخول بهااذ غيرها لاعدة عليها ففي كلامه علم المناح في من التشويش علم الفرو بعيد) قال في النهر من تصفح كلامه حرم بالفرق بينه حاوذ لك التاركة في معنى الطلاق حيا المتاركة في معنى الطلاق

واندفع به مافى فتح القدير من انه يعتبرا بتداؤها من رقت التفريق اذا وقعت فرقة ومالم تقع فن وقت النكاح أوالدخول على الخلاف لانه يردعليه مااذا أتت به بعد التفريق لا كثرمن ستة أشهر من وقت العقدأ والدخول ولاقل منهامن وقت التفريق فأنه يثبت نسبه ومقتضي مافي الفتح خلافه والدليل على ماحققناه انهم جعلوا مدة النسبستة أشهرفي النكاح الصحيح من وقت العقد أيضاوليس هوقطعا الاللاحتراز عن الاقل لاعن الا كثرف مناوالله سبحانه وتعالى أعلم (قوله والعدة) أى وتثبت العدة فيه وجو با بعد الوطء في النكاح الفاسد لاالخاوة كمافي القنية الحاقا للشبهة بالحقيقة في موضع الاحتياط واواختلفا فىالدخول فالقولله فلايتبتشئ من هذه الاحكام كافى الذخيرة ولم يبين المصنف ابتداءها للإختلاف فيه والصحيح انه من وقت التفريق لامن آخر الوطا تلانها تجب باعتبارشبهة النكاح ورفعهابالتفريق كالطلاق فيالنكاح الصحيح ولااحدادعليماني هذه العدةولانفقة لهافيها لانوجو بهاباعتبارالملك الثابت بالنكاح وهومنتف هناوالمرادبالعدة هناعدة الطلاق واماعدة الوفاة فلاتجب عليها من النكاح الفاسدولوكانت هذه المرأة الموطوأة أخت امرأته حرمت عليه احرأته الىانقضاء عدتها كذا فى فتح القدرير وظاهر كالرمهم ان ابتداءها من وقت التفريق قضاء وديانة وفى فتح القديرو يجبأن يكون هذا فى القضاء أمافها بينهاو بين الله تعالى اذاعامت انهاحاضت بعدآ خروطء ثلاثا ينبغي أن يحل لها التزوّج فها بينها وبين الله تعالى على قياس ماقدمنا من نقل العتابي اه ومحله فمااذافرق بينهماامااذاحاضت ثلاث حيض من آخرالوطات ولم يفارقها فليس المالتزقج اتفاقا كمأشار اليه فىغاية البيان وظاهر كالرمالزيلعي يوهم خلافه والتفريق فى النكاح الفاسدامابتفريق القاضي أوبمتاركة الزوج ولايتحقق الطلاق فيالنكاح الفاسدبل هومتاركة فيه ولاتحقق للتاركة الابالقول انكانت مدخولا بهاكقوله تاركتك أوتاركتها أوخليت سبيلك أوخليت سبيلها أوخليتهاواماغيرالمذخول بهافتتحقق المناركة بالقولو بالترك عند بعضهم وهوتركهاعلي قصد انلايعوداليها وعندالبعض لاتكون المتاركة الابالقول فبهما حتى لوتركها ومضى على عدتهاسنون لمريكين لهما أنتنز وجباآخر وانكارالزوج النكاح انكان بحضرتها فهومتاركة والافلا كانكار الوكيل الوكالة واماعلم غيرالمتارك بالمتاركة فنقل فى القنية قولين مصححين الاول انه شرط اصحة المتاركة هوالصحيح حتى لولم يعلمها لاننقضي عدتها ثانيهماان علم المرأة في المتاركة ليس بشرط في الاصح كمافى الصحيح اه وينبغي ترجيح الثانى ولهذا افتصر عليه الزيلمي وظاهر كلامهم ان المتاركة لاتكون من المرأة أصلا كاقيده الزيلمي بالزوج الكن في القنية ان الكل واحدمنهما أن يستبد بفسخه قبل الدخول بالاجاع وبعدالدخول مختلف فيهوف الذخيرة ولكل واحدمن الزوجين فسخ هذاالنكاح بغير محضرمن صاحبه عندبعض المشايخ وعند بعضهمان لم يدخل بهافكذلك وان دخل بهافليس اواحدمنهما حق الفسخ الابمحضرمن صاحبه اه وهكذافى الخلاصة وهذا يدل على ان للرأة فسخه عحضر الزوج انفاقا ولأشكان الفسخ متاركة الاأن بفرق بينهما وهو بعيدوالله سبحانه وتعالى أعلم

فيختص به الزوج وأما الفسخ فرفع العقد فلا يختص به وان كان في معنى المتاركة اهقال الرملي أقول بعد ماصر حواباً نه لا يتحقق ومن الطلاق في النكاح الفاسد كيف يقال بأن في المتاركة التي هي مفاعلة تقتضي الاشتراك معنى الطلاق فيختص به الزوج فالحق ماذكره من عدم الفرق ولذا جزم به ابن غانم المقدسي في شرح الكنز المنظوم ويدل على هذا ماذكره في جامع الفصولين بعدان ذكر في الفصل الثلاثين بالفارسية في الذكاح الفاسد ما معناه قال لهاان ضربتك فأمم ك بيدك فضربها فطلقت نفسها بحكم الامرفان قيل هو متاركة فله وجه

وهوالظاهرولوقيل لافلهوجه فطلاق الفاسد فسخ ومتاركة اه فقوله فطلاق الفاسد متاركة يدل على صحة المتاركة منها والمعنى فيه انه لمالم يصح التعليق لعدم شرطه وهو الملك أوالاضافة الى الملك اعتبر مجرد قوط طلقت نفسى وهو فسخ ومتاركة فصح منها فيظهر به صحة متاركتها كفسخها تامل اهقلت ماعزاد الى الفصولين ذكره فى البزازية هنافى الثالث عشرفى النكاح الفاسدوزاد على ماهنا ونصه جعل أمرها بيدها فى النكاح الفاسدان ضربها بلاجرم فطلقت نفسها بحكم التفويض ان قيل بكون متاركة كالطلاق وهو الظاهر فله وجه وان قيل لافله وجه فى الاول تعليق أيضالان المتاركة فسخ وتعليق الفسخ بالشرط لا يصح ولوقال طاطلتى نفسك وطلقت نفسها يكون متاركة لانه لا تعليق في كون متاركة الفسخ بالضرب اه و به يظهر ان التطليق جاء من قبله لكونه هو الذى (١٧٣) فه ض لها الطلاق في كون متاركة

صادرة منه في الحقيقة الامنهاولوكان الطلاق متاركة منها بدون تفويض في الديدل مانقله على صحة متاركتها فتدبر (قوله ولم أره صريحا) سيذ كر المؤلف في باب العدة الهينبغي أن يقيد بما العدة الان وطء المعتدة الان وطء المعتدة الايوجب الحد اله وأقره عليه في النهر هناك وسيأتي

ومهرمثلهایعتبر بقوماً بیها اذا استو یاسنا وجالاومالا و بلداوعصراوعقلاودینا و بکارة

رده (قوله والظاهراعتباره مطلقا) وكذاقال في النهر واطلاق الكتاب كغيره يرده (قوله فينبغي اعتبارها في حقه أيضا) وافقه على هذا البحث في النهر والرمن (قوله لكافي الخلاصة) ذكرما في النوازية وغرر الافكار وكذا ذكره المقدسي في الرمن م قال وفي

ومن أحكام العقد الفاسد الهلايحد بوطئها قبل التفريق للشبهة ويحداذا وطئها بعدالتفريق كذا فى البدائع وغيره وظاهره انه لافرق فيه بين أن يكون فى العدة أولا ولم أره صريحا (قوله ومهر مثلها يعتبر بقومأ بيهااذا استوياسناوجالا ومالاو بلداوعصرا وعقلاوديناو بكارة) بيان الشَّيئين أحدهما ان الاعتبارلقوم الاب في مهر المثل لقول ابن مسعود رضى الله عنه لها مهر مثل نسائها وهن أقار بالاب ولان الانسان من جنس قوم أبيه وقيمة الشئ اغاتوف بالنظرف قيمة جنسه ولا يعتبر بامها وخالمها اذالم يكونامن قبياتهالما بيناثانيهماانه لابدمن الاستواء في الاوصاف المذكورة لان المهر يختلف باختلاف هذه الاوصاف وكذا يختلف باخت الاف الدار والعصرأى الزمان وقدذ كرالمصنف عمانية أشياء وأراد بالسن الصغرأ والكبروأ طلق في اعتبار الجال والمال وقيل لا يعتبر الجال في بيت الحسب والشرف وانما يعتبرذلك فىأوساط الناس اذالرغبة فيهن للجمال بخلاف بيت الشرف وفى فتح القديروهذا جيد اه والظاهراعتباره مطلقا وأرادبالدين التقوى كهذكره العيني وزادفي التبيين على هذه الثمانية أربعة وهى العلم والأدب وكمال الخلق وأن لا يكون لها ولدوز ادالمشايخ بانه يعتبر حال الزوج أيضا وفسره في فتح القدير بان يكون زوج هذه كازواج أمثالهامن نسائها في المال والحسب وعدمه مااه و ينبغي ان لايختص بهذين الشيئين لان للجمال والبلدوالعصر والعقل والتقوى والسن مدخلامن جهةالزوج أيضا فينبغي اعتبارهافي حقهأيضا لان الشاب يتزوج بأرخص من الشيخ وكذا المتقى بارخص من الفاسق وأشار بقولهمالا الىانااكلام انماهوفي الحرة ولذاقال فيشرح الطحاوى والمجتبي مهرمثل الامة على قدر الرغبة فيهاوعن الاوزاعي ثلث قيمتها ثم اعلم ان اعتبارمهر المثل بماذ كرحكم كل زكاح صحيج لاتسمية فيهأ صلاأ وسمى فيه ماهو مجهول أومالا يحل شرعا كماقه مناتفا صيله وحكم كل نكاح فاســـــ بعدالوطءسمى فيهمهرأولا واماالمواضعالتى يجب فيهاالمهر بسببالوطءبشبهةفأيس المرادبالمهرفيها مهرالمثل المذكور هنالمافى الخلاصة بعدذ كرالمواضع التي يجب فيهاالمهر بالوطءعن شبهة قال والمراد من المهر العقر وتفسير العقر الواجب بالوطء في بعض المواضع ماقال الشيخ نجم الدين سألت القاضي الامام الاسبيجابي عن ذلك بالفتوى فكتب هو العقر انه ينظر بكم تستأج للزنالو كان حلالا يجب ذلك القدروكذانقل عن مشايخنا فى شرب الاصل للامام السرخسى اه وظاهر ه انه لافرق فيه بين الحرة والامةويخالفهمافى المحيط لوزفت اليه غييرامرأته فوطئهالزمه مهومثلها اه الاأن يحمل على العقر المذكورنى الخلاصة توفيقاولمأرحكم مااذاساوت المرأة امرأتين من أفارب أبيهانى جيع الاوصاف المعتبرة

واقعات الناطني ان مهر المثل ما يتزوج به مثلها اه قات و في الفيض لل كركى بعد ذكره حاصل ما في الخلاصة وقال بعض المحققين العقر في الحرائر مهر المثل و في الجوارى اذا كن أبكار اعشر القيمة وان كن ثيبات نصف العشر وقيل في الجوارى ينظر الى مثل اللك الجارية جالا ومولى بكم تتزوج فيعتبر بذلك وهو المختار اه و في الفصل الثاني عشر من التتار خانية في نوع منه في وجوب المهر بلانكاح ذكر ماهنام معزيا الى المحيط عما عقبه بقوله و في الحجة وى عن أبى حنيفة رحم الله قال تفسير العقر هوما يتزوج به مثلها وعليه الفتوى اه فظهر ان في المسئلة خلافا وان المفتى به خلاف ما هذا (قوله و يخالفه ما في الحيط) لم يذكر ما من عن الخانية لوتزوج محرمة لا حد عليه في قول أبى حنيفة وعليه مهر مثلها بالغاما بلغ لان المراده نا الوطء بشبه قبدون نكاح بدليل قوله قبل وحكم كل نكاح فاسد ومسئلة الخانية من ذلك القبيل لا مما نحن فيه و بما قرر نا اندفع ما قبل مخالفه أيضا قول المصنف سابقا ولم يزد على المسمى

(قوله وينبني انكل مهراعتبره القاضى الخ) قال الرملي نصعاماؤنا على ان التفويض اقضاة العهد فسادوالذي يقتضيه نظر الفقيه اعتبار الاقل للتيقن به فلا تشتغل ذمة الزوج بغيره تأمل اه قات ويظهر لى أن ينظر في مهركل من ها تين المرأنين فن وافق مهرها مهر أمناها العقبر اذيكن أن يكون حصل في مهرأ حدهما محاباة من الزوج أوالزوجة تأمل (قوله ويخالفه ما في الحجيط) أجاب عنه في انتهر بان ما في المحلم ينبغي أن يحمل على ما اذار ضيا بذلك والافالزيادة على مهر المثل عندابا بله والنقص عند ابائها الايجوز اه قلت الكن في القهستاني ما يؤيد كلام المؤلف حيث قال وهذا كله اذالم يفرض القاضى في مهر المثل السيئة ولم يتراض الزوجان على شئ منه والافهو المهركافي المشارع اه فقوله ولم يتراض الزوجان ظاهر في ان الحكم ليس بتراضيهما وقد صرح بالمسئلة أيضا الحاكم الشهيد في السكافي الذي جمع كتب محمد في ظاهر الرواية حيث قال بعد بيان مهر المثل فان فرض لها الزوج بعد العقدمه را أو رافعت القاضى ففرض لها مهرا في وسواء وذلك لها ان دخل بها أومات عنها وان طلقها قبل الدخول فا عالها المتعة لان أصل الفريض فالظاهر تكن في العقد اه فقوله أو رافعته (٧٤) ظاهر في عدم تراضيهما فقد بر وأماقول المخيط زاداً ونقص فالظاهر تكن في العقد اه فقوله أو رافعته (٧٤)

معاختلاف مهرهماقلة وكثرة هل بعتبر بالمهر الاقل أوالا كثرو ينبغي انكل مهراعتبره القاضي وحكم بهفانه يصح لقالة التفاوت وفى الخلاصة يعتبر باخواتها وعمانها وبناتهن فان لم يكن لهاأخت ولا عمة فبنت الاخت لابوأم وبنت العم اه وظاهره ان بنت الاخت و بنت العم مؤخران عماذ كره فيتفرع عليهانهلوكان لهاأخت وبنتءم فدساوتهما فىالاوصافالمذ كورةانهلا يعتسبر بنتالعمع وجود الاخت وظاهركلامهم خلافه وفى الخلاصة يشترط أن يكون الخبر بمهر المثل رجلين أور جلاوامرأتين ويشترط لفظ الشهادة فانلم بوجدعلى ذلك شهودعدول فالقول قول الزوج مع يمينه اه وظاهره أنه لايرح القضاء بمهر المثل بدون الشهادة أوالاقرار من الزوج ويخالف مافي المحيط قال فان فرض القاضى أوالزوج بعدالعقد جازلانه يجرى ذلك مجرى التقد برلما وجب بالعقدمن مهر المثل زاد أونقص لان الزيادة على الواجب صحيحة والحط عنهجائز اه وفى الذخيرة أن الاعتبار لهذه الاوصافوقت التزوج وفىالصيرفيةمات فيغربة وخلفز وجتينغر ببتين تدعيان المهر ولابينة لهماقال كممهر مثلهما وليس طمااخوات فىالغرابة قال يحكم بجمالهما بكم ينكح مثلهن فقيل انه يختلف بالبلدان قال ان وجد فى بلد همايسال والافلا يعطى لهماشى (قوله فان لم يوجد فن الاجانب) شامل لمسئلتين احداهمااذالميكن هاأحدمن قوماً بها الثانية اذا كان هاأ قارب منهم لكن لم يوجد فيهم من يماثلها فىالاوصاف المذكورة كلهاأو بعضها وفىكل منهما يعتبرمهرها باجنبية موصوفة بذلك وفي الخلاصة فان لم تكن مثلها في قرابتها ينظر في قبيلة أخرى مثلها أى مثل قبيلة أبيها كذافسر الضمير فىمثلهافى فتيح القدير والاولىأن يرجع الىالمرأة ليكون موافقالما فى المختصرمن الاعتبار بالاجنبيات مطلقاسواء كانتمن قبيلة عائلة لقبيلة أبيهاأولا وعن أبى حنيفة لايعتب بالاجنبيات قالف فتح القدير و يجب حله على مااذا كان لها أقارب والاامتنع القضاء بمهر المثل اه وقد قدمناان القضاء

الزوج و يمكن ارجاعه الى صورة فرض القاضى بان القاضى بان ماحكم عهر المذل الابعد النظر والتأمل في أمثالها فان كان ماحكم بهزائدا في فان كان ماحكم بهزائدا في فان كان ماحكم بهزائدا في فان لم يوجد فن الاجانب فاك زيادة في المهرأ وحطا فيكون الحكم به نافذا في كون الحكم به نافذا أيضا عليهما كما لوحكم في أيضا عليهما كما لوحكم بشهادة الزور تأمل (قوله بيكون أمل (قوله أمل (قوله أمل (غوله أمل (

كلهاأو بعضها) يفيدانه

لايلزم التساوى في جيم

هذه الاشياء المذكورة قال

فى شرح الجمع فان لم يوجد

انهراجع الى صورة فرض

كلهافى قوم أبيه ايعتبر الموجود منها وكذافى البرجندى معللا بان اجتماع هذه الاوصاف في المسارح الزيلمى من قبيلة مثل قبيلة أبيها في المراتين يتعذر كذافى حواشى مسكين (قوله والاولى أن برجع الحالمراة) دفعه فى النهر بقول الشارح الزيلمى من قبيلة مثل قبيلة أبيها قال وهو مقيد لاطلاق الكتاب ومافسر به فى الفتح كلام الخلاصة متعين (قوله قال في فتح القدير و يجبحله) قال الرملى لا كلام فى نفى هذا الوجوب بادنى تأمل اذلو حل عليه لكان رواية واحدة وهى مسئلة المتن في امعنى ذكرها (قوله والا امتنخ القضاء بهر المثل) قال الرملى مسلم لولم يكن قضاء القاضى مطلقا أو باعتبار حالها بنفسها داخلاف مسمى مهر المثل وهو الظاهر ولا يضر و يكون الحكم على هذه الرواية وجوب مهر المثل لووجد المثل والاجنبية ليست بمثل فعند عدمه يقضى القاضى مطلقا أو معتبر احالها وأمالو ألحقنا وبه فهو بمنوع والمعنى فيه على الأول انه اذالم يوجد المثل فى الاقارب تعذرت أو تعسرت المماثلة في نظر القاضى نظره وعلى الثانى ان نظره لا بدوان يستند الى ما يسهل عليه طريق القضاء في كان فى حكم القضاء بهر المثل ها وقده والهر (قوله وقد قد مناان القضاء الخ) قال فى النهر وأنت قد عامت ما فى كلام الفتح والبحر والهر (قوله وقد قد مناان القضاء الخ) قال فى النهر وأنت قد عامت ما فى الموسلة بهر الاستشهاد به اه وأنت قد عامت ما في الحمولة المرافقة بهر الاستشهاد به اه وأنت قد عامت ما في الحمود في الاستشهاد به اه وأنت قد عامت ما في الحمود المه وأنت قد عامت ما في الحمود المهد والمهد وال

ولايخني انهذا) نظرفيه في النهر عما يأتي عن غاية البيان ثمقال بعد كلام واذا كان فىذى المال لايرجع الااذا أشهد فني الفقير أولى وقالأيضابقيان غير الأب هـل يرجع بدون الاشهادفى الفقير لمأره لهم (قوله والحاصل انعدم الرجوع مخصوص بالاب) يشيرالى مافى عبارة الزيلعي من المؤاخدة حيث قال اذا أدى الولى من مال نفسه فله وصعحضان الولى المهر أنيرجع فىمال الصغيران أشهد أنهيؤديه ليرجع عليه وانلم يشهد فهو متطوع استحسانا فالا يكون له الرجوع في ماله اه فاطلاقه ليس على ظاهره لان عدم الرجوع عند عدم الاشهاد خاص بالآب (قوله والدليل على هـ ذا الحل) أقول و بدل عليه أيضا مافى غرر الافكارلو زوج ابنه الصغيرا مرأة بمهر فعلماؤنالم يوجبوا الراء ذلك المهر على الاب وقت فقرالابن لانعدام كفالة الاسعنه صريحا ودلالة وأوجبه مالك على الاب والشافعي وأحمد فىرواية وافقاه لانقبول المهرعن صفير لامالله دليل على ضمانه قلنا لادلالة لقبوله المهرعنه بلعلى أداله من

عهر المثل لم ينحصر في النظر الى من عائلها من النساء بل لوفر ض طالقاضي شياً من غيرذلك صح كمافى المحيط فالمروى من انه لا يعتبر بالاجنبيات صحيح مطلقاو يفرض القاضي لهاالمهر فلم يلزم منه امتناع القضاء بهلوأ جرى على عمومه (قوله وصح ضمان الولى المهر) لانه من أهل الالنزام وقد أضافه الى ما يقبله فيصح والمرادبهانه فى الصحة امافى مرض الموت فلالانه تمرع لوارثه فى مرض موته وكذا لك كلدين ضمنه عن وارثه أولوارثه كمافي الذخيرة وامااذالم يكن وارثاله فالضمان في مرض الموتمن الثلث كما صرحوابه فيضمان الاجنبي وأطلق في الولى فشمل ولى المرأة وولى الزوج الصغيرين والكبيرين اماولى الزوج الكبير فهووكيل عنه كالاجنى وولايته عليه ولاية استحباب وحكم ضمان مهره كحم كحمان الاجنبي فانضمن عنه باذنه رجع والافلا كمافى فتح القدير واماان كانصغيرا بان زوج ابنه وضمن للرأةمهرهافلان الولى سفير ومعبرفيه وليس بمباشر بخلاف مااذا اشترى لهشيأ ثمضمن عنه التمن للبائع حيث لايصح ضمانه لانهأ صيل فيه فيلزمه الثمن ضمن أولم يضمن ولابد فى صحته من قبول المرأة كمافى الذخيرة كغيره من الكفالات والمجانين كالصبيان فىذلك كذافى الخانية واستفيدمن صحةالضمان ان هامطالبة الولى ومطالبة الزوج اذابلغ لاقبله لانه ليس من أهله وانه لوادى الابمن مال نفسه فأنه لارجوع له على الصغير لان الكفيل لارجوع له الابالام ولم يوجد ا كن ذكر في الذخيرة انه ان شرط الرجوع فأصل الضمان فله الرجوع كانه كالاذن من البالغ في الكفالة وفي فتاوى الولوالجي لارجوع له الااذا أشهدعندالاداءانه يؤدى ليرجع عليه وفى فتح القدير ولايخفي انهذا أعنى عدم الرجوع اذالم يشهدمقيد بماذالم يكن للصغيرمال اه وفى البزازية انه اذا أشهد عند الاداء انهأ دى ليرجع رجع وان لم يشهدعندالضمان اه والحاصلانالاشهادعندالاداء أوالضمان شرط الرجوع وفىغايةالبيان لو أدى الابمن مال نفسه فالقياس ان يرجع لان غير الاب اوضمن باذن الاب وأدى يرجع في مال الصغير فكذا الابلان قيام ولاية الاب عليه فى الصغر عنزلة أمر ه بعد البلوغ وفى الاستحسان لارجو عله لان الآباء بتحملون المهورعن أبنائهم عادة ولايطمعون فى الرجوع والثابت بالعرف كالثابت بالنص الااذا شرط الرجوع فىأصل الضمان فينتذيرجع لان الصريح يفوق الدلالة أعنى دلالة العرف بخلاف الوصى اذا أدى المهرعن الصغير بحكم الضمان يرجع لان التبرع من الوصى لايو جدعادة فصار كبقية الاولياء غيرالاب والحاصل ان عدم الرجوع مخصوص بالاب واستفيدمن صحة الضمان أيضا ان الابلومات قبل الاداء فللمرأة الاستيفاء من تركة الابلان الكفالة بالمال لا تبطل عوت الكفيل واذا استوفت قال فى المبسوط رجع سائر الورثة بذلك فى نصيب الابن أوعليه ان كان قبض نصيبه ولميذ كرفيه خلافا وذكرالولوالجبي انأبابوسف قال ان الابمتبرع ولاير جعهو ولاوارته بعدموته على الابن بشئ وحكم الاستيفاءفي مرض الموتكالاستيفاء بعد الموتمن ان الورنة يرجمون عليمه كمافي غاية البيان واستفيدمن القول بصحة الضمان أيضا انه لولم يضمن الابمهرا بنسه الصغير لايطالب به ولوكان عاقدالانه لولزمه بلاضمان لم يكن للضمان فائدة ولماني المعراج لوز وج ابنه الصغير لايثبت المهرفى ذمة الاب ليثبت في ذمة الابن عندناسواء كان الابن موسرا أومعسراذ كره في المنظومة وشرحهامعللا بان النكاح لاينفك عن لزوم المال اتماينفك عن ايفاء المهر في الحال فلم يكن من ضرورة الاقدام على تزويجه ضمان المهرعنه وهذاهو المعول عليه كمافى فتح القدير وبهاندفع مافي شرح الطحاوى من ان للرأة مطالبة أب الصغير بمهرهاضمن أولم يضمن اه وجوابه ان كالرم شارح الطحاوى محول على مااذا كان للصغير مال فان لهامطالبة الاب بغيرضمان ليؤدى من مال الصغير والدليل على هذاالحلان صاصب المعراج نقل أولاما في شرح الطحاوي ثم بعد أسطرذ كرماذ كرناه عنه

من عدم لزوم المهر على الآب بلاضمان الكن قيده وبالابن الفقير فتعين أن يكون الاول في الابن الغني وبهاندفع مافي فتح القدير وفي الذخيرة اذا اشترى لابنه الصغير شيأ آخرسوي الطعام والكسوة ونقد الممن من مال نفسه فأنه يرجع على الصغير بذلك وان لم يشترط الرجوع لانه لاعرف ان الا باء يتحملون الثمن عن الأبناء اه وفي الخلاصة لوكبرالابن ثمأدى الاب ان أشهد يرجع وان لم يشهد لا ولو كان على الابدين للصفير فادىمهرام رأته ولم يشهد ممقال بعد ذلك انحا أديت مهره عن دينه الذي على صدق اه وفي البزازية اذا أعطى الاب أرضافي مهرام مأته ثم مات الاب قبل قبض المرأة لا تكون الارض لهالانهاهبةمن الابلم تتم بالتسليم فانضمن المهر وأدى الارض عنه ثم مات قبل التسليم كانت الارض للرأة لانه بيع فلا يبطل بالموت واماضمان ولى المرأة المهرعين زوجها فلامخاو اما أن تكون كيمرة أوصغيرة فانكانت كبيرة فظاهر لابه كالإجنى اذاضمن لها المهر ويثبت لها الخياران شاءت طالبته وانشاءت طالبت زوجهاان كان كبيراوهي أهل للطالبة ويرجع الولى بعد الاداء على الزوج انضمن بأمره سواء كانت الكبيرة عاقلة أومجنونة وامااذا كانت صغيرة زوجها الابوضمن مهرها فاعماصح لائه سفير ومعبرلا ترجع الحقوق اليه وانحاملك قبض مهر الصغيرة بحكم الابوة لاباعتبارانه عاقد ولهذا لايملكه بعد بلوغهاالا برضاهاصر يحا أودلالة بان تسكت وهي بكر بخلاف مااذاباع مال الصغير وضمن الثمنءن المشترى فانهلا يصحلانه أصيل فيه حتى ترجيع الحقوق عليه ويصح ابراؤه من الثمن عندهما خلافالابي يوسف المكنه يضمنه للولد لتعديه بالابراء ويملك قبض الثمن بعد بلوغه فلوصح الضمان لصار ضامنالنفسه وبهذاعلمان قوله (قوله وتطالب زوجها أو ولبها) مخصوص بما اذا كان الضامن وليها معان الخريج أعم فاوقال وتطالب زوجها أوالوالى الضامن لكان أولى ليشمل ما اذا كان الضامن وليه وقول الشارح الزيلعي في الصورة الثانية فالمطالبة الى ولى الزوج مكان وليهاغ برصحيح لان المطالبة عليه لااليه وجعلالي عمني على هنامجازا بعيدكا لايخني ولابدمن تقييد الزوج بالبلوغ لاندليس لها مطالبة الصغير بل وليهافقط ولابد من تقييد صحة ضمانه لما من قبولها أوقبول قابل فى الجلس لان الموجودشطر فلايتوقف على ماوراء المجلس فى المذهب كمافى البزازية وظاهره انه لافرق بين الصغيرة والكبيرة واطلاقهم صحة ضمانه مهرال غيرة يقتضي أن لايشترط قبول أحد في المجلس وان ايجابه يكون مقام القبول عنها ولابدمن التقييد بصحة وليها اذضمانه في مرضه باطل لماقد منامن ان الضمان فى مرض الموت الوارث أوعنه باطل وينبغي تقييده بما اذا كانت موليته وارثته وأما اذا لم تكن وارثته كما اذا كأنت بنت عمه مثلاوله وارث يحجبها فالضمان صحيح مطلقا كالايخني ويكون من الثلث كماقدمناه وأشار بصحة ضمان الولى الى محة ضمان الرسول فى النكاح والوكيل بالاولى فاو ضمن الرسول المهر ثم جحدالز وج الرسالة اختاف المشايخ فيما يلزم الرسول وصحيح فى المحيط ان المرأة اذا طلبت التفريق من القاضي وفرق بينها وبين الزوج كان لها على الرسول نصف إلمهر وان لم تطلب التفريق كان لهاجميع المهر ولوزوجه الوكيل على ألف من ماله أوعلى هذه الالف لم يلزمه شئ ولوضمن المهرازمه فانكان بغير اذن الزوج فلارجوع له بخلاف الوكيل بالخلع فانه اذاضمن البدالعنها رجع به عليهاوان لم تأمره بالضمان لانصراف التوكيل الى الامر بالضمان اصحة الخلع بلاتو كيل منها بخلاف النكاح فانه لايصح بلاتو كيل منها فانصرف الأمر اليه ولوز وجه الوكيل امرأة على عرضه جاز فان هلك في يدالوكيل رجعت بقميته على الزوج وفي الخلع ترجيع على الوكيل والكل من المحيط (قوله وله علم منعه من الوطء والاخراج للهر وأن وطهًا) أي للرأة منع نفسهامن وطء الزوج واخواجهامن بالدهاحتي يوفيهامهرها وانكانت قدسامت نفسها للوطء فوطئها

وتطالب زوجها أو وايها ولها منعه من الوطء والاخراج للهر وانوطئها (قوله فى الصورة الثانية) أى صورة ما اذا كان الضامن وليه وسهاها ثانية نظرا الى قوله ليشمل وان كان فى التقرير ذكرها أولا (قوله لتعين حقها فى البدل) الذى فى الفتح ليتعين بصيغة المضارع وقدوجه كذلك فى بعض النسخ (قوله وأو ردعليه فى فتح القه ين أجاب عنه فى النهر بانه يمكن أن يقال المراد التعيين التام الخرج عن الضمان وان يكون ذلك الابالتسليم ألاترى ان عبه المهرفى ضمانه مابقى في يده (قوله وقد قالوا فى بيع المقايضة الخى تهيد لما بعده وهوقوله ومافى فتح القد يراخ لاجواب عماقبله (قوله من ان مثله لا يتأتى مثله فى النه كاح ولا فى معية الخلوة أى أن يقال طماسلم المعافيهما أى لا يتأتى معية الخلوة وتسليم المهرمعا (قوله لا طلاق الجواب الخى) تعليل لقوله لا يتأتى معية الخلوة وتسليم المهرمعا (قوله و بهذا سقط ما فى فتح القدير) قال فى النهر أى لا يتأتى التسليم هذا كان يعنى المي عينا يسلمان (قوله و بهذا سقط ما فى فتح القدير) قال فى النهر ما فى النهر ما فى المينا يقدم تسليم المهرعلى كل

حال سواء ڪان دينا أوعينالان القبض والتسليم معامته أر ولا تعــ ذر في البيع اه وفي المحيط ولا يشـــترط احضار المرأة لاستيفاءالاب مهر بنته وعند أبي يوسف وزفر يشـ ترط ولهما أن العادة جرت ان تسليم المرأة يتأخر عن قبض صداقها بذلك كانراضيابتعيل الصداق وتأخ يرتسلمها ولا كَذُلك فِي البِيعِ اهِ وهـ ندا انما يناسب مافي البدائع في المحيط أولا أي عما استشهد به المؤلف يحمل على انه رواية (قوله ولو كانت بالغـة) عبارة الفتح للرب أن يسافر بالبكر قبل ايفائه كذا في الفتاوي زوج

لتعين حقها في البدل كما تعين حق الزوج في المبدل فصار كالبيع كذافي الهداية وأو ردعليه في فتح القدير بانهذا التحليل لايصح الافي الصداق الدين أماالعين كالوتزوجها على عبد بعينه فلالانها بالعقد ملكته وتعين حقهافيه حتى ملكت عتقه اه وقدقالوافي بيع المقايضة يقال طماسامامعا ويمكن أن يكونهنا كذلك فلهاالمنع قبله ومافى فتح القديرمن أن مثله لايتأتى فى النكاح اذا كان المهر عبدا معينامثلاولاف معية الخلوة لاطلاق الجواب بان لهاالامتناع الى ان تقبض أه ففيه نظر لان المراد بالتسليم هناالتخلية برفع الموانع وهويمكن في العبد أيضابان يخلي بينهاو بينه بشروط التخلية وتخلي بينها وبين نفسها برفع الموانع منهاويكوناسواء وهذاقبل الاطلاع على النقل ثمرأ يتفى المحيط وانكان المهر عينافانهما يتقابضان كما في بيع المقايضة اه و بهذا سقط ما في فتح القدير أشار المصنف بمنعها له ماذ كر الى انه لا يمنعها من أن تخرج في حوائجها والزيارة بغير اذنه قبل قبض المهر لانها غير محبوسة لحقه مخلاف مابعدايفائه لانها محبوسة له والحان للاب أن يسافر بابنته البكر ولوكانت بالغةقبل ايفاء المهر وبعده لا كمافي فتح القدير والى انه لايحل له وطؤها على كره منهاقبل ايفائه قال في الحيطمن النفقة وهل يحل لازوج أن يطأهاعلى كره منها انكان الامتناع لااطلب المهر يحل لانهاظالمة وان كان اطلب المهر لا يحل عندا بي حنيفة وعندهما يحل اه وأطاق في الاخراج فشمل الاخراج من بيتها ومن بلدهافليس لهذلك وتفسير الاخواج بالمسافرة بها كمافي الهداية عمالاً ينبغي لانه يوهم ان له اخراجها من بيتهاالى بيت آخر في مصرها وأطلق في المهر وفيه تفصيل وحاصله انه اما أن يصرحا بحاوله أو بتبحيله أو بتاجيله كله أوبحلول بعضهوتأجيل بعضه أو يسكنافان شرطاحلوله أوتمجيله كالمفلهاالامتناع حتى تستوفيه كله والحاول والتجيل مترادفان ولااعتبار بالعرف اذاجاء الصريح بخلافه وكذا اذاشرطا حلول البعض فلها الامتناع حتى تقبض المشروط فقط وأما اذاشرطا تأجيل المكل فليس لها الامتناع أصلالانها أسقطت حقها بالتأجيل كإفى البيع وعن أبي يوسف ان لها الامتناع الشحسا بالانها طلب تأجيله كله فقدرضي باسقاط حقه فى الاستمتاع قال الولوالجي وبقول أبي يوسف يفتى استحسانا بخلاف البيع اه ولان العادة جارية بتأخ يرالدخول عند تأخير جيع المهر وفي الخلاصة ان الاستاذ ظهيرالدين كأن يفتى بأنه ليس لهاالامتناع والصدر الشهيدكان يفتى بان لماذلك اه فقداختلفت الفتوى

والبحرالرائق والبحرالرائق والبحرالرائق والبحرالرائق والبحراليالغة ثم أراد أن يتحول الى بلد آخر بعياله فله أن يحملها معه وان كره الزوج فان أعطاها المهر كان له أن يحبسها فكان المؤلف أخذ التعميم من اطلاق كلام الفتح أوفهم ان التقييد بالبالغة في كلام الفتاوى انفاق (قوله و بعده لا) أى و بعدايفاء الزوج المهر لا يسافر الاب بها (قوله و حاصله انه اما ان يصرحا) لم يستوف جيع الصورصر بحا فنقول اما أن يصرحا بحاوله أوتأجيله أو يسكتا وفي الأخير تين اما أن يكون الأجل معلوما أو جهو لامتقار با أومتفاحشا وفي كل اما أن يشترط الدخول قبل حاول الأجل أولا فهذه الانتقار بالعرف اذاجاء المريح بخلافه وفي المسترط المتناع حتى تستوفى المكل فها لوشرطا الحلول وان كان ثم عرف في تعجيل البعض وتأجيل البعض ولا يعتبر ذلك العرف التحريج بخلافه

(قوله وفي معراج الدراية) قال الرملي هـ فااختيار لما أفتى بهالاستاذظهيرالدين ووجهه انهلاوقع العقد موجبا لتسلمهاقبل قبض المهر بالتأجيل لاعتنع ذلك بحاول الاجل تأمل (قوله ليسطا الامتناع اتفاقا)قال نوح أفندى في كالرم قاضيحان مايدل على الخلاف في هـ نده الصورة أيضا فانهقال ولوكان كل المهرمؤجلا وشرط الدخول قبل أداء شئ كانله أن يدخل مهاكماقال أبوحنيفة ومحمــــد اه فائه يشــعر بخلاف أبي يوسف (قوله وبهسقط مافى فتح القدير) أىمن قوله بعدنقله عبارة الخانية ومثله فدافى غير نسيخة من كتب الفقه ف اوقع في غاية البيان من اطلاق قوله الخ ليس بواقع (قولهوفي القاسمية) أي الفتارى المنسوبة للعلامة قاسم بن قطاو بغا تلمين المحقق ابن الهمام (قوله انه ولو كان حالا عقتضي العقد) أي معناه أو تأويله ولوكان حالاالخوف بعض النسخ أى عقتضى العقد وهوأظهراكن الذى رأيته فى القاسمية ومعنى قوله ولوكان حالا انه ولوكان حالا عقتضي

وفى معراج الدراية اذا كان المهرمؤجلا تم حل الاجل فليس لها الامتناع عندا بي حنيفة ولمأرحكم مااذا كانالا جل سنةمثلا فلرتسل نفسهاحتى مضى الاجلهل يصير حالا أولا بدمن سنة بعدالتسليم كهافال أبوحنيفة فى البيع فان قيس النكاح على البيع صح لانهم اعتبروه به هنا وفى المحيط وغيره لوأحالت المرأة رجلاعلى زوجها بالمهر فلها الامتناع الىأن يقبض المحتال لان غريها بمزلة وكيلها وان أحالها الزوج بهرهاليس لهاالامتناع وهذااذا كان الاجل معلوما فان كان مجهولا فان كانتجهالة متقاربة كالحصاد والدياس ونحوذلك فهو كالمعلوم ٧ وهـ نـ هعلى وجوه اماأن يصرح بحاول كله أوتجيله أوحاول بعضه وتأجيل بعضه أوتأجيل كله أجلامعاوما أوبجهولا أومتقار باأومتفاحشا فهمي سمعة وكلمنهااما بشرط الدخول قبل القبض أولا فهى أر بعة عشر وكلمنها اماأن يكون المنع قبل التسليم أوبعده فهي عانية وعشرون على الصحيح كافى الظهيرية بخلاف البيع فانه لا يجوز بهذا الشرط وانكانت متفاحشة كالى الميسرة أوالى هبوب الريح أوالى أن عطر السماء فالاجل لايثبت ويجب المهرحالا كندا في غاية البيان وظاهره أن التأجيل الى الطلاق أوالموت متفاحش فيجب المال حالا عقتضى اطلاق العقد والظاهر خلافه لجريان العرف بالتأجيل بهوذ كرفى الخلاصة والبزاز يذاختلافافيه وصحح انه صيح وحكم التأجيل بعدالعقد ككمه فيه كافي فتح القديرأيضا وهذا كله اذالم يشترط الدخول قبل حلول الأجل فلوشرطه ورضيت ايس لهاالامتناع اتفاقا كمافي الفتح أيضا وفي الخلاصة التأجيل الىمدة معينة لايتهل بالطلاق كايقع في ديار مصر في بعض الانكحة انهم يجعلون بعضه حالا وبعضهمؤجلا الىالطلاق أوالىالموت وبعضهمنجمافي كلسنةقدرمعين فاذاطاقها تعجل البعض المؤجل لاالمنجم لانها تأخذه بعدالطلاق على نجومه كما تأخذه قبل الطلاق على نجومه وذكرقولين في الفتاوي الصيرفية في كونه يتحل المؤجل بالطلاق الرجعي مطلقا أوالى انقضاء العدة وجزم في القنية بانه لايحل الى انقضاء العدة قال وهو قول عامة مشايخنا وفي الصرفية لوار تدت ولحقت بدار الحرب ثم أسلمت وتزوّجهاالختارانه لايطالب بالمهرالمؤجل الى الطلاق اه ووجههان الردة فسخ وليست بطلاق وأمااذا سكاعن وصفهفه وحال بمقتضى اطلاق العقد فالقياس على البيع يقتضى أن لهاالامتناع قبل قبضه لكن العرف صرفه عن ذلك فان كان عرف في تنجيل بعضه وتأخير باقيه الى الموت أوالميسرة أوالطلاق فليس لهاالامتناع الاالى تسليم ذلك بتمامه ولو بقى درهم قال فى فتاوى قاضيخان فان لم يبينواقدر المعجل ينظر الى المرأة والى المهر انه كم بكون المعجل لمثل هذه المرأة من مثل هـ ذا المهر فيعجل ذلك ولا يتقدر بالربع والخس بل يعتبر المتعارف فان الثابت عرفا كالثابت شرطا اه وفى الصيرفية الفتوى على اعتبار عرف بلدهمامن غير اعتبار الثاث أوالنصف كاروى فافى غاية البيان من اطلاق قوله فانكان يعنى المهر بشرط التهجيل أومسكوناعنه يجبحالا ولهاأن تمنع نفسهاحتي يعطيها المهر انماهوعلى ظاهرالرواية وأماعلى المفتى به فالمعتبر فى المسكوت عنمه العرف وبهسقط مافي فتح القدير وفى القاسمية اذاتر وجهاعلى مائة مثلاعلى حكم الحلول على أن يعطيه اقبل الدخول أربعين والباقى على حكمه فلهاالمطالبةبالباقي قبل الطلاق أوالموت ولهماالامتناع حتى تقبضه وقول الزيلمي ليس لهما أن تحبس نفسها فهاتعورف تأجيله ولوكان حالاانه ولوكان حالا بمقتضى العقدفان العرف يقضى بهو بقية كالامه يدل عليه وهوقوله فاذا نصاعلي تعجيل جيع المهر الى آخره لان شرط التجيل مرادف اشرط الخلول حمكا لان في كل منهما لها المطالبة متى شاءت ولو كان معناه ولو كان حالا بالشرط لناقض قوله وان نصاعلى التعجيل فهوعلى ماشرطا وليس في اشتراط تعجيل البعض مع النص على حلول الجيع دليل

وشر يعةمعروفة عندهم اه وعرف خوار زم فهالانص فيه على تعجيل ولاتأجيل وهوخلاف الواقع فى مملكة مصروالشام ومأوالاهم امن البلاد اه مافى القاسمية وفى الصيرفية تزوّجها وسمى لهاالمعجل مائة وسكتءن المؤجل ثم طلقهاقبل الدخول فلهانصف المسمى وينبغى أن تجب لها المتعة اه وأطاق فىقولهفانوطئها فشملمااذاوطئهامكرهة كانت أوصغيرةأو برضاها وهيكبيرة ولاخلاف فمااذا كانتمكرهةأ وصبيةأ ومجنونةفانه لايسقط حقهافي الحبس وأمااذا وطئهاأ وخلابها برضاها ففيه خلاف قال أبوحنيفة لها أن تمنع نفسها وخالفاه لان المعقو دعليه كالمصار مساما اليه بالوطأة الواحدة وبالخلوة ولهذايتأ كدبهاجيع المهر فلم يبق لهاحق الحبس كالبائع أذاسلم المبيع ولهانها منعت منهماقا بل البدل لان كل وطأة تصرف في البضع المحترم فلا يعرى عن العوض ابانة لخطره والتأ كدبالواحدة لجهالة ماوراءهافلايصلح مزاحاللعاوم ثماذاوجدآخر وصارمعاوما تحققت المزاحة وصارالمهرمقا بلابالكل كالعبد اذاجني جنالة يدفع كامهما ثماذاجني جنالةأخرى وأخرى يدفع بجميعها ويبتني على هذا الاختلاف استحقاق النفقة بعد الامتناع فعنده تستحقها وليست بناشزة وعندهم الاتستحقها وهي ناشزة كمذا قالواو ينبغيأن لانكون ناشزة على قولهما اذامنعته من الوطء وهي فى بيته لانهايس بنشوزمنها بعدأ خذالمهر كماصرحوا بهفىالنفقات وفىشرح الجامع الصغير للبزدوى كان أبوالقاسم الصفاريفتي فىالمنع بقول أبى بوسف ومجدوفي السفر بقول أبى حنيفة ثمقال وهذاحسن فى الفتيايعني بعدالدخوللاتمنع نفسهاولومنعت لانفقةلها كماهومذهبهماولايسافر بهاولهاالامتناع منه لطلب المهر والهاالنفقة كماهومذهبه كذافى غايةالبيان وقيدبقوله للهر لانهايس لهاالامتناع منهما بعدقبضه ولا فرق بينأن يطلب انتقالهاالى مبزله فى المصر أوالى بلدأ خرى أماالاة ل فايس لهاالامتناع منهاتفاقا وسيأتى فىالنفقات بيان البيت الشرعي وأنه يسكنها بين جيران صالحين وأنه يلزمه مؤنسة لها كمافي الفتاوىالسراجية وفىالمحيط لووجدت المرأة المهرالمقبوضز يوفاأوستوقة أواشترت منهبالمهرشيأ فاستحق المبيع بعدا لقبض فايس لهاأن تمنع نفسها عندأبي يوسف لان عند دلوسامت نفسهامن غير قبض لم يكن ألهاحق المنع فكذاهذا وليس هذا كالبيع اه ولم يذكر قول الامام وأماالثاني فان نقلها من مصرالى قرية أومن قرية الى مصر أومن قرية الى قرية فظاهر ماذ كره المصنف في الكافي ان له ذلك اتفاقا لانه لانتحقق الغربةفيه وعللهأ بوالقاسم الصفار بانه تبوئة وليس بسفر وذكرفى القنية اختلافافي نقلهامن المصرالى الرستاق فعزا الى كتب أنه ليس لهذلك ثم عزا الى غيرهاان لهذلك قال وهو الصواب اه وأمااذاطلب انتقالهامن مصرهاالى مصرأخرى فظاهر الرواية كمافى الخانية والولوالجية ان ايس الهاالامتناع لقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم وايس في ظاهر الرواية تفصيل بين أن يكون مأموناعايهاأولا واختلفوافي المفتي به فذكر في جامع الفصولين ان الفتوى على انه له أن يسافر بهااذاأوفاهاالمججل اه فهذاافتاء بظاهرالرواية وأفتىأ بوالقاسم الصفار وتبعه الفقيه أبوالليث بانه ليسلهأن يسافر بهامطلقا بفير رضاهالفسادالزمان لانهالاتأمن على نفسها فىمنزلها فكيفاذا

خوجت وصرح فى الختار بانه لا يسافر بها وعليه الفتوى وفى المحيط وهو الختار وما فى فصول الاستروشنى معزيا الى ظهير الدين المرغينا فى من أن الاخذ بقول الله تعالى أولى من الاخذ بقول الفقيه فقدرده فى غاية البيان بان قول الفقيه ليسمنا في القول الله تعالى لان النص معاول بعدم الاضرار ألا ترى الى سياق الآية وهو قوله تعالى ولا تضاروهن وفى اخراجها الى غير بلدها اضرار بها فلا يجوز اه وذكر الولوا لجي

على تأخير الباقى الى الطلاق أوالموت بوجه من وجوه الدلالات والذى عليه العادة فى مثل هذا التأخير الى اختيار المطالبة وقال الزاهدى وصار تأخير الصداق الى الموت أوالطلاق بخو ارزم عادة مأ ثورة

(قوله ليس لها الامتناع منهما) قال الرملي أىمن الوطء والاخراج (قوله وانه يلزمه مؤنسة) الظاهر ان لاالنافية ساقطة لان الذى سياً تى فى النفقات عن السراجية انها ليست بواجبة عليه وسيأتى عمام الكارم على ذلك هناك فراجعه (قولهوذ كرفي القنية اختلافا الخ) قال في الشرنبلالية ينبغى العمل بالقول بعيدم نقلهامن المصرالى القرية فى زماننا لماهو ظاهدر من فساد الزمان والقول بنقلهاالي القرية ضعيف لماقال في الاختيار وقيل يسافريها الى قرى المصر القريبة لانها ليست بغــر بة اه وليس المراد بالسفر في كالم الاختيار الشرعى بل النقل لقوله لانهاليست بغرية

(قوله كان فى زمنهم) قال فى النهر يعنى العلمة الصلاح والامن عليها وبهذا الدفع ماذ كره فى البحره بن الهلاتفصيل فى ظاهر الرواية بين كوئه مأمونا عليهاأ ولا اه يعنى ان (١٨٠) جو اب ظاهر الرواية مشروط بالصلاح حكماً نامل (قوله بقول الفقيهين) قال الرملي

هماأ بوالقاسم الصفار وأبو الليث من عدم السفر بها مطلقا اه قال سيدي عبد الغني النابلسي في شرح المنظومة المحبية والاولى المنع على ماعليه الاكثر وقداختاره الناظم بل جزى الله تعالى الشيخ أباالقاسم الصفاركل خير حيث اختارالمنع فقدد أخبرني من أثقبه من مشایخی الزاه_دین ان بعض الناس في بلادالروم تزوج امرأة حرةمن بنات الكبارثم سافربهاالي وان اختلفا في قدرالهدر

حكممهرالمثل أقصى مكان وباعها عـلى انهاأمة ولم يوجدمن يعرفها واستمرت مدة عندمن اشتراها حتىسمع بذلك أهلها فاخرجوا أمها من جانب السلطنة العليــة بأخذهافأخذت ولاحول ولاقوة الابالله (قول المصنف وان اختلفا فى قدرالمهر) قال فى الفتح الاختلاف في المهرامافي قدره أوفيأصله وكلمنهما امافى حال الحياة أو بعدموتهما أوموت أحدهما وكل منهما امابعد الدخول أوقبله (قوله لزمه ماأقر به تسمية) أى لزمته الالف التي أقربها على

ان جواب ظاهر الرواية كان في زمانهم اما في زماننا لا يملك الزوج ذلك فجعله من باب اختلاف الحريج باختلاف العصر والزمان كماقالوافى مسئلة الاستئجار على الطاعات وأفتى بعضهم بانهاذا أوفاها المجبل والمؤجل وكان مأمونا يسافر بهاوالافلالان التأجيل انما يثبت بحكم العرف فلعلها انمارضيت بالتأجيل لأجلامساكهافي بلدها أمااذا أخرجها الى دارااغربة فلاقال صاحب المجمع فى شرحه وبه يفتى اه فقداختلف الافتاء والاحسن الافتاء بقول الفقيهين من غير تفصيل واختاره كثير من المشايخ كمافي الكافى وعليه الفتوى وعليه عمل القضاة في زماننا كافي أنفع الوسائل وأشار المصنف بقوله ولهامنعه الىانهابالغة فاوكانت صغيرة فللولى المنع المذكورحتي يقبض مهرها وتسليمها نفسهاغير صحيح فللولى استردادها وليس لغيرالابوالجد ان يسلمهاالى الزوج قبل ان يقبض الصداق من لهولا يققبضهان سلمهافهوفاسدوتردالى بيتها كمافى التجنيس وغيره (قوله وان اختلفافي قدر المهرحكم مهرالمثل) أى اختلف الزوجان فى قدره بان ادعى ألفاوهى ألفين وأيس لاحــدهما بينة فانه يجعل مهرا لمثل حكما فان كان مهر المثـل ألفاأ وأقل فالقول قوله مع يمينه باللهما تزوجتها على ألفين فان حلف لزمهماأقر به تسمية وان زكل لزمه ما ادعت المرأة على انه مسمى لاقراره أو بذله بالنكول وان كان ألفين أوا كثر فالقول قولها مع اليمين بالله ما نزوجته بألف كمافي الولوالجية أو بالله مارضيت بألف كمافي شرح الطحاوى فأن نكلت فلهاماأقر بهالزوج تسمية لاقرارهابه وأن حلفت فلهاجيع ماادعت بقدر ماأقر بهالزوج على انهمسمى لاتفاقهماعليه والزائد بحكم انهمهر المشل لاباليمين حتى بتخيرفيه الزوج بين الذراهم والدنانير وان كان مهر مثلها أفل عاقالت وأ تحترهماقال تحالفا وأيهما نكل لزمه دعوى صاحبه وماوقع فىالنهاية من أن الزوج اذا نكل لزمه ألف وخسما نة كانه غلط من الناسخ وان حلفا وجبمهر المثل بقدرماأقر بهالزوج يجبعلى انهمسمي والزائد بحكممهر المثل حتى يتخيرفيه بين دفع الدراهم والدنانير بخلاف الاول وهـ نداقو لأبى حنيفة ومجدأ عنى تحكيم مهر المثـ ل و بناء الامر عليه وأبو يوسف لايحكمه ويجعل القول قول الزوجمع يمينه الاأن يأتي بشئ مستنكر لان المرأة مدعية للزيادة وهو ينكرها ولهماان القول فى الدعاوى قول من يشهدله الظاهر والظاهر شاهدلمن يشهدله مهرالمثل لانه هوالموجب الاصلى فى باب النكاح وصاركالصباغ معرب الثوب اذا اختلفافي مقدار الاجر تحكم قيمة الصبغ واختلفافي تفسير المستنكر عنده فقيل هوالمستنكر عرفا مالايتعارف مهراها وصيحه فى الهدآية والبدائع وشرح الجامع الصغير لقاضيخان وذكرانه مروى عنه وقيل هو المستنكر شرعاوهوأن يدعى تزوجها على أقلمن عشرة دراهم وهومروى عنده كمافي البدائع وصححه القاضي الاسبيجابى وذكرالو برى انهأشبه بالصواب لانهذ كرفى كتاب الرجوع عن الشهادة لوادعى انه تزوجهاعلى مائةوهي تدعى اله تزوجها على ألف ومهر مثلها أنف وأقام البينة ثمرجم الشهود لايضمنون عند أبي يوسف لانهلولاالشهادة كان القول قوله ولم يجعل المائة مستنكر افي حقها واختاره في فتح القديروعبارة الجامع الصغير الاأن يأتى بشئ قليل وفى غاية البيان ولفظ الجامع الصغير أبين اهم ان الاحتمال موجودفهاأ يضالانه يحتمل أن يكون المراد بالقليل ماقل شرعاأ وعرفافساوت التعمير بالستنكر المذكور في غيره وظاهر كلام المصنف هناان تحكيم مهر المثل معتبر قبل المحالف وهومبني على تخريج أبى بكر الرازى وحاصلهان التحالف على تخريجه في فصل واحدوهو مااذا خالف مهر المثل قوطما وأمااذا وافق قول أحدهما فالقول قوله وهوالمذكور فى الجامع الصغير لانه لاحاجة اليه مع شهادة الظاهر

انهاتسمية فلايتخيرفيها بين أن يعطيها دراهم أوقيمتها ذهبالان الخياريكون فى الزائد دون المسمى (قوله لاقراره أو بذله وذكر بالنكول) علة لقوله لزمه أى لزمه ما ادعته لان النكول اقراراً و بذل على الخلاف (قوله بخلاف الأول) أى قدرما أقر به الزوج فانه لا يتغير

فيه لانه وجب عمليانه مسمى (قوله ولمأرمن صحح تخریج الرازی) قال فی النهر أقول تقديم الشارح وغيره تبعالصاحب الحداية ماخ جـه الرازى يؤذن بترجعه وصححه فى النهاية وقال قاضيخان انهالاولى واختيار المصنف له هنا لاينافي اختيار غيره في موضع آخروجل كالرمةهنا على ماقاله في التحالف ظاهر البعد اذوجوب المسئلة حينئذ تحالفا وحكممهـر المثل ولادلالة فى كالرمه على هذا المحذوف (قولهلان أول التسلمان عليه) قال الرملى أى تسليم المهر أولائم تسليم نفسها (قوله وقيدنا بعدم اقامة البينة) أي بقوله فى صدر المقولة وايس لاحدهما بينة (قوله فعني قـولهم الخ) قال في النهر ولا يخفى مافيه فتدبره (قوله فق العلمت حامه) أي عمانقله في المحيط عن محمد

وذ كرالمصنف فى باب التحالف من كتاب الدعوى انهما يتحالفان ثم يحكم مهر المدل وهو على تخريج الكرخي وصححه في المبسوط والحيط وحاصله وجوب التحالف في الفصول الثلاثة أعني مااذا وافق مهر المثل قولهأ وقولهاأ وخالفهما فاذاتحالفاقضي بقولهلوكان مهرالمثل كماقال وبقولهالوكان كماقالت وبمهر المثللوكان بينهمالانمهر المثل لايصار اليه الاعندسقوط التسمية وهي لاتسقط الابالتحالف والظاهر لايكون حجة على الغير ولمأرمن صحح تخريج الرازى فكان المذهب تخريج الكرخى فيحمل كلام المصنف هناعليه ليطابق ماصرح بهفى بابه ولم يذكر المصنف فى الموضعين بمن يبدأ فى التحالف الدختلاف فذكرفى غاية البيان انهيقرع بينهما يعنى استحبابالانه لارجحان لاحدهما على الآخر وإختار فى الظهيرية والولوالجيةوشر حالطحاوى وكشيرانه يبدأ بجين الزوج لان أول التسليمين عليه فيكون أول العمينين عليه كتقديم المشترى على البائع في التحالف والخلاف في الاولوية حتى لو بدأ بأيهما كان جاز كمافي فتح القدير وقيدنا بعدم اقامة البينة لانه لوقامت لاحدهما بينة قضي ببينته وانماسكت عنه المصنف هنا لانه صرح به في بابه وعبارته وان اختلفا في المهر قضى لمن برهن وان برهنا فللمرأة وان عز اتحالفاالي آخره الاأن قوله وان برهنا فللمرأة شامل لمااذا كان مهر المثل شاهداله أولهاأ وبينهما وفى الاول البينة بينتهالانها تثبت أمرازا تداوأ مافي الثاني ففيه اختلاف ذكره في البدائع قال بعضهم يقضى ببينتها أيضالانهاأظهرت شيألم يكن ظاهرا بتصادقهما وأماالظهور بشهادةمهر المثل فلااعتبار به لماقدمنا اله لا يكون عجة على الغير وقال بعضهم يقضى ببينة الزوج لان بينته تظهر حط الالف عن مهر المثل وبينتها لانظهر شيأ لان الالفين كانت ظاهرة بشهادة مهرالمثل وهندا القول جزم به الزيلمي في باب التحالف وفي هذا الموضع وأمافي الثالث وهومااذا كان بينهما فالصحيح انهما يتهانران لاستوائهما فى الدعوى والاثبات ثم يجب مهر المثل كاه فيتخير فيه الزوج بين دفع الدراهم والدنا نير بخلاف التحالف لان بينة كل واحدمنهما تنفي تسمية صاحبه فالاالعقد عن التسمية فيجب مهر المثل ولا كذلك التحالف لان وجوب قدرمايقر به الزوج بحكم الانفاق والزائد بحكم مهر المشل هكذاذ كوالكرماني وذكرقاضيخان انه يجبقدرما اتفقاعليه على انهمسمي والزائد على انهمه رالمثل كافى التحالف والظاهر الأولكمالايخني وفى المحيط وقال مجمدر جلأقام بينة على انه تزوج هذه المرأة بألف وأقامت بينة انه تزوجها على ألفين فالمهر ألف ولوأ قام رجل بينة انه اشترى هذه الدار بألف وأقام البائع بينة انه باعهامنه بألفين فهي بألفين والفرقان في البيع أمكن العمل بالبينتين لاحتمال انه إشترى منه أولا ثم اشتراهامنه بألفين ثانيا كاسيأ تى فيصح لان البيع يحتمل الفسخ والنكاح لايحتمل الفسخ وكل منهما ادعى عقداغ يرماادعاه الآخر فتهاترت البينتان ووجب لهاالالف باعتراف الزوج اه فان كان هان امن مجدنقلاللذهب لاقوله وحده فعنى قولهم وانبرهنا فللمرأة مااذاشهدت بينته بان المهرألف وبينتها بان المهرأ لفان ولم تقع الشهادة بالعقد أمااذا وقعت بالعقد ومعهمسمي فقد علمت حكمه وأطلق في القدر فشمل النقد والمكيل والموزون لمافي المحيط ولوكان المهرمكيلا أوموزو نابعينه فاختلفافي قدرالمكيل والموزون والمفروع فهومث لالاختلاف فيالالف والالفين لانهاخت للف فيالذات ألاترى ان ازالة البعض منه لاتنقص الباق اه وحاصل الاختلاف في القدر لا يخلو اما أن يكون المهرديناأوعينا فانكان ديناموصوفافي الذمة بان تزوجها على مكيل موصوف أوموزون أومذروع كذلك فاختلفا فى قدر المكيل والو زن والذرع فهو كالاختلاف فى قدر الدراهم والدنانير وان كان عينا فان كان يمايتعاق العقد بقدره فأن تزوجها على طعام بعينه فاختلفا فى قدره فقال الزوج

العقد بقدره بان تزوجها على ثوب بعينه كل ذراع منه يساوى عشرة دراهم فاختلفا فقال الزوج تزوجتك على هذا الثوب بشرط انه ثمانية أذرع فقالت بشرط انه عشرة أذرع لأيتحالفان ولايحكم مهرالمثل والقول قول الزوج بالاجماع كذافي البدائع وهذه واردة على اطلاق المصنف وجوابه ان القدر في الثوب وان كان من أجزائه حقيقة الكنه جار مجرى الوصف وهوصفة الجودة شرعا لانه يوجب صفة الجودة لغيره من الاجزاء ولذا كان الزائد للشترى فهااذا باعه وعين قدرا فوجده أزيدوا لاصلان مايوجب فوات بعضه نقصانافي البقية فهوكالوصف ومالايوجبه لايكون كالوصف كماعلم في البيوع وصرح بهفى البدائع هناوقيد بالقدر لانهلوا ختلفاف جنس المهرأ ونوعه أوصفته فالهلا يخلوا ماأن يكون المسمى ديناأ وعينافان كان دينا فان كان في الجنس كااذاقال تزوجتك على عبد فقالت على حارية أوقال على كرشعير فقالت على كرحنطة أوعلى ثياب هروية أوقال على ألف درهم وقالت على مائة دينار أوكان فىالنوع كالتركى مع الروى والدنانير المصرية مع الصورية أوكان فى الصفة من الجودة والرداءة فان الاختلاف فيه كالاختلاف فى العينين الاالدراهم والدنانير فان الاختلاف فيها كالاختلاف فى الالف والالفين لانكل واحدمن الجنسين والنوعين والموصوفين لايملك الابالتراضي بخلاف الدراهم والدنانير فانهما وانكاناجنسين مختلفين لكنهماني بابمهر المثل جعلا كجنس واحد وان كان المسمى عينابان قال تزوجتك على هـنا العبدوقالت المرأة على هـناه الجارية فهوكالاختلاف في الالفوالالفين الافي فصل واحدوهو مااذا كانمهر مثلهامثل قيمة الجارية أوأ كثرفاها قيمة الجارية لاعينها لان تمليك الجاريةلا يكونالابالتراضي ولم يتفقاعلي تمليكها فلم يوجدالرضامن صاحبالجارية بتمليكها فتعذر التسليم فيقضى بقيمتها بخلاف مااذا اختلفافى الدراهم والدنانير فأنه نظيرا لاختلاف فى الالف والالفين على معنى ان مهر مثلها ان كان مثل ما ثقد ينارأ وأكثر فلها الماثقد يناركندا في البدائم أيضا وذكر في المحيط الاختلاف فى الجنس أوالنوع أوالصفة ان كان المسمى عينا فالقول قول الزوج وان كان دينا فهوكالاختلاف فىالاصل اه يعنى يجب مهرالمثل ولايخفي مافيه من الخالفة لمافى البدائع وفى الظهيرية ولواختلفافي الوصف والقدرجيعا فالقول للزوج في الوصف والقول للرأة في القدرالي تمام مهر مثلهاوفي المحيط وغيره لوتصادقا على مهرعين كالعبد ثم هلك عندالزوج فاختلفافى القيمة فالقول قول من عليه الدين وهوالزوج وفى الخانية لوقالت المرأة تزوجتني على عبدك هذاوقال الرجل تزوجتك على أمتي هذه وهي أمالمرأة وأقاما البينة فالبينة بينة المرأة لان بينتها قامت على حق نفسها و بينة الزوج قامت على حق الغير وتعتق الامةعلى الزوج باقراره اه وفى الظهير يةرجــل وامرأة فى أيديهــمادار فاقامت المرأة البينةان الدار لهاوالرجل عبدها وأقام الرجل البينة ان الدارله والمرأة زوجته ولم تقم بينة انه ح فالبينة بينة المرأة والدار والعبد لهاولا نكاح بينهما ولوأقامها أنه حوالاصل والمسئلة بحالها يقضى بأنه حروالمرأة زوجته والدار للرأة لانهاخارجة وهذه المسئلة تناسب الدعوى الى ان قال لوأقام رجل بينة على امرأة انه تزوجهاعلى ألف درهم وأقامت بينة انه تزوجها على مائة ديناروأ قام أبوهاوهو عبد الزوج انه تزوجها على رقبته وأقامت أمهاوهي أمةالزوج انه تزوجها على رقبتها فالبينة بينة الابوالام والنكاح جائزعلي نصف رقبتهما لان بينتهما توجب المهروالحرية فكانت بينتهماأ كمثرائباتا فكانتأولى فانكان القاضى قضى للرأة عائة دينار ثمادعي الابوالمسئلة بحالها فالقاضي يقضي بإن الاب صداقها ويعتق من مالها ويبطل القضاء الاول ولوقضي بعتق الاب من مال ابنته ثم أقامت أمها بينة انه تزوجها على وقستها لاتقبل لان في قبول بدنتها ابطال عتق الاب اه وهو ملحق بالاصل الاالمسئلة الاولى (قهله والمتعدلوطلقها قبل الوطء) أى حكمت المتعة فان شهدت لاحدهما فالقول قوله مع يمينه وان كانت بين نصف ما يدعيه

والمتعة لوطلقهاقبل الوطء

(قوله ولم تقم بينة انه حر)
قال المقدسي فيه ان كون
الدارله تتضمن حريته
والجواب انه يجوز كونه
مكاتبا أومأذونا مديونا أو

(قوله وفى الهداية ووجه التوفيق الخ) قال فى الفتح وحاصله يرجع الى وجوب تحكيم المتعة الافى موضع بكون ما اعترف به أكثر منها فيؤخذ باعترافه و يعطى نصف مهر المثل (قوله و يحلف على نفس دعوا ها الزائد) قال فى الفتح بعده وعلى هذا فلا يتم ذلك التوفيق بل يشحق الخلاف و طذاقيل في المسئلة روايتان لكن ماذ كرفى جواب قول أبى يوسف آنفا يدفعه اه والذى ذكره قبيله نصه وأما قوله تيقنا التسمية وهى ما أقر به الزوج فليس بذاك بل المنيقن أحدهم اغير عين وهو المسمية وهى ما أقر به الزوج و عاذلا فرق بين ذلك

وعدمالتسمية حيث تعذر القضاء باحدهماعينا اه وقوله وهولايننى الرجوع أى كون المتيةن غيرعين وهو هناالمتعة وبهيظهر مانى قول المؤلف ورجعى فتح القدير (قوله وجوابه الله الاصل في التحكيم) ينبوعن هذا الجوابقول الهداية انه الموجب الاصلى في باب النكاح وعن هذا الحواب قول في باب النكاح وعن هذا ولو في أصل المسمى يجب ولو في أصل المسمى يجب

مهرالمثل
تزوجها على هـ ندا العبد
أوعلى هذا العبدمايغنيك
عن هذا الجواب ومافيه
من التعسف (قوله حبس)
أى حتى يبين لقيامه مقام
الزوج كذا في البزازية
(قوله وفيه نظر) سبقه
اليه صاحب الدرر وتبعه
وأجاب عنه بعض الفضلاء
في حواشي صـ درالشريعة
فقال لايقال أن الكلام
في النكاح دون المهر

ونصف ماتدعيه المرأة حلف كل واحدمنهما كافي حال قيام النكاح وعندا في يوسف القول قول الزوج مع يمينه الاأن يأتي بشئ مستنكر كماقدمناه وهذاعلي رواية الجامع الكبير وهوقياس قو لهماوفي رواية الجامع الصغير والاصل القول قول الزوج في نصف المهر من غير تحكيم للتعة وفي الهداية ووجه التوفيق انهوضع المسئلة فىالاصل في الالف والالفين والمتعة لاتبلغ هذا المبلغ في العادة فلا يفيد تحكيمها ووضعها فىالجامع الكبير فى العشرة والمائة ومتعة مثلها عشرون فيفيد التحكيم والمذكور فى الجامع الصغير سا كتعن ذكرالمقدار فيحمل على ماهو المذكور فى الاصل اه وصحح فى البدائع وشرح الطحاوى انه يتنصف ماقال الزوج ورجحه في فتح القدير بان المنعة موجبة فما اذالم يكن فيه تسمية وهنا اتفقاعلى التسمية فقلنا ببقاءما اتفقاعليه وهونصف ماأقر به الزوج ويحلف على نفى دعواها الزائد وأراد بتحكيم المتعةفيمااذا كان المسمى دينا أمااذا كان عينا كمافى مسئلة العبدوالجارية فلهاالمتعة من غيرتحكيم الاأن يرضى الزوج ان تأخل انصف الجارية بخلاف مااذا اختلفاني الالف والالفين لان نصف الالف ثابت بمقين لا تقاقهما على تسمية الالف والملك في نصف الجارية ايس بمابت بيقين لانه مالم يتفقاعلى تسمية أحدهما فلاعكن القضاء بنصف الجارية الاباختيارهما فاذالم يوجد سقط البدلان فوجب الرجو ع الى المتعة كذافى البدائع (قوله ولوفى أصل المسمى بحب مهر المثل) أي ولواختلفافي أصل المسمى بان ادعاه أحدهما ونفاه الآخر فانه يجبمهر الثل انفاقا والمتعة ان طلقها قبل الدخول اتفاقا أماعندهما فظاهر لانأحدهم ايدعي التسمية والآخر ينكره فالقول قول المنكر وكذاعندأى يوسف لتعذر القضاء بالمسمى بخلاف ماتقدم لانه أمكن القضاء بالمتفق وهوالاقل مالم يكن مستنكراوقوله في الهداية لان مهر المثل هو الاصل عند أبي حنيفة وعجد مشكل لانه قدم قبله ان المسمى هو الاصل عند مجمد وانمامهر المثل هو الاصل عند الامام فقط كذاذ كره الشارحون وجوابه أنهالأصل فىالتحكيم عندهما كمامرفى الاختلاف فىالقددر وليس مراده الاصالة بالنسبة الى المسمى فلااشكال أطلقه فشمل الاختلاف في حياتهما و بعدموت أحدهم اسواء كان في الاصل أوفى القدر فحكم الاختلاف بعدموت أحدهما في القدر كهوفي حياتهما كمافي المحيط وأمافي الاصل فقال في التبيين ولو كان الاختلاف بعدموت أحدهما فالجواب فيه كالجواب في حياتهما بالانفاق لان اعتبارمهرالمثل لايسقط بموتأحدهما وكذالوطلقهاقبل الدخول اه يعني تحكم المتعة وفى البزازية ادعت المسمى بعدموته فاقرالوارث بها كمن قال لاأعرف قدره حبس وظاهر كالام المصنف انه يجب مهرالمثل بالغاما بلغ وليس كذلك بل لايزاد على ماادعته المرأة لوكانت هي المدعية للتسمية ولاينقص عماادعاه الزوج لوكان هوالمدعى لهاكائشار اليه في البدائع ولم يتعرض الشارحون للتحليف وذكر صدوالشر يعةانه يحلف عندهمافان نكل ثبت المسمى وان حلف المنكروجب مهر المثل وأماعند أبى حنيفة ينبغي أن لا يحلف المذكر لانه لا تحليف عنده في النكاح فيجب مهر المثل اه وفيه نظر لان التحليف هناعلى الماللاعلى أصل النكاح فيتعين أن يحلف منكر التسمية اجاعا ولهذا مكتواعنه

اتفاقا كاسيصر حبه المصنف في كتاب الدعوى بقوله ان ادعت المرأة الى قوله يلزم المال لا نا نقول ماذكره هذاك رواية وماذكره الشارح ههنا دراية وماذكره هذاك وواية وماذكره هذا دراية وقدر من اليه بقوله ينبغى وجه الدراية ههناعدم نفع التحليف عند الذكول اذا لا صل الاسمى المالك ووالمدهم في الموافي جوابارده فى العزمية والحواب السابق قال فيه المالك فيه نظر

(قولهسواء كان في القدرأوفي الاصل) الذي في الهداية وغيرها الهلو كان في الاصل فالقول لمن أنكره ولذاقيل ان حق التركيب في كلام المصنف فلوبالفاء لانمع الواو يتوهم انهاللوصل كماشرح بهالعيني وصاحب النهر والظاهرانه لافرق بين مافى الهداية وماهنا لان المنكر الكلام في قول الإمام ولا نفع لورثة الزوجة في انكار التسمية على قوله تأمل (قوله للتسمية عادة ورثة الزوج لان

وقال أبو يوسف القـول لورثة الزوج) الفرق بين قوله وقول الامام ان الامام لم يستثن القليل كمافي الهداية أى فيصدق ورثة الزوج وان ادعوا شيأقليلا كافي غاية البيان (قوله وهذا يدل على ان المسئلة الخ) كذافي العناية والفتح وقال في الفتح لانمهرالمثل يختلف باختلاف الاوقات فاذا تقادم العهد يتعذر الوقوفعلى مقداره وأيضا

ولوماتاولوفى القدر فالقول لورثته ومن بعث الى امرأته شيأفقالت هوهدية وقال هومن المهرفالة ولله في غير المهيألا كل

يؤدى الى ترر القضاءبه لان النكاح عايثبت بالتسامع فيدعى ورثةورثة الورثةعلى ورثةورثة الورثة مُومُ فيفضي الحذلك اه وفي شرح الجامع للقاضي فعلى هـ ذا لوكان العهـ د قريبا ولم يكن متقادما لايجز عن القضاء عهر المثل فيقضى به (قوله ولا يخفى ان محله الخ) قال في الشرنبلالية فيه تأمل لانه لا يتأتى ماقاله في حال

لظهوره وفىجامع الفصولين ادعتمهرها بعدموته فادعى الوارث الخلع قبدل ألموت بعدانكارأصل النكاح لاتسمع وانادعي الابراء ففيهاأقو الثالثهاان ادعى الابراء عن المهر لاتسمع وان ادعى الابراء عن دعوى المهر تسمع اه (قوله ولومانا ولوفى القدر فالقول لورثته) أى لومات الزوجان واختلف ورثتهمافالقول لورثة الزوج سواء كان فى القدر أوفى الاصل فان كان فى القدر لزمماا عترفوابه وان كان فى الاصل بان ادعى ورثتها المسمى وأنكره ورثته فلاشئ عايهم وهذاعند الامام وعندهم االاختلاف بعدموتهما كالاختلاف فيحياتهما فاناختلفا فيالقدر قال مجمد يقضى بمهرالمثل وقال أبو يوسف القول لور نة الزوج وان اختلفافي الاصل يقضى بهرالمثل اذا كان النكاح ظاهرا الااذا أقامت ورثته الببنة على ايفاء المهرأ وعلى اقرارها بهأواقر ارور تتهابه لانه كان دينافى ذمته فلايسقط بالموت كالمسمى فانءلمانهاماتتأولاستقط نصيبه منهوما بتي فاورثتهاولهان موتهما يدل على انقراض أقرانها فبمهر من يقدر القاضي مهر المثل كذافي الهداية وهذا يدل على ان المسئلة مصورة في التقادم فاو كان العهد قريباقضي به وعلى المدلوأ قيمت البينة على المهر قضي بهاعلى ورثة الزوج وقدصر حبالثاني في المحيط وشرح الطحاوى وعبارة المحيط قال أبوحنيفة لاأقضى بشئ حتى يثبت بالمينة أصل التسمية وبهذا اندفع ماعلل به بعض المشايخ لهمن ان مهر المثل من حيث هو قيمة البضع يشبه المسلمي ومن حيث انه يحب بغيرشرط يشبه النفقة والصلة فباعتبار الشبه الاوللم يسقط بموت أحدهما وباعتبار الشبه الثاني يسقط فسقط بموتهمافانه يقتضي انهلا تسدمع البينة عليه بعدموتهما لسقوطه أصلاوالمنصوص عن الامام خلافه كماعامت ولذاقال فى فتح القديران تعليل الهداية أوجه وفى فتاوى قاضيخان الفتوى على قولهما وفي الحيط قال مشايخناهذا كله اذالم تسلم المرأة نفسهافان سلمت نفسها ثم وقع الاختلاف في حيال الحياة أو بعد الممات فانه لا يحكم بهر المثل لانا نعلم إن المرأة لا تسلم نفسها من غيران تتجل من مهر هاشياً عادة فيقال لهالابدان تقرى بما تعجلت والاقضينا عايك بالمتعارف ثم يعمل في الباقي كماذكرنا اه وأقره عليه الشارحون ولايخفي ان محله فمااذا ادعى الزوج إيصال شئ اليهاأ مالولم بدع فلا ينبغي ذلك وفي المحيط معز يالى النوادر امرأة ادعت على زوجها بعدموته ان لهاعليه ألف درهم من مهرها فالقول قولها الى تمام مهر مثلها عندا أبي حنيفة لان مهر المثل يشهد لها اه وهدندا نخالف ماذ كره المشايخ سابقا وفي الخلاصة من الفصل الثاني عشر من كتاب الدعوى امرأة ادعت على وارث زوجهامهرها فانكر الوارث يوقف قدر مهرمثلها ويقول له القاضى أكان مهرمثلها كذا أعلى من ذلك ان قالوا لاقال أكان كذادون ماقال في المرة الاولى الى أن ينتهي الى مقد ارمهر مثلها اه (قوله ومن بعث الى امرأته شيأ فقالت هو هدية وقال هومن المهر فالقول قوله في غير المهيأ للا كل لانه المملك فكان أعرف بجهة التمليك كيفوان الظاهرانه يسعى فى اسقاط الواجب الافيما يتعارف هدية وهو المهيأللاكل لانه متناقض عرفا وفسرالامام الولوالجي المهيأللا كل بمالايبقي ويفسد فخرج نحوالتمر والدقيق والعسل فان القول فيهقوله اه ودخل تحت غير المهيأ للركل الثياب مطلقا فالقول فيهاقو لهوقال الفقيه أبوالليث الختارانما كانمن متاعسوى مايجب عليه فالقول له والافلها كالدرع والخار ومتاع البيت لان الظاهر يكذبه والخف والملاءة لاتجب عليه لانه ليس عليهان يهي طاأم خروجها كذاف غاية

موتهما اه فلوقال فهااذا ادعى الزوج أوورثته اكان أولى (قوله وهـذايخالفماذ كروالمشايخ سابقا) قال الرملي ليس مخالفا اذهو مقيـد كهاذ كروالمشايخ بماقبـل التسليم فاي مخالفة ومثـله مافى الخلاصة تأمل ثمرأيت فى النهر أقول لامخالفة بعدان يكون هــذا المطاق مجولاعلى المقيد وهوعــين ماقلته والله تعالى هو الموفق (قوله انماينني احتسابه من المهرالخ) أى لوادعاه انه من المهر لا يصدق أمالوادعاه من الكسوة الواجبة وادعت انه هدية فانه يصدق لان الظاهر لا يكذبه في ذلك بل الظاهر يصدقه فيه وهذا ماسينة له المؤلف عن الخلاصة (قوله وهذا البحث موافق لما في الجامع الصفير) كذا في النسخ وقعت هذه الجداة قبل قوله وفي من المهر) أى ان كان دفع لها المناهنة وقوله وان كان المتاع ها لكا) قال في النهزر وفي البزازية اتخذ لها ثيابا ولبستها حتى تخرقت مم قال هو من المهر وقالت هو من النهقة أعنى الكسوة فالقول لها قبل في الفرق ان في الفائم اتفقا على أصل النمايك واختلفا في صفته والقول للمالك لانه أعرف بجهة التمليك بخلاف الهائل لانه يدعى سقوط بعض المهر والمرأة تنسكر ذلك فان قبل لم يجعل هذا اختلاف في جهة التمليك كالقائم قلنا بالهلاك عرج عن المملوكية والاختلاف في أصل التمليك أو في جهته ولا وهذا البدل والضمان الها وهذا المناهل في كون اختلاف في ضمان الهمالك و بدله فالقول لمن يملك السدل والضمان الهوه وهذا

يقتضي ان القول لهافها لوكان هالكا في مسئلة الكتاب لانه بذلك بدعى عليها الهالك وهي تنكر وهو مخالف لما قدمنا والفرق يعسر فتمديره (قوله وان لم يكن مثليا لاترجع الخ) أى لانه عب قيمته مقوما بالدراهم وهي من جنس المهر فيقع قصاصا فلاترجع عابق من المهر ان كانت القيمة قدرمابقي لها (قـوله ويفرق بين هـ ندا و بين ماسـ بق الخ) يمكن أن يفرق بان ماسبق مصور فها اذا صرحت بالتعويض بخلاف ماهنا فانهاقر ارلفعل الاب بدون تصريح قالف التتارخانية ولوأرسل الى امرأة نافجة مسك أوطيبا ثم قال كان

البيان وفى فتح القدير ثم كون الظاهر يكذبه في نحوالدرع والخاراعاينني احتسابه من المهر لامن شئ آخركالكسوة اه وهذا البحثموافق لمافى الجامع الصغير فانهقال الافى الطعام الذي يؤكل فانهأعممن المهيأللا كلوغيره وفيهأ يضاوالذي يجباعتباره فى ديارناان جيع ماذكر من الحنطة واللوز والدقيق والسكر والشاة الحية وباقيها يكون القول فيهاقول المرأة لان المتعارف فذلك كله أن يرسله هدية والظاهرمع المرأة لامعه ولايكون القول له الافى نحو الثياب والجارية وهذا كله اذالم يذكر وقت الدفع جهة أخرى غير المهرفان ذكر وقال اصرفوا بعض الدنانير الى الشمع وبعضها الى الحناء لايقبل قوله بعد ذلك أنهمن المهركمافي القنية وأشار المصنف الى انهلو بعث اليهاثو با وقال هومن الكسوة وقالت هدية فانالقولقوله والبينة بينتها كذافى الخلاصة منكتاب الدعوى وهندايدل على ان البينة بينتها فى مسئلة الكتاب أيضا لعدم الفرق بينهما وأراد بكون القول قوله فى الختصر أن يحلف فان حلف انكان المتاع قائما كان للرأة أن تر دالمتاع لانهالم ترض بكونه مهرا وترجع على الزوج بما بقي من المهر وان كان المتاع هالكان كان شيأمثليا ردت على الزوج مثل ذلك وان لم يكن مثليا لاترجع على الزوج عابق من الهركذاف الخانية وهذا اذالم يكن من جنس المهر فانكان من جنسه وقع قصاصا كالايخني وصرحف معراج الدراية انفيا كان القول فيهقولها وهوالمهيآللا كل فانهمع يمينها وانكان العرف شاهدالها وأشار المصنف الى ان الزوجلو بعث اليهاهدايا وعوضته المرأة شمز فت اليه شمفارقها وقال بعثتها اليك عارية وأرادأن يسترده وأرادتهي أن تستردالعوض فالقول قوله فى الحريم لانه أنكر التمليك واذا استرده تستردهي ماعوضته كذافي الفتاوى السمر قندية وفي فتح القديرولو بعث هوو بعث أبوها له أيضا م قال هومن المهر فللاب أن يرجع في هبته ان كان من مال نفسه وكان قامًا وان كان هالكا لايرجعوانكان من مال البنت باذنها فليس لهاالرجوع لانه هبة منها وهي لاترجع فياوهبت لزوجها اه ويفرق بين هذاو بين ماسبقان فى الاولى التعويض منها كان بناء على ظنها المتمليك منه وقدأ نيكره فلم يصحالتعو يضفلم يكن هبةمنهافلهاالاسترداد وفىالثانيةحصلالتمليك فصحالتعويض فلارجوع لهأ

وحسبتان خوجهاوجهه هدية فلماظهرالخلاف أرادت الرجوع هل لهاذلك قال لا لان نية العوض فاسدة وكانت هبة جديدة م قال بعد نقل مافى فروجها وجهه هدية فلماظهرالخلاف أرادت الرجوع هل لهاذلك قال لان نية العوض فاسدة وكانت هبة جديدة م قال بعد نقل ماف الفتاوى السمر قندية وفي الخانية وقال أبو بكر الاسكاف رحمه الته ان صرحت حين بعثت انها عوض فكذلك اه الكن قاضيخان قدذ كرقبل قول الاسكاف مانصة قالوا القول الزوج في متاعه لانه أنكر الخليك وللمرأة ان تستردما بعثت لانها تبعث عوضالله بقاد الموافي المسئلة قولين وظاهر فاذالم يكن ذلك عوضاوكان الكل واحد أن يستردمتاعه وقال أبو بكر الاسكاف الخوطهرة ان في المسئلة قولين وظاهر كلام المؤلف عدم اشتراط التصريح به وعليه فقد يفرق بان ماسبق مصور في اذاقصدت التعويض وماهنافيا أذام تقصده هي أوالاب ويدل عليه انه في فتاح القلاعة المؤلف في كرام المؤلف في مناوفيا البنت في اذنت في بعثه تعويضا الها فعلم ان ما بعثه الاب من ماله أومن ما هما الرجوع على الرجوع كايثبت في البعثة هي والله أعلم

(قوله ولو بعث اليهابقرة) قال فى النهر وهذا قديشكل على مام لانه الملك فى هذه الحالة فكان أعرف بجهة التمليك وانداقال القاضى بنبغى أن يكون القول الزوج اه قلت تصوير المسئلة على مافى العمادية والتتارخانية وغير هما ام رأة ماتت فاتخذت والدتها مأنم افبعث زوج الميتة بقرة الى أم المرأة فذبحته الى آخر ماهناو به يظهر جواب الاشكال فتدبر (قوله وان قال اغزليه لنا) أى لى والك وقوله فهوله أى لانه يصير مستأجر الها بجزء منه فهو مثل قفيز الطحان فلم تصح الاجارة و يكون لها أجر مثلها لانها غزلته على طمع ان الما منه حصة لا تبرعا (قوله كان الزوج أن يستردمادفع) أى قائما أوهالكالانه رشوة كذا في البزازية (قوله وقيل لا يرجع مطلقا سواء شرط التزوج أولا وسواء تزوجته أولا وحاصل الثانى انه يرجع في صورة

وقديقال التعويض علىظن الحبة لامطلقا وقدأ نكرها فينبغى أن ترجع وقيد المصنف بكونه ادعاهمهرا لأنهالوا دعتانه من المهروقال هووديعة فأنكان من جنس المهر فالقول قولها وانكان من خلافه فالقول قوله وأطلق فى البعث فشمل مااذا اشترى لهاشيأ بعدما بني بها بأمرها أودفع اليها دراهم حتى اشترت هي صرح به في التجنيس وفيه لوقالت له أنفق على عماليكي من مهرى ففعل تم قالت لا أحسبه منه لانك استخدمتهم فأنفق عليهم بالمعروف فهومن المهرولو بعث اليها بقرة عندموت أبيها فذيحتها وأطعمتها فطاب قيمتهافان اتفقاانه لمبذ كرقعة ليساله الرجوع وان اتفقاعلى ذكرالرجوع بالقمة فله الرجوع وان اختلفا فالقول لماواختار قاضفان ان القول قول الزوج لانها تدعى الاذن بالاستهلاك بغيرعوض وهو ينكر فالقول لهكن دفع الى غيره دراهم فأنفقها ثمادعي انهاقرض وقال القابض انها هبة فالقول قول صاحب الدراهم اه وفي فتاوى قاضيخان لوجاء الى بيته بقطن فغز لته المرأة فان قال اغزليه لى فهوله ولاأجر لهاوان قال اغزليه لنافهوله ولهاأجر مثلهاوان قال اغزليه فهوله وان قال اغزليه لنفسك فهولها وان اختلفا فقالت قلت اغزليه لنفسك وكذبها فالقول قوله مع يمينه واننهاهاعن غزله فغزلته كان لحالانها غاصبة وله عليها مثل قطنه وان اختلفافي النهيي فالقول له وان لم ينه ولم يأذن فغزلته انكان بياع القطن فهولحا وعليهامث لقطنه والافهوله الى آخرما فى الفتاوى وههنافروع ذكروهافىالفتاوي لابأس بايرادهافانهامهمة الاول لوخطب امرأة فى بيتأخيها فأبى الاخ الاأن يدفع اليه دراهم فدفع ثم تزوجها كان للزوج أن يستردمادفعله الثانى لوخطب ابنة رجل فقال أبوها ان نقدت الى المهركذ اأزوجهامنك م بعد دذلك بعث بهدايا الى بيت الاب ولم يقدر على أن ينقد المهر ولميزوجه فأرادان يرجع قالواما بعث للهروهوقائم أوهالك يسترده وكذا كلما بعث هدية وهوقائم فأما الحالك والمستهلك فلاشئ فيه الثالث لوأنفق على معتدة الغيرعلى طمع أن يتزوجها اذا انقضت عدتها فلماانقضتأ بتذلك انشرط فىالانفاق التزوجكان يقوله نفق بشرط أن تتزوجيني يرجع زوجت نفسهاأولا وكذا اذالم يشترط على الصحيح وقيل لايرجع اذازوجت نفسها وقدكان شرطه وصحح أيضاوان أبت ولميكن شرطه لايرجع على الصحيح والحاصل ان المعقد ماذكر ه العمادى في فصوله انها ان تزوجته لارجوع مطلقا وان أبت فله الرجو عان كان دفع لها وان أكات معه فلامطلقا الرابع مسئلة الجهازوفيه مسئلتان الاولى قالفىالمبتغي بالغين المعجمة منزفت اليه امرأته بلاجهازفله مطالبة الاب عابعث الميهمن الدنانير والدراهم وانكان الجهاز قليلافله المطالبة عايليق بالمبعوث يعنى اذالم تجهز عايليق بالمبعوث فله استردادما بعث والمعتبرما يتخدالز وجلاما يتخد لها ولوسكت بعد الزفاف

مااذاأ بتوكان شرط التزوج أمااذالم يشترط أوتزوجت مطلقا فالارجوعله لان قدوله اذازوجت الخيفهم منهعدم الرجوع اذالم يشترط بالاولى ويفهم من قوله وان أبتالخانهان شرطه يرجع فصارحاصله ماقلنا وفي كارمه مخالفة لمافي الفتح حيث قال وفي الخلاصة أنفق على معتدة الغيرعلى طمع ان يتزوجها إذا انقضت عبدتها فلماانقضت أبت ان شرطف الانفاق التزوج يرجع زوجت نفسهاأ ولالانه رشوة والصحيح لايرجع لوزوجت نفسها وانلم يشرط الطمع اختلفوا والاصحانه لايرجع اذا زوجت قاله الصدرالشهيدوقالالشيخ الامام انهيرجع عليهازوجت نفسهامنه أولالانهرشوة واختاره في المحيط وهذااذا دفع الدراهم اليها لتنفق على نفسها أمااذا أكل

معهافلا يرجع بشى اله ولم بذكر مااذا أبت ان تنزوجه في فصل عدم الاشتراط صريحا الاماقد يتوهم طويلا من اقتصاره على قول الشهيدومن بعده انه يرجع اذالم تنزوجه وحكى ف فتاوى الخاصى فيااذا أنفق بلاشرط بل العلم عرفاانه ينفق المتزوج علم تتزوج به خلافا منه من قال يرجع لان المعروف كالمشروط ومنهم من قال لاقال وهو الصحيح لانه اغما نفق على قصده لابشرطه الم كلام الفتح قلت والمفهوم منه ان الصحيح انه لا يرجع فيااذا تزوجته مطلقا شرط الرجو عاولا ويرجع فيااذا أبت مطلقا وهنداهوا لفهوم من العمادية أيضاوماذ كره من القول الاول فهوموافق لاطلاق ما تقدم عن الشيخ الامام الذي اختاره في الحيط ما تقدم عن الشيخ الامام الذي اختاره في الحيط

ولونسكح ذى ذمية بميتة أو بغيرمهروذا جائز عندهم فوطئت أوطلقت قبدله أو مات عنهافلامهر لها وكذا الحربيان ثم

(قولهليسلهفاالاستعسان) أى ليسللاب (قوله وقال قاضيخان وينبغى أن يكون الخ) قال فى النهـر وهـ ذالعمري من الحسن عكان (قوله اذاجهز بنته) أى الصغيرة مطلقاأ والكبيرة انسامه لها كايعدام (قوله لڪن هلهـندا الحركم إلخ) قال الرسلي الذي يظهر ببادئ الرأى انهماأى الاموالجدكذلك أماالام فاماقدمه من قول القنية صغيرة نسجت جهازا من مال أمهاوا بيهاالخ وأماالحد فلقوطم الجد كالاب الافي مسائل ليست ه_ندهمنهاتأمل اه قلت وجزم في متن التنويران الامكالاب في تجهيزها وعزاه فىشرح المنح الى فتارى قارئ الهداية وفى شرحه الدرالختارمعز باالىشرح الوهبانية وكذاولي الصغيرة ولايخنى شموله الجدوغيره (قوله سهو) قال فىالنهر ليس كاقال بل أرادا ته بيان للكر أنكحتهم ولاشك ان المهرمن أحكامه

استرداده منهاوعليه الفتوى ولوأخذأ هل المرأة شياعند التسليم فلازوج أن يسترده لانهرشوة الثانية لوجهز بنته ثمادعى انمادفعه لهاعار يةوقالت عليكاأ وقال الزوج ذلك بعدموتها ليرثمنه وقال الاب عارية فغي فتح القديروا المجنيس والذخيرة الختار للفتوى ان القول للزوج ولهااذا كان العرف مستمرا ان الاب يدفع مثله جهاز الاعارية كافي ديارنا وان كان مشتر كافالقول قول الاب وقال قاضيخان وينبغى أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الاشراف والكرام لايقبل قوله انه عارية وان كان الاب عن لا يجهز البنات عثل ذلك قبل قوله اه والواقع في ديار ناالقاهرة ان العرف مشترك فيفتى بأن القول للربواذا كان القول للزوج فى المسئلة الاولى فأقام الاب بينة قبلت قال في التحنيس والولوالجية والذخيرة والبينة الصحيحة ان يشهدعند النسليم الى المرأة انى اعماسامت هذه الاشياء بطريق العارية أويكتب نسخة معلومة ويشهدالابعلى اقرارهاان جيع مافى هــنــ النسخة ملك والدىءاريةفيدى منه لكن هذا يصلح لقضاء لاللاحتياط لجوازانه اشترى لهابعض هذه الاشياء فى حالة الصغر فبهذا الاقرار لا يصبر الاب صادقافها بينه و بين الله تعالى والاحتياط أن يشترى منهاما في هذه النسخة بمن معاوم ممان البنت تبرئه عن النمن اه ومن فروع الجهاز لوزوج ابنته البالغة وجهزها بأمتعة معينة ولميسلمهااليها ثم فسخ العقد وزوجها من آخر فليس لهامطالبة الاب بذلك الجهازلان التجهيز عليك فيشترط فيه التسليم ولوكان لهاعلى أبيهادين فجهزها أبوها ثمقال جهزتها بدينها على وقالت بل عمالك فالقول للاب وقيل للبنت ولودفع الى أم ولده شيأ لتتخذه جهاز اللبنت ففعلت وسلمته اليها لايصح تسليمها صغيرة نسجت جهازا بمال أمهاوأ بيها وسعيها حال صغرها وكبرها فماتت أمهافسلم أبوها جيع الجهاز اليهافليس لاخوتهادعوى نصيبهم منجهة الام امرأة نسجت في بيت أبيها شيأ كثيرا من ابريسم كان يشتريه أبوهاممات الابفهذه الاشياء لهاباعتبار العادة ولودفعت في تجهيزها لبنتهاأشياء من أمتعة الاب بحضرته وعامه وكانسا كتاوزفت اليه أى الحالزوج فليس للاب أن يستردذلك من بنته وكذالوأ نفقت الام في جهازهاما هومعتاد والابساك لا تضمن الكل في القنية فى باب تجهيز البنات وبهذا يعلم ان الاب أو الام اذاجهز بنته عممات فليس لبقية الورثة على الجهازسبيل اكن هل هذا الحريج المذكور في الاب يتأتى في الام والجد فلوجهز هاجدها عماتت وقال ملكي وقال زوجها ملكهاصارت واقعة الفتوى ولمأرفيها نقلاصريحا فوله ولونكح ذى ذمية بميتة أو بغيرمهر وذاجائز عندهم فوطئت أوطلقت قبله أومات عنها فلامهر لهاوكذا الحربيان ثم) بيان لهور الكفار بعدبيان مهور المسلمين وسيأتي بيان أنكحتهم فقوله في غاية البيان ان هـنا بيان لانكحتهم سهو وحاصله ان نكاحهم مشروع بغيرمهر وبمسمى غيرمال حيث كانوا يعتقدونه عندأني حنيفة لافرق عنده بين أهل الذمة وأهل الحرب فى دار الحرب وهما وافقاه فى أهل الحرب وقالا فى الذمية لهامهر مثلها انمات عنها أودخل بهاوالمتعة انطلقها قبل الدخول وزفرأ وجبمهر المثل فى الكلان الشرع وقع عامافيثبت الحريج على العموم ولهماان أهل الحرب غيرملتزمين أحكام الاسلام وولاية الالزام منقطعة بتباين الدارين بخلاف أهل الذمة لانهم التزموا أحكامنا فمايرجع الى المعاملات كاز تاوالربا وولاية الالزام متحققة لاتحادالدارين ولابى حنيفة انأهل الذمة لايلتزمون أحكامنا فى الديانات وفها يعتقدون خلافه فىالمعاملات وولاية الالزام بالسيف والمحاجة وكل ذلك منقطع عنهم باعتبار عقد الذمة فاناأم نابتركهم ومايدينون فصاروا كأحل الحرب بخلاف الزنا لانه حوام ف الادبان كلها والربامستثني من عقودهم لقوله عليه السلام الامن أربى فليس بيننا وبينمه عهد أطلق فى الذمى

طو بلاليسله أن يخاصمه بعده وان لم يتخذله شئ ولوجهزا بنته وسلمه اليهاليس له في الاستحسان

(فوله كما في الهداية) نبه في الهدايةُ على ان هذا الخلاف في الميتة أيضافقال وقد قيل في الميتة والسكوت روايتان والاصح أن الشكل على الخلاف وجعل في الفتح ظاهر الرواية وجوب مهر المثل فيه ما وقال وجه الظاهر ان النكاح معاوضة في المين على نفي العوض يكون مستحقا الهاوالميتة كالسكوت لانها الميست (١٨٨) ما لاعندهم فذكرها لغووصح المصنف ان الكل على الخلاف وهو خلاف الظاهر

فشمل الكتابي والمجوسي وأراد بالميتة كلماليس بمال كالدم واختلف فى قوله أو بغير مهر فقيل المراد به ما اذا نفياه اما اذاسكتاعنــه فانه يجبمهر للثل والاصح انه لافرق عنده بين نفيه والسكوت عنــه كافى الهداية وفى فتح القديران ظاهر الرواية وجوبمهر المثل عنده اذاسكتاعنه مخالفا لمافى الهداية لان النكاح معاوضة فحالم ينص على نفيه يكون مستحقالهاوالواو في قوله وذاجا تزللحال وقوله فلامهر جواب المسئلة وضبط فى غاية البيان ألامن أربى انه وف التنبيه لااستثناء وقيد المصنف بالمهرلان بقية أحكام النكاح ثابتة فىحقهم كالمسامين من وجوب النفقة فى النكاح ووقوع الطلاق والعدة والتوارث بالنكاح الصحيح كالنسب وثبوت خيار الباوغ وحرمة نكاح المحارم والمطلقة ثلاثا كمافى التبيين وظاهره الهمتفق عليمه واماالكفاءة ففي الخانية ان الذمية اذاز وجت نفسهار جلالم يكن لوليها حق الفسخ الا أن يكون أمراطاهرابان زوجت بنت ملكهم أوحبرهم نفسها كناسا أودباغامنهم أونقصت من مهرها نقصانافاحشا كانلاوليائها ان يطالبوه بالتبليغ الىتمـاممهرالمثــلأو يفسخ اه وفائدة عدمالمهر في هـ نده المسائل انهما لو أسلما أوأحدهما أوترافعا أوأحدهما الينا لانحكم به ومسـ الة خطاب الكفار وتفاصيلها أصولية لم تذكرعن أبى حنيفة وأصحابه وانماهي مستنبطة وتمامه فى كتابنا المسمى باب الأصول (قوله ولوتزوج ذمى ذمية بخمراً وخنز يرعين فاسلما أوأسلم أحدهما لها الخروالخنز مر وفي غـ بر العين لهاقعة الخر ومهر المثـ ل في الخنزير) بيان لما اذاسمياما هومال عندهم وليس عال عندنا وحاصله ان التسمية صيحة ولها المسمى فان قبضته صحوان لم تقبضه حتى أسلما أوأسلم أحدهمافهوعلى وجهين اما أن يكون ذلك المسمى معينا أوغير معين فانكان معينا فليس لهاالاهوقميا كانأومثلياوانكان غيرمعين فلها القمةفى المثلي ومهرالمثل فى القميى وهذا كله عند أبى حنيفة وقال أبويوسف لهامهر المثل في الوجهين وقال مجدلها القمية في الوجهين وجه قولهما ان القبض مؤكد لللك فى المقبوض فيكون له شبه بالعقد فم تنع بسبب الاسلام كالعقد وصاركما اذا كانا بغيرأعيانهما وأما اذا الصقتحالة القبض بحالة العقدفابو يوسف يقول لوكانامسلمين وقتااحقد يجب مهرالمثل فكذاهنا ومحديقول محتالتسمية لكون المسمى مالاعنسدهم الاانه امتنع التسليم للرسلام فيجب القيمة كما اذاهلك العبد المسمى قبل القبض ولأبى حنيفة ان الملك في الصداق المعين يتم بنفس العقد ولهذا يملك التصرف فيه وبالقبض ينتقل من ضمان الزوج الىضمانها وذلك لايمتنع بالاسلام كاسترداد الخرالمغصوب وفى غدير المعين القبض موجب ملك العين فميتنع بالاسلام بخلاف المشترى لانملك التصرف انما يستفاد فيه بالقبض واذا تعذر القبض فى غير المعين لا تجب القمية فى الخنزير لأنهمن ذوات القيم فيكون أخة فهيته كاخذعينه ولاكذلك الخرلأنهمن ذوات الامثال ألاترى انهلوجاء بالقيمة قبل الاسلام تجبرعلي القبول في الخنزير دون الخرولوطلقها قبل الدخول بهافن أوجبمهرالمثل أوجب المتعة ومن أوجب القمة أوجب نصفها وفى الغاية ويردعلي هذاما لواشترى ذمى دارامن ذمى بخمرأ وخنزير وشفيعهامسلم يأخذ بالشفعة بقيمة الخر والخنزير فلرتجع لقيمة الخنزير كعينه ولم بجب عنه بشئ وأجاب عنده فى التبيين ان قيمة الخنزير انمات كون كعينه اللو كان بدلاعن الخنزير كافيمسئلة النكاح امالوكان بدلاعن غيره فلاوفى مسئلة الشفعة قيمة الخنزير بدل عن الدار

(قوله وفي مسئلة الشفعة الخ)
قال في الخواشي السعدية والك
أن تقول كذلك فيانحن فيه
بدل عن البضع والماصر اليه
للتقدير بها فليتأمل فحوابه
يظهر من تقرير قاضيخان
في شرح الجامع الصغير
قال في النهر وأقول لانسلم
انها هنابدل عن منافع
البضع اذ منافعه الما
قو بلت بالخنزير و بالاسلام
قو بلت بالخنزير و بالاسلام
تعذر أخذ القيمة لمامي
قلت والذي قرره قاضيخان

ولوتزوج ذى ذمية بخمر أوخنز يرعين فأسلماأ وأسلم أحدهما لها الخروالخنز ير وفى غير العين لهاقيمة الخر ومهر المثل في الخنز ير

هوقوله ولان قيمة الخنزير لها حكم عين الخنزير ولهذا لوأناها بقيمة الخنزير قبل الاسلام أجبرت على قيمة الخنزيرمن موجبات الك التسمية والاسلام يقرر حكم التسمية فاعا يستوفى بعد الاسلام ماليس من موجبات الك التسمية فاعا وهو مهر المشل أماقيمة وهو مهر المشل أماقيمة

فتستوف بعد الاسلام اه والذي يظهر من هذا التقريران الجواب يؤخذ من قوله ان قيمة الخنزير لها حكم المشفوعة عينه وانها من موجبات التسمية وانها من موجبات التسمية وانها من موجبات التسمية وحينه في التقدير بها بخلاف مسئلة الشفعة فان القيمة فيها ليست من موجبات التسمية وحينه في المنافرة والمنافرة والمنافر

المشفوعة وانماصير اليهاللتقدير بها لاغيرفلا يكون لها حكم عينه وأفاد بقوله لها فى المعين المسمى انه لو كان طلقها قبل الدخول فان لها نصفه والله تعالى أعلم

﴿باب:_كاح الرقيق﴾

ذكره بعد نكاح الاح ارالمسلمين مقدماعلى نكاح الكفار لان الاسلام فيهم غالب والرقيق فى اللغة العبد ويقال للعبيد كذافي المغرب والمرادبه هناالمماوك من الآدمي لانهم قالواان الكافراذا أسرفي دارالحرب فهورقيق لامماوك واذا أخرج فهو مملوك أيضافعلي هذافكل مملوك من الآدمى رقيق لاعكسه (قوله لم يجز نـكاح العبدوالامةوالمـكاتبوالمدبر وأم الولدالاباذن السيد)أى لاينفذ فالمراد بعدم الجوازعدم النفاذ لاعدمااصحة بقرينة سابقه فى فصل الوكالة بالنكاح حيث صرح بانه موقوف كعقدالفضولي لقوله عليه السلام أيماعبد نزؤج بغير اذن مولاه فهوعاهر حسنه الترمذى والعهر الزنا وهومجول على ما اذاوطئ بمجرد العقدوهو زناشرعي لافقهي فلي بلزم منه وجوب الحد لانه مترتب على الزنا الفقهي كاسيأتى ولان فى تنفيذ نكاحهما تعييبهما اذ النكاح عيب فيهما فلايملكانه بدون اذن مولاهما وكذلك المكاتب لان الكتابة أوجبت فك الحجر في حق الكسب فبق في حق الذكاح على حكم الرق ولهذا لايملك المسكانب تزويج عبده ويملك تزويج أمته لانهمن باب الاكتساب وكذا المسكاتبة لاتملك تزويج نفسها بدون اذن المولى وتملك تزويج أمتها لماقلنا وكذا المدبروأ مالولدلان الملك فيهما قائم ودخل فىالمكاتب معتق البعض لابجوز نكاحه عندأبي حنيفة وعندهما يجو زلانه حومد يون ودخل فيأم الولد ابنها اىابنهامن غير مولاها كما اذازوجأم ولده من غيره فجاءت بولدمن زوجها فحكمه حكم أمه وأماولدهامن مولاها فحرو يستثني من قولهم ابن أم الولدمن غير المولى كأمهمسئلةذ كرها في المبسوط من باب الاستيلادلوا شترى ابن أم ولدله من غييره بان استولد جارية بالنكاح مم فارقها فزوجها المولى من غيره فولدت ثم اشترى الجارية مع الولدين فالجارية نكون أم ولدله وولده حو وولدهامن غيره له بيعه اه الاأن يقال انها حين ولدته لم تركن أم ولدله فلااستثناء وأطلق في نكاحه فشمل ما اذا تزوج بنفسه ومااذاز وجه غيره وقيد بالنكاح لان التسرى للعبد والمكاتب والمدبر حرام مطلقا كذافى شرح الطحاوى وقال فى فتح القدير فرعمهم للهجار ربما يدفع لعبده جارية ليتسرى بهاولا يجوز للعبد أن يتسرى أصلا أذن له مولاه أولم يأذن لان حل الوطء لا يثبت شرعا الا بملك الميين أوعقد النكاح وليس للعبـــد ملك يمين فانتحصر حل وطئه فى عقــدالنــكاح اه وشمل السيد الشريكين فلايجوز نكاح المشترك الاباذن الكل لمافى الظهير يةلو زوج أحدالموليين أمته ودخل بها الزوج فللاكثو النقض فان نقض فله نصف مهرالمثل ولاز وج الاقل من نصف مهرالمثل ومن نصف المسمى اه وشمل ورثة سيدالمكاتب لمافى التجنيس اذا أذن الورثة للمكاتب بالنكاح جازلانهم لم يملكوا رقبته لأنه صاركا لحر واحكن الولاء لهم اه وبهذاء لم ان السيد هنامن له ولاية تزويج الرقيق ولو غير مالك له ولهذا كان للاب والجدوالقاضي والوصى تزويج أمة اليتيم وايس لهم تزويج العبد لما فيه منعدم المصلحة وملك المكاتب والمفاوض تزويج الامة ولايملكان تزويج العبث مالذكرنا فخرج العبد المأذون والمضارب وشريك العنان فانهم لايملكون تزويج الامة أيضاخلافا لابي يوسف وفى جامع الفصولين القِاضي لا يملك تزويج أمة الغائب وقنه وان لم يكن لهمال و يملك أن يكاتبهما وان يبيعهما اه وفى الظهيرية الوصى لوزوج أمة اليتيم من عبده لا يجوز والاب اذاز وج جارية ابنه من عبد ابنعجاز عندأبي يوسف خلافا لزفر اه وهذايستثنى من قولهم لا يجوز للاب تزويج عبد الابن بان يقال

الحالة لا يتوقف نكاحهابل يبطل لانه لا مجيز له آن وقوعه ولم أظفر بهاصر يحة في كلامهم (قوله و بهذا علم ان السيدهذا الخ) هذا في الامة لا العبدلما في هذا في الامة لا العبدلما في الدر اعلم ان من لا يملك اعتاق العبدلا يملك تزويجه والولى والقاضى والوصى بخلاف الامة فالا بوالجد والمكاتب والشريك والمحاتب والشريك والمامة الخ لكن الصواب المفاوض علكون تزويج حذف قوله والولى والاقتصار الامة الخ لكن الصواب على غيره عماذ كره كافعل على غيره عماذ كره كافعل

﴿باب نكاح الرقيق ﴾ لم يجز نكاح العبد والامة والمكاتب والمدبر وأم الواد الاباذن السيد

فى مختصر الظهـيرية اذ البسلولى غيرالابوالجه والوصى والقاضى ولاية فى التصرف فى مال الصغير كذا فى الشرنبلالية وفى النهرولم أرحكم نكاح رقيق بيت المال والرقيق فى الغنيمة الحرزة بدارنا قبل القسمة والوقف اذا كان باذن والوقف اذا كان باذن يصح فى الامة دون العبه يصح فى الامة دون العبه كالوصى ثمراً يت فى البزازية يقلك اعتاقه اه والاستشهاد عمل فى البزازية ونظيره عمل فى البزازية ونظيره

مامى عن الدررانمايدل على قوله دون العبدنع تخريج الجوازف الامة على الوصى ظاهر (قوله لو زوج أمة اليتيم من عبده) أى عبد اليتيم (قوله وهذا يستننى من قوطم من لا يملك اعتاق العبد لا يملك تزويجه

(قُولُهوهو بِفيدائه لواجتمع الخُ) وحينتُ فقدساوت النفقة المهر فى أنه لا يباع من ثانية لتكميل ما بيع له أُول من سيأتى أى ما يحدث من النفقة بعد البيع وأورد عليه بعض الفضلاء انه لولزمه مهر آخر عند السيد الثانى كما اذا طلقها ثم تزوجها بيع ثانيا فلا فرق بين المهر والنفقة الاباعتباران النفقة (٠٩٠) تتجدد عند السيد الثانى ولا بدبخلاف المهروأ جيب بان النفقة التى حدثت

عند الثاني سببها متحقق عند السيد الاول فتكرر بيعه في شئ واحد بخلاف بيعه في مهر ثان حدث عند الثاني فان هذامسبب عن عقد مستقل حتى توقف على اذنه (قوله فيفيدانه لو بيع الح) الظاهران هذه لافادة غيرم ادة وكيف يباع عند دالمشترى ولم بيعه وهوفي بده حتى يكون بيعه وهوفي بده حتى يكون في حكم دين حادث وحاول الحل ليس بعني نجدد فلون كيم دين حادث وحاول فلون كيم عبد باذنه بيع في مهرها

وجوب الدين بل المهركاه دين واحد ولذا قال في دين واحد ولذا قال في ديون العبدالى آخرما تقدم (قوله حيث لم يفده) أى سيده وهومضارع فداه (قوله سقط المهر والنفقة) سيأتى في شرح قوله ولو في حق المهر على ما اذا كان زوج عبداما ذونا الم يترك كسباوالا العبد محجو راعليه أو مأذونا لم يترك كسباوالا أخذه الركمن كسبه أخذه الركمن كسبه أخذه الركمن كسبه نقل في منح الغفار عن (قوله في منح الغفار عن

الامن جارية الابن الكن في المبسوط لا يجوز في ظاهر الرواية فالاستثناء ثم اعلم أن نكاح العبد حالة التوقف سبب للحال متأخر حكمه الى وقت الاجازة فبالاجازة ظهر الحل من وقت العقد كالبيع الموقوف سبب المحال فأذاز ال المانع من تبوت الحريج بوجود الاجازة ظهر أثره من وقت وجوده وقد ملك الزوائد بخلاف تفويض الطلاق الموقوف لايشبت حكمه الامن وقت الاجازة ولايستند لانهما يقبل التعليق بجعل الموجودمن الفضولي متعلقا بالاجازة فعندها يثبت للحال بخلاف الاولين لعدم صحة تعليقهما وهذا هوالضابط فهايستند ومايقتصرمن الموقوف (قوله فلونكم عبدباذنه بيع في مهرها) أي باذن السيدلانهدين وجبف رقبة العبدلوجو دسببه من أهله وقدظهر في حق المولى لصدور الاذن من جهته فيتعلق برقبته دفعاللضرة عن أصحاب الديون كافي دين التجارة فيباع فيه الااذافداه المولى لحصول المقصودوهودفع المضرةعن صاحب الدين وأفاد المصنف باقتصاره على البيع المنصرف الىمرة واحدة لانها تجب شيأفشيأ وفىالمبسوط فاذا اجتمع عليهمن النفقة مايعجزعن أدائه يباع فيه تماذا اجتمع عليه النفقة مرةأخرى يباع فيهأيضا وليس فىشئ من ديون العبد مايباع فيهمرة بعدأ خرى الاالنفقة لانه يتحددوجو بها بمضى الزمان وذلك فى حكم دين حادث اه وهو يفيد اله لواجتمع عليه مثلا مائتان فبيع بمائةلايباع ثانياللنفقة المتجمدة وانمايباع لماسيأتي وسنزدادوضوحافي النفقاتان شاءاللة تعالى وعلل في معراج الدراية لعدم تكرار بيعه في المهر بانه بيع في جميع المهر فيفيد انه لو بيع فيمهرهاالمجل ثم حل الاجل يباع مرة أخرى لانهانما بيع في بعضه وظاهر كالامهم ف المأذون المديون انه يباع لاجل الدين القليل فكذلك يباع لاجل المهر القليل حيث لم يفده وأشار بالبيع الى أنه لومات العبدسقط المهروالنفقة ذكره التمرتأشي وأطلقه فشمل مااذادخل العبدبهاأولا وقيدبالاذن لانه لونكح بغيير اذنفانلم يدخل فلاحكم لهوان دخل فلايخاو اماأن يفرق بينهما المولى بعده أويجيز النكاح فان فرق بينهما فلامهر لهاعليه حتى يعتق لانهدين لم يظهر فى حق المولى فصاركدين أقربه العبد وانأجازه المولى بعده فالقياس ان يجبمهر انمهر بالدخول ومهر بالاجازة كافى النكاح الفاسداذاجدده صحيحا وفى الاستحسان لايلزمه الاالمسمى لانمهر المثل لووجب لوجب باعتبار العقد وحينتذيجب بعقدواحدمهران وانهمتنع كذافي المحيط وغيره ودلكلامهان السيدلوز وجه بنفسهفانه يباع بالاولى وفى القنية باع عبده بعد ماز وجهاص أة فالمهر فى رقبة الغلام يدور معه أيتما دارهو الصحيح كدين الاستهلاك وقيل المهر فى الثمن اه وكل من القولين مشكل لانهم جعلوا المهركدين التجارة وقدنقاوافى بابالمأذون ان السيداذاباع المديون بغير رضاأ صحاب الديون ردوا البيع وأخذوه وانكان المشترى غيب العبد فهم بالخيار ان شاؤا ضمنوا السيدقمته أوضمنو المشترى قمته أوأجازوا البيع وأخذوا الثمن فكذلك هناوليس دين الاستهلاك مخالفالدين التجارة فانه يباع فى الحل وفى القنية أيضاز وجعبده حرة عمأعتقه تخير في تضمين المولى أوالعبد عمر قم آخران المولى يضمن الاقلمن قيمته ومن مهرها اه وفى فتاوى قاضيخان زوج عبده اصرأة بألف درهم ثم باعه منها بتسعما تة درهم بعد مادخل العبدبها فانهاتأ خذالتسعمائة بمهرها ويبطل النكاح ولاترجع المرأة بالمائة الباقية على ألعبد

جواهرالفتاوىمايؤ يده حيث قال رجل زوج غلامه ثم أرادأن يبيعه بدون رضا المرأة ان لم يكن للرأة على العبدمهر فللمولى أن يبيعه بدون رضاها فان كان عليه المهر ليس له أن يبيعه بدون رضا المرأة وهذا كما قلنافى العبد المأذون المديون اذاباعه بدون رضا الغرماء فلوأراد الغريم الفسخ فله أن يفسخ البيع كذلك ههنا اذا كان عليه المهر لان المهردين اه

أميرماج الاصحالوجوب اه اڪن في النهر قال وينبخى أن يكون محل الخلاف مااذالمتكن الامة مأذونة مديونة فانكانت بيع أيضا ثم استدل عليه بعبارة الفتح ثم نقلعن المحيطار تدتقبل الدخول أوقبلت ابن زوجها قيل لايسقط لان الحق للولى وقيل يسقط لانه بجب لمائم ينتقل الحالمولى اذا فرغمن حاجتها حتى لوكان علهادين يصرف الى عاجتها اه والاظهر مافى الرمن لانظاه_ركادم الفتح والحيه ان الصرف الى حاجتها مفرع على القول بانه يثبت لهالاعلى القولين وقديقال الاظهر مافي النهر لان الخلاف في مسئلة المحيط فها اذاز وجأمتمه غيرعبده والخدلاف في مسئلتنا فمااذازوجها عبده وحاصل الخلاف فيها انههل يحاللولى غميسقط أملا بجاأصلافالممرة انمانظهر في الخدادف في الاولى لان من قال الحق للولى لايقول بالصرف الى حاجتها ومن قال الحقله منتقلاعنها يقول بالصرف أما في مسئلتنا فلا تظهر الثمرة فقول النهرينبغي الخ

وان عتق ولو كان على العبدارجل آخودين ألف درهم فأجاز الغريم بيع العبد من المرأة كان التسعمائة بين الغريم والمرأة يضرب الغريم فيهابألف درهم والمرأة بألف درهم ولا تتبعه المرأة بعد دلك ويتبعه الغريم بمابتي من دينه اذاعتق إه واعلم أنهم قالوا في كتاب المأذون لوأعتق المولى المديون خيير الغريم بين تضمين المولى القيمة أواتباع العبد بجميع الدين ولافرق بين الاعتاق باذن الغريم أو بغير اذنه ولودبرهفان شاءضمن المولى قيمته وان شاءاستسمى العبدف جيع دينه ولوباعه فقدكتبناه ولو وهبه بغيراذن الغريم فله نقضهاو باذنه ففيه روايتان وعلى رواية الجواز فللغريم بيعه وأخنه من الموهوبله لانهانتقل اليه بدينه ولوكان دين العبد مؤجلا فباعه أووهبه مولاه جازفاذا حلضمن المولى قيمته فاذارهنه أوأجره قبل حاوله جازفاذا حل ضمن المولى قيمته في الرهن دون الاجارة وللغريم فسخها وللقاضى بيع المديون للوفاء اذاامتنع سيده لكن بحضرته فانأراد المولىأن يؤدى قدر عنه فلهذلك ولايباع الكلمن المحيط وحيث علمت ان المهركدين التجارة فهذه الاحكام أيضاللهروذ كوالحاكم في الكافىان العبدالمأذون المديون للغريم منع المولى من استخدامه ورهنه وأجارته والسفر بهاذا كان الدين حالاوان كان مؤجلا فلهذلك قبل حلوله اه ومقتضاه ثبوت هذه الاحكام أيضافي العبد المديون عهرام أتهفان كان المهر حالالا يجوز للولى والاجازوف الكافى اذابيع فى الدين فاشتراه المولى ودفع الثمن للغرماءولم يوفهم تمأذن لهمولاه فى التجارة فلحقه دين يباع ويشترك فيه الاولون فعابقي لهم والآخرون ومقتضاه لوبيع في مهرها فاشتراه المولى فلم يوف م وجب بيعه للنفقة أن تأخذ المرأة مابقي لهامن المهرمع النفقة وكل هذه من باب التخريج وفي الخانية لوقال المولى لاأرضي ولاأجيز كان ردا فاوقال لاأرضي ولكن رضيت متصلا جازا ستحسانا اه وأشار بالبيع الىأن مستحق المهرغيرسيده فاوز وجأمته من عبده اختلفوا فقيل يجب المهرثم يسقط لان وجو به حق الشرع ومنهم من قال لا يجب وهذا أصح لان الوجوب وان كان حقاللة تعالى فانم اليجب المولى ولوجاز وجو به المولى ساعة لجاز وجو به أكثر من ساعة كذافى الولوالجية ولمأرمن ذكرتمرة لهذا الاختلاف ويمكن أن يقال انها تظهر فمالوز وجالاب أمة الصغير من عبده فعلى قول من قال بجب ثم يسقط قال بالصحة وهوقول أي يوسف ومن قال بعدم الوجوبأصلا قال بعدمها وهوقولهما وقدجزم بعدمهافى الولوالجيةمن المأذون معللا بانه نكاح للامة بغيرمهراعدم وجو بهعلى العبدني كسبه للحال فاواختلفت المرأة والعبدني الاذن وعدمه قال في الظهير يةعبد تزوج حوة مقال العبدلم يأذن لى المولى وقد نقض النكاح هو وقالت المرأة قدأذن يفرق بينهما لاقراره ان النكاح فاسدفيلزمه كالالهران كان قددخل بهاو ينصف المهران لم يدخل بهاولها نفقةالعدة اه وينبغىأن المولى ان صدقها فالمهر في رقبته كلا ونصفا والافنى ذمته واوتز وجعبد حرتين ثمدخل باحداهما ثم تزوج أمة ثم أمة فاجاز المولى نكاحهن قال أبو حنيفة يجوز نكاح الحرتين لانه ليس لهأن يتزوج أمة في عدة و قوقالا يجوز نكاح الامة الاخيرة لان عندها له أن يتزوج الامة في عدة الرة واوتزوج أمتين في عقدة ودخل باحداهما ثم تزوج حرتين في عقدة ودخل باحداهما ثم أجاز المولى نكاح أحدالفريقين لم يجزنكا حشئ منهن ولوتزوج حرة وأمة نم حرة وأمة فاجاز المولى المكل جازنكاح الحرتين وان دخل بهن فذكاحهن فاسدالكل من الظهيرية ولم يبين المصنف مهر الامة وفى البدائع ثم كل ماوجبمن مهرالامة فهوللولى سواءوجب بالعقدأ وبالدخول وسواءكان المهر مسمى أومهر المثل وسواء كانت الامة قنة أومد برة أوأم ولدالا المكاتبة والمعتق بعضها فان المهرط اه وفى فتح القديران مهر الامة

تقييد للقولين فيها لانه حينئذ لامحذور في وجو به لهالان من قال بسقوطه بعدوجو به يدعى عدم الفائدة في بقائه ومن قال بعدم وجو به اصلايد عي ان عدم بقائه دليل عدم وجو به تأمل (قوله وفى تلخيص الجامع ولوخالع على رقبنها) أى لوخالع السيد الامة من زوجها على رقبتها فان كان الزوج والأيصح الخلع فى حق البدل لانه لو وقع بالبدل ملك الزوج رقبتها مقار نالوقوع الطلاق وملك الزوج رقبتها مناف للوقوع لكنها تبين بطلقة لانه لمالم يمكن تصحيحه خلعابتي لفظ الخلع وهو من كذايات (١٩٢) الطلاق وقوله وكذ الوطلقها أى وكذا لا يصح ايجاب البدل لولم يخالع المولى لكن الزوج

طلقها على رقبتها وقوله ولو كان رقيقا أى لو كان الزوج وقيقا بان كان قنا أومكاتبا أومد براصح الخلع بالمسمى ملك أحد الزوجاين رقبة الآخر لان الملك يقع للولى كذا في شرح التاخيص المفارسي ملخصا (قوله ولم أولى) ساقط من أولى) ساقط من نظر الخ) قال في النهرهذا المناهرة

وسمى المدبروالمكاتب ولم يبيع فيه وطلقها رجعية اجازة للنكاح الموقوف لاطلقها أوفارقها

مدفوع بان مافى القنية فيه افادة حكم سكتواعنه هو ان المدبر اذالزمته السعاية في حياة المولى هل يؤاخذ بالمهر بعد العتق قال به جلة واحدة حيث قدر عليه ويبطل حكم السعاية اله قلت أى المراد بيان ان المولى لان المهر تعلق بكسبه المولى الماذا مات المولى فقيرا فان

يثبت لها ثم ينتقل الى المولى حتى لو كان عليها دين قضى من المهر اه وفى القنية الشـترى جارية تحت زوج قبل الدخول ثم دخل بهافى ملك المشترى فالمهر للبائع وفى المحيط مسلم أذن العبد والنصراني في التزوج فاقامتالمرأ ةشهودانصارىانه تزوجها تقبل لانالمشهودعليه نصرانى ولوكان العبدمسلما والمولى نصرانيا لاتقبل لماعرف اه وفى الظهيرية رجلان شهداعلى رجل آخرانه أعتق جاريته هذه وهو يجحد فقضي القاضي بالعتق ثمر جعاعن شهادتهما ثم تزوجها أحدهم اقال أبو يوسف ان تزوجت قبلاالقضاءبالقيمةعليهمايفرق بينهما وبعدالقضاءجازنكاحه اهكانهلمافىزعماالشاهدانهاأمة فإيجز نكاحه وبعدالقضاء خرجت عن ملك صاحبها لاخذه العوض فجاز نكاحه وفى المحيط لوقال لعبده تزوج على رقبتك فتزوج على رقبته أمة أومدبرة أوأم ولدأ ذن مولاهاجاز لان الملك في رقبته يثبت لمولاهافلايمنع الجوازولوتزوج حرةأ ومكانبة فالنكاح فاسدلانه لوصح يثبت الملك للمنكوحة فى رقبته مقار ناللعقد وانه مفسدله اذاطرا فاذاقارن أولى أن عنع جوازه فاوكان العبدمكا تباأ ومدبراصح النكاح لانهاما لايحتملان النقل من ملك مولاهما ويكون المهرالقيمة اه وفى تلخيص الجامع ولوخالع على رقبتهافان كان حرالا يصح لقران المنافى وتبين لان المال زائد فكان أولى بالردمن الطلاق وكذا القنةلوطلقهاعلى رقبتها وتقعر جعية لانهصر يحولوكان رقيقاصح بالمسمى لمام ولمأرحكماذن المولى السفيه عبده بالتزوج على قوهمامن الحجرعليه وقدعلل فى الهداية لصحة نكاح السفيه بأنه من الحواج الاصلية فظاهره انهلا يملك نكاح عبده وان قلنا بصحته لانه تحصين للعبد فيجبأن لايلزم في مهره مازادعلىمهرمثلها لانه حكم نكاح المولى السفيه فعبده بالاولى (قوله وسعى المدبر والمكاتب) أي قى المهرولم بباعافيه لانهم مالا يقبلانه مع بقائهما فيؤدى من كسبهمالا من أنفسهما وكذامعتق البعض وابنأم الولدقيدنا بكونهمع بقائهما لآن المكاتب اذاعجز وردفى الرق صارالمهر فى رقبته يباع فيه الااذا أدى المهرمولاه واستخلصه كافى القن وقياسه ان المدبراذاعاد الى الرق بحكم الشافعي ببيعه انه يصير المهر فى رقبته أيضاقيد بإذن المولى لان المدبر والمكاتب اذا تزوجا بغير أذن فحكمهما كالقن ان كان قبل الدخول فلاحكم لهوان كان بعده ولم يجز المولى تأخرالى مابعد العتق وان كانت جناية المكاتب في كسبه للحال لأن المهرحكم العقدوهو قول لافعل وان أجاز المولى فكااذا أجاز قبله فيسعيان فيه وفى القنية زوج مدبره امرأة شممات المولى فالمهرفى رقبة العبديؤخذ به اذاعتق اه وفيه نظر لان حكمه السعاية قبل العتق لاالتأخر الى مابعد العتق وحاصل مسئلة مهر الرقيق انه لايخلوا ماأن يكون ذكرا أوأنثى وكل منهمااماباذن المولى أولاوكل من الار بعة اماقبل الدخول أو بعده وكل من الثمانية اماأن يقبل الميم أولافهى ستةعشر (قوله وطلقهار جعية اجازة للنكاح الموقوف لاطلقهاأ وفارقها) لان الطلاقي الرجى لايكون الابعد النكاح الصحيح فكان الامربه اجازة اقتضاء بخلاف قول المولى تزوج أربعاأو كفرعن وينك بالمال حيث لاتثبت الحرية اقتضاء لانشرائط الاهلية لا يمكن اثباتها اقتضاء بخلاف النكاح لان العبدأهل لهلانهمن خصائص الآدمية واعالا يكون قول المولى له طلقها أوفارقها اجازة لاحتماله الاجازة والرد فمل على الردلانه أدنى لان الدفع أسهل من الرفع أولانه أليق بحال العبد المتمرد

المدبر يسمى أولافى ثلثى قيمته ثم بعدالاداء الى الورثة يعتى فيطالب بالمهرلانه تعلق برقيته على على أي بذمته فيطالب به بعدالعتق جلة لا بحكم السعاية لا نه صارحوا والحاصل انه يسمى أولافى فكاك رقبته ثم فى دين المهر (قوله أولانه أليق بحال العبد المتمرد) عطف على قوله لا نه أدنى وفى النهر على هذا ينبغى إنه لو زوجه فضولى فقال المولى لعبده طلقها انه يكون اجازة إذ لا تمرد منه فى هذه الحالة اله قلت نعم لكن التعليل الاول أعم لافادته انه لا يكون اجازة فى هذه الصورة

لايكره) مشله في النهر واعترض عليه بعضهم بانه مخالف لمافى الفتح حيث ذ كرالخلاف على عكس ماهنا لڪن رأيت في التتارخانية ذ كرالخلاف كماهنا معــزيا الى شرح السرخسي ثم نقل عن المنتقي عن أبي يوسف اله يكره اه وكذا رأيت الخلاف كماهنافي كافي الحاكم الشهيد (قوله الىان الاجازة تثبت الخ) عـبر الزيامي بالاذن بدل الاجازة فقال اذن السيد يثبت الخ وكذا في الفتح وبينهما فرق يدلعليه قول النهر في شرح قـول المصنف اجازة للنكاح لم يقل اذن لانه لوكان لاحتاج الى الاجازة ومن ثم قالوالو زوجه فضولى فاذن المولىله بالنكاح فاذا أجازه العبد صح اه وكذا قــول الزيلعي والاذن في النكاح لايكون اجازة فان أجاز العبدماصنع جازاستحسانا والذى يظهر في الفرق ان الاجازة مايكون لامر وقع والاذن مايكون لأمر سيقع ويظهرمن الفروع الآتيــة أيضا ان الاذن يكون عملني الاجازة اذا كان الآذن عالما بالأمر الواقع كايفيده كارم المؤاف الآتى بعد صفحة

على مولاه فكانت الحقيقة متروكة بقرينة الحال كذافي العناية قيد بقوله رجعية لانه لوقال له طلقها باتنا لايكون اجازة لان الطلاق البائن يحتمل المتاركة كمانى الطلاق فى النكاح الفاسيد والموقوف ويحتمل الاجازة فمل على الادني كمافى المحيط وقيد بقوله لاطلقها لانه لوقال أوقع عليها الطلاق كان اجازة لانهلايقال للتاركة كافى فتح القدير وكذااذاقال طلقها تطليقة قع عليها كافى التبيين والالف واللام فى قوله للنكاح الموقوف للعهد الذكري أي نكاح العبد بغيرا ذن سيده احتراز اعن نكاح الفضولي فان قول الزوج لفضولي طلقها يكون اجازة لانه علك التطليق بالاجازة فيملك الامربه بخلاف المولى ولان فعل الفضولي اعانة كالوكيل والاعانة تنتهض سببالامضاء تصرفه بالاجازة وعدم الغائه بخلاف المتمرد على مولاه وهومختار صاحب المحيط ومختار الصدرالشهيد ونجمالدين النسني انهليس باجازة فلافرق بينهما فلذاعم فىالمختصر فىالنكاح الموقوف لكن الاول أوجه كمافى فتح القدير والحاصل ان الطلاق يستدعى سبق النكاح هذاه والاصل وتوجعن الاصل مسئلة العبد لماذ كرناه فلذا كان تطليق المدعى عليه نكاح بعدا نكاره اقرارابالنكاح الااذا قالماأنت لى بزوجة وأنت طالق كمافى. البزازية وقول المرأة لرجل طلقني اقرار بالذكاح الصحيح النافذ وتطليق واحدة مون احدى الفريقين اجازة لذلك الفريق فهااذازوجه فضولى أربعانى عقدة ثمزوجه ثلاثانى عقدة فبالمخه فطلق احدى الاربع أواحدى الثلاث بغيرعينها كذافى التبيبن وعلى هذا الاختلاف اذاطلقها الزوج فى ذكاح الفضولي قيل يكون اجازة وقيل لا وفي جامع الفصولين ان هذا الاختلاف في الطلقة الواحدة أمالوطلقها ثلاثا فهنى اجازة وفاقا وقيل الاختلاف فعالوطلقها قبل أن يبلغه الخبر أمالو بلغه الخبر فقال طلقها يكون اجازة وفاقا أقول على تقديرانه اجازة ينبغى أن تحرم عليه لوطلقها ثلاثالانه يصير كانه أجاز أولا ثم طلق اه وقدصر حبه الزيلمي فقال لان كلام الزوج لايصح الااذاحل على وقوع الطلاق فيكون اجازة تصحيحال كلامه اه وقدعلم ماقررناه انقوله طلقهاأ وفارقها وانلم يكن اجازة فهور دفينفسخ به نكاح العب حتى لا تلحقه الاجازة بعده وفي الخانية لوقال المولى لاأرضى ولاأجيز كان رداولوقال لاأرضى ولكن رضيت متصلا جازا ستحسانا اه وفى الولوا لجية مكاتب أوعبد تزوج بغيراذن المولى مُطلق كان ذلك ردامنه لان الطلاق يقطع النكاح النافذ فلأن يقطع النكاح الموقوف أولى فان أجازه المولى بعد الطلقات الثلاث لم يجزالنكاح لانه أجاز بعد الفسخ ولوأذن له ان يتزوجها بعدماطلقها ثلاثا أوأجاز المولى النكاح بعد الطلقات كرهان يتزوجها وقدطلقها ثلاثا ولوتزوجها لم يفرق بينهما في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يكره أبو يوسف يقول بان اجازة المولى لما كانت باطلة كان عدماولولم بجز المولى كان له أن يتزوجها ثانيا باذنه من غيركراهة بالاجاع فكذاهنا وهمايقولانالاجازةفي الانتهاء كالاذن في الابتـداء والاذن في الابتداء لوكان ههناموجودا صارت ولوتزوجتأمة بغيراذن المولى فوطئها لميكن نقضاللنكاح عند مجد وعن أبي يوسف أنه ينفسخ النكاح اه واذاتزوج العبد بغيراذن مولاه فهل للرأة فسخه قبل اجازة المولى صرح فى الذخيرة بان الفسخ فى نظيره وهي مااذاز وجت نفسهامن صى بغيراذن وليه و به علم انه كاللولى فسخه لكلمن العاقدين فسيخه وأشارالمصنف الىان الاجازة تثبت بالدلالة كماتثبت بالصريح فان قول المولى طلقها رجعية اجازة دلالة وحاصله كمافى البدائع انهانثبت بالصريح و بالدلالة و بالضرورة فن الصريح أجزت أورضيت أوأذنت ونحوه وأماالدلالةفهي قول أوفعهل بدل على الاجازة كقول المولى بعد بلوغه الخبر حسن أوصواب أولابأس بهاو يسوق الى المرأة المهرا وشيأمنه فى نكاح العبد وأماالضرورة فنحو

(قوله أوأج يزان زدتني) الذى في التلخيص أووأجير بواو بعدأ وقال الفارسيفي شرحه أي ولوقال الولى لاأجرز الكن زدنى أوقال لاأجهز وأجيزان زدتني بطل العقد أصلارضي الزوج بالزيادة أم لم يرض لان العطف مقرر للعطوف عليه وهونني الاجازة فصار كانه قال لاأجريز وسكت ثم قال زدنی أو وأجـيزان زدتني (قوله بطل النكاح الموقوف) أى أى لطرو الحل الباتعليه (قوله وفيه لوتزوج امرأة على رقبتها) أى رقبة الامة الموقوف نكاحها (قولهلان الزوج عنع حل الوطء للشيري) قال في الظهريرية لانه لما دخلم الزوج فى الملك الاول وجبعايها العدة والمعتدة لاتحل لغير المعتدة منه فهي لم تصرمحالة للتملك الثاني فلايفسد النكاح الموقوف فاذا أجازكان صحبحا (قدوله وان كان عبدا) معطوف على قوله فان كانت أمة وحاصلهان فىالعبديتوقف فىالاحوال كابها على اجازة المشترى أو الوارث والتفصيل السابق فى الامة (قوله يعنى لامن ألفاظ الاجازة) مناف لمام من عدهمن ألفاظ الاجازة

أن يعتق العبدأ والامة فيكون الاعتاق اجازة وفي تلخيص الجامع قال المولى أجزت ان زدت لي المهر فأبي فهو موقوف على حاله لانه جواب على الزيادة فيقتصر الردع آيم ا وكذ الوقال لاأجيز حتى تزيد اذالمغياالتوقف لانههوالذى عتد وينتهى لاالرد وكذا لوقال الابزيادة لانه تكام بالباق فان قبل نفذ والزيادة كهرالمثل حتى تسقط بالطلاق قبل الدخول ولوقال لاأجيز لكن زدنى أوأجيز ان زدتني بطل العقدلانه مقروللنفي وكانه قال لاأجيز وسكت ولوأذن له بالنكاح لميكن اجازة فان أجازه العبدجاز ولومات المولى قبل الاجازة فان كانت أمة فان ورثهامن يحل له وطؤها بطل النكاح الموقوف وان ورثهامن لايحل له وطؤها بان كان الوارث ابن الميت وقدوطتها أوكانت الامةأختـه من الرضاع أوورثها جماعة فللوارث الاجازة ولوأجاز البعض دون البعض لم يجز النكاح كافى المحيط وفيه لو تزوج المولى امرأة على رقبتها بطل النكاح الموقوف لانهمل كهاللرأة اه وفيه نظر بل ينبخي أن يتوقف على اجازة المرأة كالوباعها المولى من امرأة فانهم قالوا اذاباعها المولى قبل الاجازة فهوعلى التفصيل الذيذ كرنافي الوارث ولو باعهاممن لاتحل لهفلم بجزحتى باعهاممن تحل لهفأ جازلم بجزكذافي المحيط وفى الذخيرة ولو باعها على انه بالخيار يفسخ النكاح لانه ينفذ بالسكوت اذامضت المدة اه ومراده باعها يمن تحل له وعلى هذا قالوافيمن تزوج جارية غيره بغيراذنه ووطئها ثم باعها المولى من رجل ان المشترى الاجازة لان الزوج يمنع حل الوطء للشترى ورده شمس الأئمة السرخسي بأن مافي الكتاب من اله ليس له الاجازة صحيح لان وجوب العدة انمايكون بعد التفريق وأماقبل التفريق فهي ليست بمعتدة فاعتراض الملك الثاني ببطل النكاح الموقوف وانكان هو ممنوعاعن غشيانها وجعل هذاقياس المنع بسبب الاسترداد لا عنع بطلان الذكاح الموقوف فهذامثله وجعل عدم صحة الاجارة في المحيط ظاهر الرواية وان القول بالاجازة رواية ابن سماعة بناء على ان العدة غير واجبة في النكاح الموقوف في ظاهر الرواية وان كان عبدافات المولى أوباعه قبل الاجازة فللوارث والمشترى الاجازة وفي جامع الفصولين زوجها الغاصب ثم اشتراهافان كان الزوج دخل بهاصحب الاجازة والابطل النكاح ولوضمنه الآرواية فيه وينبغى أن يبطل النكاح لان الملك بالضمان ضرورى فلايكني لجواز الذكاح كالوحرر غاصب ثمضمنه فان قلت قدذ كروا فى الاجازة الصر يحة لفظ أذنت وقالوالوأذن له بالنكاح بعدما تزوج لا يكون اجازة فهل بينهما تناقض قلت يحمل الاول على ما اذا علم بالنكاح فقال بعده أذنت والثاني على ما اذالم يعلم به ولم أرمن صرح به ثم رأيت فى المعراج ان أذنت من ألفاظ الاذن اه يعنى لامن ألفاظ الاجازة فلااشكال وفى القنية سكوت المولى عندالعقدايس برضا وفي الخلاصة أذن لعبده أن يتزوج بدينار فتزوج بدينارين لابجوز النكاح وفى مجوع النوازل عبد لطلب من مولاه أن يزوجه معتقة فأبي فتشفع ان يأذن له بالتزوج فاذن له فتزوج هذه المعتقة يجوز اه (قوله والاذن في النكاح يتناول الفاسد أيضا) أى كمايتناول الصحيح وهذاعندأ بى حنيفة وقالالا يتناول الاالصحيح لان المقصود من النكاح فى المستقبل الاعفاف والتحصين وذلك بالجائز ولهان اللفظ مطلق فيجرى على اطلاقه وبعض المقاصد فى النكاح الفاسد حاصل كالنسب ووجوب المهر والعدة على اعتبار وجودالوطء وفائدة الخلاف تظهر فى حق لزوم المهر فمااذاتزوج امرأة نكاحافاسدا ودخلبها لانهيباع فىالمهرعنده وعندهما لايطالب الابعد العتق وفي حق انتهاء الاذن بالعقد فينتهى به عنده فايس له التزوج بعده صحيح الامنها ولامن غيرها وعندهما لاينتهى به فلهذلك بعده قيدبالاذن لان التوكيل بالنكاح لايتناول الفاسد فلاينتهى اتفاقا وعليه الفتوى كمافى المصفى لان مطاوب الآمر فيمه ثبوت الحل والوكيل بنكاح فاسد لأيماك النكاح الصحيح بخلاف الوكيل بالبيع الفاسد على الصحيح كذافي الظهيرية والميين في النكاح

(قوله وهوالتوكيل به) فسر الاذن بالتوكيل مع انه أعم لشموله لمااذا أذن العبده به بالاولى لا نه لا يناسب قوله بثناول الفاسد بالاولى لكوله يتصرف فيه بأهليته الاصلية لارتفاع الحجر عنه بالاذن فالفاسد والصحيح في حقه سواء تأمل (قوله وقال في البدائع ولوأذن الح) كذا في بعض النسخ وفي بعضها كذا في البدائع ولوأذن الح والاولى أولى فان قوله ولوأذن هي التي رأيتها في البدائع (قوله وانه لو تزوج صحيحا الح) قال في النهر فيه نظر بل ينبغي أن يصح اتفاقا و بدل على ذلك قوله أما على أصله (١٩٥) فظاهر يعني من انه للتنصيص عليه

اذغايةمافيه انهتنصيص على بعض مايتناوله لفظه وهـو به علـكه فاذا نص عليهأولي وأماعلي أصلهما فلان الصرف الى الصحيم اضرب دلالةهي أن مقاصده لاتنتظم بإفعاله فاذا جاء النص بطلت الدلالة المقتضية لعدم دخول المقاصد وكل من الوجهين كاترى صريح في الصحيح وكانه النظر الصحيح اه وهوغيرظاهر لان قوله اماعلى أصله فظاهر وجههانهلو باشرالفاسد مع الاط_ لاق صح لانهمن متناولات اللفظ فبالاولى مع التقييدبه وذلك لايفيد صحة الصحيح حيلت بل مقتضى التقييد خلافه وقوله وأماعلي أصلهماالخ وجهمه انه عندالاطلاق نصرف الى الصحيم لضرب دلالة هي مامر مين ان المقصود من النكاح في المست__قبل الاعفاف والتحصين وذلك بالجائز فاذا نص على خلاف الظاهرانصرف اليهوتقيه به لبطلان الدلالة ولوكان معالاطلاق يتقيد بالصحيح

لايتناول الفاسد كمااذا حلف لايتزوج فأنه لايحنث الابالصحيح وأمااذا حلف انهما تزوج فىالماضي فانه يتناول الصحيح والفاسدأيضا لان المراد في المستقبل الاعفاف وفي الماضي وقوع العقدذ كره فى المبسوط ولونوى الصحيح صدق ديانة وقضاء وان كان فيم تخفيف رعاية لجانب الحقيقة كذا في التلخيص وأشار المصنف الحان الاذن بالبيع وهوالتوكيل به يتناول الفاسد بالاولى اتفاقالان الفاسد فيه يفيد الملك بالقبض وأطلقه فشمل مااذا أذناه في نكاح حرة أوأمة ومااذا كانت معينة أوغير معينة فحافى الهداية من التقييد بالامة والمعينة اتفاقى وقيد بكونه أذنه فى النكاح ولم يقيده لانه لوقيده بان أذن له فى النكاح الفاسد فانه يتقيد به اتفاقا وقال فى البدائع ولوأذن له فى النكاح الفاسد نصاودخل بهايلزمه المهرفي قوطم جيعاأماعلي أصل أفي حنيفة فظاهر واماعلي أصلهما فلان الصرف الى الصحيح اضرب دلالة أوجبت المصيراليه فاذاجاء النص بخلافه بطلت الدلالة اه ومقتضاه انه لوقيد بالصحيح فانه يتقيدبه اتفاقا وانهلوتزوج صحيحا فيصورة التقييد بالفاسدفانه لايصح اتفاقا وحاصل المسئلةانه اماان يطلق المولى الوصفأو يقيده فان أطاق فهومحل الاختلاف وان قيد فاماان يوافق أويخالف وقدعامت الاحكام * اعلمان الاذن في النكاح والبيع والتوكيل في البيع يتناول الفاسد والتوكيل بالنكاح لايتناول والعيبين فى النكاح ان كانت على المضى تناولته وان كانت على المستقبل لا تتناوله واليمين على الصلاة كاليمين على النكاح كمافى الظهيرية وكذا اليمين على الحجوا اصوم كمافى الظهيرية واليمين على البيع كذلك كافى الحيط ولوحلف لايصلى اليوم لايتقيد بالصحيحة قياسا وتقيد استحسانا لانه عقد يمينه على المستقبل كذافي المحيط ومثله لا يتزوج اليوم وفي المحيط صلى ركعتين بغير وضوء اليوم ثم قال ان كنت صليت اليوم ركعتين فعبدى حريعتق ولوقال ان لمأكن صليت اليوم ركعتين فعبدى حرلا يعتق والبم ين على الشراء لانتقيه بالصحيح وقدع لم محاقروناه انه لوأذنه بالتزوج فانه لا يملكه الامرة واحدة وكذالوقال له تزوج فانه لا يتزوج الإمرة واحدة لان الامر لا يقتضي التكرار وكذا اذاقال تزوج امرأة لان قوله امرأة اسملوا حدة من هذا الجنس كذافي البدائع وفي شرح المغني للهندى لوقال لعبده تزوج ونوى مرة بعدائرى لم يصح لانه عدد محض ولونوى ثنتين يصح لان ذلك كل نـكاح العبد اذالعبدلايملك النزوج با كِثرمن ثنتين وكـذا التوكيل بالنـكاح بأن قال تزوج لى امرأة لا يملك ان يزوجه الاامرأة واحدة ولونوى الموكل الاربع ينبغي أن يجوز على قياس ماذ كرنا لانهكل جنس النكاح في حقه واكني ماظفرت بالنقل اه ذكره في بحث الامر من الاصول وفي المحيط أذن لعبده فى النكاح فتزوج انتين في عقدة واحدة لم يجز واحدة منه ما الااذا قال المولى عنيت امرأة وفى البدائع هذا اذاخص وأمااذاعم بأن قال تزوج ماشئت من النساء جازله أن يتزوج ثنتين فقط وقيد بالفاسدلانه لاينهي بالموقوف اتفاقا كالتوكيل حتى جاز لهماأن يجددا العقد ثاتياعليها أوعلى غيرها كذافى التبيين وقيد بالانتهاء للاحترازعن لزوم المهر فان العبد المأذون له فى النكاح اذا تزوج امرأة بفضولى ممأجازت فان المهرف رقبته يباع فيه فتناول الاذن الموقوف فى حق هذا الحيكم وأن كان

ومع التقييد يشمله والفاسد لزم قاب الموضوع ويو يده مامر من ان الوكيل بنكاح فاسد لا علك النكاح الصحيح ووجهه انه قديكون للا مرغرض فى الفاسد وهو عدم لزوم المهر بمجر دالعقد فيكون الصحيح ملزماله بالمهر بمجر دالعقد وهو الزام على الغير بمالم يأذن به (قوله ولونوى الموكل الاربع) أى اذاقال له زوجنى أمالوقال تزوجلى امم أقفلا تصح نية الاربع لما تقدم آنفاعن البدائع تأمل (قوله حتى جازمًا) أى للمأذون والوكيل (قوله فتناول الاذن الموقوف فحق هذا الحسم) قال فى النهر لانسلم انه يتناوله فى حق هذا الحسم أيضا اذ ثبوته

بعد الاجازة ولاتوقف اذذاك اه (قوله بخلاف الخلع على رقبة المأذوئة المديونة) أى لوخلع المولى أمنه على رقبتها ثباع فى الدين ويبدا بدين الغرماء وتتبع بعد العتق ان لم يفضل من عنهاشي (قوله كان الشرط باطلا) مخالف لماسياتى عن الفتح من انه و عد يجب الوفاء بدلكنه لا يازم من صحته وجود متعلقه بخلاف (١٩٦) اشتراط حرية الاولاد وقد صرح ببطلان هذا الشرط فى كافى الحاكم ولعل

المراد من قوله بجب الوفاء بهانه واجب ديانة لاقضاء بحيث لايصير حقاللزوج فتأمل (قـوله وبينأن يشـ ترط الحـر المنزوج) كذا في الفتح وظاهره ان العبد ليس كذلك مع ان مايأتى جارفيه تأمل ثم زأيت فىشرح المقـــــسى مانصه فرع جعل محدولد العبد المغرورحرا بالقيمة كولدالحرالمغرور لان السبب الموجب لحريت ولوزوج عبدامأذوناله امرأة صح وهي أسوة الغرماءفي مهرها ومن زوج أمته لابجب عليه تبوئتهافتخدمهو يطؤها الزوجانظفر

الغرور واشتراط الحرية عندالنكاح وذايتحقق فالرقيق كالحر وكايحتاج الحرالى حرية الولد فكذا المماوك بل حاجته أظهر افريكايتطرق به لحرية نفسه توضيحه انه لاعبرة بحرية الزوج ورقه في رق الولد بل المعتبر وقهافي حق الولد عنداشتراط الحرية الولد عنداشتراط الحرية الذا كان الزوج حراف كذا

لايتناوله في حق انتهاء الاذن به ولمأره صريحا (قوله ولوز وج عبدامأذ و ناله امرأة صح وهي اسوة الغرماء في مهرها) الماالصحة فانها تنبني على ملك الرقبة وهو باق بعد الدين كماهو قبله فلماصح لزم المهر لان وجو به حكمن أحكام النكاح فقد وجب بسبب لامردله فشابه دين الاستهلاك وصار كالمريض المديون اذاتزوج امرأة فلمهرمثلها اسوة الغرماء أرادبالاسوة المساواة فى طلب الحق بأن تضربهي فىثمن العبديمهرها و يضربالغرماءفيه على قدرديونهم وأشار بقولهنى مهرهادون أن يقول فى المهر الىانمساواتها لهمانا الهو فهااذا كان المسمى قدرمهر المثل أوأقل امااذا كانأ كثر من مهر المثل فانهاتساويهم فىقدره والزائدعليه يطالب به بعداستيفاء الغرماءكدين الصحةمع دين المرض وقدعلم من كتاب المأذون ان الديون تتعلق عما في يده ورقبته فتوفى الديون منهما ومنه يعلم حكم حادثة وهي ان المأذون اذامات وفى مده كسبه وعليه مهرز وجته فظاهر كالامهم ان المهر يوفى من كسبه بعدموته كما يقضى الديون منه بعدموته وليس للولى الاختصاص به كماصرح به فى المحيط فى مسئلة الديون ولم يصرح بالمهر وقدع لهناانه منهافلافرق وقدأجيب بذلك فاقدمناه عن الغرتاشي من أن المهر والنفقة يسقطان بموت العبد محمول فى المهر على العبد المحجور عليه أوالمأذون الذى لم يترك كسبا كمالا يخفي وفى تلخيص الجامع لوتزوج المأذون على رقبته بإذن المولى صح والمرأة اسوة الغرماء قال الشارح يضرب مولاها معهم بقدرقيمة العبد بخلاف الخلع على رقبة المأذونة المديونة فانه ان لم يفضل من ثمنهاشئ تتبع به بعد العتق كالوقتل عمدافصالح المولى على رقبته ففي الخلع والصلح عن دم العمد لامشار كة للغرماء وأما الجناية خطأفان فداه المولى أوالغرج فهومتطوع وان اتفقاعلي دفعه ملكه ولى الجنابة مشغو لابدينه وللغرماء بيعه وأخذتمنه فلوفقأ مأذون مديون عين مثله فاختار وادفعه انتقل نصف دين المفقوء الى الفاقي الكن اذابيع الفاقئ للغرماء بدئ بدينه فان فضلمن ثمنه شئ قضي به نصف الدين المنتقل اليه من المفقوء وتمامه فىالتلخيص (قوله ومنزوج أمته لايجب عليه تبوئتها فتخدمه ويطؤها الزوج انظفر) لان حق المولى فى الاستخدام باق والتبوأة ابطال له فامالم تلزمه يقال للزوج استوف منافع البضع اذا قدرت لانحقه المابت فيها وفى الحيط متى وجد فرصة وفراغهاعن خدمة المولى ليلاأ ونهار ايستمتع بها اه وظاهرهانه لو وجــدهامشغولة بخــدمة المولى في مكان خال ليس له وطؤها وانمـا يجوزله اذالم تكن مشغولة بخدمة المولى ولمأره صريحاأ طاق الامة فشمل القنة والمدبرة وأم الولد فالمكل في هذا الحبكم سواء ولاتدخل المكاتبة بقرينة قوله فتخدمه أى المولى لان المكاتبة لا يملك المولى استخدامها فلذا تجب النفقة لحابدون التبوئة بخلاف غيرها فانهان بوأهامنز لامع الزوج وجبت النففة والافلا لانها جزاء الاحتباس وأشار باطلاق عدم وجوبها الى انهلو بوأهامعه منزلا ثم بداله أن يستخدمها لهذلك لان الحق باق ابقاء الملك فلايسقط بالتبونة كمالايسقط بالنكاح والى انهلوشرط تبوئتها للزوج وقت العقد كان الشرط باطلالا عنعهمن أن يستخدمها لان المستحق للزوج ملك الحل لاغيرلان الشرط لوصح لايخاومن أحدالامرين اماأن يكون بطر بق الاجارة أوالاعارة فلايصح الاول لجهالة المدة وكذا الثانى لانالاعارة لايتعلق بهااللزوم فان قلتماالفرق بين هـذا وبين أن يشـترط الحر المتزوج بأمةرجلح يةأولاده حيث يلزم الشرط فى هذه وتثبت ح يةمايأتى من الاولاد وهذا أيضا

لوكان عبداو حكابرة هلانه خاق من ماءرقية بن لتفرع الولد من الأصل فيتصف بصفته فلا تثبت الحرية للولد من غير عتق وأمااذا كان الزوج حرافرية الولد تثبت بانفاق الصحابة بخلاف القياس وتمامه فيه والظاهران في العبارة مقطا والذي في الخانية والخلاصة وغيرهم التعبير برجل وهو شامل للحروالعبد (قُولُه ولم يظهر لى الآن) أى الفرق المذكورو يمكن أن يفرق بان الثعليق الضمنى فى مسئلتنا لا يعامل معاملة التعليق الصريح لان حرية الاولاد تعلق فيها حق الزوج واذا تزوج المغرور أمة على انها حرة فاولاده أحرار (١٩٧) لانه فى المعنى شارط لحرية الإولاد

والظاهران الاولاد أحوار وان مات مولاها أوباعها ولا ينزل اشتراط الحرية صريحا في مسئلتنا عن اشتراطهامعني في مسئلة المغرور لان الزوج ملك بضعها بهذا الشرط فلا في المولى وانتقالها الى عيره كالمكاتب فانه في معنى المعلق عتقم على الاداء ولا يبطل هذا التعليق وقوله وهذا أشبه بمسئلتنا) أي لان فيه تعليق حرية أولاد وهذا أشبه بمسئلتنا) أي

ولهاجبارهماعلى النكاح الغيرمن أمة المعلق (قوله سقطمهرها) أىانكان البيع قبل الوطء بقرينة قوله كاسياً تى الخ (قوله وفى الاصطلاح الخ) قال فى النهر اعلم الهلا بدفى المعنى العرفى من التقييد بدفعها اليه كما ذكره بعضهم والاكتفاء بالتخلية كما ظن بعضهم غير واقع وتسليمهااليه بعداستيفاء الصداق واجب عقتضي العقد وذلك بالتخلية والتبوئة أمرزائد عليهاواقدام المولى على هذا لايستلزم رضاميها بل عجر داطلاق وطئه اياها

شرط لايقتضيه أكاح الامة فالجوابان قبول المولى الشرط والنزويج على اعتباره هومعني تعليق الحرية بالولادة وتعليق ذلك صحيح وعند وجودالتعليق فهايصح يمتنع الرجوع عن مقتضاه فتثبت الحرية عندالولادة جبرامن غيراختيار بخلاف اشتراط التبوئةفان بتعليقها لاتقع هي عند ثبوت الشرط بل يتوقف وجودها على فعل حسى اختياري من فاعل مختار فاذا امتنع لم يوجد فالحاصل ان المعلقهنا وعديجب الايفاء به غيرانه ان لم يف به لايثبت متعلقه أعيى نفس الموعود به كذافي فتح القدير ومقتضاه ان السيدلومات قبل وضع الجارية المشترط حرية أولادهالا يكون الولد حراوان السيدلو باع هذه الجارية قبل الوضع يصح لان المعلق قبل وجود شرطه عدم وقدذ كرهذين الحكمين فى المبسوط فى مسئلة التعليق صر يحابقوله كل ولدتلدينه فهوح فقال لومات المولى وهي حبلي لم يعتق ما تلده لفقد الملك لانتقاله اللورثة ولو باعهاالمولى وهي حبلي جاز بيعه فان ولدت بعده لم يعتق ذكره فى بابعتق مافىالبطن الاأن يفرق بين التعليق صريحا والتعليق معنى ولم يظهرلى الآن وذكره فى المحيط فى باب عتق ماتلده الامة وقال بعده ولوقال لعبد علمكه أولا يملكه كل ولد يولد لك فهو حر فان ولدله من أمة يملكها الحالف يوم حلف عتق ان ولدت في ملكه والابطلت اليمين اه وهذا أشبه بمسئلتنا وقيد بالتبوئة لان المولى اذا استو في صداقها أمرأن يدخلها على زوجها وان لم يلزمه أن يبومها كندا في المبسوط ولذاقال في المحيط لو باعها يحيث لايقدر الزوج عليهاسقط مهرها كماسيآتي في مسئلة مااذا قتلها والتبوئة مصدر بوأتهمنزلاو بوأنهلهاذا أسكنته اياهوفي الاصطلاح على ماذكره الخصاف ان يخلى المولى بين الامة وزوجهاو يدفعهااليهولايستنخدمها امااذا كانتهي تذهبوتجبيء وتنخدممولاهالاتكون تبوثة وسيأتي تمامه فىالنفقات انشاءالله تعالى وان التحقيق أن العبرة ليكونها في بيت الزوج ليلا ولايضر الاستخدام نهاراوأشارالمصنف الى ان للولى أن يسافر بهاوليس للزوج منعه كما فى الظهيرية (قوله وله اجبارهماعلى النكاح) أى للسيد اجبار العبد والامة عليه يعنى تنفيذ النكاح عليهما وان لم برضيا لاان يحمله حما على النكاح بضرب أونحوه وعن أبى حنيفة انه لااجبار فى العبد لان النكاحمن خصائص الأدمية والعبدداخل تحتملك المولى من حيث انهمال فلا علك انكاحه بخلاف الامة لانه مالك لمنافع بضعها فيملك تمليكها ولناان الانكاح اصلاح ملكه لان فيه تحصينه عن الزناالذى هوسبب الهلاك والنقصان فيملكه اعتبارابالامة أطاقهما فشمل الصغير والكبير والصغيرة والكبيرة والقن والمدبر وأم الولدلان الملك فى الحكل كامل وخوج المكاتب والمكاتبة والصغيرة فليس له اجبارهما عليه صغيرين كاناأ وكبيرين لانهما التحقابالا حوارتصر فافيشترط رضاهما فالحاصل ان ولاية الاجبار فى المماوك تعتمد كال الملك لا كال الرق والملك كامل فى المدبر وأم الولد وان كان الرق ناقصا والمكاتب على عكسه ماولداد خلاتحت قوله كل مماوك أملكه فهوج دونه وحل وطء أم الولددون المكاتبة لانه يعتمد كالاللك فقط ولم بجزعتقهما عن الكفارة لانهاتبتني على كالالرق واماالبيع فانه يعتمد كالهما فلريجز بيع الكل وفى المحيط وغيره المولى اذازوج مكاتبته الصغيرة توقف النكاح على اجازتها لانها ملحقة بالبالغة فهايبتني على الكتابة ثم انهالولم تردحتي أدت فعتقت بق النكاح موقو فاعلى اجازة المولى لااجازتها لانهابع دالعتق لم تبق مكاتبة وهي صغيرة والصغيرة ليست من أهل الاجازة فاعتبر التوقف على اجازتها حال رقها ولم يعتبر بعد العتق قالواوه نده المسئلة من أعجب المسائل فأنهامهما

متى ظفر يتوفر مقتضاه كذافى الفتح وهوظاهر فى ان هذا القول كاف فى التسليم و به صرح فى الدراية حيث قال التبوئة قدرزائد على التسليم ليتحقق بدونها بان قيل متى ظفر تبها وطئتها ومافى البحر من انه بعد استيفاء الصداق يؤمر بان يدخلها على زوجها معناه انه التسليم ليتحقق بدونها بان المراد بالنبى التبوئة المستمرة السلمة الله اله وهوأ ولى عماجع به المقدسى فى شرحه بين مافى الدراية و بين ماذكره المؤلف عن المبسوط بان المراد بالنبى التبوئة المستمرة

(قوله وجوابه اله سوء أدبوغلط) أفره عليه فى النهرواس تعسنه وكذافى الشرنبلالية وشرح الباقائى وغيرهم وقال العلامة المقدسى فى الرمن قلت هذا الذى بحثه هو القياس كاصرح به الامام الحصيرى فى شرح الجامع الكبير واذا كان هو القياس فلايقال فى شأنه انه غلط وسوء أدب على ان الشخص (١٩٨) الذى بلغر تبة الاجتهاد اذاقال مقتضى النظر كذا الشئ هو القياس لا يرد عليه

بان هذا منقول لانه انما اتبع الدليلاللقبول وان كان البعث لايقضى على المذهب اه ولا يخفي ان ماذكره لاينني كون تعبير المحقق سوءأدب فىحــق الامام عدور المذهب وأتباعيه الاأن يقال انهلم يطلع على نسبة الفرع المذكور اليــه اذذاك بل ظنــه تخريجا من بعض المشايخ وتبع بعضهم بعضا كمايشعر بهكارمه حيثقال وعن هــذا اسـتظرفت ويسقط المهر بقتل السيد أمتهقبلالوطء

مسئلة نقلت عن المحيط هي ان المولى الى أن قال هكذا تواردها الشارحون على الله نعهدمنه في خالفاته الكلام فالانسب حسن الظن عثل هذا الامام (قوله أوز وج نافلته بدون الموافق لما في التلخيص وفي بعضها أونافلته بدون زوج (قوله لان النفاذ بالولاية الاصلية) وهي ولاية الملك وانما امتنع النفاذ في الحال لما في من الاضرار الملك وانما امتنع النفاذ في الحال لما في من الاضرار الملك وانما امتنع النفاذ في الحال لما في من الاضرار

زادتمن المولى بعدا ازدادت اليهقر باف النكاح فانه علك الزام النكاح عليها بعد العتق لاقبله وأعجب منه أنهالو ردت الى الرق يبطل النكاح الذي باشره المولى وان أجازه المولى لانه طرأ حل بات على موقوف فابطاه الاان هذا كاه ثبت بالدليل وهو يعمل العجائب وقد بحث المحقق ف فتح القدير بان الذي يقتضيه النظرعدم التوقف على أجازة المولى بعدالعتق بل بمجرد عتقها ينف ذالنكاح لماصر حوا بهمن انه اذاتزو ج العبدبغيراذن سيده فاعتقه نفذ لانه لوتوقف فاماعلى اجازة المولى وهوعتنع لانتفاء ولايته واماعلى العبدفلاوجه لهلانه صدرمن جهته فكيف يتوقف عليه ولانه كان نافذامن جهته وانماتوقف على السيدفكذا السيدهنا فانهولي مجبر وانماالتوقف على اذنهالعقدالكتابة وقدزال فبقي النفاذ من جهةالسيدوهذا هوالوجه وكثيراما يقلد الساهون الساهين وهذا بخلاف الهي اذازوج نفسه بغير اذن وليه فانهموقوف على اجازة وليه فاو بلغ قبل أن يرده لا ينفذ حتى يجيزه الصي لان العقد حين صدر منهاريكن نافذامن جهته اذلانفاذحالةالصبا أوعدمأهليةالرأى بخلافالعبد ومولىالمكاتبةالصغيرة والحاصلان الصغير والصغيرة ليسامن أهل العبارة بخلاف البالغ اه وجوابه انه سوء أدب وغلط اماالاول فلان المسثلة صرح بهاالامام محمد في الجامع الكبير فكيف ينسب السهو اليهوالي مقالديه وأماالناني فلان مجمداعلل لتوقفه على اجازة المولى بانه تجددله ولاية لم تكن وقت العقه وهي الولاء بالعتق ولذا انمايكونله الاجازة اذالم بكن لهاولى أقرب منه كالاخ والعم قال فصاركالشر يكزوج العيد تمملك الباقي وكمن أذن لعبدا بنه أوزوج نافلته ثممات الابن بخلاف الراهن ومولى المأذون باعا ثم سقط الدين حيث لايفتقر الى الاجازة لان النفاذ بالولاية الاصلية وحاصله ان الولاية التي قارنها رضاه بتزويجها ولاية بحكم الملك وبعد العقد تجددله ولاية بحكم الولاء فيشترط تجدد رضاه لتجدد الولاية كذانى شرح تلخيص الجامع الكبير وكشيراما يعترض الخطئ على المصيبين ثماعم ان السيدلو زوج المكاتبة بغير رضاها ثم عجزت بطل النكاح لماذكر ناهوان كان مكاتبالم يبطل لكن لابدمن اجازة المولى وان كان قدرضي أولالانه انمارضي بتعلق مؤن النكاح كالمهر والنفقة بكسب المكاتب لابملك نفسه وكسبالمكانب بعمد عجزه ملك المولى كذافي التاخيص فهو نظيرما اذاز وجها الابعد مع وجود الاقرب ثم زالت ولاية الاقرب فانه لابدمن أن يجيزه الابعد وسيأتى ايضاحه بعد ذلك أيضا واعلمان الفضولى اذاباشر ممصار وكيلافانه ينفذ باجازته بيعاكان أونكاحا وكذالوصار ولياولوصار مالكافان طرأ عليه حل بات أبطله والافلاو ينفذ باجازته والعبد المحجور اذا باشرعقدا نم أذن لهبه فان كان نكاحا نفنه باجازته ولوكان بيم مال مولاه فالهلاينفذ بإجازته والصيى المحجور اذاباشرعقدا نمأذن لهوليه فيه فأجازه جازنكا حاأو بيعا ولو بلغ فأجازه بعد باوغه جاز والعبد المحجور اذا تصرف بلااذن ممعتق فانكان نكاحا أواقرارا بدين نف نبلا اجازة وان كان بيعالا يجوز باجازته بعداء تاقه والمكاتب لوزوج قنمه تمعتق فاجازلم يجزوا الفاضي لوزو جاليتيم ولميكن في منشوره تمأذن له فأجازجاز وكذا الولى الابعدم الاقرب وتمامه في جامع الفصولين من الفصل الرابع والعشرين (قوله و يسقط المهر بقتل السيدأمته قبل الوطء) وهذاعنه أبى حنيفة وقالاعليه المهر لمولاها إعتبارا بموتها حتف أنفها وهنالان المقتول ميت باجله وله انه منع المبدل قبل التسليم فيجازى عنع البدل كااذا أرتدت الحرة

بالرتهن والغرماء فاذاسقط الدين فات الضرر فنفذ العقد بالولاية الاصلية (قوله وقالا عليه المهر لمولاها) قال فى النهر ينبغى أن وكما يقيد الخلاف عادالم تكن مأذونة لحقها به دين فان كانت لا يسقط اتفاقالما من ان المهر فى هذه الحالة لهما يو فى منه ديونها غاية الاص انه اذا لم يف بدينها كان على المولى قيمتها المغرماء فيضم الى المهرويق سم بينهم وسيأتى انه او أعتى المديون كان عليه قيمته فالقتل أولى

لابقتل الحرة نفسها قبله والاذن في العزل السيد الامة

(قوله ومافى فتح القدير من بناء الخدلاف) قلت مافى الفتح تقدم مثله فى عبارة النهر عن الحيط قبيد والمكاتب (قوله يستقر المولى بعده و به لها فهو عند مستقرا له فلا يسقط الا الردة والتقبيد لكان بفعل منه قال فى النهر و بهذا عرف ان مافى غاية البيان من حكاية الاتفاق على سقوطه بالردة ضعيف على سقوطه بالردة ضعيف

وكااذاقتل البائع المبيع قبل التسليم والقتل فى حق أحكام الدنيا جعل اتلافا حتى وجب القصاص والدية فكذافى حق المهر أفاد بسقوطه انه اذالم يكن مقبوضا سقط عن ذمة الزوج وإن كان مقبوضا لزمهرد جيعه على الزوج كنذا في المبسوط وقيد بالسيد لأنه لوقتلها أجني لايسقط اتفاقا وأطلق السيد فشمل الصغير والكبير وذكرفالمصفي فيهقولان وفى فتح القدير ولولم يكن من أهل المجازاة بان كان صبيا زوج أمته وصيهمثلا قالوا بجب أن لايسقط في قول أبي حنيفة بخلاف الحرة الصغيرة اذا ارتدت يسقط مهرها لانالصغيرة العاقلةمن أهل المجازاة على الردة بخلاف غيرهامن الافعال لأنهالم تحظر عليها والردة محظورة عليها اه فترجح به عدم السقوط وقيد بالامة لأن السيدلوقتل زوج أمته لم يسقط المهر اتفاقا لأنه تصرف في العاقد لا في المعقود عليه وقيد بكوته قبل الوطء لانه لوقته ها بعده لا يسقط اتفاقا وأشار بالقتل الىكل تفو يتحصل بفعل المولى فالهذاسقط المهراو باعها وذهب بهاالمشترى من المصر أوأعتقها قبل الدخول فاختارت الفرقةأ وغيبها بموضع لايصل اليها الزوج كذافي التبيين وغيره والمراد بسقوطه في الأولى والثالثة سقوط المطالبة به كاصرح به في المحيط والظهيرية لاسقوطه أصلا لأنه لوأحضرها بعده فلهالمهر كالايخني وأرادالمصنف بالامة الفنة والمدبرة وأمالولد لماعرف من أن مهر المكاتبة لهالاللولى فلايسقط بقتل المولى اياها والخاصل ان المرأة اذاماتت فلاتخاو اماأن تكون حرة أو كاتبة أوأمة وكل من الثلاثة اماأن تكون حتف أنفها أو بقتلها نفسها أو بقتل غيرها وكل من التسعةاماقبلالدخولا وبعده فهيءكمانية عشرولا يسقط مهرهاعلي الصحيح في الكل الااذاكانت أمةوقتالهاسيدهاقبل الدخول (قوله لابقتل الحرة نفسهاقبله) أي لايسقط المهر بقتل الحرة نفسها قبل الوطء لان جناية المرءعلي نفسه غير معتبرة في حق أحكام الدنيا فشابه موتها حتف أنفها ولانها لاتملك اسقاط حقهم فصاركما اذاقال اقتلني فقتله فانه تجب الدية بخلاف اقطع يدى فقطعها لا يجبشي بخلافقتل المولى لانهمعتبر فىحقأحكام الدنيا حتى تجبالكفارة عليه ولذالوقال المولى لغير هاقتل عبدى فقتله لايلزمه ثيئ وانماقيد بالحرة للاختلاف في قتل الامة نفسها والصحيح عدم السقوط كافي الخانية لأن المهرلمولاهاولم يوجدمنهمنع المبدل فلوقال المصنف لابقتل المرأة نفسها اكمان أولى وقيد بالقتل لأن الامةلوأ بقت فلاصداق لهامالم تحضرفي قياس قول أبي حنيفة وهوقول أبي يوسف كذافي الخانية ولوارتدت المرأة عن الاســـ الام قبل الدخول فان كانت حرة سقط المهر انفاقا وان كانت أمة فغي التبيين ان فى السقوط روايتين وفى غاية البيان واذا ارتدت الامة أوالحرة قبل الدخول يسقط المهرا تفاقا فكائنه لضعف رواية عدمه لم يعتبرها وحكم تقبيل ابن الزوج منهما كالردة وفى المحيط لوقبلت الامتّة ابن زوجها قبل الدخول بهافادعي الزوج انهاقبلته بشهوة وكذبه سيدها تبين الامةمنه بإقراره ويلزمه نصف المهرات كنيب المولى انه كان بشهوة اه وينبغى ترجيح عدم سقوطه فى ردة الامة وتقبيلها ابن الزوج قياساعلى مااذاقتلت نفسها فان الزيلمي جعل الروايتين في الكل وقد صحيح قاضيخان عدمه في القتل فليكن تصحيحانى الاخريين أيضا وهوالظاهرلان مستحقهلم يفعل شيأوهو المولى ومافى فتح القدير من بناء الخلاف على الخلاف في أن المهرهل يجب المولى ابتداء أو يجب ها ثم ينتقل الولى عند دالفراغ من حاجتهاضعيف لانهولو وجب لها بتداء يستقر للولى بعده فلايسقط بفعلها على القولين كمالايخفي وأماالقائل بالسقوط بقتلها نفسها علل بان فعلها يضاف الى المولى بدليل انهالوقتات انسانا خوطب مولاهابالدفع أوالفداء والتقييد بقتل المرأة نفسها ليس احترازيا لان وارثها لوقتلها قبل الدخول فانه لايسقط المهرأ يضالانه بالقتل لم يبق وارثامستحقاللهر لحرمانه به فصاركا لاجنى اذاقتلها (قوله والاذن

فالعزل اسيدالامة) لانه يخل عقصو دالمولى وهوالولد فيعتبر رضاه وهذاه وقول أبي حنيفة وصاحبيه

(قوله أوعادول كن بال قبل العود) أى وعزل فى العود أيضانقله فى حواشى مسكين عن الخانو تى وهوظاهر الارادة ونقل عن خط الزيلمى ينبغى أن يزاد بعد غسل الذكر وكان وجهه نفى احتمال أن يكون على رأس الذكر بقية منه بعد البول فتزال بالغسل و بهدند ايند فع ما يحثه بعض الفضلاء من أنه ينبغى أن يكون (٠٠٠) النوم والمشى مثل البول فى حصول الانقاء كاذكروه فى باب الغسل

فى ظاهر الرواية وعنهما في غيرها ان الاذن لها وهوضعيف قيد بالامة أى أمة الغير لان العزل جائز عن أمة نفسه بغيرا ذنها والاذن في العزل عن الحرة لها ولا يباح بغيره لانه حقها وفي الخانية ذكر في الكتاب انهلايباح بغيراذنها وقالوافى زماننا يباح لسوءالزمان قالفى فتح القدير بعده فليعتبر مثلهمن الاعذار مسقطالاذنهاوأ فادوضع المسئلةان العزل جائز بالاذن وهذاهو الصحيح عندعامة العلماء لماف الخارى عن جابركنا اعزل والقرآن ينزل ولحديث السنن أن رجلا قال بارسول الله ان لي جارية وأناأ عزل عنها وأناأ كروأن تحملوأ ناأر بدماير يدالرجال وان اليهود تحدث ان العزل الموؤدة الصغرى قال صلى الله عليه وسلم كذبت اليهو دلوأرا داللة أن يخلقه ما استطعت أن تصرفه وفي فتح القدير ثم في بعض أجو بة المشايخ الكراهة وفي بعضها عدمهاوفي المعراج العزل أن يجامع فاذاجاء وقت الانزال نزع فانزل خارج الفرج اه ثماذاعزل باذن أو بغيراذن تمظهر بهاحبل هل يحل نفيه قالوا ان لم يعداليها أوعاد واكن بالقبل العودحل نفيه وان لم يبل لا يحلكذار ويعن على رضى الله عنه لان بقية المني في ذكره يسقط فيها ولذاقالأ بوحنيفة فمااذا اغتسلمن الجنابة قبل البول ثم بالفرج المني وجباعادة الغسل كذافي الممراج وفى فتاوى قاضيخان رجل لهجار يةغير محصنة تخرج وتدخل ويعزل عنها المولى فجاءت بولد وأكبرظنه انهليس منه كان في سعةمن نفيه وان كانت محصنة لايسعه نفيه لانهر بمايعزل فيقع الماء فى الفرج الخارج ثم يدخل فلايعتمد على العزل اه وهـ نـايفيد ضعف التفصيل المتقدم وانه لا يحل النفي مطلقاحيث كانت محصنة وأنجوازه مشروط بثلاثة عدم تحصينها ووجو دالعزل منه وغلبة الظن بانه ليسمنه وقديقال انمافى المعراج بيان لحل غلبة الظن بانه ليس منه فاذا كان قدعز لولم يعدغل على ظنه انه ايس منه بشرط أن لا تكون محصنة و به يحصل التوفيق وينبغي أن يكون سدالمرأة فم رجها كماتفعله النساءلمنع الولدحواما بغيير اذن الزوج قياساعلى عزله بغيراذنها وفى فتح القدير وهل يباح الاسقاط بعدالحبل يباحمالم يتخلق شئ منهثم في غيرموضع ولايكون ذلك الابعدما تةوعشرين يوماوهدا يقتضي انهمأرادوا بالتخليق نفخ الروح والافهو غلط لان التخليق بتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة اه وفي الخانية من كتاب الكراهية ولاأقول بأنه يباح الاسقاط مطلقافان المحرم اذا كسر بيض الصيديكون ضامنا لانهأصل الصيدفلما كان يؤاخذ بالجزاء ثم فلاأقل من أن يلحقها اثم ههنا اذا أسقطت بغيرعدر اه وينبغي الاعتماد عليه لان له أصلا صحيحا يقاس عليه والظاهر ان هذه المسئلة لم تنقل عن أفي حنيفة صريحا ولذايعبرون عنها بصيغة قالوا والظاهران المرادمن الامة في الختصر القنة والمدبرة وأم الولدوأ ماالم كاتبة فينبغي أن يكون الاذن اليهالان الولدلم يكن للولى ولم أره صريحا (قوله ولوعتقت أمة أومكاتبة خيرت ولوزوجها حرا) لقوله عليه السلام لبريرة حين أعتقت ملكت بضعك فاختارى فالتعليل بملك البضع صدرمطلقا فينتظم الفصلين والشافعي يخالفنافيمااذا كانزوجها حرا وهومحجو جبهولانه يزدادالملك عليهاعندالعتق فعلك الزوج بعده ثلاث تطليقات فتملك رفعأصل المقددفعاللزيادة والعلة المذكورة أعنى ازديادالملك عليها قدوجدت في المكاتبة لان عدتها قرآن وطلاقها ثنتان وقداختلفت الرواية في صحيح البخارى ومسلم فى زوج بربرة فروى أنه كان حرا وروى أنه كان عبدا ورجح أئمتنا الاولى لما فىالاصول من انهامثبتة ورواية أنه كان عبدا نافية

(قوله وينبخىأن يكون سدالمرأة الخ) نظرفيه في النهر بان لهاأن تعالج نفسها في اسقاط الولد قبل اكمال الخلقة كماسيأتى بشرطه فنعسبه بالجوازأحرى كراهـةالعزل بغيراذنها لايخني علىمتأمل ثم نقل مامرعن الخانية من قولمم بإباحة العزل لسوءالزمان وقال وعلى هذا فيباح لها ســده (قولهوفى الخانية الخ) قال في النهر قال إن وهبان ومن الاعلاارأن ولوعتقتأمة أومكاتية خيرت ولوز وجهاحرا

ينقطع لبنها بعد ظهور الحل والمس لابى الصغير مايستأجر به الظئر و يخاف هلا كه أرادت الالقاء قبل مضى أرمن ينفخ فيه الروح هل يباح لها ذلك أم لا اختلفوا فيه وكان الفقيه على بن موسى يقول انه يكره فان ما لها لحياة في كون له حكم الحالياة في بيضة صيد الحياة كما في بيضة صيد الحرم ونحوه في الظهيرية الحرم ونحوه في الظهيرية قال ابن وهبان فابا حــة

الاسقاط مجولة على حالة العنر أوانها لاتأ ثم اثم القتل اه و بمانى الذخيرة تبين انهم ماأراد وابالتخليق الانفخ الروح للعلم وان قاضيخان مسبوق بما مرمن التفقه (قوله لان الولد لم يكن للولى) قال محشى مسكين هذا التعليل يقتضى أيضاعدم توقف العزل على اذن المولى اذا الشترط الزوج حرية أولاده لانه لاملك للولى فى الاولاد حينئذ ولمأره (قوله فينتظم الفصلين) أى ما اذا كان زوجها حوا أولا

الدررقالفالشرنبلالية ونفيرضاالمكاتبة لتزويجها منفى لانه صرح فىباب المكاتب بأنهابعقدالكتابة خرجت من يداللولي فصار كالاجنسي وصارتأحق بنفسها ويغسرم المولى العقران وطئها اه وقوله وصارت أحق بنفسهاليس عدلي اطلاقه لبقاء ملك المولى فىرقبتها فلاينف نه تزويجها بدون اذن مولاها كالاينفذ تزويجه اياها بدون رضاهالموجب الكتابة وعبارة كافي النسين المكاتبة اذاتزوجتباذن مولاهام عتقت خيرت اه فليتنب الدلك ام قلت ويؤيده قرولالؤاف الردعملي الكمال واعمالم يجزوطؤهاللولى وجسرها على النكاح لالاجلانها ملكت بضعها بعقد الكتابة وكذاماصرح به عندقوله ولهاجبارهما على النكاح حيثقال وخرج المكاتب والمكاتبة والصغيرة فليس له اجبارهماعليه لانهما التحقا بالاحوار تصرفا فيشترط رضاهما اه وفي المعراج ولا بجوزتزوج المكاتب والمكاتبة جربرا بالاجاع (قوله مماعران الظاهر الاطلاق منان

للعلم بأنه كانحالته الأصلية الرق والنافي هوالذي أبقاها ونفي الأمرالعارض والمثبت هوالخرج عنها وقدرجح المحقق فىفتح القديرقول زفرمن ان المكاتبة اذا أعتقت فانه لاخيار لهابان قوله عليه السلام قدملكت بضعك ليس معناه الامنافع بضعك اذلاعكن ملكهالعينه وملكهالا كسابها تبع لملكهالمنافع نفسها فلزم كونهامالكة لبضعهابالمعني المرادقبل العتق فلريتناولهاالنص اه وهومبني على ان العلة ملكها لبضعها بالعتق وأكثرهم على ان العلة از دياد الملك عليها وهوموجود في المكاتبة وعلى ان العلة ملك البضع فلاشك انهالم تكن مالكة لمنافع بضعها قبل العتق من كل وجه بدليل انها لاعلكأن تزوج نفسها بغيراذن المولى وقدمل كمت ذلك بعد العتق فصح أن يقال انهامل كمت بضعها بالعتق فدخلت تحت النص وانمالم يجز وطؤه اللولى وجبرهاعلى النكاح لالاجل انهاملكت بضعها بل لعقدال كمَّابة لانهأوجب عدم التعرض لهافي اكسابها وهومنها فترجح به قول أمَّتناخصوصا قد حدث مالك فاللوطأان بريرة كانتمكاتبة عائشة رضي اللهعنها وانهاخيرت حين أعتقت فكان نصا فالمسئلة فكانزفر محجوجابه وشمل اطلاق الامة القنة والمدبرة وأم الولدوشمل الكبيرة والصغيرة فاذا أعتقت السغيرة توقف خيارها الى باوغها لان فسخ النكاح من التصرفات المترددة بين النفع والضرر فلاعلكه الصغيرة ولاعلكه وليهاعليهالقيامه مقامها كذافي جامع الفصولين فاذا باغت كان لماخيار العتق لاخيار الباوغ على الاصح كذافى الذخيرة وقدمناه وشمل مآاذا كان النكاح أولاصدر برضاها أوجبرا وشملمااذا كانتحرة فىالاصل ثمصارت أمة ثمأعتقت لمافى المبسوط لوكانت حرة فىأصل العقد عم صارت أمة عماً عتقت بأن ارتدت امراة مع زوجها ولحقا بدار الحرب معاوالعياذ بالله تعالى تمسبيامعا فأعتقت الامة كان لها الخيار عندأ بي يوسف لانها بالعتق ماكت أم نفسها وازدادملك الزوج عابها ولاخيار فاعند مجدلان بأصل العقد يثبت عليهاملك كامل برضاها مانتقص الملك فاذا أعتقت عادالي أصله كماكان اه ولايخفي ترجيح قول أبي يوسف لدخو لهم اتحت النص وفىفتاوى قاضيخان انخيارالبلوغ يفارقخيارالعتق منوجوه أحدهاانخيارالعتق يبطل بالقيام من الجلس والثانى ان الجهل بخيار العتق عدر والثالث انه يثبت للامة دون الغلام والرابع اله لايبطل بالسكوت وانكانت بكرا والخامس ان الفرقة لانتوقف فيه على القضاء بخلاف خيار الباوغ فى الكلوفيها أيضاان خيار العتق بمنزلة خيار الخيرة وانما يفارقه من وجه واحدوهوان الفرقة فخياراالعتق لاتكون طلاقا وفى خيارالمخبرة يكون طلاقا اه ويزادعلى هذاما فى جامع الفصولين ان الجهل بأن لها الخيار في خيار الخيرة ليس بعدر بخلافه في الاعتاق وفرقوا بينهما بأن الامة لا تتفرغ للعلم بخلاف الخيرة ومقتضاه ان الخيرة لوكانت أمة فامها تعذر بالجهل اه وفيه أيضاان الامة اذا أعتقت في عدة الرجعي طالخيار ثم اعلم ان الظاهر الاطلاق من ان الجهل في الخيرة ليس بعذر لانهم عللواكونه عذرا فى خيار العتق بعلتين احداهماان الامة مشغولة بخدمة المولى فلاتتفرغ لمعرفة ان لها الخيار بخلاف الجهل بخيار البلوغ فان الحرة الصغيرة لمتكن مشغولة بخدمة أحد ثانيهما ان سبب الخيار في العتق لا يعلمه الاالخواص من الناس لخفائه بخـ الاف خيار الباوغ لانه ظاهر يعرفه كل أحد واظهوره ظن بعض الناس انه يثبت في ذكاح الاب أيضا هكذا في شرح التلخيص فالعلة الاولى وان كانتلاتفيدان الجهل فى خيار الخيرة الامة ليس بعدر فالعلة الثانية تفيده لان ثبوت الخيارمع التخيير ظاهر يعرفه كلأحمد وفى جامع الفصولين اختارت نفسها بلاعلم الزوج يصح وقيل لايصح بغيبة

(٢٦ - (البحرالرائق) - ثالث) الجهل) كذافي هذه النسخة فقوله من ان الجهل متعلق بالاطلاق الذي هو خبران وفي غيرها ان ظاهر الاطلاق بالاضافة وفي تصحيحها تكاف تأمل

الزوج اه وفى غاية البيان ان اختارت نفسها فلامهر لهاان لم يكن دخل ماالزوج لان اختيارها نفسهافسخ من الاصلوان كان دخل بهافالمهرواجبالسيدهالان الدخول بحكم نكاح صحيح فتقرر به المسمى وان اختارت زوجها فالمهراس يدهادخل الزوجبها أولم يدخل لان المهر واجب عقابلة ماملك الزوج من البضع وقدملكه عن المولى فيكون بدله للولى اله فالحاصل ان المهر للولى في سائر الوجوه الااذا اختارت نفسها قبل الدخول وفي المحيط زوج عبده جاريته ثم أعتقها فلم تعلم ان لها الخيارحتي ارتدا ولحقابدارا لحرب ورجعامسامين تمعامت بثبوت الخيار أوعامت بالخيار في دارالحرب فلها الخيار فى مجاس العلم و عدله لوسبياليس لها الخيار لان بالسي يبطل العدى فانعدم سبب الخيار فلم يثبت الخيار اه وفي التلخيص ولا يبطل بارتدادها الااذاقضي باللحاق للموت اه وأطاق المصنف في تخييرها فشمل مااذا كانت حائضا وكذاقال في الحيط لا بأس بأن تختار نفسها حائضا كانت أوطاهرة وكذا الصبية اذا أدركت بالحيض لانه ليس بطلاق ولان فيه ضرورة لان التأخير لا عكن اه (قوله ولونكحت بلااذن فعتقت نفذ الاخيار) أي نكحت الامة بغيراذن المولى ثم أعتقت فانه ينفل ذلك النكاح منجهتها لانهامن أهل العبارة وامتناع النفوذ لحق المولى وقدزال ولاخيار لها لان النفوذ بعد العتق فلاتتحقق زيادة الملك كاذاز وجت نفسها بعد العتق ولذاقال الاسبيجابي الاصل ان عقد النكاح متى تم على المرأة وهي مملوكة يثبت لهاخيار العتق ومتى تم عليها وهي حرة لايثبت لها خيارالعتني اه ولواقترنا لاخيارلها كمالوزوجهافضولي وأعتقهافضولي فأجاز المولىالكل فانه لاخيار لحا كذافي تلخيص الجامع أطلق فى الامة فشمل القنة والمدبرة وأم الولدوالمكاتبة الكن في المدبرة وأمالولد تفصيل ففي المدبرة أن أعتقها المولى في حياته فالحيكم كالقنة اذا أعتقت وان عتقت عوت المولى فقال في الظهيرية لوتزوجت مدبرة بغيراذن مولاها ثممات المولى وقد خرجت من الثلث جازالنكاح وانلم تخرج لم يجزحتى تؤدى السعاية عندد أبي حنيفة وعندهما يجوز اه وأماأم الولد اذا أعتقها أومات عنهاالمولى فان النكاح لاينفذ لان العدة وجبت عليهامن المولى كاعتقت والعدة تمنع نفاذالنكاح كذافي المحيط والخانية وينبني أن يقال في جواب المسئلة فان النكاح يبطل لانه لايمكن توقفه مع وجود العدة اذالنكاح في عدة الغير فاسدو بدل عليه مازاد في المحيط في هذه المسئلة فان دخل بها الزوج قبل العتق نفذ النكاح وهذا اغما يصح على رواية ابن سماعة عن محدلانه وجبت العدة من الزوج فلاتجب العدة من المولى ولا يصح على ظاهر الرواية لانه لا تجب العدة من الزوج فوجبت العدة من المولى ووجوب العدة من المولى قبل الاجازة يوجب انفساخ النكاح اه فقوله يوجبالانفساخ ظاهرفيه وانماقيدالمصنف بالامةمع ان الحسكم فى العبدانه اذا تزوج بلااذن ثم أعتق فان النكاح ينفذ لزوال المانع فيهما لاجلأن يبين نفى الخيار ولذاقال في فتح القدير ولافرق بين الامة والعبد في هــنـا الحـكم وانمـافرضها في الامة ليرتب عليها المســئلة التي تليها تفريعا اه و في تلخيص الجامع ولوزوج فضولى عبدا امرأتين عمام أتين شمعتق بخير فى اثنتين كيف شاء بخلاف مالو باشر المدحيث يخير فى الاتح يين لانهردفى الاوليين كاان الحرلوتزوج أربعاثم أربعاثم ثنتين بغيراً مرهن توقف فى الاخريين وارتدالباقي ولوأجاز العبدالنكاح في ثلاث بطل عقدهن لان الجع اجازة كالجع حالة العقدو يخير فى الرابعة وكذالوزوج فضولى حراله آمرأة أربعافى عقود فمانت امرأ ته لا يخيرالاني الثلاث وانكان في عقد يلغوكالوزوجه أختهاأ وتزوج مكاتبته ثم عتقت وانما يوقف ماله مجيز عالة العقد اه وقيد بالنكاح لانهالوا شترت شيأ فأعتقها المولى لاينفذ الشراء بل يبطل لانه لونفذ عليها لتغيرالمالك وقيدبالرقيق لان الصي اذا تزوج بغيراذن وليه ثم بلغ فانه لا ينفذ بل يتوقف على اجازته

ولونكحت بلااذن فعتقت نفذ بلاخيار

(قوله یخیر فی اثنتین) وكذاقوله بعده يخدرني الاخريين كذا فىالنسخ بلفظ يخيرمضارع خدير في الموضعين والذي رأيته في التلخيص يجيز مضارع أجازقال الفارسي فى شرح التلخيص أىلوزوج فضولي عبددرجدل امرأتين في عقدة رضاهماتم امرأتين في عقدة برضاهما شمعتق قبلأن يبلغه النكاح فله أن يجيز النكاح في امرأ تين منهن كيف شاء ان شاء الاوليان أوالاخريين أو واحدةمن كل عقدلان نكاحكل واحدة منهن موقوف على احتمال الاجازة

فلووطئ قبله فالمهرله والأ فلها

(قوله وبهذا الدفع مافي التبيين) حيث قال هذه المسئلة مشكلة بماذكرف بابالمهر في تعليــل قول أبى حنيفة في حبس المرأة نفسها بعدالد خول برضاها حتى بوفيهامهرها ان المهر مقابل بالكل أى بجمع وطاآت توجد في الذكاح حتى لا يخلو الوطءعن المهر فقضية هذا ان يكون لها شي مين المهر بمقابلة مااستوفي بعدالعتق ولا يكون الكل للمولى اھ واعـ ترض في النهر على ماأجاب به المؤلف فقال وفيه بحث اذيلزم على ماادعاه انهلواشترى جارية فزوجها ودخل بهاالزوج ثم استحق نصفها أن لايقهمالمهر بينهمالانه اختلف المستعق وهو خـ لاف الواقع قال محشى مسكين وأجاب الشيخشاهين بانمسئلة الاستحقاق ورد العقه على ملكهما بخلاف هذه المسئلة فان استحقاق الجارية عارض بسربب العتق فلاتز إحمسيدها في ملكه وقت العقد فلايقسم المهر بينهما

لانهلم يكن أهلاله أصلافلم يكن نافذامن جهته ولان الولى الابعداذاز وجمع وجو دالاقرب معاب الاقرب أومات فتحولت الولاية الى المزوج فالهيتوقف على اجازة مستة أنفةمنه وان زال المائع لان الابعد حين باشر لم يكن ولياومن لم يكن وليافى شئ لايبالى بعواقبه الكالاعلى رأى الاقرب فيتوقف على اجازته ليم كن من الاصلح فليس هو من بابز وال المانع لان له ولا ية جديدة ولان المولى اذاز وج مكاتبته الصغيرة حتى توقف على اجازتها ثمأ دت المال قبل الاجازة فعتقت فانه لا ينفذ ذلك العقد بل لابه من اجازة المولى وان كان هو العاقد لانه لم يكن ولياحين العقد فلايبالى بعو اقبه وفيه ماقد مناه من البحث وقيد بالعتق لانهلوتزة جالعب بلااذن ثمأذن له فانه لا ينفذ الاباجازة المولى أوالعب وقدمناه ولانه لوانتقل الملك الى غير المولى كالمشترى والموهوبله والوارث فان الاجازة تنتقل الى المالك الثاني ولا يبطل العقدان كان المتزوج بلا اذن عبداوان كان أمة فان كان المالك الثاني لا يحل له وطؤها فانه ينفذ باجازته وانكان يحلله وطؤها فانكان لم يدخل بهاالزوجل تصحالاجازة وبطل العقد الموقوف لانه طرأحل بات على موقوف فابطله وان كان قددخل بها الزوج ففي رواية ابن سماعة عن محد تصح الاجازة لوجوب العدة عليها بهذا الدخول فلا يحل فرجها للشرترى فتصح اجازة المشرى وجزم به قاضيخان فىفتاواه وظاهرالرواية انهلاتصح الاجازة كما فىالمحيط وهوالمذكور فىكافى الحاكم الشهيد وقواه شمس الائمة السرخسي بان وجوب العدة انمايكون بعدالتفريق بينهما فاماقبل التفريق فهي ليست بمعتدة فاعتراض الملك الثاني يبطل الملك الموقوف وان كان هو يمنوعامن غشيانها وقدأسلفناه وظاهر مافي المحيط انهلاعدة في النكاح الموقوف بعد الوطء أصلا وقدأسلفناه وأراد المصنف من الأمة الأمة الكبيرة لانهالو كانت صغيرة تزوّجت بغيراذن المولى ثماً عتقهافانه لا ينفذذلك العقدو يبطل على قول زفر وعندنا يتوقف على اجازة المولى ان لم يكن لهاعصبة سواه وان كان لها عصبة غيرالمولى فاذا أجازجاز واذا أدركت فلهاخيار الادراك في غير الاب والجد كذافي شرح الطحاوى وقيد بكون التوقف لاجل المولى لان المولى لو زوج أمته الكبيرة رجلا برضاها وقبل عن الزوج فضولى ثم أعتقت قبل اجازة الزوج فان لها النقض ولونقض المولى قالوا لا يصح فان أجاز الرجل قبل النقض فلاخيارها والمهرها ولوكان زوجها بغير رضاها فلها الرد وان أجاز الزوج وتمامه في المحيط (قوله فلو وطئ قبله فالمهرله والافلها) أى لو وطئ زوج الامة التي نكحت بغيراذن قبل العتنى ثم نفذ بالعتق فالمهر للولى وان وطئها بعد العتق فالمهر لهالانه في الأول استوفى منافع عماوكة للولى وفي الثاني لهاوفي القياس بجب عليه مهران مهر للولى بالدخول اشبهة النكاح قبل العتق ومهر لها لنفوذ العقدعليها بعدالعتق واكنا أستحسنا وقلنا لابجبالامهر واحداللولي لانوجو به انمايكون باعتبارالعقدوالعقد الواحدلا يوجب الامهراواحدا واذاوجب بهالمهرللولي لايجب طمابه مهر آخر يوضحه ان الاجازة وان كانت بعد العتق فحكمها يستندالي أصل العقد كذا في المبسوط وانعالم يقسم مهرهامعللابان المهرمقابل بالكلأى بجميع وطآت توجد فى النكاح حتى لا يخلو الوطء عن المهر لان قسمته على جميع الوطات اذالم يختلف المستحق لان الجهالة لا تضرفيه وامااذا اختلف المستحق كافى هذه المسئلة فلا يمكن قسمته فاستحقه بتمامه من حصل الوطء الاول على ملكه وبهذا اندفع ماذكره فى التبيين وأراد المصنف بالمهر المهر المسمى لامهر المثل قال فى الهداية والمراد بالمهر الالف المسمى لان نفاذ العقدبالعتق استندالى وقتوجو دالعتق فصحت التسمية ووجب المسمى وفى فتح القدير وقد يورد فيقال لواستندالى أصل العقد يجب كون المهر للولى كما لو تزوجت باذن المولى

نظر لايخني اه قلتضمير فولدت عائدعلى أمةالابن ومفادالاضافة الى الان بقاؤهاعلى ملكه والدعوة عقب الولادة بلا مهالة مقرينة الفاء فدفيه ذلك ماذ كره تأمل (قولة فان صــدقهانخ) قال في النهر المذكورفي الشرح وعليه جرى فى فتح القدير وغيره الهلايشترط فيصحتهادعوى الشهة ولاتصديق الابن اه أقول وسيأتي التصريح به من المؤلف الكن ذلك ومن وطئ أمةابنه فولدت فادعاه ثبت نسبه وصارت أم ولده وعليه قيمتها لاعقرها وقيمة ولدها

فيااذالم تخرج عن ملك الآبن فلابنافي ماهنا لانه فيااذاخرجت عن ملكه ولوكان تصديق الابن غير شمرط مطلقا لم تبدق فائدة عن ملك الاستراط علم حروجها عن ملك الابن مع الهمذ كور وكان صاحب النهر فهم ان قوله هذا ان كذبه الابن وليس كذلك بل هوراجع الى أصل المسئلة وليس كذلك بل هوراجع الى مااذا خرجت عن ملكه كاقلنا وفي الظهير يةمن

ولم بدخل مهاحتي أعتقها وهو بمعزل عن صورة المسئلة فأعاالنفاذ بالعتق وبه علك منافعها بخلاف النفاذ بالاذن والرق قائم ثماعلمان حاصل الخيارات فى النكاح خسة خيار الخيرة والعتق والباوغ والنقصان عن مهرالمثل والتزوج بغيركفء والخيارفي الاخيرين للأولياء ويزاد خيار العنة والخصى والجب (قوله ومن وطئ أمة ابنه فولدت فادعاه ثبت نسبه وصارت أمولده وعليه قيمتها لاعقرها وقيمة ولدها) لان له ولاية علك مال ابنه للحاجة الى البقاء فله علك جارية ابنه للحاجة الى صيانة الماء وحاصل وجوهمسئلة جارية الابن اذاولدت من الاب فادعاه ستوتسعون لانه اماأن يصلدقه الابن أويكذبه أويدعيه معهأو يسكت وكل من الاربعة اماأن تكون فنة أومدبرة أوأم ولدأو مكاتبة وكل من الستة عشراماأن تكون كلهالهأو بينهو بين أجنى أوبينه وبين أبيه وكلمن الثمانية والاربعين اماأن يكون الأبأهلاللولاية أولاغ يران الحاجة الىابقاء نسله دونهاالى ابقاء نفسه فلهذا يتملك الجارية بالقيمة والطعام بغيرالقيمة تمهنا الملك يثبت قبيل الاستيلاد شرطاله اذا المصحح حقيقة الملك أوحقه وكل ذلك غير ابتلار بفيها حتى بجوزله التزوج بها فلابدمن تقديمه فتبين ان الوطء يلافى ملكه فلايلزمه العقر وقيمةالولد وقالزفر والشافعي يلزمهالمهر لانهـمايثبتان الملكحكما للاستيلاد كمافي الجارية المشتركة وأفاد بإضافة الامة الحابنه انهاعاوكة للابن من وقت العلوق الحاوقت الدعوة فلوحيلت في غير ملكة أوفيه وأخرجها الابن عن ملكه نم استردها لم تصح الدعوة لان الملك اعاشب بطريق الاستناد الى وقت العلوق فيستدعى قيام ولاية التملك من حين العلوق الى التملك هذا ان كذبه الابن فان صدقه صحت الدعوة ولابملك الجارية كماذا ادعاه أجنبي ويعتق على المولى كمافى المحيط وأفاد أيضاانها كالها للابن فانكانت مشتركة بينه و بين أجنبي كان الحسكم كذلك الاأ نه يضمن لشر يكه نصف عقرها ولمأره ولوكانتمشتركة بين الأبوالابن أوغيره تجب حصة الشريك الابن وغيرهمن العقر وقيمة باقيهااذاحبات لعدم تقديم الملك في كلهالا نتفاء موجبه وهوصيانة النسل اذمافيهامن الملك يكفي اصحة الاستيلاد واذاصح ثبتالملك فىباقيها حكماله لاشرطا كذا فى فتحالقدير وهي مسئلة عجيبة فأنه اذالم يكن للواطئ فيهاشئ لامهرعليه واذا كانت مشتركة لزمه وأطلق الامة وهي مقيدة بالقنة بقرينة قوله وعليه قيمتها لان القابل للانتقال من ملك المولى القنة فقط فخرج عن هذا الحكم المدبرة وأمالولد والمكاتبة فلوادعى ولدمدبرةا ينهأ وولدأم ولده المنفى من جهة الابن أوولدمكاتبته الذى ولدنه فىالكتابة أوقبلها لاتصح دعواه الابتصديق الابن كذافي المحيط وقيدبابنيه لانهلو وطئ جارية امرأته أووالده أوجده فولدتوادعاه لايثبت النسب ويدرأ عنه الحدللشبهة فان قال أحلها المولى لى لا شدت النسب الاان يصدقه المولى في الاحلال وفي ان الولدمنه فان صدقه في الامرين جيعا ثبت النسب والافلاوان كذبه المولى تم ملك الجارية يومامن الدهر ثبت النسب كذافى الخانية وفى القنية وطئ جاريةأ بيه فولدت منه لا يجوز بيع هذا الولدادعي الواطئ الشبهة أولالانه ولدولده فيعتق عليه حين دخل ف ملكه وان لم يثبت النسب كن زنى بجار به غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وان لم يثبت نسبه منه اه وأطلق في الابن فشمل الكبير والصغير كذافي الحيط وقيد بالولادة لانه لووطئ أمة ابنه ولم تحبل فانه يحرم عليه وانكان لايحد ولايملكها ويلزمه عقرها بخلاف مااذا حبلت منه فانه يتبين ان الوطء حلال لتقدم ملكه عليه ولا يحدقاذفه في المسئلتين أما اذالم تلدمنه فظاهر لانه وطئ وطأ حراما في غيرملكه

العتق يشترطأن تكون الجارية في ملكه من وقت العلوق الى وقت الدعوة حتى لوعلقت فباعها الابن ثم اشتراها أوردت عليه بعيب بقضاء أوغ برقضاء أو بخيار رؤية أوشرط أو بفساد البيع ثم ادعاه الاب لايثبت النسب الااذاصدقه الابن فينتذيثبت اه

وأمااذا حبلت منه فلان شبهة الخلاف في ان الملك يثبت قبل الايلاج أو بعده مسقط لاحصانه كافي فتح القديروغييره وقدقدمناان الأب اذاتكررمنه الوطء فلمتحبل فانه يلزمهمهر واحد بخلاف مااذاوطئ الابن جارية الأبمر اراوقدادعي الشبهة فعليه لكلوطء مهروالفرق قدذ كزناه وأشار بقوله فادعاه الى انهمن أهل ولاية الدعوة فاوكان الأبعبدا أومكاتباأ وكافرا أوجنونا لم تصح دعوته لعدم الولاية ولوأفاق الجنون ثم ولدت لأقلمن ستة أشهر يصح استحسانا لاقياسا ولوكانامن أهل الذمة الاان ملتبهما مختلفة جازت الدعوة من الأب كافي فتع القدير والى انهلوا دعاه وهي حبلي قبل الولادة لم تصح دعوته حتى تلدولمأر والآن صريحاوالى انهادعاه وحده فاوادعاه الابن مع دعوه لأبقد مت دعوة الابن لانهاسابقة معنى ولوكانت مشتركة بينه وبين الأب فادعياه قدمت دعوة الأب لان لهجهتين حقيقة الملك فى نصيبه وحق الملك فى نصيب ولده كمافى البدائع وينبغى أن يقال وحق المملك بدل قوله وحق الملك الماقدمناه وفى المحيط ولوولدت ولدين فى بطن واحد فباع المولى أحدهما فادعى أبو البائع الولدين وكذبه البائع والمشترى صحت الدعوة وثبت نسب الولدين وعتق مافى يد الابن بغير قيمة ومافى يدالمشترى عبد بحاله وصارت أمولدله اه والى أنه لاتشترط دعوى الشبهة من الاب والى انه لايشترط تصديق الابن لانهلم يشترط غيردعوى الولد من الأبوأطلق فى وجوب القيمة فشمل مااذا كان الابموسرا أومعسرا كمافشر حالنقايةوفي فتحالقدير والعقرمهر مثلهافي الجال أي مايرغب فيه في مثلها جالا فقط وأماماقيل مايستأجر بهمثلهاللزنالوجاز فليسمعناه بلالعادةانما يعطى لذلك أقل مايعطي مهرالان الثاني للبقاء بخلاف الاول والعادة زيادة عليه اه وفى الحيط لواستحقهار جل يأخذها وعقرها وقيمة ولدها لان الاب صارمغرورا ويرجع الاب على الابن بقيمة الجارية دون العقر وقيمة الولد لان الابن ماضمن له سلامة الاولاد اه هـ ذا وقدد كرالقدورى هذه المسئلة في باب الاستيلاد والمصنفذ كرهاههنا لمناسبتهالنكاح الرقيق فان الموطوءة هناص قوقة (قوله ودعوة الجدك دعوة الاب حال عدمه) أي عدم الاب لقيامه مقامه والمراد بعدمه عدم ولايته بالموت أوالكفر أوالرق أوالجنون لاعدم وجوده فقط وليس مماده بحال العدم أن يكون الاب معدوما وقت الدعوة فقط لانه يشترطأن يكون معدوما وقت العلوق أيضا خينئذ يشترط أن يثبت ولايته من وقت العلوق الى وقت الدعوة حتى لوأتت بالولد لاقل من ستة أشهر من وقت انتقال الولاية اليه لم تصح دعو ته لماذ كرناف الاب ولماشرط المصنف عدم الابلولاية دعوة الجدعلمان ولاية الجدمنة قاةمن الاباليه فأفادانه أبوالاب وأماالب أبوالام وغيره من ذوى الرحم الحرم فلا يصدق في جيع الاحوال لفقد ولا يتهم كذافي الحيط (قوله ولوزوجهاأ باه فولدت لم تصرأم ولدله و بجب المهر لاالقيمة وولدها حر) لانه يصح التزوج عندنا خلافاللشافعي لخلوها عن ملك الاب ألا ترى ان الابن ملكهامن كل وجه فن الحال أن يملكها الابمن وجه وكذلك عالمك الابن من التصرفات مالا يبقى معها مالك الاب لو كان فدل ذلك على انتفاء ملكه الاانه يسقط الحدلاشبهة فاذا أجازالنكاح صارماؤه مصونابه فلم يثبت ملك اليمين فلا تصيرام ولدله ولاقيمة عليه فيها ولافى ولدها لانهلم علكها وعليه المهر لااتزامه بالنكاح والولد حر لانه ملك أخاه فعتق عليه بالقرابة كذافي الهداية وظاهره ان الولد علق رقيقا واختلف فيه فقيل يعتق قبل الانفصال وقيل يعتق بعد الانفصال وتمرته تظهر فى الارث حتى لومات المولى وهوالابن يرثه الولد على الاول دون الثاني والوجه هوالاول لانالولد حدث على ملك الأخ من حين العلوق فلما ملكه عتق عليه بالقرابة بالحديث كذافى غاية البيان والظاهر عندي هوالثاني لانه لاملكله من كل وجه قبل الوضع لقوهم الملك هوالقدرة على التصرفات في الشيئ ابتداء ولاشك الهلاقدرة للسيد على التصرف في الجنين

ودعوة الجدكدعوة الاب حال غدمه ولو زوجها أباه فولدت لم تصر أم ولدله و يجب المهور لا القيمة وولدهاح

(قوله لم تصحد عوته حتى تلد) قال في النهر ينبغي انها لوولدته لا قلمن ستة أشهر من وقت دعوته ان تصح الثاني) نقله في النهر والرمن وأقر اه عليه

قبل وضعه بديم أوهبة وان صح الإيصاء بد واعتاقه فلم يتناوله الحديث لانه في المملوك من كل وجه ولذا قالوالوقالكل مملوك أماكه فهوح لايتناول الحمل لأنهايس بمملوك من كلوجه فلوقال المصنف ولوتزوجهاأبوه بدل قوله ولوز وجهاأباه احكان اولى لشموله مااذا كانت الجارية لولده الصغير فتزوجها الابفانه صحيخ ولاتصيرأم ولدله فال قاضيخان فى فتاواه اذا تزوج الرجل جارية ولده الصغير فولدت منه لاتصير أمولدله ويعتق الولد بالقرابة واذا أرادالرجل أن يطأجار يتمه لاتصيراً مولد منه لوولدت فانه يبيعهامن ولده الصغير ثم يتزوجها اه أطلق في التزوج فشمل الصحيح والفاسد كاصرح به في التبيين لان الفاسد منه يثبت فيه النسب فاستغنى عن تقدم الملك له وفي النهاية الوطء بشبهة كالنكاح وعبارتها وكذلك لواستولدها بنكاح فاسد ووطء بشبهة لاتصيرأم ولدله وعلله آخر بانه غيرمحتاج الى تملكهالا ثبات النسب بل النكاح أوشبهة النكاح يكفي لذلك اه فعلى هذافقو لهم ومن وطئ جارية ابنه فولدت فادعاه بثبت نسبه محله مااذاوطئها عالمابالحرمة وأمااذاوطئ بالشبهة فلاتصيرأم ولدله مع انهمقالوا كماذكرناه لافرق بينأن يدعى الشبهة أولافظاهر كالرمهم ان الوطء بشبهة ايس كالنكاح (قوله حرة قالت لسيدز وجها أعتقه عني بالف ففعل فسدالنكاح) وقال زفر لا يفسد وأصله انه يقع العتق عن الآم عندناحتي يكون الولاءله واونوى بهاا كفارة يخرج عن العهدة وعنده يقع عن المأمورلانه طلبأن يعتق المأمور عبده عنه وهذامحال لانه لاعتق فمالا يملك ابن آدم فلريصح الطلب فيقع العتق عن المأمور ولناانه أمكن تصحيحه بتقديم الملك بطريق الاقتضاء اذالملك شرط لصحة العتق عنمه فيصير قوله أعتق طلب التمليك منه بالالف تمأمره باعتاق عبدالآمر عنه وقوله أعتقت عليكمنه ثماعتاق عنه واذائبت الملك للرحم فسدالنكاح للتنافى بين الملكين فالحاصل ان هذامن باب الاقتضاء وهودلالة اللفظ على مسكوت يتوقف صدقه عليه أوصحته فالمقتضى بالفتح مااستدعاه صدق الكلام كرفع الخطأ والنسيان أوحكم لزمه شرعا كمسئلة الكتاب فالملك فيه شرط وهو تبع للقتضى وهوالعتق اذالشروط انباع فلذاثبت البيع المقتضي بالفتح بشروط المقتضي وهو العتق لابشروط نفسه اظهارا للتبعية فسقط القبول الذى هوركن البيع ولايثبت فيه خيار الرؤية والعيب ولايشترط كونه مقدورالتسليم حتى صحالامر باعتاق الآبق ولوقال أعتقه عنى بالف ورطل من خرفاعتقه وقع عن الآمروسقط اعتبارالقبض فيالفاسدلانهملحق بالصحيح احتمال سقوط القبضهنا ويعتبرفي الآمر أهلية الاعتاق حق لوكان صبيامأذ ونالم يثبت البيع بهدندا الكلام لكونه ليس باهل للاعتاق وأشار بفسادالنكاحاليسقوط المهرلاستحالة وجو بهعلى عبدها والىانه لوقال رجل تحته أمةلولاها أعتقها عنى بالف ففعل عتقت الامة وفسد النكاح للتنافي أيضا احكن لايسقط المهر وقد يكون المأمور فعل ماأمر به لانه لوزادعليه بان قال بعتك بألف ثم أعتقت لم يصر مجيبال كلامه بلكان مبتدأو وقع العتق عن نفسه كماف غاية البيان يمنى فلايفسد النكاح في مسئلة الكتاب (قوله ولولم تقل بالف لايفسد النكاح والولاءله) أى للأمور وهذاعندأ في حنيفة ومجد وقال أبو يوسف هذا والاول سواء لانه يقدم التمليك بغبرعوض تصحيحالتصرفه ويسقط اعتبار القبض كااذا كان عليه كفارة ظهار فأم غيره أن يطعم عنه وطماان الهبة من شروطها القبض بالنص ولا يمكن اسقاطه ولااثباته اقتضاء لانه فعل حسى بخلاف البيع لانه تصرف شرعى وفى تلك المسئلة الفقير ينوب عن الاسم فى القبض أما العبد فلايقع فى يده شئ لينوب عنه فالحاصل ان فعل اليد الذي هو الاخذ لا يتصور ان يتضمنه فعل اللسان ويكون موجودا بوجوده بخلاف القول فانه يتضمن ضمن قول آخر ويعتبر مراده معه وهذاظاهر وقول أبي اليسروقولأبي يوسف أظهر لايظهر كذافي فتح القدبر وانمايسقط القبض فهاقدمناه وهوأ عتقه عني

حرة قالت السيد زوجها أعتقه عنى بالف ففعل فسد الذكاح ولولم تقل بألف لايفسد الذكاح والولاءله

﴿ باب نكاح الكافر ﴾ (قوله وقيد بكونه في عدة كافر الخ) أقول لم يذكر محترز كون المنز وج كافرا أيضا اشارة الى انه لا فرق بينـه و بين المسلم فني الخانية من فصـل المحرمات والذمى اذا أبان امر أنه الذمية فتزوجها مسلم وذمى من ساعته ذكر بعض المشايخ اله يجوزله نكاحها ولا يباح له وطؤها حتى يستبرئها بحيضة (٢٠٧) في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه

بالف ورطل من خرلان الفاسد ملحق بالصحيح في احتمال سقوط القبض كذافي البدائع والله سبحاله وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والماكب

﴿ باب نكاح الكافر ﴾

المافرغمن نكاح المسلمين عرتبتيه الاحوار والارقاء شرعف بيان نكاح الكفار والتعبير بنكاح الكافرأولى من التعبير بنكاح أهل الشرك كافي الهداية لانه لايشمل الكتابي الاعلى قول من يدخله فىالمشرك باعتبارقول طائفة منهم عزيرابن الله والمسيح ابن الله رب العزة والكبرياء المنزه عن الولد وههنا ثلاثة أصول الاول انكل نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح اذاتحقق بين أهل الكفر لتظافر الاعتقادين على محته ولعموم الرسالة فيث وقعمن الكفارعلى وفق الشرع العام وجب الحريم بصحته خلافالمالك ويرده قوله تعالى وامرأته حالة الحطب وقوله عليه الصلاة والسلام ولدتمن نكاح لامن سفاح كما فى المعراج الثانى ان كل الكاحرم بين المسلمين لفقد شرطه كالنكاح بغير شهود أوفى العدة من الكافر يجوزف حقهم اذا اعتقدوه عندأى جنيفة ويقران عليه بعد الاسلام الثالث ان كل نكاح حرم لحرمة الحل كنكاح المحارم اختلف فيه على قوله قال مشايخنا يقع جائزا وقال مشايخ العراق يقع فاسداوسياتى (قوله تزوج كافر بلاشهود أوفى عدة كافروذافى دينهم جائز عُم أسلمااقراعليه) يعنى عندأبى حنيفة ووافقاه فى الاول وخالفاه فى الثانى لان حرمة نكاح المعتدة مجمع عليها فكانو الملتزمين ط وحرمةالنكاح بغيرشهود مختلف فيهاولم ياتزموا أحكامنا بجميع الاختلافات وبهاندفع قول زفرمن التسوية بينهما ولابى حنيفة ان الحرمة لايمن اثباتها حقاللشرع لانهم لا بخاطبون بحقوقه ولاوجه الى ايجاب العدة حقالاز وجلانه لا يعتقده واذاصح النكاح فالة الاسلام والمرافعة عالة البقاء والشهادة ليست شرطافيها وكذا العدة لاتنافيها كالمنكوحة اذاوطئت بشبهة أطلق الكافر فشمل الذمى والحربي وبحث المحقق فى فتح القدير فى قولهم ان الحرمة لا يحكن اثباتها حقاللشرع لانهم لا يخاطبون بحقوقه بان أهل الاصول انفقواعلي انهم مخاطبون بالمعاملات والسكاح منها وكونه من حقوق الشرع لاينافي كونه معاملة فيلزم اتفاق الثلاث على انهم مخاطبون باحكام النكاح غيران حكم الخطاب انمايثبت في حق المكلف ببلوغه اليه والشهرة تنزل منزلته وهي متحققة في حق أهل الذمة دون أهل الحرب فقتضي النظر التفصيل بين أن يكون ذميا فلايقر عليه وبين أن يكون حربيا فيقرعليه اه وجوابه ان النكاح لم يقحض معاملة بلفيه معنى العبادة ولهذا كان الاشتغال بهأولى من التخلي للنوافل فاذكره الاصوليون انماهو فىالمعاملةالمحضة فلامنافاة بين الموضعين فلافرق بين الذمى والحربى فى هذا الحركم وقيد بكونه فىعدة كافرلانهالوكانت فىعدة مسلم فانه لا يجوز ولايقران عليه انفاقا وظاهر كلام الهداية انه لاعدة من الكافر عند الامام أصلا وفيه اختلاف المشايخ فذهب طائفة اليه وأخرى الى وجو بهاعنده لكنها ضعيفة لاتمنع من صحة النكاح اضعفها كالاستبراء وفائدة الاختلاف تظهر في ثبوت الرجعة للزوج عجرد طلاقها وفي تبوت نسب الولداذا أتت به لاقل من ستة أشهر فعلى الاول لايثبتان وعلى الثاتى يثبتان واختار فى فتح القدير الاول ومنع عدم ثبوت النسب لجو ازأن يقال لا تجب العدة واذاعلم من له الولد

الامة في حال قيام وجو به على السيد كذافي الفتح (قوله واختار في فتح القدير الاول) عبارة الفتح وقيل الاليق الاول أي عدم وجوب العدة لماعرف من وجوب تركهم ومايدينون وفيه نظر لان تركهم تحرزاعن الغدر اعقد الذمة لايستلزم صحة ماتركواواياه كالكفرتركواواياه وهوالباطل الاعظم ولوسلم لميستلزم عدم ببوت النسب فى الصورة المذكورة لجوازان يقال الى آخرمانقله المؤلف عنه

أحكاحها باطل حتى تعتد بشدلات حيض وروى أصحاب الامالى عدن أبي حنيفة انهلاعدةعليها اه وقال فىالنهر وأقول ينبغى أن لايختلف في وجو بها بالنسية الى المسلم لانه يعتقد وجوبهاألاترى ان القول بعدم وجو بها في حـق الـكافر مقيـد بكونهم لايدينونها وبكونه جائزا عنددهم لانه لولم يكنجائزا بان

﴿باب نكاح الكافر تزوجكافر بالاشـهود أو في عدة كافر وذا في دينهم جائز ممأساما أقرا عليمه

اعتقدوا وجوبها يفرق اجاعا اه قلت لكن قد علمت ان العدة تجبحقا للزوج واذا كان الزوج كافرا لايعتقدها لاعكن اثماتهاحقاله ولذا نقيل بعض المحشين عن ابن كال باشاعند قوله وذا فىدينهم جائزان الشرط جوازه في دبن الزوج خاصة اه أى الزوج الذى طلقها على أنه بعدائيو تنقل ذلك عن الامام لاوجه لانكاره تأمل (قوله وظاهركالرمالهداية) أىقولهولاوجــهالى ايجاب العدة حقالازوج لانهلا يعتقده (قوله كالاســتبراء) فانه يجوز تزويج قال فى النهر ولا يخفى ان وجوب تركهم وما يدينون لا دلالة فيه على القول بصحة ما تركوا واياه ليورد عليه انه لا يستلزمه وقوله ولوسلم لم يستلزم مبنى على عدم ثبوت النسب منه اذا جاء تبه لا قلمن ستة أشهر والمذكور فى المحيط وعليه جرى الشار - انه لا يثبت النسب اذا جاءت به لا قلمن ستة أشهر والمذكور بان عدم ثبوت النسب و في المحر اه قلت ولا يخفى ما فيه على المتأمل فان صاحب الفتح نازع المشايخ فى التخريج المذكور بان عدم ثبوت العدة لا يستلزم عدم ثبوت النسب فيمكن ثبوته مع عدم ثبوتها فى المحيط وجرى عليه الزيامي انماهو نقل لما ذكره المشايخ تخريج اوحيث لم ينقاوه عن أبى حنيفة يمكن منازعتهم فيه وصاحب الفتح مجتهد فى المذهب كامر فعارضته بما فى المحيط غيرمقبولة ولما رأى صاحب البحرقوة (٨٠٠) ماذكره لم يعارضه بما فى المحيط وشرح الزيلمي فنسبته الى الغفلة غيرمسلمة (قوله

بطريق آخر وجب الحاقه به بعد كونه عن فراش صحيح ومجيئها به لاقل من ستة أشهر من الطلاق عما يفيدذاك فيلحق به وهملم ينقلواذلك عن أبى حنيفة بثبوته ولاعدمه بلاختافوا ان قوله بالصحة بناء على عدم وجو بهافيتفرع عليه ذلك أولا فلافلناان نقول بعدمها ويثبت النسب في الصورة المذكورة اه وقيد بكونه جائزاف دينهم لانه لولم يكن جائزا عندهم يفرق بينهما اتفاقالانه وقع باطلا فيجب التجديد وفى فنح القدير فيلزم فى المهاجرة لزوم العدة اذا كانوا يعتقدون ذلك لان المضاف الى تباين الدار الفرقة لانفي العدة وأطلق في عدم التفريق بالاسلام فشمل ما اذا أسلما والعدة منقضية أوغير منقضية اكن اذاأسلماوهي منقضية لايفرق بالاجماع كمافى المبسوط ولم يذكرعه مالتفريق فيما اذاترافعا الينالانه معاوم من الاسلام بالاولى (قوله ولو كانت محرمه فرق دينهما) أى لو كانت المرأة محرما للكافرفان القاضى يفرق بينهما اذا أسلما أوأحدهما انفاقا لان نكاح المحارمله حكم البطلان فما بينهم عندهما كماذ كزنا فى العدة ووجب التعرض بالاسلام فيفرق وعنده له حكم الصحة فى الصحيح الاان الحرمية تنافى بقاء النكاح فيفرق بخلاف العدة لانها لاتنافيه ثم باسلام أحدهما يفرق بينهما وبمرافعة أحدهما لايفرق عنده خلافا لهما والفرق ان استحقاق أحدهما لايبطل عرافعة صاحبه اذ لايتغير بهاعتقاده اما اعتقاد المصر لايعارض اسلام المسلم لان الاسلام يعاو ولا يعلى عليه ولوتر افعايفرق بالاجاع لان مرافعتهما كتحكيمهما كذافي الهداية فأفادان الصحيح انعقده على محرمه صحيح وقيل فاسد وفائدة الخلاف تظهرفي وجوب النفقة اذاطلبت وفي سقوط احصانه بالدخول فيهفعلي الصحيح يحب ولايسقط حتى لوأسلم وقذفه انسان يحدومقتضي القول بالصحة ان يتوار ثاوالمنقول في البدائع انهما الايتوارثان اتفاقا وعالمه فى التبيين بان الارث يثبت بالنص على خلاف القياس فيها اذا كانت الزوجية مطلقة بنكاح صيح فيقتصر عليه وعلله فى المحيط بان نكاح المحارم فى شريعة آدم لم يثبت كونه سببا لاستحقاقا لميرات فىدينه فلايصيرسببا لليراث فىديانتهم لانهلاعبرة لديانتهم اذكم يعتمد شرعاتها اه وقديقال هل كان: - كاح الحارم في تلك الشريعة سببالوجوب النفقة فالحاصل ان في نكاح الحارم يفرق بينهما القاضي باسلام أحدهما أو بمرافعتهما لابمرافعة أحدهما عندالامام واما اذالمتحصل المرافعة أحلافلا تفريق اتفاقا للامر بتركهم ومايدينون وفىالتبيين وعلىهذا الخلاف المطلقة ثلاثا والجمع بين المحارمأ والخمس اه وذكر في المحيط لوكانت امرأة الذمى مطلقة ثلاثا فطلبت التفريق يفرق بينهما بالاجاع لانها التفريق لايتضمن ابطال حق على الزوج لان الطلقات الثلاث قاطعة الملك النكاح فى الأديان كلها ثمذ كر بعدها انه يفرق بينهمامن غيرم افعة فى مواضع بان يخلعها والمنقول في البدائع انهما لا يتوارثان اتفاقا) يخالف دعوى الاتفاق مافى القهستاني حيثقال لو لم يسلما بل ترافعا الينا لم يفرق بينهما معتقدين ويقضى بالنفقة ولا يسقط احصائه حتى يحد قاذفه وهذا عنده خلافا لهما في الحيط اهوفي سكب الانهر ولو كانت محرمه فرق بينهما ولو كانت محرمه فرق بينهما

للطراباسي ولا يتوارثون بنكاح لايقران عليه بنكاح الحارم وهذاهو الصحيح ثمانماذ كرناه عن القهستاني بخالف مانقله المؤلف عن الهداية من المولة ثم ذكر بعدها انه في الغاية معزيا الى الحيط في الغاية معزيا الى الحيط ان المطلقة ثلاثا لوطلبت التفريق يفرق بنهما

بالاجاع لانه لا يتضمن ابطال حق الزوج وكذا في الخلع وعدة المسلم لو كانت كتابية وكذا لوتزوجها قبل زوج آخر في المطلقة ثلاثا اه وماذ كره المؤلف عن الحيط قال في النهر هو الذي رأيته في الحيط الرضوى وساق عبارته ثم قال وهذا كما ترى يخالف ما في الغاية من التوقف على الطلب في الخلع ونحوه وعلى ظاهر ما في الغاية فسر في الفتح الخلع بان اختلعت من زوجها الذي مثم أمسكها فرفعت الحي الحالم المنافق هناء عن الحيط حيث ذكراً ولا في المطلقة ثلاثا اله يفرق بينهما وان لم تطلب وانه اذا طلب أنه يفرق بينهما وان لم تطلب وانه بفرق بينهما اذا تزوجها قبل ولى لانه اذا تزوجها بعد الطلاق ثلاثا وجدت شبهة العقد بخلاف ما اذا طلقها وأقام معها بفرق بينهما اذا لم يتزوجها قبل المنافق المؤلفة المقد بخلاف ما اذا طلقها وأقام معها

فى التتارخانية نقلا عن الناخيرة بعض المشايخ قالوا انما يصير مساسا تبعا لأحيد أبويه اذا كان لا يعبر عن نفسه فاما

ولاينكح مراتد أومرادة أحدا والولد يتبع خدير الأبوين دينا

اذا كان يعبرعن نفسه لايصير مسلما باسلام أحد أبو يه واليه أشار محمد و بعضهم قالوا يصير مسلما باسلام أحد أبو يه وان كان يعبر عن نفسه

ثم يقيم معهامن غيرعقد أو يطلقها ثلاثا ثم يتزوّجها قبل النزوج با تولانه زنا أو يتزوج كتابية في عدة مسلم صيانة لماء المسلم اه فاصله انه اذا طاقها ثلاثا ان أمسكها من غير أن يجدد النكاح عليها فرق بينهما وان لم يترافعا الى القاضى وان جدد عقد النكاح عليها من غير أن تنزوج با تنوفلا تفريق كذاذ كوه الاسبيحابي وهو مخالف لماذ كره في الحيط لانه سوى في التفريق بينهما بين ما ذا تزوجها أولاحيث تنزوج بغيره وفي النهاية لو تزوج أختين في عقدة واحدة ثم فارق احداهما ثم أسلم أقرا عليه وفي فتح القد عليه وفي فتح القديو وينبغي على قول مشايخ العراق وماذ كرنامن التحقيق ان يفرق لوقو ع العقد فاسدا فوجب التعرض بالاسلام اه (قوله ولا ينكح مرتدأ ومرتدة أحدا) اما المرتد فلانه مستحق القتل والامهال ضرورة التأمل والذكاح يشغله عنه فلايشرع في حقه ولا يردمستحق القتل للقصاص حيث يجوز له التزوج مع انه يقتل لان العفو مندوب اليه فيه في سدلم منه بخلاف المرتد لانه لا يرجع غالبا واما المرتدة فلانها محبوسة للتأمل وخدمة الزوج تشغلها عنده ولا نه لا ينتظم بينهما المصالح والنكاح والمرتدة ولا يتزوج المرتدة ولا يتزوج المرتدة مسلم ذلا كافر ولا مرتد (قوله والولدية بع خير الابوين دينا) لانه أنظر له فان كان الاب أوالام و تتصور تبعيته لامه المسلمة وأبوه كافر بان كانا كافرين فاسلمت فقبل من والابن كانا كافرين فاسلمت فقبل

واستدلهذا القائرة عن البيحرالرائق للمسلم في دار البيحرالرائق للمستأمن في دارنا اذا واستدله فا القائرة في دارا الحرب في حالى دارا الاسلام في المستقم والمواصفير في دارا الحرب في حالى دارا الاسلام في المستخمل والمستخمل والمستخمل

(قوله ولم يقل المصنف والسّكتابي خيرالخ) لا يخنى ان في قوله السابق والولديتبع خير الابوين دينا اطلاق الخيرية على من لاخيرفيه (قوله الاأن يقال بالفرق وهو الظاهر الخ) يخالفه ما يذكره قريبا من اثبات أشرية النصارى من اليهود فى الدارين (قوله ويلزم على ما قى البزازية من ان النصارى الخ) قال فى النهرية فى وليس بالواقع اهقت بل الظاهر انه أرادانه الواقع بدليل قوله

عرض الاسلام عليه ولدت كافى المعراج وفى التبيين وهذا اذالم تختلف الداربان كانافى دار الاسلام أوفى دارالخرب أوكان الصغيرف دارالاسلام وأسلم الوالد فى دارالخرب لانهمن أهل دار الاسلام حكما فامااذا كان الولدفي دار الحرب والوالد في دار الاسلام فاسلم لا يتبعه ولده ولا يكون مسلما باسلامه لا نه لا يمكن أن يجعل الوالد من أهل دار الحرب بخلاف العكس اه وفي فتع القدير امالو تباينت دارهمابان كان الوالد في دار الاسلام والولد في دار الحرب أوعلى العكس فانه لا يصير مسلما باسلام الاب اه وهوسهوفاجتنبه ثماعلمانه اذاصارمسلما بالتبعية ثم بلغفانه لايلزمه تجديد الايمان لوقوعه فرضا اماعلى قول الماتر يدى فظاهر لانهقائل بوجوب أداء الايمان علىالصي العاقل كمافي التحرير واما على قول خرالاسلام فظاهرأيضا لانهقائل بأصل الوجوب عليه وان لم بجب أداؤه فاذا أداه وقع فرضا كتجيل الزكاة قبل الحول واماعلى قول شمس الائمة فكذلك وان قال بعدم أصل الوجوب عليه لانهاغاقال به للترفية عليه فاذاوجه منه وجدالوجوب كالمسافراذاص لي الجعة ولاخلاف لاحد فى عدم وجوب نية الفرض عليه بعد باوغه وتمامه فى فتح القدير من باب المرتدين (قوله والجوسي شر من الكتابي لان للكتابي ديناسهاويا بحسب الدعوى ولهذا تؤكل ذبيحته وتجوزمنا كحة الكتابية بخلاف الجوسي فكان شرامنه حتى اذاولد ولدبين كتاني ومجوسي فهوكتابي لان فيه نوع نظرله حتى في الآخرة بنقصان العقاب كمافي فتح القدير شماع لم أنه بعدما حكم بكونه تبعالخير الابوين لايزول بزوال الخبرية فاوارتدالمسلم منهما لايتبعه الولدفى الردة الاان لحق به المرتد الى دار الحرب فان الصبية المنكوحة تبين من زوجها للتباين الااذاكان أحدالا بوين مات على اسلامه وتمامه في الحيط وبعد ماحكم بكونه تبعا لاقلهماشرا اذاتمجس المتبوع بطلت التبعية ولم يقال المصنف والكتابي خيرمن الجوسي كمافى المحيط وبعض الكتب لانه لاخير في دين هؤلاء الطائفة والكن في كل منهما خلاف الخير وفى الجوسية أكثرفيكون شرامنهما وفى الخلاصة من كتاب ألفاظ التكفيرلوقال النصرانية خيرمن اليهودية يكفرو ينبغىأن يقول اليهودية شرمن النصرانية اه فهذا يقتضي انهلوقال الكتابي خيرمن المجوسي يكفرمع ان هنده العبارة وقعت لبعض مشايخنا كاسمعت الاأن يقال بالفرق وهو الظاهر لانه لاخيرية لاحدى الملتين على الاخرى فأحكام الدنيا والآخرة بخلاف الكتابي بالنسبة الى الجوسي للفرق بين أحكامهما في الدنيا والآخرة وفي الخباز ية مايقتضي ان المنع الهاولتفضيل النصر انية على اليهودية والامر بالعكس لان اليهود تزاعهم فى النبوات والنصارى فى الالهيات فالنصارى أشد كفرا اه وفيه نظر لانهلوكان كذلك لميصح قوله فى الخلاصة وينبغي أن يقول اليهودية شرمن النصر انية فعلم ان التكفير انماهولاجل انبات الخيرية للكافر ولذاقال فى جامع الفصولين لوقال النصرانية خيرمن الجوسية كفر وينبغي أن يقول المجوسية شرمن النصرانية اه ويلزم على ما فى البزاز بة من ان النصارى شرمن اليهودان الولد المتولد من يهودية ونصراني أوعكسه أن يكون تبعالليهودي دون النصراني فان قلت مافائدته قلت خفة العقو بةفي الآخرة وأمافى الدنيا فلمهاذ كره الولوالجي من كتتاب الانحية ان الكافر اذادعار جلاالى طعامه فانكان مجوسياأ ونصرانيا يكره وان قال اشتريت اللحممن السوق لان الجوسي بعد فعلم ان النصر انى شر بعد فعلم ان النصر انى شر الذى فى البزازية هكذا ولو قال النصر انية خير من اليهودية كفر لانه أثبت الخيرية لماهو قبيح شرعا وعقلاثابت قبحه بالقطبى والمذكور فى كتب أهل والمذكور فى كتب أهل السنة ان الجوسى أسعد الجوسى خالفين وهؤلاء خالقالاعدله وفيهاثبات الخيرية للمجوسى على المعتزلة القدرية أجيب عنه والجوسى شر من الكتابى والجوسى شر من الكتابى

بأن المنهى عنه هو كونهم خبرامن كذامطلقالا كونهم أسعد حالا بمعنى أقل مكابرة وأدنى اثباناللشرك اذبجوز أن يقال كفر بعضهم أخف من بعض وعداب بعض أوالحال بعض وأهون أوالحال بعض وأهون قيل ولا يتم وقد قيد للذخ من أفوطم اليهودية خير من النصرانية باعتباران من النصرانية باعتباران كفر اليهود لان نزاعهم كفر اليهود لان نزاعهم في الالهيات وقوله تعالى في الالهيات وقوله تعالى

وقالت اليهود عزيزا بن الله كالرمطائفة قليلة كماصرح به في التفسير وقالت اليهود عزيزا بن الله كالرمطائفة قليلة كماصرح به في التفسير وقوله تعالى لتجدن أشدالنا سعداوة وضعفها اذا تأملت النصوص بعلتها ومعلوط احينتذ لا يتجه الاعتراض اه كالرم البزازية (قوله وان قال اشتريت اللحم من السوق) صرحوا في الحظر والاباحة بأنه يقبل قول الكافر ولومجوسيا الشريت اللحم من كتابي فيحل أومن مجوسي فيحرم الاأن يقال المرادمن الحل عدم كونه

لان المجوسي الخنامل (قوله فلابأس بأكله) تقدم عندقول المتن وحل تزوج الكتابية ان الاولى عدم أكل ذيحة أهل الكتاب الالضرورة تأمل (قوله بل يعرض على أبو به) ذكر الماتى في شرح الماتى المناصة قال في روضة العلماء المناصة المقاضي عن المجنون للزاهدي فان لم يكن له أب وصيا فيقضى عليه بالفرقة وصيا فيقضى عليه بالفرقة التطليق لينوب القاضى التطليق لينوب القاضى التطليق لينوب القاضى

واذا أسلم أحد الزوجين عرضالاسلام علىالآخر فانأسلم والافرق بينهما واباؤه طلاق لااباؤها

بالتفريق اه ومانقله عن الزاهدى مذكور في التتارخانية (قوله كالمرأة اذا وجدت الزوج عنينا فانه يؤجل ولومجبو بافانه لايؤجل) هكذا في نسيخة والذىفى عامة النسخ كالمرأة اذا وجدت الزوج مجبوبا فانه لايؤجل (قولهويرد على المصنف مااذا أسلم الزوج الخ) قال الرملي قال فىالنهر ويمكن أن يراد بالكتابية ولوما لافلا برد اه يعنى في قـوله الآتى ولوأسلم زوج الكتابية بقى نـكاحهاأ قول وأحسن

يطبخ المنخنقة والموقوذة والمتردية والنصراني لاذبيحة لهوانمايا كلذبيحة المسلم أويخنق وانكان الداعي الى الطعام بهو ديافلا بأس بأكاه لان اليهودي لا يأكل الامن ذبيحة اليهودي أوالمسلم اه فعلم ان النصراني شرمن اليهودي في أحكام الدنياأيضا (قوله واذا أسلم احد الزوجين عرض الاسلام على الا خوفان أسلم والافرق بينهما لان المقاصد قدفات فلابدمن سبب تبتني عليه الفرقة والاسلام طاعة فلايصلح سببافيعرض الاسلام لتحصل المقاصد بالاسلام أوتثبت الفرقة بالاباءواضافة الشافعي الفرقة الى الاسـ الام من باب فساد الوضع وهوأن يترتب على العلة نقيض ما تقتضيه وسيأتى ان زوج الكتابية اذا أسلم فاله يبقى النكاح إواز النزوج بهاابتداء فينشذ صار المرادمن عبارته هناانهما امامجوسيان فاسم الزوج أوالمرأة أوكتابيان فاسلمت المرأة أوأحدهما كتابي والآخرمجوسي فاسم الكتابي أوالجوسي وهوالمرأة فالحاصلانهما اماأن يكونا كتابيين أومجوسيين أوأحدهما كتابي والآخر بجوسي وهوصادق بصورتين فهيئ أربعة وكلمن الاربعة اماأن يكون المسلم الزوج أوالزوجة فهيى ثمانية منهامسئلتان لايعرض الاسلام فيهماعلى الآخروهمااذا كانت المرأة كتابية والزوج كتابي أوبجوسي والمسلم هوالزوج والباقية مرادة هناأطلق فىالآخر فشمل البالغ والصبي لكن بشرط التمييز حتى بفرق بينهما باباء الصي الميز باتفاق على الاصح والفرق لابي يوسف بين ردته واباله ان الاباء تمسك عاهوعليه فيكون صحيحافاماالردة فانشاء لمالم يكن موجوداوهو يضره فلايصح منه كذافي المبسوط وفيه الاصلان كل من صح منه الاسلام اذا أتى به يصح منه الاباء اذاعرض عليه اه وأما الصى الذى لا بمزفانه ينتظر عقله أي تمييزه والصبية كالصي بخلاف مااذا كان مجنونا فانهلا ينتظر بل يعرض على أبو بهلانه ليس لهنها يةمعلومة كالمرأة اذاوجه تالزوج عنينا فانه يؤجل ولومجبوبا فانه لايؤجل بل يفرقاللحال لعمدمالفائدةفىالانتظار بخلافالعنين يؤجل لافادته ومعنىالعرض علىأ بوىالمجنون انأى الابوين أسلم بتي النكاح لانه يتبع المسلم منهما كذافى فتح القدير وبردعلي المصنف مااذا أسلم الزوجوهي مجوسية فتهودت أوتنصرت داماعلى النكاح كالوكانت يهودية أونصرانية من الابتداء كذانى المبسوط وقولهفان أسلم والافرق بينهما ينافيه وقيدبالاسلام لان النصرانية اذاتهودت أوعكسه لايلتفت اليهم لان الكفركاه ملة واحدة وكذالو تعجست زوجة النصراني فهماعلي نكاحهما كالوكانت مجوسية فىالابتداء ومعنىقوله والافرق بينهمالنه ان لم يسلم الآخر بان أبى عنــه فرق بينهما وأمااذالم يسلم ولم يمتنع بان سكت فأنه يكرر العرض عليه لمافى الذخريرة اذاصر حبالاباء فالقاضى لايعرض الاسلام عليه مرةأ شوى ويفرق بينهما فان سكت ولم يقل شيأ فالقاضي يعرض عليه الاسلام مرة بعد أخرى حتى تتم الثــــلات احتياطا اه (قوله واباؤه ظلاق لااباؤها) وقال أبو يوسف لا يكون طلاقا فى الوجهين لان الفرقة بسبب يشترك فيه الزوجان فلا يكون طلاقا كالفرقة بسبب الملك وطماانه بالاباء امتنع عن الامساك بالمعروف مع قدرته عليه بالاسلام فينوب القاضى منابه فى التسريح بالاحسان كافى الجب والعنة اماالمرأة فايست بأهل للطلاق فلاينوب منابها عندابائها كذافى الهداية ومرادهانه لاينوب منابهافي الطلاق لانه ليس اليهاوانما ينوب منابها فهااليها وهوالتفريق على انه فسنخ والحاصل انهنائب عن كل منهمافها اليه لا كايتوهم من عبارة الهداية انه نائب عن الزوج لاعنها لا نه لو كان كذلك لمتنوقف الفرقة علىالقضاء فبمااذا كانت الآبية وليس مرادهان الطلاق يقع بمجرد ابائه كماهو ظاهر العبارة لماقدمه من قوله فرق بينهما أى فرق القاضى بينهما ولو وقع بمجرداباته لم يحتب الى تفريق القاضي ولذاقالوا ومالم يفرق القاضي بينهما فهبي امرأته حتى يجبكال المهر لهابموته قبل الدخول

من هذا ان المرادفى كلامه بالزوجين الممتنع نكاحهما بعداســـلام أحدهمــا و بقياعلى تلك الصفة والاكان يردعليه أيضا زوج الكتابية. إذا أسلم وكان كتابيا أوبحوسيا تامل (قوله والحاصل انه نائب عن كل منهما فيما اليه) قال الرملى وهوالطلاق منه والفسخ منها (قوله واباء أحداً بوى الجمنون) المراد تعميم الآبى سواء كان الاب أوالام أى اذاوجه أحدهما وأقي يكون طلاقا فلا يردانه لو وجه اورا في أحدهما واسلم الآخر يصير مسلما تبعا لاشر فهما ديناو في التبحر يروشرحه (وصح اسلامه) أى المجنون تبعالا بويه أوا حدهما كالصبي (وانما يعرض الاسلام لاسلام لاسلام لاسلام البيانية والمحاول أي المساور عن المسلمة بالفدر الممكن (وانماعرض) على وليه اذا أسلمت زوجته (دفعالل ضروعنها اذليس له) أى الجنون (نهاية معاومة) فني التأخير ضرر بهامع مافيه من الفساد لقدرة المجنون على الوطء مم قال شمس الائمة ليس المراد من عرض الاسلام على والله أن يعرض عليه بطريق الالزام بل على سبيل الشفقة المعلومة من الآباء على الاولاد عادة فلعل ذلك يحمله على أن يسلم ألا ترى الهاذالم يكن له والدان جعل القاضي له خصار فرق بينهما فهذا دليل على ان الاباء يسقط اعتباره هذا للتعذر (ويصير من ندا تبعابار نداد أبو يه ولحاقهما به) أى بالجنون (بدار الحرب اذا بالخ مجنو ناوهم المسلمان) لانه قد ثبت الاسلام في حقه تبعاله ما في دار الحرب اذا بالخ محنو وارتداده ولحوقه معه بدار الحرب كاف في ارتداده (بخلاف عنهما (أو بالخ مسلمان) الاسلام) فانه يكون مسلما لظهور (بخلام) تبعية الدار بزوال تبعية الابويين لانها كالخلف عنهما (أو بالخ مسلمان محن الاسلام) فانه يكون مسلما لظهور (بخلام) تبعية الدار بزوال تبعية الابويين لانها كالخلف عنهما (أو بالخ مسلما محن الاسلام) فانه يكون مسلما لظهور (بخلام) تبعية الدار بزوال تبعية الابويين لانها كالخلف عنهما (أو بالخ مسلما محن

وانمالا يتوارثان لومات أحدهم اقبل التفريق للمانع منه وهوكفر أحدهم الاللبينونة وسيأتى حكم المهر في الارتداد حيث قال والاباء نظيره وأطلق في الزوج فشمل الصغير والكبير والمجنون فيكون اباءالصي المميز طلاقاعلى الاصح كمافى المبسوط واباءأحد أبوى المجنون طلاقا أيضامعان الطلاق لايصح منهما لماذ كرنامن المعنى قالوا وهي من أغرب المسائل حيث يقع الطلاق منهدما نظيره اذا كانامجبو بينأوكان المجنون عنينا فان القاضي يفرق بينهما ويكون طلاقا تفاقا وتحقيقه ان الصي والجنون أهلان للوقوع لاللابقاع بدايل ان الصبى اذاور ثقريبه فانه يعتق عليه ومانحن فيه وقوع الاايقاع ونظيره لوعلق الزوج الطلاق بشرط وهوعاقل فن تم وجدالشرط وقع عليه وهومجنون كما ذكرنا وأشار بالطلاق الى وجوب العدة عليها انكان دخه ل بها لان المرأة اذا كانت مسلمة فقد التزمت أحكام الاسلام ومن حكمه وجوب العدةوان كانتكافرة لاتعتقد وجوبها لان الزوج مسلم والعدة حقمه وحقوقنالا تبطل بديانتهم وأشارأ يضاالي وجوب النفقة لحمامادامت في العمدة وانكانت المرأة مسامة لان المنع من الاستمتاع جاء من جهة الزوج وهوغ يرمسقط بخلاف مااذا كانت كافرة وأسلم الزوج فلانفقة لها لان المنع من جهتها ولذالامهر لهاان كان قب ل الدخول وأشاراً يضاالى وقوع طلاقه عليهامادامت في العدة كالووقعت الفرقة بالخلع أو بالجب والعنة كذافي المحيط وظاهره الهلافرق فى وقوع الطلاق عليها بين أن يكون هو الآبي أوهى وظاهرما في فتح القدير انه خاص بماذا أسامت وأبى هو والظاهر الاول وقدوقع في شرح المجمع لابن الملك هناسيهو ونقله عن المحيط وهو برىء عنه فاجتنبه فانهقال لوكانت نصرانية وقت اسلامه ثم تمجست تكون فرقتها طلاقا وانما الصواب وقعت

أوأسلم عافلا فن) قبل الساوغ (فارتدا ولحقابه بدارا لحرب) لانه صارأ صلا فى الاعان بتقرر ركنه فلا ينعدم بالتبعية أوعروض الجنون اه (قوله ونظيره اذا كانا مجبو بين) من الجب وهو قطع الذكر وضمير كانابرجع الى الصي اللميز والكبير المجنون وقوله أوكان المجنون عنيناقيديه لان الصغير العنين ينتظر باوغه (قوله ومانحن فيـه وقوع لاايقاع) جواب عن الاستغراب ونظرفيه بعض الفضلاء لتصريحهم بإنه انما كان اباؤه طلاقا

النه المافات الامساك بالمعروف وجب التسريج بالاحسان فان فعل والاناب القاضى الفرقة ومنابه فكان تفريق القاضى بابائه بطريق النيابة عن المميز واحداً بوى المجنون وفعيل النائب منسوب للنوب عنه لا محالة فكان الطلاق واقعا منه ماحكا اه قات ويؤيده ان شمس الاتمة السرخيي حقق ان الطلاق بملك النيكا النيكاح اذلاضرو في اثبات أصل الملك بل في الايقاع فاذا تحققت الحاجة الي صحة ايقاع الطلاق من جهته لدفع الضرر كان صحيحا وتحامه في فصل العوارض من شرح التحرير وقوله وان كانت هي مسلمة) الاولى اسقاط الواو (قوله بحذ الفي مااذا كانت كافرة وأسلم الزوج فلانفقة لها) قال في الشرنبلالية شامل الصغيرة المجنونة التي فرق باباء والدها قبل الدخول بها ولانفع لها في اسقاط حقها في حق وارداعلى انه لا يتصرف الافيافية نفع للصغير فلينظر جوابه (قوله وظاهره أنه لا فرق الحزل الظاهر خلاف الظاهر بل الظاهر انه خاص بمالذا كان هو الآبي ليكون الوقة من جانب و في المنافرة والمنظر والمنافرة ومعتدة الطلاق أمالوكان الآبي هي تكون الفرقة فسخ الام اليست أهلا الطلاق والمنت ولا القاصى باباء أحدهما عن الاسلام وفي ارتداداً حدهما على السلام وفي ارتداداً حدهما على القاهر وفي العساق الله المنافرة المنا

ولوأسلم أحدهما على لم تبن حتى تحيض شدادا فاذا حاضت الانا بانت ولوأسلم زوج الكتابية بقى نكاحها وتباين الدارين سبب الفرقة لاالسبى

(قولەلىسسىبا)بلالسبب انماهو الاباءعن الاسلام بشرط مضي الحيض أو الأشهر فيمن لاتحيض (قوله حقيقة وحكما) قال فى النهر المراد بالتباين حقيقة تباعدهم اشخصاو بالحريم أن لايكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل عـــلى سبيل القرار والسكني حـتى لودخـل الحر في دارنا بإمان لم تبن زوجته لانه في داره حكما الااذاقبل الذمة اه (قوله باحدالوصفين) أىأسلمأو صار ذميا

الفرقة بلاعرض عليها كما فى الحيط (قوله ولوأسلم أحدهم اعة لم تبن حتى تحيض ثلاثا فاذا حاضت ثلاثا بانت) لان الاسـ الام ليس سبب اللفرقة والعرض على الاسـ الم متعد والقصور الولاية والا بدمن الفرقة دفعا للفسادفاقناشرطهاوهومضي الحيض مقام السبب كاف حفرا البئرأ طلقه فشمل المدخول بهاوغيرها وهذادايل على ان هذه الحيض ليست بعدة لانهالو كانت عدة لاختصت بالمدخول بها ولم يذكر المصنف عليها بعد ذلك عدة لعدم وجوبها لان المرأة ان كانت حربية فلاعدة عليها وان كانت هي المسلمة فكذلك عندا في حنيفة خلافا لهما كماسياتي في المهاجرة كذافي الهداية تبعا لمافي المسوط وذكر الامام الطحاوى وجوب العدة عليها وأطلقه وينبغي حله على اختيار قوطما وأفاد بتوقف البينونة على الحيضان الآخر لوأسلم قبل انقضائها فلابينونة وأطلق فى اسلام أحدهما فى دار الحرب فشمل مااذا كانالآخر فى دار الاسلام أوفى دار الحرب أقام الآخر فيها أوخرج الى دار الاسلام فاصله أنه مالم يجتمعافى دارالاسلام فأنهلا يعرض الاسلام على المصر سواء خوج المسلم أوالآخر لانهلا يقضى لغائب ولاعلى غائب كذافى المحيط وأشار بالحيض الى أنهامن ذواته فاوكانت لاتحيض لصغر أوكبر فلاتبين الابمضى ثلاثة أشهر وبهذاع إن مسئلة مااذا أسلم أحدالزوجين على اننين وثلاثين وجها لان الممانية المنقدمة على أربعة لانهمااماأن يكوناف دارالاسلام أوفى دارالحرب أوأحدهم افى دارالاسلام فقط وهو صادق بصورتان ولم يدين صفة البينونة هل هي طلاق أو فسخ للاختلاف ففي السيرانها طلاق عندأ بى حنيفة ومجدلان انصرام هذه المدة جعل بدلاعن قضاء القاضى والبدل قائم مقام الاصل وعند أبى يوسف فسخ وهوروايةعنهما لانهذه فرقةوقعت حكمالابتفريق القاضي فكانت فسخابمنزلة ردة الزوج وملكه أمرأنه كذافى المحيط وينبغى أن يقال ان كان المسلم هو المرأة فهى فرقة بطلاق لان الآبىهوالزوج حكما وقدأقيم مضى المدةمقام ابائه وتفريق القاضى واباؤه طلاق عندهما فكذاماقام مقامهوان كان المسلم هوالزوج فهى فسيخ لماتقدم فى ابائها فكذاحكم ماقام مقامه وأماوقو ع الطلاق عليهافان كان قبل البينونة فلااشكال فى الوقوع لانهاز وجة وان كان بعد البينونة بمضى المدة فان كان فى العدة عند من أوجبها وقع والافلا واماعند من لم يوجبها فهى أجنبية من كل وجه فلا يقعشي ولاشك أنهذه المسئلة من افر ادالمسئلة السابقة ففيها الاقسام الستة وأما القسمان الاسؤان فارجان بقوله (قوله ولوأسلمزوج الكتابية بقي نكاحهما) فهومخه ص لكلمن المسئلتين صادق بصورتين مااذا كان الزوج كتابياأ ومجوسيالانه يصح الذكاح بينهما ابتداء فلأن يدقي أولى ولوتمجست يفرق بينهما لفساد النكاح (قوله وتباين الدارين سبب الفرقة لاالسي) والشافعي يمكسه لان التباين أثره في انقطاع الولايةوذلك لايؤثر فالفرقة كالحربي المستأمن والمسلم المستأمن أماالسي فيقتضي الصفاء للسابي ولا يتحققالابانقطاع النكاح ولهذا يسقط الدينعن ذمةالمسي ولناان مع التباين حقيقة وحكمالا ينتظم المصالح فشابه المحرمية والسي يوجب ملك الرقبة وهو لايناني ألنكاح ابتداء فكذلك بقاء وصاركا لشراء ثمهو يقتضى الصفاء فى محل عمله وهو المال لافى محل النكاح وفى المستأمن لم تقباين الدار حكم القصد الرجوع فيتفرع أربع صور وفاقيتان وهمالوخو جالزوجان الينامعاذميين أومسلمين أومستأمنين ثمأ سلماأ وصارا ذميين لاتقع الفرقة اتفاقا ومالوسي أحدهما تقع الفرقة اتفاقا عنده للسي وعند ناللتباين وخلافيتان احداهمامااذاخ جأحدهماالينامسلماأوذمياأ ومستأمناتم صارباحد الوصفين عندناتقع فانكان الرجل حل له التزوج باربع في الحال و باخت اص أنه التي في دار الحرب اذا كانت في دار الاسلام وعنده لاتقع الفرقة بينه وبين زوجته التي فى دارالحرب والثانية مااذاسي الزوجان معافعنده تقع فالسابى أن يطأها بعد الاستبراء وعند نالالعدم تباين دار بهما اطلق فى التباين فانصرف اليه حقيقة وحكما

(قوله فاوتزوج مسلم كتابية) تفريع على ان المراد بالتباين التباين حقيقة وحكما وهوظاهر على مامر من تفسير هماوفى الفتح عن الحيط مسلم تزوج حربية فى دارا لحرب فورج مهارجل الى دارا الاسلام بانت من زوجها بالتباين فاوخرجت بنفسها قبل زوجها لم تبن لانها صارت من أهل دار الاسلام فلا تباين اه ووجهه فى الفتح بأن المراد فى الصورة الاولى اذا أخرجها (٢١٤) الرجل قهراحتى ملكها لتحقق التباين بينها و بين زوجها حين تندحقيقة

وحكما اماحقيقة فظاهر فاوتزوج مسلم كتابية حربية فى دارا الرب فرج عنهاالزوج بانت لوجوده ولوخ وتالمرأة قبل الزوج واماحكما فــلانها في دار لم تبن لان التباين وإن وجد حقيقة لم يوجد حكالانها صارت من أهل دار الاسلام لانها التزمت أحكام الحرب حكما وزوجهافي المسلمين فالظاهرانها لانعودالى دارالخرب والزوج من أهل دارالاسلام حكا بخلاف مأاذا أخرجها دار الاسلام حكاقالفي كرها فانهاتبين لانه ملكها لتحقق التبابن حقيقة وحكالانها فى دار الحرب حكما وزوجهافى دار النهرعن الحواشي السعدية الاسلام حكماواذا دخل الحربى داراا بأمان لم تبن زوجته لانه من دار الحرب حكمافان قبل الذمة بانت وفي قــوله واماحكاالخ لانه صارمن أهل دارنا حقيقة وحكما (قوله وتنكح المهاجرة الحائل بلاعدة) أى التي ايست عامل عث اه قال ولعلوجهه وهذابيان لحمكم آخرجزئي منجزئيات موضوع المسئلة الشابقة فان منهامااذاخرجت المرأة مسلمة مامر منأن معنى الحركم أوذمية وتركت زوجهافي دارالحرب فأفادانه ااذابانت فلاعدة عليها ان لمتكن عاملافتتزوج للحال أن لا يكون في الدار التي عندالامام وقالاعليهاالعدة لان الفرقة وقعت بعدالدخول في دار الاسلام فيلزمها حكم الاسلام ولابي حنيفة انهاأثرالنكا حالمتقدم ووجبت اظهارا لخطره ولاخطر لملك الخريي ولهذالا تجب على المسبية دخلها على سبيل الرجوع بلعلى سبيل القرار وهي وقد تأيدذلك بقوله تعالى ولانمسكو ابعصم الكوافر والعصم جع عصمة عمني المنع والكوافرجع كافرة ثم اختلفالو خرج وجها بعدهاوهي بعدفي هذه العدة فطاقهاهل الحقها طلاق قال أبويوسف هنا كذلك اذلاعكنمن لايقع عليها وقال مجديقع والاصل ان الفرقة اذاوقعت بالتنافى لا تصير المرأة محلالاطلاق عندأبي الرجوع قال ثم راجعت يوسف وعندمجد تصيروهوأ وجه الاأن تكون محرمه لعدم تصورالطلاق على مابيناه وعمرته تظهر فهالو وتنكح المهاجرة الحائل طلقها ثلاثالا يحتاج زوجهافي تزوجهااذا أسلم الى زوج آخ عندأ بي يوسف وعند مجد يحتاج اليه كذا الاعدة وارتدادأحدهما فى فتح القدير وأراد بالمهاجرة التاركة لدارالحرب الى دار الاسلام على عزم عدم العود وذلك بأن فسيخفى الحال تخرج مسامة أوذمية أوصارت كذلك وقيدبالخائل لان الحامل لايصح العقد عليها حتى تضع حلها وظاهرمفهوم الكتابان ذلك لاجل العدة وليس كذلك كافى غاية البيان والتبيين وروى الحسن عن أنى حنيفة ان العقد صحيح والوطء حرام حتى تضعه لانه لاحرمة لماء الحريي كاء الزاني وصحح الشارحون الاول لان النسب ثابت فكان الرحم مشغولا بحق الغير فكان الاحتياط فى منع العقد

كالوطء بخلاف الجل من الزناوصحح الاقطعروا بةالصحة والاكترعلي الاول وهو الاظهر لانه اذاظهر

الفراش ف حق النسب يظهر في حق المنع من النكاح احتياطا (قوله وارتداد أحدهما فسخ في الحال)

يعنى فلايتو قفعلى مضي ثلانة قروء فى المدخول بهاولاعلى قضاء القاضى لان وجو دالمنافي بوجب

كالمحرمية بخلاف الاسلام لانه غيرمناف للعصمة أطلقه فشمل ارتدادالمرأة وهوظاهر الرواية وبعض

مشايخ بلنخومشايخ سمرقندأ فتوابعدم الفرقة بردتها حسمالباب المعصية والحيلة الخلاص منه وعامة

مشايخ بخارى أفتوا بالفرقة الكنها تجبرعلى الاسلام والنكاح مع زوجها الاول لان الحسم يحصل بهذا

الجبر فلاضرورة الى اسقاط اعتبار المنافى وتعقبهم فى جامع الفصولين بأن جبرا لحرة البالغة مناف للشرع

أيضافازمهم ماهر بوامنهمن اسقاط اعتبارالمنافى اه وهوم دودلان الجبرعلى النكاح عهدفى الشرع

فى الجلة للضرورة كما فى العبدوالامة والحرااصغير والحرة الصغيرة فجازار تـ كمابه فى غيرهم للضرورة ولم

المحيط الرضوى فاذا الذى فيه مالفظه وساق المسئلة عنه بنحو ماساقه المؤلف مقال وهذا الاغبار عليه والظاهر ان ماوقع فى الظاهر ان ماوقع فى والصواب ماأسمعتك أوذمية) وكذا اذا سلمة فى دارنا أوصارت ذمية الكتاب الخى قال الباقانى الكتاب الخى قال الباقانى فى شرح الملتق هذا الخلاف

يتحقق فى الحائل والحامل فى وجوب العدة وعدم وجو بهااماانه هل بجوز نكاح الحامل عدم العدة ففي ظاهر الرواية لا يجوز ذكره فى الحقائق نقلا عن البسوط فن استثنى الحامل فقد توهم ومنشؤه قول الهداية وانكانت حاملالم تزوج حتى تضع ففهم ان المانع عنده وجوب العدة كاصرح به ابن فرشته وغيره والحال ان توعبارة الهداية تؤذن بأن المانع المسبقافهم

(قوله معان القدسى فى الحاوى قال الح) يعنى ان قول أبى يوسف ليس مختار اهنافقط (قوله أو يصرفها اليه ان كان مصرفا) أى يصرفها الامام اليه وظاهره انه ليس له الاستمالة عليها بالاشراء أوصرف وقد نقل فى القنية عن الوبرى ان من له حظ فى بيت المال ظفر بماله وجه لبيت المال فله أن يأخذه ديانة ونظمه ابن وهبان فى منظومته وفى البزازية (٢١٥) قال الامام الحلوانى اذا كان عنده

وديعة فاتااودع بملا وارثله أن يصرف الوديعة الى نفسه فى زمانناهد الائه لوأعطاهالبيت المال لضاعت لانهم لايصرفونه مصارفه فاذا كانمن أهله صرفه الى نفســه والاصرفه الى المصرف (قوله فاو أفتى مفت مهذه الرواية الخ) قال تلميذالمؤلف فىمنحهومن تصفح أحوال نساء زماننا ومايقع منهن من موجبات الردة مكررافىكل بوم لم يتوقف في الافتاء بهده الرواية اه وفي النهر ولا يخفي ان الافتاء عااختاره بعض أغَّــة باخ أولى من الافتاء عافى النوادر ولقدشاهدنا من المشاق في تجديدها فضلاعن جبرها بالضرب ونحوه مالابعدولا يحدوقد كان بعض مشايخنا مـن علماء المجمابتلي بامرأة نقع فهايوجب الكفرك ثيراثم تنكروعن التجديد تأبي ومن القواعد المشقة تجل التيسيير والله تعالى لليسر لكل عسير اله لكن ما ذ كره بفيدان مااختاره أمَّة بلخأولى عااختياره أئمية بخارى لاعافى النوادر تأمل

يعهد بقاءالنكاح مع المنافى له فافترقاقالوا والكل قاض ان يجدد النكاح بمهر يسيرولو بدينار رضيت أولا وتعزر خمسة وسبعين اه وهواختيارلقول في يوسف في التعزيرهنافان نهايته في تعزير الحرعنده خسة وسبعون وعندهما تسعة والانون معان القدسي في الحاوى قال بعد قول أبي يوسف المذكوروبه نأخذفعلي هذا المعتمدفي نهايةالتعز يرقول أبي يوسف سواءكان في تعز يرالمرتدة أولا وصحيح في المحيط والخزانة ظاهر الرواية من وقوع الفرقة والجبرعلى تجديد النكاحمن الاول وعدم تزوجها بغيره بعد اسلامها وقال الولو الجيى وعليه الفتوى ولايخفي ان محله مااذاطلب الاول ذلك امااذارضي بتزوجهامن غيره فهو صحيح لان الحق له وكذلك لولم بطلب تجديد النكاح واستمرسا كتالا بجدده القاضي حيث أخرجهامن بيته وفىالقنية المرتدة مادامت فى دارالاسلام فامهالا تسترق فى ظاهر الرواية وفى النوادر عن أبى حنيفة انها تسترق ولوكان الزوج عالمااستولى عليها بعد الردة تكون في ألاسامين عندا بي حنيفة ثم يشتر يهامن الامام أو يصرفها اليه ان كان مصرفا فاوا فتي مفت بهذه الرواية حسما لهذا الامس لا بأس به قلتوفى زماننا بعدفتنة التترا لعامة صارت هذه الولايات التي غلبو اعليها وأجروا أحكامهم فيها كوارزم وماوراء النهروخ اسان ونحوهاصارت دارا لحرب في الظاهر فاواستولى عليها الزوج بعد الردة عملكها ولايحتاج الى شراعهامن الامام فيفني بحكم الرق حسمال كميد الجهلة ومكر المكرة على ماأشار اليه فى السير الكبير اه مافى القنية وهكذافى خزانة الفتاوى ونقل قوله فاوأ فتى مفت بهذه الرواية عن شمس الائمة السرخسى نماعلمان على هذه الرواية للزوج أن يبيعها بعد الاستيلاء لانهصار مالكالهاو ينبغي أن يمتنع بيعهااذا كانتولدت منه قبل الردة تنز يلالها منزلة أمولده وقدذ كرفى الخانية ان أم الولداذا ارتدت ولحقت بدارا لحرب تم سبيت تم ملكها السيد يعود كونهاأم ولده وأمية الولد تشكرر بتكرار الملك وفي الخانيةمن بابالردة رجل تزوج امرأة فغاب عنهاقبل الدخول بهافاخبره مخبرانهاار تدتوالخبرحرأو مماوك أومحدود فى قذف وهو ثقة عنده وسعه أن يصدقه و يتزوج أر بعاسوا هاوكذا اذا كان غير ثقة وأ كبر رأيه انه صادق وانكان أكبر رأيه انهكاذب لايتزوج أكشرمن ثلاث وان أخبرت المرأة ان زوجهاقدارتد لهاان تتزوج باآخر بعدانقضاء العدة في رواية الاستحسان وفي رواية السيرايس لهاأن التزوج قالشمس الائمة السرخسي الاصحرواية الاستحسان اه وانما كانتردته فسخاواباؤه طلاقاعندأ بى حنيفة لان الردة منافية للنكاح الكونها منافية للعصمة والطلاق رافع فتعذران تجعل طلاقابخلاف الاباءفائه يفوتالامساك بالمعروف فيجبالتسر يحبالاحسان ولذايتوقف على القضاء فى الاباء دونها وقال محمد ان ردته طلاق كابانه وأبو يوسف من على أصله من أن اباء ه فسنخ فردته كذلك وأفاد بقوله فسخاله لاينقص العدد ولذاقال في الخانية رجل ارتدم اراوجه دالاسلام في كل من وجددالنكاح على قول أنى حنيفة تحل امرأ تهمن غيراصابة زوج ثان ولم يذكر المؤلف وجوب العدة عليها ولاشك فى وجوبها قال فى جامع الفصولين وتعتد بثلاث حيض لوحرة ممن تحيض و بثلاثة أشهر لوآيسة أوصغيرة وبوضع الجل لوحاملالودخل سواءارتدأوارتدت ولانفقة لهمافي العدة ولوارتدهو الانجبرالمرأة على التزوج أه وفي الخلاصة اذا أرتدت لانفقة لهما في العدة ولهما السكني و به يفتي ذكره

(قوله على كهاالخ) أى على ظاهر الرواية حيث كانت الدار دار حرب (قوله وتعتد بثلاث حيض الخ) أقول و يلحقها الطلاق لوأ وقعه في العدة الاذا لحق بدار الحرب طلقها في العدة لم يقع لانقطاع الاذا لحق بدار الحرب طلقها في العدة لم يقع لانقطاع العصمة فان عاد الى دار الاسلام وهي في العدة وقع واذا ارتدت و لحقت لم يقع عليها طلاقه فان عادت قب لم الحيض لم يقع كذلك عند الم حنيفة لبطلان العدة باللحاق ثم لا تعود بخلاف المرتدكذا في البدائع اه

ارتد الرجل والعياذبالله تعالى فقتـــلأولحق بدار الحيرب أومات في دار الاسلام على الردة ورثته امرأ ته وان ارتدت المرأة ثم مانت أولحقت بدار الحرب ان كانت الردة في الصحة لا يرثها الزوج وان كانت في المرض ورثها الزوج استحسانا وان ارتدامعا ثمأسل أحدهما انمات المسلم منهما لايرثه المرتدوان مات المرتدان كانهوالزوج ورثقه المسلمة وانكانت المرتدة قدماتت فللموطوأة المهر ولغيرها النصف ان ارتدوان ارتدت لاوالاباء نظيره وان ارتدا معاأوأسامامعالمتبن

فان كان ردتها في المرض ورثها الزوج المسلم وأن كانت في الصحة لم يرث اه قلت والفرق انردتهفى معنى مرض الموت لانه يقتل ان أبي عن العود الى الاسلام فلافرق بينردته في المرض أوفى الصحة فيكون فارافترثه اذامات وهى فى العدة بخلاف ردتها فى الصحة لانهالاتقتال فلم تمكن في معنى الفارة (قوله لابالل) أىلابالل على ان كل زوجين ارتدامها للجهل بالحال كالغرق والحرقي (قولهوهو يتوقف على نقل الخ) قال في النهر

فى ألفاظ التكفير وفى الخانية ولزوج المرتدة ان يتزوج باختها وأر بع سواها اذالحقت بالدار كانهامات فان خرجت الى دار الاسلام مسامة بعد ذلك لايفسد نكاح أختها اذا ارتدت المعتدة ولحقت بدار الحرب ثمقضى القاضى بلحاقها بطلت عدتها لتباين الدارين وانقطاع العصمة كانهامات فان رجعت الينا بعدذلك مسلمة قبل انقضاءمدة العدة والحيض قال أبو يوسف لاتعود معتدة وقال محمد تعود معتدة اه ثماعلمان الرجل المسلم يرثمن امرأ تهالمر تدةاذاماتت قبل انقضاء العدة استحسانا ولايرث قياسا وهو قول زفر كذافي الخانية عمقال فيهامسلم أسرفي دارالخرب وخوج الى دار الاسلام ومعه امرأته فقالت المرأة ارتددت في دار الحرب فان أنكر الزوج ذلك كان القول قوله وان قال تكامت بالكفر مكرها وقالت المرأة لم تكن مكرها كان القول قول المرأة فان صدقت المرأة فماقال فالقاضي لا يصدقه اه وهكذافي الظهيرية الاانهلم يقيده بكونهامعه وظاهر التقييدانه لايقبل قولهااذالم تكن معه وله وجهظاهر لانه لاعلم لها بذلك وصرح فى التتار خانية انه لا يقبل قوله فى دعوى الا كراه الا بيينة ولوشهد واعلى الا كراه الاانهم قالوالاندرى أكفرأم لا وقال الاسيرانما أجريت كلفالكفر عندالا كراه لاقبله ولابعده فالقول قول الاسير ولوقالت للقاضى سمعته يقول المسيح ابن الله تعالى فقال الزوج انماكيت قول النصاري فان أقرانه لم يتكلم الابهذه الكلمة بانت امرأته وان قال وصلت بكلامي فقلت النصاري مشكل ان محت النسخة لان النكول شبهة والتكفير لايثبت مع الشبهة و يمكن أن يقال انها نبين بالنكول ولايثبت كفره وان قيل لاتبين أيضا فشكل لانه حينته لافائدة في التحليف مع انه لرجاء النكول (قوله فالموطوأة المهر) لتأكده به أطلقه فشمل ارتداده وارتدادها والخلوة به الانهاوطء حكا (قوله والغيرهاالنصف ان ارتد) لان الفرقة من قبله قبل الدخول موجبة لنصف المهرعند التسمية وللتعة عندعدمها (قوله وان ارتدتلا)أى ليس لهاشئ لان الفرقة جاءت من قبلها قبله أطلقه فشمل الحرة والامة الكبيرة والصغيرة وقدقدمنا التصريح بذلك فى باب نكاح الرقيق فى شرح قوله ويسقط المهر بقتل السيدأمته لابقتل الحرة نفسها ولمأرمن صرح به هناللا كتفاء بماذ كروه هناك وحكم نفقة العدة كحركم المهرقبل الدخول فانكان هوالمرتدفاها نفقة العدة وان ارتدت فلانفقة طا (قوله والاباء نظيره) اى ان اباءاً حد الزوجين عن الاسلام بعد اسلام الآخر نظير الارتداد فان كان بعد الدخول فلهاكل المهروانكان قبله فلهاالنصف انكان هوالآبي عن الاسلام وانكانت هي الآبية فلاشئ ها كالانفقة لهافى العدة (قوله وان ارتدامعاأ وأسلمامعالم تبن استحسانا لعدم المنافاة لانجهة المنافاة بردةأ حدهما عدم انتظام المصالح بينهما والموافقة على الارتدادظاهرة فى انتظامها بينهما الاأن يموتا بقتل أوغ يره وقداستدل المشايخ بان بنى حنيفة ارتدوا ثم أسلموا ولم تأمرهم الصحابة رضى الله عنهم بتجديدالانكحة ولمالم تأمرهم بذلك علمناانهم اعتبروا ان ردتهم وقعت معااذلو جلت على التعاقب فسدت أنكحتهم ولزمهم التجديد والمرادمن المعية عدم تعاقبكل زوجين من بني حنيفة اماجيعهم فلالان الرجال جازأن يتعاقبوا ولاتفسدأ كحتهم اذاكان كل رجل ارتدمع امرأ تهمعاو حكم الصحابة رضى الله عنهم بذلك حكم بالظاهر لابالحل لان الظاهر ان قيم البيت اذا أراد أمراتكون قرينت فيه قرينته وتعقبهم فى فتح القدير بان ارتدادهم بمنعهم الزكاة كمافى المسوط وهو يتوقف على نقل ان منعهم كان لجدافتراضها ولم ينقل ولاهو لازم وقتال أبي بكررضي الله عنه لايستلزمه لجو ازقتا لهم اذا أجعو اعلى منعهم حقاشر عياوعطاوه والاوجه الاستدلال بوقوع ردة العرب وقتاهم على ذلك من غير تعيين بنى حنيفة ومانعي الزكاة وهوقطعي ولم يؤمر وابتجد يدالانكحة اه وفي الصحاح حنيفة أبوحي من العرب قديقال ان قوله في الرواية فاسلموا دليل على ان المنع كان جِدا اه ولا يخفي انه لا يجدى فان ذلك محل النزاع أيضا (قوله والمراد بقوله ارتدادهما معاالي قال في النهر المراد ان لا يعرف سبق أحدهما على الآخر أما المعية الحقيقية فتعذرة وما في البحر فيه بعد الماهر نعم ارتدادهما معابالفعل يمكن بان حلام صحفا وألقياه في القاذورات أوسيجد اللصنم معا (قوله ولو تحجس أبواها بانت) قال في النهر وفي الفرق بين مالو تعجس أوارتد اتا مل فليتدبر اه قلت الفرق ظاهر وهو ماذكره من ان البنت بارتداد أبويها المسلمين تبقي مسلمة تبعاللا بوين وللدار والمرتدف حكم المسلم بجبره على الاسلام بخلاف تعجس أبويها النصر انيين لانها قصير تبعاله مافي المنجس ولا يمكن تبعيتها المدار مع بقاء تبعية الابوين وكانه ظن ان الضمير في ارتداللا بوين النصر انيين وليس بالواقع (قوله وهي مذكورة في المحيط وغيره) قال في التتاريخانية وفي المحيط مسلم تزوج فصر انية صغيرة وله ما أبوان فصرانيان (٧١٧) فكبرت وهي لا تعقل دينا من

الاديان ولاتصفه وهي غير معتوهة فانها تبين من زوجها معنى قوله لاتعقل دينا بقلبها ومعنى قروله لاتصفه لاتعرفه باللسان وكذلك الصغيرة المسامة الاسلام ولاتصفه وهي غير الاسلام ولاتصفه وهي غير كاذكرنا ومحدر حداللة معتوهة في الكتاب من تدة وفي الكافي ولامهر مرتدة وفي الكافي ولامهر

و بانت لوأ سلمامتعاقبا

طاقب الدخول وبعده يجب المسمى ويجبان بذكراسم الله تعالى بجميع صفاته عندها ويقال طاهو كذلك فان قالت نعم ما بالمناها وفي الحيط ولم يذكر في الكتاب اذا بالمت فعرفت الاسلام فان وأقد رعلى وصفه الااني وأقد على وصفه الااني لاأصفه هل تبين من زوجها قيل يجبأن يكون

ولماقدم المصنف ان التباين سبب للفرقة علم انهمااذ الرتدائم لحق أحدهما بدار الحرب فانها تبين بالتباين كمافى فتح القدير والمراد بقوله ارتدامعاأ عممن أن يعلم انهما ارتدافى كلة واحدة أولم يعرف سبق أحدهما على الآخر قال في المحيط واذالم يعرف سبق أحدهما على الآخر في الردة جعل في الحريم كانهما وجدامها كمانى الغرق والحرق وقيد بالردة لان المسلماذا كان يحته نصرانية فتمجسامعا قال أبو يوسف تقع الفرقة وقال مجدلاتقع لانهماار تدامعا لان تمجس المرأة بمزلة الردة لانهاأ حدثت زيادة صفة في الكفر فكان بمزلة احداث أصل الكفر لأبي يوسف انه لم توجد الردة منها لان الردة ايست الابتبديل أصل الدين ولم بوجـدمنها تبديل أصل الدين فقدوجدار تداد أحد الزوجين فبانت كذافى المحيط ولوتهودا وقعت الفرقة بينهما اتفاقا لانهاماأ حدثت زيادة صفة في الكفر (قوله وبانت لوأسلمامتعاقبا) لان ردة الآخرمنا فية للنكاح ابتداء فكذابقاء ويعلم بهحكم البينونة بأسلام أحدهما فقط بالاولى ولامهرهما قبل الدخول ان كان المسلم هو الزوج وان كان هي فلها النصف وبعد الدخول لا يسقط شئ مطلقا ولاترت منهان أسلمومات فان أسلمت ثممات مرتداور ثته كذافي المبتغي بالمعجمة قال في المحيط تزوج صبية لها أبوان مسلمان فارتدامعالم تبن لانهامسلمة تبعاللا بوين وتبعاللدار باعتبار الانصال والمجاورة ولهندا اللقيط فى دار الاسلام يحكم باسلامه تبعالله ار ولوأ دخات صغيرة من دارا لخرب الى دار الاسلام وليس معهاأ بواهافات فأنه يصلى عليها وتبعية الدارهناقائة فبقيت مسلمة لان البقاء أسهل من الابتداء فان خقابها بدار الحرب بانت لا نقطاع حكم الدار ولومات أحدالا بوين في دار نامسلما أومى تدا شمارتد الاخرولحق بهابدارالحرب لمتبن ويصلى عليهااذاماتت لان التبعية حكم تناهى بالموت مسلماو كذابالموت مرتدا لانأحكام الاسلام قائمة ولوان صبية نصرانية تحت مسلم تمجس أبوها وقدمات الام نصرانية لمتبن لان الولديتبع خيرالوالدين دينا فبقيت على دين الام ولوتعجس أبواهابانت ولامهر طاولا يمكن الحكم بالاسلام هناتبعاللدار لان الدار لاتثبت التبعية ابتداء مادامت تبعية الأبوين قائمة فان بلغت عاقلة مسلمة ثم جنت ثم ارتدأ بوهالم تبن وان لحق بها بدارا لحرب لانهامسامة أصلالا تبعا وكذلك الصبية العاقلة لوأسلمت تمجنت لانهاصارت أصلافي الاسلام اه وهنامسئلتان الاولى مسئلة مااذا أسلم وتحته أ كثرمن أربع أوأختان وحكمهاعندا بي حنيفة وأبي يوسف ان كان التزوج في عقد واحد فرق بينهو بينهن أوفى عقد ين فنكاح من يحل سبقه جائز ونكاح من تأخر فوقع الجم به والزيادة على الار بعباطل الثانية مسئلة مااذا بلغت المسلمة المنكوحة ولم تصف الاسلام فانها نبين وهي مذكورة فى الحيط وغيره والله تعالى أعلم

فيه اختلاف المشايخ رجهم الله على قول من يشترط الاقرار باللسان العبر ورته مسلما تبين من زوجها وكذالم بذكر ما ذاقالت أنا أعقل الاسلام وأعرفه لكن لاأقدر على الوصف هل تبين قيل يجب ان فيه اختلاف الشايخ أيضا ولو كانت ها تان اللتان بلغتاقد عقلتا الاسلام أو النصر انية قبل أن يبلغا ولكن لم يصفاذ لك ولا غير ملم تبن واحدة منهما فهذا دليل على ان من صدق قلبه كان مسلما وان لم يقر بلسانه وهكذا روى عن أبى حنيفة و به أخذ الما تريدى وهومذهب الاسمام مشايخنا قالوا لا بل الاقرار شرط وتأويل المسئلة على قول عامة المشابخ انهما عقلتا الاسلام قبل البلوغ ولم تصفاذ لك فلا يبينان اما بعد البلوغ فلا

﴿ باب القسم﴾ (قوله فعلم ایجابه عند تعددهن) قال فی النهر وکان ینبغی أن یکون فرضالظاهر الآیة فتدبر اه وفیه ان الفرضية لا تثبت الابقطعی الثبوت والدلالة (۲۱۸) علی ما تقرر فی الاصول و هناقو له تعالی فو احدة یحتمل أن یکون المراد فالواجب

﴿ بابالقدم ﴾

بيان لحكم من أحكام النكاح وأخره لانه لايلزم الاعند نُعدد المنكروحات والنكاح لايستلزمه ولاهو غالب فيه والقسم بفتح القاف مصدرقسم وفي القاموس والقسم العطاء ولايجمع والرأى والشك والغيث والماء والقدر وهذا ينقسم قسمين بالفتح اذاأر يدالمصدر وبالكسراذا أريدا لنصيب اه والمراد به هنا التسوية بين المنكوحات والأصل فيه ان الزوج مأمور بالعدل في القسمة بين النساء بالكتاب قالاللة تعالى ولن تستطيعوا أن تعمدلوا بين النساء ولوحوصتم فلاتمياوا كل الميل معناه لن تستطيعوا العدل والتسو يةفى الحبة فلاتمياوا في القسم قاله ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وقال تعالى وعاشر وهن بالمعروف وغايته القسم وقال تعالى فانخفتم أن لاتعدلوا فواحدة أوماملكت أيمانكم وفي فتح القدير فاستفدنا انحلالار بعمقيد بعدم خوف عدم العدل وثبوت المنع عن أكثر من واحدة عندخوفه فعلم ايجابه عندتعددهن اه وظاهر هانهاذاخاف عدم العدل حرم عليه الزيادة على الواحدة وفي البدائع أى ان خفتم أن لانعدلوا في القسم والنفقة في المنى والثلاث والأربع فواحدة ندب الى نكاح الواحدة عندخوف ترك العدل فالزيادة وانما يخاف على ترك الواجب فدل على أن العدل بينهن فى القسم والنفقة واجب اه وظاهره أنه اذاخاف عدم العدل يستحدله أن لا يزيد لا أنه يحرم فان قلت قد تقدم أنه اذاخاف الجورح مالتزوج فكيف يكون مستحبا قلت العدل عنى ترك الجورليس بمرادهنا لأنهواجب للرأة الواحدة وانماللرادبه التسوية بين المنكروحات وهذا انما يحرم تركه بعد وجو به لاالتز وجاذاخاف عدمه وقداختلف في تفسير قوله تعالى ذلك أدنى أن لا تعولوا أى الاقتصار على الواحدة والمماوكات أقرب الى أن لاتعولوا ففسر الأكثر العول بالجور يقال عال الميزان اذامال وعال الحاكم أذاجار وفسره الشافعي بكثرة العيال وردبانه لوكان كذلك لقال أن لا تعيلوا لأنهمن أعال يعيل وأجيب عنه بانه لغوى لا يعترض عليه بكلام غيره وبانه ثبت في اللغة عال الرجل اذا كثرت مؤنته فتفسيره بكثرة العيال تفسير باللازم لانه بلزم من كثرة العيال كثرة المؤن وبالحديث المروى فىالبخارى ابدأ بنفسك ثم عن أعول والحاصل ان العدل فى الكتاب مبهم يحتاج الى البيان لانه أوجبه وصرح بهبانه مطلقالا يستطاع فعلمأن الواجب منهشئ معين وكذاالسنة جاءت مجالة فيهفان قوله المروى فالسنن الأربعة كان عليه السلام يقسم فيعدل ويقول اللهم هذا قسمى فما أملك فلا تلمني فما تملك ولاأملك يعنى القلب أي زيادة المحبة فظاهره ان ماعداه داخل تحتملكه وقدرته فى التسوية ومنه عددالوطات والقبلات والتسو يةفيها غرلازمة بالاجاع وكذامار واهالامام أجد من كانله امرأتان فالالحا حداهم اجاءيوم القيامة وشقهمائل أي مفاوج ولم يبين فيه المراد قال في فتح القدير اكن لانعلم خلافا فيأن العمدل الواجب في البيتوتة والتأنيس في اليوم والليلة وليس المرادأن يضبط زمان النهار فبقدر ماعاشر فيماحداهما يعاشر الاخرى بقدره بلذلك في البيتوته وأماالنهار ففي الجلة اه والحاصلان التسوية في المحبة لما بين الشارع سقوطها بقي ما أجعو أعليه من اداوهو البيتوتة وظاهركادمهم أن لاتجب التسوية فماعداها ولذا قال في الهداية والتسوية المستحقة في الميتوتة لافى الجامعة لانه يبتني على النشاط أه وفى البدائع يجب عليه النَّسُو يَهُ بين الحرتين أوالأمتين فى المأكول والمشروب والملبوس والسكني والبيتوتة اه وهكذا ذكر الولوالجي والحق انه على قول

واحدةأ والمفروض واحدة أوالمطاوبواحدة فليس صريحا بفرضية تزوج الواحــــــــة فمن أين يؤخذ فرضية القسم وان قلناانه خير بعنى الامر فالامر ليس نصافى الفرض القطعي بل يعم الظني كماصر حوابه وهذابناءعلى انه للوجوب والا فيحتمل النددب والاباحة وغيرهما فليس قطعي الدلالة على المراد وهاذا ان أخادمن قوله تعالى فواحدة كإهوظاهر كلام الفتح وان أخذ من قوله تعالى فان خفتم على

﴿ باب القسم ﴾

مایأتی فالامر أظهر فتدبر
(قوله وظاهره انه اذاخاف
عدم العدل بستحبأن
لایزید الخ) صرح به
القهستانی حیث قال
مستدر کاعلی مافی الخلاصة
وغیرها من عدم الجواز
وغیرها من عدم الجواز
ماز له ذلك فان الامر فی
قوله تعالی فان خفتم أن
لاتعدلوافوا حدة أی
الزموها مجول علی الندب
لاالحتم اه و به اندفع
مافی شرح المقدسی من
مافی شرح المقدسی من

على اللغوى (قوله وأنم اللراد به النسوية بين المنكوحات) لا يخفى انه اذا وجبت عليه النسوية وتركها كان جورا رقه من قالوا يحرم التزوج عند خوف الجورو تخصيص ما هنابانه يحرم بعدوجو به يقال فى غيره والاف الفرق بين جوروجور تأمل (قوله لا النزوج اذا خاف عدمه) انظر ماموقع هذا الكلام ولعله معطوف على قوله يحرم تركه والمعنى انه يحرم تركه بعدوجو به لا يحرم النزوج قبل وجوبه والبَّكركالثيب والجديدة كالقديمة والمسلمة كالكابية فيهوللحرة ضعف الامة

اذاخافع_دمه (قوله وظاهره ان القسم على البالغ) الجار والجدرور متعلق بمحذوف أىواجب على البالغ (قوله والظاهر الاطلاق) قال في النهرفي نيني المضارة مطلقا نظر لابخني اه لكن نقلفي المنح عن الخلاصة التقييد بثلانة أيام وكذا قال في الرمز للقدسي ظاهرهانهلم يطلع على قدرعين فيهوفي الخلاصة ومنعالز يادةعلى الثلاثة الايام الاباذن الاخوى اه قلت النفالقهستاني لهأن يقيم عندام أة ثلاثة أوسبعة وعندانوي كذلك كما في قاضيخان والسراجية وغيرهما اه وهومؤ يدلما بحثه في الفتح ويؤيده أيضا مافي كافي الحاكم حيثقال فانهيكون عندكل واحدة منهما يوما وليلة فانشاء أن يجعل الكل واحدة منهما ثلاثة أيام فعل وروى عن الاشعث عن الحسم عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لامسلمة حيان دخل بها انشئتسبعت لك وسبعت لهن اه فان مقتضى ذكره الحديث بعدالتثليث انلهالتسبيع ولم يذكرز بإدةعليه

من اعتبر حال الرجل وحده في النفقة فالتسو بة فيها واجبة أيضا وأماعلي قول المفتى به من اعتبار عالهمافلا لان احداهما قدتكون غنية والاخرى فقيرة فلايلزمه التسوية بينهما مطلقا فى النفقة وفىالغاية اتفقواعلى التسوية فيالنفقة قال الشارح وفيه نظر فانه فيالنفقة يعتبرحا لهماعلي الختار (قوله والبكر كالثيب والجديدة كالقديمة والمسلمة كالكتابية فيه) أي في القسم لاطلاق ماتلونا ومار وينا ولان القسم من حقوق النكاح ولاتفاوت بينهما فى ذلك وماروى فى الحديث للبكرسبع وللثيب ثلاث وقوله عليه السلام لام سلمة ان شئت سبعت الت وسبعت انساقي وان شئت ثلثت لك ودرت فالمراد التفضيل فى البداءة بالجديدة دون الزيادة ولاشك ان الاحاديث محتملة فلم تكن قطعية الدلالة فوجب تقديم الدليل القطمي والاحاديث المطلقة وحينتذ فلامعني لتردده في فتح القدير في القطعية وكما لافرق بينماذكر ومقابليهن لافرق بين المجنونة التي لايخاف منها والمريضة والصحيحة والرتقاء والحائض والنفساء والصغيرة التي يمكن وطؤها والمحرمة والمظاهر منها ومقا بلاتهن وأما المطلقة رجعيافان قصدرجعتها قسم لها والالا كمافي البدأتع من باب الرجعة وأماالنا شزة فلاحق لهافي القسم وحيث علم أن وجوب القسم انماهو الصحة والمؤانسة دون الجامعة فلافرق بين زوج وزوج فالمجبوب والعنين والخصى كالفحل وكذا الصي اذادخل بامرأتيه لان وجو به لحق النساء وحقوق العباد تتوجه على الصبيان عندتقرر السببوفي فتح القدير وقال مالك ويدور ولى المصي به على نسائه فظاهر ه انهلم يطلع فيه على شئ عندنا وإذاقلنا بوجو به على الصي وتركه فهل يأثم الولى اذالم يأمره بذلك ولم يدر به وينبغي أن يأثم وفي المحيط وان لم يدخل الصغير بها فلافائدة في كونه معها اه وظاهره ان القسم على البالغ لغير المدخول بهالان فى كونهمهها فائدة ولذاا تماقيد وابالدخول في امرأة الصي وفي الجوهرة ولا يجامع المرأة فى غير يومهاولا يدخل بالليل على التي لاقسم لها ولابأس بان يدخل عليها بالنهار لحاجة ويعودها فى من ضهافى ليلة غيرها فان تقل من ضها فلابأس بان يقيم عندها حتى تشنى أوتموت اه وفي الهداية والاختيار فى مقدار الدور الى الزوج لان المستحق هو التسوية دون طريقه اه وفى فتح القديرواعلم أنهذاالاطلاق لايمكن اعتباره على صرافته فانهلوأ رادأن يدو رسنة سنة مايظن اطلاق ذلك له بل لاينبنى أن يطلق لهمقد ارمدة الايلاء وهوأر بعة أشهر واذا كان وجو به للتأ نيس ودفع الوحشة وجب أن تعتبر المدة القريبة وأظن أكثرمن جعة مضارة الاأن يرضيابه اه والظاهر الاطلاق لائه لامضارة حيثكان على وجه القسم لأنهام طمشنة بمجيءنو بتها والحق لهفى البداءة بمن شاء وحيث علم أن الوطء لايدخل تحت القسم فهل هوواجب للزوجة وفى البدائع وللزوجة أن تطالب زوجها بالوطء لأن حله لها حقها كمان حلهاله حقه واداطالبته يجبعلى الزوج ويجبرعليه في الحريم مرة واحدة والزيادة على ذلك تجب فهابينه وبين اللة تعالى ولاتجب عليه فى الحرج عند بعض أصحابنا وعند بعضهم تجب عليه فى الحريج اه ولم يبين حدالز يادة على المرة ولا يمكن أن يقال كلماطلبت لأنهمو قوف على شهوته لهاو في فتع القدير وبجب عليه وطؤهاأ حيانا وفى المعراج ولوأقام عنداحداهم اشهرا فاصمته الاخرى فى ذلك قضي عليه أن يستقبل العدل بينهما ومامضي هدرغير انهائم فيه لان القسمة تكون فيه بعد الطلب ولوعاد بعد مانهاه القاضي أوجعه عقو بةوأمره بالعدل لأنه أساء الأدب وارتكب ماهو حوام عليه وهو الجورفيهزر فذلك اه وحاصله أنه لايعزر فالمرة الاولى واذاعزر فتعزيره بالضرب وفي الجوهرة لايعزر بالحبس لانهلايستدرك الحق فيه بالحبس لانه يفوت عضى الزمان اه وهـ ذامستثني من قوطم ان للقاضي الخيار فى التعزير بين الضرب والحبس (قوله وللحرة ضعف الامة) يعنى اذا كان لهز وجتان حرة

وأمة فللحرة الثلثان من القسم وللامة الثلث بذلك وردالا ترعن على وضي الله عنه ولان حل الامة أنقص من حل الحرة فلابد من اظهار النقصان في الحقوق وأطلقها فشمل المكاتبة والمدبرة وأم الولد والمبعضة لان الرق فيهن قائم وفي البدائع وهذا التفاوت في السكني والبيتونة فاما في المأ كول والمشروب والملبوس فانهيسوى بينهمالان ذلكمن الحاجات اللازمة وقدمناا نهمبني على اعتبار حاله اماعلى اعتبار حالهما فلاوفى المعراج لوأقام عندام أته الامة يوماثم اعتقت لم يقم عند الحرة الايوماوا حدالاستوائهما فىسبب الاستحقاق وتجءل حريتها عندانتهاءالنو بة بمنزلة حريتها عندا بتداءالنوبة وكذالوأ قام عند حرة يوما ثمأعتقت الامة تحول عنها الى المعتقة لماذكرنا اه (قولِه و يسافر بماشاءمنهن والقرعة أحب) لانهقديثق باحداهمافىالسفروبالاخرى فىالحضر والقرارفىالمنزل لحفظ الامتعة أولخوف الفتنةأو يمنعمن سفراحداهما كثرة سمنها فتعيين من يخاف صحبتها فيالسفر لخروج قرعتهاالزام للضرر الشديد وهومندفع بالمنافى المحرج وامامارواه الجاعةمن قرعته صلى اللة عليه وسلم بينهن اذا أرادسفرافكان للاستحباب تطييبالقلوبهن لانمطلق الفعل لايقتضي الوجوب فكيفوهو محفوف بمايدل على الاستحباب من عدم وجوب القسم عليه صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى ترجى من تشاءمنهن وتؤوى اليكمن تشاء وكانعن أرجاهن سودة وجويرية وأم حبيبة وصفية وميمونة وعمن آوى عائشة والباقيات رضى الله عنهن أجعين قال القاضى فى تفسيره ترجى من تشاء منهن تؤخرها وتترك مضاجعتهاوتؤ وي اليكمن تشاءتضم اليكوتضاجعهاأ وتطاق من تشاء وتمسك من تشاءومن ابتغيت أى طلبت عن عزات طلقت بالرجعة فلاجناح عليك في شئ من ذلك اه قيد بالسفر لان مرضه لايسقط القسم عنه وقدصح انه عليه السلام لمامرض استأذن نساءه أن عرض فى بيت عائشة رضى اللهءنها فأذنله ولمأركيفية قسمه في مرضه اذا كان لايستطيع التحول الى بيت الاخرى والظاهران المراد بقسمه في مرضمه أنه اذاصح ذهب الى الاخرى بقدرما أقام عند الاولى بخلاف مااذا سافر بواحدة فانهاذا أقام لايقضى للقيمة (قوله ولهاان ترجع اذاوهبت قسمهاللاخرى) فأفاد جوازالهبةوالرجوع اماالاول فلانسودة بنتزمعة وهبت يومهااها نشية رضياللةعنها واماصحة الرجوع فى المستقبل فلانها أسقطت حقالم يجب بعد فلايسقط وقد فرع الشافعية هنا تفاريع لم أرأحدا من مشايخناذ كرهامنهاانهااذاوهبت حقهالمعينةورضي بات عندالموهو بايلتين وان كرهت مادامت الواهبةفي نكاحه ولوكانامتفرقين لم يوال بينهماوان وهبته للجميع جعلها كالمعدومة ولووهبته له ففص به واحدة جاز كذافي الروض ولعل مشايخنا انمالم يعتبر واهذا التفصيل لان هذه الهبة انماهي اسقاط عنه فكان الحق لهسواء وهبت له أولصاحبتها فلدأن يجعل حصة الواهبة لمنشاء وتمقه فى حقوق الزوجين ذكر فى البـدائع ان من أحكام النـكاح المعاشرة بالمعروف للاكية واختلف فيهــا فقيل التفضل والاحسان اليهاقو لاوفعلا وخلقا وقيل أن يعمل معها كإيحب أن يعمل مع نفسه وهي مستحبةمن الجانبين ومنهااذاحصل نشوزأن يبدأهابالوعظ ثمبالهجرثم بالضرب للاكة لانهاللترتيب على التوزيم واختلف في الهجر فقيل يترك مضاجعتها وقيل يترك جماعها والاظهر ترك كلامها مع المضاجعة والجاع ان احتاج اليه وفي المعراج اذا كان له اص أة واحدة يؤمر أن يبيت معها ولا يعطلها وفي رواية الحسن لهاليلة من كل أر بعان كانتحرة ومن كل سبعان كانت أمة وفى ظاهر الرواية الايتعين حقهافى يوممن أربعة أيام لان القسم عند المزاحة فالصحيح انه يؤمر استحباباان يصحبها احيانامن غبرأن يكون في ذلك شئ موقت ولو كان لهمستولدات واماء فلايقسم لهن لا نهمن خصائص النكاح واكن يستحبله أن لا يعطلهن وان يسوى بينهن في المضاجعة ولوحطت لزوجهاجعلاعلى أن

ويسافر عن شاء والقرعة أحب ولها أنترجهان وهبتقسمهاللاخرى (قوله بقدر ماأقام عند الاولى)قال فى النهر ولا يخفى انه اذا كان الاختيار في مقدار الدوراليه حال محته فغي مرضه أولى فاذامكث عند الاولى مدة أقام عند الثانية بقدرها اه وهذا اذاأرادأن يجعلمدة اقامته دورا لما من أن الاختيار في مقدار الدور اليه و به الدفع ماذ كره المقدسي حيث قال وماذ كرمن أنه اوأقام عندواحدة شهرا فطلبت مثلها الاخرى لايفعل ويستأنف القسم يقتضي انه لايستأنف هنا بالاولى اه نعم بنبغى تقييده بثلاثة أبام على ماص عن الخلاصة فلوأقام أكثرمنهاأقام عند الاخرى ثلاثة فقط تأمل (قوله في كان الحق له الخ) قال فى النهركون الحق له فها اذاوهبت اصاحبتها عنوع ففى البدائع في توجيه المسئلة بانه حق يثبت لها فلهاأن تستوفى ولهاأن تترك اه قال بعض الفض الاءكون الحق لهااناه وقبل الاسقاط أما بعده فاعتبره المشايخ اسقاطاعنه فرجع الامر اليهفيه وقديقال انالحق حيث كان لها وأسقطته لمعينة لا يجوز أن يجعله land

ين يدهافى القسم فهو حوام وهو رشوة وترجع بما لها وكذالوجعلت من مهرها شيألين يدهافى القسم أوزادهافى مهرها أوجعل لها شيألت جعل يومها لصاحبتها فالكل باطل ولا يجوزان يجمع بين الضرتين أوالضرائر فى مسكن واحد الابرضاهن للزوم الوحشة ولواجتمعت الضرائر فى مسكن واحد بالرضايكره أن يطأ احداهما بحضرة الاخرى حتى لوطلب وطأهالم تلزمها الاجابة ولا تصير بالامتناع ناشزة ولاخلاف فى هذه المسائل وله أن يجبرها على الغسل من الجنابة والحيض والنفاس الاأن تكون ذمية وله جبرها على التنظيف والاستحداد وله أن يمنعها من الجنابة والحيض والنفاس الأأن تكون ذمية وله جبرها وفى فتح القدير وعلى هذاله أن يمنعها من النزين بمايتأذى بريحه كان يتأذى برائحة الحناء الخضب اهوسيأتى فى فصل التعزير المواضع التى يضربها فيها وفى باب النفقات ما يجوز لها من الخروج ومالا يجوز وفى البرازية من الحظر والا باحة وحق الزوج على الزوجة ان تطيعه فى كل مباح بأمرها به اهو فيها من آخرا لجنايات ادعت على زوجها ضربافا حشا وثبت ذلك عليه يعزر الزوج اهوظاهره انه لولم من آخرا لجنايات ادعت على زوجها ضربافا حشا وثبت ذلك عليه يعزر الزوج اهوظاهره انه لولم يكن فاحشاوهو غير المبرح فانه لا يعزر فيه وذكر البقاعى فى المناسبات حديث الايسأل الرجل فيم ضرب نوحده وحديثا آخرانه نه على المراق المناه تعلى أعلم وحديثا آخرانه نه على المراق وجها والله تعالى أعلم وحديثا آخرانه نه على المراق المباح يأمره على المراق وجها والله تعالى أعلم

﴿ كتاب الرضاع ﴾

لما كان المقصود من النكاح الولدأى غالبا وهو لا يعيش غالبا في ابتداء انشائه الابالرضاع وكان لهأحكام تتعلقبه وهيمن آثارالنكاح المتأخرة بمدة وجب تأخيرهالى آخوأحكامه وذكرفي الحرماتمانتعلق الحرمية بهاجالا وذكرهنا التفاصيل الكثيرة ثمقيل كتاب الرضاع ليسمن تصنيف مجدا أيماعمله بعض أصحابه ونسبه اليه ليروجه ولذا لم يذكره الحاكم أبوالفضل في مختصره المسمى بالكافى مع التزامه ايرادكالام محمد في جيع كتبه محذوفة التعاليل وعامتهم على انهمن أوائل مصنفاته وانمالم يذكره الحاكم اكتفاء بماأورده من ذلك في كتاب النكاح وهوفى اللغة بكسر الراء وفتحهامص الثدى مطلقاوفي المصباح رضع الصيى رضعافي باب تعب في لغة نجدورضع رضعا من بابضر بالغة لاهل تهامة وأهلمكة يتكامون بهاو بعضهم يقول أصل المصدرمن هذه اللغة بكسرالضاد وانماالسكون تخفيف مثال الحلف والخاف ورضع يرضع بفتحتين لغة ثالثة وضاعا ورضاعة بفتح الراء وأرضعته أمه فارتضع فهي مرضع ومرضعة أيضا وقال الفراء وجماعة ان قصم حقيقة الوصف بالارضاع فرضع بغيرهاء وان قصد بجاز الوصف بمعنى انهامحل الارضاع فما كان أوسيكون فبالهاء وعليه فوله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة عماأرضعت ونساءمراضع ومراضيع وراضعته مراضعة ورضاعا ورضاعة بالكسر وهورضي بالكسر ورضيعي اه وذكر فىالضادمن مصدره الفتح والكسروالسكون وكايجوز في الرضاع الفتح والكسر والضم لكن الضم بمعنى أن يرضع معه آخر كالمراضعة وتمامه فيمه وأماف الشريعة فاأفاده (قوله هومص الرضيع من ثدى الآدميــة فيوقت مخصوص) أي وصولاللبن من ثدى المرأة الىجوفالصــغير من فه أوأ نفه في مدة الرضاع الا 7 تيـة فشمل ما اذا حلبت لبنها في قارورة فان الحرمة تثبت بايجار هـذا اللبن صبياوان لم يوجه مالمص وانماذ كره لانه سبب للوصول فأطلق السبب وأراد المسبب فلافرق بين المصوالصب والسعوط والوجوركمافى الخانية وخرج بالأدمية الرجل والبهيمة وأطلقها فشمل البكر والثيب والحيسة والميتة وقيدنابالفم والانف ليخرج مااذا وصل بالاقطار فى الاذن والاحليل والجائفة

* كتاب الرضاع * هومص الرضيع من ندى الآدمية فىوقت مخصوص (قولهأوزادها فيمهرها الخ) قال الباقاني في شرح الملتق فيه نظرادهو حقها فاذارضيت باسقاطه فى مقابلة الزيادة فاالمانع من الجواز فتأمل اه وجوابهمام من تعليل صحة رجوعها لووهبته لضرتها بانها اسقطت حقالم يجب بعد فتدبر والظاهرانه يأتى فيه الكلام الذى قالوه فى النزول عن الوظائف ومن أفتى بجوازأخ نالمال عقابلته اغمابناه على العرف ولايخفي الله لاعرف هذا وأما من منعه مطلقا يقول بالنعهنا بالاولىتدبر

﴿ كتاب الرضاع ﴾ (قوله وانماذكره) أى ذكر المص

وحوم به وان قل فى ثلاثين شهراماحوم منه بالنسب

(قوله لوبق علىظاهره) أما على تأويله بمامر من انالرادبالمسالوصولالي الجوف من المنفذين من اطـ لاق السبب وارادة المسبب فللنقض لكن قال فى النهر القائل ان يقول لانسلم وجودمص اللبن فما اذالم يعلم أوصل أم لاللتلازم العادى بين المص والوصول لغة قال في القاموس مصصته بالكسر ومصصته كحصنته أحصنه شربتهشر بارفيقا كامصصته اه وكيف يصح ماادعاه مع قوله من تدي الأكمية وأماالوجور والسعوط فلحقان بالمس غاية الامر انه خصم يا على الغالب

والآمةو بالحقنة في ظاهر الرواية كمافي الخانية وسيأتي وخرج بالوصول لوأ دخلت امر أة حلمة ثديها في فم رضيع ولايدرىأدخل الابن في حلقه أم لا لايحرم الذكاح لان في المانع شكا كذافي الولوالجية وفي القنية أمرأة كانت تعطى نديها صبية واشتهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن فى نديى ابن حين القمتها تدين ولايعلم ذلك الامن جهتها جازلا بنهاان يتزوج بهذه الصبية اه وفى الخانية صبية أرضعها قوم كثير من أهل قرية أقلهم أوأ كثرهم ولايدرى من أرضعها وأراد واحدمن أهل تلك القرية ان يتزوجها قال أبوالقاسم الصفارا ذالم يظهرله علامة ولايشهدله بذلك يجوزنكاحها اه وفى الولوالجية والواجب على النساءان لايرضعن كل صيمن غير ضرورة فاذا فعلن فليحفظن أوليكتبن اه وفي الخانية من الحظر والاباحة امرأة ترضع صبيامن غيراذن زوجها يكره لهاذلك الااذاخافت هلاك الرضيع فينشل لابأس به اه وينبغي أن يكون واجباعليها عنه دخوف الهلاك احياء للنفس وفي المحيط ولاينبغي للرجلأن يدخل ولده الى الجقاء الترضعه لان الني صلى الله عليه وسلم نهبى عن ابن الحقاء وقال اللبن يعدى وانمانهي لان الدفع الحالجقاء يعرض ولده للهلاك بسبب قلة حفظهاله وتعهدها أولسوء الادب فانها لانحسن تأديبه فينشأ الولدسي الادب وقوله الابن يعدى يحتمل ان الحقاء لاتحتمى من الاشياء الضارة للولد فيؤثر في لبنها فيضر بالصي وهذاموا فقلا تقوله الاطباء فأنهم يأمرون المرضعة بالاحتماء عن أشياء تورث بالصبي علة و يحتمل انه انما نهي عن ذلك حتى اذا انفق اتفاق لايضاف الى العدوى كماروى عن على رضي الله عنه لاتسافر واوالقمر في العقرب فهذا ان صح عنه فانمانهي عنه الثلايتفق اتفاق فينسب الى كون القمر في العقرب فيكون ايمانا بالنجوم وتكذيبا للاخبار المروية في النهبي في هـ ندا الباب اه و بماقررناه ظهر ان تعريف المصنف منتقض طردا وعكسا لورق على ظاهر دفانه يوجد المص ولارضاع ان لم يصل الى الجوف وينتني المصف الوجور والسعوط ولم ينتف الرضاع والثدى مذكركما في المغرب وفي المصباح الثدى للرأة وقد يقال في الرجل أيضا قاله ابن السكيت و مذكرو يؤنث فيقال هوالشدى وهي الثدى والجدم أند وثدى وأصلها أفعل وفعول مثل أفاس وفاوس ور بماجع على نداء مثل سهم وسهام اه (قوله وحرم به وان قل فى ثلاثين شهراما حرم منه بالنسب) أى حرم بسبب الرضاع ما حرم بسبب النسب قرابة وصهرية في هذه المدة ولوكان الرضاع قليلا لحديث الصحيحين المشهور يحرم من الرضاع مايحرم من النسب ومعناه ان الحرمة بسبب الرضاع تعتبر بحرمة النسب فشمل حليلة الابن والابمن الرضاع لانها حوام بسبب النسب فكذابسبب الرضاع وهوقولأ كثرأهل العلم كذاف المبسوط وفى القنية زتى بامرأة يحرم عليه بنتها من الرضاع اه ولاطلاق قوله تعالى وأخواتكم من الرضاعة قلما لا فرق بين القايل والكثير واماحديث لاتحرم المصة ولاالمصتان ومادل على التقدير فنسوخ صرح بنسخه ابن عباس رضى الله عنهما حين قيللهان الناس يقولون ان الرضعة لاتحرم فقال كان ذلك ثم نسخ والرضاع وان قل يحصل به نشو بقدره فكان الرضاع مطلة امظنة بالنسبة الى الصغير وفسر الفليل في الينابيع عايع إنه وصل الى الجوف وقيد بالثلاثين لان الرضاع بعدهالا يوجب التحريم وأفاد باطلاقه انهاثا بته بعد الفطام والاستغناء بالطعام وهوظاهرالرواية كمافي الخانية وعليمهالفتوي كمافي الولوالجيمة وفي فتح القمدير معز ياالي واقعات الناطخ الفتوى على ظاهر الرواية فحاذ كره الشارح من ان الفتوى على رواية الحسن من عدم ثبوتها بعده فلاف المعتمد لماعلم من أن الفتوى اذا اختلفت كان الترجيح اظاهر الرواية وأشار بجعل المدة ظرفاللحرمة انهاليستمدة استحقاق الاجرعلى الاب بلاتفقوا انه لاتجب أجرة الارضاع بعدالحواين وكذالا يجب عليها الارضاع ديانة بعدهما كمافي المجتبي وهما محمل ذكرالحولين في التنزيل وفي فتح القدير الاصح قولهمامن الاقتصار على الحولين في حق التحريم أيضا و به أخذ الطيحاوي ومراده بالنظر الى الدليل يحسب ظنه وألا فالمذهب للاملم الاعظم وان لم يظهر دليله لوجوب العمل على المقلد بقول الجتهدمن غبرنظر في الدليل كما أشار اليه في أول الخانية ولكن قال في آخر الحاوى القدسي فان غالفاه قال بعضهم يؤخذ بقوله وقال بعضهم بؤخذ بقولهما وقيل يخيرالمفتي والأصحان العبرة لقوة الدليل اه ولايخني قوة دليلهما فان قوله تعالى والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أرادأن يتم الرضاعة بدل على انه لارضاع بعد التمام وأماقوله تعالى فان أرادافصالاعن تراض منهدما وتشاور فلاجناح علمهما فاعماهو قبل الحواين بدليل تقييده بالتراضي والنشاور وبعدهمالا يحتاج اليهما وبهيضعف مافى معراج الدراية معزيا الى المبسوط والمحيط من انه بعد الحولين فيكون دليلاله لماعلمت من ضياع القيدين حينند وامااستدلال صاحب الهداية للامام بقوله تعالى وجله وفصاله ثلاثون شهرا بناء على ان المدة لكل منهما وقدقام المنقص في الحل فيق الفصال على حاله فقد رجع الى الحق في باب ثبوت النسبمن ان الثلاثين لهماللحمل ستةأشهر والعامان للفصال واختلفوافي اباحته بعدالمدة واقتبصر الشارح على المنع وهوالصحيح كمافي شرح المنظومة وعلى هذالا يجوزالا نتفاع به للنداوي قال في فتح القدير وأهل الطب يثبتون للبن البنت أى الذي نزل بسبب بنت مرضعة نفعالو جع العين واختلف المشايخ فيمه قيل لأيجوز وقيل بجوز اذاعم انه يزول بهالرمه ولا يخفى ان حقيقة العمم متعذرة فالمراد اذاغلب على الظن والافهومعني المنع اه ولايخفي ان التـداوي بالمحزم لا يجوز في ظاهر المذهب أصله بولمايؤكل لحه فانه لايشربأصلا وفي الجوهرة وللأب اجبارأ مته على فطام ولدهامنه قبل الحولين اذالم يضره الفطام كالهأن يجبرها على الارضاع وليس لهأن بأمرز وجته الحرة على الفطام قباهما لان لهاحق التربية الى تمام مدة الارضاع الاان تختارهي ذلك كمانه ليس له اجبارها على الارضاع وخرجوا الى دارنا ثبتتأ حڪام الرضاع فيما بينهم اھ (قوله الاأم أختـه وأخت ابنـه) يعني فانهما يحلان من الرضاع دون النسب أطاق المضاف والمضاف اليسه فغي أم أخته ثلاث صور الأولى الام رضاعاوالاخت نسبا بانأرضعت أجنبية أخته نسبا ولمترضعة الثانية عكسه أن يكون لاخته رضاعا أممن النسب الثالثة أن يكونارضاعا بان أرض عنامم أقصبيا وصبية وطنه والصبية أم أخرى من الرضاع لم ترضع الصيى وفي أخت ابنه ثلاث أيضا فالاولى أن تكون الاخترضاعافقط بان كان له ابن من النسب ولهـ نذا الابن أخت من الرضاعة ارتضعا على غـ برام أة أبيه والثانيـة أن يكون الابن رضاعافقط ولهأختمن النسب والثالثة أن يكو بارضاعاوم ادهمن الابن الولد فيشمل البنت وفي شرح الوقاية فان قيل قوله الاأم أخته ان أريد بالام الامرضاعا وبالاخت الاخت رضاعالا يشمل مااذا كانت احداهمافقط بطريق الرضاع وانأر يدبالام الام نسباو بالاخت الاخت رضاعاأ وبالعكس لايشمل الصورتين الاخريين قلذاللر ادمااذا كانت احداهما بطريق الرضاع أعممن أن تكون احداهما فقط أوكل منهما اه ولاشك ان السبب في استثناء هذين عدم وجود العلة فانها في التحريم من الرضاع وجود المعنى المحرم في النسب ولم توجد في هذين اما في الأولى فلان أم أخته من النسب انما حرمت الكونها أمه أوموطوأةأ بيهوهومفقودفي الرضاع وامافي الثانية فلان أخت ابنه نسبا انماح مت لكونها بنته أو بنت امرأته ولم يوجــ فالرضاع فعلم اله لاحصر في كلامه وقد ثبت ذلك الانتفاء في صوراً خرى فزادعلي الصورتين فىالوقاية أربعة أمعمه وعمته وأمخاله وخالته لان أمهؤلاء موطوأة الجدالصحيح أوالفاسد ولا كذلك من الرضاع وفي شرحها ولاننس الصور الشلاث فيجيع ماذكرنا اه يعني من اعتبار

الاأم أخته وأخت ابنه

الرضاع في المضاف فقط أوالمضاف اليه فقط أوفيهما وزادالشار حون صورا أخرى الاولى أم حفدته وضاعابان أرضعت أجنبية ولدولده فلهأن بتزوج بهذه المرأة بخلافه من النسب لانها حليلة ابنه أو بنته ولم يوجدهذا المعنى فى الرضاع وفى المصباح حفد حفد اخدم فهو حافد والجدم حفدة مثل كافر وكفرة ومنهقيل للاعوان حفدة وقيل لاولاد الاولاد حفدة لانهم كالخدام فى الصغر اه والمرادهناأ ولاد الاولاد والثانية جدة ولدهمن الرضاع بان أرضعت أجنبية ولده وطائم فانه يجوزله التزوج بهذه الام بخلافهمن النسب لانهاأمه أوأم اص أته الثالثة عمة الولدمن الرضاع بانكان لزوج المرضعة أخت فلاب الرضيع أن ينزوجها بخلافه من النسب لانها أخته ولم يذكروا غالة ولده لاتها حلال من النسب أيضالانها أخت زوجت الرابعة يحل للرأة النزوج بابئ أخيهامن الرضاع أوباخي ولدهامن الرضاع وبأبى حف متها من الرضاع و بحدولدها من الرضاع و بخال ولدهامن الرضاع ولا يجوزذلك كامه من النسب لماقلنا ف حق الرجل ثم اعلم ان ماذ كرناه من صحة اعتبار الرضاع في المضاف فقط أوفي المضاف اليه فقط أوفيهما يطردنى جيع الصور كاذكره ابن وهبان فى شرح المنظومة وأفادانها تبلغ نيفاوستين مسئلة ليسهدا المختصرموضعذ كرها وأحال الىالذهن فىحسل بعضها وتبعه فى الاضراب عن حلها العلامة عبدالبر إبن الشحنة وأقول في بيان حلها ان مسئلتي الكتاب أربع وعشر ون صورة لان لام أخيه بتذكير الاخوبتأنيث الاختصورتين لجوازاضافة الام الى الاخوالاخت وكلتمنهما بالاعتبارات الثلاثة فهي ستة ولاخت ابنه بتذ كبرالابن وتأنيث البنت صورتين لجواز اضافة الاخت الى الابن والبنت وبالاعتباراتستة ولكلمن الاثني عشرصورتان اماباعتبارمايحل للرجل أومايحل للرأة فانه كإيجوز لهالتزوج بامأخيه يجوز لحاالتزوج بابى أخيهافهى أربع وعشرون واماالار بعة الثانية أعنى أمعمه وعمتهوأ مظلهوخالته فهميأر بع وعشرون صورةأيضا لان الاربعة بالاعتبارات الثلاث اثناعشر ولكل منهاصورتان اماباعتبار مايحل لهأولها فانه كما يجوز للرجل التزوج بام عمولده رضاعا يجوزها التزوج بابى عموادهارضاعاالى آخرالافسام واماالثلاثة الاخيرة أعنى أم حفدته وجدة ولده وعمة ولده فهي بالاعتبارات الثلاث تسعة واحكل منهماصورتان باعتبار مايحل لهأ ولهافا نهكما يجوز للرجل التزوج بام حفدته بجوزالرأة التزوج بابى حفدتهامن الرضاع كماقدمناه لكن لايتصورفي حقهاعم ولدها لأنه حلالمن النسبأ يضالهالانهأ خوز وجهاولكن العددالمذ كورلا ينتقص بهلان بدله خال ولدها فانه كاقدمناه جائز لهامن الرضاع دون النسب لانه أخوها فصارت الثلاثة ثمانية عشر فصار الكل ستاوستين صورة فالمرادبالنيف فى كلام ابن وهبان ستوهذا البيان من خواص هذا الكتاب بحول الله وقوته ثم تأملت بعد قول ابن الحدمام اذاعر فت مناط الاخواج أ مكنك تسمية صور أخرى ففتح الله تعالى بتسمية صورتين الاولى بنت أخت ولده حلال من الرضاع حوام من النسب لانهااما بنت بنته أو بنت وبيبته ويصح فيهالا وجهاللا ثةوكل منها اماأن تكون الاختمضافة الى الابن أوالبنت فهيى ستة وكل منهااما باعتبارما يحللار جل أوله افانه كما يجوزله النزوج ببنت أخت ولده رضاعا يجوزها التزوج باس أخت ولدهارضاعا فصارت اثني عشر الثانية بنتعمة ولده جائزة من الرضاع حرام من النسب لانها بنت أخته وفيهاالو جوه الثلاثة فقط باعتبار مايحلله ولايتا تى هنا باعتبار المرأة فانه يحللها التزوج بابن عمـةولدها من النسب والرضاع جيعا بخلاف المسـئلة الاولى فأنه لا يجوزاها النزوج بابن أختولدهامن النسب لانهاماأن يكون ابن بنتها أوابن بنتزوجها وهو يحرم عليه النزوج بحليلة جده فالحاصلان هاتين الصورتين على خسة عشروجها فصارت المسائل المستثناة احدى وثمانين مسئلة ولله الحداكن صحة اتصال من الرضاع في قولهم الاأم أخته من الرضاع ونحوه بكل من

(قوله ولايتا تى هناباعتبار المرأة) كان ينبغى أن يفرض بدله ابن خالة ولدها حق لا ينتقص العدد كافرضه فى المسئلة السابقة أعنى عمولدها حيث فرض بدله خال ولدها

المضاف وحده والمضاف اليه وحده ومهما انماهوه بنجهة المعنى امامن جهة الاعراب فانما يتعلق بالام حالامنه لان الام معرفة فيجيء المجرور حالامنه لامتعلقا بمحذوف وليس صفة لانه معرفة أعني أمأخته بخلافأخته لانه مضاف اليهوليس فيهشئ من مسوغات مجيىءالحالمنه ومثل هذا يجيىء في أخت ابنه كذافي فتحالقدير وقدحكي المرادي فيشرح الالفيةعن بعض البصريين جوازمجيء الحالمن المضاف اليه بلامسوغ من المسوغات الثلاثة نحوضر بتغلام هندجالسة ونوزع ابن مالك في شرح التسهيل فى دعوى ان عدم جوازه بلاخلاف وذكر في المغنى ان الجار والمجرور والظرف اذا وقعا بعــــ نكرة محضة كاناصفتين نحورأ يتطائرا فوق غصن أوعلى غصن واذاوقعا بعدمعرفة محضة كانا حالين نحورا يت الهلال بين السيحاب أوفي الافق ومحتملان في نحو يجبني الزهر في الكمه والثمر على أغصانه لان المعرف الجندي كالنكرة وفي نحوه ندا ثمر يانع على أغصانه لان الذكرة الموصوفة كالمعرفة اه ولايخني ان التعريف بالاضافةهما كالتعريف الجنسي فيجوزاعر ابه صفة وحالا وقوله يتعلق بالام لامتعلق بمحذوف ايس بصحيح لان الظرف والمجرو ريجب تعلقهما بمحذوف في ثمانية مواضع منها وقوعهما حالا أوصفة كماذ كره في المغني من الباب الثالث والتقديرهنا الاأم أخيه كائنة من الرضاع ثم اعلم اناقدمنا ان أم المروأم الخال لا تحرم من الرضاع فقال الشارح ومن العجب ماذكره فىالغاية انأم العممن الرضاع لاتحرم وكذا أما لخال وهذا لايصح لماذ كرنا انهمعتبر بالنسب والمعنى الذي أوجب الحرمة في النسب موجود في الرضاع فكيف يصح هذا بيانه انها لاتخاواما أن تكون جدُّته من الرضاع أوموطوءة جده وكلاهم إيوجب الحرمة فلايستقيم الااذا أريدبالعمن الرضاع من رضع معأبيه وبالخال من رضع مع أمه فينئذ يستقيم اه ورده فى فتح القدير بقوله ولقائل أن يقول عنع الحصر لجواز كونها لمترضع أباه ولا أمه فلاتكون جدته من الرضاع ولا موطوءة جده بل أجنبية أرضعتعه من النسب وخاله اه والحاصل ان الشارح فهم ان الجار والمجروراً عنى قوله من الرضاع متصل بالمضاف اليه فقط وحينشة يحرم التزوج وصورته أن يكون له عموخال رضاعا ولكل منهما أم نسب فينئه فالايجوزله التزوج بهالانها كماقال اماجدته رضاعا أوموطوءة جده وغفل الشارح عن الوجهين الأخيرين اللذين همام ادصاحب الغاية أحدهما انه متصل بالمضاف فقط أعنى الام بإنكانله عم وخال نسبا فارضعتهما أجنبية فلهأن يتزوج بها لانها ليستجدته ولاموطوءةجده وعليه اقتصر فى فتح القدير وغفل عن الوجه الآخر وهوأن يتصل بكل منهما بان كان له عموخال رضاعا واكلمنهما أمرضاعا فينتذ يجوزله التزوج بهالماقلناه وههنا وجهرابع وهوأن يرادبالع من الرضاع من رضع مع أبيه رضاعاو بالخال من رضع مع أمه رضاعاولا شك فى حل أمهما لما قلناه ولا بدمن تقييه الاببالرضاع وكذا الام والالاتحل أمهما ومن المجب ان الشارح حل كلام الغاية على هذه الصورة وأخل بهذا القيدويردغليه انهلوأر يدبالع من الرضاع من رضع مع أبيه نسبا و بالخال من رضع مع أمه نسبالم يستقم فانقلت قدقررتانه لايصح اتصاله بالمضاف اليه فقط فيلزم بطلان قول شارح الوقاية ولاتنس الصور الثلاث فيجيع ماذكر ناوعدم صحة تقسيم ابن وهبان الى نيف وستين لاسقاط هـ نـه الصورة من هـنا القسم قلت لم يلزما لانه يصح اتصاله بالمضاف اليه فقط على الوجه الرابع لاعلى الوجه الاول فلاتصاله بالمضاف اليهفقط صورتان فيصورة لاتحل الام وفي صورة تحل فيحمل كلامهم على الصورة التي تحل تصحيحا وتوفيقا وهذا البيان من خواص هذا الكتاب لم أسبق اليه بحول الله وقوته وفى فتح القدير تم قالت طائفة هذا الاخراج تخصيص للحديث أعنى يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب بدليل العقل والمحققون على انه ليس تخصيصا لانه أحال مايحرم بالرضاع على مايحرم بالنسب

(قوله وقوله يتعلق بالامالخ) قالفاانهرهداوهم للقطع بانه أراد بالتعاني فيقوله فاغا يتعلق بالام التعلق المعنوى وهوكونه وصفاله لما استقر من ان الحال قيدفى عاملها وصف اصاحما وهذاهوالمنفي يعنى لامتعلقا بمحيذوف هوصاحب الحال والتقدير الاأمأخيه فانها لاتحرم من الرضاع فيكون صاحب الحال هو الضميرفي بحرماذ لامحوج اليه وهذاعا بجبأن يفهم فى هذا المقام وكيف ينسب الى مثل هذا الامام انهقد خني عليه مثل هــــا الـكارم (قوله لانها كما قال اماجــدتهرضاعا أو موطوءة جـده) أقول لايخفى ان المرضعة ان كانتأم العم أوالخال فعدم جوازالتز وجبالام النسبية وهىالمرضعةهنا لكونها جدته رضاعا وموطوءة جده أى جده من الرضاع وانكانت المرضعة أجنبية فالام النسبية ليستجدته من الرضاع ولا موطوءة جـده وعلى كل فالترديد غبرظاهر

(قوله فان حرمتهما فى النسب بالمصاهرة دون النسب) فى اطلاقه نظر لان أخت ابن الرجل انما تكون حرمتها بالمصاهرة اذا كانت أختا لام فتكون ربيبته بخلافها شقيقة أولاب وأم أخيه انما تكون حرمتها بالمصاهرة اذا كان الاخ أخا لاب فان أمه حينت ذا مرأة الاب بخلاف الاخ الشقيق أولام فان (٢٢٦) حرمة أمه بالنسب لانها أم قاله بعض الفض لاء (قوله وأشار بذكر الزوج) قدقدم

ان ذكر الزوج ليس قيداً فلايفيد ماذكر فالاولى التنبيه على مسئلة الزنا مستأنفة (قوله والاول أوجه) أى دراية لارواية كا توهمه عبارة صاحب البحر من اطلاقه كلام المخال الاوجهية وقيد من فتح القدير وعاله عمل بأتى آخر كلام الكال كذا في الشر نبلالية وقد وقع التقييد عماذكر في شرح المقدسي أيضا

زوج مرضعة لبنهامنه أبالرضيع وابنه أخ وبنته أخت وأخوه عم وأخته عمة

وفيه نظر يظهر لمن أمعن النظر في كلام الفتح كما نشير اليه قريبا (قوله لانها لاتحل الزافي اتفاقا) في دعوى الانفاق نظر فني القهستاني ان فيه روايتين ونصه لو زني بامرأة فولدت وأرضعت صبية جاز له أن يتزوجها كما في شرح الطحاوى ولكن في شرح الخلاصة انه لم يجز وقد مران فيه روايتين اهوفي الجوهرة لو زني رجل

ومايحرم بالنسب هوما تعلق به خطاب تحريمه وقد تعلق بماعبر عنه بلفظ الامهات والبنات وأخواتكم وغماتكم وغالاتكم وبنات الاخ وبنات الاختفاكان من مسمى هذه الالفاظ متحققامن الرضاع حومفيه والمذكورات ليسشيم منهامن مسمى تلك فكيف تكون مخصصة وهي غيرمتناولة ولذا اذاخلا تناول الاسم فى النسب جاز النكاح كما اذا ثبت النسب من اثنين واحكل منهما بنت جاز احكل منهما أن يتزوج بنت الآخ وان كانت أخت ولده من النسب وأنت اذا حققت مناط الاخواج أمكنك تسمية صورا خوى والاستثناء فى عبارة الكتاب على هـ فدايجب أن يكون منقطعا أعنى قوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الاأم أختبه الى آخره اه وبهذا اندفع ماذ كرد البيضاوي بقوله واستثناء أختا بن الرجل وأم أخيه من الرضاع من هـ ذا الاصل ليس بصحيح فان حرمتهما في النسب بالمصاهرة دون النسب اله لان استثناء المنقطع صحيح الاأن ير يد الاستثناء المتصل (قوله زوج مرضعة لبنها منهأ بالرضيع وابنه أخ و بنته أخت وأخوه عم وأخته عمة) بيان لان ابن الفحل يتعلق به التحريم المموم الحديث المشهور واذا ثبت كونه أباله لايحل الكلمنهماموطوءة الآخر والمرادبه اللبن الذي نزلمن المرأة بسبب ولادتهامن رجل زوج أوسيد فليس الزوج قيدا فى كارمه قال فى الجوهرة وانما خرج مخرج الغالب واذا تبتت هـ نـ ه الحرمة من زوج المرضعة فنها أولى فلا تتزوج الصغيرة أبا المرضعة لانهجدهالامهاولاأخاهالانه خالهاولاعمهالانهابنت بنتأخيه ولاخالهالانهابنت بنتأخته ولاأبناءها وان كانوامن غيرصاحب اللبن لانهم اخوتها لامهاولو كان لرجل زوجتان أرضعت كل منهما بنتا لايحل لرجلأن يجمع بينهما لانهما أختان وضاعامن الابقيد بقوله لبنهامنه لان لبنها لوكان من غيره بأن تزوجت برجــل وهي ذات ابن لآخر قبله فأرضعت صبية فانهــار بيبة للثانى بنت للاول فيحل تزوجها بابناء الثاني ولوكان الرضيع صبراحله النزوج بيناته من غيير المرضعة هذا مالم تلد من الثانى فاذاولدتمن الثانى انقطع لبن الاول وصار للثانى فاذا أرضعت به صبيا كان ولدا للثاني اتفاقا واذاحبات من الثانى ولم تلدفهو ولد للاول عندا في حنيفة وقيدنا بكونه نزل بسبب ولادتها منه لانه لوتزوج امرأة ولم تلدمنه قط ونزل لها ابن وأرضعت به ولدا لا يكون الزوج أباللو لد لانه ليس ابنه لان نسبته آليه بسبب الولادةمنه فاذا انتفت انتفت النسبة فكان كابن البكر ولهذا لوولد تالزوج فنزل لمالبن فارضعت بهثم جف لبنهائم درفارضعت صبية فان لابن زوج المرضعة التزوج بهذه الصبية ولوكان صبيا كان له التزوج باولاده ف الرجل من غير المرضعة كذافى الخانية وأشار بذكرالزوج الى ان لبن الزنا ليسكا لحلال حتى لو ولدت من الزناوأرضعت به صبية يجوز لاصول الزانى وفروعه النزوج بها ولاتثنت الحرمة الامن حانب الامذكره القاضي الاسبيحابي واختاره الوبرى وصاحب الينابيع وفي المحيط خلافه وفي الخانية والذخميرة وغيرهم أوهوالاحوط الذي ينبغي أن يعتمدوالاول أوجه لان الحرمة من الزنا للبعضية وذلك فى الولد نفسه لانه مخلوق من مائه دون اللبن اذ ليس اللبن كاثنامن منيه لانه فرع التغذى وهولايقع الإعايدخل من أعلا المعدة لامن أسفل البدن كالحقنة فلا انبات فلاحرمة بخلاف ثابت النسب النص كذاني فتح القدير وانماقيد نامحل الخلاف بأصول الزاني وفروعه لانها لاتحل للزانى اتفاقا لانهابنت المزنى بها وقدمنا ان فروع المزنى بها من الرضاع حوام على الزانى

بامرأة فولدت منه وأرضعت صبية بلبنه تحرم عليه هذه الصبية وعلى أصوله وفروعه وذكر ولادة فارضعت صبيافان الرضاع يكون منها خاصة الحجندى خلاف هذا فقال المرأة اذا ولدت من الزناف بزل لها ابن من غير ولادة فارضعت به صبيافان الرضاع يكون منها خاصة لامن الزانى وكل من لم يثبت منه النسب لا يثبت منه الرضاع هو بل كلام الوبرى صريح فى ذلك وهو الذى قال فى الفتح انه الاوجه كما تقدم

وعبارة الفتح هكذا وذ كرالو برى ان الحرمة تثبت من جهة الام خاصة مالم يشبت النسب فينند يشبت من الاب وكذاذ كرالا سبيجابي وصاحب الينابيع وهو أوجه لان الحرمة من الزنالى آخرما تقدم فهذا صريح في ان الحرمة لا تشبت من جهة الزافى لا نعلم يشبت النسب منه وطند اقال في الفتح را داعلى كلام الخلاصة الآنى واذا توجع عدم حرمة الرضيعة بلبن الزافى على الزافى كاذ كرنا فعدم حرمتها على من ليس اللبن منه أولى اه فهذا صريح في ان كلام الو برى وغيره في عدم شبوت الحرمة على الزافى نفسه فيلزم منه بالاولى عدم شبوت الحرمة على الزافى نفسه فيلزم منه بالاولى عدم شبوت الحرمة على الزافى نفسه فيلزم منه بالاولى عدل على المدواية المنافلة من الشر نبلالى وغيره من ان كلام الفتح محول على انه الاوجه دراية لارواية في غير محله الشبوت عن الدراية اذا وافقتها رواية وما نقدم عن الشر نبلالى وغيره من ان كلام الفتح محول على انه الاوجه دراية لارواية في غير محله الشبوت كل من الرواية ين وظهور الوجه لاحداهما وكانهم من وهموامن قول الفتح ولانه خلاف المسطور في الكتب المشهورة انه راجع الى ماذكره من ان انه الاوجه مع انه ليس كذلك بلهو راجع الى مانقله عن الخلاصة كاسند كره من ان ٢٢٧) (قوله ولذا قال في الخلاصة الح)

أقول ماقاله فى الخلاصة رده فى فتح القدير بانه خالف لما فى الكتب المشهورة لانه يقتضى تحريم بنت المرضعة بلبن غيرالزوج على الزوج بطريق أولى اه يعنى ال المنصوص عليه فى

وتحل أخت أخيه رضاعاً ونسبا ولاحل بين رضيمي ثدى

الكتبالمشهورةانهلوكان اللبن لغير الزوج لاتحرم الرضيعة على الزوج وقول الخلاصة لوأرضعت لابلبن الزناتحرم على الزانى يقتضى خلاف المسطور في الكتب المشهورة فهو مردود (قوله وظاهر كلامهمالخ) أى كايستفاد من التقييد ولذاقال في الخلاصة بعدماذ كرح منها على الزانى وكذالولم تحبل من الزناوأ رضعت لا بلبن الزنافانها تحرم على عمالزانى و كالامهم ان هذه الصبية لا تحرم على عم الزانى وخاله اتفاقا لانهلم يثبت نسبهامن الزانى حتى يظهر فيهاحكم القرابة والتحريم على آباء الزانى وأولاده عند القائلين به لاعتبار الجزئية والبعضية ولاجزئية بينهاو بين العموا لخال فاذا ثبت هذا في حق المتولدة من الزناف كمذلك فى حق المرضعة بلبن الزنا فالحاصل ان المعتمد في المذهب ان لبن الفحل الزاني لا يتعاق به التحريم وظاهرمافى المعراج ان المعتمد ثبوته قال وتثبت الحرمةمن اللبن النازل بالزنا وولد الملاعنة فحق الفحلءندنا وبهقال مالك فى المشهور وعندالشافعي لايثبت فى الزناوالمنفية باللعان وهكذا ذكرالو برىوالاسبيجابى وصاحبالينابيع وتثبتفىحقالامبالاجماع اه وظاهر مافىالخانية انهالمذهب فانهقال رجدل زنى بامرأة فولدت منه فارضعت بهذا اللبن صغيرة لايجوز لهدا الزاني ولا لاحـــــمن آبائه وأولاده نــكاح هذه الصبية وذكرفي الدعوى رجـــل قال لمماوك هذا ابني من الزنائم اشتراه مع أمه عتق المماوك ولاتصير الجارية أم ولدله اه واعاهسك بمسئلة الدعوى لانهاد ليل على انالزنا كالحلال فىثبوت البنوة والاكان لغوا وان وطئ امرأة بشبهة فحبلت منــه فارضعت صبيافهو ابن الواطئ من الرضاع وعلى هـ ندا كل من يثبت نسبه من الواطئ يثبت من الرضاع ومن لايثبت نسبه منه لايثبت منه الرضاع كذافي الجوهرة فالمراد بلبن الفحل على قول من جعل الزنا كالحلال ابن حدث من حل رجل وعلى قول من فرق يقال لامن زنا (قوله وتحل أخت أخيه رضاعا) يصح اتصاله بكل من المضاف والمضاف اليمه و بهما كماقه مناه فى نظائره فالاول أن يكون له أخ من النسب ولهذا الاخ أخترضاعية والثاني أن يكون له أخمن الرضاع له أخت نسبية والثالث ظاهر (قوله ونسبا) أي تحلأ خت أخيه نسبابان يكون له أخمن أبله أختمن أمه فانه يجوز له النزوج بها فقوله نسبامتصل بالمضاف والمضاف اليمه ولايتصل باحدهم افقط لانه حينئذ داخل في الاحتمالات الثلاث فماقبلها (قوله ولاحل بين رضيمي ندى) أى بين من اجتمعاعلى الارتضاع من ندى واحد في وقت واحد

السابق باصول الزانى وفروعه ومن التعليل للحرمة بالبعضية وفى الفتح عن التجنيس لا يجوز للزانى أن يتزوج بالصبية المرضعة ولالابيه وأجداده ولا لاحدمن أولاده وأولاده عموليم الزانى أن يتزوج بها كايجوز أن يتزوج بالصبية التى ولدت من الزانى لا نعلم يثبت نسبها من الزانى حتى يظهر فيها حكم القرابة والتحريم على آباء الزانى وأولاده لاعتبار الجزئية والبعضية ولاجزئية بينها وبين العم واذا ثبت هذا في حق المتولدة من الزنا و كذا في حق المرضعة بلبن الزنا اه قلت وهد المخالف المائقله المؤلف في فصل المحرمات من المناف على من الزناو بنت أخيه وقد منا الكلام فيسه فليراجع (قوله ان لبن الفحل الزانى لا يتعلق به التحريم) أى على أصوله وفروعه أماح مة تلك الرضيعة على الزانى نفسه فليست بسبب اللبن بل لكونها بنت المزنى بها كمام وعامت مافيه وجعله هذا هو المعتمد فالمناف المناف المنافية وجعله هذا هو المعتمد فالمناف المناف المنافية وتحمله المنافق المنافق المنافق المنافقة والمنافق المنافقة والمنافقة وعمولة والمنافقة و

و نسان مرضَّ عَهُ وولد مرضعتهاوولدولدهاواللبن المخاوط بالطعام لايحرم ويعتبر الغالبالو بماءودواء وابن شاة وامرأة أخرى ولبن البكر والميتة محرم (قولهولافرق بين كون ولد التي أرضعت رضيعا) اسم الكون ماأضيف اليه ورضيعا خبره ومفعول أرضعت محدوف أى أرضعت المرضعة وقولهمع المرضعة متعلق برضياوكان عليه أن يزيدبعد قوله أو مسبوقا بارتضاعها أولم ترضعه أصالالثلا يوهم اشتراط ارضاعهاولدهامع انه غيرشرط كما يأني قريبا عن النهر (قوله وانما لم يكتف المصنف الخ) قال الرملىمن أين يوهم ان الاجتماع من حيث الزمان الابدمنه وليس فيهما بدل عليه قال في النهر وأفاد بالحلة الاولى اشتراط الاجتماعمن حيث المكان في الاجنسان وبالثانية عدم اشتراطه في الاجنبية وولدهااذ المرضعة أختالولدها رضاعا سواء أرضعت ولدها أولاو يهذا لايستغنى بالثانية عن الاولى هذاحاصل ماأفاده الشارح المحقق ووقع فىالبحرفى تقرير هـذا الحـل خلط فاجتنبه اه كادم الرملي أمم يظهرماذ كره المؤلف

لانهـمااخوانمن الرضاعفان كان اللبن من زوجين فهمااخوان لامأواختان لام وان كان لرجـل فاخوان لابوأمأ واختان طماولوكان تحترجل امرأنان فارضعت كلمنه ماصبية فهماأ ختان لاب رضاعا كذافى الفتاوى البزازية (قولهو بين مرضعة وولدمرضعتها وولدولدها) والمرضعة الاولى بفتح الضاداسم مفعول والثانية بكسرهاأى لاحل بين الصغيرة المرضعة وولدالمرأة التي أرضعته الانهمااخوان من الرضاع ولافرق بين كون ولدالتي أرضعت رضيعامع المرضعة أوكان سابقابالسن بسنين كشيرةأو مسبوقابار تضاعهابان ولدبعده بسنين وكذالا يتزوج أخت المرضعة لانها غالته ولاولدولدها لانه ولد الاخ وفي آخ المبسوط ولوكانت أم البنات أرضعت احدى البنين وأم البنين أرضعت احدى البنات لم يكن للابن المرتضع من أمالبنات أن يتزوج واحــدةمنهن وكان لاخوته ان يتزوجوا بنات الاخرى الا الابنة التي أرضعتها أمهم وحدها لانها أختهم من الرضاعة وانمالم يكتف المصنف بقوله ولاحل بين رضيعي ثدى عمابعده لانهر بمايوهمان الاجتماع من حيث الزمان لابدمنه فذكر الاجتماع من حيث الزمان ثم اردفه باثبات الحرمة بالاجتماع من حيث المكان وهوالله يليفيد انه لافرق لكن لواقتصر على الثاني لاستغنى عن الاول (قوله واللبن الخاوط بالطعام لا يحرم) أطلقه فأفادانه لافرق بين كون اللبن غالبا بحيث يتقاطر عندرفع اللقمة أولاعندأى حنيفة وهوالصحيح مطبوخاأ ولا لان الطعام أصل واللبن تابع فهاهو المقصود وهو التغذى وهومناط التحريم ولان الغلبة أنما تعتبر حالة الوصول الى المعدة وفي تلك الحالة الطعام هوالغالب وقالاان كان اللبن غالبا تعلق به التحر م نظرا للغالب والخلاف فما اذالم تمسه الناراما المطبوخ فلااتفاقا ويدخل فى الطعام الخبز وقال المصنف فى المستصفى انمالم يثبت التحريم عنده اذالم يشر به امااذا حساه ينبغى أن يثبت ويؤيده مافى فتاوى قاضيخان هذا اذا أكل الطعام لقمة لقمة فاذاحساه حسوا ثبتت الحرمة فى قوطم جيعا والحق ان لقول أبى حنيفة رضى الله عنه علتين كما ذ كرنافعلى الاولى لا فرق بين الحسووغيره وعلى الثانية يفرق بين الحسووغ يره كما أفاده في المحيط قال ووضع محدفى الا كل يدل على هـ ندا اه وفى القاموس حساز يدالمرق شر به شـ يأبعد شي وقيد بكونه مخاوطالان ابن المرأة اذاجبن وأظع الصبي تعلق به التحريم كنذافي الجوهرة وفي البدائع خلافه وافظه ولوجعل اللبن مخيضا أورائباأ وشيرارا أوجبناأ وأقطا أومصلا فتناوله الصي لايثبت التحريم بهلان اسم الرضاع لايقع عليه ولذالا ينبت اللحم ولاينشر العظم ولايكتني به الصيى في الاغتذاء فلا يحرم به اه (قوله و يعتبر الغالب لو بماءود واءولبن شاة وامرأة أخرى) أى لواختلط اللبن بماذ كر يعتبر الغالب فأنكان الغالب الماء لايثبت التحريم كمااذا حلف لايشرب البنالا يحنث بشرب الماء الذى فيه أجزاء اللبن وتعتبرالغلبة من حيث الاجؤاء كذافي عمان الخانية وكذا اذا كان الغالب هو الدواء وفسر الغلبة في الخانية بان يغيره تمقال وقال أبو يوسف ان غيرطم اللبن ولونه لا يكون رضاعا وان غير أحدهم ادون الآخركان رضاعا اه ومثل الدواء الدهن أوالنبيذ سواءأ وجو بذلك أواسعط كذافي فنح القديروكذا اذا كان الغالب لبن الشاة لان لبنهالمالم يكن لهأثر فى اثبات الحرمة كان كالماء ولو استو ياوجب ثبوت الحرمة لانه غيرمغاوب فلبكن مستهلكاواذااختلط لبن امرأتين تعلق التحريم بأغلبهما عندهماوقال مجمد تعلق بهما كيفما كان لان الجنس لايغلب الجنس وهورواية عن أبي حنيفة قال في الغاية وهو أظهر وأحوط وفىشرح المجمع قيلانه الاصحوفي الجوهرة وأمااذا تساويا تعلق بهماجيعا اجاعالعه مالاولوية وأمالو حلف لايشرب ابن هـ نـ ه البقرة فخلط لبنها بلبن بقرة أخرى فشر به ولبن البقرة المحلوف عليها مغاوب لايحنث عندهم اخلافالحمد ولوكان غالباحنث انفاقا ولواستوياذ كرفي اعان الخانية انه يحنث استحسانا (قوله وابن البكر والميتة محرم) أىموجب للحرمة بشرط أن تكون البكر بلغت لاالاحتقان وابن الرجل والشاة

(قوله حقنه كردن)أى فعل الحقنة فكردن مصدر ماضيه كرد ومضارعه كند واسم فاعله كرده واسم المفعول كننده فالاول بمعنى فعلل والثانى بمعنى يفعل والثالث ععني فاعل والرابع ععنى مفعول وكردن ععنى فعلا فقنه كردن ععنى فعلالحقنة لان الاضافة فىاللغة الفارسية مقاوبة كذاأفادنية بعض من له خبرة بها (قوله وفي فتح القديروهذا غلط الخ) قالف النهرأنت خبير بأن هـ نداانما يتم ان لوكانت الرواية محقنة كردن وكان هـ ناهو الواقع في نسخته أمااذا كانتحقنه كردن كمامرأى فعل الحقنة فني كونه غلطا نظر فتدبر اه وفيه نظر اذلا يلزم من تفسير الاحتقان بفعل الحقنة تعديته للفعول الصريح كالو فسرت الاغتسال بفعل الغسل (قوله قيد بالثـ الاثة) أى بالاحتقان وابن الرجل والشاة وكان عليه أن يذكره عندقوله لاالاحتقان فيقول قيدبه الخ اذلا مدخل فىذلك اللبن الرجل والشاة فأنه لافرق فيه بين الشرب والوجور والسعوط تأمل

تسع سنين فا كنثراً مالولم تبلغ تسع سنين فنزل لها ابن فارضعت به صبيالم يتعلق به تحريم كذا في الجوهرة وفىالخانية لوأرضعت البكرصبيا صارتأماللصي وتثنتجيع أحكام الرضاع بينهما حتىلوتزوجت البكر رجلا ثم طلقها قبل الدخول بها كان لهذا الزوج أن يتزوج الصبية وان طاقها بعد الدخول بها الايكون لهأن يتزوجها لانهاصارت من الربائب التي دخل بأمهاو أطلق فى لبن الميتة فأفاد أنه لافرق بين أن بحلب قبل موتها فيشر به الصبي بعدموتها أوحلب بعدموتها كذافى الولوالجية والخانية واذاثبتت الحرمة بلبن الميتة حل لزوج هذه الصبية التي تزوجها الآن دفن الميتة وتيممها لانه صارمحر مالها لانهاأم امرأته ولايجوزا لجمع بين همنه الرضيعة وبنت الميتة لانهما أختان وفى فتح القدير ابن الميتة طاهر عند أمى حنيفة لان التنجس بالموت لماحلته الحياة قبله وهومنتف في اللبن وهماوان قالا بنجاسته للجاورة للوعاء النجس لايمنع من الحرمة كمالوحلب فى اناء نجس وأوجر بهصى تثبت وهـ ندا بخلاف وطء الميتة فانه لا يتعلق به حرمة المصاهرة بالاجاع والفرق ان المقصو دمن اللبن التغذي والموت لا يمنع منه والمقصود من الوطء الله ة المعتادة وذلك لا يوجد في وطء الميتة كذافي الجوهرة (قوله لا الاحتقان) أي الاحتقان باللبن لايوجب الحرمة لانه ايس ممايتغذى به ولذالايثبت بالاقطار فىالاحليل والاذن والجائفة والأمة قال فى المغرب الصواب حقن اذاعو لج بالحقنة واحتقن بالضم غير جائز وفى تاج المصادر الاحتقان حقنه كردن فجعله متعديافعلي هذا يجوزا ستعماله على بناءالمفعول وهوالا كثر في استعمال الفقهاء كذا فىالمعراج والنهاية وفى فتح القدير وهذاغلط لانمافي تاج المصادر من التفسير لايفيد تعدية الافتعال منه للفعول الصريح كالصي في عبارة الهداية حيث قال اذا احتقن الصي بل الى الحقنة وهي آلة الاحتقان والكلام فى بنائه للمفعول الذى هوالصى ومعلوم انكل قاصر يجوز بناؤه للمفعول بالنسبة الى المجرور والظرف كجلس فى الدار ومربز يدوليس يلزم من جواز البناء باعتبار الآلة والظرف جوازه بالنسبة الى المفعول بل اذا كان متعديا اليه بنفسه اه وفي المصباح حقنت المريض اذا أوصلت الدواء الى باطنهمن مخرجه بالحقنة واحتقنهو والاسم الحقنة مثل الغرفة من الاغتراف ثم أطلقت على ما يتداوى به والجم حقن مثل غرفة وغرف اه (قوله ولبن الرجل) أى لا يوجب الحرمة لانه ليس بلبن على الحقيقة لان اللبن انمايتصور عن تتصورمنه الولادة فصاركالصغيرة التي لم تبلغ تسع سنين كماقدمناه واذا نزل للخنثي لبن ان علم انه امرأة تعلق به التحريم وان علم انه رجل لم يتعلق به تحريم وان أشكل ان قال النساء انه لا يكون على غز ارته الاللرأة تعلق به التحريم احتياطا وان لم يقلن ذلك لم يتعلق به تحريم كذاف الجوهرة (قوله والشاة) أى ابن الشاة لا يوجب الحرمة حتى لوار تضع صي وصبية على ابن شاة فلااخوة بينهمالان الامومة لاتثبت بهلانه لاحرمة له ولان ابن البهائم له حكم الطعام فلافرق بين الشاة وغيرهامن غيرالآدمى قيدبالثلاثة لان الوجور والسعوط تثبت بهالحرمة اتفاقا وانما يفسد الصوم بماذكر ماعدا الاقطار فى الاحليل لان الفطر يتعلق بالوصول الى الجوف والوجور بفتح الواو الدواء يصبف الحلق يقال أوجرته ووجرته والسعوط صبه فى الانف وفى المصباح والسعوط مثال رسول دواء يصب فى الانف والسعوط مثل قعود مصدر وأسعطه الدواء يتعدى الى مفعولين واستعط زيد والمسعط بضم الميم الوعاء يجعل فيه السعوط وهومن النوادر التى جاءت بالضم وقياسها الكسرلانه اسم آلةوانماضمت الميم ليوافق الابنية الغالبة مثل فعال ولوكسرت أدى الى بناء مففو داذابس فى الكلام مفعل ولافعلل بكسرالاول وضم الثااث اه وقدحكي فى المبسوط والكشف الكبير ان البخارى صاحب الاخبار دخل بخارى وجعل يفتى فقالله أبوحفص الكبيرلا تفعل فأبى أن يقبل نصيحته حتى استفتى فى هذه المسئلة فأفتى بثبوت الحرمة بين صبيين ارتضعامن ثدى ابن شاة تمسكا بقوله عليه السلام

(قُولُه فقوله في المعراج فينفسخ النكاح لا يخالفه) كذافي أُغلب النسخ وفي بعضها يخالفه بدون لاوهو الظاهر بدليل التعليل (قوله أُمالو تزوج امرأة الخ) قال الرملي (٧٣٠) سيأتي آخر الباب انه لا تقع الفرقة الابتفريق القاضي فراجه هو تأمل (قوله أوكان لبنه االذي

أرضعت به الصفيرة من زوجها) كذا في النهر وشرح المقدسي وأوردعليه ان عطفه على ماقبله يقتضى امكان انفراد كو ناللين منه عن كونها مدخولة وهوفاسد لانه يلزم من كون اللبن منهان تكون مدخولة اللهم الا أنيقال يمكن ان يكون منه بالزنابهافهومنه بغيردخول فيهذا النكاح وعلىهذا فقوله والاله ان يتزوج الصغيرة أىوان لم يدخل بهاولم يكن لبنهامنه والاقرب ان يقال ان قول المؤلف

ان يقال ان فول المؤلف ولوأرضعت ضرتها حرمتا لوكان دخل بالكبيرة معناه وكان اللبن من غيره وقوله أوكان لبنها الخ عطف على قولنا وكان اللبن من غيره وقوله والاأى وان لم يدخل وهذا معنى ما في المنه مؤيدة لانها أم امرأ ته والعقد على البنت يحرم والعقد على البنت يحرم والعقد على البنت يحرم والعقد على البنت يحرم اللبن الذي أرضعتها به اللبن الذي أرضعتها به ولد ته للرجل كان حرمها ولد ته للرجل كان حرمها ولد ته للرجل كان حرمها

أيضا مؤيدة كالكسرة

كل صبيين اجتمعاعلى ندى واحد حرم أحدهماعلى الآخر وقدأ خطأ لفوات الرأى وهواته لم يتأمل ان الحكم متعلق بالجزئية والبعضية فاخرجوه من بخارى وفي فتح القدير بعدهذه الحكاية ومن لم يدق نظره فى مناط الاحكام وحكمها كثرخطؤه وكان ذلك في زمن الشيخ أبى حفص الكبير ومولده مولد الشافعي فانهما ولدامعا في العام الذي توفي فيه أبو حنيفة وهوسنة خسين ومائة اه (قوله ولو أرضعت ضرتها حرمتا) أى لوأرضعت الكبيرة الصغيرة التي هي زوجة زوجها حرمتاعلي الزوج لانه يصير جامعا بين الام والبنت رضاعا ففسد زكاحهما ولم ينفسخ لان المذهب عندعاما تناان النكاح لاير تفع بحرمة الرضاع والمصاهرة بل يفسدحتى لووطئها قبل التفريق لايجب عليه الحداشة به الامر أولم يشتبه نصعليه مجدفى الاصل وذكره الشارح في باب اللعان وعلى هـ ند افقوله فى المعراج فينفسخ النكاح لايخالفه لان الانفساخ غيره وفى البزازية وبثبوت حرمة المصاهرة وحرمة الرضاع لايرتفع بهما النكاح حتى لاعلك المرأة البزوج بزوج آخر الابعد المتاركة وانمضى عليه سنون اه وقدمنا انه لابدفي الفاسيد من تفريق القاضي أوالمتاركة بالقول في المدخولة وفي غيرها يكتني بالمفارقة بالابدان وينهني أن يكون الفساد فىالرضاع الطارئ على النكاح أمالوتزوج امرأة فشهدعدلان انهاأخته ارتفع النكاح بالكلية حتى لووطئها محدو يحوزها التزوج بعدالعدة من غيرمتاركة والتقييد بانها ارضعت ضرتها ليس احتراز بالان أخت الكبيرة وأمهاو بنتها نسباورضاعا ان دخل بالكبيرة كهي للزوم الجع بين المرأة وبنتأختها فىالاول وبينالاختين فىالثانى وبينالمرأة وبنتبنتها فىالثالث وليسآله أن يتزوج بواحدةمنهماقط ولاالمرضعةأيضا وانلم يكن دخل بالكبيرة فىالثالثة فان المرضعة لاتحل لهقط لكونها أمام اته ولاالكبيرة اكونهاأمأم امرأته وتحل الصغيرة اكونها ابنة ابنة امرأته ولم يدخل بهاقال فىالبدائع ولوأرضعتهاعمة الكبيرة أوخالتهالم تبن لانهاصارت بنتعمتهاأ وبنت خالتها قال ويجوز الجع بين امرأة و بنت عمتهاأ و بنت خالتهافى النسب والرضاع ولوكان تحته صغيرتان وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرتين واحدة بعدواحدة ولم يكن دخل بالكبيرة فانهانبين الكبيرة والصغيرة التي أرضعتها أولا اكونهما صارا أماوبنتا ولاتبين التي أرضعتها آخوا لانهاحيين أرضعتهالم يكن في نكاحه غيرها ولوأ رضعتهمامعا بن جيعالانهن صرن أماو بنتين وليس لهأن ينزوج الكبيرة ولهأن يتزوج أى الصغيرتين شاءولو كان دخر بالكبيرة بن جيعاسواءأ رضعتهمامعا أوعلى التعاقب كذافي المبسوط وقدعل به ان في مسئلة الكتاب لو كان دخل بالكبيرة أوكان لبنها الذي أرضعت به الصفيرة من زوجها لا يتزوج واحدة منهماقط والالهأن يتزوج الصغيرة فقط لان العقد على الام لايحرم البنت والعقد على البنت يحرمالام ولوكان تحته صغيرتان فارضعتهما امرأة حرمتا عليه للاختية سواءكان الارضاع معاأ ومتفرقا فانكن ثلاثا فارضعتهن واحده بعدواحدة بانتالاوليان لاالثالثة لان الثالثة أرضعت وقدوقعت الفرقة بينهو بينهما فلريحصل الجع وان أرضعت الاولى ثم الثنتين معابن جيعا وان أرضعتهن معا بان حلبت ابنهافي قارورة وألقمت احدى ثدييها احداهن والاخرى الاخرى وأوجرت المالا ثقمعاين جيعالانهن صرن أخوات معا وانكن أربعا فأرضعتهن واحدة بعدالاخوى بنجيعا لان الثانية صارتأختاللاولىفبانتا فلماأرضعت الرابعة صارتأختاللثالثة فبانتاأيضا كمذافى الجوهرة ولوكن كبيرتين وصغيرتين فأرضعت كلمن الكبيرتين صغيرة حرمت عليه الاربع للزوم الجع بين الامين

لانه صاراً بالهاوان كان نزل لهامن رجل قبله ثم تزوجت هذا الرجل وهي ذات لبن من الاول جازله أن يتزوجها ثانيا لانتفاءاً بوته لهاالاان كان دخل بالكبيرة فيتاً بدأيضا لان الدخول بالام يحرم البنت اه ولكن لا يخفى انه لوقال لوكان دخل بالكبيرة سواء كان لبنها من زوجها أومن غيره لا يتزوج واحدة منهما لكان أصوب ولامهـــر للـكبيرة ان لم يطأهاوللصغيرة أصفه

(قوله لان الصفيرتين صارتابنتين لهما) كذافي بعض النسخ أي زوجــــــة الاب صارت بنتا للابن وزوجة الابن صارت بنتا للرب وفي بعض النسـخ صارتار بيبةلهوفي بعضها ر بيبتين لهما (قوله وكذا لوكان مكانهما أخوين) أى مكان الابوالابن (قوله لما في البدائع ولوتزوج صغيرة الخ) قال في النهر أقول ليس هذاعا الكادم فيهاذ الكلام فى حرمتها عليه للجمع والصغيرة لاتحرم هنا بلالكبيرة فقط نعم ان كان قددخل بالام حرمتاعليه لالانه صارحامعا بللان الدخول بالامهات يحرم البنات والعقد على البنات يحرم الامهات وقدوجه (قوله ماعلم انبينونتهماال) قال في النهر قدم في تعريف الرضاع انهجل المص على الوصول فهـ الا الما أعلاما يضا

وابنتيهما ولوأ رضعت احدى الكبيرتين الصغيرتين ثمأ رضعتهما الكبيرة الاخرى وذلك قبل الدخول بالكبيرتين فالكبرى الاولى مع الصغرى الاولى بانتامنه والصغرى الثانية لم تبن بارضاع الكبرى الاولى والكبيرة الثانية ان ابتدأت بارضاع الصغرى الثانية بانتامنه أو بالصغرى الاولى فالصغرى الثانية امرأنه لانهاحين أرضعت الاولىصارت أمالها وفسدنكاحهااصحة العقد على الصغرى الاولى فيما تقدم والعقدعلىالبنت يحرمالام ثمأرضعتااثانية وليس فىنكاحهغ يرهاكذا فيفتحالقدير وفى المحيط رجل له امرأتان كبيرة وصغيرة ولابنه امرأنان صغيرة وكبيرة فارضعت امرأة الاب امرأة الابن وامرأة الابن امرأة الاب واللبن منهما فقدبانت الصغيرتان ونكاح الكبيرتين ثابت لان الصغيرتين صارتا بنتين لهما وقددخل بامهما فرمتاعليه دون أمهما وكذالو كان مكانهما أخوين ولوكاناأ جنبيين لم تبن واحدة منهما ولوكان رجل وعمه فنكاح اصرأة الابن ثابت وتبين اصرأة الع الصغيرةمنه اه وأطلق فىالضرتين فشمل مااذا كانت الكبيرة معتدته لمافى البدائع ولوطلق رجل امرأته ثلاثا ثمأرضعت المطلقة قبل انقضاء عدتها امرأة لهصغيرة بانت الصغيرة لانهاصارت بنتاطها خصل الجع في حال العدة والجع في حال قيام العدة كالجع في حال قيام النكاح اه وفي المحيط لوطاق امراته ثلاثا ثم ان أخت المعتدة أرضعت امر أةله صغيرة قبل انقضاء عدة المطلقة بانت الصغيرة لان حرمة الجع حالة العدة كالحرمة فى حال قيام النكاح اه ولايشترط قيام نكاح الصغيرة وقت ارضاعها بل وجوده فمامضي كافلماني البدائع ولوتز وجصغيرة فطلقها ثم تزوج كبيرة لهالبن فأرضعتها حرمت عليه لانهاصارت أممنكوحة كانتله فتحرم بنكاح البنت اه ثماعم ان بينونتهما لاتتوقف على الارتضاع وانماللرادوصول لبن الكبيرة الىجوف الصغيرة حتى لوأخذرجل لبن الكبيرة فأوجر الصغيرة بانتامنه واحكل واحدةمنهما نصف الصداق على الزوج ويغرم الرجل للزوج نصف مهركل واحمدة منهما ان تعمدالفساد كذافي المحيط وفي الظهيرية والتعمدأن يرضعها من غير حاجمة الى الارتضاع بان كانت شبعاء ويقبل قوله انه لم يتعمد الفساد وعن محمد أنه يرجع عليه بكل حال اه وههنافروع ثلاثة الاولى فى الحيط وفتاوى الولوالجية رجل لهأم ولد فزوجهامن صى ثم أعتقها فيرت فاختارت نفسها ثم تزوجت باتخر وولدت ثم جاءت الى الصي فارضعته بانت من زوجها لانهاصارت امرأة ابنه من الرضاع لان الصغير صارا بنااهذا الزوج فاو بقى النكاح اصار الزوج متزوجا بامرأة ابنه من الرضاع وهولا بجوز الثاني في الحيط والخانية لوز وج المولى أم ولده عبد والصغير فارضعته بابن السيد حرمت على زوجها وعلى مولاها لان العبد صار ابناللولى فرمت عليه لانها كانت موطوأة أبيه وحرمت على المولى لانهاام أةابنه الثااث فى البدائع زوج ابنه الصغير امرأة كبيرة فارتدت وبانت ثمأسلمت وتزوجت برجل وحبات منه فارضعت الصغير الذى كان تزوجها حرمت على زوجها لانها صارت منكوحة ابنيه من الرضاع اه والحاصل كمافى الظهيرية ان الرضاع الطارئ على النكاح بمنزلةالسابق وضرةالمرأة امرأةز وجها والجعضرات على القياس وسمع ضرائر وكأنها جعضريرة مثل كرعة وكرائم ولايكاد بوجد لهانظيركذافي المصباح وفي الظهيرية رجل وطئ امرأة بنكاح فأسد ثم تزوج صُـ غيرة فارضعتها أم الموطوأة بانت الصبية لانهاصارت أخت الموطوأة اه (قوله ولامهر للكبيرةان لم يطأها) لان الفرقة جاءت من قبلها فصاركردتها وبهيعلم أن الكبيرة لوكانت مكرهة أونائمة فارتضعتها الصغيرة أوأخ نسخص لبنها فأوجر به الصغيرة أوكانت الكبيرة مجنونة كان لها نصف المهر لانتفاء اضافة الفرقة اليها قيد بقوله انلم يطأها لانهلو وطئها كان لهاكمال المهرمطلقا اكن لانفقة لها في هـنـ العدة انجاءت الفرقة من قبلها والافلها النفقة (قول وللصغيرة نصفه)

الصفيرتين اذ لوأرضعتا كالامن الصغيرتين كان فعل كل منهما مستقلا تأمل (قوله لان الفساد باعتبار المع بين الاختين منهما) أىمن الاجنبيتين والجار والمجرور متعلق بالفساد (قوله اللتين لهما ابن من زوج الصغيرة اذاأرضعتاها) صوابه الصغيرتين اذا أرضعتاهما بتثنية الصغيرة وتثنية الضمير المنصوب أيضا قالفى الفتح وقيد ح فت هذه المسئلة فوقع فيهاالخطأ وذلك بأنقيل فارضعتهما امرأتان لهما ويرجع بهعلى الكبيرةان تعمدت الفساد والالا

ويثبت عايثبت بهالمال منهابن مكان قولنا طمالين من رجل (قولهاصير ورة كل بنتاللزوج) أى لصير ورة كلمن الصفيرتين بنتاله (قوله الاوّل أن تكون عاقلة) في ذ كرهد االشرط والشرط الخامس نظرر للاستغناء عنهما بالقصد لان الجنونة والناعة لا يكون منهما تعمد الفساد أي قصده نبهعليمه فالنهر (قوله واما يحمل الاول على مااذالم تعلم عدالة الخير) وفق المقدسي بأن قوله اذا أخبرثقة يؤخل بقوله فلا

أي نصف المهرمطلقا لان الفرقة لامن قبلها وأوردعليه مالوارتدأ بواصغيرة منكوحة ولحقابها بدار الحرببانتمن زوجها وليس لهماشئ من المهر ولم يوجداافعل منهاأ صلافضلاعن كونه وجمدولم يعتبر وأجيب بان الردة محظورة فى حق الصغيرة أيضا واضافة الحرمة الى ردتها التابعة لردة أبو يهابخلاف الارتضاع لاحاظرله فتستحق النظر فلايسقط المهر وقدمناانهالانبين بردةأ بويها وانحابانت في هـنه المسئلة للحاق بدارالحرب (قوله ويرجع به على الكبيرة ان تعمدت الفساد والالا) أى ويرجع الزوج على الكبيرة بمالزمه من نصف مهر الصغيرة بشرط تعمدها فساد النكاح وان لم تتعمده لايرجع عليهالان المتسبب لايضمن الابالتعدى كحافر البئران كان فى ملكه لايضمن والاضمن وانمالم يضمن قاتل الزوجية قبل الدخول مالزم الزوج لان الزوج حصل لهثئ مماهو الواجب بالقتل فلايضاعف على القاتل وانمالم يلزمهماشئ فهالوأرضعت أجنبيتان لهمالبن من رجل واحد صغيرتين تحترجل وان تعمدتاالفسادلان فعل كلمن الكبيرتين غيرمستقل فلايضاف الى واحدة منهما لان الفساد باعتمار الجع بين الاختين منهما بخلاف الحرمة هنا لانه العجمع بين الام والبنت وهو يقوم بالكبيرة كالمرأتين اللتين لهمالبن من زوج الصغيرة اذا أرضعتاها لان كلاأ فسدت اصيرورة كل بنتاللزوج وقداشتبه على بعضهم الثانية بالاولى وحرفت في بعض الكتب فلتحفظ وتعمد الفساد لهشر وط الاوّلأن تكون عاقلة فلارجوع على المجنونة الثانى أن تعلم بالنكاح الثالث أن تعلم ان الرضاع مفسد الرابع أن يكون من غير حاجة بان كانت شبعانة فان أرضعتها على ظن انهاجا أعـة ثم ظهر انها شبعانة لاتكون متعمدة الخامس أن تكون متيقظة فاوار تضعت منهاوهي نائمة لاتكون متعمدة والقول قولهامع عينهاانهالم تتعمدو في المعراج والقول فيهقو لهاان لم يظهر منها تعمد الفساد لانه شيئ في باطنها لايقف عليه غيرها اه وهوقيد حسن لانه اذاظهرمنها تعمد الفساد لايقبل قولها لظهور كذبها وانمااعتبرنا الجهلهنا لدفع قصدالفسادالذي يصيرالفعل بهتعديالالدفع الحسكم مع وجو دالعلة وكما يرجع الزوج على الكبيرة عند تعمدها يرجع على أجنى أخذ ثديها وجعله فى فم الصغيرة بمالزم الزوج وهو نصف صــ اق كل منهما كاقدمناه (قوله ويثبت بمايثبت بهالمال) وهوشهادة رجلين عدلين أورجل وامرأتين عدول لان ثبوت الحرمة لايقبل الفصل عن زوال الملك فى باب النكاح وابطال الملك لايثبت الابشهادة رجاين بخلاف مااذا اشترى لحافاخبره واحدانه ذبيحة المجوسي حيث يحرمأ كاله لانهأمرديني حيث انفكت حرمة التناول عن زوال الملك كالخرالمملوكة وجلد الميتة قبل الدباغ أفادأنه لايشبت بخبر الواحدرجلا أوامرأة وهو باطلاقه يتناول الاخبار قبل العقدو بعده و به صرح فى الـكافى والنهاية وذكر فى فتح القدير معزيا الى المحيط لوشـهدت امرأة واحـدة قبل العقدقيل يعتبر فىرواية ولايعتبر فىرواية اه وفى الخانية من الرضاع وكمالايفرق بينهما بعد النكاح ولاتثبت الحرمة بشهادتهن فكذلك قبل النكاح اذا أراد الرجل أن يخطب امرأة فشهدت امرأة قبل النكاح انهاأ رضعتهما كان في سعة من تكذيبها كمالوشهدت بعد النكاح اه وذكر في باب المحرمات صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع لايعلم ذلك حقيقة قالوالا بأس بالنكاح بينهما هذا اذالم يخبر بذلك انسان فان أخبرعدل ثقة يؤخذ بقوله ولأبجوز النكاح بينهماوان كان الخبر بعدالنكاح وهما كبيران فالأحوط أن يفارقها روىذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انهأمر بالمفارقة اه فاماأن يوفق بينهما بان كلارواية وامايحمل الاول على مااذالم تعلم عدالة الخبر وجزم البزازى بماذكره فى المحرمات معللا بان الشك فى الاوّل وقع فى الجواز وفى الثانى فى البطلان والدفع أسهل من الرفع

يجوزالنكاح بينهمامعناه يفتي لهم بذلك احتياطا وأماالثبوت عندالحا كموطلب الحكم منه فيتوقف على وفي شهادة النصاب التام قال وقال الشيخ قاسم بن قطاه بغافى شرح النقاية ولوقامت عنده حجة دينية يفتي له بالاخذ بالاحتياط لان ترك نكاح

كانت كبيرة قال في كراهية الحداية بخلاف مااذا كانت المنكوحة كسرة لانهأخير بفساد مقارن للعقد والاقدام على العقد يدل على صحته وانكار فساده فثبت المنازع بالظاهر (قوله وذكره صاحب الهداية الخ) قال المؤلف فىشرح المنار بعد نقلهوهو تحقيق حسن بجب حفظه والطلبةعنه غافاون لكون اعترض عليه بان هذا الى آخر ما يأتى (قـوله وفيــه نظرذڪرناه في تعليـق الانوار) أي في عث الاقسام المختصة بالسان عند قول المنار والثالث فى محل الخبرحيث قال وفيه نظرلان الملك فى الكبيرة أيضاثابتبالاستصحاب وكذا فيسائر الاملاك فلا يجوزا بطاله بخيرالواحد (قوله فان القاضي يفرق بينهما) تمام عبارة الخانية لان المرأة اذا أقرت بعد النكاح انالزوجأخوها من الرضاع وأصرت على ذلك لايقبل قولهاعلى الزوج ولا يفرق بينهـما فكذا اذا أسندتذلك الى ماقبل النكاح أماالزوج لو أقر بعــد النڪاح وأصر غالى اقراره فرق بينها ما فكذا اذا أسند

وفى التبيين معز ياالى المغنى ان خبر الواحد مقبول فى الرضاع الطارئ ومعناه أن يكون تحته صغيرة وتشهدوا حدة بانهار ضعتأمه أوأختهأ وامرأته بعدالعقدو وجههان اقدامهماعلي النكاح دليل على صحته فنشهد بالرضاع المتقدم على النكاح صارمناز عالهما لانه يدعى فساد العقدا بتداء وأمامن شهد بالرضاع المتأخ عن العقد فقد سلم صحة العقدولا ينازع فيهوا عايدى حدوث المفسد بعد ذلك واقدامهما على النكاح بدل على صحته ولا بدل على انتفاء مايطر أعليه من المفسد فصاركن أخير بارتدادمقارن منأ حدالزوجين حيث لايقبل قوله ولوأخبر بارتداد طاريقبل قوله لماقلنا وذكره صاصب الهداية أيضا فيكتاب الكراهية وعلى هذا ينبغي أن يقبل قول الواحدة قبل العقد لعدم مأيدل على محة العقد من الاقدام عليه اه والحاصل ان الرواية قداختلفت في اخبار الواحدة قبل النكاح وظاهر المتون انه لا يعمل به وكذا الاخبار برضاع طارفليكن هو المعتمد في المذهب ولذا اعترض على المداية في مسئلة الرضاع الطارئ بأن هناما يوجب عدم القبول في مسئلة الصغيرة وهوان الملك للزوج فيها ثابت والملك الثابت لايبطل بخبرالواحد وقدأ جاب عنه فى العناية بان ذلك اذا كان ثابتا بدليل يوجب المكه فيها وهناليس كـذلك بل باستصحاب الحال وخبرالواحـدأ قوى منه اه وفيه نظرذ كرناه في تعليق الانوارعلى أصول المنار وذكر الاسبيجابي ان الافضل لهان يطلقها اذا أخبرته امرأة فان كان قبل الدخول بها يعطيها أصف المهر والافضل لهاأن لاتأخذ منه شيأ وان كان بعد الدخول بهافالافضل للزوجان يعطيها كالالمهر والنفقة والسكني والافضل لهاان تأخذ الاقلمن مهرمثلها أومن المسمى ولاتأخذالنفقة ولاالسكني اه فانقلت اذاأخبرته بالرضاع وغلب على ظنه صدقها صرح الشارح بأنه يتنزه بعنى ولاتحرم وكان ينبغى أن تحرم قلت هذا مبنى على الثبوت لاعلى غلبة الظن وفي خزانة الفقه رجمل تزوج بأمرأة فقالت امرأةأ ناأرضعتهمافهمي على أر بعسة أوجه انصدقها الزوجان أوكذباها أوكنه بهاالزوج وصدقنهاالمرأةأوصدقهاالزوح وكذبتهاالمرأةامااذاصدقاهاار تفع النكاح بينهماولامهر انلميكن دخل مهافان كان قددخل مهافلهامهر المثل وان كذباها لاير تفع النكاح ولكن ينظران كانأ كبررأيه انهاصادقة يفارقهاا حتياطا وانكانأ كبررأيه انها كاذبة يسكها وان كذبهاالزوج وصدقتها المرأة بقى النكاح ولكن للرأة ان تستحلف الزوج بالله ما تعلم اني أختك من الرضاع فان نكل فرق بينهما وانحلف فهيى امرأته وان صدقهاالزوج وكذبتهاالمرأة يرتفع النكاح واكن لايصدق الزوج فى حق المهران كانت مدخولا بهايلزمه مهركامل والافنصف مهر اه وفي الخانية اذا أقر رجل ان امرأته أخته من الرضاع ولم يصر على افراره كان له أن يتزوجها وان أصر فرق بينهما وكذال أفرت المرأة قبل النكاح ولم تصرعلي اقرارها كان لها أن تنزوج به وان أقرت بذلك ولم تصر ولمت نفسها والكنزوجت نفسهامنه جاز الكاحها لان النكاح قبل الاصرار وقبل الرجوع عن الاقرار عنزلة الرجوع عن اقرارها وان قالت المرأة بعد النكاح كنت أفررت قبل النكاح انه أخي من الرضاع وقد قلت ان ماأ قررت به حق حين أقررت بذلك فلم يصح النكاح لا يفرق بينهما و عمله لوأقرالزوج بعدالنكاح وقال كنتأقررتقبل النكاح انهاأ ختى من الرضاع وماقلته حق فان القاضى يفرق بينهما اه وكذاهدا الباب في النسب عند الان الغلط والاشتباه فيه أظهر فان سبب النسبأخني من الرضاع وهـ فافيمن ايس لهـ مانسب معروف كذا في معراج الدراية وظاهر مافي الخانية انمعنى الاصرارهناأن يقول انماقلته حق وفي شرح المنظومة ان ها ناهو تفسير الاصرار والثبات ولايشترط تكرارالاقرار ولايكتني فيه في تفسيرالاصرار وفي البزازية اذاقالت هذا ابني

(• ٣ - (البحرالرائق) - ثالث) اقراره الى ماقبل النكاح (قوله ولا يكتفى به فى تفسير الاصرار) الضمير فى به يعود على تكرار الاقرار وفي مسائل شقى آخر منح الغفار وهل يكون تكرار اقراره بذلك ثباتا كانت واقعة الفتوى واختلف فى ذلك المصريون

فن مقتصر في ذلك على المنقول وان ذلك لا يكون ثباتالفظيا فلا يدل على الثبات النفسى ومن قائل بأن ذلك يكون ثباتالفظيا فيدل على الثبات النفسى وانفقت في ذلك مباحث طويلة الذيول وآل الامر في ذلك الى كتابة عبارات النقول في هذه المسئلة وعرضها على شيخ الاسلام قاضى القضاة الشيخ زكر باالشافعي اذذاك فأجاب عافيه الكفاية مذكور في فتاواه اه قلت والذي في فتاواه ما نصر بح هذه النقول ومنظوقها مع العظف التفسيري في المكارم الفصيح ومع النظر الى ماهو واجب من الجدع بين كلام الا تمة المذكورين وغيرهم من النظر الى المعنى المفهوم من كلامهم شاهد بان المراد بالثبات والدوام والاصرار واحدو بان المقر باخوة الرضاع ونحوها ان ثبت على اقراره لا يقبل رجوعه عند في نفسه بذلك أو والاقبل و بان الثبات على الا بالقول بأن يشهد على نفسه بذلك أو

يقول حق أو كما قلت أومانى معناه كقوله هـو صدق أوصواب أوصيح أو ان قوله هو صدق آكد من ان قوله هو كاقلت فكالم من فعل السراج المندى مجول على التأكيد وكالام من اقتصر على بعضها ولو بطريق الحصر مـؤول بتقارير أومانى معناه لما بتقارير أومانى معناه لما

﴿ كتاب الطلاق ﴾

قلنا كاأول قوله تعالى قل الماوسى الى أعااطهم المواحد وقوله صلى الله المسلمة وليس في منطوق النسيئة وليس في منطوق التكرار يقوم مقام قوله هوحق أوما في معناه حتى عتنع الرجوع بعد من قول صاحب يؤخذ من قول صاحب المسوط ولكن الثابت

رضاعاوأصرت عليه جازله أن يتزوجها لان الحرمة اليست البهاقالوا وبه يفتى في جيم الوجوه اه وأطلقنا المرأ أبين فشمل ما اذا كانت احداهما هى المرضعة ولا يضرفي شهادتها كونها على فعل نفسها لا نه لا تهمة في ذلك كشهادة القاسم وشهادة الوزان والكيال على رب الدين حيث كان حاضرا كما عرف في الفتاوى شما علم ان الرضاع اذا شهد به رجلان عدلان لا نقع الفرقة الا بتنفريق القاضى لما في المحيط ولوشهد وجمة تتضمن ابطال حق العبد فلا يتعلق هذا الحمكم بالشهادة الابانضام القضاء اليها اه وهل بتوقف على دعوى المرأة الظاهر عدمه كما في الشهادة بطلاقها فانه بتضمن حرمة الفرج وهي من حقوقه تعالى ولوشهد عندها عدلان على ارضاع بينهما وهو يجحد فانه بتضمن حرمة الفرج وهي من حقوقه تعالى ولوشهد عندها عدلان على ارضاع بينهما وهو يجحد المنظومة والته سبعائه وتعامه في شرح المنظومة والته سبعائه وتعامه في شرح المنظومة والته سبعائه وتعامه في المنظومة والته سبعائه وتعامه في المنظومة والته سبعائه وتعالى أعلم

﴿ كتاب الطلاق ﴾

لماذ كرالنكاح وأحكامه اللازمة والمتأخرة عنده شرع فهابه يرتفع وقدم الرضاع لانه يوجب خرمة مؤيدة بخيلاف الطلاق تقديما للاشد على الاخف وهو فى اللغة يدل على الحل والانحلال بقال أطلقت الاسبر اذاحلات اساره وخليت عنه فانطلق أى ذهب فى سبيله وطلق الرجل امرأته تطليقا فهومطاق فان كثر تطليقه للنساء قيل مطليق ومطلاق والاسم الطلاق فطلقت هى تطلق من باب قرب فهى طالق بغيرهاء قال الازهرى وكاهم يقول طالق بغيرهاء قال وأماقول الاعشى أياجار تابيني فانك طالقه عند كذاك أمور الناس غاد وطارقه

فقال الليث أرادط القة غدا وانح الجرأ عليه لانه يقال طلقت فمل النعت على الفعل وقال ابن فارس أيضا امرأة طالق طلقها زوجها وطالقة غدا فصرح بالفرق لان الصفة غير واقعة وقال ابن الانبارى اذا كان النعت منفر دابه الانثى دون الذكر لم تدخله الهاء نحوط الق وطامث وحائض لانه لا يحتاج الى فارق لا ختصاص الانثى به وعلمه فى المصباح و به اندفع ماذكره فى الصحاح من انه يقال طالق وطالقة قالوا انه استعمل فى النكاح بالتطليق وفى غيره بالاطلاق حتى كان الاول صريحا والثانى كناية فلم يتوقف على النية فى طلقتك وأنت مطلقة بالتخفيف والتفعيل هناللت كثيران قاله فى الثالثة كغلقت الابواب والافلا خبار عن أول طلقة أوقعها فليس والتفعيل هناللت كثيران قاله فى الثالثة كغلقت الابواب والافلا خبار عن أول طلقة أوقعها فليس

على الأقرار كلجددله بعد العقد انه اذا أقر بذلك قبل العقد عما قر به بعده يقوم مقام ذلك اه فيه في الأقرار كلجددله بعد الوجوه) أى سواء قالت ذلك قبل النكاح أو بعده وسواء أصرت عليه أوا كذبت نفسها وهذا خلاف ما يفهم من كلام الخانية السابق فان مفهومه انها لوقالت ذلك قبل النكاح وأصرت عليه ليس لها التزوج به ونص عبارة البزازية آخر كتاب الطلاق قبيل كتاب الا عمان قالت طلقني ثلاثا عمار ادت تزويج نفسها منه ليس لها ذلك أصرت عليه وأوك كذبت نفسها ونص في الرضاع على انها اذاقالت هذا ابني رضاعا وأصرت عليه جازله أن يتزوجها لان الحرمة ليست البها قالوا و به يفتى في جيم عالوجوه اه كلام البزازية (قوله غمانا أوغابا) أى العد لان ولم يذكر ذلك في الخانية وقال بعد قوله لا يسعها المقام عنده لان هذه شهادة لوقامت عند القاضى يثبت الرضاع في كتاب الطلاق المنافق عندها

(قُولُه صر بحاوكناية) أَى كأنتطالق وكأنت مطلقة بالتحقيف وأنت طل ق فانها كناية وقوله وسائر الكايات الخ معطوف على قوله ما اشتمل لان هذه الالفاظ غيرمشتملة على مادة طل ق لكن عبارة الفتح تفيد خلاف هذا في الفوى لاالشرعى) قال فى النهرليس مقصورا على المتعريف مناسباللعنى اللغوى لاالشرعى) قال فى النهرليس المتعريف مناسباللعنى اللغوى لاالشرعى في قال فى النهرليس المتعربة ا

ماذ كره وليس فى كلام البدائع مايوهم هـ ندافانه فال وأمامايرفع حكم النكاح فالطلاق وقال قبله للنكاح الصحيح أحكام بعضها أصلى و بعضها من التوابع فالاول حل الوطء الالعارض والثانى حـ ل النظر وملك ذلك اه (قـ وله وهـ و الكلية فى النوعين) ذلك المرج والكلية حوالكية وأراد بحل المحلية حون ألمرة محلاللحل أى حـ ل المرأة محلاللحل أي المرأة محلاللحل أي المرأة محلاللحل المرأة محلاللحل المراؤي ال

وهــورفع القيــدالثابت شرعابالنــكاح

الوطء ودواعيه وقوله أومايقوم مقام اللفظ في قوله ركن على اللفظ في قوله ركن البدائع الذي يقوم مقام اللفظ بالكتابة والاشارة أي الكتابة والاشارة أي الكتابة المستبينة والاشارة بالاصابع المقرونة بلفظ الطلاق (قوله لا يقال لا رتفع الطلاق) كذا في بعض النسخ و في بعضها لو كان الطلاق وافعاللقيد لو كان الطلاق وافعاللقيد

فيهالاالتوكيد وفي المعراج انهاسم مصدر بمعنى التطليق كالسلام بمعنى التسليم ومنه قوله تعالى الطلاق مرتان أومصدرمن طلقت المرأة بالضم طلاقاأ وبالفتح كالفسادمن فسدوعن الاخفش لايقال طلقت بالنكاح) فخرج بالشرعي القيدالحسي وبالنكاح العتق ولواقتصر على رفع قيد النكاح لخرجابه وبردعليه انه منقوض طرداوعكسا أماالاول فبالفسخ كتفريق القاضي بابأتهاعن الاسلام وردة أحدالزوجين وخيارالبلوغ والعتقفان تفر بق القاضى ونحوه فيه فسخ وليس بطلاق فقدوجد الحد ولم يوجد المحدود وأما الثابى فبالطلاق الرجعي فانه ليس فيهرفع القيد فقدانتني الحد ولم ينتف المحدود فالحدالصحيح قولنارفع قيدالنكاح حالا أوما لابلفظ مخصوص فخرج بقيدالنكاح الحسى والعتق وباللفظ المخصوص الفسخ لان المرادبه مااشتمل على مادة الطلاق صريحاوكناية وسائر الكنايات الرجعية والبائنة ولفظ الخلع وقولاالقاضي فرقت بينكاعنداباء الزوجءن الاسلام وفى العنة واللعان ودخل الرجعي بقولنا أوما لاوههنا بحاث الاول انهم قالواركنه اللفظ المخصوص الدال على رفع القيد فكان ينبغي أن يعرفوه به فان حقيقة الشئركنه فعلى هذا هو لفظ دال على رفع قيد النكاح الثانى ان القيد صير ورتها بمنوعة عن الخروج والبروز كاصرح به فى البدائع فى بيان أحكام النكاح ورفعه يحصل بالاذن لها في الخروج والبروزف كان حذا التعريف مناسبا للعني اللغوى لاالشرعى ولذاقال فى البدائع ركن الطلاق اللفظ الذى جعل دلالة على معنى الطلاق لغة وهو التخلية والارسال ورفع القيد فى الصر بح وقطع الوصلة ونحوه فى الكنايات أوشرعاوهو ازالة حل الحلية فى النوعين أومايقوم مقام اللفظ اه فقدأفا دان ركنه شرعا اللفظ الدال على ازالة حل المحلية وان رفع القيدانماهومناسب للمنى اللغوى الثالثكان ينبغي نعريفه بآنه رفع عقدالنكاح بلفظ مخصوص ولوما لالايقال لوكان الطلاق رافعاللعقد لارتفع الطلاق لان رفع العقد بدون العقد لايتصور فاذا انعدم العقد من الاصل انعدم الفسخ من الاصل فاذا انعدم الفسخ عاد العقد لفقد ما ينافيه لانانقول جوابه ماأجابوابه فىالقول بفسخ عقدالبيع وحاصله انه يجعل العقدكان لم يكن فى المستقبل دون الماضي ويؤيده مافي الجوهرة وهوفي الشرع عبارة عن المعنى الموضوع لحل عقدة النكاح ويقال إنه عبارة عن اسقاط الحقعن البضع ولهذا بجوز تعليقه بالشرط والطلاق عندهم لايز يل الملك وانما يحصل زوال الملك عقيبه اذا كان طلاقاقبل الدخول أوبائناوان كان رجعيا وقف على انقضاء العدة أى لم يزل الملك الابعد انقضائها اه وفى البدائع وأمابيان ما يرفع حكم النكاح فالطلاق الى آخره فجمل المرفوع الحكم وفيمه ماعلمت وقديقال اعمالم يقولوا برفع العقد لبقاء آثاره من العمدة الاانه يخصالمدخول بها وأماغ يرالمدخول بهافلاأثر بعدالطلاق والتحقيق ماأفاده فيالتلويج من بحث الملل بقوله وأمابقاء العلل الشرعية حقيقة كالعقودمثلافلاخفاء فىبطلانه فانها كلمات لايتصور حدوث حرف منها حال قيام حرف آخر والفسخ انماير دعلى الحريج دون العقد ولوسلم فالحريم ببقائها ضرورى ببت دفعاللحاجة الى الفسخ فلا يثبت فى حق غير الفسخ اه الرابع انه لوطلقها عمراجعها

لارتفع الطلاق لان رفع القيد بدون العقد لا يتصور الخ (قوله فادا انعدم الفسيخ عاد العقد الفقد ما ينافيه) كذا في بعض النسخ وفي بعضها عاد الطلاق والصواب الاولى كاذكره الرملي (قوله وفيه ماعلمت) أى من انه يكون التعريف مناسب اللعني اللغوى لا الشرعي وقد علمت اندفاعه بمامرعن النهرو بمايؤ يدما في البدائع مأياً في قريبا عن التلويج (قوله وقد يقال) جواب عن قوله الثالث كان ينبغي تعريفه بأنه رفع عقد النكاح لكن ينافيه ماياً في عن التلويج كانبه عليه الرملي (قوله الرابع انه لوطاقه النه) واردعلي

قبل انقضاء عدتها ينبغى أن لا يكون طلاقالانه لم يوجد الرفع في الما لوجو ابه ان الرفع في الما للم ينحصر فى انقضاء العدة قبل المراجعة بل فيه وفها اذاطلقها بعد ثنتين فانه حيدتند يظهر عمل الطلقة الاولى بانضهام الثنتين اليهافتحرم حرمة غليظة كاأشار اليه فى المحيط بقوله واذاطلقها ثمراجعها يبقى الطلاق وانكان لايزيل القيد والحل للحال لأنه يزيلهما في الما للذا انضم اليه ثنتان اه وعلى هذا لوطلقها مماتت قبل انقضاء العدة أوطلقها تمراجعها تمماتت بعدسنين ينبنى أن يتدين عدم وقوع الطلقة الاولى حتى لوحلف إنه لم يوقع عليه اطلاقاقط لا يحنث وقد علمت ركنه وأماسبه فالحاجة الى الخلاص عند تباين الاخلاق وغروض البغضاء الموجبة عدم اقامة حدود اللة تعالى وشرعه رحة منه سبحانه وأماصفته فهو أبغض المباحات الى اللة نعالى وفى المعراج ايقاع الطلاق مباح وان كان مبغضافى الاصل عندعاء ة العلماء ومن الناس من يقول لا يباح ايقاعه الالضرورة كبرسن أوريبة اقوله عليه السلام لعن الله كل مذواق مطلاق وانااطلاق الآيات فأنه يقتضى الاباحة مطلقا وطلق الني صلى الله عليه وسلم حفصة رضى الله عنها فأمره اللة تعالى ان يراجعها فانها صوامة قوامة ولم يكن هناك ريبة ولا كبرسن وكذا الصحابة رضى الله عنهم فان عمر رضي الله عنه طاق أم عاصم وابن عوف تماضر والمغيرة بن شعبة أربع نسوة والحسن ابن على رضى الله عنهما استكثر النكاح والطلاق بالكوفة فقال على رضى الله عنه على المنبران ابنى هذا مطلاق فلاتزوّجوه فقالوانزوّجه ثم نزوّجه ثم نزوجه اه وقدروى أبوداودعن ابن عمر مرفوعا أبغض الحلال الى الله تعالى عزوجل الطلاق قال الشمني رجه الله فان قيل هذا الحديث مشكل لان كون الطلاق مبغضا الى الله عزوجل مناف الكونه حلالالان كونه مبغضا يقتضى رجحان تركه على فعله وكونه حلالايقتضي مساواة تركه بفعله أجيب ليس المرادبا لحلال هنامااستوى فعله وتركه بلماليس تركه بلازم الشامل للباح والواجب والمندوب والمكروه اه وبماذ كرناه عن المعراج تبين ان قوله فى فتح الفديروا الاصح حظره الالحاجة اختيار للقول الضعيف وليس المذهب عن علمائنا وأماقوله ولا يخفى ان كالرمهم فماسياً تى من التعليل يصرح بأنه محظور الفيم من كفران نعمة النكاح وانماأ بيح للحاجة والحاجةماذ كرنافي سان سببه فبين الحكمين منهم تدافع اه فوابه انه لاتدافع بين كارمهم لان كارمهم هناصر يج فى اباحته لغير حاجة ودعوى ان تعليلهم فماسياً تى بأنه محظور خلاف الواقع منهم وانماقالوافى الاستدلال على بدعية الثلاث ان الاصل فى الطلاق هو الخطر لما فيه من قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنياوية والاباحة للحاجة الى الخلاص ولاحاجة الى الجع بين الثلاث كذافي الهداية والحيط وغيرهمافهذ الابدل على انه محظور شرعا واعما

بعدها حرمت حرمة غايظة اجاعا والمراجعة تقتضي وقوع الطلاق فقدصرح الزيامي وغيره بأن المراجعة بدون وقوع الطلاق محال (قوله أجيب الخ) حاصله ان المرادبالحالال ماليس بحرام فالدينافي الحكم عليه بأنه مبغوض الى الله تعالى لانه برادبه أحد ماشمله وهوالمكروه فيصح الحكم عليه بالابغضية خلاف مااذا أريدبا لحلال المباح فانه ينافي الحمكم المذكورولا يخفى ان هـ ندا الحوال مؤيد لماصححه في فتح القدير (قوله اختيار القول الضعيف) أى من حيث التقييد بالحاجة لامن كل وجهلان القول الضعيف تخصيص الحاجة بالكيروالريبة والذي في الفتح أعم من ذلك لانه قال غير ان الحاجة لاتقتصر على الكبر والريبة فن الحاجة

المبيحة أن ياقى اليه عدم اشتها تها بحيث يعجز أو يتضرر با كراهه نفسه على جاعها فهذا اذا وقع فان كان قادرا على طول يفيد غيرها مع استبقائها ورضيت باقامتها في عصمته بلاوط و بلاقسم في كره طلاقه وان لم يكن قادرا على طولها أولم ترضهى بترك حقها فهو مباح اه (قوله فهذا لا يدل على انه محظور شرعال في اعلم انه فى الهداية صرح بأن الطلاق مشروع فى ذا ته من حيث انه از الة الرق وقال انه لا ينه فى الحظر العنى فى غيره وهو ما فيه من قطع النكاح الذى تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية وصرح أيضا بأن الاصل فيه الحظروان الا باحة لحاجة الخلاص فتحصل من مجموع كلامه انه مشروع من جهة ومحظور من جهة فشروعيته من حيث انه از الة الرق فان النكاح رق المرأة كافى الحديث وقد يتضرو الرجل بها كاقد تتضررهى به فلولم يشرع وجه المخلاص الزم الضرو المؤدى الى أن لا يقيا حدود الله

وأعاكان الاصل فيه الحظر لانه تعالى قال ومن أيّاته أن خلق لهم من أنفسكم أزواجا الآية ففيه كيفران هذه النعمة وقطع لهذه المودة والرحة الني بهامصالح الذين والدنيا فهذه جهة حظره ولاتنافى بين الحظر والمشروعية من جهتين كالصلاة في الارض المغصوبة لكن جهة الحظر تند فع بالحاجة ككبر أوريبة أو دمامة خلقة أوتنافر طباع بينهما أوارادة تأديب أوعدم قدرة على الاقامة بحقوق النكاح ونحوذلك فبالحاجة بمحض جهة المشروعية وتزول جهة الحظر و بدونها تبقى الجهتان لمافيه من كفران المنعمة وابذائم اوايذاء أهلها وأولاده منها بلا حاجة ولاسبب ولذا قال تعالى فان أطعنه مح قلا تبغوا عليهن سبيلا أى فلا تطابوا الفراق وعليه الحديث أبغض الحلال المنافرة ومشروعيته بمعنى عدم حرمته فلاينافي كونه مبغوضا كامرعن الشمني أو كاقال في الفتح اله النه الطلاق أى أبغض المشروع الطلاق ومشروعيته بمعنى عدم حرمته فلاينافي كونهم بغوضا كامرعن الشمني أو كاقال في الفتح والاباحة المنافرة بين قوطم انه مباح وقوطم الاصل فيه الحظر فيه الخطر فيه بناه الما المنافرة وكان المنافرة وكان المنافرة وكان الحاجة المنافرة وكان الحاجة المنافرة وكل داع الى الخلاص عماه ومعتبر شرعامن الاعدار وافع لجهة الحظر ويمحض لجهة الاباحة والمشروعية فهذا معنى قول المعراج انه مباح مطلقا الانه ذكره في معرض الرد على القول بتقييدا لحاجة بالكبروال يبة ولذا قال في الفتح غيران الحاجة لا تقتصر على ذاك ولا يمكن انبات الاباحة مطلقا لانه ذكره في معرض الرد على القول بتقييدا لحاجة بالكبروال يبة ولذا قال في الفتح غيران الحاجة لا تقتصر على ذاكر ولا يمكن انبات الاباحة مطلقا لما نه المورد على القول بتقييدا كلاحك ولا يمكن انبات الاباحة مطلقا لما نه الما معان المهاد وينسب

فاعله الى الجق لمافيه من كفران النعمة والايذاء المنهى عنه فليستجهة الحظر ساقطة بالكلية كابوهم كلام البحرولذا كان أبغض الحلال بخلاف قولهم الاصل فى النكاح ساقط فانه حرام فى الاصل الآدى المحترم والاطلاع على العورات وارتفع هذا الاصل لحاجة التوالد والتناسل وبقاء المالم والتناسل وبقاء المالم أما الاصل فى الطلاق فانه والتناسل وبقاء المالم والتناسل وبقاء المالم أما الاصل فى الطلاق فانه

يفيدان الاصل فيه الحظر وترك ذلك بالشرع فصارا لحل هو المشروع فهو نظير قول صاحب كشف الاسراران الاصل في النكاح الحظر وانما أبيح العجاجة الى التوالة والتناسل فهل يفهم منه انه محظور فالحق اباحته لغير عاجة طلباللخلاص منها لقوله تعالى لاجناح عليه كمان طلقتم النساء مالم تمسوهن وحله على الحاجة ليس بصحيح وفى غاية البيان يستحب طلاقها اذا كانت سليطة مؤذية أو تاركة الصلاة لا تقيم حدود الله تعالى اه وهو يفيد حجواز معاشرة من لا تصلى ولا أثم عليه بل عليها ولذا قالوا في الفتاوى له أن يضر بها على تركهار وايتين ذكرهما الفتاوى له أن يضر بها على تركهار وايتين ذكرهما قاضيخان فقد عامت انه مباح ومستحب وسيأتى انه حوام بدعى ويكون واجبا اذافات الامساك بالمروف كافي امرأة لمجبوب والعنين بعد الطلب ولذاقالوا اذافاته الامساك بالمعروف تاب القاضى منابه فوجب التسر يج بالاحسان وأماشر طه في الزوج فالعقل والباوغ وفي الزوجة ان تكون منكوحته أو في عدته التي تصلى معها محلالطلاق وهي المعتدة بعدة الطلاق الامتدة بعدة الوطء والخلوة وحاصل مافي فتح القدير ان المعتدة مناق على معتدة عن طلاق أو بعد تفريق القاضى باباء مافي فتح القدير ان المعتدة عن فسخ الزوج كالذااع ترضت الحرمة بتقبيل ابن الزوج وكذاعن فسخ بحرمة أحدهما عن الاسلام و بعدار تداد أحدهما مطلقا فقط فلا يقع الطلاق في عدة عن فسخ الافي هاتين غيرمة بدة كالفسخ نخيار العدة عن والبلوغ وعدم الكفاءة ونقصان المهر وسي أحدهما ومهاج نه الينا غيرمة وللقسخ في العدة عن فسخ بعرمة غيرمة بدة كالفسخ نخيار العدق والبلوغ وعدم الكفاءة ونقصان المهر وسي أحدهما ومهاج نه الينا

باقلم يسقط بالكاية فبين الاصلين بون بعيد ملاقلنامن بقاء الحظراذا كان بلاسب أصلا ولا يمكن أن يحمل طلاق النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى المتحقية على المتحقية والمعافرة وتحوها فهذا تحقيق المقام عالا من يدعليه فاغتنمه والله الموفق (قوله وهو يفيد بجواز معاشرة من لاتصلى) كذا في بعض النسخ و في بعضها كواهة معاشرة من لا تصلى ولا مخالفة لان المراد بالكراهة التنزيمية (قوله هي كل معتدة عن طلاق) يستثنى منه اللعان لانه يوجب حرمة مؤيدة وهو طلاق لا فسيخ كامم في النسكاح (قوله و بعدار تدادأ حدهم المطلقا) الظاهر ان المراد بالاطلاق سواء كان المرتدهو أوهى ولم يطاق في مسئلة الاباء القوله بعده وفلايق عالمة عن عدة عن فسيخ الافي هاتين في فيد ان المراد الفسيخ ولوكان هو الآي كان اباؤه طلاقالا فسيخا وفي مسئلة الردة الوكان هو الآي كان اباؤه طلاقه لا نقطاع العصمة فان عادوهي في العدة وقع الى آخر ما نقله عن البيدائية والمالاق التي في المونية والمونية والمونية والمونية والمونية والمونية والمونية المونية المونية المونية المونية والمونية والمونية

فلايقع عليهاط للقه لان المصرمنهـما كانه فىدار الحرب لتمكنه من الرجوع اه وفي كارم المؤلف تسامح اذقوله وسي أحدهما ومهاجرته يشعر بوجود العدة فيهما وليس كذلك (قوله وبهيعلم انطلاق الدور واقع) أى بكون التخلص المذكور من محاسنه يعلروقوعه والالفانت هذه الحكمة تأمل وصورته ان يقول لها ان طلقتك فانت طالق قبله ثلاثا وهو واقع اجماعا كاحرره في تطيقها واحمدة في طهرر لاوطءفيه وتركهاحتي غضى عدتها أحسن وثلاثا في اطهارحسن وسنى

منح الغفار عن جواهر الفتاوى فاوحكم بعدمه حاكم لاينفذأصلا ولاعبرة بخ الاف ابن سر ج من أصحاب الشافيي قلت وسيأتىذ كرهدهالمسئلة مبسوطا في الفصل الآتي بعد باب الصريح عند قوله وان نكحها قبل أمس وقع الآن (قوله الكن مشايخنا اعاخصوهباسم السنة لماأنه وردالخ) قال فى النهر لوقيل اله اعاخص الحسن بهذا ليعملانه في الاحسان سنى بالاولى

وقدصرح في بحث خيار البلوغ بان الاوجه وقوع الطلاق فى العدة و نبهذا فى ذلك الحل ان المنقول خلافه فالحق ماذكره هنامن عدمه وزادفي البدائع أن من شرائطه شرط الركن وهو اللفظ الخصوص أن لايلحقه استثناء وأن لايكون للطلاق انتهاءغاية فانهلوقال أنتطالي من واحدة الى ثلاث لم تقع الثلاث عندالامام وأماحكمه فوقوع الفرقة مؤجلا الىانقضاء العدة فى الرجى و بدونه فى البائن وأمامحاسنه فالتخاص بهمن المكاره الدينية والدنيو يةو بهيعلم ان طلاق الدورواقع كمافى القنية من آخر الايمان وأماأ قسامه فثلاثة حسن وأحسن وبدعى وأماألفاظه فثلاثة صريح وماأ لحتى به وكاية وسيأتيان (قوله تطليقهاواحدة في طهر لاوطء فيه وتركها حتى تمضى عدتها أحسن) أى بالنسبة الى البعض الآخولاانه في نفسه حسن فاندفع به ماقيل كيف يكون حسنا مع انه أبغض الحلال وهذا أحدقسمي المسنون فانهحسن وأحسن ومعنى المسنون هناما ثبت على وجه لايستوجب عتابا لاانه المستعقب للثواب لان الطلاق ليس عبادة في نفسه ليثبت له ثواب فالمرادهنا المباح نعرلو وقعت له داعية أن يطلقها بدعيا فنع نفسه الى وقت السنى يثاب على كف نفسه عن المعصية لاعلى نفس الطلاق كمف نفسه عن الزيامة لا بعدتهي أسبابه ووجود الداعية فانه شاب لاعلى عدم الزنالان الصحيح ان المكاف الكف لاالعدم كماعرف فى الاصول وفى المعراج انما كان هذا القدم أحسن من الثانى لانه متفق عايه بخلاف الثاني فأنه مختلف فيه فان مالكاقال بكراهته لاندفاع الحاجة بالواحدة قيد بالواحدة لان الزائدعليها بكامة واحدة بدعى ومتفرقا ليس بأحسن وسيأتى ان الواحدة البائنة بدعى فالمراد بالواحدة هناالرجعية وقيدبالطهر لانه في الحيض بدعى وقيد بعدم الوطء لانه في طهر وطها فيه بدعى لوقوع الندم باحتمال حلها واستفيدمنه انه لوطلقها في طهر جامعها فيه بعدظه ورحلها لايكون بدعيا من هـ ندا القسم افقد العلة وبه صرح في البدائع وصرح اله لوطاقها في طهر لاوطء فيه اكن وطئ في الحيض قبله يكون بدعيالوجوداللة وعلم من مقابله انه لابدأن يكون الحيض الذى قبل هذا الطهر لا طلاق فيه ولا في بعضه جاع ولاطلاق فلوقال كرفي البدائع الاحسن تطليقها اذا كانتمن ذوات الاقراء واحدة رجعية في طهر لاجاع فيه ولاطلاق فيه ولافى حيضه جاع ولاطلاق وتركها حتى تنقضى عدتهالكانأحسن فانقلت عبارة الصنف في طهر لاوطء فيه ولم يقيده بوطئه وعبارة المجمع في طهر لم بحامعهافيله فأى العبارتين أولى قات بردعلي كل منهماشئ أماعلى الكنزفالز باغانه اذاطلقها في طهر وطئها فيهغيره بزنا فانهسني معانه ماخلاعن الوطء فيه وأماعلي المجمع فوطء غييره بشبهة فان الطلاق فى طهر لم يجامعها هو وانماجامعها غيره بشبهة بدعى كماذ كره الاسبيجابي فكان ينبغي أن يستشنى المصنف الزناو بزيدفي المجمع ولاغيره بشبهة وئرج الحسن بقوله وتركهاحتي تضيعدتها ومعناه الترك من غــير طلاق آخرلاالترك مطلقا لانه اذاراجعها لايخرج الطلاق عن كونه أحسن كماذ كره الاسبيجابى وفى المحيط لوقال لهاأ نتطالق للسنة وهي طاهرة من غيرجاع ولكن وطئهاغيره فانكان زما وقع في هذا الطهر وان كان بشبهة لم يقع (قوله وثلاثاني اطهار حسن وسني) أي تطليقها ثلاثاني ثلاثة اطهار حسن وسنى وقدقدمناان كلامن الحسن والاحسن سنى فتخصيص هنداباسم اطلاق السنة لاوجهله والمناسب تمييزه بالمفضول من طلاقي السنة كذافي فتح القديراكن مشايخنا انعاخ صوه باسم السنة لماأنه وردفى واقعة ابن عمر رضي الله عنهماما هكذا أمرك الله قدأ خطأت السنة السينة أن تستقبل الطهر فتطلق لكل قرء تطليقة وخصوا الاول باسم الأحسن لماروى عن ابراهيم النعمي ان أصحاب رسول الله صلى الشعليه وسلم كانوا يستحبون أن لابزيدوافي الطلاق على واحدة حين عضى عدتها وان هذاأ فضل عندهم

أكان في الجواب أولى اه ومثله في الشر نبلالية بزيادة حيث قال والجواب اله لما كان من المعلوم ان الاحسن سني بالاجاع الم يحتج الى التصريح بكونه سنياوصر حبكون الحسن سنيالدفع قول مالك انه لبس بسني لالانه عندناسني دون الاول كذاأ فاده شيخنا اه وثلاثا فیطهر أو بکامة بدعی

(قوله والقياس على الخلع) بالرفع معطوف على قوله انأباركانة (قولەوذكى الاسبيجابي ان الخلع لا يكره الخ) قال في النهر اسكن ذكر الحدادى ان هـ ندا رواية المنتقى وفي رواية الزيادات يكره ايقاعــه طلة الحيض والسكارم في الخام على مال لتعليك المحيط الآني واستدل في المعراج باطلاق قوله تمالى فلا جناح عليهمافها افتدت طلبت منه أن يطلقها ثلاثا بألففانله أنيوقع الثلاث لتحصل الالف وما في الحرمدفوع عاعامت عملى ان استحقاقه ثلث الالف ليسمتفقاعليه فارأن يرفع الىمن يرى عدم استحقاقه شيألوفعل فكان مضطرا الى الكل فتدبر

ولابدأن تبكرن الاطهار خالية عن الجاع فيها وفي حيض قبلها وعن طلاق فيه لان كالرمنها يخرجه عن السنة صرح به فى الفوائد التاجية ولابخني ان الكلام كله فى المدخول بها وأماغ برها فسيذ كر حكمهاوالتطليق فىالطهر الاول صادق بكونه فيأوله وفيآخره واختلف فيهقيل الاولى التأخير اليآخر الطهرا حترازاعن تطو باللعدة عايها وقال صاحب الهداية والاظهرأن يطلقها عقيب الظهر لانهلو أخو الايقاع ربح ايجامعهاومن قصده أن يطلقها فيبرتلي بالايقاع عقيب الوقاع وهو بدعي أي الاظهرمن عبارة محدكذافي غاية البيان ورجح الاول في فتح القدير بانه أقل ضررافكان أولى وهو رواية عن أبي يوسف عن أبي حنيفة اه والمعتمد ما في الهداية لماذ كره ولانه اذا أخرالي آخره ربما فجأها الحيض قبل التطليق فيفوت مقصوده وفي المبسوط واذا كان الزوج غائبا وأراد أن يطلقها للسنة كتب اليها اذاجاءك كتابي هلذا ثم حضت فطهرت فانتطالق لجواز أن يكون قدامتد طهرها الذي جامعها فيه واذا أرادأن يطلقها الاناللسنة كتب ثم اذاحضت وطهرت فانتطالق ثم اذاحضت وطهرت فانت طالق وان شاء أوجر فكتب اذاجاءك كتابي هـ فدافأ نتطا ق ثلاثاللسنة فيقع بهذه الصفة وانكانت لاتحيض كتب اذاجاءك كتابي هيذا ثم أهل شهرفانت طالق أوفانت طالق ثلاثا للسنة اه وهيذه الكتابة على هذا الوجه واجبة كمافى فتح القدير وفى البدائع وذ كرمجمدر جماللة تعالى فى الرقيات انه يكتب اليها اذاجاءك كتابى هـ ندافعامت مافيه ثم حضت وطهرت فانتطالق وتلك الرواية أحوط اه وظاهر قوله لجوازأن يكون قدامتد طهرها يدل على انهلوسافر وهي حائض ولم بجامعهافي ذلك الحيض فانه يكتب لها اذاجاءك كتابي هذافأ نتطالق من غير حاجة الى قوله ثم حضت فطهرت فانهلم بجامعهافي طهرالطلاق الاأن يقال جازأن تكون وطئت بشبهة في غببته وهو بعيد الوقوع واماالز نافلا اعتبار به كماقدمناه وفيالحيط لوقال لهمااذا طهرتمن حيضة فأنتطالق للسنة فطهرتمن حيضة ثمجاءت بولداستة أشهر وبوم أو يومين منذطلق لرقطاق لانه تبين ان ذلك لم يكن حيضا وان جاءت بولداستة أشهر والانة أيام طلقت لان الحيض تمفى الانة أيام وهذا الولدرجعة اه (قوله والانا في طهر أو بكامة بدعى أى تطليقها بالا نامتفرقة في طهر واحداً وثلاثا بكامة واحدة بدعي أى منسوب الى البدعة والمراد بهاهناالحرمة لانهم صرحوا بعصيانه ومراده بهذا القسم ماليس حسسناولا أحسن ولذاقال فىفتح القد يرطلاق البدعة ماخالف قسمي السنة فدخل في كالامه مالوطاق ثنتين بكامة واحدة أومتفرقا أو واحدة في طهرقد جامعهافيه أوفى حيض قبله واما الطلاق في الحيض فسيصرح به وقد علم من تعليلهم الطلاق بالحاجة الى الخلاص ولاحاجة فمازادعلى الواحدة ان البائنة بدعية وهوظاهر الرواية لان الحاكم الشهيد في الكافي نص على انه أخطأ السنة وفي رواية الزيادات انه لا يكره للحاجة الى الخلاص ناجزاو يشهدها انأبار كانقطاق امرأته ألبتة والواقع بهابائن ولمينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم والقياس على الخلع والجواب يجويزأن يكون أبوركانة طاقى قبل الدخول أوانه أخوالا نسكار عليه لحال اقتضت تأخيره اذذاك والخلع لايكون الاعند تحقق الحاجة وبلوغها النهاية ولذار ويعن الامامان الخلع لايكره حالة الحيض كمذافى فتح القديروذ كرالاسبيجابي ان الخلع لايكره كالايكره حالة الحيض بالاجاع وعلله في المحيط باله لا يمكن تحصيل العوض الابه اه ولم أرحكم ما اذاطلبت منه أن يطلقها ثلاثا بألف وقد يقال انه يباح لانه لا يحكن تحصيل كمال الالف الابالثلاث حيث لم ترض الابها وقد بجاب بان ثلث العوض حاصل له بطلاقها واحدة جبراعليها فيفوته كمال الالف لاكاها بخلاف الخلع فالهان لم بخلعها لايستحق شيأ فافترقا ولاحاجة الى الاشتغال بالادلة على ردقول من أذكر وقوع الثلاث جلة لانه مخالف الاجماع كما حكاه في المعراج ولذا قالوا لوحكم حاكم بان الثلاث بفم واحد واحدة لم ينفذ

حكمه لانه لايسوغ فيه الاجتهاد لانه خلاف لااختلاف وفى جامع الفصولين طلقهاوهي حبلي أوحائض أوطلقهاقمل الدخول أوأ كثرمن واحدة فركم ببطلانه قاض كاهومذهب البعض لم ينفذ وكذا لوحكم بيطلان طلاق من طلقها ثلاثا بكامة واحدة أو في طهر جامعها فيه لاينفذ اه وقدصر ح ابن عباس رضى الله عنهما للسائل الذي جاءيساله عن الذي طلق ثلاثا بقوله عصيت ربك وروى عبد الرزاق مرفوعاعنه عليه السلام بانت بثلاث في معصية الله تعالى فقد أفاد الوقوع والعصيان ولان الاصل في الطلاق الخظر وانما أبيح للحاجة الى الخلاص وهو يحصل بالواحدة فلاحاجة الى مازادعليها وقول الشافعي انه مشروع فلا يكون محظورا دفع بانه مشروع من حيث انه واقع لحاجة لزوم فساد الدين والدنياغير مشروعمن حيثانهاضراراوكفران بلاحاجة ثماعلمان البدعة فى الجمع مقيدة عااذا لم يتخلل بين التطليقتين رجعة فان تخلت فلا يمره ان كانت بالقول أو بنحو القبلة واللس عن شهوة واما اذاراجهها الجاع فليسله ذلك بالاجاع لان هذاطهر فيهجاع وانراجمها بالجاع وأعلقهاله أن يطلقها أخرى في قول أفي حنيفة وزفر وقال أبو يوسف ايس له أن يطلقها في هـ ذا الطهر السنة حتى عضى شهرمن التطليقة الاولىذ كره الاسبيجابي وفي الحيط لوقال لها أنت طالق الاثا للسنة وهوعمك يدها بشهوة وقعت ثلاثا لاسنة متعاقبا لانعنده يصيرم اجعا بالمسعن شهوة والرجعة فاصلة عنده وعندهما تقع واحدة للحال وتقع ثنتان في طهرين آخرين لان الرجعة غرير فأصلة اه وهـ ندا كله على رواية الطحاوي ومشي عليها في المنظومة واماعلي ظاهر الرواية فـ كقولهما من ان الرجعة لاتكمون فاحلة كذافي المعراج وهذا كاهفى تخال الرجعة امالوتخلل النكاح فاقوال والاوجه انه على اختلاف الرواية عنه وفي المصباح البدعة اسممن الابتداع كالرفعة من الارتفاع غلب استعمالها على ماهونقص في الدين أوزيادة لكن قديكون بعضهاغ يرمكروه فيسمى بدعة مباحة وهوماشهد لجنسه أصل فى الشرع أواقتضته مصلحة تندفع بهامفسدة كاحتجاب الخليفة عن اختلاط الناس اه (قوله وغير الموطوَّأة تطاق للسنة ولوحائضا) أى التي لم يدخل بها يجوز تطليقها للسنة واحدة وأوكانت حائضا مخلاف المدخول مها والفرق ان الرغبة فيهامتوفرة مالم بذقها فطلاقها في حالة الحيض يقوم دلىلاعلى تحقق الحاجة مخلاف المدخول م اوليس هو تعليلا في مقابلة النص أعنى واقعة ابن عمر رضى الله عنهما لان فيه فقلك العدة التي أص الله ان تطلق لها النساء والعدة ليست الاللم خول بها كما في فتح القدير أو بدايل قوله عليه السلام فليراجعها والمراجعة بعد الدخول لاقبله كمافي المعراج والخاصلان السنة في الطلاق من وجهين سنة في الوقت وسنة في العدد فالسنة في العدد يستوي فها المدخول بها وغير المدخول بهاحتي لوقال لغير المدخول بها أنتطالق ثلاثا للسنة تقع للحال واحدة سواء كانت حائضا أوطاهرة ولاتقع عليها الثانية الابالتزوج وكذا الثالثة بالتزويج الثا لان الطلاق السنى المرتب فى حقى غيرا لمدخول مهالا يتصور الاعلى هذا الوجه كذافى المعراج والسنة فى الوقت أعنى الطهر الخالى عن الجاع يثبت فى المدخول بها خاصة والخلوة كالدخول عند نافى حكم المدة ومراعاة وقتااسنة فىالطلاق لاجل العدة كمافى المراج وهي واردة على المصنف الاأن يقال انها موطوأة حكما (قوله وفرق على الاسهرفين لا تحيض) أى فرق الزوج الطلاق على أشهر العدة اذا كانت المرأة من لانحيض لصغر أوكبرأ وحل لان الشهرف حقهاقائم مقام الحيض قال اللة تعالى واللائي يئسن من المحيض من نسائكم الىأن قال واللائى لم يحضن والاقامة فى حق الحيض خاصة حتى بقدر الاستبراء في حقها بالشهر وهو بالحيض لابالطهر كذا في الهداية والخلاف في ان الاشهر قائمة مقام الحيض والطهر أومقام الحيض لاغير وتصحيح الثاني قليل الجدوى لاثمرة له في الفروع كذا في فتح القدير

وغيرالموطوأة تطلق للسنة ولو حائضا وفرق عــلى الاشهر فبمن لاتحيض (قوله وأعلقها)أىأحبالها وصعطلاقهن بعدالوطء وطلاق الموطوأة حائضا بدعى

(قـوله التي لم تبلغ تسم سنين على المختار)مفهومه أنمن بلغتها لايفرق طلاقها على الاشهر اذا لمتحض وليس كذلك وانما تظهر فائدةها التقييد بالنظر الىقوله بعده وصح طلاقهن بعدالوطء كمايأتى عن الفتج من أنه لا بجروز تعقيب طلاقها بوطئهالتوهمالحبل (قوله وفي الـكافي الفتوي على قوطما) قال فى الفتح قيل الفتوى على قوطمالانه أسهل وليس بشئ وفى النهر قيل والفتوى على قوطما كذافىالكافي وفى المعراج وعرة اختسلاف أصحابنا تظهر فى حق الزام الجه على البعض لاجاعهم ان الاستبراء يكتفى بالحيض على ان الشهرقام مقام الحيض اذالتب ع خلف الاصل بحاله لابذاته اه وفي البدائع اذاوقع عليهائلاث تطليقات فى ثلاثة اطهار فقدمضى من عدتها حيضتان ان كانت حرة لان العدة بالحيض عندنا وبقيت حيضة واحدة فاذاحاضت حيضة أخرى فقدا نقضت عدتها وان كانتمن ذوات الاشهر طلقها واحدة رجعية واذامضي شهر طلقهاأخرى ثماذامضي شهرطلقهاأخرى ثماذا كانتحرة وقع عليها ثلاث تطليقات ومضىمن عدتها شهران وبقي شهروا حدمن عدتها فاذامضي شهروا حدفقدا نقضت عدتها وانكانتأمةووقع عليها نطليقتان فيشهر بيقيمن عدتها نصف شهر فاذامضي نصف شهر فقدانقضت عدتها اه والمرادبالصغيرة التي لم تبلغ تسعسنين على المختار وبالكبيرة الآيسة وهي بنت خس وخسين على الاظهر ودخل تحتمن لاتحيض من بلغت بالسن ولم تردما أصلا فان الطلاق يفرق صفيرة تم حاضت فطهرت قبل مضى شهر فله أن يطلقها أخرى بالاجاع لان حكم الشهر قد بطل وكذا لوطاق من تحيض ثمأ يست فلهأن يطلقها أخرى لتبدل الحال ولاتدخل الممتدة طهرها تحتمن لاتحيض لمافى البدائع واماالممتدة طهرهافا مهالا تطلق للسنة الاواحدة لانهامن ذوات الاقراء لانهاقدرأت الدموهي شابة ولمندخل في حق الاياس الاانه امت مطهرها و يحتمل الزوال ساعة فساعة فبه قي أحكام ذوات الاقراء فيهاولا تطلق ذات القرء في طهر لاجاع فيه للسنة الاواحدة اه فعلى هذالو كان قد جامعها فالطهر وامتدلا يمكن تطليقهاللسنة حتى تحيض ثم نطهر وقدأ شار اليه الشارح معللا بان الحيض مرجو فىحقهاوهيكشيرةالوقوع فىالشابة التىلاتحيضزمان الرضاع ولمريذ كرالمصنف رجماللة تعالى اعتبارالاشهر بالايامأو بالاهلة قالوا انكان الطلاق فيأول الشهر فتعتبرا لشهور بالاهلة وانكان فى وسـطه فنى حق تفريق الطلاق يعتـبركل شهر بالايام وذلك ثلاثون يومابالاتفاق وكـذلك فىحق انقضاء العدةعندأ بى حنيفة وعندهما يعتبرشهر واحدبالايام وشهران بالاهلة كذاف المبسوط وفى المكافى الفتوى على قولهما لانه أسهل والمرادباول الشهر الليلة التير ؤى فيها الهلال كمافى فتح القدير (قوله وصح طلاقهن بعدالوطء) أى حللان الكلام فيه لافي الصحة لانه لايتوهم الحبل فيمن لاتحيض والكراهة فيمن تحيض باعتباره لحصول الندم عندظهوره وهدنا الوجه يقتضي فىالتي لاتحيض لالصغر ولالكبر بلاتفقامتدادطهرهامتصلابالصغر وفيالتي لمتبلغ بعدوقدوصلت الىسن البلوغ ان لايجوز تعقيب وطئها بطلاقها لتوهم الجل فى كل منهما كندا في فتح القدير وقد قدمناه وفى المحيط قال الحلواني رجماللة هـــذا فى صغيرة لا يرجى حبلها امافيمن يرجى فالأفضـــلله أن يفصل بين طلاقها ووطئها بشهر كماقالزفر ولايخني ان قول زفر ليس هوفى أفضلية الفصل بل للزوم الفصل كمافي فتح القدير وجوابه انه ليس المراد التشبيه في الافضلية وانمياهو بأصل الفاصل وهو الشهر وشمل كالامه الحامل وهوقولهما فيفصل ببن تطايقتين بشهر وقال محمدوزفر والأئمةالثلاثة لايطلقهاللسنة الاواحدة كألمته طهرها ولهماان الاباحة بعلةالحاجة وهيلاتندفع بالواحدة فشرع لدفعها على وجه لايعقب الندم للتفريق على أوقات الرغبة وهي الاطهار التي تلي الحيض ليكون كل طلاق دليلاعلي قيامها بخلاف الممتدطهرها لانهامحل النص على نفي جواز الايقاع بالطهر الحاصل عقيب الحيض وهو مرجوّف حقها كل لحظة ولايرجى في الحامل ذلك (قوله وطلاق الموطوأة حائضا بدعي) أي حوام للنهى عنه الثابت ضمن الامرفى قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وقوله عليه السلام لابن عمر رضى الله

عنهماحين طلقها فيهماهكذا أمرك التهولاجاع الفقهاء على انه عاص قيد بالطلاق لان التخيير

(قوله ومانى المحيط من تعليل الخ) قدم المؤلف عن المحيط انه عال عدم كراهته بأنه لا يمكن تحصيل العوض الابه وهذا أحسن من تعليله هناو به يظهر وجه عدم (٢٤٣) كراهة الطلاق على مال وأما التخيير والاختيار فالظاهر ان وجهه ان التخيير ليس

طلاقا مستقلا بنفسه لانه بقوله لها اختاری نفسك لایقع مالم تختر نفسها فاذا اختارت فكانها هی التی أوقه مت علی نفسها الطلاق كمالواختارت نفسها أوالعند فائه لایكره فی الحیض أیضا كهاصر حبه الطلاق فی الحیض هدو الطلاق فی الحیض هدو الرجل لاهی هذا ماظهر لی والله أعلم (قوله وقد ذكر المحنف ثلاثة أنواع البدعی) المصنف ثلاثة أنواع البدعی)

فيراجعها ويطلقها في طهر ثمان ولوقال لموطوأ تهأنت طالق ثلاثاللسنة وقع عند كل طهرطلقة

وهى الطلاق ثلاثا في طهر أو بكامة وطلاق الموطوأة البدائع وهو طلاقها في طهر طهر طلاقها في طهر طلقها في فهي تسعة (قوله وضمني وهو ما يتعلق بابنه) قال في العناية و يجوز أن يقال في المراجعة في بنه المراجعة في المراجة في المراجعة في المراجع

والاختيار والخلع فى الحيض لايكره كماقدمناه واذا أدركت الصبية فاختارت نفسها فلابأس للقاضى أن يفرق بينهما في الحيض كذافي المجتبي ولما كان المنع منه فيه لتطو يل العدة عليها كان النفاس كالحيض كمافى الجوهرة ومافى المحيط من تعليل عدم كراهة الخلع فيهمن انه ليس بطلاق صريح والنص وردبتحر بمالطلاق الصريح فيه نظر لانه يقتضى ان الكنايات لاتكره فى الحيض وليس كذلك للعلة المذكورة ويردعليه الطلاق على مال فانه لايكره في الحيض كاصر ح به في المعراج مع انه صريح وقد ذكر المصنف ثلاثة أنواع للبدعي وهي ثمانية الرابع تطليقها ثنتين بكامة الخامس تطليقها ثنتين في طهر لم يتخلل بينهما رجعة السادس تطليقها في طهر جامعها فيه السابع تطليقها في طهر لم بجامعها فيداكن جامعها في حيض كان قبله الثامن تطليقها في النفاس (قوله فيراجعها) أي وجو بافي الحيض المتخلص من المعصية بالقدر الممكن لان رفعه بعد وقوعه غير بمكن ورفع أثره وهوالعدة بالمراجعة يمكن ولم يذكر صفتهاللاختلاف فاختارا القدوري استحبابهالقول مجدفي الاصل وينبغي لهأن يراجعها فانه لايستعمل والاصلفيه ان لفظ الامرمشترك بين الصيغة النادبة والموجبة عند الشافعية حتى يصدق الندب مأمورابه فلايلزم الوجوب من قوله مرابنك وأماء نددنا فسمى الأمر الصيغة الموجبة كمان الصيغة حقيقة فى الوجوب فيلزم الوجوب منها وان كانت صادرة عن عمر رضى الله عنه لا الذي صلى الله عليه وسلم لانه نائب عنه فيها فهو كالمبلغ للصيغة فاشتمل قوله مرابنك على وجو بين صريح وهوالوجوب على عمر رضى الله عنه ان يأمر وضمني وهوما يتعلق بابنه عند توجه الصيغة اليه قيد نابقو لنافى الحيض لانه لولم براجعها حتى طهرت تقررت المعصية كذا فى فتح القدير مستندا الى اله المفهوم من كلام الاصحاب عندالتأمل ويدل عليه حديث ابن عمررضي الله عنهما فى الصحيحين مرابنك فليراجعها عملمسكها حتى تطهر الىآينوه وقديقال ان هـ نداظاهر على رواية الطحاوى الآنيـة من إنها اذاطهرت طلقها وأماعلى المذهب فينبغى ان لاتقرر المعصية حتى يأنى الطهر الثانى الذى هوأوان طلاقها (قوله ويطلقها فى طهر ثان) يعنى اذاراجعها فى الحيض أمسك عن طلاقها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فيطلقها ثانية ولايطلقها فى الطهر الذي طلقها فى حيضته لانه كاقدمناه بدعى وذكر الطحاوى انه يطلقها في طهره وهورواية عن أبى حنيفة لان أثر الطلاق انعدم بالمراجعة فصاركانه لم يطلقها في هذه الحيضة فيسن تطليقها فيطهرها والاولهوالمذكورفي الاصلوهوظاهر الرواية كمافى الكافى وظاهر المذهب وقول الكل كافى فتح القديرويدلله حديث الصحيحين مرابنك فلبراجهما مم ليسكها حتى تطهر تمنحيض فتطهرفان بدالهان يطلقها فليطلقهاقبلأن يمسهافتلك العدة التى أمراللة أن تطلق لهاالنساء ولان السنة أن يفصل بين كل تطليقتين بحيضة والفاصل هنا بعض الحيضة (قوله ولوقال لموطوأ تهأنت طالق ثلاثاللسنة وقع عند كل ظهر طلقة) لان اللام فيه للوقت ووقت السينة طهر لاجاع فيه كذا فى الهداية وتعقب بأنه لا يستلزم الجواب لان المعنى حينتذ ثلاثالوقت السنة وهذا يوجب تقييد الطلاق بإحدى جهتى سنة الطلاق وهوالسني وقتا وحينئذ فراده ثلاثافي وقت السنة فيصدق بوقوعها جلة فيطهر بالاجماع فيمتنع بهذا التقرير تعميم السنةفي جهتيها والتحقيق ان اللام للاختصاص فالمعني الطلاق الختص بالسنة وهومطلق فينصرف الىالكامل وهوالسني عددا ووفتا فوجبجعل

الثلاث

حتى تطهر بدل على وجوب المراجعة فى الحيض وحيث كان المعتمد

فى المذهب عتملا لتقرر المصية بالطهر الاول أوالثانى تعين أن بحمل على الحديث كيلا بخالفه سيام عقوله فى الفتح المه المفهوم من كلام الاصحاب عند التأمل تأمل

الثلاث مفرقاعلى الاطهار كذافي فتح القدير وجوابه أنه يلزم من السني وقتا السني عددا اذ لايمكن إيقاع ثلاث على وجه السنة أصلا واما السني عدد افغير مستلزم للسني وقتا فان الواحدة تكون سنة في طهرفيهجاع فيالآيسةوالصغيرة كماقدمناه أطلقه فشمل مااذا نواه أولم ينوه وقيد بالموطوأة لانهلوقال لغيرها ذاك وقعت للحال واحدة ولوكانت حائضاتم لايقع عليها قبل التزقج شئ ولا ينحل العين لان زوال الملك بعداليمين لايبطلها فانتزقجها وقعت الثانية فانتزقجها أيضا وقعت الثالثة فيفرق الثلاث على التزوجات كمافى فتح القدير فحافي المعراج من أنه يقع الثلاث للحال بالاجماع سهوظاهر وأشار بقوله عندكل طهرالى انهامن ذوات الحيض لانهالو كانتمن ذوات الاشهر يقع للحال وأحدة وبعدشهر أخرى وكذالوكانت حاملا عندهما خلافا لمحمد كاتقدم فيطلاق الحامل وأشار بذكرالثلاث وتفريقهاعلى الاطهارالي انه لوقال أنت طالق للشهور يقع عند كل شهر تطليقة ولوقال للحيض يقع عندكل حيض واحدة وتكره الثانية فى رواية ولاتكره فى أخرى كذافى المبتغى بالمجمة والحيض بالجع لاالمصدر وقيده في المعراج بان ينوى الثلاث ولفظه ولوقال أنتطالق للشهور أوالحيص ونوى ثلاثا كانت ثلاثا لانه أضاف الطلاق الى ماله عدد اه وفي المحيط لوقال لها أنت طالق للحيض وليست من ذوات الحيض لايقع الطلاق وفي البدائع ولوقال لأمرأته وهي من ذوات الحيض أنتطالق للحيض وقع عندكل طهرمن كل حيضة تطليقة لان الحيض الذي يضاف اليه الطلاق هي اظهار العدة اه وهو مخالف للاول والظاهر خلافه لان الاضافة انماهي للحيض لا للاطهار وذكره في الحيط عن المنتقى وأفاد بقوله عند كلطهرانها لوكانت طاهرة وقته ولم يكن جامعهافيه وفعت للحال واحدة وانكانت حائضا أوجامعهافى ذلك الطهرلم تطلق حتى تحيض ثم نطهر وفى البدائح لوقال أنت طالق ثنتين للسنة وقعت الطلقتان عندكل طهر واحدة (قوله وان نوى ان تقع الثلاث الساعة أوعند كلشهر واحدة صحت أينيته اما الاولى فلان الثلاث سنى وقوعا أى وقوعه بالسنة فتصح ارادته وتكون اللام للتعليل أي لاجل السنة التي أوجبت وقوع الثلاث فان وقوعها مذهب أهل السنة خلافا الروافض ولان وقوع الطلاق المجمع سنة عند بعض الفقهاء فيعحمل عليه عندالنية وعندعدمها يحمل على الكامل وهو السني وقوعاوا يقاعا فان قيل الوقوع بدون الايقاع محال فلما كان الوقوع سنيا كان الايقاع سنيا لامتناع أن يكون الشئ سنياولازمه بدعياقلت الوقوع لا يوصف الجرمة لانه حكمشرى لااختيار للعبدفيه وحكم الشرع لايوصف بالبدعة والايقاع فعل العبد فيوصف بالحرمة والبدعة فكان الوقوع أشبه بالسنة المرضية كذافى الفوائد الظهيرية واما الثانية فلان رأس الشهر اما أن يكون زمان حيضها أوطهرها فعلى الثاني هوسني وقوعا وايقاعا وعلى الاول هوسني وقوعا فنية الثلاث عندرأس كل شهر واحدة مع العلم بان رأس الشهر قدتكون حائضافيه بنية الاعم من السنى وقوعاوا يقاعامعا أو أحدهم اقيد بقوله ثلاثا لانه لوقال أنت طالق للسنة ولميذكر ثلاثا وقعت واحدة للحالان كانت في طهر لم يجامعها فيه وان كان قد جامعها أو كانت حائضا لا يقع شئ حتى تطهر فيقع واحدة فاونوى ثلاثا مفرقاعلى الاطهارصح لان المعني فيأوقات طلاق السنة ولونوى الثلاث جلة اختلف فيه فذهب صاحب الهدابة وغرالاسلام والصدوالشهيد وصاحب الختلفات الىعدم محتها وانما يقع به واحدة فقط وذهب القاضي أبو زبد وشمس الائمة وشيخ الاسلام الى انه يصح فتقم الثلاث جلة كاتقع مفرقاعلي الاطهار والاول أوجه كافي فتح القدير ولونوى واحدة بائنة لم تكن بائنة لان لفظ الطلاق لا يعل على البينونة وكذا لفظ السنة بل عنع تبوت البينونة لان الابانة ليست بمسنونة على ظاهر الرواية ولونوى ثنتين لم تكن ثنتين لانه عدد محض بخلاف الثلاث لانه فردمن حيث

وان نوى أن تقع الثلاث الساعة أوعند كل شهر واحدة صحت

ويقع طلاق كل زوج عاقلبالغ

(قوله ومنه طلاق التعرى) الظاهران المرادبهماذكره في المتن وهو أن يتحرى طلاقها في الطهرمرة أو ثلاثافي ثلاثة اطهار (قوله فان نوى به طلاق السنة وقع في أوقاتها) أي وقع الاثمتفرفة على أوقات السنةمن الاطهار أوالاشهر وقوله وان لم ينو وقع في الحال الظاهر ان المرادبه وقوع الثلاث في الحال كما هوظاهر التعليل تأمل (قوله ولوقال أحسـن الطلاق الخ) سيأتى قبيل فصل الطلاق قبل الدخول انه لوقال أحسن الطلاق اسنهأجله أعدله خيره أكله أفضله أتمه يقع رجعيا وتكون طالقا لاسنة في وقتها واننوى ثلاثا فهيي ثلاث للسنة كذافى كافى الحاكموذكر الاسبيحاني انها تكون رجعية في ظاهر الرواية سواء كانت الحالة حالة حيض أوطهر وذكر ماجن به الحاكم رواية عن أبي يوسف

انه جنس كل الطلاق ولوأراد بقوله طالق واحدة وبقوله السنة أخرى لم يقع لان قوله السنة ليستمن ألفاظ الطلاق بدليل انهلوقال لامرأته أنت السنة لايقع وان نوى الطلاق كذافي البدائع وقيد باللام لانهلوصر حبالاوقات فقال أنتطالق ثلاثا أوقات السنة لاتصح نية الثلاث جلة والفرق ان اللام تحتمل أنلات كون للوقت فقدنوى محتمل كالرمه واما التصريح بالوقت فغير محتمل غيره فانصرف الى السنةال كاملة وهي السنة وقوعاوا يقاعا كذافي المعراج وهذا يقتضي ان لافرق بين جع الوقت وافراده لانهمع التصريح بهمفرد لا يحتمل غيره كمافي المجمع ومراده اللام وما كان بمعناه فاوقال أنتطالق في السنةأوعلى السنة أومع السنة أوطلاق السينة فهوكاللام وكذا السنة ايس بقيد بلمثلهاما كان بمعناها كطلاق العدل أوطلاقاعد لاوطلاق العدة أوللعدة أوطلاق الدين أوالاسلام أوأحسن الطلاق أوأجله أوطلاق الحق أوطلاق القرآن أوالكتاب وذكر في المعراج انه على ثلاثة أقسام الاولجيع ماذكرناه ومنه طلاق التحرى والثافئ أن يقول أنت طالق في كتاب الله أو بكتاب الله أومع كتاب الله فان نوى به طلاق السنة وقع فى أوقاتها وان لم ينوها وقع فى الحال لان كتاب الله يدل على وقوع الطلاق للسنة والبدعة فيصتاج الى النية والثالث أن يقول أنتطالق على الكتاب أوبالكتاب أوعلى قول القضاة أوعلى قول الفقهاء أوطلاق القضاة أوطلاق الفقهاء فان نوى السنة يدين ويقع في الحال في القضاء لان قول القضاة أو الفقهاء يقتضى الامرس فاذاخصص بدس ولايسمع في القضاء اه وفي مختصرا لجامع الكبير الصدر الشهيدلوقال أنتطالق تطليقة للسنة يقف على محله بخلاف سنية أوعدلة أوعدلية أوحسنة أوجيلة لانهوصف للواقع وهناك الايقاع ولوقال أحسن الطلاق أوأعدله أو أجله توقف لحرف المبالغة ولوقال تطليقة حسنة في دخولك الدار وشد مدة في ضربك أوقو به في بطشك أوظريفة في نقابك أومعتـ الة في قيامك تتعلق ولولم يذكر التطليقة يتنجز لانه وصفها وتم وصفه اه وفى الحيط لوقال أنتطالق تطليقة حقاطلقت الساعة ولوقال طلاق الحق كان السنة وقيد بالسنة لانه لوقالأ نتطالق للبدعة أوطلاق البدعة ونوى الثلاث وقعت للحال وكذا الواحدة في الحيض والطهر الذى فيهجاع وان لمتكن لهنية فانكان في طهر فيهجاع أوفي حال الحيض أو النفاس وقعت واحدة من ساعتم وانكانت في طهر لاجاع فيه لايقع للحال حتى تحيض أو يجامعها في ذلك الطهر كذافي المعراج وقد يحث بعض الطلبة بدرس الصرغة مشية انه ينبغي ان تقع الثلاث بلانية اذا كانت في طهر لم يجامعهافيه من غير توقف على الحيض أوالجاع لانهبدعي فاجبته بان البدعي على قسمين فاحش وأفش كالاحسن والحسن فيالسني فالثلاث أفش ومادونها فاحش فلاينصرف الحالا فش الابالنية وفى الحيط لوأمر رجلا ان يطلق امرأ ته السنة وهي مدخولة ما فقال لها الوكيل أنت طالق للسنة أوقال اذاحضت وطهرت فانتطالق فاضت وطهرت لم يقعثي لانه فوض اليه الطلاق فى وقت السنة فلا يملك ايقاعه قبل وقت السنة كما لوقال له طلق امرأ في غدا فقال لها الوكيل أنت طالق غدا لا يقع اذاجاء غد حتى لوحاضت وطهرت ثم قال الوكيل أنتطالق طلقت ولوقال له طلق امرأتي ثلاثا للسنة فطلقها ثلاثا للسنة للحالوقعتواحدة وينبغي أن يطلقها أخرى في طهرآخر ثم يطلقها أخرى في طهرآخر اه (قوله ويقع طلاق كلزوج عاقل بالغ) لصدوره من أهله فى محله وهو بيان للحل وشرائطه فاشارالى محاه بذكرالزوج فانه الزوجة ولوحكما وهي المعتدة كماستى وأشار الىشرطه بالبلوغ والعقل وهوت كليف الزوج وقد صرح بمفهومه فيما يأتى ولم يشترط أن يكون جادا فيقع طلاق الهازلبه واللزعب للحديث المعروف ثلاث جدهن جد وهز لهن جد النكاح والطلاق والعتاق ولاأن يكون خاليا عن شرط الخيار فيقع طلاق شارط الخيار فى باب الطلاق بعوض و بغيره لنفسه

ولومكرها

(قوله وبالفعللا) قالف النهر عكنأن يكون بالفعل أن يدفع اليها مؤخرصد اقها بعدماطلقها الفضولي اه قال الرملي ومثل مافى السيزازية في فتاوى قاضىظهير لكن نقل فى جامع الفصولين عن فوالد صاحب المحيطان بعث المهراليها ايس باجازة لوجو به قبــلاق بخلاف النكاح ونقلعن مجوع النوازل فى الطلاق والخلع قولين في قبض الجعل هملهواجازة أملا فراجعه اه الاأن يقال ان مافي جامع القصولين والمجموع مجول على المهر المعجلفليراجع

ولهاالافي مسئلة وهي مااذاشرط لهافي الطلاق بعوض لكونهمن جانبها معاوضة مال كاسيأتي فىالخلع ولاأن يكون صحيحا ولامسلما فيقع من المريض والكافر ولاأن يكون عُامدا فيقع طلاق الخطئ وهوألذى ير بدأن يتكلم بغيرالطلاق فيسبق على لسانه الطلاق وكذا العتاق وروى الكرخي ان في العتاق روايتين بخلاف الطلاق وروى بشرانهما سواء وهو الصحيح الكلمن البدائع ولاأن يكون ناوياله لانه شرط فى الكنايات فقط واعلم أن طلاق الفضولي موقوف على اجازة الزوج فان أجازه وقع والافلا سواء كان الفضولي امرأة أوغيرها كمافي المحيط وفي الخانية رجل قيلله أن فلانا طلق امرأتك أوأعتني عبدك فقال نع ماصنع أو بئس ماصنع اختلفوافيــه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يقع الطلاق فيهمارجل قال الخميره طلقت احمرا أنك فقال أحسنت أوقال أسأت على وجه الانكار لا يكون اجازة ولوقال أحسنت يرجك الله حيث خلصةني منها أوقال في اعتلق العبد أحسنت تقبل الله منك كان اجازة اه وانمالم يكن اجازة في نعم ماصنعت لحله على الاستهزاءبه ولافرق بين التنجيز والتعليق فاوعلقه الفضولى بشرط فاجازالز وج جاز فلووجدالشرط قبل الاجازة تمأجاز لم يقعحتي يوجد الشرط بعدالاجازة كذافي المحيط وفي القنية لوطلق امرأةغـيره فقالزوجها بئسماصنعت قالالفقيه أبوبكر هواجازة ولوقال نعماصنعت لايكمون اجازة وعندى على عكسه و بهأخذ الفقيه أبوالليث لانه الظاهر اه وفي البزازية من فصلالتعليق بالملك وتطلميق الفضولى والاجازة قولاوفعلا كالنكاح اه فاوحلف لايطلق فطلق فضولى انأجاز بالقول حنث وبالفعل لا ثماعلمانه اذاجع بين منكوحته وغيرها في الطلاق بكامة فقال احداكما طالق فهل يقع الطلاق على منكوحته فذكر فى الخانية لوجع بين منكوحته ورجل فقال احداكماطالق لايقع الطلاق على امرأته في قول أبي حنيفة وعن أبي يوسف انهيقع ولوجم بين امرأنه وأجنبية وقال طلقت احدا كما طلقت امرأته ولوقال احدا كماطالق ولم ينوشيأ لانطلق امرأته وعنأبي يوسف انها تطلق ولوجع بين امرأته وماليس بمحل للطلاق كالبهمة والحجر وقال احداكماطالق طلقت امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تطلق ولوجع بين امرأ نهالحية والميتة وقال احدا كماطالق لاتطلق الحية اه ولا يخبي ان الرجل ليس بمحل للطلاق وكذا الميتة فينبغى الوقوع كماني البهيمة والحجر ولذاقالوالوقال أنامنك طالق لايقع وان نوى معللين بانه ليس بمحلله لكن قال في المحيط ان اضافة الطلاق الى الرجل وان لم تصح فحكمه يثبت في حقه وهوالحرمة ولذالوأضاف الزوج الحرمة والبينونة الىنفسه صح فصاركالاجنبيـة اه وفيها أيضا اذاجع بينامرأتين احداهم اصحيحة النكاح والاخرى فاسدة النكاح فقال احدا كماطالق لاتطلق محيحة النكاح كمالوجع بين منكوحة وأجنبية وقال احداكماطالق ولوكان لهزوجتان اسمكل واحدة منهمازينب احداهم اصحيحة النكاح والاخرى فاسدة النكاح فقال زينبطالق طلقت صحيحة النكاح وانقال عنيت بهالاخرى لايصدق قضاء اه وفيهاأيضا لوحلف ليطلقن فلانة اليوم ثلاثا وهيأجنبية فهينه على التطليق باللسان كالوحلف ليتزوجن فلانةاليوم وهيمنكوحة الغير ومدخولته كانت اليميين على النكاح الفاسد اه فالاجنبية محرله في الايمان (قوله ولومكرها) أى ولو كان الزوج مكرها على انشاء الطلاق لفظا خلافا للائمة الثلاثة لحديث رفع عن أمتى الخطأ والنيان ومااستكرهواعليه ولناماأ خرجه الحاكم وصححه ثلاث جدهن جدكما قدمناه ومارووه من باب المقتضى ولاعمومله فلايجوز تقديرالحكم الشامل لحكم الدنياوالآخرة بل اماحكم الدنيا واماحكم الآخرة والاجماع على ان حكم الآخرة وهوا لمؤاخذة صراد فلايراد الآخر معه والايلزم

(قوله أطلقه فشمل مااذا أشرعها التوكيل بالطلاق) قال الرملي ومثله العتاق كاصرحوا به وأماالتوكيل بالنكاح فلم أرمن صرح به والظاهر انه لا يخالفهما في ذلك لتصريحهم بان الثلاث تصح مع الاكراه استحسانا وقد ذكر الزيلمي في مسئلة الطلاق ان الوقوع استحسان والقياس أن لا تصح الوكالة لإن الوكالة ببطل بالهزل فكذا مع الاكراه والنبيع وأمثاله وجه الاستحسان ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيم ولكن يوجب فساده فكذا التوكيل ينعقد مع الاكراه والنبروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة الكونها من الاسقاطات فاذالم تبطل نفذ تصرف الوكيل اه فانظر الى علة الاستحسان في الطلاق بجدها في النب كاح فيكون حكمهما واحدا تأمل (قوله ومراده بالوقوع في المشبه به) أى في قوله كمالوأ قر بالطلاق هاز لا أوكاذ بالمحافظ الكن الهازل بل في المحاذل بل في المحاذل المن المحاذل المن المحاذل المن المحاذل المن المحاذل المن المحاذل على الفاقة في المنافقة في المنافقة في المنافقة في المحاذل وسيأتي التصريح فيه عن (٢٤٦) الخلاصة بمثل ما في البرازية معللا بأن الهازل مكابر باللفظ فيستحق التغليظ الهازل وسيأتي التصريح فيه عن (٢٤٦)

عمومه أطلقه فشمل مااذا أكره على التوكيل بالطلاق فوكل فطلق الوكيل فانه يقع وفي الخانية رجل أكرهه السلطان ايوكاه بطلاق امرأته فقال الزوج مخافة الحبس والضرب أنت وكيل ولميزدعلى ذلك وطلق الوكيل امرأته عمقال الموكل لمأوكله بطلاق امرأني قالوالايسمع منه ويقع الطلاق لانه أخرج الكلام جوابالخطاب الامر والجواب يتضمن اعادةمافي السؤال اه وقيد نابالانشاء لانهلوأ كره على أن بقر بالطلاق فاقرلا يقع كالوأقر بالطلاق هازلاأ وكاذبا كذافى الخانية من الاكراه ومراده بعدم الوقوع فى المشبه به عدمه ديانة لما فى فتح القدير ولوأقر بالطلاق وهو كاذب وقع فى القضاء اه وصرح فى البزازية بان له فى الديانة امسا كها اذا قال أردت به الخبر عن الماضى كذباوان لم يرد به الخبر عن الماضى أوأراد به الكذب أوالهزل وقع قضاء وديانة واستثنى فى القنية من الوقوع قضاء مااذا أشهد قبل ذلك لان القاضى يتهمه فى ارادته الكذب فاذا أشهد قبله زالت التهمة والاقرار بالعتق كالاقرار بالطلاق وقيد البزازى بالمظلوم اذا أشهدعند استحلاف الظالم بالطلاق الثلاث انه يحلف كاذباقال يصدق في الحرية والطلاق جيعا وهذا صحيح اه وقيدنا بكونه على النطق لانه لوأ كره على أن يكتب طلاق امرأته فكتب لاتطلق لان الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولاحاجة هنا كذافي الخانية وفى البزازية أكره على طلاقها فكتب فلانة بنت فلان طالق لم يقع اه وفى الخزانة لابى الليث وجالة مايصحمعه ثمانية عشرشيأ الطلاق والنكاح والرجعة والخلف بطلاق أوعتاق وظهار وايلاء والعتق وايجاب الصدقة والعفوعن دمعمد وقبول المرأة الطلاق على مال والاسلام وقبول القانل الصلح عن دم العمدعلى مال والتدبير والاستيلاد والرضاع واليمين والنذر اه والمذكور فى أكثرال كتب انهاعشرة النكاح والطلاق والرجعة والايلاء والغيء والظهار والعتاق والعفوعن القصاص واليمين والنذرولم يذكر فى الخزانة الغي عفصارت تسعة عشر ويزاد قبول الوديعة قال في الفنية أكره على قبول الوديعة فتلفت فى يده فلمستعقها تضمين المودع اه انكان بفتح الدال وهوالظاهر فهى عشرون والتعقيق انها

والحاصل ان المزل ان كان فىانشاءالطلاق ونحوهما الايحتمل الفسخ يبطل الهزل ويقع ماتكام بهلانه رضى بسببه الذي هوملزوم للحكم شرعا ولذالا يحتمل شرط الخيار وان كان في الاقرار به وكان عايحتمل الفسخ كالبيع أولا فسلا يشبت مع الهزل كافى كتب الاصول وقال في التاويح وكما انه يبطل الاقرار بالطلاق والعثاق مكرها كذلك يبطل الاقراريهما حازلا لان الحزل دليل الكذب كالاكراء حتى لوأجاز ذلك لم يجز لان الاجازة انما تلحق سببا منعقدا يحتمل الصحة

والبطلان وبالاجازة لايصيرا الكذب صدقاوهذا بخلاف انشاء الطلاق والمتاق ونحوهما بمالا يحتمل الفسخ فانه لاأثر فيه للهزل على ماسبق اه (قوله والعفوعن دم العمد) قال في المكان ولوان رجلاوجب له على رجل قصاص في نفس أو فهاد ونها فا كره بوعيد تلف أو حبس حتى عفا فالعفوجائز ولاضان له على الجانى ولا على المكره لا نه لم يتلف له مالا (قوله وقبول المرأة الطلاق على مال) قال في المكان والحاليق المرأة بوعيد تلف أو حبس حتى تقبل من زوجها تطليقه على ألف درهم أو خسما تقدرهم فالطلاق وافع ولا شئ عليه امن المال ولوكان مكان التطليقة خلع بالف درهم كان الطلاق بائنا ولا شئ عليها اه وذكر قب له لوأكره رجل بوعيد تلف حتى خلع امرأته على ألف ومهرها الذي تزوجها على المرأة ألف درهم ولا شئ على المناف على ألف وقد دخل بها والمرأة غير مكرهة فا خلع واقع والرجل على المرأة ألف درهم ولا شئ على الذي أكرهه اه (قوله فهي عشرون) نظمها في النهر فقال طلاق وايلاء ظهار ورجعة به ذكاح مع استيلاد عفوعن العمد رضاع وايمان وفي ونذره به قبول لا يداع كذا الصلح عن عملاق وايلاء ظهار ورجعة به ذكاح مع استيلاد عفوعن العمد رضاع وايمان وفي ونذره به قبول لا يداع كذا الصلح عن عملاق وايلاء ظهار ورجعة به نكاح مع استيلاد عفوعن العمد رضاع وايمان وفي ونذره به قبول لا يداع كذا الصلح عن عملاق وايلاء ظهار ورجعة به نكاح مع استيلاد عفوعن العمد رضاع وايمان وفي ونذره به قبول لا يداع كذا الصلح عن عملاق وايلاء طها والم المناف وايلاء فلها والم والم علم المرافع والمحود والمولايد والمولود والمولايد والمولايد والمولايد والمولايد والمولايد والمولايد والمولود و

طلاق على جعل يمين به أتت به كذا العتق والاسلام تدبير للعبد وايجاب احسان وعتق فهذه به تصحم علا كراه عشرين في العد قال ثم ظهر لى بعد ذلك ان ما في القنية بكسر الدال فليس من المواضع في شي وذلك انه في البزازية قال أكره بالجبس على ايداع ماله عند هذا الرجل وأكره المودع أيضا على قبوله فضاع في يده لا يضمن اه قلت ولا يخفى ان قوله في النظم كذا الصلح معناه كذا قبول الصلح وقوله طلاق معطوف على الصلح بعاطف محذوف أى كذا قبول الصلح وقبول الطلاق وحيث كان ما في القنية ليس منها عادت الى خسة عشر وقد أخذت معطوف على الصلح بعضا أبيات النهر وأسقطت منها بيتامقت صراعلى الخسة عشر فقلت طلاق وايلاء ظهار ورجعة به نكاح مع استيلاد عفوعن العمد رضاع وايمان وفي ونذره به قبول الصلح العمد تدبير للعبد وعتق واسلام فذلك خسة به وعشر مع الاكراه صحت بلانقد ونظم صاحب الفتح العشرة التي في أكثر السكت بقوله

يصحمع الاكراه عتى ورجعة * نكاح وايلاء طلاق مفارق وفى عظهار واليمين ونذره * وعفولقتل شاق منه مفارق اه وتممتها بقولى رضاع وتدبير قبول اصلحه * كذلك الاستيلاد والاسلام فارق (٧٤٧) مم ظهرلى زيادة أشياء الاول

التوكيل بالطلاق والعتاق استحسانا كاقدمناه عن الرملي الثاني الكفارة عن الظهار كما في كافي الحاكمين كتاب الاكراه حيث قال وكذالوأ كرهه على ان ظاهر من امرأته على أن مظاهرا فان أجـبره على أن يكفر ففعل لم يرجع

على الذى أكرهه لانه أمريلزمه مابينه وبين الله تعلى تعالى فان أكرهه على عتى عبد ففعل عتى ورجع على الذى أكرهه بقيمته ولم يجزه عن الكفارة الثالث شرط الحنث كالوقال عبد وان دخل هذه الدار فاكره

وسكران

ستةعشر لان الطلاق يشمل المعلق والمنجز والطلاق على مال والعتق كذلك والنذر يشمل ايجاب الصدقة فالزائد على العشرة الاسلام وقبول الصلخ والتدبير والاستيلاد والرضاع وقبول الوديعة وقدأ طلق كشيرصحة اســــلام المـــكره وفى الخانية من الســـيرقيده بان يكون حربيا وان كان ذميالا يــكون اسلاما وفى القنية أكره على طلاق امر أنه ثلاثا فطلق لم يصرفار افلانوث منه (قوله وسكران) أى ولوكان الزوج سكران لان الشارع لماخاطبه في حال سكره بالامر والنهيي بحكم فرعي عرفنا انهاعتبره كقامً العقل تشديداعليه فى الاحكام الفرعية وقد فسروه هنا بمذهب أبى حنيفة وهومن لا يعرف الرجل من المرأة ولاالسهاءمن الارض فانكان معهمن العقل مايقوم به التكايف فهوكالصاحي والحاصل ان المعتمد فىالمذهبأن السكر ان الذي تصعرمنه التصرفات من لاعقل له يميز به الرجل من المرأة الى آخر ه و به يبطل قول من ادعى ان الخلاف فيه انما هو فيه بمعنى عكس الاستحسان والاستقباح مع تمييزه الرجل من المرأة والعجب ماصرح به في بعض العبارات من انه معه من العقل ما يقوم به التكليف ولا شك ان على هذا التقدير لا يتجه لاحدأن يقول لاتصح تصرفاته ومافي بعض نسخ القدوري من تقييه وقوع طلاق المكره والسكران بالنية فليس مذهبالا صحابنا ولانه اذاقال نويت بهيجب أن يقع بالاجاع وفى البزازية قال أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه لايقع طلاق السكران وبهأخذ الشافعي والطحاوي والكرخي ومحمد بن ســــالام اه وقداختارواقولهماني تفســـيره في وجوب الحدوهوالذي كثركلامه هذيان واختاروا فى نقض طهار ته انه الذى فى مشيته خلل وكذا فى يمينه أن لا يسكر أطلقه فشمل من سكر مكرها أومضطرا فطلق وقد جزم فى الخلاصة بالوقوع معللا بأن زوال العقل حصل بفعل هو محظور فى الاصل وان كان مباحابعارض الاكراه ولكن السبب الداعي للحظرقائم فاثرقيام السبب في حنى الطلاق اله وصححه الشمنى وصحح قاضيخان فى شرح الجامع الصغير وفتاواه عدم الوقوع وكذافى غاية البيان معزيالى المحفة

حق دخل عتق العبدولا يضمن له المكر وقيمته نص عليه فى الكافى أيضاوفيه أيضاواذا أكره بوعيد تلف حتى اشترى من رجل عبد ابعشرة الاف درهم وقيمته ألف وقبض العبد وقد كان المشترى حلف ان كل عبد على المدبعث فقد على المدبعث فقد على المدبعث فقد على المدبعث العبد وعلى المدبعث الله المدبعث العبد وعلى المدبعث الرابع الخلع كاقد مناه عن الكافى الخامس الف خبالعتى قال فى الكافى ولوا عتقت أمة لها زوج حرام بدخل منه أوا مة قد جعلها مدبو عيد تلف أوغيره على ان اختارت نفسها فى مجلسها بطل الصداق كله عن الزوج ولا ضمان على الذى أكرهها ولوكان دخل بها قبل ذلك كان الصداق لمولاها على الزوج ولا يرجع على الذى أكرهها بشئ اهر قوله وفى الخانية من السيراخي قال فى النهر هذا التقييد لم يوجد في المدبوج ولا نبي المدبوج ولا نبي المدبوج ولا نبي المدبوج ولا تعلق المدبوج ولا تعلق

عاللايقع لوكان التوكيل فى حال الصحو والايقاع في حال السكروان كانافي حال السكر وقع واذا كان بلا مال يقع مطلقا لان الرأى لابدمنه لتقديرالبدل (قوله وقال بعض المشايخ تصريح عاهوالمفهومين ظاهر الرواية في كافي الحاكم مانصه فانكان الاخرس لايكتب وكان له اشارة تعرف في طلاقه واكاحهوشرائهو بيعهفهو جائز وان لم يعرف ذلك منه أوشك فيه فهوباطل اه وأخرس بإشارته

فقدرتب جواز الاشارة عدل عجزه عن الكتابة فيفيد انهان كان يحسن الكتابة لاتجوز اشارته وقال في الكافي أيضا واذا كتاب وهو يكتب جازعليه من ذلك ما يجوز عدلي المحتى والنكاح فان كتب المحتى والنكاح فان كتب المان يندوى المالاق فان نواه جازعليه المال قان نواه جازعليه المان يندوى المالاق فان نواه جازعليه وان كان لا يستبين ونوى وان كان لا يستبين ونوى

وقال فى فتح القدير انه الاحسن وفي المحيط انه حسن الكنه خلاف اجهاع الصحاية رضي الله عنهم فان بعضهم قالوالايقع معذورا أوغيرمعذور ومنهم من قال يقعفى الحالين فمن فرق بينهما كان قوله بخلاف قول الصحابة فيكون باطلا اه وشمل أيضامن سكرمن الاشر بة المتخذة من الحبوب والعسل وهو قول محمد وقال الامام الثاني لايقع قال في فتح القدير ويفتي يقول محمد لان السكر من كل شراب محرم اه وصححقاضيخان فى فتاواه عدم الوقوع وفى البزازية الختار فى زمانداز وم الحد لان الفساق يجتمعون عليه وكذا الختار وقوع الطلاق لان الحديجتال لدرئه والطلاق يحتاط فيه فلماوجب مايحتال لأن يقعما يحتاط أولى وقدطاا صدرالاسلام البزدوى نافى الحد بالفرق بينه وبين السكر من المباح كالمثلَّث فجزوا مم قال وجـ دت نصاعن مجد على لزوم الحد وشمل أيضامن غاب عقله بأكل الحشيش فطلق وهوالمسمى بورق القنب وقداتفني على وقوع طلاقه فتوى مشايخ المذهبين الشافعية والحنفية لفتواهم محرمته وتأديب باعته حتى قالوامن قال بحله فهوزنديق كذافي المبتغي بالمعجمة وتبعه المحقق ابن الهمام فىفتح القدير وممن صرح بحرمة الحشيش والبنج والافيون الحدادى في الجوهرة فيآخرالاشربة وصرح بتعزيرا كله وشملأ يضامن غابعقه لهبالبنج والافيون فانهيقع طلاقهاذا استعمله للهو وادخال الافاتقصدالكونه معصية وانكان للتداوى فلالعدمها وعن هذاقلنااذاشرب الخر فتصدع فزال عقله بالصداع فطلق لايقم لان زوال العقل مضاف الى الصداع لاالى الشراب كذافى فتح القدير وهوصر يحفى حرمة البنج والافيون لاللدواء وفى البزاز يةوالتعليل ينادى بحرمت ولاللتداوى اه وفى الخانية من كتاب الخلع سائر تصرفات السكران جائزة الاالردة والاقرار بالحدود والاشهاد على شهادة نفسه ومن كتاب السيرهاندا اذا كان لا يعرف الارض من الماء أمااذا كان يعرف فكفره صحيح وفي باب حد الشرب ان تصرفات السكران من المتخذة من الحبوب والفواك الصحيح انهالا تنفذ كالاتنفذ من الذى زال عقله بالبنج وفى الينابيع من الايمان سكران وهانزوجته درهما فقالتلهانك تستردهمني اذاصحوت فقال ان استرديته فانتطالق ثمأخذه للحال وهوسكران لايقع لان كالامه خوج جوابا لهاوفي المجتبي سكر الوكيل فطاقى لا يقع لان ضرر ديرجع الى الموكل ولم يجز اه وهوضعيف والصحيح كمافي الظهيرية من الاشربة والخانية من الطلاق الوقوع بخلاف مااذاجن الوكيل فطلق وفى القنية سكران قرع الباب فلم يفتحله فقال ان لم تفتحي الباب الليلة فانتطالق فلريكن فىالدارأ حدفضت الليلة ولمتفتح لانطاق اه وفىالمحيط سكران قاللآخ وهبت دارى هذه منك عمقال ان لمأقل من قلى فاص أنه طالق عماً فاق ولم يذ كرمن هذا شيأ لا تطاق امر أنه لانه فى تلك الساعة فى غاية النشاط فالظاهرانه كان يقول من قلبــه اه وفى البزازية وكله بالطلاق فطلقها فى حال السكران كان التوكيل على طلاق عمال لا يقع ولوكان التوكيل في حال الصحو والا يقاع في حال السكر لايقع وان كاما في حال السكريقع اذا كان بلامال ولوكان بمال لايقع مطلقا لان الرأى لابد منه لتقـديرالبدل اه وهو تفصيل حسن (قوله وأخرس باشارته) أى ولوكان الزوج أخرس فان الطلاق يقع باشارته لانهاصارت مفهومة فكانت كالعبارة فىالدلالة استحسانا فيصحبها لكاحه وطلاقه وعتاقه وبيعه وشراؤه سواءقه رعلى الكتابة أولا وقال بعض المشايخ ان كان يحسن الكتابة لايقع طلاقه بالاشارة لاندفاع الضرورة بماهوأ دل على المرادمن الاشارة قال في فتح القدير وهوقول

به الطلاق فهو باطل وكذلك الاخرس وانما يعرف ذلك من الاخرس أن يسأل بكتاب فيجيب بكتابة ولوكتب الصحيح الى امرأته في صيفة بطلاقها ثم جحد الكتاب وقامت عليه البينة انه كتبه بيده فرق بينهما في القضاء وأما فيابينه وبين الله تعالى فان لم ينو به الطلاق فهمي امرأته وكذلك الأخرس اه

(قوله أطلق الصدي الخ) قال الرملي وأطلق الطلاق فشممل المعلق والمنجز والذي عال أو بغير مال والرجعي والبائن بنوعيه ويستثنى منه الطلاق المستحق عليه شرعا كااذا كان مجبو با وفرق بينهـما فانهطلاق على الصحيح ويؤهل له اكونه مستحقا عليه وكذا اذا أسامت زوجته فعرضالاسلام عليه بميزا فابى وقع الطلاق على الصحيح وقداً فتيت بعدم وقوع طلاقه فمااذا زوجه أبوه امرأة وعلق عليه متى تزوج أوتسرى أوحوا أوعبدالاطلاق

الصىوالمجنون

علها فكذا وكبرفتزوج عالما بالتعليق أولا (قوله والمدهوش) قال الرملي في حواشي المنج المراد بالمدهوش من ذهب عقله من ذهل أو ولهلامطلق المتحير وهاذا الذي يجب أن يفسريه اذ التعيرلا يمنع وقوع الطلاق وقدقال في القاموس دهش كفرح فهو دهش نحير وذهب عقلهمن ذهل أووله والذاهل المصير والوله محركة الحزن أوذهاب العقل خوفا والحيرة والخوف فرجع المعنى فىكالامهم أو ذهب عقيله من المار والخوف فيكون نوعامن

حسن ولايخفي ان المراد بالاشارة التي يقع بهاطلاقه الاشارة المقرونة بتصويت منه لان اامادة منه ذلك فكانت الاشارة بياىالماأجله الاخوس اه وانماذ كراشارته دون كتنابته لماانها لاتختص به لان غير الاخرس يقع طلاقه بكتابته اذا كان مستبينا لامالا يستبين فان كان على وجه الرسم لا يحتاج الى النية ولا يصدق فى القضاء انه عنى تجربة الخط ورسمهاان يكتب بسم الله الرحين الرحيم أمابع داذاو صل اليك كتابى فأنت طالق فان كان معلقا بالاتيان اليهالا يقع الابه وان لم يكن معلقا وقع عقيب الكتابة وان علقه بالمجيىء اليهافوصل الىأبيهاومن قهولم يدفعه اليهافان كان متصرفافي امورها وقع والالاوان أخبرها مالم يدفع اليهاالكتاب الممزق ولوكتب اليهااذا أناك كتابي هذافأ نتطالق ثم نسخه في كتاب آخوأ و غيره فبلغااليها تطالق تطليقتين ولايدين فى القضاء ولوكتب الى امرأته كل امرأة لى غيرك وغيرفلانة فهي طالق ثم محااسم الاخبرة ثم بعث بالكتاب لا تطلق وهذه حيلة عجيبة كذافي المحيط وذكر فيهمسئلة مااذا كتبمع الطلاق غيره من الحوائج ثم محامنه شيأ وحاصله ان الحوائج ان كتبهافي أوله والطلاق فى آخره فان محاالحوائج فقط فوصل اليها لانطلق وان محا الطلاق فقط طلقت وان كتب الطلاق أولاوالحوائج آخرا انعكس الحبكم ولوكتب الطلاق فىوسطه وكتب الحوائج قبله وبعده فانمحا الطلاق وترك ماقبله طلقت وان محاماقبله أوأ كثرلا نطلق ولوجحده فبرهنت انه كتبه بيده وقع قضاء كافى البزازية وانكان لاعلى وجه الرسم نحوان يكتب انجاء كتابي هذا فأنت طالق فهذا ينوي ويبين الاخرس نيته بكتابته وقيدصاحب الينابيع الاخرس بكونه ولدأ خوس أوطر أعليه ودام وان لم يدم لايقم طلاقه وقدرالتمر تاشي الامتدادهنا بسنةوذ كرالحاكم أبومجدرواية عن أبي حنيفة فقال ان دامت العقلة الىوقت الموت يجوز اقراره بالاشارة ويجوز الاشهادعليه لانه عجزعن النطق بمعنى لايرجي زواله فكان كالاخرس قال الشارح في آخرا اكتاب قالوا وعليه الفتوى اه فعلى هذا اذاطلق من اعتقل لسانه توقف فان دام به الى الموت نف فر وان زال بطل (قوله أوحرا أوعبدا) للعمومات ولحديث ابن ماجه والدارقطني الطلاق لمن أخذ بالساق (قوله لاطلاق الصي والجنون) تصريح بمافهم سابقا للحديث كلطلاق جائز الاطلاق الصي والمجنون والمرادبالجواز النفاذ كذافي فتح القدير والاولى أن برادبه الصحة ليدخل تحته طلاق الفضولي فانه صحيح غيير نافذ أطاق الصي فشمل العاقل ولومراهقا لفقدأهليةالتصرف خصوصاماهودائر بينالنفع والضرر ونقلءن ابن المسيب وابن عمر رضيالله عنهم صحتهمنه ومثلهعن ابن حنبل قال في فتح القدير والله أعلم بصحة هذه النقول وانماصح اسلامه لانه حسن لذاته لايقبل السقوط ونفعله ولوطلق الصي ثم بلغ فقال أجزت ذلك الطلاق لايقع ولوقال أوقعته وقعرلانها بتــداء ايقاع كـذانى الخانيــة وفى البزاز يةلوطاق رجـــل امر أةالصبي فلما بلخ الصبي قالأوقعت الطلاق الذى أوقعه فلان يقع ولوقال أجزت ذلك لايقع وقال قبله طلق التائم فلماا نتبه قال لها طلقتك في النوم لايقع وكذالوقال أجزت ذلك الطلاق ولوقال أوقعت ذلك الطلاق يقع ولوقال أوقعت الذى تلفظت به لايقع وكذا الصى والفرق ان قوله أوقعت ذلك يجوز أن يكون اشارة الى الجنس وقوله الذى الفظت اشارة الى الشخص الذى حكم بيطلانه فاشبه مااذا قال لها أنتطالق ألفا عمقال الاثا عليك والباقى على ضراتها لان الزائد على الثلاث غير عامل اه وأواد بالجنون من في عقله اختلال فيدخل المعتوه وأحسن الاقوال فى الفرق بينهماان المعتوه هو القليل الفهم المختلط الكلام الفاسد الته بيراكن لايضرب ولايشتم بخلاف المجنون ويدخل المبرسم والمغمى عاييه والمدهوش وفي الصحاح البرسام داء معروف وفى بعضكتب الطب انهورم حار يعرض للحجاب الذى بين الكبد والمهيثم يتصل بالدماغ وهومعرب وبرسم الرجل بالبناء للفعول يقال بوسام وبلسام وهومبرسم ومبلسم اه

أجزت ذلك الطالاق أوأوقعته لايقع لانه عاد الضميرالي غيرمعتبرفايعرر الفرق الفرق البحث ماقدمناه) لعل المرادبه ماقدمه من الفرق واله وفي الخانية من المولى الخ) ذ كرقبل هذه الفرق ونظرها مده وهو مااذا تزوجها على انها الطالق جاز الذكاح و بطل طالق جاز الذكاح و بطل الطالة والسياد عادا مأة

والنائم والسيد على امرأة عبده واعتباره بالنساء فطلاق الحرة الاث والامة انتان

﴿باب الطلاق﴾ الصريح كانت طالق

الليث رحمه الله هدا اذا بدأ الزوج وقال تزوجتك على انك طالق وان ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسى منك على الى طالق أوعلى أن يكون الامر بيسدى أطلق نفسى كلاشئت فقال الزوج قبلت جاز النكاح الامربيدها لان البداءة الامربيدها لان البداءة الطلاق والتفويض قبل النكاح فلايصح أمااذا كانت من الزوج كان النكاح فلايصح أمااذا كانت البداءة الطلاق والتفويض قبل الذكاح فلايصح أمااذا

وفى الخانية رجل عرف انه كان مجنو نافقال الهامرأ ته طلقتني البارحة فقال أصابني الجنون ولايعرف ذلك الابقوله كان القول قوله ممقال رجل طلق امرأ نه وهوصاحب برسم فلماصح قال قدطلقت امرأتى ممقال انى كنت أظن ان الطلاق فى تلك الحالة لايقع كان واقعا قال مشايخنا رجهم الله تعالى حين ماأقر بالطلاق ان رده الى حالة البرسام بان قال قدط لقت امرأتى حالة البرسام فالطلاق غيرواقم وان لم يرده الى حالة البرسام فهوماً خوذ بذلك قضاء وقال الفقيه أبو الليث هذا اذالم يكن اقراره بذلك في حالة مذا كرة الطلاق اه وفيه أيضا لوقال لامرأته طلق نفسك اذاشئت ثم جن الرجل جنونا مطبقا عم طلقت المرأة نفسها قال محد كل شئ علك الزوج أن يرجع عن كالامه يبطل بالجنون وكل شئ لم يملك أن يرجع عن كلامه لا يبطل بالجنون وفيها أيضالوجن الموكل بطلت وكالته ان جن زما ناطو يلا وان كانساعة لاتبطل ولم يوقت أبو حنيفة فيه مسيأ اه (قوله والنائم) أى لايقع طلاق النائم فلوقال لهابع دمااستيقظ طلقتك فىالنوم أوأجزت ذلك الطلاق أوأوقعت ماتلفظت به حالة النوم لايقع ولوقال أوقعت ذلك الطلاق أوجعلته طلاقا وقع وفيهمن البحث ماقدمناه في طلاق الصي (قوله والسيد على اصرأة عبده) أى لا يقع لمارو ينا وفي الخانية من فصل النكاح على الشرط المولى اذازوجأمته من عبدهان بدأ العيد فقال زوجني أمتك هذه على ان أمرها بيدك تطلقها كلاشت فزوجها منه بجوزالنكاح ولايكون الامربيد المولى ولوابتدا المولى فقال زوجتك أمتى على ان أمرها بيدى أطلقها كلاأر مدفقال العبد قبلت جازالنكاح ويكون الامر بيدالمولى اه فان قلت ماالحيلة فى صير ورة الامر بيده من غير توقف على قبول العبد فان فى هذه الصورة قدتم النكاح بقول المولى زوجتك أمتي فيمكن العبدا أن لايقبل فلايصير الامربيد المولى قلت يمتنع المولى من تزويجه حتى يقول العبد قبل التزويج اذا تزوجتها فأمرها بيدك أبدائم يزوجها المولى له فيكون الامر بيد المولى ولايمكنه اخراجه أبداوالفرعمذ كورفى الخانية أيضافى ذلك الفصل (قوله واعتباره بالنساء) أى اعتبارعدده بالمرأة (فطلاق الامة ثنتان) حوا كان زوجها أوعبدا (وطلاق الحرة ثلاثة) حواكان زوجهاأ وعبدالحديث أبى داود والترمذى وابن ماجه والدارقطني عن عائشة رضى الله عنها ترفعه طلاق الامة تنتان وعدتها حيضتان جعل طلاق جنس الاماء ثنتين لانهأ دخل لام الجنس على الاماء كانه قال طلاقكل أمة ثنتان من غيرفصل بينهمااذا كان زوجها حرا أوعب دا والمسئلة مختلفة بين الصحابة رضى اللة تعالى عنهم فعن على وابن مسعود رضى اللة تعالى عنهمامد لقولنا وعن عثمان وزيدبن ثابت رضى الله عنهماميل قول الأعمة الثلاثة من ان اعتبار عدده بالزوج ولاخلاف ان العدة تعتبر بحال المرأة وتمامه في البدائع وفي فتح القدير ونقل عن الشافعي انه لماقال عيسي بن أبان له أيها الفقيه اذاملك الحرعلى امرأثه الامة ثلاثا كيف يطلقها للسنة قال يوقع عليها واحدة فاذاحاضت وطهرت أوقع عليها أخرى فلماأرادأن يقول فاذاحاضت وطهرت قال لهحسبك قدانقضت عدتها فلماتحير رجع فقال ليس فى الجع بدعة ولافى التفريق سنة اه والله سبحانه وتعالى أعلم بدعة ولافى التفريق سنة اه والله سبحانه وتعالى أعلم أى الفاظه وفي فتح القدير ماتقدم كان ذكر الطلاق نفسه وأقسامه الاولية السني والبدعي واعطاء لبعض الاحكام تلك المكليات وهذاالباب لبيان أحكام جزئيات تلك المكليات فان المورد فيه خصوص ألفاظ كانتطالق ومطلقة وطلاق لاعطاءأ حكامها هكذا أومضافة الى بعض المرأة واعطاء حكم الكلي وتصويره قبال الجزئي فنزل منزلة تفصيل يعقب اجالا فظهران المرادبه بيان أحكام مابه الايقاع والوقوع لاانهأراد المعنى المصدري الذي لاتحقى له خارجا اه (قوله الصريح كانت طالق

المرأة يصير التفويض بعد النكاح لان الزوج لماقال بعد كلام المرأة قبلت والجواب يتضمن ومطلقة اعلى العالم المرأة ومطلقة اعلى النكاح بإب الطلاق،

(قُوله ولو حل العبارة الأولى على الغالب لا ندفع) بأن يقال للاستعمال في معنى الطلاق دون غيره أى غالبا فيوافق قوله لغلبة الاستعمال وقد يجاب أيضا بأنها في أصل الوضع تستعمل في الطلاق وغيره ثم غلب الاستعمال فيها على الاصل الوضعي فتخصصت بالطلاق فقط أى بسبب غلب الاستعمال اختصت بالطلاق عرفا فعنى غلبة الاستعمال هو الاستعمال العرفي الذي غلب على الاصل الوضعي وابس معناه انها نستعمل في الطلاق غالباوفي غيره نادرا حتى يذافي قوله دون غيره (قوله والفرق دقيق حسن) وجهه كماقال بعض الفضلاء انه أضاف الآخر الى ثلاث معهودة ومعهود يتها بوقوعها بخلاف المنكر اله لكن (٢٥١) هذا انما يظهر على تعريف الثلاث

ومطلقة وطلقتك بتشديد اللاممن مطلقة اما بتخفيفها فلحق بالكناية كاقدمناه وانما كانت هذه الثلاثة صرائح لانهااستعملت فيهدون غييره فان الصريح في أصول الفقه ما غلب استعماله في معنى بحيث يتبادر حقيقة أومجازافان لم يستعمل في غيره فأولى بالصراحة وهوفى اللغة امامن صرح خلص من تعلقات الغير وزنا ومعنى فهو صريح وكل خااص صريح ومنه قول صريح وهو الذي لا يحتاج الى اضمارأ وتأويل كذافى المصباح أومن صرحه أظهره وفى الفقه هناما استعمل فى الطلاق دون غيره كافى الوقاية وقدوقع في الهـداية تدافع فانه علل كونها صرائح بالاستعمال في معنى الطلاق دون غيره وكونها لاتفتقر الى النية بانه صريح فيم لغلبة الاستعمال فان الموصوف بالغلبة هذا هوما وصفه بعدم الاستعمال في الطلاق لافي غيره والغلبة في مفهومها الاستعمال في الغير قليلا للتقابل بين الغلبة والاختصاص كذافي فتح القدير ولوجل العبارة الاولى على الغالب لاندفع وفي التتمة اذاقال طلقتك آخرالث لات تطليقات فثلاث ولوقال أنتطالق آخر ثلاث تطليقات فواحدة والفرق دقيق حسن ولوقال أنت طالق تمام ثلاث أوثالث ثلاثة فهي ثلاثة اه وفيها أيضالوقال أنت طالق واحدة تكون ثلاثاأ وتصير ثلاثاأ وتعو دئلاتا أوتتم ثلاثا فهي ثلاث اه وأفادبالكاف عدم حصرا الصريح فى الشلائة فانهسيذ كرأن منه المصدر كانت الطلاق ومنهمافي الخانية شئت طلاقك ورضيت طلاقك وأوقعت عليك طلاقك وخذى طلاقك ووهبت لك طلاقك ولوقال أردت طلاقك لايقع اه ومنه أودعتك طلاقك رهنتك طلاقك على الاصح لان الايداع والرهن لايكونان الاللوجود واعرتك طلاقك صارالام بيدها كذافى الصيرفية ومنهأ نتأطلق من فلانة كافى الخانية لوقالت لزوجها قدطلق فلانزوجت فطلقني فقال الزوج فانتأطلق منهافهى طالق وكذالوقال أنتأطلق من فلانة اه وذ كرالو لوالجي انهمن الكنايات وجعله في الخلاصة من الكنايات الاأن يكون جو ابالسؤا لما الطلاق كماذاقالت فلان طلق امرأته فطلقني فقال أنت أطلق منها أوأبين منها طلقت ولايدين اه وهو الظاهر ومنه ياطالق أو يامطلقة بالتشديد ولوقال أردت الشتم لايصدق فضاء ويدين كذافي الخلاصة ولوكان لحازوج طلقهاقبل فقال أردت ذلك الطلاق صدق ديانة باتفاق الروايات وقضاء في رواية أبي سلمان وهوحسن كافى فتح القدير وهو الصحيح كافى الخانية ولولم يكن لهازوج لايصدق وكذالوكان هازوج قدمات ولوقال قولى أناطالق لانطلق حتى تقولها وفى فتح القدير لوقال الهاخني طلاقك فقالت أخذت اختلف في اشتراط النية وصحح الوقوع بلااشتراطها اه وظاهر هانه لايقع حتى تقول المرأة أخــنـتويكون تفويضاوظاهرماقدمناه عن الخانية خلافه وفى البزازية معزيا الى فتاوى صدرالاسلام والقاضي لا يحتاج الى قولها أخذت ويقع بالتهجي كأنت ط ل ق وكذالوقيله

فى قوله طلقتك آخرالثلاث والذى فى البزازية فى نوع فى الالفاظ التى يقع بها الثلاث أو الواحدة بتنكير الثلاث فى الصور تين وعلل الاولى بقوله لانه الثالث ولايتحقق الابتقدم مثليه عليه وعلل الثانية بقوله لانه فى الاول أخبر عن ايقاع الشلاث فيقع وفى الثانى وصف المرأة بكونها آخر الثلاث بعد الايقاع وهى

ومطلقة وطلقتك

لا توصف بذلك فبق أنت طالق و به يقع الواحد اه وكذا رأيت منكرا في المتدرخانية والذخيرة والهندية (قوله وأفاد بالكاف عدم حصر الصريح) تعريض عافى كلام القدورى حيث قال فالصريح قوله أنت طالق الخولذ اقال في الفتح ظاهر ذلك وليس عراد فسيذكر منه التطليق بالمصدر ولفظ

الكنزاحسن لاشعار الكاف بعدم الحصر قال في النهر وأقول عبارة القدورى فالصريح قوله أنت طالق الخوقوله أنت الطلاق الخوحينة فلا يردعليه ماذكر وقوله في البحر ان منه شئت ورضيت طلاقك ووهبته لك وكذا أودعتك ورهنتك وخذى في الاصح ولايفتقر الى قو هما أخذت كافي البزازية ظاهر في انه فهم ان الصريح يكون بغير الثلاث والمصدر وايس كذلك اذالوقوع في ادعاه انماهو بالمصدر (قوله ومنه ما في الخانية) قال الرملي ظاهره انه لا يحتاج الى النية لعده اياه من الصريح مع ان شئت طلاقك ورضيت طلاقك لا بدفيهما منها كاذكره الزيلى في شرح قوله أنت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت وذكره هذا الشارح أيضا في ذلك الحل لكن ساق في قوله شئت طلاقك قولين في اشتراط النية فراجعه

(فوله الااذا غلب استعماله في الحال) قال الرملي يستفاد منه الوقوع بقوله تكوني طالقا أوت ون طالقا اذهو الغالب في كلام أهل بالادنا اله وقال في النهروفي الصيرفية لوكان جوابا لسواله الطلاق وقع عند مشايخ سمر قند كانه لان سواله الياه قرينة معينة للحال لكن ينبغي أن لا يختلف في عدم الوقوع فها اذا قرنه بحرف التنفيس الااذا نواه فتكون السين نجر دالتا كيد نحو ولسوف يعطيك ربك فترضي (فوله بربدان فعلته لزم الطلاق) أى فهو في معي المعلق على شرط وهذا يفيدان الافتاء بالوقوع بشرط فعل المحاف عليه لامطلقا وهذا وان كان المشرط فيه غير مرجح اكنه في العرف ملاحظ وهو معتبر يدل عليه مافي الفصل التاسع عشر من التارخانية في نوع في ذكر مسائل الشرط وفي الحاوى عن أبي الحسن الكرخي فيمن اتهم انه لم يصل الغداة فقال عبده حرانه قد صلاها وقد تعارفوا شرطا في السائهم هيذا قال أجرى أصرهم على الشرط على تعارفهم كقوله عبدى حران لم أكن صليت الغداة وصلاها لم يعتق كذاهنا الهو يعتمل أنهم أجروه بحري القسم مثل (٢٥٧) والله فعلت كذا وعليه جرى الخنابلة (قوله فوجب أن يجرى عليه ماليا)

طلقتهافقال ن ع م أو بلى بالهجاء وان لم يتكلم به أطلقه في الخانية ولم يشترط النية وشرطها في البدائع ومنه طلقك الله كاعتقك الله فلايتوقفان على نية كمافي الواقعات وأوقفها عليهافي العيون وهوالحق كمافى فتح القدير وليس منها طلقك بصيغة المضارع الااذا غلب استعماله في الحال كمافى فتع القدير وفي الصرفية سئل الفقيه أبو الليث عين قال لجاعة كل من كان له امرأة مطلقة فليصفق بيديه فصفقو اطلقن وقيل لاوفيها قالتله طلقني فقال أطلقك وقع عندمشايخ سمر قندومنه الالفاط المصحفة وهي خسة تلاق وتلاغ وطلاغ وطلاك وتلاك فيقع قضاء ولايصدق الااذا أشهدعلى ذلك قبل التكلم بانقال امرأتي تطابمني الطلاق وأنالا أطلق فاعول هذاولافرق بين العالم والجاهل وعليه الفتوى ومنه ثلاث تطليقات عليك طلقت ثلاثا وكذالوقال العبده العتاق عليك يعتق ولوقال لرجل عليك هذا العبد بألف فقال قبلت بكون بيعا كافي الخانية وفي فتح القدير لوقال عليك الطلاق أولك اعتبرت النية وليس منهلله على طلاق امرأتي فلايلزمه شئ كمافى الاصل واختلفوافها لوقال طلاقك على واجب أولازم أوابت أوفرض قيل يقع فالكل بلانية وقيل لاوان نوى وقيل نع بالنية وصحح الصدر الشهيد في شرح الختصر عدمه فى الكل عند الامام وصحح فى الواقعات الوقوع فى الكل وفرق الفقيه أبوجه فرفا وقع فى واجب ونيفي في غيره كذافي الخانية وفي فتاوى الخاصي المختار الوقوع في الطلاق في السكل لأن الطلاق لايكون واجبا أوثابتا بلحكمه وحكمه لابجب ولايثبت الابعدالوقوع وفرق بينهو بين العتاق وفى فتح القدير وهندايفيدان ثبوته اقتضاء ويتوقف على نيته الاأن يظهر فيه عرف فاش فيصيرصر يحا فلايصـ دق قضاء في صرفه عنه وفيابينه وبين الله تعالى ان قصـ ده وقع والالا فانه يقال هذا الامرعلى واجب عنى ينبغي ان أفعله لااني فعلته فكانه قال ينبغي أن أطاقك أه والمعتمد عدم الوقوع ف الكللانه المذكورفي الاصلوفي البزازية والختارعهم الوقوع وفي فتح القدير وقد تعورف في عرفنا فى الحالف الطلاق يلزمني لاأفعل كذاير بدان فعلته لزم الطلاق ووقع فوجب أن يجرى عليهم لانه صار بمنزلة قولهان فعلت كذافأ نتطالق وكذاتعارفأهل الآرياف الحلف بقوله على الطلاق

قال في النهــر و يؤيده ماسيأتى فى قوله كل حل على حوام أوأنت على حوام أوحلالاللة علىحرام حيث قال المتأخرون وقع بائنا بلا نية لغلبة الاستعمال بالعرف ولوقال على الطلاق أوالطلاق يلزمني أوالحرام ولم يقل لاأفعرل كذالم أجدهف كالامهم وفى الفتح لوقال طلاقك على لايقع وفي تصحيح القدوري ومن الالفاظ المستعملة في مصرنا وريفنا الطلاق يلزمني والحرام بلزمني وعلى الطلاق وعلى الحرام قال في الختارات وان لم يكن له امرأة يكون عينا فتحب الكفارة بالحنث وهكذا ذ كرالشهيد في واقعاله و مه كان يفتي الامام

الاوزجندى وكان نجم الدين النسق يقول ان الحكلام يبطل ولا يجعل هذا يمينا اله وفي حواشي مسكين وقد للا وزجندى وكان نجم الدين النسق يقول ان الحكلام يبطل ولا يجعل هذا يمينا اله ونقل المناية المسروجي معز يالى المغنى ونصه الطلاق يلزمنى أولا زم لى صريح لا نه يقال لمن وقع طلاقه لرلم الطلاق الموافق على الطلاق اله ونقل السيد الجموى عن الغاية معز يالى الجواهر الطلاق لى لازم يقع بغير نية اله قلت والذي يظهر لم جويان الخلاف المار في طلاقك على واجب ونحوه هذا ذلا فرق يظهر بين طلاقك على واجب أولا زم و بين على الطلاق أوالطلاق يلزمنى فتأمل الا أن يقال ان الوقوع في قوله على الطلاق لا أفعل بسبب كونه في معنى ان فعلت كذا وقع الطلاق باعتبار العرف كا أفاده كلام الحمال فيكون حين المناه وله عنول المناه وله القاموس الريف بالكسر أرض فيها زرع وخصب وما قارب الماء من أرض العرب وفي حواشي تعارف أهل الارملى سئل شيخ الاسلام أبو السعود العمادى مفتى الروم عما صورته ما قول سيخ الاسلام في رجل قال على الطلاق أو يلزمنى الطلاق هل هو هريج أوكذا ية فأجاب بقوله ليس بشئ منهما وسئل بعض المتأخرين أيضا عماصورته ما قول حمر وضي المة تعالى عند كم في ذيه الملا وصدي المناه في والمناه عناه والمناه عناه والمناه عناه والمناه عناه عناه والمناه عناه والمناه عالى عناه في المناه في الطلاق المناه عناه والمناه عناه والمناه عناه والمناه في الطلاق المناه عناه والمناه عناه والمناه عناه والمناه عناه والمناه عناه والمناه عناه عناه والمناه عناه والمناه عناه والمناه عناه والمناه عناه والمناه والمناه عناه والمناه والمناه عناه والمناه عناه والمناه عناه والمناه وال

قال على الطلاق ثلاثالا أشغل عمر او بكر اعندى فاذا أشغلهما بعد ذلك عنده فهل بقع عليه الطلاق أولا فأجاب بماصورته في البزازية طلاقك على واجب أولازم أوفرض أوثابت قبل يقع واحدة رجعية نوى أولا والمختار عدم الوقوع ولوقال طلاق على لا ولوقال عليك الطلاق في يقع اذا نوى اله كلام الرملي الكن قال في المنح في ديار ناصار العرف فاشياف استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره في جب الافتاء به من غيرنية كماهوا لحمي في الحرام بلزمني وعلى الحرام وعن صرح بوقوع الطلاق به للتعارف الشيخ قاسم في تصحيحه وافتاء أبي السعود مبنى على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق أصلا كالا يخفى (قوله ومنه أنت طالق في قول الفقهاء الخ) تأمل هذا مع مامر في طلاق السنة ان قوله على قول القضاء أولا لقضاء أولا في القضاء وان نوى السنة في أوقاتها (قوله ومنه أنت منى ثلاثان أول المراح وفي التتارخانية وفي فتاوى الفضلى اذا قال لها أنو الطلاق قال يقع (قوله وقيد بخطابها قال لم أنو الطلاق الايصدق اذا كان الحال مذاكرة الطلاق واذا قال لها توسه ونوى (مهو) الطلاق قال يقع (قوله وقيد بخطابها قال لم أنو الطلاق الدين الخال مذاكرة الطلاق واذا قال لها توسه ونوى (المهو) الطلاق قال يقع (قوله وقيد بخطابها قال الم أنو الطلاق المداكرة الطلاق واذا قال له أنو الطلاق الدين الحال المداكرة الطلاق واذا قال لها توسه ونوى (المهود) المداكرة الطلاق واذا قال له أنوالطلاق المداكرة الطلاق واذا قال لها توسه ونوى (المهود) الطلاق الدين الحال المداكرة الطلاق واذا قال لها توسه ونوى (المهود) والطلاق المداكرة الطلاق واذا قال له أنوالطلاق المداكرة والمداكرة المداكرة والمداكرة والمداكرة

لانه لوقال الخ) اعترض عليه بأن عبارة البزازية لاتفيدان عدم الوقوع لعدم الخطاب حتى يؤخذ منهفائدة التقييدبالخطاب في كالرم المصنف وأجيب بأنخصوص الخطابليس مرادابل ماهوالاعممنيه أومايقوم مقامه كالاضافة وذ كرالاسم بدليل مايأتي اه وهذا الجواب في نفسه حسن لكن يبعد أن يكون مرادا للؤاف مايأتي قبيل قول الماتن ولوقال أنت الطلاق من قوله والحاصلان قوطم الصر بحلايحتاج الىالنية اعا هو في القضاء امافي الديانة فحتاج اليهالكن وقوعه في القضاء بلانية انماهو بشرط أن يقصدها بالخطاب الخهداوف القنية فالحيطرجل دعتهجاعة

الأفعل فان قلت الكتابة من الصريح أومن الكنابة قلت ان كانت على وجه الرسم معنونة فهي صريح والافكناية وانكتب على الهواء أوالماء فايس صريحاولا كناية وكذالايقع بالنية وقدمناه وفى البزازيةمن فصل الاختيار قال الكاتب اكتب انى اذاخوجت من المصر بالااذنها فهي طالق واحدة فلم تتفق الكتابة وتحقق الشرط وقع وأصله ان الامر بكتابة الاقرار اقرار كتب أملا اه ومنه كونى طالقا أواطلق كمافى الخانية ومثله قوله لامته كوني حرة تعتق كمافي فتح القدير ومنه أخبرها بطلاقها بشرها بطلاقها اجل اليهاطلاقها أخبرها انهاطالق قلطانهاطالق فتطلق للحال ولايتوقف على وصول الخبراليها ولاعلى قول المأمور ذلك ولوقال قلطاأ نتطالق لايقع مالم يقل لها المأمور ذلك ولو قال كتب لهاطلاقها فينبغى أن يقع الطلاق للحال كالوقال اجل اليهاطلاقها أوا كتب الى امرأني انهاطالق كذافي الخانية وليسمنه نساءالعالم أوالدنياطوالق فلانطلق امرأته بخلاف نساءهانه البلدة أوهذه القرية طوالق وفيها امرأنه طلقت وعن أبي يوسف لوقال نساء بغداد طوالق وفيهاامرأته لاتطلق وقال محمد تطلق كذافي الخانية وجزم بالوقوع في البزازية في نساء المحلة والدار والبيت وجعل الخلاف انماهوفي نساءالقرية ومنهأ نتطالق في قول الفقهاء أوالقضاة أوالمسلمين أوالقرآن أوقول فلان القاضى أوالمفتى فتطلق قضاء ولانطلق ديانة الابالنية كماف الخانية ومنه أنت مني ثلاثا وان لينوكمافي الخانية وليس منه أحسبها مطلقة كمافى الخانية وقيد بخطابها لانه لوقال حلفت بالطلاق ولميضف اليها لايقع كمافى البزازيةمن الايمان وعبارتها قال لها لاتخرجيمن الدار الاباذني فانى حلفت بالطلاق فخرجت لايقع لعدمذ كرحلفه بطلاقهاو يحتمل الحلف بطلاق غريرها فالقولله اه وذكراسمها أواضافتها اليه عطابه كابينا فلوقال طالق فقيل لهمن عنيت فقال امرأتي طلقت امرأته ولوقال امرأة طالق أوقال طلقت امرأة ثلاثا وقال لم أعن به احرأني يصدق ولوقال عمرة طالق واحرأ به عمرة وقال لم أعن به امرأتي طلقت امرأته ولايصدق قضاء وكذالوقال بنت فلان طالق ذكراسم الاب ولم يذكراسم المرأة وامرأته بنت فلان وقال لم أعن امرأتي لا يصدق قضاء وتطلق امر أنه وكذا الولم ينسبها الى أبيها واعانسبها الى أمها أوولدها تطلق كذافي الخانية زادفي فتح القديرأ ونسبها الى أختها وفي موضع آخرمنها رجل قال امرأته

الى شرب الجر فقال انى حلفت بالطلاق انى لاأ شرب وكان كاذبافيه ثم شرب طلقت وقال صاحب التحفة لا تطلق ديانة اه أى فقوله طلقت أى قضاء وهوموافق لما مرمن انه اذا أقر بالطلاق كاذبا وقع قضاء لاديانة وظاهر ان قول البزاز بة هنا لا يقع أى قضاء ففيه غالفة له ذا وقد ذكر في لسان الحكم عبارة البزازية ثم أعقبه ابعبارة القنية ولم يتعرض لهما و يمكن أن يوفق بينهما بأن ما في البزازية محول على انشاء الحلف لا على الاخبار وما في القنية على الاخبار لقوله وكان كاذبافيه لكن بعده في الدي ما في القنية ان قوله الى حلفت بالطلاق يحتمل الحلف بطلاق امر أة أخرى الاان يحمل على انه ليس له امر أة غيرها في كون اخبار اعن طلاق من الما يأتى عن الظهيرية من قوله لوقال امر أنه طالق ولم يسم وله امر أة معروفة طلقت استحسانا وان عول على ان له غيرها والالا يصدق بدليل ما يأتى عن الظهيرية من قوله لوقال امر أنه طالق ولم يسم وله امر أة معروفة طلقت استحسانا وان قال لى امر أة أخرى واياها عنيت لا يقبل قوله الاأن يقيم البينة هذا ما ظهر لى فتأمل وراجع

عمرة بنت صبيح طالق واممرأته عمرة بنت حفص ولانيةله لاتطلق امرأته وانكان صبيح زوجأم امرأته وكانت تنسب اليه وهي في حجره فقال ذلك وهو يعلم نسب امرأته أولا يعلم طلقت امرأته ولايصدق قضاء وفهابينه وبين الله تعالى لايقع ان كان يعرف اسبهاوان كان لايعرف يقع ديانة وان نوى امرأ تهفى هذه الوجوه طلقت قضاء وديانة ولوقال امرأ ته الحبشية طالق وامرأ ته ايست بحبشية لايقع ولو كانله امرأة بصرة فقال امرأته هذه العمياء طالق وأشار الى البصيرة تطلق البصيرة ولاتعتبر التسمية ولاالصفةمع الاشارة اه وفي المحيط الاصل انهمتي وجدت النسبة وغيراسمها بغيره لايقع لان التعريف لا يحصل بالتسمية متى بدل اسمهالان بذلك الاسم تكون امرأة أجنبية ولو بدل اسمها وأشاراليها يقع ثمقال ولوقال امرأتي بنتصبيح أو بنت فلان التي في وجهها خال طالق ولم يكن لحاخال وكنا النيهي عمياء أوزمني وهي بصيرة صحيحة طالق طلقت وذكرااهمي والزمن باطل لانه عرف امرأ تهبالنسبة ووصفها بصفة فصح التعريف ولغت الصفة ولوقال امرأ تى عمرة أم ولدى هذه الجالسة طالق ولانية لهوالجالسة غيرها وليست بامرأته لم تطلق لانه سماها وأشار والعبرة للرشارة لاللتسمية اه ومنه في موضع آخر جلله أربع نسوة فقال أنت ثم أنت ثم أنت ثم أنت طالق طلقت الرابعة لاغير لانه مأأوصل الايقاع الابالرابعة لان كلة نم تقطع الوصل اه وهو يفيد انه لو كان بالواووقع على الكل لانها للوصل والجغ وصرح فى الظهيرية بأن الواوكذلك وعبارتها ولوقال أنت طالق واحدة وواحدة تقع واحدة ولوقال أنتطالق وأنت يقع ثنتان وفى الفتاوى واحدة ولوقال وأنت لامرأة أخرى يقع عليها ولوقال أنتطالق وأنتم اللاولى والثانية يقع على الاولى ثنتان وعلى الثانية واحدة ولوقال أنتطالق أولا بلأنت يقع واحدة ولوقال ثانياأ نتللا خي لايقع بدون النية فاماوأ نت تقع واحدة كقوله هذه طالق وهذه يقع عليها ولوقال هذه وهذه طالق طلقتا ولوقال هذه هذه طالق لم تطلق الاولى الاأن يقول طالقان ولوقال هـنه طالق هذه لم يقع على الاخرى بدون النيـة ولوقال لهن أنت ثم أنت ثم أنت طالق طلقت الاخيرة وكذابحرف الواوولوقال طوالق طلقن ولوقدم الطلاق طلقن ولوقال هذه طالق معك لميقع على المخاطبة الابالنية اه وسيأتي مااذانادي امرأته فأجابه غيرها وفي موضع آخرمنه الوقال امرأته طالق ولميسم ولهام أقمعر وفقطلقت استحسانا ولوقال لى امرأة أخرى واياهاعنيت لايقبل قوله الاأن يقيم البينة ولوقال امرأته طالق وله امرأتان كاتاهمامه روفة كانله أن يصرف الطلاق الى أيتهماشاء وفى البزازية من الايمان ان فعلت كذافا مرأته طالق وله امرأتان أوأ كررطلقت واحدة والبيان اليه وانطلق احداهما باثناأ ورجعيا ومضت عدتها ثم وجدااشرط تعينت الاخرى للطلاق وانكان لم تنقض العدة فالبيان اليه اه وفي الخانية ولوقال لامرأتي على ألف درهم وله امرأة معروفة فقال لى امرأة أخرى والدين لها كان القول قوله ولوقال امرأ في طالق ولهاعلى ألف درهم فالطلاق والدين للعروفة ولايصدق في الصرف الي غيرها وكذالو بدأ بالمال فقال لامرأ تي على ألف درهم وهي طالق ولوقال امرأتي طان مقال لامرأتي على ألف درهم مقاللي امرأة أخرى واياهاعنيت صدق في المال ولايصدق فى الطلاق ولو كان له امرأتان لم يدخل مهما فقال امرأتي طالق امرأتي طالق ثانيا فان قال أردت واحدة منهما لايقبل وكذالوقال امرأتي طالق وامرأتي طالق ثانيا وكذلك العتق ولوكان دخــ ل بهما فقال امرأتي طالق امرأتي طالق كان له أن يوقع الطلاقين على احداهما اه وفي الحيط لوقال فلانة طالق ولم يسم باسمهاان نوى امرأته يقع والافلالان فلانة اسم مشترك يتناول امرأته والاجنبية وأطلق اللام فىطالق فشمل مااذافتحهافانه يقع لانهما يجرى على لسان الناس خصوصا فى الغضب والخصومة فلوكان تركياوقال أردتبه الطحال وفى التركية يقال للطحال طالق لايصدق

(قوله لان التعريف لا يحصل بالتسمية) كذا في بعضها في بعضها بالنسبة وهوالمناسب (قوله ولم يسم باسمها) أى بأن ذكر لفظ فلانة المكنى به عن العلم لاالاسم العلم كايدل عليه التعليل تأمل

(فوله ولوحد ف القاف من طالق الخ) وجه الوقوع بأنه ترخيم قال فى الفتح وهو غلط لانه أعليك ون اختيارا فى النداء وفى غيره اضطرارا فى الشعر قال فى النهر وأقول الترخيم لغة يقال على مطلق الحدف كانص عليه الجوهرى وغيره وهو المرادهذا اه فتأمله قلت و فى كايات الفتح والوجه اطلاق التوقف على النية مطلقالانه بلاقاف ايس صريحا بالاتفاق احدم غلبة الاستعمال ولا الترخيم لغة جائز فى غير النداء فانتنى لغة وعرفا فيصدق قضاء مع اليمين هذا في حالة الرضاوع دم مذاكرة الطلاق أما فى أحدهما فيقع قضاء أسكنها أولا وفيه أيضا النظر المذكون كناية ليس بمجازفيه وهذا البحث يوجب أن لايقع به أصلاوان نوى ومثل هذا البحث يجرى فى التطليق بالتهجى كأنت طل ق لانه ليس طلاقا ولا كناية (٢٥٥) لان موضوعها يحتمل أشياء

وأوضاع هـ نده المسميات هى خروف ولذالوقرأ آية السجددة تهجيا لايجب السجودلانه ليس قرآنا فلا مخلص الابعدم اشتراط فلبة الاستعمال في الصريح والا كتفاء فيه بكون اللفظ وحينت ذيقع بالتهجى في القضاء ولوادعى عدم النية

وتقع واحدة رجعية وان نوى الاكثر أوالا بانة أولم ينوشيا

وكذا بطال بلاقاف اه (قوله والمعتمد مافى الخانية) قال الرملي عبارة الخانية رجل سمى امرأته مطلقة قال سميتك مطلقة لايقع الطلاق عليها لافيايينه وبين الله تعالى ولافى القضاء وفيها من العتاق رجل أشهدان اسم عبده حرد عاه بالحر لا يعتق اه ونقله عنها فى التتارخانية وقوله قضاء كذا فى الخانية ولوحذف القاف من طالق فقال أنتطال فان كسر اللام وقع بلانية والافان كان فىمذا كرة الطلاق والغضب فكذلك والاتوقف على النية كذافى الخانية وفى الجوهرة لوقال أنتطال لم يقع الابالنية الافي حال مُذا كرة الطلاق أوالغضب ولوقال بإطال بكسر اللام وقع الطلاق وان لم ينو اه وهذاه والظاهروان حنف اللام فقط فقال أنتطاق لايقع وان نوى ولوحذف اللام والقاف بأن قال أنتطا وسكت أوأخذانسان فه لايقعوان نوى لان العادة ماجرت بحذف حرفين من آخوالكلام وأطلق فىطالق ومطلقة فشمل مااذاسهاها بهفانه يقع بخلاف ماإذاسهاه حراوناداه والفرق ان الحراسم صالخ فصحت التسمية به وهو اسم لبعض الناس وأما المطلقة والطالق فايس اسماصالحافلا تصعح التسمية كذاذ كرالحبو بى فى التلقيح وهوضعيف والمعمدما فى الخانية من عدم الفرق واعمده فى فتح القدير وروىفيه أثراعن عمررضياللة تعالى عنه وفى المحيط لوقالت المرأة أنا طالق فقال الزوج نعمكانت طالقا ان نوى به طلاقامستقبلاوان نوى به الخبرع المضىوقع وفى البزازية قالتله أناطالق فقال نع طلقت ولوقالت طلقني فقال نعم لاوان نوى اه ولوقال لآخرهل امرأتك الاطالق فقال الزوج لا تطلق ولوقال نعم لاتطلق لان فى الاول صارقا تلاليس امرأتى الاطالق وفى الثانى صارقا ئلانع امرأتى غيرطالتي اه وكذا فى الخانية ولوقيلله ألست طاهنها فقال بلى طلقت ولوقال نعم لا تطلق والذي ينبغي عدم الفرق فان أهل العرف لايفرقون بل يفهمون منهما ايجاب المنفي كذافي فتح القدير (قوله وتقع واحدة رجعية وان نوى الأكثرا والابانة أولم ينوشكياً) بيان لأحكام الصريح وهي ثلاثة الاوّل وقوع الرجعىبه ولاتصحنية الابائة لقوله تعالى وبعولنهنأحق بردهن بعمدصر يحطلاقه المفادبقوله تعالى والمطلقات يتربصن فعمم ان الصريح يستعقبه اللاجماع على ان المراد بالبعولة في الآية المطلقون صر يحاحقيقة كان. أومجازاغ يرمتوقف على اثبات كون المطاق طلاقار جعيا بعـــلاحقيقة ويدل عليه أيضاقوله تعالى الطلاق مرتان فامساك بمعروف أوتسريح باحسان فانه أعقبه الرجعة التيهي المرادبالامساك وفى الصيرفية لوقال لهاأ نتطالق ولارجعة لى عليك فرجعية ولوقال على أن لارجعة لى عليك فبائن اه أطلق وقوع الرجى به لان الطلاق عند تسمية مال أوفى مقابلة ابراء أوعند وصفه بمايني عن الشدة أوعند تقدم طلاق بائن ليس منه فلاحاجة الى الاحتراز عنه بشئ وان كان من الصريج فالمراد عند عدم العارض وفي هذه المواضع البينونة للعارض واختار الاول في فتح القدير واختارالثاني في البدائع مقتصراعليه فقال الصريح نوعان صريح رجبي وصريح بائن

واعتمده فى فتح القديرالى آخوعبارته وينبغى على قياس ما فى العتق لوسما ها طالقائم نادا هابه لا تطلق وقدروى وكيع عن ابن أ في ليلى عن الحكم بن عينة عن خيثمة بن عبد الرجن ان اصرأة قالت لزوجها سمنى فسما ها الطيبة فقالت ما قلت شيأ فقال هات ما أسميك به فقالت سمنى خلية طالق قال فأنت خلية طالق في في القصة فاوجع فقالت ان زوجى طلقنى في القصة فاوجع عن ابن القصة في القلال المناه وان هذا المناه والقم المناه والمناه والمنا

فالصريج الرجعيأن يكون الطلاق بعله الدخول حقيقة ليسمقر ونابعوض ولابعددالثلاث لانصا ولااشارة ولاموصوفا بصفة تذيء عن البينونة أوتدل عليهامن غبرح ف العطف ولامشه بعدد أوصفة تدل عليها وأماالصر بح البائن فبخلافه وهوأن يكون بحروف الابانة أو بحروف الطلاق ا كن قبل الدخول حقيقة أو بعده لكن مقرونا بعددالثلاث نصاأ واشارة أومو صوفا بصفة تذي عن البينونة أوتدل عليها من غير حوف العطف أومشبها بعددأوصفة تدل عليها اه وهوالظاهر لان حدالصريم يشمل الكل وأماعه مصة نية الابانة فلانه نوى تغيير الشرع لان الشرع أثبت البينونة بهذا اللفظ مؤجلاالىمابعدانقضاء العدة فاذانوى ائباتهاللحال مجلا فقدنوى تغيير الشرع وليس له هـ نده الولاية فبطات نبته الثانى وقوع الواحدةبه ولانصح نيةالا كثرثنتين أوثلاثا وقال الأتمة الثلاثة يقع مانوى وهوقول الامام الاول لانه نوى محتمل لفظه لان ذكر الطلاق ذكر للطلاق المصدر لان الوصف كالفدل جزءمفهومه المصدروهو يحتمله اتفاقا ولذاصح قران العددية تفسيراحتي ينصب على التمييز وحاصل التمييزليس الاتعيين أحدمحتملات اللفظ ولذاصحت نية الثلاث في قوله أنت بائن وهو كمناية ففي الصريح الاقوىأولى ولناان الشارع نقــله من الاخبارالي انشاءالواحــدة اذلايفهممن أنتـطالق قط لازم الاخبار وهواحمال الصدق والكذب فجعلهمو قعابهما شاءاستعمال في غير المنقول اليه وملاحظة مايصحان يرادبالمدراء ايتفرع عن ارادة الاستعمال اللغوى ونقله الى الانشاء يباينه لانهجعل اللفظ علة لدخول المعنى الخاص فى الوجو دالخالف القتضاه لغة على ان المصدر الذى يدل عليه اللفظ هوالانطلاق الذى هو وصفها وذلك لا يتعدد أصلاو بهندايظهر عدم صحة ارادة الشالات في مطلقة وطلقتك لانه صارانشاء في الواحدة غيرملاحظ فيهمعني اللغة وعلى هـذافالعدد نحو ثلاثالا يكون صفة لمصدر الوصف بل اصدر غيره أي طلاقاأي تطليقا ثلاثا كإينوت في الفعل مصدر غيره مثل انبتكم من الارض نباتاأو يضمر له فعل على الخلاف فيه بخلاف طلقتها وطلقى نفسك لان المصدر المحتمل للكلمذ كورلغة فصحارا دتهمنه لانهلانقل فيهالى ايقاع واحدة وفيه ابحاث مذكورة في فتح القدير وانماصحت نية الثلاث في الكنايات لانهاعاملة محقائقها وهي متنوعة الى غليظة وخفيفة فعند عدم النية يثبت الاخف للتيقن بهقيد بالنية لانه لوطلقها بعد الدخول واحدة ثم قال جعلت تلك التطليقة باثنة أوجعلتها ثلاثا اختلفت الروايات والصحيح انعلى قول أبى حنيفة تصير باثناوثلاثا وعلى قول مجدلاتصير بانناولاثلاثا وعلى قول أيي يوسف يصح جعالها بانناولا يصحح علها ثلاثا ولوطاق امرأته بعمدالدخول واحمدة ثمقال بعمدالعدة ألزمت اصرأتي ثلاث تطليقات بتلك التطليقة أوقال ألزمتها تطليقتين بتلك التطليقة فهوعلى ماقال ان ألزمها ثلاثافهمي ثلاث وان قال الزمها تطليقتين فهمي ثنتان ولوطلقهاواحدة ثمراجعها ثمقال جعات تلك التطليقة باثنة لاتصر باثنة لانه لايملك ابطال الرجعة ولوقال لهابعد الدخو لاذاطلقتك واحدة فهى بائن أوهى الاث فطاقها واحدة فانه يملك الرجعة ولايتكون بائنا ولاثلاثالانه قدم القول قبل نزول الطلاق ولوقال لهااذا دخلت الدارفأ نتطالق ثمقال جعلته نه التطليقة بائنا أوقال جعلتها ثلاثاقال هنده المقالة قبل دخول الدار لا تلزمه هنده المقالة لان التطليقة لم تقع عليها كذافي الخانية وفي التتمة لوطلقها واحدة ثم قال جعلتها بائنة رأس الشهر قال آن لم تراجعها فهي بائن وان راجعها فهابين ذلك لا يكون بائنا ولوطلقها رجعية تم قال جعلتها ثلاثا وأسالشهر ثمراجعها قال تكون وأسالشهر ثلاثا قالوليس يشبهةو لهجعلتها بائناقوله جعلتها ثلاثا اه أماقول محمدفظاهر وأماقول أبي يوسف فان الرجعية تصـ بر بائنة بانقضاء العدة واماالو احــدة فلاتصر يرثلاثا وأماقول الامام فلانه يملك ايقاعها بائنة من الابتداء فيملك الحاقها بالباثنة لانه يملك

(قولهأماقول محمد فظاهر) قال الرملي هـندا بيان لما قدمه من قوله والصحيح انعلى قول أبي حنيفة تصير باتناوثلاثا (قوله وعدل المصنف عن قوله وان نوى غيره الخ) يعنى انماقال وان نوى الا كثراً والابانة أولم ينوشياً وعدل عن ان يقول بدله وان نوى غيره مع انه أخصر لاقتضائه وقوع الرجعية فيالونوى الطلاق عن وثاق مع انه اليس كذلك (قوله وهو يدل على انه لوقال على الطلاق من ذراعى الخ) قال الرملي في حواشي المنح وعندى انه لا يدل لابالا ولو ية ولا بالمساواة لان فرع البزارى مصدر بقوله أنت طالق وهو معين له ابخلاف على الطلاق ولذا لواقت صرعايه لا يقع عليه الطلاق كافنى به أبو السعود العمادى معللا بأنه ليس بصر يحولا كناية كاياتى والقائل بوقوعه اعتمد على اتعارف أهل دياره به على ان فيه نظر اظاهر ابخلاف الاول والحالف به أى بقوله على الطلاق من ذراعى لا يريد الزوجة قطعا اذعادة العوام الاعراض به عنها خشية الوقوع به في غاية البعد ألا ترى (٢٥٧) الى قولهم لوقال أنامنك طالق فهو لغووان يزيد بعدد كره لان النساء لا خير فيهن والوقوع به في غاية البعد ألا ترى (٢٥٧) الى قولهم لوقال أنامنك طالق فهو لغووان

نوى معللين بان الطيلاق لازالة الملك بالنكاح والقيد فحنل الطلاق بمحلهما وهي محلهمادون الرجل فالاضافة اليهاضافة الطلاق الىغير محله والى مانصواعليهمن انهلوأضافه الى مضمونها عالا يعسريه عنهاالي غيرذاك من الفروع فكيف يقع بالاضافة الى ذراعه أوخاتمه أومروءته وهذاظاهر فتأمل ثماستند الىما كتبناه عنه في مسئلة الط_لاق يلزمني وعــلى الطلاق لاأفعل كذائم قال اللهــمالاأن يزيد ويقول على الطلاق ثلاثامن ذراعي فالقول بوقوعه وجه لان ذكرالثلاث يعينه فتأمل وارجع الىماعلاوابه يظهر لك ذلك والعلة التي في على اطلاق تقتضي عدم الوقوع تأملونقل بعض المحشين

انشاء الابانة في هذه الحالة كما كان يملكها في الابتداء ومعنى جعل الواحدة ثلاثاانه ألحق بها تطليقتين أخريين لاأنه جعل الواحدة نلاثا كدافى البدائع وفى الولوالجية لوقال أنت طالق ألبتة وقعت بائنة الااذا نوى تطليقة أخرى سوى قوله أنت طالق فهما بائنتان اه الثالث عدم توقفه على النية ونقل فيمه اجاع الفقهاء ولان احمال ارادة الطلاق عن غيرقيد النكاح احمال بعيد عند خطاب المرأة فلا عبرة به فصاراً للفظ بمنزلة المعنى وحديث ابن عمر رضي الله عنهما حيث أمر ه بالمراجعة ولم يسأله أنوى أم لايدل على ذلك فإن ترك الاستفصال في وقائم الاحوال كالعموم في المقال وعدل المصنف عن قوله وان نوى غيره ليفيد انه لونوى غيره صدق ولذاقال فى فتح القدير ثم قلنالا يتوقف على النية معناه اذالم ينوشيا أصلايقع لاأنه يقع وان نوى شـيأ آخر لمـاذ كرانه اذا نوى الطلاق عن وثاق صـدق الى آخره اه وحاصلماذ كروه هنائلانة ألفاظ الوثاق والقيدوالعمل وكلمنهه مااماأن يذكرأو ينوي فان ذكر فاماأن يقرن بالعدد أولافان قرن بالعددلا يلتفت اليه ويقع الطلاق بلانية كمالوقال أنت طالق ثلاثا من هذا القيد تطاق ثلاثاولا يصدق في القضاء كما في المحيط وان لم يقرن بالعدد وقع في ذكر العمل قضاء لاديانة نحوأ نتطالق من هــذا العمل كمافي البزازية وغيرهاوهو يدل على انهلوقال على الطلاق من ذراعي لاأفعل كذا كإيحلف به بعض العوام انه يقع قضاء بالاولى وفى لفظى الوثاق والقيد لا يقع أصلا وان لم يذكر شيأمن هذه الدائة وانمانواها لايدين في لفظ العمل أصلاو يدين في الوثاق والقيد ويقع قضاء الاأن يكون مكرها والمرأة كالقاضي اذاسمعته أوأخبرها عدل لا يحلطا عكينه هكذا اقتصرالشار حون وذ كرفى البزازية وذكرالا وزجندى انها ترفع الامر الى القاضي فأن لم يكن لها بينة تحلفه فان حاف فالاثم عليه اه ولافرق في البائن بين الواحدة والثلاث اه وهل لهاان تقتله اذا أراد جاعها بعدعامها بالبينونة فيه قولان والفتوى انهايس طان تقتله وعلى القول بقتله تقتله بالدواءفان قتلته بالسلاح وجب القصاص عليها وليس لهاان تقتل نفسها وعليها أن تفدى نفسها عال أوتهرب وايس لهأن يقتلهااذا حرمت عليمه ولايقدرأن يتخلص منهابسبب انه كلماهرب ودته بالسحر الكلفشر حالمنظومة لابن الشحنة وسيأتى فى فصل ماتحل به الطلقة انه هل لها ان تتزوج بغيره فى غيبته اذاعامت بالبينونة وهو ينكرقال في المصباح والوثاق بفتح الواو وكسرها القيد وجعهوثق كر باط وربط وأفاد بعندم توقفه على النية انه لايشترط العلم بمعناه فلولقنته لفظ الطلاق فتلفظ بهغيرعالم

(۳۲۳ - (البحرالرائق) - ثالث) المقدسي وحاصل ماذ كره ان اضافته في هذه الصورة الى غير محله وما نظيره الااذاقال لاجنبية أو بهيمة أنت كذاقال وهووجيه قلت ان كان العرف كاقال الرملي من عدم قصد الزوجة فيحتمل ماقاله لان افظ الطلاق من ألفاظ الصريح ومعنى على الطلاق ان الطلاق على واقع أولازم أوثابت أو نحو ذلك عمايناسب وليس فيه خطاب امر أنه ولا اضافته اليهافهو مثل مامر عن البزازية من قوله لا تنحر جى الاباذنى فافي حلفت بالطلاق في جلفت بالطلاق في حلفت بالطلاق في جلف بالمحال العمل عن العمل العمل المعلم في المعلم عن الفتح فقوله بعده من ذراعي مثل قوله من هذا العمل تأمل (قوله لا يدين في الفظ العمل) قال في الفتح لان الطلاق لرفع القيد وهي ليست مقيدة بالعمل فلا يكون محتمل اللفظ وعن أبي حنيفة يدين لا نه يستعمل للتخلص ف كانه قال أنت متخلصة عن العمل وعلى وقوعه أيضافها لو ذكر العدد بانه يظن انه طلق شموص لفظ العمل استدار كا بخلاف مالو وصل لفظ الوثاق

سيث يصدق قضاء لا نه يستعمل فيه قليلا (قوله وقال مشايخ أو زجند لا يقع أصلا) قال في التدارخانية وحكى عن القاضى الامام محود الاوز جندى عن لقنته امر أنه طلاقا فطلقها وهو لا يعلم بذلك قال وقعت هذه المسئلة باوز جند فشاورت أصحابى في ذلك وا تفقت آراؤنا أنه لا يفتى بوقوع الطلاق صيانة لا ملاك الناس عن الابطال بنوع تلبيس ولولقها أن تخلع نفسها منه بهرها و نفقة عدتها واختلعت وخالعها من المشايخ من قال اصح لكن مالم يقبل الزوج لا يصح ومنهم من قال لا يصح و به يفتى اه وقال في البرازية في موضع آخر لفنته الطلاق بالعربية وهو لا يعلم أو العتاق أوالته بير أولفنها الزوج الابراء عن المهرونفقة العدة بالعربي وهي لا تعلم قال الفقيد أبو الليث لا يقم ديانة وقال مشايخ أو زجند لا يقع أصلاصيانة لا ملاك الناس عن الابطال بالنلبيس و كالذاباع أواشد ترى بالعربي وهو لا يعلم و معض فرقوا بين البيع والشراء والطلاق والعتاق والخلع والهبة باعتبار ان الرضا أثرافي وجود البيع لا الطلاق والهبة تمامها بالقبض وهو لا يبكن بلسان لا يعرفه وكنا الولة نا الذائن الابراء عن الدين بلسان لا يعرفه الدائن لا يبرأ فها عليه الفتوى نص عليه (٢٥٨) في هبة النوازل اه (قوله يقاس على الذكاح) قال الرملي الذي الدائن لا يبرأ فها عليه الفتوى نص عليه (٢٥٨)

بمعناه وقع قضاء لاديانة وقال مشايخ أوزجند لايقع أصلاصيانة لاملاك الناسعن الضياع بالتلبيس كما فى البدائم كذافى البزازية والعتاق والتدبير والابراءعن المهر كالطلاق كافى البزازية والطلاق ومامعه يقاس على النكاح بخلاف البيع والابراء لا يصحان اذالم يعلم المعني كافي الخاذية وأفادان طلاق الهازل واللاعبوالخطئ واقع كماقدمناه لكنهفى القضاء وأمافها بينهو بين الله تعالى فلايقع على الخطئ ومافي الخلاصة من أن طلاق الخطئ واقع أى في القضاء بدايل أنه قال بعده ولو كان بالعتاق يدين لانه لافرق بين العتاق والطلاق وهوالظاهر من قول الامام كمافى الخانية خلافالابي يوسف ولاخلاف أن المنذور يلزمه ولاخلافأ نهلوجري على اسانه الكفر مخطئا لايكفركمافي الخانية أيضا وكذا اذاتلفظ بهغيرعالم بمعناه وانمايقع قضاءفقط بدليل مافى الخلاصة قالتلزوجها اقرأعلي اعتدى أنتطالق ثلاثا ففعل طلقت ثلاثا فى القضاء لافهابينه و بين الله تعالى اذالم يعلم الزوج ولم ينو بخلاف الحازل فأنه يقع عليه قضاء وديانة لانهمكابر باللفظ فيستحق التغليظ ومافى الخلاصة معزيا الى الأصل له اص أتان زينب وعمرة فقال ياز ينب فاجابته عمرة فقالأنت طالق ثلاثا طلقت المجيبة فلوقال نويتزينب طلقت هذه بالاشارة وتلك بالاعتراف اه محمول على القضاء أمافى الديانة فلايقع على واحدة منهما لمافى الحاوى معز يالل الجامع الصغير ان أسداست عمن أرادأن يقول زينبطالق فرى على لسانه عمرة على أبهما يقع الطلاق فقال في القضاء تطاق التي سمى وفيها بينهو بين الله تعالى لا تطلق واحدة منهما أماالتي سمى فلانةلم يردها وأماغيرها فلانهالوطاقت طلقت بمجردالنية قال فى فتح القدير وأماماروى عنهما نصير من ان من أرادأن يتكام فجرى على اسانه الطلاق يقع ديانة وقضاء فلا يعول عليه اه والحاصل ان قولهم الصريح لايحتاج الى النية انماهوفي القضاء أمافي الديانة فحتاج اليها لكن وقوعه في القضاء بلانية انماهو بشرط أن يقصدها بالخطاب بدايل ماقالوا لوكر رمسائل الطلاق بحضرة زوجته ويقول

ذكره قاضميخان في كتاب النكاح فيالفصل الاول يقتضي قياس الذكاح عملي الطلاق والعتاق الاقياسهما عليه فان عبارته بعدالكلام عليهما واذاعرف الجوابفي الطلاق والعتاق ينبغيأن يكون الجواب فى الذكاح كذلك فراجعه (قوله فلا يقع على الخطئ قيديه الان طلاق الحازل واللاعب واقع ديانة أيضا كما يأتى قريبا وتقدمت المسئلة أيضا عنمد قولالمتن ولو مكرها ومرمافيهامن الخالفة أيضابين الخانية والـبزازية (قوله أما في الديانة فلايقع على واحدة

منهما الخافي فيه نظر والذي يظهر وقوعه على الجيبة قضاء وديابة لانه خاطبها بالطلاق وعلى زينب قضاء فقط انت منهما الخاص وأماما في الحاوى فليس فيه اشارة ومخاطبة بل مجرد القسمية بلاقصد تأمل (قوله والحاصل ان قوله ما الصريح لا يحتاج الى نية اعماه وفي القضاء) هذا خاص بالخطئ أما الهازل فلا يحتاج اليها مطلقا وماذ كره المؤلف هنات بع فيه ما حققه في فتح القدير وهو ما حققه أيضا في التحرير وفقال ثمن ثبوت حكم الصريح بلانية جريانه على اسانه غلطا في نحوسبحان الله واسقني أماقصد الصريح مع صرفه بالنية الى محتمله فله ذلك ديانة كقصد الطلاق من وثاق فهي زوجت ديانة ومقتضى النظر ثبوت حكمه بلانية في الكل أى الغلط وماقصد صرفه بالنية الى محتمله قضاء فقط والاأشكل بعت واشتريت الديانة ومقتضى النظر ثبوت حكمه مطلقا في الهزل في تحو الطلاق والذكاح خصوصية دليل وهو حديث ثلاث جدهن جدوهذ الدليل لا ينفي ماقلنا لان الهازل واض حكمه مطلقا في الهزل في تحو الطلاق والذكاح خصوصية دليل به عدم الفساد به في الديانة دون القضاء وكذاما نقله عن الفنية يدل عليه مانقله سابقاعن الخلاصة من قوله قالت لزوجها اقرأ على الختامل

(قُولُه فليس بصحيح لا نهان كان شرطاالخ) قال في النهر أقول هذا وهم بل هو صحيح وذلك انه أُرادا نه شرطُ للوقوع قضاء وديالهُ فُلرج مالايقع به لا قضاء ولاديانة كمن كررمسائل الطلاق ومايقع به قضاء فقط (٢٥٩) كمن سبق لسانه و به عرف أنه لا يرد

عليه من سبق لسانه لائه لايقع فيه من سبق لسانه كا فصح به في الخركارمه حيث قال وقد يشير اليه أى في الخلاصة بعد د كل مالوسبق لسانه بالطلاق ولو كان بالعتاق بدين اهي والعتاق و بهذا يبطل قوله في البحر ان الوقوع في في البحر ان الوقوع في في البحر ان الوقوع في خطابه الظهوران من أواد أن يقول اسقني في حيث والمتاق و المتاق و منا المتاق و المتاق

ولوقال أنت الطلاق أوأنت طالق الطلاق أوأنت طالق الطلاق أوأنت طالق طلاقا تقع واحدة وجعية المنية أونوى واحدة أو تشين فان نوى ثلاثافثلاث

لسانه بالطلاق لم يقصه خطابها نعم الهازل يقع عليه قضاء وديانة لانه مكابر فاستحق التغليظ اه قات و يردعليه أيضا لوقال من أمثاله عمام معانه لاخطاب فها أصلا لابأصل اللفظ ولا بالطلاق لابأصل اللفظ ولا بالطلاق في النهر فيه فسهوظاهر) قال في النهر فيه نظر لانهاذا نوى الثنتين مع الاولى فقدنوى الشنيات واذالم

أنت طالق ولاينوى لانطاق وفى متعلم بكتب ناقلامن كتاب رجل قال ثم يقف و يكتب امرأ تى طااق وكلما كتبقرن الكتابة باللفظ بقصد الحكاية لايقع عليه ومافى القنية اصرأة كتبت أنت طالق ثم قالت لزوجها اقرأعلى فقرأ لاتطاق اه وأماما في فتح القدير ولا بدمن القصد بالخطاب للفظ الطلاق عالما بمعناه أوالنسبة الىالغائبة كايفيده فروع وذكرماذكرناه فايس بصحيح لانهان كانشرطا للوقوع قضاء وديانة فايس بصحيح لانه صرح بالوقوع قضاء فيمين سبق لسانه وانكان شرطا الوقوع ديانة لاقضاء فكذلك لانه يقتضي الوقوع قضاء فمالوكر رمسائل الطلاق بحضرتها وفي المتعلم وليس كذلك فالحقمااقتصرناعليه وفيالقنيةظن انهوقع الطلاق الثلاث على امرأته بافتاءمن لم يكن أهلا للفتوى وكاف الحاكم كتبها في الصك فكتبت تماستفني من هوأه للفتوى فافتي بأنها لاتقع والتطليقات مكتو بةفى الصك بالظن فلهأن يعود البهافها بينهو بين الله تعالى واكن لا يصدق في الحركم اه وهذامن باب الاقرار بالطلاق كاذبا وقدمناأنه يقع قضاء لاديانة وفى البزاز ية فال لهاما بقى لك سوى طلاق واحد فطلقها واحدا لا يمكن له النزوج بها واقراره حجمة عليه ولوقال لها بقي لك طلاق واحد والمسئلة بحالما كانلهأن يتزقج بها لان التخصيص بالواحد لايدلله على نفي بقاء الآخر لان النص على العدد لاينغي الزائد كمافى أسماءالاجناس اه وينبغى أن تكون المسئلة الأولى انما هوفى القضاء أمافى الديانة فلايقع الاماكان أوقعه (قوله ولوقال أنت الطلاق أوأنت طالق الطلاق أوأنت طالق طلاقايقع واحدة رجعية بلانيةأونوى واحدةأوثنتين فان نوى ثلاثا فثلاث عيان لمااذا كان الخبر عنها المصدرمعرفا كان أومنكرا أواسم الفاعل وذكر بعده المصدرمعر فاأومنكرا أماالوقوع باللفظ الاؤل أعنى المصدر فلانه يذكر ويرادبه اسم الفاعل يقال رجل عدل أي عادل فصار كقوله أنت طانق ويردعليه انهاذاأر يدبهامم الفاعل يلزمه عدم صحة نية الثلاث وجوابه انه حيث استعمل كان ارادةطالق بههوالغالب فيكون صريحا فىطالق الصريح فيثبت له حكم طالق ولذا كان عندنامن الصريح لايحتاج الى النية لكونه يحتمل أن يرادعلى حذف مضاف أى ذات طلاق وعلى هذا االتقدير تصح ارادة الثلاث فلما كان محتملاتوقف على النية بخلاف نية الثنتين بالمصدر لان نية الثلاث لم تصح باعتبارانه كثره بل باعتبارانها فردمن حيث انه جنس واحد وأما الثنتان في الحرة فعدد محض وألفاظ الوحدان لا يحتمل العدد المحض بل يراعي فيها التوحيد وهو بالفرد بة الحقيقية والجنسية التي هي فرد اعتبارى والمثنى بمعزل عنهما فاوكان طلق الحرة واحدة ثم قال لهاأنت الطلاق ناو يااثنتين فهل تقع الثنتان لانه كلمابق فلت لاتقع الاواحدة لمافى الخانية لوقال لحرة طلقها واحدة أنت بائن ونوى تنتين تقع واحدة اه وعله في البدائع بان الباقي اليس كل جنس طلاقها وصرح في الدخيرة باله اذانوي ثفتين بالمصدر فالهلايصح وان كان طلقها واحدة وأماما في الجوهرة من أنه اذا تقدم على الحرة واحدة فأنه يقع تنتان اذانواهما يعنى مع الاولى فسهوظاهر وفرق الطحاوي بين المصدر المنكرحيث لاتصح فيه نية الثلاثو بين المعرف حيث يصح لاأصل له على الرواية المشهورة كما في البدائع وأماوقوعه بانت طالق الطلاق أوطلاقا فظاهر وأماصحة نية الثلاث فبالمصدرمع أن المنتصب هومصدر طالق لكون الطلاق بمعنى التطليق كالسلام بمعنى التسليم فهومصد رنح نوف كندا قالواولايتم الابالغاء طالق مع المصدركالغائهمع العدد والالوقع بطالق واحدة وبالطلاق ثنتان حين ارادته الثلاث فيلزم الثنتان

يبق فى ملكه الاثنتان وقعتا اه أقول يؤيده ما فى الذخيرة فى الفصل الرابع فى الكايات فى قوله أنت على حرام ان نوى ثلاثا فشلات أو واحدة فواحدة بنتين فهى واحدة بائنة أيضا ولوكانت أمة تصح نية الثنتين ولوطلق الحرقواحدة نم قال لها أنت على حوام ينوى ثنتين لا تصح نيته ولونوى الثلاث فى هذه الصورة تصح نيته و تقع تطليقتان أخريان اه

بالمصدر وهم لا يقولون به قيد بكونه نوى ثنتين بالمجموع لانه لونوى ثنتين بالتوزيع كان يريد بقوله أنتطالق واحدة و بالطلاق أخرى تقع ثنتان خلافالفخر الاسلام لان طالقانعت وطلاقا مصدره فلا يقع الاواحدة رجعية ووجه الاول ان كالامنه ما صالح للا يقاع فصار كقوله أنت طالق طالق وهوأولى من قول بعضهم طالق وطالق اذ ليس فى الكلام مايدل على الواو و رجح الاول فى فتح القدير بان طلاقامن و لا يرفع بعد صلاحية اللفظ لتعدده وصحة الارادة به الا باهدار لزوم صحة الاعراب فى الا يقاع من العالم والجاهل وفى المغنى لا بن هشام من الباب الاول من بحث اللام خون تنبيه كتب الرشيد ايلة الى القاضى أبى يوسف يسأله عن قول القائل

فان ترفق ياهند فالرفق أين * وان تخرق ياهندفا لخرق أشأم فانت طلاق والطلاق عزيمة * ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم

فقال ماذا يلزمه اذا فع الثلاث واذانصبها قال أبو يوسف فقات هذه مسئلة نحو ية فقهية ولا آمن الخطأ ان قلت فيها برأي فأتيت الكسائى وهو فى فراشه فسألته فقال ان رفع ثلاثا طلقت واحدة لانه قال أنت طلاق ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث وان نصبها طلقت ثلاثا لان معناه أنت طالق ثلاثا وما بينهما جلة معترضة فكتبت بذلك الى الرشيد فأرسل الى بجوائز فوجهت بها الى الكسائى اه ملخصا وأقول ان الصواب ان كلامن الرفع والنصب محتمل لوقو ع الثلاث ولوقو ع الواحدة اما الرفع فلان ألى في الطلاق المالجاز الجنس كا تقول زيد الرجل أى هوالرجل المعتدبه واما للههد الذكرى مثلها في فقصى فرعون الرسول أى وهذا الطلاق المذكور عزية ثلاث ولا يكون للجنس الحقيق لثلا يلزم الاخبار عن العام بالحاص كم يقال الحلاق المناولا كل يلزم الاخبار عن العام بالحاص كم يقال الحيوان انسان وذلك باطل اذ ليس كل حيوان انساناولا كل طلاق عزية وثلاثا فعلى المعهدية تقع الثلاث وعلى الجنسية تقع واحدة كما قال الكسائى وأما النصب فلانه محتمل لان يكون على المفعول المطاق وحينت في قانت طالق ثلاثا وقوع الثلاث اذ المعنى فانت طالق ثلاثا وقوع الثلاث الذالم نا المناع والطلاق عزيمة ولان يكون حالامن الضمير المستتر فى عزيمة وحينت لاينا والطلاق عزيمة والمالات عن يقاف اللفظ وقوع الثلاث الذائرة وهذا الشأعر المعين فهوالثلاث القوله بعد وقاما الذي أراده هذا الشأعر المعين فهوالثلاث القوله بعد

فييني بها ان كنت غير رفيقة * وما لامن، بعد الثلاث مقدم

اله وتعقبه في فتح القدير بانه بعد كونه غلطا بعيد عن معرفة مقام الاجتهاد فان من شرطه معرفة العربية وأساليها لان الاجتهاد يقع في الادلة السمعية العربية والذي نقله أهل الثبت في هذه المسئلة عمن قرأ الفتوى حين وصلت خلافه وان المرسل بها الكسائي الي مجد بن الحسن ولا دخل لا بي يوسف أصلا ولا المرشيد ولمفام أبي يوسف أجل من أن يحتاج في مثل هذا التركيب مع امامته واجتهاده و براعته في التصرفات من مقتضيات الالفاظ ثم قال وان تخرق بضم الراء مضارع خرق بكسرها والخرق بالمضم الاسم وهو ضد الرفق ولا يخبى ان الظاهر في النصب كونه على المفعول المطاق نيابة عن المصدر لقلة الفائدة على ارادة ان الطلاق عزيمة اذا كان ثلاثا وأما الرفع فلامتناع الجنس الحقيق بنى ان الفائدة على ارادة أراده كما أفاده البيت الأخير فواب مجد بناء على ماهو الظاهر كما يجب في مشله من حلى اللفظ على الظاهر وعدم الالتفات الى الاحتمال اله ولا يخبى ان العهد الذكرى حيث كان أظهر الاحتمالين في ماه الفاهم من حلى الله على المام من حلى الله على الفاهم من حلى الله على الفاهم من حمل الاحتمالين في شماع إن ابن الصائغ تعقب ابن هشام في منع كونها للجنس الحقيق بانه يجوز كونها بمعنى كل

(قوله ورجح الاول فى فتيم القدير) كذا فى النسخ وصوابه الثاني لان الترجيح لكلام فرالاسلام وذكر في النهر انه المرجح في المذهب (قوله وأقولان الصواب الخ) قال الرملي قائلها من هشام المذكور في كتابه المغنى (قوله وأما الرفع فلامتناع الجنس الحقيق) الجار والمجرورف قوله فلامتناع متعلق عا بعده وهوقوله بدقي فهوعلة مقدمة على معاولها (قوله آخره مخالف لاوله) أى قوله انجواب مجددبناء على ماهو الظاهر مخالف لقوله قبله ان العهد الذكرى أظهر الاحتمالين فيقع ثلاث

(فُولُه وتقييدهم الجزء بالشائع ليس للاحـ شراز عن المعين) قال فى النهر أقول بلهواحـ شراز عن المعين الذى لا يعبر به عن الكل كما أقول كما سيب تى والوقوع بالنصـ ف الأعلى أو بهما ليس الاباعتباران فى كل منهماما يعبر به عن الكل كما أفصح عنـ ه التعليل اه أقول وفيه ان الاحتراز عن المعين الذى لا يعبر به عن الكل عرج بقوله أوالى ما يعبر به عنها وأيضافان الجزء الشائع يقابله الجزء المعين سواء كان يعبر به عن الكل أولا (قوله وقد علم به انه لواقة صرعلى أحدهما (٣٦١) وقعت واحدة اتفاقا) قال فى النهر ممنوع فى

الثانى كهاهوالظاهر اه وهوكاقال بناء على ماهو المتبادر مدن العبارة ولكن يبعد أن يكون ذلك مراد المؤلف فينبغى حله على ان المراد اقتصر على أحدهما أى وقال طالق واحدة لان مراده اثبات انها تطلق باضافة الطلاق الى النصف سواء كان الأعلى أو الأسفل

وان أضاف الطلاق الى جتها أوالى مايعبر به عنها كالرقبة والعنق والروح والبدن والجسد والفرج والوجه أوالى جزء شائع منها كنصفها أو ثاثها تطاق

الكن الوقوع اتفاقا في النصف الاسفل غير صحيح لان مدن أفتى بوقوع واحدة بالنصف الاعدلي لايوقع شدياً بالنصف الاسفل (قوله ولقد أبعد الشارح الزيامي الخ) قديقال لا ابعاد في كلامه اذ الصريح ما فيه مادة طل ق كطالق وطلاق وتطايق ونحوه فقوله أنت

الجموعي لا كل الافرادي ويصيرالمعني انجوع افراد الطلاق ثلاث لاان الواقع منه ثلاث ورده الشمني بان اللام ليس من معانيها الكل الجموعي وان كان معني من معانى كل وتعقب ابن هشام أيضا الدماميني فى كون الثلاث حالامن الضمير في عزيمته بان الكلام محتمل لوقوع الثلاث على تقدير العهدأ يضابان تبجعل للعهدالذ كرى ورده الشمني بانه أنمانني لزوم الثلاث وهوصادق باحتمال الثلاث وتعقب الشمني ابن هشام أيضافى كون النصب يحتمل أن يكون على المفعول المطلق فيقتضى الثلاث بإنه انما يقتضيه لوكان مفعولا مطلقا للطلاق الاول أوللطلاق الثاني واللام للعهد اما اذكان مفعولا مطلقاللطلاق الثانى واللام للجنس فلايقتضى ذلك اه وقيد بقوله أنت طالق لانه لوقال أنت الثلاث ونوى لا يقع لانه جعل الثلاث صفة للرأة لاصفة للطلاق المضمر فقد نوى مالا يحتمله لفظه فلم يصح ولوقال لامرأته أنتمني بثلاث ونوى الطلاق طلقت لانه نوى ما يحتمله وان قال لم أنو الطلاق لم يصدق انكان في حالة مذاكرة الطلاق لانه لا يحتمل الرد ولوقال أنت بثلاث وأضمر الطلاق يقع كانه قال أنت طالق بثلاث كذافي المحيط وظاهره ان أنت مني بثلاث وأنت بثلاث بحذف مني سواء في كونه كناية وأما أنت الثلاث فليس بكناية (قوله وان أضاف الطلاق الىجاتها أو الى ما يعبر به عنها كالرقبة والعنق والروح والبدن والجسدوالفر جوالوجه أوالىجزء شائع منها كنصفها وثلثها تطاق أراد بالاضافة الى الجلة أن يكون بطريق الوضع كانتطالق وبمايعبر بهعن ألجلة بطريق التجوز كرقبتك والافالكل يعبر بهعن الجلة كذافى فتج القدير وذكر الشارحان مايضاف الى الجلة أنت والروح والبدن والجسد واماما يعبر بهعنها ماعداها والظاهر الاول كالايخني وأشار بالتعبير بهعنها الىانه لابد أن يقول مثلار قبتك طالق امالوقال الرقبة منكطالق أوالوجه أو وضع يده على الرأس أوالعنق وقال هندا العضوطالق لم يقع في الاصح لانه لم يجعله عبارة عن الكل بل عن البعض بخلاف مااذالم يضع يده بلقالهذا الرأس طالق وأشار الى رأس امرأته الصحيح انه يقع كالوقال رأسك هذاطالق ولهذا لوقال لغيره بعت منك هذا الرأس بألف دوهم وأشارالى رأس عبد دفقال المشترى قبلت جاز البيع كذافي الخانية وقيد بالرقبة ومابع أهالانه لايقع بالبطن والظهر والبضع والدم على الصحيح وهذا لوقال دمك حولايعتق وقد صححوا صحة التكفل بالدم لمايقال دمه هدر أي نفسه فكان العرف جرى به في الكفالةدون العتق والطلاق وصحح في الجوهرة وقوع الطلاق يقال ذهب دمه هدرا فينتذ لافرق بين الطلاق والكفالة وتقييدهم الجزء بالشائع ليس للاحترازعن المعين لمافى الخلاصة لوقال نصفك الاعلى طالق واحدة ونصفك الاسفل تنتين فقد وقعت هنده المسئلة ببخارى فافتي بعضهم بوقوع الواحدة لان الرأس في النصف الاعلى و بعضهم اعتبر الاضافتين لان الفرج في الاسفل اه وقد علم به انه لواقتصرعلى أحدهم اوقعت واحدة اتفاقا وقدأطاق المصنف وقوع الطلاق بماذكر فأفاد انه صريح لا يتوقف على النية فاوقال أردت به العضوحة يقة لم يصدق قضاء و يصدق ديانة اكنه كيف يكون صريحا مع انه انمايكون بغابة الاستعمال كاقدمناه ولقد أبعدالشارح الزيامي حيث قال

طالق صريح ولامدخل لقوله أنت فى صراحته وكذا لامدخل لغلبة الاستعمال فى صراحته وانحاهى شرط للوقوع بلانية و بما بدل على ماقلنامام من الهداية أول الباب من تعليل كونها صرائح بالاستعمال فى معنى الطلاق دون غيره ومن كونها لانفتقر الى النية بغلبة الاستعمال فظهرانها اذا كانت لانستعمل غالبا الافى الطلاق فهرى صرائح الكن وقوعها بلانية متوقف على كونه متعارفا فعدم تعارفه فعدم تعارفه لا يخرجه عن صراحته كماقال المحقق الزيلمي هذا ماظهر لى

والى اليد والرجل والدبر لا ونصف التطليقة أوثلثها طلقة وثلاثة انصاف تطليقتين ثلاث

(قوله وفى الظهيرية لوأضافه الى قلبها لارواية الح قال المقدسي في شرحه ينسني أن يقع لانه كالروح وقال تعالى فانه آئم قلبه

فيحث قوله أنامنك طالق لغووكو نه غيرمتعارف ايقاعه لايخرجهمن أن يكون صريحا كقوله عشرك طالق أوفر جكأ وطلقتك نصف تطليقة اه لان الصراحة انماهي بغلية الاستعمال والتحقيق ان الوقوع قضاءانماهواذا كان النعبير بهعن الكاعر فامشتهر اولوا قتصرعلي التعبيرعن الجلة لكان أولى لان الاضافة الى الجلة علمت من أول الباب من قوله كانت طالق (قوله والى اليدوالرجل والديرلا) أيلاتطاق بالاضافةالىماذكرأىالىمالايعبربه عن الجلة فدخلفيهالشعر والانفوالساق والفخذ والظهروالبطن واللسان والاذن والفم والصدروالذقن والسن والريق والعرق والكبد والقلبأ طلقه فشمل مااذانوي بهكل البدن لكن فى البزازية وذكر الامام الحلوانى ان ذكر عضوايع بربه عن جيم البدن ونوى اقتصار الطلاق عليه لم يبعدأن يصدق ولوذكر اليدوالر جلوأ رادمه كل البدن فلناأن نقول يقع الطلاق وانكان جزألا يستمتع بهكالسن والريق لايقع اه وفى الظهير ية لوأضافه الى قلبه الارواية لهذافى الكتابوفي فتع القديرمن كتاب الكفالة ولميذ كرجمد مااذا كفل بعينه قال البلخي لايصح كماف الطلاق الاأن ينوى به البدن والذي يجبأن يصحف الكفالة والطلاق اذالعين مما يعبر به عن الكليقال عين القوم وهوعين في الناس ولعادلم بكن معروفا في زمانهم أما في زماننا فلاشك في ذلك اه ومثل الطلاق الظهار والايلاء والعفوعن القصاص والعتاق حتى لوأعتق أصبعه لايقع قيدنا يكونه لايعبر بهعن الجلة لان اليد ومامعهالو كانعندقوم يعبرون بهعن الجلة وقع الطلاق وهو عمل ماوردمنها مرادابه الجلة كالحديث على اليد ماأخذت حتى ترد وكقوله تعالى تبت بدا أبي لمب وحاصله انه ثلاثة صريح يقع قضاء بلانية كالرقبة وكناية لايقع بهاالابالنية كاليد وماليس صريحا ولاكناية لايقعبه واننوى كالريق والسن والشعر والظفر والعرق والكبد والقلب وقيد بالدبرلانه لوقال استكطالق وقع كفرجك كمافى الخلاصة فالاستوان كان مراد فالله برلايلزم مساواتهمافى الحبكم لانالاعتبارهنا لكوناللفظ يعبربه عن الكل ألاترى ان البضع مرادف للفرج وليس حكمه هنأ كحكمه فيالتعمد وقيدبالطلاق في الجزء الشائع للاحترازعن العتاق وتوابعه فالهمن قبيل مايتحزى فلوأعتق نصف عبده لم يعتق كله عند الامام وللاحترازعن النكاح فانه لو تزوج نصفهالم يصح النكاح احتياطا كمانى الخانية وبهضعف قول الشارح ان الجزء الشائع محل للنكاح والعفوعن دم العمد وتسليم الشفعة كالطلاق والاصلان ذكر بعض مالا يتجزى كذكر كاه (قوله ونصف التطليقة أوثلثها طلقة) ومراده انجزء الطلقة تطليقة ولوجؤ أمن ألف جزء لان الشرع ناظر الى صون كالرم العاقل عن الالغاء وتصرفه ماأمكن ولذا اعتبرالعفو عن بعضالقصاص عفواعنه فلمالم يكن للطلاق جزءكان كذكر كله تصحيحا كالعفووفي الظهيرية أنتطالق الااالانصف تطليقة قيل على قول أبي يوسف يقع المتان لان التطليقة كالانتجزى فى الايقاع لانتجرى فى الاستثناء فيصير كانه قال الاواحدة وعند تجديقع الثلاث لان النصف فى الطلاق لا يتجرى فى الأيقاع ولافى الاستثناء واوقال أنتطالق تطليقة الانصفها تقع واحدة وهـ ندا اشارة الى ماقال مجد اه وقديقال انه لايشير الى قول عجد لان أبايوسف اعمالم يقل بالتكميل في الاستثناء هنا العدم فائدته لانه حينئذ لايصح الكونه استثناء الكلمن الكل ولوقال وجزءالطلقة تطليقة لكانأوجز وأشمل وأحسن (قوله وثلاثة أنصاف تطليقتين ثلاث) لان نصف التطليقتين تطليقة فاذاجع ببن ثلاثة انصاف تكون ثلاثا ضرورة الااذانوى تنصيف كلمن التطليقتين فتكون انصافهاأر بعافثلاثة منها طلقة ونصف فتقع تطليقتان ديانة ولايصدق فى القضاء لانهاحتال خلاف الظاهر لان الظاهر ان نصف التطليقتين تطليقة لانصفا تطاهر لان الظاهر الاناها تطليقتين لانهلوقال ثلاثةأ نصاف تطليقة وقعت تطليقتان لانهاطلقة ونصف فتتكامل وهوالمنقول

(قوله والاصح في المحاد المرجعالخ) أفوليؤيد الاول مامى قريبا من قوله قيد بقوله تطليقتين لانهلوقال الاثة أنصاف تطليقة وقعت طلقتان الخ الاأن يفرق بان تطليقه المضاف اليه نكرة والاضافة تأتى لما تأتىله الالف واللام فتسكون للجنس بخلاف الطلقة التيعادعليهاضمير نصفها وثلثهاور بعها فأنها واحدة معننة فيلغو الجزءالزاثد عليها تأمل (قوله بخلاف مالوطاق امرأتين كل واحدة) وقع في الفتح لفظ واحدة مكررا وهو المناسب وكان ماهناساقط من قبلم الكاتب (قوله بخلاف ماتقدم) أىمن قوله بينكن تطليقة أو تطليقان أوثلاثأوأر بع أوخمس وعبارة الفتح بخلافماتقدم لان هناك لميسبق وقوعشئ فينقسم الثلاث بينهن نصفين قسمة واحدة وهناقدأ وقع الثلاث عــلى الاولى فلا عكنه أن يرفع شيأمما أوقع عليها باشراك الثانية وانما يمكنه أن يسوى الثانية بهابايقاع الثلاث عليها ولانه لماوقع الثلاث على الاولى فكلامه في حق الثانية اشراك في كل واحدة من الثلاث اه وبه علمان قول المؤلف يقسم بينهن صوابه فيقسم باسقاط لا

فى الجامع الصغير واختار والناطني وصححه العتابي وعلم منه انه لوقال أربعة أنصاف تطليقة وقعت ننتان أيضا وعرفمنهأ يضا الهلوقال اصفي تطليقة وقعت واحدةوفي النخيرة لوقالأنت طالق اصف تطليقتين فواحدة ولوقال نصفي تطليقتين فثنتان وكذا نصف ثلاث تطايقات ولوقال نصفي ثلاث تطليقات فثلاث وحاصلها انهااثنتاعشرةمسئلةلانالمضافأعنىالنصف اماأن بكونواحدا أواثنين أوئلانا أو أر بعاوكل منها اماأن يكون المضاف اليه واحدة أوثنتين أوثلاثا فان كان النصف مضافا الى الطلقة فقط فواحدة وانكان النصف مضافالى الطلقتين فواحدة وانكان النصف مضافا الى الثلاث فتنتان وان كان النصفان مضافا الى الواحدة فواحدة والى الثنتين فثنتان والى الثلاث فثلاث وان كان الثلاثة انصاف مضافا الى الواحدة فثنتان والى الثنتين فثلاث والى الثلاث فكذلك استنباطا ماقبلها لانقلاوان كان المضافأر بعة الانصاف فثنتان فان الى الواحدة وان الى الثنتين أوالى الثلاث فثلاث استنباطا وأشارالمصنف الىانهلوقال للدخول بهاأنتطالق نصف تطليقة وثلث تطليقة وسدس تطليقة وقع ثلاث لان المنكراذا أعيد منكرا كان الثاني غير الاول فيتكامل كل بزء بخلاف ما اذا قال أنت طالق نصف تطاليقة وثلثها وسدسها حيث تقع واحدة لان الثانى والثالث عين الاول فالكل أجزاء طلقة واحدة حتىلو زادعلىالواحمدة وقعت ثانية وكذافي الثالنةوهو مختارجماعةمن المشايخ وفيالمحيط والولوالجيةوهوالمختار وهكذاذ كرالحسن في المجرد لأنهزاد على أجزاء تطليقة واحدة فلابدوان تكون الزيادةمن تطليقة أخرى فتتكامل الزيادة والاصحف اتحاد المرجع وان زادت أجزاء واحدة ان تقع واحدة لانهأضاف الاجزاءالى واحدة نصعليه فى المبسوط وعلى هذا لوقال أنتطالق واحدة ونصفها تقع واحدة كتافى الذخيرة بخلاف واحدة ونصفا وأماغ يرالمدخول بهافلا يقع عليها الاواحدة في الصور كلها كماني البدائم ودل كالرمه انه لوقال لاربع نسوة بينكن تطليقة طلقت كل واحدة واحدة لان الربع يتكامل وكذا بينكن تطليقتان أوثلاث أوأربع الااذانوى ان كل تطليقة بينهن جيعافيقع فى التطليقين على كل منهما تطليقتان وفي الثلاث ثلاث ولوقال بينكن خس تطليقات وقع على كل واحدة ثنتان الى عمان ولوقال بينتكن تسع وقع على كل واحدة ثلاث ولفظ اشركتكن كافظ بين بخلاف مالوطلق امرأتين كل واحدة ثم قال لنااثة شركتك فيماأ وقعت عليهما يقع عليها تطايقتان لانه شركها فى كل تطليقة ولوطلقها ثلاثا ثمقاللاخرى اشركتك معها في الطلاق وقع على الثانية ثلاث بخـ لاف مانقدم لان هناك لم يسبق وقوع ثبئ فإيقسم بينهن وهناقدأ وقع الثلاث على الاولى فلايمكنه رفع شئمنه ولوقال أنت طالق ثلاثا ثمقال لاخرى أشركتك فهاأ وقعت عليها ثمقال لثالثة أشركتك فهاأ وقعت عليهما قال في فتح القدير وقدو رداستفتاء فيهافبعدان كتبناتطلق الثلاث ثلاثائلاثا قلنا ان وقوعهن على الثالثة باعتبارانه أشركها في ستة اه يعني اله علل وقوع الثلاث على الثالثة بعد الافتاء بإنه أشركها في ست أوقعها فيقع عليهاالثلاث ويلغو ثلاث وليس معناهانه ظهرله شئ بخلاف ماأفتى به كاقد توهم وفى البسوط لوقال لامرأتين أنتماطالقتان ثلاثا ينوىان الثلاث بينهما فهومدين فهابينه وبين اللة تعالى فتطلق كل منهـ ماثنتين لانهمن محتملات لفظه لكنه خـ لاف الظاهر فلايدين في القضاء فتطلق كل ثلاثا وكذالو قاللار بعراً نتن طوالق ثلاثا ينوي ان الثلاث بينهن فهومدين فها بينه و بين الله تعالى فتطاق كل واحدةواحدة وفىالقضاء تطلقكل ثلاثا اه وفىالمحيط فلانةطالق ثلاثا وفلانةمعها أوقال أشركت فلانةمعهاطاقتا ثلانا ولوطلق امرأنه نمقال لاخرى قدأشركتك في طلاقهاطلقت واحدة ولو قال لثالثة قدأشركتك في طلاقهما طلقت تنتين ولوقال للرابعة قدأ شركتك في طلاقهن طلقت ثلاثا ولوكان الطلاق على الاولى بمال مسمى مم قال للثانية قدأ شركتك في طلاقها طلقت ولم يلزمها المال

ومن واحدة أوما بين واحدة الى ثنتين واحدة ثنتين واحدة والى ثلاث ثنتيان (دوله ولو نوى في الثانية)

(قوله ولونوي في الثانية) أى في المسئلة الثانية من مسألتي المتنوهي التي غايتها ألى ثلاثأعنى من واحدة الى ثلاث أومابين واحدة الى ثلاث (قوله وقيل لا يقع شيء عندزفر) أي في قوله من واحدة الى واحدة (قوله وقيل ثلاث بالاجاء الخ) قال الرملي سيأتي في الخلع فى شرح قوله قالتطاقتى الاثا بالف نقلاعن الخلاصة لوقالت طلقني أر بعا بالف فطلقها ثلاثا فهيى بالالف ولوطلقها واحدة فيثلث الالف وهومخالف لماهنا ولعل ماهناروالةوينبغي اعتمادمافي الخلاصة لان المنظور اليه حصول المقصودلااللفظكا سيأتى فى الخلع تأهل

لان الاشتراك وجدف الطلاق لافى المال ولوقال أشركتك في طلاقها على كذامن المال فان قبلت لزمها الطلاق والمال والافلا اه ولم يتكلم على كونه بائنا أو رجعيا حيث لم يقل على كذا وينبغي أن يكون فى المسئلة الاولى رجعيا لان البينونة لاجل المال ولم يوجد وينجى انه لوقال لها أنتطالق بائن أوبائن ناويا ممقال لاخرى أشركتك في طلاقها أن يقع على الثانية بائنا أيضا ممقال في المحيط أيضا ولوأعتقت الامة المنكم حة فاختارت نفسها فقال زوجها لامرأة أخرى له قدأ شركتك في فرقة هذه طلقت بائنا وان نوى ثلاثافثلاث وحكى أبوسلمان عن مجدانها لاتطلق ولوقال فى فرقة العنين واللعان والايلاء والخلع قدأشركتك فى فرقة هذه طلقت لان هذه الفرقة فرقة طلاق بخلاف الاولى ولوقال الامرأنه أنت طالق خس تطليقات فقالت ثلات تكفيني فقال ثلاث الك والباقى على صواحبك وقع الثلاث عليهاولم يقعشئ على غيرها لان الباقى بعدالثلاث صاراخوا فقد صرف اللغوالي صواحبها فلا يقعشى اه وقدمناخلافاف الاخميرة (قوله ومن واحدة أومابين واحدة الى تنتين واحدة والى الاث ثنتان) يعنى عندأ في حنيفة فتدخل الغاية الأولى دون الثانية وقالابدخو لهمافيقم فى الاولى ثنتان وفي الثانية ثلاث استحسانا بالتعارف الاانهما أطلقافيه وأبوحنيفة يقول انما مدخل الغايتان عرفافها مرجعه الاباحة كخذمن مالىمن عشرة الىمائة وبع عبدى بمالمن مائة الىألف وكلمن الملح الى الحاو فلهأ خذالمائة والبيع بألفوأ كل الحلواء وأماماأ صله الخظرحتي لابماح الالدفع الحاجة فلا والطلاق منه فكانقر ينةعلى عدم ارادة الكاغيران الغاية الاولى لابدمن وجودهاليرتب عليها الطلقة الثانية في صورةايقاعهاوهي صورةمن واحدة الى ثلاث اذلانانية بلاأولى ووجود الطلاق عين وقوعه بخلاف الغاية الثانية وهي ثلاث في هذه الصورة فأنه يصح وقوع الثانية بلاثالثة أماصورة من واحدة الى تنتين فلا حاجة الى ادخاط الانهاا عادخلت ضرورة ايقاع الثانية وهومنتف وايقاع الواحدة ليس باعتبار ادخاطا غاية بل بماذ كرنامن انتفاء العرف فيه فلاتدخل فيلغو قولهمن واحدة الى تنتين ويقع بطالق واحدة ولايرد أنتطالق ثانية حيث لايقع الاواحدة لان ثانية الغو فيقع بانتطالق وقدظهر بهذا التقرير ان الاختلاف انمانشأمن اعتبارا ثبات العرف وعدمهم الاتفاق على اعتبار العرف فلايرد دخول المرافق لان العرف لما أدخ لما بعد الى تارة وأخر جه أخرى كان الاحتياط الدخول فان قيلما بين هذا وهذايستدعى وجودالامم ين ووجودهم اوقوعهما فيقع الثلاث الجواب ان ذلك في المحسوسات وأمامانحن فيه من الامور المعنوبة فانما يقتضي الاول واحتمال وجودالثاني عرفاففيا بين الستين الى السبعين يصدق اذالم يبلغ السبعين كذافى فتح القديروفى جامع الفصولين لوباع بالخيار الى غددخل الغد فى الخيار ولوحلف ليقضين دينه الى خسة أيام لايحنث مالم تغرب الشمس من اليوم الخامس وكذا لايكامه الى عشرة أيام دخل العاشر وكذاف ان تزوجت الى عشرسنين دخلت العاشرة وأمافى الاجارة ففي بعض الكتب لوأج الى خمس سنين دخلت الخامسة وفي عامة الكتب لاتدخل اه وتمام تقريره في شرحنا المسمى بتعليق الانوارعلى أصول المدار ولونوى فى الثانية واحدة دين ديانة لاقضاء لانه يحتمله وهوخلاف الظاهروأشار بقوله الى ثنتين الى انهلوقال من واحدة الى واحدة تقع واحدة بالاولى انفاقا وقيل لايقع ثيئ عند وزولانه لايقول بدخول الغايتين والاصح الوقوع عنده بطالق ويلغوما بعده كذافى المعراج وقيد بقوله الى ثلاث لانه لوقال مابين واحدة وثلاث بحرف العطف دون الغاية وقعت واحدة عند الكل الاان كان فيه العرف الكائن في الغاية ولوقال من واحدة الى عشرة وقعت ثنتان عندأ في حنيفة وقيل ثلاث بالاجاع لأن اللفظ معتبر في الطلاق حتى لوقالت طلقني ستاباً لف فطلقها ثلاثا وقعن بخمسمائة ورجحه فى القنية باله أحسن من حيث المعنى وفيه الوقال أنت طالق من ثلاث الى واحدة تقع ثلاث وواحدة فى ثنتين واحدة ان لم بنوشياً أونوى الضرب وان نوى واحدة وثنتين فشلاث وثنتين فى ثنتين ثنتان ومن هنا الى الشام واحدة رجعية و بمكة أوفى مكة أوفى الدار تنجيز واذا دخلت مكة

(قولهبان الكلام في عرف الحساب الخ) قال فى النهر وكذاالالرام بانه لوكان كذلك لم يبق في الدنيافق برلان ضرب درهمه في مائةألف مثلا اذا كان على معنى الاخباركقوله عندى درهم فى مائة فهو كذب وان كان على وجه الانشاء كحملته في مائةلاعكن لانهلاينحمل بقولهذلك وليس الكلام فىذلك وماأجاب بهفى البحر ممنو عبالفرق البين بينهما اه وكذارده المياده فىمنح الغفار بانملا تكلم بعرفهمم فقسد تكام بلفظ موضوع باعتبار العرف لمعنى معاوم فهو متكام محقيقة عرفيةوبه يوجد صلاحية اللفظ لذلك واعتباره بقوله اسقني الماء الخفيرمعتبركم لايخف اه وكذاقال المقدسي ولايخني ان اللفظ صريح

فى بعض الكتب انه يقع عند ه ثنتان وعندهما ثلاث اه (قوله وواحدة فى ثنتين واحدة ان لم ينو شيأ أونوى الضرب) أى تقم واحدة فيالوقال أنتطالق واحدة فى ثنتين ان لم ينوشيا أونوى الضرب والحساب عالما بعرف الحساب خلافالزفرفي الثاني لان عرفهم فيه تضعيف أحدالعددين بعدد الآخر كقوله واحدم تين ولناان قوله في ثنتين ظرف حقيقة وهو لا يصلح له فيقع المظروف دون الظرف ولهذا لزمه عشرة فى له على عشرة في عشرة الاان قصد المعية أوالعطف فعشر ون لمناسبة الظرف كامهما وأما الضربفان كان فى الممسوحات أعنى فهاله طول وعرض وعمق فاثر دفى تسكثير المضروب وأذا كان فها ليس لهطول وعرض فاثره فى تكثير الاجزاء فانهلو زادبالضرب فى نفسـ مل ببق أحد فى الدنيا فقبر الانه يضرب ماملكه من الدراهم في ما تُدفيص يرماته ثم بضرب المائة في الالف فيصرما تة ألف فصارمه في قولنا واحدة فى ثنتين واحدة ذو جزأين وكذاقولنا واحدة فى ثلاث واحدة ذوأ جزاء ثلاثة والتطليقة الواحدة وان كثرتأجزاؤهالاتصيرأ كثرمن واحدة كذافي المعراج ورجح فيفتح القدير والتحر يرقول زفر بان الكلام في عرف الحساب في التركيب اللفظى كون أحد العددين مضعفا بعد دالآخر والعرف لا يمنع والفرضانة الحكام بعرفهم وأراده فصاركمالوأ وقع بلغة أخرى فارسية أوغيرها وهو يدريها اه وهكذا رجحه فى غاية البيان وجوابه ان اللفظ لمالم يكن صالحاله لم يعتبر فيه العرف ولا النية كالونوى بقوله استني الماءالطلاق فانهلايقع به (قوله وان نوى واحدة وثنتين فثلاث) يعني في المدخول بها والافواحــدة لانه يحتمله فان حرف الواولاجمع والظرف يجمع المظروف فصح أن يراد بهمه في الواوقيد بكونه نوى بنى الواولانه لونوى بهامعني معوقع الثلاث مدخولا بها أوغيرمدخول بها كالوقال الغير المدخول بها أنتطالق واحدةمع ثنتين وارادةمعني لفظةمع بهاثابت كقوله تعالى ويتجاوزعن سياتهم فيأصحاب الجنةوأ ماالاستشيهاد بقوله تعالى فادخلي في عبادي أي مع عبادي فبعيد ينبوعنه وادخلي جنتي فان دخوطمامعهمايس الاالىالجنةفهى على حقيقتها ولهذاقال فىالكشاف انالمراد في جلة عبادي وقيل فى أجساد عبادى ويؤيده قراءة فى عبدى فالاوجه الاستشهاد بماذ كرباو حكم مااذانوى الظرفية حكم مااذالم ينوشيألانه ظرف له فلذالم يذكره المصنف فالوجوه خسة (قوله وثنتين فى ثنتين ثنتان) يعنى ان لمتكن له نية أونوى الظرف أوالضرب لماذ كرنا وان نوى معنى الواوأ ومعنى مع وقعت ثلاث فى المدخول بهاوفى غيرها ثنتان فى الاول وثلاث فى الثانى كاقدمناه (قوله ومن هنا لى الشام واحدة رجعية) لانه وصفه بالقصر لان الطلاق متى وقع وقع فى جيع الدنيا وفى السدموات فلم بثبت مهذا اللفظ زيادةشدةوقال التمرناشي معانه انمامه المرأة لاالطلاق ووجهه انه حال ولايصاح صاحب الحال في التركيب الاالضمير في طالق (قوله و يمكه وفي مكة وفي الدار تنجيز) فتطلق في الحال وان لم يكن في الدار ولا مكة وكذافى الظلوفى الشمس والثوب كالمكان فلوقال فى نوب كذاوعلم اغيره طاقت لايحال وكذا اوقال أنتطالق مريضة أومصلية أووأنت مريضة وانقال عنيت اذالبست أواذا مرضت صدق ديابة لاقضاء لمافيهمن التخفيف على نفسمه كمااذاقصد عسئلة الكتاب الدخول فيتعلق بهديانة لاقضاء وانماتعاق الطلاق بالزمان دون المكان لان فيمعنى الفعل وبين الفعل والزمان مناسبة من حيث انه لا بقاء لهما فكايوجدان بذهبان وللكان بقاء لايتحددكل ساعة أماالزمان يتجددو يحدث كل ساعة كالفعل فكان اختصاص الطلاق بالزمان أكثركذا في المعراج وفي الخانية لوقال أنتطالق في الليل والنهار طلقت واحدة ولوقال أنتطالق فى الليل وفى النهار تقع ثنتان واوقال أنتطالق فى ليلك ونهارك طلقتالحال واوقالأنتطالقالىرأسالشمهر أوالىالشتاء نعلق (قولهواذادخاتمكة

قال بديع رجهاللة تعالى وينبئ أن يكون هذا بالاتفاق تمظهر لى انه على قوطما وهو منصوص عليه

تعليق) لوجود حقيقة التعليق وكذا اذاقال أنتطالق فى دخولك الدارا وفى البسك ثوب كذا يتعلق بالفعل فلاتطلق حتى تفعل لان حرف فى للظرف والفعل لا يصلح شاغلاله فيحمل على معنى الشرط للناسبة بينهم اولوقال أنتطالق فيها دخولك الدارطلقت في الحال كذافي المحيط والمعراج وأوضعه فى الذخيرة بأنه اذاذكر في بدون حرف الهاء يصير صفة للذكور أولاوهو الطلاق والدخول لا يصلح ظرفا لانه فعل فجعل شرطا فصارالطلاق معلقا بدخول الدار واذاذكر في معروف الهاء صارصفة للذكور آخراوهوالدخول والطلاق لايصلح ظرفاللدخول ولايحكن جعل الطلاق شرطاأ يضالله خول فتعذر العمل بالظرفية والشرطية فياني كلة في فوقع بقوله أنتطالتي اه فان كانت الرواية بهاء التأنيث فهي راجعة الى الطلقة وان كان الضميرمذ كرافه وعائد الى الطلاق كمالا يخفى وانمالا يصح التعليق بها في قوله لاجنبية أنتطالق في نكاحك حتى لوتزوجها لاتقع لانها كالتعليق توقفالاترتبا وتمامه في الاصول ولافرق بين كونمايقوم بهافع الااختيار ياأوغيره حتى لوقال أنتطالق فى مرضك أووجعك أوصلاتك لم تطابق حتى تمرض أوتصلي امالان في حرف عمد ني مع أولان المرض ونحوه لمالم يصلح ظرفا حل على معنى الشرط مجاز التصحيح كالرم العاقل وأشارفى تلخيص الجامع الى قاعدة هي ان الاضافة ان كانت الى الموجود فانه يتنحز كقوله أنت طالق في الدار وانكانت الى معدوم فانه يتعلق كقوله فى دخولك وقيد بني لانه لوقال أنت طالق لدخولك الدار أوقال لحيضك تطاق للحال ولوقال أنت طالق بدخولك الدارأ ومحيضك لاتطاق حتى تدخل الدار وتحيض كذافي الخانية وفى المحيط لوقال أنتطالق فىحيضك وهي حائض لم تطاق حنى تحيض أخرى لانه عبارة عن درور الدم ونزوله لوقت فكان فعلا فصارشرطا كمافى الدخول والشرط يعتبر فى المستقبل لافى الماضي ولوقال أنتطالق فى حيضة أوفى حيضتك لم تطاق حتى تحيض وتطهر لان الحيضة اسم الحيضة الكاملة لقوله صلى الله عليه وسلم فىسباياأوطاس ألالاتوطأ الحبالى حتى يضعن جلهن ولاالحيالى حتى يستبرأن بحيضة فأرادبها كمالحما الأ والحاصل انه ان ذكر الحيضة بالتاء المثناة من فوق كان تعليقا لطلاقها على الطهر من حيضة مستقبلة وان ذكر وبغيرتاء كان تعليقا على رؤية الدم بشرط أن يمتد ثلاثا كذافي شرح التلخيص مُ قال في الحيط ولوقال أنتطالق في ثلاثة أيام طلقت للحال لان الوقت يصاح ظرفا لكون اطالقا ومتى طلقت فى وقت طلقت في سائر الاوقات وله قال أنت طالق في مجى ء ثلاثة أيام لم تطلق حتى يحى ء اليوم الثالث لان الجيء فعل فليصلح ظرفافصار شرطا ولايحتسب باليوم الذى حلف فيه لان الشروط تعتبر فى المستقبل الافى الماضي ومجىء اليوم يكون من أوله وقدمضي جزء أوله ولوقال في مضي يوم تطلق في الغد في مثل تلك الساعة ولوقال فى مجىء يوم نطلق حين يطلع الفجرمن الغد لان الجيء عبارة عن مجىء أول جزئه يقال جاءيوم الجعمة كاطلع الفجر وجاءشهر رمضان كاهل الهلال وان لهيجئ كله فصاركانه قال أنتطالق اذا جاءأول بزءمنه فاما المضي فعبارة عن جيم أجزاء اليوم وقدوجه من حين حلف مضي بعض يوم لامضي كاهفوجب ضرورة تميمه من اليوم الثاني ليتحقق مضي جيم يوم اه وفي الجامع الكبير للصدر الشهيد فىللظر فية وتجعل شرطاللتعذر الى أن قال ولوقال أنتطالق فى ثلاثة أيام يتنجز والوكيل به علك ثلاثامتفرقة قال بعد طاوع الشمس أنتطالق في مضى اليوم يقع عند خرو بهاوفي مضى اليوم عند بجيء تلك الساعة وكذافي مضي ثلاثة أيام ولوقال ليلايقع عندغروب الشمس في الثااث اه وصورة التوكيل بهأن يقول لآخرطاق امرأتي فى ثلاثة أيام والفرق بينهماان الايقاع لايمتد فاقتضى التفريق بخلاف وصفها بالطلاق فى الثلاثة

وفصل المدنى في اضافة الطلاق الى الزمان ذكر في باب ايقاع الطلاق فصلين باعتبار تنويم الايقاع

تعليق ﴿فصل﴾

(قـوله وان كان الضـمير مذكرا الخ) بان قال فيه دخـولك الدار والوقوع فيـه للحال أظهر الكونه عائدا الى الطلاق كذا فالنهر ﴿فصل﴾ لايحتمل التاقيت فتكون هذه اضافة للايقاع الىما بعد السنة اه فالحكم موافق والعلة مخالفة لما هذا وفي البزازية فىالامرباليدبعد ان ذكر ان الامر يحتمل التوقيت بخلاف الطلاق حـتى لوقال أنتطالق الى عشرةأيام تكون الى عمني بعد لان تأجيل الوقوع غير يمكن فاجل الايقاع ولو نوى أن يقع في الحال يقع اه فتعين أن تكون كلة لاساقطة سهوا أويكون على حلف مضاف أي ايقاع الطلاق تامل (قوله

أنتطالق غدا أوفى غد تطاق عندالصبح

الااذاقال أردت التأخير فيكون تأجيلا اليــه) للؤلف في هـ ندا بحث يأتي ذكره في باب الام باليد (قوله والطلاق المضاف الى وقتين) أىمستقىلين فلو أحدها حالافسيأني بيانه عند دقوله وفى اليوم غدا (قوله اذليس من الطلاق مالايقع الافى الغدال) قال المقدسي في شرحه فيه بحث لان كون الطلقة لاتقع الاغدا وصف عكن لحا بالنسبة الى ماقبله اذا أضيفت اليـه أوعلقت عجيته والقصرشائع سائغ

أىمابهعلىماقدمناالىمضاف وموصوفومشبه وغيرهمتعلق بمدخولبها وغيرمدخول بهاوكلمنها صنف تحت ذلك الصنف المسمى بابا كاأن الباب يكون تحت الصنف المسمى كتابا والكل تحت الصنف الذى هو نفس العلم المدون فانه صنف عال والعلم مطلقا بمعنى الادراك جنس وماتحته من اليقين والظن نوع والعلوم المدونة تكون ظنية كالفقه وقطعية كالكلام والحساب وألهندسة فواضع العلم لمالاحظ الغاية المطاوبة له فوجدها تترب على العلم باحوال شتى أوأشياء من جهة خاصة وضعه ليبحث عن أحواله من تلك الجهة فقد قيد ذلك النوع من العلم بعارض كلى فصارصنفا وقيــل الواضع صنف العــلم أى جعله صنفافالواضع أولى باسم المصنف من المؤلفين وانصح أيضافيهم وعلمماذ كرناه انها تتباين مندرجة تحتصنف أعلى لتباين العوارض المقيد بكل منها لنوع وانماذ كرمن نحوكتاب الحوالة اللائق به خلاف تسميته بكتاب كذافي فتح القدير والصنف في اللغة الطائفة من كل شئ وقيل النوع كذا فى المصباح (قوله أنتطالق غدا أوفى غد تطلق عند الصبح) لانه وصفها بالطلاق فى جيع الغد فى الاول لانجيعه هومسمى الغد فتعين الجزء الاول لعدم المزاحم وفي الثاني وصفها في جزءمنه وا فادانه اذا أضافه الى وقت فانه لا يقع للحال وهو قول الشافعي وأحمد وقال مالك يقع في الحال اذا كان الوقت يأتى لامحالة مثــلأن يقول اذاطلعت الشــمس أودخل رمضان ونحوذلك وهو باطل بالتدبير فان الموت يأنى زمانه لامحالة ولايتنجز كذافي المعراج ثم اعلم ان الطلاق يتأفت فاذاقال أنت طالق الى عشرةأيام فانه يقع بعدالعشرة وتكون الى بمعنى بعــدوالعتق والكفالة الىشــهركالطلاق اليه وعن الثانى انه كفيل في الحال والفتوى انه كفيل بعد شهر والامر باليد الى عشرة صار الامر بيدها للحال ويزول بمضيها ولونوي أن يكون بيدها بعدالعشرة لايصدق قضاء والبيع الى شهر تأجيل للثمن والوكالة تقبل التأفيت حتى لو تصرف بعد الوقت لايصح وفى الاجارة الى شــهر تعين ما يلى العقد وعت عضيه وكذافي المزارعة والشركة الىشهر كالاجارة والصلح الىشهر والقسمة اليه لاتصح والابراء الىشهركالطلاق الااذاقال أردت التأخير فيكون تأجيلااليه والاقرارالى شهران صدقه المقرله ثبت الاجل وانكنبه لزمالمال حالاوالقوله واذن العبد لايتأقت والتحكيم والقضاء يقبلان التأفيت نهى الوكيل عن البيع يومايتأفت هذه الجلة لبيان مايتوقت ومالايتوقت ذكرتهاهنا المكثرة فوائدهاوهيمذ كورة في البزازية من فصل الامرباليدوفيها من الايمان أنتكذا اذاجاء غديمين أنت كذاغدا ليس بيين لانهأضافه والطلاق المضاف الى وقتين ينزل عندأ ولهما والمعلق بالفعلين عند آخرهما والمضاف الىأحد الوقتين كقوله غداأو بعدغد طلقت بعدغد ولوعلق بأحدالفعلين ينزل عندأ ولهماوالمعلق بفعل أووقت يقع بايهماسبتي وفيالز ياداتان وجدالفعل أولايقع ولاينظر وجود الوقت وان وجــدالوقت أولا لايقع مالم يوحدالفعل اه وفيهامن فصــل الاستثناء أنتطالق ثلاثا الاواحدة غدا أوان كلت فلانا تعلق ثنتان لمجيء الغد وكالرم فلان أه وفي المحيط ولوقال أنتطالق تطليقة تقع عليك غدا تطلق حين يطلع الفجر فانه وصف التطليقة بماتتصف به فانها تتصف بالوقوع غدابان كانت مضافة الحالغد فلاتقع بدون ذلك الوصف ولوقال تطايقة لاتقع الاغد اطلقت للحال لانهوصفها بمالاتتصف به أذايس من الطلاق مالايقع الافى الغد بل يتصوروقوعه حالاواستقبالافلغا ذكرالوصف فبقى مرسلا كمالوقال أنتطالق تطليقة تصبر أوتصبح غدا ولوقال أنتطالق بعديوم الاضحى نطاق حين عضى اليوم لان البعدية صفة للطلاق لمابينا فصار الطلاق مضافا الى مابعد يوم الاضحى فلم يقع فبله ولوقال بعدها يوم الاضحى طلقت للحال لان البعدية صفة لليوم فيتأخر اليوم عن الطلاق

فليحمل عليه صوناله عن الالغاء والله سبحانه أعلم اه و يتلخص من كلامه انه لا يقع عليه فى الحال ديانة اذا أراد التخصيص والافظاهر الكارم لغوكما قالوالان الاستثناء من أعم الاوقات أى لا تقع عليك فى الاوقات الحالة والمستقبلة الافى الغد في لغو الوصف المذكور

فبقى الطلاق مرسلا غيرمضاف ولوقال مع بوم الاضحى طلقت حين بطلع فره لان مع للقر أن فقد جعل الوقوع مقارنا اليوم الاضحى ولوقال معها يوم الانصى طلقت للحال لان حرف مع هذا دخلت على الوقت فصارمضيفاالوقت لى الطلاق واضافة لوقت الى الطلاق باطل لانه عمالا يتعجزى فيبقى الطلاق مرسلا كالوقالأنتطالق قبلهايوم الاضحى طلقت للحال اه وفى الذخيرة الحاصل ان الطلاق اذا أضيف الى وقت لايقع مالم يجئ ذلك الوقت وان أضيف الوقت الى الطلاق وقع للحال وتوضيحه فيها وقيد بقوله غدا لانهلوقالأ نتطالق لابلغداطلقت الساعة واحدة وفي الغدأخرى كذافي المحيط معزياالي أيي يوسف وفى البزاز يةان شئت فأنت طالق غدا فالمشيئة اليهاللحال بخللاف أنت طالق غدا ان شئت فان المشيئة اليهافى الغد وفي الظهير ية لوقال رجل لامن أنه أنتطالق غدا اذا دخلت الدار ياغوذ كوالغدفية علق الطلاق بدخول الدارحتي لودخلت في أي وقت كان طلقت وهذامشكل فانه اذا ألغي ذكر الغد يصير فاصلا بين الشرط والجزاء فوجب أن يتجزى الجزاء ولوقدم الشرط وقال ان دخات الدار فأنت طالق غدا يتعلق طلاق الغدبالدخول اهوبه علران التقييد بالوقت اغايصح اذالم يأت بعده تعليق لتعارض الاضافة والتعليق فيترجح المنأخر (قوله ونية العصر تصح فى الثانى) أى نية آخرالهار تصحمع ذكر كلة في ولاتصح عندحذ فهاقضاء عندأبي حنيفة وقالالاتصح في الثاني كالاول والفرق له عموم متعلقها بدخوطا مقدرة لاملفوظة لغة للفرق بين صمت سنة وفي سنة اغة وكذا شرعافهالوحلف ليصومن عمره فاله يتناول جيع عجره حتى لا يبرفي يمينه الابصوم جيع العمر ولوقال لاصومن في عمري فانه يتناول ساعة من عمره حتى لوصام ساعة برفي عينه كافي المعراج فنية جزءمن الزمان معذ كرهانية الحقيقة لان ذلك الجزءمن افرادالمتواطئ ومع حذفهانية تخصيص العام فلايصدق قضاء وانمايتعين أول اجزائهمع عدمهالعدم المزاحم وجعلهم لفظة غدعامامع كونه نكرة في الاثبات لتنزيل الاجزاء منزلة الافراد وكان يكفيهم أن يقال انه خلاف الظاهر وفيه تخفيف على نفسه وهذا بخلاف مالا يتجزى الزمان فى حقه فانه لا فرق فيه بين الخذف والاثبات كصمت يوم الجعة وفي يوم الجعة قيدنا بكونه قضاء لانه يصدق ديانة فيهما اتفاقا واليوم والشهرووقت العصر كالغدفيهماومثل قوله في غدقوله في شعبان مثلا فاذاقال أنت طالق في شعبان فأن لمزكن له نية طلقت حين تغيب الشمس من آخر يوم من رجب وان نوى آخر يوم من شعبان فهو على الخلاف ومماتفرغ على حذف في واثباتها لوقال أنت طالق كل يوم يقع واحدة عند الذلائة وقال زفر تقع ثلاث فى ثلاثة أيام ولوقال فى كل يوم طلقت ثلاثا فى كل يوم واحدة اجماعا كالوقال عند كل يوم أوكلنا مضي يوم والفرق لنا ان في للظرف والزمان انما هوظرف من حيث الوقوع فيلزم من كل يوم فيه وقوع تعددالواقع بخلاف كونكل بوم فيدالاتصاف بالواقع فاونوى ان تطاق كل يوم تطليقة أخرى صحتنيته وفي الخلاصة أنت طالق معكل يوم تطايقة فأنها تطلق ثلاثاسا عة حلف وفي التتمة أنتطالق رأس كل شهر تطلق ثلاثافي رأس كل شهر واحدة ولوقال أنتطالق رأس كل شهرطلقت واحدة لان في الاول بينهما فصل في الوقوع ولا كذلك في الثاني ولوقال أنتطالق كل جمة فان كانت نيته على كل يوم جعة فه بي طالق في كل يوم جعة حتى تبين بثلاث وانكانت نيته على كل جعة تمر بايامها على الدهر فهي طالق واحدة وان لم يكن له نية فهي واحدة اه وفي الحيط لوقال أنت على كظهر أي كل يوم كان ظهار اواحدا فلا يقر بماليد لا ولانهاراحتى بكفر كمالوقال أنتطالق كل يوم ولوقال في كل يومكان مظاهرا فى كل بوم لانهأ فرد كل يوم بالظهار فاذاجاء الليل بطل الظهار وعادمن الغدلان الظهار يتوقت فاذامضي الوقت بطل الظهاروان كفرفى كل يوم فلهأن يقربها فى ذلك اليوم لان الظهار قدار تفع بالتكفير وعادمن الغد ولوقال أنتعلى كظهر أمى اليوم وكلاجاء يوم كان مظاهرا اليوم

جاء غـــ لانطاق الا بطلوع الفجر فتوقف المنيحز لاتصال مغيرالاول بالآخ (قوله وفي الخلاصة أنت طالق مع كل يوم تطليقة) أقول ليس في عبارة الخلاصة لفظة يوم بل عبارتها أنتطالق مع كل تطليقة وسينقله اللؤاف هكذاعين البزازية فبيل فصل الطلاق قبل الدخول (قوله وفى التتمة أنت طالق رأسكل شهرالخ) الذى رأيته فى الذخررة وكذا في المندية عن الذخرة ولوقال أنت طالق رأسكل شهر تطلق ونية العصر تصح في الثاني ثلاثا في رأس كل شهر واحدة ولوقال أنتطالق فىكل شهر طلقت واحدة الخ وهكذا رأيته في التتارخانية عن المنتني

وبه يعلم مافى عبارته من المعلق التحريف وقوله لان فى المحريف وقوله لان فى الرأس الشهر أوله فبين مأس الشهر ورأس الشهر فاصل فاقتضى ايقاع طلقة في أول كل شهر فان الوقت في أول كل شهر فان الوقت في المضاف اليه الطلاق متصل فصار بمنزلة وقت واحد كذاظهرلى ومثله يقال فى قهله بعد فى أنت طالق كل

جعة فاذانوي بها اليوم

وفى اليوم غدا أوغدااليوم يعتبرالاول

(قوله وهدهرواية ضعيفة عن عدى دفع الخالفةمن أصلهما السيد الشريف حواشي التاويح بانمام فى الفرق فى البات الظرف وحذفه مذهب أيحنيفة وخالفه صاحماه لعدم الفرق بينهما على ماصرح به فو الاسلام وغييره قال وعلى هـ نا لا خالفـ ة فياروى اواهم عن محد لذهابه على مذهبه اله وعلى هذا فالظاهران عن مجدر واية وافق فيهاالامام وان مذهبه عدم الفرق بدل عليه قول المحيط وعن مجدلا كمايوهمه كالرم المؤلف من العكس (قولهلان الثلاث في اليوم لاتصلح جزأ للطلاق في الغد) قال المقدسي في شرحه قلت فيندخي أن يلغو اليـوم فيتعلق بالغد (قوله واوذكر تأخر العتق على الاصح) كذا في بعض النسخ وفي بعضهابياض بعددوله ذ کرونی بعضهااوذ کر الاستثناء تأخر العتق وفي معضهاواوذ كرغدامتقدما تأخ العتق وهي أنسبأى بانقالغ_دا أنتطاق وعدا مح فلراجع

فاذاجاء الليل بطل ولهأن يقر بهاليلالانه وقنه باليوم فاذاجاء الغدصار مظاهرا ولايقر بهاليلا ولانهارا حتى يكفر وكذلك في كل يوم هومظاهرظهارامستقبلا عندطاوع الفجر لايبطلها لا كفارة على حدة لانهذ كره بكامة كلما فينعقدكل بوم ظهار على حدة وهو مرسن فيقع مؤبدا اه وفى البزازية ويدخل فى قوله لاأ كله كل يوم الليلة حتى لوكله فى الليل فهوكال كلام بالنهار كما فى قوله أيام هذه الجمة وفى قوله فى كل يوم لا تدخل الليلة حتى لوكله فى الليل لا يحنث لا يكامه اليوم وغداو بعدغد فهذا على كلام واحدليلا كان أونهارا ولوقال فى اليوم وفى غدوفى بعد غد لا يحنث حتى يكام فى كل يوم سهاه ولو كله ليلا لا يحنث في يمينه اه ويما يدخل تحت ها االاصل ماعن أبي حنيفة لواستأجره ليخبزله كذامن الدقيق اليوم فسدت لجهالة المعقود عليه من كونه العمل أوالمنفعة ولوقال فى اليوم لا تفسد لانه للظرف لالتقدير المدة فكان المعقود عليه العمل فقط ذكره الشارح فى الاجارات وفى التاويح وعاخرج عن هذا الاصل ماروى ابراهيم عن مجدانه اذاقال أمرك بيدك رمضان أوفى رمضان فهماسواء وكذاغدا أوفى غد ويكون الامربيدها فى رمضان أوفى الغدكله اه يعنى فلم بتعين الجزء الاول هنا وهنده روا يةضعيفة عن محمد لمانى الحيط من باب الامر باليد وعن محمد لوقال أمرك بيدك اليوم فهوعلى اليومكه ولوقال فيهذا اليوم فهوعلى مجلسها وهوصحيح موافق لقولهأ نتطالق غدا أوأنت طالق فى الغد اه ما في المحيط وجزم به في البزازية فلم يخرج عن هذا الاصل وعلى تلك الرواية فالفرق ان الطلاق عالا عدي الف الامر باليد وفي الصيرفية قال لها ان طلقتك غدا فانتطالق ثلاثا في هذا اليوم ينبغي أن تطلق ثلاثا للحال لان الثلاث في اليوم لا تصلح جز ألطلاق في الفد اه وفي الجامع الكدية للصدر الشهيدام أنه طالق وعبده حرغدا أو وسط غد وقعافيه لاضافتهم اليه قال امرأنه طالق اليوم وعبده حرغدا كان كماقال ولوذ كرغدامتقدما يتأخر العتق على الاصح ولواستثنى في آخره انصرف الى السكل اه ذكره في باب الحنث يقع بأمرين أو بأمر واحدوفي الخانية طلق امرأتي غدا فقال لهاالوكيل أنت طالق غدا كان باطلا (قوله وفي اليوم غدا أوغدا اليوم يعتير الاول) أي يقع الطلاق في أول الوقتين تفوّه به عند عدم النية أما الاول فلانه نجزه فلايقع متأخرا الى وقت في المستقبل ولايعتبرلاضافة أخرى لانهلاحاجة اليه لانهااذا طلقت اليوم كانت غدا كذلك وأماالثاني فلانه وقع مضافا بغده فلا يكون منجز ابعده بللواعتبركان تطايقا آخر وانما وصفها بواحدة فلزم الغاء الثانى ضرورة ولايمكن جعله نسخاللاول لان النسخ انمايكون بكلام مستندمتراخ وهومنتف قيد بقوله اليوم غدالانه اذاقال أنت طالق اليوم اذاجاء غدلا تطلق الابطاوع الفجر فتوقف المنتجز لاتصاله بغيرالاول بالآخر وقدجعاوا الشرط مغيراللاول دون الاضافة وقدطولبوا بالفرق بينهـما وماذ كروا من ان اليوم فى الشرط لبيان وقت التعليق لالبيان وقت الوقوع وفى الاضافة لبيان وقت الوقوع لايفيد فرقاولوقالأ نتطالق اليوم واذاجاء غدطلقت واحدة للحال وأخرى فى الغدلان المجيء شرط معطوف على الايقاع والمعطوف غيير المعطوف عليه والموقع للحال لايكون متعلقا بشرط فلابد وان يكون المتعلق تطليقة أخرى كذافي المحيط وفي البزازية أنت طالق الساعة وغدا الخرى بألف فقبلت وقعت واحدة للحال بنصف الانف والاخرى غدابغ يرشئ وان نزوجها قبل مجىء الغد تمجاء الغدتقع أخرى بخمسها تة أخرى اه وذكر الواو فى المسئلة الاولى وعدمذ كرهاسواء حتى لوقال أنتطالق اليوم وغداأوأولالنهار وآخره لايقع عليه الاواحدة الااذانوى اخرى فيتعدد وفى المسئلة الثانية بينهما فرق فانهلوقال أنتطالق اليوم وغدا وقعت واحده ولوقالأنت طالق غدا واليوم وقعت ثنتان للمغابرة ببن المعطوف والمعظوف عليه عندالاحتياج وهوفى الثانية دون الاولى وكذالوقال أمس

(قوله ولوقال اليوم وأمس فهي واحدة) قال في النهر أنت خبير بان العلة المذكورة في الامس واليوم تأتى في اليوم والامس فتد بو في الفرق ببنهما فانه دقيق على ان مقتضى الضابط أى الآتى قريبا وقوع واحدة في الامس واليوم لانه بدأ بالكائن والله تعالى الموفق اله قلت قال المقدسي في شهر حه وفي الذخيرة طالق أمس واليوم تقع واحدة ولوقال اليوم وأمن تقع ثنتان ونقل عن المحيط خلافه وفيه بحث لان ايقاعه في أمس ايقاع في اليوم في كانه كرراليوم اله قال بعض الفضلاء وهو الحق (قوله فاوكانت في آخره انعكس الحكم) قال في النهر يعنى فيقع في قوله أول النهار وآخره (١٠٠٠) اذا قاله في آخرالنها رأد النهار وأوله واحدة وأقول قديشكل

واليوم فهى ثنتان لان الواقع فى اليوم لايكون واقعا فى الامس فاقتضى أخرى ولوقال اليوم وأمس فهى واحدة مثدل قوله اليوم وغداكذافي المحيط فيه لوقال أنتطال غدا واليوم وبعدغد والمرأة مدخول بهايقع ثلاثاخلافالزفر وفى الخانية أنتطالق اليوم وبعدغد طلقت ثنتان فىقول أبى حنيفة وأبى يوسف وقيدنا بعدم النيية لانهلونوى فى الاولى أن يقع عليها اليوم واحدة وغدا واحدة صح ووقعت ثنتان ولوقال أنتطاق اليوم وغدا و بعد غدتقع واحدة بلانية فان نوى الاثامتفرقة على الانة أيام وقعن كذلك واستفيد من المسئلتين انهلوقال بالنهار أنتطالق بالليال والنهار يقع عليه تطليقتان ولوقال بالنهار والليال تقع واحدة ولوكان بالليل انعكس الحركم كذا فىالتنقيح للمحبوبي وعلى هذا فماذ كره الشارح من الهلوقال أنتطالق آخرالهار وأوله تطلق ثنتين ولوقال أنتطالق أول النهار وآخره تطاق واحدة مقيد بمااذا كانت هذه المقالة فى أول النهار فلوكانت في آخوالنهار انعكس الحركم وفي المحيط الاصل ان الطلاق متى أضيف الى وقتين مستقبلين نزل فى أولهماليصير واقعافيهماوان كأن أحدالوقتين كائنا والآخ مستقبلا وبينهما حرف العطف فان بدأ بالكائن وقع طلاق واحد في أولهما وان بدا بالمستقبل وقع طلاقان اه وفى الظهـ برية قال لهـا أنت طالق ماخـ لااليوم طلقت للحال اه وفى تايخيص الجامع لوقال لهـا أنت طالق طلاقا لايقع الاغــدا أوطلاقالايقع الافىدخولك الداروقع للحال ولايتقيــد بالدخول ولابالغد لانه وضفه بمالا يصلح وصفاله اذلا يصلح أن يكون الطلاق واقعافي غدفقط أوفى دخولما فقط وهذا بخلاف قولهأ نتطالق تطليفة لاتقع عليك الابائناحيث تقع عليها واحدة بائنة عندأ بيحنيفة وأبي يوسف لان عند محدلا يلحق الوصف وفي الحيط الاصل ان الطلاق متى أضيف الى أحد الوقتين وقع عندا آخرهما كقوله أنت طالق غدا أورأس الشهر يقع عندرأس الشهر وكنذا اليوم أوغدا يقع عندااغد وانعلقه بفعلين قع عندا آخرهما نحواذاجاء فلان وفلان فلا يقع الاعدد مجيهما وانعاق بأحدالفعلين يقع عندأ وطما نحواذاجاء فلانأوجاء فلان فاسماجاء طلقت وان علقه بالفعل والوقت يقع بكل واحدة تطليقة وانعلقه بفعل أو وقت فانسبق الفعل وقع ولم ينتظر الوقت وان سبق الوقت لم يقع حتى يوجـدالفعل وتمامه فيه وفي التلخيص لوقال طالق اليوم ورأس الشهراتحد الواقع فى الاصح بخـ النف التخيير لان الاول انتهى بالغروب كالظهار اذالوقت كالمجلس فقـ در الصدر معادا حذار اللغوكذا يوما ويومالالان لالغوالاأن يزيدأ بداتر جيحاللتعديد على النني بالعرف عكس الاول فيقع ثلاثا آخرهن في الخامس وفي نسخة السادس بدأمن الشاني اذا أضاف الى أحدالوقتين والاظهرالبداءة من الاول في الصورة الثانية كما لولم يزدوله النية الاأن يتهم فتردقضاء اه وتوضيحه فشرحه وفي الجامع للصدر الشهيد المعلق بشرطين ينزل عند آخرهما وباحدهما عندالاول والمضاف

عليهمافي المحيط لوقال وسط النهارأ نتطالق أول النهار وآخره وقعت واحدة لانه بدأ بالوقت الكائن فحل الماضي بقيدكونه فيه كاثناوهذا يفيدلوكان فى آخرالنهار وقعت واحدة أيضا لانه بدأ بالوقت الكائن وبه بحصل الفرق بين هذا و بين مافى التنقيح وذلك انهلوقال فى النهار أنت كذا فى ليلك ونهارك أوقدله وهو في الليل لا عكن ان يقال اله بدأبالكاثن بعد مضيم فوقعتا (قـوله وتوضيحه في شرحه) أي لابن بلبان الفارسي المسمى بتحفة الحريص وذلك حيث قال لوقال أنتطالق اليوم ورأس الشهر يتحد الواقع ولايتعدد فيالاصح لانه وصفها بالطالقية في اليدوم ورأس الشهر والوصف عاعتدد فاذا صارت طالقافى اليوم كانت طالقًا في سائرًالايام وفي التخير بقوله أمرك

باله كسلك اليوم ورأس الشهر لان الأمر الاول انتهى بغروب الشمس لتوقته كافى الظهاراذ الوقت وهو الشمس وجب تقدير صدر الكلام وهو كافى الظهاراذ الوقت وهو اليوم فى توقت الامر به كالمجلس واذا كان الامر الاول ينتهى بغروب الشمس وجب تقدير صدر الكلام وهو أمرك بيدك رأس الشهر ضرورة تصحيح قوله ورأس الشهر والاللفاوكذا يتحد الطلاق فعادا مع قوله ورأس الشهر الموالا فتطلق واحدة لان كلة لافى لفظه لغو لا نه اما أن يراد بها و بوما لا تقع عليك تلك التطليقة أو تقطيع في الحال في المقال في المقال في المحلل في المحلل في المحللة في المعلمة المنافى فلان وجود و كعدمه فيبتى قوله أنت طالق فيقع به فى الحال المنافى فلان وجود و كعدمه فيبتى قوله أنت طالق فيقع به في الحال

فبذكر الابد علمنا انه

ماقصـد نفي الواقع وابطاله

بل انه يقع طلاقها في يوم

ثم لايقع في يوم فيكون

كل يوميان دوراط الاق

مستأنف لاستحالة رفع

الواقع بعدتقرره واستحالة

تجــده فى الدور الثاني

وقوله عكس الاول تنبيمه

على انزيادة الابدهنا

بخالفة لزيادته في مسئلة

أولالباب هي أنت طالق

أبدا حيثأوجب الاتحاد

هناك دون التعدد بخلافه

هنا فيقع ثلاث آخرهن

بالعكس قالأ نتطالق غدا وبعده يقع غداو بعده فىأوقال أنتطالق اذاجاءز يدوعمرو يقع عند آخرهما وبأو عندالاول قال ان دخل هـ نه وفعبده حر أوان كلهن فامرأته طالق أبهما وجدد شرطها نزل جزاؤها وتبطل الاخرى وان وجدامعا يتخبر ولايتخبرقبله قالأنت طالق غدا أوعبده حر بعده ينزل أحدهما بعده ويتخيرقال أنتطالق ان دخلت هنه الدار وان دخات هنده أووسط الجزاء يتعلق باحدهم اولايتعدد وان أخره فيهما وكذا ان لم يمدح ف الشرط قدم أووسط أوأخو ذكره في الايمان وفي الخانية أنتطالق غداان شئت كانت الشيئة اليهافى الغد ولوقال طان شئت فانتطالق غدا كانت المشيئة للحال عند مجد وقال أبو يوسف المشيئة اليهافى الغدفى الفصلين وقال زفر المشيئة اليها للحال فى الفصلين وهوقول أبي حنيفة اه (قوله أنتطالق قبل أن أنزوجك أوأمس ونكيحها اليوم أخو) بيان للضاف الى زمن ماض بعدبيان المستقبل لانه أسنده الى حالة منافية فصاركةوله طلقتك وأناصىأونائم أومجنون وكانجنونه معهودا والاطلقت للحال قيدبالطلاق لانهلوقال لعبده أنتح قبل أن اشتريك أوأنت ح أمس وقد اشتراه اليوم عتق عليه لاقرار دله بالحرية قبل ملكه كما لوأقر بعتق عبدتم اشتراه ولافرق فى المسئلة الاولى بين أن يزيدعلى قوله قبل أن أتزوجك بشهر أولا كمانى المحيط وقيد بكونهلم يعلقه بالتزوج لانه لوعلقه بالتزوج فلايخاو اماأن يقدم الجزاءأو يؤخره فان قدمه فله صورتان احداهماأن يجعل القبلية متوسطة كقوله أنتطالق قبل أن أنزوجك اذا تزوجت بك والثانيةأن يؤخرها كقولهأ نتطالق اذاتزوجتك قبلأن أتزوجك وفيهمايقع الطلاق عندوجود التزوج اتفاقا وتلغو القبلية لانهفي الصورة الثانية تم الشرط والجزاء فصح التعليق وبقوله قبل أن أتزوجك قصدا بطاله لانهأ ثبت وصفاللجز اءلايليق به وانه لايمكن فياخى وأمافي الصورة الاولى فالتعليق المتأخر ناسخ للإضافة قبله فصار كمالوقال أنتطالق قبل أن تدخلي الدار ان دخلتيها تعلق بدخو لهما ولغا قوله قبل أن تدخلي وان أخرا لجزاء بان قال ان تزوجتك فانتطالق قبل ان أتزوجك لم يقع عندهما خلافالاني يوسف لانذكرالفاءرجح جهةالشرطية والمعلق بالشرط كالمنجزعندوجوده فصاركا نهقال بعد التزوج أنتطالق قبل أن أتزوجك والحاصل ان أبابوسف لم يفرق بين تقديم الشرط وتأخيره وهمافرقا وفى شرح تلخيص الجامع لايقال بان قوله قبال أن أنزوجك كالام لغو وقدفصل بين الشريط والمشروط فوجب أن لايتعلق الطلاق بالتزوج لانا نقول لانسلم آنه لغو بل تصريح بما انتظمه صدرالكلام لانه يقتضي كونه ايقاعا في الحال ادخال وجود القول منه بوصف بكونه قبل

التزوج فصاركمالوقال لمنكوحته أنبطالق الساعة اذادخلت الدار أوأنت طالق قبل أن تدخلي الدار

ان دخلت الدار لان قوله الساعة وقبل أن تدخلي تصريح بما اقتضاه صدر الكلام على انه لوجعل هناك

فاصلايتنجز وهنالوج علقبلأن أتزوجك فاصلا يلغو فكانأ ولىباعتباركونه غييرفاصل تصحيحا

لكلام العاقل اه وفي الحيط ان تزوجت فلانة بعد فلائة فهماط القتان فتزوجهما كما قال طلقتا

لانه أضاف الطلاق الى تزوجهما لان قوله بعد فلانة أى بعد تزوج فلانة فصار تز وج فلانة مذكورا

ضرورة وقد تزوجهما كماشرط فوجه الشرط فنزل الطلاق وان قال ان تزوجت فلانة قبل فلانة فهما

طالقتان فتزوج الاولى طلقت لان الشرط في حقها قدوج له وهو القبلية لان وصف الشيئ بالقبلية

لأيقتضى وجو دمابعده وان تزوج الثانية طلقت أيضا وقيل ينبغي أنلا تطلق ولوقال ان تزوجت زينب

قبل عمرة بشهرفهماطالقتان فتزوجز ينب ثم عمرة بعدها بشهر طلقت زين الحال لوجو دالشرط

ولايستند كمالوقالأنتطالق قبل قدوم فلانة بشهر ولاتطاق عمرة لانهأضاف طلاق عمرة الى شهر

فى اليوم الخامس وفى نسخة أنت طالق قبل أن أن أزوجك أوأمس ونكحها اليوم لغو السادس الاولى فى اليوم الثانية فى الثانية فى الثانية فى الثانية فى

السادس الاولى فى اليدوم الثانى لا الاولى والثانية فى الرابع والثالثة فى السادس لانه أضافه الى أحد وقتين في نزل عند آخرهم اوها المن عفض آخرهن الخامس وهو الاصح لان الاولى فى الثالث فى الثالث و يصدق فى نية خلاف و يصدق فى نية خلاف الظاهر من محمد الخامس الظاهر من محمد تمان كان فيه تشديد عليه الاتعاد صدق قضاء وديانة التعدد فها ظاهر و

وفيافيه تخفيف لا يصدق قضاء لانه متهم فيرده القاضى اه ملخصا (قوله يقع غدا و بعده فى أو) يعنى يقع غـدا فى فوله أنت طالق غدا و بعده بالواو وفى أو بعده باويقع بعدغد (قوله ولوقال ان تزوجت زينب قبيل غمرة الخ) انظر لما يأتى عن التدهة قبيل قوله أنامنك طالق لغو (قوله بالوقوع) أى وقوع الثلاث كاهوم قتضى التفريد عوياً تى التصريح به أيضا في كلامه وسنذ كرعن ابن حجر الخلاف في وقوع المنجز وحده و وقوع الثلاث (قوله لان الايقاع في الماضى ايقاع في الحال) الظاهر انه تعليل القول الاول بالوقوع وقوله و نقول أيضا الخ تأييد له فاخر تعليل القول الاول بالوقوع وقوله و نقوله بعده ولا يضر و فعمر عية الطلاق الخ الما بعد القولة و الشرعة المائلة و المنافرة و النافرة و النافرة و المنافرة و النافرة و المنافرة و النافرة و النا

وأخواته معلق عليده حصول مضمون الجزاء أى حكم بأنه يحصل مضمون الجزاء تلك الجلة عند حصوله فهو في الغالب ملزوم والجزاء لازم والتفاء الملزوم من غير التفاء الملزوم من غير عكس ثم قال الشرط عندهم أعمن أن يكون سببانحو لو كانت الشمس طالعة

وان كحها قبــلأمس وقعالآن

لوكان لى مال لجبحت أو غيرهما نحو لوكان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة الثانى سلمنا ان أداة الشرط لا يازم أن تكون سببالكن بطلان تقدم الشئ على شرطه ضرورى يحصل قبله كافى التاويج وفيه الحق ان بطلان تقدم وفيه الحق ان بطلان تقدم الشئ على شرطه أظهر من

قبل تزوجها ولوقال ان تزوجت زينب قبيل عمرة فتزوج زينب وحدهالا تطلق لان قبيل عبارة عن ساعة اطيفة يتصل بهماذ كرعقيبه وذلك لايعرف الابالنز ويج بعمرة كالوقال أنت طالق قبيل الليل لاتطلق الاعندغروب الشمس فاوقال قبل الليل تطلق للحال فان تزوج عمرة بعد ذلك طلقت زينب لاعمرة وانطال ما بين التزوجين لم تطلق احداهما اه (قوله وان نـكحهاقبـل أمس وقع الآن) لانهأسنده الى عالة منافية ولا يمكن تصحيحه اخبارا أيضاف كان انشاء والانشاء في الماضي انشاء في الحال فيقع الساعة وعلى هـ نده النكتة حكم بعض المنأخرين من مشايخنا في مسـ علة لدور المنقولة عن متأخرى الشافعية بالوقوع وهي ان طلقتك فانت طالق قبله ثلاثا وحكمأ كثرهم بانها لاتطلق بتنجيز طلاقها لاندلوتنجزوقع المعلق قبله ثلاثا ووقوع الثلاث سابقاعلي التنجيز يمنع المنجز بوقوع المنجز والمعلق لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال ونقول أيضا ان هذا تغيير لحركم اللغة لان الاجزئة تنزل بعد الشرط أومعه لاقبله ولحكم العقل أيضا لان مدخول أداة الشرط سبب والجزاء مسبب عنه ولايعقل تقدم المسبب على السبب فكان قوله قبله لغوا البتة فيبقى الطلاق جزاء للشرط غير مقيد بالقبلية ولحكم الشرع لان النصوص ناطقة بشرعية الطلاق وهذا يؤدى الى رفعها فيتفرع فى المسئلة المذ كورة وقوع الاث الواحدة المنجزة والنتان من المعاقة ولوطلقها المتين وقعتاو واحدة من المملقة أوطلقها ثلاثا يقعن فينزل الطلاق المعلق لايصادف أهلية فيلغو ولوكان قال ان طلقتك فانت طالق قبله تمطاقهاواحدة وقعت ثنتان المنجزة والمعلقة وقسءلي ذلك كذافي فتح القدير وفيه نظر لانه ينتقض بقوله تعالى وما بكرمن نعمة فن الله فان الاول استقرار النعمة بالمخاطبين والثاني كونها من الله عزوجل وايس الاول سبباللثاني بل الاول فرع للثاني وقال الرضى لا يلزم مع الفاء أن يكون الاولسبباللثاني بلالازمأن يكون مابعدالفاءلازما لمضمون ماقبلها كافى جيع صورالشرط والجزاء فغى قوله تعالى وما بكم من نعمة فن الله كون النعمة منه لازم حصوط امعنى ولا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب في الجزاء اه وتمامه في شرح المغنى لله ماميني من بحث مامن المبحث الاول وحينة ن فلايلغو قوله قبله لعدم المنافاة ولايضر رفع شرعية الطلاق على واحد اختار انفسه ذلك فالزم نفسه به كالوقال كلمانزوجت امرأة فهي طالق فانه صحيح عندناوان كان فيهسد باب النكاح المشروع وفي القنية من آخر كتاب الايمان قال لها كما وقع عليك طلاق فانت قبله طااق الاثا ثم طلقها بعدداك ثلاثايقمن وهذاطلاق الدور والهلايقع عند الشافعي قال الغزالي في وجيزه اذاقال ان طلقتك فانت

بطلان تقدمه على السبب لجواز أن يثبت باسباب شقى اه و بهذا يبطل قوله فلا يا لغو قوله قبله لعدم المنافاة اه طالق قات لا يخفى عليك ان أول هـ فين الوجهين مو يد الكلام المؤلف في دعواه عدم لا وم كون مد خول أداة الشرط سببا والجزاء مسبباعنه اذلا خفاء أن المراده نابال شرط الواقع بعد الاداة الشرط النحوى لا الشرعى (قوله قال الغزالي في وجيزه الخي أقول رأيت مؤلفا مستقلا في هذه المسئلة للعلامة ابن جر المسكل الشافعي ونقل أن الغزالي رجع في آخو عمره عماذ كره في وسيطه و وجيزه وأنه قال الرجوع الى الحق أولى من التما لا يحد ونقل أيضاعن التابا السبكي ان والده التق السبكي رجع عن القول بالمسئلة السريجية وألف فيها مؤلفا سها النور في الدور عما الدور وقال أيضا وجهور العلماء النور في الدور عما الدور وقال أيضا وجهور العلماء من سائر المذاهب غير مذهبنا على فساد الدور قال وهـ ذا يم الاشك فيه كيف وشنع على القائلين بصحة الدور جاعة من الما الكية

والحنفية والحنابلة وقد نقل بعض الأعمة عن أبى حنيفة وأصحابه الاتفاق على فساد الدور وانما وقع عنهم فى وقو عالله الشافعية وحده وفى مغنى الحنابلة لانص لاجد في هذه المسئلة وقال القاضى تطلق ثلاثا وقال ابن عقيل تطاق بالمتجز لاغير اهم من نقل عن عشر بن المامان الأعمة الشافعية انفقوا على بطلان الدور وان اختلفوا فى عدد الواقع به وقال أيضا و بالغ فى تخطئة القائلين بصحته العزبن عبد السلام وناهيك به جلالة ومن ثم لقب بسلطان العلماء وعبارته كاحكاه الميند الامام القرافى عند في هذه المسئلة لا يصح فيها التقليد والتقليد فيها فسوق لان القاعدة ان قضاء القاضى ينقض اذا خالف أحيد أر بعدة أشياء الاجاع أوالنص أوالقواعد أوالقياس الجلى وما لا يقرشر عادن التقليد في من المنافق القائل القرافي وهد ابيان حسن ظاهر وقال الامام ابن أولي المام ابن غير شرع هلاك وهد ذه المسئلة كالفة القواعد الشرعية فلا يصح التقليد فيها قال القرافي وهد ذه المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق وقال الزركشى فى الخادم (١٧٠٠) و بالغ السروجى من الحنفية فقال بليقع على اختلاف فى كية الواقع وقال الزركشى فى الخادم (١٧٠٠) وبالغ السروجى من الحنفية فقال بليقع على اختلاف فى كية الواقع وقال الزركشى فى الخادم (١٧٠٠) وبالغ السروجى من الحنفية فقال بليقع على اختلاف فى كية الواقع وقال الزركشى فى الخادم (١٧٠٠) وبالغ السروجى من الحنفية فقال بليقع على اختلاف فى كية الواقع وقال الزركشى فى الخادم (١٧٠٠)

القول بانسداد باب الطلاق يشبه مذاهب النصارى انه لا يحكن الزوج ايقاع طلاق على زوجت مدة عمره وقال الامام الكال ابن الردادشار ح الارشاد المعتمد في الفتوى وقوع الطلاق المنجز وهوالمنقول

أنت طالق مالم أطلقك أومـتى لمأطلقـك أومتى مالم أطلقك وسكت طلقت

عن ابن سريج وصححه جع وعليه العدمل فى الديار المصرية والشامية وهو القدوى فى الدليل وعزاء الرافعى الى أبى حنيفة هذا حاصل ماأردت تلخيصه من مؤلف ابن حجر وتقدم عدن الحقق ابن الحدمام طالق قبله ثلاثا يحسم بأب الطلاق على أظهر الوجهين وقيل اذانجز واحدة تقع تلك الواحدة وقيل تقع الثلاث انكان بعد الدخول ثمقال الغزالي ان وطئت وطأمباحا فأنت طالق قبله فوطئ فلاخلاف انها لاتطلق اه والاصح عندالشافعية ماصححه الشيخان من وقوع المنجزة دون المعلقة كمافي شرح التنبيه وفيهلوقال لزوجته متى دخلت الدار وأنت زوجتي فعبدى حرقبله ومتى دخلها وهوعبدى فانت طالق قبله ثلاثا فدخلامعا لم يعتق العبد ولم تطلق الزوجة للزوم الدور لأنهما لوحصلا لحصلامعاقبل دخولهما ولوكان كذلك لم يكن العبدعبده وقت الدخول ولاالمرأة زوجته وقتئذ فلاتكون الصفة المعلق عليها عاملة ولايتأتى في هذا القول بطلان الدور اذايس فيهاسد باب التصرف ولو دخلامر تبا وقع المعلق على المسبوق دون السابق فلودخلت المرأة أولا عم العبدعتق ولم تطلق هي لانه حين دخل لميكن عبداله فلمتحصل صفة طلاقها وان دخل العبد أولائم المرأة طلقت ولم يعتق العبد وان لم بذكر فى تعليقه المذكورلفظة قبـل فى الظرفين ودخلامعاعتتى وطلقت وان دخلام تبا فـكماسبق اه وفيه ولوقال انظاهرتمنك أوآليت أولاعنت أوفسخت النكاح بعيب فانتطالق قبله ثلاثا مُ وجد المعلق به صح والعاتمليق الطلاق لاستحالة وقوعه اه (قوله أنت طااق مالم أطلقك أومتي لم أطلقك أومنى مالم أطلقك وسكت طلقت) بيان لما إذا أضاف الى مطلق الوقت وذكرهمان واذاهنا بالتبعية والافالمناسب لهما التعليق لاالاضافة وانماطلقت بالسكوت لان متي ظرف زمان وكذاماتكون مصدرية نائبة عن ظرف الزمان كمافي قوله تعالى مادمت حيا أىمدة دوام حياني أومدة دوامى حياوهي وان استعملت للشرط اكن اتفق العلماء على انهاهناللوقت ولذانقل في فتح القدير اتفاق العلماء على وقوع الطلاق بالسكوت فصارحاصل المعنى اضافة طلاقها الى زمان خال عن طلاقها وهوحاصل بسكوته قيد بقوله وسكت لانهلوقال موصلا أنتطالق بركماسيأتي ومثل متيحين وزمان وحيث ويوم فاوقال حين لمأطلقك ولانيةله فهي طالق حين سكت وكذازمان لمأطلقك

(٢٥٥ - (البحرالرائق) - ثالث) تقو ية القول بالوقوع ونقل الغزى في منح الغفار أول كتاب الطلاق رد القول بخلافه بالمغ وجسه حيث قال وفي جو اهر الفتاوى قال أبو العباس بن سريج من أصحاب الشافعي اذاقال الرجل لامم أته ان طلقتك المواف التولي بخلافا المنطاني قبله المائلة المنطاني قبله المنطاني قبله المنطاني وها المنطاني والمنطاني والمنطاني والمنطاني والمنطاني والمنطاني والمنطاني والمنطاني وها المنطاني والمنطاني و

وحيث لمأطلقك ويوم لمأطلقك اذاكان بإالجازمة فلوكان بلاالنافية نحوزمان لاأطلقك أوحين الأطلقك بحرف النافية لمنطلق حتى تمضى ستةأشهر والفرق بين الحرفين ان لم تقلب المضارع ماضيامع النفي وقد وجدزمان لميطلقهافيه فوقع وكلة لاللاستقبال غالبا فان لم يكن لهنية لا يقع في الحال وانما يراد بحين ستةأشهر لانهأ وسط استعمالاتهمن الساعة والار بعين سنة وستة أشهر في قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون هلأتي على الانسان حين من الدهر تؤتى أكلها كل حين باذن ربهاوالزمان كالحين لانهماسواءفى الاستعمال ولوقال يوم لاأطلقك لم تطلق حتى عضى يوم الكل من المحيط وأماحيث فهى للكان وكم مكان لم يطلقها فيه كذا في فتح القدير فكانه قال أنت طالق في مكان لم أطلقك فيه وذكر في المغنى ان الاخفش جعله اللزمان أيضا فلا اشكال وقيد بماذ كرلانه لوقال كلا أطلقك فأنت طالق وسكت يقع الثلاث متتابعالا جلة لانها تقتضي عموم الانفراد لاعموم الاجتماع فان لم تكن مدخولا بها بانت بواحدة فقط وقيد بمطاق الوقت لا مهلوقيد همع العدم كان قال ان لم تدخلي الدارسنة فانتطالق فضت السنة قبل الدخول طلقت كمافى الايلاء كذافى البدائع (قوله وفي ان لمأطلقك أواذالمأطلقك أواذامالمأطلقك لاحتى يموتأحدهما) أى لايقع الطلاق الابموتأحدهما قبل التطليق عندعدم النية ودلالة الفور لان الشرط أن لايطلقها وذلك لا يتحقق الاباليأس عن الحياة وهوفي آخر جزء من أجزاء الحياة أمافي موته فظاهر ولم بقديره المتقدمون بل قالوا تطلق قبيل موته فان كانتمد خولابها ورثنه بحكم الفرار وان كان الطلاق ثلاثا والالاترثه وأشار بقوله بموت أحدهما انموتها كوته وصحمه في الهداية ولايردعليه مالوقال ان لمأدخل الدار فانتطالق حيث يقع بموته لابموتها لانه عكنه الدخول بعدموتها فلايتحقق اليأس بموتها فلايقع الطلاق أماالطلاق فانه يتحقق اليأس عنه بموتهالعدم المحلية واذاحكمنا بوقوعه قبيل موتها لايرث منهاالزوج لانهابانت قبيل الموت فلميبق سنهما زوجية حال الموت وانماحكمنا بالبينونة وانكان المعلق صريحا لانتفاء العدة كغير المدخول بها لان الفرض ان الوقوع في آخر جزء لا يتجزى فلم يله الاالموت و به تبين ولذا جعل المصنف الوقوع بالموت وأنكان قبيله وقدظهران عدم ارئهمنها مطاق سواءكانت مدخو لابهاأ ولائلا ثاأ وواحدة وبه تبين ان تقييد الشارح عدمه بعدم الدخول أوالثلاث غير صحيح وتسو ية المصنف بينان واذامذهبأبي حنيفة فهيعنده اذاجوزي بهاحوف لمجردالشرط لان مجرده ربط غاص وهومن معانى الحروف وقدتكون الكامة حرفا أواسما فلما كانت للشرط والوقت لم يقع الطلاق للحال بالشك وعندهما كمني للوقت وحاصله ان الامام بني مذهبه على ان اذا تخرج عن الظرفية وتكون لمحض الشرط وهوقول بعضالنحاة كمإذ كره فىالمغنى لكن ذكران الجهور على انهاللظرفية متضمنةمعنى الشرطية وانهالاتخرجعن الظرفية وهومرجح لقولهماهنا وقدرجحه في فتح القدير ولايردعلى أبى حنيفة أنتطالق اذاشئت حيث وافقهما أنها كتي فلايخر جالامم من يدها ولوكانت كان الرج الامرمن يدهالشك الخروج بعد تحقق الدخول واعترض عليه بان وقوع الشك في الشرطية والظرفية يوجب وقوعه فى الحل والحرمة فى الحال فكان ينبغي أن تحرم تقديم اللحرم كماقالا وأجيب بان الشك لا يوجب شيأ اناذلك مع تعارض دليل الحرمة مع دليل الحل فالاحتياط العمل بدليل الحرمة أماهنالواعتبرناالحرمة لم نعمل بدليل بل بالشك وقيد نابعدم النية لانهلونوى بإذامعني متى صدق اتفاقا قضاءوديانة لتشديده على نفسه وكمذا اذانوى بإذامعني ان على قوطما وينبني أن يصدق عندهما ديانة فقط لانهاعندهماظاهرة فىالظرفية والشرطية احتمال فلايصدقه الفاضي وقيدنا بعدم دلالة الفور لانه لوقامت دلالة عليه عمل بها ولذاقال فى القنية لوقالت له طلقنى فقال ان لم أطلقك يقع على الفور

وفى ان لمأطلقــك أو اذالم أطلقك أو اذامالم أطلقك لاحتى بموتأحدهما لان مقصوده من الدخول كان قضاء الشهوة وقدفات وفي الولوالجية البول لا يقطع الفور والصلاة اذا خاف خروج وقنها كذلك وهوقول الحسن بن زياد وبهيفتي وقال نصيرالصلاة تقطع الفور وستأتى مسائل الفور فى آخر باب اليميين على الخروج والدخول ان شاءالله تعالى ويماينا سب مسئلة ان الصلاة لاتقطع الفورمافي الفتاوي الصيرفية حلف بالطلاق ليصلين الظهرفي مسجده فذهب اليموضع لويجييء تفويها اصلاة والالا قال يصليها في وقته و تطلق ثم رقم بعلامة ب د ان هذا في الواحدة أما في الثلاث فيصلى فى مسجده اه وقيد باقتصاره في التعليق على عدم التطليق لأنه لوقال اذا طلقتك فانتطالق واذالمأطلقك فانتطالق فحات قبلأن يطاق وقع عليها طلاقان لأنه لمامات قبل التطابيق حنث في الممين الثانية فيقع عليها طلاق وهـ ذا الطلاق يصلح شرطاف اليمين الأولى فنت في المميتين ولوقاب فقال اذا لمأطلقك فانتطالق واذاطلقتك فانتطالق فماتقبلأن يطلق وقعت واحدة بسبب اليميين الأولى ولا يصلح شرطاللثانية لأنهوقع بكلام وجدقبل اليمين الثانية والشروط تراعى فى المستقبل لاالماضي كذا ذكره فالمنتقى ولم يحك فيه خلافا وقال قاضيخان في شرحه وعلى قياس قو لهما ينبغي أن لاينتظر الموت بلكاسكت حنث اه وقيد بكون الشرط عدم التطليق لان الشرط لوكان التطليق بان قال ان طلقتك فانتطالق فاكلىمنها فحضت المدة وقع عليها طلاقان لأن الايلاء تطليق بعد المدة ولوعنينا ففرق بينهما لم يقع على الأصح والفرق ان فى الايلاء وقع الطلاق بقوله حقيقة وفى العنين لا وانمــاجعل مطلقا شرعا كذا في المحيط و في اللعان لا يحنث عند أبي يوسف وعندهم أيحنث وفي الخلع يحنث وفي خلع الفضولي انأجاز بالقول يحنث وبالفعل لايحنث وقال الفقيهأ بوالليث لايحنث في الايلاء كذافي المبتغي ولوعلق ووجدااشرط فان كان التعليق قبل الميين لايحنث والاحنث ولوطلق الوكيل أوأعتق حنث سواء كان التوكيل قبل اليمين أو بعده وكذالوقال أعتق نفسك وطلقي نفسك كذافى المحيط وفيه لوقال لهما كلماوقع عليك طلاقى فانتطالق فطلقهاواحدة وقع الثلاث لأنهجعل شرط الحنث وقو عالطلاق عليها وقدوقع الطلاق عليها مرتين بعداليمين مرة بالتطليق ومرة بالحنث فوقعت الثالثة بوقوع الثانية لأن كل توجب تكرارا لجزاء بتكرارااشرط ولوقال كالطلقتك فانتطالق مطلقها يقع ثنتان لأنهجعل شرط الخنث تطليقهاولم يوجدالام رةواحدة فوقعت واحدة بالايقاع وأخرى بالخنث وبقيت اليميين منعقدة لانهاعقدت بحرف التكرار اه وفى شرح التلخيص من بآب الطلاق بحنث أم بغير حنث لوقال ان طلقت زينب فعمرة طالق وان طلقت عمرة فحمادة طالق وأن طلقت جمادة فزينب طالق فطلقت الأولى لم تطلق الاخرى اذ الوسطى طلقت بلفظ سبق يمين الاخرى والشرط آت لاماض وكذالوطلق الوسطى لم تطلق الاولى اذالاخرى طلقت بلفظ سبق يمين الاولى كمافى الجيط بخلاف ان وقع طلاقاذ الشرط الوقوع وقدتأخر وزانهان أوففت أولفظت وانطلق الاخرى تطلق الوسطى لتأخر طلاق الاولى عن يمين الوسطى ولوكان قال ان طلقت حادة فبشيرة وان طلقت بشيرة فزينب وطلق حادة تطلق بشيرة وانطلق بشيرة طلقن الاحادة والحرف مام ولهـ نالوجعلز ينب جزاء لعمرة م عكس تطلق زينبمثني ان طلقها وفردا ان طلق عمرة وان طلق احداهن ومات قبل الدخول والبيان

فنى الثلاث العمرة نصف مهر بلاارث فى الطلاق قطعا وهمامهر وربعاذ تطلق فردفى حال وفرد جزما وفي الاربع لعمرة خسة أعمان مهرها لانه اتطلق فى حال دون حال وللباقيات مهران وربع اعتبارا

وقدزاده ــ ذا القيد فى المبتنى بالمجمة فقال لوقال لهاان لم تخبر بنى بكذا فانتطالق فهو على الابدان لم يكن ثمة ما يدل على الفور اه وتبعه عليه فى فتح القدير وقال انه قيد حسن ومن ثم قالوا لوأرادأن يجامع امرأ ته فلم تطاوعه فقال ان لم تدخلي البيت معى فانت طالق فدخلت بعد ما سكنت شهوته طلقت

(قوله وهذا الطلاق يصلح شرطا فى اليمين) تأمله مع قدوله الآنى ولو قال كلا طلقتك فانت طالق الخ الشرط الخ) صورته أن يقول ان دخلت فانت كذا مقال ان طلقتك فانت مالك فانت طالحق (قوله من باب الطلاق) لم أجدهذا الباب فى الجزء الذي عندى

(فوله لوجود الركن) أى ركن المين وهو تعايق الجزاء بالشرط وقوله دون الاضافة أى الى الوقت كانت طالق غدا فلا يعنث بها لعدم الركن فلم يوجد شرط الحنث وهو الحلف لانها سبب فى الحال ف كان ايقاعام وجلا فيعتبر بالمجبل كانت طالق اليوم أما التعليق ليس سببا فى الحال سواء كان فعل نفسه أوغيره أو مجىء الوقت والمرأة من تحيض وسواء كان الجزاء طلاقا أم عتاقا أم عجا أونذ را الاأن يعلق الجزاء بعمل من أعمال القلب كانت طالق ان شئت أو أحميت أو رضيت أو بعجيء الشهر كاذا جاء رأس الشهر والمرأة من ذوات الاشهر دون الحيض فلا يحنث لان الاول مستعمل فى التمليك دون التعليق ولذا يقتصر على المجلس والثانى مستعمل فى بيان وقت السنة لانه وقت الحيض وقوع الطلاق السنى فى حقها فلم يتمحض للتعليق ولا بانت طالق ان طلقتك لاحتمال ارادة حكاية الواقع من كونه ما لكالتطليقها ولا بان أديت الحلالة لانه تفسير الكتابة فلم يتمحض للتعليق ولا بانت طالق ان حضت حيضة لا نها اسم الحكامل منها ولا وجود له الا بجزء من الطهر (٢٧٦) فامكن جعله تفسيرا الطلاق السنة وكذا عشرين حيضة لان ما بعدها وقت

للحال فى فرد بعدا فرادفر دلاطلاق وأخرى للنكاح لافى كل فردكز عم عيسى وان يرادبهر بعااذ لاحاجة مع الجزم ولعمرة ثمن ارث ان طلقت في أحوال وزاحت في حال ولحادة ثلاثة أعمان اعتبارا للحال في نصف لم تنازعها الاولى وفي نصف نازعت ولان لها الكل في حال دون أحوال والنصف في حال دون أحوال فاخذتر بعهاوالباقىللاخيرتين اه وتوضيحه فيشرح الفارسي وحاصله في النساء الثلاث انهان طلق زينب طلقت عمرة فقط وان طلق عمرة طلقت حادة فقط وان طلق حادة طلقت زينب وعمرة وفي التلخيص أيضامن الاعمان بابالحنث بالحلف لوحلف لايحلف حنث بالتعليق لوجو دالركن دون الاضافة لعدمه الاأن يعلق باعمال القلبأ وبمجيء الشهر فى ذوات الاشهر لانه يستعمل فى التمليك أوبيان وقت السنة فلا يتمحض للتعليق ولهذالم يحنث بتعليق الطلاق بالتطليق لاحتمال حكاية الواقع ولا بان أديت فانت حو وان عزت فانترقيق لانه تفسير الكابة ولابان حضت حيضة أوعشر بن حيضة لاحتمال تفسير السنة ولايلزم ان حضت لانه لا يصلح تفسير اللبدعي لتنوعه وتعذر التعيين فتمحض تعليقا ولاان طلعت الشمس لان الحل والمنع عرة فتم الركن دونها اه فالمستشي من قولهم حنث بالتعليق ستمسائل فلتحفظ (قوله أنتطالق مالم أطلقك أنت طالق طلقت هذه الطلقة) تصريح بما فهم من قوله وسكت ومراده انها تطلق المنجزة لاالمعلقة استحسانا ولايعتبر زمان الاشتغال بالمنجزة سكوتا لانزمن البرمستثنى بدلالة عال الحلف لانهاا بماتنعقد للبرفهو المقصود بهاولا يمكن الابجعل هذاالقدرمستثني فهو نظير من حلف لايسكن هذه الدار وهوسا كنها فاشتغل بالنقلة من ساعته بروفائدة وقوع المجزة دون المعلقة ان المعلق لوكان ثلاثا وقعت واحدة بالمنجز فقط اذا كان موصولا فاوكان مفصولا وقع المجز والمعلق وفى الحيط لوقال لامرأنه ان لمأطلقك اليوم ثلاثافا نتطالق ثلاثا فيلته أن يقول لحا أنتطالق ثلاثاعلى ألف درهم فلم تقبل المرأة فان مضى اليوم تقع الثلاث في قياس ظاهر الرواية لانه تحقق شرط الحنث وهو عدم التطليق لانهأ تى بالتعليق والتعليق غير التطليق وروى عن أبى حنيفة انهالا تطلق وعليه الفتوى لانهأثي بالتطليق لان هذا تطليق مقيد لانه تطليق بعوض والمعاوضة ليست بتعليق حقيقة والمقيد يدخل عت المطلق فينعدم شرط الحنث اه (قوله أنت كذا يوم أتزوجك فنكحهاليلاحنث بخلاف الامر

فيه فان راجعها وتركها حتى حاضت عشر ين حيضة ثم قال أنت طالق للسية بعد هذا الحيض فلم تمحض للتعليق وانما لم أنت طالق مالم أطلقك أنت طالق طلقت هذه الطلقة أنت حكدا يوم أنزوجك فن كحهاليلا حنث بخلاف الامم

اطلاق السنة في الجلة اذ

لوطلقها فيطهر لم بجامعها

يحنث في هدنه الصور لان الحلف بالط الاق محظ ور وحل كلام العاقل على مافيه اعدام الحظ ور أوتقلي اله أولى وقداً مكن حله هذا على ما يحتمله من التمليك أوالتفسير فلا يحمل على الحلف بالطلاق

وقوله ولا يلزم انى حضت أى حيث يحنث مع امكان جعله تفسيرا للبدعي كأنه قال أنت طالق للبدعة لانه البايد المايد وقوله ولا يلزم انها ولا يوسلح تفسيرا له لتعدد أنواعه كالايقاع في الحيض أوفي طهر جامعها فيه أوفي طهر ٧ قبله ونحوه ولا يمكن جعله تفسيرا للحكل للتنافى ولا لواحد للجهالة فتعدر التعيين بخلاف السنى فانه نوع واحد ولا يلزم أيضا أنت طالق ان طلعت الشمس وان كان معنى الحين وهو الحل والمنع مفقود الانهما عمرة الحيين لاركنه والحركم الشرعي في العقود الشرعية يتعلق بالصورة لا بالثرة كالوحلف لا يبيع فباع فاسدا أو بخيار له يحنث لوجود الركن وان كان انتقال الملك غير ثابت كذا في شرح الفارسي ملخصا (قوله وفائدة وقوع المنجزة دون المعلقة الخالف المائدة تظهر وان كان المعلق واحدة حيث لم يقع المعلق كاوقع المنجز نع هذه فائدة التنجيز موصولا فانه لولاه لوقع الثلاث المعلقة (قوله لان هذا تطليق مقيد الح) مقتضاه تسليم أنه لو كان تعليقا يحنث في شكل عليه ماذ كره في حيل الاشباء من أن الحيلة أن يقول أنتطالق ان شاء التقالي أوعلى ألف فلا تقبل

(قُوله كالسير والرَّكُوب الحُ) قال المقدسي في شرحه قولهم الرَّكوب من الممتد ثنوع بل حقيقته حرَّكته التي يصير بهافوق الدابة واللبس هو جعل الثوب على بدنه والممتدبقا و هُولكنه يتسامح فيقال ابس يوماوركب (٢٧٧) يومااذا دام عليه فالمرجع العرف اله

والانسب ماقاله بعض المحققين في حواشي التهاويم من انه مجاز عن البقاء والقرينة التقييد بنحو ختاف المشايخ في التكلم الخ) قال في النهر ولم أرمن أظهر الخياء وينبغي ان النهار في اشتراط استيعاب النهار في اشتراط استيعاب النهار في اشتراط استيعاب الشهار في اشتراط استيعاب الشهار في اشتراط استيعاب عليمة حدل الكلام الشهار في المتدواذا عرف عمالا عتد ومن لم يشترطه جعله من الممتدواذا عرف هذا في المحر المراد هذا في البحر المراد امتداد امتداد اعتداد اعتداد

.430

يستوعب النهار لامطلق الامتدادلانهم جعاوا التكامالخ مبنى علىأحد القولين نعم اختار فى التاويم انه عالايتد وأنتخبير بأن من جعله من الممتد نظر الى ان المرة الثانية كالاولى أيضا من حيث النطق بالحدروف والاختسلاف بالوصف لايبالى به ألاترى ان الجاوس لو اختلفت كيفيته عدعتدافكذا هذااه وفيشرح المقدسي أفول ماقاله الهندى أصوب عندى لانه يقال تكلم فلانعلى هذه الآيةعشرين

باليد) يعنى بخلاف مااذاقال لهاأمرك بيدك يوم يقدم زيدفان قدم زيدليلالاخيار لهاأونهارادخل الامرفى يدها الى الغروب والفرق مبنى على قاعدةهي ان مظروف اليوم اذا كان غير متديصرف اليوم عن حقيقته وهو بياض النهار الى مجازه وهو وطلق الوقت لانضرب المدة له لغواذ لا يحتمله وان كان عتدا يكون باقياعلى حقيقتمه والمراد بما يمتدما يصحضر بالمدة له كالسير والركوب والصوم وتخيير المرأة وتفويض الطلاق وبمالا يمتدعكسم كالطلاق والنزقج والكلام والعتاق والدخول والخروج والمراد بالامتداد امتداد عكن ان يستوعب النهار لامطلق الامتداد لانهم مجعلوا التكام من قبيل غير الممتد ولاشك ان التكام عدد زماناطو بالالكن لا عد بحيث يستوعب النهار كذا في شرح الوقاية وقد اختلف المشايخ فى التكلم هل هو يما يمتداولا فجزم في الهداية بالثاني وجزم السراج الهندي في شرح المغنى بالاول وجعل الثاني ظناظنه بعض المشايخ ورجحه في فتح القدير والحق مافي الهداية لمافي التلويج من أن امتدادالاعراض انماهو بتجددالامثال كالضرب والجلوس والركوب فايكون فى المرة الثانية مثلها فىالاولى منكل وجه جعلكالعين الممتد بخلاف الكاذم فان المتحقق في المرة الثانية لايكون مثله فيالاولى فلايتحقق تجددالامثال اه ثمالجهورومنهـمالمحققونانه يعتبر فيالامتداد وعدمه المظروف وهوالجوابومن المشايخمن تسامح فاعتبرا لمضاف اليهاليوم وحاصله انهقد يكون المضاف اليه ومظروف اليوم ممايمته كقوله أمرك بيدك يوميركب فلان أويكونان من غير الممتدكقوله أنتطالق يوم يقدمزيد وفي هنين لايختلف الجواب ان اعتبرالمضاف اليه أوالمظروف وان كان المظروف متسدا والمضاف اليه غبر عمد كقوله أمرك بيدك يوم يقدم فلان أويكون المضاف اليه عمد اوالمظروف غير بمتمد نحوأنت حريوم يركب فلان فينشه نيختلف الجوأب مع اتفاقهم على اعتبار المظروف فمايختلف الجواب فيه على الاعتبارين ففي أمرك بيدك يوم يقدم زيد فقدم ليلالايكون الاص بيدها اتفاقا وفىأنتح يوم يركبز يدفركب ليلاعتق اتفاقا ومن اعتبرالمضاف اليه دون المظروف انما اعتبره فمالايختلف الجواب فعلى هـندافلاخلاف في الحقيقة كمافي الكشف والتلويج وغيرهما ولذا اعتـبر في الهداية في هذا الفصل المظروف حيث قال والطلاق من هذا القبيل واعتبر في الايمان المضاف اليمه حيث قال في قوله يومأ كام فلا بأوالكلام فيما لا يمتد به و به علم ان ماحكاه بعض الشارحين من الخلاف وهموان ماقاله الزيلمي من ان الاوجه ان يعتب برالممتدمنها وعليه مسائلهم ليس بالاوجه وان ماقاله صدرالشر يعة من انه ينبغيأن يعتبرالممتدمنهما ليس عماينبني وانماالصحيح اعتبارا لجواب فقط وانمااعتبرالجواب لان المقصودبذ كرالظرف افادة وقوع الجواب فيه بخلاف المضاف اليه فانه وانكان مظروفاأ يضالكن لم يقصد بذكر الظرف ذلك بل اعماذ كر المضاف اليه ليتعين الظرف فيتم المقصودمن تعيين زمن وقوع مضمون الجواب ولاشك ان اعتبار ماقصد الظرف له لاستعلام المراد من الظرف أهوالحقيق أوالمجازى أولى من اعتبار مالم يقصدله في استعلام حاله و في التلويج انما اعتبر الجوابلانه المظروفالمقصودومظروف لفظا ومعنى والمضاف اليسه ضمني معنى لالفظا ثم قال فان قلت كثيراما يمتد الفعل معكون اليوم لمطلق الوقت مثل اركبوايوم يأتيكم العدو وأحسنوا الظن بالله يوم يأنيكمالموت وبالعكس فيمشل أنتطالق يوم يصومز يدوأنتحر يوم تبكسف الشمس قلت الحكم المذكورانماهو عندالاطلاق والخاوعن الموانع ولايمتنع مخالفته بمعونة القرائن كمافى الامثلة

درجة وأكثر فيضرب له المدة وقول التاويج انه في المرة الثانية ليس كالاولى منوع اذليس الابتحريك اللسان والتصويت وما في شرح الوقاية من تقييد الامتداد بما يمكن ان يستوعب النهار لانهم جعلوا التكلم من غير الممتدميني على هذا وقد علمت ما فيه الهملخصا وهو عين ما يحثه في النهرو و عايد ل على ان ما في شرح الوقاية على أحد القولين جزمه بأن الكلام عما يمتدزما ناطويلا

(فولهولذاقال فى الظهيرية الخي) أى فان قوله لا ألك اليوم لما كانت أل فيه لله هدا لحضورى اقتصر على بياض النهار الحاضر فلو كله بعده ليلام عنت بخلاف المستلة الثانية فانه لما كان عمني لا أكلك ثلاثة أيام دخل فيه الليل وفى النهرلو يحرج الفرع الاول على ان السلام على عنه المستغنى عن هذا التقييد اه وماقاله المؤلف أظهر لا قتضائه التقييد ببياض النهاروان قيل ان السكلام عمالا يمتد بخلافه على ماقاله فى النهرفانه يقتضى عدم التقييد على القول الا تحرم عن اليوم معرف بالعهد الحضورى ف كيف يشمل غيره تدبر (قوله لغواسبقه العقد الخولي يعنى ان قوله ذلك للاجنبية لغولا يتعلق به حكم حتى لو تزوجها بعد ذلك لا نطاق أبد المالسبقه العقد ان كان العقد قبل مضى شهر من ذلك القول وهذا الان الطلاق من ذلك القول وهذا الان الطلاق أمس لمن تزوجها اليوم وامالقرانه العقد ان كان لنمام شهر فصاعد امن وقت ذلك القول وهذا الان الطلاق توقف على وجود التزوج لا لانه

المذكورة على انه الاامتناع في حل اليوم في الاول على بياض النهارو يعلم الحسكم في غيره بدليل العقل وفى الثانى على مطلق الوقت و يجعل التقييد باليوم من الاضافة كما ذاقال أنت طالق حين يصوم أوحين تنكسف الشمس اه مم لفظ اليوم يطلق على بياض النهار بطريق الحقيقة اتفاقا وعلى مطلق الوقت بطريق الحقيقة عندالبعض فيصيرمشتركاو بطريق الجازعندالا كثر وهوالصحيح لان جل الكلام على الجازأولى من حمله على الاشتراك لماعرف فى الاصول والمشهوران اليوم من طاوع الفجرالى غروب الشمس والنهارمن طاوعها الىغروبها والليل للسواد خاصة وهوضدالنهار فاوقال ان دخلت ليلالم تطلق ان دخلت نهار الان الليل لايستعمل للوقت عرفا فيق اسمالسواد الليل وضعا وعرفا كذافى المحيط ولوقال في المسئلة الاولى عنيت به بياض النهار سلمق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه فيصدق وانكان فيه تخفيف على نفسه كذاذ كرالشارح واعالم يقل وديانة لان ماصدق فيه قضاء صدق فيه ديانة ولاينعكس كالايخفي ثم اعلم ان اليوم اعمايكون لطاق الوقت فمالا عتد اذا كان اليوم منكرا أمااذا كانمعرفاباللام الني للعهد الخضوري فانه يكون لبياض النهار ولذاقال في الظهيرية من الايمان لوقال والله لا كلك اليوم ولاغداولا بعد غد كان له أن يكامه في الليالي واذا قال والله لا أ كلك اليوم وغدا وبعد غدفهو كقوله والله لاأكلك ثلاثة أيام تدخل فيها الليالي اه والفرق أنه في الاول ايمان ثلاثة لتكرار حرف لا وفى الثانى يمين واحدة وفى التاويج ذكر فى الجامع الصغير بأنه لوقال أمرك بيدك اليوم وغدادخات الليلة قلت وليس مبنياعلى ان اليوم لطلق الوقت بل على انه عنزلة أمرك بيدك يومين وفي مثله يستتبع اسم اليوم الليلة بخلاف مااذاقال أمرك بيدك اليوم و بعدغد فان اليوم المنفر دلا يستتبع مابازائه من الليل اه ومن فروع الاضافة أنتطالق قبل قدوم زيد بشهر ونحوه قال في التلخيص باب ما يقع بالوقت ومالا يقع أنت طالق الاثاقب ان أتزوجك بشهر لغو السبقه العقدكطالق أمس أوقرانه فانه توقف للتعرف ولآشرط لفظاليتأخر وقبل قدوم زيدأوموته واقعان كانابع دشهر للاضافة والوصف فى الملك مقتصر اعندهم اللتوقف مسنداعن د فرللاضافة كذآفى العتق والامام معهما في القدوم اذالمعرف الخظر شرط معنى بدليل ان كان في علم الله قدومه معه فى الموت لانه كائن فلوعرف الشهر وقع بأوله كقبل الفطر فينزل قبيل الموت من أول الشهر توسيطا

قبلشهرفي آخره تزوج فكان الشهرشرطايعرف بأول زمان النزوج فيكون وجاوده قبيال التزوج فينزل المشروط وهوالطلاق عقيب الشهرمقار ناللنزوج والطـــلاق شرع رافعا للنكاح فلايصلح مقارنا لهولاشرط لفظاد اخلعلي التزوج في كلامه ليتأخر وقوع الطلاق عن التزوج كافى قدوله اذا نزوجتك فأنت طالق قباله بشهر فتزوجها بعدشهر وأمافى فسوله لامرأته أنتطالق قبل قدوم زيدبشهر أوقبل موته بشهرفيقع ان وجدا بعدشهر لما ذكرمن الاضافة والوصف في الملك حيث أضاف طلاق منكوحته الىشهر مؤصوف يوصف وهو القدوم أوالموت وقدوجد

والمرأة فى ملكه وقوله مقتصر احال من الضمير فى واقع أى واقع مقتصر اعند الصاحبين على حال القدوم أوالموت بين لان كلامنه ما شرط لتوقف الطلاق عليه مستندا عند زفر لاضافة الطلاق الى الوقت الموصوف وهو شهر يتصل با خزه قد وم زيد أوموته فاذا وجد تبين اتصافه من أوله بهذه المعتمد المعتمد الله المعهم الى مسئلة القدوم فاوقع الطلاق والعتق مقتصر الان القدوم معرف للشرط والمعرف اذا كان على خطر الوجود شرط معنى وان لم يذكر وفه بدليل مالوقال ان كان في علم الله قدوم زيد الى شهر وأنت طالق وقدم لتمامه فانها تطالق بعد قدوم مقتصر الكن لمالم يبكن القدوم معلوما لناتوقف الحمم على ظهوره لنا وضار فى معنى الشرط ومع زفر فى مسئلة الموت فاوقع همامستند الانه كائن لامحالة فلم يبكن فى معنى الشرط في كون معرفا الوقت المضاف اليه الطلاق وهو الشهر فاذا عرف الشهر وقع الطلاق بأوله كمافي الشهر المعلوم من الاصل فى قوله أنت طالق قبل الفطر بشهر ومعرفة الشهر فى مسئلتنا تتعقق بظهور آثار الموت فصار المعرف الكونه هراقبل موت زيد تلك الآثار لا الموت نفسه فلم يكن له حكم الشرط من حيث المعنى مسئلتنا تتعقق بظهور آثار الموت فصار المعرف الكونه معرفة الشهر في حيث المعنى المتابعة فلم يكن له حكم الشرط من حيث المعنى المسئلة الموت نفسه فلم يكن له حكم الشرط من حيث المعنى المعرفة الشرف و مسئلة الموت في الشرط في كون الموت في الشرط من حيث المعنى الموت في الشرط في كون المعرفة الشرط من حيث المعنى الموت نفسه فلم يكن له حكم الشرط من حيث المعنى الموت في معنى الموت في الموت في الشرط في كون الموت في معنى الموت في الموت في معنى الموت في كون الموت في معنى الموت في كون الموت في معنى الموت في كون الشهر الموت في كون ك

بخلاف القدوم فصارالموتفى الابتداء مظهرا للشهروفي الاننهاء شرطالتوقف وجوده عليه فدار بين الظهوروالانشاء فاتبتنا حكابينهما وهونزول الطلاق قبيل الموت عندوجود الآثار مستندا الى أول الشهر توسيطا بينهما عملابهما كذا في شرح الفارسي ملخصا (قوله حتى لغا الخ) تفريع على الاختلاف بين الامام وصاحبيه في الاستناد والاقتصار فاذا قال لام أنه أنت طالق ثلاثا قبل موت زيد بشهر ثم خلعها بعد خسة عشر يوماعلى ألف أوقال لعبده أنتح قبلموت زيدبشهر ثم كاتبه على ألف بعد خسة عشر يوما ثم ماتز يدبعدذلك لتمامشهر بطل الخلع والكتابة عنده لسبق زوال الحل فيردالزوج بدل الخلع والمولى بدل الكتابة الاأن عوتزيد بعد انقضاء العدة وأداء المكاتب ولغا الطلاق المعلق بشهر قبلموت الزوج عندهما لقرانه لزوال ملك النكاح والطلاق المضاف الى حال ز وال النكاح غير صحيح وعنده يقع حين ظهور آثار الموت لقيام المحل ثم يستند وقوله بخلاف العتق يعني في أنت حرقبل موتى بشهر حيث يقع العتاق اتفاقا اماعند م فظاهر وأماعندهما فلبقاء الملك بعدالموت اذا كان الميت محتاجا اليه ولهذا اذا قال أنتح بعدموتي بشهرصح فلم يكن اضافة الى حال زوال الملك الكن يعتق عندهم امن الثلث لاقتصاره على الموت فكان كالمدير وعنده من الكل لاستناده الى وقت لم يتعلق حق الوارث به لكن هذا لو الا بجاب في الصحة والا فن الثلث اجماعا وللولى بيع العبه قبل مضى الشهر وكذابعده عنده لانهل يصر بذلك مدبرامطلقا لاشتراط القبلية وهي صفة زائدة فصاركقوله ان مت من مرضى هذا ولو جنى على العبدبان قطعت يده في الشهر ثم مات المولى لتم الشهر فالارش للعبد لا المولى لكن على القاطع ارش القن وهونصف القمة لاالحر وهونصف الدية لان العتق عنده ثبت مستنداولا استناد في الجزء الفائت وهواليدوالارش الخلف يعطى حكم الاصل في ونظيره فىذلك حكم الجناية على الولد (TV9) حق يقبله وهواختصاص العبدبه من أول الشهر دون مالايقبله وهوالعتق

الساعى فى كتابة أبيه بعد موت الاب فانه اذا قطعت بده ثم أدى وحكم بعتقه وعتق أبيه فى آخر حياة الاب يجب ارشه له قنا لاحوا لكون الخلف وهوالارش كالاصلوهو اليدفيا يقبله وهو ثبوت الملك للابن لافيا لا يقبله وهو أبوت وهوالحرية وكذا ضمان

بين الظهور والانشاء حتى لغا الخلع والكتابة عنده بسبق الزوال فيرد البدل الا أن يموت بعد العدة لفوت محل الانشاء ولغاط الق قبل موتى بشهر عندهم القر ان الموت بخلاف العتق لبقاء الملك لكن من الثلث عندهم اوالكل عنده وله البيع بشرط صفة في الموت أوغيره معه كان مت ودفنت أومن مرضى ولوجنى عليه في الشهر فالارش له لكن أرش القن اذ لااستناد في الفائت والخلف كالاصل فيايقبله وهو الملك لا العتق نظيره الجناية على الساعى في كتابة أبيه وضمان التسبيب بلحق الميت بعد اعتاق الوارث فانه يستند في حق الدين دون رد العتق بسببه ولو بيع النصف عتق الباقى ولم يفسد البيع اذ الاستناد عدم في حق الزائل ولم يضمن العدم الصنع كالميراث ولوقال قبل موتزيد وعرو بشهر في اتزيد قبل الشهر وهو المتصل باول الكائنين كقبل الفطر والاضحى بخلاف القدوم والقران مبنى طعن الرازى وهو محال المتصل باول الكائنين كقبل الفطر والاضحى بخلاف القدوم والقران مبنى طعن الرازى وهو محال

التسبب فان المورث اذاحفر بترافى الطريق ثم مات عن عبد فاعتقه الوارث ثم تلف بالبتردابة تساوى العبد فالضمان يستئد الى الخفر فها يقبله وهو ثبوت الدين على الميت حق بضمن الوارث قيمة العبد الأفيا الايقبله وهو ردالعتق وهذا عنده وعندهما يجب فصف القيمة المولى الان القطع ورد على ملكة للاقتصار وقوله ولو بيع الخ أى لو باع المولى النصف ثم مات زيد القمام الشهر عتى النصف الباقى المعتق البعض فهو مكاتب كاه و بيعه الايجوز والجواب المحاعا وقوله ولم يفسد جواب عمايقال اذاعتق الباقى مستنداظهر من وجده انه معتق البعض فهو مكاتب كاه و بيعه الايجوز والجواب الآخر مكاتبا ولم يضمن بلشترى النصف شيأ النبوت العتى بالاصنع منده لكونه ثبت حكم المسكلام السابق على ملك المسترى فصار الآخر مكاتبا ولم يضمن يعتق عليمه الشورة وقوله ولو قال أى لوقال الام أته أنت طالق قبدل موتزيد وعمرو بشهر فيات أحدهما قبل شهر من وقت الكلام فات الوصف وهو القبلية على موتهما بشهر ففات الموصوف وهو الوقت المضاف اليه الطلاق فتعند الوقوع وان مات أحدهما المناف اليه الطلاق فتعند الوقوع وان مات أحدهما بولم الكائنين وهما موت زيدوعم و لا مخالة الأنه لم يبقى الثانى تأثير في ايجاد الشرط فلا يقدم الآخر العدم في قرال ومضان والاينتظر ما بعده وهذا يخلاف القدوم في أنت طالق قبل قدم والمناف اليه الطلاق عند اتصاله بولم ما لجوازان لا يقدم الآخر العدم في أنت طالق قبل قدم والم والاضحى بشهر يقع في أول ومضان ولا ينتظر ما بعداد وهذا يخلاف القدوم في أنت طالق قبل قدم والم وين الشهر وقوله والورن موت الآخر كائنا الاعالة الشمرط فاذا قدم طلقت بطريق الاقتصار خلافا لزفر أما في الموت فيتعين الشهر بموت أحدهما الكون موت الآخر كائنا الاعالة الشمل والدران) مبتدأ خبره قوله مبنى طعن الرازى وهو الشارة الى ان القياس في الصورتين واحده واله الاقتمال مات المناف المائية الاعالة المائم المناف المائم المستركة والمائم المناف المناف

موتهما أوقدومهما وهو الذي بني عليه الرازى طعنه في هذه المسئلة لانه لو وقع بعدموت؟ أحدهما بشهر وموت الآخر باكثر كان خلاف الوقت المضاف اليه الطلاق وقوله (١٨٠) وهو أي اشتراط قران موتهما أوقدومهما محال عادة وجه الاستحسان لان الانسان

لاير يد بكلامه الممتنع عادة بل المعتاد وذلك شهر قبل موتهما على التعاقب والاضحى بشهر (قوله كذاقب لمان تحيضى الح) مناهمة وصفة القبلية تشبت بالاتصال بالحيضة فصار الاتصال شرطا والحيضة يقارنه الطلاق الحين يقارنه الطلاق الحين وجود الشرط وليس لما وراء الثلاث أثر في ايجاد وراء الثلاث أثر في ايجاد

أنامنك طالق لغو وان نوى وتبيين فى البائن والحرام

الشرط بخلاف اذا حضت حيضة حيث يتعلق بالطهر اذ لا حيضة الابعد الطهر وهناعلة به بشهر قبلها والحيضة معرفة له وقد وجدت وهي تنقطع لامحالة وكذا اذاقدم زيدبعيد ولان شهر يتبين انه قبل قدومه الموت كأش لامحالة فلا ينتظر في حق الطلاق ينتظر في حق الطلاق بخلاف ما اذا مات عمر ولان مخلاف ما اذا مات عمر ولان في شرح الفارسي ملخصا في شرح الفارسي ملخصا

فلايراد كذا قبلان تحيضي حيضة بشهر ورأت الدم ثلاثا وقبل قدوم زيد وموت عمرو وقدم لان الباقى كائن بخلاف مالومات عمر و اه وتوضيحه فىشرح الفارسى وفى فتح القدير ولوقال أطولكماحياةطالق الساعية لميقع حتى تموت احداهما فاذا ماتت طلقت الاخرى مستندا اه وفي الحيط أنتطالق الى قريب فهوالى مانوى لان مدة الدنيا كلهاقريبة وان لم ينوفالي ان عضي شهر الايوما وفىالذخيرة أنتطالق الساعة واحدة وغدا أخرى بألف فقبلت وقعث واحدة للحال بنصف الالف والاخرى غدابغيرشئ وان تزوجها قبل مجيء الغد ثم جاء وقعت أخرى بخمسمائة ولوقال أنت طالق الساعة واحدة أملك الرجعة وغداأ خرى بألف فقبلت وقعت واحدة للحال بغيرشي فاذاجاء الغدوقعت أخرى بألف ولوقال أنتطالق اليوم تطايقة بائنة وغدا أخرى بألف يقع للحال تطليقة بائنة بغيرشئ فاذاجاء الغدوقعت أخرى بغيرشئ ولوقال أنتطالق اليوم واحدة بغيرشئ وغدا أخرى بألف فقبلت وقع اليوم واحدة بغيرشئ وغدا أخرى بالالف ولوقال أنتطالق الساعة واحدة أملك الرجعة وغداأ خوى أملك الرجعة بألف درهما نصرف البدل اليهما فتقع اليوم واحدة بخمسما تةوغدا أخرى بغيرشئ الاأن يتزوجها كما اذا لم يضف أصلاوكذا اذاقال أنتطالق الساعة ثلاثا وغدا أخوى بائنية أوقال أنتطالق الساعة واحدة بغييرشئ وغدا أخرى بغيرشئ بألف درهم فالبدل ينصرف الهما فيقع اليوم واحدة مخمسهائة وغدا أخرى بغيرشي ولو وصف الثانية فقط بإن قال أنتطالق اليوم واحدة وغدا أخرى أملك الرجعة بأاف أو بغيرشئ بألف أو بائنة بألف لغاذلك الوصف فتقع واحدة اليوم بخسسائة وأخرى بغيرشئ الاأن يتزوجها فصار الحاصل ان الوجوه عشرة لانه اما ان لايصف واحدة منهما أويصف الاولى فقط امابالرجعة أوبالبينونة أو بكونها بغيرشئ أويصف الثانية فقط كذلك أو يصفهما جيعا كذلك فليتأمل وفي تمة الفتاوي أنتطالق قبيل غد وقبيل قدوم فلان فهو قبل ذلك بطرفة عين لان قبيل وقت قال أبوالفضل هـ نداهوا لجواب في قوله قبيل قدوم فلان غير صحيح والصحيح انهيقع الطلاق اذاقدم فلان فلوقال اذا كان ذوا لقعدة فانتطالق وقدمضي بعضه فهبي طالق ساعةما تكلم اه وقدذ كرناه في في المسائل تتمميا للطلاق المضاف تكثيرا للفوائد والله سبحانه وتعالى أعلم وهوالميسر لكل عسير (قوله أنامنك طالق لغو وان نوى وتبين فى البائن والحرام) يعنى اذاقال أنامنك بائن أوعليك حرام فانها تبين بالنية والفرق ان الطلاق لازالة الملك الثابت بالنكاح أوالقيم دفحل الطلاق محلهما وهي محلهما دونه فالاضافة اليهاضافة الطلاق الىغ يرمحله فيلغو وأما حجره عن أختها أوخامسة فايس موجب كاحها بل حجر شرعى ثابت ابتداء عن الجع بين الاختين وخس لاحكما للنكاح ولهذا لوتزوجها مع أختهامعا أوضم خسامعا لايجوز بخلاف الآبانة لان لفظها موضوع لازالة الوصلة ووصلة للنكاح مشتركة بينهما فصحت اضافتها الى كل منهماعالما بحقيقتها وبخلاف التحريم لانه لازالة الحل وهوم شترك قيد نابقولنامنك وعليك لانه لوقال أنابائن أو أبنت نفسى ولم يقل منك أوحرام ولم يقل عليك لم تطلق وان نوى لان البينو نةمتعددة كمافى المعراج مخلاف مااذاقالأ نتبائن أوح امولم يزدعليه حيث تطلق اذانوى لتعيين ازالة مابينهمامن الوصلة نخلاف الاول وأشارالى أنه لوملكها الطلاق فطلقت هلايقع لماقدمناه وفى القنية أنتحرام أوأنت على حرام يقع الطلاق بدون النية ولا يحتاج ألى كلة على مت وكذافي سن فقال لوقال لها أنابائن ولم يقل منك أوأناحرام ولم يقل عليك فهذا ليس بشئ بخلاف مااذاقال أنتبائن أوأنت وام قال رضى الله عنه

(قوله طلقت الاخرى مستندا) أى عنده ومقتصر اعندهما كافى الفتح قال المقدسى فى شرحه قات في المرحة قلت في المرحة قلت في المرحة المرح

أنتطالق واحدة أولاأ ومع موتى أومع موتك لغو

(قوله و ف خزانة الا كل ع)
قال الرملي أى معرزيا الى
العيون كاصرح به في المهر
اه واعلم ان خزانة الا كمل
اسم كتاب في ست مجلدات
تصنيف أبي عبد الله يوسف
ابن على بن مجمد الجرجاني
ونسب لا بي الليث والصحيح
انه لهذا كذافي تاج التراجم
للعلامة قاسم (قوله وروى
خط الله) قال في النهر الخط
من الخطيطة وهي أرض

وفى خزانة الاكدل ع لوقال هاأنت حرام أو بائن ولم بقلمني فهو باطل وهذاسهومنه حيث نقلهمن العيون وفى العيون ذكرذلك من جانب المرأة فقال لوجعل أمرام رأته بيدها فقالت للزوج أنت على ح ام أوا أنت منى بائن أوح ام أوا ناعليك حوام أو بائن وقع ولوقالت أنت بائن أوحر ام ولم تقل منى فهو باطل ووقع في بعض نسخ العيون ولوقال بغسرناء التأنيث وظن صاحب الاكل انهامسئلة مبتدأة وظن انه لوقال ذلك الرجل لاممأنه فهو باطل وقال رضى الله تعالى عنه وعند دهذا از دادسهو اشيخنانجم الأمّة البخارى فزادفيهالفظة لهافقال لوقال لهاأنت حامأ وبائن فهو باطل والمسئلة مع تاءالتأنيث مذكورة فىالواقعاتالكبرىالمدنية وغيرالمدنيةفي مسائل العيون فعرف بهسهوهما اه والحاصل منجهة الاحكام انهاذا أضاف الحرمة أوالبينونة اليهاوقع من غيراضافة اليه وان أضاف الى نفسه لايقع من غير اضافةاليها وان خيرهافاجابت بالحرمة أوالبينونة فلابدمن الجمع بين الاضافتين أنت حرام على أناحرام عليكأ أنت بائن مني أنابائن منك والله سبحانه وتعالى الموفق وقد حكى في المعراج في مسئلة أنامنك طالق ان امرأة قالتلزوجهالوكان الى مااليك لرأيت ماذا أصنع فقال جعلت ماالى اليك فقالت طلقتك فرفع ذلك الى ابن عباس رضي الله عنهــما فقال خطأ الله نوأهاهلا قالتطلقت نفسي منــك وروى خطاللة وصويه النسني وقال لايجوزخطأ وصاحبالفائق عكسه والنوءكوك تستمطر بهالعرب اه (قوله أنتطالق واحدة أولا أومع موتى أومع موتك لغو) الماالاول فهو قو لهما وقال مجديقع رجعية لصرف الشك الى الواحدة وهماان الوصف متى قرن بالعدد كان الوقوع بالعدد بدليل ماأج عمليه من انهلوقال لغير المدخول بهاأ نتطالق ثلاثاطلقت ثلاثا ولوكان الوقوع بطالق لبانت لاالىعدة فيلغو العدد ومن الهلوقال أنتطالق واحدة ان شاءالله لم يقع شئ ولو كان الوقوع بطالق لكان العدد فاصلا فوقع ومن انهالومانت قبل العددلم يقع ثي كاسياتي ثماعلم ان الوقوع أيضا بالمصدر عندذ كره وكذا الوقوع بالصفة عندذ كرها كمااذاقال أنتطالق البتة كان الوقوع بالبتة حتى لوقال بعدها ان شاءالله متصلا لايقع ولوكان الوقوع باسم الفاعل لوقع ويدل عليه مافي المحيط لوقال أنتطالق للسنة أوأنت طالق بائن فاتت قبل أن يقول للسنة أو بائن لا يقع شئ لا نه صفة للا يقاع لا للتطليقة فيتوقف الايقاع علىذ كرالصفة وانه لايتصور بعدالموت اه و بدل عليه بالاولى ما في الخانية من العتق رجل قال لعبدهأ نتح البتة فات العبد قبل أن يقول البتة فأنه عوت عبدا اه ومراده من الواحدة مطاق العمدد فلوقال أنت طالق ثلاثاأ ولاعلى الخلاف وقيه سبالعدد لانهلوقال أنت طالق أولالايقع فى قوطم وفى الحيط لوقالأنت طالق أوغ برطالق أوأنت طالق أولاشئ أوأنت طالق أولالايقع شئ لانهأ دخل الشكفالايقاع وكمذالوقالأنتطالق الالانهذا استثناء والايقاع اذالحقه استثناء لايبق إيقاعا وكذالوقالأ نتطالقان كانأوأ نتطالقان لم يكن أولولالان هذاشرط والايقاع اذالحقه شرط لمببق ايقاعا اه ثم قال لوقال أنت طالق واحدة أوثنتين فالبيان اليه ولوقال ذلك لغير المدخولة تقع واحدة بلاخيار لانهاصارت أجنبية ولوقال أنتطالق وفلانة أوفلانة يقع عليها وعلى احدى الأخريين لان كلة التشكيك دخلت بين الثانية والثالثة والاولى سلمت عن التشكيك ولوقال أنتطالق أوفلانة وفلانة يقع على الاخيرة وعلى احدى الاوليين والبيان اليه لان كلفالتشكيك دخلت على الاولى والثانية لاعلى الاخيرة لهأر بع نسوة فقال أنتطالق أوهذه وهذه أوهذه فله الخيار في احدى الاوليين واحدى الأخريين ولوقالأنتوهذهأوهذهوهذهطلقتالاولى والاخيرة ولهالخيار بينالثانية والثالثة ولوقال أنتطالق أوهذه وهذه وهذه طلقت الثالثة والرابعة ويتخير فى الاولى والثانية ولوقال أنت طالق لابل هذه أوهذه لابلهذه طلقت الاولى والاخيرة ولهالخيارفي الثانية والثالثة ولوقال عمرة طالق أوزينب

ولوملكها أوشقصها أو ملكته أوشقصه بطل العقد الأخيرين) لان أولاحد الشيئين واو كام أحدد

(قـوله فنثـه بالاول أو الاخرس فقط لاعنث مالم بكام الآخر فارسي (قوله وفي عكسه) أي لوقال لاأ كام ذاوذا أوذا فشه بكلام الاخير أو بكادم الاولين لانالواوللحمع وكلية أوعمني ولالتناولم نكرة فى النفى فتعم كافى قوله تعالى ولا تطعمنهم آثما أوكفورافني الوجه الاول جع بين الثاني والثالث بحرف الجع فصار كانهقال لاأ كلم هذاولاهذين وفي الوجه الثاني جع بين الاول والثاني بحرف الجمع فصار كانهقال لاأ كام هـذين ولاهذافارسي (قولهأوالخبر معادعة) أي في مسئلة العتق لان الخبر المذكور لايصلح خيرا للعطوف والمعطوف عليه لافراده فكانه قال هذاح وهذاح فافردالمعطوف بعتق على حدة كماأفردالمقرله المعطوف بنصف المال المقربه في نظيرهذه المسئلة فى الاقرار بقوله لف_لن على ألف أولفلان وفلان والنصف الباقي بين الاولين اذااصطلحا أمافىمسئلة الكلام فالخبرايس ععاد لعدم الحاجة فارسى ملخصا

ان دخلت الدارف اخلها خيرفي ايقاعه على ايتهماشاء لانه علق بالدخول طلاقامترددا بينهما ولوقال أنت طالق ثلاثا أوفلانة على حرام وعني به البميين لم يجسبر على البيان حتى تمضي أر بعة أشهر فاذامضت ولم يقر به ايجـبرعلى ان يوقع طلاق الايلاء أوطلاق الصريم لانهقبلمضي هـنده المدة هو مخير بين الطلاق والتزام الكفارة وأحدهمالا يدخل فى الحمكم فلم يلزمه القاضى و بعدمضى المدة الواقع أحد الطلاقين وذلك يدخل فى الحسكم فيلزمه ولوقال امرأته طاأق أوعبده حوفات قبل البيان فعندأ بى حنيفة عتق العبدو يسعى في نصف قيمته وعند مجديقع من كل واحدمنهما نصفه وتمامه فيه وفي التلخيص من باب الخنث يقع بالواحدة والاننين حلف لا يكامذا أوذاوذا فنشه بالاول أوالاخيرين وفى عَكسه بالآخر أوالاولين اذالواوللجمع وأو بمعنى ولالتناولهانكرة فى النبى بخـ لاف ذاح أوذاوذا لانها تخص فى الاثبات فاشبه أحداكم حوذا أوالخبر معادعة لاهنافافر دالمعطوف بعتق كما أفر دبالنصف في نظيرته في الاقرار اه وذ كرالشار حالفارسي ان الطلاق كالعتق والحاصل ان الطلاق والعتق والاقرارمن بابواحد وهوانه اذاعطف على الاول باوتم عطف بالواوان الثالث المعطوف بالواويثبت له الحكم من غديرخيار فيعتق الثالث وتطاقى الثالثية ويكون نصف المال المقريه للثالث في قوله لفلان على ألف أولفلان وفلان والتخيير انماهو بين الاواين وامانى الايمان فانماهو جمع بين الثالث والثاني بالواو والاول ثبتله الحركم وحده فانكام الاول وحده حنث ولايحنث الابكلام الآخريرين ولايحنث بكلامأ حدهما والفرق ماذكره في التلخيص وحاصل أوفى الطلاق امافى أصله كانتطالق أولالاوقوع اتفاقاأو بعدالعدد فكذاعند هماخلافالمحمد كانتطالق واحدة أولا أو بين عددين كانتطالق واحدة أوثنتين فالبيان اليه فى المدخولة وواحدة فى غيرهاأ وبين امرأتين فطلاق مبهم كانتطالق أوهـنه أو بين ثلاث نسوة واوفى الاخـيرة فقط طلقت الاولى والبيانله فى الاخريين أو بين ثلاث واوفى الثانية فقط وقع على الاخيرة والبيان له فى الاوليين ولو بين أربع مكررة بان ذكرأو فى الثانية والواوفي الثالثة وأوفى الرابعة طلقت احدى الاوليين واحدى الاخريين ولوذ كرالثانية بالواو والثالثة بأو وكذا الرابعة بالواوطلقت الاولى والاخيرة والبيان اليهفى الثانية والثالثة ولوأدخل أوعلى الثانية فقط فالبيان اليهفي الاولى والثانية ووقع على الثالثة والرابعة واماللسئلة الثانية أعني مع موتي أومع موتك فلاضافة الطلاق الى حالة منافية لهلان موته ينافي الاهلية وموته إينافي المحلية ولابدمن الاهلية في الموقع والمحلية فىالموقع عليهااذالمعنى على تعليقه بالموت وانكانت مع للقران بدليل أنتطالق مع دخولك الدارفانه يتعلق به فاستدعى وقوعه تقدم الشرط وهو الموت فيقع بعد للوت وهو باطل (قوله ولوملكها أوشقصهاأ وملكته أوشقصه بطل العقد)أى انفسخ لنافاة بين الملكين أعنى ملك الرقبة وملك النكاح فىالاول ولاجتماع المالكية والمملوكية فى الثانى فان قلت هل ارتفع أثر النكاح بالمكلية كمالرتفع أصله قلت لالماصر حوابه من انه لوطلقها ثنتين ثم ملكها لانحل له الابعدزوج آخروفي المحيط لوظاهر من امرأته أولاعنها وفرق بينهما نمارتدت والعياذ بالله تعالى فسبيت لايحل للزوج وطؤها بملك الميمين لان حكم اللعان والظهار باق فرم الاستمتاع والاجتماع معها اه أطلقه فانصرف الى الكامل وهوالملك المستقر لانه اوملك أحدهما صاحبه ملكاغير مستقر لاينفسخ النكاح كملك الوكيل على أحدالقولين المضعف وكاقالوافيمن تزوج أمةئم تزوج حرةعلى رقبة الامة ثمأ جاز ذلك مولاهافانه يجوز وتصديرا لامةملكاللحرة ولاينفسخ النكاح بينهاو بين زوجها وانكان الملك ينتقل الى الزوج أولافىالامة ثم ينتقل منه الى الحرة لما ان ملكه فيهاغ مرمستقر وأطلقه فشمل الملك باي سدكان بشراءأوهبة أوارثامن الجانبين وأرادمن الملك حقيقته فرج حق الملك لان المكاتب اواشترى

(قوله واوقال العبده الح) أى لوقال العبده القن ذلك فتر وجهل رقبته أمة أو مدبرة أوام ولدجاز لوجود الركن بالاذن وفقه المانع وهؤ ملك الزوجة وقبته اذهو لمو لا لا وقاله على المان وقبته الديمة أولا بدليل قضاء ديونها منسه الا اله غيرمتقر ركالوكيسل بشراء زوجته أوقريبه يخلاف مالو تزوج مكانية اذالو جارة لقر ان المنافى وهومل كهاله للعقد والمنافى اذاطراً على ملك النكاح أبطله فاذافار نه أولى أن يمنع وجوده و بخلاف مالو تزوج مكانية اذالو جارة المرات لها حق الملك في رقبته وانه يمنع جواز النكاح استداء وان كان لا يرفعه اذاطراً كالعدة لا ترفع النكاح كما لا وطئت المنكوحة بشبهة و تمنع انعقاده ابتداء (قوله فان دخل بها) أى العبد بالحرة أو بالمكانية وجب الاقلمين قيمته ومن مهر مثلها لا نه دخول في ذكاح فاسد فيماع عنده وقالا يتبع بعدعتقه لعدم تناول الاذن الفاسد عندهما (قوله ولوكان الزوج) أى ولوكان المأذون بالنكاح على رقبته مد بواصح الدكاح بقيمته والمسمى في رقبته يسمى فيه كالمدبر المأذون أما صحة النكاح فاوجود الاذن وعدم المانع لا نالزوج على بالنكاح على رقبته مد بواصح الله المسمى وهور قبته مالمتقوم وقد تعذر تسليمه لحق مستحق لا لفساد العقد فكان كالتزوج على عبد الغيراذ الم يحزو وكذا المكانب في المهاد وقبته ولا يتصمن الفسخ جواب عمليقال المكانب في المناف المولى برضاه والدواب اللول النقل من ملك المولى برضاه والدواب اللول عن المناف في وجد المالمة من وعد المالمة في الميام المائة في المناف في وجد يبطل المقتمي المهاد والمول المناف والمول الا يعرف والمناف في المناف والمول المائن وعدم المائم لا نام ولا نام ولا نام ولا نام أمل هالذي وعدم المائم لا نام ومائه لا يجوز الا اذاف مناف المائم لا نام ولا نام ولا المائم ولا نام أمل هالاندي وعدم المائم والمائم المائم والمائم والمائم والمائم والمائم والمائم والمائم والمائم والمائم والمائم المائم والمائم والمائم والمائم المائم والمائم و

مهرامن العبد لتقديرالمهر بها كالوتزوج امراقعلى عبدالغير وهذا الان أمر المولى له بالنكاح أمر بالامهارفينعقد على قيمته وان كانتأ كثرمن مهر وقالا اذا كانتأ كثرمنه بغبن فاحش لا يصح وهذه المسئلة فريعة التوكيل بالتزويج فانه لووكل رجلا أن يزوجه امرأة بعينها

زوجته لا ينفسخ لعدم حقيقة الملك له لقيام الرق وانما النابت له حق الملك وهو لا يمنع بقاء النكاح وان منع ابتداء و فان المولى لو تزوج جارية مكاتبه لم يصح وان لم يكن له فيها حقيقة ملك لوجود حق الملك بخلاف جارية الابن فان للاب نكاحها لا نه ليس له حقيقة ملك ولاحق له فيها وانما له أن يتملكها عند الحاجة فالثابت له حق أن يتملك وهو ليس بمانع وفي تاخيص الجامع من باب الامر بالنكاح ولوقال لعبده تزوج على رقبتك جاز الافي الحرة لقران المنافى والمكاتبة لان حق الملك يمنع ان لم يوفع كالعدة فان دخل بها يباع في الاقلمين قيمته ومهر المثل ولوكان الزوج مد براصح بقيمته في رقبته لانه لا يملك وكذا المكاتب ولا يتضمن الفسخ لانه ابطال وان لم يقل على رقبتك صحف الجيم وتسميته الرقبة لا تقدير كافي على رقبتها فان كان حو الا يصح لقر ان المنافى وتبين لان المال زائد ف كان أولى بالرد من الطلاق ولو خالع على رقبتها فان كان حو الا يصح وتقع رجعية لا نه صريح ولو كان رقيقا صح للسدى لمام ولو خامهما على رقبتها فان كان حو الا يصح وتقع رجعية لا نه صريح ولو كان رقيقا صح للسدى لمام ولو خامهما

فروجه اياها با كثرمن مهر المثل جازوازمه عنده لان المطاق بجرى على اطلاقه الالدليل التقييد وعند هما لا يازمه بد لالة العرف (قوله والوجه العالم) وجلزق جامته من رجل ودخل بها الزوج خالع السيد الامته من زوجها على وقبتها فان كان الزوج والا يصح الخلع في حق البيدل والا لماك الزوج رقبتها فيبطل النسكاح فيبطل الخلع البيدل والا لماك الزوج رقبتها فيبطل النسكاح فيبطل الخلع الملاق وعن المنافقة لا نما عكن تصحيحه خلعا بق فظ الخلع وهومن الحكامات ولا يحتاج الى نيبة الدلالة البيدل على العلاق وعن أبي يوسف لا يصح الطلاق أيضا اعتبارا بمالو تزوج على رقبته بإذن المولى حرة حيث بطل النسكاح أصلا لبيطلان التسمية لان الشرط المنافق في والمنافق في المنافقة والجب وذلك بالشقاط أدنى المنافقة والحب وذلك بالمقاط أدنى المنافقة والحب وذلك بالمقاط أدنى المنافقة والحب وذلك بالمقاط أدنى بين المال بالمنافقة والمنافقة و

على رقبة احداهما بعينها صحفى غيرالبدل بحصتها من رقبة البدل اذا قسمت على مهريه ما المسمى ولايقع على الاخرى طلاق لالك ولوخلع كل واحدة على رقبة الاخرى طلقت بغير شئ لقران المنافى اه (قول فاواشتراها عم طلقهالم يقع) لأن الطلاق يستدعى قيام النكاح ولا بقاءله مع المنافى لامن وجه كافى ملك البعض ولامن كل وجمه كافى ملك المكل والعدة غمير واجبة فانه يحل له وطؤها ويستحيل وجودالوطء حلالامع قيام العدة كذافي المحيط وأوردفي الكافي على قوطم بعدم وجوب العدة عليها لواشة تراهاانه لا يجوزله التزويج بهامن آخر وهذا دليل على وجوب العدة قلناقد قالوا انه لاعدة عليها بدليل انهلوزوجهامن آخر جازوالصحيح انهلا يجوزتزو يجهامن آخر والحاصل انهلا تجب العدة عليها في حق من اشتراها وهل نجب في حق غيره فهو على الروايتين اه وهكذا في المعراج قيد بشرائه لانها لوملكته أوشقصامنه تمطلقهاوقع فمارويءن مجمد ولافرق بينهما فيظاهر الروايةعن الكل لان العدة وان وجبت لكن ملك اليمين مانع من مالكية الطلاق وأطاق الشراء وأراد الملك مجاز اوقيد بكون الطلاق وهي عماوكةله لانه لوأعتقها بعد الملك مم طلقها وهي في العدة وقع الطلاق عليه لزوال المانع من ظهور العدة وهو الملك وكذالوأ عتقته بعدماما بكته عمطلقها وقع طلاقه عند مجد لزوال المنافي لمالكية الطلاق ولهذا بجبعليه النفقة والسكني ولم يقع عندأ بي يوسف فيهما لان الساقط لايعود ولو علق طلاقها بشرط أوقال أنتطالق السنة أوآلى منها فبل الشراء فوجد الشرط أوجاء وقت السنة أومضت مدة الايلاء بعد الشراء والعتق وقع عليم الطلاق وان وجد ذلك بعد الشراء قبل العتق لم يقع فى الوجهين والبيع بعد الشراء كالعتق فهاذ كرنالزوال المانع كذاذ كرالشارح وفى الولوالجية عبد قاللامرأته الحرةأنت طالق للسنة فاشترته وقع عليها الطلاق اذاطهرت في قياس قول مجد وعلى قياس قولأبي يوسف لايقع عليها وعليه الفتوى والحرلوقال لامرأته ذلك تم اشتراها لم يقع الطلاق اتفاقا لانه لميبق الملك اه ولم يذكرالمصنف حكم المهراوكان قبل الدخول فيمااذا اشترى زوجته وفي المحيط رجل وكل وجلابان يشترى امرأنهمن سيدهافا شتراهاوالزوج لم يدخل بهافقدانتقض النكاح ولامهرعلى الزوج لان انفساخ النكاح حصل بفعل المولى بسوءجهل حيث علم انه اشتراها للزوج واو باعهامن رجل ثم اشتراها الزوج من الرجل فعليه نصف المهر للولى الاول لان انتقاض النكاح مضاف الى البيع الثاني لاالى بيع المولى فحصلت الفرقة بفعل الزوج لابفعل المولى فاستحق نصف المهر ولواشتراها الوكيلمن المولى الاول للزوج ولم يعرف من الزوج الوكالة به الابقول الوكيل بعد الشراء فانه لا يصدق الابيينة وعلى الآخراليمين على علمه لان الظاهر ان كل عامل وعاقد يعمل لنفسه وانما يعمل و يعقد لغيره بعارض توكيل فلايصدق الابحجة اه وفي الظهير بقمن كتاب العتق رجل قال لامته اذامات والدي فانتحرة ثم باعهامن والدهثم تزوجهاثم قال لهااذامات والدي فانتطالق ثنتين فات الوالدكان مجديقول أولاتعتق ولانطلق تمرجع وقال لايقع طلاق ولاعتاق والمسئلة على استقصاء في المبسوط اه وفي المحيط من باب مانحل به المطلقة ولو تز وج أمةمور ثه ثم قال لهااذامات مولاك فانت طالق ثنتين ثم مات المولى والزوج وارثه يقع الطلاق عندأبي يوسف وعند حجد لاتطلق لان الطلاق مضاف الى حال زوال النكاح لان الوارث علك الامةمقار نالزوالهاعن ملك الميت وزوال النكاح يثبت مقار نابد خوطافى ملك الزوج لان هذه أشياء متضادة متنافية وملك اليمين يضادملك النكاح فى حق أحكامه وعراتها وثبوت أحد الضدين يكون مقار بالذهاب الضدالآخولامر تباعليه كشبوت السواديكون مقار بالذهاب البياض وكقدح علوءمن الماءاذا أاقي فيه جروخ جالماء يكون خروج الماءمقار بالدخول الجرلام تباعليه لاستحالة أن يكون القدح واسعاللحجر تم يخرج الماء بعده واضافة الطلاق الى حال زوال النكاح لا يصح

فاواشتراهائم طلقها لميقع عمرة اذاقسمت رقبنهاعلى قدرمهرمثلهماالمسمى فيا أصابمهرزينب فللزوج وماأصاب مهرعمرة بقى للولى وانما صح الخلع في حق زينب لانه أمكن تصحيحه لان طلاقها لايقارن ملك الزوج فيهاولا يقع على عمرة طلاق لملك الزوج بعض وقبتهامقار ناللطلاق لثبوت العوض والمعوض معاولو شلع كالرمنهما عنلي رقبة صاحبتها وقع الطلاق عايهما بغير شئ لان ملك الزوج رقبة كلمنهما يقارن المنافي وهوالوقوع فصح الخلعفي حق الطلاق دون البدل الما مرهدا مالخصتهمن شرح الفارسيرجه الله تعالى

لابى بوسف ان الطلاق مضاف الى حال قيام النكاح لان زوال النكاح يترتب على ملك الوارث وملك الوارث يترتب على انقطاع ملك الميت وهذه أحوال متعاقبة مترادفة لان القول بالمقارنة يؤدى الى استحالة وهوسبق ثبوت الحكم على العلة والحكم لايثبت الابعد تمام العلة فالشراء مالم يتم لايزول ملك البائع ولايدخلف ملك المشترى وهكذانقول في قدح الماء يترتب خووج الماء على دخول الحجر ولا يقترنان الاستحالة اثبات الخروج قبل دخول الحجر الذي هوعلة الخروج وعلى هذالوقال لامة مورئه اذامات مولاك فانتحرة فاتالمولى لاتعتق وقالزفروهو روايةعن محمدتعتق لانموت المورث سبب لملك الوارث فقدأضافه الىسبب الملك فصح كالوقال ان ورثتك ولناان شرط العتق وهوالموت وجد حالة انقطاع ملك الميت لاحال قيام ملك الوارث فيكون ملك الحالف بعد العتق بساعتين فلا يكون العتق مضافا الى الملك ولاالى سبب الملك لان الموتلم يوضع سببا لافادة ملك الوارث بل سبب ملكه هو القرابة بعد الموت وأما اذاجع بين اليمين بالطلاق والعتاق بان قال ان مات مولاك فأنت طالق ثنتين قال مجدلا يقعان وقال أبو يوسف بالطلاق فقط وفى المحيط من الطلاق المبهم وجل تحته أمتان فقال احدا كاطالق ثم اشترى احداهما وقع الطلاق لان بالشراء خرج عن محلية الطلاق لانقطاع النكاح فتعينت الثانية كالومات احداهما فان اشتراهما بطل خيار التعيين لبطلان الذكاح فان جامع احداهما تعين الطلاق في الاخرى (قوله أنت طالق تنتين مع عتق مولاك اياك فاعتق له الرجعة) لانه علق التطليق اذهو السبب حقيقة بالاعتاق أوالعتق فانكان المتكامذ كالاعتاق فلا كالرموان كان المذكور العتق فالمرادبه الاعتاق لان العتق حكمه فاستعيرا لحركم للعلة فكان مجازافيه وعلى هذافاعماله في لفظ اياك اماعلي اعتبار ارادة الفعل به اعمال المستعار للصدر أوعلى اعتباراعمال اسم المصدر كاعبني كلامك زيداوالا فالعتق قاصروا غايعمل في المفعول المتعدى واعماقانا الهمعلق به مع كون حقيقة مع للقران لاتهاقد تذكر للتأخر تنز يلالهمنزلة المقارن بتحقق وقوعه بعده ونفى الريب عنه كمافى الآية ان مع العسر يسرا فصارها المعنى محتملاها وصيراليه بموجب وهووجو دمعنى الشرط لهاوهو توقف حكم على ثبوت معني مابعدها المعدوم حال التكلم وهوعلى خطر الوجودفان كان الاعتاق شرط التطليق فيوجد تطليق الثنتين بعده مقار باللعتق المتأخ عن الاعتاق فيقع الطلاق المتأخرعن التطليق بعده فيصادفها حرة فيملك الزوج الرجعة وان كان العتني فاظهر لكونه مقار باللتطليق والطلاق يعقبهما فيقعوهي حرة وفى الكافي لانه جعل التطليق متصلابالعتق وذلك لايتصور الابان يتعلق أحدهمابالآخر تعلق الشرط بالمشروط أويتعلق أحدهما بالآخر تعاق العلة بالمعاول أو يتعلقا بشرط واحدأو بعلة واحدة وينزلا عنده والثالث منتف لانهمالم يتعلقا بشرط واحداو بعلة واحدة وكذا الثاني لان اعتاق المولى ليس بعلة لتطليق الزوج وكندا تطايقه ليس بعلة لاعتاقه فتعين الوجه الأول واستحال ان يتعلق العتق بالتطليق لانه حينتن يزول ملك المالك بالرضاه فيتعين تعلق الطلاق بالاعتلق والمعلق به التطليق الاالطلاق عندنا لماقررت فيشرح مختصر الاصول ان أثر التعلق في منع السبب لافي منع الحيكم عند دنا وأعامتنع الحيكم ضرورة امتناع السبب خلافاللشافعي فيصيرالتصرف تطليقاعند الشرط عندنا وعنده صارتط ليقازمن التكلم الى آخره وأورد عليه مااذا قال لاجنبية أنتطالق مع نكاحك حيث يتأتى فيه التقرير المذكور مع انه لا يقع اذا تزوجها وحاصل ما أجابوا به انه يملك التعليق بصريح الشرط و بمعناه بعد النكاح وأماقبله فلا يملكه الابالصر بحكان ونحوه الموضوعة للتعليق ولذاصح التعليق بقوله أنتطالق فى دخولك الدارولم بصح قوله لأجنبية أنتطالق في الحاحك وتعقبه في فتح القدير تبعا لما في معراج الدراية بان الدايل انماقام على ملك اليمين المضافة الى الملك فتعلق بما يوجب معناه كيفما كان اللفظ والتقييد

أنت طالق ثنتين مع عتق مـولاك اياك فاعتـقله الرجعة

(قــوله بانقال انمات مولاك) لعلى فى العبارة سقطا والاصل ان مات مولاك فانت حرة وانمات الخاوالاصل بانقال وان مات عطفا على قوله سابقا اذامات مولاك فانت حرة فليراجع

(قوله و يمكن أن يجاب عنه الخ) قال في النهر هذا مأخوذ مما في النهر حديث قال في جواب أصل الاشكال قان االه المقيقة في الحين فالتحد في المعنى فالتعبير المن على المهين فان صح في المعبد المن المعين فان مع المنافى في المعبد في المعب

الحقيقة وفيالم يسؤد الى التنافى والطلاق والعتى لايتنافيان اله ملخصا وأنت اذاتحققه علمتان ماأجاب فى البحر لايمس مانحن فيه على الله غير صحيح فى نفسه اذصحة الحقيقة ليس هو المدعى المقيقة ليس هو المدعى اله فتامله (قوله قيد بقوله بشال الرملى وقيد بقوله أنت طالق لانه لوقال أنت هكذا فهو لغو

ولوتعلق عتقها وطلقتاها عجىءالغد فاء لاوعدتها المساحيض أنتطالق هكذاوأشار بثلاث أصابع فهى ثلاث

ولونوى الطلاق لان اللفظ الميشعربه والنية لاتؤثر بغير لفظ قال الزياجي في تعليل أصل المسئلة لان الاشارة بالاصابع تفيه العم بالعددعرفا وشرعااذا العم بالعددعرفا وشرعااذا ولاطلاق هذا يشار اليه به فتأمل ولم أرمن صرح به في هذا الحمل المالاسارة من في هذا المحمل المالاسارة من في هذا المحمل المالاسارة من قال ولم أرالان أنت هكذا

بلفظ خاص بعد تحقق المعنى تحكم ويمكن ان يجاب عنه بان الطلاق مع النبكاح يتنافيان فلم تصح الحقيقة فيه بخلاف مانحن فيه لان الطلاق والعتق لايتنافيان وفى الحيط رجل تحته حرة وأمة دخل بهما فقال احدا كاطالق ثنتين فاعتقت الامة فعين الطلاق في الامة في مرضه طلقت تنتين ولاتحل الابزوج لان الطلاق المبهم في حق الموقع نازل رجل تحته أمتان فقال المولى احدا كماحرة فقال الزوج المعتقة طالق ثنتين فالخيار للولى لان الزوج جعل ايقاعه بناء على ايقاع المولى العتق وخيار البيان لمن هوالاصل في الابهام وهوالمولى وملك الزوج الرجعة لانه طلق في حال الحرية والحرية الاتحرم بالثنتين ولوقال الزوج احدا كإطالق ثنتين فقال المولى المطاقة معتقة فالبيان الى الزوج لانههو الجمل ولايملك الزوج الرجعة لان الطلاق صادفها وهي أمة فتحرم بالثنتين فان مات المولى في الصورة الاولى قبل البيان عتق نصف كل واحدة وخير الزوجف بيان المطلقة لوقوع اليأس بموت المولى فجعل البيان الى الزوج بخلاف مالوغاب المولى لا يجبر الزوج على البيان لعدم اليأس اه (قوله ولوتعلق عتقها وطلقتاها بمجيء الغدفجاءلا يعني لوقال المولى لامته اذاجاء غدفانت حرة وقال زوجها اذاجاء غد فانتطالق ثنتين فجاءالغد لايملك الزوج الرجعة عندهما خلافالمحمد والاصل فيهان العلة والمعاول يقترنان عندا لجهورف الخارج ومنهم منقال ان المعاول يعقبها بالافصل ومنهم خصوا العلل الشرعية فجعاوها تستعقب المعلول بخلاف العقلية كالاستطاعة مع الفعل واختار القول الثاني في فتح القدير سواءكانت عقلية أوشرعية حتىان الانكسار يعقب الكسر فى الخارج غير الهاسرعة اعقابه معقلة الزمن الى الغاية اذا كان آنيا لم يقع تمييز التقدم والتأخر فيهما وهذا لان المؤثر لايقوم به التأثيرةبل وجوده وحالة خروجهمن العدم لم بكن ثابتا فلابدمن ان تكمل هو يتمليقوم بهعارض والالميكن مؤثرا وفيالتلويج لانزاع في تقــدم العلة على المعلول بمعنى احتياجه البها ويسمى التقديم بالعلية وبالذات ولاف مقارنة العدلة العقلية لمعلوط بالزمان كيلايلزم التخلف والخلاف فى العلل الشرعية اه واذاعرفهذا فن الاوجه لحمدانهمالما تعلقا بشرط واحدوجبان تطلق زمن نزول الحرية فيصادفها وهيح ةلافترانهماوجودا فلاتحرم بهاحرمة غليظة فلنا للتعلقان بشرط واحد يقتضى ان يصادفها على الحالة التي صادفها عليها العتق وهي الرق فتغلظ الحرمة بلاشك بخلاف المسئلة الاولى لان الاعتاق هناك شرط فيقع الطلاق بعده (قوله وعدتها ثلاث حيض) يعنى فى المسئلتين انفاقا كمانى الحيط لانهاحكم الطلاق فتعقبه أولانه يحتاط فيها وكذا يحتاط فى الحرمة الغليظة ولوكان الزوج مريضا لاترثمنه لأنه حين تكلم بالطلاق لم يقصد الفرار اذلم يكن طماحق في ماله ولان العتق والطلاق يقعان معا ثم الطلاق يصادفها وهي رقيقة فلاميراث لها كذافي المبسوط (قوله أنتطالق هكذاوأشار بثلاثأصابع فهيئ ثلاث) لان هذا تشبيه بعددالمشاراليه وهوالعددالمفاد كميته بالاصابع المشاراليه بذالان الهاء للتنبيه والكاف للتشبيه وذاللاشارة قيد بقوله بثلاث لانه لوأشار بواحدة فواحمدة أوثنتين فثنتان وأشار بقوله وأشار الىأن الاشارة تقع بالمنشورة منهادون المضمومة للعرف وللسنة ولونوى الاشارة بالمضمومتين صدق ديانة لاقضاء وكذالونوى الاشارة بالكف والاشارة بالكف

مشيراباصابعه ولم يقلطالق اه أقول وقدراً يت الحركم كاذ كرته باله لقالماند كورة في كتب الشافعية كشرح الروض ان لشيخ الاسلام زكرياوغ يره ولاشئ من قواعد ناينافيه فتأمل (قوله والاشارة بالكف الخ) قال في الفتح والاشارة تقع بالمنشورة ولونوى الاشارة بالكف في الدراية الاشارة بالكف ان تقع الاصابع كلها منشورة فالذي يشبت بالنية منه ان تكون الاصابع الثلاث منشورة فقط حتى يقع في الاولى ثفتان ديانة وفي الثانية واحدة لانه يحتمله لكنه خلاف الظاهر اه

قات وحاصل كلام الفتح المذ كورانه اذا كانت الشداث منشورة تقع ثلاث وتصح فيها نيته ديانة فى الاولى أى فيما اذا نوى الاشارة بالمضمومة بن فتقع ثنتان وكذا تصح نيته دياية فى الثانية أى فيما اذا نوى الاشارة بالكف فتقع واحدة ولما كان خلاف الظاهر من كون المراد المنشورة دون المضمومة ودون الكف لم يصدق فضاء ومقتضى هذا الكلام انه اذا كانت الاصابح كلها منشورة ونوى الكف انه يصدق فضاء وديانة لانه خص صحة نية الكف ديانة بما اذا كانت الاصابع كلها منشورة و بماذكر في المتوفيق بين ما هنا وماذكره القهستانى على من انه لونوى الاشارة بالكف صدق قضاء بخلاف ما اذا نوى المعقود تين المعقود تين اله في حمل كلام القهستانى على من انه لونوى الاشارة بالكف صدق قضاء بخلاف ما اذا نوى المعقود تين المونوى الاشارة بالكف صدق قضاء بخلاف ما اذا نوى المعقود تين

مااذا كانت كاها منشورة وكلام غيره من انه يصدق ديانة فقط على مااذا كان بعضها منشورة ووجهه ظاهر فان نشر الكل قرينة على انه لم يردالا شارة بالاصابع بل أراد الكف ويظهر ان مثله مالوكانت

أنت طالق بأئن أوالبتة أوأخش الطلاق أوطلاق الشيطان أوالبدعة أو كالجبل أوأشدالطلاق أوكالف أوملء البيت أو تطليقة شديدة أوطويلة أوعريضة فهي واحدة بائنةان لم ينوثلانا

كل الاصابع مضمومة بخلاف مااذا كان بعضها منشورا فانالظاهرانه أراد الاشارة بالمنشورة فلايصدق قضاء انهأراد المضموم منها أوالكف ويصدق ديانة فقط لانه محتمل كلامه هذا ماظهرلى هنافتأمله (قوله وهذا هو

ان تقع الاصابع كلها منشورة وهـ ناهوالمعتمد وهناك أفوالذ كرهافى المعراج الاول عن بعض المتأخرين لوجعل ظهرالكف اليها والاصابع المنشورة الى نفسهدين قضاء ولوجعل ظهرالكف الى نفسه وبطون الاصابع البهالايصدق في القضاء الثاني اوكان باطن الكف الى السماء فالعبرة الى النشر وانكان الى الارض فالعبرة الى الضم والثالث انكان نشراعن ضم فالعبرة للنشر وان كان ضماعن نشرفالعبرة للضم اعتبار اللعادة اه وقيد بقوله هكذالانه لوقال أنت طالق وأشار باصابعه ولم يقل كندافهمي واحدة لفقد التشبيه المتقدم وفي المحيط وكندالوقالت لزوجها طلقني فأشار اليها بثلاث أصابع وأرادبه ثلاث تطليقات لايقع مالم يقل هكذا لانه لووقع وقع بالضمير والطلاق لايقع بالضمير اه ولوقالأ نتطالق مثلهذا وأشار باصابعها لثلاث يقع ثلاث ان نوى ثلاثا والافو احدة هكذا فى المبتغى بالمجمة فقدفر قواهنا بين الكاف ومثل بناءعلى ان الكاف للتشبيه في الذات ومثلا للتشبيه في الصفات ولذا نقل عن الامام الاعظم رضي الله عنه انه قال ايماني كايمان جبريل عليه السلام ولاأقول ايماني مثل اعان جبر يل صاوات الله عليه وسلامه وفي البدائع انه يحتمل التشبيه من حيث العدد ويحتمل التشبيه فى الصفة وهو الشدة فاجمانوى صحت نيته وان لم تكن له نية يحمل على التشبيه من حيث الصفة لانهأدنى اه وفي المحيط اذالم ينوالثــلاث تقعواحــبــةبائنة كمافى قولهأنت طالق كالف وعلى قياس هـ نالوقال أنت طالق مثـ لسنجة دانق تقع واحـدة لان لهسنجة واحدة فقـ دشبه الواقع بالواحدة ولوقال مثل سنجة دانق ونصف أودانقيين تقع تنتان لان لهسنجتين فقد شبه الواقع بالعددين ولوقال مثل سنجة دانقين ونصف تقع الثلاث لانه يوزن بثلاث سنجات ولوقال مثل سنجة نصف درهم تقع واحدة ولوقال مثل سنجة التي درهم فتقع انتان لان له سنجتين ولوقال مثل سنجة الاثة أرباع درهم تقع الاث لانه له الاث سنجات واوقال مشل سنجة ألف درهم تقع واحدة اه وفى المصباح الاصبع مؤنشة وكذلك سائرأ سمائها مشال الخنصر والبنصر وفى كلام ابن فارس مايدل على تذكيرالاصبع وقال الصغاني يذكرو يؤنث والغالب التأنيث قال بعضهم وفي الاصبع عشرلغات تثليث الهمزة مع تثليث الباء والعاشر أصبوع وزان عصفور والمشهورمن لغانها كسراله مزة وفتح الباءوهي الني ارتضاها الفصحاء (قوله أنتطالق بائن أوالبتة أوأ فحش الطلاق أوطلاق الشيطان أوالبدعة أوكالجبلأوأ شــدالطلاق أوكالف أوملءالبيت أوتطليقة شديدة أوطويلة أوعريضة فهمي واحدة بأئنة ان لم ينوثلاثا) بيان للطلاق البائن بعدبيان الرجى وانما كان بائنافى هذه لانه وصف الطلاق بمايحتمله وهوالبينونة فانه يثبت به البينونة قبل الدخول للحال وكذاعندذ كرالمال وبعده

المعتمد)أى ماذ كروة والمعول عليه اطلاق المصنف اله فليس قوله وهذا هو المعتمد ويدل عليه حكاية الاقوال ابعد الموكذ اقول الفتح العقل الاقوال المذ كورة والمعول عليه اطلاق المصنف اله فليس قوله وهذا هو المعتمد واجعالى قوله والاشارة الح كافهمه العلائي (قوله وله يقل هكذا فهي واحدة) قال الرملي وان نوى به الثلاث كافي التتارخانية عن الخانية وبه يعلم جواب ما يقع من الانزاك من رمى ثلاث حصوات قائلاً أنت هكذا ولا ينطق بلفظ الطلاق وهو عدم الوقوع تأمل اله وف علمه من هذا تأمل بل هو مشل قوله أنت هكذا مشيرا باصابعه فقه ان يذ كرفى القولة السابقة تأمل (قوله لفقد التشبية) لانه كما لا يتحقق الطلاق بدون اللفظ لا يتحقق عدده بدونه كذا في القهستاني (قوله لانه لو وقع وقع بالضمير) الظاهر ان المراد به الضمير القلمي لا النحوى (قوله والا فواحدة) قال في النهر أى بائنة كقوله أنت طالق كالف كذا

فى الحيط اله وسيأتى (قوله وفيه لظرمذ كورفى فتح القدير) حاصله انه ليس معنى عمل النية فى الملفوظ الا توجيهه الى بعض محتملاته فاذا فرض للفظ ذلك صح عمل النية فيه وقد فرض بطالق ذلك فتعمل فيه النية ولا تكون عاملة بلالفظ على ان هذا قد يعطى بظاهره افتقار وقوع عالبائن في طالق بأئن الى النية وليس كذلك قلت وقد يجاب بان الطلاق من حيث هو قد يكون رجعيا وقد يكون بائنا فاذا افتصر على الصريح منه كان رجعيا (٧٨٨) واذا وصفه بما ينبئ عن البينونة كان بائنا والبينونة كاصر حوابه تكون

اذا انقضت العدة وأوردعليه انهاواحة مل البينونة اصحت ارادتها بطالق وقدقد مناعدم صحتها وأجيب بأن عمل النية فى المافوظ لافى غيره ولفظ بائن لم يصرم لفوظ ابه بالنية بخلاف طالق بائن وفيه نظرمذ كورفى فتح القدير قيد بكون بائن صفة بلاعطف لانه لوقال أنتطالق ويائن أوقال أنتطالق ثم بائن وقال لمأنو بقولى بائن شيئا فهيى رجعية ولوذ كر بحرف الفاء والباقي يحاله فهي بائنة كذا فىالذخيرة وأفاد بقوله فهمي واحدة انلم ينوثلاثاانه لونوى ثنتين لايصح لكونه عددا محضا الااذاعني بانت طالق واحدة و بقوله بائن أوالبتة أونحوهما أخرى يقع تطليقتان بناء على ان التركيب خبر بعد خبر وهمابائنتان لان بينونة الاولى ضرورة بينونة الثانية اذمعنى الرجعي كونه بحيث علك رجعتها وذلك منتف باتصال البائنة الثانية فلافائدة فى وصفها بالرجعية وكل كناية قرنت بطالق يجرى فيها ذلك فيقع تنتان باثنتان وأشار بافش الطلاق الىكل وصف على أفعل لانه للتفاوت وهو يحصل بالبينونة وهوأ فش من الطلاق الرجى فدخل أخبث الطلاق وأسوؤه وأشره وأخشنه وأكبره وأغلظه وأطوله وأعرضه وأعظمه الاقولهأ كثره بالثاء المثلثة فانه يقع به الثلث ولايدين اذاقال نويت واحدة وانماوقع البائن بطلاق الشيطان والبدعة لان الرجمي هوالسني غالبا فلايردان الرجمي قدلا يكون سنيا كالطلاق الصريح في الحيض فان فلت قد تقدم في الطلاق البدعي انه اوقال أنت طالق للبدءة أوطلاق البدعة ولانيةله فانكان فيطهر فيهجاع أوفى حالة الحيض أوالنفاس وقعت واحدة من ساعته وأن كانت في طهر لاجاع فيه لايقع في الحال حتى تحيض أو يجامعها فىذلك الطهركمافى البدائع وفتح القدير قلت لامنافاة بينهدما لانماذ كروه هناهو وقوع الواحدة البائنة بلانيةأ عممن كونها تقع الساعة أوبعدوجودشئ وأشار بقوله كالجبل الى التشبيه بمايوجب زيادة فى العظم وهو بزيادة وصف البينونه فيدخل فيه مشل الجبل واما البينونه باشدا الطلاق فلانه وصفه بالشدة لان أفعل يرادبه الوصف فلذالم يكن للثلاث بلانية لان أفعل التفضيل بعض ماأضيف اليه فكانأ شدمعبرابه عن المصدر الذي هو الطلاق واما البينونة بقوله كالف فلأن التشبيه يحتمل أن يكون فى القوة ويحتمل أن يكون فى العدد فان نوى الثانى وقع الثلاث وان لم ينو ببت الاقل وهو البينونة ودخل فيهمثل ألف ومثل ثلاث وواحدة كالألف الاانه في هذه اذا نوى الثلاث لانقع الاواحدة اتفاقا لان الواحدة لاتحتمل الثلاث كذافي الجوهرة وتوج عنده كعددالالف وكعددالثلاث فانه يقع الثلاث بلانية ودخل فيه أيضامالو شبه بالعدد فهالاعد دفيه كعدد الشمس أوالتراب أوقال مثله لان التنبيه يقتضى ضربا من الزيادة وهو بالبينونة موجود وفى الظهير ية أوقال أنتطالق كالنجوم فهمى واحدة يعنى كالنجوم ضياء لاعددا الاأن يقول كعددالنجوم واوأضافه الى عددمعاوم النفي كعددشعر بطن كني أومجهول النني والاثبات كعدد شعر ابليس أونحو ه وقعت واحدة أومن شأنه الثبوت اكنه كان زائلا وقت الحلف بعارض كعدد شعرساقى أوساقك وقد تنور لا يقع لعدم الشرط كذافى كافى الحاكم

خفيفة وغليظةفاذا نوى الثانية صحتنيتها وقوله أنتطالق بائن في معنى أنت طالق طلاقاهو بائن على ان يكون بائن وصفا للطارق لاللمرأة فيكون وصفا في المعنى لطلاق المصدرفتصح به نية الثلاث وايس الوق وع بلفظ بائن فقط حتى يحتاج الى النية بل هو قرينـــة ارادة البينونة الغليظة بتقدير المصدر كافي البتية فانه فىمعنى طلاقا البتة وكذا في أفش الطلاق فانه في معنى طلاقاأ فش الطلاق وهكذا في البواقي (قوله بالثاء المثلثة) وأماماني متن التنوير من ضبطه بالتاء المثناة من فوق فصوابه المثلثة كانبهعليه الرملي فيحدواشي المنح وقال ان الحسيح صحيح في ذلك أيضا وذكر في فتاواه نحوه وأفتى بالثلاث فيه أيضاقلت وعكن أن يجاب بانه قصد التنبيه على التعبير بالمثلثة بالاولى تأمل (قوله لايقع في الحال

حق تحيض أو يجامعها في ذلك الطهر) قال في النهر ومقتضى كلام المصنف وقوع بائنة للحال وان لم تتصف بهذا وفي الوصف وهذا الاب ولوقال لها أنت طالق للبدعة فهي الوصف وهذا الناب ولوقال لها أنت طالق للبدعة فهي واحدة رجعية لان البدعة قد تكون في البائن وقد تكون في الطلاق في حالة الحيض في قع الشك في ثبوت البينونة فلا يثبت بالشك وكذا اذاقال أنت طالق طلاق الشيطان فهو كقوله أنت طالق للبدعة وروى عن أبي يوسف فيمن قال لامرا ته أنت طالق للبدعة ونوى واحد بائنة فهي واحدة بائنة لان افظه يحتمل ذلك على ما بينا فصحت نيته اه تأمل

(قوله وف البرازية أنت على حرام ألف مرة تقع واحدة) يشكل عليه انه لونوى بأنت على حوام ثلاثا تقع الشلاث وكذالوقال أنت طالق مرارا تطلق ثلاثا لومدخولا بها كإيأني قلت ولعل الفرق ان قوله ألف مرة عنزلة تكر اره في اللفظ مرارا واذابانت بالمرة الاولى لا تبين بالثانية والثالثة وهكذالان البائن لا يلحق البائن بخيلاف مالونوى بانت على حوام الثلاث فانه أوقعها جلة بحرة واحدة وأما أنت طالق مرارا فعظلق به ثلاثالا نه صريح والصريح الخرام بعد أخرى يقع وطندا تشرط كونه امدخولا بها اذلوكانت غيرمد خول بها تبين باول من فلا يلحقها ما بعدها من المرات لا تهابانت بلاعدة مع انه لوطلقها ثلاثا جلة وقع الثلاث فهذا يؤيدان قوله ألف من بمنزلة تكر اره مرارا والا له يكن فرق في أنت طالق مرارا بين المدخول بها وغيرها والله أعلم كن سيأتى في أنت طالق مرارا بين المدخول بها وغيرها والله أعلم كن سيأتى في أنت طالق مرارا بين المدخول بها وغيرها والله أعلم كن سيأتى في المحالية عن عهد

اذهبي ألف مرة ينوي به طلاقا فثلاث اله معان لفظاذهي كناية مثلأنت على حرام فليتأمل (قوله فهيى واحدة عندأبي يوسف) أى رجعية كافي الفتح وقالواختاره امام الحرمين من الشافعية لان التشبيه بالعدد فها لاعددله لغو ولاعد دللتراب (قوله والاثعند عد) قال في الفتح وهو قول الشافعي وأجمد لانهبراد بالعدد اذاذكر الكاثرة وفى قياس قول أبي حنيفة واحدة بائنة لان التشبيه يقتضى ضربامن الزيادة كامرولوقال مثل التراب يقع واحدة رجعية عند عجد اه وفي النهر أنما كان التراب غير معدود لانه اسم جنس افرادى يخلاف الرمل فأنه اسم جنسجعي لايصدقعلي أقل من ثلاثة قال في

وفى البزازية أنت على حرام ألف مرة تقع واحدة اه وفى الظهيرية أنت طالق عدد مافى هذا الحوض من السمك وليس في الحوض سمك تقع واحدة وحكى ابن سماعة عن مجدقال كناعند مجد بن الحسن فسئل عمن قال لامرأنه أنتطالق عددالشعرالذي على فرجك وقدكانت أطلت فبقي مجدبن الحسن يتفكر فيهوشبهه بظهرالكف تمأجع رأيه على انهان قال أنتطالق بعدد الشعر الذي على ظهركني وقد أطلى أنهلا يقع وان قال بعد دالشعر الذي في بطن كني انه يقع واحدة لانه في الاول يقع على عدد الشعور النابتة فاذالم يكن عليه شعرلم يوجد الشرط وفى الثانية لايقع على عدد الشعر وذكرالكرخي انها تطاني ثلاثا فى عدد شعرراً سى أوعد دشعر ظهركني وقد أطلى لانه ذوعد دوان لم يكن موجودا ولوقال أنتطالق عددماني هذه القصعة من الثريدان قال ذلك قبل صب المرقة عليه فهيئلاث وان قال بعد صالمرقة فهى واحدة اه وفرق في الجوهرة بين التراب والرمل فقال لوقال أنت طالق عدد التراب فهيه واحدة عندأ بى بوسف وثلاث عندمجد وان قال عدد الرمل فهي ثلاث اجماعا وأما البينونة بملء البيت فلأن الشئ قدعلا البيت لعظمه فى نفسه وقد علوه الكثرته فايهما نوى صحت نيته وعند معدمها يثبت الاقل وأماالينونة بتطليقة شديدة ومابعده فلان مالايكن نداركه يشتدعليه وهوالبائن ومايصعب نداركه يقال فيه لهذا الامر طول وعرض فهو البائن أيضاقيد بكون الشدة وأخواتها صفة للتطليقة لانه لوقال أنت طالققو يةأوشد يدةأوطو يلةأوعريضة ولميذكرالتطليقة كانرجعيالانه لايصلح أن يكون صفة للطلاق ويصلحأن يكون صفة للمرأة كماذ كره الاسبيجابي وقيد بقوله طويلة أوعريضة لانهلوقال أنتطالقطول كذاوعرض كذا فهيى واحدة باتنة ولاتكون ثلاثا وان نواها لان الطول والعرض يدلان على القوة لكنهما يكونان للشئ الواحد وكانهقال طالق واحدة طوطما كذاوعرضها كذافلم تصحنية الثلاث كذافي كافي الحاكم ولذاصرح بعضهم فيشرحه بان الصحيح انها لاتقع الشلاث فىطويلة أوعريضة وان نواهاونسبه الى شمس الائة ورجح بأن النية اعاتعمل فى المحتمل وتطليقة بتاءالواحدة لايحتمل الثلاث وقيد بماذكرمن الاوصاف لانهلو وصفه بمالا يوصف به بلغو الوصف ويقع رجعيا نحوطلاقا لايقع عليك أوعلى انى بالخيار وانكان يوصف به ولايني عن زيادة فى أثره كقوله أحسن الطلاق أسنه أجمله أعدله أخيره أكله أفضله أتمه فيقع رجعيا وتكون طالقاللسنة فى وقتها وان نوى ثلاثا فهى ثلاث للسنة كذافى كافى الحاكم وذكر الاسبيجابي انها تكون رجعية فى ظاهر الرواية سواء كانت الحالة حالة حيض أوطهر وذ كرما جزم به الحاكم روابة عن أبي يوشف فصار الحاصل ان الوصف عايني عن الزيادة يوجب البينونة وأما التشبيه فكذلك أى شئ كان المشبه به كرأس ابرة وكحبة

الصحاح الرمل واحد الرمال والرملة أخص منه اله (قوله ولذا صرح السحاح الرمل واحد الرمال والرملة أخص منه اله (قوله ولذا صرح بعضه م في شرحه) الظاهر انه العتابي لقوله في الفتح وقال العتابي الصحيح الخ وذكراً يضاه مديدة قبل قوله طويلة وهكذا في النهر وكانها سقطت هنامن قلم الناسخ الاول (قوله ورحج بان النية الخ) المرجح هو الاتقاني في غاية البيان وأقره في الفتح وقد يجاب بأنهم عللوا صحة نية الثلاث في هـ نده المواضع كلها بانه وصف الطلاق بالبينونة وهي خفيفة وغليظة والغليظة هي الثلاث وتاء الوحدة لاتنافي صحة ارادة البينونة الغليظة لانه لم يرد بها العدد المحض لان البينونة لفظ مفرد تصح ارادته عاوضع للمفرد وهـ نداللفرد يطلق على نوعين أحدهما ما يملك بعده الرجعة والآخر ما لا يمل على النهما عدد محض الرجعة والآخر ما لا يمل على النهما عدد محض الرجعة والآخر ما لا يمل على النهما عدد محض الرجعة والآخر ما لا يمل على النه المدد الحسل النه المدد الحسلة النه المدد المحسل النه المدد الحسل النه الشهر المدد ا

(قُولُه ولوقال أنت طالق لاقليل ولا كثير يقع ثلاث) قال في الجوهرة هو المختار لان القليل واحدة والكثير ثلاث واذاقال أولا لاقليل قصد الثلاث ثم لا يعمل قوله ولا كثير (٠٩٠) بعد ذلك اه وهو اختيار لما من الاصل من ان الكثير ثلاث اكن قال في

خردل وكسمسمة لاقتضاء التشبيه الزيادة واشترط أبو يوسف ذكر العظم مطلقا وزفرأن يكون عظما عندالناس فرأس الابرة بائن عندالامام فقط وكالجبل عنده وعندز فرفقط وكعظيمة بائن عندالكل وكعظم الابرة الاعندزفرومج مدقيل مع الاول وقيل مع الثاني وفي البزازية أنتطالق كالثلج ان أراد فى البرودة فبائن وان أرادفي البياض فرجمي وفي الحيط لوقال أنت طالق عدداتقع ثنتان ولوقال أنت طالق حتى تستكمل ثلاث تطليقات فهيى طالق ثنتين ولوقال أنت طالق كذا كذايقع الثلاث لان فى باب الاقرار تقع على احد عشر فصار كانه قال أنت طالق احد عشر وروى عن أبي يوسف انه لوقال أنتطالق وبائن أوفبائن فواحدة بائنة ولوقال أنتطالق وشئ ولانية له طلقت ثنتين وان نوى بشئ ثلاثا فثلاث ولوقال أنتطالق كثيراذ كرفي الاصل انهيقع الثلاث لان الكثير هو الثلاث وذكرأ بوالليث فى الفتاوى يقع ثنتان ولوقال أنتطالق أكثر الطلاق فهي ثلاث ولوقال أنت طالق كبير الطلاق فهيى ثنتان ولوقالأنت طالق لاقليل ولاكثير وقع ثلاث ولوقال لاكثير ولاقليل يقع واحدة وعلى قياس ماقاله أبوالليث اذاقال أنتطالق كشيرايقع ثنتان ينبغي اذاقال لاقليل ولا كثيريقع ثنتان اه وفى البزازية من فصل الاستثناء الاصل ان المستثنى اذاوصف بمايليق بالمستثنى يجعل صفة للمستثنى ويبطل ببطلان المستثنى وانكانت تليق بالمستثني منه لاغير قيسل يجعل وصفاله حتى يثبت بثبوته تصحيحاله بقدر الامكان وقيل بجعلوصفا للكل تحقيقاللمجانسة بين المستثنى والمستثنى منه لانه الاصل ظاهرا وانذكر وصفايليق بهما قيل يجعل وصفالككل تحقيقاللمجانسة وقيل يجعل وصفا للمستثني منهلاغيير لانهلوجعله وصفاللمستثني بطلهذا اذاذ كروصفازائدا وانذكر وصفاأصليا الايعتبرأ صلاو يجعل ذكره وعدمذ كره سواء بيانه أنتطالق تنتين الاواحدة بائنة أوالاواحد ابائنا تطلق واحدة رجعية لانهالا تصلح صفة للمستثني منه لايقال طلقتان بائن وصلح ضفة للمستثني فبطل ببطلانه ولوقال أنتطالق ثنتين البتة الاواحدة تقع واحدة باثنة لصلاحية الوصف للستثني منه يقال تطليقتين البته فجعل صفةله واستثنى واحدةمنهما فتقع واحدة بائنة وكذا أنتطالق تنتين الاواحدة البتة تقع واحدة بائنة لان البتة لاتصلح صفة للمستثنى لعدم وقوعه وتصلح صفة للمستثنى منه فتجعل صفة للكل أوالمستثنى منه كانه قال ثنتين البتة الاواحدة ولوقال أنت طالق ثلاثا البتة الاواحدة أوأنت طالق الاثابائنة الاواحدة نقع رجعيتان لانكارمنهما وصفأ صلى للثلاث لايوجد بدونهما فلايفيد الاماأفادالثــلاث فلايعتبر فصاركانه قال أنتطالق ثلاثاا لاواحــــــة اه وفيهاأ يضاأ نتطالق تمــام الثلاث أوثالث ثلاثة فثلاث ولوقال أنتطالى غير ثنتين فثلاث ولوقال غير واحدة فثنتين وفيها أيضا أنتطالق وسكت تمقال ثلاثا ان لانقطاع النفس فثلاث والافواحدة أنتطالق فقيل له بعدماسكت كمقال ثلاث وقع قال الصدر يحتمل أن يكون هذا على قول الامام فان موقع الواحدة لوثلثه بعدزمان صحأ نتطالق عشرا ان دخلت الدارتفع ثلاث اذاوجه الشرط ولوقال أنتطالق اذادخلت الدار عشرا لاتطلق واحدة حتى تدخل الدارعشرا أنتطالق معكل تطليقة فثلاث في ساعة الحلف اه وفى الذخيرة أنت طالق لونين من الطلاق فهما تطليقتان رجعيتان ولوقال ثلاثة ألوان فهمي ثلاثة وكذا اذاقال ألوانامن الطلاق فهي طالق ثلاثا فان قال نويت ألوان الحرة والصفرة فله نيته فما بينه وبين اللة تعالى أنت طالق عامة الطلاق أوجله فهما ثنتان ولوقال أكثره فهي ثلاث ولوقال كل الطلاق فواحدة

البزازية أنتطالق لاقليل ولا كثيريقع الثلاثفي الختار وقال الفقيه أبو جعفر ثنتان في الاشبه اه وذكر في الذخيرة ثلاثة أقوالالاولماحكى عين ابن الفضل وأبي بكر البلخي انهيقع واحدة لان الطلاق لا يوصف بالقلة اله فلغاذ كر القلة والكثرة والثاني مااختار والصدر الشهيد انهيقع الثلاث وعلله بما قدمناه عن الجوهرة ثمقال وحكى عن أبى جعفر الهندواني انه يقع ثنتان لانهلاقال لاقليل فقدقصد ايقاع الثنتين لان الثنتين كثير فسلايعمل قوله ولا كثير بعدذلك وهذاالقول أقرب الى الصواب اه وهاذا كاترى مبنىء لي ماقاله أنوالليث من ان الكثير ثنتان (قوله وكو قال لا كثير ولاقليل تقع واحدة) أى بقوله طالق ويلغو قوله لاكثير ولا قليل والافاوقيل كامرانه قصدبقولهلا كثيرالقليل لم يختص بالواحدة لان الكلام مبنى عدلى ان الكثير ثلاث فغيره يصدق بالواحدة والثنتين تأمل

ولو الذان يقال انه لماقال لا كثير أثبت القليل وهو الواحدة بناء على الغاء الوسط فلماقال ولاقليل أراد نفي ماأ وقعه فلا يقبل منه (قوله ولوقال كل الطلاق فو احدة) كذاراً يته فى الذخيرة الكن ذكر فى مختارات النوازل انه يقع ثلاث قلت وهو الذي يظهر لان الطلاق مصدر يحتمل الثـ لاث على انه لا فرق بين كل الطلاق و بين الطلاق كله (قُولُه وانقال أنت طالَق على الله لارجعة لى عليك الخ) تقدم فى باب الطّلاق عند قُوله ونقع واحدة رجعية ما نصه وفى الصير فية لوقال لها أنت طالق ولارجعة لى عليك في أن لارجعة لى عليك فبائن (قوله وقداً وسعت السكلام فيها فى رسالة الخ) أصل المسئلة المؤلف فيها الربعة على المرأة غيرك أواً برأتيني (٢٩١) من مهرك فانت طالق واحدة تملكين بها المؤلف فيها الرسالة هي ان رجلاقال لزوجته متى ظهر لى امرأة غيرك أواً برأتيني (٢٩١) من مهرك فانت طالق واحدة تملكين بها

ولوقال أكترالثلاث فثنتان ولوقال أنتطالق الطلاق كلهفهي ثلاث وكذا اذاقال كل طلقة ولوقال أنتطالق وأخرى فهي واحدة ولوقال أنتطالق واحدة وأخرى فهي ثنتان وفى الجوهر ةلوقال أنت طالق مراراتطاق ثلاثاان كانتمد خولابها كذاف النهاية ثمقال وانقالأ نتطالق على الهلارجعةلى عليك يلغو ويملك الرجعة وقيل تقع واحدة بائنة وان نوى الثلاث فثلاث اه وظاهر مافي الهداية ان المذهب الثاني فانه قال واذاوصف الطلاق بضرب من الشدة والزيادة كان بائنا وقال الشافعي يقع رجعيا اذا كان بعد الدخول لان وصفه بالبينونة خلاف المشروع فيلغوكما اذاقال أنتطالق على أن لارجعة لى عليك ولنا انه وصفه بما يحمله الى ان قال ومسئلة الرجعة عنوعة اه فقال فى العناية قوله ومسئلة الرجعة منوعة أى لانسلم اله لا يقع بائنا بل تقع واحدة بائنة والنسلم فالفرق ان في قوله أن لارجعة تصريح بغني المشروع وفىمسئلتنا وصفه بالبينو نةولم ينف الرجعة صريحا لكن يلزم منهانني الرجعة ضمنا وكم من شئ شبت ضمنا وان لم يثبت قصدا كذا أفاد شيخ شيخي العلامة اه وهكذا شرحه في فتح القدير وغاية البيان والتبيين فقدع المتان المذهب وقوع البائن وقد تمسك به بعض من لاخبرة له ولادراية بالمذهب على ان قول الموثقين في التعاليق تكون طالقاطلقة تملك بها نفسها لا يوجب البينونة وأجاب بذلك على الفتوى مستدلا بأنه لوقال أنتطالق على ان لارجعة كان رجعيا وهوخطأ من وجهين الاول ان مسئلة الرجعة عنوعة كماعامته الثاني انها ينف الرجعة صر يحاوانما نفاهاضمنا فهوكقوله أنت طالق بائن قال فى البدائع اذاوصف الطلاق بصفة تدل على المينونة كان بأتنا وقال فى موضع آخرولا تملك نفسهاالابالبائن وقال فى فتح القدير وليس فى الرجمي ملكها نفسها وقد أوسعت الكلام فيهافى رسالة ألفتها حين وقعت الحادثة والله سبحانه وتعالى أعلم

وقب المالاق قبل الدخول و أخره الان الطلاق بعد الدخول أصل له الكونه بعد حصول المقصود وقب الهاباه وارض ولذاقيل بانه لا يقع وقد مناعن جامع الفصو اين انه لوقضى به قاض لا ينفذ قضاؤه فوله طاق غير المدخول بهائلا ثاوقعن) سواء قال أوقعت عليك ثلاث تطابيقات أو أنت طالق ثلاثا ولا خلاف في الاول كافي فتح القدير وفي الثاني خلاف قيل يقع واحدة والجهور على خلافه وقد صرح به محد بن الحسن وقال بلغناذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن على وابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهم ولما قدمناه من أن الواقع عندذ كر العدد مصدر موصوف بالعدد أى تطليقائلا ثا فتصير الصيغة الموضوعة لانشاء الطلاق متوقفا كمها عندذ كر العدد عليه وفي الحيط لوقال لنسائه أنت طالق وهذه وهذه ثلاثا لان العدد المذكور آخرا يصير ملحقا بالا يقاع أولا كيلا بلغو ولوقال أنت طالق واحدة وهذه وهذه ثلاثا طالقت الاولى والثانية واحدة والثانية والثانية ثلاثا ثلاثا لان العدد صار ملحقا بالا يقاع طالق وهدا الأن العدد صار ملحقا بالا يقاع طالق وهدا الأناق وها أنت طالق يازانية ثلاثا قال الامام لاحد عليه ولا الهان لان الثالان الثالا قال الامام لاحد عليه ولا اهان لان الثلاث وقعن عليه وهي وانه كلام

نفسك شمظهرله امرأة غيرهاوأبرأته من مهرها وقد أجاب المؤلف فيها بأن وردفيها على من أفتى النه رجمى لكن قال في النه وجمى لكن قال في ما فق الخلاصة ما فقى ما في الخلاصة والبرازية من قوله اذا قال لروجته ان طلقتك تطليقة وجعيا قال في البرازية لان وجعيا قال في البرازية لان الوصف لا يسبق الموصوف الوصف لا يسبق الموصوف

وفي البزازية أيضا قال ها الدخلت الدار فكذا ثم قبل دخوها الدار قال المسلمة المسلمة وقوع الطلاق عليها اله وتبعه الشيخ عليها اله وتبعه الشيخ علاء الدين الحصكني وقال الرملي في حواشي المنح أقول هذا بحث الشيخ هنا وفي مصنفه المسمى أقول هذا بحث السيمة المستفتى وسيد كره قريبا المستفتى وسيد كره قريبا مسئلة التعاليق الطلاق مسئلة التعاليق الطلاق

الموصوف بالبينونة وفى مسئلة الخلاصة والبزازية المعلق وصف البينونة فقط والموصوف لم يوجد بعد فهو فى مسئلة التعاليق كأنه قال ال تروّجت عليك فانتطالق بائنا ولاقائل عنعه تأمل اه وهوظاهر بوفصل فى الطلاق قبل الدخول ، (قوله قال الامام لاحد ولالعان لان الثلاث الح) حاصله انه لاحده نالان القذف وقع عليها وهى زوجته وقذف الزوجة لا يوجب الحدولا لعان لأن اللعان أثره التفريق بينهما وهو لا يتنهما ولا يتنهما ولا يتنهما ولا يتنهما ولا يتنهما وله ولا يتنهما ولم ينهما ولم يتنهما ولم يتنهم ولم يتنهما ولم يتنهم ولم يتنهم ولم يتنهما ولم يتنهم ولم يتنهم ولم يتنهما ولم يتنهم ولم يتنهما ولم يتنهم ولم يت

(قوله تعلق بالدخول) الضمير فيه يعود الى كل من قوله يازانية وقوله أنت طالق قال الفارسى في شرح التلخيص في باب الاستثناء يُكون على الجيم أوالبعض اعلم ان قول الرجل لا مم أنه يازانية ان تخلل بين الشرط والجزاء بان قال أنت طالق يازانية ان دخلت الدار و بين الايجاب والاستثناء بان قال أنت طالق يازانية ان شاء الله لم يكن ذلك قذفا في الاصح فلا يجب به حدولا اعان وان تقدم قوله يازانية على الشرط والجزاء أو على الا يجاب والاستثناء أو تأخر عنه ما كان قذفا في الحال لان قوله يازانية للاستحضار عرفا لكونه نداء ولا ثبات صفة في المناوضعا فكان ملاحًا (٢٩٣) للخطاب من حيث كونه للاستحضار غير ملاحًم له من حيث انه اثبات صفة في

المنادى فتوفر على الشبهين حظهما فيتعلق اذا كان موسطاويتنجز اذا كان طرفا أو متأخوا عملا بالشبهين وعن أبي يوسف فاصلا لانه كلام الم لايقبل التعليق فلم يتعلق الطلاق فكان قذفا فيقع الطلاق للحال وبجب اللعان وعن عمد يتعلق ما يقبل للحال والمحال على المعلق ما يقبل المحال والمحال المحال والمحال المحال والمحال والمحال المحال والمحال المحال والمحال المحال والمحال المحال والمحال المحال والمحال المحال والمحال وال

وان فرق بانت بواحدة ولومانت بعد الأيقاع قبل العدد لغا

التعليق وهو الطلاق الاالقيد فويجب اللهان وجه ظاهر الرواية أن يازانية وان كان جزاء الا ان المراد منه هنا النق دون التحقيق أولانه نداء والنداء الايفصل الانه لاعلم المخاطب عما يراد به فكان مسن نفس الكلام ولهذا لوقال أنت طالق ياعمرة ان دخلت الدار تعلق الطلاق وإذا لم

واحديتبع أوله آخره والمرأة طالق ثلاثاوقال الثاني يقع واحدة وعليه الحدلان القذف فصل بين الطلاق والثلاث وتمامه فيها وحاصله ان بإزانية لايفصل بين الطلاق والعدد ولابين الجزاء والشرط فاذاقال أنت طالق يازانية ان دخلت الدار تعلق بالدخول ولاحد ولالعان ولوقال أنت يازانية طالق ان دخلت الدار عليه اللعان وتعلق الطلاق (قوله وان فرق بانت بواحدة) أى وان فرق الطلاق بغير حرف العطف ويمكن جعه بعبارة واحدة فانها تبين بالاولى لاالى عدة فلايقع مابعده اذ ليس فى آخر كلامه مايغير أوله ليتوقف عليه نحوأ نتطالق طالق طالق أوأنت طالق أنت طالق قيدنا بكونه بغير حف العطف لانهلوفرقه بحرف العطف فسيذكره المصنف قريبافاد خاله هذافي كالأمه كافعل الشارحما الاينبغي وقيدنا بكونه يمكن جعه لانهلوقال أنتطالق أحد عشر وقع الثلاث إذلا يمكن جع الجزأين بعبارة واحدة أخصر منهاعنه دقصده هذا العدد الخصوص من حيث اللغة وان كان الشارع لايعتبر مازادعلى الثلاث وقيد بغير المدخولة لان المدخولة يقع عليها الكل ولايصدق قضاء اله عني الاولفان قال له غيره ماذافعات فقال طلقتها أوقد قلت هي طالق يصدق انه عني الاول منه لانه صارجو اباللسؤال والسؤال وقع عن الاول فانصرف الجواب اليه كندافي المحيط ودخل تحت قوله وان فرق مافى الظهيرية لوقال أنتطالق الاام متفرقات فواحدة ومالوقال أنتطالق النتين معطلاق اياك فطلقها واحدة فانه يقع واحدة ولوقالت طلقني طلقني طلقني فقال طلقت فواحدة ان لم ينو الثلاث ولوقالت بحرف العطف طلقت ثلاثا اه ولا يدخل تحتـه مالو قال أنتطالق واحـدة تقدمها ثنتان فانه يقع الثلاث كما في الظهيرية أيضا وفيها لوقال أنتطالق واحدة أوثنتين فالبيان اليهلان الابهام جاء من جهته ولوقال ذلك الغير المدخول بهاوقعت واحدة ولايخير الزوج اه وفى الذخيرة رجلله امرأتان لم يدخل بواحدة منهما فقال اصرأتى طالق احرانى طالق عمقال أردت واحدة منهما لاأصدقه وأبينهمامنه ولوكان دخل بهمافله أن يوقع الطلاق على احداهما اه ووجهه ان تفريق الطلاق على غير المدخولة غيرصيح وعلى المدخولة صيح (قوله ولوماتت بعدالايقاع قبل العدد لغا) أى لومات المرأة مدخولة أوغير مدخولة بعدالصيغة قبل عمام العدد لم يقع شئ لماقدمناه ان الواقع عند ذكره به وعندعدمه الوقوع بالصيغة فلاحاجة أن يجعل العدد ثابتا بطريق الاقتضاء عندعدم ذكره وقدمنا الدليل على ان الوقوع بالعدد عند قوله أنتطالق واحدة أولا وقدمنا ان الوقوع بالمصدر والوصف عندذ كرهما أيضاو يدخل فى العدد أصله وهوالواحد ولابدمن كون العدد متصلا بالايقاع ولا يضرالانقطاع لانقطاع النفس فانقال أنتطالق وسكتمن غيرا نقطاع النفس ثمقال ثلاثا فواحدة ولوانقطع النفس أوأخذ انسان فه تمقال ثلاثا فثلاث أطلق في الكتاب وهو مجول على

ما المالتعلق الطلاق بالشرط فيتعلق القذف أيضا لانه من نفي الكلام ولانه أفرب المالتعلق الطلاق بالشرط واذا تعلق الشرط واذا تعلق الابعد كان الاقرب أولى فان قيل الم يعلق القذف بالشرط بل ناداها فيكون القذف مرسلا قلنا لم نعلقه نصابل حكم الكون الكلام وادا تعلق بازانية لم يكن قذفا في الحال وكذاعند وجود الشرط لان الدخول لا يجعل غير الزاني زانيا اله ملخصا (قوله فسيذ كره المصنف) أجاب في النهر بان ماسيذ كره من عطف الخاص على العام (قوله ومالوقال أنت طالق ثنتين الح) عطف على قوله ما في الظهيرية والها تقع واحدة لان مع هنا بمعنى بعد كما تقدم في قوله مع عتق مولاك اياك

ولوقال أنتطالق واحدة وواحدة أوقبل واحدة أو بعدها واحدة يقع واحدة وفي بعدواحدة أوقبلها واحدة أومع واحدة أومعها ثنتان

(قوله ولوقال فاشهدوا فشلات) أى لوقال أنت طالق فاشهدوا ثلاثا فالواقع ثلاث لان قوله فاشهدوا بالفاء لا يعد فاصلا لان الفاء تعلق ما بعدها بما قبلها فصار الكل كالأما واحدا بخلاف قوله اشهدوا ومشله ما يأتى قبيل باب الكايات عن تلخيص الخامع مااذاقال على الفور عندرفع اليدمن فه ولوقال لغير المدخولة أنت طالق يافاطمة أوياز ينب الانا تقع الثلاث ولوقالأنتطالق اشهدوا ثلاثافواحدة ولوقال فاشهدوا فثلاث كذافي الظهيرية وأشار المصنف الى أنه لوقال لهاأ نت طالق ان دخلت الدار فاتت قبل فوله ان دخلت لم تطلق لان صدر الكلام يتوقفعلى آخره لوجودما يغبيره وهوذ كرالشرط فى آخره فخرج عن أن يكون ايقاعا والى الهلوقال أنت طالق ان شاءالله فحاتت المرأة قبل الاستثناء لم يقع شئ والمسئلتان في المحيط والذخيرة وفيها اذاقال لهاأنتطالق وأنتطالق فحاتت المرأة قبل أن يتكم بالثاني كانتطالقاواحدة لان كل كلام عامل فى الوقوع انما يعمل اذا صادفها وهي حية ولوقال أنت طالق وأنت طالق ان دخلت الدار في اتت المرأة عندالاول أوالثاني لايقع لان الكلام المعطوف بعضه على بعض اذا اتصل الشرط بالخره يخرجعن أن يكمون ايقاعا وفيه لوقال لهماأنت طالق ثلاثا ياعمرة فمانت قبل قوله ياعمرة طلقت لانه ليس بمغير اه وقيدبموتها احترازاعن موته لمافى الخانية ولوأرادأن يقولأنتطالق ثلاثا فلماقالأنتطالقمات أوأخذانسان فه يقع واحدة اه وفى المعراج قيد بموتها لان بموت الزوج قبل ذكر العدد تقع واحدة لان الزوج وصل لفظ الطلاق بذكر العدد في موتها وذكر العدد حصل بموتها وفي موت الزوج ذكرلفظ الطلاق ولم يتصلبه ذكرالعدد فببتي قوله أنتطالق وهوعامل لنفسمه فى وقوع الطلاق ألاترى أنهلوقال لامرأته أنتطالق بريدأن يقول ثلاثا فاخل وجل فهفلم يقل شيأ بعد ذلك الطلاق يقعواحدة لانالوقوع بلفظه لابقصده اه وذكره فىالذخ يرةمعز ياالىالاصل وسيأنى صربحا الفرق بين موته وموتها فى التعليق عشيئة الله تعالى حيث يقع فى الاول دون الثانى (قوله ولوقال أنت طالق واحدة وواحدة أوقبل واحدة أو بعدهاواحدة يقع واحدة وفى بعدواحدة أوقبلها واحدة بالواو فلانها الطاق الجع أى لجع المتعاطفات في معنى العامل أعم من أن يكون على المعيدة أوعلى تقدم بعض المتعاطفات أوتأخره فلايتوقف الاول على الآخر لان الحكم بتوقفه متوقف على كونها للعية بخصوصه وهومنتف فيعمل كل لفظ عمله فتبين بالاولى فلايقع ما بعدها فاندفع بهلنداماذ كرمن انها هناللترتيب وقدحكي السرخسى خلافا بينأبي يوسف ومحمد فقال عندأبي يوسف تبين قبدلأن يفرغ من الكلام الثانى وعند مجمد بعد فراغه منه لجوازأن يلحق بكلامه شرطاأ واستثناء ورجح فى أصوله قول أبى يوسف انهمالم يقع لا يفوت المحل فاوتوقف وقوع الاول على التكام بالثانية لوقعاجيعا لوجودالحمل للثلاث حال التكلم بها وفى التحرير ان قول محمد مجمول على ان بعد الفراغ يعلم الوقوع بالاول لتجو يزالحاق المغير ولوكان المراد أن نفس الوقوع متأخر الى الفراغ من الثاني لوقع الكل وفى فتح القــدير لاخلاف بينهما فى المعنى لان الوقوع بالاول وظهوره بالفراغ من الثانى اه وفيــه نظر لما في السراج الوهاج أن فائدة الخلاف تظهر في الموت اله يعني لومانت قبل فراغه من الثاني وقع عندأ بي يوسف لاعند محمد فالخلاف معنوى وفي المعراج وفائدة الخلاف تظهر فبمين ماتت قبل الفراغ فعنده يقع خلافالمحمد لجوازأن يلحق بآخره شرطاأ واستثناء وهذا الخلاف انما يتحقق عند العطف بالواو فاما بدون الواو لايتحقق الخلاف لانه لايلحق به الشرط والاستثناء اه وبهمذاظهر قصور نظرابن الهمام من انه لاخلاف في المعنى قيد بقوله واحدة و واحدة لانه لوقال واحدة ونصفا أوقال واحدة وأخرى فانه يقع ثنتان ولوقال أنتطالق احدى وعشرين وقع الثلاث لابسبب ان الواو للعية بللانه أخصر ما يلفظ بهاذا أراد الايقاع بهذه الطريقة وهومختار في التعبير اغة كماقدمناه وقيدنا بتأخير النصف عن الواحدة لانه لوقدمه عليها بان قال أنتطالق نصفا و واحدة وقعت واحدة

لانه غيرمستعمل على هذاالوجه فلم يجعل كله كالاماواحداوعزاه في المحيط الي مجد وفيه لوقال أنتطالق واحدة وعشرا وقعت واحدة بخلاف أحدعشر فانه يقع الثلاث لعدم العطف وكذالوقال واحدة ومائة أوواحدة وألفأ وواحدة وعشرين فانهيقع واحدة لان هذاغير مستعمل في المعتاد فانه يقال في العادة ماثة وواحدة وألف وواحدة فلم يجعل هذه الجلة كالاما واحدابل اعتبرعطفا وقال أبو يوسف تقع الثلاث لان قولهمائة وواحدة وواحدة ومائة سواء اه وقيد بكونه مخاطبا لهابالعدد لانه لوقال لهاأنت طالق الاثاان شئت فقالت شئت واحدة وواحدة وواحدة طلقت الاثا كافي المعراج وغيره لان تمام الشرط بآخر كلامها ومالم يتمالشرط لايقع الجزاء اه واذاء لم الحركم في العطف بالواو علم بالفاء وثم بالاولى الاقتضاء الفاء التعقيب وعم الترتيب وأمابل فاذاقال للدخولة أنتطالق واحدة لابل تنتين تقع الثلاث لانهأخبر انه غلط فى ايقاع الواحدة ورجع عنها وقصدايقاع الثنتين قائدا مقام الواحدة فصح ايقاع الثنتين ولم يصح الرجو عءن الواحدة ولوقال ذلك لغير المدخولة تقع واحدة لان بالاولى صارت مبانة ولوقال للدخولة طلقتك أمس واحده لابل ثنتين يقع ثنتان لانه خبر يقبل التدارك في الغلط بخلاف الانشاء وتمامه في المحيط من بابعطف الطلاق على الطلاق بكامة لابل والمسائل الثلاث هي قبل وبعد ومع أماقب لفاسم لزمان متقدم على ماأضيفت اليه وأمابعد فاسم لزمان متأخر على ماأضيفت اليه والاصلان الظرف متى كان بين اسمين فانلم يقرن بهاء الكتاية كان صفة للاول تقول جاءني ريد قبل عمرو فالقبلية فيهاصفةلز يدوان قرن بهاء الكناية كان صفة للثاني تقول جاءني زيد قبله عمرو فاذا قال أنتطالق واحدة قبل واحدة فقدأ وقع الاولى قبل الثانية فبانت بها فلاتقع الثانية ولوقال بعدها واحدة فكذلك لانهوصف الثانية بالبعدية ولولم يصفها بهلم تقع فهذا أولى وأمااذا قال واحدة قبلها واحدة يقع ثنتان لان ايقاع الطلاق في الماضي ايقاع في الحال لامتناع الاستناد الى الماضي فيقترنان فتقع ثنتان وكذافى واحدة بعد واحدة لانهجعل البعدية صفة للاولى فاقتضى ايقاع الثانية قبلها فكان ايقاعافى الحال فيقترنان وهذا كله في غير المدخول بها وفي المدخول بها تقع ثنتان في الـ كل واستشكل فى واحدة قبل واحدة لان كون الشئ قبل غيره لايقتضى وجود ذلك الغير على مأذ كر مجد فى الزيادات نحوفتحر يررقبة من قبل أن يتماسا لنفدالبحرقبل أن تنفد كماتر في وأجيب بأن هذا اللفظ أشعر بالوقوع وكون الشئ قبل غيره يقتضى وجودذلك الغييرظاهرا وانلم يستدعه لامحالة والعمل بالظاهر واجبماأمكن كذا في فتح القدير وأمامع فللقران فلافرق فبها بين الاتيان بالضمير أولا فاقتضى وقوعهمامعا وعن أبى يوسف أنهلوقال معهاوا حدة تقع واحدة وفى الحيط لوقال لغبر المدخولة أنتطالق اليوم وأمس تطلق تنتين كأنه قال واحدة قبلها واحدة اه وفي شرح النقاية للشمني ممن مسائل قبل و بعدما قيل منظوما

مايقول الفقيه أيده الله * ولازال عنده الاحسان في فتى علق الطلاق بشهر * قبل مابعد قبله رمضان

وهذا البيت يمكن انشاده على عمانية أوجه أحدها قبل ماقبل قبله ثانيها قبل مابعده قبله ثالثها قبل ماقبل بعده وابعها بعدماقبل بعده سابعها بعدمابعد بعده سادسها بعدماقبل بعده سابعها بعدمابعد عدمابعد قبل والمنها قبل مابعد المنها قبل المنها المنه

مانعس مابعه قبلهرمضان شؤال عنول شؤال عنوس شوال شؤال عنوس الطلاق بشهر مج قبل القبل إقبله رمضان ذوالحجة المي مابعه المنوسة إلى إلى العدرمضان جادى الاخيرة فيلهرمضان شعبان

(قـوله والضابط فما اذا اجتمع فيهالقب لروالبعد الخ) هكذاذ كره فى الفتح أيضا وتبعه فيشرح نظم الكنز والنهر والدر الختار وحاصله الغاء أحسد المتكرر بن بغيرالمتكرر واعتبار أحد المتكررين الآخر أنماكان أولاأو وسطا أوآخوا فان كان لفظة قبل فالمراد شوال أوبعد فشعبان وعن هذا قال المقدسي في شرحه نظما قابل القبل بالذى هو بعد وسواه يبنى عليه البيان وتأمل بفطنةوذ كاء فبــه يدرك الوجـوه

الثمان اه وعلى هذا فيقع في الوجه الثانى والدابع في شوّال وفي السادس والسابع والثامن في شعبان لان وعلى هذا في قطيط المائي الوجه الثاني والدائم والمرابع في شعبان المرابع في شعبان المرابع في المحتبر هو الاخير المناف الى الضمير وغاب عنه أنه منا بذل انقله هنا وقدراً يت بعضهم اغترفتا بعدولم أرمن نبه على ذلك فلته الحدوالمنة والمنتبر هو الاخير المناف الى الضمير وغاب عنه أنه منا بذل انقله هنا وقدراً يت بعضهم اغترفتا بعدولم أرمن نبه على ذلك فلته الحدوالمنة والمنتبر هو الاخير المناف المرابع في المراب

هذاواعلم انهذين البيتين قديمان وللامامين الجليلين العلامة ابن الحاجب والعلامة السبكي فيهما كلام الحصه الحافظ الامام شيخ الاسلام بدر الدين العامى ى الشهر بابن الغزى الشافعي كارأيته فى مجوعة بخطه الشريف وقدذ كرالصور الثمانية متشعبة من الشطر الاخبر ورسم عندكل صورة الشهر المرادع لى طبق ما قررته أولا خلافا لماذكره المؤلف ثم قال نظما

هاك منى جواب ماقيل نظا * من سوال يحفه الاتقان موضا ما أجاب عنه به ابن * الحاجب الحبر ذوالتق عثمان ثم ذوا لجيدة الحرام اذاما * محضت قبل للطلاق زمان مع قبل المراد شوال فاعلم * ومن البعد قصد ناشعبان واذا ماوصلتها فجماد * قبل مابعد بعده رمضان ولضد شعبان ثم سوى ذا * عكس مام منى الزمان بيان

عن فتى علق الطلاق بشهر * قبل ماقبل قبله رمضان حكمه ان عحضت بعد فيه * في جادى الاخرى برى الفرقان واذاما جعت ذين الغ قبلا * مع بعد ومابق الميزان كل ذاحيث ألغيت ماوهذا * بسط ذاك الجواب والتبيان مم ضد بحدة محض قبل * فيده شوّال عندهم ابان ممان وصفتها ف كوصل * خدجواباقد عمد الاحسان اهم ماان وصفتها ف كوصل * خدجواباقد عمد الاحسان اهم ماان وصفتها ف كوصل * خدجواباقد عمد الاحسان اهم الموصل * خدجواباقد عمد الاحسان الهم الموسلة ال

ماوجـدته بخطه وبيانه ان مااماأن تركون زائدة أوموصولة أوموصوفة فان كانت (٢٩٥) زائدة فالجواب مامي بيانه وان كانت

موصولة أوموصوفة فني قبلمابعد بعده رمضان يقع في جادي الاخي لان الذي بعد بعده رمضان هو رجب فالذى قبله جادى وفيعكس هانه نحو بعد ماقبل قبله رمضان يقعف ذى الخبة لان الشهر الذى قبل قبله رمضان هو ذو القعدة فالذى بعده ذوالججة وفى محض قبل في شوال لان الذى قبل قبله رمضان ذوالقعدة كمام فالذي قبله شوال وفي عكسه في شعبان لان الذي بعد بعده رمضان هو رجب فالذي بعده شعبان فهذه أربح صوروبق أربع سواها

لانكل شهر بعدقبله وقبل بعده فيمتى قبله رمضان وهوشوال أو بعده رمضان وهوشعبان اه وحاصله ان المذكوران كان محض قبل وهو الاول وقع في ذي الجية وان كان محض بعد وقع في جمادي الآخرة وهو الخامس ويقع فى الوجه الثانى والرابع والسابع فى شوّال لان قبله رمضان بالغاء الطرفين الاولين ويقع فى الثالث والسادس والثامن في شعبان لان بعد مرمضان بالغاء الطرفين الاولين ووجه الحصر في الثمانية ان الظروف الثلاثة اماأن تكون قبلأو بعدأو الاقلين قبلأ والاقلين بعدأ والاول فقط قبل أوالاول فقط بعدأ وقبل بين بعدين أو بعد بين قبلين وهذاالبيان من خواص هذاالكاب ومن مسائل الظروف الثلاثة مافى تلخيص الجامع من كتاب الطلاق باب الطلاق في الوقت طالق كل تطليقة ثلاث خلاف المعرف اذعمأ جزاءه وافراد المنكرشبه كلدار وكل الداركنداطالق تطليقة معكل تطليقة وعكسهالقران المفردالكل الاأن ينوى المفردفيدين للتخصيص كذابعدكل تطليقة وقبلها كل تطليقة لسبق الكل الفرداذهمابالهاءوصف اللاحق ودونه وصف السابق لهذا كان فرداقبل الدخول فى عكس الهاء للحكس وتعلق فىطالق بعديوم الاضحى وتنجزني قبل وقبلها ومعهااذا ضافة الوقت قلب المشر وع المقدور فلغت وبتي الذات بلاقيد كطالق طلاقالايقع الاغدا أوبالدخول بخلاف بائنااذغير محمد يلحق الوصف ولوأقر بمال هكذالزم فردفى الاولى مثنى فى الباقى لجهل الزائد واعتبر بالخوكل شهر الافى قبل للصدق بالفرد وعشرون فى على درهم مع كل درهم من الدراهم عنده وستة عندهم اوأصله تعريف الجع واحدعشر فى ضم المشارعنده وأربعة عندهما لامتناع التعدد فى المشارحتى لم يتعدد عليها فى أنت طالق مع كل زوجة اه وحاصلهانه فى الاقرار يلزمه درهمان فى جيع الصورا عنى مع وقبل و بعد الافى قوله لك على درهم قبل كل درهم الاضمير فانه يلزمه درهم واحدفافى التحرير لابن الهمام انه فى الاقرار يلزمه المالان مطلقاليس

الاولى قبل ما قبل بعده الثانية بعدما بعد قبله الثالثة قبل ما بعد قبله الرابعة بعدما قبل بعده و حكمها عكس ما من في الغاء ما في الصورة الاولى من هذه الار بعاذا كانت ماملغاة يقع في شوال كانه قال قبل بعده رمضان فيلغى قبل ببعد في صيركانه قال قبله رمضان وذلك شوال واذا كانت موصوفة يصير كانه قال قبل شهر الله قبل الله عده رمضان فيلغى قبل ببعد كام الان الذى قبل بعده رمضان هو رمضان نفسه فت كون ما عبارة عنه و باضافة قبل اليهاي سير كانه قال بشهر قبل رمضان وذلك شعبان وقس عليه الثلاثة الباقية في ايقع في شعبان أو في شوال مع الغائم العكس مع عدمه وانالم أدرلم اقتصر عاما وناعلى بيان أوجه الالغاء مع ان هذاه والتحقيق والذى يظهر ان شعبان و بعده شوال مع الغائم مبنى على لفظ لغوى والله تعالى أعلم فتأمل (قوله لان كل شهر بعد قبله الخ) كرمضان مثلافات قبله شعبان و بعده شوال فهو أى رمضان بعد قبله أى شعبان وقبل بعده أى شوال فقوله بشهر قبل ما بعد قبله الجاروالمجرور متعلى بعلى ورمضان مبتدا مؤخر وقبل خبره مقدم مضافا الى ما بعده وما ملغاة وهو مضاف الى الضمير العائد على شهر والجلة من المبتدا والخبر فى محل جو ورمضان مبتدا مؤخر وقبل خبره مقدم مضافا الى ما بعده وما ملغاة وهو مضاف الى الضمير العائد على شهر والجلة من المبتدا والخبر فى محل جو صفة الشهر (قوله وقع فى ذى الحجة) لان قبله ذا القعدة وقبل هذا القبل شوال وقبل قبل القبل رمضان وفى محض بعدوقع فى جداى الآخرة ما فى تلخيص الجامع الخ) لم أجده فى لان بعده رجب و بعدهذا البعد شعبان و بعد بعد البعد رمضان (قوله ومن مسائل الظروف الثلاثة ما فى تلخيص الجامع الخ) لم أجده فى

الجزء الذي عنده من شرح الفارسي (قوله كالايمان المتعاقبة) قال الرملي تفسير هلو قال ان دخلت الدار فانت طالق ثم بعد زمان قال ان دخات الدار فانت طالق فد خلت يقع السكل (٢٩٦) اتفاقا (قوله ولوعطف بثم وأخر الشرط الخ) قال الرملي هذا غلط بلاشبهة ولا صحة لهذا

الكلام الالوكان التعليق بقولهأ نتطالق ثمطالقان تزوجتك تمطالق فأنه حينتذ يتنجز الاول ويتعلق الثاني ويلغو الثالث لان بقوله أنت طالق وقـع الطلاق و بقوله مطالق ان تزوجتك تطلق بالتزوج المعلق عليه الطلاق ولغاالثالث لعدم الاضافةالىالنزوج فتأمل وانظرالي قوله والحاصلان الحروف ثلاثةالى آخره اه وهذا الاعتراضمبني على ماوقع لهمن نسخة سقيمة وهى ولوعظف بثم وأخر ان دخلت الدارفأنت طالق وإحدة وواحدة فدخلت يقع واحــدة وان أخر الشرط فثنتان

الشرط تعلق الثانى وتنجز الاول فيقع المعلق عند الشرط بعد التزوج الثانى ولغاالثالث وفي المدخول بها تعلق الاول وتنجز ما بعده وعدلى مافي عامة النسخ لااعتراض بل هو الموافق وغيرها (قوله وقيد بحرف العطف الح) في ايمان والبرازية من الثالث في عين الطلاق ان دخلت الدار فائت طالق طالق طالق ولمعلق غير ما موسة فالاول معلق

بصحيح فى الكل وصرح في الخانية من الاقرار بانه يلزمه واحد في قوله له على درهم قبل درهم وأطلق المصنف رجه الله في مسائل الظروف الثلاث فشمل مااذا كان الطلاق منجزا أومعلقا ولذاقال في التشمة اذاقال لامرأته ولم يدخلها أنتطالق واحدة بعدهاواحدة ان دخلت الدار بانت بالاولى ولم يلزمها اليمين لان هذامنقطع ولوقال أنتطالق واحدة قبل واحدة ان دخلت الدارلم تطلق حتى تدخل الدار فاذا دخلت طلقت واحدة ولوقال لهاأ نتطالق واحدة قبلها واحدة أومعها واحدة أومع واحدة ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل الدار فاذا دخلت الدار يقع عليها ثنتان وكذلك الجواب فما اذاقال أنت طالق واحدة وبعدها أخرى ان دخات الدار اه (قوله ان دخلت الدارفانت طالق واحدة وواحدة فدخلت يقع واحدة وان أخوالشرط فثنتان) بان قال أنتطالق واحدة وواحدة ان دخلت الدار وهذا عند أبي حنيفة وقالا يقع ثنتان فيهما ونسبلابي حنيفة القول بان الواو للترتيب أخذامن قوله بوقوع الواحدة فهااذاقدم الشرط لانهالوكانت للجمع لتعلق الكل وليس بصحيح بل اعماقال بالواحدة لان موجب هذا الكلام عنده تعاقى المتأخر بواسطة المتقدم فينزلن كذلك فيسبق الاول فتبطل محليتها وتوضيحهان الاول تعلق قبل الثاني لعدم مابوجب توقفه وتعلق الثاني بواسطته والثالث بواسطته مافينزل على الوجه الذى وقع عليه التعليق بخلاف مااذا كررالشرط لان تعلق الثاني بغيرشرط الاول ليس بواسطة الاول لان كلاجلة مستقلة فتعلق بالشرط الواحد طلقات ليسشئ منها بواسطة شئ فينزان جيعاعند الشرط يخلاف مااذا أخرالشرط لان تأخره موجب لتوقف الاول لانهمغير فتعلق الكل بهد فعة فينزل دفعة ونسب اليهما القول بانها للعية أخذامن قوطما بوقوع الثنتين وليس بصحيح بل قالابعد مااشتركت في التعلق بواسطة ان تنزل دفعة لان نزول كل حكم الشرط فتقترن أحكامه كمافى تعدد الشرط قال في فتيح القدير قوطما أرجح وقول الامام تعلق الثاني بواسطة تعلق الاول ان أريدانه علة تعلقه فمنوع بل علته جع الواواياه أى الشرط وان أريدكونه سابق التعلق سامناه ولايفيد كالاعان المتعاقبة ولوسلمان تعلق الاول علة لتعلق الثانى لم يلزم كون نزوله علة انزوله اذلا تلازم فجازكونه علة لتعلقه فيتقدم في التعلق وليس نزوله علة لنزوله بل اذا تعلق الثاني بأى سبب كان صارمع الاول متعلقين بشرط وعند نزول الشرط ينزل المشروط اه وهذا كله تقريرالاصول وأماتقريراافروع فوجه قول الامام ان المعلق بالشرط كالمنجز عندوجوده ولونجزه حقيقةلم تفع الثانية بخلاف مااذا أخوالشرط لوجو دالمغير كذاذ كوالشارح وحاصل مافي الحداية ان الواو لمطلق الجع لا تصدق الافي ضمن معية أوترتيب فعلى اعتبار المعية يقع الكل وعلى اعتبار الترتيب لايقع الاواحدة فلايقع الزائد بالشكوهو أقرب ماوجه بهقول الامام قيد بالواولانه لوعطف بالفاء وقدم الشرط وقعت واحدة انفاقاعلي الاصح للتعقيب ولوعطف بثم وأخر الشرط وقعت واحدة منجزة والغاما بعدهاوان كانتمدخولا بهاتعلق الاخير وتنجزما قبلهوان تقدم الشرط تعلق الاول وتنجز الثاني فيقع المعلق عندالشرط بعدالتزوج الثاني ولغاالثالث وفي المدخول بها تعلق الاول ونجزما بعده وعندهما تعلق الكل بالشرط قدمه أوأخره الاعندوجو دالشرط تطلق المدخول بهائلاثا وغييرهاواحدة بناء على ان أثر التراخي يظهر في التعليق عنده فكانه سكت بين كل كلتين وعندهما يظهر فى الوقوع عند نزول الشرط لافى التعليق والحاصل ان الحروف ثلاثة وكل على وجهين تقديم الشرط وتأخيره ففي الفاء والواويقع واحدة ان قدمه واثنتان ان أخره وفي ثم ان قدم الشرط تعلق الاول وتنجز الثبانى ولغاالثالث وإنأخره تنجز الاول ولغامابعيده وقيدبحرف العطف

بالشرط والثانى ينزل في الحال و يلغو الثالث وان تزوجها و دخل الدار نزل المعلق ولود خل بعد البينونة قبل التزوج انحل الانه الممين لا الله ين لا ا

بين واحدة واحدة وبين ظالق طالق وهوالظاهر (قوله بخلاف فاذهبي ياعدوة الله) لان ذكره بفاء العطف يقتضى تعلقه عاسبق فصار السكل كلاما واحدا بخلاف مالولم يذكره بالفاء لكن انحلال الهين الاولى في مسئلتنا عند دفر بشرط الثانية وهو قوله ان كلتك لان شرط السكل كلاما واحدا بغلاف مالولم يقد على المنافقة على الشرطية واحدة والمتعارف السكلام المفيد بخلاف مالواقتصر على الشرط لان السكام ميكون وعند الثلاثة بالخزاء فانعقدت الثانية لان الجلة الشرطية واحدة والمتعارف السكلام المفيد بخلاف مالواقتصر على الشرط لان السكام من المنافقة على المنافقة ا

ثلاثمرات لغيرالمدخولة ان حلفت بطلاقك فانت طالق لاتمعل العين الثانية الابتعليق طلاقها بالملك بان يقول ان تزوجتك فانتبطالق أويتعلق بعد ملك النكاح بأن يتزوجها ويقول اندخلت الدار فانت طاليق لان شرط الانحلال هناهرو الحلف بطلاقها وذلك بادخاطافي جزاء اليمين الثالثية وهو الطلاق ولايصح ادخا لهافيه لعدم الملك عند وجودها بخلاف الاولى لان الشرط وهوالكلام يتصور فيغير الملك وكذاالحكم في تعليق الرجل طلاق امرأتيه المدخول ماوغير المدخول

لانه لوذكر بغيرعطف أصلا نحوان دخلت الدار فانتطالق واحدة واحدة واحدة فغي فتح القدير يقع واحدة اتفاقا عندوجودالشرط ويلغوما بعده لعدمما يوجب التشريك وأشارا لمصنف الحاله لوقال لغيير المدخولة ان دخلت الدار فانت طالق وأنت على " كظهر أمى ووالله لاأقر بك فدخلت طلقت وسقط الظهار والايلاء عنده لسبق الطلاق فتبين فلاتبقى محلالما بعده وعندهما هومطلق مظاهر مولوالى انه لوقال لأجنبية ان تزوجتك فانتطالق وأنت على كظهرأمي ووالله لاأقربك وتزوجها فعلى الخلاف بخلاف مالوقدم الظهار والإيلاء وقع الكل عندالكل أماعندهما فظاهر وأماعنه فلسبق الايلاء ثمهي بعده محل للظهارثمهي بعدهما محل للطلاق فتطلق كذافي فتح القدير والي انه لوقال لاممأة يومأ تزوجك فانتطالق وطالق وطالق فتزوجها وقعت واحدة وبطلت الثنتان ولوقال أنتطالق وطالق وطالق يومأ تزوجك وقعت الثلاث كنذافي الخاوى القدسي وكندالوقال ان تزوجتك كافى المحيط وفى المخيص الجامع من أولكتاب الايمان لوقال ثلاثالغب والمدخولة ان كلتك فانت طالق انحلت الاولى بالثانية لاستئناف الكلام بخلاف فاذهبي ياعدوة الله لكن عندزفر بالشرط كالواقتصر فلغت الثانية وعند نابالجزاء فانعقدت اذالجلة واحدة والانزل اثنان على المدخولة بتكرير كما كلتك فانتطالق وانحلت بالثانية لاالىجزاء ولغتهى بعدم الملك وفى ان حلفت بطلاقك لاتنحل اليمين الثانية الابتعليق طلاقها بالملكأو بعده اذالشرط ادخالها في الجزاء كذافي تعليق طلاقها ومدخولة بالحلف بطلاقهما انماتنحل الثانية بتعليق طلاقهابالمك أوبعده اذالثالثةانعقدت على المدخولة حسب فكانت الثالثة شطرالشرط وذافى حق الثالثة شطرأيضا فلاتنحل مالم يحلف بطلاق المدخولة وهي البردعية اه يعني ان هذه المسئلة تلقب بالبردعية لان أباسعيد البردعي بعدما نفقه ودرس سئل عنهافلي بهتدالى جوابهافار تحل الى بغداد وتعلم سبع سنين حتى صارمن كبارا صحابنا وقيد بغير المدخولة

(٢٨٠ - (البحرالاتق) - ثالث) بهاوغيرالمدخول بهابالحلف بطلاقيهما بان قال هما ثلاثا ان حلفت بطلاقي كا طالقان اعات تعلى الثانية في حقهما بتعليق طلاق غير المدخولة بالملك أو بعده بشرط آخر كام لان اليمين الثالثة التي هي شرط انحلال الثانية الحاف بطلاقهما وذلك باد خالهما في جزاء الثالثة وهو الطلاق ولم يمكن الثانية المعافية المعافية المعافية والطلاق ولم يمكن الدخولة فيه لعدم الملك كام فكانت الثالثة في حق انحلال الثانية شطر الشرط لا كام فلايؤثر في انحلال الشي قاذا علق بعده طلاق غير المدخولة بالملك أو بعده بشرط آخر كل الشرط فتطلق كل طلقة أخرى مع التي وقعت بانحلال الميين الاولى وقوله وذا اشارة المعلى طلاق غير المدخولة بالمالك أو بعده في حق الميين الثالثة شطر أيضامن شروط الانحلال في حق المدخولة لان الثالثة منعقدة في حقها عاصة الاان شرط وقوع الطلاق عليها الحلف بطلاق بعده وهي في العدة بأن يقول ان دخلت الدار فانت طالق في خذ تطلق ثالثة و بهذا أعنى الثالثة الحلف بطلاق غير المدخولة وجد ثلاثة أشياء انعقاد الهمين عليها وعام شرط انحلال اليمين الثانية وشطر شرط الحنث في الميين الثالثة الحلف بطلاق غير المدخولة وجد ثلاثة أشياء انعقاد الهمين عليها وعام شرط انحلال اليمين الثانية وشطر شرط الحنث في الميين الثالثة كذا في شرح الفارسي ملخصا

لان فيها يتعلق الكل بالشرط قدمه أوأخره وفى الحيط لوقال لغير المدخول بها أنت طالق واحدة لابل ثلاثان دخلت الدار لان قوله أنت طالق واحدة للتنجيز وأراد بقوله لابل ثلاثا ان دخلت الدار تعليق الثلاث والرجوع عن ايقاع الواحدة فلا يصل الشرط المذكور آخرا بايقاع الواحدة قصح تعليقه ولم يصحر جوعه عن الواحدة ولوقد م الشرط فقال ان دخلت الدار فانت طالق واحدة لابل ثلاثالم تطلق حتى تدخل لان قوله لابل ثلاثا غير مستقل تام بنفسه فتعذر ان بحمل تنجيزا فصار تعليقا اه واللة أعلم بالصواب واليه المرجع والمات

قدم الصريح عليها لانه الاصل فى الكلام اذهوموضو علافهام وهي فى اللغة مأخوذة من كني يكنو اذاستروذ كرالرضي انهافي اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين لفظا كان أومعني بلفظ غيرصر يح فى الدلالة عليه اماللابهام على بعض السامعين كقولك جاءنى فلان وأنتتر يدزيدا وقال فلان كيتوكيت إبهاما على بعض من يسمع أولشناعة المعبرعنه كهن في الفرج أوللا ختصار كالضمائر أولنوع من الفصاحة كقولك فلان كثير الرماد وكثير القرى أولغير ذلك اه وفي علم البيان على القول الاصح كمافى المطول ان لا يصرح بذكر الستعار بل بذكر ويفه ولا زمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارةالسبع للنية كاستعارة الاسدالارجل الشجاع فىقولنا رأيت أسدالكنا لم نصرح بذكر المستعارأعني السبع بلاقتصرناعلىذ كرلازمه لينتقل منه الى المقصود كماهوشأن الكناية فالمستعار هولفظ السبع الغبير المصرح به والمستعارمنه هوالحيوان المفترس والمستعارله هوالمنية الى آخره وفي أصول الفقه قال في التنقيح ممكل واحدمن الحقيقة والجازاذا كان في نفسه بحيث لايستترالم ادفصر بح والافكنابة فالحقيقة التي لمتهجر صريح والتي هجرت وغلب معناها الجازى كنابة والجاز الغالب الاستعمال صريح وغير الغالب كناية وعندعاماء البيان الكناية لفظ يقصد بعناه معنى النمازوم له وهي لاننافي ارادة الموضوع لهفاتها استعملت فيه لكن قصد بمعناهمعني ثان كمافي طويل النجاد بخلاف الجاز فانهاستعمل في غيرما وضع له فينافى ارادة الموضوعلة اه واحترز بقوله في نفسه عن الكشاف المرادفيها بواسطة التفسير والبيان ودخل فيهاالمشكل والمجمل وفى الفقه هناماا حتمل الطلاق وغيره (قوله لاتطلق بماالابنية أودلالة الحال) أى لاتطلق بالكنايات قضاء الاباحدى هذين لانهاغير موضوعة الطلاق بلموضوعة لماهوأعم منه ومن حكمه لماسيأ تى ان ماعدا الثلاث منهالم يردبها الطلاق أصلا بلماهو حكمه من البينونة من النكاح والمراد بدلالة الحال الحالة الظاهرة المفيدة المقصوده ومنها نقدم ذكرالطلاق كمافى المحيط لوقال لها أنتطالق ان شئت واختارى فقالت شئت واخترت يقع طلاقان أحدهما بالمشيئة والآخر بالاختيارمن غيرنية لتقدم الصريح عليها والحالف اللغةصفة الشئ بذكر ويؤنث يقال حال حسن وحسنة كذافى المصباح قيدنا بالقضاء لانه لايقع ديانة الابالنية ولاعبرة بدلالة الحال كماذاقال أنتطالق ونواهعن الوثاق لايقع ديانة وفي الجتيعن صدرالقضاة فى شرح الجامع الصغير اذاقال لم أنوالطلاق فعليه اليين ان ادعت الطلاق وان لم تدع يحلف أيضاحقاللة تعالى ن قال أبونصر قلت لحمد بن سلمة يحلفه الحاكم أم هي تحلفه قال يحتني بتحليفهااياه فى منزله فاذا حلفته فحلف فهى امرأته والارافعة الى القاضي فان نكل عن اليمين عنه و فرق بينهما اه وفي البزازية وفي كل موضع تشترط النية ينظر المفتى الى سؤال السائل ان قال قلت كذاهل بقع يقول نعمان نويت وان قال كم يقع يقول واحدة ولا يتعرض لاشتراط النية (قوله فتطلق واحدة وجعية في اعتدى واستبرى رجك وأنت واحدة) لان الاولى تحتمل الاعتداد

﴿باب الكنايات ﴿ لا تطلق مها الابنية أودلالة الحال فتطلق واحدة رجعية في اعتدى واستبرى رجك وأنت واحدة

إب الكايات ف الطلاق¥ (قوله أن لايصرح بذكر المستعار الخ) ايس هذا هو الكناية المطلح عليها عند البيانيين بل هي مايأتي في كلام التنقيح أماه فهى الاستعارة المكنية المقابلة للصرحة ثمرأ يتدله تعقبه فىالنهر بعدماذ كرمعني الكناية عندهم بنحوماياً تي قال أن ماذ كره في البحر هو الاستعارة بالكنابة التي من الجاز بعلاقة المشامة ولايصح ارادتهافي شيممن الالفاظ الآتية نخلاف الكناية بالمعنى المذكور فانه يصح ارادتهافي نحواعتدي كإسانى

من الذكاح ومن نعم الله تعالى فتعين الاول بالنية و يقتضي طلاقاسا بقا وهو يعقب الرجعة ان كان بعــدالدخول وأماقبله فهو مجازعن كونى طالقا من اطلاق الحــكم وارادة العلة ولا يجعــل مجازا عن طلقي لانه لايقع به طلاق ولاعن أنت طالق أوطلقتك لانهـم يشترطون التوافق فى الصيغة كذا فىالتلويح ومافىالشر حمن انهمن اطلاق المسبب وارادة السبب فمنوع لانه يردعليه ان شرطه اختصاص المسبب بالسبب والعدة لاتختص بالطلاق لثبوتها فىأم الولداذا أعتقت وماأجيب بهمن أن ثبوتها فماذكرلوجودسبب ثبوتهافى الطلاق وهوالاستبراء الابالاصالة فغيردافع سؤال عدم الاختصاص كذافى فتح القدير وفى التاويج والاعتداد شرعابطر يق الاصالة مختص بالطلاق لايوجه فى غيره الابطر يق التبع والشبه كالموت وحدوث حرمة المصاهرة وارتداد الزوج وغيرها وقديقال ان اعتدىمن باب الاضمار أى طلقتك فاعتدى أواعتدى لانى طلقتك ففي المدخولة يثبت الطلاق وتجب العدة و في غيرها يثبت الطلاق عمر بنيته ولا تبجب العدة اه وهو يفيد انه من باب الاقتضاء في غير المدخولةأيضا وانكانأم هافيها بالعدة ليس بموجب شيأ فلاحاجة الى تكاف المجاز والمراد بالمسبب هناوجوب عدالاقراء المستفادمن الامر ومافى النوادرمن ان وقوع الرجعي بهااستحسان لحديث سودة يعنى انه عليه السلام قال طاعتدى ثمراجعها والقياس ان يقع البائن كسائر الكنايات بعيد بل ثبوت الرجعي قياس واستحسان لان علة البينونة في غير الثلاثة منتفية فيهافلا يتجه القياس أصلا كذافى فتح القدير وقدساك الحقق فى فتح القدير طريقاغير طريقهم فى تقريران اعتدى من باب الاقتضاء فقال ان اعتدى يقتضى فرقة بعد الدخول وهى أعممن رجى و بائن لكن لا يوجب ذلك تعين البائن بل تعين الاخف اعدم الدلالة على الزائد اه وهو مسلك حسن لكن يلزم عليه انه لونوى البائن فى قوله اعتدى صحت نيته وعلى ماقر ره المشايخ من الطلاق لم تصح نيته وأما استبرى رجك فلانه تصريج بماهوالمقصودمن العددة وهو تعرف براءة الرحم فيعتمل استبريه لاني طلقتك أولاطلقك اذاعلمت خلوه عن الولدوعلى الاول يقع وعلى الثانى لافلابد من النيسة و بجب كونه مجازا عن كونى طالقافى المدخولة اذا كانت آيسة أوصغيرة وفى غير المدخولة مطلقا وأماأ نت واحدة فيحتمل أن يكون نعتالم مرمحذوف معناه تطليقة واحدة فاذانواهمع هندا الوصف فكانه قاله والطلاق يعقبه الرجعة و يحتمل غيره نحوأ نتواحدة عندى أوفى قومكمد حاوذما فقد ظهران الطلاق في هذه الالفاظ الثلاثة مقتضي ولوكان مظهر الايقع به الاواحدة فاذا كان مضمرا وانه أضعف منه أولى وأشار المصنف بقولهواحدة رجعية الىانهلونوى البينونة الكبرى أوالصغرى لاتعتبرنيته وهوظاهرفي الاولين وأما فأنت واحدة فالمصدر وانكان مذكورا بذكر صفته لكن التنصيص على الواحدة يمنع ارادة الثلاث لانهاصفة للصدرالمحدود بالهاءفلا يتحاوز الواحدة وأطلق فى واحدة فافادانه لامعتبر باعرابها وهوقول العامةوهوالصحيح لانالعواملايميز ونبين وجوهالاعراب والخواص لاتلتزمه في كالرمهم عرفابل تلكصناعتهم والعرف لغتهم وقدذ كرنافى شرحناعلى المنارانهم لم يعتبر وهمناواعتبروه فىالاقرار الالفاظ الثلاثة وجودالطلاق مقتضى أومضمراعلمان لاحصرفى كلامه بلكل كناية كان فيهاذكر الطلاق كانت داخلة في كلامه ويقع بهاالرجى بالاولى كقوله أنابرىء من طلاقك الطلاق عليك علىك الطلاق لك الطلاق وهبتك طلاقك اذاقالت اشتريت من غير بدل قدشاء الله طلاقك قضى الله طلاقك شئت طلاقك تركت طلاقك خليت سبيل طلاقك أنت مطلقة بتسكين الطاء أنت أطلق من امرأة فلان وهي مطلقة أنتطال بحذف الآخ خذى طلاقك أقرضتك طلاقك أعرتك طلاقك ويصير

(قولەوھـو يفيـدانهمن باب الاقتضاء) قال في النهر فيه نظركيف وقدجهل مقابلا له فتدبر (قوله فلا يتحاوز الواحدة) أى فلا تعتبرنية البينونة الكبرى ولم يصرح بعدم اعتبار الصغرى معان الكلام مسوق لبيانه أيضا للعلم به من كون الوقوع بالمصدر وهو تطليقة (قوله وهــو قول العامة وهو الصحيح) احترازعما قال بعضهمان رفع الواحدة لايقع شئ وان نوى وان نصبها وقعت واحدة وانلمينولانهاحينئذ نعت للصيدر أي أنث طالق تطليقة واحدة فقند أوقع بالصريح وانسكن احتيج الىالنية كذا فىالفتح (قوله فيحتاجـون الى الفرق) قالفاانهروكانه عملابالاحتياط فىالبابين (فوله بل كل كناية كان فيهاذ كرالطلاق الخ) فيه قصورعما يذكره أيضا من قوله است لي بامرأة الخفانه لاذ كرللطلاق فيه

والذي يظهر خلافه وانها مونالصريح وقد كنت نوقفت في ذلك برهة حتى طليحه الموى الموافقة عليه الموكات من الصريح الما المتاجت الى نية وقد نقدم على أية باجماع الفقهاء في كلام المونف توقفها على المراح المونف توقفها على المراح المونف توقفها على المراح المونف توقفها على المراح المونف توقفها وفي غيرها بائنة وان نوى عليها (قوله وكمالا بردعليه في كلام المونف توقفها وفي غيرها بائنة وان نوى وهى بائن بتة بتالة حوام ثبته وبين الامر باليد وقوله المناسنة كره أي عدون الجمع المناسنة كره أي عند قول الماسنة كره أي عند قول الماسنة كره أي عند قول

وهى بائن بتة بتلة حوام اختارى) أى بدون الجع بينهو بين الاص باليدوقوله لماسند كره أىعندقول المصنف ولم تصح نية الثلاث لانهاغا يفيد الخاوص والصفا فهرو غير متنوع والبينونة تثبت فيهمقتضي فلاتم بخلاف أنت بائن ونحوه لتنوعالبينونةالي غليظة وخفيفة اه وفي هـ ذا الجواب نظر وكلام النهر يقتضىان النسخة لما سيدكر بالماءأي المصنف والمعنى انه أطلق هناوالمرادماعدا اختاري

الامربيدهاعلى مافى المحيط استلى بامرأة وماأنالك بزوج استلك بزوج وماأنت لى بامرأة بخلاف مالوقال أنابرىءمن نكاحك فانه لايقع قاله ابن سلام وفي الخلاصة اختلف في برئت من طلاقك اذا نوى والاصح انه يقع والاوجه عندى أن يقع بائنا كمافى فتح القدير وفى المعراج والاصل الذي عليه الفتوى فى الطلاق بالفارسية الهان كان فيه الفظ لا يستعمل الافى الطلاق فذلك اللفظ صريح يقع بلانية اذا أضيف الحالمرأة مثلزن رهاكردم فىعرف أهل خواسان والعراق بهيم لان الصريح لايختلف باختلاف اللغات وماكان بالفارسية يستعمل فى الطلاق وغيره فهومن كنايات الفارسية فكمه حكم كنايات العربية فجيع الاحكام اه (قوله وف غيرها بائنة وان نوى تنتين وتصح نبته الثلاث) أى فيغيرالالفاظ الثلاثة ومآفى معناها تقع واحدة بائنة أوثلاث بالنية ولاتصح نية الثنتين فى الحرة لما قدمناه انهعدد محض بخلاف الثلاث لانه كل الجنس ولان البينونة متنوعة الى غليظة وخفيفة فأيهمانوى صحت نبته بخلافأ نتطالق لانهموضوع شرعالانشاء الواحدة الرجعية فلاعلك العبد تغييره وفى المحيط لوطلق منكوحته الحرة واحدة ثمقال لهاأنت بائن ونوى ثنتين كانت واحدة لان البينونة الغليظة لاتحصل عانوى فلاتصح النية حتى لونوى الثلاث تقع لان البينونة في حقها تحصل بالثنتين وبالواحدة السابقة اه والثنتان فى الامة كالشلاث فى الحرة فلاتردعليه كالايردعليه اختارى وأصرك بيدك فانهلا يقع بهمابل اذانوى التفويض كان لهما التطليق فلايقع الابقولهما بعمده اخترت نفسي ونحوه وكالار دعلب اختارى فانه كناية ولايصح فيهنية الثلاث لماسنذكره فى باب التفويض وبه اندفع اعتراض الشار حعليه والحاصل ان الكنايات كلها تصع فيهانية الثلاث الاأر بعة الثلاث الرواجع واختارى كافى الخانية (قوله وهي بائن) من باب بان الشئ اذا انفصل فهو بائن وابنته بالالف فصلته وبانت المرأةبالطلاق فهيى بائن بغيرهاء وأبانهاز وجهابالالف فهيىمبانة قال ابن السكيت في كتاب التوسعة تطليقة بائنة والمعني مبانة قال الصغاني رجه الله فاعلة بمعنى مفعولة كذافي المصباح وفي منظومة ابن وهبان ماحاصله انهلوعلق بالشرط ابانة بلانية طلاق لم يقع اذا وجد شرطه اه فانت بائن كناية معلقاكان أومنجزا (قوله بثة) من بته بتا من بابضرب وقتل قطعه وفى المطاوع فانبت كمايقال فانقطع وانكسمرو بتالرجل طلاق امرأته فهي مبتوتة والاصل مبتوت طلاقها وطلقها طلقة بتة وثلاثا بتةاذا قطعهامن الرجعة وأبت طلاقها بالالف لغة قال الازهرى ويستعمل الشلائى والرباعى لازمين ومتعديين فيقال بت طلاقها وأبته وطلاق بات و بت كذاف المصباح (قوله بتلة) من بتله بتلامن باب قتل قطعه وأبانه وطلقها طلقة بتة بتلة كذافى المصباح (قوله حرام) من حرم الشئ بالضم حرما وحرما وحواماامتنع فعله والممنوع يسمى حراما نسمية بالمصدروسيأتي فيآخر باب الايلاءعن الفتاوي انهلوقال لهاأنت على حرام والحرام عنده طلاق وقع وان لم ينووذ كرالامام ظهيرالدين لانقول لانشترط النية واكن نجعله ناوياعر فاولافرق بين قوله أنتعلى حرام أومحرمة على أوحرمتك على أولم يقل على أوا نت حوام بدون على أوأ ناعليك حوام أومحرم أوحومت نفسي عليك ويشترط قوله عليك في تحريم نفسه لنفسها وكنداقوله حلال المسلمين على حرام وكل حل على حوام وأنتمى فى الحرام فان قلت اذاوقع الطلاق بلانية ينبني أن يكون كالصريح فيكون الواقع رجعيا قلت المتعارف به إيقاع البائن لاالرجعي وان قال لم أنولم يصدق في موضع صارمتعار فاكذافي البزازية وسيأتي تمامه في الايلاء وفي القنية

اعتاداعلىما يأتى من اله لا تصحنية الثلاث قال فى النهر وأرى ان فى قول المصنف وهى أى غير الثلاث من الكنايات التى يقع بها البائن هذه الالفاظ المحصورة فكانه قال وفى غيرها التى هى كذا الاغير ية مطلقة دفع اللابراد اه وحاصله الهلما بين المرادمن قوله وفى غيرها الخ بقوله وهى بائن الخلم بدخل فيه اختارى

لوقال أنت امرأة حوام ولمير دالطلاق يقع قضاء وديانة ولوقال هي حوام كالماء تحرم لأنه تشبيه بالسرعة (قوله خلية) من خلت المرأة من مانع النكاح خلوافهي خلية ونساء خليات وناقة خلية مطلقة من عقالها فهى ترعى حيث شاءت ومنه يقال فى كنايات الطلاق هى خلية كذا فى المصباح (قوله بريشة) يحتمل النسبة الى الشرأى بريئة من حسن الخلق وأفعال المسلمين والى الخيرأى عن الدنيا أوعن البهتان ويحتمل أن أنت بريئة عن النكاح وفي الكافى بريئة من البراءة ولهذا وجب همزها (قوله حبلك على غاربك) تمثيل لانه تشبيه بالصورة المنتزعة من أشياء وهي هيئة الناقة اذا أريداطلاقهاترعى وهي ذاترسن وألقى الحبل على غاربها وهوما بين السنام والعنق كيلاتتعقل به اذا كانمطروحافشبه بهذه الهيئة الاطلاقية انطلاقالمرأة من قيدالنكاح أوالعملوالتصرف كذافي فتح القدير وفى المصباح انه استعير للرأة وجعل كناية عن طلاقهاأى اذهى حيث شئت كايذهب البعير وفى النوادر الغارب أعلى كل شئ والجم الغوارب (قوله الحقى بأهلك) بهمزوصل كافى فتعم القدير يعنى فتكسر الممزة وتفتح الحاء من لحقته ولحقت بهمن باب تعب لحاقا بالفتح أدركته وف المصباح وألحقته بالالفمثله فعلى هذالاتتعين الهمزة للوصل فيجوزان تكون للقطع معكسرالحاء من باب الافعال وفى غاية البيان والحقى من اللحوق لامن الالحاق وانتقلي وانطلقي كالحقى وفى القنية قالت لزوجها تغيرلوني فقال الزوج رددتك بهذا العيب ونوى الطلاق يقتم قال الكال في فتح القدير نمفي الحبة اذالم تكنله نية تطلق فى القضاء ولوقال نو يتأن يكون فى بدها لا يصدق وأمافها بينه و بن الله ابتدأت فقالت هب طلاق تريدا عرض عنه فقال وهبت لايقع وان نوى لأنه جوابها فماطلبت كذا قيل وفيه نظر بل يجب أن يقع اذانوى لانه لوابتــدأ به ونوى يقع فاذانوى الطلاق فقدقصـــدعدم الجواب وأخرج الكلام ابتداء وله ذلك وهوأ درى بنفسه ونيته وفى البزازية الحتي برفقتك يقع اذا نوى (قوله وهبتك لاهلك) يحتمل البينو نة لان الهبة تقتضى زوال الملك أطلقه فشمل مااذالم يقبلوها لان القبول لا يحتاج اليه لازالة الملك كذافي الحيط والتحقيق انه مجازعن رددتك اليهم فتصير الى الحالة الاولىوهي البينونة كالحقى بأهلك ومثله وهبتك لابيك أولابنك أوللازواج لانهاتو دالى هؤلاء بالطلاق عادة وخرجعنه مالوقال وهبتك للاجانب فانه ليس بكأية والاخوالاخت والعمة والخالة من الاجانب هنافلايقع وان نوى كافى المعراج لانهالاتر داليهم بالطلاق عادة ونوجعنه مالوقال وهبتك بعض طلاقك فآنه ليس بكأية وقدمناانه لوقال وهبت الكطلاقك فانه يقع فى القضاء بلانية ولايصدق انه أراد كونه في بدها الااذاوقع جوابا لقولها هب لى طلاق فانه لايقع وان نوى و في المعراج لوقال أبحتك طلاقك لايقع وان نوى وفى الذخيرة وهبت نفسك منك يقع اذا نوى (قول هسر حتك فارقتك) وجعلهماالشافعي من الصريح لورودهمافي القرآن للطلاق كثيراقلنا المعتبر تعارفهما في العرف العام فى الطلاق لاستعما لهماشر عام اداهو بهما كذافي فتح القديروفي الكافي ولنا الصريح مالا يستعمل فى غير النساء وهم يقولون سرحت ابلى وفارقت غريمي ومشايخ خو ارزم من المتقدمين ومن المتأخرين كانوا يفتون بأن لفظ التسريح بمنزلة الصريح يقع به طلاق رجى بدون النية كذافى المجتبي وفي الخانية لوقال أنت السراح فهو كمقوله أنت خلية اعزبي وفى القنية والاقرار بالفرقة ليس باقرار بالطلاق لاختلاف أسبابها (قوله أمرك بيدك اختارى) كنايتان للتفويض فاذانوى تفويض الطلاق اليها كان لهاأن نطلق نفسها كماسياً تى (قوله أنتحة)عن حقيقة الرق أوعن رق النكاح وفي فتحالقد يروأ عتقتك مثل أنتح وفى البدائع كوني حزة أواعتقي مثل أنتحرة ككوني طالقامثل

خلیدة بریئة حبلك علی غار بك الحدق بأهلك وهبتك لاهلك سرحتك فارقتك أمرك بیده اختاری أنت حرة

(قولهقال الكال في الفتح ثم في الهبة الخ) ساقط من بعض النسخ وهو الانسب فان محل ذكره في القولة الني بعده أنتطالق (قوله تقنعي تخمري استرى) لانك بنت وحرمت على بالطلاق أولئلا ينظر اليك أجنى وفى المصباح قناع المرأة جعه قنع مثل كتاب وكتب وتقنعت لبست القناع والخارثوب تغطى به المرأة رأسها والجع خرككتاب وكتب واختمرت المرأة وتخمرت البست الخار اه وفي المعراج تقنعي من القناعة وقيل من القناع وهواللا الوواقتصر على قوله استترى فافادا نهلوقال استترلى منى خوجون كونه كناية كماد كره قاضيخان فىشرحه (قوله اعزبى) من العز بةبالعين المهملة أومن الغروب بالمجمة وهوالبعدأى ابعدى لانى طلقتك أولزيارة أهلك (قوله اخرجي اذهى قومى) لحاجة أولاني طلقتك قيدباقتصاره على اذهى لانه لوقال اذهى فبيعى نو بك لايقع وان نوى ولوقال اذهى الىجهنم يقعان نوى كندافى الخلاصة ولوقال اذهبي فتزوجى وقال لمأ نو الطلاق لم يقع شئ لان معناه تزوجي ان أمكنك وحللك كذافى شرح الجامع الصغير لقاضيخان وفى القنية اذهبى وتحللي اقرار بالثلات وفى المعراج تنجى عني يقع اذانوى وفى البزازية اذهبي وتزوجي تقع واحدة ولاحاجة الى النية لان تزوجي قرينة فان نوى الثلاث فثلاث اله وهو مخالف لمافى شرح الجامع الأأن يفرق بين الواووالفاء وهو بعيدهنا وفىالمنتقى عن مجمداذهي ألف مرة ينوى به طلاقافثلاث وفىالبدائع عن مجمداذالها افلحي يريدالطلاق يقع لانه بمعنى اذهى تقول العرب أفلح بخير أى ذهب بخير ويحتمل اظفرى عرادك يقال أفلح الرجل اذاظفر عراده (قوله ابتغي الازواج) ان أمكنك وحللك أواطلي النساء اذالزوج مشترك بين الرجل والمرأة أوابتني الازواج لاني طلقتك وتزوجي مثلي وفى القنية زوج امرأ نه من غيره لا يكون طلاقا ثمرقم لآخراذانوى الطلاق طلقت وفيها قبله أنت أجنبية ونوى الطلاق لايقع لأنه رد وفي حال مذاكرة الطلاق اقراروأ شار المصنف باطلاقه الى ان الكنايات كلها يقع بها الطلاق بدلالة الحال وقد تبع في ذاك القدوري والسر خسى في المبسوط وخالفهما فر الاسلام وغيره من المشايخ فقالوا بعضها لايقع بهاالابالنية والضابط على وجه التيحر يران في حالة الرضا المجرد عن سؤال الطلاق يصدق فى الكل انه لم يرد الطلاق وفى حالة الرضا المسؤل فيها الطلاق يصدق فما يصلح ردا انه لم يرده مثال اخرجى اذهبي اعزبي قومى تقنعي استترى تخمرى وفي حالة الغضب المجرد عن سؤال الطلاق يصدق فها يصلح سباأوردا انهلم يردبه الاالسب أوالرد كخلية بيئة بتة بتلة بائن حوام وما يجرى مجراه ولايصدق فمايصلح جوابافقط كاعتدى واستبرى رجك وأنت واحدة واختارى وأمرك بيدك فايصلح للجواب فقط خسمة كمافى غاية البيان وفي حالة الغضب المسؤل فيها الطلاق يجتمع في عدم تصديقه فيالمتمحض جواباسببان المذاكرة والغضب وكذافي قبول قوله فيايصلح ردا الاان كالا من المذاكرة والغضب يستقل باثبات قبول قوله في دعوى عدم ارادة الطلاق وفما يصلح للسب ينفرد الغضب باثباته فلاتتغ يرالاحكام وبه ناعلم انالاحوال ثلاثة عالة مطلقة وعالة مذاكرة الطلاق وحالة الغضب وان المراد بالمطلقة المطلقة عن قيدى الغضب والمذاكرة فقول الشار حوهي حالة الرضام الاينبغي وان الكنايات ثلاثة أفسام قسم يصلح جوابا والايصلح رداولاشما وقسم يصلح جوابا وردا ولايصلح شتما وقسم يصلح جوابا وشما ولايصلح ردا وعن أبي يوسف فى قوله لاملك لى عليك

ولاسبيل لى عليك وخليت سبيلك وفارقتك انه يصدق في حالة الغضب لما فيهامن احتمال معنى السب

كذا في الهداية وجعل فرالاسلام وضاحب الفوائد الظهيرية هذه الالفاظ ملحقة عندا في يوسف

عمايصلح للجواب فقط وهي اعتدى واختاري وأمرك بيدك واعالم يذكرالصنف هذه التفاصيل

لان الحاكم الشهيد فى الماكافى الذى هوجع كالم محمد فى كتبه لم يذكره ولم يتعرض له شارحه الامام

السرخسي وحاصل مافى الخانية ان من الكنايات الائة عشر لا يعتبر فيهاد لالة الحال ولا تقع

ثقنمی شخمری استتری اعربی اخرجی اذهبی قوی ابتنی الازواج

(قـوله وهو بعيـد هذا) أقـــول يؤيده تصريح الذخيرة بخلافه حيثقال ولوقال لمااذهبي وتزوجي لايقع الطلاق الابالنية وان نوى فهى واحدة باثنية وان نوى الثيلاث فهى ئلاث اھ (قـوله وفى المنتقى الخ) يخالف مام فى شرح قدوله أنت طالق بائن أوالمتة أوأ فش الطلاق الخ الله لوقال أنت على حوام ألف مرة تقع واحدة ونبهناعليه هناك (قـوله تخليـة برية الخ) عثيل لقوله سبالاله ولقوله أوردا لانها لاتصلح له وارجع الى النهر تزدد بصيرة (قوله وبهذاعلمان الاحوال الالله عندي ان الاولى هـو الاقتصار على حالة الغضب والمذاكرة اذ الـكلام في الاحوال التي تؤثر فيهاالدلالة لامطلقا ثم رأيته في البدائع بعدان قسم الاحوال ثللاثة كالشارح قال فغي حالة الرضا يدين فى القضاء وان كان في حالة مذاكرة الطيلاق أوالغضب فقيد قالوا ان الكنايات أقسام ثلاثة وذكرمام وهدندا هدو التعقيق (قولهقسم يصلح جوابا) أىجـوابالطلها الطلاقأى التطليق

(قوله وفى التنقيح قالوا الخ) حاصله ان اطلاق والحناية على كنايات تفسير الاصوليين لها على استر المرادمنها وهذا بناء على أن المستر الطلاق وهذا مقابل لمام من انها منع كون المكنى عند الطلاق واغاه والبينونة

الابالنية حيلك على غاربك تقنعي تخمري استترى قومي اخرجي اذهبي انتقلي انطابق تزوجي اعزبي لانكاحلى عليك وهبتك لاهلك وفهاعداها تعتبرالدلالة لكن ثمانية تقع بهاحال المذاكرة أنت خلية برية بتة بائن حوام اعتدى أمرك بيدك اختارى وثلاثة من هذه الممانية يقع بها حال الغضب اعتدى أمرك بيدك اختارى ممقال بعدهده لوقال فى مذا كرة الطلاق فارقتك أو باينتك أو بنت منك أولاسلطان لى عليك أوسرحتك أووهبتك لنفسك أوتركت طلاقك أوخليت سبيل طلاقك أوسبيلك أوأنت بائنة أوأنت وة أوأنتأعلم بشأنك فقالت اخترت نفسي يقع الطلاق وان قاللمأنو الطلاق لا يصدق اه فصارت الالفاظ الواقع بها حال المذا كرة عشر ين لفظاوا عاوقع البائن عاعدا الثلاث وما كان بمعناهامع ان المكني عنه الطلاق وهو يعقب الرجعة لاناغنع أن المكني عنه الطلاق بلاغاهوالبينونة لانهاهي معنى اللفظ الدائر فى الافراد فكونها كناية لاتستلزم كونها مجازاعن الطلاق لانهمشةرك معنوى من قبيل المشكك فالقطع المتعلق بالنكاح فردمن نوع مايتعلق به والمتعلق بالخير والشركة لكاذالم يذكر متعلقه كايحتمل رجل كالامن زيدوعمرو وغيرهم اوالبينونة متنوعة الى غليظة وهي المترتبة على الثلاث وخفيفة كالمترتبة على الخلع وأيهماأ رادصح وثبت مايثبت بلفظ طالق على مال وطالق ثلاثا وحاصله ان مايشبت عندطالق شرعا لازم أعم يشبت عنده وعندهده الالفاظ والخلع فقولنا يقع بها الطلاق معناه يقع لازم لفظ الطلاق شرعا وانتقاص عدده هو بتعدد وقه عذلك الدزمواسة كاله مذلك وبارسال لفظ الثلاث بلمعنى وقوع الطلاق وقوع اللازم الشرعي لانههومعنى لفظ الطلاق فالواقع بالكنايةهو الطلاق بلاتأويل وبهلذاناظهرأن الطلاق استم الكناية حقيقة فقول صاحب الهداية ليست كنايات على التحقيق لانهاعوامل في حقائقها قال في التحرير انه غلط لانه يدل على أن الحقيقة تنافى الكناية وليس كذلك لان الكناية قد تكون حقيقة لانها بتعدد المعنى وقدلات كون حقيقة فيها وقوطم ان الكناية الحقيقية هي التي تكون مستتر المراد وهذه معاومة والتردد فما يرادبهاهي أبائن من الخير أوالنكاح قال فى التحرير الهمنتف بان الكناية بسبب التردد فىالمراد لابسبب التردد فى المعنى الموضوع كالمشترك والخاص فى فردمعين فاذا كانت كسناية على الحقيقة تعينأن يكون المجازف اضافته الى الطلاق فان المفهوم من الاضافة انها كناية عنه وليس كذلك والاوقع رجعيا وفى الهداية والشرط تعيين أحدنوعي البينونة دون الطلاق اه وظاهرهانه لااعتبار بنيةالطلاق فىالكنايات البوائن وانه لابدمن نية بينونة النكاح وفى التنقيح قالواوكمنايات الطلاق تطلق مجازا لانمعانيهاغير مستترة لكن الابهام فبايتصل بهاكالبائن مثلا فأنهمهم في انهابائنة عن أىشئ عن النكاح أوغيره فاذانوى نوعامنها تعين وتبين بموجب الكلام ولوجعات كناية حقيقة نطلق رجعية لانهم فسروها بمايستتر المرادمنه والمرادالمستترهنا الطلاق فيصير كقوله أنت طالق وبتفسير علماء البيان لايحتاجون الى هذا التكلف لانهاعندهمأن بذكر لفظ ويقصد بمعناه معنى ثان ملز وم له فيرا دبالبائن معناه ثم ينتقل منه بنية الى الطلاق فتطلق على صفة البينونة لاانه أريدبه الطلاق وعمامه فى التاويج ولايخنى عليك ان قوله أنت واحدة ليس من باب الكناية بتفسير علماء البيان واكنهمن قبيل المحذوف اكنه كناية باعتبار استتار المرادكذا فىالتاويج وقيد المصنف بهذه الالفاظ للرحتراز عمااذاقال لاحاجةلى فيكأولاأريدك أولاأحبك أولاأشتهيك أولارغبةلى فيكفانه لايقع وان نوى فى قول أبى حنيفة وقال ابن أ بى اليلى يقع فى قوله لا حاجة لى فيك اذانوى و فى التفاريق عن ابن سلام يكون ثلاثااذانوى ولوقال فسيخت النكاح ونوى الطلاق يقع وعن أبى حنيفة ان نوى ثلاثا فثلاث والرواية كمنداعن محمدانه بائن ان نوى الطلاق وفى جع برهان قال لم يبق بيني و بينك عمل

ونوى الطلاق لايقع وفى فتاوى الفضلي خلافه وفى التفاريق قيــل فى قوله لم يبق بيني وبينك شيئ انه لايصح ولوقالأر بعة طرق عليك مفتوحة لايقعوان نوى مالم يقل خـنى الى أى طريق شئت وفي اللاكى وهكذاعن محدوفى النظم قال أسدقال محديقع ثلاثا وقال ابن سلام أخاف أن يقع ثلاثالمعاني كلام الناس وفي المبسوط قال ها أنت على كالميتة أوكاحم الخانرير أو الخرونوي الطلاق يقع كذافي المعراج وفي البزاز بة طلبت منه الطلاق فقال لم يبق بيني و بينك عمل لم تطلق الاأن ينوي به النكاح وينوي به ايقاع الطلاق فينثذيقع وذكر في البدائع من الكنايات خالعتك لاعلى سبيل العوض وسيأقيوفي البزازية أنابرىءمنك لايقع وان نوى ولوقال أبرأتك عن الزوجية يقع بلانية أه وفي تلخيص الجامع وشرحمه لوقالتأ بنت نفسىأو حرمت نفسي عليك فقال أجزت وقع بائنا بشرط أن ينوى كل منهما الطلاق وتصح نية الثلاث ولوقالت اخترت نفسي فقال أجزت ناويا الطلاق لايقع وسنذكره بمامه في فصل الاختيار وفي الخانية أنابريء من طلاقك لايكون طلاقا ولوقال برئت اليكمن طلاقك يقعنوي أولم ينو ولوقالأنابرىء من ثلاث تطليقات قالبعضهم يقع الطلاق وقال بعضهم لايقع وان نوى وهو الظاهر اه (قوله وانقال لهااعتدى ثلاثاونوى بالاولى طلاقا وعابق حيضاصه قوان لم ينو عما بقى شيأفهى ثلاث) لانه بنية الحيض بالباقى نوى حقيقة كلامه و بنية الاولى طلاقاصار الحال حال مذاكرة الطلاق فتعين الباقيتان للطلاق بهذه الدلالة فلايصدق فى نفى النية قضاء وبهذا علم ان مذاكرة الطلاق لاتنحصر في سؤال الطلاق بل أعممنه ومن تقدم الايقاع ودخل تحت المسئلة الاولى مااذانوى بكل منهما حيضافتطلق واحدة وهي الاولى ومااذانوى بالثالثة طلاقالاغ مرومااذانوى بالثالثة حيضا الاغير ومااذانوى بالثانية طلاقا وبالثالثة حيضا الاغير ومااذانوى بالثانية والثالثة حيضا فغ هذه الست لاتقع الاواحدة ودخل تحت المسئلة الثانية مااذانوي بالاولى حيضالاغبرأ والاولمين طلاقالاغمرأ والاولى والتالثة طلاقالاغير أوالثانية والثالثة طلاقا وبالاولى حيضا أوكل من الالفاظ طلاقا فهذه ست تقع بها الثلاث وخرج عن هاتين المسئلتين مع ماألحق بهما اثناعشر مسئلة الاولى أن لا ينوى بكل منهاشيا فلا يقحشئ ومابيقي وهواحدى عشرمسئلة يقع بهائنتان وهوأن ينوى بالثانية طلاقالاغير أوبالاولى طلاقا وبالثانية حيضا لاغيرأ وبالاولى طلاقا وبالثالثة حيضالاغير أوبالاخ يين طلاقالاغير أوبالاوليين حيضا لاغبر أوبالاولى والثالثة حيضالاغبر أوبالاولى والثانية طلاقا وبالثالثة حيضا أوبالاولى والثالثة طلاقا وبالثانية حيضاأ وبالاولى والثانية حيضاو بالثالثة طلاقاأ وبالاولى والثالثة حيضاوالثانية طلاقاأ وبالثانية حيضالاغير فصارت هذه المسئلة محتملة لار بعةوعشرين وجهاو وجمه ضبطها انه لايخلو اماأن ينوى بالكل حيضاأ وبالكل طلاقاأولم ينو بالكلشيأ أوبالاولى حيضا وبالباقيتين طلاقا أوبالاولى حيضا لاغيرأو بالاولى حيضا وبالثانى طلاقا لاغير أوبالاولى حيضا وبالثالث طلاقالاغ ير فاذانوى الحيض بالاولى فقط فلهأر بعصورواذانوى بالثانى الحيض فقط فلهأر بع أخوى واذانوى بالثالث الحيض فقط فلدأر بعأخرى فصارتاثني عشرأوينوى بالاول والثانى حيضا وبالثالث طلاقا أولم ينو بالثالث شيأ أو ينوى بالثانى والثااث حيضا وبالاول طلاقا أولم ينو بالاول شيأصارت ستةعشر أوينوي بالاول والثالث حيضا وبالثاني طلاقا أولم ينو بالثاني شيأ صارت ثمانية عشر أوينوي بالاول طلاقا لاغير أو بالثاني طلاقالاغير أوبالثالث طلاقالاغير صارت احدى وعشرين مع الثلاث الاول والاصل انه اذانوى الطلاق بواحدة ثبت حال مذا كرة الطلاق فلايصدق فى عدم شئ بما بعدها ويصدق فى نية الحيض لظهورالام باعتدادالحيض عقب الطلاق واذالم ينوالطلاق بشئ صم وكذا كلماقدل المنوى بها ونية الحيض بواحدة غير مسبوقة بواحدة منوى بهاالطلاق يقع بها الطلاق

وان قال لها اعتدى ثلاثا ونوى بالاولى طلاقا و بما بىتى حيضاصدق وان لم ينو بما بقى شيأ فهى ثلاث قوله لمعانى كلام الناس) قال فى فتح القدير كأنه بريد أن مراد الناس بمثله اسلكى الطرق الاربعة والافاللفظا أعا يعطى الامر بساوك أحدها والاوجه أن تقع واحدة بائنة اه ونطاق بلست لی بامرأة أولست لك بزوج ان نوی ويثبت بها حال المذاكرة فيحرى فيهاالحكم المذكور بخلاف مااذا كانت مسبوقة بواحدة أريدها الطلاق حيث لا يقع بهاالثانية لصحة الاعتداد بعدااطلاق ولايخفي تخريج المسائل بعدهذا وأشار بقوله بمابقى حيضاالىأن الخطاب معمن هيمن ذوات الحيض فاوكانت آيسة أوصغيرة فقال أردت بالاولى طلاقاو بالباقى تربصابالاشهركان الحريج كذلك وأطلق فى كونه يصدق فأفادانه يصدق قضاء وديانة وفها لايصدق فيه انمالا يصدق قضاء واماديانة فلايقع الابالنية وقدمنا ان المرأة كالقاضي وفي الهدالة وفىكل موضع يصدق الزوج على نفي النية اعلى صدق مع المدين لانه أمين في الاخبار عما في ضميره والقول قولالامين معالىميين اه وسيأتى ان شاءاللة تعالى فىالاستحلاف ان القول لهمع اليميين الافي عشر مسائل لايمين على الامين وهي في القنية وأشار الى اله لوقال نو يتبالكل واحدة كان ناو بالكل لفظ ثلث تطليقة وهوممالا يتجزى فيتكامل فتقع الثلاث كافى المحيط وفيه لوقال لهااعتدى ثلاثا وقال عنيت تطليقة تعتدبها ثلاث حيض يصدق لانه محتمل والظاهر لايكذبه وقدمنع المحقق في فتمح القدير كون ابتداء الايقاع يثبت دلالة الحال بان الايقاع من قلايوجُ بظهور الايقاع من قانية والثقة فلايكون اللفظ الصالح لهظاهرا فى الايقاع بخلاف سؤال الطلاق لانذ كرالكناية الصالحة للايقاع دون الردعقب سؤال الطلاق ظاهر فقصد الايقاعبه وهوترجيح لقول زفر المنقول في المحيط وقيد بكونه كرراعتدى من غير لفظ طلاق معهلانه لوقال أنتطالق واعتدى أوا نتطالق اعتدى أوأنتطالق فاعتبدي فاننوى واحدة فواحدة لانه نوى حقيقة كلامه وان نوى ثنتين فثنتان لانه يحتمله وان لم يكن له نية ان قال أنت طالق فاعتدى تقع واحدة لان الفاء للوصل وان قال اعتدى أوواعتدى تقع ثنتان لانهلميذ كرهموصولابالاول فيكون أمرامستأ نفاوكار ماميتدأ وهو في حالمذا كرة الطلاق فيحمل على الطلاق وعندز فرتقع واحدة لماعرف اه كذا في المحيط وفي الخانية جعلهذا التفصيل رواية عن أبي يوسف وذ كرقبله انه اذالم ينوشيأ وقعت ثنتان في الوجو . الثلاثة وفيهمن بابمايحرم امرأته على نفسه وعن أبي يوسف ومجد فيمن قال لامرأ تين أنتماعلي حوام ينوى الطلاق في احداهما والايلاء في الاخرى فهماطالقان لان اللفظ الواحد لاينتظم المعنيين الختلفين فيحمل على الاغلظ منهمما وهو الطلاق وعن أبي يوسف انه اذا نوى في احمد اهما ثلاثا وفي الاخرى واحدة فهماطالقان ثلاثا لان الحرمة نوعان غليظة وخفيفة واللفظ الواحد لاينتظم النوعين فمل على الاغلظ وفى قول أبي حنيفة هو كانوى و يجب أن يكون هذا فول محداً يضابناء على ان هذا اللفظ للذلاث حقيقة وللواحدة كالمجاز لان الثلاث يثبت الحرمة مطلقا فصارمثل لفظة النذراذانوى النذر واليميين يصم عندهما خلافالابي يوسف كذاهنا والفتوى على قوطهما ولوقال نويت الطلاق لاحداهما واليمين للأشرى عندأى يوسف يقع عليهما الطلاق وعلى قياس قوطماهو كمانوي ولوقال لثلاث نسوة أنتن على حرام ونوى لاحداهن طلاقا وللاخرى عينا وللثالثة الكذب طلقن جيعاعندا في بوسف وعندهماهوكمانوي ولوقال لامرأته أنتعلى حرام قالهمرتين ونوى بالاولى الطلاق وبالثانية اليمين فهو كانوى فى قوطم جيعالان اللفظ متعدد اه (قوله وتطلق باست لى بامرأة أواست لك بزوج ان نوى طلاقا) يعنى وكان النكاح ظاهرا وهذاعندأ بي حنيفة لانها تصلح لانشاء الطلاق كاتصلح لانكاره فيتعين الاول بالنية وقالالا تطلق وان نوى لكذبه ودخل فى كالامه ما أنت لى بامر أة وما أنالك بزوج ولانكاح بيني وبينك وقوله صدقت في جواب قولها است لى بزوج كما في الحيط وخوج عنه لمأ تزوجك أولم يمكن بيننانكاح ووالله ماأنتلى بامرأة وقوله لاعندسؤاله بقوله ألك امرأة وقوله لاحاجة لى فيك كما فى البدائع ففي هذه الالفاظ لا يقع وان نوى عندالكل ولكن في المحيطذ كرمن الوقوع قوله لاعندسؤاله (قوله وقيد نابظهورالذكاح) اعترضه في النهر بأن قول المصنف وتطلق مستغن عن التقييد به لما في البزازية لوقالت أناام أتك فقال لها أنت طاق كان اقرارا بالذكاح و ونطلق لاقتضاء الطلاق الذكاح وضعا (قوله فانه لا يقع على المختلعة) أى الاأن يعنيها فان عناها طلقت كذا في كافي الحا كم الشهيد من باب الخلع اه والظاهر ان عدم الوقوع لكونها ليست ام مأقله من كل وجه بل من بعض الاوجه ولذا يقع عليها بالذية بخدلاف ما ذالم ينولكونها كالاجنبية ولذا قال في حاوى الزاهدى قال لام أنه أنت طالق واحدة م قال ان كنت الطلاق التولية عالما في في الثانى وان كان رجعيا يقع الثانى (قوله محمول المرأة لى فانت طالق ثلاثا ان كان رجعيا يقع الثانى (قوله محمول المرأة لى فانت طالق ثلاثا ان كان رجعيا يقع الثانى (قوله محمول العرائة المرأة لى فانت طالق ثلاثا النائق النائق المرأة لى فانت طالق ثلاثا النائل كان رجعيا يقع الثانى (قوله محمول المرأة لى فانت طالق ثلاثا النائل كان المرأة لى فانت طالق ثلاثا النائل كان المرأة لى فانت طالق ثلاثا النائل كان المرائة المر

على رواية أبي يوسف أقول صرح بذلك في كافي الحاكم بعدد ذكره ماهو ظاهر الرواية حيث قال وكذلك لوقال لها بعد الخلع اعتدى يريد به الطلاق وقعت عليها تطليقة أخرى لان اعتدى لا يراد به الفرقة ولا فساد النكاح الفرقة ولا فساد النكاح قال أبو الفضدل قال أبو الفضل موضع والصريح يلحق الصريح

آخر لايقع باعتدى على البائندة شئ اه (قوله لكن يرد عليه الخ) أى على قوله والمراد بالصريح هذا الواقع به الرجمي (قوله بناء على ان الصريح شامل للبائن والرجمي) ولذا فسره في الفتح بأنه مالا يحتاج الى نية بائنا كان الواقع به أورجعيا ويرد عليه كافي النهر مام عن ظاهر الرواية من أنه لوأ بانها مم قال لها في

قالولوقاللانكاح بيننايقع الطلاق والاصلان نغى النكاح أصلالا يكون طلاقابل يكون جحودا ونفي النكاح فى الحال يكون طلاقا اذا نوى وماعداه فالصحيح انه على هذا الخلاف قيد بالنية لانه لا يقع بدون النية انفاقا اكونه من الكنايات ولا يخفى ان د لالة الحال تقوم مقامها حيث لم يصلح للرد والشتم ويصلح للجواب فقط وقدمنا ان الصالح للجواب فقط ثلاثة ألفاظ ليس هـ ندامنها فلذاشرط النيـة للإشارة الى ان دلالة الحال هنالاتكني وأشار بقوله تطلق الى ان الواقع بهذه الكناية رجى وقيد نابطه ورالنكاح الانهلوقال ماأنت لى بزوجة وأنتطال لا يكون اقرارا بالنكاح لقيام القرينة المتقدمة على انه ماأراد بالطلاق حقيقته كافى البزازية أولكتاب الذكاح فالنفي لايقعبه بالاولى (قوله والصريح المحق الصريح والبائن فلوقال لهاأنت طالق ثمقال أنت طالق أوطلقها على مال وقع الثاني وكذالوقال لها أنتبائن أوخالعهاعلى مال ثمقال لهاأنتطاني أوهده طالق كافى البزازية يقع عندنا لحديث الحدرى مسندا المختلعة يلحقهاصر يح الطلاق مادامت في العدة ولماذ كرفي الاصول من بحث الخاص أطلقه فشمل المنجز والمعلق اذاوجد شرطه في كمايقع في العدة منجز ايقع اذاوجد شرطه فيها وامااذا علقه في العدة فأنه يصح في جيع الصور الااذا كان اطالاق بائنا ثم علق البائن في العدة فأنه غير صحيح اعتبارا بتنجيزه كافى البدائع قيدناالصريح اللاحق للبائن بكونه خاطبهابه أوأشار اليها للاحتراز عمااذاقالكل امرأة له طالق فانه لا يقع على الختلعة وكذا اذاقال ان فعلت كذا فامرأته كذا لا يقع على المعتدة من بائن كافى البزازية والمراد بالصريح هنا ماوقع به الرجعي فتدخل الكنايات الرواجع من اعتدى واستبرى رجك وأنت واحدة وماألحق بالثلاثة فاوأ بإنهاأ وخالعهائم قال لهافي العدة اعتدى ناو ياوقع الثاني في ظاهر الرواية خلافالماروي عن أبي يوسف نظرا الى انها كناية وجهظاهر الرواية أن الواقع بهارجمي فكان فى معنى الصريح كما في البدائع وما في الظهيرية لوقال لها أنت بائن ناويا الطلاق ثم قال لها في العدة اعتدى أواستبرى رجك أوأنت واحدة ناويا الطلاق لايقع وانكان الرجعي بلحق البائن اهم مجمول على رواية أبي يوسف لكن يردعليه الطلاق الثلاث فانهمن قبيل الصريح اللاحق لصريح وبائن كافي فتح القدير وهي حادثة حلب وكذاير دالطلاق على مال بعد دالبائن فانه واقع ولا يلزم المال كما فالخلاصة فالاولى ابقاءالصريح فى كلامه على حقيقته فيدخل الطلاق الثلاث والطلاق على مال بناء على ان الصريح شامل للبائن والرجعي كمافى فتح القدير وتلحق الكنايات الرواجع به في حق هذا الحكم وحينتذ فكلامه شامل لمااذا كان الصريح موصوفا بمايدل على البينونة كأنت طالق بائن بعد أنت بائن فاله يلحق لانه صريح لحق بائنا وان كان بائنا بالغاء الوصف كمافي المحيط والبزاز ية ا كمن يشكل عليه مافى القنية معزياالى نظم الزندوستي فيمن قال لختلعته أومبانته أنت طالق بائن أوأنت طالق البتة

العدة اعتدى بنوى الطلاق انه يقع الاأن يجاب عنه بما مرعن البدائع (قوله المنية في كتابه الحاوى أيضاهذه المسئلة البدائع (قوله المنية على عليه مافى القنية الخيارية عليه مافى القنية الخيارية على الفاء الوصف أقول وذكر صاحب القنية في كتابه الحاوى أيضاهذه المسئلة وعبارته قال الفتلة تلف المناب المنية على الفارية على الفارية على المناب ال

بدئه وبين الاستثناء وعلى هـ ذافاذا كان الوقوع بالوصف وهوهنا افظ باثن كان من البائن بعد دالبائن لامن الصريح الواقع به البائن الكن يشكل عليه انه لا يحتاج الى النية فى أنت طالق بائن فيصدق عليه متعريف الصريح الاأن يجاب بان عدم احتياجه الى النية الحال وهي ذكر الطلاق الموصوف بلفظ بائن والد لالة قائمة مقام النية فلم يدخل فى تعريف الصريح لانه متوقف على الدلالة القائمة مقام النية فكانه توقف على النية وعلى هـ ذا فلاحاجة الى دعوى الغاء الوصفية تأمل (قوله أطلقه فشمل ما اذا غالفها أوطلقها على مال قال في النهر قوله أوطلقها على مال سهو لمام من الموريج لامن البائن الذى بلحق الصريج (قوله و يشكل عليه مافي القنية الخي القنية وكذا الفرع الآخر المنقول عن الخلاصة من الجنس السادس الذى استشكله المؤلف بعد يفد ان المريح هنافي قولهم والبائن يلحق الصريح هو الرجى فقط بخلاف الصريح في قولهم الصريح يلحق الصريح فان المراد به مايشمل الصريح والبائن واذا حل الصريح هناعلى الرجى فقط يندفع (٧٠٠) الاشكالان تأمل و راجع وعلى هذا

فيكون المراد بالبائن الثانى مايشمل البائن الصريح والتعليل بصدق جعله خبرا يشمله ويدل على ماقلناه عبارة الكافي للحاكم الشهيد الذي هو جمع كلام محمد في كتب ظاهر الرواية وذلك حيث قال واذا طلقها تطليقة بائنة ثم

والبائن يلحق الصريح لاالبائن

قال لها في عديها أنت على حرام أوخلية أوبرية أوبائن أو بتة أوشبه ذلك وهو يريد به الطلاق لم يقع عليها شئ لانه صادق في قوله هي علي حرام وهي منى بائن اه فقوله ولو طلقها تطليقة بائنية ظاهر في انه طلقها بالصريم

ونوىالثلاث قالأبو يوسفهيثلاثخلافا لزفرفانهواحـــدةعنده اه ووجه اشكاله انه اذا لغا الوصف بقى قولهأ نتطالق وهولا تصحفيه نية الثلاث وقدحكم بضعف مافى القنية شارح منظومة ابن وهبان وانهمبني على الرواية الضعيفة المصححة لنية الثلاث في أنتطالق وقديقال انهم ألغوا الوصف من وجهدون وجهفالغوه ليقع الثاني ولم يلغوه في نية الثلاث احتياطا في الموضعين وحينثذ لايحتاج الى حله على الرواية الضعيفة كالآيخني واذالحق الصريح البائن كان بائنا لان البينونة السابقة عليه تمنع الرجعة كما في الخلاصة (قوله والبائن يلحق الصريح) كما اذاقال لها أنت طالق ثم قال لها في العدة أنتبائن أطلقه فشمل ما اذاخالعها أوطلقهاعلى مال بعدالطلاق الرجعي فيصح وبجب المالكم في الخلاصة ويشكل عليه مافى القنية رقم لشمس الائمة الاوزجندى وقال طلقها على ألف فقبات مقال في عدتها أنتبائن لايقع عليها اه فانه من قبيل البائن اللاحق للصريح وان كان بائنا فانهم جعلوا الطلاق على مال من قبيل الصريح على ماقدمناه فينبغي الوقوع وقدنقل ابن الشحنة ما في القنية ولم يتعقبه و بدل على الاشكال عكسه المتقدم وهوما اذا كان الطلاق على مال بعد البائن فانه يقع (قوله لاالبائن) أى البائن لا يلحق البائن اذا أ مكن جعله خبراعن الاول اصدقه فلاحاجة الى جعله انشاء ولايرد أنتطالقأ نتطالق لانه لااحتمال فيه لتعينه للإنشاء شرعا حتى لوقال أردت به الاخبار لايصدق قضاء والمرادبالبائن الذي لايلحق البائن الكناية المقيدة للبينونة بكل لفظ كان لانه هو البينونة خاعتك ونوى به الطلاق لايقع بهشئ وفى الحاوى القدسي اذا طلق المبانة في العددة فانكان بصريح الطلاق وقع ولايقع بكنايات الطلاق شئ وان نوى اله ومراده ماعدا الرواجع واكن يشكل عليه مافى الخلاصة من الجنس السادس من بدل الخلع لوطلقها بمال م خلعها فى العدة لم يصح فان هـ ندابائن لحق صريحا وان كان بائنا كاقدمناه فقتضي ماقدمناه صحة الخلع ولامخلص الابكون المرادبعدم صحته عدم لزوم المال والدليل عليه ان صاحب الخلاصة صرح في عكسمه وهوما اذاطلقها

البائن وافظ طلقها يفيد ذلك حيث لم يقل واذا أبانها و بقر ينة المقابلة أيضا فهذا يفيدان البان لا يلحق الصريح هناعلى الرجعى كما قلنا والفرعان المشكلان يدلان على ذلك و بما قلنا يندفع اشكاهما و يدل على ذلك أيضا قول الزيلمي أما كون البائن يلحق الصريح هناع الفي القيد الحكمي باق من كل وجده لبقاء الاستمتاع اه اذ لا يخفى ان بقاء الاستمتاع لا يكون الابالرجعى فاوكان المراد بالصريح هناما يشمل الصريح البائن لم يصح التعليل و يدل عليه أيضا ما فى التتارخانية قبيل الفصل السادس ولوطلقها على مال أو خلعها بعد الطلاق الرجمي يصح ولوطلقها بمال ثم خلعها فى العدة لا يصح اه فانظر كيف فرق بين الرجمي والبائن الصريح وهو الطلاق بمال (قوله ولا مخلص الابكون المراد الخ) هذا بعيد كما فى النهر وأقول قد علم الحريم على الصريح فى قولهم والبائن يلحق الصريح لا البائن على الصريح الرجمي والطلاق بمال من خلاص المنهز وانه حاصل أى لان الخلاص المنجز ما اذا طلقها بمال بعد الخلع سيذكر وجهه قريبا وهو ان اعطاء المال لتحصيل الخلاص المنجز وانه حاصل أى لان الخلاص المنجز وانه حاصل أنها وهو ان اعطاء المال المقول المنه والمناء المال المناطقة والمناء المناطقة والمناطقة والم

الذى لا يتوقف على مضى عدة حاصل بالخلع فاذاطلقها بعده وقع باثنا وان كان رجعيا لحصول البينونة قبله واذا كان بمال الم يلزم المال النصود به ايضا لذلك أما في مسئلتنا اذاطلقها أولا بمال يلزم المال بلاشبهة اذ لولاه لم يحصل الخلاص المنجز فيلزم المال لحصول المقصود به ثم اذا خلعها بعده لم يقع الله يلزم (٨٠ ٣) تحصيل الحاصل وهو الخلاص المنجز ف كيف يصح دعوى عدم لزوم المال الذي

حصل به العوض المقصود بهبشي طارئ عليه بل يلغوذلك الطارئ اذ هو أحدق بالالغاء لحصول المقصود قبله وهذا الوجه معين أيضا لماقلنا من ان المراد بالصريح هنامايشمل الصريح البائن اذلا فائدة وانكان الاول بلفظ وانكان الاول بلفظ هذا المقام فانه من فيض الفتاح العليم (قوله وينبغى

الااذا كان معلقا بانقال لحا اذا دخلت الدارفانت بائن

انه اذا أبانها الح) لا يخنى الدفاعه عمام عن المحيط من الغاء النية في أصل البينونة لكونها حاصلة من قوله ولا يقع بكنايات الطلاق شئ وان نوى على الحرازا عما لا يمكن كونه احترازا عما لا يمكن جعله خبرا لاعمالونوى به طلقة النية لان كل بائن لا بدفيه من النية لان كل بائن لا بدفيه من النية فاذا نوى بالبائن المثالة فاذا نوى بالبائن الطلاق وأ مكن المنافي الطلاق وأ مكن

بمال بعد الخلع الله يقع ولا يجب المال ولا فرق بينهما كالا يخفي شماعلم ان المال وان لم يلزم فلابد في الوقوع من قبوط المافي البزازية قال لهابعدا لخلع أنتطالق على ألف لا يقع الا بقبولها وان كان الماللا يلزمهاوهذه مسئلة الجامع وهي رواية في واقعة الفتاوي خالعهامرتين ثم قالت في عدة الثاني بقي لى طلاق واحدا شتريته منك بعشرة دنا نيرحتي تكمل الثلاث فقال الزوج بعت الطلاق الثالث منك بعشرة وقالت اشتريته بعشرة يقع الناك ولايجب الماللانه اعطاء المال لتحصيل الخلاص المنحز وانه حاصل وأما اشتراط قبولها فأول المسئلة فلان قوله أنتطالق على ألف تعليق طلاقها بالقبول فلايقم بلاوجود الشرط اه وشمل كلامه مالوقال للبانة أبنتك بتطليقة فانهلايقع بخلاف أنتطالق بأئن كمافى البزازية وفرق في الذخيرة بينهما بإنااذا ألغينا بائنا يبقى قوله طالق وبه يقع ولو ألغينا أبنتك يبقى قوله بتطليقة وهوغير مفيد وقيدنابا مكانكو نه خبراعن الاوللانه لولم يمكن بأن نوى بالبائن الثاني البينونة الغليظة قيل يصدق فما نوى ويقع الثلاث لانهامحل البينونة والحرمة الغليظة وقيل لايصدق لان التغليظ صفة للبينونة فأذا لغت النية فى أصل البينونة لكونها حاصلة لغت فى اثبات وصف التغليظ كذا فيالحيط واقتصرالشارحون على الوقوع لكن بصيغة ينبغي فكان الوقوع هوالمعتمد وفي البزازية لوقال للبانة أبنتك أخرى يقع لانه لا يصلح جوابا اه أى لا يصلح كونه خبراعن الاول وفي القنية لوقال ها أنت بائن م قال في عدتها أنت بائن بتطليقة أخرى يقع اه وينبغي أمه اذا أبانها مم قال لها أنت بائن ناو ياطلقة ثانية أن تقع الثانية بنيته لانه بنيته لايصلح خريرا فهو كالوقال أبنتك باخرى الاأن يقال ان الوقوع انماهو بافظ صالحه وهوأخرى بخلاف مجر دالنية وأشار المؤلف بعدم كون المبانة محلاللبائن الى انها ليست محلالظهار واللعان اما الظهار فوجبه الحرمة والحرمة حاصلة بالبينونة واما اللعان فهوحكم مشروع في قذف الزوجات والزوجية منقطعة كذا في المحيط ولو آلى منها لم يصح ايلاؤه فى حكم البرلانه فى حق البرتعليق الابانة شرعاد قيام الملك شرط صحة الابانة تنجيزا كان أوتعليقا كافى التعليق الحقيقي ولوخيرهافى العدة لايصح بان قال لها اختارى فاختارت نفسهافي العدة لم يقعشي لانه تمليك والممليك بلاملك لايتصوركذاف البدائع ولايقال انه معاق بأختيارها فيذبني أن يلحق لان البائن اذا كان سعلقا يلحق لانانقول ليس بمعلق بلهى قائمة مقامه فايقاعها ايقاع مبتدأ لا أثر لتعليق سابق (قوله الااذا كان معلقا) يعنى ان البائن يلحق البائن اذاكان معلقا قبل المنجز البائن (بان قال هان دخلت الدارفانت بائن) ناويا الطلاق مم أبانهامنجزا موجد الشرط وهي في العدة فانه يقع عليهاطالاق آخر عند ناخلافا لزفر لانهلم يذكرأ نتبائن ثانيا ليجعل خبرا بل الذي وقع أثر التعليق السابق وهوز والالقيدعند وجود الشرط وهي محل فيقع وعلى هنداقال في الحقائق لوقال ان فعات كذا فلال الله على حوام ممقال هكذا لاص آخو ففعل أحدهما وقع طلاق بائن ولوفع للآخر ينبغى أن يقع آخر وهكذا ينبغي أن يحفظ اه وفرق في الذخيرة بين أنت بأن للبانة و بين وقوع أنت بائن المعلق بعد الابانة الهداصح التعليق أولا اكمونها محلاله جعلنا المعلق الطلاق البائن وصار بائنا صفة للطلاق والمعلق بالشرط كالمنجز عند وجوده فكانه قال فى العدة أنتطالق بائن ولوقاله وقع

جعله خبراعن الاول لا يقع وليس المراد أن ينوى الطلاق الاول بخصوصه والا كان عليه مأن يقولوا بخلاف اذانوى به الاول فعد وطمء ن التعبير بهذا الى التعبير بالا مكان المذكور دليل واضح على انه منى أمكن جعل الثانى خبرا لا يقع وان نوى به طلقة أخرى (قوله لا نانقول ليس عماق الخ) وأيضا قد مرعن البدائع ان تعليق البائن فى العدة لا يصح كالتنجيز وسياتى أيضا (قوله بعد الابائة) متعلق بوقوع لا بالمعلق كما لا يخفى

من ان مابع متبوع لماقبلها نحوجاءزيد مع عمرو ولاشك ان البائن هوالتابع للثلأى اللرحق لهفان لم يعاق لم يقع والافان سبق تعليقه وقع اه قلت لا يخفى ان كون بائن هوالتابع للثمل لايعين رجوع لم يعاق اليه بل الاحتمال باق كمالا يخفي ثم قال فى النهر نعمير دعليه انه يشترط كمامل أن يعلقه قبلالنجز وليسفييته وارد عملي بيت الشيخ عبدالبرأيضا فبيتوالده من الحسن عكان غيرانه لا يخفي مافى قوله كالامن الايهام ويرد على الكل ماقدمناه لوقالكل امرأة لهطالق لميقع على الختلعة ولوقال ان فعلت كذا فامرأته كذا لميقع على المعتددة منبائن فقلت مفردامن الرجزميينالماعن الكلية قدخرج الابكل امرأة وقدخلع *وألحق الصريح بعددلم يقع اه والواوفي وقدخاع للحال والحق بالبناء للفاعل معطوف على خلع أى خلع وألحق الصريح بعد الخلع هذاولا يخفى انه لاحاجة الى هاذا الاستثناء لانعدم الوقوعفالمسئلتين لعدم

بخلافأ نتبائن منجزافي عدة المبانة لانه صفة للرأة وهي لم تكن محلالان محله من قام به الانصال وقد انقطعت الوصلة بالابانة والمضاف كالمعلق حتى لوقال لهاأنت بائن غداما وباالطلاق ثم أبانها مم جاء الغدوقعت أخرى ولوقال لها ان دخلت الدارفانت بائن ماو يائم قال ان كلتز يدافانت بائن ناويا ثم دخلت الدار ووقعت الطلقة ثم كلتز يدافانه يقع أخرى كذافي الذخيرة وهو بيان لمااذا كالمعلقين قيدنا بكونه معلقاقبل المنجز لانهلوعاق البائن بعد البائن المنجزلم يصح التعليق كالتنجيز كاقدمناه عن البدائع وهى واردة على الكتاب وشمل كالامه مااذا آلى من زوجته ثم أبانها قبل مضى أربعة أشهر ثم مضت أر بعة أشهر قبل أن يقربها وهي في العلمة فأنه يقع عندنا خلافالزفر وأورد علينا مسئلتان احداهما لوقال اذاجاء غدفاختاري ثمأ بانهافاختارت نفسهافي العدة فانه لايقع شئ اجاعا الثانية لوعلق الظهار بشرط فى الملك بان قال ان دخلت الدارفانت على كظهر أمى ثم أبانها فدخلت فى العدة لا يصير مظاهرا اجاعاوهما حجةزفر علينا وأجيب بانه في الاولى ملكها الطلاق غدا ولماأ بإنهاأ زال ملكه للحال من وجه لا يجوز بيعهما و يجوزا عتاقهما كذاهذا ولان المعتبر في التخييرا ختيارها لاجانب الزوج وفي التعليق المين لاوجود الشرط بدليل انهمالوشهد ابالتخيير وآخران بالاختيار تمرج وافالضمان على شاهدى الاختيار لاالتخيير ولوشهد ابالتعليق وآخران بوجود الشرط ثمرجعوا فالضمان على شاهدى التعليق لاالشرط وعن الثانية بأن الظهار يوجب ومة موقتة بالكفارة وقد ثبتت الحرمة بالابانة من كل وجه فلا تحتمل التحريم بالظهار بخللف الكناية المنجزة لانها توجبز وال الملك من وجه دون وجه قبل انقضاء العدة فلاتمنع ثبوت حكم التعليق وتمامه فى البدائع وكذالوقال لهما اختاري ناويا ثم أبانها بطل التخيير حتى لوقالت بعدها اخر ترت نفسي لم يقع كذا في الذخريرة والظهيرية شمقال فى الظهيرية وفى الامالى قال لهاأمرك بيدك اذاشئت مم طلقها واحدة بائنة ممتز وجها فاختارت نفسها طلقت عندأ بى حنيفة وقال أبو يوسف لانطاق لان الزوج فعل بنفسه ما فوض اليها فيكون الواجا للامرمن يدهاوجه قول أبى حنيفة ان التفويض قدصح وتعلق حقهابه فلايبطل بزوال الملك وماقاله أبو يوسف ضعيف لان الطلاق متعدد فلايتعين ماأ وقعه الزوج لما فوض اليها كمالوقال الهيره به عقفيزا من هذه الصبرة مماع بنفسه قفيز الاينعزل الوكيل اه وهذا الايخالف ما نقلناه آنفا عن البدائم لان مافى البدائع مجول على مااذالم يتزوجها فلايقع فى العدة ومافى الظهدير يةصر يح فى انه تزوجها وفي البزازيةمن الامرباليدجعل أمرهابيدهافي طلاق ان فعل كذامتي شاءت ممخلعها على مال موجد الشرط وهي في العدة تملك الايقاع وان مضت ثم تزوجها ووجد الشرط ذكر في الزيادات ما يؤخذ منه جوابه وهوعدم الوقوع وفى القنية لايبقى الامرفي يدهافي ظاهر الرواية وحاصل مآذ كره المصنف ان الطلاق فى العدة اللاحق والسابق أربع صور وقد نظمها الشيخ سعد الدين الديري رجه الله فقال

وكل طلاق بعدآخر واقع * سوى بأن مع مثله له يعلق وكل طلاق بعد آخر واقع * سوى بأئن مع مثله له يعلق وكل طلاق الثاني فهو وتعقبه والدشار حالمن طور والتقييد فقلت بيتامفر دامن الرجق الطلاق في محل التقييد فقلت بيتامفر دامن الرجق

كالرأجزلابائنامع مثله * الااذاعلقه من قبله

اه قال شارح المنطومة عبد البررجه الله قلت وقد فات الشيخين التنبيه على ان ذلك خاص بالعدة وان كان ذلك من المعلوم من خارج لان عام معنى الضابط متوقف عليه فقلت منبها على ذلك بيتامفر دا

تناول لفظ المرأة معتدة البائن ولذالوخاطبها وقع كما شار اليه المؤلف سابقا على انه لم يستثن في البيت المسئلة الاخرى ولبعضهم في نظم المسئلة أيضا صريح طلاق المرء يلحق مثله ﴿ ويلحق أيضاباتنا كان قبله كذا عكسه لابائن بعدبائن ﴿ سوى بائن قدكان علق فعله (قُولُه واذا أُسلِ أُحدالزوجين الخ) قال الرملي هذا في طلاق أهل الحرب وقد أتبعه في الخلاصة بعدد محرماذ محره البزازي هنا بقوله في باب طلاق أهل الحرب من الاصل ولا يخفي مافى ذكره هذا مطلقا من الخفاء قال العقيلي في المنهاج حربية خرجت مسلمة ثم خرج زوجها بأمان فطلقهالايقع فانأسلم الزوج أوصار ذميائم طاق يقع عند مجدر جمالله وهوقول أبي يوسف الاول وفى قوله الآخر لايقع اه وفي التتارخانية م وفى المنتقى عن أبي يوسف ما يدل على (١٠٠) انه لاعدة على المهاجرة اذاخر جالحر بي مسلماوتر كهافي دار الحرب فلاعدة

> عليها في قوله م جيعا اه فاعلمذلك اه قلت وقدم المؤلف فىأول كتاب الطلاقعن الفتح انه لايقع الطلاق فيعدة عن فسخ الافي تفريق القاضي باباء أحدهماعن الاسلاموفي ارتدادأ حدهما مطلقا اه لكن فيهانهاذا كانتهي الا بية فان هـ ذه الفرقة فسخ أمالوكان الاتى هو الزوج وهومن أهل الطلاق ﴿باب تفويض الطلاق، ولوقال لها اختارى ينوى

الطلاق فاختارت في مجلسها مانت بواحدة

فهي طلاق (قوله وفي الذخيرة الخ) ذكرفي الذخيرة بعددلك بيان الفرقة التيهي طلاق والتي ليست بطلاق فقال الفرقة بالجب والعنه للاق والاخلاف اذا كان الزوج من أهل الطلاق والابان كان صبيافقيل فرقة بغير طلاق وقيل بطلاق ويكون بائناولهاالمهركاملا وعليها العدة ولاتقتع الفرقة

بعدة كل طلاق لحقا * لابائن لمله ماعلقا منالرجز ثم قولى لحقامشعر بكون اللاحق هو المعلق ووصفنا البائن بأنه مثل البائن مشعر باخواج البينونة المبرى لمافيهامن الخلاف الذي قدمته اه وقيد المؤلف بكون السابق طلاقالانه لوكان فرقة بغيرطلاق كالفرقة بخيارالبلوغ أوالعتاقة بعدالدخول فانهلا يقع الطلاق في عدته وكل فرقة توجب الحرمة المؤبدة لايلحقها الطلاق واذا أسلم أحد الزوجين لايقع على الآخو طلاقه كذافى البزاز يةواذا ارتد ولحق بدار الحرب فطلقهافي العدة لميقع لانقطاع العصمة فانعاد الىدار الاسلام وهي في العدة وقع واذا ارتدت ولحقت لم يقع عليها طلاقه فان عادت قبل الحيض لم يقع كذلك عند أبي حنيفة لبطلان العدة باللحاق ثم لاتعود بخلاف المرتدكذافي البدائع وفى الذخيرة وألحاصل انكل فرقةهي فسيخ منكل وجهلايقع الطلاق في عدتها وكل فرقة هي طلاق يقع الطلاق فيها في العدة اه وقدمنا شيأمنه في أول كتاب الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

﴿ باب تفويض الطلاق ﴾

لمافر غمن بيان مايوقعه الزوج بنفسه صريحاوكناية شرع فهايوقعه غيره باذنه وهو ثلاثة أنواع تفويض وتوكيل ورسالة والتفويض اليها يكون بلفظ التخيير والامر باليد والمشيئة وقدم الاول لشوته بصر يحالدليل (قوله ولوقال لهااختارى ينوى الطلاق فاختارت فى مجلسهابانت بواحدة) لان الخيرة لها خيارالجلس باجاع الصحابة رضى الله عنهم اجاعا سكوتيا عند تصريح بعضهم ومانقل من خلاف على رضى الله عنه لم يثبت وتمسك ابن المنف رلمن لم يشترطه بقوله عليه السلام العائشة رضى الله عنها لاتجلى حتى تستأمرى أبو يكضعيف لان هذا التخيير لم يكن المتنازع فيه وهوان توقع بنفسها بلعلى انهاان اختارت نفسها طلفها بدايل قوله تعالى فتعالين أمتمكن وأسرحكن سراحاجيلا وأجاب فالمعراج بأنه عليه السلام جعل لهاالخيار الى غاية استشارة أبويها لامطلقا وكلامنافي المطلق اه ولانه تمليك الفعل منهال كونها عاملة لنفسها وهو يقتصرعليه وأوردعلي انه تمليك منها انه كيف يعتبر تمليكا مع بقاءملكه والشئ الواحد يستحيل أن يكون كله مماو كالشخصيين وأجاب في الكافي بأنه تمليك الآيقاع لاتمليك العين فقبل الايقاع بقي ملكه اه وأوردعلي كونها عاملة لنفسهالو وكله بابراء نفسه كان وكيلابدليل صحةرجوعه قبل الابراءمع ان المديون عامل لنفسه وسيأ تى جوابه ومافيه في فصل المشيئة وقول الزيلعي فى الوكالة عند قوله و بطل توكيل الكفيل عال انه مالك وليس بوكيل يقتضي أن لا يصح الرجوع عنه ايس بصحيح فقد صرح فى العناية وغيرها انه لا يتقيد بالجلس و يصح الرجوع عنه وفى العناية انالتمليك هوالاقدار الشرعي على محل التصرف والتوكيل الاقدار على التصرف فاندفعت هذه الشبهة اه وفيه نظر لان التمليك الاقدار الشرعى على نفس التصرف ابتداء والتوكيل الاقدار الشرعى على نفس التصرف لاابتداء كاأشار اليه فى فتح القدير فى أول كتاب البيع وهو الحق لانه

الابقضاء القاضي والفرقة بخيار الباوغ وهي فسنخ ولاتقع الابالقضاء وكذا الفرقة بعدم الكفاءة والتقصير في المهرهي فسخ لاطلاق والفرقة باباءأ حدهماعن الاسلام بتفريق القاضي تكون طلاقاان كان الآتي هو الزوج وكان من أهل الطلاق والابأن كان صبياعة للاسلام وأفي فقيل طلاق عندأ في حنيفة وعجد وقيل هي فرقة بغيرطلاق اجاعا وانكانت هي الاكبية بان أسلم هووهي مجوسية أبت أن تسلم فهي فرقة بغير طلاق اجاعاولا تقع الابالقضاء أيضاو الفرقة باللعان طلاق ﴿ باب تفويض الطلاق ﴾ ولاتقع الابالقضاء (قوله وقدمناانه مماتمحض للجواب) الضمير عائد على قوله اختارى (قوله لانه لايصح تعليق الاجازة الخ) قال فى النهر أقول فرق مابين الضمنى والقصدى وقدأ جازوا القضاء على الغائب ضمنا ومنعوه قصدا (قوله ولوقالت (١٩٢١) اخترت نفسى لابل زوجى يقع) قال فى

النهرومافي الاختيارمن انه لايقع لانه للاضراب عن الاول سهو اه وسينيه عليه المؤلف في آخرهـ ال الباب (قدوله بخــــلاف الاول) أي قولها طلقت لانهصر يحفلم تشترط فيه النية ولم تصح فيمه نيمة الثلاث وكذالوقالت حمت عايك نفسي فقال الزوج أجزت كان كافى أبنت الكونهمن الكأيات لكن هنا مدون نية الزوج يكون ايلاءوالفرق انأجزتهنا عنزلة حرمت وتحريم الحلال عين بالنص ولوقالت اخترت نفسى منك فقال الزوج أجزت ونوى الطلاق لايقع شئ لانقولهااخترت لم يوضع للطلاق لاصريحا ولا كنابة ولاعرف ايقاع الطلاق به الااذارقع جوابا لتخيير الزوج وكذالوقالت قد جعلت الخيار الى أو قد جعلت أمرى بيدى فطلقت نفسى فقال الزوج أجزت من حيث اله لايقع شئ لكن يصير الخيار والامر بيدها اذا نوى الزوج الطلاق وأعالم يقع الطلاق بقولها فطلقت نفسى اذا أجاز الزوج لان الفاء لتفسير والطلاق يصلح تفسيراللتفويض والعيرة

لامعنى المرقدار على المحل الاباعتبار التصرف فيه وفى المعراج لا يلزم من التمليك عدم صحة الرجوع لانتقاضه بالهبة فانها عليك ويصح الرجوع اكمنه عليك يخالف سائر التمليكات من حيث انه يبقى الى ماوراءالمجلس اذا كانت غائبة ولايتوقف على القبول الكونها تطلق نفسها بعدالتفويض وهو بعدتمام التمليك قيدبالنية لانهمن الكنايات ودلالة الحال قائمة مقامها قضاء لاديانة والدلالة مذا كرة الطلاق أو الغضب وقدمناانه يماتعحض للحواب والقول قوله مع اليمين في عدم النية أوالدلالة وتقبل بينتها على اثبات الغضب أوالمذاكرة لاعلى النية الااذاقامت على افراره بها كماذ كره الولوالجي واذالم يصدق قضاء لايسعها الاقامة معه الابنكاج مستقبل لانها كالقاضي وانماترك ذكرالد لالة هناللعلم عاقدمه أول الكنايات وأراد بنية الطلاق نية تفو يضه وقيد بالمجلس لانه الوقامت عنه أوأخذت في عمل آخر بطل خيارها كماسنذ كرهوأ فادبذ كرمجلسها انهلااعتبار بمجلسه فاوخيرها نمقام هولم ببطل بخلاف قيامها كذافى البدائع وأشار باقتصاره على التخيير الى انهلو زادمتي شئت فانه لا يتقيد بالجلس فهو لهافيه وبعده وبخطابهاالى انه لوخ يرهاوهي غائبة اعتبر مجلس علمها ولوقال جعلت لهاان تطلق نفسها اليوم اعتبر مجلس علمهافي هـنا اليوم فلومضي اليوم ممعلمت خوج الامرمن يدها وكذا كل وقت قيد التفويض بهوهي غائبة ولمتعلم ختى انقضي بطل خيارها ولوقال الزوج عامت في مجلس القول وأنكرت المرأة فالقول لهالانهامنكرة كذافى المحيط ولوقال لهااختارى رأس الشهر فلها الخيار فى الليلة الاولى واليوم الاولمن الشهر ولوقال اختارى اذاقدم فلان واذا أهللال فلهاالخيارساعة يقدم أوأهل الهلال فى المجلس ولوقال اختارى اليوم واختارى غدافهما خيار ان ولوقال فى اليوم وغد فهو خيار واحد كذافي المحيط أيضاوأ شار بعدمذ كرقبو لهاالي انه تمايك يتم بالمملك وحده فاو رجع قبل انقضاء المجلس لميصح وماعلل به فى الذخيرة من كونه بمعنى اليمين اذهو تعليق الطلاق بتطليقها نفسها فحلاف التحقيق لانهاعتبار يمكن في سائر الوكالات لنضمنه معنى اذابعته فقدأ جزته فكان يقتضي أن لا يصح الرجوع عنهامع انه صحيح كذافي فتح القدير وفيه نظر لان هذا الاعتبار لأيحكن فى الوكالة لانه لا يصح تعليق الاجازة بالشرط كمافي الكنزوغ يره بخلاف الطلاق فكان سهوآ والحق مافي الذخريرة وفي جامع الفصواين انه تمليك فيمه معنى التعليق فلكونه تمليكا تقيد بالمجاس ولكونه تعليقا بقي الى ماوراء الجلس ولم يصح الرجو ع عنه عملا بشبهيه وفي جامع الفصولين ، فو يض الطلاق البهاقيل هو وكالة علك عزلها والاصحانه لايملكه اه وانماوقع البائن به لانه ينبئ عن الاستخلاص والصفامن ذلك الملكوهو بالبينونةوالالمتحصل فائدة التخيير اذكان لهأن راجعها شاءت أوأبت وقيد باقتصاره على التخييرالمطلق لانهلوقال لهااختارى الطلاق فقالت اخترت الطلاق فهيى واحدة رجعية لانهلا صرح بالطلاق فقد خيرها بين نفسها بتطليقة واحدة رجعية وبين ترك التطليقة وكذافي قوله أمرك بيدك كذافى البدائع وهومستفادمن قول المصنف آخرالباب اختارى تطليقة أوأمم ك بيدك في تطليقة والمرادبقوله فاختارت اختيارها نفسها فلواختارتزوجهالم يقع وخرج الامرمن يدها ولو قالت اخترت نفسي لابل زوجي يقع ولوقالت زوجي لابل نفسي لايقع وخوج الامرمن يدها ولوعطفت بأو فقالت اخــ ترت نفسيأ وزوجي لايقع ولوكان بالواو فالاعتبار للقدم ويلغو ما بعده ولوخــ يرها ثم جعل لهاشيألتختاره فاختارته لم يقع ولايجب المال لانهرشوة كذافي فتح القدير وفي تلخيص الجامع من باب اجازة الطلاق لوقالت طلقت نفسي فاجاز طلقت اعتبار ابالانشاء كذا أبنت اذانويا

فى التفسير للفسر بالفتيح وهو الامرفكانت مطلقة قبل صير ورة الامر بيدها فيلغو افقد التمليك سابقاعلى التطليق بخلاف الواو لانها للابتداء لاللتفسير فكانت آتية بامرين علك الزوج انشاء هما وهما التفويض والطلاق فاذا قال أجزت جار الامران فتطلق رجعية وتتخير فى ايقاع أخرى بحكم التفو يض الذى أجازه بخلاف مامم من قوط الخترت اذا أجازه الزوج حيث لايفيد شيأولم بتوقف على اجازة الزوج لانه اغدايت وقف عليه اما يكون له انشاؤه وهو التخيير كافى مسئلتنا دون ماليس له انشاؤه كالاختيار وقوله ولم يستندالخ جواب عماية الله اقالت فطلقت بالفاء وقال الزوج أجزت صار الامم بيدها مستندا الى وقت الجعل فتبين انها طلقت بعد ماصار الامم بيدها فوجب أن تطلق والجواب ان الجعل لم يستند بالاجازة لعدم قبوله ذلك لانه عبارة عن مالكية التصرف والتصرف في الماضي محال فكذا مالكيته فكان قوط اسببا لمالكيتها أمم هاعند الاجازة لاقبلها لانه تصرف فضولى فيتوقف على الاجازة مطلقا وينفذ عندها لتعلق النفاذ بها ولهذا اعتبر تبدل المجاس في حق خروج الامرم من يدها بعد وجود الاجازة لاقبلها حتى لوقامت بعد الجعل قبل اجازة الزوج لا يبطل وكذ الا يعتد بوجود شرط الطلاق قبل الاجازة الاجازة في تعليق الفضولي طلاق امم أة بدخول الدار فدخلت م أجاز لان الهين انعقدت

ولو ثلاثا بخـ الاف الاول كذاح متو بدون النية ايلاء لانه يمين وفي اخـ ترت لايقع اذ لاوضع أصلا ولاعرف الاجوابا كذاجعلت الخيار الىأوأ مرى بيدى فطلقت لان الفاء للتفسير فاعتبر المفسرولغا لفقدالتمليك سابقا بخللاف الواو لانهلا بتداء فتقع رجعية وتتخير اذبوقف ماله انشاؤه وهوالتخيير دون الاختيار ولم يستند لانهسبب عندالاجازة التعليق بها فاعتبرالجلس بعدها ولم يقيد بوجود الشرط قبلهافى تعليق الفضولي بخلاف البياع لانه لايقبل التعليق فاعتبر سببا حال العقد كذاجعات أمس أمرى بيدى وفى قلت أمس أمرى بيدى اليوم لاخيارها لان الوقت عمل الجعل والجاس بعد الاجازة وهناك للامرفاتهي عضيه اه (قوله ولم تصح فيه نية الثلاث) لانه أعايفيد الخاوص والصفافهوغ يرمتنوع والبينونة ثبتت فيهمقتضي فلايع بخلافأ نتبائن ونحوه لتنوع البينونةالي غليظة وخفيفة قيدبالاختيار لان نية الثلاث صحيحة في الامر باليد كماسنذ كره وقول الشارحين ان الاجاع منعقد على الواحدة فبقى ماوراء معلى الاصل منتف لان زيدبن ثابت قال بوقوع الثلاث قولا بكالالاستخلاص وبهأخذمالك فى المدخول بهاو فى غيرهايقبل منه دعوى الواحدة وسيأتي مااذا جم بين الامر باليدوالاختيار وقيد بكون التخيير غير مقرون بعدد لانه لوقال لحااختارى ثلاثا فقالت اخترت يقع الثلاث لان التنصيص على الثلاث دليل ارادة اختيار الطلاق لانه هو الذي يتعدد وقوطا اخترت ينصرف اليه فيقع الثلاث فان كررالتخيير بانقال لمااختارى اختارى ونوى بكل واحدة منهماالطلاق فقالت اخترت يقع ثنتان لان كل واحدة منهما تخييرتام بنفسه وقو لها اخترت جوابالهما والواقع بكل منهما طلاق بائن وكذااذاذ كرالثاني بحرف الواوأ والفاء كذافي البدائع وسيأتي تمامه عند قوله اخترت الاولى الى آخره (قوله فان قامت أوأخذت في عمل آخر بطل خيارها) لكونه تمليكافيبطل بتبدل المجلس حقيقةأ وحكماأ طآق القيام فشمل مااذاأ قامها الزوج قهرا فانه يخرج الامرمن يدهالانه يمكنها بمانعته من القيام أوالمبادرة حينته الى اختيارها نفسها فعدم ذلك دليل على الاعراض كااذا جامعهامكرهة فيمجلسها كمافي الخلاصة وأرادبالعمل الآخرما يدل على الاعراض لامطلق العمل لانهلو خيرها فابست ثوباأوشر بتلايبطل خيارها لان اللبس قديكون لتدعوالشهود والعطش قديكون شديدا يمنع من التأمل وسيأتى بيانه في فصل الاحرباليد فان حكمه فيه كحكمه ودخل في العمل الكلام الاجنبى فانه دليل الاعراض وقيد بالاختيار لان الصرف والسلم لا يبطلان بالاعراض بل بالافتراق لاعن

عندالاجازة لاقبلها ولا بد للطلاق المعلق من وجود شرط مستأنف بعد الاجازة وهذا بخلاف البيع لانه لما لم يقبل التعليق اعتبرسببا حال صدور عقد الفضولي حتى لوأجاز المالك البيع ثبت الملك للشترى من وقت العقد فيستحق به الزوائد المتصلة والمنفصلة ولم تصح نية الثلاث فان قامت أوأخذ تفي عمل آخر بطل خيارها

وقوله كذا الخائى وكذالو قالت المرأة جعلت أمس أمرى بيدى فقال الزوج أجزت لايقع وان زادت واخترت نفسى الكن يكون للما لخيار اذا نوى الطلاق ولو قالت أمس أمرى بيدى اليوم كله فقال أجزت لايقع شي ولا خيار لها والفرق ان ذ كرالوقت

وهوأمس فى الاولى لبيان وقت الجعل لالتوقيت جعل الامربيدها فبقى الجعل وطلقاف كان قبض موقوفا على الاجازة فكان اعتبار المجلس بعد الإجازة فلا يبطل بقيامها قبله أماهنا الوقت لتوقيت الامرباليد فينتهى بمضى وقته لان قولها قلت أمس الخ بمنزلة قوله أمرك بيدك اليوم كله فلم يكن الامرباليد موجودا وقت الاجازة بصفة التوقف فلغت الاجازة لفقده كذا في شرح الفارسي ملخصا (قوله فلبست ثوبا) كذاف الفتح وقيده في النهر بكونها قاعدة وهكذا في الجوهرة قال الرملي فظاهره انها اذالبسته قائمة يبطل وفيه الشكال وهو أن القيام بانفراده مبطل اللهم الاأن يراد به حكم اللبس فقط فلامفهوم اقوله في الجوهرة أولبست ثيابا من غيران تقوم اه قلت الاشكال مبنى على قول البعض والاصح خلافه كايأتي قريبا والظاهر ان ما في الجوهرة المراد به ما في التتار خانية حيث قال وكذلك اذا البست ثيابها من غيرقيامها عن المجلس لا يبطل خيارها

وذكراانفس أوالاختيارة فى أحد كلاميه، اشرط ولوقال طاختارى فقالت أناأختار نفسى أواخترت نفسى تطأق

(قــوله وتكرارلفظ اختاری) کونالتکرار مفسرالارادةالطلاقمبني على قول من لم يشترط النية أمامن اشترطها لايجعل التكرارمفسر اللرادفيلزمه أن لايكتني به عـن ذكر النفس والالزم استعمال لفظ الاختيار مبهما بلا مفسر لفظى وهدو خلاف الاجاع وسينذكرعام تحقيقه فتدبر (قوله وهذا مخالف لماذ كرناه عن تاج الشريعة) قال الرملي قال فى النهدر وذ كرفى العناية ماذكره في التاجية بقيل وفيماعاءالىضعفه وهو الحق اه و بهذا يندفع مافى شر حالقدسى حيث قال وأنتخبير بأنهاذا صدقها بعدائجاس على انها نوت نفسهافي المجلس كان اللفظ صالحاللا يقاع فيحمل كارم الكال على غيرذلك بان تصادقاعلى الطلاقمع الاطلاق فتأمل (قوله يشير الى ان لفظ أناالخ) انظر ماللعلل مذا التعليل

قبض والايجاب في البيع ببطل عمايدل على الاعراض من القائل وأفاد بعطفه الاخذ في العمل على القيام انه يبطل بالقيام وان لم يكن معه عمل آخر لانه دليل الاعراض وهكذا باطلاقه قول البعض والاصحانه يبطل بهالااذالم يشتمل على الاعراض وفائدة الاختلاف انهالوقامت لتدعوشهو دا وتحولت من مكانها ولم بكن عندهاأحد بطل خيارهاعندالبعض قالف الخلاصة والاصح انه لا يبطل لعدم الاعراض وأمااذالم تتحول لايبطل اتفاقا وقيدبكون التخيير مطلقا لانهلوكان موقتا كمااذا قال اختاري نفسك اليوم أوهذا الشهرأ وشهرا أوسنة فلهاان تختار مادام الوقت باقيا سواء أعرضت عن ذلك الجلس أولا كذافي الجوهرة وسيأني تمامه في فصل الامرباليد (قوله وذكر النفس أوالاختيارة في أحد كالرميهما شرط) فلوقال لها اختاري فقالت اخترت نفسي أوقال لها اختاري نفسك فقالت اخترت وقع فاذا كانتالنفس فى كلاميهما فبالاولى واذاخلت عن كلاميهما لم يقع والاختيارة كالنفس وليس مراده خصوص النفس أوالاختيارة بلكل لفظ قام مقامهما يصلح تفسيرا للبهم لان الاختيار مبهم وانكانماوقع عليه اجماع الصحابة رضى الله عنهم انماهو بالنفس لأنه عرف من اجماعهم اعتبار مفسر لفظامن جانب فيقتصر عليه فينتني غير الفسر وأماخصوص لفظ المفسر فعلوم الالغاء فدخل فيهذ كرالتطليقة وتكرارقولهاختاري وقولها اختارأبي أوأمي أوأهلي أوالازواج بخلاف اخترت قومى أوذارحم محرم فالهلايقع وينبغىأ ن يحمل على مااذا كان لهاأب أوأم أمااذالم يكن لهاولهاأخ فقالت اخترت أخي ينبغي أن يقع لانها تكون عند دعادة عند البينونة اذاعدمت الوالدين كإفي فتح القديروفي المحيط لوقال اختاري أهلك أوالازواج فاختارتهم وقع استعسانا وكذا أباك وأمك أوزوجك وهومجول على مااذا كان لهازوج قبله فيرهافيه ولوقال اختارى قومك أوذارحم محرم منك لايقع وان اختارت نفسها فقد حعل محد الاهل اسماللا بوين والقوم اسمالسار الاقارب وقوله جة في اللغة لانهمن أرباب اللغة اه وحاصله ال المفسر من أحد الجانبين عمانية ألفاظ كما قررناه وقدمنا ان العدد فى كلامهم فسرفهني تسع وأشار بقوله فى أحد كلاميهما الى انه لابدفى نية المفسرمن الانصال فاوكان منفصلا فأنكان فى المجاس صح والافلاولذاقال فى المحيط والخانية لوقالت فى المجلس عنيت نفسى بقع لانهامادامت في الجاس تملك الانشاء وفي الفوائد التاجية هذا اذالم يصدقها الزوج أنها اختارت نفسها فان صدقها وقع الطلاق بتصادقهما وان خلاكارمهما عن ذكر النفس اه وظاهره ان التصادق بعد الجلس معتبروفي فتح القدر الايقاع بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر على موردالنص فيه ولولاه في الامكن الاكتفاء بتفسير القرينة الحالية دون المقالية بعدان نوى الزوج وقوع الطلاق به وتصادقاً عليه الكنه باطل والالوقع بمجرد النية مع لفظ لا يصلح له أصلا كاسقني و بمذابطل ا كتفاء الشافعي وأحد بالنية مع القرينة عند ذكر النفس ونحوه اه وهذا مخالف لماذكرناه عن الجالشر يعةمن الاكتفاء بالتصادق فليتأمل (قوله ولوقال لهااختاري فقالت أناأختار نفسي أواخترت نفسي تطلق) لوجود الشرط أي تبيين وانماذ كرالثانيــة وهي قولهااخترت نفسي وان كان قد أفادها بقوله في أحد كالرميهما ليفيدانه لافرق بين الفعل الماضي والمضارع في جوابها المقيد بالنفس ليشير الى ان لفظ أنامع المضارع ليس بشرط واعلوقع بالمضارع وان كان للوعد لقصة عائشة رضى الله عنها حيث أجابت بقوله ااختارالله ورسوله واكتفى النبي صلى الله عليه وسلم به ولكون المضارع عندناموضوعاللحال والاستقبال فيهاحمال كمافي كلةالشهادة وأداءالشهادة فكان للتعقيق دون الوعد وعلى اعتباركو نهمشتر كابينهما فقدوج لهناقر ينة ترجح أحدمفهو ميهوهوامكان كونه اخبارا عن أمرقائم في الحال المكون محله القلب فيصح الاخبار باللسان عماهوقائم بمحل آخر

في هذا الحل ثم قال فالتعويل علىماذكر المصنف من عدم اشتراط النية وذكر النفس قضاء وأما ديانة فلابد من النية اه قلت المؤلف من ترجيح اشتراط النيـة دون النفسان التكرار اذا لم يكن دالا على ارادة الطلاق حتى اشترطت النية ينبغىأن يشترط ذكر النفس لان من قال بعدم اشتراطه بناه على ان التكرار قائم مقام وانقال لهااختاري اختاري اختارى فقالت اخترت الاولىأ والوسطىأ والاخيرة وقع الثلاث بلانية

النفس في تعييان ارادة الطالاق فيلزم كون التكرار معينا وغيرمعين وهيو وقي فينبغي أن يقال ان من جعل التكرار قائماً مقام التكرار قائماً مقام النية وهو الذي تعيين النية وهو الذي تكر الخامع الكبير ومن قال الجامع الكبير ومن قال المه غير قائم مقام النفس أوذ كر ما يقوم مقامها في تعييان ارادة الطيلاق

حال الاخبار قيد بالاختيار لانه لوقال طلقى نفسك فقالت أناأ طلق لا يقع وكذالوقال اعبد وأعتى رقبتك فقال أناأعتق لايعتق لانه لايمكن جعله اخبارا عن طلاق قائم أوعتق قائم لانه انماية ومباللسان فلوجاز قام به الامران في زمن واحدوهو محال وفي فتح القدير وهذا بناء على ان الايقاع لا يكون بنفس أطلق لانه لا تعارف فيــ ه وقدمنا انه لو تعورف جاز ومقتضاه انه يقع به هنالو تعورف لانه انشاء لا اخبار اه وقدأخذه من الكافى والظهيرية حيث قالا ولان العادة لم تجر فى أناطالق بارادة الحال اه وفى المعراج الااذانوى انشاء الطلاق فينئذ يقع وفى البزاز يةلوقال أناأحج لايلزمه شئ بخلاف مااذاقال ان شغى الله مريضي فأناأحج كان نذر الان المواعيد باكتساب التعاليق تصير لازمة وذكرفى كتاب الكفالة لوقال الذهب الذى لك على فلان أماأ دفعه أوأسلمه أواقبضه منى لا يكون كفالة مالم يقل لفظا يدل على الوجوب كضمنتأوكفلت أوعلىأوالى وهذااذاذ كرومنجزا أمااذاذ كرومعلقابأن قال انلميؤده فلان فأنا أدفعه اليك أونحوه يكون كفالة لماعلم ان المواعيد بالكتساب صور التعاليق تكون لازمة فان قوله أناأحيج لايلزمهشئ ولوعاق وقال ان دخلت الدارفأ ناأحج بلزمه الحيج اه وفى البزاز يةلوقالت له أناأطلق نفسى لا يكون جوابا ولوقالت اخترت أن أطاق نفسي كان جائزا اه (قوله ولوقال لهااختارى اختارى اختارى فقالت اخترت الاولى أوالوسطى أوالاخيرة وقع الثلاث بلانية) لان فى لفظه ما يدل على ارادة الطلاق وهوالتعدد وهوانما يتعلق بالطلاق لاباختيار آلزوج وقداختلف المشايخ فىالوقوع به قضاء بدون النيسة مع الاتفاق على انه لا يقع في نفس الا مر الابالنية فذهب المصنف تبعا اصاحب الهداية والصدر الشهيد والعتابي الى عدم اشتراطها لماذكرنا وذهب قاضيخان وأبو المعين النسفي الى اشتراطها ورجحه فى فتح القدير بأن تكرار أمره بالاختيار لايصيرظاهرا فى الطلاق لجوازأن يريد اختارى فى المال واختارى في المسكن ونحوه وهو كاعتدى اذا كرره وقد يجاب عنه بأن المحصور بالثلاث هو الطلاق لاأمرائخ كذاذ كردالفارسي ويردعايه لوقال لهااختاري مرتين فقط فانه يقع الانية ولاحصروفي تلخيص الجامع الكبير والعددخاص بالطلاق فاغنى عن ذكرالنفس والنية اه وهومخالف لمافي أصله فقد نقل فى غاية البيان ان المصرح به فى الجامع الكبير اشتراط النية قال وهو الظاهر اه والحاصل ان المعتمدرواية ودراية اشتراطها دون اشتراط ذكرالنفس وأفاد باطلاقه عدم اشتراط ذكرالنفس فى أحد كلاميهما كالنية لان التكرار قام مقامه لماقدمناه وقيل لابدمن ذكر النفس واعاحذف الشهرته لان غرض محد مجردالتفريع دون بيان صحة الجواب كذافى الكافى ثم وقوع الدلاث هنا قول الامام وقالايقع واحدة نظرا الى ان هذه الكامة تفيد الترتيب والافراد فاذابط لالاول لاستحالة الترتيب في المجتمع في الملك لم بجز ابطال الآخر فوجب اعتباره وله انها تفيد الترتيب والافراد من ضرورته فاذابطل فى حق الاصل بطل فى حق التبع وقد منع ان الافراد من ضرورته بلكل منهما مدلوله وايس أحدهما تبعاللا خر ولذااختار الطحاوى قوطما وأجيب عنهسلمنا ان الفردية مدلولة لكن لايلزم ان تكون مقصودة لانهقديكون أحد جزئي المدلول المطابق هوالمقصود والآخر تبعا كماهو المرادهنا لان الوصف وضع للذات باعتبارمعنى هو المقصود فلم تلاحظ الفردية فيمه حقيقيا أواعتباريا كالطائفة الاولى والجاعة الاولى الامن حيث هومتصف بتلك النسبة فاذا بطلت بطل الكلام قيد بقوله اخترت الاولى وماعطف عليه لانهالوقالت اخترت التطليقة الاولى وقعت واحدة اتفاقا كذافي المعراج ولوقالت اخترت أواخترت اختيارة أوالاختيارة أومرة بمرة

كالاختيارة ونحوها ويلزمه القول بعدم اشتراط النية لوجو دالمعين فى اللفظ اذلا يصدق فى القضاء بقوله لمأنو (قوله نظر الله النهان هذه الكامة) أى قوله اخترت الاولى الخفان الاولى والوسطى والاخيرة كل منها اسم لفردم تب

أودفعة أو بدفعة أو بواحدة أواختيارة واحدة يقع الثلاث في قولهم ولوقال الزوج نويت بالأولى طلاقا وبالأخ يين التأ كيد لايصدق قضاء كذا في الحيط والأصل أنها اذاذ كرت الأولى أوما يجرى مجراها فهوعلى ثلاثة أوجمه فان قالت اخترت التطليقة الاولى وقعت واحدة انفاقا وان قالت اخترت الاختيارة الاولى فثلاث اتفاقا والخلكف فيمااذالم نذكر المنعوت وأور دالمصنف تكرار التخيير ثلاثا سواء كان بلا عطف كماذ كره أوبه من وأو أوفاء أوثم لانه جواب المكل حتى لوكان بمال لزم كله وفى شرح تلخيص الجامع للفارسي الاأن فى العطف بثم لواختارت نفسها بالاولى قبل أن يتكام الزوج بالثانيةوالثالثةوهي غيرمد خول بهابانت بالاولى ولم يقع بغيرهاشئ اه وفى الولوالجية لوقال لهاأمرك بيدك ينوى ثلاثا ثم قال لهاأ مرك بيدك على ألف درهم ينوى ثلاثا فقبلت ذلك ثم قالت قداخترت نفسى بالخيار الاؤل قالأبوحنيفة هي طالق ثلاثا والماللازم عليهاوذ كرهاالاؤل لغو وقالاهي طالق ثلاثا ولايلزمهاالمالوذ كرها الاؤل ايس بلغو اه وفى تلخيص الجامع لوقال لهااختارى اختارى اختارى بألفأ وعطف فقالت اخترت طلقت ثلاثا بألف وفاءباطلاق الجواب فقبلت فورا أنواع تمليك والعددخاص بالطلاق فاغني عن ذكرالنفس والنية كذا اخترت لواحدةأو واحدة حذار التخيير بالشكاذ ينعت بهاالدفعة والاختيارة وفي اخترت تطليقة لايقع للعطف لانها للفردوهو ببعض الالف ضرر بخلاف جانبها وبالكامة ابجاب لاجواب بخلاف الوكيل آذ عليه الوفاق لاالجواب وفى غبره يقع فرد ولامال مالم تعن الثالثة لخصوصه بهاكذا اخترت الاؤل عندهما اذا أضمر الطلقة حفظاللنعت وعنده يقع الثلاثاذا أضمرالاختيارة حفظالاصل بتطليق الجوابوالصدر اه وأفاد المصنف بوقو عالثلاث انهلوكان بمالزمهاالمال كله كاقدمناه وهوقول الامام وعندهماان اختارت نفسها بالاخبرة لزمهاالمال كله وان اختارت نفسها بالاولى أوالوسطى لم يلزمهاشئ لان كل واحدمن التخييرات تخييرعلى حدة فانه كالرم نام بنفسه ولميذ كرمعه حرف الجع والبدل لميذ كرالافى الاخيرة فلا بجب الاباختيارالاخيرة ولوذكر بالواوأ والفاء فعندأبي حنيفة لابختلف الجواب فيقع الثلاث ويلزمها الالف وعندهمالا يقع الطلاق في هذه الصورلان المكل صار كالرماواحد ابحرف الجمع فصاركم الوقال لهاطلقي نفسك ثلاثابالف فطلقت واحدة كذافي البدائع وفي الكافي اذاكرر بلاعطف فقالت اخترت نفسي بالجيع وقعت الاوليان بلاشئ وفى الثالثة بالالف لانه قرن المال بالاخيرة ولم يذكر سوف العطف بينهما ليصرالمقرون بالاخبرة مقرونا بالاولى والثانية وهذا كالاستثناء والشرط فانه ينصرف الى الاخيرة اه (قوله ولوقاات طلقت نفسي أواخترت نفسي بتطليقة بانت بواحدة) يعني في جواب قوله اختاري وانما صلح جواباله لان التطليق داخل في ضمن التخيير فقدأ تتببعض مافوض اليها كمالوقال طلقي نفسك ثلاثا فطلقت واحدة بخلاف مالوقالت اخترت نفسي في جواب طاقي نفسك لان الاختيار لم يفوض اليها لاقصداولاضمناوا غاوقع بهالبائن دون الرجعي وان كان صريحا لانه لاعبرة لايقاعها بل لتفويض الزوج ألاترى انهلوأمرها بالبائن أوالرجى فعكست وقعماأمر بهالزوج وقدذ كرصدر الاسلام في جامعه انه يقع به الرجعي نظرا لما أوقعته المرأة وهو مخالف لعامة الكتب لكن في شرح الوقاية ان فى المسئلة روايتين فى رواية تقع رجعية وفى أخرى بائنة وهذا أصح اه وبهد اظهران مافى الهداية احدى الروايتين فقول الشارح انه غلط وابن الهمام انهسهو عمالا ينبغي أن يقال في مثله ولذاقال فى الكافى ان مافى الهداية موجود في بعض نسخ الجامع الصغير والصواب الهلا علك الرجعة كافي الجامع الكبير اه قيدنا بكونه جوابا لقوله اختاري لانه لوكرراختاري ثلاثا بألف فقالت اخترت نفسي

من الكتاب والاصح من الرواية فهنى واحدة ولا على الرجعة ولا المسسوط والجامع الكبير والزيادات وعامة نسيخ الجامع الصغير هكذاسوى الجامع الصغير هكذاسوى الما فانهذ كرفيه مثل المناية وأقول كيف يكون ما في الهاله على المشالة على المشالة الكتاب وقد على المشالة الانظارة وحكا أنها الخطا من الانظارة وحكا أنها الخطا وجب القضاء اللفظ وجب القضاء اللفظ وجب القضاء اللها في العدة في كانها الخارت

ولوقالت طلقت نفسى أو اخترت نفسى بتطليقة بانت بواحدة

نفسها بعدالعدة فالصواب كافى الشرح اطلاق كونه غاطا نعم ماوقع في بعض نسخ الجامع الصفير خال عن التعليل فكونه غلطا من الكتاب صحيح ومافي البحر عن صدرالشريعة قال ان في المسئلة روايتين فىروابة تقعرجعية وفي أخرى بائنة وهانماأصح وبهظهر انمانى الهداية هو احدى الروايتين فقول من قال انه غلط أوسـهو عالاينبغى غلط لانصدر الشريعة لايعن انهما روايتانعن الامام واغيا

أرادبالاولى رواية الجامع الصغير لصدر الاسلام و في هـ نه وقال الشهيد انها غلط من الكاتب وكيف يقول ذلك في اهومروى عن الامام (قوله لانه لو كرراختارى الخ) أى بان قال اختارى اختارى اختارى بألف

بتطليقة أواخترت تطليقةلم يقعشئ فى صورة العطف لان التطليقة تصلح للفر ددون الثلاث ووقوع الواحدة عتنع دفعاللضروعنه ووقعت واحدة بائنة في غيرصورة العطف اتفاقا ولا يجب عليها لني من المال انقالت عنيت التطليقة الاولى أوالثانية وإن قالت عنيت الثالثة لزمها كل الالف بخصوص المال بالنالثة كذا فيشرح التلخيص وهوشرح لماقدمناه وعنهفي المحيط ولوقال اختاري فقالت فعلت لايقع لان هذا كناية عن قوط اخترت وبه لإيقع فكذاه او الوقال اختارى نفسك فقالت فعلت يقع لما بينا اه وفي جامع الفصولين لوقال بعت أمرك منك بألف فاختارت نفسها في الجلس بانت ولزمهاالمال اه (قوله أمرك بيدك في تطليقة أواختاري تطاليقة فاختارت نفسها طلقت رجعية) لانهجعل لهاالاختيار بتطليقة وهي معقية للرجعة والمقيد للبينونة اذاقرن بالصريح صار رجعيا كعكسه نحوأ نتطالق بائن يصير بائنا قيد بقوله في تطليقة لانهلو جعل أمرها بيدها لولم تصل نفقتي اليك تطلق نفسك متى شئت فلم تصل فطلقت قال يكون بائنا وهكذا أجاب القاضي بديع الدين لان لفظة الطلاق لم تكن في نفس الا مر مخلاف مالوقال أمرك بيدك بتطايقة واحدة تطابق نفسك متى شئت حيث تكون رجعية كما في أمرك بيدك في تطليقة كذا في الصيرفية وفي جامع الفصولين أمرك سدك تطلق نفسك غددا فلهاأن تطلق نفسهاللحال وقوله تطلق الى آخر ممشورة اه وفى أمرك بيدك لكي تطابق نفسك أولتطابق نفسك أوحتى تطابق نفسك فطلقت فهيى واحدة بائنة اه وفي الحيط لوقال اختارى تطليقتين فاختارت واحدة يقع لانه عنزلة قوله طاقي نفسك اثنتين فطلقت واحدة ولوقال اختارى ان شئت فقالت اخترت نفسي يقع لآنه عنزلة قوله طاقي نفسك ان شئت وقد شاء ته لان الاختيار مشيئة لامحالة ولوقال أنتطالق ان شئت واختارى فقالت شئت واخترت يقع طلاقان أحدهم ابالمشيئة والآخر بالاختيار لانه فوض البهاطلاقين أحدهم اصريح والآخر كناية والمكاية حالذ كرااصريح لاتفتقرالى النية ولوقال لرجل خير امرأنى ولم يخيرهالم يكن الخيار لهالانه آمر بأمر فالم يفعل لم يحصل المأمور ولوقال أخبرها بالخيار فقبل أن يخبرها سمعت الخبر فاختارت نفسها وقع لان الامر بالخيار يقتضى تقدم الخبربه فكان هذااقرارامن الزوج بثبوت الخيارها اه وفى البزازية قال لغيره زوّجني امرأة فاذافعلت ذلك فأمرها بيدهافز وجهالوكيل ولم يشترط لها لامركان الامر بيدها بحكم التعليق من الزوج ولوقال زوجني امرأة واشترط لهاعلى أنى ان تزوجتها فامرهابيدهالم يكن الامر بيدها بلا شرط الوكيل لان في الاول علق بالتزوج لا بشرط اه ثم اعلم ان ماقد مناه أول الباب أنها اذا قالت اخترت نفسي لابلزوجي بقع وهومنقول في احتب المعتمدة وفي الاختيار ما يخالفه فانه قال لوقالت اخترت نفسي لا بلزوجي لايقع لانه لاضراب عن الاول فلايقع اه ولعله سهووالصواب ماقدمناه والله أعلم ﴿ فصل في الام باليد ﴾ أخره عن الاختيار لتأيد التخيير باجاع الصحابة رضى الله عنهم بخلاف الامرباليد فانه وان لم يعلم فيه خلاف اليس فيه اجماع وقدم كثير الامر باليد نظرا الى ان الايقاع بلفظ الاختيار ثابت استحسانا فىجواب اختارى لاقياسا بخلافه جواباللام باليد فانهقياس واستحسان وأماالا يقاع بافظ أصرى بيدى فلا يصح قياساولا استحسانا والحق مافى فتح القدير من استواء البابين فىالقياس والاستحسان فانجوابالام باليه بقولها اخترت نفسي على خلاف القياس أيضا والتفويض بكل منهماعلى وفق القياس والامرهنا بمعنى الحال واليد بمعنى التصرف كافى المصباح (قوله أمرك بيدك ينوي ثلاثا فقالت اخترت نفسي بواحدة وقعن) أي وقع الثلاث لان الاختيار يصلح جوابا للامر باليدعلي الاصح الختار لانهأ باغ فى التفويض اليهامن الامر باليد وقيل لاذ كره فى المحيط والولوالجية وفيها أعرتك طلاقك كأمرك بيدك والواحدة في كلامها صفة الاختيارة

أمرك بيدك في تطليقة أواختارى تطليقة فاختارت نفسها طلقت رجعية وفصل في الامر باليد ب أمرك بيدك ينوى ثلاثا فقالت اخيترت نفسى بواحدة وقعن

(قوله لان افظة الطالاق لم الحكن في نفس الامر) المراد بالامر الامر الذي جعله في يدها أي لم تكن مذكورة فيه فليس المراد بنفس الامر الواقع كما يتوهم فصل في الامر باليد .

(قوله حتى لوجعل أمرها بيدها ولم تعلم الحج في اللقه سي في شرحه بعد نقله لما هذا وقال في الخلاصة على الفتاوى الصغرى الامر باليد لا يخاو الما أن يكون بيدها أو يدفلان مرسلا أومعلقا بشرط أوموقتا فان كان مرسلا أوكان موقتا كان الامر بيدها أو يدفلان ما دام الوقت باقياعلما بذلك أولم بعلما أقول يمكن التوفيق بان المراد بهذا علما وقت التفويض أولم يعلما وعلما بعضى الوقت أولم يعلما يدل عليه قول التجريد سواء علمت أول الوقت أولم تعلم (قوله وقيد بنية الثلاث لا نه لولم ينوالخ) بخالفه ما في الخانية قالت اللهم نجنى منك فقال الزوج أمرك بيدك ونوى به الطلاق ولم ينوالعد دفقالت طلقت نفسى ثلا افقال الزوج نجوت لا يقع شي في قول الامام لا نه اذالم ينوالثلاث كان كأنه قال له الحن سيذكر المؤلف نفسك ولم ينوالعد دوقوله نجوت يحتمل الاستهزاء وتقع واحدة في قول

فى فصل المشيئة عند قوله لافى عكسه بعدنقله الفرع المذكور انهمشكل على الامر باليد فانه نقل انهلو قال لهاأمرك بيدك ينوى واحدة فطلقت ثلاثاوقعت واحدة عنده وذكره في المعراج والعناية فاذا قال أمرك بيدك ولم ينوشيا من العدد فطلقت ثلاثا كيف لاتقع الواحدة عنده بلالوقوع بالاولى اه (قوله وفي الخلاصة اوقالت في جوابه ملکت أصري) في بعض النسخ ملحكت نفسى أمرى بزيادة لفظ نفسى ولمأجده فى الخلاصة (قوله لكن يردعلي الاصل المذ كورالخ) هذا وارد على عكسه وهوقوله ومالا فلاويرد عسلى طرده ننحو أنت منى طالق فانه يصلح للريقاع منهمع انهلا يقع لو أجابتبه كاذكره المؤلف وقد يجاب عن الثاني بان

فصاركانهاقالت اخترت نفسي باختيارة واحدة وأراد بنية الثلاث نية تفويضها وأشار بذكرالفاء فىقوله فقالت الى اشتراط المجلس وبخطابه الى انعلمها شرط حتى لوجعل أمرهابيدها ولم تعلم فطلقت نفسهالم تطلق كمافى الولوالجية والخانية وبذكر النفس فى جوابها الى اشتراطه أوما يقوم مقامه كالتفويض بلفظ التخيير واستفيدمنهان الامرباليد كالتخيير فىجيع مسائله سوى نية الثلاث فانها نصح هنالافي التخييرلانه جنس يحتمل العموم والخصوص فايهمانوي صحت نيته كذاذ كره الشارحون وصاحب المحيط وفى البدائع الامر باليد كالتخيير الافي شيئين أحدهما نيته الثلاث والثاني ان في اختاري لا بدمن ذكرالنفس أومايقوممقامهاللدايلالدال على اشتراطه فىالاختيار وفى المحيط لوجعل أمرها بيدها فقالتطلقت ولم تقل نفسي لا يقع كمافي الخيار لوقالت اخترت لإيقع ولوقالت عنيت نفسي ان كانت في المجلس تصدق لانها تملك الانشاء والافلا اه وهوصر يح فى مخالفة ما فى البدائع الامر باليد كالتخيير الافىشيئين فدل على ضعفه وقيد بنية الثلاث لاندلولم ينو عددا أونوى واحدة أوثنتين في الحرة وقعت واحدةبائنة وقدمناانه لابدمن نيةالتفو يضاليها ديانةأو يدل الحال عليه قضاء وفي الخانية اصرأة قالت لزوجهافى الخصومة ان كانمافى يدك فى يدى استنقذت نفسى فقال الزوج الذى فى يدى فى يدك فقالت المرأة طلقت نفسي ثلاثا فقال لهاالزوج قولى مرة أخرى فقالت المرأة طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج لمأنو الطلاق بقولىالذي في يدي في يدك فانه الطاق الاثابقو لها ثانيا طلقت نفسي الاثا حتى لولم يقل لهاقولى مرة أخرى كان القول قوله قضاء وديانة وفى فتح القدير واذاعلم ان الامر باليديما يرادبه الثلاث فاذاقال الزوج نويت التفويض فى وأحدة بعدماطلقت نفسها ثلاثا فى الجواب يحلف انهما أراد الثلاث اه وقيد بقوها اخترت نفسي لانهالوقالت في جوابه أمرى بيدى لا يصح قياسا واستحسانا كاقدمناه وفي الخلاصة لوقالت في جوابه ملكت نفسي أمرى كان باطلا ولوقالت اخـ ترت أمرى كان جائزا اه فالاصل أنكل لفظ يصلح للايقاعمن الزوج يصلح جوابامن المرأة ومالافلا الالفظ الاختيار خاصة فانهايس من ألفاظ الطلاق ويصلح جوابامنها كذافىالبدائع ولذاقال فىالاختيار وغيرهلوقال لهما أمرك بيدك فقالتأنت على حوام أوأنت منى بائن أوأنامنك بائن فهوجوا بلان هذه الالفاظ نفيد الطلاق كجااذا قالت طلقت نفسي ولوقالت أنتمني طالق لم يقعشئ ولوقالت أنامنك طالق أوأناطالق وقع لان المرأة توصف بالطلاق دون الرجل اه لكن يردعلى الاصل المذ كورما في الخلاصة لوجعل أمرها بيدأ بيها فقال أبوها قبلنها طلقت وكذالوجعل أمرها بيدها فقالت قبلت نفسي طلقت ولوقال لهااختاري فقالت ألحقت نفسي باهلي لم يقع كافي جامع الفصو اين وهومشكل لانهمن الكنايات

ذلك لا يصلح للا بقاع منه لان قوط اأ نت منى طالق كناية عن قوط ازوجى زيد منى طالق فقابله يكون أنامنك طالق لاأ نت منى طالق و بذلك لا يقع لانه كناية عن قوله از يدمنك طالق و هكذا يعتبر في نظائره فني قوط اأ نت على حوام و نحوه يقع لا نه لوقال زوجك زيد عليك حوام أوا ناعايك حوام يقع لان قولها أنت كناية عن الظاهر وكذالوقال طاقت نفسى بقع لان قولها نفسى عبارة عن زينب مثلا ولوقال طلقت زينب يقع وكذاقو الهاأ نامنك طالق أوا ناطالق يقع لا نه لوأسند الطلاق الى ما كنت عنه بقولها إنايقع بخلاف أنت منى طالق فانه لوأسنده الى ما كنت به عنه لا يقع كا قلنا فايس المراد التعبير بما عبرت به بل اسناد الطلاق الى ما اسند ته اليه موالالم بقع فى قولها أنامنك طالق (قوله وهوم شركل لا نه من الكنايات الح) أقول في عبارة جامع الفصولين ما يدفع الا شكال ونصها قال لا مرأ ته طلق نفسك

فهو كقو لها أنابائن والياء في قوله أمرك بيدك ليس بقيد يل حرف في كذلك وفي الحيط عن محمد له قال ثلاثاأ من ك بدك كان ثلاثا ولوقال في بدك فهني واحدة اه واليدأ يضاليس بقيد فأنه لوقال أمرك فى كفيك أو يمينك أوشمالك أوفك أولسانك كان كذلك كذافى الخلاصة والبزاز يةوفيهما من فصل نكاح العبد والامة تزوج امرأة على انهاطالق أوعلى ان أمرها بيدها تطلق نفسها كلا تريدلايقع الطلاق ولايصيرالام بيدها ولو بدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على انى طالق أوعلى ان أمرى بيدى أطلق نفسي كلماأر يدفقال الزوج قبلت وقع الطلاق وصار الامر بيدها ولو بدأ العبدفهو كمالو بدأ الزوجولو بدأ المولى فهوكبداءة المرأة اه وفى البزاز ية واوقال أمرك في عينيك وأمثاله يسأل عن النية وأمرى بيدك كقوله أمرك بيدك ودعواها على زوجها انهجمل أمرها بيدهالا يقبل امالوأوقعت الطلاق بحكم التفويض ثم ادعت المهر والطلاق يسمع وليس لهاان ترفع الامرالي القاضي حتى يجبر الزوج على ان يجعل أمرها بيدهاوفي تانخيص الجامع لوقال في البيع والطلاق أمرهابيداللة وبيداك أوبع بماشاءالله وشئت ينفردالخاطب لان ذكراللة تعالى للتبرك وللتيسير عرفاوالباء للعوض فالغيافيه دون الاصل مثل كيف شئت عنده بخلاف ان شاء الله أوماشاء الله وشثت اذابطل الاصل أوعلق بمجهول حسب التأثير في ان شاء الله أنت طالق فلغا العطف وهو أخبرعن واقع ولوقال بيدى وبيدك أوشئت وشئت لم ينفرد جلاعلى التعليق اذتعذ رالتمليك اه وفي المحيط لوقال لامرأته أنت طااق أوأمرك بيدك لم تطاق حتى تختار نفسها فى مجلسها فينتذ يخير الزوج ان شاء أوقع تطليقة وانشاء أوقع باختيارها اه وأطلق فىالمرأة المخاطبة فشمل الصغيرة فاوقال للصغيرة أمرك بيدك ينوى الطلاق فطلقت نفسها يقع كانه علق طلاقها بإيقاعها كذافي البزازية وأطلق الامر باليد فشمل المنجز والمعلق اذاوجد شرطه ومنهمافي المحيط لوقال ان دخلت الدارفأ مرك بيدك فان طلقت نفسها كاوضعت القدم فيهاطلقت لان الامرفى يدها وان طلقت بعدمامشت خطو تين لم تطلق لانها طلقت بعدما خوج الامرمن يدهاولوقال أمرك بيدك فى ثلاث تطليقات ان أبر أننى عن مهرك ققالت وكانى حتى أطلق نفسي فقال أنت وكيلتي لتطاقي نفسك فاذا أبرأنه عن المهر أولانم طلقت في المجلس طلقت واذالم تبرئه لايقع لان التوكيل كان بشرط أن تبرئه عن المهر اه ومنهما فى البزازية قال المان غبت عنك ومكشت في غيبتي يوماأ ويومين فامرك بيدك فهذا على أول الامرين فيقع الطلاق اومكث يوماان غاب عنها كذافام هابيدها فجاء فى آخوالمدة فتوارت حتى مضت المدة أفتى البعض ببقاء الامرفى يدهاوالامام قاضيخان على انهان علم بمكانهاولم يذهب اليهاوقع وان لم يعلم بمكانها لاوالصحيح انهلا يقع قال في الخزانة وإذا كانت الغيبة منها لا يصيراً من ها بيدها واختـ الاف الاجو بة في المدخولة وغيرهالايصيرأمرهابيدها وفي المدخولة لوكان في المصر ولم يجئ الى منزها حتى تمت المدة فيصير بيدها جعلأص هابيدهاان غاب عنها ثلاثة أشهر ولم تصل اليهاالنفقة فبعث اليها بخمسين ان لم يكن قدر نفقتها صاربيدها ولوكانت النفقة مؤجلة فوهبت له النفقة ومضت المدة لايصير الامربيدها لارتفاع اليميين عندهماخلافاللامام الثانى وان ادعى وصول النفقة اليها وادعت حصول الشرط قيل القول قوله لانه ينكر الوقوع اكن لايثبت وصول النفقة اليهاوالاصحان القول قوطافى هذاوف كل موضع بدعى ايفاء ا حق وهي تذكر جعل أمرها بيدها إن لم يعطها كذافي يوم كذا أم اختلفا في الاعطاء وعدمه بعد الوقت

بيدها تطلق أيضا ولوقالت لهطلقني فقال الحق باهلك وقال لمأنوطلاقا صدق ولا تطلق فاوقالته بعدماصار الطلاق بيدها بانقالت ألحقت نفسي باهسلي لانطاق أيضا اه وبيان ذلك ان ألحقت نفسي باهلي من الكنايات التي تصلح للرد فالايقع بها الطلاق الابالنية ولوفى حالة الغضب أومذا كرة الطلاق بخدالف حرام بائن الخفانه يقع عال المذاكرة بلانية فاذاسألته الطلاق فقال أنتحرام وقع بلانية فلو قالتمه وقع أيضابخ لاف الحقى بأهلك فالهلايتعين للايقاع بعد سؤالها الا بالنية فاذاقالته لايقع هذا ماظهرلى فتدره (قوله يسأل عن النية) أى ان لمتكن دلالة حال ولذاقال المقدسي بعدد كره مامر من الله لا بدمن النية ديالة أو مدل الحال علماقضاء وما في البزارية يحمل على ذلك (قوله وانطلقت بعد مامشتخطوتين لم تطانى) قال المقدسي في شرحه وفي العتابية وان مشت خطوة بطلأقول توفيقه انمافى العتابية عمل على

مااذا كانترجلهافوق العتبة والاخرى دخلت بها وماسبق على مااذا كانت خارج العتبة فبأول خطوة لم تتعدأ ول الدخول فبالثانية تتعدى و يخرج الامر من يدها (قوله وغيرها لا يصيراً مرها بيدها) أى غيرا لمدخولة وسيأتى قريباوجهه (قوله والاصبح ان القول قولم الخ) سيأتى تحريرهذه المسئلة فى باب التعليق عند قول المتن وان اختلفا فى وجود الشرط فالقول له (قوله يقع الرجمي ولا يســقط المهــر والنفقة) أي لانها صغيرة فلم يصعح ابراؤها فالقولله فى حق عدم الطلاق ولها في حق عدم أخذذلك الشي كذافي الذخيرة وفي المنتق ان لم آتك الى عشرين يوما فأمم هابيدها يعتبرمن وقت التكام فاذا اختلفاني الاتيان وعدمه فالقول له لأنه منكركون الأمربيدها وذكر محمدما يدل على ان القول طافين قال ان مات فلان قبل أن أعطيك المائةالتي لك عليه فانا كفيل به فحات فلان فادعى عدم الايفاء وكونه كيفيلاوادعي المطلوب الايفاء ان القول للطالب لانه ينكر الاستيفاء وهذا استحسان قال لهاقبل الدخول ان غبت عنك شهرا فأمرك بيدك فوجدالشرط لايصير بيدها لان الغيبة لاتتحقق قبل البناء لعدم الحضور لان الغيبة قبل الحضور لاتمكن قال لهاان لمأرسل نفقتك في هذا الشهرأ وإن لم أبعث فأنت كذافارسل المها بيدرجل فضاعت من يدالرسول لايقع لان البعث والارسال قد تحقق واذاخافت المرأة اذاتز وجها أن لا يجعل الامر بيدها بعد النزوج تقول زوجت نفسي منك بكذاعلى ان أمرى بيدى أطلق نفسي منك مني شئت كلماضر بتني بغيرجناية أوتزوجت على أخرى أوتسر يت أوغبت عني سنة جعل أمرها بيدهاوهي صغيرة إعلى انهمتي غاب عنهاسنة تطلق نفسها بلاخسران يلحق الزوج فوجد الشرط فابرأته عن المهرونفقة العدة وأوقعت طلاقهايقع الرجى ولايسقط المهروالنفقة كالوكان الايجاب من الزوج موجودا قبل وجودالشرط قال لهاأمر ثلاث تطليقات بيدك ان أبرأ تيني عن مهرك ان قامت عن الجلس خرج الامر من بدهاوان أوقعت الطلاق في الجلس ان قدمت الابراء وقعوان لم تبريَّه عن المهر لايقع لان التوكيل كان بشرط الابراء قال لهان لمأعطك دينارين الى شهر فأمرك بيدك فاستدانت وأحالت على زوجهاان أدى الزوج المال الى المحتال قبل مضى المدة ليس لها يقاع الطلاق وان لم يؤد ملكت الايقاع ان لم تصل اليك نفقة عشرة أيام فأمرك بيدك فنشزت بأن ذهبت الى أبيها بلااذنه في تلك الايام ولم تصل اليها النفقة لايقع لعدم وجوب النفقة فصار كما اذاطلقها حين عت المدة ان لمأوصل اليك خسة دنانير بعدعشرة أيام فأمرك بيدك فى طلاق متى شئت فحضى الايام ولم يرسل المهاالنفقة ان كان الزوج أرادبه الفور لها الايقاع وان لم بردبه الفور لا تملك الايقاع حتى يموت أحدهما جعل أمرهابيدهاان ضربها بلاجناية فطلبت النفقة أوالكسوة وألحت لايكون جناية لان اصاحب الحق يدالملازمة ولسان التقاضي ولوشمته أومزقت ثيابه أوأخذت لحيته فجنابة وكذالوقالت لهياجار باأيله أولعنته ولولعنها فلعنته قيل ليس بجناية لانهاليست ببادئة قال الله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوءمن القول الامن ظلم والعامة على انه جناية لانه لاقصاص فيه حتى لا يكون الثاني جانيا قال لها بليدة فقالت لهبليد مثل ذلك فهوجناية منهااذا صرحتبه ولوشتمت أجنبيا كان جنابة وكذالو كشفت وجهها لغيرمحرم لانه لابجوزالنظروالكشف بلاضرورة وقال القاضي لايكون جناية لانه ليس بعورة ولو كلتأجنبياأوتكامت عامدامع الزوج أوشاغبت معه فسمع صوتهاأجنبي فجناية وخروجها من البيت بعدايفاء المبجلجناية فيالاصح وقيلجناية مطلقاواعطاؤهاشيأمن بيته بلااذنه حيث لمرتجرآ العادة بالمسامحة به جناية وكمذادعاؤهاعليه وكذاقولهاالكابة أمكوأختك بعدقوله جاءتأمك الكلبة وكذاقولهاأزواجالنساء رجالوزوجي لاولودعاهاالىأ كل الخييزالمجرد فغضلت لايكون جناية اه وصحح في الظهيرية ماعليه العامة من ان لعنها بعد لعنه جناية وفها والصحيح انهاان كشفت وجههاعند من يتهم بهافهو جناية ولوقال لهالا تفعلي كذا فقالت افعل كانت قالت ذلك فى فعمل هو معصية فهوجناية والافلا اه وفي جامع الفصولين فوض اليهاأمرها ان تزوج عليها ثم ادعت على الزوج انك تزوجت على فلانة وفلانة حاضرة تقول زوجت نفسي منه وشهد الشهود بالنكاح يصيرالام بيدها ولوكانت فلانة غائبة عن الجلس وبرهنت هذه انك تزوجت فلانة على

وصارالا مى بيدى هل يسمع فيه روايتان والاصح انهالا تسمع لانهاليست بخصم فى اثبات النكاح عليها اه وفى الفصول واقعة جعل أمرها بيدهاان تزوج عايها ثموهبت امرأة نفسهامنه بحضرة شهودوقبلهوفصارت امرأته وقال عنيت في التفويض التلفظ بلفظ النزوج هل يصدق حتى لأيصير الامر بيدها قال مع أجاب بعض من تصدى للافتاء بالاتحصيل الدراية والرواية انه يصدق وهذا غلط محض وخطأصرف وأجبتانه لايصدق ويصيرالامر بيدهالان نية الخصوص فيالفعل لاتصح اذالفعل لاعمومله اه وقد بحث فيه في جامع الفصولين فليراجع وفي الصيرفية قال لهاان لم تصل نفقتي اليك عشرة أيام فأمرك بيدك فغاب عشرةأيام وأنفقت من ماله فضرقال لايبتي الامر بيدها بخلاف مالوقال ان لم أوصل اليك نفقتك عشرة أيام والمسئلة بحالها حيث يبقى الامربيد هالان شرط جعلالام بيدهاعدم الايصال دون الوصول ولم يوجد الايصال فيعنث ولوجعل الام بيدها انضربها بغيرجناية شرعية فقالت لهوقت الخصومة ياابن الاجير ياابن العواني فضربها وإنه كماقالت لها ان تطاق نفسها ولوقالت لهياابن النساج انكان كاقالت أولايعير بهذا لايكون جناية ولوصعدت السطح من غير ملاءة هل يكون جناية قال نعم قيل هذا ان صعدت للنظارة والافلاقال قلت أن لم يكن للسطح تحجيز جْناية والافلاور ى البطيخ اليه جناية ان كان على وجه الاستخفاف والافلا اه وفي القنية ان شربت مسكرا بغيراذنك فأمرك بيدك ثمشرب واختلفافى الاذن فالقول قول الزوج والبينة بينة المرأة اه خاصله القولله والبينة بينتها وفي القنية ان تزوجت عليك امرأة فأمرها بيدك فدخلت امرأة في نكاحه بنكاح الفضولي وأجاز بالفعل ليس لهاان تطلقها ولوقال ان دخلت امرأة في نكاحي فلها ذلك وكذافى التوكيل بذلك اه (قوله وفي طاقت نفسى واحدة أواخترت نفسى بتطايقة بانت بواحدة) يعنى فى جواب قول الزوج أمرك بيدك ينوى ثلاثالان الواحدة صفة للطلقة باعتبار خصوص العامل كاانهاصفة للاختيارة فى التي قبلهافان خصوص العامل اللفظى قرينة خصوص المقدرفتقع الواحدة لانها لماملكت الثلاث بالتفويض ملكت الواحدة فكانت بائنة لان التفويض اغمايكون فى البائن لانهابه علك أمرها وهو بالبائن لابالرجى وأشار بذكرالنفس الى اشتراطه معطلقت أيضا وفى جامع الفصولين قالأمرك بيدك كلماشت فلهاان تختار نفسها كلماشاءت فى المجلس أوفى مجلس آخوالاانها لاتطلق نفسها فى الجاس أكثر من واحدة يعنى دفعة واحدة وأما تفريقها الثلاث فى الجلس فلهاذلك بخلاف اذاومتي فأنه ليس لهاالتكرارولايتقيد بالمجلس ككاما اه (قوله ولايدخل الليل في أمرك بيدك اليوم و بعدغد) يعنى لايكون لها الخيار ليلابناء على انهماأمر ان لان عطف زمن على زمن عائل مفصول بينهما بزمن عمائل لهماظاهر في قصد تقييد الامرالمذ كور بالاول وتقييد أمرآخ بالثاني فيصير لفظ يوم مفرداغير مجوع الى مابعده في الحكم المذكور لانه صارعطف جلة على جلة أى أمرك بيدك اليوم وأمرك بيدك بعدغدواوأ فرداليوم لايدخل الليل فكذا اذاعطف جلة أخى قيدبالامرباليدلانه لوقالطلق اليوم وبعدغدكان أمراواحدافلايقع الاطلاق واحددلان الطلاق لايحتمل التأقيت واذاوقع تصير بهطالقاني جميع العمرفذ كربعد غدوعدمه سواء لايقتضي أمرا آخر (قوله وان ردت الامر في يومها بطل الامر في ذلك اليوم وكان أمرها بيدها بعد غد) يمني اذاقالت لزوجهااخترتك أواخترت زوجي فقدا انتهيى ملكها فى اليوم الاول فالمراد بالرداختيار الزؤج والمراد بالبطلان الانتهاء قيدنا بهلانه الوقالت رددته فانه لايبطل ولذاقال فى الذخيرة لوجعل أصرها بيدهاأ وبيد أجنى بقع لازمافلا يرتدبودهمافلامناقضة بينقو لهم لايرتدبالردوقولهم هناواذاردت بطل وقدساك الشارحون طريقا آخرفي دفع المناقضة بأنه يرتدبال دعندالتفويض وأمابعد فلا برند كمااذا أقرعال

وفى طلقت نفسى واحدة أواخترت نفسى بتطليقة بانت بواحدة ولايدخل الليدل فى أمرك بيدك اليوم و بعدغد وانردت الامرى يومها بطل الامرى فى يومها بطل الامرى فى يومها بطل المرى فى يومها بعدغد

(قوله وفى كلام الشارحين نظرالخ) عن هذاقال المقدسي في شرحه وهذا عيب حيث جعلوه يبطل عايدل على الردوالا عراض من أمكل وشرب ونوم وصريح الردلم يجعلوه مبطلا اه أقول الذي يظهر ان لانظر ولا عجب بل النظر والعجب في كلام المؤلف ومن تابعه لان بطلانه عما يدل على الاعراض والرداع اهو في المقيد بالمجلس وهو المطلق اما الموقت الذي الكلام فيه فلا يبطل بالقيام عن المجلس والا كل والشرب ونحوه مالم عض الوقت كمام في النفويض و يأني قريبا وكانه ما أخذا الاطلاق من ظاهر كلامهم و بالجل على ماقلنا يظهر الامر تأمل ثمراً يت في البدائع ماهو صريح في اقلت وللة تعالى الجدوع بارته ولوقالت اخترتك أولا اختار الطلاق خرج الامرمن يدها لانها صرحت بردالتم ليك وانه يبطل بدلالة الردف الصريح أولى هذا اذا كان النفويض مطلقا عن الوقت فاما اذا كان موقتافان أطاق الوقت بان قال أمم ك بيدك اذا شئت أومتي شئت فلها الخيار في المجاس وغيره حتى لوردت الامم لم يمن ردا الاانه الاتماك اين تطاق الاواحدة وان وقته بوقت خاص بان قال أمم ك بيدك يوما أو شهر اأواليوم أو الهوم أو المهر لا يتقيد بالمجلس وها الامم

في الوقت كله ولوقامت من مجلسها أوتشاغلت لا يبطل مابق شئ من الوقت بلاخلف لانه لو بطل باعراضلها لم يكن للتوقيت فائدة وكان الموقت وغيره سواء غيرانهان ذكر اليومأو الشهرمنكرافلهاالام منساعة تكام الى مثلها ولومعرفا فلها الخيارفي بقيته ولوقالت اخترت نفسي أولا اختار الطلاق ذكرفي بعض المواضع على قول أبي حنيفة ومجمد يخرج الامر من بدها فى جيع الوقت وعند أبى يوسف يبطل خيارها فى ذلك الجلس ولايبطل فی مجلس آخر وذ کر فی

الرجل فصدقه ثمرداقر اره لايصح وكالابراءعن الدين بعد ثبوته لايتوقف على القبول ويرتد بالردلمافيه من معنى الاسقاط والتمليك اما الاسقاط فظاهر وأما لتمايك فلقوله تعالى وان تصدقو اخيراركم سمى الابراء تصدقا كذافي فتح القدير والصوابان يقال انهم وفقوا بينهمابانه يرندبرده عندالتفو يض لابعد ماقبله كمافي الفصول وأمآماذ كره من اله بعدالتفويض فحمول على مااذا قبله ووفق بينهما في جامع الفصولين بانه يحتمل أن يكون فيــ وروايتان لانه تمليك من وجه تعليق من وجه فيصحرده قبل قبوله نظرا الى التمايك ولا يصح نظرا الى التعليق لاقبله ولا بعده فتصحرواية صحة الردنظرا الى التمليك وتصح رواية فسادالرد نظرا الىالتعليق اه وحاصله ان ابن الهمام حل قولهم بصحة الردعلي اختيارهازوجها وقولهم بعدم صحته على مالوقالت رددت وهو حل قاصرلانه خاص بمااذ اجعل أمرها بيدها وقولهم انه يرتدبالردشامل لمااذاجعل الامربيدهاأو بيدأجني كماصرحبه فيجامع الفصولين ولايمكن هذا الجل في أمر الاجنى فتعبن ما وفق به المشابخ من انه يرتدقب ل القبول لا بعده كالابراء وجوابه انه يأتي من الاجنى أيضابان يقول للزوج اخترتك كالايخفي وفى كالرم الشارحين نظر لان قوله ابعد القبول رددت اعراض مبطل لخيارها وقدوقع في هذا الفصل ثلاث مناقضات احداها ماقدمناه وجوابها الثانية ماوقع فى الفصول المهلوقال لامر أنه أمرك بيدك مُم طلقها بائنا خرج الامر من يدهاوقال في موضع آخر لايخرج وانكان الطلاق بائناووفق بان الخروج فيمااذا كان الامرمنيجز اوعدمه اذا كان الامر معلقا بانقال ان كان كذافا مرك بيدك والحق ان في المسئلة اختلاف الرواية والاقوال وظاهر الرواية ان الامر ماليد يبطل بتنجيز الابانة بمعنى انهالو طلقت نفسهافي العدة لايقع لاعمني بطلانه بالكلية لماقد مناهمن انها لوطلقت نفسها بعدالنز وجوقع عندالامام ويدل عليه قوطم في باب التعليق وزوال الملك بعداليمين لايبطلها بناء على ان النخيير عنزلة تعليق طلاقها باختيارها نفسها وان كان عليكا وفي القنية معلما بعلامة قيه ان فعلت كذافامرك بيدك ثم طلقها قبل وجود الشرط طلاقابائنا ثم تزوجها يبقى الامرفي يدها تُمرقم بم لايبقى فى ظاهر الرواية تُمرقم بح ان تزوجها قبل انقضاء العدة فالا مرباق وان تزوجها بعد

(البحر الرائق) _ ثالث وأصله مامر من البائل لا يلحق البائل لا يلحق البائل لا يلحق البائل لا يلحق البائل الا المرخدي قال المرائلة المركز المرخدي قال المرخدي قال المرخدي قال المرخدي قال المركز المركز

(قوله فلايصح التوفيق بأنه يبقى اذا كان معلقا) قال فى النهر بعدمانقل التوفيق المذكور عن العمادية ان مافى الفنية مشى على اطلاق ظاهر الرواية وقد علمت النهر بعدمانقل التوفيق المذكور عن العمادية ان مافى الفوض اليه ابائنا) أى طلق المرأة التي جعل أمم هافى بدالا خرى وقوله يسير أمم هابيد هاأى بيد الاخرى أى بعود كما كان تامل وفى الخلاصة ولوجعل أمم المم أنه بيد المرأة أخرى شمط لقها بائنا أو خلعها (٣٢٣) لا يبطل الامر وفى التتار خانية مثل مافى البزازية الكن عبر بدل قوله يصير

انقضائها لايبقي اه فقد صرح بعدم بقائه مع الامر المعلق في ظاهر الرواية فلا يصح التوفيق بانه بهقي اذا كان معلقافالحق ان في المسئلة اختلاف الرواية كمان الظاهر في مسئلة رد التفويض ان فيهاروايتين ويدل على ذلك ما في الهداية فأنه نقل رواية عن أبي حنيفة بإنها الاتملك رد الامركما لاتماك رد الايقاع ثم ذكر بعدها وجهظا هرالرواية فلايحتاج الى ماتكافه ابن الهمام والشارحون في المسئلتين وفي البزازية لهامرأتان جعل أمراحداهما بيدالاخرى غمطلق المفوض اليهابائناأ وخالعها غم تزوجها يصير أمرها بيدهابخلاف مالوجعل أمرهابيد نفسها تم طلقها بائناعلى مامر لانه تمليك اه الثالثة ماوقع في هذا الكتاب والهداية وعامة الكتب ان الامر باليد تصح اضافته وتعليقه نحوأ مرك بيدك يوم يقدم فلان أواذاجاءغدوبه خالفأ يضاسائر التمليكات وذكرقاضيخان فيشرح الزيادات مايخالفه فانةقال لوقال أمرك بيدك فطاق نفسك ثلاثالاسنة أوثلاثااذاجاء غدفقالت في المجلس اخترت نفسي طلقت للحال ثلاثا وان قامت عن مجاسها قبل أن تقول شيأبطل اه ودفعها ان ماذ كره القاضي ليس فيه تعليق الامرولااضافته لانهمنجز وقوله فطاقي نفسك تفسيرله فكان التعليق مرادا بلالفظ وليس المنجز محتمالالتعليق فلايكون معلقاوان نواه (قوله وفى أمرك بيدك اليوم وغدا يدخل) أى الليــل لانه يمليك واحد فانه لم يفصل بينهما بيوم آخر فكان جعا بحرف الجع فى التمليك الواحد فهو كقوله أمرك بيدك فيومين وفيمثله تدخل الليلة المتوسطة استعمالالغو ياوعرفيا فقول الشارح تبعا للهداية وقديه جمالليل ومجلس المشورة لم ينقطع مردود لانه ينقطع لانه يقتضى دخول الليل في اليوم المفردلذلك المعنى (قوله وانردت في يومهالم يبق في الغد) يعني اذا اختارت زوجها في يومها انتهمي ملكها فلاعلك اختيارها نفسها بعد ذلك وعليه الفتوى كذافي الولوالجية قيد بقوله اليوم وغدالانه لوقال أمرك بيدك اليوم وأمرك بيدك غدافهماأمران ذكره قاضيخان من غير ذكرخلاف فعزوه فى الهداية هذا الفرع الى أبي يوسف ايس لاثبات خلاف فيه وانما هو الكونه خرجه فيتفرع عليه عدم اختيارها نفسهاليلا ولوقال أمرك بيدك اليوم غدابعدغد فهوأمرواحد في ظاهر الرواية لانها أوقات مترادفة كقوله أمرك بيدك أبدافيرتد بردهام قوعن أبي حنيفة ان طائلا نة أمور لانها أوقات حقيقية كذافى جامع الترتاشي وقدعلمن باباضافة الطلاق الى الزمان انهلوقال أمرك بيدك اليومانه يمتدالى الغروب فقط بخلاف قولهأ مرك بيدك في اليوم أنه يتقيد بالجلس وقد صرح به في فتح القدير وفى الذخيرة لوقال أمرك بيدك يوما أوشهرا أوسنة فلها الامرمن تلك الساعة الى استكمال المدة المذكورة ولا ببطل بالقيام عن المجلس ولا بشئ آخرو يكون الشهر هذا بالايام اجماعاولو عرف فقال هـ ذا اليوم أوهذاالشهر أوهذه السنة كان لهاالخيارفي بقية اليوم أوالشهر أوالسنة ويكون الشهرهناعلى الهلالوذ كرالولوالجي اذاقال أمرك بيدك الى رأس الشهرفلها ان تطاق نفسها مرة واحدة في الشهر الان الامر متحدولوقالت اخترت زوجي بطل خيارها في اليوم وطاان تختار نفسها في الغد عند أبي حنيفة

أمرهابيدها بقوله لايخرج الامرمن يدها (قوله وله المان تختار نفسها في الغد عند أبي حنيفة) قال في النهرأ نت خبير بأن الفرع لايخ لوعن احتياج الى تأمل وجهده اذمقتضى كونه أمرا واحدا أن يبطل خيارها في الغد كما قاله المدابة وجدة ول الامام بان الامرابة وجدة ول الامام بان الامراباليد عليك نصا

وفى أمرك بيدك اليوم وغدايدخل وانردت في يومها لم يبق في الغد

تعليق معنى فتى لم يذ كر الوقت فالعبرة للتمليك ومتى ذكره فالعبرة للتعليق انتهى كالام النهر قال بعض الفضادء ومثال مااذا لم ومثال مااذا لم ومثال مااذاذ كره أمرك بيدك اليوم وغداأ وأمرك بيدك الى أس الشهر الكن بيدك الى أس الشهر الكن عداية تضى ان يبق الام يدها اليوم وغدا وليس كذلك

وقال فالتناقض بحاله فتأمل اله قات ووجهه في البدائع بانه جعل الامر بيدها في جيع الوقت فاعراضها في بعضه وقال الديطل خيارها في الجيم كا اذاقامت عن مجلسها أواشتغلت بامريدل على الاعرض ثمذ كر بعدهذا مانصه ولوقال أمرك بيدك اليوم وغدا أوقال أمرك بيدك هذين اليومين فلها الامر في الوقتين تختار نفسها في أيهما شاءت ولا يبطل بالقيام عن المجلس ما بق ثي من الوقتين وهدا أوقال أمرك بيدك هذين المومن والاختلاف اله فقدا فادان الاختلاف جار في المسئلة بين فلا تناقض وعن صرح بالخلاف في مسئلة اليوم وغدا الولوالجي في فتاواه فذ كرانها لو ردت الامرفي اليوم يسقى في الغد و في الجامع الصغير الايبقى وعليه الفتوى

تزوجهالم يكن لهماخيار فىباقى السنةولوطاقهازوجهاواحدة ولم يدخل بهما ثم تزوجها فى تلك السنة فلها الخيارعندأ بى حنيفة لانطلقات هذا الملك مااستوفيت بعد وقال أبو يوسف لاخيارها لانه اعايكون في الملك وقد بطل وقدمناني باب اضافة الطلاق الى الزمان انه لوقال أمرك بيدك الى عشرة أيام فالامر بيدهامن هندا الوقت الى عشرة أيام تحفظ بالساعات ولوقال أنتطالق الى سنة يقع بعد السنة الاأن ينوىالوقوع للحال والعتق كالطلاق وقدمنا أنواعامن هــذا الجنس وهيمذكورة هنا في الخلاصة والبزازية والكل ظاهر الامافيهمامن ان الابراء الى شهر كالطلاق الا اذاقال عنيت بالابراء الى شهر التأخير اليه فينشذ يكون تأخيرا اليه اه فانه يقتضي محة اضافة الابراء وقد صرح فى الكنزمن آخرالا جارة انه من قبيل مالا تصح اضافته وقيد بإتحاد الامر باليدلانه لوكرره بان قال أمرك بيدك وأمرك بيدك أوجعلت أمرك بيدك وأمرك بيدك كاناتفو يضين لان الواو للعطف لاللجزاء وكذلك لوقال أمرك بيدك فامرك بيدك لان الفاءهنا عنى الواو ولانه لا يصلح تفسيرا ولوقال جعلت أمرك بيدك فامرك بيدك فهوأ مرواحد لان معناه صار الامر بيدك بجعل الامر بيدك كقوله جعلتك طالقافانت طالق أوقال قد طلقتك فانت طالق طلقت واحدة ولوجع بين تفويضين بالواو والفاءأ وبغيرهمافان كان بغيرهمابان قالأمرك بيدك طابي نفسك فاختارت نفسها فقاللم أرد بالامرالطلاق يصدق قضاءمع عينه لانهماوصل قوله طاق بالكلام المبهم لانه لميذ كرحوف الوصل فكان كالاما مبتدأ فلم يصر تفسيرا للبهم ولوكان بالعطف كقوله أمرك بيدك واختارى فطلقي فاختارت لايقع شئ لانه عطف قوله فطلق على النفو يضين المبهمين فلايكون تفسيرا لهما فبقى كلاما مبتدأ وقولها اخترت لايصلح جواباله فلايقع وانطلقت يقع واحدة رجعية لانه يصلح جواباله وكذا لوقالأمرك بيدك واختارى فاختارى فطلقى نفسك فاختارت نفسها طلقت ثنتين مع يمينه انه لميرد بالامر باليد الثلاث لانهأني بالتفو يضين المبهمين بالعطف وهوللاشتراك فصارطلتي نفسيرا لهما وكذا لوقال اختارى واختارى أوقال أمرك بيدك وأمرك بيدك فطلقى نفسك فاختار تطلقت تنتين ولوقال أمرك بيدك اختارى اختارى فطابي نفسك فاختارت نفسها وقال لم أردبه الطلاق يقع تطليقة بائنة بالخيار الاخير لان قوله فطلق تفسير للاخير فقط ولوقال أمرك بيدك فاختاري أواختاري فامرك بيدك فالحسكم للامرحتى اذانوى بالثلاث يصح واذا أنكر الثلاث وأقر بالواحدة يحلف لان الامريصلح علة والاختيار يصلح حكما لاعلة فصارا لحسكم للإمر تقدم أوتأخر وكذلك لوقال أمرك بيدك فطلق نفسك أوطلق نفسك فامرك بيدك ولوقال أمرك بيدك فاختاري فطلق فاختارت بانت بواحدة بالامر لان قوله فاختارى تفسير للامر وقوله فطلق تفسير لقوله فاختارى ولوقال أمرك بيدك فاختارى طلقي نفسك فاختارت لم يقع شئ اذالم يرد بالامر والتخيير طلاقافان طلقت نفسها وقعت رجعية وتمامه في المحيط وسيأتى ان شاءالله الجمع بين التفو يضين لاجنبي وفي الجامع لوقال أنت طالق اليوم ورأس الشهر يقع واحدة قيل تأويله أن يكون رأس الشهرغدا لما اذا كان بينهما حائل وقع طلاقان فى وقتين وقيل ماوقع فى الجامع قول مجدوهو يعتبرا الفاصل وعندأ بى يوسف تطابيقتان ولوقال أمرك بيدك اليوم فعن مجمدالى الغروب ولوقال في اليوم تقيد بالمجاس ذكره القدوري ولوقال في هذا الشهر فردته بطل عندهم الانه عليك واحدو عندأى يوسف بطل فى ذكر المجلس لافى غبره كالوقامت

وقال أبو يوسف حرج الامرمن يدهافي الشهركا ولوقال أمرك بيدك هـنه السنة فاختارت نفسها مم

(قولەوقالأبويوسف نوج الامر) قال فى التتارخانية وفى الخانيـة أوردت الامر أوقالت لا أختار الطلاق خرج الامر من بدهافى قول أي حنيفة ومجد وعلى قول أى يوسف يبطل الامر فى ذلك الجلس لافى مجلس آخروفي بعض الروايات ذ كرالخلاف على عكس هذا والصحيح هوالاول اه فاهنامن حكاية الخلاف على غير الصحيح وذكر فى البدائع مثل مامى غيرانه لم يذكر التصحيح وقد قدمنا عبارته (قوله فانه يقتضي صحة اضافة الاراء) قال المقدسي في شرحــه أقول بعدان ذكرانه تأجيلمعني وليسبابراء محض لاردذلك

ولومكنت بعدالتفويض يوماولم تقم أوجلست عنه أوانكائت عن قعود أو عكست أو دعت أباها للشورة أوشهود اللاشهاد أوكانت على دابة فوقفت بتى خيارها وان سارت لا

بقى خيارها وانسارت لا (قوله وابس تو مهامين غير قيام) تقدم الكلام فيه عندقوله فان قامت أو أخذت في عمل آخر (قوله فالاول يدل على الاعراض) ظاهره انالراد به عتق عبدالزوج وان المراد بالثانى عتق عبدغيره وهو مخالف لماقدمه قريباعن الخانسة ولقوله سابقا ومالو بدأت بعتق عبدالخ الحكن في النهر ولوجعه أمرها وأمرعتق العبد بيدهافيدأت بالعتق قيل ان كان عبدز وجها كان اعراضا والالا اه وعبارة الفتح قبيل التعليق ولوقال لماطاق نفسك وقال لها آخراعتق عبدك فبدأت بعتق العبد خرج الامر مسن يدها ولو كان الآمر بالعتن زوجها فسدأت بالعتق لا يبطل خيارها في الطلاق

الوقت فالعبرة للتمليك ومتى ذكره فالعبرة للتعليق كذافى المعراج (قوله ولومكثت بعد التفويض يوماولم تقم أوحبست عنه أواتكا تعن قعود أوعكست أودعت أباها للشورة أوشهودا للاشهاد أوكانت على دابة فوقفت بيق خيارهاوانسارت لا)أى لايمقى خيارهالماقدمنا انالخيرة لها الخيار فى مجلسها وانه يتبدل حقيقة بالقيام أوحكاء ايدل على الاعراض وماذ كره لم يتبدل فيه حقيقة ولاحكافلهذا بتى خيارها وقدمنا انه لا يبطل بتبدل الجلس حقيقة على الصحيح الااذا كان معه دليل الاعراض ولذاقال فى الخلاصة رجل خيرامرأنه فقبل أن تختار نفسها أخذالزو جبيدها فاقامها أوجامعهاطوعا أوكرهاخ جالامرمن يدها وفي مجموع النوازل وفى الاصلمين نسيخة الامام خواهر زاده الخيرة اذا قامت لتدعواالشهودبان لم يكن عندهاأحد يدعوالشهو دلايخاواما أن تحول عن موضعها أولم تحول فانلم تتحول لم يبطل الخيار بالاتفاق وان تحوات عن موضعها اختلف المشايخ فيه بناء على ان المعتبر في بطلان الخياراعراضها أوتبدل المجاس عندالبعض أيهما وجدوعند البعض الاعراض وهذا أصح اه وأراد بسير الدابة المبطل أن يكون بعدالتفو يض عهلة فاو اختارت مع سكوته والدابة تسير طلقت لانه لايمكنها الجواب باسرعمن ذلك والمراد بالاسراع ان يسبق جوابها خطوتها فلوسهق خطوتها جوابها لم تبن كذا في الخلاصة وأطاق المصنف في السير فشمل ما اذا كان الزوج معها على الدابة أوالمحمل ولم يكن معهمافائد اما اذا كانا في المحمل يقودهما الجال لا يبطل لانه كالسفينة في هذه الحالة وأشار بالسير الى كل عمل بدل على الاعراض فدخل فيم مالو دعت بطعام فاكات أو اغتسات أو امتشطت أو اختضبت أواشتغلت بالنوم أوجومعت أوابتدا تالصلاة أوانتقلت الى شفع آخر فى النفل المطلق أوكانت راكية فنزات أوتحولت الى دابة أخرى أوكانت نازلة فركبت ومالو بدأت بعتق عبد فوض سيده البهاعتقه قبل أن تطلق نفسها ومالوقال أعطني كذا ان طلقتني كمافى الخلاصة واختلف في قليل الاكل ففي الخلاصة الاكل ببطل وان قل وقال القدورى ان قل لا يبطل والشرب لا يبطل أصلا اه وقيدبسير الدابةلانهالوكانت في السفينة فسارت لايبطل خيارها كذافي الخلاصة وأشار بهذه المسائل الى كل عمل لا يدل على الاعراض فدخل الأكل اليسير على أحد القولين والشرب مطلقامن غيران تدعو بطءام وابس نو بهامن غيرقيام ونومها مضطجعة وقراءتها وتسبيحها قليلا وفي الخلاصة لوقال لها أمرك بيدك وأمر هـ نه أيضا لامرأة أخرى بيدك فقالت طلقت فلانة ثم قالت طلقت نفسى جاز وبهذا لايتبدل المجلس وكذا لوقالت لله على نسمة أوهدى بدنة وحجة والحدللة رب العالمين شكرا لمافعلت الى وقدطلقت نفسي جاز وعماقات لايتبدل الجلس ولولم تقل هكذا واكنها قالت ماتصنع بالولد ثم طلقت نفسهايقع اه وفي جامع الفصواين لو تكامت بكلام هوترك للجواب كما لوأمرت وكيلها ببيع أوشراء أو أجنبيا به بطل خيارها فاوقالت لم لانطلقني بلسانك لايبطل وفيه نظر لانه يتبدل به الجلس لانه كالامزائد اه أجاب عنه في فتح القدير بإن الكلام المبدل للحباس مايكون قطعاللكلام الاول وافاضة في غييره وايس هذا كذلك بل الكل متعلق بمعنى واحدوهو الطلاق إه ودخل مالوكانت تصلى المكتوبة فاتمتها أوفى نفل مطلق فاتمت شفعا فقط وفى الخلاصة والاربع قبل الظهر والوتر بمنزلة الفريضة وصححه في المحيط اه وفي الخانية اذا كان الطلاق والعتق من الزوج فهما أمر واحد لايخرج الاصمن يدهابا يهما بدأت ومالوجعل أمرها وأمرعبده بيدها فبدأت بعتق العبد مطلقت نفسها ففرقو ابين عبد الزوج وعبد غيره فيداء تهابعتقه فالاول يدل على الاعراض دون الثاني وقيد بالا تكاء لانها لواضطجعت قال بعضهم لا يبطل الامر وقال بعضهم ان هيأت الوسادة كما تفعل للنوم يبطل كذافي الخلاصة وأشار الى انها لو كانت محتبية فتربعت

قال أمرك بيدك فشرط بقاء مجلس علمهابالتفويض فادامت فيه فهو بيدهاسواء قصر أوطال فان قامت عنه بطل وكذا ان وجدمنها قول أوفعل يدل على الاعراض وان كان موقتا فان أطلق الوقت كامرك بيديدك اذاشت أواذاما أومتي

والفلك كالبيت

شئت أومتى ما فلها الخيار في المجلس وغيبره حتى لوردت الامر أوقامت عيلية عيلية فأخذت في عيلية وأخذت في أى وقت طلق نفسها وقته بوقت خاص كامر في بيدك يوما أوشهر اأواليوم ولوقامت أونشا غلت بغير الحياليبطل مابيق شئ

أوعلى العكس لايبطل بالاولى كمافى جامع الفصولين وقيد بدعوتها الشهود لانهالوذهبت اليهم وايس عندهاأحديدعوهم ففيه اختلاف قدمناه قريبا ولوقال فاوقفتها مكان وقفت الكان أولى ليعلم الحريم التفويض منجزا امااذا كان معلقابالشرط فلايصيرا لامر بيدهاالاا ذاجاء الشرط فينثذ يعتبر بجلس العلمانكان مطلقا والقبول فىذلك المجلس ليس بشرط اكن يرتدبالردوامااذا كان موقتا بوقت منجزا أومعلقا فالامربيدها مادامالوقتباقيا علمتأولا فاذامضي الوقتانتهي علمتأولاكذا فى الولوالجية يعنى فلا يبطل بالقيام ولاعما يدل على الاعراض وبما تقرر علمان التقدير بحكث اليوم ليس بلازم بل المرادالمكث الدائم اذالم يوجد دليل الاعراض يوما كان أوأ كثر كماف غاية البيان وفيجامع الفصولين ولومشت في البيت من جانب الىجانب لم يبطل وكذافي فصول العمادي ومعناه ان يخيرها وهي قائمة فى البيت فشتمن جانب الى جانب المالوخيرها وهي قاعدة فى البيت فقامت بطل خيارها بحجر دقيامها لانه دليل الاعراض (قوله والفلك كالبيت) أى والسفينة كبيت لا كدابة ولافرق بينهما حقيقة لتبدل المجلس حقيقة وافترقابان سيرالدابة يضاف الى راكبها والسفينة الى الماء والريح وف جامع الفصولين لوقال لهاأمرك بيدك كلماشئت فلهاان تطاق نفسها كلماشاءت في ذلك المجلس أوفى مجلس آخوالاانهالا تطلق دفعة واحدةأ كثرمن واحدة وانمالها في المجلس تفريق الثلاث فلوشاءت فى العدة وقع لا بعد زوج آخر خلافالز فرواذا ومتى ككاما فى عدم النقييد بالجاس لكن لايفيدان التكرار وكيفوان وحيث وكموأين وأينم انتقيد بالجلس والعتق كالطلاق في هذه المسائل حتى لوقال فمالا يفيدالتكرار لاأشاء ثمشاء العتق عتق وكذا الطلاق واستشكله مؤلفه بانه مخالف لقولهم لواختارت زوجها بطل وأجيب عنه فيما كتبته على جامع الفصواين بانه يفرق بين اختيارها الزوج وبين قولها لااشاءفي مشيئة مكررة بان الاختيار للزوج مبطل أصل التفويض وقولها لااشاء انمايبطل مشيئةمن جلةالمشيئات ولهاالمشيئة بعدذلك فلايبطل أصل التفويض وفى جامع الفصولين أيضاقال أمرها بيدهاان قامر ثم قامر وطلقت نفسها فقال انك علمت منه ذئلا ثة أيام ولم تطاقي فى مجلس علمك قالت لابل علمت الاتن فالقول قوطاقال أمرك بيدك فطاقت نفسها فقال اعاطلقت نفسك

من الوقت بلاخلاف وان كان معلقاب شرط فلا يخلواما أن يكون مطلقاعن الوقت أوموقتا فان كان مطلقا كاذا قدم فلان فامرك بيدك فقدم فهو بيدها اذاعلمت في مجاسها الذي بقدم فيه لان المعلق بالشرط كالمنجز عند الشرط وان كان موقتا كاذا قدم فلان فامرك بيدك يوما أواليوم الذي يقدم فيه فلها الخيار في ذلك الوقت كله اذاعلمت بالقدوم ولا ببطل بالقيام عن المجلس وهدل ببطل باختيارها وجها فهو على ماذ كرناه من الاختلاف وان كان مضافا الى الوقت كامرك بيدك غدا أورأس الشهر في الوقت صار بيدها وكان على مجلسها من أول الغدور أس الشهر اه ملخصا (قوله أمالو خبرها وهي قاعدة في البيت فقامت بطل الخي قدم عند قوله فان قامت أوا خذت من أول الغدور أس الشهر اه ملخصا (قوله أمالو خبرها وهي قاعدة في البيت فقامت بطل الخي قدم عند دوله فان قامت أوا خذت في عمل آخوان بطلانه بمجرد القيام قول البعض والاصح اله لابد أن يكون معدد ليدل الاعراض (قوله لابعد زوج آخر) أى اذا كانت استوفت الثلاث لما في البيد المعال في من أول الشافي بناء على ان الزوج الثاني هل يهدم ما دون الثلاث أم لا تستوفي ثلاث طلقات في قولهم اخلافا لحمد وهو قول الشافي بناء على ان الزوج الثاني هل يهدم ما دون الثلاث أم لا

عليهأن يقول قيد بقوله نفسك (قوله يعنى ان أبنت نفسي يصلح جوابا لطلق) هذاظاهر فيانهلا يتوقف على اجازة الزوج اصدوره جـوابا لامر بالتطليـق وأمامايا تى عن التلخيص فهو فم اذاقالت أبنت نفسي ابتداء لاجو اباللام كاهناوان أشكل عليك فارجع الىما كتبناه عن شرح التلخيص فىأول باب التفويض وعبارة المداية هكذا ولوقال لها طلقى نفسك فقالت أبنت ﴿ فصل في المشيئة ﴾ ولوقال لهاطلق نفسك ولم ينو أونوى واحمدة فطلقت وقعترجعية وانطلقت ثلاثا ونواه وقعن وبأبنت نفسى طلقت لاباخترت

نفسى طلقت ولوقالت قداخـ ترت نفسي لم تطاق لان الابانة من ألفاظ الطلاق ألاترى انه لوقال أبنتك ينوى الطلاق أوقالت أبنت نفسى فقال الزوج قد أجزت ذلك بانت فكانت موافقية للتفويض فى الاصل الاانها زادت فيمهوصفا فيلغو ويثبت الاصل بخلاف الاختيار لانه ليس من ألفاظ الطلاق ألاترى اله لوقال لامرأته خيرتك أواختاري ينوى الطلاق

بعدالاشتغال بكلام أوعمل وقالت لابل طلقت نفسى فى ذلك الجلس بلا تبدله فالقول قولها لا نه وجد سببه باقراره وهو التخيير فالظاهر عدم الاشتغال بشئ آخو قال خيرتك أمس فلم تختاري وقالت قداخترت فالقول قوله قال لقنه جعلت أمرك بيدك في العتق أمس فلم تعتق نفسك وقال القن فعلته لايصدق اذالمولى لم يقر بعتقه لان جعل الامرسده لايوجب العتق مألم يعتق القن نفسه والقن يدعى ذلك والمولى ينكره ولاقول للقن في الحال لانه يخبر عالاعلك انشاءه الحروج الامرمن يده بتبدل مجلسه أقول على هذا في مسئلة الاشتغال بكلام الى آخره ينبغي أن لا يقبل قولها اه وقد أجبت عنه في حاشيته بالفرق بينهم الان في المسئلة الاولى اتفقاعلى صدور الايقاع منها بعد التفويض والزوج يدعى ابطال ايقاعها فلايقبل منه وفى الثانية لم يقر المولى بالايقاع من العبد بعد التفويض فان قلت هل التفويض بصح فى النكاح الفاسد كالصحيع قلت قال فى البزازية من فصل النكاح الفاسد جعلأمرهابيدهافى النكاح الفاسدان ضربها بلاجرم فطلقت نفسها بحكم التفويض ان قيل يكون متاركة كالطلاق وهوالظاهر فلهوجه وانقيل لافلهوجه أيضا لان المتاركة فسنخ وتعليق الفسخ بالشرط لايصح ولوقال الهاطاقي نفسك فطلقت نفسها يكون متاركة لانه لاتعليق فيه وفى الاول تعليق الفسخ بالضرب اه قال في المصباح شاورته واستشورته راجعته لأرى رأيه فأشار على بكذا أراني ماعنده من الصلحة فكانت اشارته حسنة والاسم المشورة وفيما لغتان سكون الشين وفتح الواو

وضم الشين وسكون الواو اه والله أعلم

﴿ فصل في المشيئة ﴾ (ولوقال لها طلقي نفسك ولم ينو أونوى واحدة فطلقت وقعت رجعية وانطاقت ثلاثا ونواه وقعن) أي وقع الثلاث لان قوله طاقي نفسك معناه افعلى فعل التطليق فهو مذكور لغة لانه جزءمعني اللفظ فتصح نية العموم وهوفى -ق الامة ثنتان وفى حق الحرة ثلاث وقد تقدم الفرق بينهو بين قوله طلقتك وأنتطالق وأشارالى ان نية الثنتين لاتصح هناأ يضالكونه عدداوأطلق تطليقها الثلاث فشمل مااذا قالت طلقت نفسى ثلاثا وقولها قدفع لتمع نية الثلاث كمافي الخانية وشمل مااذا أوقعت الثيلاث بلفظ واحدومتفرقا كمافى فتح القدير وقيد بغية الثيلاث لانه الوطلقت ثلاثا وقدنوى واحدة لايقع شئ عند الامام كاسيأتى وقيد بخطابها لانه لوقال طلقي أى نسائي شئت فطلقت نفسها أوقال أمرنساقي بيدك لم يقعشي كذافى الخانية ثماعلم ان الخاطب هذالم يدخل تحتعموم خطابه ودخلف فوله نسائى كلهن طوالق اذادخلت الدار فاذادخلت هي طلقت هي وغييرها كمافي الخانية أيضا (قوله وبأبنت نفسي طلقت لاباخ ترت) يعنى ان أبنت نفسي يصلح جو ابا اطلقي نفسك ولايصلح اخترت نفسي جواباله والفرق بينهماان الابانةمن ألفاظ الطلاق لامكناية والمفوض اليهاالطلاق والاختيارليس من ألفاظه لاصريحا ولاكناية بدليل الوقوع بابنتك دون اختاري وان نوى الطلاق وتوقف معلى اجازته اذاقالت أبنت نفسي بشرط نيتها كمافى تلخيص الجامع وعدم النوقف اذاقالت اخترت نفسي منمه وانماصاركنا يةباجاع الصحابة رضي اللهعنهم فماأذاحصل جوابا للتخيير على خلاف القياس وصلح جواباللام باليدأيضا لانه هو التخيير معنى فثبت جواباله بدلالة نصاجاعهم على التخيير لان قوله أمرك بيدك ليسمعناه الاانك مخيرة في أمرك الذى هو الطلاق بين ايقاعه وعدمه فهوم ادف للتخيير بلفظ التخيير للعلم بان خصوص اللفظ ملغي بخـ الافطاقي فانه وضع اطاب الطلاق لاللتخيير بينـ هو بين عدمه وفي المحيط من العتق لوقال لامتــه اعتقى نفسك فقالت اخترت كان باطلا اه بخلاف مااذاقالت جعلت الخيار الى أوجعلت أمرى بيدى فانه يتوقف فاذا أجازصارأ مرهابيدها كاقدمناه وأشار بقوله طلقت الىانهرجي لان مخالفتها

ولاعلكالرجوع

(قـوله أوثلاثا فطلقت واحدة) أى وبخلاف مالوقال طاق ثلاثا فطلقت واحدة (قوله لان الخالفة في الاصل) قال في الفتح في الاولىظاهر وكذافى الثانية لان الايقاع بالعدد عند ذ كره لابالوصف عـــلى ماتقدم فيكون خلافا معتبرا بخلاف مانحن فيه لانها خالفت في الوصف بعدد موافقتهافى الاصل فلايعد خلافااذالوصف تابع (قوله والامر لايصل تفسير اللامر) قال البزازى بأن قال أمرك بيدك فقالتأمىى بيدى وقوله لان اقامة التعزير في الاول غيرمفوض اليهليس هنامحله بل ذ کره قبیل هـنه المسئلة في مسائل الضرب بغبرجناية وكانها وقعت في نسخته عـــــلي الهامش فظن المؤافان موضعهاهنا أوالغاطمن الكاتب لنسيخته (قوله لانه لا يصح تعليق الاجازة) أى التي تضمنتها الوكالة وقدمرجوابالنهر (قوله ولوقال انه عكن الخ) أي لوقال صاحب الفتح في استدلاله على انه لاحاجة الى تزتبه على معنى التعليق انه عكن مثله فمالو وكل أجنبيابالطلاق فان التعليق هناعكن معانه يصح الرجوع

في الوصف فقط فوقع أصل الطلاق دون ماوصفته به بخلاف مالوقال طاقي نصف تطليقة فطلقت واحدة أوثلاثافطالقت ألفاحيث لايقعشئ لان الخالفة في الاصل وفي فتعج القمدير واعلم ان المسئلة بن ذكرهما التمر تاشي والخلاف فيهماني الاصل انماهو باغتبار صورة اللفظ لاغيير اذلوأ وقعت على الموافقة أعني الثلاث والنصف كان الواقع هو الواقع بالتطليقة والالف والخلاف في مسئلة الكتاب باعتبار المعني فان الواقع بمجردالصر يحليس هوالواقع بالبائن وقداعت برالخلاف بمجر داللفظ بلامخالفة في المعني نظرا الىانه الاصل في الايقاع والخلاف في المعنى غير خلاف وفيه مالا يخفى اه ولافرق بين قوله طلق نفسك وقوله طلق نفسك تطليقة رجعية ولافرق بين قوطاأ بنت نفسي وبين قوطاطلقت نفسي بائنة في وقوع الاصل والغاء الوصف كإفى البدائع وفيهامن العتق لوقال لامتهأم عتقك في يدك أوجعات عتقك في يدك أوخيرتك فى عتقك فاعتقت نفسها فى المجلس عتقت ولا يحتاج الى نية السيد اه فينبغي أن يكون فى الطلاق كذلك فتصيره في الالفاظ عنزلة طلقى نفسك لا تحتاج الى نية وأفاد بعدم صلاحيته للجوابان الامريخرجمن يدهالاشتغالها بمالايعنيها كمافي فتحالقه يرودل اقتصاره على نفي الاختيار انكل لفظ يصلح للايقاع من الزوج بصلح جو ابالطاقي نفسك كجواب الامر باليد كاصرح به في الخلاصة وذ كرفى القنية قال لهاطلقي نفسك فقالتحلال الله على حرام يقع بخوارزم وبخارى اه وفى البزازية اخترت يصلح جوابالامرك بيدك ولاختارى لالطلق وطلقت جوابالككل والامر لايصلح تفسيرا للأمرلان اقامة التعز يرفى الاول غيرمفوض اليهوكذا الاختيار للاختيار وطابي نفسك يصلح تفسيرا لقولهأمرك بيدك ولقوله اختارى اله (قوله ولا علك الرجوع) أى ولا علك الزوج الرجوع عن التفو يضسواءكان بلفظ التخييرأ وبالامر باليدأ وطلقي نفسك لماقدمناأ نهيتم بالمملك وحدهمن غير توقف على قبول وانه تمليك فيه معنى التعليق فباعتبار التمليك تقيد بالمجلس وباعتبار التعليق لم يصح الرجوع عنه ولاعز لهاولانهيها وفى جامع الفصو اين والخانية لوصرح بوكالتها فقال وكاتك في طلاقك كان عليكا كقوله طلقي نفسك اه بناء على ان الوكيل من يعمل لغيره وهذه عاملة لنفسها حتى لوفوض اليها طلاق ضرتها أوفوض أجنى لهاطلاق زوجته كان توكيلا فلك الرجوعمنه احكونها عاملة لغيرها ولايقتصرعلى المجلس وفى فتح القدير وكذاللديون فى ابراء ذمته بقول الدائن له أبرى ذمتك عامل لغيره بالذات ولنفسه ضمنا على ماقدمنا والتوكيل استعانة فلولزم ولم يملك الرجوع عادعلي موضوعه بالنقض وقدمناعدم ظهور الفرق بين طلقي وأبرئ ذمتك اذكل مايكن اعتباره في أحدهما يمكن في الآخر وان عدم الرجوع أيضايتفرع على معنى الملك الثابت بالتمليك بناء على انه يثبت بلاتوقف على القبول شرعاعلى ماصر حبه فى الذخيرة وانه لاحاجة الى ترتبه على معنى التعليق المستخرج لانه يمكن مثله فى الوكالات والولايات فلوصح لزم ان لايصح الرجوع عن توكيل وولاية وأما الاقتصار على المجلس فبالاجماع على خلاف القياس اه وقد قدمنا في فصل الاختيار انه سهو لانه لا يمكن مثله في الوكالات والولايات شرعا لانه لايصح تعليق الاجازة بالزاى المجمة بالشرط والطلاق يصح تعليقه وقداستمرعلى سهوه هذاولوقال انه يمكن مثله في التوكيل بالطلاق لـكمان صحيحا لان التعليني المستخرج يمكن فيه على معنى ان طلقتها فهى طالق مع انه يصح الرجو ع عنه وأما التوكيل بالبيع والولايات فلادخل لهاوالله سبحانه وتعالى هوالموفق للصواب وقدظهرلى الفرق بين طاقي وأبرى ومتك وهوانهما واناشة كأفى العمل للنفس بتماكها نفسها وبراءة ذمته وللغير بامتثال أمر الزوج والدائن واكمن لما كان الطلاق محظور افى الجلة وهو أبغض المباحات عندالله تعالى كمافى الحديث لم يمكن مقصود الزوج الاأن تكون عاملة لنفسها قصداو لهداقالوالا يكره التفويض وهي حائض ولما كان الابراءعن الدين

مستحباسبباللثواب لميكن مقصوده الاأن يكون المديون عاملاله لالنفسه ليحصل الثوابله على فعل المستحب قصدالاضمنا ومن البجب ماذكره الشارح الزبلمي فى الوكالة عند قوله وبطل توكيله الكفيل عال ان قول الدائن أبرئ ذمتك تمليك لا توكيل كالوقال لهاطاق نفسك فانه يلزم عليه تقييده بالمجلس وعدم صحة الرجو ع عنه والمنقول خلافه ومن العجب مافى معراج الدراية فى فصل الاختيار انه لايلزم من كونه تمليكاان لايصح الرجو ع عنه لا تتقاضه بالمبة فانه عليك و يصح الرجوع عنها فانه على تقلير التسلم يلزم عليه التقييد بالمجلس وقدمناانه لوأمره بابراء نفسه لايتقيد بالمجلس وذكرالفارسي في شرح التلخيض أنالفرق ان الطلاق والعتاق بمايقب التعليق بالشرط فكان النفويض فيهما عليكالاتوكيلامحضا فاقتصرعلى الجاس والطلاق والعتاق عايحاف به فكان عينا فلرعكن الرجوع عنه بخلاف التفويض في الابراء وأخواته فانها لاتقبل التعليق بالشرط فكان توكيلا محضا فلم تقتصر على المجلس وأمكن الرجوع عنــه اه وفي الخانية من كـتاب الوكالة امراة قالت لزوجها اذاجاء غد فاخلعني على ألف درهم كان ذلك توكيلا حتى لونهته عن ذلك صمح نهبها وكذلك اذاقال العبد لولاه اذاجاء غدفا عتقني على ألف درهم اه وفي كافي الحاكم اذاوكل الرجل امرأ نه بخلع نفسها فحاعت نفسها منه عال أوعرض فان ذلك لا يحوز الاأن برضى وهذا المنزلة البيع في هذا الوجه ولوقال لامر أتهاشتر طلاقك منى بماشئت وقدوكاتك بذلك فقالت قداشة يتهبكذا كذا كان باطلا ولوقال لهااخامي نفسك مني بكذا كذا ففعلت ذلك كان جائز اولايشبه الطلاق عمال الذي يخلع بغيرمال اه وفي البزازية من الخلع اشترنفسك مني فقالت اشتريت لا يقع ماليقل بعت ولوقال اخلبي نفسك مني فقالت خلعت وقع بلاقبوله (قُولِه وتقيـ د بمجلسها الااذازادمتي شئت) لماقدمنا انه تمليك وهو يقتصر على المجلس واذازادمتي شئتكان لهماالتطليق فيالمجلس وبعده لانكلةمتى عامة في الاوقات فصاركما ذاقال في أى وقتشت ومرادهمن متى مادل على عموم الوقت فدخل اذا وأورد عليه انه ينبغي أن يمكون اذاعند الامام كان كما تقدم فى اذالم أطلقك فيتقيد بالمجلس وقدمنا جوابه بامكان أن تعمل شرطا فيتقيد وان تعمل ظرفافلا تتقيد والامر صارفى يدها بيقين فلايخرج بالشك ودخل حين قال في الحيط ولوقال حين شئت فهو بمنزلة قوله اذاشئت لان الحين عبارة عن الوقت اه وقيد بمايدل على عموم الوقت احترازا عن ان وكيف وحيث وكم وأين وأينما فانه يتقيد بالجلس وكلما كمتى في عدم التقييد بالمجلس مع اختصاصها بافادة التكرار الى الثلاث على ماأسلفناه في فصل الامر باليد والارادة والرضا والحبة كالمشيئة بخلاف مااذاعلقه بشئ آخو من أفعالها كالاكل فانه لايقتصر على الجاس في الجيع ثماعلم ان التفويض البهابلفظ التطليق يتقيد بالمجلس سواء أطلقه أوعلقه بمشيئتها الاف متى وآذاوحين وكلا كاقدمناه واكن بيناطلاقه وتعليقه بغير الار بع فرق فانهمع الاطلاق تنجيز للتمليك ومع التعليق اضافة لهلا تنجيز ومن فروع ذلك انهالوطلقت نفسها بلاقصـ منططا لايقع اذاذكر المشيئة ويقع اذالم يذكرها قال في فتح القدير وقد قدمنا في أول باب ايقاع الطلاق ما يوجب حل ماأطلق من كلامهم من الوقوع بلفظ الطلاق غلطا على الوقوع فى القضاء لافها بينه و بين الله تعالى اه ولوجع بين ان واذافلهامشيئتان مشيئة للحال نظر الى ان ومشيئة في عموم الاوقات نظر الى اذاقال في المحيط ولوقال انشئت فانت طالق اذاشئت فلهامشيئتان مشيئة في الحال ومشيئة في عموم الاحوال لانه علق عشيئتها فى الحال طلاقامعلقا عشيئتها في أي وقت كان والمعلق بالشرط كالمرسل عند وجود الشرط فاذاشاءت في المجلس صاركانه قال أنت طالق اذاشئت اه والظاهر انه لافرق بين تعليق التطليق أوالطلاق في حق هـ ندا الحركم لما في المحيط أيضا إنه اذا قال لهاطاق نفسك ولم بذكر مشيئة فهو عنزلة المشيئة الافي خصلة

وتقيد بمجلسها الااذازاد مقيشتت

(قوله فانه لايقتصر على المجلس في الجيع) ينبغى تحريرهذاالكلام فراجعه (قـوله ولوجع بين ان واذا الحكلام بزيادة عند قول المكنف الآتي أنت طالق متى شنت أومتى ما الخرقول في حق هذا الحدكم) أى في مرتبط بقوله ثما علم ان مرتبط بقوله ثما علم ان التقو يض البها الح

وهي ان نيـة الثلاث صحيحة في طلق دون أنت طالق ان شئت اه وظاهر ه انها اذالم تشأ في المجلس خرج الأمر من يدها لأن المشيئة في المجلس هي الشرط في المشيئة في عموم الأوقات وفي الظهيرية أنه لوقال لامرأتين له طلقاأ نفسكما ثلاثا وقددخل بهما فطلقت كل واحدة منهما نفسها وصاحبتهاعلي التعاقب ثلاثاطلقت كل واحدة منهما ثلاثا بتطليق الأولى لا بتطليق الأخرى لأن تطليق الأخرى بعد ذلك نفسها وصاحبتها بإطل ولو بدأت الأولى فطلقت صاحبتها ثلاثا ثم طلقت نفسها طلقت صاحبتها دون نفسها لأنهافي حق نفسهامالكة والتمليك يقتصر على المجلس فاذابدأت بطلاق صاحبتها خرج الأمرمن يدهاو بتطليقها نفسهالا يبطل تطليقها الأخرى بعد ذلك لانهافي حق الاخرى وكيلة والوكالة لاتقتصرعلى المجلس ولوقال لهما طلقاأ نفسكما ان شئتما فطلقت احداهما نفسها وصاحبتها لاتطلق واحدةمنهماحتى تطلق الاخرى نفسها وصاحبتها بخلاف ماتقدم والحاصل ان كل واحده منهما تنفرد بالايقاع على نفسها وعلى ضرتهاف المسئلة الاولى وفى المسئلة الثانية الاجتماع على الايقاع شرط الوقوع ولوقال لهماأمركا بأيديكاير يدبه الطلاق فالجواب فيه كالجواب فهااذاقال طلقاأ نفسكماان شئتا فيانه لاتنفردا حداهما بالطلاق غيرانهما يفترقان فيحكم واحد وهوانهمالوا جمعاعلي طلاق واحدة منهما يقع وفىقولهان شئتمالايقع لانه تمةعلق طلاق كل واحدةمنهما بمشئتهما طلاقهما جيعا وههنالم يعلق بلفوض تطليق كل واحــــــةمنهما الى رأيهما فاذا اجتمعاعلى طلاق واحــــــــة يقع اه وفي قوله فاذا بدأت بطلاق صاحبتها شوج الامرمن يدها نظر لماقه مناه عن الخلاصة والخانية من أن اشتغالما بطلاق ضرتها لايخرج الامرمن يدها وجوابه انماقه مناه عنهما فى الامر باليه وماهنا انماهوفى الامر بالتطليق والفرق بينهما انهافي الامرباليدمالكة لطلاق ضرتها لاوكيلة وفي الامربالتطليق وكيلة فافهم والامر بالتطليق المعلق عشيئتها كالامر باليدفى حق هذا الحريج كمافى الخانية وفي المحيط طلقاأ نفسكما م قال بعده لا تطلقاأ نفس كافلكل واحدة منهماأن تطلق نفسهامادامت في ذلك المحلس ولم يكون طاأن تطلق صاحبتها بعدالنهسي لانه توكيل فى حق صاحبتها تمليك فى حقها اه و عاذ كرناه عن الظهيرية علم الفرق بين الامر بالتطليق المطلق والمعلق عشيئتها فى فرع ثان غيرما نقلناه عن ابن الهمام وفى الخانية لوقال لهاطلق نفسك ثلاثاان شئت فقالت أناطالق لايقعشئ ولوقال لهاطلتي نفسك ان شئت فقالت قدشئتان أطلق نفسي كان باطلا ولوقال طاطلق نفسك اذاشئت مجن جنو نامطبقا مم طلقت المرأة نفسهاقال محمدكل شئ علك الزوج ان يرجع عن كلامه يبطل بالجنون وكل شئ لم علك الزوج أن يرجع عن كلامه لا يبطل بالجنون اه وفيها أيضا لوقال أي نساقي شئت طلاقهافهي طالق فشاءت طلاق الكلطلقن الاواحدة ولوقالأى نسائى شاءت الطلاق فهبى طالق فشئن طلقن اه والفرقأن ايافي الاول وصفت بصفة خاصة وفي الثاني بصفة عامة فليتأمل وفي تلخيص الجامع للصدر من باب الطلاق فى المرض أحد المأمور ين ينفردبه و ببدل لاوهو يمين منه بيع منها قال طمافى مرضه وقددخل بهما طلقاأ نفسكا ثلاثاملكت كل واحدة طلاقها وتوكلت فى طلاق الآخرى ولاينقسم ومن طلقت بتطليقها لاترث لرضاها وكذا بتطليقهمامعالاضافته اليهما كالوكيل بالبيم مع الموكل و بتطليق الاخرى ترث وانطلقت بعدها كالتمكين بعده ولوقال طلقا أنفسكماثلاثا أنشئتما يقتصر على المجلس للتمليك ويشترط اجتماعهماللتعليق فانطلقت احداهما كايهماثلاثا والاخرى مثلهابانتا وورثت الاولى لعدم رضاها نظيره طلقت نفسها فى من ضه فاجازه بخلاف سؤالها والثانية لاترث لرضاها ولوخر ج كالرمهم امعا ورثقالعدمه ولوقال أمركابيد كافكام غيران هنالواجتمعتاعلي احداهما يقع وعة لاللتعليق نظيره وكل رجلين ببيع عبدين أوطلاق اممأتين بمال معلوم قال طلقاأ نفسكما بألف يتقيد بالمجلس ويشترط

(قوله وفى الامر بالتطليق وكيلة) أى فى صورة ما اذا لم يقيد بالمشيئة كماهو فرض المسئلة والاكان تمليكا أيضا كماياً فى (قوله لعدم رضاها) أى وقت الوقوع

اجتاعهماولايرثان بحال ولواجتمعاعلى احداهماصح بحصته من مهرها اه (قوله ولوقال ارجل طلق امرأني لم يتقيد بالجلس الااذازادان شئت) لانه توكيل وانه استعانة فلا يقتصر على الجلس وأشار الى انه لهالرجوع عنه بخلاف قوله لامرأ نهطلتي نفسك لانهاعاملة لنفسها فكان تمليكالا توكيلاواذازادان شئت بانقال لرجل طلقها ان شئت فانه يتقيد بالجاس ولوصرح بانه وكيل كافى الخانية من الوكالة وأشار الى انه لارجوعله وقالزفرهذا والاولسواءلان التصريح بالمشيئة كعدمه لانه يتصرف عن مشيئته فصار كالوكيل بالبيع إذاقيل لهبع انشئت ولناانه تمليك لانه علقه بالمشيئة والمالك هوالذي يتصرفعن مشيئته والطلاق يحتمل التعليق بخلاف البيع فانه لايحتمله كذافى الهداية وتعقبه بعضهم بان البيع فيه ليس عملق بالمشيئة بل المعلق فيه الو كالة بالبيع وهي تقبل التعليق وكأنه اعتبر التوكيل بالبيع بنفس البيع اه ورده ف فتح القدير بانه غلط يظهر بادنى تأمل لان التوكيل هو قوله بع فكيف يتصور كون نفس قولهمعلقا بمشيئة غيره بل وقد تحقق وفرغ منه قبل مشيئة ذلك الغير ولم يبق لذلك الغيير سوى فعل متعلق التوكيل أوعدم القبول والرد اه وهوسهو يظهر بادني تأمل لانهلم يقل ان التوكيل معلق حتى يردعليه ماذكره وانماذكران الوكالة معلقة بالمشيئة والوكالة أثر التوكيل فجاز اطلاق التوكيل عليها فىقوله وكأنهاعتبرالتوكيلأىالوكالة والحقانالبيع والتوكيل بهلم يعلقابالمشيئة وانماالمعلقالوكالة وتعليقها صحيح فيحتاج الى الفرق بين قوله طلقها ان شئت و بع ان شئت ثماعلم ان قول صاحب الهداية والبيع لايحتمل ظاهر في انه لا يحتمل التعليق بالمشيئة واذالم يحتمله فهل يبطل أو يصح ويبطل التعليق قال في الحيط من كتاب الايمان من قسم التعليق لوقال لرجل بعت عبدى منك بكذاان شئت فقبل يكون بيعاصحيحااذ البيع لايحتمل التعليق اه قيد بقوله طلقها لانه لوقال أمرام أتى بيدك يقتصرعلى المجلس ولاعلك الرجوع على الاصح وان قال بعض هنذا توكيل لانه صرح بالامركذا فى الخلاصة وكذالوقال جعلت اليك طلاقها فطلقها يقتصر على المجلس ويكون رجعيا كذافي الخانية وفى الظهيرية لوقال قال لامر أنى أمرك بيدك لايصير الامر بيدها مالم يقل المأمور بخلاف قالهاان أمرهابيدهاولوقالأم هابيدالله وبيدك انفردالخاطبوذ كرالله هناللتبرك عرفاوكذافي العتاق والبيع والاجارة والخلع والطلاق على مال ولوقال أمرهابيدى ويدك لاينفر دالخاطب ولوقال طلقها ماشاءاللة وشئت فطلقها الخاطب لايقع لاستعماله للاستثناء ولوقال طلقها بماشاء الله وشئت من المال فطلقهاالخاطب جاز لان المشيئة هنا تنصرف الى البدل لاالى التفويض اه فان قلت اذاجع لاجنى بين الامس باليد والامس بالتطليق فالمعتبر منهما قلت قال فالخانية لوقال لغسره أمس امرأتي بيدك فطلقها فقال لهاالمأمورأ نتطالق أوقال طلقتك يقع تطليقة بائنة الااذانوى الزوج ثلاثافثلاث وكذا لوقال طلقها فامم هابيدك بخلاف مالوقال أمرها بيدك فى تطليقة أو بتطليقة فطلقها فطلقها المأمور فيالمجلس وقعت واحدة رجعية ولوقال طلقها وقدجعلت أمرذلك اليك فهوتفويض يقتصرعلي المجلس ويقعوا حدة رجعية ولوقال طلقها وقذجعلت اليك طلاقها فطلقها يقتصر على المجلس ويكون رجعيا ولوقال طلقهافأ بنهاأ وأبنها فطلقهافهو توكيل لايقتصرعلي المجلس وللزوج الرجوعويقع باثنة ولمس لهأن توقعرأ كثرمن واحدة ولوقال طلقها وقدجعلت أمرها بيدك أوجعلت أمرها بيدك وطلقها كان الثآنى غير الاول لان الواوللعطف فاماحرف الفاء فى هـند المواضع يكون لبيان السبب فلا علك الاواحدة واذاذ كربحرف الواو فطلقها الوكيل فى المجلس تبين بتطليقتين لان الواقع بحكم الامريكون باثنا فاذا كان أحدهما باثنا كان الآخر بائنا فان طلقها الوكيل بعد القيام عن الجلس تقعرجعية لان التفويض يبطل بالقيام عن الجاس وبق التوكيل بصريح الطلاق وكذالوقال أمرها

ولوقال لرجل طلق امرأتى لم يتقيد بالمجلس الااذازاد انشئت

(قوله وهوسهو يظهر بادنى تأملالخ) قالفى النهر ولانسلم ان الوكالة معلقة عشيئته لاتصافه بها قبل مشيئة البيع ولاوجود للشروط دون شرطه وانما المعاق فعل متعلقها واعتبار التوكيل بالبيع غيرصيح لان الاول قابل للتوكيل بخيلافالثاني فكيف يعتسبريه اه ولايخني مافيه فان المعلق بالشيئةعلى كالرم المتعقب انما هو الوكالة لاالبياع لاتصافه بها قبل مشيشة البيع (قوله فيحتاج الي الفرق) أقول لعل الفرق ماص من انه عليك

بيدك وطلقها ولوقال طلقهاوأ بنها أوقال أبنها وطلقها وطلقهافي المجلس أوغيره يقع تطليقتان لانه وكاه بالابانة والطلاق والتوكيل لايبطل بالقيام عن المجلس فيقع طلاقان اه وحاصله انه اذاجم للاجني بين الام باليدوالام بالتطليق بالفاء فهوواحد ولااعتبار للام باليد تقدم أوتأخ فيتقيد بالجلس ولاءلك عزله وتقع بائنة وانكان بالواوفهما تفو يضان فالامر باليد تمليك يعطي أحكامه والاس بالتطليق توكيل فيأخذأ حكامه وانأصره بالابانة والتطليق بالفاء فهوتوكيل بواحدوان كان بالواوفهو توكيل بالابانة والتطليق فيقع طلاقان وانجع بين الجعل اليهو بين الامر بالتطليق فان قدم الجعل فهو تمليك وانأخره فهو توكيل وظاهره انه لافرق بين الفاء والواووالي هناظهر الفرق بين التمليك والتوكيل فىأربعة أحكام فالتمليك يتقيد بالجلس ولايصح الرجوع عنمه ولاالعزل ولايبطل بجنون الزوج وانعكست هبنه الاحكام فى التوكيل ولوقال المصنف ولوقال لغير هاطلقها لكان أولى ليشمل مااذا أمرزوجته بطلاق ضرتها كماقدمناه وسيأتى عن الخانية فى باب التعليق انه لوقال كل امرأة أتزوجها فقد بعت طلاقهامنك بدرهم تم تزوج امرأة فقالت التي كانت عنده حين عامت بنكاح غيرها قبلت أوقاات طلقتها أوقالت اشتر يتطلاقها طلقت التي تزوجها وان قالت التي عنده قبل أن يتزوج أخرى قبات لا يصح قبو لهالان ذلك قبول قبل الابجاب اه وأطلق الرجل فشمل ما اذا فوضه لصى لايمقل أومجنون فلذاقال فى المحيط لوجعل أمرها بيدصى لايعقل أوبجنون فذلك اليه مادام فى المجلس لان هـ نداعليك فيضمنه تعليق فان لم يصح باعتبار التمليك يصح باعتبار معنى التعليق فصححناه باعتبارالتعليق فكاثنه قالان قالالك المجنون أنتطالق فانتطالق وباعتبارمعني التمليك يقتصر على الجلس عملا بالشبهين اله اكن في الخانية قال رجل فوض طلاق امرأته الى صى قال في الاصل انكان يمن يعبر يجوز اه ومفهومه أنه اذا كان لايعبر لا يجوز ولا مخالفة بين ما في المحيط ومافيها لان الصي الذي لا يعقل يشترط أن يكون عن يتكلم ليصح ان يوقع الطلاق عليها ولا يلزم من التعبير العقل كمالايخفي وفي الخانية لوجن المجعول اليه بعدالتفويض فطلق قال محدان كان لايعقل ما يقول لايقع طلاقه اه فعلى هـ نـ ايفرق بين التفو يض الى المجنون ابتــ نـ ا و بين طريان الجنون ونظيره ماذ كره فى الخانية بعده لووكل رجلا ببيع عبده فجن الوكيل جنونا يعقل فيه البيع والشراء ثم باع الوكيل لا ينعقد بيعه ولو وكل رجلامجنو بالهذه الصفة ببيع عبده عماع الوكيل نفذ بيعه لانهاذا لميكن مجنونا وقت التوكيل كان التوكيل ببيع تكون العهدة فيه على الوكيل و بعدماجن الوكيل لونفذ بيعم كانت العهدة فيه على الموكل فلاينفذ امااذا كان الوكيل مجنونا وقت التوكيل فانماوكل ببيع تكون العهدة فيه على الموكل فاذا أتى بذلك نفذ بيعه على الموكل أه وفى تفو يض الطلاق وانكان لاعهدة أصلاوا كن الزوج حين التفويض لم يعلق الاعلى كلام عاقل فاذاطلق وهو مجنون لم يوجد الشرط بخلاف مااذافوض الى مجنون ابتداء وبين التفويض الى مجنون وتوكيله بالبيع فرقفانه فىالتفو يضيصح وانلم يعقل أصلاباعتبارمعني التعليقوفى التوكيل بالبيع لايصح الااذآ كان يعقل البيع والشراء كما قيده به في الخانية وكأنه بمعنى المعتوه ومن فرعى التفويض والتوكيل بالبيعظهرانه تسومح فى الابتداء مالم يتسامح فى البقاء وهوخلاف القاعدة الفقهية من انه يتسام فى البقاء مالاينساح فى الابتداء مم اعلم ان مانقلناه عن الحيط والخانية انماهو فما اذاجعل أمرها بيد حي أومجنون لافيااذا وكاهما ولابد في صية التوكيل مطلقامن عقل الوكيل كاصر حوابه في كتاب الوكالة فعلى هـ ذالا بدمن التقييد بالعقل في كالرم المصنف وحيند فهذه عا خالف فيها التمليك التوكيل ولم يذ كرالمصنف جواب الامم بالتطليق المعلق بالمشيئة و فى الحيط لوقال لرجل طلق امرأ تى

(قوله فعلى هـ ندالا بدمن التقييد بالعقل) تأملهم ما مائتى أواخرهذه السوادة عن البزازية من قوله التوكيل بالطلاق بلفظ الوكيل ولذا يقع منه حال سكره الاأن يجاب بأن هـ ندا لا ينافى التوكيل ابتداء

ان شئت فقال شئت لايقع لان الزوج أمره بتطليقها ان شاء ولم يوجد التطليق بقوله شئت فلوقال هى طالق ان شئت فقال شئت وقع لوجو دالشرط وهو مشيئته ولوقال طلقها فقال فعلت وقع لان قوله فعلت كتاية عن قوله طلقت ولوقال أنت طالق ان شاء فلان فمات فلان لايقع لتعذر وجو دالشرط اه وفى الخلاصة لوجعل أمسها بيدرجلين لاينفرد أحدهما ولوقال لهما طلقاام أتى ثلاثا فطلقها أحدهما واحدة والآخ ثنتين طلقت ثلاثا اه وأشار المصنف الىانه لوأرسل التفويض اليها معرجل فانه يجوز بالاولى وقدمناقر يباعن الظهيرية الفرق بين قوله قل هاأمن ك يبدك حيث لا يكون الامن بيدهاالااذاقال لها وقوله قل لهاان أمرك بيدك حيث يكون الامربيدهامن غيرقول الرسول وفى جامع الفصولين شهدا ان فلاناأ مرناان نبلغ امرأته انه فوض الهافيلغناها وقدطلقت نفسها بعده جأزت شهادتهما ولوشهدا ان فلاناقال لنافوضا البهاففعلنالم يجز نظير المسئلة الاولى انهمالوشهدا ان فلانا أمر ناان نبلخ فلاناانه وكله ببيع قنه فاعلمناه ثم باعه جازت شهادتهما اه ولوقال المؤلف الااذازادان شئت أوشاءت لكان أولى لانه يتقيد بالجلس اذاوجد أحدهما لمافي الخانية لوقال لغيره أنت وكيلي في طلاق امرأتي ان شاءت أوهو يتأوأرادت لم يكن وكيلاحتي تشاء المرأة في مجلسها لأنه علق التوكيل بمشيئتها فيقتصر على مجلس العلم كالوعلق الطلاق بمشيئتها فاذاشاءت في المجلس يكون وكيلا فانقام الوكيل عن المجلس قبل ان يطلق بطلت الوكالة وقال بعض العلماء لانبطل لان المعلق بالشرط عندوجو دالشرط كالمرسل فيصبركأنه قال بعدمشيئتهاأنت وكيلي في طلاقهافلا يقتصر على المجلس قالوا والصحيح جواب الكتاب لان نبوت الوكالة بالطلاق بناء على مافوض المهامن المشيئة ومشيئتها تقتصرغلي الجلس فكذلك الوكالة اه وحاصله انه لابدمن مشيئتها في مجلسها وتطليقه فى مجلسه وهـ نامايلغز به فيقال وكالة تقيدت بمجلس الوكيل واياك ان تفهم من التقييد بالمجلس انه تمليك لان ذلك فهااذاعلقه بمشيئته وهناعلقه بمشيئتها فكان توكيلا فيملك عزله وفى القنية كتب الى أخيه اما بعد فان وصل اليك كتابي فطاق امرأ تى ان سألت ذلك فوصل وعرض عليها فلرتسألالطلاق الابعــدأربعة أيام أوخمســة ثمسألتــه فطلقهالايقع قالله طاق امرأتي ان شاءت لأيصير وكيلامالم تشأولها المشيئة فىمجلس عامها فاذاشاءت صاروكيلا فالوطلقها فى المجلس يقع ولوقام عن مجلسه بطل التوكيل وينبنى أن يحفظ هذافان الباوى فيه تعم فان عامة كتب الطلاق على هــنه المثابة والوكلاء يؤخرون الايقاع عن مشيئتها ولايدرون ان الطلاق لايقع اه وقيــد بقوله طلقهالانه لوقالله رجلأر يدان أطلق امرأتك ثلاثافقال الزوج نع فقال الرجل طلقت امرأتك ثلاثا فالصحيح ان هذا كقول الرجل لامرأ ته نع بعدقو لهاله أريدان أطلق نفسي تم طلقت نفسها من انه لايقع الااذانوى الزوج التفو يض اليها وان عنى بذلك طلقي نفسك ان استطعت أوطلقها ان استطعت لا تطلق كما فى الخانية ولوقال لاأنهاك عن طلاق امرأ فى لا يكون توكيلا ولوقال لعبده لاأنهاك عن التجارة يكون اذنافي التجارة لان قوله للعبد ذلك لا يكون دون مالورا م يميع ويشترى ولمينهه وثمة يصديرمأذونا فيالتجارة فههناأولى ولورأى انسانا يطلق امرأته ولمينهه لايصير المطلق وكيلا ولايقع كذلك هنا ولوقال لغبره وكلتك فيجيع أموري فطلق الوكيل امرأته اختلفوافيم والصحيحانه لايقع وفى فتاوى الفقيه أبى جعفر لوقال وكاتك فى جيع أمورى وأقتك مقام نفسي لمتكن الوكالة عامة وانكان أمرالرجل مختلفا ليس له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وإنكان الموكل تاج اينصرف التوكيل الى التجارة قال رجه الله ولوقال وكلتك في جميع أموري التي بجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة في جيع البياعات والانكحة وكل شئ وعن محد الوقال هو وكيلي في كل

شئ حائز صنعه كان وكدلا في البياعات والهيات والاجارات وعن أبي حنيفة الهيكون وكيلاف المعاوضات دون الهمات والعتاق وقال مولاناوهـ نا كاه اذالم يكن في حال مذا كرة الطلاق فان كان في حال مذاكرة الطلاق يكون وكيلابالطلاق كذا فى الخانية وأطلق فى فعل الوكيل فشمل مااذاسكر فطلق فأنه يقع على الصحيح كماف الخانية وفيهامن فصل التوكيل بالطلاق منمه مسائل مهمة لابأس بذ كرهاتكثيراللفوائد منهاالوكيل بالطلاق والعتاق أوغميرهمااذاقبل التوكيل وغاب الموكل فان الوكدل لاعبرعل فعل ماوكل فمه الافعااذاقالله ادفع هذه العين الى فلان فأنه يجبر على دفعه لان الشئ المعبن حازأن تكون أمانة عندالآمر فيحبعليه تسلم الامانة وامافي غيره من الطلاق وغيره انما أمن بالتصرف في ملك الآمر وليس على الأحمرايقاع الطلاق والعتاق فلا يجب على الوكيل ومنها لو وكله بطلاق امرأته بطلبها عند السفر وسافر ثم عزله بغير محضر المرأة الصحيح انه يملك عزله لانه لا يجب عليه بطابها ومنه الووكله بالطلاق تمقال كلاعزلتك فانت وكيلى قيل لا يصم التوكيل لان فيه تغيير حكم الشرع والصحيح محته مقيل لا علك عزله والصحيح انه علمكه وفي طريق عزله أقوال قال السرخسي يقول عزلتك عن جيم الوكالات فينصرف الى المعلق والمنجز وقيل يقول عزلتك كلاوكأتك وقيل يقول رجعت عن الوكالات المعلقة وعزلتك عن الوكالات المطلقة ومنهالووكاه بطلاق امرأتيه فطلق احداهماطلقت ومنهالووكله ليطلقهالاسنة فطلقهافي غيروقت السنة لايقع لاللحال ولااذاجاء وقتالسنة ولايخرجعن الوكالةحتى لوطلقها بعدذلك فوقت السنة يقع ومنهالوطلقهاالموكل ولو بائنافطلاق الوكيل واقع مادامت العدة ولاينعزل بابانة الموكل اذالم يكن طلاق الوكيل عال فاولم يطلقها الوكيل حتى تزوجها الموكل في العدة وقع طلاق الوكيل وان تزوجها بعدالعدة لم يقع وكذالوطلقها الوكيل بعدردة أحدهماما دامت في العدة الااذاقضي بلحاقه فينشذ تبطل الوكالة وارتداد الوكيل يبطلها الابالقضاء بلحاقه ومنهالوقالله اذا تزوجت فلانة فطلقهاصح لصحة تعليق الوكالة ومنهالو وكله بالطلاق فطلق قبل العلم لميقع ومنهالو وكله فردتم طلق لم يقع ولوسكت بلاقبول عمطلق وقع ومنهالوشرط الخيار للوكل أوغيره فى الوكالة صحت و بطل الشرط ولا فرق بين وكالة ووكالة ومنهالو وكله بطلاق امرأنه ولهأر بع فطلق الوكين واحدة بغيرعينها أوقال طلقت امرأتك فالبيان الى الزوج ولوطلق الوكيل معينة جاز ولايقبل من الزوج الهماأ وادها كالووكاه ببيع عبد من عبيده فباع عبدا بعينه ومنها لوقال له طلقها غدا فقال الوكيل أنت طالق غدا كان باطلا ولوقال طلقها فقال الوكيل أنتطالق ان دخلت الدار فدخلت لم يقع وانقال طلقها ثلاثا للسنة فقال الوكيل فى طهر لم يجامعها فيه أنت طالق ثلاثاللسنة يقع للحال واحدة ويبطل الباقى وقيل على قياس قول أيى حنيفة ينبغى أن لايقع شئ لانهمأ مور بايقاع الواحدة فى كل طهر وعنده المأمور بالواحدة اذا أوقع الثلاث لايقع شئ والاصحاله يقع هناواحدة بلاخلاف لانعندا في حنيفة تعتبرالموافقة من حيث اللفظ فان الرجل اذاقال الغيره طلق امرأتي ثلاثا فطلقها ألفالا يصح وكذالوقال لغيره طلق امرأتي نصف تطليقة فطلقها الوكيل تطليقة لايقع شئ وهنا وجدت الموافقة من حيث اللفظ فيقع واحدة ولوقال طلقها ثلاثاللسنة بالف فقال لهاالوكيل فى وقت السنة أنتطالق ثلاثا بالف فقيلت يقع واحدة بثلث الالف فأن طلقهااالوكيل فالطهرالثاني تطليقة بثلث الالف فقبلت يقع أخوى بغيرشي وكذالوطلقهاالثالثة فىالطهرالثالث ولوطلقهاالوكيلأولانطليقة بثلثالالف ثمتزوجهاالزوج نمطلقهاالوكيل تطليقة ثانية بثلث الالف تقع الثانية بثلث الالف وكذا الثالثة على هذا الوجه ومنهالو وكاه بطلاق المبانة بالف فطلقها الوكيل بالف فى العدة فان كان بعد ما تزوجها الموكل طلقت بالالف والاطلقت بغيرشي

بخلاف مالووكله فيطلاقها بالالف تمطلقهاالزوج بالف تمطلقهاالوكيل بالف فالهلا يقعشي ومنهاالوكيل بالاعتاق اذا أقرانه أعتقه أمس وكذبه الموكل لايقب لقول الوكيل لانه أقر بالاعتاق معدخ وجه عن الوكالة وكذا الوكيل بالطلاق ومنهالو وكل الوكيل بالطلاق أوالعتاق غيره فطلق الثاني بحضرة الاول أوغيبت ملايجوز وكذالوطلقها أجنى فاجازالوكيل فغي الخلع والنكاح اذافعل الثاني بحضرة الاول أوأجاز الوكيل فعل الاجنى جازاه وقدظهرمن كلامهم ان التوكيل بالطلاق فيه معنى التعليق من وجـهحتى اعتبروافيه للوافقة منحيث اللفظ وان لم يوافق من حيث المعني كما نقلناه آنفا ولم يجوزوا اجازةالوكيل ولافعـلوكيله بحضرته نظرا الحان الطلاق معلق بقوله فلايقع بقول غيره ولم يعتبروا معنى التعليق فيه منجهة انهم جوزوا الرجوع عنمه ولذاقال في عمدة الفتاري لوقال الموكل كلاأخوجتك عن الوكالة فانتوكيلي فلهان يخرجه من الوكالة بمحضرمنه ماخلا الطلاق والعتاق لانهماىمايتعلقان بالشرط والاخطار بمنزلةالعميين ولارجوع عن العميين اه وفى الخلاصة المحتارانه يملك عزله بحضرته الافى الطلاق والعتاق والتوكيل بسؤال الخصم اه فقدعامت انهم اعتبر وافيه معنى التعليق من هذا الوجه أيضا وحاصل القول المختار ان للوكل ان يعزل وكيل الطلاق والعتاق الاأن يقول كلاأخرجتك عن الوكالة فانتوكيلي فانه يصير لازمالا يقبل الرجوع وفى البزازية من كتاب الوكالة التوكيل بالطلاق تعليق الطلاق بلفظ الوكيل والذايقع منه حال سكره ومنها التوكيل بالمحين بالطلاق حائز بدليل ان من قال لام أة الغير ان دخلت الدآر فانتطالق فأحاز الزوج جاز الوكيل بالطلاق اذا خالع على مال ان كانت مدخولة فحلاف الى شروان غير مدخولة فالى خير وعليه أكثر المشايخ واختاره الصفار وقال ظهيرالدين لايصح في غيرالمدخولة أيضا لانه خلاف فيهـماالى شر اه ولعل الشر في غير المدخولةارتكاب الحرمة باخندالمال ان كان النشوزمنيه والافالطلاق قسل الدخول مائن ولو بلاعوض فاخندالمال خير للموكل كالايخفي الاأن يقال الشرفيه انهوكله بالتنجيز وقدأني بالتعليق لانهمعلق بقبولها وفى الخانية من الوكالة وكله أن يخلع امرأته فلعها على درهم جاز في قول أبي حنيفة ولايجوز فىقولهماالافيما يتغابن الناس فيــه ولووكل الرجل امرأته ان تخلع نفسهامنه بمــال أوعوض لا يجوز الاأن يرضى الزوج به اه (قوله ولوقال لهاطلقي نفسك ثلاثا فطلقت واحدة وقعت واحدة) الانهالمالمكتايقاع الثلاث كان لهاان توقع منهاماشاءت كالزوج نفسه ولافرق بين الواحدة والثنتين ولوقال فطلقت أفل وقع ماأ وقعت الكان أولى وأشار الى انها الوطلقت ثلاثافانه يقع بالاولى وسواء كانت متفرقةأو بلفظ واحدولالانهلوقال لهااختاري تطليقتين فاختارت واحدة تقع واحدة كإفي الحيط ولافرق فى حق هـ ندا الحكم بين التمليك والتوكيل فاو وكله ان يطاقها ثلاثا فطلقها واحدة وقعت واحدة ولو وكلهأن يطلقها ثلاثا بألف درهم فطلقها واحدة لايقع شئ الاأن يطلقها واحدة بكل الالف كذافكافي الحاكم وقيد بقوله طلقي لانه لوقال لها أنتطالق ثلاثا على ألف فطلقت واحدة بألف لم يقع شئ بخـ الاف مالوقال لرجل طلقها ثلاثا بألف فطلقها واحدة بألف حيث يقع واحدة لانه لابدمن المطابقة بين ايجابه وقبو لهالفظا ومعنى وفى الوكالة المخالفة الى خـ يرلا تضركة افى البزازية (قوله لافى عكسه) أى لا يقع فها أذا أمرها بالواحدة فطلقت ثلاثا بكلمة واحدة عند الامام وقالا يقع واحدة لانهاأتت عاملكته وزيادة وحقيقة الفرق للامام بين المسئلتين انهاملكت الواحدة وهي شئ بقيد الوحدة مخلاف الواحدة التي فيضمن الثلاث فانها بقيدضد وقيد الام بتطليق الواحدة لانهلوقال أمرك بيدك ينوى واحدة فطلقت نفسها ثلاثا قال فى المبسوط وقعت واحدة اتفاقالا نهل يتعرض للعدد لفظاواللفظ صالح للعموم والخصوص وفى الخانية جرى بينه و بين امرأ تهكالام فقالت اللهم نجني منك

ولوقال لهاطلق نفسك ثلاثا فطلقت واحــــدة وقعت واحدة لانى عكسه

(قوله لانها لماملكت ايقاع الثلاث الخ) قال الرملي يقتضي انه في مسئلة ثمااذا قاللهاطلقي نفسك ونوى الرثا فطلقت ثنتيين تقع ثنتان لانها ملكت أيضا ايقاع الثلاث فكان لها أن توقع منها ماشاءت ولمأر من نبه عليه ويدلعليه قولهم فهاانه لافرقبين مااذاأوقعت الثلاث بلفظ واحدو بينمااذا أوقعتها متفرقة فاناعند التفريق قدحكمنا بوقوع الثانية قبل الثالثة فاواقتصرنا على الثانية تقع الثنتان فقط فاولم علك الثنتين لما جازالتفويض تأمل

وطاقی نفسک ثلاثا ان شئت فطلقت واحدة وعکسه لا

(قوله ولعله ان أجاز الزوج يقع والافلا) قال الرملي كيف يصح ذلك معسوق الخلاف بين الامام وصاحبيه هـذا لايصح بل لفظة واحدة وقعت سهوا من الكاتب والمسئلة مذكورة في غالب الكتب وهي الخاكم تامل

فقال الزوج تريدبن النجاةمني فامرك بيدك ونوى به الطلاق ولم ينوالعدد فقالت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج نجوت لايقع عليماشئ فى قول أبى حنيفة لانهاذ المينوالثلاث كان كانه قال طاطلق نفسك ولم ينوالعدد فقالت طلقت نفسي ثلاثالا يقعشي فى قول أبى حنيفة ويقع واحدة فى قول صاحبيه ولايقال قول الزوج بعد قولما طلقت نفسي ثلاثا نجوت لم لا يكون اجازة لانا نقول قول الزوج نجوت يحتمل الاستهزاء فلا يجعل اجازة بالشك اه وعلى هذا الايحتاج في تصو برالمسئلة الخلافية أن يقول لهاطلقي نفسك واحدة بلطلق نفسكمن غير تعرض للعددعلي الخلاف أيضاوفى كافى الحاحم من كتاب الوكالة لووكلهان يطلق امرأ ته فطلقها الوكيل ثلاثا ان نوى الزوج الثلاث وقع الثلاث وان لم ينو الثلاث لم يقع شئ فقول أبي حنيفة وقالايقع واحدة اه ماعلمان مانقلناه عن الخانية مشكل على ماف المبسوط فى مسئلة الامر باليدفانه نقل انهلوقال لهاأ مرك بيدك ينوى واحدة فطلقت ثلاثا وقعت واحدة عندأ بي حنيفةوذ كروفى المعراج والعناية فاذاقال أمرك بيدك ولم ينوشيأمن العدد فطلقت ثلاثا كيف لاتقع الواحدة عنده بلالوقوع بالاولى فافي الخانية مشكل والتهسيحانه أعلم وقيدنا بكونه بكلمة واحدة لانهالوقالت واحدة وواحدة وواحدة وقعت واحدة اتفاقالا متثالها بالاول ويلغو مابعده وأوردعلي مسئلة الكنابان الرجل اذا كانت لهأربع نسوة فقال لواحدة منهن طلقي واحدة من نسائي فطلقتهن جيعا يقع الطلاق على واحدة منهن وكان ينبغى أن لايقع على قول الامام اعتبار ابحسئلة الكتاب وأجاب عنه فى الظهيرية أيضابالفرق بينهما وهوان الثلاث اسم لعددخاص لايقع على مادونه ولا على ماعداه وليس فيهمعنى العموم والواحد خاص وارادة الخصوص من الخصوص عتنعة واسم النساء عام لانهلا يقع على مقدار بعينه والعام ماينتظم جيعامن المسميات من غيرتقدير ولا تحديد وارادة الخصوص من العموم سائغة ألاترى انهلوحلف أن لايتزوج النساء فتزوج امرأة واحدة يحنث والمسئلة فى وكالة المبسوط اه وفى الحيط لووكل أجنبياأن يطلق زوجته واحدة فطلقها ثلاثاان نوى الزوج وقع وانلم ينولا يقع عنده خلافالهما اه ولعلهان أجاز الزوج وقع والافلالانه فضولى بتطليق الثلاث فتوقف على الاجازة وقياسه ان يتوقف فى المرأة أيضا وقد صرح به في فتح القدير وأما النية فلا محل لحالان نية الثلاث بلفظ الواحدة غيرصيحة لانهالا تحتمله وفى الخانية لوقال طلقها ثلاثاللسنة فقال الوكيل في طهركم يجامعها فيه أنت طالق الاثاللسنة يقع واحدة للحال ويبطل الباقى بلاخلاف على الصحيم لوجود الموافقة فى اللفظ وقدمناه في أمرالاجنبي بطلاقهاقر يبافارجع اليهوقياسه فيأم المرأةأن يكون كذلك وقدصرح بهفى تليخيص الجامع للصدر فقال أنتطالق ثلاثاللسنة بالفوهي محل يقع واحدة بثلثها وكذافي الطهر الثاني ان تزوجها قبله وان تجددمل كه لرضاه والاوقعت بغيرشي بشرط العدة وكذا الثالث قال طلقي نفسك ثلاثاللسنة بالف فطلقت ثلاثاللسنة بهافعلى مامر لايقع فى الباقى الابايقاع جديد لانها لا تملك اضافته بخلاف جانبه وقيل عنده لا يقع أصله طلقى واحدة فطلقت ثلاثا والفرق واضح اه (قوله وطلقى نفسك الاثاان شئت فطلقت واحدة وعكسهلا أى لايقع فيهما والمراد بالعكس أن يقول الطلقي نفسك واحدة ان شئت فطلقت ثلاثا ولاخلاف فى الاولى أنه لا يقع لان تفويض الثلاث معلق بشرط هو مشيئتها اياها لان معناه ان شئت الثلاث فلم يوجد الشرط لانهالم تشأ الاواحدة بخلاف مااذالم يقيد بالمشيئة كاقدمناه ودخل فكالامهمالوقالت شئت واحدة وواحدة وواحدة منفصلا بعضهاعن بعض بالسكوت لان السكوت فاصل فلم يوجد مشيئة الثلاث وخرج عن هـ نه الصوراذا كان بعضها متصلابالبعض من غيرسكوت لان مشيئة الثلاث قدوجه تبعد الفراغ من الكلوهي في نكاحه ولافرق بين المدخولة وغيرها كذا فىالحيط وعدم الوقوع فىالثانية أيضاقول الامام وعندهما يقع واحدة لماقدمناه فمااذالم يذكر المشيئة

فقالت طلقت نفسي واحدابائنا قيد به كماقال الشيخ الشلي محله مااذا قالت طلقت نفسى بائنة أما اذا قالت أبنت نفسي لايقع شئ فاغتنم هادا القيدفانك لاتجده في شرح من الشروح ولله الجدعملي ماوهب اه كلامه اهمافى الشرنبلالية وفى حاشية مسكين مايفيد أن الشليأخة التقييد بذلك من تقييد الخانية الوكيل به شمقال وتعقبه شيخنابأنه مخالف لماسبق فى الماتن من قوله و بأبنت

رولو أمرها بالبائن أو الرجعي فعكست وقع مأأصريه

تفسني طلقت لاباخترت يعنى فهااذا قال لها طلق نفسك كإذكره الشارح وذكر الشارح عقبه ان عدم الوقوع روايةعن الامام فيكون ماذكره قاضيخان مخرجاعلي هذه الرواية اه قلتان ثبت انه مخرج على ذلك لا يحتاج الى مايذ كره المؤلف من وجه الفرق فليراجع (قوله موقوفة على وجود النقل) قال في النهر مافي الخانية صريح فىأن الوكيل يكون مخالفا بايقاعــه بالكناية (قـوله الاأن

وفى الخانية من باب التعليق طلق نفسك عشرا ان شئت فقالت طلقت نفسى ثلاثالا يقع اه وهومبني على أنه لانكفي الموافقة في المعنى بل لابد من الموافقة في اللفظ وان خالف في المعنى كاقدمناه ولذاقال فى الخانية بعده اوقال لهاأ نتطالق واحدة ان شئت فقالت شئت نصف واحدة لا تطلق اه ماعلم انه الافرق فى المعلق بالمشيئة بين أن يكون الامر بالتطليق أونفس الطلاق حتى لوقال ها أنت طالق ثلاثا ان شئت أوواحدة ان شئت فالفت لم يقع شئ وفي الخانية من باب التعليق أنت طالق واحدة ان شئت أنت طالق ثنتين ان شئت فقالت قدشئت واحدة وقدشئت ثنتين اذاوصلت فهى طالق ثلاثا اه ومفهومه انهااذافصلت لايقع وفي الخانية لوقال لهاأنت طالق ان شئت وشئت وشئت فقالت شئت لايقع شئ حتى تقول الات مرات شئت اه وفى الخانية أيضا أنت طالق أنت طالق أنت طالق ان شاء زيد فقال زيد شئت تطليقة واحدة قال أبو بكر البلخي لايقعشى ولوقال شئت أربعاف كذلك في قول أفي حنيفة وعلى قولهمايقع الثلاث وأشار بقوله طلقت الىانجواب الامربالتطليق تطليقها نفسها فلوأجابت بقولها شنت أن أطلق نفسي كان باطلا كافي الخانية (قوله ولوأمرها بالبائن أوالرجمي فعكست وقعماأم به) أى قال لها طلق نفسك طلقة بائنة فقالت طلقت نفسى طلقة رجعية أوقال لها طلق نفسلك طلقة رجعية فقالت طلقت نفسي طلقة بائنة وقع في الاولى البائن وفي الثانية الرجعي لانهاأ تت بالاصل وزيادة وصف فيلغوالوصف ويبقى الاصل والضابط ان المخالفة ان كانت في الوصف لا يبطل الجواب بل يبطل الوصف الذي به الخالفة ويقع على الوجه الذي فوض به بخلاف مااذا كانت في الاصل حيث يبطل أصلا كااذافوض واحدة فطلقت ثلاثاعلى قول الامام أوفوض ثلاثا فطلقت ألفا أطلق في قوله فعكست فشمل في مسئلة مااذا أمرها بالرجى مااذاقالت أبنت نفسي ومااذاقالت طلقت نفسي بائنة والثاني ظاهر بالغاء الوصف وأماالاول فلانه واجع الى الثانى وقدمناه فىأول فصل المشيئة وقدفرق بينهما قاضيخان فى حق الوكيل فقال رجل قال لغيره طلق امرأتى رجعية فقال لها الوكيل طلقتك بائنة يقع واحدة رجعية ولوقال الوكيل أبنتها لايقعشئ ولوقال للوكيل طلقهابائنة فقال لهاالوكيل أنتبطالق تطليقة رجعية تقع واحدة بائنة اه فيحتاج الى الفرق بين قول الوكيل بالطلاق الرجعي أبنتها وبين المأمورة بالرجعي أذاقالتأ بنت نفسي ولعل الفرق مبنى على ان الوكيل بالطلاق لا يملك الايقاع بلفظ المناية لانهامتوقفة على نية وقدأمره بطلاق لايتوقف على النية فكان مخالفا فى الاصل بخلاف المرأة فانهملكها الطلاق بكل لفظ علك الايقاع بهصريحا كان أوكناية وهلذا الفرق صحتهموقوفة على وجودالنقل على ان الوكيل لاعلك الايقاع بالكناية والله سبحانه وتعالى أعلم وفي الخانية من الوكالةقال لغييره طلق امرأتي بائناللسنة وقال لآخر طلقهارجعياللسنة فطلقاهافي طهروا حدطلقت واحدة وللزوج الخيارق تعيين الواقع اه معان الوكيل بالطلاق لهان يطلق بعد طلاق الموكل مادامت فى العدة والكن المانع من وقوع طلاقيهما التقييد بالسنة فان السنة واحدة وقيدنا في التصوير الامر من غيرتعليق بمشيئتهالمافى الخانية من باب التعاليق قال هاطلق نفسك واحدة بائنة ان شئت فطالقت نفسها واحدة رجعية لايقع شئ في قول أبي يوسف وهوقياس قول أبي حنيفة ولوقال لهاطلتي نفسك واحدة أملك الرجعة انشئت فطلقت نفسها واحدة بائنة تقع واحدة رجعية في قول أبي يوسف ولايقع شئ في قياس قول أبي حنيفة لانها ماأتت عشيئة مافوض البها اه الاأن يقال انه مستفاد عماقيله وقدمنافي مسائل التوكيل قبله بالطلاق انهلووكاه بالمنجز فعلق أوأضاف لايقع وكذالوقال طلقها غدا فقالأ نتطالق غدالانه وكله بالتنجيز في غدوقد أضافه ولوقال له طلقها بين يدى الشهو دأو بين يدى أبيها فطلقهاوا حدة وقع كافى الواقعات وغيرها كقوله بعه بشهود فباعه بغيرهم وحاصله ان التخصيص

أنتطالق ان شئت فقالت شئتان شئت فقال شئت ينوى الطلاق أوقالت شئت

ان كان كان كان كان كان كان الكتاب) قال الرملي وقد يقال لاترد لانصرافه الى المنجز دون المعلق تامل (قوله فان فيه الوجود) كذا فيالنسخ والظاهران فيه تحريفا والاصل فانهفيه الموجود أي فان الشي في العرف هوالموجودوالمشيئة مأخوذة منمه فتنيءعن الوجود وعبارة الفتح فتوجهه أن يعتبر العرف فيه يعني يكون العرف العام ان الشئ الموجودوالشيئة منه (قولهوهوسهوالخ) قال الرملي ايس بسهو لانه لابد في المشيئة من النية كما ذ كره الزيلمي لان المشيئة وانكانت تنبيءعن الوجود الاانهلا بدفيهمن النيةلانه قد يقصــد وجوده وقوعا وقديقصد وجوده ملكا اذلايقع بالشكوفي قبوله شيئي طلاقك يحتمل أوجديه ملكا فكيف يحكم عليه بالسهو عافي المحيط وهوقول آخر وقد قدم انه يستفاد منه انهلو قال شئت طلاقك يقع بالنية والحاصل أن في المسئلة روايتين فلايحكم بالسهو على من تكلم مفرعاعلى أحدهماتامل

بالذكر لاينغي الحركم عماعداه الافي ثلاث مسائل مذكورة في وكالة الصغرى بعه من فلان بعه بكفيل بعه برهن ومع النهى لا يملك المخالفة كقوله لاتبعه الابشهود الافى قوله لاتسلمه حتى تقبض الثمن فله المخالفة وتوضيحه فيهاوحاصله أن أمر بالتطليق بوصف مقيد بمشيئنها اذاخالفت في ذلك الوصف لم يقعشى وهي واردة على الكتاب وكان عليه أن يقول الأأن يكون معلقا عشيئتها ويحتاج الى الفرق على قول أبى يوسف (قوله أنت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت فقال شئت ينوى الطلاق أوقالت شئت ان كان كذا لمعدوم بطل) لانه على الطلاق بمشيئتها المنجزة وهي أنت بالمعلقة فلم بوجد الشرط قيدبقوله فقالت شئت مقتصرة عليه لانهالوقالت شئت طلاقي ان شئت فقال شئت ناو باالطلاق وقع الكونه شائياطلاقها افظا بخلاف ما اذا لم تذكر الطلاق لان المشيئة ايس فيهاذكر للطلاق ولا عبرة بالنية بلالفظ صالح للايقاع كاسقني ناويا الطلاق ويستفادمنيه انهلوقال شئت طلاقك يقع بالنية لان المشيئة تذي عن الوجود لانهامن الشي وهو الموجود بخلاف أردت طلاقك لانه لايني عن الموجود بلهوطلب النفس الوجودعن ميل فقدا أثبت الفقهاء بين المشيئة والارادة فرقافي صفات العبدوانكا لأمترادفين فىصفات اللة تعالى كماهو اللغة فيهمامطاقا فلايدخلهما وجود أى لايكون الوجود جزء مفهوم أحدهم اغير ان ماشاء الله كان وكذاما أراده لان تخلف المراد انمايكون المجز المريدلالذات الارادة لانهاايست المؤثرة للوجو دلان ذلك خاصة القدرة بل بمعنى انها الخصصة للقدور المعلوم وجوده بالوقت والكيفية ثم القدرة تؤثر على وفق الارادة غيرانه لايتخلف شئعن مراده تعالى القلنافي المشيئة بخلاف العباد وعن هذا اوقال أراد الله طلاقك ينو يهيقع كالوقال شاء الله بخلاف أحب الله طلاقك أورضيه لايقع لانهما لايستلزمان منه تعالى الوجود وأحببت طلاقك ورضيته مثل أردته والحاصل ان الفرق بين المشيئة والارادة في صفات العبادميني على العرف العام فان فيه الوجودوالمشيئةمنيه ولما كانمحتمل اللفظ توقف على النية فلزم الوجود فيها فاذاقال شئت كذا في التخاطب العرفي فعناه أوجدته عن اختيار بخلاف أردت كذامجر دايفيدعر فاعدم الوجود كذا فى فتح القدير وفى المعراج وانمايشة رط النية مع ذكر الطلاق صريحا لانه قديقصه وجوده وقوعا وقديقص دوجوده ملكافلابدمن النية لتعيين جهة الوجود وقوعا وفى المحيط لوقال شئت طلاقك فقالت شئتوقع ولوقال أريديه أوأحبيه أواهويه أوارضيه ناويا فاجابته لايقع لانهاعبارة عن الطلب فلايستلزم الوجود بخلاف المعلق على ارادتها ونحوه اذاوج دالشرط يقع وان لم ينووتمامه فى فتح القدير وهوسهولان التوقف على النية فى قوله شيئي الطلاق لانه لم يضف الطلاق اليهافيحتمل تفويض طلاق غييرها وأماشيئي طلاقك فانهيقع بلانية لانه بمعنى أوجدى طلاقك كذافي الحيط وذكر في المواقف ان الارادة عنه وأصحابنا صفة ثالثة مغايرة للعلم والقدرة توجب تخصيص أحد المقدورين بالوقوع اه وفي المحيط لوقال لها أنت طالق ان أحبيت فقالت شئت وقع لان فيهامه في المحبة وزيادة ولوقال انشئت فقاات أحببت لايقع لائه ليس فيهامعني الايجاد فلم توجد المشيئة ولوقال ان شئت فانت طالق فقالت نعم أوقبلت أو رضيت لايقع لانه علق الطلاق بمشيئتها لفظا وذلك ليس عشيئة فلم يوجد دالشرط ولم يذكر في الكتاب مالوقال أنتطالق ان قبات فقالت شئت حكى عن الفقيه أبى بكرالبلخي انه يقع الطلاق لانها أتت بالقبول وزيادة فكان بمنزلة مالوكان معلقا بالمحبة فقالت شئت وذكرهشام فى نوادره لوقال أنتطالق على ألف ان شئت لم تقع حتى تقبل بخلاف قوله قبلت لان هذه معاوضة والمعاوضة لا بتم الابالقبول اه وحاصله ان القبول لا يمكني عن المشيئة الافى

الطلاق على مال ولم أرحكم ما اذاعلقه بالارادة فاجابت بالحبة أوعكسه أو بالرضا وف شرح السابرة الرضائرك الاعتراض على الشئ لارادة وقوعه والحبة ارادة خاصة وهي مالايتبعها تبعة ومؤاخلة والارادة أعمفهى منفكة عنهافها أذا تعلقت عايتبعه تبعة اه ولم يصرح المصنف بالتقييد بالجاس للعلم به من حكم بني وأخواتها فانه لما لم يتقيد فيها تقيد في ان ولا بد من مشيئتها في مجلسها في التعليق بالمشيئة والمحبة والرضا والارادة وكل ماهومن المعاني التي لايطاع عليها غيرها كافي المحيط ولم يذكر المصنف المشيئة المضافة وحاصل مافى المحيط ان المشيئة ان تأخرت عن الوقت كانتطالق غدا ان شئت فان المشيئة لها في الغدفقط وان قدم المشيئة كان شئت فانت طالق غدا ذكر في الزيادات ان لها المشيئة في الحال وعن أبي يوسف ان لها المشيئة في الغد فلوقال ان تزوّجت فلانة فهي طالق ان شاءت فتز و جها فلها المشيئة في مجلس العلم ولوقال أنت طالق أمس ان شتت فلها المشيئة في الحال اه وفي الممراج لوقال لها ان شئت فانتطالق ثم قال لاخرى طلاقك مع طلاق هذه فشاءت طلقت وينوى في الاخرى لاحتمال انه أراد امرأته معها في ان كالامنهما علوك له لا المعية فى الوقوع كندافى المعراج وفيه لوقال لها أخرجى ان شئت ينوى الطلاق فشاء تطلقت وأن لم تخرج وأشار بقوله شئتان شئتالى كلمشيئة معلقة بمشيئة غديرها ولوكان الطلاق معلقاعلى مشيئة ذلك الغير أيضا لمافي الحيط لوقال أنتطالق ان شئت وشاء فلان فقالت قد شئت انشاء فلان وقال فلان شئت لا يقع لانه على الطلاق عشد يئة مرسلة منحزة منهاوهي أتت عشديئة معلقة فبطات مشيئنها وبمشيئة فلان وجد بعض الشرط فلا يقع به الطلاق اه ولم يذكر المصنف رجه اللهما اذا علقه عشيئتها وعدم مشيئتها أوعشيئتها وابائها أوباحدهما وحاصل مافى المحيط انه انجعل المشيئة والاباء شرطا واحدا وكذا المشيئة وعدمهافانها لاتطاق أبدا للتعذر كأنت طالق انشثت وأبيت أوان شئت ولم تشائى وان كرران وقدم الجزاء كأنت طالق ان شئت وان لم تشائى فشاءت فى مجاسها طلقت وان قامت من غير مشيئة تطلق أيضا لانه جعل كلامنهما شرطاعلى حدة كقوله أنت طالق ان دخلت الدار وان لم تدخلي فايهماوجـدطلقت وان أخوالجزاء كانشثت وان لم تشائى فانتطالق لاتطلق بهذاأبدا لانه مع التأخير صارا كشرط واحد وتعذراجتماعهما بخلاف ما اذا أمكن اجتماعهما فانهالانطلق حتى يوجدا نحوان أكات وانشر بتفانتطالق وانكرران وأحدهما المشيئة والآخر الاباء كانتطالق انشئت وانأبيت فانشاءت وقع وانأبت وقع وان سكتت حتى قامت عن المجلس لايقع لان كالامنهما شرط على حدة والاباء فعل كالمشيئة فأيهما وجديقع وان انعدما لايقع وكمذا لولم يكرران وعطف با وكأنت طالق ان شئت أو أبيت لانه علق الطلاق باحدهما ولو قال ان شئت فانتطالق وان لم تشائي فأنتطالق طلقت للحال ولوقال ان كنت تحمين الطلاق فانت طالق وان كنت تبغضين فانت طالق لا تطلق والفرق اله يجوز ان لاتحب ولاتبغض فلم يتيقن بشرط وقوع الطلاق فاما لايجوزان تشاء أولاتشاء فيكون أحـدالشرطين ثابتالامحالة فوقع ولوقال أنتطالق ان أبيت أوكرهت طلاقك فقالت أبيت تطانى ولوقال ان لم تشائى طلاقك فانت طالق ثم قالت لا أشاء لا تطاق لان قولهأ بيت صيغة لايجاد الفعل وهوالاباء فقدعاق بالاباء منها وقدوجه فوقع فاماقوله ان لم تشائى صيغة للعدم لاللا يجاد فصار عنزلة قوله ان لم تدخلي الدار فانتطالق وعدم المشيئة لا يتحقق بقولها لا أشاء لان لها ان تشاء من بعــد انما يتحقق بالموت اه واعــلم ان العبارات اختلفت في قوله ان شئت وأبيت بدون تكر اران فنقل في الواقعات عن علامة النوازل كما نقلناه عن المحيط انها لا تطاق أبداو نقل قبله ان الصواب اله لا يقع حتى يوجد المشيئة والاباء الا أن يعني الوقوع في الحال

(قوله ولم يصرح المسنف بالتقييد بالجلس الخ) محل هذا بعد قوله وان كان لشئ مضى طلقت اذ لا يقعشئ عاقد مه من المتن فلا فرق بين ما يكون في الجلس أونى غير و تامل

أن يرى فلان غير ذلك تقيد بالمجلس وكذالوقال انلم يرفلان غيرذاك وكذالوقال ان رأى فلان ذلك فانه يتقيد بالمجلس اه ولم يذكر المصنف كأكثر المؤلفين مالوعلقه بمشيئة نفسه وذكره فى الذخيرة فقال لوقال أنتطالق تلانا الاأن أرى غيرذلك فهذالا يقتصر على المجلس حتى لوقال بعدماقام عن المجلس رأيت غيرذلك لايقع الثلاث وكذلك لوقال الاأن أشاءأ باغ يرذلك فهذا لايقتصر على المجلس ولوقال لام أنه أنت طالق أن شاء فلان أوان أحب أوان رضي أوان هوى أوان أراد فبلغ فلانا فله مجلس علمه بخلاف مالوقال ان شئت أنا أوان أحببت أنالا يقتصر على المجلس والفرق ان قضية الفياس فى الاجنى أن لا يقتصر على المجلس كسائر الشروط الكن تركنا القياس فى الاجنى لانه عمايك معنى وجواب التمليك يقتصر على المجلس وهـ نـ المعنى لايتأتى في حق الزوج لان الزوج كان ما اـ كاللطالاق قبل هذا فلايتأني منه التمليك فبتي هذا الشرط في حق الزوج ملحقا بسائر الشروط فلم يقتصر على المجلس فى حق الزوج وإذا قال ان شئت أنا فالزوج كيف يقول حتى يقع الطلاق لم يذكر مجده في أسائلة في شئ من الكتبوقال مشايخنا ينبغي أن يقول شئت الذي جعلته الى ولا يشترط نية الطلاق عند قوله شئت ولا يشترط أن بقول شئت طلاقك لان الطلاق لايقع بقوله شئت واعليقع بالكلام السابق لان الطلاق بالكلام السابق معلق بمشيئة اعتبرت شرطامحضا فعندقوله شئت يقع الطلاق بالكلام السابق والحاصل ان تعليق الزوج طلاق المرأة بصفة من صفات قلب نفسه ليس بتفويض وعليك بوجه من الوجوه ولوقال لها أنتطالق ان لم يشأفلان فقال فلان لاأشاء في الجاس طلقت ولوقال ذلك لنفسه ثم قال لاأشاء لاتطلق والفرق ان بقول الاجنى لاأشاء يقع اليأس عن شرط البروهو مشيئة طلاقها في الجلس وقد تبدل من حيث الحبج ولااعتبار بقوله لاأشاء لاشتغاله بما لايحتاج اليه في الإيقاع فانه يكفيه في الايقاع السكوت عن المشائة حتى يقوم عن الجلس اما بقول الزوج لاأشاء لا يقع اليأس عماهوشرط البرلان المجلس وان تبدل من حيث الحريج الاان شرط البرفي حق الزوج عدم المنيئة في العمر والعمر باق فلهذا لا يقع الطلاق اه وفي الجامع للصدر الشهيد قال أنت طالق ان شاء فلان أو أراد أو رضي أو هوى فيقتصر على مجلس علمه لانه تمليك بخلاف اضافته الى نفسه ولوقال ان لم يشأ أوان لم يرد فقام من مجلسهأ وقال فيه لاأشاء طلقت بخلاف ان لم يشأ اليوم ولوقال ان لمأشأ ان لمأر د فقام أوقال لاأشاء لا تطاق قبلموته بخلاف ان أبيت طلاقك أوكرهت اه وفى الخانية أنت طالق ثلاثا وفلانة واحدة ان شئت فشاءت واحدة لفلانة طلقت فلانة واحدة ويبطل عنها الثلاث اه وأطاق البطلان فأفاد عدم وقوع الطلاق وان الامرخ جمن يدهالاشتغالها عالايعنيها (قوله وانكان اشي مضى طلقت) يعني لو

قالت المرأة شئت ان كان فلان قد جاء وقد جاء طلقت لان النعليق بالكائن تنجيز ولذا صبح تعليق الابراء بكائن والمرادمن الماضى المحقق وجوده سواء كان ماضيا أو جاضرا كقوط اشئت ان كان أبي في الدار وهو فيها أو ان كان هذا اليلاوهي في الليل أو نها راوهي في النهار أوكان هذا أبي أو أبي أو أبي أو زوجي وكان هو ولا يرد انه لوقال هو كافر ان كنت فعلت كذاوهو يعلم انه قد فعله فانه يقتضى على هذا الكفر مع ان المختار انه لا يكفر لان الكفر يبتني على تبدل الاعتقاد وتبدله غير واقع مع ذلك الفعل كافي فتح القدير وذكر

وذ كرقبله أنها ان شاءت يقع وان أبت يقع كالوكر ان خاصله أن فيها ثلانة أقوال والصواب انه لا يقع حتى يوجدا و بفرق بين ان شئت وان لم تشائى حيث لا يقع و بين ان شئت وأبيت حيث يقع اذا وجدا وأشار بتعليق الطلاق بمشيئتها أيضا فلذا قال فى الذخيرة لوقال لها وأشار بتعليق الطلاق بمشيئتها أيضا فلذا قال فى الذخيرة لوقال لها أنت طالق ثلاث الا أن يشاء فلان واحدة وان لم يكن فلان حاضر افله ذلك فى مجلس علمه وكذا الوقال أنت طالق ثلاثا الا

وان كان لشئ مضى طاقت

أنت طالق متى شئت أومتى ماشئت أواذاشئت أواذا ماشئت فردت الامر لايرتد ولا يتقيد بالجلس ولا تطاق الاواحدة

(قوله وجوابه ان هذا وان كان تعليقا لكن أجروه محدري التمليك في جيع الوجوه فيتقيد بالمجلس ويبطل عما يدل عسلي الاعراض) قالالقدسي لايخني ان محصل الجواب انهم تسامحوا وجعاوا تعلق الطلاق عشيئتها ونحوهافي حم التمليك لكونها اذا شاءت وقع فكانهاملكته وهذالاينني ماحققه في الفتح وفى النهر وهذا بعمدان الكارم في متى شئت سهو ظاهر برشد اليه قول المصنف ولايتقيد بالمجلس اه وأجاب قبله عن التعقيب بأنهذا بالنظر الىصورته أمابالنظر الىمعناه فتمليك لان المالك هـ و الذي يتصرف عين مشالته وارادته لنفسه وهذه كذلك

انه الاوجه فان قيل لوقال هو كافر بالله ولم يتبدل اعتقاده يجب أن يكفر فايد كفرهذا بلفظ هو كافر وان لم يتبدل اعتقاده قانا النازل عندوجو دالشرط حكم اللفظ لاعينه فليس هومتكاما بعدوجو دالشرط بقوله هوكافر حقيقة اه والحاصل ان اللفظ الموجب للتكفير لايحتاج الى تبدل الاعتقاد بخلاف مااذا كان معلقا بالشرط ولوكان كائنا (قوله أنتطالق متى شئت أومتى ماشئت أواذا أواذا ماشئت فردت الامر لاير تدولا يتقيد بالمجلس ولاتطاق الاواحدة) أماني كلة متى ومتى مافلانها الوقت وهي عامة في الاوقات كلها كانهقال فى أى وقت شئت فلا يقتصر على المجلس ولوردت الامرلم يكن رداً لانه ملكها الطلاق في الوقت الذي شاءت فلريكن تمليكاقبل المشيئة حتى يرتد بالردولا تطلق نفسها الاواحدة لانها تع الازمان دون الافعال فتملك التطليق فى كل زمان ولا علك تطليقا بعد تطليق كذافي الهداية وتعقبه في فتح القدر بان هذا ايس تمليكاف حال أصلالا نهصر ح بطلاقها معلقا بشرط مشيئنها فاذاوجه تمشيئتها وقع طلاقه واعما يصعرماذ كره في طاقي نفسك متى شئت لانها تتصرف بحكم الملك بخلاف مالوقالت طلقت نفسي في هذه المسئلة فانه وان وقع الطلاق الكن الواقع طلاقه المعلق وقو لهاطلقت ايجاد للشرط الذي هومشيئة الطلاق على تقديران المشيئة تقارن الا يجاد اله وجوابه ان هذا وان كان تعليقا ا كن أجروه مجرى التمليك في جيع الوجوه فيتقيد بالمجاس ويبطل عمايدل على الاعراض فاطلاق التمليك عليه صحيح ولذاقال في المحيط انه يتضمن معنيين معنى التعليق وهو تعليق الطلاق بتطليقها والتعليق لازم لايقبل الابطال ويتضمن معنى التمليك لان تعليق الطلاق عشيئتها تمليك منها لان المالك هوالذى يتصرف عن مشيئته وارادته وهي عاملة فى التطليق لنفسها والمالك هوالذي يعمل لنفسه وجواب التمليك يقتصر على المجلس اه وقال في الحيط من كتاب الايمان من قسم التعاليق معزيا الى الجمامع لوقال لها أنت طالق ان شئت أو أحببت أوهو يتفليس يمين لان هذا تمليك معنى تعليق صورة ولهذا يقتصر على المجلس والعبرة للمني دون الصورة اه وفائدته اله لا يحنث في يمينه لا يحلف وأما كلة اذا واذاما فهي ومتى سواء عند هماو عند أبى حنيفة وان كان تستعمل للشرط كم تستعمل للوقت لكن الامر صار بيدها فلا يخرج بالشك وقد مرمن قبل كذاف الهدابة وتعقبه ف فتج القدير بان الوجه أن يقال ان قوله اذاشئت بحتمل انه تعليق طلاقهابشرطهومشبئهاوانهاضافةالى زمانه وعلىكلمن التقديرين لاير تدبالردحتي اذاتحققت مشيئتها بعد ذلك بان قالت شئت ذلك الطلاق أوقالت طلقت نفسي وقع معلقا كان أومضا فالاماقال المصنف من ان الامردخل في يدها فلا يخرج بالشك لان معناه أنه ثبت ملكم هابالتمليك فلا يخرج بالشك فالمراد باذا انه محض الشرط فيخرج من يدها بعدالجلس أوالزمان فلا يخرج كني وقد صرح آنفافي متى بعدم ثبوت التمليك قبل المشيئة لانها بماملكها في الوقت الذي شاءت فيه فلم يكن تمليكا قبله حتى يرتد بالردوعلى ماذ كرباه فالذى دخل ملكها تحقيق الشرط أوالمضاف اليه الزمان وهومشيئتها الطلاق ليقع طلاقه وعلى هذا فقوط مفى قوله أنت طالق كلاشئت لهاان تطلق نفسها واحدة بعد واحدة معناه تطلق عباشرة الشرط تجوزا بالتطليق عنه بان تقول شئت طلاقي أوطلقت نفسي فيقع طلاقه عند تحقق الشرط وانما يصح كلامهم فى قوله طلقى نفسك اه ولم يذكرالمصنف الحين وفى المحيط ولوقال حين شئت فهو عنزلة قوله اذاشت لان الحين عبارة عن الوقت اه ولم يذ كرالمصنف مااذا جع بين ان واذاوذ كره فى الحيط فقال ولوقال ان شئت فانتطالق اذاشئت فلهامشيئتان مشيئة في الحال ومشيئة في عموم الاحوال لانهءاق مشيئتها في الحال طلاقامعلقا عشيئتها في أي وقت كان والمعلق بالشرط كالمرسل عند وجودالشرط فاذاشاءت في المجلس صاركانه قال أنتطالق اذاشئت اه وفي فتح القدير آخر الفصل ولو قال لهاأنت طالق اذاشئت ان شئت أوأنت طالق ان شئت اذاشئت فهما سواء تطلق نفسهامتي شاءت

(قوله فلهاأن تفرق الثلاث خلافًا لمحمد) أقول مقتضى التعليل المذكورا أولاأن يقال خلافًا لهما لان ما يأتى في مسئلة المدم هوان الزوج الثانى يهدم ما دون الثلاث كايه دم الثلاث وهدا عندهما فاذا طلقت واحدة أوا كثرتم عادت اليه بعد زوج الثري الثلاث وعدت أو ثنتين ثم عادت الى الاول لان الزوج الثانى هدم ما ملكه الاول في العقد السابق وعند مجديه دم الثلاث فقط لاما دونها فلوطلة تواحدة أو ثنتين ثم عادت الى الاول بعد زوج آخر عادت اليه بما بعقد الاول فاذا كان التعليق ينصرف الى الملك القائم فلها أن تفرق ما بقى لانه كان قائما وقت العقد بعد التعليق (و ج سم) وهذا عند مجداً ما عند هما فانها تعود بخلاف ما اذا طلقت نفسها ثلاث فا وداليه بثلاث حادثة بعد التعليق (و ج سم) وهذا عند مجداً ما عند هما فانها تعود

بثلاث حادثة بالملك الجديد سواء كان الطلاق ثلاثا أوأقل فلا يمكنها أن اطاق بالتخيير السابق ثم رأيت المحقق في فتح القدير أورد في بالتعليق ما استشكله ثم أجاب عنه حيث قال عند قول الحداية وان قال طالق ثلاثا وطلقها ثنتين الحوارد بعض أفاضل أصحابنا أن لا يقع الا واحدة أن يجب أن لا يقع الا واحدة

وفى كلاشئت لهاأن تفرق الثلاث ولاتجمع ولوقالت بعدزوج آخولا يقع

لقولهم ان المعلق طلقات هـنا الملك والفرض ان الباقى من هذا الملك ليس الاواحدة فكان كالوطاق امرأ ته ثنتيين ثمقال لها أنت طالق ثلاثا فاغايقع واحدة لانه لم يبقى فى ملكه مشروطة والمعنى ان المعلق طلقات هذا الملك الثلاث مادام ملكه لها فاذا زال بق المعلق ثـلاثا مطلقة

وعندأ بي يوسف ان أخرقوله ان شئت فكذلك وان قدمه تعتبر المشيئة في الحال فان شاءت في المجلس تطاق نفسها بعد ذلك اذاشاءت ولوقامت عن المجلس قبل ان تقول شيأ بطل ثمذ كرما نقلناه عن الحيط معزيا الى السرخسى واعماذ كرمامع متى ليفيدانها لاتفيدالتكرارمعها أيضار دالقول بعض النعاة انه اذاز يدعليهاما كانت للتكرار قال في المصباح وهوضعيف لان الزائد لايفيد غيرالتأ كيد وهو عندبعض النعاة الايغير المعنى ويقول قولهما أعاز يدقائم بمزلة انزيداقائم فهو يحتمل العموم كايحتمله ان زيداقائم وعندالا كثرينقل المعنى من احتمال العموم الى معنى الحصر فاذا قيل انماز يدقائم فالمعنى لاقام الازيدو يقرب منه ماتقدم من أن مايكن استيعابه من الزمان يستعمل فيه متى ومالا يمكن استيعابه يستعمل فيه متى ماوهوالقياس وان وقعت شرطا كانت للحال في النفي والحال والاستقبال فىالانبات اه وفيه اذالهامعان أحدهاأن تكون ظرفالما يستقبل من الزمان وفيهامعني الشرط نحواذا جئت أكرمتك والثانى أن تكون للوقت المجرد نحوقم اذا احرالبسر أى وقت احراره والثالث أنتكون مرادفة للفاء فيجازى بهاكقوله تعالى وان تصبهم سيئة بماقدمت أيديهم اذاهم يقنطون اه (قوله وفي كماشئت لها ان تفرق الثــلاث ولاتجمع) أىلوقال لهـاأنت طالق كما شئت فلهاان تباشر شرط الوقوع مرة بعدأ خرى بأن تقول شئت طلاقى أوطلقت نفسي فيقع طلاقه المعلق عند تحقق الشرط وليس لحاان تقول طلقت نفسي ثلاثاجلة لان كلما تعم الافعال والازمان عموم الانفرادلا عموم الاجتماع فافادانها لاتشاء ثنتين أيضا ولوشاء تنتين أوثلاثا جلة لم يقع شئ عند الامام وعندهماتقع واحدة بناء على ماتقدم من الخلاف وفى المبسوط ولوقالت قدشئت أمس تطليقة وكذبها الزوج فالقولللزوج لانهاأ خببرت عمالا تملك انشاءه فانهاأ خببرت بمشيئة كانت منهاأمس فلايبقي ذلك بعدمضى أمس فان قيل أليس انهالوشاءت في الحال يصح منها فقد أخبرت بما تملك انشاءه قلنالا كذلك فالمشيئة فى الحال غرالمشيئة فى الامس وكل مشيئة شرط تطليقة فهى لاتملك انشاء ماأخ برتبه انماتملك انشاء شئ آخر اه واعمان كلة كل انما فادت التكرار بدخول ماعليها ولذاقال في المصباح وكل كلة تستعمل بمعنى الاستغراق بحسب المقام وقد تستعمل بمعنى الكثير كقوله تعالى تدمركل شئ بأمرر بها أى كثيراو تفيدالتكرار بدخول ماعليه نحوكلا أتاك زيدفا كرمه دون غيره من أدوات الشرط اه (قوله ولوقالت بعدروج آخر لايقع) أى لوقالت طلقت نفسي أوشئت طلاقى بعدما طلقت نفسها ثلاثامتفرقة ثمعادت اليه بعدزوج آخر لايقع لان التعليق انما ينصرف الىالملك القائم وهوالثلاث فباستغراقه ينتهى التفويض قيدنا بكونه بعدالطلاق الثلاث لانهالوطاقت نفسها واحدة أوثنتين نمعادت اليه بعدزوج آخرفلهاان تفرق الثلاث خلافالحمد وهي مسئلة الهدم الآنية وفى المبسوط لوقال لهما كلماشئت فانتطالق ثلاثا فقالت شئت واحدة

كاهواللفظ لكن بشرط بقائها محلالطلاق فاذا بجز تنتين زال ملك الثلاث فبق المعلق ثلاثا مطلقة ما بقيت محليتها وأمكن وقوعها وهذا ثابت في تنجيزه الثنتين فيقع والله أعلم اه قلت وأصل هذا مأخوذ من قول الزيامي عند قوله و يبطل تنجيز الثلاث تعليقه لان الجزاء طلقات هذا الملك فقال فان قيل يشكل هذا بما اذا طلقها طلقتين ثم عادت اليه بعد زوج آخر فدخلت حيث تطلق ثلاثا وأجاب بأن المحل بلق بعد الثنتين اذا لمحلية باعتبار صفة الحل وهي قائمة بعد الطلقتين فتبقى اليمين وقد استفاد من جنس ما انعقد عليه اليمين فيسرى اليه حكم الهين تبعاوان لم ينعقد الهين عليه قصد الهين فيسرى اليه حكم الهين تبعاوان لم ينعقد الهين عليه قصد الهين المهين فيسرى المهين تبعاوان لم ينعقد الهين عليه المهين فيسرى المهين تبعاوان لم ينعقد المهين عليه المهين فيسرى المهين تبعاوان لم ينعقد الهين عليه المهين في المهين في المهين قبل المهين المهين في المهين في المهين قبل المهين قبل المهين في المهين المهين في المهين المهين المهين المهين المهين المهين المهين في المهين المهين المهين المهين

فهذا باطللان معنى كارمه كلامة كالشئت الثلاث اه والحاصل انها لاتعلك تكرار الايقاع الافي كلا ويشكل عليه مافي الخانية لوقال لهما أمرك بيدك في هذه السنة فطلقت نفسها ثم تزوجها لايكون لهاالخيار فيقول أبي يوسف وفي قياس قول أبي حنيفة لهاالخيار اه ونظير مسئلة المبسوط مافي المعراج لوقال لرجلين ان شئتمافهي طالق تلا تافشاء أحدهما واحدة والآخر تنتين لايقع شئ لانه علق الوقوع بمشيئة ماالد الاث ولم توجد اه (قوله وفي حيث شئت وأين شئت لم تطاتى حتى تشاء في مجلسها) يعنى اذا قال أنت طالق حيث شئت الى آخره فاوقامت منه قبل مشيئتها فلامشيئة لل لان حيث وأين اسمان للكان والطلاق لاتعلق له بالمكان فيجعل مجازا عن الشرط لان كالرمنهما يفيدضر بامن التأخير وحل على ان دون متى ومافى معناها لانهاأم الباب وحوف الشرط وفيه يبطل بالقيام وبماقر رناه اندفع سؤالان أحدهماانه اذالغاذ كرالمكان ينبغي أن يتنجز ثانيهماانه اذاكان مجازاعن الشرط فلمحل على ان دون متى وفى المدباح حيث ظرف مكان وتضاف الى جلة وهي مبنية على الضم وتجمع بمعنى ظرفين لانك تقول أقوم حيث يقوم زيد فيكون المعنى أقوم فى الموضع الذى يقوم فيه زيد اه وفيه وأين ظرف مكان يكون استفهاما فاذا قيل أين زيد لزم الجواب بتعيين مكانه وتكون شرطاأ يضاو تزاد مافيقال أينما تقم أقم (قوله وفى كيف شئت يقعر جعية فان شاءت بائنة أوثلاثا ونواه وقع) يعنى تطاق فى أنت طالق كيف شئت وتبقى الكيفية يعنى كونه رجعيا أو بائنا خفيفة أوغليظة مفوضة اليهاان لمينوشيأمن الكيفية وان نوى فان اتفق مانواه وماشاءته فذاك والافرجعية وعندهما يتعلق بالاصلفعندهمامالا يقبل الاشارة فحاله وأصلهسواءكذافي التوضيح ويتفرع عليه انهالوقامت عن الجاس قبل المشيئة أوردت لا يقع شئ عندهما ويقع رجعية عنده ولا يخفى ان الكلام في المدخولة فاماغيرهافبائنة واغتمشيتها كقوله العبده أنتح كيف شئت فانه يقع العتق ويلغوذ كرالمشيئة وعندهما يتعلق بالمشيئة فيهمافي الجاس فاوشاء عندهما عتقاعلي مال أوالى أجل أو بشرط أوالتدبير يثبت ماشاءه كمانى كشف الاسرار والحاصلان كيف أصلها السؤال عن الحال ثم استعملت المحال في انظرالي كيف يصنع وعلى الحالية فرع الكل غيرانهما قالا لاا نفكاك بين الاصل والحال فتعلق الاصل لتعلق الحال ومنعه الامام والحق قوله لانتقاض قاعدتهما كما يناه في شرح المنار و بماقررناه اندفع ماقيل الهاللشرط عندهما لان شرط شرطيتها انفاق فعلى الشرط والجزاء لفظا ومعنى نحوكيف تصنع أصنع بالرفع وتمامه في المفنى وقيد بإضافة المشيئة الى العبد لانه لوأضافها الى الله تعالى فان مشيئة الكيفية تلغووتقع واحدة رجعية لعدم الاطلاع على مشيئة الله تعالى وعالمه في المحيط بأنه تحقيق وايس بتعليق اه وينبغى أن لايقع شئ على قولهمالان الحال والاصل سواء عندهما وفي المصباح كلة كيف يستفهم بهاعن حال الشئ وعن صفته يقال كيف زيدو برادالسؤال عن صحته وسقمه وعسره ويسره وغيرذلك وتأتى للتعجب والتوبيخ والانكار وللحال ليسمعه سؤال وقدتتضمن معنى النفي وكيفية الشئ حاله وصفته اه (قوله وفي كم شئت أوماشئت تطاني ماشاءت وان ردت ارتد) يعني فيتعلق أصل الطلاق عشيئتها اتفاقا لانكم اسم للعددف كان التفويض في نفس العدد والواحد عدد في اصطلاح الفقهاء لماتكررمن اطلاق العددوارادة الواحدوقوله ماشئت تعميم للعدد فأفاد بقوله ماشاءت ان لمان تطلق أكثرمن واحدة من غير كراهة ولايكون بدعيا الاماأ وقعه الزوج لانهامضطرة الى ذلك لانهالوفرقت خوج الامرمن يدهاو في القاموس كم اسم ناقص مبنى على السكون أومؤلفة من كاف التشبيه وما ثم قصرت وأسكنت وهي الاستفهام ويخفض مابعدها حينئذ كرب وقد ترفع تقول كمرجل كريم قدأ تاني وقد تجعل اسماناما فيصرف ويشدد تقول أكثرمن الكم والكمية اه

وفحیت شئت وأین شئت لم نطلق حتی نشاء فی مجلسها وفی کیف شئت یقع رجعیة فان شاءت بائنسة أو ثلاثا ونواه وقع وفی كم شئت أوماشئت تطلق ماشاءت وان ردت ار تد

(قوله وقيدباضافةالمشيئة الىالعبد) أىالىالخلوق وهوالزوجة هنا

وفى المغنى تم خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى أى عدد ويشتركان فى خسة أمورالاسمية والإبهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصديو يفترقان فى خسة أحدها ان الكلام مع الخبرية يحتمل التصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية الثانى ان المتكام بالخبرية لايستدعى من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكام بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر الثالث ان الاستماليد لمن الاستفهامية الرابع ان تمييز الخبرية مفرداً ومجموع ولايكون تمييز الاستفهامية الامفردا والخامس ان تمييز الخبرية واجب الخفض وتمييز الاستفهامية منصوب ولا يجوز جره مطلقا وتمامه فيه (قوله وفي طلق من ثلاث ماشئت تطلق مادون الثلاث) يعنى ليس لها ان تطلق الثلاث عند الامام خلافا في التحرير بأن تقديره على البيان ماشئت عماهو في التحرير بأن تقديره على البيان ماشئت عماهو الشائد من الشائد وطلق ماشئت واف به فالتبعيض مع وعدلي هدندا الخدلاف لوقال

وفى طلقى من ئلا**ث ماشئ**ت تطلق مادو**ن** الثلاث

﴿ تُمَالِجُزِهُ الثالث ويليه الجزء الرابع وأوله باب التعليق،

﴿ فهرست الجزء الثالث من شرح البحر الرائق شرح كنز الدقائق للعلامة ابن نجيم رحدالله ﴾

بابالجنايات

فصل ولاشئ ان نظر الخ

فصلان قتل محرم صيداالخ

باب مجاوزة الميقات بغيرا حوام

باباضافة الاحرام الى الاحرام

بابالاحصار 04

بابالفوات OY

باب الحج عن الغير

بابالهدى

مسائلمنثورة YE

(كتابالنكاح)

٩٢ فصل في المحرمات

١٠٩ ماب الاولياء والا كفاء

١٢٧ فصل في الاكفاء

١٣٦ فصل لابن العمان يزوج بنت عمالخ

١٤٢ بابالمهر

١٨٩ بابنكاح الرقيق

۲۰۷ باب نه کاح الکافر

٢١٨ بابالقسم

٢٢١ (كتاب الرضاع)

ع٣٢ (كتاب الطلاق)

٢٥٠ بأب الطلاق الصريح الخ

٢٩٦ فصل أنتطالق غدا الخ

٢٩١ فصل في الطلاق قبل الدخول

۲۹۸ باب الكنايات

٠١٠ باب تفويض الطلاق

٣١٦ فصل في الاصر باليد

٢٧٦ فصل في المشيئة







